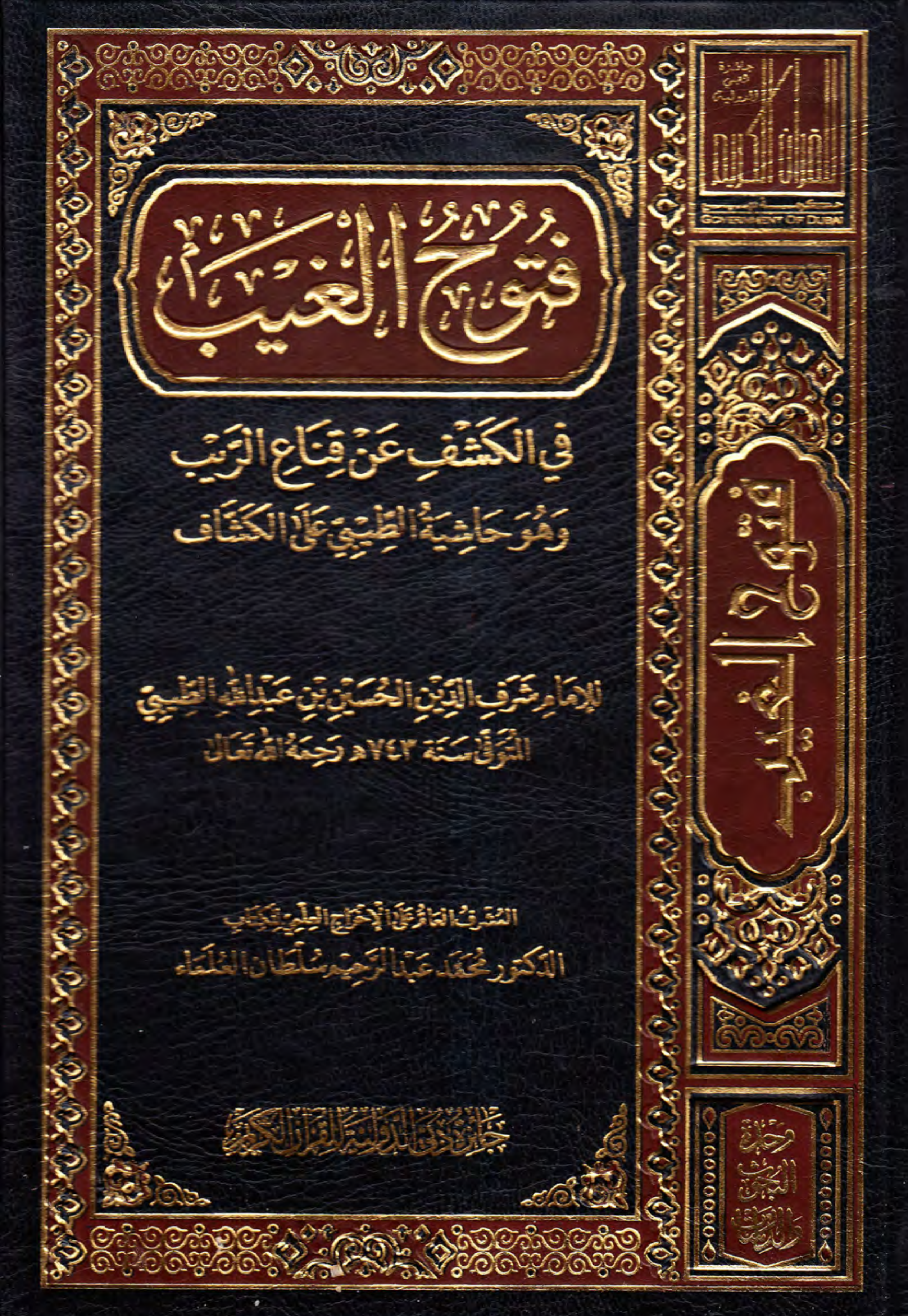

فتوح الغيب
١
في الكشف عن قناع الريب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى
المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
GOVERNMENT OF DUBAI
فتوح الغيب


فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

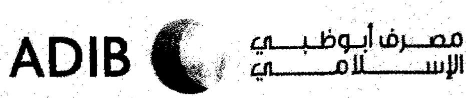
الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae
البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب





وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣هـ رحمه الله تعالى



تفسير سور الأنفال والتوبة ويونس

حقق هذا الجزء
الدكتور حمزة محمد وسيم البكري

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء




بسم الله الرحمن الرحيم

سورةُ الأنفال

مدنية، سِتٌّ وسبعونَ آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ ۖ قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ۖ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ ١-٤]

النَّـفَلُ: الغَنيمةُ، لأنها من فَضْلِ الله تعالىٰ وعطائه، ....

سورةُ الأنفال

مدنية، سِتٌّ وسبعونَ آية[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (لأنها من فَضْلِ الله تعالىٰ) وهو عِلّةُ التسمية، قال الإمام: «سُمِّيت الغنائمُ أنفالاً؛

---

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي (ط): «وهي خمسٌ وسبعون آية»، وآثرتُ الأول لـمُوافَـقَتِهِ ما في «الكشاف»، وهي في المَصاحِفِ المُتداوَلةِ اليوم، المطبوعةِ وَفْقَ روايةِ حَفْصٍ عن عاصم: خمسٌ وسبعون آية، ولا إشكالَ في ذلك؛ لأنَّ هذهِ السُّورةَ «في عَدِّ أهلِ المدينةِ وأهلِ مكّةَ وأهلِ البصرة: سِتٌّ وسبعون، وفي عَدِّ أهلِ الشام: سبعٌ وسبعون، وفي عَدِّ أهلِ الكوفة: خمسٌ وسبعون». قاله العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (٩: ٢٤٦)، وعاصمٌ من أهلِ الكوفة كما هو معلوم.

قال لَبيد:

إنَّ تقوىٰ ربِّنا خيرُ نَفَلْ

والنَّفَلُ: ما يُنفَّلَه الغازي، أي: يُعطاهُ زائداً علىٰ سَهْمِهِ من المَغنَم، وهو أن يقولَ الإمامُ تحريضاً علىٰ البَلاءِ في الحرب: مَنْ قتلَ قَتيلاً فله سَلَبُه. أو قال لسَرِيَّة: ما أصبتُم فهو لكم، أو فلكم نِصفُه أو رُبُعُه. ولا يُخَمَّسُ النَّفَل، ويلزمُ الإمامَ الوفاءُ بما وَعَدَ منه. وعندَ الشافعيِّ رحمه الله ـ في أحدِ قَولَيْه ـ: لا يلزم.

لأنَّ المسلمينَ فُضِّلُوا بها علىٰ سائرِ الأممِ الذينَ لم تحلَّ الغنائمُ لهم، وقال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢]، أي: زيادةً علىٰ ما سأل»[١].

قوله: (إنَّ تقوىٰ ربِّنا خيرُ نَفَلْ): تمامُه:

....	وبِـإذْنِ الله رَيْثـي وعَجَـلْ
أحمَـدُ اللهَ فـلا نِـدَّ لـهُ	بيَدَيـهِ الخيرُ مـا شاءَ فَعَلْ
مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الخير اهتَـدَىٰ	ناعِمَ البالِ ومَنْ شاءَ أضَلّ[٢]

قولُه: (على البلاءِ في الحرب)، المُغرِب: «بَلَاهُ وأبْلاهُ: اختبَرَه، ومنه: أبلىٰ في الحرب؛ إذا أظهَرَ بأسَه حتَّىٰ اختبَرَه الناس».

قولُه: (مَنْ قَتَلَ قَتيلاً فله سَلَبُه) الحديث: مِنْ رواية البخاريِّ ومُسلِمٍ[٣] وغيرهما: «مَنْ قَتَلَ قَتيلاً له عليه بيِّنةٌ فله سَلَبُه»، الحديث.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٤٧).

(٢) انظر: «ديوان لبيد» ص ١٣٩

وقوله: «رَيْثي وعَجَل»: الرَّيْثُ: خلافُ العَجَل، وهو البُطء.

(٣) البخاري (٣١٤٢) و(٤٣٢١) و(٤٣٢٢) و(٧١٧٠)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة.

والسَّلَب: ما يكونُ على المُقاتِل من سلاحٍ وثيابٍ ودابةٍ وغيرِها، وهو فَعَلٌ بمعنىٰ مفعول، أي: مسلوب. انظر: «النهاية» (٢: ٣٨٧)، مادة (سلب).

ولقد وقعَ اختِلافٌ بينَ المُسلمينَ في غنائمِ بَدْر، وفي قِسمتِها، فسألوا رسولَ الله ﷺ: كيفَ تُقسَم؟ ولِـمَنِ الحكمُ في قِسمتِها؟ أللمهاجرينَ أم للأنصار؟ أم لهم جميعاً؟ فقيلَ له: قُل لهم: هيَ لرسول الله ﷺ، وهو الحاكمُ فيها خاصَّة، يحكمُ فيها ما يشاء، ليسَ لأحدٍ غيرِهِ فيها حُكم. وقيل: شَرَطَ لمن كانَ له بلاءٌ في ذلكَ اليوم أن يُنفِّلَه، فتسارعَ شُبَّانُهم حتىٰ قَتلوا سبعين، وأَسَروا سبعين، فلما يَسَّرَ اللهُ لهم الفَتْحَ اختلفوا فيما بينَهم وتنازعوا، فقال الشُّبَّان: نحنُ المُقاتِلون، وقال الشُّيوخُ والوُجوهُ الذينَ كانوا عندَ الرايات: كنا رِدْءاً لكم ....

قوله: (**ولقد وقعَ اختِلافٌ بينَ المسلمين**) إلى آخِره: مبنيٌّ على التفسيرِ الأوَّل، وهو أن يُرادَ بالنَّـفَل: الغَنيمة.

وقوله: (**شَـرَطَ لمَنْ كانَ له بَلَاء**): مبنيٌّ على التفسيرِ الثاني، وهو أن يُرادَ بالنَّـفَلِ: ما يُنفَّلُه الغازي، فعلىٰ الأول: السُّؤالُ في ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ للاستِخبار، أي: كيف نُصرِّفُها ومَنِ الحاكِمُ فيها؟ وعلىٰ الثاني: للاستِعطاء، على ما رُوِيَ أنهم كانوا يقولون: يا رسول الله، أعطِنا كذا، وأعطِنا كذا. قاله الإمام[1]. فعلىٰ هذا «عن» بمعنىٰ «من»، وقيل: «عن» صِلة، أي: يَسْأَلُونَكَ الأنفالَ، وهكذا قرأه ابنُ مسعود. ذكره مُحيي السُّنَّة[2].

قوله: (**فقال الشُّبَّان: نحنُ المُقاتِلُون**) الحديث: أخرجه أبو داود[3] عن ابن عباس. وأما حديثُ سعدِ بنِ أبي وقّاص: فرواه مسلمٌ والترمذيُّ وأبو داود[4] مع الاختِلافِ أيضاً.

قوله: (**كُنَّا رِدْءاً لكم**) أي: مُعِيناً، الجوهري: «أردأتُه بنفسي: إذا كنتُ له رِدْءاً، وهو العَوْن».

---

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٤٨).

(٢) في «معالم التنزيل» (٢: ٢٢٨).

(٣) في «سننه» (٢٧٣٧).

(٤) مسلم (١٧٤٨)، والترمذي (٣٠٧٩)، وأبو داود (٢٧٤٠).

وفئةً تنحازونَ إليها إنِ انهـزَمتُم، وقالوا لرسول الله ﷺ: المَغنَمُ قليل، والناسُ كثير، وإن تُعطِ هؤلاءِ ما شَرَطتَ لهم حَرَمتَ أصحابك، فنزلت.

وعن سعدِ بنِ أبي وَقّاص: قُتِلَ أخي عُمَيرٌ يومَ بدر، فقَتَلتُ به سعيدَ بنَ العاص، وأخذتُ سَيفَه، فأعجبني، فجئتُ به إلىٰ رسول الله ﷺ، فقلت: إنَّ اللهَ قد شَفَىٰ صَدْري مِنَ المُشركين، فهَبْ لي هذا السَّيف، فقال: «ليسَ هذا لي ولا لك، اطرَحْهُ في القَبَض»، فطَرَحتُه، وبي ما لا يَعلَمُه إلا اللهُ مِن قَتْلِ أخي، وأَخْذِ سَلَبي، فما جاوزتُ إلا قليلاً حتىٰ جاءني رسولُ الله ﷺ، وقد أُنزِلَتْ سورةُ الأنفال، فقال: «يا سعد، إنك سألتَني السَّيفَ وليس لي، وإنه قد صار لي، فاذهَبْ فخُذْه».

وعن عُبادةَ بنِ الصَّامِت رضي الله عنه: نزلت فينا ـ يا مَعشَرَ أصحابِ بدر ـ حينَ اختلَفنا في النَّفَل، وساءت فيه أخلاقُنا، فنزَعه اللهُ مِن أيدينا، فجعَلَه لرسولِ الله ﷺ، فقَسَمه بينَ المُسلمينَ علىٰ السَّواء، وكان في ذلكَ تقوىٰ الله وطاعةُ رسولِهِ، وإصلاحُ ذاتِ البَيْن.

قوله: (تَنحازُونَ إليها)، الجوهريُّ: «الـحَوْزُ: الجمعُ، وكُلُّ مَنْ ضَمَّ إلى نفسِه شيئاً فقد حَازَهُ حَوْزاً، وانحازَ القومُ: تركوا مَنزِلَهم[1]»، إلى آخِرِه.

قوله: (اطرَحْهُ في القَبَض): القَبَضُ ـ بالتحريك ـ: ما قُبِضَ مِنَ الغنائم.

قوله: (وكان في ذلك تقوىٰ الله وطاعةُ رسولِهِ، وإصلاحُ ذات البَيْن): أي: في نَزْعِ النَّـفَلِ من أيدينا وجَعْلِهِ للرسولِ ﷺ وقِسْمَتِهِ على السَّواء.

وأما كونُه تقوىٰ الله: فإنَّ كُلَّ أحدٍ منَّا كانَ يظنُّ أنَّ حَقَّهُ أوفىٰ من حَقِّ صاحبِه؛ لِـمَا كان يرىٰ من جِهادِه، فيقعُ التشاجُرُ والتنازُع، فلمَّا نَـزَعَ اللهُ من بين أيدينا ارتَفَعَ الظَّنُّ والاختِلافُ خشيةً مِنَ الله أن نَتصرَّفَ في مالِهِ بغيرِ إذنِه.

---

(١) تحرَّف في (ط) و(ح) إلى: «مركزهم»، والمُثبَت من (ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (حوز).

وقرأ ابنُ مُـحَيصِن: «يسألونكَ عَلَّنفال» بحَذْفِ الهمزة وإلقاءِ حَرَكتِها علىٰ اللام، وإدغام نونِ «عن» في اللام. وقرأ ابنُ مسعود: «يسألونك الأنفالَ» أي: يسألُكَ الشُّبَّانُ ما شَرَطتَ لهم مِنَ الأنفال.

فإن قلـتَ: مـا معنـىٰ الجمـعِ بيـنَ ذِكْـرِ الله والرسولِ في قوله: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؟ قلتُ: معناه: أنّ حُكمَها مُختَصٌّ بالله ورسوله، يأمرُ اللهُ بقِسمتِها علىٰ ما تَقتَضيهِ حِكمَتُه، ويَمتَثِلُ الرسولُ أمْرَ الله فيها، وليسَ الأمرُ في قِسمتِها مُفوَّضاً إلىٰ رأي أحد. والمُراد: أنّ الذي اقتَضَتْهُ حِكمةُ الله، وأمَرَ به رسولَه: أن يُواسِيَ المُقاتِلةُ المشروطُ لهم التنفيلُ الشُّيوخَ الذينَ كانوا عندَ الرايات، فيُقاسِمُوهُم علىٰ السَّوِيَّة، ....

وأما كونُه طاعةَ رسولِهِ ﷺ: فإنه لـمَّا قُسِمَ بيننا على السَّوِيّةِ رَضِينا به.

وأما كونُه إصلاحَ ذاتِ البَيْن: فإنَّا لـم نَرَ حينَئذٍ أنَّ لكُلٍّ منَّا فَضْلاً على الآخَر، وأنَّ ما نَفَّلَه اللهُ تَفَضُّلٌ منه لا أجْرٌ لسَعْينا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ ثوابَ الآخرةِ على الأعمالِ تَفَضُّل، كما عليه الأصحاب[1]. هذا تفسيرٌ حَسَنٌ للآية، فَسَّرَه صاحبُ رسولِ الله ﷺ.

قوله: (ما معنى الجمعِ بين ذِكْرِ الله ورسولِه[2]؟): ظاهرُه يقتضي أنَّ السُّؤالَ واردٌ على الوجهَين، وهو أنْ يُرادَ بالأنفالِ الغنائمُ، والسُّؤالُ عن القِسْمةِ مَنْ يَقسِمُها[3]: أرسولُ الله أم غيرُه؟ وأنْ يُرادَ بالأنفالِ ما يُعطاهُ الغازي زائداً على سَهْمِه، والسُّؤالُ للاستِعطاء، لكنَّ قولَه بعد ذلك: «والمُرادُ أنَّ الذي اقتَضَتْهُ حِكمةُ الله، وأمَرَ به رسولَه: أن يُواسِيَ المُقاتِلةَ المشروطَ لهم» إلى آخِره، يُخصِّصُه بالوجه الثاني، وأنَّ المُرادَ بالجمعِ اختِصاصُ الله تعالى بالأمْر، واختِصاصُ رسولِه ﷺ بالامتِثال.

---

(١) يُريدُ: أهلَ السنة والجماعة، خِلافاً للمعتزلة حيثُ قالوا: إنّ إثابةَ المُطيع وتعذيبَ العاصي واجبٌ علىٰ الله.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والرسول».

(٣) في (ح) و(ف): «من نفسها»، وأثبتُّ ما في (ط).

ولا يَستأثِروا بها شُرِطَ لهم، فإنهم إن فَعَلُوا لم يُؤمَنْ أن يَقدَحَ ذلكَ فيما بينَ المُسلمينَ مِنَ التَّحابِّ والتَّصافي، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الاختِلافِ والتَّخاصُم، وكونوا مُتَّحِدينَ مُتآخينَ في الله، ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ وتآسَوْا وتَساعَدوا فيما رزقكم اللهُ وتَفضَّلَ به عليكم.

وعن عطاء: كان الإصلاحُ بينَهم أنْ دعاهم وقال: «اقسِمُوا غَنائِمَكُم بالعَدْل»، فقالوا: قد أكَلْنا وأنفَقْنا، فقال: «ليَرُدَّ بعضُكم علىٰ بعض».

فإن قلتَ: ما حقيقةُ قوله: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾؟ قلتُ: أحوالَ بَيْنِكم، يعني: ما بينكم مِنَ الأحوال، حتىٰ تكونَ أحوالَ أُلفةٍ ومَحبَّةٍ واتفاق، كقوله: ﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وهي مُضمَراتُها. لـمّا كانتِ الأحوالُ مُلابِسةً للبَيْن قيلَ لها: ذاتُ البَيْن، كقولهم: اسقِني ذا إنائِك، يُريدون: ما في الإناءِ مِنَ الشراب. ....

وعلىٰ الوجهِ الأوَّل: ذِكْرُ الله تعالىٰ لِشَرَفِ الرسولِ ﷺ، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] في وَجْه، يَدُلُّ عليه قولُه فيما سبق: «هيَ لِرسولِ الله ﷺ، وهو الحاكمُ فيها خاصَّة»، وفيه تعظيمٌ لشأنِ رسول الله ﷺ، وإيذانٌ بأنّ طاعتَه طاعةُ الله تعالىٰ، وأنه خليفةُ الله في أرضِه، وكما أنه لا يَنطِقُ عن الهوىٰ كذلك لا يفعلُ بالهوىٰ، صلواتُ الله وسلامُه عليه، والوجهانِ مَبنيّانِ على معنىٰ السُّؤال، هل هو بمعنىٰ استِدعاءِ معرفةٍ أو استِجداءِ عطاء؟

الراغب: «السُّؤالُ: إما لاستِدعاءِ معرفةٍ أو ما يُؤدِّي إليها، وإما لاستِدعاءِ مالٍ أو ما يُؤدِّي إليه، فاستِدعاءُ المعرفة: جوابُه على اللسان، واليدُ خليفةٌ له بالكِتابةِ أو الإشارة، واستِدعاءُ المال: جوابُه على اليد، واللسانُ خليفةٌ لها؛ إما بوَعْدٍ أو رَدٍّ. والسُّؤالُ إذا كان للتعرُّف يُعدَّىٰ بنفسِهِ وبالجار، نحو: سألتُه كذا، وعن كذا، وبكذا، وبـ«عن» أكثر، وإذا كان لاستِدعاءِ المالِ يتعدَّىٰ بنفسه وبـ«مِنْ»، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]»[1].

قوله: (أحوالَ بَيْنِكم): قال الزَّجّاج: «معنىٰ ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: حقيقةُ وَصْلِكم، أي:

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٣٧.

وقد جَعَلَ التقوىٰ وإصلاحَ ذاتِ البَيْنِ وطاعةَ الله ورسولِهِ مِن لوازمِ الإيمان ومُوجَباته، ليُعلِمَهم أنّ كمالَ الإيمانِ موقوفٌ علىٰ التَّوفُّر عليها.

ومعنىٰ قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: إن كنتُم كاملي الإيمان. واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إشارةٌ إليهم. أي: إنما الكامِلو الإيمانِ من صِفتَهم كيتَ وكيت، والدليلُ عليه قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾. ﴿وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: فَزِعَت، وعن أمّ الدَّرْداء: الوَجَلُ في القلبِ كاحتِراقِ السَّعفة، أما تجِدُ له قَشْعَريرة؟ ....

فاتقوا اللهَ وكونوا مجتَمِعينَ على ما أمَرَ اللهُ ورسولُه، وكذا معنىٰ: «اللهُمَّ أصلِحْ ذاتَ البَيْن» أي: أصلِحِ الحالَ التي لها يجتمعُ المسلمون»[1].

قوله: (﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾: إنْ كنتُم كامِلي الإيمان): وإنما دَلَّ على الكمالِ[2] ليكونَ الخِطابُ مع مَنْ آمَنَ إيماناً لا شَكَّ فيه، كما أومَأَ إليه بقولِه: «ليُعلِمَهم أنَّ كمالَ الإيمانِ موقوفٌ على التَّوفُّر عليها»، وفيه أنَّ الإيمانَ له مراتب، يعني: إن كنتُم من الذين همُ المرتبةُ العُليا في الإيمان.

ثم اتَّجَهَ لهم أن يسألوا: ما لنا خُوطِبْنا بقولِه: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وهل يُشَكُّ في كوننا كامِلي الإيمان؟ فقيل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ﴾ الآيات، وهو المُرادُ مِن قولِه: «واللامُ في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ إشارةٌ إليهم».

قوله: (السَّعَفة)، الجوهري: «السَّعَفةُ ـ بالتحريك ـ: غُصْنُ النَّخل، والجمعُ سَعَف».

قوله: (قَشْعَريرة): هي من قولهم: اقشَعَرَّ جِلدُ الإنسانِ اقشِعراراً، يُقال: أخَذَتهُ قَشعَريرة. كأنه شكىٰ بعضُهم إليها فَزْعةً يجِدُها[3] عند استماعِ الذِّكْر، فقالت: إنَّ تلكَ الفَزْعة تُشبِهُ احتِراقَ الورقةِ اليابسة، وعلامتُها إحساسُ الارتِعادِ في الجِلْد، ثم أرشَدَتهُ بإزالتها بالدُّعاء.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٠٠).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وإنما كان الخطابُ دالًّا علىٰ الكمال»، والمعنىٰ واحد.

(٣) في الأصول الخطية: «يجد»، ولم يظهر لي وجهُه، فقدَّرتُه بما تراه. والله أعلم.

قال: بلىٰ، قالت: فادعُ الله؛ فإنّ الدُّعاءَ يُذهِبُه. يعني: فَزِعَتْ لِذِكرِهِ استِعظاماً له، وتهيُّباً مِن جَلالِهِ وعِزَّةِ سُلطانِه وبَطْشِهِ بالعُصاةِ وعقابه، وهذا الذِّكرُ خِلافُ الذِّكرِ في قوله: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] لأن ذلكَ ذِكرُ رحمتِهِ ورأفتِهِ وثوابِه. وقيل: هو الرجلُ يُريدُ أن يَظلِم، أو يَـهُمُّ بمعصية، فيُقال له: اتَّـقِ اللهَ فيَنزِع. وقُرِئ: «وَجَلَت»، بالفتح، وهي لغة، نحو: «وَبَقَ» في «وَبِقَ»، وفي قِراءةِ عبد الله: «فَرِقَتْ».

﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾: ازدادوا بها يقيناً وطُمأنينةَ نفس؛ لأنّ تظاهُرَ الأدلةِ أقوىٰ للمدلولِ عليه وأثبَتُ لِقَدَمِه، وقد حُمِلَ علىٰ زيادةِ العَمَل.

قولُه: (قالت: فادْعُ الله؛ فإنّ الدُّعاءَ يُذهِبُه): يُوهِمُ تَوخِّي إزالةِ الخوفِ عن القلبِ بالكُلِّية، والرُّكُونَ إلىٰ الرَّجَاء، لكنَّ المُرادَ أنَّ المُبتدِئَ إذا سمعَ الآياتِ القوارعَ والزواجِرَ لم يُطِقْ فيَنزَعِج، وليس ذلكَ مِن صريحِ الإيمان، بل صـريحُ الإيمانِ أن يتداركَ ذلك بآياتِ الرجاءِ ليَحصُلَ له الاطمِئنان، كما أنَّ الخوفَ يَجذِبُـهُ إلى القَلَقِ والاضطِراب، فالرجاءُ يَدعُوهُ إلى السُّكُون، فيَطمَئِنُّ السالِكُ بينَ تَيْنِكَ الـجَذْبَتَين، وهو المُرادُ من قولها: «فإنَّ الدُّعاءَ يُذهِبُه».

قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حفص السُّهْرَوَرْديُّ قُدِّسَ سِرُّه: لـمّا رأىٰ أبو بكر الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه الباكيَ عند قِراءةِ القُرآن، قال: هكذا كُنّا حتى قَسَتِ القُلُوب. أي: أدمَنَتْ سماعَ القرآنِ وأَلِفَت أنوارَه، فما استَغرَبَتْه حتى تَتَغيَّر.

قولُه: (فيَنزِع): مِن: نَـزَعتُ الشيءَ مِن مَكانِهِ نَـزْعاً: قَلَعتُه.

قوله: (ازدادوا به يقيناً وطُمأنينة): قال الشيخُ مُحيي الدِّين في «شـرح صحيح مسلم»: «الأظهرُ أنَّ نفسَ التصديقِ يَزيدُ بكثرة النَّظَر وتظاهُر الأدلة، ولهذا يكونُ إيمانُ الصِّدِّيقين أقوى من إيمانِ غيرِهم، بحيثُ لا تعتريهمُ الشُّبْهةُ، ولا يَتَزلزلُ إيمانُهم بعارِض، ولا تزالُ قلوبُهم مُنشَـرحة، وإن اختلفت عليهمُ الأحوال، وأما غيرُهم من المُؤلَّفةِ ومَنْ قاربَهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يُمكِنُ إنكارُه»[1]. وهذا موافقٌ لقولِ مَنْ قال: الأعمالُ غيرُ داخلةٍ في مُسمَّى الإيمان،

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١: ١٤٨ - ١٤٩).

وعن أبي هُريرةَ: «الإيمانُ سبعٌ وسبعونَ شُعْبة، أعلاها: شهادةُ أنْ لا إله إلا الله. وأدناها: إماطةُ الأذىٰ عن الطريق، والحياءُ شُعْبةٌ مِنَ الإيمان».

وعن عُمَرَ بنِ عبد العزيز: «إنّ للإيمانِ سُنَنًا وفَرائِضَ وشرائع، فمَنِ استكمَلَها استكمَلَ الإيمان، ومَنْ لم يَستكمِلْها لم يَستَكمِلِ الإيمان.

كما أنَّ قولَه: «وقد حُمِلَ علىٰ زيادةِ العَمَل» مُناسِبٌ لقولِ القائلينَ بأنَّ الأعمالَ داخلةٌ فيه، ودلالةُ الآياتِ علىٰ الأولِ أظهَرُ، لأنَّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ جملةٌ واردةٌ على المدح، إما بتقدير «أعني» أو «هم».

وقلت: يُمكِنُ أن يُقالَ ـ واللهُ أعلم ـ : نبَّه أولاً بقوله: ﴿وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ على بَدْءِ حالِ المُريدِ في التصقيل[١]، وثانياً بقوله: ﴿زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ على أخْذِهِ في السُّلُوكِ والتَّجلِّي وعُرُوجِهِ في الأحوال، وثالثاً بقوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ على صُعُوده في الدَّرَجاتِ والمقامات.

ثم في تقديمِ المعمول: الإيذانُ بالتَّبرِّي عن الحَوْلِ والقُوَّة، والتفويضُ الكامل، وقَطْعُ النَّظَر عمَّا سِواه. وفي صيغةِ المُضارع: التلويحُ إلى استيعابِ مراتبِه كُلِّها[٢].

قال الشيخُ العارفُ أبو إسماعيلَ الأنصاريّ: «التوكُّل: كِلَةُ الأمرِ كُلِّه إلى مَالِكِه والتعويلُ علىٰ وكالته[٣]، وهو مِن أصعَبِ المنازل».

قوله: (الإيمانُ سبعٌ وسبعون شُعْبة): وفي رواية لمُسلِمٍ والبخاريّ: «بِضعٌ»[٤]. النهاية: «البِضعُ

---

(١) أي: في تزكية نفسِه وتنقيتها من المعاصي والآفات وأمراض القلوب، يُقال: صَقَلْتُ السيفَ صَقْلاً وصِقالاً، أي: جَلَوتُه.

(٢) يُريدُ بتقديم المعمول: تقديمَ الجار والمجرور «على ربهم» على الفعل «يتوكلون»، وهو المُرادُ بقوله: «في صيغة المضارع».

(٣) في (ح): «والتعويل عليه»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «منازل السائرين» للشيخ أبي إسماعيل الأنصاري. كما في شَرْحِه «مدارج السالكين» لابن القيِّم (٢: ١٢٦).

(٤) البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون»، ومسلم (٣٥) (٥٩) بلفظ: «بضع وسبعون».

....

في العَدَد ـ بالكسر، وقد يُفتَحُ ـ: ما بين الثلاثِ إلى التِّسْع، وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة، لأنه قِطعةٌ من العَدَد». و«الشُّعْبَةُ: الطائفةُ من كُلِّ شيء والقطعةُ منه».

وفي «الأساس»: «ومن المجاز: أنا شُعْبَةٌ من دَوْحَتِك، وغُصْنٌ من سَرْحَتِك»[1].

وقلت: دلالةُ هذا الحديث على أنَّ الأعمالَ داخلةٌ في مُسمَّىٰ الإيمانِ ظاهرة.

قال الشيخُ محيي الدين[2]: «الإيمانُ قولٌ وعَمَل، وهو مذهبُ مالكٍ والثَّوريِّ والأوزاعيِّ ومَنْ بعدَهم من أربابِ العِلمِ الذين كانوا مصابيحَ الهدىٰ وأئمةَ الدِّين، من أهل العِراقِ والشام وغيرِهم، وقولُ ابنِ مسعودٍ وحذيفةَ والنَّخَعيِّ والحسنِ وعطاءٍ وطاووسَ ومُجاهِدٍ وابنِ المُبارَك».

وقال الشيخُ: «المعنىٰ الذي يَستَحِقُّ به العبدُ المدحَ والوِلايةَ من المؤمنين: هو إتيانُه بهذه الأمور: التصديقِ بالقَلْبِ والإقرارِ باللسانِ والعَمَلِ بالجوارح، وذلك أنه إذا أقَرَّ وعَمِلَ على غير عِلمٍ منه ومعرفةٍ بربِّهِ لا يَستحِقُّ اسمَ المُؤمِن، وكذا لو عَرَفَه وعملَ وجحدَ بلِسانِهِ وكذَّبَ ما عرف، وكذا إذا أقرَّ ولم يعمل بالفرائضِ لا يُسمَّى مُؤمِناً بالإطلاق، وإن كان في اللغة يُسمَّى مُؤمِناً؛ لأنه غيرُ مُستَحِقٍّ لهذا الاسمِ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾».

وقلت: فعلىٰ هذا ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ بَدَلٌ مِنَ السابِق؛ لأنَّ في إقامةِ الصَّلاةِ إشارةً إلى تعديلِ أركانِها وتوفيةِ حُدودِها وآدابِها، وذلكَ لا يتأتّىٰ إلا مِنَ

(١) السَّرحُ: كُلُّ شَجَر لا شوكَ فيه، والواحدة: سَرْحة. كما في «لسان العرب»، مادة (سرح).

(٢) يعني: الإمام النووي، وما نقله المؤلفُ عنه هو في مواضع متقاربة من «شرح صحيح مسلم» (١: ١٤٦-١٤٨).

ومن هنا إلى قوله: «قوله: وبهذا تعلق من يستثني» ساقطٌ من (ف).

....

المُؤمِنِ المُخلِص، ثمَّ في اقتِرانِها بأداءِ الزكاة ـ وهما أُمَّا العِباداتِ البَدَنيَّةِ والماليَّةِ ـ دلالةٌ على استِجلابِ سائرِها.

وقال الشيخُ أيضاً: «أنكرَ أكثرُ المُتكلِّمين زيادتَه ونُقصانَه، وقالوا: متىٰ قَبِلَ الزيادةَ والنقصانَ كانَ شكّاً وكُفْراً، وقال المُحقِّقُونَ مِنَ المُتكلِّمين: نفسُ التصديقِ لا يزيدُ ولا ينقص، والإيمانُ الشَّرْعيُّ يزيدُ وينقصُ بزيادةِ ثَمَراتِهِ ونُقصانها، وفي هذا توفيقٌ بينَ ظواهِرِ النُّصُوص».

وقال: «الإيمانُ في اللغة: هو التصديق، فإن عُـنِـيَ به ذلكَ فلا يزيدُ ولا يَنقُص؛ لأنَّ التصديقَ لا يَتجزَّأُ، فلا يُتصَوَّرُ كمالُه مرَّةً ونُقصانُه أخرى، وفي لسان الشَّرْع: هو التصديقُ بالقَلبِ والعملُ بالأركان».

وقال الراغبُ في «الذريعة»: «الإيمانُ: هو الإذعانُ علىٰ سبيلِ التصديقِ لله تعالىٰ باليقين، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ ووَجَلُ القَلْب: هو الخشيةُ للحَقِّ على سبيلِ التصديقِ له باليقين. هذا أصلُ الإيمان، ثم صار اسماً لشريعة مُحَمَّدٍ ﷺ كالإسلام، فعلىٰ الثاني يَصِحُّ إطلاقُه علىٰ مَنْ يُظهِرُ ذلك، وإن لم يَتخصَّصْ بالتصديقِ اليقينيّ، ولأنَّ اشتقاقَ الإيمانِ لا يمنعُ منه، فإنَّ معنىٰ المُؤمِن: مَنْ صارَ ذا أَمْن، وبإظهار الشهادتين يَأمَنُ الإنسانُ مِن أن يُهراقَ دَمُهُ ويُباحَ مالُه، علىٰ أنه وَرَدَ أنه ﷺ حين سأَلَ الجاريةَ عن الله تعالى، فأشارت نحوَ السماء، وعن النُّبوَّة فأشارت إليه، قال: «أعتِقْها فإنها مُؤمِنة»[(١)]. وقال بعضُ المُعتزلة: لا يَصِحُّ إطلاقُه علىٰ أحدٍ ما لم يُختَبَرْ في الأُصُولِ الخمسة».

وقال أيضاً: «اختُلِفَ في الإيمان: هل هو الاعتقادُ المُجرَّد أم الاعتقادُ والعملُ معاً؟ واختلافُهم بسبب اختلافِ نَظَرِهم، فمَنْ قال: هو اعتقادٌ مُجرَّد[(٢)]: فنَظَـرُه إلىٰ اشتِقاقِ اللفظ،

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي.

(٢) من قوله: «أم الاعتقاد والعمل معاً» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط)، أما (ف) فالفقرةُ كلُّها ساقطة منها.

....

وإلىٰ أنه سُبحانه وتعالىٰ فَصَلَ بينهما في عامَّةِ التنزيلِ بالعَطْف[١]، لأنَّ النبيَّ ﷺ فَـرَّقَ بينهما في خَبَرِ جِبريلَ[٢] حينَ سأله عن الإسلامِ والإيمانِ، ففَسَّرَ الأولَ بالأعمالِ، والثانيَ بالاعتقاد، ومَنْ قال: هو الاعتقادُ والعمل؛ فلِمَا وَرَد: «الإيمانُ معرفةٌ بالقَلْبِ وإقرارٌ باللسانِ وعملٌ بالأركان»[٣].

ولأنّ الإيمانَ ليس بذي منزلةٍ واحدة، قال النبيُّ ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وسبعون شُعْبة»[٤] الحديث، ومَنْ تأمَّلَه وعَرَفَ حقيقتَه عَلِمَ أنَّ الإيمانَ الواجبَ هو اثنانِ وسبعونَ درجةً، لا أقلَّ ولا أكثر؛ لأنه صلواتُ الله عليه لا ينطق عن الهوىٰ، إنْ هو إلا وَحْيٌ يُوحَىٰ»[٥]. إلى آخر كلامه.

وقلت: قد مَرَّ تأويلُ العَطْفِ في البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥].

وأما الجوابُ عن حديثِ جبريلَ عليه السَّلام: فما ذكره مُحيي السُّنَّـة في «شرح السُّنَّـة»: «جعل النبيُّ ﷺ في الحديثِ الإسلامَ اسماً لِـمَا ظهرَ من الأعمال، وجعلَ الإيمان اسماً لِـمَا بَطَنَ من الاعتقاد، وليس ذلك لأنَّ الأعمالَ ليست من الإيمان، والتصديقَ بالقلبِ ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيلٌ لجملةٍ هي كُلُّها شيءٌ واحد، وجِماعُها الدِّين، ولذلك قال: «ذاك جبريلُ أتاكم يُعلِّمُكم أمْـرَ دِينِكم»»[٦].

---

(١) يعني: بعَطفِ قوله: ﴿وَعَمِلُوا ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ على قوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ في أكثر الآيات.

(٢) أخرجه مسلم (٨) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضيَ اللهُ عنه، وضَعَّفَه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرَّاق (١: ١٥١).

(٤) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنه.

وأخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) (٥٨) بلفظ: «بضع وستون شعبة».

(٥) «الذريعة إلى مكارم الشريعة» للراغب الأصفهاني ص١٢٦ - ١٢٩ و١٣٤.

(٦) «شرح السنة» للبغوي (١: ١٠).

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: ولا يُفوِّضُونَ أمورَهم إلىٰ غير ربهم، لا يَخشَونَ ولا يَرجُونَ إلا إياه. جَمَعَ بينَ أعمالِ القلوبِ مِنَ الخشيةِ والإخلاصِ والتَّوكُّل، وبينَ أعمالِ الجوارحِ مِنَ الصَّلاةِ والصَّدَقة. ﴿حَقًّا﴾ صفةٌ للمَصدَرِ المحذوف، أي: أولئكَ هُمُ المُؤمنونَ إيماناً حقّاً، أو هو مصدرٌ مُؤكِّدٌ للجُملةِ التي هي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ كقولك: هو عبدُ الله حقاً، أي: حَقَّ ذلكَ حقاً.

وعن الحسن: أنّ رجلاً سأله: أمؤمنٌ أنت؟ قال: الإيمانُ إيمانان، فإن كنتَ تسألُني عن الإيمانِ بالله ومَلائِكتِهِ وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ واليومِ الآخِرِ والجنَّةِ والنار والبَعْثِ والحِساب، فأنا مُؤمِن. وإن كنتَ تسألُني عن قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فوالله لا أدري؛ أمنهم أنا أم لا؟ وعن الثوري: «مَنْ زَعَمَ أنه مُؤمِنٌ بالله حقاً، ثم لم يَشهَدْ أنه مِن أهلِ الجنة، فقد آمَنَ بنصِفِ الآية». وهذا إلزامٌ منه، يعني: كما لا يَقطَعُ بأنه مِن أهلِ ثوابِ المُؤمنينَ حقاً، فلا يَقطَع بأنه مُؤمِنٌ حقاً، وبهذا تَعلَّقَ مَنْ يَستَثني في الإيمان.

قوله: (وبهذا تَعلَّقَ مَنْ يَستَثني): أي: بإلزام الثَّوْريِّ تمسَّكَ مَنْ يقول: أنا مُؤمِنٌ إنْ شاءَ الله، وبيانُه: أنه تعالىٰ عقَّبَ اسمَ الإشارةِ بقوله: ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، وبقوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الآية، بعدَ إجراءِ الأوصافِ الفاضِلةِ على المؤمنين، فيلزمُ أن يكونا حَقَّينِ ثابتَينِ للمُؤمنين، لاتِّصَافِهم بتلكَ الفضائل، وقد تَقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقامِ مُؤذِنٌ بأنَّ ما يَرِدُ عَقِيبَه: المذكورُون قبلَه أهلٌ لاكتِسابِه مِن أجلِ الخِصالِ التي عُدِّدَت، لا سيَّما على الحصر، فكأنهما مُعلَّلانِ معاً لتلك الصفاتِ الجاريـةِ علىٰ الموصوف، فلا يُفارِقانِه أبداً.

وقد تقرَّر ـ بل أُجمِعَ عليه ـ أنَّ أحداً مِنَ المُسلِمين بعدَ العشرةِ المُبشَّرة[1] لا يَقدِرُ أن يَقطَعَ

---

(١) تقييدُ ذلك بالعَشَرةِ المُبشَّرينَ بالجنَّة فقط محلُّ نَظَر، لأنَّ الحكمَ المذكورَ يَشمَلُهم ويَشمَلُ غيرَهم ممَّن ثبتَ تبشيرُه بالجنة من النبيِّ ﷺ، كخديجةَ وعائشةَ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ وعُكّاشةَ وعبدِ الله بنِ سَلام وعمّارِ بنِ ياسر ووالدَيْه وغيرِهم. =

وكان أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ممن لا يَستَثني فيه، وحُكِيَ عنه أنه قالَ لِقَتادة: لِـمَ تستثني في إيمانك؟ قال: اتباعاً لإبراهيمَ عليه السَّلام في قوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢] فقال له: هَلَّا اقتَدَيتَ به في قوله: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

بأنه مِن أهلِ الثواب، فمَنْ قال: إني مُؤمِنٌ حقاً لا بُدَّ له مِنَ القولِ بأنَّ له درجاتٍ عندَ ربِّه قَطْعاً، وإلا فقد آمَنَ ببعضٍ دونَ البعض، لكنَّه لا يجوزُ القَطْعُ بالثاني، فلا يجوزُ القَطْعُ بالأوَّل، فله أن يقول: أنا مُؤمِنٌ إن شاءَ الله، لا: أنا مُؤمِنٌ حقاً[1]، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهذا إلزامٌ منه».

قال الإمامُ: مذهبُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ جوازُ الاستِثناء، وأن يقول: أنا مُؤمنٌ إن شاء الله، وتَبِعَه جمعٌ عظيمٌ من الصحابةِ والتابعين، وهو قولُ الشافعيِّ، رضيَ اللهُ عنهم. وأنكره أبو حنيفة رضيَ اللهُ عنه؛ ذهاباً إلى أنَّ الاستِثناءَ شَكٌّ، فلا يجتمعُ مع الإيمانِ الذي هو اليقين. والشافعيُّ يحمِلُ الاستِثناءَ إما على التبرُّك، كقوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وإما على الإيمانِ المُنتَفَعِ به عند الموت، فإذن لا خِلافَ في أصْلِ المعنىٰ.

قوله: (هَلَّا اقتَدَيتَ به في قوله: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]): يعني: لِـمَ لم تَقتَدِ به[2] في هذا الجوابِ حيثُ جزمَ به وقطعَه ولم يَتَرَدَّدْ فيه، ولم يقل: بلىٰ إن شاء الله؟

ويُمكِنُ أن يُجابَ: بأنَّ الإيمانَ بأنَّ الله تعالىٰ قادرٌ على إحياءِ الموتى مما الشَّكُّ فيه مُوجِبٌ للكُفر، وليسَ أيضاً مِن مقام التبرُّك، بخِلافِه في قولِهِ عليه السَّلام: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، فإنه عليه السَّلامُ في مقامِ هَضْمِ النَّفْسِ وتحرِّي الوَسيلةِ إلى إنجاحِ المطلوب. وإليه ينظرُ قول الحسن: «الإيمان إيمانان»[3].

= وتقييدُ ذلك بالعشرة وقع أيضاً في كلام الزمخشريِّ في قوله الآتي في تفسير الآية ١٠ من سورة الملك (١٥: ٥٤٦): «وعِدَّةُ المُبشَّرينَ مِنَ الصَّحابة: عشرة، لم يُضَمَّ إليهم حادي عشر».

(١) في (ف): «فله أن يقول: أنا مؤمنٌ حقاً»، وفيه سقطٌ أفسَدَ المعنى وقَلَبَه، والمُثبَت من (ط) و(ح).

(٢) في (ح): «يعني: لم تَقتَدِ به»، دون «لِـمَ»، وله وَجْه، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الأحسن.

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الإيمان الإيمانان»، والمُثبَت من (ط)، وهو الموافقُ لِـمَا في «الكشاف».

﴿دَرَجَٰتٌ﴾: شرفٌ وكرامةٌ وعُلُوٌّ منزلة ﴿وَمَغۡفِرَةٞ﴾: وتجاوُزٌ لسيئاتهم ﴿وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾: نعيمٌ في الجنة، يعني: لهم منافعُ حَسَنةٌ دائمةٌ علىٰ سبيلِ التعظيم، وهذا معنىٰ الثواب.

[﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ ٥]

﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يرتفعَ محلُّ الكافِ علىٰ أنه خبرُ مُبتَدأٍ محذوف، تقديرُه: **هذه الحالُ كحالِ إخراجِك**، ....

قوله: (**هذه الحالُ كحالِ إخراجِك**): قال محيي السُّنَّة: «اختلفوا في تعلُّق الكاف؛ قيل: التقدير: امضِ لأمْرِ الله ـ يعني: في الأنفال ـ وإن كَرِهُوا، كما مَضَيتَ لأمْرِ الله في الخروجِ مِنَ البيتِ لطَلَبِ العِيرِ وهم كارهون. وعن المُبرِّد: الأنفالُ لله والرسولِ وإن كرهوا، كما أخرَجَكَ ربُّكَ بالحقِّ وإن كرهوا»[1].

قال السَّيِّدُ ابنُ الشَّجَرِيِّ في «الأمالي»: القولُ بأنَّ الكافَ نعتٌ لمصدر ـ كما في الوجه الثاني ـ ضعيفٌ؛ لتباعُد ما بينهما بعَشْر جُـمَل، والوجهُ: الأول، وهو أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف[2].

وقلت: بل الوجهُ الثاني أدقُّ التِئاماً من الأوَّل، والتشبيهُ فيه أكثرُ تفصيلاً، لأنه حينَئذٍ مِن تتمَّةِ الجملةِ السَّابقةِ داخلٌ في حَيِّزِ المقولِ مع مُراعاةِ الالتِفات[3]، فالفاءُ في ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ رابطةٌ للوَصْف بالحكم، جاعلةٌ[4] تتمَّةَ الآيـةِ مِن جملةِ حالِ المُشبَّه ومُرتَّبة عليه، فكأنه قيل: قُلِ

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٢٧).

وقوله: «كما أخرجك ربك بالحق وإن كرهوا» سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـما في «تفسير البغوي».

(٢) قوله: «وهو أن يكون خبر مبتدأ محذوف» سقط من (ح) و(ف).

(٣) نقله العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (٩: ١٦٩)، وتعقَّبه بقوله: «ولا أُراه سالماً من الاعتراض»، وانظر التفصيلَ هناك.

(٤) في (ح) و(ف): «عاجلة»، وهو تحريف، والمثبت من (ط).

....

الأنفالُ استَقَـرَّ لله مع كراهتِكم، وكانَ خيراً لكم؛ لِـمَا حَصَلَ لكم مِن تقوىٰ الله وطاعةِ الرسولِ وإصلاحِ ذاتِ البَـيْنِ، كما استَقَرَّ إخراجي من المدينةِ إلى القِتالِ مع كراهتِكم إيّاه، وكانَ خيراً لكم[1]؛ لِـمَا نِلتُم مِنَ الفَتح والغَنيمة. والأوَّلُ مُركَّبٌ عقليٌّ لقوله: «هذه الحالُ كحالِ إخراجِكَ»، والثاني مُركَّبٌ وَهْميّ، فلا بُدَّ من تَصَوُّرِ جُزئياتِ الكلام، لئلّا يختلَّ أمرُ التمثيل، بخِلافِ الأول، فإنه يحصلُ مِن مُجَرَّدِ أخذِ الزُّبْدةِ والخلاصة، كما مَرَّ مِراراً.

ثم استأنفَ مُستَطرِداً بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلىٰ آخِرِ الآيات، للحَثِّ علىٰ طاعةِ الله وطاعةِ رسولِه وقَلْعِ الهوىٰ الكامِن في النُّـفُوسِ، والإيذان بأنّ المُؤمِنَ الكاملَ مَنْ يجعلُ هواهُ تَـبَعاً لِـمَا جاءَ به الرسولُ ﷺ، على ما روينا في «المصابيح» عن عبدِ الله بنِ عمرٍو عن النبيِّ ﷺ: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتّىٰ يكونَ هَوَاهُ تَـبَعاً لِـمَا جِئتُ به»[2].

ثم في تقديمِ عَجُزِ القِصَّة ـ وهي ذِكْرُ قِسمَةِ الأنفالِ والسُّؤال فيها ـ علىٰ صَدْرِها؛ وهو الخروجُ مِنَ المدينةِ إلى بَدْرٍ، إلىٰ آخِرِ هذه القِصَّةِ الواردةِ في هذه السُّورة: استِبعادٌ لكراهتِهم هذهِ بعدَما شاهدُوا أمثالَ هذه الحالة، فكرِهُوها، ثم تَبيَّنَ لهم حقيقتُها، واستِحضارٌ لمعنىٰ التأديب في قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، ولِـمَا تَبيَّنَ لهم مِن وَجهِ الحكمة في قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ الآية [الحجرات: ٧].

كأنَّ هذه السُّورةَ الكريمةَ مِن فاتِحتِها إلى خاتِمتِها جوابٌ عن سُؤالٍ واحد، وإرشادٌ للصحابةِ رضوانُ الله عليهم أجمعين في تحرِّي طاعةِ رسولِ الله ﷺ وتوخِّي رِضاه، وامتِنانٌ عليهم بما

---

(١) من قوله: «لِـمَا حَصَلَ لكم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣: ٢٨٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١: ٢١٢ - ٢١٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٣: ٢٨٩): «رجاله ثقات، وقد صَحَّحه النوويُّ في آخر الأربعين».

يعني: أنّ حالَهم في كراهةِ ما رأيتَ مِن تنفيلِ الغُزاةِ مِثلُ حالهم في كراهة خُروجِكَ للحرب. والثاني: أن يَنتَصِبَ علىٰ أنه صفةُ مَصدَرِ الفِعلِ المُقدَّرِ في قوله: ﴿ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] أي: الأنفالُ استَقَرَّت لله والرسول وثبتت، مع كراهتِهم، ثباتاً مِثلَ ثباتِ إخراجِ ربِّكَ إياكَ مِن بَيتِكَ وهم كارهون.

و﴿مِنۢ بَيْتِكَ﴾ يُريدُ بيتَه بالمدينة، أو المدينةَ نفسَها، لأنها مُهاجَرُه ومَسكَنُه، فهي في اختِصاصِها به كاختِصاصِ البيتِ بساكِنِه ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: إخراجاً مُلتَبِساً بالحِكمةِ والصوابِ الذي لا مَحيدَ عنه ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ في موضع الحال، أي: أخرَجَكَ في حالِ كراهتهم، ....

مَنٌّ لهم مِن نِعمةِ الصُّحْبة، وإن شِئتَ فجَرِّبْ ذَوْقَكَ في تكرار «إذ» في التفصيلِ الواردِ في السُّورةِ وإيرادِ القَصَصِ مِن غير ترتيب، ثم في كُلٍّ من تلك الإيراداتِ الرمزُ إلى المقصود، ثم في إدراج تقسيم[1] المسؤولِ عنه في أثناءِ ذلك، يعني قولَه: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]: بيانٌ لكيفيَّةِ تَصَرُّفِ مَنْ وُكِلَ إليه أمرُ الغنائم، فتَفكَّرْ في كُلِّ ذلك تَرَ العجائب، ويَتَحقَّقْ لك ما ذكرتُ هاهنا، وما أسلفتُ في قِصَّةِ البقرةِ من تقديمِ آخِرِ القِصَّةِ علىٰ أولها، لتقفَ علىٰ شَمَّةٍ مِن أسرار كلام الله تعالىٰ المجيد، واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (في كراهةِ ما رأيت): قيل: هو مِنَ الرأي الذي في قول الله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، لا مِن رؤيةِ البصر، ولا مِن رؤيةِ القَلْبِ المُتعدِّي إلىٰ مفعولين، ويَدُلُّ عليه قولُه ﷺ في فاتحةِ السُّورة: «مَنْ قَتَلَ قَتيلاً فله سَلَبُه»[2]، وقولُ المُصنِّف: «شرط لمَنْ كانَ له بلاءٌ في ذلك اليوم أن يُنفِّلَه».

(١) تحرَّف في (ف): «ثم في إدراج تقديم»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمُراد: إدراجُ حكم تقسيم الأنفال في أثناء هذه القصص.

(٢) تقدَّم تخريجه أولَ السورة.

وذلك أنّ عيرَ قُريشٍ أقبلَتْ مِنَ الشامِ فيها تجارةٌ عظيمة، معها أربعون راكباً، منهم أبو سُفيانَ وعَمْرُو بنُ العاص وعَمْرُو بنُ هشام، فأخبَرَ جِبريلُ رسولَ الله ﷺ، فأخبَرَ المُسلمين، فأعجَبَهم تَلَقِّي العيرِ؛ لكثرةِ الخيرِ وقِلَّةِ القوم، فلما خَرَجُوا بلغَ أهلَ مكَّةَ خبرُ خروجِهم، فنادىٰ أبو جَهْلٍ فوقَ الكعبة: يا أهلَ مكَّة، النَّجاءَ النَّجاء، علىٰ كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول، عِيرَكُم أموالَكُم، إنْ أصابَها مُحَمَّدٌ لن تُفلِحُوا بعدَها أبداً.

وقد رأت أختُ العَبَّاسِ بنِ عبد المُطَّلِبِ رؤيا، فقالت لأخيها: إني رأيتُ عَجَباً، ...

قوله: (**وذلكَ أنَّ عِيرَ قُريش**): جملةٌ كالمُبيِّنةِ للأولىٰ وإن دخلتِ الواو؛ لأنَّ المُشارَ إليه ما سَبَق، أي: الإخراجُ في حالِ الكراهية، لأنَّ عِيرَ قُريشٍ، إلى آخره.

قوله: (**النَّجاءَ النَّجاءَ**)، الجوهري: «نَجَوتُ نجاءً، ممدودٌ؛ أي: أسرَعتَ»، منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر[١]، واللامُ فيهما للجنس.

قوله: (**علىٰ كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول**)، أي: أسرِعُوا وبادِرُوا مُجتَمِعين، ولا تقفوا لأن تختاروا للرُّكُوب ذَلُولاً دونَ صَعْب[٢].

قوله: (**عِيرَكم أموالَكُم**): «أموالكم» بَدَلُ «عِيركم»، وهو مِثلُ قولِهم: «أهلَكَ فقد أعرَيتَ»، قال الميداني: «أي: بادِرْ أهلَكَ وعَجِّلِ الرُّجُوعَ إليهم، فقد هَاجَتْ ريحٌ عَرِيَّة، أي: باردة، أعرَيتَ: دخلتَ في العَرِيَّة»[٣]. وقيل: التقدير: الزَمُوا عِيرَكم.

قوله: (**وقد رأتْ أختُ العباس**): قال مُحيي السُّنَّة[٤]: هي عاتكةُ بنتُ عبد المطلب.

---

(١) أي: اطلبُوا النجاء، أو: اقصدوا النجاء، أو نحو ذلك.

(٢) الصَّعْبُ والذَّلُول: صفتان للبعير، فالصَّعْب: الذي لا ينقادُ لصاحبه، والذَّلولُ: ضِدُّه، ثم استُعملتا في شديدِ الأمورِ وسَهْلِها. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٩)، مادة (صعب).

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٦٢).

(٤) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «محيي الدين»، فأوهم أنَّ المُراد النووي، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمُرادُ به: البغويُّ، وانظر: «معالم التنزيل» له (٣: ٣٢٩).

رأيتُ كأنّ مَلَكاً نزلَ مِنَ السماء، فأخَذَ صَخْرةً مِنَ الجبل، ثم حَلَّقَ بها، فلم يَبقَ بيتٌ مِن بيوتِ مكَّةَ إلا أصابه حَجَرٌ مِن تلكَ الصخرة. فحَدَّثَ بها العباسُ، فقال أبو جَهْل: ما يرضىٰ رجالُهم أن يَتَنبَّؤوا حتىٰ تَتَنبَّأ نِساؤُهم، فخرجَ أبو جَهْلٍ بجميعِ أهلِ مكَّة، وهم النَّفيرُ في المثلِ السائر: «لا في العِيرِ ولا في النَّفير»، فقيل له: إنّ العيرَ أخذت طريقَ الساحِلِ ونَجَت، فارجع بالناسِ إلىٰ مكَّة، فقال: لا والله، لا يكونُ ذلك أبداً، حتىٰ نَنحَرَ الجَزُور، ونَشرَبَ الخمور، ونُقيمَ القَيْناتِ والمعازفَ ببدر، فيَتَسامَعَ جميعُ العربِ بمَخرَجِنا، وأنّ محمداً لم يُصِبِ العير، وأنا قد أعضَضْناه. فمضىٰ بهم إلىٰ بدر، وبَدْر: ماءٌ كانتِ العربُ تجتمعُ فيه لِسُوقِهم يوماً في السنة.

قوله: (حَلَّقَ بها): التحليقُ بالشيء: الرميُ به إلى فوق[1].

قوله: (لا في العِير ولا في النَّفير): قال المُفضَّل: أوّلُ مَنْ قال ذلك أبو سُفيانَ بنُ حَرْبٍ حين انصَرَفَ بنو زُهْرةَ إلى مكّة: يا بني زُهْرة، لا في العِير ولا في النَّفير! عني بالعِير: عِيرَ قُريشٍ التي أقبَلَتْ مع أبي سُفيانَ من الشام، وبالنَّفير: مَنْ خَرَجَ مع عُتْبةَ بنِ ربيعةَ لاستِنقاذِها من أيدي المؤمنين، وكان ببَدْرٍ ما كان. قال الأصمعيُّ: يُضرَبُ للرجل يُحطُّ أمرُه ويُصغَّرُ قَدْرُه[2].

الجوهري: «النَّفير: القومُ الذين يَتقدَّمونَ في أمْر»، و«العِيرُ بالكسر: الإبلُ التي تحملُ المِيرة».

قوله: (أعضَضْناه): أي: استَخفَفْنا به وشَتَمْناه وقُلنا له: عَضَضتَ بَظْرَ أُمِّك، والبَظْر: لحمةٌ في الفَرْج، وهي التي تُختَن، وهذا مِن شتائم العرب. النهاية: «وفي الحديث: «مَنْ تَعَزّىٰ بعَزَاءِ الجاهلية فأعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا»[3]، أي: قولوا له: اعضُض بأَيْرِ أبيك، ولا تَكْنُوا عن الأَيْرِ بالهَنِ؛ تنكيلاً له». وقول أبي جَهْل لعُتْبةَ يومَ بَدْر: لو غَيرُكَ يقولُ هذا أعضَضْتُه، أي: شَتَمتُه.

---

(١) هذه الفقرة (مِن: «قوله: حلق بها» إلىٰ هنا) وردت في (ح) و(ف) قبل «قوله: عيركم أموالكم»، أما في (ط) فوردت هنا، وهو الموافقُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

(٢) القولان (قول المُفضَّل وقولُ الأصمعي) منقولان في «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٢٢).

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٢٣٣) و(٢١٢٣٦).

فنزلَ جِبريلُ عليه السلام، فقال: يا محمد، إنّ الله وَعَدَكم إحدىٰ الطائفتين: إما العير، وإما قُريشاً، فاستشار النبيُّ ﷺ أصحابه وقال: «ما تقولون؟ إنّ القومَ قد خرجوا مِن مكّةَ علىٰ كُلِّ صَعْبٍ وذَلُول، فالعيرُ أحبُّ إليكم أم النفير؟» **قالوا: بل العيرُ أحبُّ إلينا مِن لقاءِ العدوّ، فتغَـيَّر وجهُ رسول الله ﷺ**: ثم رَدَّدَ عليهم فقال: «إنّ العير قد مَضَتْ علىٰ ساحلِ البحر، وهذا أبو جَهْلٍ قد أقبل»، **فقالوا: يا رسول الله، عليكَ بالعير ودَعِ العَدُوّ**، فقام عندَ غَضَبِ النبيِّ ﷺ أبو بكر وعُمَرُ رضيَ اللهُ عنهما، **فأحسَنَا**، ثم قام سعدُ بنُ عُبادة فقال: انظُر أمرَكَ فامض، فوالله لو سِرتَ **إلىٰ عَدَنِ أبيَنَ** ما تخلَّفَ عنك رجلٌ مِنَ الأنصار، **ثم قال المِقدادُ بنُ عمرو**: يا رسول الله، امضِ لِـمَا أمَرَكَ الله، ....

وقيـل: من الأدب أن يُـقـال: يعني «أعضَضْناه»؛ أي: جَعَـلْنـاهُ عَاضَّ أنامِـلِه، أو قُـلنا له: أعضَضْتَ علينا أنامِلَكَ من الغَيْظ، يعني: ما حَصَلَ مطلوبُك، وما ظَفِرتَ إلا بعَضِّ أنامِلِكَ من الغَيْظ، وتحقيقُ هذه الكِناية: أوقَعْناهُ فيما يَصيرُ به نادِماً يَعَضُّ أنامِلَه، فإنه إذا قَصَدَ العِيرَ ولم يَجِدْهُ نَدِمَ على المَسِير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّـالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٨]، أو غَضِبَ كقوله تعالىٰ: ﴿عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

قوله: (**قالوا: بلِ العِيرُ أحبُّ إلينا من لِقاءِ العَدُوّ، فتَغيَّـرَ وَجْهُ رسولِ الله ﷺ.... فقالوا**[١]: **يا رسول الله، عليكَ بالعِيـرِ ودَعِ العَدُوّ**): وهذا هو المُرادِ من إيرادِ هذه القِصَّة؛ لأنَّ القِصَّةَ سِيقَتْ لبيانِ أنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾ حال، كما عُلِمَ من كلامِه.

قوله: (**فأحسَنا**): أي: أحسَنا الكَلامَ في اتباعِ مُرادِ رسولِ الله ﷺ.

قوله: (**إلى عَدَنِ أبيَنَ**)، **النهاية**: «عَدَنُ أبيَنَ: مدينةٌ معروفةٌ باليمن، أُضِيفَتْ إلى «أبيَن» بوزن «أبيض»، وهو رجلٌ عَدَنَ بها، أي: أقام».

قوله: (**ثم قالَ المِقدادُ بنُ عمرو**): روينا في «صحيح البخاري»[٢] عن ابن مسعود قال: «أتىٰ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالوا»، والأمر فيه سهل.

(٢) برقم (٤٦٠٩).

فإنا معك حيثُما أحبَبْت، لا نقولُ لك كما قالت بنو إسرائيلَ لموسىٰ: اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا إنا ها هنا قاعدون، ولكنِ اذهَبْ أنت وربُّك فقاتِلا، إنا معكما مُقاتِلون ما دامت عَينٌ منا تَطرُف. فضَحِكَ رسول الله ﷺ، ثم قال: «أشيروا عليَّ أيها الناس»، وهو يُريدُ الأنصار، لأنهم قالوا له حينَ بايعوه علىٰ العَقَبة: إنا بُـرَآءُ من ذِمامِكَ حتىٰ تَصِلَ إلىٰ ديارنا، فإذا وَصَلتَ إلينا فأنتَ في ذِمامِنا، نَمنَعُكَ مما نَمنَعُ منه أبناءَنا ونِساءَنا، فكان النبيُّ ﷺ يَتخوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترىٰ عليهم نُصْرتَه إلا علىٰ عَدُوٍّ دَهَمَه بالمدينة.

فقام سعدُ بنُ معاذ فقال: لكأنك تُريدُنا يا رسول الله؟ قال: «أجل»، قال: آمنَّا بك وصَدَّقناك، وشَهِدْنا أنّ ما جِئتَ به هو الحق، وأعطيناكَ علىٰ ذلكَ عُهُودَنا ومَواثيقَنا علىٰ السَّمْعِ والطاعة، فامضِ ـ يا رسول الله ـ لِـمَا أردت، فوالذي بَعَثَكَ بالحق، لو استعَرَضتَ بنا هذا البَحرَ فخُضتَه لخضناه معك، ما تخلَّفَ منا رجلٌ واحد، وما نكرهُ أن تلقىٰ ......

المِقدادُ النبيَّ ﷺ وهو يَدعُو على المُشـركين، فقال: يا رسول الله، إنَّا لا نقولُ كما قالت بنو إسرائيل: اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلا إنَّا هاهنا قاعدون، ولكنِ امضِ ونحنُ معك. فسُـرِّيَ عن رسولِ الله ﷺ».

ورواه أحمدُ بنُ حنبل[1] عن طارقِ بنِ شِهاب، وفي آخره: «ولكنِ اذهَبْ أنت وربُّك فقاتِلا إنَّا معكم مُقاتِلُون».

قوله: (يَتخوَّفُ أن لا تكونَ الأنصارُ لا ترىٰ عليهم): أي: لا تعتقدُ وُجُوبَ نُصْرته عليهم إلا على عَدُوٍّ يَفجَؤُه بالمدينة، و«لا» في «أن لا تكون»: زائدة.

قوله: (استعَرَضْتَ): أي: لو عَبَـرْتَ بنا البَحْرَ عَرْضاً. **النهاية**: «في الحديث: «فأتىٰ جمرةَ الوادي فاستعَرَضَها»[2]، أي: أتاها مِنْ جانبِها عَرْضاً».

---

(١) في «مسنده» (١٨٨٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٦) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه.

بنا عَدُوَّنا، إنا لَصُبُرٌ عند الحرب، صُدُقٌ عند اللقاء، ولَعَلَّ اللهُ يُريكَ ما يُقِرُّ به عَينَك، فسِرْ بنا علىٰ بركةِ الله. ففرحَ رسولُ الله ﷺ، وبَسَطَه قولُ سعد، ثم قال: «سيروا علىٰ بركةِ الله وأبشِروا، فإنّ اللهَ وَعَدني إحدىٰ الطائفتين، والله لكأني الآن أنظرُ إلىٰ مَصارعِ القوم».

وروي: أنه قيلَ لرسول الله ﷺ حينَ فرَغَ مِن بدر: عليكَ بالعير ليسَ دونها شيء، ...

قوله: (لكأني الآنَ أنظرُ إلى مَصَارِعِ القوم): روينا عن مُسلِم وأبي داود[1] عن أنسٍ قال: «إنَّ النبيَّ ﷺ شَاوَرَ حينَ بَلَغَه إقبالُ أبي سُفيان، فقام[2] سعدُ بنُ عُبادةَ فقال: يا رسول الله، والذي نفسي بيده، لو أمرتَنا أن نُخيضَها البحرَ لأخَضْناها[3]، ولو أمرتَنا أن نضربَ أكبادَها إلى بَرْكِ الغِمادِ لَفَعَلْنا. قال: فنَدَبَ رسولُ الله ﷺ الناس، فانطَلَقُوا حتَّى نزلوا بدراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «هذا مَصرَعُ فُلان»، ويَضَعُ يَدَهُ على الأرضِ هاهنا وهاهنا، قال: فما مَاطَ[4] أحدٌ عن موضعِ يَدِ رسولِ الله ﷺ».

الأساس: «خَاضَ الماءَ خَوْضاً، وأخاضُوا الماءَ إخاضَةً: إذا خَاضُوهُ بدوابِّهم».

النهاية: «في الحديث: «لا تُضرَبُ أكبادُ المَطِيِّ إلا إلى ثلاثةِ مساجِد»[5]؛ أي: لا تُركَبُ ولا يُسارُ عليها، يُقال: ضربتُ في الأرض؛ إذا سافرتَ فيها».

وأما «بَرْكُ الغِماد» بفَتْحِ الباء وكَسْرِها، وضَمِّ الغين وكَسْرِها: فهو اسمُ موضعٍ باليمن، وقيل: هو موضعٌ من وراءِ مكّةَ بخَمْسِ ليال.

---

(١) مسلم في «صحيحه» (١٧٧٩)، وأبو داود في «سننه» (٢٦٨١).

(٢) من أول الفقرة إلى هنا سقط من (ف).

(٣) في (ف) و(ط): «أن نخيض البحر لأخضناها»، وفي (ح): «أن نخوض البحر لخضناه»، والمُثبتُ من «صحيح مسلم»، والضميرُ فيه عائدٌ إلى الخيل.

(٤) أي: تنحَّىٰ. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ٣٨١)، مادة (ميط).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٨٢)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٦٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٥٩)، وفي «الأوسط» (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

فناداه العباسُ وهو في وَثَاقِه: لا يَصلُح، فقال له النبيُّ ﷺ: «لِـمَ»؟ قال: لأنّ اللهَ وَعدَكَ إحدىٰ الطائفتين، وقد أعطاكَ ما وعدك.

وكانت الكراهةُ مِن بعضِهم لقوله: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾.

[﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ ٦]

﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ﴾ والحـقُّ الذي جادلوا فيه رسولَ الله ﷺ: تَـلَقِّي النفير، لإيثارهم عليه تَلَقِّي العير ﴿بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾: بعدَ إعلامِ رسولِ الله ﷺ بأنهم يُنصَرون. وجِدالُهم: قَولُهم: ما كان خروجُنا إلا للعير، وهَلَّا قلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب! وذلكَ لِكراهتِهم القِتال.

ثم شَبَّـهَ حالَهم في فَرْطِ فَـزَعِهم ورُعْبِهم، وهم يُسارُ بهم إلىٰ الظَّفَرِ والغَنيمة، .....

قوله: (**فناداه العباسُ وهو في وَثَاقِه**) الحديث: رواه أحمدُ بنُ حنبل والتِّرمذيُّ[1] عن ابن عباس.

قوله: (**لا يَصلُح**): أي: لا يَصلُحُ هذا الرأي، وهو قولُ القائل: «عليكَ بالعِير»؛ لأنه تعالىٰ وَعَدَكَ إحدىٰ الطائفتَين وأنجزَ ما وَعَدَه.

قوله: (**وكانتِ الكراهةُ مِن بعضِهم**): عطفٌ علىٰ قوله: «وذلك أنَّ عِيرَ قُريشٍ أقبلَتْ مِنَ الشام» إلىٰ آخرِ القِصَّة، أو حالٌ عاملةٌ معنىٰ الإشارة، وهو كالبيانِ لمضمونِ القِصَّة، لأنَّ القِصَّةَ آذنَتْ بحُصُولِ الكراهةِ من أصحابِ الرسولِ ﷺ لِتَلَقِّي النَّفير، والإعجابِ لتَلَقِّي العِير، ولم يُعلَمْ أنَّ كُلَّهم كَرِهُوا ذلك أو بقيَ منهم مَنْ لم يَكرَه، يَدُلُّ عليه قولُه: «فاستَشارَ أصحابَه وقال: ما تقولون: «العِيرُ أحبُّ إليكم أم النَّفير؟» قالوا: بلِ العِيرُ، فتغَيَّـرَ وَجْهُ رسول الله ﷺ». فقال: «وكانت الكراهةُ من بعضِهم بدليلِ قولِه: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾».

قوله: (**ثم شَبَّـهَ حالَهم**): لفظةُ «ثم» تُوهِمُ أنَّ المُشبَّهَ غيرُ ما سبقَ مِن قوله: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى

---

(١) أحمد في «مسنده» (٢٠٢٢) و(٢٨٧٣) و(٣٠٠١)، والترمذي في «جامعه» (٣٠٨٠).

بحالِ مَن يُعْتَلُ إلىٰ القتل، ويُساقُ علىٰ الصَّغارِ إلىٰ الموتِ المُتيقَّن، وهو مُشاهِدٌ لأسبابه، ناظِرٌ إليها، لا يَشُكُّ فيها.

وقيل: كان خَوْفُهم لقِلَّةِ العدد، وأنهم كانوا رَجَّالةً، ورُوِي: أنه ما كان فيهم إلا فارسان.

[﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٧]

﴿ وَإِذْ ﴾ منصوبٌ بإضمار: اذكر. و﴿أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ ﴾، والطائفتان: العيرُ والنفير، و﴿غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ ﴾: العير، ....

ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾، ولكنْ هو المُشبَّه، لأنَّ مِثلَ هذا الجِدال ـ أعني قولَهم: «ما كان خروجُنا إلا للعِير، وهَلَّا قُلتَ لنا لِنَستَعِدَّ ونتأهَّب»، بعدَ قولِ رسول الله ﷺ: «إنَّ اللهَ وَعَدَني إحدىٰ الطائفتَين»، وقولِه: «والله لكأني الآنَ أنظرُ إلى مَصارع القوم» ـ يدلُّ علىٰ جُبْنٍ عظيمٍ وإفراطٍ في الرُّعْبِ والفَرَق، فصَحَّ تشبيهُه بقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾، ثم عُطِفَتْ هذه الجملةُ علىٰ ما سبقَ مِن حيثُ المعنىٰ، يعني: أثبتَ اللهُ لهمُ الجِدالَ بسَبَبِ الكراهةِ بعدما أعلَمَهم رسولُ الله ﷺ بالنُّصْرة، ثم شَبَّه حالَهم.

قوله: (مَنْ يُعتَلُ إلى القَتْل)، الجوهري: «عَتَلْتُ الرجلَ أعتِلُه: إذا جَذَبتَه جَذْباً عنيفاً».

قوله: (وقيل: كانَ خوفُهم لقِلَّةِ العَدَد، وأنهم كانوا رَجّالة): عطفٌ على قوله: «لكراهتهم القِتال»، أي: خافوا العَدُوَّ إما جُبْناً وخَوَراً وكانوا مَعذُورين فيه لقِلَّةِ العَدَد والعُدَد، ولهذا قَدَّرَ وجهَ التشبيه في الأول: «في فَرْطِ فَـزَعِهم ورُعْبِهم».

قوله: (إلا فارسان): قيل: هما المِقدادُ بنُ الأسود والزُّبيرُ بنُ العَوّام. وفي «مُسنَدِ الإمام أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن عليٍّ رضي الله عنه: «ما كان مِنّا فارسٌ يوم بدر إلا المقداد بن الأسود».

---

(١) برقم (١٠٢٣) و(١١٦١).

لأنه لم يكن فيها إلا أربعون فارساً، والشَّوْكةُ كانت في النَّفير لِعَدَدِهم وعُدَّتِهم، والشَّوْكة: الحِدَّة، مُستَعارةٌ مِن واحدةِ الشَّوْك. ويُقال: شَوْكُ القَنَا؛ لِشَبَاها، ومنها قولهم: **شائكُ السلاح**، أي: تَتَمنَّونَ أن تكونَ لكم العير، لأنها الطائفةُ التي لا حِدَّةَ لها ولا شِدَّة، ولا تُريدونَ الطائفةَ الأخرىٰ ﴿أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾: أن يُثبِتَه ويُعليَه ﴿بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾: **بآيِهِ المُنزلةِ في مُحاربةِ ذاتِ الشَّوْكة، وبما أَمَرَ الملائكةَ** مِن نُزولِهم للنُّصْرة، **وبما قَضَىٰ مِن أَسْرِهم** وقَتْلِهم وطَرْحِهم في قَليبِ بدر.

والدَّابِر: الآخِر، فاعلٌ مِن: دَبَـرَ: إذا أدبر، ومنه: **دابرةُ الطائر**. وقَطْعُ الدابر: عبارةٌ عن الاستِئصال، يعني: أنكم تُريدُونَ الفائدةَ العاجِلةَ **وسَفْسافَ الأمور**، وأن لا تَلقَوا ....

قوله: (لِشَبَاها)، الجوهري: «شَبَاةُ كُلِّ شيء: حَدُّ طَرَفِه، والجمعُ: الشَّبَا والشَّبَوات»[1].

قوله: (ومنها قولهم: شائكُ السِّلاح): فعلى هذا «شائك» يكونُ أصلاً و«شاكِ» مقلوبة، وذكرَ في «الصافّاتِ» عند قوله: ﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] عكسَ ذلك، وحُقِّقَ القولُ فيه هنالك.

قوله: (بآيِـهِ المُنزَلة)، (وبما أَمَرَ الملائكة)، (وبما قَضَىٰ من أَسْرِهم): كُلُّها تفسيرٌ لقوله: ﴿بِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾؛ لأنها جمعٌ يحتملُ المعدوداتِ كُلَّها، لأنَّ الكلمةَ تُطلَقُ على المُنزَل، نحو قوله: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وعلى «كُنْ» بمعنىٰ الأمر الحقيقيِّ، أو بمعنىٰ «قضىٰ» على المجاز، كقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧، ومريم: ٣٥].

قوله: (دابرةُ الطائر)، الجوهري: «دابرةُ الطائر: التي يَضرِبُ بها، وهي كالإصبعِ في باطِنِ رِجْلِه».

قولـه: (وسَفْسـافَ الأمور)، النهاية: «السَّفْساف: ضِدُّ الـمكارم والمعالي، وأصلُه ما يطيرُ من غُبار الدَّقيق إذا نُخِلَ، والتُّرابِ إذا نُثِرَ»، والمُصنِّفُ ذهبَ إلى الاقتِباسِ مما رُوِيَ في

---

(١) وعلىٰ هذا: فقولُ الزمخشري: «يُقال: شَوْكُ القَنَا؛ لِشَبَاها»: معناه: أنَّ القَنا ـ وهي الرِّماح، جمعُ قَناة ـ يُطلَقُ علىٰ شَباها ـ أي: أطرافها ـ: شَوْكُ القَنا.

ما يَرزَؤُكم في أبدانِكم وأحوالِكم، واللهُ عَزَّ وعلا يُريدُ معالي الأمور، وما يرجعُ إلىٰ عِمارةِ الدِّين، ونُصْرةِ الحق، وعُلُوِّ الكلمة، والفوزِ في الدارين، وشَتَّانَ ما بينَ المُرادَيْن، ولذلكَ اختار لكم الطائفةَ ذاتَ الشَّوْكة، وكَسَرَ قُوَّتَهم بضَعْفِكم، وغَلَبَ كثرتَهم بقِلَّتِكم، وأعزَّكم وأذلَّهم، وحَصَّلَ لكم ما لا تُعارِضُ أدناهُ العِيرُ وما فيها. وقُرِئَ: «بكلمته»، علىٰ التوحيد.

[﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ٨]

فإن قلت: بِمَ يَتَعلَّقُ قولُه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُه: ليُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطلَ فَعَلَ ذلك، ما فَعَلَه إلا لهما، وهو إثباتُ الإسلامِ وإظهارُه، وإبطالُ الكُفرِ ومَحقُه. فإن قلت: أليسَ هذا تكريراً؟ قلت: لا، لأنَّ المَعنَيَينِ مُتباينان، ....

الحديث: «إنَّ اللهَ يُحبُّ معاليَ الأمور ويُبغِضُ سَفْسَافَها»[1]، ومِن ثَمَّ ذَكَرَ في المُقابل: «واللهُ تعالىٰ يُريدُ معاليَ الأمور».

قوله: (يَرزَؤُكُم): أي: يَنقُصُكم، والرُّزْء: المُصيبة.

قوله: (أليس هذا تكريراً؟): يعني: أليس قولُه: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾ بعدَ قوله: ﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾، مثلَ قولك: أردتُ أن أُكرِمَ زيداً لإكرامِه؟

وتلخيصُ الجواب: أنه ليس نظيراً لذلك، بل هو نظيرُ قولك[2]: أردتَ أن تفعلَ الباطل، وأردتُ أن أفعلَ الحق، ففعلتُ ما أردتُه لكذا، لا لمُقتَضىٰ إرادتك، ولهذا قال: «وَجَبَ أن يُقدَّرَ المحذوفُ مُتأخِّراً حتَّىٰ يُفيدَ معنىٰ الاختِصاص»، لأنَّ المقامَ يقتضي نفيَ إرادةِ القوم وإثباتَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠١٥٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٧١٤٩)، والحاكم في «مستدركه» (١: ٤٨)، والبيهقي (١٠: ١٩١) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كَريز مرسلاً. ووصَلَه الطبراني في «الكبير» (٥٩٢٨)، و«الأوسط» (٢٩٤٠)، والحاكم (١: ٤٨) من حديث سهل بن سعد، والطبراني في «الكبير» (٢٨٩٤) من حديث الحسين بن علي، وفي «الأوسط» (٦٩٠٦) من حديث جابر بن عبد الله. وانظر تعليق شيخنا الأستاذ الشيخ محمد عوامة علىٰ «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٧١٤٩).

(٢) من قوله: «يعني: أليس» إلى هنا، سقط من (ف).

وذلكَ أنّ الأوَّلَ تمييزٌ بينَ الإرادتَين، وهذا بيانٌ لغَرَضِهِ فيما فَعَلَ مِنَ اختيارِ ذاتِ الشَّوْكةِ علىٰ غيرها لهم ونُصْرتِهم عليها، وأنه ما نَصَرَهم، ولا خَذَلَ أولئك، إلا لهذا الغَرَضِ الذي هو سَيِّدُ الأغراض. ويجبُ أن يُقدَّرُ المحذوفُ مُتأخِّراً حتىٰ يُفيدَ معنىٰ الاختِصاص، ويَنطَبِقَ عليه المعنىٰ. وقيل: قد تَعَلَّقَ بـ«يقطع».

[﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ ٩]

فإن قلت: بِمَ يَتعلَّق ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾؟ قلت: هو بَدَلٌ مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧]،

إرادةِ الله لينطبقَ عليه المعنىٰ، ولا يحصُلُ ذلك إلا بتأخير المُقدَّر(١)، وكان أصلُ الكلام: تَوَدُّونَ أنَّ العِيرَ تكونُ لكم، ويُريدُ اللهُ مُلاقاةَ النَّفير، ففَعَلَ اللهُ تعالىٰ ما أراده دونَ ما أردتُم أنتم. فوَضَعَ ﴿أَن يُحِقَّ الْحَقَّ﴾ موضعَ «مُلاقاة النَّفير» للدَّلالةِ على حُصُولِ الفَوْزِ في الدارين، ثم وَضَعَ موضعَ «ففعل اللهُ تعالىٰ ما أرادَه دونَ ما أردتُم» قولَه: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾، مع إرادةِ المحذوفِ مُتأخِّراً للدَّلالةِ على تعظيمِ ذلك الفعل.

وإلىٰ الأولِ الإشارةُ بقوله: «وما يرجعُ إلى عِمارةِ الدِّين، ونُصْـرةِ الحق، وعُلُوِّ الكلمة، والفوزِ في الدارَين»، وإلىٰ الثاني الإشارةُ بقوله: «وأنه ما نَصَـرَهُم، ولا خَذَلَ أولئك، إلا لهذا الغَرَضِ الذي هو سَيِّدُ الأغراض».

وفي وَضْعِ «تودُّون» موضعَ «تُريدُون»، لكونه مُقابِلاً لقوله: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ﴾: إيذانٌ ببُطلانِ إرادتهم، وفي إيثار ﴿غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ على «العِير»: إيماءٌ إلى جُبْنهم وخَوَرهم، وإنما ترك الفاءَ في جُملةِ قوله: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾ مع مُعَلَّلِهِ كما في المِثال، ليكونَ الاتصالُ استئنافاً.

قوله: (فيما فَعَلَ مِنَ اختيارِ ذاتِ الشَّوْكةِ على غيرها لهم، ونُصْـرَتِهم عليها، وأنه ما نَصَـرَهُم): «مِن» بيانُ «ما فَعَل»، و«أنه» عطفٌ على «غَرَضِه»، أي: هذا بيانٌ لأن ما نَصَـرَهُم ولا خَذَلَ أولئك إلا لهذا الغَرَض.

---

(١) في (ف): «المُقدَّم»، والمُثبتُ من (ط) و(ح).

وقيل: بقوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾، واستغاثتُهم: أنهم لمَّا علِمُوا أنه لا بُدَّ مِنَ القتال. طَفِقُوا يَدْعُونَ الله ويقولون: أيْ ربَّنا، انصُرْنا علىٰ عَدُوِّك، يا غِياثَ المُستَغيثينَ أغِثْنا.

وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أن رسول الله ﷺ نظَرَ إلىٰ المُشركين وهم ألفٌ، وإلىٰ أصحابه وهم ثلاثُ مئة، فاستَقبَلَ القِبلةَ ومَدَّ يَدَيهِ يدعو: «اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتَني، اللهُمَّ إنْ تَهلِكْ هذهِ العِصابةُ لا تُعبَدْ في الأرض، فما زالَ كذلك حتىٰ سَقَطَ رِداؤُه، فأخَذَه أبو بكر فألقاه علىٰ مَنكِبِهِ والتَزَمَه مِن ورائه، وقال: يا نبيَّ الله، كفاكَ مُناشَدَتُك ربَّك، فإنه سيُنجِزُ لك ما وَعَدَك.

﴿أَنِّي مُمِدُّكُم﴾ أصلُه: بأني مُمِدُّكم، فحذفَ الجارَّ وسَلَّطَ عليه «استجاب» فنُصِبَ مَحلُّه. وعن أبي عمرو أنه قرأ: «إني مُمِدُّكم» بالكسر؛ علىٰ إرادةِ القول، أو علىٰ إجراءِ «استجاب» مجرىٰ «قال»؛ لأنَّ الاستجابةَ مِنَ القول.

قوله: (وقيل: بقوله) أي: يَتعلَّقُ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾ بقوله: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾، وقيل: هذا أوجَهُ من أن يكونَ بَدَلاً، لأنَّ زمانَ الوعدِ غيرُ زمانِ الاستِغاثة، إلا علىٰ تأويلِ أنَّ الوعدَ والاستِغاثةَ وَقَعَا في زمانٍ واسع، كما تقول: لَقِيتُه سنةَ كذا. وهذا أبلغُ؛ لتكرير التذكير[١] لمزيد الامتِنانِ والتعبير لِما وُجِدَ منهم من الكراهة والخوف، كما سبق في قوله: ﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ * إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في «آل عمران» [الآية ٤٤-٤٥].

قوله: (اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتَني): عن مُسلِمٍ وأحمدَ والتِّرمذيِّ[٢] عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «لـمَّا كان يومُ بَدْرٍ نَظَرَ رسولُ الله ﷺ إلى المُشركين وهم ألف، وأصحابُه ثلاثُ مئةٍ وتسعةَ عشرَ رجلاً، فاستَقبَلَ القِبلة، ثم مَدَّ يدَه، فجعلَ يَهتِفُ بربِّه، يقول: اللهُمَّ أنجِزْ لي ما وَعَدتَني» الحديث.

---

(١) في (ف): «لتنكير التذكير»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب، فالمُرادُ بتكرير التذكير: تكرير «إذ» في قوله: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، والتقدير: واذكُرْ إذ، ففي تكرار «إذ» تكرارُ التذكير.

(٢) مسلم (١٧٦٣)، وأحمد (٢٠٨) و(٢٢١)، والترمذي (٣٠٨١).

فإن قلتَ: هل قاتَلَتِ الملائكةُ يومَ بدر؟ قلتُ: اختُلِفَ فيه؛ فقيل: نزلَ جبريلُ في خمسِ مئةِ مَلَكٍ علىٰ المَيمَنة، وفيها أبو بكر رضي الله عنه، وميكائيلُ في خمسِ مئةٍ علىٰ المَيسَرة، وفيها عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه، في صُوَرِ الرجال، عليهم ثيابٌ بِيضٌ وعمائمُ بيض، قد أرخَوْا أذنابَها بينَ أكتافِهم، فقاتلت.

وقيل: قاتَلَتْ يومَ بدر، ولم تُقاتِلْ يومَ الأحزابِ ويومَ حُنَين.

وعن أبي جَهْلٍ أنه قالَ لابن مسعود: مِن أينَ كانَ ذلكَ الصَّوْتُ الذي كنا نَسمَعُ ولا نرىٰ شخصاً؟ قال: مِنَ الملائكة، فقال أبو جَهْل: هم غَلَبونا، لا أنتم. ورُوِي: أنّ رجلاً مِنَ المُسلمينَ بينما هو يَشتَدُّ في أَثَرِ رجلٍ مِنَ المُشركين، إذ سَمِعَ صوتَ ضَرْبةٍ بالسَّوْطِ فوقه، فنظر إلىٰ المُشركِ قد خَرَّ مُستَلقياً وشُقَّ وجهُه، فحَدَّثَ الأنصاريُّ رسولَ الله ﷺ، فقال: «صَدَقت، ذاكَ مِن مَدَدِ السَّماء». وعن أبي داودَ المازني: تَبِعتُ رجلاً مِنَ المُشركين لأضرِبَه يومَ بدر، فوقعَ رأسُه بينَ يَدَيَّ قبلَ أن يَصِلَ إليه سيفي.

وقيل: لم يُقاتِلوا، وإنما كانوا يُكثِّرونَ السَّواد ويُثبِّتونَ المؤمنين، وإلا فمَلَكٌ واحدٌ كافٍ في إهلاكِ أهلِ الدُّنيا كُلِّهم، فإنّ جبريلَ عليه السَّلامُ أهلَكَ بريشةٍ من جَناحِهِ مدائنَ قومِ لوط، وأهلَكَ بلادَ ثَمُودٍ قومِ صالح بصَيْحةٍ واحدة.

وقُرِئ ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكَسْرِ الدالِ وفَتْحِها، مِن قولك: رَدِفَه: إذا تَبِعَه، ....

قوله: (**وقُرِئ: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال وفَتْحِها**): بالفَتْح: نافع، وبالكسر: الباقون[1]. قال الزَّجّاج: «يُقال: رَدِفتُ الرجلَ: إذا رَكِبت خَلفَه، وأردفتُه: إذا أركبتُه خلفي. ويُقال: أردَفتُ الرجلَ: إذا جِئت بعدَه، فمعنىٰ «مُردِفِين»: يأتون فِرْقةً بعد فِرقة»[2].

قال الجوهري: «كُلُّ شيءٍ تَبِعَ شيئاً فهو رِدْفُه، ورَدِفَه ـ بالكسر ـ: أي: تَبِعَه، وأردَفَه: لغةٌ في رَدِفَه، مثل: تَبِعَهُ وأتبَعَه».

---

(١) انظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣٠٧.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٠٢).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢] بمعنىٰ: رَدِفَكم. وأردَفتُه إياه: إذا أتبعَته، ويُقال: أردَفتُه، كقولك: اتَّبعتُه: إذا جئتَ بعدَه، فلا يخلو المكسورُ الدالِ مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعين أو مُتَّبِعين، فإن كان بمعنىٰ «مُتْبِعين»: فلا يخلو مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعينَ بعضَهم لبعض، أو بمعنىٰ: مُتْبِعينَ إياهم المؤمنين، أي: يَتَقدَّمُونَهم فيُتبِعُونَهم أنفسَهم، ....

الراغب: «الرِّدْف: التابع، ورِدْفُ المرأة: عَجِيزتُها، والترادُف: التتابُع، والرادِف: المُتأخِّر، والمُردِف: المُتقدِّم الذي أردَفَ غيرَه، قال أبو عُبَيدة[1] في قوله تعالىٰ: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾: جائين، فجَعَلَ «رَدِفَ» و«أردَفَ» بمعنًى واحد، وأنشد:

إذا الـجَوْزاءُ أردَفَتِ الثُّرَيَّا[2]

وقال غيرُه: معناه: مُردِفينَ ملائكةً أخرىٰ، فعلىٰ هذا يكونون مُمَدِّينَ من الملائكة، وقيل: عَنَىٰ بالمُردِفينَ: المُتقدِّمين للعَسْكَر يُلقُون في قُلُوبِ العِدا الرُّعْب. وقُرِئَ: «مُردَفين»، أي: أُردِفَ كُلُّ إنسانٍ مَلَكاً»[3].

قوله: (كقولك: اتَّبَعتُه): واعلم أنَّ في كلام المُصنِّفِ دِقَّة، فإنه لـمَّا قَسَمَ المكسورةَ الدالِ على قِسمَين، أخذَ في بيانِ أحدِ القِسمَين، وخَلَطَ القِسمَ الآخَرَ به، وكان الظاهرُ أن لا يأتيَ بالآخَر إلا بعدَ الفَراغِ مِنَ الأوَّل، ومن ثَمَّ عَمَدَ إلى إبطالِ سَطْرٍ من الكتاب، فعاد الكلامُ

---

(١) في الأصول الخطية: «أبو عُبيد»، والمُثبَت من «المفردات» للراغب، مادة (ردف)، يُريدُ أبا عُبيدةَ مَعْمَرَ بنَ المُثنَّىٰ، فإنه أورَدَ هذا التفسيرَ في «مجاز القرآن» (١: ٢٤١)، ولكنَّه لم يُنشِدِ البيتَ المذكور، وإنما أنشَدَه أبو عُبَيد القاسمُ ابنُ سَلَّام في «كتاب الأمثال» (انظر: «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» لأبي عُبَيد البكري ص٤٧٣، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة «ردف»)، ولَعَلَّ هذا هو سَبَبُ التباسِ الأوَّلِ بالثاني، والله أعلم.

(٢) صدرُ بيتٍ لخزيمة بن نهد بن زيد، وتمامُه:

ظننتُ بآلِ فاطمةَ الظُّنونا

وله قِصَّة، انظرها في: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٧٥ و٤٢٦).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٤٩ - ٣٥٠.

....

هكذا: «فلا يخلو المكسورُ الدالِ من أن يكونَ بمعنىٰ: مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً أو مُتبِعين بعضَهم لبعض»، إلىٰ آخِرِه.

وأما وَجْهُ استِقامةِ ما في الكِتاب ـ كما جاء في النُّسَخ كُلِّها ـ : فهو أنَّ للبُلَغاءِ في أسلوبِ اللَّفِّ والنَّشْرِ طُرُقاً شَتَّىٰ ـ خِلافَ الظاهر ـ يَسلُكُونها؛ تارةً بإعانةِ[1] اللَّفِّ علىٰ النَّشْر، وأخرىٰ عكسَ ذلك، وهاهنا لـمَّا أتىٰ باللَّفِّ علىٰ ظاهره حيثُ قال: «بمعنىٰ: مُتْبِعينَ أو مُتَّبِعين» عَمَدَ في النَّشْرِ إلى خِلافِ الظاهر، ثقةً بأنَّ السامِعَ يُرتِّبُ النَّشْرَ عليه بالإضمارِ والتقديم والتأخير، كما يقول: «فإنْ كانَ بمعنىٰ: مُتْبِعين» بالتخفيف «فلا يخلو مِن أن يكونَ بمعنىٰ: مُتبِعين بعضَهم بعضاً»، أي: يُتبِعُونَ بعضَ الملائكة بعضاً منهم، «أو مُتْبِعين إياهُمُ المُؤمنين، أو مُتْبِعين أنفسَهم، أو مُتْبِعينَ غيرَهُم مِنَ الملائكة».

وأعجِبْ بنَشْرٍ فيه لَفّ! وإنما ارتكَبَ هذا الصَّعْبَ لِـيُرِيَـكَ أنَّ «مُتْبِعين» و«مُتَّبِعين» عندَ كُلٍّ مِنَ الاختِلافِ مُتَّفِقانِ علىٰ معنىٰ واحد، فقولُه: «مُتْبِعينَ بعضَهم بعضاً، أو مُتْبِعينَ بعضَهم لبعض»[2] يشتركانِ في معنىٰ قولِه: «أردَفتُه إياه: إذا أتبعَته» إذا كانَ المفعولانِ منهم[3]، وقولُه: «أو مُتْبِعينَ إياهُمُ المُؤمنين، أو مُتَّبِعينَ لهم يُشيِّعُونهم» يشتركانِ في معنىٰ قولِه: «أردَفتُه: إذا اتَّـبَعتَه» إذا كانَ أحدُ المفعولَيْن «المؤمنين»[4]. وكذلك الصورةُ الثالثة، وإنما الفرقُ أن الثالثةَ واردةٌ في إتباع أنفسِهم ملائكةً آخرين، والثانية في إتباع أنفسِهم المؤمنين[5].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «بإعادة»، والمُثبتُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

(٢) من قوله: «قوله: كقولك: اتَّـبَعتَه» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ف)، ووقع في (ح) بتقديمٍ وتأخيرٍ في بعضِ الجمل، وإسقاطِ بعضِ الكلمات، بحيثُ لا يُفهَمُ المُرادُ منه.

(٣) أي: من الملائكة، والمعنىٰ: نُتْبِـعُ الألفَ مِنَ الملائكةَ ملائكةً آخرينَ بعدَهم، أو نُتبِـعُ الألفَ مِنَ الملائكةِ لملائكةٍ آخرينَ قبلَهم.

(٤) أي: بأن يكونَ المفعولُ الأولُ «الملائكة» والثاني «المؤمنين»، أو يكونَ المفعولُ الأولُ «المؤمنين» والثاني «الملائكة»، ولذلك قال: «مُتْبِعينَ إياهم المؤمنين»، أي: نُتبِعُ الملائكةَ المؤمنين، «أو مُتَّبعينَ لهم يُشيِّعونهم»، أي: نُتبِـعُ المؤمنينَ الملائكة، فالملائكةُ مُتَّبِعُونَ لهم.

(٥) من قوله: «وكذلك الصورة الثالثة» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

أو مُتَّبِعينَ لهم يُشيِّعونَهم ويُقدِّمونَهم بينَ أيديهم، وهم علىٰ ساقتِهم، ليكونوا علىٰ أعيُنِهم وحِفظِهم، أو بمعنىٰ: مُتْبِعينَ أنفسَهم ملائكةً آخرين، أو مُتَّبعينَ غيرَهم مِنَ الملائكة، ويَعضُدُ هذا الوجهَ قولُه تعالىٰ في سورةِ آلِ عمران: ﴿بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾ [آل عمران: ١٢٤]. ﴿بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

ومَنْ قرأ: (مُرْدَفين) بالفتح: فهو بمعنىٰ: مُتْبَعين أو مُتَّبَعين. وقُرِئ: (مُرَدِّفين)، بكسر الراء وضَمِّها وتشديدِ الدال، وأصلُه: مُرتَدِفين، أي: مُتَرادِفينَ أو مُتَّبِعين، مِن: ارتَدَفَه، فأُدغِمَت تاءُ الافتِعالِ في الدال، فالتقىٰ ساكنان، فحُرِّكَتِ الراءُ بالكسر علىٰ الأصل، أو علىٰ إتباعِ الدال، وبالضَّمِّ علىٰ إتباعِ الميم.

وقريبٌ منه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبۡتِغَآؤُكُم مِّن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [الروم: ٢٣]، قال المُصنِّف: «التقدير: منامُكم وابتغاؤُكم بالليل والنهار، فَصَلَ بين القرينتَيْن الأُولَيَينِ بالقرينتَيْنِ الأُخرَيَين[(١)]، بإعانة اللَّفِّ»، فعلىٰ هذا يتطابقُ بينَ تفسيرِ القِراءةَ المكسورةَ وبينَ تفسيرِ المفتوحةَ حيثُ قال: «ومَنْ قرأ «مُرْدَفين» ـ بالفَتْح ـ فهو بمعنىٰ: مُتْبَعينَ أو مُتَّبَعين».

قوله: (ويَعضُدُ هذا الوَجْه): لأنَّ هذا الوَجْهَ يَدُلُّ علىٰ أنَّ الملائكةَ كانوا أكثرَ من الألف، فيُوافِقُ ما في قوله: ﴿أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ۞ بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤-١٢٥]، وإنما استَشهَدَ بقوله: ﴿بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ﴾ وإن لم يَنزِلُوا للنَّصْر ليُقرِّرَ أنهم نَيَّفُوا على الألفِ البتَّة، وأنَّ الكلامَ في الزيادة[(٢)].

قوله: («مُرِدِّفين» بكسر الراء وضَمِّها وتشديد الدال)، قال الزَّجّاج: «ويجوزُ في اللغة: مُرِدِّفين ومُرَدِّفين ومُرُدِّفين، يجوزُ في الراء مع تشديدِ الدالِ وكَسْرِها: فتحُها وضمُّها وكَسْرُها.

---

(١) في (ف): «فصل بين القرينتين الأخرىٰ بإعانة اللف»، ولا معنىٰ له، والمُثبَت من (ط) و(ح).

(٢) في (ط): «وإن كان الكلام في الزيادة».

وعن السُّدِّيّ: (بآلافٍ مِنَ الملائكة)؛ علىٰ الجميع، ليُوافقَ ما في سورةِ آلِ عمران.

فإن قلتَ: فبِمَ يُعتَذَرُ لمن قرأ علىٰ التوحيد، ولم يُفسِّر المُردِفينَ بإردافِ الملائكةِ ملائكةً آخرين، والمُردَّفينَ بارتِدافِهم غيرَهم؟ قلتُ: بأنَّ المُرادَ بالألفِ مَنْ قاتَلَ منهم، أو الوجوهَ منهم الذينَ مَنْ سِواهُم أتباعٌ لهم.

[﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ١٠]

فإن قلتَ: إلامَ يرجعُ الضميرُ في ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ﴾؟ قلتُ: إلىٰ قوله: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم﴾ [الأنفال: ٩]، لأنَّ المعنىٰ: فاستجابَ لكم بإمدادِكم.

فإن قلتَ: ففيمَنْ قرأ بالكسر؟ قلتُ: إلىٰ قوله: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم﴾ لأنه مفعولُ القولِ المُضمَر، فهو في معنىٰ القول، ويجوزُ أن يرجعَ إلىٰ الإمدادِ الذي يَدُلُّ عليه ﴿مُمِدُّكُم﴾.

قال سِيبَوَيه: أصلُه: مُرتَدِفِين، فأُدغِمَتِ التاءُ في الدالِ فصارت مُرَدِّفين، لأنكَ طرحتَ حركةَ التاء على الراء. قال: وإن شئتَ لم تَطرَحْ حركةَ التاء، وكَسْرُ الراءِ لالتِقاءِ الساكنَين، والذين ضَمُّوا الراءَ جَعَلُوها تابعةً لضَمِّ الميم»[1].

قوله: (لأنَّ المعنى: فاستجابَ لكم بإمدادكم): يعني: ﴿أَنِّي مُمِدُّكُم﴾ بفَتْح الهمزة: مُفرَدٌ يجوزُ أن يَرجِعَ إليه الضَّمير، وأصلُه: بأني مُمِدُّكم، فحَذَفَ الجارَّ وسَلَّطَ عليه ﴿فَٱسْتَجَابَ﴾ فنُصِبَ محَلُّه، أي: ما جعلَ إمدادَكم بالملائكةِ لأمرٍ من الأمور، إلا للبُشْرىٰ وللاطمِئنان، لأنَّ النَّصْرَ ليس بالملائكة، فإنَّ النَّاصِرَ هو الله.

قوله: (ففيمَن قرأ بالكسر؟): أي: فما تصنعُ في قراءةِ مَنْ قرأ بكسر الهمزة، فإنها ليست في تأويلِ المُفرَد، فأجاب: «اجعَلْهُ مقولاً للقول» لأنَّ التقدير: فاستجابَ لكم وقال: إني مُمِدُّكم، كأنه قيل: ما جعلَ اللهُ ذلك القولَ ـ أي: إني مُمِدُّكم ـ إلا بُشْرىٰ.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٠٣).

﴿إِلَّا بُشْرَىٰ﴾: إلا بِشارةً لكم بالنصر، كالسَّكينةِ لبني إسرائيل، يعني: أنكم استَغَثْتُم وتَضَرَّعتُم لِقِلَّتِكم وذِلَّتِكم، فكان الإمدادُ بالملائكةِ بِشارةً لكم بالنصر، وتسكيناً منكم، ورَبْطاً علىٰ قلوبكم ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يُريد: ولا تَحسَبُوا النَّصرَ مِنَ الملائكة، فإنَّ الناصرَ هو الله لكم وللملائكة، أو: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ﴾ بالملائكةِ وغيرهم مِنَ الأسبابِ ﴿إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، والمنصور: مَنْ نَصَرَهُ الله.

[﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ ١١]

«إِذْ يغشاكم» بدلٌ ثانٍ مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧] أو منصوبٌ بـ﴿ٱلنَّصْرُ﴾، أو بما في ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٠] مِن معنىٰ الفعل، أو بـ﴿جَعَلَهُ ٱللَّهُ﴾، أو بإضمار: اذكر.

وقُرِئ: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾ بالتخفيفِ والتشديدِ.

قوله: (أو: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ﴾ بالملائكة): عطفٌ على لفظ: «لا تحسَبُوا»، و﴿ٱلنَّصْرُ﴾ على هذا مُطلَقٌ شائعٌ في جِنسِه، ولذلك قَدَّرَ «وغيرِهم من الأسباب»، وعلى الأوَّلِ مُقيَّدٌ بالملائكة المُنزَلين بقَرائنِ المقام، والجملةُ داخلةٌ تحت الحِسْبان، نَزَّلَهم لاعتِمادِهم على نُصْرةِ الملائكة منزلةَ مَنْ يَزعُمُ أنَّ الملائكةَ هُمُ الناصرون، فقَصَرَ الحكمَ على أنَّ فاعلَ النَّصر هو الله، فهو إذن من قَصْرِ القَلْب، وعلى الثاني من القَصْر الإفرادي، لأنه نفىٰ زَعْمَ مَنْ زَعَمَ الفرقَ بين المُؤثِّرِ المُشاهَدِ، وأنَّ بعضَه مُستَقِلٌّ وبعضَه سَبَبٌ، فقَصَرَ الحكمَ على أنَّ الكُلَّ أسبابٌ لا فرقَ بينها، فقيل: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ﴾ بالملائكة وغيرِهم مِنَ الأسبابِ ﴿إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾، بالتخفيف والتشديد): «يَغشَاكُم»: بالألف وفَتْحِ الياء، و«النُّعاسُ» بالرفع: قراءةُ أبي عمرو وابن كثير. ويضَمِّ الياء وتخفيفِ الشِّينِ ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾: قراءة نافع، وبتشديدِ الشِّين وضَمِّ الياء ـ من التغشية ـ ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾: قراءةُ ابنِ عامرٍ وعاصمٍ وحمزةَ والكِسائيِّ[1].

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣٠٨-٣٠٩.

ونَصْبِ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾، والضميرُ لله عَزَّ وجَلَّ. و﴿أَمَنَةً﴾ مفعولٌ له.

فإن قلتَ: أما وَجَبَ أن يكونَ فاعلُ الفِعلِ المُعلَّلِ والعِلَّةُ واحداً؟ قلتُ: بلىٰ، ولكن لـمَّا كان معنىٰ «يغشاكمُ النُّعاسُ»: تنعَسون، انتَصَبَ ﴿أَمَنَةً﴾ علىٰ أنّ النُّعاسَ والأمنةَ لهم. والمعنىٰ: إذ تَنعَسونَ أَمَنَةً، بمعنىٰ: أمنًا، أي: لأمنِكم، و﴿مِّنۡهُ﴾ صفةٌ لها، أي: أمنةً حاصلةً لكم مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ.

فإن قلتَ: فعلىٰ غير هذهِ القراءة؟ قلتُ: يجوزُ أن تكونَ الأمنةُ بمعنىٰ الإيمان، أي: يُنعِّسُكم إيماناً منه، أو علىٰ: يُغشيكم النُّعاسَ فتَنعَسونَ أمناً.

قوله: (و﴿أَمَنَةً﴾ مفعولٌ له): فإن قلت: لِمَ قَصَـرَ هاهنا على هذا، وجَعَلَ في «آل عمران»: تارةً حالاً، وأخرىٰ مفعولاً به، ومفعولاً له[1]؟

قلت: لأنَّ ذلك المقامَ اقتَضَىٰ الاهتمامَ بشأنِ الأمن، ولذلك قَدَّمَه وبَسَطَ الكلامَ في الأمْنِ وإزالةِ الخوف، ألا ترىٰ إلى سِياقِ الآية وهو قولُه: ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، وسياقِها وهو قولُه: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ﴾ إلىٰ آخرِها [آل عمران: ١٥٤]، حيثُ جَعَلَها صفةً لـ﴿نُّعَاسٗا﴾ وخَتَمَ الكلامَ بقوله: ﴿لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ﴾، كيفَ جعلَ الكلامَ كُلَّه في الأمْنِ والخوفِ بخِلافِه هنا، لأنه في مقام تَعْدادِ النِّعَم، فجِيءَ بالقِصَّةِ مُختَصَرةً للرَّمْز.

قوله: (لـمَّا كان معنىٰ «يَغشَاكُـمُ النُّعاسُ»): هذا الجوابُ على القِراءةِ الأولىٰ، وهي: «يَغشَاكُم» بالألف و«النعاسُ» بالرفع.

قوله: (فعلىٰ غيرِ هذهِ القِراءة؟) يعني: صَحَّ الجوابُ على قِراءةِ «يَغشَاكم»، فما تأويلُه علىٰ

---

(١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريّ ـ فيما تقدّم (٤: ٣٠٥) ـ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا﴾، وهي الآية ١٥٣ من سورة آل عمران، قال: «﴿نُّعَاسٗا﴾: بَدَلٌ من ﴿أَمَنَةٗ﴾، ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و﴿أَمَنَةٗ﴾ حالاً منه مُقدَّمةً عليه...، أو مفعولاً له بمعنىٰ: نَعِستُم أمنةً».

فإن قلتَ: هل يجوزُ أن ينتَصِبَ علىٰ أنّ الأمنةَ للنعاسِ الذي هو فاعلُ «يغشاكم»؟ أي: يغشاكم النُّعاسُ لأمنِه، علىٰ أنّ إسنادَ الأمنِ إلىٰ النعاسِ إسنادٌ مجازي، وهو لأصحابِ النعاسِ علىٰ الحقيقة، أو علىٰ أنه أنامكم في وقتٍ كانَ مِن حَقِّ النعاسِ في مِثلِ ذلكَ الوقتِ المَخُوفِ أن لا يُقدِمَ علىٰ غِشيانِكم؟ وإنما غَشِيَكم أمنةً حاصلةً له مِنَ الله لولاها لم يَغْشَكُم، علىٰ طريقةِ التمثيلِ والتخييل؟ قلتُ: لا تَبعُدُ فصاحةُ القُرآنِ عن احتماله، وله فيه نظائرُ، وقد ألـمَّ به مَن قال:

يَـهَابُ النَّوْمُ أنْ يَغشَىٰ عُيُونـاً تَـهَابُكَ فَهْـوَ نَفَّـارٌ شَرُودُ

القراءةِ الثانية، يعني: «يُغشِيكُم» بضَمِّ الياءِ وتخفيفِ الشين، والثالثة، أي: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾؛ بالتشديد؟ أجابَ: بأنَّ الفاعلَ على القِراءتَينِ هو اللهُ تعالىٰ، أي: يُنعِّسُكُمُ[1] اللهُ تعالىٰ إيماناً منه، أو يُغشِّيكُمُ اللهُ النُّعاسَ فتنعَسُونَ أمْناً، على أنَّ عَامِلَه مُضمَر، و﴿أَمَنَةً﴾ بمعنى: أمْناً.

قوله: (هل يجوزُ أن ينتَصِبَ؟): هذا السُّؤالُ أيضاً واردٌ علىٰ القِراءةِ الأولىٰ.

قوله: (علىٰ طريقةِ التمثيلِ والتخييل): أي: علىٰ أنه من الاستِعارةِ المَكْنيَّة، شَبَّهَ النُّعاسَ بشخصٍ طالبٍ للأمْن، ثم خَيَّلَ أنه إنسانٌ بعَيْنِه، حيثُ أثبَتَ له علىٰ سبيلِ الاستِعارةِ التَّخييليَّةِ الأمَنَـةَ التي هي من لوازمِ المُشبَّه به، وجعلَ نِسبتَها إليه قرينةً مانعةً من إرادةِ الحقيقة، وفيه إغراقٌ في الوَصْف، لأنه جعلَ النُّعاسَ الذي هو سَبَبٌ للأمنِ بسَبَبِ غِشيانِه إياهم مُلتَمَساً للأمنِ منهم.

قوله: (يهابُ النَّوم) البيت: قيل: إنه للمُصنِّف. «تهابُك»: صفة لـ«عيوناً»[2].

«نَفَّار»: مبالغةٌ من: نَفَرَتِ الدَّابَّـةُ نِفاراً، و«شُـرُود»: من: شَـرَدَ البعيرُ، أي: مُستَعصَىٰ

---

(١) من قوله: «يُغشِيكم بضَمِّ الياء» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) قوله: («تهابك»: صفة لـ«عيوناً») سقط من (ف).

وقُرِئ: «أمْنة» بسكون الميم، ونظير: أمِنَ أَمَنَةً: حَيِـيَ حَيَاة، ونحو: أَمِنَ أمْنة: رَحِمَ رَحْمة، والمعنىٰ: أنّ ما كان بهم مِنَ الخوفِ كان يَمنَعُهم مِنَ النوم، فلما طَمْأنَ اللهُ قلوبَهم وأمَّنهم رَقَدُوا. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «النعاسُ في القِتال أمنةٌ مِنَ الله، وفي الصَّلاة وَسْوَسةٌ مِنَ الشَّيطان».

﴿وَيُنَزِّلُ﴾ قُرِئ بالتخفيفِ والتثقيل، وقرأ الشَّعْبي: «ما ليُطهِّرَكُم به»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولة وصِلتُها حرفُ الجرِّ بما جَـرَّه، فكأنه قال: ما للطُّهور.

عليك، والضميرُ في «فهو» عبارةٌ عن النوم. المعنىٰ: يخافُ النومُ أن يَدخُلَ عينَ أعدائك، فهو لذلك نَفَّارٌ شَـرُود.

قال في «الانتصاف»(١): «وفيه بُعْد؛ لأنَّ هذه الاستعارةَ البعيدةَ للنَّوم قد تُستَحسَنُ في الشِّعْرِ لِبنائِه علىٰ المبالغة، وغَلَبَةِ باطِلِه على حَقِّه، ولا يُوجَدُ مِثلُها في الكِتابِ العزيز الذي لا يأتيهِ الباطلُ من بينِ يَدَيـهِ ولا من خَلْفِه».

قلت: إنْ مَنَعَ(٢) استعمالَ المجازَ في كتابِ الله المجيدِ يَتَمَشَّىٰ له هذا المنعُ، وإلا هذا منه غيرُ مُستَحسَن، لأنَّ هذا الأسلوبَ في الدَّرَجةِ القُصْوىٰ من البلاغة، وكلامُ الله إنما كان مُعجِزاً من حيثُ اللفظُ والمعنىٰ إذا استُعمِلَ فيه أمثالُ ذلك.

قوله: (حَيِيَ حياةً): أصلُه: حَيَيَةً، قُلِبَت الياءُ ألفاً؛ لتَحرُّكها وانفِتاحِ ما قبلَها، وكُتِبَت ألفُه واواً للتفخيم(٣).

قوله: (**وقرأ الشَّعْبيُّ: «ما ليُطهِّرَكم [به]»، قال ابنُ جِنِّي: «ما» موصولة**)، فالتقدير: ويُنزِّلُ عليكم من السماءِ الذي لِطهارتِكم أو لتطهيركم. واللامُ التي في قراءة الجماعة هي اللامُ في قولك:

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف عليه فيه! ولعله «الإنصاف»، أي: كتاب عَلَم الدين العراقي.

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وتحرَّف في (ف) إلى: «إن معنىٰ».

(٣) الفقرة كُلُّها سقطت من (ف).

و﴿رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾: وَسْوَستُه إليهم، وتخويفُه إياهم مِنَ العطش. وقيل: الجنابة، لأنها مِن تخييله. وقُرِئ: «رِجْسَ الشَّيطَانِ».

وذلك أنّ إبليسَ تمثَّـلَ لهم، وكان المشركون قد سبَـقوهم إلىٰ الماء، ونزلَ المؤمنون في كَثيبٍ أعفرَ تَسُوخُ فيه الأقدامُ علىٰ غير ماء، وناموا، فاحتَلَمَ أكثرُهم، فقال لهم: أنتمُ ـ يا أصحابَ مُحمَّد ـ تزعُمونَ أنكم علىٰ الحق، وأنكم تُصَلُّونَ علىٰ غير وضوء وعلىٰ الجنابة، وقد عَطِشتُم، ولو كنتُم علىٰ حَقٍّ ما غَلَبكم هؤلاءِ علىٰ الماء، وما يَنتَظِرونَ بكم إلا أن يَجهَدَكم العطش، فإذا قطعَ العطشُ أعناقَـكم مَشَوا إليكم فقتَلُوا مَنْ أحبُّوا، وساقوا بَقيَّتكم إلىٰ مكَّة، فحَزِنُوا حُزناً شديداً وأشفقوا، فأنزلَ اللهُ عزَّ وجَلَّ المطر، فمُطِروا ليلاً حتىٰ جرىٰ الوادي، واتخَذَ رسولُ الله ﷺ وأصحابُه الحِياضَ علىٰ عُدْوةِ الوادي، وسَقَوا الرِّكاب، واغتَسَلوا وتوَضَّؤوا، وتَلبَّدَ الرملُ الذي كانَ بينَهم وبينَ العدو، حتىٰ ثَبَتَت عليه الأقدام، وزالت وَسْوَسةُ الشيطان، وطابتِ النفوس.

زُرتُكَ لتُكرِمَني، وأما اللامُ في القِراءةِ الشاذَّةِ فمُتعلِّقةٌ بمحذوف، كقولك: دفعتُ إليه المالَ الذي له، أي: استقَرَّ وثبتَ له، وفيها ضميرٌ لتَعَلُّقِها بالمحذوف، ومعنىٰ القراءتَين يرجعُ إلىٰ واحد، والمشهورةُ أفصَحُ لتصـريح التعليل فيها[1].

قوله: (وقُرِئَ: «رِجْسَ الشَّيطان») قال ابنُ جِنِّي: «الرِّجْسُ في القرآن: العذاب، كالرِّجْز، ورِجْسُ الشيطان: وَسوَسَتُه، الرِّجْسُ في الأصل: كُلُّ ما تَستَقذِرُه النفس، كالخِنزير ونحوِه»[2].

قوله: (كَثيبٍ أعفـر): أي: رملٍ أبيضَ تَعْلُوهُ حُمرة، «تَـسُوخ» أي: تدخلُ فيه الأقدامُ وتغيب[3].

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٤ - ٢٧٥).

(٢) المصدر السابق (١: ٢٧٥).

(٣) من «قوله: قرئ: رجس الشيطان» إلى هنا، سقط من (ح).

والضمير في ﴿بِهِ﴾ للماء، ويجوزُ أن يكونَ للرَّبْط، لأنَّ القلبَ إذا تمكَّنَ فيه الصَّبرُ والجرُأة ثَبَتَتِ القَدَمُ في مَواطِنِ القِتال.

[﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ ١٢]

﴿إِذْ يُوحِي﴾ يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً ثالثاً مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ [الأنفال: ٧]، وأن يَنتَصِبَ بـ«يُثبِّتَ». ﴿أَنِّي مَعَكُمْ﴾ مفعولُ ﴿يُوحِي﴾، وقُرِئَ: «إني» بالكسر على إرادة القول، أو على إجراءِ ﴿يُوحِي﴾ مجرى: يقول، كقوله: «إني مُمِدُّكم»، والمعنى: أني مُعينكم على التثبيت، فثَبِّتوهم.

قوله: (لأنَّ القَلْبَ إذا تمكَّنَ فيه الصَّبرُ والجرأة): يُؤذِنُ بأنَّ ﴿عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ صِلَةٌ لـ«يَربط»، وعُدِّيَ بـ«على» مزيداً للتمكُّن، ونحوُه في إرادةِ الاستعلاءِ: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] لمزيد التمكُّن.

قال الواحدي: «الرَّبْطُ: معناه الشَّدُّ، يُقال لكُلِّ مَنْ صبرَ على أمر: رَبَطَ قلبَه، و«على» صِلَةٌ، والمعنى: وليربطَ قلوبكم بما أنزَلَ من الماء، فتَثبُتَ ولا تَضطَرِبَ بوَسْوسةِ الشَّيْطان»[١].

قوله: (﴿إِذْ يُوحِي﴾ يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً ثالثاً من ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ وأن يَنتَصِبَ بـ«يُثَبِّتَ»)، وقد سبقَ أنَّ البَدَلَ أولى للتكرير.

قوله: (كقوله: «إني مُمِدُّكم»): يعني: في قراءةِ مَنْ قرأ بكَسْرِ «إنَّ» في قوله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم﴾، والظاهرُ أنه استَشهَدَ به للوجهين[٢]، وإنْ ذكرَ في مَوضِعِه أنه مفعولُ القولِ المُضمَر.

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٤٧).

(٢) من بداية هذه الفقرة إلى هنا سقط من (ف)، وجاء فيها بدلاً منه: «قوله: (الرعب بالتثقيل)»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها ص٤٦.

وقوله: ﴿سَأُلْقِي ... فَاضْرِبُوا﴾ يجوزُ أن يكونَ تفسيراً لقوله: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا﴾ ولا معونةَ أعظمُ مِن إلقاءِ الرُّعب في قُلوبِ الكَفَرة، ولا تثبيتَ أبلَغُ مِن ضَرْبِ أعناقهم، واجتماعُهما غايةُ النُّصرة. ويجوزُ أن يكونَ غيرَ تفسير، وأن يُرادَ بالتثبيت: أن يُخطِروا ببالِهم ما تَقْوىٰ به قلوبُهم، وتَصِحَّ عزائمُهم ونياتُهم في القِتال، وأن يُظهِرُوا ما يَتيقَّنونَ به أنهم مُـمَدُّونَ بالملائكة.

قوله: (﴿سَأُلْقِي ... فَاضْرِبُوا﴾: يجوزُ أن يكونَ تفسيراً) اعلم أنَّ في فَصْل قولِه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ عمَّا قبلَه[1] وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِي﴾ مع ما تَرتَّبَ عليه بالفاء تفسيراً لقوله: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ﴾ مع ما تَـرَتَّبَ عليه بالفاء، فقولُه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ﴾، وقولُه: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ تفسيرٌ لقوله: ﴿فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وثانيهما: أن لا يكونَ تفسيراً لذلك، وحينئذٍ يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ معنىٰ قولِه: ﴿فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أخطِرُوا ببالِهم ما تَقْوىٰ به قلوبُهم، بنحو: أني سمعتُ المُشرِكينَ يقولون: والله لئنْ حَمَلُوا علينا لَـنَنكَشِفَنَّ، وبنحو: أبشِرُوا فإنَّ اللهَ ناصِرُكم، ويكونُ قولُه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ استِئنافاً، كأنه لـمَّا قيل: فأوقِعُوا في قلوبِ المُؤمنين ما تَقْوىٰ به قلوبُهم، وأظهِرُوا ما يَتيقَّنُونَ به أنهم قد أُمِدُّوا بالملائكة، فقالوا: فماذا يكونُ إذن؟ فأُجيبُوا بقوله: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾، وعند ذلك ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ يعني: مُدُوُّهم أنتم[2]، وأنا أُنجِزُكم وَعْدَكم بإلقاءِ الرُّعبِ في قلوبهم وآمُـرُكم بالضَّـرْبَين.

---

(١) يُريد بفَصْلِـهِ عما قبله: تَـرْكَ حرفِ العطفِ بين الجملتين، كما هو اصطلاحُ علماءِ البلاغةِ في مبحث «الفصل والوصل».

(٢) في الأصول الخطية: «عدوهم أنتم»، ولا تَستقيمُ إلا على وجهٍ بعيد، وما أثبتُّه أولىٰ لتقدُّم «الإمداد» في نظم الآية.

وقيل: كانَ المَلَكُ يَتَشَبَّهُ بالرجلِ الذي يَعرِفونَ وجهَه، فيأتي، فيقول: إني سمعتُ المشركين يقولون: والله لئنْ حَمَلُوا علينا لَـنَنكَشِفَنَّ، ويمشي بينَ الصَّفَّين، فيقول: أبشِروا، فإنَّ اللهَ ناصِـرُكم؛ لأنكم تَعبُدُونَه، وهؤلاءِ لا يَعبُدُونَه.

فقوله: «كان المَلَكُ يَتَشَبَّهُ بالرَّجُل»: كالاستِشهادِ للإخطارِ بالبالِ بما تَقْوَىٰ به القُلوب، وقولُه: «يمشي بين الصَّفَّينِ فيقول» بيانٌ لقوله: «وأن يُظهِروا ما يَتَيقَّنُونَ به أنهم مُمَدُّونَ بالملائكة».

وثانيهما: أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِى﴾ إلى آخِرِه، بعَيْنه مُلقَناً، وهو المُرادُ مِن قوله: «ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿سَأُلْقِى﴾ إلىٰ قوله: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ تلقيناً للملائكة»، وهذا أيضاً يحتملُ وَجْهَين:

أحدهما: أن يكونَ مَقُولاً للقولِ على سبيلِ البيان، كقوله: ﴿فَثَبِّتُوا﴾.

وثانيهما: علىٰ الاستِئنافِ على طريقةِ السُّؤالِ والجواب، كما صَـرَّحَ به قولُه[1]: «فالضاربون على هذا»، أي: علىٰ أن يكونَ ﴿سَأُلْقِى﴾ تلقيناً، وعلى الوُجُوهِ السَّابقةِ هُمُ الملائكة، وفيه دلالةٌ على أنَّ الملائكةَ قاتلت.

فإن قلتَ: التقسيمُ مُختَلّ؛ لأنَّ الوَجْهَ الأخيرَ مُشتَمِلٌ علىٰ البيان، وهو تفسير، فكيفَ يكونُ قَسِيمـاً للوَجْهِ الأوَّل؟ قلتُ: ليس كذلك؛ لأنه قال أولاً: «﴿سَأُلْقِى ... فَاضْرِبُوا﴾: يجوزُ أن يكونَ تفسيراً»، فالتقديرُ: أنَّ المجموعَ: إما تفسيرٌ أو غيرُ تفسير، والثاني: إما أن يكونَ معنىٰ «التثبيت»: الإخطارَ بالبالِ، أو إظهارَ ما يحصلُ به اليقينُ، أو التلقين، ثم التلقين: إما علىٰ البيانِ أو على الاستِئناف.

قوله: (لَـنَنكَشِفَنَّ) أي: لَـنَنهَزِمَنَّ، مِن: كَشَفتُ الشيءَ فانكَشَف.

---

(١) ختم ناسخ (ط) هذه الفقرة عند قوله: «كما صرَّح به»، وجعل (قوله: فالضاربون...) فقرة جديدة، وأخَّرها إلى ما يُقابلُها من «الكشاف» بعد خمس فقرات، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

وقُرِئ: (الرُّعُب) بالتثقيل، ﴿فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾: أراد أعالي الأعناقِ التي هي المَذَابح، لأنها مَفاصِل، فكان إيقاعُ الضَّـرْبِ فيها حَزّاً وتطييراً للرؤوس.

وقيل: أراد الرؤوسَ لأنها فوقَ الأعناق، يعني: ضَـرْبَ الهام، قال:

وأضْـرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

و:

غَـشَّيْتُهُ وَهْـوَ في جَـأواءَ باسِـلَةٍ عَضْباً أصابَ سَواءَ الرَّأسِ فانفَلَقا

والبَنَان: الأصابع، يُريدُ الأطراف، والمعنىٰ: فاضربوا المَقَاتِلَ والشَّوَىٰ، ....

قوله: («الرُّعُب» بالتثقيل): أي: بضَمِّ العين، ابنُ عامر والكِسائيّ.

قوله: (وأضـرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيح): أولُه:

وإجشَامي[1] على المكروهِ نَفْسي[2]

إجشامي: تكليفي، والهامُ: وَسَطُ الرأس، والمُشِيحُ ـ بالحاء المُهمَلة ـ: المُجِدُّ المُسْـرِع، ورجلٌ مُشِيح: حَذِرٌ، وأشاحَ الرجل: إذا جَدَّ في القِتال.

قولـه: (غَشَّيتُـه) البيت[3]: الـجأواء: العَسْكَرُ العظيمُ الذي اسوَدَّ من كثرةِ السِّلاح، والـبَسَالة: الشَّجَاعة، والعَضْب: السَّيفُ القاطِع، والسَّوَاء: الوَسَط، يقول: رُبَّ فارسٍ صِفَـتُه كيتَ وكيتَ؛ أنا ضَـرَبتُه وهو في جَيْشٍ تامِّ السِّلاح، بسَيفٍ قاطِعٍ نالَ وَسَطَ رأسِه، فشَقَّه.

قوله: (والشَّوَىٰ): وهو اليدانِ والرِّجْلانِ والرأسُ من الإنسان، وكُلُّ ما ليسَ مَقتَلاً، يُقال: رَمَاهُ فأشواهُ: إذا لم يُصِبِ الـمَقتَل.

---

(١) من قوله: «على الاستئناف» إلى هنا، سقط من (ف)، فصارت العبارة: «إما على البيان أو على المكروه نفسي»!

(٢) الأبياتُ لعمرو بن الإطنابة الأنصاري، كما في «الكامل» للمبرد (١: ٧٧) و(٤: ٥٧).

(٣) البيتُ لبَلْعاء بن قيس الكِناني، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص١٥.

لأنَّ الضَّرْبَ إما واقعٌ علىٰ مَقتَلٍ أو غيـرِ مَقتَل، **فأمَرَهُم بأن يجمعوا عليهم النَّوعَين معاً.**

ويـجـوزُ أن يكـونَ قولُـه: ﴿سَأُلْقِى﴾ إلىٰ قولـه: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾، عَقيـبَ قولِـه: ﴿فَثَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: تلقيناً للملائكةِ ما يُثبِّتُونَـهم به، كأنه قال: قولوا لهم قولي: ﴿سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾، أو كأنهم قالوا: كيفَ نُثبِّـتُهم؟ فقيل: قولوا لهم قولي: ﴿سَأُلْقِى﴾، فالضاربون علىٰ هذا هُمُ المُؤمنون.

[﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ ١٣-١٤]

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما أصابهم مِنَ الضَّرْبِ والقَتْلِ والعِقابِ العاجِل، ومَحلُّه الرفعُ علىٰ الابتداء، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ خَبرُه، أي: ذلكَ العِقابُ وقعَ عليهم بسَبَبِ مُشَاقَّتِهم، والمُشاقَّة: مُشتَقَّةٌ مِنَ الشِّقّ، لأنَّ كِلا المُتعادِيَينِ في شِقٍّ خِلافِ شِقِّ صاحبه.

وسُئِلتُ في المنامِ عن اشتِقاقِ المُعاداة، فقلت: **لأنَّ هذا في عُدْوة، وذاك في عُدْوة.**

الراغب: «البَنَـان: الأصابع، سُمِّيَت بذلك لأنَّ بها صَلاحَ الأحوال التي يُمكِنُ للإنسان أن يَـبِنَّ بها، يُريدُ: أن يُقيم، ويُقال: أبـَنَّ بالمكانِ يُبِنُّ، ولذلك خُصَّ في قوله تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾، خُصَّ لأجْلِ أنهم بها تُقاتِلُ وتُدافِع»[١].

قوله: (**فأمَرَهُم بأن يَجمَعُوا عليهمُ النَّوعَين معاً**): وفائدتُه: الضَّرْبُ المُتواتِرُ بلا تَـحَاشٍ.

قوله: (**هذا في عُدْوة**): العُدْوة ـ بضَمِّ العين وكَسْرِها ـ: جانبُ الوادي وحَافَّتُه، والجمعُ: عِدَاء، مثل: بُرْمَةٌ وبِرَام، وما يُوافِقُ قولَ المُصنِّف في منامه قولُ ابنِ جِنِّي: «﴿وَلَا تُشْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]: أي: لا تُبعِد، وهو من الشَّطِّ، وهو الجانبُ، فمعناه: أخْذُ جانبِ الشيءِ وتَركُ وَسَطِه وأقربِه، كما قيل: تَـجَاوَز، وهو مِنَ الجِيزة، وهو جانبُ الوادي»[٢].

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٤٧.

(٢) «المحتسب» لابن جني (٢: ٢٣١).

كما قيل: المُخاصَمةُ والمُشاقَّة؛ لأنَّ هذا في خُصْم ـ أي: في جانب ـ وذاك في خُصْم، وهذا في شِقٍّ وذاك في شِقّ.

والكاف في ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ لِخطابِ الرسولِ عليه السَّلام، أو لِخطابِ كُلِّ أحد، وفي ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ للكَفَرة، علىٰ طريقةِ الالتِفات. ومَحَلُّ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ الرفعُ علىٰ: ذلكُمُ العِقاب، أو: العِقابُ ذلكم ﴿فَذُوقُوهُ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ: عليكم ذلكُم فذُوقُوه، كقولك: زيداً فاضْرِبْه، ﴿وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ في وَجْهَيه، ....

قوله: (على طريقةِ الالتِفات): التَفَتَ من ﴿شَآقُّواْ ٱللَّهَ ﴾ وهو غَيْبة، إلىٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ وهو خِطاب.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ نَصْباً علىٰ: عليكم): قال القاضي: «﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ نَصْبٌ بفِعْل دَلَّ عليه ﴿فَذُوقُوهُ ﴾ أو غيره؛ مثل: بَاشِرُوا، أو: عليكم، فتكونُ الفاءُ عاطفة»[1]، وفيه أنَّ الفاءَ على الأوَّلِ شَرْطيَّة[2]. قلت: هو مِثْلُ قوله: خَوْلانُ فانكِحْ[3]، أي: هؤلاءِ خَوْلان، المعنىٰ: ذلكم العذابُ الذي تَستَحِقُّونَه، فإذا كان كذلك فذُوقُوه.

قوله: (في وَجْهيه): أي: في أن يكونَ مُبتَدأً وخَبَرُه محذوف، أو عكسَه، والمعنىٰ: ذلكُمُ الجزاءُ في الدُّنيا وكونُكم في النار في الآخرة، فالعقابُ بمعنىٰ الجزاء. ووَضَعَ ﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ مَوضِعَ الضمير، واللامُ فيه للعَهْد.

والجملةُ على قراءةِ الحسن تذييلٌ، واللامُ للجِنس، والواوُ للاستِئناف.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٤).

(٢) لفظة «شرطية» سقطت من (ف).

(٣) طرفٌ من بيت شعر، استشهد به سيبويه في «الكتاب» (١: ١٣٩ و١٤٣)، وهو بتمامه:

وقائلةٍ: خَوْلانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ ... وأُكْرُومَةُ الحَيَّينِ خِلْوٌ كما هِيَا

وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ١٦٥) و(٢: ٤٨٣).

أو نَصْبٌ علىٰ أنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، والمعنىٰ: ذوقوا هذا العذابَ العاجِلَ مَعَ الآجِلِ الذي لكم في الآخِرة، فوضعَ الظاهرَ مَوضِعَ الضمير، وقرأ الحسن: «وإنَّ للكافرين»، بالكَسْر.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ * وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ١٥-١٦]

﴿زَحْفًا﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، والزَّحْف: الجيشُ الدَّهْم الذي يُرىٰ لكَثْرتِهِ كأنه يَزحَف، أي: يَدِبُّ دَبِيباً، مِن: زَحَفَ الصَّبيُّ: إذا دَبَّ علىٰ اسْتِهِ قليلاً، سُمِّيَ بالمصدر، والجمع: زُحُوف، والمعنىٰ: إذا لَقِيتُمُوهُم للقِتالِ وهم كثيرٌ جَمٌّ، وأنتُم قليل، فلا تَفِرُّوا، فَضْلاً أن تُدانُوهُم في العَدَدِ أو تُساوُوهُم. أو حالٌ مِنَ الفريقين، أي: إذا لَقِيتُمُوهُم مُتزاحِفِينَ هم وأنتُم، أو حالٌ مِنَ المُؤمنين، كأنهم أُشعِرُوا بما كان سيكونُ .....

قوله: (أو نصب): عطفٌ علىٰ قوله: «علىٰ ذلكم» مِن حيثُ المعنىٰ، أي: ﴿وَأَنَّ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ رفعٌ عطفٌ علىٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾، أو نصبٌ علىٰ أنَّ «الواو» بمعنىٰ «مع».

قوله: (فوَضَعَ الظاهرَ موضِعَ المُضمَر[١]): أي: فوَضَعَ ﴿لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ موضِعَ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾، وفائدتُه: الإشعارُ بأنَّ صفةَ الكُفر هي المُوجِبةُ لإذاقةِ العذابِ في الدارَين، وفائدةُ التذييل[٢] أن يُقال: أيها الكفار، إنَّ العذابَ في الدُّنيا مِنْ ضَرْبِ الأعناقِ وقَطْعِ الأطرافِ لكم خاصَّةً فذُوقُوه، ثم الأمرُ في الآخرةِ أن تَدخُلوا في زُمْرةِ الجاحِدِينَ المُخلَّدِينَ في عذابِ النار.

قوله: (الجيش الدَّهْم): والدَّهْمُ بفتح الدال، الجوهري: «العَدَدُ الكثير».

قوله: (بما كانَ سيكون): «كان» زائدة للتأكيد، كقول الفَرَزْدَق:

وجِيرانٍ لنا كانوا كِرامِ[٣]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الضمير»، والمعنىٰ واحد.

(٢) في (ف): «وفائدتُه التذييل»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، والمعنىٰ قريب.

(٣) في (ف): «وإخوانٍ لنا كانوا كرامِ».

=

منهم يومَ حُنَين حينَ تولَّوا مُدبِرين، وهم زَحْفٌ مِنَ الزُّحُوفِ اثني عَشَـرَ ألفاً، وتَقدِمةُ نَـهْيٍ لهم عن الفِرارِ يومئذٍ، وفي قوله: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ أمارةٌ عليه.

﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ هو الكرُّ بعدَ الفَـرِّ، يُخيِّلُ عَدُوَّهُ أنه مُنهَزِم، ثم يَعطِفُ عليه، وهو بابٌ مِن خُدَعِ الحرب ومَكايِدِها، ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا ﴾: أو مُنحازاً، ﴿إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾: إلىٰ جماعةٍ أخرىٰ مِنَ المُسلِمين سِوىٰ الفِئةِ التي هو فيها.

وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «خَرَجَتْ سَـرِيَّةٌ وأنا فيهم، ففرُّوا، فلمَّا رَجَعُوا إلىٰ المدينةِ استَحيَوا، فدَخَلُوا البيوت، فقلت: يا رسول الله، نحنُ الفرَّارون؟ فقال: بل أنتُم العَكَّارون، وأنا فِئتُـكُم».

قوله: (وتقدمةُ نهيٍ): عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «كأنهم أُشعِرُوا»، أي: كأنهم أُشعِروا وكأنه تَقدِمَةُ نهيٍ لهم، أي: قولُه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ الآية ـ علىٰ أن يكونَ ﴿زَحْفًا﴾ حالاً مِنَ المؤمنين ـ إشعارٌ بما سيكونُ منهم وتَقدِمَةُ نهي.

قوله: (وفي قوله: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ ﴾ الآية، أمارةٌ عليه): أي: علىٰ أنه تَقدِمةُ نهيٍ لهم عن الفِرار، وذلك أنَّ التَّحيُّـزَ إلى فئةٍ إنما يَصِحُّ إذا كان للمُسلِمينَ فئةٌ يَنحازُونَ[1] إليها، ويومَ بَدْرٍ لم يكنْ لهم في الأرض فئة، وأما بعدَ ذلك فالمُسلِمونَ كثُرُوا، يَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٥].

قوله: (وعن ابن عُمَرَ: خَرَجَتْ سَرِيَّـة) الحديث: أخرجه أحمدُ بنُ حنبل والترمذيُّ وأبو داود[2] مع اختِلافٍ فيه.

قوله: (أنتم العَـكَّارُون): أي: الكَرّارُونَ إلىٰ الحربِ والعَطّافُونَ نَحوَها، يُقالُ للرجلِ يُولِّي عن الحربِ ثم يَكِرُّ راجِعاً إليها: عَكَرَ واعتَـكَـر. قاله صاحبُ «النهاية».

= والبيت تقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ١٤٣ من سورة البقرة (٣: ١٤٠)، وانظر الكلام عليه هناك.

(١) في (ح) و(ف): «يتجاوزون»، وهو تحريف، وفي (ط): «تتحازون»، والصوابُ ما أثبتُّ، والله أعلم.

(٢) أحمد (٥٣٨٤) و(٥٥٩١) و(٥٧٥٢) و(٥٨٩٥)، والترمذي (١٧١٦)، وأبو داود (٢٦٤٧).

وانهزَمَ رجلٌ مِنَ القادسية، فأتىٰ المدينةَ إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه فقال: «يا أميرَ المُؤمنين هَلَكتُ، فَرَرتُ مِنَ الزَّحْف، فقال عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه: أنا فِئتُك».

وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: «إنَّ الفِرارَ مِنَ الزَّحْفِ مِن أكبرِ الكبائر».

فإن قلتَ: بِمَ انتصَبَ ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا﴾؟ قلتُ: علىٰ الحال، و﴿إِلَّا﴾ لَغْو، أو علىٰ الاستِثناءِ مِنَ المُوَلِّين، أي: ومَنْ يُولِّهم إلا رجلاً منهم مُتحرِّفاً أو مُتحيِّزاً.

وقرأ الحسن: «دُبْـرَه» بالسُّكُون، ووَزْنُ «مُتحيِّز»: مُتَفيعِل، لا: مُتَفعِّل، لأنه مِن: حاز يحوز، فبناءُ «مُتَفعِّل» منه: مُتَحَوِّز.

[﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٧]

لـمَّا كَسَـرُوا أهلَ مكَّة، وقتَلُوا وأسَـرُوا، أقبَلُوا علىٰ التَّفاخُر، فكانَ القائلُ يقول: قتلتُ وأسَـرْت، ولـمَّا طَلَعَتْ قُرِيشٌ قال رسولُ الله ﷺ: ....

قوله: (رجلٌ مِنَ القادسية)، المُغرِب: «هو مَوضِعٌ بينَه وبينَ الكوفةِ خمسةَ عشـرَ ميلاً».

قوله: (و﴿إِلَّا﴾ لَغْوٌ) أي: لفظةُ ﴿إِلَّا﴾ لغوٌ مِن حيثُ اللفظ، أي: مَزيدة، لأنَّ العامِلَ يعملُ في الحالِ استِقلالاً، لكنَّها مُعطيةٌ في المعنىٰ فائدتَها، والكلامُ في سياقِ النفي، المعنىٰ[1]: فلا تُولُّوهُمُ الأدبارَ في حالٍ من الأحوال إلا مُتحرِّفاً.

قوله: (ولـمَّا طَلَعَتْ قُريش) إلىٰ قوله: «خُذْ قُبْضةً من تُرابٍ فارمِهم بها» إلى آخِرِه: يَدُلُّ علىٰ أنَّ هذه الرَّمْيةَ غيرُ الرَّمْية التي وُجِدَت يومَ حُنَين، قال مُحيي السُّنَّة: «قال أهلُ التفسير والمغازي: نَدَبَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه، فانطَلَقُوا حتَّىٰ نزلوا بَدْراً»، وساقَ القِصَّةَ إلىٰ قوله: «فلمَّا التقَىٰ الجمْعانِ تناوَلَ كَفًّا من حَصًى عليها تُرابٌ، فرَمَىٰ به في وُجُوهِ القوم، وقال: «شاهَتِ الوُجُوه»، فلم يبقَ منهم مُشـرِكٌ إلا دخلَ في عَيْنَيهِ وفَمِه ومِنخَرَيْه، فانهزَمُوا»[2].

---

(١) قوله: «والكلام في سياق النفي، المعنىٰ» سقط من (ح) و(ف)، وفيهما مكانه: «أي».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٩).

....

وقلت: أما أئمةُ الحديث فلم يذكر أحدٌ منهم أنَّ هذه الرَّمْيَةَ كانت يومَ بدر[١]، روينا في «صحيح مسلم»[٢] عن سلمةَ بنِ الأكوع قال: «غَـزَوْنا مع رسولِ الله ﷺ حُنَيناً، فلمَّا واجَهْنا العَدُوَّ»، وساقَ الحديثَ إلى قوله: «فوَلَّىٰ أصحابُ النبيِّ ﷺ، ومَرَرتُ مُنهَزِماً على رسول الله ﷺ وهو علىٰ بَغْلَتِهِ الشَّهْباء، فقال: لقد رأىٰ ابنُ الأكوع فَـزَعاً، فلمَّا غَشَوْا رسولَ الله ﷺ نزلَ عن بَغْلَتِه، ثم قبضَ قَبْضةً من تُراب الأرض، ثم استَقبَلَ به وُجُوهَهُم، وقال: «شَاهَتِ الوُجُوه»، فما خَلَقَ اللهُ منهم إنساناً إلا مَلأَ عَينَيهِ تُراباً بتلك القَبْضة، فهَزَمَهُم اللهُ تعالىٰ».

وذكر صاحبُ «المُعتَمد»[٣] حديثَ الرَّمْيِ بعد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾: ورواهُ مُسلِمٌ[٤] عن العباس، وفيه أنه في يوم حُنَين.

وفي «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[٥] عن أبي عبد الرحمن الفِهْريِّ: أنَّ الرَّميةَ كانت يومَ حُنَين.

---

(١) تعقَّبه الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢: ٢٠)، فساق رواياتٍ جاء فيها ذِكرُ ذلك يومَ بدر، وقال بإثرها: «قد ثبت عن غير واحد من الأئمة أن هذه الآيةَ نزلت في يوم بدر، وإن كان النبي ﷺ فعل ذلك يومَ حُنين أيضًا».

ونقل العلامة الألوسيُّ في «روح المعاني» (٩: ١٨٥) عن الحافظ السيوطي تعقُّبَه المؤلفَ في هذا أيضًا، وقال: إن ما جزم به المؤلفُ «ناشئٌ من قلة الاطلاع، فإنه ـ عليه الرحمة ـ لم يبلغ درجة الحفاظ، ومُنتهىٰ نَظَره الكُتب الستة و«مسند أحمد» و«مسند الدارمي»، وإلَّا فقد ذكر المحدثون أن الرمي قد وقع في اليومين، فنفيُ وقوعه في يوم بدر ممَّا لا ينبغي». وقال الألوسي: «وذِكرُ ما في حُنين في هذه القصة بعيدٌ جدًا، وما ذكره في تقريب ذلك ليس بشيء، كما لا يخفىٰ علىٰ مَن راجَعَه وأنصف».

وانظر: «الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي» للمناوي (٢: ٦٥٢).

(٢) برقم (١٧٧٧).

(٣) «المعتمد» في التفسير، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ المُلقَّب بقوام السُّنة، المُتوفَّىٰ سنة ٥٣٥هـ، رحمه الله تعالىٰ. كذا في «كشف الظنون» (٢: ١٧٣٢).

(٤) في «صحيحه» برقم (١٧٧٥).

(٥) برقم (٢٢٤٦٧). والراوي المُبهَم ـ الآتي ذكرُه ـ: هو يعلىٰ بن عطاء.

....

وفيه: قال الراوي: «حَدَّثني أبناؤُهم عن آبائهم أنهم قالوا: لم يبقَ مِنَّا أحدٌ إلا امتَلأَتْ عَيْناهُ وفمُه تُراباً».

وللمُفسِّرينَ أن يقولوا: إنَّ هذه الرَّميةَ غيرُ تلك الرَّمية، ثم إنَّ لهم أن يُبيِّنوا صِحَّةَ هذا النَّقل، وبهذا رَمَزَ مُحيي السُّنَّة: «وقال أهلُ التفسير والمغازي»، وفي إقحام «إذ» في هذهِ القرينةِ[1] دونَ أختِها ـ أي: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ ـ دلالةٌ على اختِلافِ وُقوعِهما بحَسَبِ الزَّمان.

وأما قضيَّةُ النَّظْم: فعلىٰ ما سبق أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ كالفاتحةِ التي يُتخلَّصُ منها إلى تَعْدادِ أحوالِ المؤمنين مع رسول الله ﷺ، وكراهةِ بعضِهم رأيَهُ صَلَواتُ الله عليه[2] في كثيرٍ من الأمر، كما سبقَ في قوله تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾، فبدأ بقِصَّةِ بَدْر، وذكرَ نُبَذاً منها، وخَتَمَها بقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، ثم عَمَّ الخِطابُ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ الآية.

وروىٰ مُحيي السُّنَّة عن بعضِهم: أنَّ حُكمَ الآيةِ عامٌّ في حقِّ كلِّ مَنْ ولَّىٰ مُنهزِماً[3].

ثم رَتَّبَ النهيَ عن التَّولِّي علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، وهو قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، يعني: أتحسَبُونَ أنَّ النُّصْرةَ تحصُلُ بفِعْلِكم أو بِفِعْلِ الغير، فلم تَقتُلُوهُم حينَ قَتلتُموهُم يومَ بدر، ولا هَزَمتُموهُم حينَ هَزَمتُموهُم يومَ حُنَين، وإذا كان النَّاصِرُ والمُتولِّي هو اللهَ عَزَّ وجَلَّ، فكيفَ تُولُّونَ الأدبار؟! كأنه قيل: لا تُولُّوهُمُ الأدبار؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ ناصِرُكم ومُعينُكم.

---

(١) يعني في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾.

(٢) في (ح): «رايةَ رسول الله صلواتُ الله وسلامُه عليه»، وهو تحريف.

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٣٨).

«هذهِ قُرَيشٌ قد جاءت بخُيَلائِـها وفَخْرِها، يُـكذِّبُونَ رسولَك، اللهُمَّ إني أسألُكَ ما وَعَدتَني»، فأتاه جَبرئيلُ عليه السَّلام، فقال: خُذْ قَبْضَةً مِن تُراب، فارمِهم بها، فقال لـمَّا التَـقَىٰ الجمعانِ لعليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «أعطِني قَبْضةً مِن حَصْباءِ الوادي»، فرَمَىٰ بها في وُجُوهِهم، وقال: «شَاهَتِ الوجوه»، فلم يبقَ مُشرِكٌ إلا شُغِلَ بعَيْنَيه، فانهزموا، ورَدِفَهم المُؤمنونَ يَقتُلونَهم ويأسِـرُونَهم، فقيل لهم: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾، ....

والذي يُؤيِّدُ أنَّ تَعْدادَ القَصَصِ للاستِذكارِ[1]: إيرادُها هكذا علىٰ غير ترتيبٍ على مِنْوالِ ما سبقَ في قِصَّةِ البقرة، ألا ترىٰ كيفَ عَقَّبَه بقوله: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ﴾ الآية [الأنفال: ١٩]، وأنه في شأن المُشـركين حينَ خَرَجُوا من مكَّة لِقتالِ المُسلمين، وبقوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وأنه في أمْرِ عليٍّ وعمَّارٍ رضي الله عنهما يومَ صِفِّين، وفي أمْرِهِ وأمْرِ طلحةَ والزُّبيرِ يومَ الـجَمَل، وبقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠] وأنه في أمْرِ رسول الله ﷺ ونَجاتِهِ من مَكْرِ قُريشٍ قبلَ الهجرة، وعلىٰ هذا إلىٰ آخرِ السُّورة. هذا هو النَّظْمُ المُعجِزُ الفائتُ للقُوَىٰ والقُدَر!

ولهذا السِّـرِّ كان التَّحَدِّي بالسُّورةِ وإن كانت قصيرةً[2]، دونَ الآياتِ وإن كانت ذواتِ عَدَد. واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قوله: (شَاهَتِ الوُجُوه)، النهاية: «شاهت، أي: قَـبُحَت، يُقال: شَاهَ يَشُوهُ شَوْهاً، وشَوِهَ شَوَهاً، ورجلٌ أشوَهُ، وامرأةٌ شَوْهاءُ، ويُقالُ للخُطبةِ التي لا يُصَلَّىٰ فيها علىٰ النبيِّ ﷺ: شَوْهاء».

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ «للاستكبار».

(٢) يُريد: أنَّ الله تعالى تحدَّىٰ الناسَ في أن يأتوا بمِثلِ هذا القرآنِ في قوله: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وتحدَّاهم في أن يأتوا بعشر سُوَرٍ مِثلِه في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]، وتحدَّاهم في أن يأتوا بسُورةٍ مِثلِه في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، وهو أدنىٰ ما وقع التحدِّي به.

والفاءُ جوابُ شَـرْطٍ محذوفٍ تقديرُه: إنِ افتَخَرتُم بقَتْلِهم، فأنتُم لم تَقتُلُوهُم ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، لأنه هو الذي أنزَلَ الملائكة، وألقىٰ الرُّعْبَ في قلوبهم، وشاءَ النَّصْـرَ والظَّفَر، وقَوَّىٰ قُلوبَكُم، وأذهَبَ عنها الفَـزَعَ والـجَزَع.

﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أنتَ يا مُحمَّد ﴿إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾، يعني: أنَّ الرَّمْيةَ التي رَمَيتَها لم تَرْمِها أنتَ علىٰ الحقيقة، لأنكَ لو رَمَيتَها، لَـمَا بلغَ أثـرُها إلا ما يَبلُغُه أثـرُ رَمْيِ البشـر، ولكنَّها كانت رَمْيةَ الله، حيثُ أثَّرتْ ذلكَ الأثرَ العظيم، فأثبَتَ الرَّمْيةَ لرسولِ الله ﷺ؛ لأنَّ صُورتَها وُجِدَت منه، ونَفَاها عنه؛ لأنَّ أثرَها الذي لا يُطيقُها البشـرُ فِعلُ الله عَزَّ وعلا، فكانَ اللهُ هو فاعلَ الرَّمْيةِ علىٰ الحقيقة، وكأنها لم تُوجَدْ مِنَ الرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أصلاً.

وقُرِئ: «ولكنِ اللهُ قَـتَلَهُم»، «ولكنِ اللهُ رَمَىٰ»، بتخفيفِ «لكنْ»، ورَفْعِ ما بعدَه.

﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: وليُعطِيَهم، ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾: عطاءً جميلاً، قال زهير:

فأبْلاهُما خيْـرَ البَلاءِ الذي يَبْلُو

قوله: (فأثبَتَ الرَّميةَ لرسول الله ﷺ؛ لأنَّ صُورتَها وُجِدَتْ منه، ونَفَاها عنه) إلىٰ قوله: (فكـانَ اللهُ هو فاعِـلَ الرَّميةِ علىٰ الحقيقة): صَريحٌ في مذهبِ أهلِ السُّنَّة، قال الإمامُ رحمه الله: «أثـبَتَ كونَه ﷺ رامياً، ونفىٰ كونَه رامياً، فوَجَبَ حَمْلُه على أنه رَمَاهُ كَسْباً، واللهُ تعالىٰ رَمَاهُ خَلْقاً»[1].

قوله: (لأنَّ أثـرَها الذي لا يُطيقُها البَشَـرُ فِعلُ الله): نَظَرَ إلىٰ لفظِ «الأثر»، فذَكَرَ وَصْفَه في «الذي»، وإلىٰ اكتِسائهِ التأنيثَ بالإضافة، فأنـَّثَ الراجعَ في «لا يُطيقُها».

قوله: (فأبلاهُما خيرَ البَلاءِ الذي يَبلُو): أوَّلُه:

جَزَىٰ اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلَا بِكُم[2]

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٦٦).

(٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمىٰ» ص٤٠، لكن فيه: «رأىٰ الله بالإحسان».

والمعنىٰ: وللإحسانِ إلىٰ المُؤمنين فَعَلَ ما فَعَل، وما فَعَلَه إلا لذلك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لدُعائِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بأحوالهم.

[﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ١٨]

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلىٰ البلاءِ الحسن، ومَحلُّه الرَّفع، أي: الغَرَضُ ذلكم، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، يعني: أنَّ الغَرَضَ إبلاءُ المُؤمنينَ وتوهينُ كَيْدِ الكافرين. ....

يقول: جَزىٰ اللهُ الممدوحينَ بالإحسانِ جَزاءَ ما فَعَلَا بكم، وأعطاهما خيرَ العطاءِ الذي يُعطَىٰ لأحد، فـ«ما» موصولة، حُذِفَ منها المُضاف، وأُقيمَتْ مَقامَه.

قلت: الظاهرُ أنْ يُفسَّرَ قولُه: ﴿بَلَآءً حَسَنًا﴾ بالإبلاءِ في الحرب، **النهاية**: «في حديثِ سَعْدٍ يومَ بدر: «عَسَىٰ أن يُعطَىٰ هذا مَنْ لا يُبلي بلائي»، أي: لا يَعمَلُ مِثلَ عملي في الحرب، كأنه يُريد: أفعَلُ فِعْلاً أُختَبَرُ فيه، ويظهرُ به خيري وشَرِّي»، لِـمَا أنه في مُقابِل توهين كَيْدِ الكافرين كما قال، لأنَّ الغَرَضَ إبلاءُ المؤمنين وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، المعنىٰ: ما فَعَلَ اللهُ القتلَ والرَّمْيَ إلا ليُعطِيَ المؤمنين منه ـ أي: بسَبَب ذلك[١] ـ قُوَّةً ونَجْدةً، وإلا ليُوهِنَ أمْرَ الكافرين ويُبطِلَ كَيْدَهم.

ويُمكِنُ أن يُوجَّهَ قولُ المُصنِّف بحَمْلِ العطاءِ على ما ذكرنا، لأنَّ العطاءَ الحسنَ في مقام الحربِ[٢] النَّجْدةُ والقُوَّة، وأما توسيطُ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ بين الإعطاءِ والتَّوْهين؛ فلبُعْدِهما مِنَ العطاءين.

قوله: (﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ﴾ معطوفٌ على ﴿ذَٰلِكُمْ﴾): أي: عطفُ خَبَرٍ على خَبَر، ويجوزُ أن يكونَ عطفَ جُملة، أي: الغَرَضُ ذلكم والغَرَضُ أنَّ اللهَ مُوهِن. وعليه كلامُ أبي البقاء[٣]، لكنَّه قَدَّرَ «الأمْر» بَدَلَ «الغَرَض»، وهو أبعَدُ من مَذهَبِ الاعتِزال.

---

(١) قوله: «أي: بسبب ذلك» سقط من (ف)، وهو تفسير لـ«مِن» في قوله: «منه».

(٢) تحرَّف في (ح) إلى: «في مقابل الحرب»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٠).

وقُرِئ: (مُوَهِّن) بالتشديد، وقُرِئَ علىٰ الإضافة، وعلىٰ الأصلِ الذي هو التنوينُ والإعمال.

[﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُوا۟ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٩]

﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ خِطابٌ لأهلِ مكَّةَ علىٰ سبيلِ التَّهكُّم، وذلكَ أنهم حينَ أرادوا أن يَنفِرُوا تعَلَّقُوا بأستار الكعبة، وقالوا: اللهُمَّ انصُرْ أقرانا للضَّيْف، وأوصَلَنا للرَّحِم، وأفكَّنا للعاني، إنْ كانَ مُحمَّدٌ علىٰ حَقٍّ فانصُرْه، وإنْ كُنَّا علىٰ حَقٍّ فانصُرْنا. ورُوِي: أنهم قالوا: اللهُمَّ انصُرْ أعلىٰ الجُندَين، وأهدىٰ الفِئتَين، وأكرَمَ الحِزبَين. ورُوِي: أنَّ أبا جَهْلٍ قال يومَ بدر: اللهُمَّ أيُّنا كانَ أهجَرَ وأقطعَ للرَّحِمِ فأَحِنْهُ اليوم. أي: فأهلِكْه.

وقيل: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ ﴾ خِطابٌ للمُؤمنين، ﴿وَإِن تَنتَهُوا۟ ﴾ خِطابٌ للكافرين، يعني: وإن تَنتَهُوا عن عَدَاوةِ رسولِ الله ﷺ ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وأسلَمُ، ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ ﴾ لمُحاربتِه ﴿نَعُدْ ﴾ لِنُصْـرتِهِ عليكم.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قُرِئَ بالفتح؛ علىٰ: ولأنَّ اللهَ مُعينُ المُؤمنينَ كانَ ذلك، ....

قوله: (وقُرِئ: «مُوهِّن» بالتشديد): نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرو، وبالإضافة: حَفْصٌ[1].

قولـه: (﴿ إِن تَسْتَفْتِحُوا۟ ﴾ خِطابٌ لأهلِ مكَّةَ على سبيل التَّهكُّم): وذلك أنه تعالىٰ لـمَّا أجمَلَ في قِصَّةِ بدر، ووَصَّىٰ المؤمنين بالثَّباتِ في مُقابلةِ الأعداءِ، عادَ إلى التفصيل، وحَكَىٰ خِطابَه لأهلِ مَكَّةَ قبلَ اللقاء.

قوله: (﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ قُرِئَ بالفَتْح): نافعٌ وابنُ عامر وحَفْص[2]، والباقون: بالكسر[3].

---

(١) القراءةُ الأولىٰ: «مُوَهِّنٌ كيدَ»، والقراءةُ الثانية: «مُوهِنُ كيدِ». وانظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣٠٩.

(٢) من بداية فقرة «قوله: (إن تسفتحوا)» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) انظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣١٠.

وقُرِئَ بالكسر، وهذهِ أوجَه، ويَعضُدُها قِراءةُ ابنِ مسعود: «واللهُ مَعَ المُؤمنين»، وقُرِئَ: «ولن يُغنيَ عنكم»، بالياءِ للفَصْل.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ * وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ * وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ ٢٠ - ٢٣]

﴿وَلَا تَوَلَّوۡاْ﴾ قُرِئَ بطَرْحِ إحدىٰ التاءينِ وإدغامِها، والضَّميرُ في ﴿عَنۡهُ﴾ لرسولِ الله ﷺ، لأنَّ المعنىٰ: وأطيعوا رسولَ الله، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، ولأنَّ طاعةَ الرسولِ وطاعةَ الله شيءٌ واحد، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨]، فكانَ رجوعَ الضَّمير إلىٰ أحدِهما كرُجُوعِهِ إليهما، ....

قوله: (وهذه أوجَه): أي: القِراءةُ بكسر «إنَّ» في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ أوجَهُ من القِراءةِ بالفَتْح؛ لأنَّ الجملةَ حينئذٍ تذييلٌ، وكأنه قيل: الغَرَضُ إعلاءُ أمْرِ المؤمنين وتوهينُ كَيْدِ الكافرين، وكيتَ وكيتَ، وأنَّ سُنَّةَ الله وعادتَه عَزَّ وجَلَّ جاريةٌ في نَصْرِ المؤمنين وخِذْلانِ الكافرين، كقوله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣].

ويجوزُ علىٰ قراءة الفَتْح أيضاً هذا التقرير، كما قال أبو البقاء: «﴿ ذَٰلِكُمۡ﴾ أي: الأمرُ ذلكم[١]، والأمرُ أنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكافرين، والأمرُ أنَّ اللهَ مَعَ المُؤمنين»[٢]، ولكنَّ الأوَّلَ أحسَنُ وأدلُّ على إرادة[٣] التذييل، لأنه نصٌّ فيه.

قوله: (وإدغامِها): أي: بتشديد التاء.

(١) قوله: «أي: الأمرُ ذلكم» سقط من (ط) و(ح)، وأثبتُّه من (ف)، وهو الموافقُ لِـما في «التبيان» للعكبري.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٠).

(٣) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «قراءة».

كقولك: الإحسانُ والإجمالُ لا يَنفَعُ في فُلان، ويجوزُ أن يَرجِعَ إلىٰ الأمرِ بالطاعة، أي: ولا تولَّوا عن هذا الأمر وامتِثالِهِ وأنتُم تَسمَعُونَه، أو: ولا تَتَولَّوا عن رسولِ الله ﷺ ولا تُخالِفُوه، ﴿وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ أي: تُصَدِّقُون، لأنكم مؤمنونَ لستُم كالصُّمِّ المُكذِّبينَ مِنَ الكَفَرة، ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا﴾ أي: ادَّعَوُا السَّماع، ﴿وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ لأنهم ليسوا بمُصَدِّقين، فكأنهم غيرُ سامعين.

والمعنىٰ: أنكُم تُصَدِّقُونَ بالقُرآن والنُّبوَّة، ....

قوله: (ولا تَتَولَّوا عن رسولِ الله ﷺ) عطفٌ علىٰ قوله: «ولا تَتَولَّوا عن هذا الأمر»، وكلاهما نَشرٌ لتقرير عَوْدِ الضمير إما إلىٰ الأمر بالطاعة أو إلىٰ الرسولِ ﷺ، ولكنْ علىٰ غير ترتيب، ومعنىٰ السماع في ﴿وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ علىٰ أن يعودَ الضميرُ[1] إلى الأمرِ بالطاعة: علىٰ الحقيقة، وعلىٰ العَوْدِ إلى الرسول ﷺ: مجازٌ عن التصديق[2].

واعلَمْ أنه قد سبقَ أنَّ هذه السُّورةَ الكريمةَ مُشتَمِلةٌ علىٰ تشديد أمرِ طاعةِ الرسول ﷺ، وتحريضِ أصحابِه رضوانُ الله عليهم علىٰ الانقِيادِ لأمرِه والامتِناعِ عن مُخالَفتِه، فلمَّا ذكرَ في مُفتَتَحِ السُّورة: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١]، وساقَ حديثَ قِصَّةِ بدر، وأطالَ الكلامَ فيها، كَرَّ إلىٰ ما بدأ به، وشَدَّدَ فيه غايةَ التشديد، حيثُ جعلَ طاعةَ الرسول ﷺ طاعةَ الله عزَّ وجلَّ، وعقَّبَ الأمرَ بالطاعةِ النَّهيَ عن المُخالَفةِ بقوله: ﴿وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾، ثم أكَّدَه بالتذييلِ التشبيهي، وهو ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا﴾، ثم تَمَّمَ المعنىٰ على المُبالَغةِ بضَرْبِ المَثَل ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ﴾.

ويُؤيِّد ما ذَكَرْنا أنَّ في الآية كَرّاً إلىٰ المعنىٰ الأول.

---

(١) من قوله: «إما علىٰ الأمر بالطاعة» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) هذه الفقرةُ أثبتُّها من (ط)، وكذا هي في (ف) سوىٰ ما أشرتُ إليه من السقط، ووردت في (ح) على نحو ذلك، مع اضطراب وخَلَل.

فإذا تَولَّيتُم عن طاعةِ الرسولِ في بعضِ الأمور مِن قِسمةِ الغنائم وغيرِها، كان تصديقُكم كلا تصديق، وأشبَهَ سماعُكم سماعَ مَنْ لا يُؤمِن.

ثم قال: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾ أي: إنَّ شَـرَّ مَنْ يَدِبُّ علىٰ وَجْهِ الأرض، أو إنَّ شَـرَّ البهائمِ الذينَ هم صُمٌّ عن الحقِّ لا يَعقِلُونه، جَعَلَهم مِن جِنسِ البهائم، ثم جَعَلَهم شَرَّها!

قوله: (**فإن**[1] **تَولَّيتُم عن طاعةِ الرسول**): من قِسمَةِ الغنائم وغيرِها.

قوله: (**أو: إنَّ شَرَّ البهائم**): هذا محمولٌ علىٰ العُرْفِ العام، وعلىٰ الأول: على عُرْفِ اللغة[2].

قوله: (**هُم صُمٌّ عن الحقِّ لا يَعقِلُونَه**): تفسيرٌ لقوله: ﴿ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ﴾، قال أبو البقاء: «إنما جمع الصُّمَّ، وهو خَبَـرُ ﴿شَرَّ﴾؛ لأنَّ «شراً» هنا يُرادُ به الكثرة، فجَمَعَ الخبرَ على المعنىٰ، ولو[3] قال: «الأصَمّ»، لكان الإفرادُ علىٰ اللفظ»[4].

قوله: (**جَعَلَهُم مِن جِنسِ البهائم، ثم جَعَلَهُم شَـرَّها**): آذنَ بهذا الـجَعْلِ بأنه مِن بابِ التشبيه، وأنَّ أصلَ التشبيه: الصُّمُّ البُكْمُ كالبهائم، ثم: الصُّمُّ البُكْمُ كشَـرِّ البهائم، ثم: شَـرُّ البهائمِ كالصُّمِّ البُكْم، علىٰ التقديم والتأخير، نحوُ قولِ الشاعر:

وبَـدَا الـصَّبَاحُ كـأنَّ غُرَّتَـهُ ... وَجْهُ الخليفةِ حينَ يُمتَدَحُ[5]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فإذا».

(٢) العرفُ العامُّ: هو الحقيقةُ العُرفيةُ، وهو ما نَقَلَه العُرفُ عن معناه الأول، كالدَّابَّةِ، فإنها في أصلِ اللغة لكُلِّ ما يَدِبُّ على الأرض، ثم نَقَلَه العُرفُ العامُّ إلى ذاتِ القوائمِ الأربعِ مِنَ الخيلِ والبغالِ والحمير ـ وهي البهائم في تعبير المُؤلِّف ـ، ويُقابِلُ العُرفَ العام العُرفُ الخاصُّ، وهو ما كان اصطلاحاً لقوم مخصوصين، كالنُّحاة أو الفقهاء أو غيرهم. قاله العلامةُ الشـريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص٢٣٣ – ٢٣٤.

أما عُرفُ اللغة، فهو المعنىٰ الأول الذي وُضِعَ اللفظُ له.

(٣) لفظة «لو» سقطت من (ح)، وأثبتُّها من (ط) ومن «التبيان»، وقولُ أبي البقاء كُلُّه سقط من (ف).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٠).

(٥) قائلُه محمدُ بنُ وُهَيب الحِميَري من قصيدة له في مدح المأمون، وهذا البيتُ يَشيعُ ذِكرُه في كتب البلاغة، فقد استَشهَدَ به السَّكَّاكيُّ في «مفتاح العلوم» ص٣٤٣، وتَبِعَه كثيرون ممن أَلَّفَ في البلاغة.

﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ ﴾ في هؤلاءِ الصُّمِّ البُكْم ﴿ خَيۡرٗا ﴾ أي: انتِفاعاً باللُّطف، ﴿ لَّأَسۡمَعَهُمۡ ﴾: لَلَطفَ بهم، حتىٰ يَسمَعُوا سماعَ المُصدِّقين، ثم قال: ﴿ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ ﴾، يعني: ولو لَطفَ بهم لَـمَا نَفَعَ فيهم اللُّطف، فلذلكَ مَنَعَهم ألطافَه، أو: ولو لَطفَ بهم فصَدَّقوا لارتَدُّوا بعدَ ذلك وكَذَّبُوا ولم يَستَقيمُوا.

وفي تعريف الخبر الدلالةُ على الحصر، وأنَّ مَنْ لم يُطِعِ اللهَ ورسولَه هو شَـرُّ خَلْقِ الله تعالىٰ، ولا دابَّـةَ شَـرٌّ منه، وإن كانَ مُطاعاً عندَ الناس.

قوله: (ثم قال: ﴿ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ ﴾) يعني: تَمَّ الكلامُ عند قوله: ﴿ لَّأَسۡمَعَهُمۡ ﴾، وعُلِمَ منه أنَّ عِلمَه تعالىٰ بعَدَمِ الانتِفاعِ سَبَبٌ لعَدَمِ الإسماع.

ثم ابتَدَأ الكلامَ بناءً علىٰ ما سبقَ، أي: لو قُدِّرَ أنَّ اللهَ تعالىٰ يَلطُفُ بهم ويُسمِعُهم علىٰ ذلك التقدير لكان عبثاً، لأن عِلمَ الله تعالىٰ مُتعلِّقٌ بأنه لا ينفعُهم، فلذلك ما لَطَفَ بهم، وقوله: «أو: ولو لَطَفَ بهم[1] لَـمَا نَفَعَ فيهم، أي: لو لَطَفَ بهم علىٰ ذلكَ التقديرِ وآمَنُوا لارتَدُّوا»، ونفيُ العِلمِ هاهنا لنفي المعلوم[2]، كقوله: ﴿ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ ﴾ [يونس: ١٨].

واعلَمْ أنَّ كلمةَ «لو» وَضِعَت للدلالةِ على امتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيره، فإذا دخلت على النَّفي يصيرُ بمعنىٰ الإثبات، ولو دخل علىٰ الإثباتِ صار بمعنىٰ النفي، فيلزمُ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡ ﴾ أنه تعالىٰ ما أسمَعَهم لأنه ما عَلِمَ فيهم خيراً، ومِنَ الثاني أنهم ما تولَّوا[3] لأنه تعالىٰ ما أسمَعَهم، وعَدَمُ التَّولِّي خيرٌ من الخيرات، فالابتِداءُ يقتضي نفيَ الخير، والانتِهاءُ إثباتَه، ولهذا قَدَّرَ الإمام: «لو حَصَلَ فيهم خيرٌ لأسمَعَهم اللهُ الحُجَجَ سماعَ تفهيمٍ

---

(١) من قوله: «ويُسمِعُهم علىٰ ذلك التقدير» إلىٰ» هنا، سقط من (ح)، والمُثبتُ من (ط)، أما (ف) ففيها: «ثم ابتدأ الكلام بناء علىٰ ما سبق، أي: لو قُدِّر أن الله تعالىٰ يلطف بهم عطف علىٰ: ولو لطف بهم لما نفع فيهم...»، وفيه خلل.

(٢) يعني: أنَّ المُرادَ من نفي العلم في قوله: ﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا ﴾: أنه ليس فيهم خير، لأنَّ عِلمَ الله محيطٌ بالمعلومات كلها، فلو كان الخير حاصلًا لَعَلِمَه الله، لاستحالةِ حصوله وعدم تعلُّق العلم به.

(٣) تحرَّف في (ح) إلى: «أنهم ماتوا»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

....

وتعليم، ولو أسمَعَهم بعدَ أنْ عَلِمَ اللهُ أنْ لا خيرَ فيهم لم يَنتَفِعُوا بها وتَوَلَّوْا وهم مُعرِضُون»[١]، وحاصلُ الكلامين أنَّ «لو» الثانيةَ مجازٌ لمُجَرَّدِ الاستِلزام، لا[٢] لامتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيرِه[٣].

قال أبو البقاء: لو: في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ عَلِمَ﴾ إلى آخره كـ«لو»[٤] في قولِ عُمَرَ رضيَ الله عنه: «نِعمَ العبدُ صُهَيب، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»: تُفيدُ المبالغة، وهو أنه لو لم يكنْ عندَه خوفٌ لَـمَا عَصَىٰ الله، فكيفَ يعصي وعندَه خَوفُه؟ ولو لم يُرِدِ المُبالَغةَ لكان معناه: أنه يعصي اللهَ لأنه يخافُه.

وقال صاحبُ «الانتصاف» علىٰ كلام المُصنِّف: «إطلاقُ أنَّ اللُّطفَ يحصلُ مِنَ الله للعَبْدِ ولا يَنفَعُه: قبيحٌ مردود، فاللُّطفُ عندنا: أن يَخلُقَ في قلبه قَبُولَ[٥] الحقِّ والإصغاءَ له، وهذه عقيدةُ أهل الحق، ولو بُحِثَ معه على مَذهَبه لم يَستَقِمْ قولُه: «ولو عَلِمَ الله فيهم خيراً لَلَطَفَ بهم، ولو لَطَفَ لَـتَولَّوْا»، فيلزمُ تولِّيهم على تقدير عِلمِ الله الخيرَ، فيجبُ أن يُجعَلَ الإسماعُ الواقعُ جواباً لـ﴿لَوْ﴾ غيرَ الإسماع الواقع شرطاً للثاني[٦]، أي: ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خيراً لأسمَعَهم إسماعاً يحصُلُ لهم به الهدىٰ والقَبُول، ولو أسمَعَهم لا علىٰ أن يَخلُقَ لهم الهدىٰ إسماعاً مُجَرَّداً لَـتَوَلَّوْا وهم مُعرِضُون»[٧].

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٠).

(٢) سقطت لفظة «لا» من (ح) ففَسَدَ المعنى وانقلب، والمُثبَت من (ف).

(٣) انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٤: ١٥٨ - ١٥٩)، فكلامُ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ مُختَصَرٌ منه، وقال ابنُ الحاجب في آخره: «اعلم أنَّ هذا الدَّليلَ حَسَن، إلا أنه علىٰ خِلافِ قولِ الجمهورِ مِنَ الأُدَباء».

(٤) من قوله: «لو: في قوله تعالى» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٥) تحرف في (ح) إلىٰ: «فيقول».

(٦) عبارة: «فيجب أن يجعل... خيراً»، وقع فيها اضطراب وتكرار وسقط وخلل في (ح) و(ف)، بحيثُ لا يستقيمُ أيٌّ منهما، والمُثبتُ من (ط)، ولفظُ «الانتصاف»: «فيلزمُ عدمُ انتفاعِهم باللُّطف علىٰ تقدير عِلمِ الله الخيرَ فيهم، وهذا غيرُ مُستقيم؛ لِـمَا يلزمُ عليه مِن وقوعِ خِلافِ المعلومِ لله تعالىٰ، وذلك مُحالٌ عقلاً، فلا يرتفعُ الإشكالُ إلا بتقديرِ الإسماعِ الواقعِ جواباً أولاً خِلافَ الإسماعِ الواقعِ شَـرْطاً ثانياً، كي لا يتكرَّرَ الوَسَط، فيلزمُ المُحالَ المذكور، وأقربُ وجهٍ في اختِلافِ الإسماعَيْن...»، وذكر العبارة الآتية.

(٧) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٥١-١٥٢) بحاشية الكشاف.

وقيل: هم بنو عبدِ الدَّارِ بنِ قُصيّ، لم يُسلِم منهم إلا رجلان: مُصعَبُ بنُ عُمَير، وسُوَيدُ بنُ حَرمَلة، كانوا يقولون: نحنُ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ عما جاءَ به مُحمَّد، لا نَسمَعُه ولا نُجيبُه، فقُتِلُوا جميعاً بأُحُد، وكانوا أصحابَ اللِّواء.

وعن ابن جُرَيج: هُمُ المنافقون. وعن الحسن: أهلُ الكتاب.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ٢٤]

﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ وَحَّدَ الضَّميرَ أيضاً كما وَحَّدَه فيما قبلَه، لأنَّ استِجابةَ رسولِ الله ﷺ كاستِجابتِه، وإنما يُذكَرُ أحدُهما مَعَ الآخرِ للتوكيد، والمُرادُ بالاستجابة: الطاعةُ والامتثال، وبالدَّعْوة: البَعْثُ والتحريض.

وروىٰ أبو هُريرة رضيَ اللهُ عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَرَّ علىٰ بابِ أُبيِّ بنِ كَعْب، فناداه وهو في الصَّلاة، فعَجَّلَ في صَلاتِه، ثم جاء، فقال: «ما مَنَعَكَ عن إجابتي»؟ ....

قوله: (وروىٰ أبو هريرة: أنّ النبيَّ ﷺ مَرَّ على بابِ أُبيِّ بنِ كعب) الحديث: من رواية البخاريِّ وأبي داود وابنِ ماجَهْ والدَّارميِّ والنَّسائيِّ[1] عن أبي سعيدِ بنِ المُعلَّىٰ قال: كنتُ أُصَلِّي في المسجد، ودعاني رسولُ الله ﷺ، فلم أُجِبْهُ، ثم أتيتُه وقلت: يا رسولَ الله، إني كنتُ أُصَلِّي، فقال: «ألم يَـقُلِ الله: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟».

(١) البخاري (٤٤٧٤) و(٤٦٤٧) و(٤٧٠٣) و(٥٠٠٦)، وأبو داود (١٤٥٨)، وابن ماجه (٣٧٨٥)، والدارمي (٣٣٧١)، والنسائي (٩١٣).

ولم يُخرِّج الطيبيُّ حديثَ أبي هريرة في قصة أُبيِّ بنِ كعب، وهو عند أحمد (٩٣٤٥)، والترمذي (٢٨٧٥) و(٣١٢٥). ولذا قال الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشَّاف» (٢: ٢١): «لم يُحسِنِ الطيبيُّ إذ عزاه للبخاري من حديث أبي سعيد بن المعلىٰ، لأنه ليس بحديث الكتاب».

قال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ١٥٧): «جمع البيهقيُّ بأنَّ القِصَّةَ وقعت لأُبيِّ بنِ كعب ولأبي سعيدِ بنِ المُعلَّىٰ، ويَتعيَّنُ المصيرُ إلىٰ ذلك لاختِلافِ مَخرَجِ الحديثين، واختِلافِ سياقِهما».

قال: كنتُ أُصَلِّي، قال: «ألم تَجِدْ فيما أُوحِيَ إليَّ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾؟!» قال: لا جَرَمَ لا تَدعُوني إلا أجبتُك.

وفيه قولان: أحدهما: أنَّ هذا مما اختُصَّ به رسولُ الله ﷺ، والثاني: أنَّ دُعاءَه كانَ لأمرٍ لم يَحتَمِلِ التأخير، وإذا وقعَ مِثلُه للمُصلِّي فله أن يَقطَعَ صلاتَه. ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ مِن عُلومِ الدِّياناتِ والشَّرائع، لأنَّ العِلمَ حياة، كما أنَّ الجهلَ موت، ولبعضِهم:

لا تُعجِبَنَّ الـجَهُولَ حُلَّـتُهُ ... فـذاكَ مَيْـتٌ وثوبُـه كَفَـنُ

وقيل: لمُجاهَدةِ الكُفَّار، لأنهم لو رَفَضُوها لَغَلَبُوهُم وقَتَلُوهُم، كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقيل: للشَّهادة، لقوله: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ يعني: أنه يُميتُه، فتَفُوتُه الفُرْصةُ التي هو واجِدُها، وهيَ التَّمكُّنُ مِن إخلاصِ القلب، ومُعالجةِ أدوائِهِ وعِلَلِه، ورَدِّه سَليماً كما يُريدُه الله، فاغتَنِمُوا هذه الفُرْصة، وأخلِصُوا قُلوبَكُم لِطاعةِ الله ورسولِه، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فيُثيبُكُم على حَسَبِ سَلامةِ القُلوبِ وإخلاصِ الطاعة.

وقيل: معناه: أنَّ الله قد يَملِكُ على العبدِ قلبَه، فيَفسَخُ عَزائِمَه، ويُغيِّرُ نيَّاتِه ومَقاصِدَه، ويُبدِلُه بالخوفِ أمناً، وبالأمْنِ خَوْفاً، وبالذِّكْرِ نسياناً، وبالنِّسيانِ ذِكْراً، وما أشبَهَ ذلكَ مما هو جائزٌ على الله عَزَّ وجَلَّ، ....

فعلى هذا الوجه: الدُّعاءُ والاستِجابةُ جارِيانِ على الحقيقة، كما كانَ في الوجهِ الأوَّلِ الدُّعاءُ مجازاً عن البَعْثِ والتحريض، والاستجابةُ عن الطاعةِ والامتثال.

قوله: (لا تُعجِبَنَّ الـجَهُول) البيت: من قول أبي الطَّيِّب:

لا يُعجِبَنَّ مَضِيماً حُسْنُ بِزَّتِـهِ ... وهل يَرُوقُ دَفيناً جَوْدةُ الكَفَنِ[1]

---

(١) المَضِيم: المظلوم، والبِزَّة: الهيئة الحسنة واللباس الحسن، كما في «شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٤: ٢١٣).

فأما ما يُثابُ عليه العبدُ ويُعاقَبُ مِن أفعالِ القُلوبِ فلا. والمُجبِرةُ علىٰ أنه يحولُ بينَ المرءِ والإيمانِ إذا كَفَر، وبينَه وبينَ الكُفْر إذا آمن، تعالىٰ عمَّا يقولُ الظالمونَ عُلُواً كبيراً.

قوله[1]: (**والمُجبِرةُ علىٰ أنه يحولُ بينَ المرءِ والإيمانِ إذا كَفَر، وبينَه وبينَ الكُفْر إذا آمَن**): روىٰ هذه العبارةَ مُحيي السُّنَّة عن سعيدِ بنِ جُبَير وعطاء، وروىٰ عن السُّدِّيِّ قريباً منه[2].

وقال الإمام: «إنَّ الأحوالَ القَلْبيَّة: إما العقائدُ وإما الإراداتُ والدَّواعي، فالعقائدُ: إما العِلمُ وإما الجهل، أما العِلمُ فهو من الله، وأما الجهلُ فكذلك، لأنَّ الإنسانَ لا يختارُ الجهلَ لنفسِه، وأما الدَّوَاعي والإراداتُ فحُصُولُها إن لم يَكُن بفاعلٍ لَزِمَ الحدوثُ لا عن مُحدِث، ولا يجوزُ أن يكونَ مُحدِثَه العبدُ، وإلا لَزِمَ توقُّفُ ذلك القَصْدِ إلىٰ قَصْدٍ آخر، إلىٰ ما لا نهايةَ له، فتَعيَّنَ أن يكونَ الفاعلُ الله»[3].

وقلت: قَضِيَّةُ النَّظْم وسياقُ الآياتِ راجعٌ إلىٰ إثباتِ مسألةِ العِلمِ وخَلْقِ الداعية، كما عليه مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، وبيانُه: أنه تعالىٰ لـمّا نَصَّ بقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢٣]، علىٰ أنَّ الإسماعَ لا ينفعُ فيهم؛ تسجيلاً على أولئك الصُّمِّ البُكْم؛ مَنَّ علىٰ المؤمنين بما مَنَحَهُم من الإيمان، ويَسَّرَ لهم من الطاعاتِ، كما قال ﷺ: «كُلٌّ مُيسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ له»[4]، يعني: أنكم لستُم مِثلَ أولئكَ المطبوعينَ علىٰ قُلُوبهم، فإنهم إنما امتَنَعُوا عن الطاعةِ لأنهم ما خُلِقُوا إلا للكُفْر، فما تَتَيسَّرُ لهم الاستِجابة، وأنتم لـمَّا مَنحتُكمُ الإيمانَ ووَفَّقتُكمُ الطاعةَ فاستَجيبُوا لله وللرسولِ إذا دعاكُم لِـمَا فيه حياتُكُم مِن مُجاهَدَةِ الكُفَّار وطَلَبِ الحياةِ الأبديَّةِ واغتَنِمُوا تلك الفُرْصة، واعلَمُوا أنَّ اللهَ يحولُ بينَ المرءِ وقلبه؛ بأن يحولَ بينَه وبينَ الإيمان، وبينَه وبينَ الطاعة، ثم يُجازيهِ في الآخِرةِ بالنار.

---

(١) من بداية هذه الفقرة إلى الفقرة الآتية ص٩٦: («قوله: الأحابيش»)، سقط من (ف).

(٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٤).

(٣) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب، ومسلم (٢٦٤٨) من حديث جابر بن عبد الله، و(٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين، رَضِيَ الله عنهم.

وقيل: معناه: أنه يَطَّلِعُ علىٰ كُلِّ ما يُخطِرُه المرءُ ببالِه، لا يخفىٰ عليه شيءٌ مِن ضَمائِرِه، فكأنه بينَه وبينَ قلبه.

وقُرِئ: «بينَ المَرّ» بتشديد الراء، ووجهُه: أنه قد حَذَفَ الهمزة، وألقىٰ حَرَكتَها علىٰ الراء، كالخَب، ثم نَوَىٰ الوقفَ علىٰ لُغةِ مَنْ يقول: مَرَرتُ بعُمَرّ.

[﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ٢٥]

﴿فِتْنَةً﴾: ذنباً؛ قيل: هو إقرارُ المُنكَرِ بينَ أظهُرِهم. ....

تلخيصُه: أوليتُكم النِّعمةَ فاشكُرُوها ولا تكفُرُوها لِئلَّا أُزيلَها عنكم.

ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ ما روينا عن التِّرمذيِّ[1] عن شَهْرِ بنِ حَوشَبٍ قال: قلتُ لأُمِّ سَلَمة: يا أُمَّ المؤمنين، ما كانَ أكثرُ دُعاءِ رسولِ الله ﷺ؟ قالت: يا مُقلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قلبي على دِينِك. قالت: فقلتُ له: يا رسولَ الله، ما أكثرُ دُعائِكَ بهذا؟! قال: «يا أُمَّ سَلَمة، إنه ليسَ آدميٌّ إلا وقلبُه بينَ أُصبُعَين مِن أصابعِ الله، فمَنْ شاءَ أقام، ومَنْ شاءَ أزاغ».

قلت: وتصديقُه قولُه تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، والله أعلم.

قوله: (أنه تعالىٰ يَطَّلِعُ علىٰ كُلِّ ما يُخطِرُه المرءُ ببالِه): فكأنه يحولُ بينه وبين قَلبِه، قال القاضي: «هذا تمثيلٌ لغايةِ قُربِه من العبد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وتنبيهٌ علىٰ أنه تعالىٰ مُطَّلِعٌ على مَكنُوناتِ القلوبِ مما عَسَىٰ يَغفُلُ عنه صاحبُها، فيكونُ حثّاً علىٰ المُبادَرة إلىٰ إخلاصِ القُلُوبِ وتصفيتها»[2] في طاعةِ الله تعالىٰ وطاعةِ رسولِه، ﴿وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فيُحاسِبُكُم بما في قُلُوبِكم من الإخلاصِ والرِّياء.

قوله: (هو إقرارُ المنكر): أي: تمكينُ الفِعلِ[3] المُنكَرِ بينَ المُسلمين، مِن: أقرَّهُ في مكانِه فاستَقَرّ.

---

(١) في «جامعه» (٣٥٢٢).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٩٩).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تكرير فعل»، والمُثبتُ من (ط). وهذه الصفحاتُ ساقطة من (ف) كما تَقَدَّم.

وقيل: افتِراقُ الكَلِمة. وقيل: ﴿فِتْنَةً﴾: عذاباً.

وقوله: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ لا يخلو مِن أن يكونَ جواباً للأمر، أو نهياً بعدَ أمر، أو صفةً لـ﴿فِتْنَةً﴾: فإذا كانت جواباً: فالمعنىٰ: إنْ إصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة،

قوله: (افتراقُ الكلمة): وهي أمرُ الله بالإنفاق، وأن يكونوا يداً واحدةً على غيرهم، مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي: تمسَّكُوا بعَهْدِهِ ولا تَنكُثوا. وفي الحديث: «المُسلِمونَ تتكافأُ دِماؤُهم، وهُم يَدٌ على مَنْ سِواهم»[(١)].

قولـه: (فإذا كانـت جواباً فالمعنىٰ: إن أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمين): قال صاحبُ «التقريب»: هذا ليسَ بجوابٍ للأمر، بل هو جوابٌ لشَـرْطٍ مُقدَّر؛ إذ لا يَستَقيمُ: إنْ تَتَّقُوا لا تُصِبْ، وهو ما يَقتَضيهِ جوابُ الأمر. أراد أنَّ ما في كلامِ الله المجيدِ ليسَ مِن بابِ جوابِ الأمر، إذ لو قُدِّرَ ذلك لرَجَعَ إلىٰ أنْ يُقال: إن تَتَّقُوا لا تُصِبْ، فيَفسُد، بل هو مِن بابٍ آخر، وهو أن يُقدَّرَ الشَّرْطُ بقرينةِ الجزاءِ واقتِضاءِ المقام، كما قال: إنْ أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمين.

وقال ابنُ الحاجب: «الظاهرُ أنه نهي، والمعنىٰ: واتقوا فِتنةً مَقُولاً فيها: لا تُصِيبَنَّ، والنهيُ في الظاهر للفِتنة[(٢)]، والمعنىٰ للمُتَعرِّضين لها، فكأنه قيل: لا تَتَعرَّضُوا للفِتنةِ التي يُصيبُ المُتعرِّضينَ بلاؤُها، فعَدَلَ مِنَ التعرُّضِ الذي هو سببٌ، إلىٰ الإصابةِ[(٣)] التي هو المُسبَّب.

فعلىٰ هذا يكونُ «الظالمون» مخصوصينَ بالإصابة، لأنَّ المعنىٰ: لا يَتعرَّض مُتعرِّضٌ للفِتنة، فتُصيبَه خاصَّة، فعَدَلَ إلىٰ ما ذكرنا، فصار: لا تُصيبُ الفِتنةُ مُتعرِّضاً لها خاصَّة، ثم ذَكَرَ «المُتعرِّض» بلفظِ «الظالم»؛ تشنيعاً عليه للصِّفَةِ التي يكونُ عليها عندَ التعرُّض.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٤٧٣٤) و(٤٧٣٥) و(٤٧٤٥) من حديث علي بن أبي طالب، وأبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجَهْ (٢٦٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وابن ماجَهْ (٢٦٨٣) من حديث عبد الله بن عباس، و(٢٦٨٤) من حديث معقل بن يسار، رَضِيَ الله عنهم.

(٢) في (ح): «والنهي للظاهر للفتنة»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِما في «الأمالي النحوية».

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الإجابة»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِما في «الأمالي النحوية».

....

ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ نافية، ودخولُ النُّونِ فيها علىٰ وَجْهٍ ليس بقويّ، أي: اتقُوا فِتنةً غيرَ مُصيبةٍ للظالمين خاصَّة، ولكنَّها تَعُمُّ الظالمَ وغيرَه. فعلىٰ هذا تكونُ الإصابةُ عامَّة.

وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّة، وليس بجَيِّد؛ إذ المعنىٰ: وَصْفُها بأنها لا تُصِيبُ الظالمين خاصَّة، وإذا لم تُصِبْهُم خاصَّة فكيفَ يَصِحُّ وَصْفُها بكونها خاصَّة؟!

وقد قيل: إنه يجوزُ أن يكونَ جواباً للأمر، ويُقدَّر: واتقُوا فِتنةً إنْ أصبتُمُوها لا تُصِبِ الظالمينَ خاصَّة، ولكنْ تَعُمُّ فتأخذُ الظالمَ وغيرَه. وهو غيرُ مُستَقيم؛ إذ جوابُ الأمرِ إنما يُقدَّر فِعلُه مِن جِنسِ الأمرِ المُظهَر لا مِن جِنسِ الجواب، وأنْ يُقال: فإنكم إنْ تتقوا لا تُصِبِ الظالمين، فيَفسُدُ المعنىٰ؛ لأنه يُصيرُ الاتِّقاءُ سبباً لانتِفاءِ الإصابةِ عن الظالمِ المُرتَكِب، وهو بالعكسِ أشبه»[1].

وقلت: قوله[2]: «وقد ذكر الزمخشريُّ هذا الوجه، وجعلَ الإصابةَ أيضاً فيه خاصَّة»: منظورٌ فيه؛ لأنه ليسَ في كلامِه أنَّ ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ صِفَةٌ لـ﴿فِتْنَةً﴾ و«لا» نافية[3]، بل الظاهرُ في جَعْلِهِ صفةً أنَّ «لا» ناهية[4]، ولذلك قَدَّرَ «مَقُولاً»[5]، وشَبَّهَه بالبيتِ لأنه إنشائيٌّ مِثلُه وقعَ صفة[6].

---

(١) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٣٩-٤١) (١٢).

(٢) أي: قول ابنِ الحاجب، وليس قولَ الزمخشري كما قد يَتبادَرُ إلى الذِّهنِ لأوَّلِ وَهْلة، وكذا هو فيما سيأتي بعد أسطر.

(٣) في (ح): «صِفَةٌ لنفسه إلا في المظهر لا من جنس و«لا» نافية»، فتحرَّفت «لـ﴿فِتْنَةً﴾» إلىٰ: «لنفسه»، وقوله: «إلا في المظهر لا من جنس» زيادةٌ مُقحَمةٌ بسَبَبِ انتِقالِ نَظَرِ الناسخِ إلىٰ سَطرٍ آخر! والمُثبتُ من (ط).

(٤) في (ح): «أنْ لا، و«لا» ناهية»، وله وَجْه، والمُثبتُ من (ط)، وهو أحسن.

(٥) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «قَدَّر مفعولاً»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، فالمُرادُ أنَّ الزمخشريَّ لـمَّا أعرَبَ قولَه تعالىٰ: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ صفةً، قَدَّر قبلها القول، فقال: «واتقوا فِتنةً مقولاً فيها: لا تُصيبَنَّ».

(٦) يُريدُ بـ«البيت» قولَه: «حتىٰ إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَطْ» إلىٰ آخره، والإنشاءُ فيه هو الجملةُ الاستفهاميةُ: =

....

ولعلَّ المُصنِّفَ إنما ترك هذا الوجه، لأنَّ نونَ التأكيد قد تجتمعُ مع «لا» النافية في جوابِ الأمر، كما سيجيء، وأما إذا كان وَصْفاً فلا، ولئن سُلِّمَ فليسَ تقديرُ الوَصْفِ ما ذكرَه أخيراً، بل ما ذكرَه أولاً كما سنُقرِّرُه.

وأما قوله: «إنما يُقدَّر فِعلُه مِن جِنسِ المُظهَر لا مِن جِنسِ الجواب» فجوابُه: هذا إذا أُجرِيَ الكلامُ علىٰ ظاهره، وأما إذا جُعِلَ الظاهرُ مهجوراً فيُذهَبُ إلىٰ قُوَّةِ المعنىٰ فلا. ألا ترىٰ إلىٰ قوله في «شرح المُفصَّل»: وقد أجاز الكِسائيُّ مسألة: «لا تَدْنُ» وشِبْهَه، وحُجَّتُه أن يُقدَّرَ الإثباتُ نَظَراً إلىٰ قوَّة المعنىٰ، فجعلَ القَرينةَ المعنويَّـةَ حاكمةً على اللفظيَّـة، كذا هاهنا. ويجوزُ أن يُحمَلَ علىٰ مسألةِ «لا تَدْنُ»، وأن يُقال: واتقُوا فِتنةً فإنكم إنْ لم تَتَّـقُوها أصابَتْكُم، فإن أصابتكم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة، بل تَعُمُّكُم. فاكتَفَىٰ بالمُسبَّبِ عن السَّبَب.

وقال نورُ الدين الحكيم: تقريرُ كلام الزمخشـريِّ أنه مِثْلُ قولِ القائل: اتقِ غَضَبَ الله لا يَحلُلْ عليك، فإنَّ مِن شأنِ غَضَبِه إنْ حَلَّ لا يَـحُلُّ بالمُجرِمِ خاصَّة، واتقِ الزُّنبُورَ[1] لا ينزلْ، فإنه إن نزلَ لا ينزلْ بالجاني خاصَّة، بل يَعُمّ. وأقربُ منه: اتقِ غضباً لا يَحْلُلْ علىٰ المُجرِمِ خاصَّة، واتقِ الزُّنبُور لا يَنزِلْ بالجاني خاصَّة[2].

والمنهجُ الذي سَلَكَهُ المُصنِّفُ أوضَح، والبلاغةُ له أدعىٰ، وذلك أنه حينَ ذهبَ إلى أنَّ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جوابٌ للأمر؛ جعلَ ﴿لَا﴾ نافية، دَلَّ عليه قولُه في الجوابِ عن السُّؤالِ الآتي: «لأنَّ فيه معنىٰ النَّهْي».

= «هل رأيتَ الذئبَ قَطُّ»، وهي صفةٌ لـ«مَذْق»، وهذا يُؤيِّدُ أنَّ «لا» في قوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ ناهية وليست نافية، لأن النهيَ إنشاء، بخِلافِ النفي فإنه خَبَر.

(١) الزُّنبُور: ذبابٌ لسَّاع ـ كما في «القاموس»، مادة (زنبر) ـ، وعلىٰ هذا فالمُراد بالجاني: جاني العَسَل، والله أعلم.

(٢) وقع في (ح) تقديم وتأخير في كلام نور الدين الحكيم، والمُثبتُ من (ط).

....

ولـمَّا أنَّ الجوابَ مُسبَّبٌ عن الأمر، فإذا نُفِيَتِ الإصابةُ علىٰ الخصوص دلَّ بالمفهوم علىٰ العُمُوم، إذ لا بُدَّ مِن إصابةِ العِقابِ لانتِفاءِ ما تَرَتَّبَ النفي عليه من الاتِّقاء قال: «إنْ أصابَتْكُم لا تُصِبِ الظالمينَ منكم خاصَّة، لكنَّها تَعُمُّكُم».

ولـمَّا جعلَ النهيَ قريناً للأمرِ مُؤكِّداً لمعناهُ علىٰ طريقةِ الطَّرْدِ والعَكْسِ[1] ـ لِقولِه: «ثم قيل: لا تَتَعرَّضُوا»، بعدَ قولِه: «واحذروا ذنباً» ـ جَعَلَ الإصابةَ خاصَّة، لأنه لـمَّا سَلَّطَ «لا» الناهيةُ على «تَتَعرَّضُوا»، بقيَ «لا تُصيبُ» مُثبَتاً، والأسلوبُ مِن بابِ الكِناية، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، فالأمرُ في الظاهِرِ للفتنة وفي الحقيقةِ للمُخاطَبين، يعني: أنَّ الفِتنةَ لو كانت مما يُنهىٰ لَنَهيْناها عنكم، فانتَهُوا أنتم عنها بتَـرْكِ التعرُّض لها، وإليه الإشارةُ بقوله: «لا تَتَعرَّضُوا للظُّلم فيُصيبَ العِقابُ مَنْ ظَلَمَ منكم خاصَّة».

فعلىٰ هذا لا يَفتَقِرُ إلى تقديرِ «مَقُولاً فيه»، كما فعله ابنُ الحاجب، وكذلك التقديرُ علىٰ أن يكونَ صفة، أي: واتقوا فِتنةً يقولُ مَنْ رآها: لا تَـتَعرَّضُوا للفِتنةِ التي يُصيبُ[2] المُتعرِّضين خاصَّة بلاؤُها.

ويجوزُ أن تُقدَّرَ ـ علىٰ الوَصْف ـ الاستِعارةُ فيها علىٰ سبيلِ المَكْنيَّة، فالمنهيُّ حينَئذٍ الفِتنةُ لا المُخاطَبون، شُبِّهَت الفِتنةُ بإنسانٍ مُطيع إذا ورد عليه أمرُ آمِرٍ مُطَاعٍ أو نهيُ ناهٍ قاهر، امتثَلَ وانتهىٰ،

---

(١) الطَّردُ والعكس: هو أن يُؤتىٰ بكلامَين يُقرِّرُ كُلٌّ منهما بمَنطوقِهِ مفهومَ الثاني منهما، وبالعكس، فهو مِنَ الإطناب ذي الفائدة، وفائدتُه تأكيدُ منطوقِ كُلٍّ منهما لمفهومِ الآخر، ومن أمثلته قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، فجملة: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ﴾ تُفيدُ بمنطوقِها نفيَ المعصيةِ عنهم، وتُفيدُ بمفهومِها إثباتَ الطاعةِ لهم، وجملة: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ تُفيدُ بمَنطوقِها إثباتَ الطاعة لهم، وتُفيدُ بمفهومِها نفيَ المعصيةِ عنهم. انظر: «التبيان في البيان» للمُؤلِّفِ العلامةِ الطِّيبيِّ ص٣٠٥ – ٣٠٦، و«البلاغة العربية» للشيخ عبد الرحمن حَبَنَّكة (٢: ٩١).

(٢) تحرَّفَ في (ح) إلى: «للفتنة إلى سبب المتعرضين».

....

فعلىٰ هذا قولُه: ﴿لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ عبارةٌ عن شِدَّتِـها وهَوْلِها مِن غير نَظَرٍ إلىٰ مُفرداتِ التركيب، كأنه قيل: واتقُوا فِتنةً هائلةً طامَّةً «لا تُصيبَنَّـكُم خاصَّةً علىٰ ظُلمِكم، لأنَّ الظُّلمَ أقبحُ منكم مِن سائرِ الناس»، كما قال[1]، لأنَّ المُخاطَبين أجِلَّاءُ الصحابة، إذ القَصْدُ حينَئذٍ الإغراقُ في الوَصْف، ولذلك عَدَلَ إلىٰ الإنشاء، علىٰ طريقةِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١] علىٰ الاستفهام[2].

وإنما جاءَ الفرقُ بينَ الوجهِ الأولِ والثاني؛ لأنَّ الفِتنةَ علىٰ الأول إقرارُ المُنكَر، والمُخاطَبون كُلُّ الأمة، وقد أُمِرَ بعضُهم برفعِها بالإقلاع عنها، فقيل لهم: إنْ لم تَرفَعُوا المُنكَرَ مِن بينِ[3] أظهُرِكم بنَهْيِ فَاعِلِه، لا تختصُّ الفِتنةُ بالفاعل، بل تَسْري إلىٰ الغير أيضاً، لأنه كما يجبُ علىٰ راكِبه الانتِهاءُ عنه، يجبُ علىٰ الباقين رَفْعُه، فإذن كُلُّهم مُستَوُون، ومن ثَمَّ أوجَبَ أن يجعلَ «مِن» في ﴿مِنكُمْ﴾ للتبعيض.

ويُؤيِّدُ هذا التأويل ما روىٰ مُحيي السُّنَّة عن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنه: «أمَرَ اللهُ المُؤمنين أن لا يُقِرُّوا المُنكَر بين أظهُرِهم، فيَعُمَّهُمُ اللهُ بعذابٍ يُصيبُ الظالمَ وغيرَ الظالم»[4]، ويَعضُدُه ما

(١) أي: الزمخشري، رحمه الله تعالىٰ.

(٢) يُريدُ أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ إخبار، تلاه قولُه: ﴿مِن فِرْعَوْنَ﴾، وهو بدلٌ من ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾، لكن في قراءة ابن عباس: (مَنْ فرعون)، وهو استفهام، فيكونُ فيه عدولٌ من الخبر إلىٰ الإنشاء، قال الزمخشريُّ في تفسير هذه الآية: «في قراءة ابن عباس: (مَنْ فرعون)، لـمَّا وَصَفَ عذابَ فِرعونَ بالشِّدَّةِ والفَظاعةِ قال: مَنْ فرعون؟ علىٰ معنىٰ: هل تَعرِفُونَه مَنْ هو في عُتُوِّهِ وشَيطَنتِه؟ ثم عَرَّفَ حاله في ذلك بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾».

وعلىٰ هذا فالمُرادُ هنا: أنَّ سياق الآية أولاً كان في وَصْفِ الفتنة أنها هائلةٌ طامَّة، وهو إخبار، ثم تلاهُ نَهيُ هذه الفِتنةِ أن تُصيبَ الظالمينَ خاصَّة علىٰ سبيل الاستعارة، وهو إنشاء، فيكونُ في الآية عدولٌ من الخبر إلىٰ الإنشاء، كما في الآيةِ المُستَشهَدِ بها من سورة الدخان.

(٣) في (ح): «من بعد»، وهو خطأ.

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٦).

....

روينا عن الترمذيِّ وأبي داود[١] عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ عن أبي بكر رضيَ اللهُ عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ الناسَ إذا رأَوُا الظالمَ فلم يأخُذُوا على يَدِه، أوشَكَ أن يَعُمَّهُمُ اللهُ بعِقابٍ».

وروى الترمذيُّ[٢] أيضاً عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَـمَّا وَقَعَتْ بنو إسرائيلَ في المعاصي نهاهم عُلماؤُهم، فلم يَنتَهُوا، فجَالَسُوهم في مجالِسِهم، وآكَلُوهم وشَارَبُوهم، فضَرَبَ اللهُ قُلُوبَ بعضِهم ببعض، ولَعَنَهم على لِسانِ داودَ وعيسى ابنِ مريم، ذلك بما عَصَوْا وكانوا يَعتَدُون».

والفِتنةُ على القول الثاني: افتراقُ الكلمة، وهو ما حَدَثَ بين أصحابِ بدرٍ يومَ الجمل، والمُخاطَبونَ هُم حينَئذٍ خاصَّة، نُـهُوا عن القُرْبان منها، ولذلك كان «مِن» بياناً.

فإذا قيلَ لك: اتقِ فتنةً شأنُها كيتَ وكيت، أُريدَ: أنك إذا تعرَّضتَ لها أصابَتْكَ ألبتَّة، وإن اتَّـقَيتَ عنها سَلِمْت. وليس معناه: أنَّ تعرُّضَك لها سَبَبٌ لإصابةِ الغير، ولا تعرُّض الغير سببٌ لإصابتِها إياك، كما في الوجهِ الأول.

والواقعُ هذا[٣]؛ لِـمَا روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ وأبي داود[٤] عنِ الأحنفِ قال: خَرَجتُ وأنا أريدُ هذا الرجل، فلَقِيَني أبو بَكْرةَ[٥]، فقال: أين تُريد؟ قلت: أُريدُ نَصْرَ ابنِ عَمِّ رسول الله ﷺ، قال: يا أحنفُ، ارجِع، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إذا تَواجَهَ المُسلمانِ بسَيفَيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النار». قال: فقلت ـ أو: قيل ـ: يا رسول الله، هذا القاتلُ فما بالُ المقتول؟ قال: «إنه كانَ حريصاً على قَتْلِ صَاحِبِه».

---

(١) الترمذي (٢١٦٨) و(٣٠٥٧)، وأبو داود (٤٣٣٨). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٤٠٠٥).

(٢) في «جامعه» (٣٠٤٧) و(٣٠٤٨). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٣٣٦)، وابنُ ماجَهْ (٤٠٠٦).

(٣) أي: أن يكونَ المُرادُ مِنَ الفِتنةِ افتراقَ الكلمة، وهو الوجه الثاني.

(٤) البخاري (٧٠٨٣) ومسلم (٢٨٨٨) وأبو داود (٤٢٦٨).

(٥) تحرَّف في (ح) إلى: «أبو بكر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في مصادر التخريج.

....

وعن الإمام أحمدَ بنِ حَنبَل[1] عن ابنِ صَيْفي وكان له صُحبة: أنَّ علياً رضيَ اللهُ عنه لَـمَّا قَدِمَ البصـرةَ بعثَ إليه: ما يمنعُك أن تتبعني؟! قال: أوصاني خليلي وابنُ عَمِّكَ قال: «إنه ستكونُ فُرقةٌ واختِلافٌ، فاكسِرْ سَيفَكَ، واقعُدْ في بيتك، حتىٰ تأتيَكَ يدٌ خاطئةٌ، أو مِيتةٌ[2] قاضية، ففعلتُ ما أمَرَني، فإنِ استطَعتَ أن لا تكون اليدَ الخاطئةَ فافعَل».

والمقامُ يقتضي هذا القول[3]؛ لأنَّ قوله: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً ﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ أي: لِمُجاهَدَةِ أعداءِ الدِّينِ واتفاقِ الكلمة فيما بينكم، واتقُوا المُخالَفَةَ لتَتَمكَّنوا علىٰ المُجاهَدَة. والمُصنِّفُ راعىٰ هذا الترتيب، وذلك أنه فَسَّرَ الفِتنةَ أوَّلاً بإقرار المُنكَر بينهم وبافتراقِ الكلمة، ذكر القولَ الأول، واستَشهَدَ له بقوله: «يُحكَىٰ أنَّ عُلماءَ بني إسرائيل» إلىٰ آخره، ثم ذكر القولَ الثانيَ وقَـرَّرَه بالوجهَين، ثم عَقَّبَهما بذِكْرِ حديثِ الجملِ وأصحابِ بدرٍ وما يتَّصِلُ به.

فإن قلتَ: لِـمَ خَصَّ الوجهَ الأوَّلَ بإقرار المُنكَرِ الذي يقتضي عُمُومَ الإصابة، والثانيَ بافتراقِ الكلمةِ[4] التي تقتضي خُصُوصَ الإصابة؟ قلتُ: التنكيرُ في الفِتنةِ أولاً لنوعٍ ما منها، وهو إقرارُ المُنكَر، وفي الثاني لنوعٍ يُوجِبُ التفخيمَ والتهويلَ فيه[5]، مِنَ افتراقِ الكلمةِ المُوجِبِ للهَرْجِ والمَرْجِ وثَلْمِ الدِّين[6]، فتختصُّ بمَنْ باشَـرَها، ولذلك أكَّدَ بالنهي الأمرَ بعدَ

(١) في «مسنده» (٢٧٢٠٠).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي «المسند»: «مَنِيَّـةٌ»، وكلاهما بمعنىً.

(٣) في (ح): «والمقام يقتضي القول»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب، يُريد: أنه يقتضي الوجهَ الثاني.

(٤) من قوله: «فيما بينكم واتقوا المخالفة» إلىٰ هنا، سقط من (ط)، وأثبتُّه من (ح).

(٥) قولُه: «التنكير في الفتنة أولاً»: أي: علىٰ الوجه الأول، وهو أنَّ الفتنةَ هي إقرار المنكر، «لنوعٍ ما منها»، أي: لأنَّ المرادَ نوعٌ واحدٌ منها، «وفي الثاني» أي: والتنكيرُ علىٰ الوجه الثاني، وهو افتراقُ الكلمة، «لنوعٍ يُوجِبُ التفخيم»: أي: لأنَّ هذه الفتنةَ من أشَدِّ الفتن وأشنعها.

(٦) في (ح): «الموجبة للمدح والمرح وثلم الدين»، وهو تحريف.

ولكنَّها تَعُمُّكم، وهذا كما يُحكىٰ: «أنَّ عُلماءَ بني إسرائيلَ نَـهَوا عن المُنكَرِ تعذيراً، فعَمَّهُم اللهُ بالعذاب». وإذا كانت نهياً بعدَ أمر: فكأنه قيل: واحذروا ذَنْباً أو عِقاباً، ثم قيل: لا تَتَعرَّضُوا للظُّلم فيُصيبَ العِقابُ ـ أو أثرُ الذَّنْبِ ووَبالُه ـ مَنْ ظَلَمَ مِنكُم خاصَّة، وكذلكَ إذا جَعَلتَه صِفةً علىٰ إرادةِ القول، كأنه قيل: واتقُوا فِتنةً مَقُولاً فيها لا تُصِيبَنَّ، ونظيرُه قولُه:

حتَّىٰ إذا جَـنَّ الظَّـلامُ واخـتَلَطْ   جاؤُوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

إخراجِهِ مُخرَجَ الكِنايـةِ لشِدَّةِ الاهتمام، وعلىٰ هذا تقديرُ الوَصْف و«لا» ناهية. وأما إذا جُعِلَ صفةً و«لا» نافية[١]: فلا يكونُ فيه مُبالغة، فيَنخَرِطُ في الوَجْهِ الأولِ في إفادةِ العُموم.

هذا ما يُمكِنُ أن يُقالَ في هذا المقام الصَّعْب، وهو مِن حَيَّاتِ وعقاربِ هذا الكتاب.

قوله: (تعذيراً): أي: وهو نصبٌ علىٰ الحال، أي: مُقصِّرين. الجوهري: «التعذير: التقصير»، وقيل: تعذيراً: من عَذَّر: إذا أزالَ العُذْر، كقَرَّدَ البعير: إذا أزالَ القُراد[٢].

قوله: (وكذلك إذا جَعَلتَه صفة): أي: كذلك إذا جَعَلتَه صفةً تختصُّ إصابةُ الفِتنةِ بهم، وقيل: كذلكَ إذا جَعَلتَه صفةً فهو نهي، والوجهُ هو الأول؛ لِقولِه: «ويَعضُدُ المعنىٰ الأخيرَ قراءةُ ابنِ مسعود: «لَتُصِيبَنَّ»، علىٰ جوابِ القَسَم»، والنهيُ لا يُفارِقُه.

قوله: (جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ): أنشَدَه ابنُ جِنِّيّ في «المُحتَسِب»، قبلَه:

ما زلتُ أسعىٰ مَعَهُـمْ وأختَـبِطْ   حتىٰ إذا جاءَ الظَّلامُ المُختَلِطْ[٣]

جاؤُوا بضَيْحٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

الضَّيْح: هو اللبنُ المخلوطُ بالماء[٤]، وهو يَضرِبُ إلىٰ الخضـرة، أي: جاؤوا بضَيْحٍ يُشبِهُ

---

(١) في (ح): «ناهية»، وفي (ط): «وأما إذا جعل وصفه و«لا» ناهية، وأما إذا جعل وصفه و«لا» نافية»، وفيه تكرار، وأصلحتُه بحَسَب السِّياق.

(٢) القُراد: ما يَتَعلَّقُ بالبعير ونحوه، وهو كالقَمْل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

(٣) في (ح): «حتىٰ جاء الظلامُ المختبط»، فسقطت «إذا»، وتحرَّف «المُختَلِط» إلىٰ «المُختَبَط».

(٤) والمَذْقُ ـ كما في رواية الزمخشري ـ بمعناه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (مذق).

أي: بمَذْقٍ مقولٍ فيه هذا القول، لأنه سمارٌ فيه لونُ الورق التي هي لونُ الذئب.

ويَعضُدُ المعنىٰ الأخيرَ قِراءةُ ابنِ مسعود: «لَـتُصِيبَنَّ»، علىٰ جوابِ القَسَمِ المحذوف.

وعن الحسن: نَزَلَتْ في عَلِيٍّ وعَمَّـارٍ وطَلْحةَ والزُّبير، وهو يومَ الجمَلِ خاصَّة، قال الزُّبير: نَـزَلَتْ فينا وقرأناها زماناً، وما أُرانا مِن أهلِها، فإذا نحنُ المَعْنيُّون بها. وعن السُّدِّيّ: نَزَلَتْ في أهلِ بَدْر، فاقتَـتَلُوا يومَ الجمل.

ورُوِي: أنَّ الزُّبيرَ كان يُسايِرُ النَّبيَّ ﷺ يوماً، إذ أقبَلَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، فضَحِكَ إليه الزُّبير، فقال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ حُبُّكَ لعليّ؟» فقال: يا رسول الله، بأبي أنتَ وأمي، إني أُحِبُّه كحُبِّي لِوالِديَّ أو أشدَّ حُباً، قال: «فكيفَ أنتَ إذا سِرْتَ إليه تُقاتِلُه؟!».

لونُه لونَ الذئب، و«هل رأيت» جملةٌ استفهاميةٌ وُصِفَ بها «الضَّيْحُ» حَمْلاً علىٰ معناها دونَ لفظِها، لأنَّ الصِّفةَ ضَـرْبٌ من الخبر، والاستِفهامُ والخبرُ مُتدافِعان[١].

قوله: (ويَعضُدُ المعنىٰ الأخير): أي: إذا كان نهياً أو وَصْفاً، لأنهما يشتركانِ في تخصيصِ العذابِ بالمُتعرِّضين.

قوله: (عن الحسن: نزلت في عليٍّ وعمّارٍ وطلحةَ والزُّبير): كذا في «المعالم»[٢].

قوله: (قال الزُّبير: نزلت فينا وقرأناها): روينا في «مسند أحمدَ بنِ حنبل»[٣] عن مُطرِّف، قُلنا للزُّبير: يا أبا عبدِ الله، ما جاء بكم، ضَيَّعتُم الخليفةَ حتىٰ قُتِل، ثم جئتُم تَطلُبُونَ بدَمِه، فقال الزُّبير: إنّا قرأناها علىٰ عَهْدِ رسولِ الله ﷺ وأبي بكر وعُمرَ وعثمانَ ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾، ولم نَحسَبْ أنّـا أهلُها حتىٰ وَقعَتْ منّا حيثُ وَقعَت».

---

(١) «المحتسب» لابن جِنّي (٢: ١٦٥) (الروم: ٤٨).

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (٢: ١٦٣) (١١٦): «معناه: أنه يَصِفُهم بالبُخْل واللُّؤم في تَرْك إكرام مَنْ نَزَلَ بهم، وبالغَ في أنهم لم يأتوا بما أتَوْا به مَعَ ما فيه مِنَ اللُّؤم إلا بعدَ سَعْيٍ واحتِياطٍ ومُضِيِّ جانبٍ مِنَ الليل، ثم بعدَ ذلكَ لم يأتوا إلا بلَبَنٍ قد شِيبَ بالماء، حتىٰ صارَ كلَوْنِ الذئبِ لِزُرْقَتِه».

(٢) أي: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٤٥).

(٣) برقم (١٤١٤).

فإن قلتَ: كيفَ جاز أن تَدخُلَ النُّونُ المُؤكِّدةُ في جوابِ الأمر؟ قلتُ: لأنَّ فيه معنىٰ النهي، إذا قلت: انزِلْ عن الدَّابَّـةِ لا تَطرَحْك، فلذلكَ جاز: لا تَطرَحَنَّك، و﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾، و﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨].

فإن قلتَ: فما معنىٰ «مِن» في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ﴾؟ قلتُ: التبعيضُ علىٰ الوجهِ الأول، والتبيينُ علىٰ الثاني، لأنَّ المعنىٰ: لا تُصِيبَنَّكُم خاصَّةً علىٰ ظُلمِكُم، لأنَّ الظُّلمَ أقبَحُ منكم مِن سائرِ الناس.

قوله: (كيف جاز أن تَدخُلَ النونُ المُؤكِّدة): قال أبو البقاء: «يَضعُفُ ذلك؛ لأنَّ جوابَ الأمرِ للشَّـرْط، وجوابُ الشَّـرطِ مُتَـرَدَّد، فلا يليقُ به التوكيد. وأجابَ بقوله: لأنَّ فيه معنىٰ النهي»[١]. وهو مِن قولِ الزَّجَّاج، قال: «هذا الكلام جزاء[٢]، فيه طَـرَفٌ مِنَ النهي، إذا قلت: انزِلْ عن الدابَّةِ لا تَطرَحْك، يكونُ جواباً للأمرِ بلفظِ النهي، فإذا أتيتَ بالنونِ الثقيلةِ أو الخفيفةِ كان أوكَدَ للكلام»[٣]. يعني: لـمَّا عَدَلَ من الإخباريِّ إلىٰ الإنشائيِّ لضَـرْبٍ من المبالغة بالتـأوُّلِ ناسَبَ لذلك إضافةُ التأكيد. وهذا لا يُـقالُ إلا في أمرٍ يَتَـرَدَّدُ فيه القائـلُ لِفظاعتِه، كمـا في الفِتنةِ والدَّابَّـةِ الـجَمُوح.

قوله: (التبعيضُ علىٰ الوَجْهِ الأوَّل): أي: علىٰ أن يكونَ جواباً للأمر، ومَحلُّه نَصْبٌ علىٰ أنه بَدَلٌ من ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، وعلىٰ أن يكون صفةً أو نهياً: «مِن» بيانية، وهو المرادُ من قوله: «التبيـينُ علىٰ الثاني»، وإلىٰ هذا ذهب القاضي[٤] أيضاً.

قوله: (لأن المعنىٰ): تعليلٌ لكون «مِن» بيانية، أي: إذا كانَ المرادُ مِنَ التركيب: لا يُصيبَنَّكم العقابُ خاصَّةً علىٰ ظُلمِكم، كان ﴿مِنكُمْ﴾ تفسيراً لـ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، أي: لا يُصيبَنَّ الظالمَ الذي هو أنتم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢١).

(٢) أي: جواب الأمر.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٠).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠١).

[﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمۡ وَأَيَّدَكُم بِنَصۡرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ ٢٦]

﴿إِذۡ أَنتُمۡ﴾ نَصَبَهُ علىٰ أنه مفعولٌ به مذكور، لا ظَرْف، ....

وفي قوله: «لا تُصيبَنَّكُم» إشعارٌ بالتعيير، أي: لا ينبغي أن تختصُّوا بالفِتنةِ وأنتم أصحابُ بدر وعُظَماءُ الصحابةِ ومن السَّابقينَ الأوَّلين، تعلمونَ عِظَمَ شأنِ الفِتنة، فأنتُم أحرياءُ بأنْ لا تَدنُوها، فَضْلاً عن أنْ تَـوَرَّطُوا فيها، لأنَّ الظُّلمَ أقبَحُ منكم من سائرِ الناسِ الذينَ لا يعلمون.

قال صـاحبُ «التقريب»: «وفي تخصيص «مِن» بالتبعيض في الأول، والتبيين في الثاني حَرَازة»[1].

وقلت: إذا حُقِّقَ النَّظَـرُ فيما أسلَفْناه من أنَّ المُخاطَبين في الأولِ كُلُّ الأُمة ورَاكِبُ الفِتنةِ بعضُهم، فُهِمَ لا محالةَ أنَّ «مِن» تبعيض، وأنَّ المُخاطَبين في الثاني بعضُ الأمة الذين باشَـرُوا الفِتنةَ خُصُوصاً، عُلِمَ أنَّ «مِن» بيانٌ لا مَحِيدَ عنه.

وفيه[2] أيضاً: أنَّ قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ المُضمَر؛ تشنيعاً عليهم، كما قال ابنُ الحاجب[3].

قوله: (علىٰ أنه مفعولٌ به مذكور): توكيدٌ لقوله: «مفعول به»، لأنه إذا جُعِلَ مفعولاً به، لـ«اذكُر»، كانَ ـ لا مَحالةَ ـ مذكوراً.

---

(١) أي: احتِراز واحتِراس، وهو «أن يُؤتىٰ في كلامٍ يُوهِمُ خِلافَ المقصودِ بمـا يَدفَعُه، أي: يُؤتىٰ بشيءٍ يَدفَعُ ذلكَ الإيهام» ـ كما في «التعريفات» للجرجاني ص١٣ ـ، ووجهُ الاحتِراز هنا أنَّ إصابةَ الفتنة علىٰ الوجهِ الأوَّلِ عامة، فجعل «مِنْ» في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ﴾ تبعيضية، احتِرازاً من أن يكونَ الظلمُ وصفاً للمُخاطَبين جميعاً، أما الوجهُ الثاني فالإصابةُ فيه خاصَّة بمَنْ باشَـرَ الفِتنةِ، فتكونُ «من» بيانية، ويبقىٰ وَصْفُ الظُّلمِ خاصاً أيضاً.

(٢) هذه الفقرة ـ من هنا إلىٰ قوله: «ابن الحاجب» ـ سقطت من (ط).

(٣) تَقَدَّمَ قوله (ص٦٧): « ذَكَرَ «المُتعرِّض» بلفظِ «الظالم»؛ تشنيعاً عليه للصِّفَةِ التي يكونُ عليها عندَ التعرُّض».

أي: اذكُرُوا وقتَ كَونِكُم أقِلَّةً أذِلَّةً مُستَضعَفين ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: أرضِ مكّةَ قبلَ الهجرةِ تَستَضعِفُكُم قُريش، ﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ لأنَّ الناسَ كانوا جميعاً لها أعداءً مُنافِينَ مُضادِّين، ﴿فَـَٔاوَىٰكُمۡ﴾ إلىٰ المدينة، ﴿وَأَيَّدَكُم بِنَصۡرِهِۦ﴾: بمُظاهَرةِ الأنصار، وبإمدادِ الملائكةِ يومَ بَدْر، ﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: مِنَ الغنائم، ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾: إرادةَ أن تَشكُرُوا هذهِ النِّعَمَ.

وعن قَتادة: كان هذا الحيُّ مِنَ العربِ أذلَّ الناس، وأشقاهم عَيْشاً، وأعراهُم جِلْداً، وأبيَنَهم ضَلالاً، يُؤكَلُون ولا يَأكُلون، فمَكَّنَ اللهُ لهم في البلاد، ووَسَّعَ لهم في الرزقِ والغنائم، وجَعَلَهم مُلُوكاً.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ٢٧]

معنىٰ الـخَوْن: النَّـقْص، كما أنَّ معنىٰ الوفاء: التمام، ومنه: تَـخَوَّنَه: إذا تَنقَّصَه، ثم استُعمِلَ في ضِدِّ الأمانةِ والوفاء، ....

قوله: (وأعراهُم جِلداً): كنايةٌ عن فَقرِهِم، الجوهري: «عَرِيَ عن ثيابه يَعرَىٰ عُرْياً، فهو عارٍ وعَرْيانٌ».

قوله: (يُؤكَلُون ولا يأكلون)، الأساس: «مأكولُ حِمْيَرَ خيرٌ من آكِلِها، أي: رَعِيَّتُها خيرٌ مِن واليها. وهو مِن ذوي الآكال، أي: مِنَ السّاداتِ الذين يأكُلونَ المِرْباعَ، ولـمّا قال المُمزِّق[1]:

فإنْ كُنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكِلٍ ... وإلا فـأدرِكْني ولـمّـا أُمَـزَّقِ

قال له النُّعمان: لا آكُلُكَ ولا أُوكِلُكَ غيري».

المِرباعُ: الرُّبُع، كان الأميرُ في الجاهلية يأكلُ رُبُعَ الغَنيمة، فخمَّسَتْها الشريعة.

---

(١) في (ح): «المسقب»، وهو تحريف، وفي (ط): «المُثقّب»، والمُثبتُ من «أساس البلاغة»، مادة (أكل)، واسمُ الـمُمزَّق: شأس بن نهار العبدي، وهو ابنُ أخت الـمُثقَّب. وانظر: «الأصمعيات» ص١٦٦، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٣١٤)، و«القاموس» للفيرزآبادي، مادة (مزق).

لأنكَ إذا خُنتَ الرجلَ في شيءٍ فقد أدخلتَ عليه النُّقصانَ فيه، وقد استُعيرَ فقيل: **خانَ الدَّلْوَ الكَرَبُ**، وخانَ **المُشتارَ السَّبَبُ**؛ لأنه إذا انقطَعَ به فكأنه لم يَفِ له. ومنه قولُه: ﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾، والمعنىٰ: لا تخونوا اللهَ بأنْ تُعطِّلُوا فَرائِضَه، ورسولَه بأن لا تَستَنُّوا به، وأماناتِكم فيما بينكم بأن لا تَحفَظُوها، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ تَبِعَةَ ذلكَ ووَبالَه، وقيل: وأنتُم تعلمونَ أنكم تخونون، يعني: أنَّ الخيانةَ تُوجَدُ مِنكُم عن تَعمُّدٍ لا عن سَهْو، وقيل: **وأنتُم عُلماءُ تَعلَمُونَ قُبحَ القَبيحِ** وحُسْنَ الحسن.

قوله: (خانَ الدَّلْوَ الكَرَب): الكَرَب: حبلٌ قصيرٌ يُوصَلُ بالرِّشاء ويُلوىٰ علىٰ العَرَاقي[1]، سُمِّيَ كَرَباً لأنه يَقرُبُ مِنَ الدَّلْو. الأساس: «خانَ الدَّلْوَ الرِّشَاء: إذا انقطَع. قال ذو الرُّمَّة[2]:

كأنها دَلْوُ بئرٍ جَدَّ ماتِحُها ... حتىٰ إذا ما رآها خانَها الكَرَبُ»

قوله: (وخانَ المُشتارَ السَّبَبُ): المُشتار: الذي يجني العَسَلَ مِنَ الكُوَارة[3]، والسَّبَب: حبلٌ يُتوصَّلُ به إلىٰ اجتِناءِ العَسَل.

قوله: (وأنتم علماءُ تَعلَمُونَ قُبحَ القَبيح): يُريد: أنَّ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ ـ في ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ـ: إما مفعولُه مُقدَّرٌ منويٌّ بقَرينةِ السِّياق، وهو أنكم تخونون وأنتم تعلمونَ تَبِعةَ ذلك، أو غيرُ منويٍّ بمنزلة اللازم، وهو المُرادُ مِن قولِه: «وأنتم علماء»، فقولُه: «تعلمون قُبْحَ القَبيح وحُسْنَ الحسن»: مُقدَّرٌ من جهةِ الالتِزام، لا أنه مفعولٌ منويّ، يعني: إذا كنتُم علماءَ من أهلِ المعرفةِ فلِمَ تُباشِرونَه؟!

---

(١) الرِّشاء: هو حَبْل الدلو، والعَرَاقي: هما الخشبتان اللتان تعترضان على الدَّلو كالصَّليب. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (عرق) و(رشا)، و«فقه اللغة» للثعالبي ص٢٣٨ (فصل ٣٦: في تفصيل أسماء الحبال وأوصافها).

(٢) انظر: «ديوانه» ص٤٣. والماتح: المُسْتَقي.

(٣) الكُوارة ـ بضم الكاف وتُكسَر ـ: شيءٌ يُتَّخَذُ للنَّحْل من القُضبان أو الطين ضيِّقُ الرأس. كذا في «القاموس»، مادة (كور).

ورُوِي: أنَّ نبيَّ الله ﷺ حاصَرَ يهودَ بني قُرَيظةَ إحدىٰ وعشرينَ ليلةً، فسألوا الصُّلْحَ كما صَالَحَ إخوانَهم بني النَّضِير، علىٰ أن يَسيروا إلىٰ أذرِعَاتٍ وأريحا مِن أرضِ الشَّام، فأبىٰ رسولُ الله ﷺ، إلا أن يَنزِلُوا علىٰ حُكْمِ سَعدِ بنِ مُعاذ، فأبَوْا، وقالوا: أرسِلْ إلينا أبا لُبابةَ مروانَ بنَ [عبد[1]] المُنذِر، وكان مُناصِحاً لهم، لأنَّ عِيالَهُ ومالَه في أيديهم، فبعَثَه إليهم، فقالوا له: ما ترىٰ؟ هل نَنزِلُ علىٰ حُكْمِ سَعْد؟ فأشار إلىٰ حَلْقِه: إنه الذَّبح.

قال أبو لُبابة: فما زالت قَدَماي حتىٰ عَلِمتُ أني قد خُنتُ اللهَ ورسولَه، فنَزَلَت، فشَدَّ نفسَه علىٰ ساريةٍ مِن سَوَاري المسجد، وقال: والله لا أذوقُ طعاماً ولا شراباً حتىٰ أموتَ أو يتوبَ اللهُ عليّ، فمَكَثَ سبعةَ أيام، حتّىٰ خَرَّ مَغْشِياً عليه، ثم تابَ اللهُ عليه، فقيل له: قد تِيبَ عليك، فحُلَّ نفسَك، فقال: لا والله، لا أحُلُّها حتّىٰ يكونَ رسولُ الله ﷺ هو الذي يَحُلُّني، فجاءه، فحَلَّه بيده، فقال: إنَّ مِن تمامِ توبتي أن أهجُرَ دارَ قوميَ التي أصبتُ فيها الذَّنب، وأنْ أنخَلِعَ مِن مالي. فقال عليه السَّلام: «يجزيكَ الثُّلُثُ أنْ تَتَصدَّقَ به».

وعن المُغيرة: نَزَلَتْ في قَتلِ عُثمانَ بنِ عَفَّانَ رضيَ اللهُ عنه.

قوله: (أرسِلْ إلينا أبا لُبابةَ مروانَ بنَ [عبد] المُنذِر): وفي «جامع الأصول»[2]: «هو رِفاعةُ ابنُ عبد المُنذِر، صحابيٌّ معروف»، وكذا في «الاستيعاب»[3]، وفيه: «اختُلِفَ في الحالِ التي أوجَبَت فِعلَ أبي لُبابةَ هذا بنفسِه، وأحسَنُ ما قيل: إنه ممن تخلَّفَ عن النبيِّ ﷺ في غزوةِ تبوك، فربطَ نفسَه بسارية»، وساقَ القِصَّةَ إلىٰ آخر ما في الكِتاب، مع اختِلافٍ في الألفاظ. وقال أبو عمر[4]: «وقد قيل: إنَّ الذنبَ هو الذي أشارَ به أبو لُبابةَ إلىٰ حُلَفائه: إنه الذَّبحُ إن نزلتُم علىٰ حُكمِ سعد، وأشار إلىٰ حَلقِه، فنزلت الآية».

---

(١) لفظة «عبد» لم ترد في الأصل، ولا في نسخة العلامةِ الطِّيبي، وأُثبِتَت في المطبوع من «الكشّاف»، وإثباتُها هو الصوابُ في اسم أبي لبابة، كما في «أسد الغابة» لابن الأثير (٢: ٧٨)، و«الإصابة» لابن حجر (٧: ٣٤٩).

(٢) لابن الأثير (١٢: ٣٨٧، ٨٣٠).

(٣) لابن عبد البر (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة».

(٤) أي: ابنُ عبد البر في «الاستيعاب» (٤: ١٦٩)، وتحرَّف «أبو عمر» في (ح) إلىٰ: «أبو عمرو».

وقيل: ﴿أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾: ما ائتمنكُم اللهُ عليه مِن فَرائِضِه وحُدُودِه.

فإن قلتَ: ﴿وَتَخُونُوٓاْ﴾ جَزْمٌ هو أم نَصْب؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ جَزْماً داخِلاً في حُكْمِ النَّهْي، وأن يكونَ نَصْباً بإضمار «أنْ»، كقوله: ﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقرأ مُجاهِد: «وتَخُونُوا أمانَتَكُم»، علىٰ التوحيد.

[﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ٢٨]

جَعَلَ الأموالَ والأولادَ فِتْنة، لأنهم سَبَبُ الوقوعِ في الفِتنة، وهي الإثمُ أو العذاب، أو مِحنةٌ مِنَ الله تعالىٰ لِيَبلُوكُم كيفَ تُحافِظُونَ فيهم علىٰ حُدُودِه؟ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ فعليكم أن تَنُوطُوا بطَلَبِه، وبما تُؤدِّي إليه هِمَمُكُم، وتَزهَدُوا في الدُّنيا، ولا تَحرِصُوا علىٰ جَمْعِ المالِ وحُبِّ الوَلَد، حتىٰ تُورِّطُوا أنفُسَكُم مِن أجلِهما، كقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ الآية [الكهف: ٤٦].

وقيل: هي مِن جُملةِ ما نَزَلَ في أبي لُبابة، وما فَرَطَ منه لأجلِ مالِهِ ووَلَدِه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ٢٩]

﴿فُرْقَانًا﴾: نَصْراً، لأنه يُفرِّقُ بينَ الحقِّ والباطل، وبينَ الكُفْرِ بإذلال حِزبِه، والإسلامِ بإعزازِ أهلِه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أو بياناً وظُهوراً يُشهِرُ أمرَكُم ويَبُثُّ صِيتَكُم وآثارَكُم في أقطارِ الأرض، ....

قوله: (أو مِحنةٌ مِنَ الله): عطفٌ علىٰ قوله: «سببُ الوقوع»، كقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ﴾ [الكهف: ٤٦]، فقولُه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾: أي: مِحنةٌ مِنَ الله لِيَبلُوَكُم، كقوله: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، وقولُه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ كقوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦].

مِن قولهم: بِتُّ أفعَلُ كذا حتَّىٰ سَطَعَ الفُرقان، أي: طَلَعَ الفَجْر، أو مَخرَجاً مِنَ الشُّبُهاتِ وتوفيقاً وشَـرْحاً للصُّدُور، أو تَفرِقةً بينكم وبينَ غيركم مِن أهلِ الأديان، وفَضْلاً ومَزِيَّـةً في الدُّنيا والآخرة.

[﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ ٣٠]

لـمَّا فَـتَحَ اللهُ عليه ذَكَّرَهُ مَكْرَ قُريشٍ به حينَ كانَ بمكَّة، ليَشكُرَ نِعْمةَ الله في نَجَاتِهِ مِن مَكْرِهِم واستيلائِهِ عليهم، وما أتاحَ اللهُ له مِن حُسْنِ العاقبة، والمعنىٰ: واذكُرْ إذ يَمكُرونَ بك، وذلكَ أنَّ قُريشاً ـ لـمَّا أسلَمَتِ الأنصارُ وبايعُوه ـ فَرِقُوا أن يَتَفاقَمَ أمرُه، فاجتَمَعُوا في دار النَّدْوةِ مُتَشاوِرينَ في أمرِه، فدَخَلَ عليهم إبليسُ في صُورةِ شَيْخ، ......

قوله: (أو تفرقةً بينكم): فإن قلتَ: ذكرَ لقولِه: ﴿فُرْقَانًا﴾ وجوهاً، وهي أن يكونَ نصراً أو بياناً أو مَخرَجاً أو تفرقة، فأيُّها أحسَن؟ قلتُ: الجمعُ بينها، لأنَّ هذه الآيَةَ كالخاتمةِ لجميع ما سبق، بدليلِ عَوْدِهِ إلىٰ بدءِ القِصَّة، وهو قوله: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنفال: ٣٠]، و«أو» في كلام المُصنِّف للتخيير، كما في قولك: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين.

قوله: (لـمَّا فَتَحَ اللهُ عليه ذَكَّرَه مَكْرَ قُريش به): يعني: بعدَ أن فَرَغَ رسولُ الله ﷺ مِن أمرِ قُريشٍ بتمامِه ذَكَّرَه بُدُوَّ حالِهم معه ليَعتبِـرَ فيَشكُر. وفيه بيانٌ لتوفيق النَّظْم، وتنبيهٌ علىٰ ما أشرنا في فاتحةِ السُّورة وعند تفسير ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧].

قوله: (في دارِ النَّدْوة)، الجوهري: «النَّدِيّ: مجلسُ القوم ومُتَحَدَّثُهم، وكذلك النَّدْوةُ والنادي والمُنتَدَىٰ، ومنه سُمِّيَت دارُ النَّدْوةِ التي بمكَّة، بناها قُصَيّ، لأنهم كانوا يَندُونَ فيها، أي: يَجتَمِعُونَ للمُشاوَرة».

والحديثُ مذكورٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»(١) عن ابن عباس، وليس فيه ذِكْرُ إبليسَ رأساً.

(١) برقم (٣٢٥١). وجاء بذِكرِ إبليس في رواية ابن إسحاق في «السيرة»، أخرجه من طريقه ابنُ أبي حاتم «تفسيره» (الأنفال: ٣٠)، والطبري في «جامع البيان» (الأنفال: ٣٠).

وقال: أنا شيخٌ مِن نَجْد، ما أنا مِن تِهامة، دَخَلتُ مكَّة، فسَمِعتُ باجتماعِكم، فأردتُ أن أحضُرَكُم، ولن تَعدَمُوا مِنِّي رأياً ونُصْحاً.

فقال أبو البَخْتَري: رأيي أن تَحبِسُوهُ في بيت، وتَشُدُّوا وَثَاقَه، وتَسُدُّوا بابَه غيرَ كُوَّةٍ تُلقُونَ إليه طعامَه وشَرابَه منها، وتَتَرَبَّصُوا به رَيْبَ المَنُون. فقال إبليس: بِئسَ الرأي، يأتيكُم مَنْ يُقاتِلُكُم مِن قَومِه، ويُخلِّصُه مِن أيديكم.

فقال هِشامُ بنُ عَمْرو: رأيي أن تَحمِلُوه علىٰ جَمَل، وتُخرِجُوهُ مِن بينِ أظهُرِكُم، فلا يَضُرُّكُم ما صَنَع، واستَرَحتُم. فقال: بِئسَ الرأي، يُفسِدُ قوماً غيرَكم ويُقاتِلُكُم بهم.

فقال أبو جَهْل: أنا أرىٰ أن تأخذوا مِن كُلِّ بَطنٍ غُلاماً، وتُعطُوهُ سيفاً صارماً، فيَضرِبُوهُ ضَرْبَةَ رجلٍ واحد، فيَتَفرَّق دمُه في القبائل، فلا يقوىٰ بنو هاشمٍ علىٰ حَرْبِ قُريشٍ كُلِّهم، فإذا طَلَبوا العَقْلَ عَقَلْناه واستَرَحْنا. فقال الشيخ: صَدَقَ هذا الفتىٰ، هو أجوَدُكُم رأياً. فتفَرَّقُوا علىٰ رأي أبي جَهْلٍ مُجمِعينَ علىٰ قَتْله.

فأخبَرَ جَبريلُ رسولَ الله ﷺ، وأمَرَهُ أن لا يَبيتَ في مَضجَعِه، وأذِنَ له اللهُ في الهِجرة، فأمَرَ علياً رضيَ اللهُ عنه، فنامَ في مَضجَعِه، وقال له: اتَّشِحْ ببُردتي، فإنه لن يَخلُصَ إليكَ أمرٌ تكرهُه، وباتوا مُتَرصِّدين، فلمَّا أصبَحُوا ثاروا إلىٰ مَضجَعِه، فأبصَروا علياً، فبُهِتُوا، وخَيَّبَ اللهُ لهم سَعْيَهم، واقتَصُّوا أثَرَه، فأبطَلَ مَكْرَهُم.

﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾: لِيَسجُنُوك، أو يُوثِقُوك، أو يُثخِنُوكَ بالضَّرْبِ والجرح، مِن قولهم: ضَرَبُوهُ حتىٰ أثبَتُوه لا حِراكَ به، وفُلانٌ مُثبَتٌ وَجَعاً.

وقُرِئ: «لِيُثَبِّتُوك»، بالتشديد. وقرأ النَّخَعي: «لِيُبَيِّتُوك»، مِنَ البَيات. وعن ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما: «لِيُقَيِّدُوك»، وهو دليلٌ لمن فَسَّرَه بالإيثاق.

قوله: (أو يُثخِنُوك): من: أثخَنَتْهُ الجراحةُ، أي: أوهَنَتْهُ.

﴿وَيَمْكُرُونَ﴾: ويُخفُونَ المكايدَ له، ﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾: ويُخفي اللهُ ما أعَدَّ لهم حتىٰ يأتيَهم بغْتة، ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ أي: مَكرُه أنفذُ مِن مَكْرِ غيره وأبلَغُ تأثيراً، أو لأنه لا يُنزِلُ إلا ما هو حَقٌّ وعَدْل، ولا يُصيبُ إلا بما هو مُستوجَب.

قوله: (أو لأنه لا يُنزِلُ إلا ما هو حق): عطفٌ علىٰ قوله: «مَكـرُهُ أنفَذُ مِن مَكْرِ غيرِه»، فعلىٰ الأول: التركيبُ مِـن بـابِ قولِـه تعـالىٰ: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾ [مريم: ٧٦]، وقولِهم: «الصَّيفُ أحرُّ من الشِّتاء»، وذلك أنه فَسَّـرَ مَكرَهُم بقوله: «ويُخفُونَ المكايد»، ومَكْرَ الله بقوله[١]: «ويُخفي اللهُ ما أعَدَّ لهم حتىٰ يأتيَهم بَغْتة»، ثم جمعهما بقوله: ﴿خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾، وفَسَّـرَه بقوله: «إنَّ مَكْرَه أبلغُ تأثيراً»، ولا شكَّ أنْ لا خيرَ في مَكرِهم، بل هو شَـرٌّ بَحْت، لكنَّ المُرادَ بالـ«خير»: أنَّ مَكْرَ الله أبلغُ تأثيراً في بابِه مِنَ الخير، مِن مَكرِهم في بابِه من الشَّـرّ، فالخيرُ علىٰ هذا بمعنىٰ التفضيل. والتعريفُ في ﴿ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ للعهد.

وأما الوجهُ الثاني فلا شِـرْكةَ فيه؛ لأنه مِن باب: «أعْدَلا بني مروان»[٢]، وذلك لأنَّ ما يَفعَلُه اللهُ لا يكونُ إلا حقاً وعَدْلاً، وتسميتُه بالمكْرِ علىٰ سبيلِ الاستِعارةِ بجامعِ الإخفاءِ والأخْذِ بَغْتة، فشَبَّهَ صُورةَ صُنْعِ الله ذلك معهم بصُورةِ صُنْعِ المُخادِعِ المُحتال، ثم سُمِّيَ مكراً، فالتعريفُ للجنس، يُؤيِّدُه قولُه في «الأعراف»[٣]: «ومَكْرُ الله استِعارةٌ لأخْذِهِ العبدَ مِن حيثُ لا يَشعُرُ ولاستِدراجِه».

---

(١) قوله: «ويخفون المكايد، ومكر الله بقوله» سقط من (ط).

(٢) هو قولهم: «الناقصُ والأشجُّ أعدَلا بني مروان»، وهو مما استَشهَدَ به النَّحويون علىٰ أنَّ «أفعل» إذا لم يُقصَد به التفضيلُ تَعَيَّنَتِ المُطابقة بينه وبين ما قبله في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع، فـ«أعدلا» هنا تثنية «أعدَل»، بمعنىٰ: عادل، كأنه قال: «عادلا بني مروان». انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٨٩، و«شرح ابن عقيل» (٢: ١٨١).

أما الناقص: فهو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان (ت ١٢٦)، لُقِّبَ بالناقص «لكونه نَقَصَ عطاءَ الجند»، كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥: ٣٧٤ - ٣٧٦). وأما الأشج: فهو عمر بن عبد العزيز ابن مروان (ت ١٠١)، فقد كان «بجَبْهتِهِ أثرُ حافر دابَّة، فلذلك سُمِّيَ أشجَّ بني أمية»، كما في «سير أعلام النبلاء» أيضاً (٥: ١١٥ - ١١٦).

(٣) أي: قول الزمخشري فيما تقدَّم في تفسير الآية ٩٩ من سورة الأعراف (٦: ٤٩٠).

[﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۞ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۞ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوٓا۟ أَوْلِيَآءَهُۥٓ ۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٣١ - ٣٤]

﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ نَفَاجَةٌ منهم، وصَلَفٌ تحتَ الراعِدة، ....

وذهبَ القاضي إلىٰ المشاكلة، قال: «وأمثالُ هذا لا يجوزُ إطلاقُها ابتِداءً لِـمَا فيه من إيهام الذَّمّ، وإنما يَحسُنُ بالمزاوجة»(١)، وهو وجهٌ أيضاً.

الجوهري: «المكرُ: الاحتيالُ والخديعة، وقد مَكَرَ به يَمكُرُ فهو ماكِرٌ ومَكّار».

وقال الراغب: «المكر: صَرْفُ الغير عمّا يَقصِدُه بحِيلة، وذلك ضَرْبان: مكرٌ محمود؛ وهو أن يُتحرَّىٰ بذلك فِعلٌ جميل، وعلىٰ ذلك قال: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾، ومذموم؛ وهو أن يُتحرَّىٰ به فِعلٌ قبيح، قال: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. وقال بعضُهم: مِن مكرِ الله تعالىٰ إمهالُ العبد وتمكينُه من أعراضِ الدُّنيا، ولذلك قال عليٌّ رضيَ الله عنه: مَنْ وُسِّعَ عليهِ دُنياه، ولم يَعلَم أنه مُكِرَ به، فهو مخدوعٌ في عَقْلِه».

قوله: (نَفَاجَةٌ منهم)، الأساس: «نَفَجَتِ الرِّيح: جاءت بقُوَّة، وريحٌ نافِجة، ومن المجاز: فلانٌ نَفَّاج، وسمعتُ مَنْ يقول: فيه نَفَاجَة».

الجوهري: «رجلٌ نَفَّاج: إذا كان صاحبَ فَخْر وكِبْر، عن ابنِ السِّكِّيت».

قوله: (وصَلَفٌ تحتَ الراعِدة)، الأساس: «ومن المجاز: صَلَفَتِ السَّحابة: قَلَّ مَطَرُها. وفي المثل: رُبَّ صَلَفٍ تحتَ الراعِدة».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٤).

فإنهم لم يَتوانَوْا في مَشِيئتِهم لو سَاعَدَتهُم الاستِطاعة، وإلا فما مَنَعَهُم، إن كانوا مُستَطيعين، أن يَشاؤُوا غَلَبَةَ مَن تحدَّاهم وقَـرَعَهم بالعَجْز، حتىٰ يفوزوا بالقِدْحِ المُعلَّىٰ دونَه؟ مع فَـرْطِ أنَـفَتِهم، واستِنكافِهم أن يُغلَبوا في بابِ البيانِ خاصَّة، وأن يُمـاتِنَهم واحد، فيَتَعلَّلُوا بامتِناعِ المشيئة، ....

الميداني: «الصَّلَف: قِلَّةُ النُّزُلِ والخير، والراعِدة: السَّحابة ذات الرَّعْد»[1]، يُضـرَبُ في الرجلِ يَتَوعَّدُ، ثم لا يقومُ به. وفي الحواشي: يُضـرَبُ لمن يُكثِرُ الكلامَ ولا خيرَ عندَه.

قوله: (وإلا فما مَنَعَهم): أي: وإن لم يكن نَفَاجَةٌ فما مَنَعَهم عن أن يشاؤُوا غَلَبَةَ مَنْ تحدَّاهم حتىٰ يفوزوا بالقِدْحِ المُعلَّىٰ دونَ رسولِ الله ﷺ؟ فقولُه: «إن كانوا مُستَطيعين» شَـرْطٌ جزاؤُه ما دَلَّ عليه «ما منعهم»، والجملةُ الشَّرْطيةُ مُعترضة، و«أن يشاؤوا» مفعولُ «مَنَعَهم»، و«قَـرَعَهم» عطفٌ علىٰ «تحَدَّاهم»، و«حتىٰ يفوزوا» غايةُ «أن يشاؤوا»، و«مع فَـرْطِ أنـفَتهم» حالٌ مِن مفعولِ «مَنَعَهم»، أي: فما مَنَعَهم مع أنـفَتِهم ونَخْوَتِهم المُفرِطة، و«أن يُماتِنَهم» عطفٌ علىٰ «أن يغلبوا».

«فيَتَعلَّلُوا»: قيل: هو جوابُ الاستِفهام، والظاهرُ أنه عطفٌ علىٰ «يُماتِنَهم»، أي: استَنكَفوا أن يَطلُبوا بالمُمـاتَنة، فيتَعلَّلُوا فيها بامتِناع المشيئة، لأنهم ما كانوا مُستَنكِفينَ عن مُجَرَّدِ المُمـاتَنة، فكيفَ ودأبُهم المُفاخَرةُ والمُساجَلة، وَرِثُوها كابِراً عن كابر؟ كما قال: «إن أتاهُم أحدٌ بمَفخَرةٍ أتوه بمَفاخِر، وإن رماهُم بمَأثرةٍ رَمَوهُ بمآثِر»، حتىٰ نزلَ فيهم: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ * حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ١ - ٢].

قوله: (أن يُمـاتِنَهم)، الأساس: «في رأيِهِ مَتانة، وماتَنَه في الشعر: عارَضَه، وتماتَنا، وتعالَ[2] أُماتِنْك أيـُّنا أمتَنُ شِعراً، وبينهما مُماتَنة: مُعارَضة في كُلِّ أمرٍ ومُباراة».

(١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٩٤).

(٢) تحرَّف في (ط) إلىٰ: «يُقال».

ومَعَ ما عُلِمَ وظَهَرَ ظُهورَ الشمسِ مِن حِرصِهم علىٰ أن يَقهَرُوا رسولَ الله ﷺ، وتَهالُكِهم علىٰ أن يَغمُروه!

وقيل: قائلُه النَّضْـرُ بنُ الحارثِ المقتولُ صَبْراً، حينَ سَمِعَ اقتِصاصَ الله أحاديثَ القرون: لو شِئتُ لقُلتُ مِثلَ هذا. وهو الذي جاء مِن بلادِ فارسٍ بنُسْخةِ حديثِ رُسْتَم وإسْفِندِيار، فزَعَمَ أنَّ هذا مِثلُ ذاك، وأنه مِن جُملةِ تلكَ الأساطير، وهو القائل: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ وهذا أسلوبٌ مِنَ الجحودِ بليغ، ....

قوله: (علىٰ أن يَغمُرُوه)، الجوهري: «الغَمْر: الماءُ الكثير، وقد غَمَرَه الماء يَغمُرُه، أي: عَلَاه، ومنه قيلَ للرجل: غَمَرَهُ القوم: إذا عَلَوهُ شَـرَفاً».

قوله: (المقتولُ صَبراً)، الجوهري: «يقال: قُتِلَ فلانٌ صبراً، وحَلَفَ صَبْراً: إذا حُبِسَ علىٰ القتل حتىٰ يُقتَل، أو علىٰ اليمينِ حتىٰ يَحلِف». قتلَ النبيُّ ﷺ النَّضْرَ بنَ الحارث صَبْراً، وكانَ يتأذىٰ منه، قال المرزوقيُّ[1]: [قالت] قُتَيلةُ ابنتُه لـمّا جاءت إلىٰ حَضْرةِ النبيِّ ﷺ، وأنشَدَتْه أبياتاً منها:

ظَلَّـتْ سُـيُوف بنـي أبيـه تَنُوشُـهُ ... لله أرحــامٌ هُنــاكَ تــشقَّقُ

أمُحَمَّــدٌ ولأنــتَ نَجْــلُ نجيبــةٍ ... مِن قومِها والفَحْلُ فَحْلٌ مُعـرِقُ[2]

مـا كـانَ ضَـرَّكَ لـو مَنَنـتَ وربَّـما ... مَـنَّ الفتـىٰ وهـو المَغـيظُ المُحْنَـقُ

فالنَّضْرُ أقربُ مَنْ أصبتَ وسيلةً ... وأحَقُّهـم إنْ كـانَ عِتـقٌ يَعتِـقُ

فرقَّ لها النبيُّ ﷺ وبكىٰ، وقال: «لو جِئتِني من قبلُ لعَفَوتُ عنه»، ثم قال: «لا يُقتَلُ قرشيٌّ بعدَ هذا صَبْراً»[3].

قوله: (أسلوبٌ مِنَ الجحودِ بليغ): وهو مِن أسلوبِ قولِه تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، والكلامُ مع المُرتابين، وهذا لا يُصارُ إليه إلا فيما ظَهَرَ خِلافُه ظُهوراً

---

(١) في «شـرح ديوان الحماسة» (٢: ٦٧٩-٦٨٣).

(٢) أي: عريقُ النَّسَب أصيل، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٢٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨٢) دونَ قِصَّةِ قُتَيلة.

يعني: إن كانَ القُرآنُ هو الحقَّ، فعاقِبْنا علىٰ إنكارِهِ بالسِّجِّيل، كما فَعَلتَ بأصحابِ الفيل، أو بعذابِ آخر، ومُرادُه: نفيُ كَونِهِ حقاً، وإذا انتَفَىٰ كونُه حقاً لم يَستوجِبْ مُنكِرُه عذاباً، فكان تعليقُ العذابِ بكَونِهِ حقاً معَ اعتِقادِ أنه ليسَ بحق، كتعليقِهِ بالمُحالِ في قولك: إن كانَ الباطلُ حقاً فأمطِرْ علينا حِجارة.

وقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ تهكُّمٌ بما يقولُ علىٰ سبيلِ التخصيص والتعين: هذا هو الحق.

وقرأ الأعمشُ: «هوَ الحقُّ» بالرفع، علىٰ أنَّ ﴿هُوَ﴾ مُبتَدأ غيرُ فَصْل، و﴿هُوَ﴾ في القِراءةِ الأولىٰ: فَصْل.

ويُقال: أمطَرَتِ السَّماء؛ كقولك: أثجَمَتْ[1] وأسبَلَتْ، ....

جَليّاً، فيُفرَضُ كما تُفرَضُ المُحالات، وإليه الإشارةُ بقوله: «إن كانَ الباطلُ حقاً فأمطِرْ علينا حِجارة»، فهو مِنَ الكِنايةِ الإيمائية، ولهذا قال: «وإذا انتفىٰ كونُه حقاً لم يَستوجِبْ مُنكِرُه عذاباً».

قوله: (علىٰ سبيلِ التخصيصِ والتعين): أما التخصيصُ فمِن تعريفِ الخبر وتوسيطِ ضمير الفَصْل، وأما التعيينُ فمِن اسمِ الإشارة، كقوله:

هذا أبو الصَّقْر فَرْداً في محاسِنِهِ[2]

قوله: (أثجَمَت)، الجوهري: «أثجَمَ المطرُ: إذا كثُرَ ودام»، و«أسبَلَ: إذا هَطَل»، و«هتَنَ المطرُ

---

(١) تحرَّف في الأصل والمطبوع من «الكشَّاف» إلىٰ: «أنجمت»، وأثبتُّ ما يُوافقُ لفظَ الطِّيبي، وهو الصواب؛ لأنَّ قولك: «أثجَمَ المَطَر»، معناه: كثُر وأسرَع، أما قولك: «أنجَمَ المطر»، فمعناه: أقلَع، كما في «القاموس»، مادة (ثجم) و(نجم)، والمُرادُ هنا الأولُ دونَ الثاني.

(٢) قائله ابنُ الرومي ـ كما في «معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص» للعباسي (١: ١٠٧) ـ، يمدحُ أبا الصَّقر وزير المُعتَمِد، وتمامُه:

مِن نَسْلِ شَيْبانَ بينَ الضَّالِ والسَّلَم

والضَّالُ: جمعُ ضَالَة، من شَجَر السِّدْر، والسَّلَم: جمعُ سَلَمة، نوعٌ من الشَّجَر أيضاً. انظر: «القاموس»، مادة (ضيل) و(سلم).

ومَطَـرَت؛ كقولك: هَتَنَت وهَتَلَت، وقد كَثُـرَ الإمطارُ في معنىٰ العذاب.

فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، والإمطارُ لا يكونُ إلا منها؟ قلتُ: كأنه أُريدَ أن يُقال: فأمطِرْ علينا السِّجِّيل، وهيَ الحِجارةُ الـمُسَوَّمةُ للعذاب، فوضع ﴿حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ موضعَ السِّجِّيل، كما تقول: صَبَّ عليه مَسْـرُودةً مِن حَدِيد، تُريد: دِرْعاً.

يَهتِنُ هَتْناً وهُتُوناً وتَـهْتاناً: قَطَر، والتَّـهْتان: مَطَـرُ ساعة يَفتُـرُ[1] ثم يعود»، وكذلك التَّهْتال[2].

قوله: (موضعَ السِّجِّيل): أي: وُضِعَ هذا اللفظُ موضعَ ذلك اللفظ؛ زيادةً للبيانِ وتصويراً للمُسمَّىٰ، كما يُعبَّر عن الشيءِ بمعناه، فتقولُ في الكِنايـةِ عن الإنسان: حيٌّ مُستَوي القامةِ عريضُ الأظفار. وأصلُ الكلام: فأمطِرْ علينا السِّجِّيل، وهي الحِجارةُ المُسوَّمةُ للعذابِ المُنزَّلةُ من السماء، فوَضَعَ قولَه: ﴿حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ مَوضِعَه. قال[3] في قوله تعالىٰ: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]: «أراد السَّفينة، وهيَ مِنَ الصِّفاتِ التي تقومُ مقامَ الموصوفاتِ فتَنُوبُ مَنابَها، وتُؤدِّي مُؤدَّاها، بحيثُ لا يُفصَلُ بينها وبينها»، فلا يكونُ هذا استِعارةً كما ظُنَّ، فَضْلاً عن أن يكونَ تجريداً لها، ولكنَّ لفظةَ ﴿فَأَمْطِرْ﴾ مُستَعارةٌ لـ«أنزِل»، سواءٌ قلت: حِجارةً من السماء أو سِجِّيلاً، لأنها لا تُستَعمَلُ حقيقةً إلا في الغيث.

قوله: (صبَّ عليه مَسْـرودة): سَـرَدَ الدِّرْع: نَسَجَها، وهو أن يُداخِلَ الحِلَقَ بعضَها في بعض، والمسـرودةُ: الدِّرعُ المثقوبة، وكذا لا فرقَ بين قولك: «مسـرودة مِن حديد»، وبين قولك: «دِرْعاً»، إلا ما سبق.

---

(١) في (ح): «يقطر»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (هتن).

(٢) في (ط) و(ح): «التهتان»، وهو تكرار لا معنىٰ له، وصَوَّبتُه إلىٰ «التَّهْتال»، لأنه المُناسِبُ لقول الزمخشري: «هَتَنَت وهَتَلَت»، و«التَّهتال» بمعنىٰ «التَّهْتان»، كما في «الصِّحاح»، مادة (هتل).

(٣) أي: الزمخشري، فيمـا سيأتي في تفسير سورة القمر، عند الآية المذكورة (١٥: ١٢٧).

﴿بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أي: بنَوْعٍ آخَرَ مِن جِنسِ العذابِ الأليم، يعني: أنَّ إمطارَ السِّجِّيلِ بعضُ العذابِ الأليم، فعَذِّبْنا به، أو بنَوْعٍ مِن أنواعِه.

وعن معاوية: أنه قالَ لِرَجُلٍ مِن سَبَأ: ما أجهَلَ قَومَكَ حينَ مَلَّكُوا عليهم امرأةً! قال: أجهَلُ مِن قومي قَومُكَ، قالوا لرسولِ الله ﷺ حينَ دعاهُم إلىٰ الحق: إن كانَ هذا هو الحقَّ فأمطِرْ علينا حِجارة، ولم يقولوا: إن كانَ هذا هو الحقَّ فاهْدِنا له.

اللامُ لتأكيدِ النفي، والدلالةِ علىٰ أنَّ تعذيبَهم وأنتَ بينَ أظهُرِهِم غيرُ مُستَقيمٍ في الحِكمة، لأنَّ عادةَ الله وقَضِيَّةَ حِكمتِه أنْ لا يُعذِّبَ قوماً عذابَ استِئصالٍ ....

قال صاحبُ «التخمير»[1]: «اعلَمْ أنَّ الموصوفَ في مِثلِ قوله: «وعليهما مَسْرُودتان قضاهما داود»[2]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: ٤٨] مطروحٌ، والجمعُ بينَه وبينَ هذه الصِّفةِ قبيح؛ إذ لو قلت: عليهما دِرْعانِ مَسْرُودتانِ قضاهما داود، كان مُستَقبَحاً، لأنه من المعلوم أنَّ «مَسْرُودَتَين قضاهما داود» لا يكونان إلا دِرْعَين، وأنَّ «قاصِراتِ الطَّرْفِ عِين» لم يَكُنَّ إلا حُوراً»[3].

قوله: (أي: بنوعٍ آخر من جِنسِ العذابِ الأليم): يعني: عطفُ ﴿أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ علىٰ ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ عَطْفُ الجِنسِ علىٰ النوع، فخَصَّ بالعطفِ الجِنسَ، فتناوَلَ بعضاً آخَرَ عن ما سبق، أي: ائتِنا بعذابٍ أليمٍ سِواه، فهذا من بابِ عطفِ العامِّ الذي خُصَّ بالعطف.

---

(١) «التخمير» لمجد الدين أبي محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي الحنفي، المعروف بصدر الأفاضل (٥٥٥-٦١٧)، شرح فيه كتابَ «المُفصَّل» في النحو للزمخشري، وهو شرحُه البسيط، وله عليه شرحٌ آخرُ مُتوسِّط، وثالثٌ مُوجَز. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٧٦)، و«الأعلام» للزركلي (٥: ١٧٥).

(٢) قطعة من بيت شعر لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من الشَّواهِدِ النَّحْوية؛ استَشهَدَ به أبو عُبيدة في «مجاز القرآن» (١: ٢٧٥) و(٢: ٢٤ و١٤٣)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص١١٧، والبيتُ بتمامه:

وعليهما مَسْرُودتانِ قضاهما ... داودُ أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

(٣) «التخمير» (٢: ١٠٧).

ما دامَ نبيُّهم بينَ أظهُرِهِم، وفيه إشعارٌ بأنهم مُرْصَدُونَ بالعذابِ إذا هاجَرَ عنهم، والدَّليلُ علىٰ هذا الإشعارِ قولُه: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾ وإنما يَصِحُّ هذا بعدَ إثباتِ التعذيب، كأنه قال: وما كانَ لِيُعذِّبَهم وأنتَ فيهم، وهو مُعذِّبُهم إذا فارقتَهم، وما لهم أنْ لا يُعذِّبَهم.

﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ في موضع الحال، ومعناه: نفيُ الاستِغفارِ عنهم، أي: ولو كانوا ممن يُؤمِنُ ويَستَغفِرُ مِنَ الكُفْر لَـمَا عذَّبَهم، كقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، ولكنَّهم لا يُؤمِنُونَ ولا يَستَغفِرُون، ولا يُتوقَّعُ ذلكَ منهم.

وقيل: معناه: وما كان اللهُ مُعذِّبَهم وفيهم مَنْ يَستَغفِر، وهم المُسلِمونَ بينَ أظهُرِهِم ممَّن تخلَّفَ عن رسولِ الله ﷺ مِنَ المُستَضعَفين.

قوله: (ومعناه: نفيُ الاستِغفار عنهم): يعني: ليست هذه القرينةُ كالقرينةِ الأولىٰ إلا في انتفاءِ[1] العذابِ لوجودِ الاستِغفار، كانتِفائِه لوجود الرسول ﷺ فيهم، لاقترانِها بها؛ إذ المعنىٰ: استِحقـاقُ العذابِ يَـدُلُّ علىٰ عَدَم الاستِغفار، إذ لو استغفَروهُ ما استَحَقُّـوه، وهو نوعٌ من الكِناية. ونظيرُه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، يعني: إهلاكُهم دليلٌ علىٰ إفسادهم، إذ لو أصلَحُوا ما أهلَكَهُم، لأنَّ اللهَ ليس بظَلَّامٍ للعَبيد.

انظر إلىٰ مرتبةِ الاستِغفارِ وعِظَمِ مَوقِعِه، كيف قُرِنَ حُصُولُه مع وجودِ سَيِّد البَشَر في استِدفاع البلاء؟

روينا عن أبي داود[2] عن ابن عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ لَـزِمَ الاستِغفـارَ جَعَلَ اللهُ له من كُلِّ ضِيقٍ مَخرَجاً، ومن كُلِّ هَمٍّ فَـرَجاً، ورَزَقَه من حيثُ لا يَـحتَسِب».

قوله: (وقيل: معناه): هذا الوجهُ أبلغُ من الأول؛ لِـمَا دلَّ علىٰ أنَّ استِغفارَ الغير مما يُدفَعُ به العذابُ عن أمثالِ أولئك الكَفَرة.

---

(١) في (ط): «ليست هذه القرينةُ كالقرينة إلا في انتفاء»، وفي (ح): «ليست هذه القرينةُ الأولىٰ كانتفاء»، وهذه الصفحات ساقطة من (ف)، والمُثبتُ مُلفَّقٌ من (ط) و(ف) جميعاً.

(٢) في «سننه» (١٥١٨)، وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٨١٩).

﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾: وأيُّ شيءٍ لهم مِن انتِفاءِ العذابِ عنهم؟ يعني: لا حَظَّ لهم في ذلك، وهم مُعذَّبونَ لا محَالة، وكيفَ لا يُعذَّبُونَ وحالُهم أنهم يَصُدُّونَ عن المسجدِ الحرام، كما صَدُّوا رسولَ الله ﷺ عامَ الـحُدَيبيَـةِ؟! وإخراجُهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنينَ مِنَ الصَّدّ، وكانوا يقولون: نحنُ وُلاةُ البيتِ والحَرَم، فنَصُدُّ مَنْ نشاء، ونُدخِلُ مَنْ نشاء.

﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓ﴾: وما استَحَقُّوا مَعَ إشراكِهم وعَداوتِهم للدِّينِ أن يكونوا وُلاةَ أمرِهِ وأربابه، ﴿إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ مِنَ المُسلِمين، ليسَ كُلُّ مُسلِمٍ أيضاً ممن يَصلُحُ لأنْ يَلِيَ أمْرَه، إنما يَستأهِلُ ولايتَه مَنْ كان بَـرّاً تقياً، فكيفَ بالكَفَرةِ عَبَدةِ الأصنام؟! ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ كأنه استثنىٰ مَنْ كانَ يَعلَمُ وهو يُعانِدُ ويَطلُبُ الرِّياسة، أو أراد بالأكثر: الجميع، كما يُرادُ بالقِلَّةِ: العَدَم.

[﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗۚ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾ ٣٥]

الـمُكَاء: فُعَال، بوزْنِ الثُّغاء والرُّغاء، مِن: مَكَا يَمكُو: إذا صَفَر، ومنه الـمُكَّاء، كأنه سُمِّيَ بذلكَ لِكَثْرةِ مُكَائِه، ....

قوله: (وإخراجُهم): مبتدأ، والخبرُ «مِنَ الصَّدِّ»، قيل: هو عطفٌ علىٰ «كما صَدُّوا» مِن حيثُ المعنىٰ، والظاهرُ أنه جملةٌ مُستَطرَدة، يعني: أنهم كانوا يَصُدُّون صَدّاً حقيقياً وغيرَ حقيقي، لأنَّ إخراجَهم رسولَ الله ﷺ مِن مَكَّةَ حينَ هاجَرَ مُلحَقٌ بالصَّدّ.

قولـه: (ليس كلُّ مُسلِمٍ مـمن يَصلُـح): يعني: في تخصيصِ ذِكْرِ «المتقين»، والعُدُولِ إلىٰ «المؤمنين»: إشارةٌ إلىٰ الإيغالِ والمبالغة.

قوله: (ومنه الـمُكَّاء)، الجوهري: «الـمُكَّاءُ ـ بالمدِّ والتشديد ـ: طائر، والجمعُ: المَكَاكيُّ، وبالتخفيف: الصَّفير».

وأصلُه الصِّفة، نحو: الوُضَّاء والقُرَّاء، وقُرِئ: «مُكًا» بالقَصْر، ونظيرُهما: البُكىٰ والبُكاء.

والتَّصْدية: التَّصْفيق؛ تَفعِلةٌ مِن الصَّدَىٰ، أو مِن: صَدَّ يَصِدّ، بمعنى: صاح ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، ....

قوله: (والقُرَّاء): أي: المُتنسِّكون[١]. الأساس: «قارئٌ وقُـرَّاء: ناسِك، أي: عابد». الجوهري: «وقد تقرَّأ: تنسَّك، والجمعُ القُرَّاؤون».

قوله: (البُكىٰ والبُكاء)، الجوهري: «إذا مَدَدت أردتَ الصَّوتَ مع البُكاء، وإذا قَصرت أردتَ الدُّمُوعَ وخروجَها».

قوله: (تَفعِلـةٌ مِنَ الصَّدىٰ)، الراغب: «الصَّدَىٰ: صوتٌ يَرجِعُ مِن كُلِّ مكـانٍ صَقيـل، والتَّصْدية: كُلُّ صوتٍ يجري مجرىٰ الصَّدىٰ في أنْ لا غِناءَ فيه. وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ أي: غِناءُ ما يُورِدُونه غِناءُ الصَّدىٰ ومُكاءُ[٢] الطير»[٣].

قوله: (أو مِن: صَدَّ يَصِدُّ)، الجوهري: صَدَّ يَصُدُّ ـ بالضَّمِّ والكسر ـ: ضَجَّ[٤]، فالتَّصدِيةُ علىٰ هذا مِن إبدالِ أحدِ حَرفَي التضعيف، كقولهم: تَقَضِّيَ البازي[٥]، ووجهُ رَبْطِ هذه الآية هو أنه تعالىٰ لـمَّا عَلَّلَ التعذيبَ بقوله: ﴿يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: ٣٤]، عطَفَ

(١) كذا قال، وهو يُخالِفُ ما سينقلُه عن الجوهري من أنَّ جمعَه «القُرَّاؤون»، وهذا يعني أنَّ القُرَّاء مُفرَد، وهو ما صَـرَّحَ به صاحبُ «القاموس» حيثُ قال: القُرَّاء «كرُمَّان: النَّاسِكُ المُتعبِّدُ، كالقارئ والمُتقرِّئ، الجمعُ: قُرَّاؤونَ وقَوارِئ». وعلىٰ هذا فكانَ الأَوْلىٰ بالمُؤلِّفِ أن يقول: «أي: المُتنسِّك».

(٢) تحرَّفت في (ح) إلىٰ: «مكان»، والمُثبتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـما في «المفردات» للراغب (صدىٰ).

(٣) «مفردات القرآن» ص ٤٨١.

(٤) أي: صَدَّ يَصُدُّ، وصَدَّ يَصِدُّ، بمعنىٰ: ضَجَّ، ويُقالُ أيضاً: صَدَّ يَصُدُّ ـ بالضَّمِّ لا غير ـ بمعنىٰ: أعرَضَ، وبمعنىٰ: مَنَع. انظر: «القاموس المحيط»، مادة (صدد).

(٥) قال ابنُ منظور في «لسان العرب» (قضض): «يُقال: انقَضَّ البازي علىٰ الصَّيْد، وتَقَضَّض: إذا أسـرَعَ في طيرانه مُنكَدِراً علىٰ الصَّيْد، وربما قالوا: تَقَضَّىٰ يَتقضَّىٰ، وكان في الأصل: تَقَضَّض، ولـمَّا اجتمَعَتْ ثلاثُ ضاداتٍ قُلِبَت إحداهُنَّ ياءً، كما قالوا: تمطَّىٰ، وأصلُه: تمطَّط، أي: تمدَّد».

وقرأ الأعمش: «وما كانَ صَلاتَهم»، بالنَّصْبِ علىٰ تقديمِ خَبَرِ ﴿ كَانَ ﴾ علىٰ اسمِه.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ هذا الكلام؟ قلتُ: هو نحوٌ مِن قوله:

وما كنتُ أخشىٰ أنْ يكونَ عَطاؤُهُ أداهِمَ سُوداً أو مُحَدْرَجَةً سُمْرا

والمعنىٰ: أنه وضعَ القُيودَ والسِّياطَ مَوضِعَ العطاء، ووَضَعُوا الـمُكاءَ والتَّصْدية مَوضِعَ الصَّلاة، وذلكَ أنهم كانوا يطوفون بالبيتِ عُراةً؛ ....

قولُه: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ علىٰ ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ ﴾، لأنه نوعٌ مِنَ الصَّدِّ، وقولُه: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ مُعتَرِضة، وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ يجوزُ أن يَتعلَّقَ بالمُعتَرِضة وبما قبلها.

قوله: (علىٰ تقديمِ خَبَرِ ﴿كَانَ ﴾ علىٰ اسمِه): فيلزمُ أن يكونَ الخبرُ معرفةً والاسمُ نَكِرة، ذهبَ صاحبُ «المفتاح» إلىٰ أنه مِن بابِ القَلْب، وقال ابنُ جِنّي: «إنَّ نكرة الجِنسِ تُفيدُ مفادَ مَعرِفَتِه، فإنك لو قلت: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، أو: إذا الأسدُ بالباب، لم تجِدِ الفرقَ بينهما، لأنك لا تُريدُ بالصُّورَتَين أسداً مُعيَّناً، فكأنه تعالىٰ قال: ما كان صلاتَهم عند البيتِ إلا المُكاءَ والتَّصْدية، أي: هذا الجِنسَ من الفِعْل، ولم يجرِ هذا مجرىٰ: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك، لأنه ليسَ في «قائم» و«جالس» معنىٰ الجِنسيَّةِ التي تُلاقي مُعيَّناً نكرتُها ومعرفتُها علىٰ ما قدَّمناه»[1].

قوله: (وما كنتُ أخشىٰ): «أخشىٰ»، أي: أعلَم، و«أداهِم»: جمعُ أدهَم، وهو القَيْد، و«المُحَدرَجة» بالحاء المهملة: السِّياطُ المفتولةُ مِنَ الجلود، «يُقال: حَدْرَجَه، أي: فَتَلَه وأحكَمَه». كذا ذكره الجوهري.

قوله: (وَضَعُوا[2] المُكاءَ والتَّصْدِيةَ مَوضِعَ الصَّلاة): وهو مِن أسلوبُ قولهم في التَّهَكُّم:

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ووضعوا»، والأمر فيه سهل.

الرجالُ والنِّساء، وهم مُشبِّكُونَ بينَ أصابِعهم، يَصفِرُونَ فيها ويُصفِّقُون، وكانوا يفعلون نحوَ ذلكَ إذا قرأ رسولُ الله ﷺ في صَلاتِه؛ يُخلِّطونَ عليه.

﴿فَذُوقُوا﴾ عذابَ القَتْلِ والأَسْرِ يومَ بدر، بسَبَبِ كُفْرِكُم وأفعالِكم التي لا يُقدِمُ عليها إلا الكَفَرة.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ۝ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾ ٣٦ - ٣٧]

قيل: نَـزَلَتْ في المُطعِمينَ يومَ بَدْر، كان يُطعِمُ كُلُّ واحدٍ منهم كُلَّ يومٍ عشرَ جَزَائِر.

تحيَّةُ بَيْنِهِمُ ضَـرْبٌ وَجِيعُ(١)

قوله: (وهُم مُشبِّكُونَ بين أصابِعِهم): الأصمعيُّ: قلتُ لُمنتَجِع بنِ نَبْهان: ما يكون؟ فشبَّكَ بين أصابعه، ثم وَضَعَها علىٰ فمه ونَفَخ.

قوله: (عَشْـرَ جَزَائِر)، النهاية: «الـجَزُور: البعيرُ ذكراً كان أو أنثىٰ، إلا أنَّ اللفظَ مُؤنَّثة، تقول: هذه الـجَزُور، وإن أردتَ ذَكَراً. والجمعُ: جُزُرٌ وجَزَائِر»(٢).

---

(١) قائلُه عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٣) و(٣: ٥٠)، وهو بتمامه:

وخَيْلٍ قد دَلَفتُ لها بِخَيلٍ تَحيةُ بَينِهِمْ ضَـربٌ وَجيعُ

ومعنىٰ «دَلَفتُ»: نهضتُ، والدِّلفُ: الشُّجاع، كما في «لسان العرب»، مادة (دلف).

وقد استَشهَدَ الزمخشريُّ به فيما تقدَّم (في تفسير الآية ١٠ من سورة البقرة) على أنَّ «وَجيع» بمعنىٰ: مُوجِع. ثم استَشهَدَ به في مواضعَ أخرىٰ (المائدة: ٦٠، ومريم: ٧٦، والشعراء: ٨٩، والجاثية: ٢٥) علىٰ أسلوب التهكُّم، وقد بيَّنه في تفسير الآية المذكورة من سورة الشعراء بما يَحسُنُ الرجوع إليه.

(٢) هنا ينتهي السَّقط الطويل الواقع في النسخة (ف)، وقد تَقدَّم التنبيهُ إليه في بدايته ص٦٥، وعادتِ المُقابلةُ علىٰ الأصول الثلاثة.

وقيل: قالوا لكُلِّ مَنْ كانت له تجارةٌ في العير: أعينُوا بهذا المالِ علىٰ حَرْبِ مُحمَّد، لَعَلَّنا نُدرِكُ منه ثأرَنا بما أُصيبَ مِنَّا ببَدْر، وقيل: نَـزَلَتْ في أبي سُفيان، وقد استأجَرَ ليومِ أُحُدٍ ألفينِ مِنَ الأحابيشِ سِوىٰ مَن استَجاشَ مِنَ العرب، وأنفَقَ عليهم أربعين أُوقيَّة، والأُوقيَّـة: اثنانِ وأربعون مِثقالاً.

﴿لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: كانَ غَـرَضُهم في الإنفاقِ الصَّدَّ عنِ اتباعِ مُحمَّد، وهو سبيلُ الله، وإن لم يكن عِندَهم كذلك، ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡـرَةً﴾ أي: تكونُ عاقبةُ إنفاقِها نَدَماً وحَسْرة، فكأنَّ ذاتَها تصيرُ نَدَماً وتَنقَلِبُ حَسْرة، ﴿ثُمَّ يُغۡلَبُونَ﴾ آخِرَ الأمر، ....

قوله: (الأحابيش)، الأساس: «هُم فِـرَقٌ مُختَلِفةٌ مِن قبائلَ شَتَّىٰ حُلَفاءُ لقُرَيش، تحالَفُوا عند جَبَلٍ يُسمَّىٰ: حُبَيشاً، ويُقال: عندي أُحبُوشٌ منهم، أي: جماعة».

قوله: (وإن لم يكنْ عندَهم كذلك): يعني: قيل: ﴿لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وإن لم يكونوا يعتقدون أنَّ الذي يُحاوِلُونَه صَدٌّ عن سبيل الله، بلِ اعتقدوا أنه صَدٌّ عنِ اتباع النبيِّ ﷺ، وفائدتُه التنبيهُ علىٰ غَبَاوَتِـهم وجَهْلِهم، يعني: صَدُّهم عنِ اتباع النبيِّ ﷺ هو صَدٌّ عن سبيلِ الله، وأنهم غافِلونَ عنه، واللامُ في ﴿لِيَصُدُّواْ﴾ لام الصَّيرورة[1].

قوله: (فكأنَّ ذاتَها): يعني: الظاهرُ أنْ يُقال: ثم تكونُ عاقبةُ إنفاقِها حَسْـرةً، فأنَّثَ الفِعلَ ليعودَ الراجعُ إلىٰ الأموال، فتصيرَ نفسُ الأموالِ حَسْـرةً؛ مُبالغةً.

قوله: (وتَنقَلِبُ حَسْرة): أي: الأموالُ أو النفقة، وتحقيقُ المعنىٰ أنَّ قولَه: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا﴾ جوابٌ عمَّا تَتَضَمَّنُه الموصولةُ مع صِلَتِها من معنىٰ الشَّـرط، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

(١) وهي لامُ العاقبة. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٤).

....

و﴿يُنفِقُونَ﴾ إما حالٌ أو بَدَلٌ مِن ﴿كَفَرُوا﴾ أو عطفُ بيان، وفي تَضَمُّنِ الجزاءِ مِن معنىٰ الإعلام والإخبار: التوبيخُ علىٰ الإنفاقِ والإنكارُ عليه، كما في قوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وفي تكريرِ الإنفاقِ في الشَّرْطِ والجزاء: الدَّلالةُ على كمالِ سوءِ الإنفاق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وقوله: مَن[١] أدرَكَ الصَّمَّانَ[٢] فقد أدرَكَ المرعىٰ.

وتلخيصُ المعنىٰ: أنَّ الذينَ يُنفِقُونَ أموالَهم لإطفاءِ نور الله، والصَّدِّ عن مُتابعةِ رسولِ الله ﷺ، فسيعلمونَ عن قريبٍ سُوءَ مَغَبَّةِ تلكَ الإنفاقِ وانقلابَها إلىٰ حَسْرةٍ ما أبعَدَها من الحسَرات، ثم المآلَ إلىٰ القتلِ والأسْرِ في الدُّنيا، والخزي والنَّكالِ في العُقبىٰ. ما أفصَحَها من آية!

قال القاضي: «الأولُ: إخبارٌ عن إنفاقِهم في تلكَ الحالِ وهو إنفاقُ بَدْر، والثاني: إخبارٌ عن إنفاقِهم فيما يُستَقبَلُ وهو إنفاقُ أُحُد، ويُحتَملُ[٣] أن يُرادَ بالإنفاقين واحدٌ، علىٰ أنَّ مَسَاقَ الإنفاقِ الأولِ لبيانِ غَرَضِ الإنفاق، ومَسَاقَ الثاني لبيانِ عاقبتِه»[٤]. وقال الإمامُ في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾: «سيقَعُ هذا الإنفاقُ وتكونُ عاقبتُه الخسرانَ والحسْرة، لأنه يُذهِبُ المالَ ولا يُحصِّلُ المقصود، بل يَصيرونَ مغلوبينَ في آخِرِ الأمر»[٥].

---

(١) من قوله: «تكرير الإنفاق في الشرط» إلى هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف).

(٢) الصَّمّان: أرضٌ صُلبة ذاتُ حجارة إلىٰ جَنْبِ رمل، وهي أرضٌ فيها غِلَظٌ وارتفاع، وفيها قِيعانٌ واسعة تُنبِتُ السِّدْرَ والعُشْب، وإذا أخصبت الصَّمّانُ رَتَعَتِ العربُ جميعها. كذا في «لسان العرب»، مادة (صمم).

(٣) في (ط) و(ح): «إنفاق أُحُد، تم كلامه، ويحتمل»، وفي (ف): «إنفاق أُحُد، ثم كلامُه، ويحتمل»، والكلامُ كُلُّه للبيضاوي، فالزيادةُ مُقحَمة. والله أعلم.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٠٦ - ١٠٧).

(٥) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٤٨١).

وإن كانتِ الحربُ بينَهم وبينَ المُؤمنينَ سِجَالاً قبلَ ذلك، فيَرجِعُونَ طُلَقاء، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾: والكافرون منهم ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ﴾ لأنَّ منهم مَنْ أسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه.

﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلۡخَبِيثَ﴾ الفريقَ الخبيثَ مِنَ الكُفَّار ﴿مِنَ﴾ الفريقِ ﴿ٱلطَّيِّبِ﴾ مِنَ المُؤمنين، فيَجعَلَ الفريقَ ﴿ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٖ فَيَرۡكُمَهُۥ جَمِيعٗا﴾ عبارةٌ عن الجمعِ والضَّمّ، حتىٰ يَتَراكَبُوا، كقوله: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيۡهِ لِبَدٗا﴾ [الجن: ١٩]، يعني: لِفَرْطِ ازدِحامِهم، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ الفريقِ الخبيث.

وقيل: لِيميزَ المالَ الخبيثَ الذي أنفقَه المُشرِكونَ في عَداوةِ رسولِ الله ﷺ مِنَ المالِ الطَّيِّبِ الذي أنفقَه المُسلِمون، كأبي بكرٍ وعُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما في نُصْرته، ﴿فَيَرۡكُمَهُۥ﴾ فيَجعَلَه ﴿فِي جَهَنَّمَ﴾: في جُملةِ ما يُعذَّبُونَ به، كقوله: ﴿فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ﴾ الآية [التوبة: ٣٥]، **واللامُ علىٰ هذا مُتعلِّقةٌ بقوله:** ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ﴾، **وعلىٰ الأوَّلِ بـ**﴿يُحۡشَرُونَ﴾، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾.

قوله: (**سِجَالاً**)، **النهاية**[1]: «هو مِن قولِ أبي سُفيان: «والحربُ بيننا سِجَال»، أي: مرَّةً لنا ومرَّةً علينا».

قوله: (**فيَرجِعُونَ طُلَقاء**)، **النهاية**: «واحِدُه: طَلِيق، فَعِيل بمعنىٰ: مفعول، وهو الأسيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه»، والطُّلَقاء: هم الذين خُلِّيَ عنهم يوم فَتْح مكَّة.

قوله: (**واللامُ علىٰ هذا مُتعلِّقةٌ بقوله:** ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيۡهِمۡ حَسۡرَةٗ﴾، **وعلىٰ الأولِ بـ**﴿يُحۡشَرُونَ﴾): وذلك أنّ الخبيثَ والطيِّبَ علىٰ الأول وصفُ الأشخاص، فالمُناسبُ أن يكونَ المُعلَّلُ ما يُعلَمُ من قوله: ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحۡشَرُونَ﴾[2]، والمُشارُ إليه بقوله:

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «الجوهري»، والمُثبتُ من (ط) و(ح)، وهو الصواب، فإنه في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٤٤).

(٢) من قوله: «وذلك أن الخبيث والطيب» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

وقُرِئ: ﴿لِيَمِيزَ﴾ علىٰ التخفيف.

[﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ٣٨]

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ مِن أبي سُفيانَ وأصحابه، أي: قُلْ لأجلِهم هذا القول، وهو ﴿إِن يَنتَهُواْ﴾، ولو كان بمعنىٰ: خَاطِبْهم به، لقيل: إنْ تَنتَهُوا يُغفَرْ لكم، وهي قراءةُ ابنِ مسعود، ونحوُه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، خاطبوا به غيرَهم لأجلِهم لِيَسمَعُوه، أي: إنْ يَنتَهوا عمَّا هُم عليه مِن عَدَاوةِ رسولِ الله ﷺ وقِتالِه؛ بالدُّخولِ في الإسلام ﴿يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ لهم مِنَ العَداوة، ﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ لِقِتالِه، ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ....

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: الفريقُ الخبيث، ولذلك قال: «ليميزَ اللهُ الفريقَ الخبيث»، والفريقُ الخبيث: هم الخاسرون. وعلىٰ الثاني: المرادُ مِنَ الخبيثِ والطَّيِّب: المالُ، فالمُناسِبُ أن يكونَ المُعلَّلُ قولَه: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾، لأنَّ الضميرَ فيه للأموال، وليسَ إذن المُشارُ إليه القريبُ سِوىٰ قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، والظاهرُ أن يكونَ تعليلاً لـ﴿يُحْشَرُونَ﴾ فيدخلُ فيه أيضاً معنىٰ الحسرة، وذلك أنه تعالىٰ لـمَّا بيَّن أنَّ إنفاقَهم في الصَّدِّ، أثمَرَ لهمُ الحسرةَ والمغلوبيةَ في الدُّنيا، ضَمَّ إليهما حُكمَ ما يَلحقُهم في الآخرة، فعطَفَ جملةَ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ علىٰ جملةِ قوله: ﴿يُغْلَبُونَ﴾ يعني: في العاقبةِ يُغلَبون جميعاً، ثم بعضُهم يُسلِمُون وبعضُهم يموتون علىٰ الكُفر، أي: بعضُ الذين أنفقوا لِيَصُدُّوا عن سبيلِ الله، ويُحشَرون لِيَميزَ اللهُ الخبيثَ من الطَّيِّبِ مُطلَقاً.

ومعنىٰ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾: أولئك همُ المخصُوصُونَ بالخسرانِ الكامل، حيثُ خَسِرُوا الدُّنيا والآخرة، ذلك هو الخسرانُ المُبين.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿لِيَمِيزَ﴾ علىٰ التخفيف): كلُّهم إلا حمزةَ والكِسائيّ.

منهم الذينَ حَاقَ بهم مَكرُهُم يومَ بدر، أو: فقد مَضَتْ سُنَّةُ الذينَ تَحَزَّبُوا علىٰ أنبيائِهم مِنَ الأُمَمِ فدُمِّرُوا، فليَتَوقَّعُوا مِثلَ ذلكَ إن لم يَنتَهوا.

وقيل: معناه: أنَّ الكُفَّارَ إذا انتَهوا عن الكُفرِ وأسلَمُوا غُفِرَ لهم ما سَلَفَ لهم مِنَ الكُفْر والمعاصي، وخَرَجُوا منها، كما تَنسَلُّ الشَّعْرةُ مِنَ العجين، ومنه قولُه عليه السَّلام: «الإسلامُ يَـجُبُّ ما قبلَه»، وقالوا: الحربيُّ إذا أسلَمَ لم تبقَ عليه تَبِعةٌ قطّ، وأما الذِّمِّيُّ فلا يلزمُه قضاءُ حُقُوقِ الله تعالىٰ، وتبقىٰ عليه حُقُوقُ الآدميين.

قوله: (وقيل: معناه: أنَّ الكُفَّارَ إذا انتَهوا): عطفٌ علىٰ قوله: «﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ مِن أبي سُفيانَ وأصحابِه»، والقولُ الأولُ تهديدٌ لكُفَّار قُريشٍ المُرادِينَ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ وهو نَفَقَتُهم يومَ أُحُد، والموصولةُ مع صِلَتِها مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر، وهو علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يُحمَلَ التعريفُ في الأوَّلِينَ علىٰ العَهْد، وهو المرادُ من قوله: «الذين حاقَ بهم مَكرُهُم يومَ بَدْر»، أو علىٰ الجِنسِ لِيَدخُلُوا فيه دخولاً أولياً، وهو الذي أراده بقوله: «أو الذين تحزَّبُوا علىٰ أنبيائهم».

والقولُ الثاني ـ أي: قولُه: «وقيل: معناه الكُفَّار» ـ ترغيبٌ في الدُّخُول في الإيمان وحَثٌّ عليه، وهي عامة. ومعناه ما قاله الإمام: إذا انتَهَوا عن الكُفر لهم ما للمُسلِمين، وعليهم ما علىٰ المُسلِمين، وإنْ عادوا إلىٰ الكُفر فقد رَجَعَ التَّسَلُّط والقَهْر.

وقلت: علىٰ هذا لا يَحسُنُ التقابُلُ بينَ قوله: ﴿وَإِن يَنتَهُواْ﴾ وبينَ قوله: ﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ حُسْنَه في الوجهِ الأول؛ لأنَّ التقابُلَ الظاهر: إن ينتهوا عن الكُفر يكونُ كذا، وإن لم ينتهوا ـ أي: دامُوا عليه ـ يكونُ كذا، لأن العَوْدَ الرجوعُ إلىٰ ما كان.

قوله: (الإسلامُ يَـجُبُّ ما قبلَه): روينا عن مُسلِمٍ[1] عن عَمْرِو بنِ العاص: أتيتُ النبيَّ ﷺ

---

(١) في «صحيحه» برقم (١٢١).

وبه احتَجَّ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في أنَّ المُرتَدَّ إذا أسلَمَ لم يَلزَمْهُ قضاءُ العباداتِ المتروكةِ في حالِ الرِّدَّةِ وقبلَها، وفَسَّرَ ﴿وَإِن يَعُودُوا﴾ بالارتداد.

وقُرِئ: «يَغفِرْ لهم»، علىٰ أنَّ الضَّميرَ لله عَزَّ وجَلَّ.

[﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ * وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡۚ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾: إلىٰ أنْ لا يُوجَدُ فيهم شِرْكٌ قطّ، ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾: ويَضمَحِلَّ عنهم كُلُّ دينٍ باطل، ويبقىٰ فيهم دينُ الإسلامِ وحدَه، ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ﴾ عن الكُفرِ وأسلَمُوا ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ يُثيبُهم علىٰ تَوبتِهم وإسلامِهم.

وقُرِئ: «تَعمَلون» بالتاء، فيكونُ المعنىٰ: فإنَّ اللهَ بما تَعمَلُونَ مِنَ الجهادِ في سبيله، والدَّعْوةِ إلىٰ دِينِه، والإخراجِ مِن ظُلْمةِ الكُفرِ إلىٰ نُورِ الإسلام.

فقلت: ابسُطْ يَمينَكَ لأُبايِعَك، فبَسَطَ يمينَه، قال: فقَبَضتُ يدي، فقال: «ما لَكَ يا عَمْرُو؟!» قلت: أردتُ أن أشترط، قال: «تشترطُ ماذا؟» قال: قلتُ: أن يُغفَرَ لي، قال: «أما عَلِمتَ أنَّ الإسلامَ يَهدِمُ ما كان قبلَه، وأنَّ الهجرة تَهدِمُ ما كان قبلَها، وأنَّ الحجَّ يَهدِمُ ما كان قبلَه»، الحديث.

قوله: «يَـجُبُّ» أي: يَقطَع. الجوهري: «المجبوب: المقطوع».

قوله: (وقُرِئ: تَعمَلون) بالتاءِ الفوقانية في الشُّذُوذ، والمعنىٰ علىٰ هذه القِراءة: قاتِلُوهُم حتىٰ لا تكونَ فتنة، فإنِ انتهَوْا عنِ الشِّرْك، فإنَّ اللهَ يُجازيكُم بما تعملونَ مِنَ الجهادِ في سبيله، فإن لم يَنتَهُوا وتَولَّوا فلا تَتَوانَوا في الجهاد، لأنَّ الله ناصِرُكم ومُعينُكم.

وعلىٰ المشهورة: فإنِ انتهَوْا فإنَّ اللهَ يُثيبُهم علىٰ توبتِهم وإسلامِهم، وإنْ لم يَنتَهُوا فإنَّ اللهَ يَنصُرُ أعداءَهم عليهم، وهم أولياءُ الدِّين، حتىٰ يَقهَرُوهم.

﴿بَصِيرٌ﴾ يُجازيكُم عليه أحسَنَ الجزاء.

﴿وَإِن تَوَلَّوْا﴾ ولم يَنتهُوا، ﴿فَٱعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ أي: ناصِرُكُم ومُعينُكُم، فثِقُوا بولايتِهِ ونُصْرتِه.

[﴿وَٱعْلَمُوٓا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤١]

﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾: «ما» موصولة، و﴿مِّن شَىْءٍ﴾ بيانُه، قيل: مِن شيءٍ حتَّىٰ الخَيطِ والمِخيَط، ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ﴾ مُبتَدأ خَبرُه محذوف، تقديرُه: فحَقٌّ ـ أو: فواجبٌ ـ أنَّ لله خُمُسَه، ورَوَىٰ الجُعْفيُّ عن أبي عَمرو: «فإنَّ لله» بالكَسْر، ....

واعلَم أنَّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ في أمرِ الجِهاد، ولذلك كانت تخلُّصاً إلىٰ ذِكْرِ ما بُدِئَتِ السُّورةُ به من حديثِ الغنائم وقِسْمَتِها.

قوله: (ما: موصولة، و﴿مِّن شَىْءٍ﴾ بيانُه): قال أبو البقاء: «"ما" بمعنىٰ "الذي"، والعائدُ محذوف، و﴿مِّن شَىْءٍ﴾ حالٌ من المحذوف، أي: ما غَنِمتُمُوهُ قليلاً وكثيراً»[١].

قوله: (﴿فَأَنَّ لِلَّهِ﴾ مُبتَدأ، خَبرُه محذوف): قال أبو البقاء: «الفاءُ دخلت في خبر "ما" بمعنىٰ: الذي، لِـمَا فيها من معنىٰ المُجازاة، و"أنّ" وما عَمِلَتْ فيه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف[٢]، أي: فالحكمُ أنَّ لله خُمُسَه، وقيل: ويجوزُ أن تكونَ "ما" مصدرية، والمصدر بمعنىٰ المفعول، أي: واعلَمُوا أنَّ غَنيمَتَكُم، أي: مَغنُومَكُم»[٣].

قوله: («فإنَّ لله» بالكسر): في «فإنَّ»، قال أبو البقاء: «فعلىٰ هذا تكونُ "إنَّ" وما عَمِلَتْ فيه مُبتَدأ وخبراً، في موضع خَبَرِ المُبتَدأ»[٤].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٣).

(٢) من قوله: «قال أبو البقاء: الفاء» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ٦٢٤).

ويُقوِّيهِ قِراءةُ النَّخعيّ: «فلله خُمُسه»، والمشهورةُ آكَدُ وأثبَتُ للإيجاب، كأنه قيل: فلا بُدَّ مِن ثباتِ الـخُمُسِ فيه، ولا سبيلَ إلىٰ الإخلالِ به والتفريطِ فيه، مِن حيثُ إنه إذا حُذِفَ الخبرُ واحتَملَ غيرَ واحدٍ مِنَ المُقدَّرات، كقولك: ثابت، واجب، حق، لازم، وما أشبَهَ ذلك، كان أقوىٰ لإيجابه مِنَ النَّصِّ علىٰ واحد. وقُرِئ: «خُمْسَه» بالسُّكون.

فإن قلتَ: كيفَ قِسمةُ الخمس؟ قلتُ: عندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه: أنها كانت في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ علىٰ خمسةِ أسهُم: سَهْمٌ لرسولِ الله ﷺ، وسَهْمٌ لذوي قُرْباهُ مِن بني هاشِمٍ وبني المُطَّلِب، دونَ بني عبدِ شَمْسٍ وبني نَوفَل، استَحقُّوهُ حينَئذٍ بالنُّصْرةِ والمُظاهَرة، لِـمَا رُوِيَ عن عُثمانَ وجُبير بنِ مُطعِمٍ: أنهما قالا لرسولِ الله ﷺ: «هؤلاءِ إخوتُكَ بنو هاشِم، لا نُنكِرُ فَضْلَهم لمكانِكَ الذي جَعَلَكَ اللهُ منهم، أرأيتَ إخوانَنا بني المُطَّلِبِ أعطيتَهم وحَرَمتَنا، وإنما نحنُ وهُم بمَنزِلةٍ واحدة!»، ....

قوله: (إذا حُذِفَ الخبرُ واحتَملَ غيرَ واحد) إلىٰ قوله: (كان أقوىٰ لإيجابـهِ مِنَ النَّصِّ علىٰ واحد): قال صاحب «التقريب»: هذا مُعارَضٌ بلُزُومِ الإجمال[1]. والجواب: إنْ أُريدَ بالإجمال ما يحتملُ الواجبَ والنَّدْبَ والإباحةَ فالمقامُ يأبىٰ إلا الوجوب، وإن أُريدَ به ما ذكرَهُ من قوله: «واجبٌ، حقٌّ، لازمٌ، ثابت»، فالتعميمُ يُوجِبُ التفخيمَ والتهويل من شِدّتِها.

قوله: (لِـمَا رُوِيَ عن عثمانَ رضيَ اللهُ عنه وجُبَير) الحديث: أخرجه البخاريُّ وأبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ[2] مع اختِلافٍ فيه.

قوله: (وإنما نحنُ وهُم بمنزلةٍ واحدة): وذلك أنَّ هاشماً والمُطَّلبَ وعبدَ شمسٍ ونَوفَلاً

---

(١) أي: أنَّ حذفَ الخبر يلزمُ منه الإجمالُ في العبارة، والعبارةُ المجملةُ ليست أقوىٰ من المُبيَّنة المُفسَّـرة، فكيف يستقيمُ ما قال الزمخشري!

(٢) البخاري (٣١٤٠) و(٣٥٠٢) و(٤٢٢٩)، وأبو داود (٢٩٧٨) و(٢٩٨٠)، والنسائي (٤١٣٧)، وابن ماجه (٢٨٨١).

قال الحافظُ الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٣٠): «لم يُحسِنِ الطيبيُّ إذ عزا هذا الحديث للبخاري، فإن قوله: «لم يُفارقوني» إلىٰ آخره: ليس في البخاري».

فقال عليه السلام: «إنهم لم يُفارِقُونا في جاهِليةٍ ولا إسلام، وإنما بنو هاشِمٍ وبنو المُطَّلِبِ شيءٌ واحد»، وشَبَّكَ بينَ أصابعه. وثلاثةُ أسهُم: لليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

وأما بعدَ رسولِ الله ﷺ: فسَهمُه ساقِطٌ بمَوتِه، وكذلك سَهْمُ ذوي القُربىٰ، وإنما يُعطَونَ لِفقْرِهِم، فهم أُسْوةُ سائرِ الفُقَراء، ولا يُعطىٰ أغنياؤُهم، فيُقسَمُ علىٰ اليتامىٰ والمساكينِ وابنِ السَّبيل.

وأما عند الشافعيِّ رحمه اللهُ: فيُقسَمُ علىٰ خمسةِ أسهُم: سَهْمٌ لرسولِ الله ﷺ، يُصرَفُ إلىٰ ما كان يَصرِفُه إليه مِن مَصالِحِ المُسلِمين، كعُدَّةِ الغُزاةِ مِنَ الكُراعِ والسِّلاحِ ونحوِ ذلك، وسَهْمٌ لذوي القُربىٰ مِن أغنيائهم وفُقَرائِهم، يُقسَمُ بينَهم للذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثَيَين، والباقي للفِرَقِ الثلاث.

وعندَ مالكِ بنِ أنسٍ رحمه الله: الأمرُ فيه مُفوَّضٌ إلىٰ اجتِهادِ الإمام، إن رأىٰ قَسَمَهُ بينَ هؤلاء، وإن رأىٰ أعطاه بعضَهم دونَ بعض، وإن رأىٰ غيرَهم أولىٰ وأهمَّ فغيرُهم.

فإن قلتَ: ما معنىٰ ذِكْرِ الله عَزَّ وجَلَّ وعَطْفِ الرسولِ وغيرِه عليه؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ معنىٰ ﴿لِلَّهِ ... وَلِلرَّسُولِ﴾: ....

أولادُ عبدِ مناف، ونسبةُ رسولِ الله ﷺ مع هؤلاءِ تنتهي إلىٰ عبدِ مناف؛ هو محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ المُطَّلِبِ بنِ هاشِمِ بنِ عبدِ مناف[1]، صلواتُ الله وسلامُه عليه، وأما عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه: فهو ابنُ عفَّانَ بنِ أبي العاصِ بنِ أُميَّةَ بنِ عبدِ شمسِ بنِ عبدِ مناف، وأما جُبير: فهو ابنُ مُطعِمِ ابنِ عَدِيِّ بنِ نَوفَلِ بنِ عبدِ مناف.

قولُه: (من الكُرَاع): أي: الخيل. الأساس: «ومِنَ المجاز: أحبِسُ في سبيلِ الله الكُرَاع، أي: الخيل».

---

(١) من قوله: «ونسبة رسول الله ﷺ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

لِرسولِ الله ﷺ، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأن يُرادَ بذِكرِه: إيجابُ سَهْمٍ سادسٍ يُصـرَفُ إلىٰ وَجْهٍ مِن وُجُوهِ القُـرَب، وأن يُرادَ بقوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾: أنَّ مِن حَقِّ الخُمُسِ أن يكونَ مُتقرَّباً به إليه لا غير، ثم خَصَّ مِن وُجُوهِ القُرَبِ هذه الخمسة؛ تفضيلاً لها علىٰ غيرها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

فعلىٰ الاحتمالِ الأول: مذهبُ الإمامين، وعلىٰ الثاني: ما قال أبو العالية: إنه يُقسَمُ علىٰ سِتَّةِ أسهُم: سَهْمٌ لله تعالىٰ ....

قوله: (إنَّ من حَقِّ الخمُسِ أن يكون مُتقرَّباً به إليه لا غير): الفرقُ بين هذا الوجه والثاني: أنَّ علىٰ الثاني الأصْل إيجابُ التَّسْويـةِ بينَ هؤلاء المذكورينَ وبينَ حَقِّ الله، وعلىٰ هذا لا تجبُ المُساواةُ؛ لأنَّ الخمُسَ ثابتٌ لله، وهؤلاءِ اختَصُّوا بالذِّكرِ لمزيد الشَّرَف، فالمصالحُ هي التي أوجَبَ لهم ذلك، فيُقسَمُ عليهم وعلىٰ غيرهم بالاجتهاد.

قال الزَّجّاج: «مذهبُ مالكٍ في هذا الخمُسِ أنه إنما ذكرَ هؤلاءِ لأنه مِن أهمِّ مَنْ هو يُدفَعُ إليهم، فيُجيزُ أن يُقسَمَ بينهم، ويُجيزُ أن يُعطيَ بعضاً دون بعض، ويُجيزُ أن يُخرجَهم من القَسْم إن كان أمرُ غيرِهم أهمَّ من أمرِهم. وحُجَّتُه أنَّ ذِكْرَ هؤلاءِ إنما وقعَ للخُصُوص، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فذِكرُهما لخصوصهما، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فللرجل أن يُنفِقَ في البِرِّ علىٰ هذه الأصنافِ كيفَ شاء»[1].

قال في «الانتصاف»: «الأمرُ فيه موكولٌ عندَ مالكٍ إلىٰ رأيِ الإمامِ يَصْرِفُه في مصالح المُسلِمين، والآيةُ مُطابِقةٌ له، والمُرادُ منها بيانُ أنَّ الخمُسَ مصروفٌ في وُجُوهِ القُرُباتِ لله تعالىٰ، وتخصيصُ ما ذُكِرَ تنبيهٌ علىٰ فَضْله»[2].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤١٥-٤١٦).

(٢) «الانتصاف» (٢: ١٥٨) بحاشية «الكشاف».

يُصرَفُ إلىٰ رِتاجِ الكعبة، وعنه: «كان رسولُ الله ﷺ يأخذُ الـخُمُس، فيَضرِبُ بيده فيه، فيأخذُ منه قَبْضةً، فيَجعَلُها للكعبة، وهو سَهْمُ الله، ثم يَقسِمُ ما بقيَ علىٰ خمسة». وقيل: إنَّ سَهْمَ الله لبيتِ المال، وعلىٰ الثالث: مذهبُ مالكِ بنِ أنس.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: أنه كان علىٰ سِتَّة: لله وللرسولِ سَهمان، وسَهْمٌ لأقاربـه حتىٰ قُبِض، فأجرىٰ أبو بكرٍ الخمسَ علىٰ ثلاثة، وكذلك رُوِيَ عن عُمَرَ ومَنْ بعدَه مِنَ الخلفاء.

ورُوِي: أنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه مَنَعَ بني هاشِمِ الخمسَ، وقال: إنما كانَ لكم أن يُعطىٰ فقيرُكُم، ويُزوَّجُ أيـِّمُكُم، ويُخدَّمَ مَنْ لا خادِمَ له منكم، فأما الغنيُّ منكم فهو بمَنزِلةِ ابنِ سبيلٍ غني، لا يُعطىٰ مِنَ الصَّدَقةِ شيئاً، ولا يتيمٌ مُوسِـر.

قوله: (إلى رِتاجِ الكَعْبة)، الجوهري: «الرَّتَجُ ـ بالتحريك ـ: البابُ العظيم، وكذلكَ الرِّتاج، ومنه: رِتاجُ الكعبة». النهاية: «جَعَلَ مالَه في رِتاج الكعبة[1]، أي: لها، فكُنِّيَ عنها بالباب، لأنَّ منه يُدخَلُ إليها»، وقيل: يُصـرَفُ إلىٰ مَصالِح الكعبةِ مِنَ السَّدَنةِ وغيرهم[2].

قوله: (فأما الغنيُّ منكُم فهو بمنزلةِ ابنِ سبيل): يُريد: أنَّ «ذا القربىٰ» في الآية، وإنْ كانَ مُطلَقاً ظاهِراً، لكنَّه مُقيَّدٌ بقَيْدِ الفقرِ والاحتياج[3]، لأنه مُقتَـرِنٌ بما يُشتَرَطُ فيه ذلك، لأنَّ ابنَ السَّبيلِ إنما يُعطىٰ لانقِطاعِه عن مالِه، و«اليتامىٰ» و«المساكين» علىٰ هذا عطفٌ.

قوله: (ولا يتيمٌ مُوسِر): عطفٌ علىٰ الضمير المرفوعِ[4] في قوله: «لا يُعطىٰ من الصَّدَقة شيئاً»، وإنما عُطِفَ من غير تأكيدٍ للفَصْل.

---

(١) قوله: «النهاية: جعل ماله في رتاج الكعبة، سقط من (ح) و(ف).

(٢) ولم يُخرِّج الطيبي الحديث المذكور عند الزمخشري بعد قوله: «إلى رتاج الكعبة» مباشرة ـ وهو عند أبي داود في «المراسيل» (٣٧٤) ـ وتعقبه في ذلك السيوطي فقال: «لم يُخرِّجه الطيبي لعِزَّتِه، وخرَّج ما بعده لكونه في الأصول المشهورة». نقله عنه المناوي في «الفتح السماوي» (٢: ٦٥٧).

(٣) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

(٤) أي: الضمير المُستَتر الذي هو في محلِّ رفع فاعل «يُعطىٰ».

وعن زيدِ بنِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه كذلك، قال: «ليسَ لنا أن نبنيَ منه قُصوراً، ولا أن نَركَبَ منه البَراذِين».

وقيل: الخمسُ كُلُّه للقَرابة، وعن عليٍّ رضي الله عنه أنه قيل له: إنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾؟ فقال: أيتامُنا ومساكينُنا.

وعن الحسنِ في سَهْمِ رسولِ الله ﷺ: أنه لوليِّ الأمرِ مِن بعدِه.

قال محيي السُّنَّة: «الكتابُ ثم السُّنَّةُ يَدُلانِ علىٰ ثُبُوتِهِ للأغنياءِ منهم[1]، والخلفاءُ بعدَ رسولِ الله ﷺ كانوا يُعطُونَه، ولا يُفضَّلُ فقيرٌ علىٰ غنيّ، والنبيُّ ﷺ أعطىٰ العباسَ بنَ عبدِ المُطَّلبِ مع كثرةِ مالِه، والشافعيُّ ألحقَه بالميراثِ الذي يُستَحَقُّ باسم القَرابة، فيُعطىٰ الرجلُ سَهمَين، والأنثىٰ سَهماً واحداً».

وقلت: وأما دلالةُ الكِتاب[2]: فلأنه تعالىٰ عَطَفَ «ذا القُربىٰ» علىٰ الرسولِ ﷺ مُطلقاً مِن غير تقييدٍ بالفقر، وأما «ابنُ السَّبيل واليتامىٰ والمساكينُ» فمخصوصٌ بالدليل، ولا يَبعُدُ أن يُجعَلَ الاستِحقاقُ بحَسَبِ مفهومِ الألفاظِ الخمسة.

وفي التنزُّل مِنَ الأعلىٰ إلىٰ الأدنىٰ: التنبيهُ علىٰ الاستِحقاقِ بحَسَبِ الأولويَّة، وعلىٰ أنَّ المقصودَ من ذِكرِ الله تعظيمُ رسولِ الله ﷺ، كما ذهبَ إليه الإمامان الشافعيُّ وأبو حنيفة رضيَ اللهُ عنهما، وأنَّ العِلَّةَ في الاستِحقاقِ كونُه ذا القُربىٰ، لا الاحتياجُ والفقر.

قوله: (البَراذِين): البِرْذَونُ مِنَ الدابَّة: خِلافُ الجَوَاد، **الأساس**: «وبَرْذَنَ الجوادُ: صارَ بِرْذَوناً، قال القُلَاخ[3]:

لله دَرُّ جِيادٍ أنتَ سائسُها ... بَرذَنتَها وبها التحجيلُ والغَرَرُ

---

(١) أي: من ذوي القربىٰ، كما يدلُّ عليه سياقُ كلام محيي السُّنة البغوي في «معالم التنزيل» (٣: ٣٥٩).

(٢) في (ح) و(ف): «الدلالة الكتاب»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

(٣) ابن حَزْن المِنقَري، وانظر البيت المذكور مع قِصَّتِه في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٥)، و«عيون الأخبار» له (٤: ١٦)، و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢: ٥٧).

وعن الكَلْبي: أنَّ الآيةَ نزلت ببَدْر، وقال الواقدي: كان الخمسُ في غَزْوةِ بني قَينُقاعٍ بعدَ بَدْرٍ بشَهْرٍ وثلاثةِ أيام؛ للنِّصفِ مِن شَوَّال، علىٰ رأسِ عشرينَ شهراً مِنَ الهجرة.

فإن قلتَ: بِمَ تَعلَّقَ قولُه: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾؟ قلتُ: بمحذوفٍ يدلُّ عليه ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟﴾، المعنىٰ: إن كنتم آمنتُم بالله فاعلَمُوا أنَّ الخمسَ مِنَ الغَنيمةِ يجبُ التَّقرُّبُ به، فاقطَعُوا عنه أطماعَكم، واقتَنِعُوا بالأخماسِ الأربعة، وليسَ المُرادُ بالعِلم: المُجرَّد، ولكنَّه العِلمُ المُضمَّنُ بالعملِ والطاعةِ لأمرِ الله؛ لأنَّ العِلمَ المُجرَّدَ يَستَوي فيه المُؤمِنُ والكافر.

﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿بِٱللَّهِ﴾ أي: إن كنتُم آمنتُم بالله وبالـمُنزَلِ ﴿عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، وقُرِئ: «عُبُدِنا»، كقوله: «وعُبُدَ الطّاغوتِ» [المائدة: ٦٠] بضَمَّتين.

﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾: يومَ بَدْر، و﴿ٱلْجَمْعَانِ﴾: الفريقانِ مِنَ المُسلِمينَ والكافرين، والمُراد: ما أنزلَ عليه مِنَ الآياتِ والملائكةِ والفَتْحِ يومئذ، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾: يَقدِرُ علىٰ أن يَنصُرَ القليلَ علىٰ الكثير، والذَّليلَ علىٰ العزيز، كما فَعَلَ بكم ذلكَ اليوم.

قوله: (بِمَ تَعلَّقَ قولُه: ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾؟) يعني: ما جزاؤُه.

ولـمّا كان في هذا الشَّـرْطِ ـ المُذيَّلِ به الكلامُ السابقُ ـ التأكيدُ؛ لِـمَا فيه من التكرير[١]، وضُمَّ معه قَيْدُ الإيمان: كان المُرادُ من العِلمِ العملَ، وهو قَطعُ الطَّمَع بالكُلِّية عن الخُمُس، والاقتِناعُ بالأخماس الباقية.

قوله: (وقُرِئ: «عُبُدِنا») بالضَّمّ، أي: الرسولِ ﷺ وأصحابِه.

قوله: (من الآياتِ والملائكةِ والفَتْح): يعني: لم يَذكُرْ مفعولَ «ما أنزَلَ» ليشملَ جميعَ ما يُناسِبُ أن ينزلَ في ذلك المقام، ثم «الآيات» في قولِ المُصنِّف أيضاً مُطلَقة، فيجوزُ أن يُرادَ بها ما ذهبَ إليه مُحيي السُّنَّـة، قال: «وبمـا أنزلنا علىٰ عبدنا؛ يعني: قولَه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾»[٢]، ويجوزُ أن يُرادَ بها الآياتُ الدَّالةُ علىٰ القُدرةِ الباهِرة، ويكونُ عطفُ «الملائكةِ

---

(١) في (ط): «التأكيد لما فيه من التأكيد»، ولا يصحّ.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٢).

[﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٤٢]

﴿إِذْ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾، والعُدْوة: شَطُّ الوادي، بالكَسْرِ والضَّمِّ والفَتْح، وقُرِئَ بهِنَّ وبـ«العِدْية»، علىٰ قَلْبِ الواو ياء، لأنَّ بينَها وبينَ الكسرةِ حاجِزاً غيرَ حَصِين، كما في الصِّبْية.

والفَتْح» مِن بابِ عطفِ ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ علىٰ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾[1] [البقرة: ٩٨]، والذي يُشعِرُ بالثاني قولُه: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقراءةُ مَنْ قرأ: «عُبُدِنا»، بالجمع.

وفي إبدال ﴿يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾ من ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ معنىٰ التتميم، وأنَّ المُرادَ بالآياتِ القُدرة، وفيه تصويرُ تلكَ الحالةِ الدالَّةِ علىٰ ضَعْفِ أحدِ الفريقَين وقُوَّةِ الآخَر، وغَلَبةِ الضعيفِ علىٰ القويِّ بما أنزَلَ اللهُ من أسباب الفَتْح والنُّصْـرة، ولو قيل: يومَ بدر، لم يُـفِدْ هذا المعنىٰ، والذي يَدُلُّ علىٰ التصوير إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢] ثم إبدالُ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤].

قوله: (وقُرِئَ بهِنَّ): ابنُ كثير وأبو عمرو: بالكسر، والباقون: بالضَّمِّ[2]، والفَتْحُ: شاذّ، وكذلك «العِدْية» بالياء.

قوله: (غير حَصِين): يعني: بينَ الواو وبينَ الكسر وَقَعَ الدال، وهو ساكنٌ، مانعٌ غيرُ قويّ، نحوُ الباءِ السَّاكنة في «الصِّبْية»، لأنها حاجزةٌ غيرُ حَصِينٍ[3] بينَ الكسرةِ والواو.

---

(١) أي: من باب عطف الخاص على العام.

(٢) انظر: «التيسير» للداني ص ١١٦، و«حجة القراءات» ص ٣١٠ـ٣١١.

(٣) من قوله: «يعني: بين الواو وبين الكسر» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾: تأنيث «الأدنىٰ» و«الأقصىٰ». فإن قلتَ: كلتاهما «فُعْلىٰ» مِن بناتِ الواو، فلِمَ جاءت إحداهما بالياء، والثانيةُ بالواو؟ قلتُ: **القياسُ هو قَلْبُ الواو ياء كـ«العُلْيا»**، وأما ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ **فكـ«القَوَدِ»** في مجيئِهِ علىٰ الأصل، وقد جاء «القُصْيا»، إلا أنَّ استِعمالَ «القُصْوىٰ» أكثر، كما كثُـرَ استِعمالُ «استصوَبَ» مَعَ مجيءِ «استَصاب»، و«أغيَلَت» مَعَ «أغالت»، والعُدْوةُ الدُّنيا: مما يلي المدينة، والقُصْوىٰ: مما يلي مكَّة.

﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ يعني الرَّكْبَ الأربعينَ الذينَ كانوا يَقُودُونَ العِيرَ أسفَلَ منكم بالسَّاحِل. و﴿أَسْفَلَ﴾ نصبٌ علىٰ الظَّرْف، معناه: مكاناً أسفلَ مِن مَكانِكُم، وهو مرفوعُ المَحَلِّ، لأنه خَبَرُ المُبتَدأ.

قوله: (القياسُ هو قَلْبُ[١] الواو ياءً كـ«العُلْيا»). فإن قلتَ: لا شَكَّ في وقوعِ ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾ في الآيةِ صفتَيْن[٢] لـ«العُدْوة»، فكيف الجمعُ بينَ هذا القولِ وبينَ ما في «المُفصَّل»: «وفُعْلىٰ: تُقلَبُ واوُها ياءً [في الاسم] دونَ الصِّفة، فالاسمُ نحو: الدُّنيا والعُليا والقُصْيا، وقد شَذَّ: القُصْوىٰ وحُزْوىٰ، والصِّفةُ قولُك ـ إذا بَنَيتَ «فُعْلىٰ» مِن غَزَوْت ـ: غُزْوىٰ»[٣]، صِفةٌ مِن (أفعَلَ ـ فُعْلىٰ)، لا يكادُ يُستَعمَلُ اسماً.

قلتُ: ذكرَ ابنُ جِنِّي: وإنما ذكرَ هذه ـ يعني: «الدُّنيا» و«القُصْيا» ـ في مَوضِعِ الأسماء، وأنَّ أصلَها الصِّفة، فإنَّ معنىٰ «الدُّنيا» الدانيةُ القَريبة، و«القُصْيا» القاصيةُ البعيدة، و«العُلْيا» بمعنىٰ العالية، لأنها الآن قد ذُهِبَ بها مذهبَ الأسماء بتَرْكِهم إجراءَها وَصْفاً في أكثرِ الأمْر، واستعمالِهم إياها استِعمالَ الأسماء.

قوله: (كـ«القَوَد»): يعني: القياسُ أن تُقلَبَ واوُها ألفاً كأشباهِه، فتَركُوهُ علىٰ ما كان، كذلك «القُصْوىٰ».

---

(١) في (ط): «والقياس هو القلب، يعني: قلب»، وفي (ح) و(ف): «والقياس هو القلب هو قلب»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) في الأصول الخطية: «صفتان»!

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٩١، وما بين حاصرتين استدركتُه منه، ولم يرد في الأصول الخطية.

فإن قلتَ: ما فائدةُ هذا التوقيت، وذِكرِ مراكزِ الفريقَين، وأنَّ العِيرَ كانت أسفَلَ منهم؟ قلتُ: الفائدةُ فيه: الإخبارُ عن الحالِ الدَّالَّةِ علىٰ قُوَّةِ شأنِ العَدُوِّ وشَوْكتِه، وتكامُلِ عُدَّتِه، وتمهُّدِ أسبابِ الغَلَبةِ له، ....

قوله: (**ما فائدةُ هذا التوقيت؟**): أي: التعيين، يعني: حَقُّ الإخبارِ عن الشيءِ ألا يكونَ عندَ المُخاطَب، وكُلُّ هذه الأمورِ المذكورةِ كانت معلومةً مُعيَّنة، فما الفائدةُ في الذِّكْر؟

وخلاصةُ الجواب: أنَّ بعضَ الأخبارِ المُرادُ منه لازمُ الفائدة، وتخصيصُه باقتِضاءِ المقام، والمقامُ هاهنا بيانُ قُدرةِ الله وتصويرُ صُنْعِهِ العجيبِ الشأن، وهو نُصْرةُ الضعيفِ القليلِ مع فُقدانِ الأسبابِ علىٰ القَويِّ الكثيرِ مع تهيُّؤ الأسباب، ولا يحصلُ هذا إلا بأنْ يحكيَ صُورةَ الواقعةِ كما هي، لينتقلَ إلىٰ لازمِها.

فإن قلتَ: فأيُّ فرقٍ بينَ هذا اللازمِ وبينَ ما وقعَ في كلامِ صاحبِ «المفتاح»: «وفائدةُ الخبر لـمَّا كانت هي الحكمَ أو لازمَ الحكم، وهو أنكَ تَعلَمُ الحكمَ[1] أيضاً»؟ قلتُ: هذا علىٰ مُقتَضىٰ الظاهر، فإنَّ كُلاً من الأخبار أيّاً كان لا يَنفَكُّ عن الفائدةِ ولازمِها، كما قال: «والأولىٰ بدونِ هذهِ تمتنع»[2]، لكن رُبَّما جُعِلَ ذلك ذريعةً إلىٰ التحسُّر والحِرمان كقولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ

---

(١) في الأصلين: «حكم»، والمُثبَت من «مفتاح العلوم» ص١٧٨.

(٢) «مفتاح العلوم» ص١٦٦، وقد اختصَرَه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ اختِصاراً شديداً بحيثُ صار غامضاً لا يُفهَم، ولفظُه بتمامه: «مَرجِعُ كَوْنِ الخبر مُفيداً للمُخاطَب علىٰ استِفادةِ المُخاطَبِ منه ذلك الحكم، ويُسمَّىٰ هذا: فائدةَ الخبر، كقولك: زيدٌ عالمٌ؛ لمن ليسَ واقِفاً علىٰ ذلك، أو استِفادتِه منه أنكَ تَعلَمُ ذلك، كقولك لمن حَفِظَ التَّوْراة: قد حَفِظتَ التَّوْراة، ويُسمَّىٰ هذا: لازمَ فائدةِ الخبر، والأُولىٰ بدون هذهِ تمتنع، وهذه بدونِ الأولى لا تمتنع».

فقولُه: «الأُولىٰ بدون هذهِ تمتنع»: أي: إذا أردتَ بالخبر فائدتَه (حُكمَه) فلا بُدَّ مِن حُصُولِ الفائدةِ ولازمِها (أو: الحكم ولازمه) للمُخاطَب، فإذا قلتَ لمنْ لا عِلمَ له بعِلمِ زيد: زيدٌ عالم، حَصَلَتْ له فائدةُ الخبر، وهي نِسبةُ العِلمِ إلىٰ زيد، ولازمُ الفائدة، وهو أنكَ تَعلَمُ هذه النِّسبة. =

وضَعْفِ شأنِ المُسلمين، والْتِياثِ أمرِهِم، وأنَّ غَلَبَتَهم في مِثلِ هذه الحالِ ليست إلا صُنْعاً مِنَ الله، ودليلاً علىٰ أنَّ ذلكَ أمرٌ لم يَتَيسَّرْ إلا بحَوْلِهِ وقُوَّتِهِ وباهِرِ قُدْرتِه.

وذلكَ أنَّ العُدْوةَ القُصوىٰ التي أناخَ بها المُشركونَ كان فيها الماء، وكانت أرضاً لا بأسَ بها، ولا ماءَ بالعُدْوةِ الدُّنيا، وهيَ خَبَارٌ تَسُوخُ فيها الأرجُل، ....

أَنَّىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، أو الامتِنان كقوله: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾، أو إلىٰ التهديد كقولكَ للجاني: أنتَ الذي فعلتَ كذا، أو إظهارِ التَّحَزُّن نحو قوله:

أنتَ الذي[1] كَلَّفتَني دُلَجَ السُّرَىٰ ... وجُونُ القَطَا بالـجَلْهَتَينِ جُثُومُ[2]

قوله: (والتِياث أمْرِهم)، الجوهري: «الالتِياث: الاختِلاطُ والالتِفاف، يُقال: التَاثَتِ الـخُطُوب، والتاثَ برأسِ القَلَم شَعْرة»[3].

قوله: (وهي خَبَار)، الجوهري: «هي الأرضُ الرِّخْوةُ ذاتُ الجِحَرة»[4]، فقوله: «تَسَوخُ فيها الرِّجْلُ ولا يُمشىٰ فيها إلا بتَعَبٍ ومَشَقَّة» تفسيرٌ للخَبار.

= وقوله: «وهذهِ بدونِ الأولى لا تمتنع»، أي: إذا أردتَ بالخبر لازمَ الفائدة، فقد يحصُلُ هذا اللازمُ دونَ الفائدةِ لعِلمِ المُخاطَبِ بها قبل الخبر، كقولك لمنْ حَفِظَ التوراة: قد حَفِظتَ التوراة، أفادَ لازمَ الفائدة دونَ الفائدةِ نفسِها، إذ عِلمُه بذلكَ مُتَحقِّق.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧١: «أنتِ التي كلَّفتِني ...»، وعَزَاهُ إلى ابنِ الدُّمينة؛ وهو عبدُ الله بنُ عُبيد الله الخثعمي، والدُّمَينة أمُّه.

(٢) قال المرزوقيُّ في «شرح الحماسة» (٣: ٩٦٥): «السُّرَىٰ: سَيرُ الليل، والدُّلَج: السَّيرُ في بعض الليل، وإضافتُه إلى السُّرىٰ من باب إضافة البعض إلىٰ الكل، والشاعرُ يُعدِّدُ على مَنْ يُخاطِبُها ما ناله حالاً بعد حالٍ مِن ضُروبِ المشقات والمتالف فيها. وجون القطا: جمع جونية، نوعٌ من الطيور، وجُثُوم: جمع جاثم، يُقال: جَثَم الطائر: إذا ألصَقَ صدرَه بالأرض، والجلْهة: ما استقبَلَكَ من الوادي». انتهىٰ باختصار وتصرُّف.

(٣) في (ف): «الالتياث: الاختلاط والالتفات، يقال: التاثَ كذا بكذا: إذا اختلط به». والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الموافق لـمَا في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (لوث).

(٤) جمعُ جُحْر، وهو ما يكونُ للضَّبِّ والحية ونحوهما. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (جحر).

ولا يُمْشىٰ فيها إلا بتَعَبٍ ومَشَقَّة، وكانتِ العِيرُ وراءَ ظُهُورِ العَدُوِّ معَ كثرةِ عَدَدِهِم، فكانت الحمايةُ دونها تُضاعِفُ حَمِيَّتَهم، وتَشحَذُ في المُقاتَلةِ عنها نيَّاتِهم، ولهذا كانت العربُ تخرجُ إلىٰ الحربِ بظُعُنِهم وأموالِهم، ليبعثَهم الذَّبُّ عن الحريم، والغيرةُ عن الحُرَم، علىٰ بَذْلِ جُهَيْداهُم في القِتال، وأن لا يتركوا وراءَهم ما يُحدِّثُون أنفُسَهم بالانحيازِ إليه، فيَجمَعُ ذلكَ قُلوبَهم، ويَضبِطُ هِـمَمَهم، ويُوطِّنُ نفوسَهم علىٰ أن لا يَبرَحُوا مَواطِنَهم، ولا يُخلُوا مَراكِزَهم، ويَبذُلُوا مُنتَهىٰ نَجْدَتِهم وقُصارىٰ شِدَّتِهم.

وفيه تصويرُ ما دَبَّـرَ سُبحانَه مِن أمرِ وَقْعةِ بَدْر؛ ليقضيَ أمراً كانَ مفعولاً؛ مِن إعزازِ دِيـنِه، وإعلاءِ كَلِمَتِه، حينَ وَعَدَ المُسلِمينَ إحدىٰ الطائفتَين مُبهَمةً غيرَ مُبيَّنة، ....

قوله: (وتَشْحَذُ في المُقاتَلة)، الجوهري: «شَحَذتُ السِّكِّينَ أشحَذُهُ شَحْذاً، أي: حَدَدتُه، والمِشحَذُ: المِسَنّ»، وهو من الاستِعارةِ المَكْنيَّةِ أو التَّـبَعيَّة.

قوله: (علىٰ بَذْلِ جُهَـيْداهُم)، الأساس: «بَـلَغَ جَهْدَه ومجهودَه، أي: طاقتَه، ولأبلُـغَنَّ جُهَيداي».

قوله: (مُنتَهىٰ نَجْدتِـهم)، الأساس: «نَجُدَ الرَّجُلُ، ورجلٌ نَجِدٌ ونَجِيدٌ، أي: شجاع»[1].

قوله: (وفيه تصويرُ ما دَبَّـرَ الله[2]): قيل: هو عطفٌ علىٰ «فيه الإخبارُ عن الحال»، فيكونُ الجوابُ مِن وجهَين[3]. وقلت: بل هيَ واوُ الحال، أي: في التوقيتِ والإخبارِ عن الحالِ الدالَّةِ علىٰ قُوَّةِ شأنِ العَدُوِّ وضَعْفِ شأنِ المسلمين. وفي الإخبارِ علىٰ هذا النَّهج: إدماجُ تصويرِ ما

---

(١) هذه الفقرة ـ من «قوله: منتهىٰ نجدتهم» إلىٰ هنا ـ تَقَدَّمت في (ح) و(ف) قبل «قوله: علىٰ بَذْلِ جُهَيداهم»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولفظ الجلالة ليس في الأصل الخطي من «الكشاف»، ولا في النسخ المطبوعة منه، لكن ورد في نصِّ «الكشاف» من (ط): «ما دَبَّرَ الله سبحانه»، والأمرُ ـ علىٰ كل حال ـ قريب.

(٣) أي: جوابُ الزمخشريِّ عن السُّؤالِ السَّالفِ في قوله: «فإن قلت: ما فائدةُ هذا التوقيت ...؟».

حتىٰ خَرَجُوا لَيأخُذُوا العِيرَ راغبينَ في الخروج، **وشَخَصَ بقُريشٍ مَرْعوبينَ مما بَلَغَهم** مِنَ تَعرُّضِ رسولِ الله ﷺ لأموالهم، حتىٰ نَفَرُوا ليمنعوا عِيرَهم، وسَبَّبَ الأسبابَ حتىٰ أناخَ هؤلاءِ بالعُدْوةِ الدُّنيا، وهؤلاءِ بالعُدْوةِ القُصْوىٰ ووراءَهم العِيرُ يُحامُونَ عليها، حتىٰ قامت الحربُ علىٰ ساق، وكانَ ما كان.

﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ﴾ أنتُم وأهلُ مكَّة، وتواضَعتُم بينكم علىٰ مَوعِدٍ تَلتَقُونَ فيه للقِتال، لخالَفَ بعضُكم بعضاً، فثبَّطكم قِلَّتُكُم وكثرتُهم عن الوفاءِ بالموعد، وثبَّطَهم ما في قُلوبهم مِن تَهَيُّبِ رسولِ الله ﷺ والمُسلِمين، فلم يَتَّفِقْ لكم مِنَ التَّلاقي ما وَفَّقَهُ اللهُ وسَبَّبَ له.

﴿لِيَقْضِيَ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوف، أي: **ليقضيَ أمراً كان واجباً أن يُفعَل، وهو نَصْرُ أوليائه، وقَهْرُ أعدائه**، دَبَّرَ ذلك، ....

دبَّرَه اللهُ تعالىٰ، أي: صَوِّرُوا في أنفسِكم تلكَ الحالاتِ العجيبةَ الدالَّةَ علىٰ القُدرةِ الباهرةِ من فاتحتِها إلىٰ خاتمتها، لتعرفوا حُسْنَ تدبيرِ الله فيها، في إعلاءِ كلمتِه، ونُصْرةِ أوليائِه، وقَهْرِ أعدائِه، إلىٰ غير ذلك، وإليه الإشارةُ بقوله: «وكانَ ما كان»، وإنما قُلنا: إنَّ الواوَ للحالِ دونَ الإخبار؛ لأنَّ المُرادَ التنبيهُ والتصويرُ كما سبق.

قوله: (وشَخَصَ بقُرَيش)، الجوهري: «شَخَصَ من بلدٍ إلىٰ بلدٍ[1] شُخُوصاً، أي: ذهب، وأشخَصَه غيرُه».

قوله: (**أي: ليقضيَ أمراً كانَ واجِباً أن يُفعَل، وهو نصرُ أوليائِهِ وقَهْرُ أعدائِه**): هذا[2] إنْ كانَ بسَبَبِ الوَعْد ـ كقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] ـ فلا نزاع، وإن كان سببُه الاستِحقاقَ أو رعايةَ الأصلَح فلا، قال[3] في «مريم» في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١]: «أي: مُقدَّراً مَسطُوراً في اللَّوْح، لا بُدَّ من جَرْيِهِ عليك، أو كانَ

---

(١) في (ط) و(ح): «من بلد كذا إلى بلد»، وفي (ف): «من بلد كذا إلى كذا»، والمُثبَتُ من «الصِّحَاح» للجوهري، مادة (شخص).

(٢) أي: وجوبُ الفِعلِ من سبحانه وتعالىٰ.

(٣) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (٩: ٥٩٤).

وقوله: ﴿لِّيَهۡلِكَ﴾ بَدَلٌ منه، واستُعيرَ «الهلاكُ» و«الحياةُ» للكُفْرِ والإسلام، أي: لِيَصدُرَ كُفْرُ مَنْ كَفَرَ عن وُضُوحِ بيِّنة، لا عن مُخالَجةِ شُبْهة، حتىٰ لا تبقىٰ له علىٰ الله حُجَّة، ويَصدُرَ إسلامُ مَنْ أسلَمَ أيضاً عن يقينٍ وعِلمٍ بأنه دينُ الحق الذي يجبُ الدُّخُولُ فيه والتَّمسُّكُ به، وذلكَ أنَّ ما كانَ مِن وَقْعة بَدْرٍ مِنَ الآيات الغُرِّ المُحجَّلةِ التي مَنْ كَفَرَ بعدَها كان مُكابِراً لنفسِه مُغالِطاً لها.

وقُرِئ: «لِـيَهلَكَ» بفَتْحِ اللام، ....

أمراً حقيقاً بأن يكونَ ويُقضَىٰ»، إلىٰ قوله: «وما كان سَبَباً في قوَّةِ الاعتِقادِ والتوصُّلِ إلى الطاعةِ والعملِ الصالح، فهو جديرٌ بالتكوين».

قوله: (﴿لِّيَهۡلِكَ﴾ بَدَلٌ منه): قال أبو البقاء: «﴿لِّيَهۡلِكَ﴾: يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من ﴿لِّيَقۡضِيَ﴾ بإعادةِ الحرف، وأن يكونَ مُتعلِّقاً بـ«يقضي»، أو بـ﴿مَفۡعُولٗا﴾»[1].

وقلت: البَدَلُ أَولىٰ؛ لأنَّ المُرادَ بالحياةِ الإيمان، وبالهلاكِ الكُفر، وبالبيِّنة إظهارُ كمالِ القُدرةِ الدالَّةِ علىٰ الحجَّةِ الدامغة، أي: فعلنا ذلك لتَظهرَ حُجَّةُ مَنْ أسلَمَ، ويَدحَضَ باطلُ مَنْ كَفَر، ولا ارتيابَ في أنَّ هذه المعاني في هذا التركيبِ أوضَحُ منها في قوله تعالىٰ: ﴿لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾.

قوله: («لِـيَهلَكَ»، بفتح اللام): قال ابنُ جِنِّي في «الأحقاف»[2]: «أما «يَهلَكُ» بفتح الياءِ واللامِ جميعاً فشاذةٌ مرغوبٌ عنها، لأنَّ ماضِيَه «هَلَكَ» مفتوحُ العين، ولا يأتي: فَعَلَ يَفعَلُ، إلا[3] إذا كان حرفُ الحلقِ في العينِ أو اللام، فهو من اللغةِ المُتداخِلة».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الأحقاب»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب؛ يُريدُ أنَّ ابنَ جِنِّي ذكرَ ذلكَ في كلامِهِ علىٰ سورةِ الأحقافِ مِنَ «المُحتَسب»، عندَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

(٣) حرف «إلا» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، ولا بُدَّ منه لتستقيمَ العبارة، ولفظُ ابنِ جِنِّي في «المحتسب» (٢: ٢٦٨-٢٦٩): «ولا يأتي «يَفعَلُ» بفَتْحِ العين فيهما جميعاً إلا الشاذ، وإنما هو أيضاً لغاتٌ تَداخَلَت، ولكنه يأتي مع حروفِ الحلقِ إذا كانت عيناً أو لاماً، نحو: قَرَأَ يَقرَأ، وسَأَلَ يَسأَل».

و(حَيِيَ) بإظهار التضعيف.

﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: يَعلَمُ كيفَ يُدبِّرُ أمورَكم ويُسوِّي مَصالحكم، أو: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بكُفْرِ مَنْ كَفَرَ وعِقابِه، وبإيمانِ مَنْ آمَنَ وثوابِه.

[﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ ٤٣]

﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ نَصبَه بإضمار: اذكُر، أو: هو بَدَلٌ ثانٍ مِن ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، أو مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أي: يَعلَمُ المصالحَ إذ يُقلِّلُهُم في عَيْنِك، ﴿فِى مَنَامِكَ﴾: في رُؤياك، وذلك أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ أَراهُ إياهم في رُؤياهُ قليلاً، فأخبَرَ بذلكَ أصحابَه، فكان تثبيتاً لهم وتشجيعاً علىٰ عَدُوِّهم.

قوله: (و«حَيِيَ») أي: وقُرِئَ: «حَيِيَ» بإظهار التضعيف؛ نافع والبَزِّي وأبو بكر[1]، قال أبو البقاء: «﴿حَيَّ﴾: يُقرأُ بتشديدِ الياء، وهو الأصل، لأنَّ الحرفَينِ مُتماثِلانِ مُتحرِّكان، مثل: شَدَّ ومَدَّ، ويُقرأُ بالإظهار؛ وفيه وجهان:

أحدهما: أنَّ الماضيَ حُمِلَ علىٰ المُستقبل[2]، وهو يحيا، فكما لم يُدغَمْ في المُستقبل، لم يُدغَم في الماضي، وليس كذلك: شَدَّ ومَدَّ، فإنه يُدغَمُ فيهما جميعاً.

والثاني: أنَّ حركةَ الحرفَينِ مُختلفة، فالأولىٰ مكسورة، والثانيةُ مفتوحة، واختِلافُ الحركتَينِ كاختِلافِ الحرفَين، ولذلك أجازوا في الاختيار: لَحِحَتْ عَينُه، وضَبِبَ البلدُ: إذا كثُر ضَبُّه»[3].

الجوهري: «لَحِحَتْ عَينُه: إذا لَصِقَت بالرَّمَص[4]، وهو أحدُ ما جاء علىٰ الأصل».

---

(١) انظر: «التيسير» ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣١١.

(٢) في (ح): «قال أبو البقاء: حيىٰ يقرأ المستقبل»، وفيه سقط واضح، أخَلَّ بالعبارة، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٢٥ - ٦٢٦)، وقوله: «إذا كثُر ضَبُّه»، أي: كَثُرَ فيه الضَّبُّ الحيوانُ المعروف.

(٤) الرَّمَص: وَسَخٌ أبيضُ يجتمعُ في المُوق، كما في «القاموس»، مادة (رمص).

وعن الحسن: ﴿فِي مَنَامِكَ﴾: في عَيْـنِك، لأنها مكانُ النَّـوْم، كما قيلَ للقَطِيفة: المنامة؛ لأنه يُنامُ فيها. **وهذا تفسيرٌ فيه تعسُّف، وما أحسَبُ الروايةَ صحيحةً** فيه عن الحسن، وما يُلائِمُ عِلمَه بكلامِ العربِ وفصاحتَه.

قوله: (**وهذا تفسيرٌ فيه تعسُّف، وما أحسَبُ الروايةَ صحيحةً**): ورواه محيي السُّنَّةِ عن الحسن أيضاً[١].

وقال الزَّجّاج: «رُوِيَ عن الحسن: أنَّ معناها: في عَينِكَ التي تنام[٢] بها، وكثيرٌ من النَّحْويِّين يَـذهبُونَ إليه، يعني: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ﴾ في مَوضِعِ ﴿مَنَامِكَ﴾، أي: في عَينِك، ثم حُذِفَ الموضِع، وأُقيمَ المنامُ مَقامَه، وهذا حَسَن، ولكنْ قد جاءَ في التفسير: أنَّ النبيَّ ﷺ رآهُم في النَّوم قليلاً، وقَصَّ الرُّؤيا علىٰ أصحابِه. وهذا المذهبُ أسوَغُ في العربية، لأنه قد جاءَ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾، فدَلَّ بهذا علىٰ أنَّ هذه الرُّؤيةَ[٣] رؤيةُ الالتِقاءِ، وأنَّ تلكَ رؤيةُ النوم»[٤].

قلت: أراد الزَّجّاج أن هذا الوجهَ حَسَنٌ من حيثُ التأويل، لكنَّ النَّظْمَ يأباه؛ لأنَّ الآيةَ الثانيةَ داعيةٌ إلىٰ المُخالَفةِ بين الرُّؤيَتَين، فيُقال: إنَّ المُخالَفةَ حاصِلة، وهيَ أنَّ الإراءةَ في الأولِ

---

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٣)، وقد أورده عن الحسن من غير إسناد.
ورواه ابنُ أبي حاتم في «تفسيره» (٥: ١٧٠٩) قال: «حَدَّثنا أبي، حَدَّثنا يوسفُ بنُ موسىٰ التُّسْتَري، حَدَّثنا أبو قُتيبة، عن سَهْل السَّرَّاج، عن الحسن ...».
قلت: سَهْل السَّـرَّاج: هو سهلُ بن أبي الصَّلْت، وهو ثقة، إلا أنَّ يحيىٰ بنَ سعيد القَطّان أنكَرَ له بعضَ ما يرويه عن الحسن، وعلىٰ هذا فيُتوقَّفُ في قبول أفرادِهِ عنه لا سيَّما ما يُستَنكَرُ منها، وبه يَظهَرُ أن ظَنَّ الزمخشريِّ رحمه الله في محَلِّه.

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «التي لا تنام بها»، وهو خطأ. وانظر: «معاني القرآن» للنَّحّاس (٣: ١٦٠)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٣: ٣٦٣).

(٣) تحرَّف في (ح) إلى «الرواية»، والمثبت من (ط) و(ف). ووقع مثل هذا التحريف أيضاً فيما سيأتي بعد قليل في قوله: «الرؤيتين».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤١٩).

﴿لَفَشِلْتُمْ﴾: لَجَبُنْتُم وهِبتُمُ الإقدام ﴿وَلَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ في الرأي، وتفرَّقَتْ فيما تَصنَعونَ كَلِمتُكُم، وتَرجَّحتُم بينَ الثَّباتِ والفِرار ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ أي: عَصَمَ وأنعَمَ بالسَّلامةِ مِنَ الفَشَلِ والتنازُع والاختِلاف، ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ يَعلَمُ ما سيكونُ فيها مِنَ الجُرْأةِ والجُبْنِ والصَّبْرِ والجَزَع.

[﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ ٤٤]

﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾ الضَّميرانِ مفعولان، يعني: وإذ يُبصِّرُكُم إياهم، و﴿قَلِيلًا﴾ نصبٌ على الحال، وإنما قَلَّلَهُم في أعيُنِهم تصديقاً لرؤيا رسولِ الله ﷺ، وليُعايِنُوا ما أخبَرَهُم به، فيزدادَ يقينُهم، ويَجِدُّوا ويَثبُتوا.

خُصَّت بالرسولِ ﷺ، وفي الثاني عَمَّت، كأنه صلواتُ الله عليه أُرِيَ في اليقظةِ أنهم قليلونَ ليُشَجِّعَ أصحابَه، فأخبَرَهم بما رأىٰ لئلَّا يَجبُنوا، كما قال: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ﴾، ثم لـمَّا التَقَوا حقَّقَ اللهُ تلكَ الإراءةَ في أعيُنِ أصحابِه رضوان الله عليهم أيضاً، حيثُ قال: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ فتجاوَبَتِ الإراءتان. والله أعلم.

وفائدةُ العُدولِ عن العينِ إلىٰ مكانها: الإشعارُ بحُصُولِ الأمنِ الوافر، وإنزالِ السَّكينةِ التامة، وعَدَمِ المُبالاةِ بهم، وهو كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤]، قال[1]: «أنزَلَ اللهُ الأمنَ علىٰ المؤمنين، وأزالَ عنهمُ الخوفَ الذي كانَ بهم، حتىٰ نَعِسُوا وغلبهمُ النوم».

قوله: (وتَـرَجَّحتُم بينَ الثَّباتِ والفِرار)، الأساس: «رَجَحتُ الشيء: وَزَنْتُه بيدي، ونظرتُ ما ثِقْلُه».

---

(١) أي: الزمخشريُّ، وذلك فيما تَقدَّم في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران (٤: ٣٠٤).

قال ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «لقد قُلِّلُوا في أعيُننا حتىٰ قُلتُ لرجلٍ إلىٰ جَنْبي: أتُراهُم سبعين؟ قال: أُراهُم مئة، فأسَرْنا رجلاً منهم، فقُلنا له: كم كنتُم؟ قال: ألفاً، ﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ حتىٰ قالَ قائلٌ منهم: إنما هُم أكَلَةُ جَزُور.

فإن قلتَ: الغَرَضُ في تقليلِ الكُفَّارِ في أعيُنِ المُؤمنينَ ظاهِر، فما الغَرَضُ في تقليلِ المُؤمنينَ في أعيُنهم؟ قلتُ: قد قَلَّلَهم في أعيُنهم قبلَ اللِّقاء، ثم كَثَّرَهُم فيها بعدَه؛ ليَجتَرِئُوا عليهم قِلَّةَ مُبالاةٍ بهم، ثم تَفجَأَهُمُ الكثرةُ فيَبهَتُوا ويهابوا، وتَفُلَّ شَوْكتَهم حينَ يَرَونَ ما لم يكن في حِسابِهم وتقديرِهم، وذلكَ قولُه: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ولِئلَّا يَستَعِدُّوا لهم، ولِيَعظُمَ الاحتِجاجُ عليهم باستيضاحِ الآيةِ البيِّنةِ مِن قِلَّتِهم أولاً، وكثرتِهم آخِراً.

فإن قلتَ: بأيِّ طريقٍ يُبصِرُونَ الكثيرَ قليلاً؟ قلتُ: بأن يَستُرَ اللهُ بعضَه عنهم بسَاتِر، أو يُحدِثَ في عُيُونِهم ما يَستَقِلُّونَ به الكثير، كما أحدَثَ في أعيُنِ الحُوْلِ ما يَرَونَ به الواحدَ اثنين. قيل لبعضهم: إنَّ الأحوَلَ يرىٰ الواحِدَ اثنين، وكانَ بينَ يَدَيهِ ديكٌ واحد، فقال: فما لي لا أرىٰ هذينِ الدِّيكَين أربعة؟

قوله: (أكَلَةُ جَزُور): يُضرَبُ في القِلَّةِ والأمرِ الذي لا يُعبأُ به. الجوهري: «قولهم: هُم أكَلَةُ رأس، أي: قليلٌ يُشبِعُهم رأسٌ واحد، وهو جمعُ آكِل».

قوله: (أو يُحدِثَ في عُيُونهم ما يَستَقِلُّونَ به الكثير): قال في «الانتصاف»: «فيه دليل بَيِّنٌ علىٰ أنَّ اللهَ هو الذي يَخلُقُ الإدراكَ في الحاسَّة، ويكونُ غيرَ موقوفٍ علىٰ سَبَبٍ من مُقابَلةٍ أو ارتفاع حُجُبٍ وغيرِها، إذ لو كانت هذه الأسبابُ مُوجِبةً للرُّؤيةِ عقلاً، لَما أمكَنَ أن يَستَتِرَ عنهمُ البعضُ ويُدرِكوا البعض، فيجوزُ خَلقُ الإدراكِ مع انتِفاءِ هذه الأسباب، وأن لا يَخلُقَه مع اجتماعِها، وهو رَدٌّ علىٰ مَنْ أنكَرَ رؤيةَ الله تعالىٰ»[1]. انتهى كلامُه.

---

(١) «الانتصاف» (٢: ١٦١) بحاشية «الكشاف».

[﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: إذا حاربتُم جماعةً مِنَ الكُفَّار، تركَ أن يَصِفَها؛ لأنَّ المُؤمنينَ ما كانوا يَلقَونَ إلا الكُفَّار. واللِّقاء: اسمٌ للقِتالِ غالِبٌ، ﴿فَاثْبُتُوا﴾ لِقِتالِهم ولا تَـفِرُّوا، ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ في مَواطِنِ الحربِ مُستَظهِرينَ بذِكرِه، مُستَنصِرينَ به، ......

فإن قلتَ: «لكن» تقتضي أن يكونَ ما قبلَها مُخالِفٌ لِـمَا بعدَها، وقوله: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ ... لَفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] معناه: ما أراكهم كثيراً وما فَشِلتُم، فأين مُقتضىٰ ذلك؟

قلتُ: هو استدراكٌ من كلام مُقدَّر، أي: ما فَشِلتُم فسَلِمتُم فلا تحسبوا أنّ تلك السلامةَ المُوجِبةَ للنُّصرة كانت منكم، لكنَّ اللهَ سَلَّمكم ونَصَرَكم، كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ إن افتخرتُم بقَتْلهم فإنكم ما قَتَلتموهم، ولكنَّ اللهَ قَتَلَهم، وما رميتَ إذ رميت.

وفي وَضع اسم الله تعالى مَوضِعَ المُضمَر إشعارٌ بأن الأمرَ عظيمُ الشأن، فلا يَصدُرَنَّ ذلك إلا عن باهِرِ السُّلطان، وفيها رَدٌّ للمعتزلة؛ لأنه نفىٰ أن يكونَ[1] سببُ المُسبَّب سَبَباً.

ويجوزُ أن تُحمَلَ «لو» على معنىً: أي: إن فُرِضَ إراءتكم كثيراً لَفَشِلتُم ووقعتُم في العطب، ولكنْ لم يحصل المفروض، أي: الإراءة، فلم يحصل العطب، فوضعَ المُسبَّبَ موضعَ السبب[2].

قوله: (تَـرَكَ أنْ يَصِفَها): أي: تَـرَكَ وَصْفَ قوله: ﴿فِئَةً﴾، أي: أطلقَها ولم يُقيِّدها بالكُفَّار؛ لقرينةِ قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ﴾، لأنَّ المُؤمنينَ ما كانوا يَلقَونَ إلا الكُفَّار، واللقاءُ أيضاً مُبهَم، ولكنَّ أغلَبَ استِعمالِه في القِتال، وعلىٰ هذا ﴿فَاثْبُتُوا﴾.

---

(١) في (ط): «أن لا يكون»، وأصلحتُه بحسب السياق.

(٢) من قوله: «انتهى كلامه» إلىٰ هنا، لم يرد في (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

داعينَ له علىٰ عَدُوِّكم: اللهُمَّ اخذُلْهم، اللهُمَّ اقطَعْ دابِرَهم، ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لعلكم تَظفَرُونَ بمُرادِكم مِنَ النُّصْـرةِ والمَثُوبة.

وفيه إشعارٌ بأنَّ علىٰ العبدِ أن لا يَفتُـرَ عن ذِكرِ ربِّه أشغَلَ ما يكونُ قلباً، وأكثَـرَ ما يكونُ همّاً، وأن تكونَ نفسُه مُجتَمِعةً لذلك، ....

قوله: (**وفيه إشعار بأنَّ [على][1] العبد**): أي: أُدمِجَ[2] في الآية معنىٰ وُجُوبِ ذِكرِ الله في جميعِ المواطن، سِيَّمـا في المواطنِ المُهلِكة، لأنه تعالىٰ جَعَلَ الأمرَ بالذِّكْر مُسَبَّباً عن لِقاءِ العَدُوِّ في الحرب، ولا مَقامَ أشغَلُ للقَلبِ منه، وأُدمِجَ فيه أيضاً إيجابُ التكلُّف لجمعِ النَّفْسِ[3] لأجل ذِكرِ الله والتوكُّلِ عليه وتفويضِ الأمرِ إليه، وإن كانت أفكارُه مُتوزِّعة، لأنه تعالىٰ قَـرَنَ الأمرَ بالذِّكرِ بقوله: ﴿فَاثْبُتُوا﴾، لِيُقبِلَ إليه بشَرَاشِرِه[4] فارغَ البالِ واثقاً بأنَّ لُطفَه لا يَنفَكُّ عنه في شيءٍ من الأحوال.

قوله: (**أشغَلَ ما يكونُ قَلْباً**): فيه غرابة؛ لأن «ما» مصدرية، والوقتُ مُقدَّر، فيكونُ إسنادُ «أشغل» إلىٰ الوقتِ مِن باب: «نهارُه صائم»، ويلزمُ منه إثباتُ القلبِ للوقت[5]. والأحسنُ أن يكونَ «أشغَل ما يكون» استعارةً مكنية؛ شَبَّهَ أوقاتَه بالإنسانِ علىٰ التصوير، ثم أثبتَ له الشُّغلَ علىٰ التخييلية، ثم فَـرَّعَ عليه القلبَ علىٰ الترشيح. وقيل: «أشغل» حالٌ من الضمير في «يَفتُـر»، و«ما» بمعنىٰ: شيء، ويكونُ صفتَه، و«قلباً» تمييز. والمعنىٰ: يجبُ علىٰ العبدِ أن لا يَفتُـرَ عن ذِكرِ ربِّه في حالٍ يكونُ أشغَلَ قلباً من أفراد الناس إذا فَصَلَ الناسُ واحداً واحداً.

---

(١) لفظة «علىٰ» ليست في الأصول الخطية، واستدركتُها من «الكشاف».

(٢) سيأتي بيان معنى «الإدماج» في تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص٣٨١ تعليقاً.

(٣) في (ط): «إيجاب التكليف لجميع النفس».

(٤) أي: بنفسِه حِرصاً ومحبَّـة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (شـرر).

(٥) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «إثبات الوقت للقلب»، وهو قَلْب.

وإن كانت مُتوزِّعةً عن غيره، وناهِيكَ بها في خُطَبِ أمير المُؤمنينَ في أيام صِفِّين وفي مَشاهِدِهِ مَعَ البُغاةِ والخوارج؛ مِنَ البلاغةِ والبيان، ولطائفِ المعاني، وبليغاتِ المواعِظِ والنَّصائح، دليلاً علىٰ أنهم كانوا لا يَشغَلُهُم عن ذِكرِ الله شَاغِل، وإن تَفاقَم الأمر.

﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟﴾ قُرِئَ بتشديد التاء، ﴿فَتَفۡشَلُوا۟﴾ منصوبٌ بإضمار «أنْ»، أو مجزومٌ لِدُخولِهِ في حُكْم النهي، وتدلُّ علىٰ التقديرين قِراءةُ مَنْ قرأ: «وتذْهَبَ رِيحُكُمْ» بالتاءِ والنَّصْب، وقراءةُ مَنْ قرأ: «ويُذهِبْ ريحُكُم» بالياءِ والجزم.

قوله: (مُتوزِّعة)، الجوهري[1]: «وَزَّعَ المالَ والخراجَ توزيعاً: قَسَمَه، وبها أوزاعٌ من الناس: ضُـرُوبٌ مُتفرِّقُون». الأساس: «ومن المجاز: تَوزَّعَتهُ الأفكار، وهو مُتَوزِّعُ القلب».

قوله: (وناهيكَ بها في خُطَب): «ما» فاعلٌ أو مُبتَدأ، والباءُ زائدة، و«ناهيك» خبرٌ مُقدَّم، أي: ما في خُطَبِ أميرِ المؤمنينَ من البلاغةِ كافيكَ في الدَّلالةِ علىٰ ما ذكرنا، يعني: أنه في قوَّةِ دلالتِه يَنهاكَ عن تَطَلُّبِ غيره.

قوله: (في أيامِ صِفِّينَ وفي مَشاهِدِه): عطفُ العامِّ علىٰ الخاص، نحو: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وحينئذٍ يلزمُ المُصنِّـفَ تعميمُ ما خَصَّصَ في قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ﴾: «إذا حاربتُم جماعةَ الكفار»، بأن يقول: جماعةَ الكُفَّار والبُغاة. ويُمكنُ أن يُقال: إنه غَلَّبَ الكفار علىٰ البُغاةِ تغليظاً.

قوله: («وتذْهَبَ رِيحُكُمْ» بالتاء والنصب): الأئمةُ السبعةُ بالاتفاق، وبالتاء الفوقانية والجزم: شاذة[2].

---

(١) كذا في الأصول الخطية! والكلامُ للزمخشري في «أساس البلاغة» (وزع)، وليس للجوهري، والأغربُ منه أنَّ المُؤلِّفَ عَطَفَ عليه ما في «الأساس»، مما يُقوِّي الظَّنَّ بأنه ذهولٌ من المُؤلِّف رحمه الله، وليس خطأً في النُّسَخ، ولذا لم أُصلِحْهُ في صُلْب الكتاب.

أما الجوهري فلفظُه في «الصحاح»، مادة (وزع): «التوزيع: القِسمةُ والتفريق، وقولهم: بها أوزاع من الناس، أي: جماعات».

(٢) من قوله: «الأئمة السبعة» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وورد موضعَه في (ح) و(ف): «قرأ بها البزِّيّ»!

والرِّيح: الدَّوْلة؛ شُبِّهَتْ في نُفُوذِ أمرِها وتمشِّيه بالرِّيحِ وهُبُوبِها، فقيل: هَبَّتْ رياحُ فُلان: إذا دَالَتْ له الدَّولةُ ونَفَذَ أمرُه. ومنه قولُه:

أتنظُرانِ قليلاً رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ ... أمْ تَعْدُوانِ فإنَّ الرِّيْحَ للعادي

قوله: (والرِّيحُ: الدَّولة): يعني: استَعار للدَّولة الرِّيحَ بعدما شُبِّهَتِ الدَّولةُ في نُفُوذِ أمْرِها[1] وتمشيته بالريح، ثم أُدخِلَ المُشبَّـهُ في جِنسِ المُشبَّه به ادِّعاءً، وأُطلِقَ اسمُ المُشبَّهِ به علىٰ المُشبَّهِ[2] المتروك، فقيل: هَبَّتْ رياحُ فُلان: إذا دالتْ له الدَّولة. قال:

إذا هَبَّتْ رياحُكَ فاغتَنِمْها ... فإنَّ لكُلِّ خافقةٍ سُكُونُ

فلا تَغفُلْ عن الإحسانِ فيها ... فما تدري السُّكُونُ متىٰ يكونُ[3]

قوله: (أتنظُرانِ قليلاً)، البيت: قبلَه:

يا صَاحِبَيَّ ألا لا حَيَّ بالوادي ... إلا عَبِيدٌ وآمٌ بينَ أذوادِ[4]

الذَّوْدُ من الإبل: ما بين ثلاثة إلىٰ عشرة.

«أتنظُران»: مِن: انتَظَرتُه، «ريثَ»: قَدْر، «أم تعدوان»: تَفتِكان، «للعادي»: للفاتك؛ يُخاطِبُ صاحبَيه حينَ اطَّلَعَ علىٰ الحيِّ: أتنظُرانِ قليلاً قَدْرَ ما يَغفُلُونَ، فتَسرِقانِ أو تَقتُلانِ من غير انتِظارِ الغفلة، وذلك أنَّ سُلَيكاً مع صاحِبَينِ له أتَوا جَوفَ مُرادٍ من اليمن، فإذا نَعَمٌ كثيرة،

---

(١) قوله: «يعني: استعار ... أمرها»، سقط من (ف).

(٢) قوله: «ادعاءً، وأطلق اسم المشبه به على المشبه»، سقط من (ح).

(٣) البيتان لأبي الفرج علي بن الحسين بن هندو، كما في «غرر الخصائص الواضحة» للوطواط ص٢٤٠.

(٤) انظر البيتين مع قصتهما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٢٨٣)، و«عيون الأخبار» له (١: ١٧٦)، و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ص٣٤٠، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢: ١١).
وقال محقِّقا «فصل المقال» في تعليقهما عليه: «الآم: جمعُ أمة (أي: الجارية المملوكة) إلى العشر، ثم إماء لِما بعد العشر، والذَّوْد: القطيعُ من الإبل، مُختَلَفٌ في عدده».

وقيل: لم يكن قطُّ نَصـرٌ إلا بريحٍ يَبعثُها الله، وفي الحديث: «نُصِرتُ بالصَّبَا، وأُهلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور».

[﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ ٤٧]

حَذَّرَهُم بالنهي عن التَّنازُعِ واختِلافِ الرأي، ....

فخافوا أن يُغِيرُوا، فقال سُلَيك: كُونا قريباً حتىٰ آتيَ الرِّعاء، فأعلَمَ لكما أنَّ الحيَّ قريبٌ أم بعيد، فإن كان قريباً رجعتُ إليكما، وإن كان بعيداً قلتُ لكما قولاً، فأغيرا، فانطَلَق حتىٰ استَعلَمَ أنَّ الحيَّ بعيد، فقال للرِّعاء: ألا أُغنِّيكُم؟ قالوا: بلىٰ[١]، فغنَّىٰ بأعلىٰ صوته: يا صَاحِبَيَّ ألا لا حَيَّ... البيتَين. فأتيا، فذهبوا بالإبل، ولم يُدرَكُوا.

قوله: (وقيل: لم يكن قطُّ نصرٌ إلا بريح): فعلىٰ هذا يكونُ ذهابُ الريح حقيقةً، ويجوزُ أن يكونَ كِناية. قال مُحيي السُّنَّة: «والريحُ هنا: كنايةٌ عن نَفَاذِ الأمرِ وجَرَيانِهِ علىٰ المُراد، قال قَتادةُ وابنُ زيد: هو ريحُ النَّصْر، لم يكن نَصْرٌ قَطُّ إلا بريحٍ يَبعَـثُها اللهُ تعالىٰ تَضرِبُ وُجُوهَ العَدُوِّ، ومنه الحديثُ: «نُصِرتُ بالصَّبَا وأُهلِكَ عادٌ بالدَّبُور»[٢]، وعن النُّعمانِ بنِ مُقرِّن قال: «شهدتُ مع رسول الله ﷺ، فكان إذا لم يُقاتِلْ أوَّلَ النَّهارِ انتَظَـرَ حتىٰ تزولَ الشَّمسُ، وتَـهُبَّ الرياحُ، ويَنزِلَ النَّصْر»[٣]»[٤].

روىٰ البخاريُّ[٥] عن عبدِ الله بنِ أبي أوفىٰ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ[٦] في بعضِ أيامِهِ التي لَقِيَ فيها العَدُوَّ انتَظَـرَ حتىٰ مالتِ الشمس»، الحديث.

---

(١) من قوله: «فإن كان قريباً» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣٥) و(٣٢٠٥) و(٣٣٤٣) و(٤١٠٥)، ومسلم (٩٠٠) من حديث ابن عباس.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٦٥٥)، والترمذي (١٦١٣). وأخرجه بنحوه البخاري (٣١٦٠).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٤- ٣٦٥).

(٥) في «صحيحه» (٢٩٦٥)، وأخرجه مسلم أيضاً (١٧٤٢).

(٦) من قوله: «فكان إذا لم يقاتل» إلى هنا، سقط من (ف)، فتداخل الحديثان.

نحوَ ما وقعَ لهم بأُحُدٍ لمخالَفتِهم رسولَ الله ﷺ مِن فَشَلِهم وذهابِ ريحِهم. ﴿كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِم﴾: هُم أهلُ مكَّةَ حينَ نَفَرُوا لحمايةِ العِيرِ، فأتاهُم رسولُ أبي سُفيان، وهُم بالـجُحْفَة: أنِ ارجِعُوا، فقد سَلِمَتْ عِيرُكُم، فأبىٰ أبو جَهْلٍ، وقال: حتىٰ نَقدُمَ بدراً نَشرَبَ بها الخمور، وتَعزِفَ علينا القِيان، ونُطعِمَ بها مَنْ حَضَرَنا مِنَ العرب، فذلكَ بَطَرُهم ورِئاؤُهُمُ الناسَ بإطعامهم، فوَافَوْها، فسُقُوا كُؤوسَ المنايا مكانَ الخمر، وناحت عليهمُ النَّوائحُ مكانَ القِيان، فنهاهم أن يكونوا مِثلَهم بَطِرِينَ طَرِبِينَ مُرائينَ بأعمالهم، **وأن يكونوا مِن أهلِ التقوىٰ** والكآبةِ والحزنِ مِن خشيةِ الله، مُخلِصِينَ أعمالَهم لله.

[﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ ٤٨]

قوله: (نحوَ ما وَقَعَ لهم بأُحُد): منصوبٌ علىٰ أنه مفعولٌ به لـ«حَذَّرَهم»، وفيه أنَّ قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ الآية [الأنفال: ٤٦]، وإنْ وقعتْ في أثناء قِصَّةِ بدر، لكنها مُعتَرِضة، والأمرُ عامٌّ في جميع المواطن، لأنَّ حربَ أُحُد وقعتْ بعدَ حربِ بَدْرٍ بزمان.

وهذا يُقوِّي أنَّ هذه السُّورةَ نازلةٌ في بيانِ تَعْدادِ أحوالِ أصحاب النبيِّ ﷺ حالاً فحالاً، من غير ترتيب، ليُكثِّرَ الحالات، وأنَّ حَمْلَ قولِه: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] علىٰ قِصَّةِ بدر، وقولِه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] علىٰ قِصَّةِ حُنَين، صحيحٌ.

قوله: (وتَعزِفَ علينا)، النهاية: «العَزْف: اللعبُ بالمعازف، وهي الدُّفُوفُ وغيرُها مما يُضرَب، وقيل: إنَّ كُلَّ لَعِبٍ عَزْف».

قوله: (وأن يكونوا مِن أهل التقوىٰ): أي: نهىٰ المُسلِمين أن يكونوا بَطِرِين، وأمَرَهُم أن يكونوا متقين، وهو من باب:

عَلفتُها تِبْناً وماءً بارداً

﴿و﴾ اذكُر ﴿إِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ التي عَمِلُوها في مُعاداةِ رسولِ الله ﷺ، ووَسْوَسَ إليهم أنهم لا يُغلَبُون ولا يُطاقُون، وأوهَمَهم أنَّ اتباعَ خُطُواتِ الشَّيطانِ وطاعتَه مما يُجِيرُهم، فلما تَلاقَىٰ الفريقان نكَصَ الشَّيطانُ وتبرأ منهم، أي: بَطَـلَ كيدُه حينَ نزلت جُنودُ الله، وكذا عن الحسن رحمه الله: كانَ ذلكَ علىٰ سبيلِ الوسوسة، ولم يَتَمثَّـلْ لهم.

وقيل: لـمَّا اجتمَعَتْ قُريشٌ علىٰ المسير ذَكَرَتِ الذي بينَها وبينَ بني كِنانةَ مِنَ الحرب، فكادَ ذلكَ يُثنيهم، فتَمثَّـلَ لهم إبليسُ في صُورةِ سُـرَاقةَ بنِ مالكِ بنِ جُعشُم؛ الشاعرِ الكِناني، وكان مِن أشـرافِهم، في جُندٍ مِنَ الشَّياطينَ معه راية، وقال: لا غالبَ لكم اليوم، وإني مُجيرُكُم مِن بني كِنانة، فلمَّا رأىٰ الملائكةَ تَنزِلُ، نكَص، وقيل: كانت يَدُه في يَـدِ الحارثِ بنِ هِشام، فلمَّا نكَصَ قال له الحارث: إلىٰ أين؟ أتخذُلُنا في هذهِ الحال؟ فقال: إني أرىٰ ما لا ترون، ودفعَ في صَدْرِ الحارث، وانطَلَق، وانهزموا، فلمَّا بَلَغُوا مكَّة، قالوا: هَزَمَ الناسَ سُـرَاقة، فبلغَ ذلك سُـرَاقة، فقال: والله ما شَعَرتُ بمَسيركم، حتىٰ بَلَغَتني هزيمتُـكُم، فلما أسلَمُوا عَلِمُوا أنه الشَّيطان.

قوله: (نَـكَصَ الشيطان)، الجوهري: «النُّكُوص: الإحجامُ عن الشيء، يُقال: نَـكَصَ علىٰ عَقِبَيهِ يَنكُصُ ويَنكِصُ، أي: رجع»[1].

قوله: (وقيل: ولـمَّا اجتَمَعَتْ قُرِيشٌ): عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «وَسوَسَ إليه»، فالقولُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ مجازٌ عن الوسوسة، والنُّكُوصُ استِعارةٌ تمثيليةٌ كما تقول: أراكَ، أيُّها المُفْتي، تُقَدِّمُ رجلاً وتُؤخِّر أخرىٰ، ولذلك قالَ في تفسير ﴿نَكَصَ﴾: «بَطَلَ كَيدُه، يَدُلُّ عليه قولُ الحسن: كان ذلك علىٰ سَبيلِ الوسوسة، ولم يَتَمثَّلْ لهم»، وعلىٰ الثاني: الكُلُّ مُجراةٌ علىٰ الحقيقة.

---

(١) وجعله الفيروآبادي ـ في «القاموس»، مادة (نكص) ـ خاصاً بالرجوع عن الخير، وقال: «وَهِمَ الجوهريُّ في إطلاقه».

وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغرَ ولا أدحَرَ ولا أغيَظَ مِن يومِ عَرَفةَ؛ لِـمَا يَرَىٰ مِن نُزولِ الرحمة، إلا ما رُئيَ يومَ بدر».

قوله: (وفي الحديث: «ما رُئيَ إبليسُ يوماً أصغرَ ولا أدحَرَ») الحديث: من «الجامع»[1] عن مالك في «المُوطَّأ»[2] عن طلحةَ بنِ عُبيدِ الله بنِ كُريز: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما رُئيَ الشيطانُ في يومٍ هو فيه أصغرُ ولا أحقرُ ولا أدحَرُ ولا أغيَظُ منه في يومِ عَرَفة؛ وما ذاك إلا لِـمَا يَرىٰ من تنزُّلِ الرحمة، وتجاوُزِ الله عن الذُّنوبِ العِظام، إلا ما رُئيَ يوم بدر، فإنه قد رأىٰ جبريلَ يَـزَعُ الملائكة».

النهاية: «الدَّحْر: الدَّفْعُ بعُنف علىٰ سَبيلِ الإهانةِ والإذلال، وأفعَلُ التفضيل فيه كأشهَرَ وأجَنَّ، من: شُهِرَ وجُنَّ»، «يَـزَعُ الملائكة»: أي: يُرتِّـبُهم ويُسَوِّيهم ويَصُفُّهم للحرب، فكأنه يكفُّهم عن التفرُّق والانتشار.

قوله: «في يوم عَرَفة»: في رواية «الموطأ»: مَتعلِّـقٌ بـ«أفعَل»، فهو يعملُ في المُستَتِر والظَّرْف ونحوهما، لأنَّ فيه رائحةَ الفعل. وأما رواية الكتاب[3]: «ولا أغيَظَ من يوم عَرَفة»: فقال صاحبُ «النهاية»: «نُـزِّلَ وَصْفُ الشيطان بأنه أدحَرُ منزلةَ وَصْفِ اليوم به، لوُقُوع ذلك فيه، كأنَّ اليومَ نفسَه هو الأدحَر».

قلت: فعلىٰ هذا «أصغر» صفةُ «يوماً»، و«من يوم عرفة»: مُتعلِّق به، وهو مُطابقٌ لروايةِ «الموطأ»، لأنَّ الأصل: ما رُئيَ إبليسُ في يومٍ من الأيامِ هو أصغرُ من نفسِه إلا ما رُئي في يومِ عرفة»، ثم عَلَّقَ الظَّرْفَ بـ«أفعل من» علىٰ التوسُّع، كما في قولهم: «زيدٌ نهارُه صائم»، أي: هو في نهارِه صائم[4]، وما قيل: إنَّ «أصغر» مفعولٌ ثانٍ لـ«رُئيَ»، أو حالٌ من «إبليس»: فمُتعسَّف.

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (٩: ٢٦٣).

(٢) (١: ٤٢٢).

(٣) أي: هذا الكتاب، وهو «الكشَّاف».

(٤) قوله: «أي: هو في نهاره صائم» زيادة تفسيرية أثبتُّها من (ط) و(ف)، ولم ترد في (ح).

فإن قلتَ: هَلَّا قيل: لا غالباً لكم، كما يُقال: لا ضارباً زيداً عندَنا؟ قلتُ: **لو كان** ﴿لَكُمُ﴾ **مفعولاً لـ**﴿غَالِبَ﴾، بمعنىٰ: لا غالباً إياكُم، لكانَ الأمرُ كما قُلتَ، لكنَّه خَبَر، تقديرُه: لا غَالِبَ كائنٌ لكم.

[﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٤٩]

﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ بالمدينة ﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ **يجوزُ أن يكونَ مِن صِفَةِ «المُنافقين»**، وأن يُراد: الذين هُم علىٰ حَرْف؛ **ليسُوا بثابتي الأقدام في الإسلام**. وعن الحسن: هم المُشركون، ....

قوله: (لو كان ﴿لَكُمُ﴾ مفعولاً لـ﴿غَالِبَ﴾) إلىٰ آخره: قال أبو البقاء: «﴿غَالِبَ﴾ هاهنا: مبنية، و﴿لَكُمُ﴾ في مَوضِعِ رَفْعِ خبر ﴿لَا﴾، و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ معمولُ الخبر، و﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حالٌ من الضَّمير في ﴿لَكُمُ﴾. ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ منصوباً بـ﴿غَالِبَ﴾، ولا ﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ حالاً من الضَّمير في ﴿غَالِبَ﴾؛ لأنَّ اسمَ «لا» إذا عَمِلَ فيما بعدَه لا يجوز بناؤُه»[1]، لأنه مُشابِهٌ للمُضاف، فكان منصوباً.

قوله: (﴿وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ يجوزُ أن يكونَ من صفة «المُنافِقين»)، ويجوز أن تكونَ الواوُ في ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ من التي تتوسَّطُ بينَ الصِّفَةِ والموصوف؛ لتأكيدِ لُصُوقِ الصِّفة، لأن هذه الصفةَ في المُنافقينَ لاصِقةٌ لا تنفكّ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، أو تكونَ من التي تَدخُلُ بين المُفسِّرِ و المُفسَّر، نحو: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، قال القاضي: «والعطفُ لتغايُر الوَصْفَين»[2].

قوله: (ليسُوا بثابتي الأقدام في الإسلام): قال[3] في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]: «أي: علىٰ طَرَفٍ من الدِّين، لا في وَسَطِهِ وقَلْبِه».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٤).

(٣) أي: الزمخشري، فيما سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة الحج (١٠: ٤٤٩).

﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ يَعنُون: أنَّ المُسلِمينَ اغتَرُّوا بدينهم، وأنهم يَتقوَّونَ به، ويُنصَرُونَ مِن أجله، فخَرَجُوا وهم ثلاثُ مئةٍ وبِضْعةَ عشر، إلىٰ زُهَاءِ ألف، ثم قال جواباً لهم: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالبٌ يُسلِّطُ القليلَ الضَّعيفَ علىٰ الكثير القوي.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۞ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ٥٠ - ٥١]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: ولو عاينتَ وشاهدت، لأنَّ «لو» تَرُدُّ المُضارعَ إلىٰ معنىٰ الماضي، كما تُرَدُّ «إنْ» الماضي إلىٰ معنىٰ الاستقبال، و﴿إِذْ﴾ نصبٌ علىٰ الظَّرْف، وقُرِئ: ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالياء والتاء، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ رَفعَها بالفِعل، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ حالٌ منهم.

ويجوزُ أن يكونَ في ﴿يَتَوَفَّى﴾ ضميرُ الله عَزَّ وجَلَّ، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مرفوعةٌ بالابتداء، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ خَبَر. وعن مُجاهِد: ﴿وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾: أستاهَهُم، ولكنَّ اللهَ كريمٌ يَكني، وإنما خَصُّوهُما بالضَّـرْب؛ لأنَّ الخِزيَ والنَّـكَالَ في ضَـرْبِهما أشد.

وبَلَغَني عن أهلِ الصِّين: أنَّ عُقوبةَ الزاني عندَهم أن يُصبَّر، ثم يُعطىٰ الرجلُ القويُّ البَطْشِ شيئاً عُمِلَ مِن حديد، كهيئةِ الطَّبَق، فيه رَزَانة، وله مِقبَض، فيَضرِبُه علىٰ دُبُرِه ضَرْبةً واحدةً بقُوَّتِه، فيَجمُدُ في مكانه. وقيل: يَضرِبُونَ ما أقبَلَ منهم وما أدبر.

﴿وَذُوقُوا۟﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿يَضْرِبُونَ﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: ويقولون: ذُوقُوا ﴿عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾، أي: مُقدِّمةَ عذابِ النار، أو: وذُوقُوا عذابَ الآخِرة، بِشارةً لهم به، وقيل: كانت معهم مَقامِعُ مِن حديد، كُلَّما ضَـرَبُوا بها التَهبَتِ النار، **أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذوقوا.**

قوله: (وقُرِئَ ﴿يَتَوَفَّى﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامر: بالتاء الفوقانية، والباقون: بالياء[1].

قوله: (و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ مرفوعةٌ بالابتِداء، و﴿يَضْرِبُونَ﴾ خَبَر): فالجملةُ علىٰ هذا استِئنافية.

قوله: (أو: ويُقالُ لهم يومَ القيامة: ذُوقُوا): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾

---

(١) انظر: «التيسير» للداني ص١١٦، و«حجة القراءات» ص٣١١.

وجوابُ «لو» محذوف، أي: لرأيتَ أمراً فظيعاً مُنكَراً، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ يحتملُ أن يكونَ مِن كلام الله ومن كلامِ الملائكة، و﴿ذَٰلِكَ﴾ رفعٌ بالابتداء، و﴿بِمَا قَدَّمَتْ﴾ خبَرُه، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ عطفٌ عليه، أي: ذلكَ العذابُ بسَبَبين: بسَبَبِ كُفْرِكُم ومعاصيكم، وبأنَّ الله ﴿لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ لأنَّ تعذيبَ الكُفَّار مِنَ العَدْل، .....

إما أنه محمولٌ علىٰ إصابةِ العذابِ في الدُّنيا وأنه مُتصِلٌ بعذابِ النار، بأن يُسَلَّطَ بعد[1] السَّكَراتِ عذابُ القبر، وينتهي ذلك إلىٰ دخولِ النار، أو يَضرِبُونَ وجوهَهم ويُبشِّرُونَهم بعذابِ القيامةِ ليجتمعَ لهم العذابُ في الدُّنيا والخوفُ من النَّكالِ في الآخرة، أو يقعُ الضَّرْبُ في الدُّنيا والقولُ في الآخرة.

وعنْ بعضهم أنه قال: الذَّوْق: وجودُ الطَّعْمِ بالفم، وأصلُه فيما يَقِلُّ تناولُه دونَ ما يَكثُر، فإنه يُقالُ له: الأكْل، وقد يُعبَّرُ به عن الاختيار، وعن مُطلَقِ الإدراك.

قوله: (لأنَّ تعذيبَ الكُفَّارِ من العَدْل): كأنه قيل: ذلك العذابُ بسَبَبِ كُفرِكُم، وبسَبَبِ أنَّ اللهَ عادل، إذ لا بُدَّ مِن جزاءِ المُسيء، كما لا بُدَّ مِن ثوابِ المُحسِن، فوَضَعَ مَوضِعَه ﴿لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، بناءً علىٰ مذهبه[2].

قلت: والذي يَقتَضيهِ النَّظْمُ هو: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ كالتقريرِ لمعنىٰ قولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وفائدتُه: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ التعذيبَ إنما بلغَ غايتَه لاستِهالِهِم ذلك بسَبَبِ عِظَمِ جُرْمِهم، وأنه في قومٍ مخصوصين، وذلك أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المُشركينَ الذينَ ناصَبُوا الحربَ يومَ بدر، لأنَّ المنافقين لـمَّا طَعَنُوا في المُسلمينَ بقولهم: ﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ بمعنىٰ: أنَّ المُسلمينَ اغتَرُّوا بدينهم، وأنهم يَتقَوَّونَ به ويُنصَرُونَ من أجله، فخرجوا وهم قليلٌ مُستَضعَفُونَ علىٰ الكثيرِ القوي، أجابَ اللهُ تعالىٰ بقوله: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ أي: ومَنْ يَتوكَّلْ علىٰ الله فهو يُقوِّيهِ ويَنصُرُه، لأنه عزيزٌ قويٌّ يُقوِّي أولياءَه، حكيمٌ يَنصُرُهم ويَخذُلُ أعداءَهم.

(١) من قوله: «القيامة: ذوقوا» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: مذهب الزمخشري، وهو الاعتزال، وهو قولهم بوجوب إثابة المُطيع وتعذيب العاصي؛ تفريعاً علىٰ أصل التحسين والتقبيح العقليين، وتركُ ذلك ظلمٌ عندهم.

كإثابةِ المُؤمنين، **وقيل: ظلَّام، للتكثير لأجلِ العبيد**، أو لأنَّ العذابَ مِنَ العِظَمِ بحيثُ لولا الاستِحقاقُ لكان المُعذِّبُ بمِثلِه ظلَّاماً بليغَ الظُّلمِ مُتفاقِمَه.

[﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ * ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ ٥٢ - ٥٤]

ثم حَقَّقَ ذلك بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾، والخطابُ مع هذا القائل، أي: لو رأيتَ، أيها القائلُ، إذ يَتوفَّى الملائكةُ المُشركينَ الذين تَعُدُّهم كثيرينَ قَويِّينَ، يَضرِبُونَ منهم فوقَ الأعناقِ وكُلَّ بَنَانٍ قائلين: ذُوقُوا عذابَ الخِزي في الدُّنيا وعذابَ الحريقِ في الآخرة، وأنَّ ذلكَ العذابَ بسَبَبِ مُناصَبَتِكم رسولَ الله ﷺ، وأنَّ الله ليسَ بظلام للعَبيد، لرأيتَ قُوَّةَ أوليائِهِ ونَصْرَهم علىٰ أعدائه.

مثاله: إذا نَكَلَ المُنتَصِرُ من عَدُوِّه ويُعذِّبُه[1] بأنواع البلاءِ ويقول: هذا بسَبَبِ ما ارتكبتَ من الظُّلم وأني فيما أفعلُه بكَ من النَّكَالِ العظيمِ ما تجاوزتُ حَدَّ الإنصاف؛ لأنك تَستَحِقُّه. وهذا لا يُفيدُ أنه إن تركَ التعذيبَ كان ظالماً، كذا [ما][2] نحن بصَدَدِه.

ودَلَّ علىٰ تعظيمِ الذَّنبِ اسمُ الإشارة، وهو عينُ ما قالَه بعدَ ذلك: «أو لأنَّ العذابَ من العِظَمِ بحيثُ لولا الاستِحقاقُ لكانَ المُعذِّبُ بمِثلِه ظلّاماً».

قوله: (**وقيل: ظلَّام، للتكثير لأجلِ العَبيد**): يعني: أنَّ ظلّاماً بناءُ مُبالغةٍ يدلُّ علىٰ أنه تعالىٰ ليسِ بظلّام للعبيد، أي: بكثير الظُّلم، ويُفهَمُ من دليلِ الخِطابِ جوازُ إثبات الظُّلم القليل.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه نَظَر، لأنَّ الفِعلَ «نَكَلَ» يتعدَّى بحرفي الباء و«عن»، فإذا تعدَّىٰ بالباء أفاد معنىٰ الإصابة والظَّفَر، تقول: نكلَ بعدوه، أي: أصابه بنازلة، وإذا تعدَّىٰ بـ«عن» أفاد معنىٰ الجبن، تقول: نكلَ عن عدوِّه، أي: جَبُنَ وتأخَّر. ولم أر تعديتَه بـ«من». وفي عطف «يُعذِّبه» بصيغة المُضارِع على «نكل» بصيغة الماضي نَظَر أيضاً.

(٢) زيادة مني لم ترد في الأصول الخطية، والسِّياقُ يقتضيها.

الكافُ في محلِّ الرفع، أي: دأبُ هؤلاءِ مِثلُ دأبِ آلِ فِرعَون، ودأبُهم: عادتُهم وعَمَلُهم الذي دأبوا فيه، أي: داوموا عليه وواظبوا، و﴿كَفَرُواْ﴾ تفسيرٌ لدأبِ آلِ فِرعَون، و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما حَلَّ بهم. يعني: ذلكَ العذابُ ـ أو: الانتِقامُ ـ بسَبَبِ أنَّ اللهَ لم يَنبَغِ له، ولم يَصِحَّ في حِكمتِه، أن يُغيِّـرَ نِعمَتَه عندَ قوم ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ﴾ ما بهم مِنَ الحال.

فإن قلتَ: فما كانَ مِن تغيير آلِ فِرعَونَ ومُشركي مَكَّة، حتىٰ غَيَّـرَ اللهُ نِعمَتَه عليهم، ولم تكن لهم حالٌ مَرْضِيَّة، فيُغيِّـرُوها إلىٰ حالٍ مَسخُوطة؟ قلتُ: كما تُغيَّـرُ الحالُ المَرْضيَّـةُ إلىٰ المَسخُوطة، تُغيَّـرُ الحالُ المَسخُوطةُ إلىٰ أسخَطَ منها، **وأولئكَ كانوا قبلَ بِعثةِ الرسولِ ﷺ إليهم كَـفرةً عَبَدَةَ أصنام**، ....

أجابَ عنه بوجهَين:

أحدهما: أن نفيَ الظُّلمِ الكثيرِ عند وجودِ العِقابِ العظيمِ من العادل: عبارةٌ عن حُصُولِ الذنبِ العظيمِ من المُعذَّب. مثالُه: أنا إذا نظرنا إلىٰ مَنْ يُعذِّبُ شخصاً بأنواعِ العقاب، ويُبالِغُ في التشديد، وقَطَعْنا النَّظَرَ عن المُوجِب، حَكَمْنا بأنَّ المُعذِّبَ ظالـمٌ كثيرُ الظُّلم، أما لو عَلِمْنا أنه عادلٌ لا يَضَعُ الشيءَ إلا في مَوضِعِه قَطَعْنا بأنَّ المُعذَّبَ مُستَوجِبٌ لذلك، لأنه مُتمرِّدٌ مُتجاوِزٌ في الذنبِ حَدَّه.

وثانيهما: أنَّ قوله: «ظلّام» مُقتَـرِنٌ بقوله: ﴿لِّلْعَبِيدِ﴾، وهو جمعٌ مُحلًّى بلام الاستِغراق، فإذا وُزِّعَ نفىٰ الظُّلْمَ عن كُلِّ فَرْدٍ فَردٍ من أفرادِ هذا العام، فصَحَّ أن يُقال: ﴿لَيْسَ بِظَلَّامٍ﴾، كما قال[١] في سورة (ق): «هو ظالم لعبده، وظلّام لعبيده»، يعني: المُناسِبُ أن يُـقال: ظالم لعبده وظلامٌ لعبيده[٢]، إذ لو عَكَسَ وقال: ظلامٌ لعبده وظالم لعبيده، لم يتطابق، اللهُمَّ إلا أن يَعتَبِـرَ كثرةَ ذَنبِهِ أو عِظَمَه.

قوله: (وأولئك كانوا قبل بعثةِ الرسولِ ﷺ إليهم كَفَرةً عَبَدَةَ أصنام) إلىٰ آخره: **قيل**: إنهم

(١) أي: الزمخشري، في تفسير الآية ٢٩ من سورة ق (١٤: ٥٤٧).

(٢) من قوله: «يعني: المناسب أن يقال» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

فلما بُعِثَ إليهم بالآياتِ البيِّنات، فكَذَّبُوه، وعادَوْه، وتَحَزَّبُوا عليه، سَاعِينَ في إراقةِ دَمِه، غَيَّرُوا حالَهم إلىٰ أسوأَ مما كانت، فغَيَّرَ اللهُ ما أنعَمَ به عليهم مِنَ الإمهال، وعاجَلَهم بالعذاب.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِـمَا يقولُ مُكذِّبو الرُّسُل ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يَفعَلُون.

﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تكريرٌ للتأكيد، وفي قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ زيادةُ دلالةٍ علىٰ كُفْرانِ النِّعَمِ وجُحُودِ الحق، وفي ذِكرِ الإغراقِ بيانٌ للأخْذِ بالذُّنُوب، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾: وكُلُّهم مِن غَرْقىٰ القِبْطِ وقتلىٰ قُرَيشٍ كانوا ظالمينَ أنفُسَهم بالكُفْر والمعاصي.

[﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ * فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ ٥٥-٥٧]

لَمّا كانوا مُتمَكِّنينَ من الإيمان، ثم تركوا ذلك ولم يُؤمِنوا، كأنَّ ذلكَ كانَ حاصِلاً لهم فغَيَّرُوه، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦ و١٧٥].

وقلت: تحريرُه: أنَّ بعثةَ الرسولِ ﷺ في نفسِها نعمةٌ دونها كُلُّ نِعَم، فلما نسي[1] المُشركونَ هذه النِّعمةَ الأسنىٰ وتلكَ الآياتِ العُظمىٰ، وكانوا مُتمَكِّنين من قَبُولِها والاهتِداءِ بهَدْيِها، فلَمّا امتَنَعُوا منه واضطرُّوه إلىٰ المُهاجَرة، ثم استأصَلَ شأفتَهم يومَ بدر، قيل ذلك لهم. وعلىٰ هذا أمرُ فِرعونَ مع موسىٰ عليه السلام، ويُؤيِّدُه قولُه هاهنا: ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ﴾.

قوله: (﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تكرير للتوكيد، وفي قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ زيادةُ دلالةٍ علىٰ كُفْرانِ النِّعَم وجُحُودِ الحق): قال القاضي: «يعني: كَرَّرَ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ للتأكيد، ولِـمَا نِيطَ به منَ الدَّلالةِ علىٰ كُفرانِ النِّعَم بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾، وبيانِ ما أُخِذَ به آلُ فرعون»[2].

---

(١) لفظة «نسي» غير واضحة في (ح) و(ف)، وفي (ط): «مني»، ولعلّ الصواب ما أثبتُّ، والله أعلم.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

....

وقلتُ: وازَنَ المُصنِّفُ بين الآيتَين[١]، وقابَلَ بينَ كُلٍّ من القَرينَتَين، فقوله: «﴿بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ زيادةُ دلالةٍ على كُفْرانِ النِّعَم وجُحُودِ الحق»: معناه: أنَّ قولَه: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾ في الآيـةِ السابقةِ مُبْهَمٌ لم يُفهَم منه أنَّ تلكَ النِّعمةَ المكفورةَ من أيِّ نوعٍ من أنواعِ النِّعَم؟ أهيَ نعمةُ الآياتِ المنصوبةِ أو الآياتِ المُنزَلة؟ وأنَّ الكُفرانَ من أيِّ قبيلٍ كان؟ أهو مِن قَبيلِ[٢] الإعراضِ عنِ الآياتِ المنصوبة، أو هو مِن قَبيلِ التكذيبِ بالآياتِ النازلة؟

فعُلِمَ من هذه الآية: أنَّ تلكَ النِّعمةَ هي نعمةُ الآياتِ المُنزَلة، وأنَّ ذلك الكُفرانَ تكذيبُها وجُحودُ الحق، وقولـه: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ مُشتَمِلٌ لـجميعِ أنواعِ التعذيب، وقوله: ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ نصٌّ على تعيينِ العذاب.

قال صاحبُ «الفرائد»: هذا ليسَ بتكرير؛ لأن معنى الأول: حالُ هؤلاءِ كحالِ آلِ فِرعونَ في الكُفْرِ والتكذيب، فأخَذَهم بالعذاب، ومعنى الثاني: حالُ هؤلاءِ كحالِ آلِ فِرعونَ في تغييرهمُ النِّـعَم، وتغييرِ الله حالَهم بسَبَبِ ذلك التغيير، وهو أنه أغرَقَهم، بدليل ما تَقدَّمَ عليه، وهو قولُه تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا﴾ الآية. ولَـخَّصَ المعنى القاضي وقال: «الأولُ: تشبيهُ الكُفْرِ والأخذ، والثاني: تشبيهُ التغيير في النِّعمةِ بسَبَبِ تغييرهم ما بأنفُسِهم»[٣].

وقلت: النَّظْمُ يأبى هذا القول؛ لأنَّ وجهَ التشبيه في التشبيه الأولِ هو قولُه: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، فشَبَّهَ حالَ كُفَّارِ قُريشٍ بحالِ فِرعونَ ومَنْ قبلَه، والوجهُ للتشبيه: الكفرُ المُرتَّبُ عليه العقابُ، فكذلك ينبغي أن يكونَ الوجهُ في التشبيه الثاني هو قولُه: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾، لأنه مِثلُه[٤].

---

(١) في (ط): «وإن المصنف بيَّنَ الآيتَين»، وضُبِطَت هكذا، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

(٢) قوله: «كان أهو من قبيل» سقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

(٤) وقع في هذه الفقرة خلل وسقط ـ في مواضع منها ـ في (ح)، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: أصرُّوا على الكُفْرِ ولَجُّوا فيه، فلا يُتوقَّعُ منهم إيمان، وهم بنو قُرَيظة، ....

بيانُه: أنَّ قولَه: ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ جملةٌ مُبتَدأةٌ بعدَ ذِكرِ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به، صالحةٌ لأن تكونَ بياناً لوجهِ التشبيه، فوَجَبَ حَمْلُها عليه، كقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]، قولُه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ جملةٌ مُفسِّرةٌ لِـمَا له شُبِّهَ عيسىٰ بآدم، ولا فرقَ بينَه وبينَ قولِه: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ في هذا المعنىٰ.

وأما قولُه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ كالتعليل لحلولِ النَّكالِ للكُفْران، لِـمَا تقرَّرَ مِراراً: أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقامِ مُؤذِنٌ بأنَّ ما بعدَه جديرٌ بمَنْ قبله لأجلِ اكتِسابِه مُوجِبَه.

وقد اعترِضَ بين التَّشبيهَين، وهو غيرُ مُختَصٍّ بقوم فِرعونَ وقُريش، بل هو مُتناوِلٌ لجميع مَنْ يُغيِّرُ نِعمةَ الله منَ الأمم السَّالفةِ واللاحقة، من الكُفرانِ وتكذيبِ الآيات. فاختِصاصُه بالوجهِ الثاني دونَ الأولِ، وإيقاعُه وجهاً للتشبيه، مع وُجُودِه صريحاً كما بيَّنا: بعيدٌ عمَّنْ ذاقَ معرفةَ الفَصاحَتَين، ووَقَفَ علىٰ ترتيبِ النَّظْم بينَ الآيتَين.

قوله: (فلا يُتوقَّعُ منهمُ الإيمان[1]): يعني: دَلَّ قوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ـ لِـمَا فيه مِن بناءِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ علىٰ «هم» المُفيدِ لِتَقوِّي الحكم ـ علىٰ عَدَم توقُّع الإيمانِ منهم، وذلكَ لترتُّبِ هـذهِ الجملةِ علىٰ قولـه: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ حيثُ أوقَعَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ ـ وهو معرفةٌ ـ خبراً لـ﴿إِنَّ﴾، وجعَلَ اسمَه ﴿شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾.

قال القاضي: «والفاءُ للعَطْفِ والتنبيهِ علىٰ أنَّ تحقُّـقَ المعطوفِ عليه يَستَدعي تحقُّـقَ المعطوف»[2].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إيمان».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١١٦).

عاهَدَهُم رسولُ الله ﷺ أن لا يُمالِئوا عليه، فنَكَثُوا بأن أعانوا مُشركي مَكَّةَ بالسِّلاح، وقالوا: نَسِينا وأخطأنا، ثم عاهَدَهُم فنكَثُوا ومَالُوا معهم يومَ الخندق، وانطَلَقَ كعبُ بنُ الأشرَفِ إلىٰ مَكَّةَ فحالَفَهم.

﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ﴾ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، أي: الذينَ عاهَدْتَهم مِنَ الذينَ كَفَرُوا، جَعَلَهم شَرَّ الدَّواب؛ لأنَّ شَرَّ الناسِ الكُفَّار، وشَرَّ الكُفَّارِ المُصِرُّونَ منهم، وشَرَّ المُصِرِّينَ النَّاكِثُونَ للعُهُود.

﴿وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ﴾: لا يخافونَ عاقبةَ الغَدْر، ولا يُبالُونَ ما فيه مِنَ العارِ والنار.

﴿فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ﴾: فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرَنَّ بهم ﴿فَشَرِّدۡ بِهِم مَّنۡ خَلۡفَهُمۡ﴾: ففَرِّقْ عن مُحارَبَتِكَ ومُناصَبَتِك؛ بقَتْلِهم شَرَّ قِتْلة والنِّكايةِ فيهم، مَنْ وراءَهُم مِنَ الكَفَرة، حتىٰ لا يَجسُرَ عليكَ بعدَهُم أحد، اعتباراً بهم واتعاظاً بحالِهم.

قوله: (لا يُمالِئوا): لا يُساعِدُوا. النهاية: «المُمالأة: المُساعَدةُ والمُعاوَنة»(١).

قوله: (لأنَّ شَرَّ الناسِ الكُفَّار): يعني: أبدَلَ ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ﴾ من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وهُمُ الذينَ أصَرُّوا علىٰ الكُفر، ولَجُّوا فيه، بعدَ أنْ جَعَلَهم شَرَّ الدَّوابّ؛ ليدلَّ علىٰ أنَّ شَرَّ الناسِ الكفارُ إلىٰ آخره، لِما عرفتَ في إبدالِ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، منْ ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، معنىٰ البَدَل.

ثم في عَطْفِ ﴿يَنقُضُونَ﴾ وهو مُضارعٌ، علىٰ ﴿عَٰهَدتَّ﴾ وهو ماضٍ: الدلالةُ علىٰ استِمرارِ النَّقْض، ولذلك قال: «فنكثوا، ثم عاهَدَهم فنكثوا».

قوله: (﴿فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ﴾: فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرَنَّ بهم)، الأساس: «طَلَبْناهُ فثَقِفْناه في مكانِ كذا، أي: أدركناه». الجوهري: «ثَقِفْتُه ثَقفاً، أي: صادفتُه».

---

(١) هذه الفقرة ـ من «قوله: لا يُمالئوا» إلىٰ هنا ـ أُخِّرَت في (ح) و(ف) بعد التي تليها، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو الصوابُ الموافقُ لترتيب «الكشاف».

وقرأ ابنُ مسعود: «فشَـرِّذْ»، بالذالِ المُعجَمة، بمعنىٰ: ففرِّق، وكأنه مقلوبُ «شَذَرَ»، مِن قولهم: ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَر، ومنه: الشَّذْر: المُلتَقَطُ مِنَ المَعدِن؛ لِتَفرُّقِه. وقرأ أبو حَيْوة: «مِن خَلْفِهم»، ومعناه: فافعَلِ التَّشريدَ مِن وَرائِهم، لأنه إذا شَـرَّدَ الذينَ وراءَهم فقد فَعَلَ التَّشـريدَ في الوراء، وأوقَعَه فيه؛ لأنَّ الوراءَ جِهةُ المُشَـرَّدين، فإذا جُعِلَ الوراءُ ظَرْفاً للتَّشْريد فقد دلَّ علىٰ تشريـدِ مَنْ فيه، فلم يبقَ فرقٌ بينَ القِراءتَين.

قلت: والظاهرُ أنَّ الفاءَ في قوله: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾ فاءٌ فصيحةٌ تقتضي محذوفاً هو سَبَبُ التشريد، كما قَدَّر: «فإما تُصادِفنَّهم وتَظفَرنَّ بهم فشَـرِّدْ بهم»، فالتشريدُ مُسبَّبٌ عن الظَّـفَرِ بهم لا الإدراكِ فقط. ولا يَبعُدُ أن تُجعَلَ الفاءُ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ منها، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: «وتَظفَرنَّ بهم» عطفاً تفسيرياً علىٰ «تُصادِفَنَّ»، كما في قوله: «فإمّا تَثقَفُوني فاقتُلوني»، فيكونُ قولُه: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾ جزاءً للشرطِ فقط.

قوله: (ذهبوا شَذَرَ مَذَر)، الجوهري: «تَفرَّقُوا شَذَرَ مَذَر: إذا ذهبوا في كُلِّ وَجْه»، قال ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعمش: «شَـرِّذ» بالذال المُعجَمة، ولم يَمُرَّ بنا في اللغة تركيبُ (ش ر ذ)، والأوجهُ أن تكونَ الذالُ بدلاً من الدال، والجامعُ بينهما أنهما مجهورانِ ومُتقاربان»[١]. وقال أبو البقاء: «نحو: خراديل وخراذيل، وقيل: هو مقلوبٌ من «شَذَرَ» بمعنىٰ: فَـرَّقَ، وكُلُّ ذلك تعسُّفٌ بعيد»[٢].

قوله: (فافعَلِ التشريدَ مِنْ ورائهـم): يعنـي: أُجرِيَ الـمُتعدِّي مُجرىٰ اللازم، ثم عُدِّيَ تَعدِيَتَه، كقولِه:

..... يَـجْــرَحْ في عَراقيبِهــا نَـصْلي[٣]

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩).

(٣) جزء من بيت شعر لذي الرُّمّة ـ كما في «ديوانه» ص٥٧٥ ـ، وهو بتمامه:

وإنْ تَعتَذِرْ بالمَحْلِ عن ذي ضُـروعِها ... إلىٰ الضَّيفِ يَجرَحْ في عَراقيبِها نَـصْلي

وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٥٤، و«شرح الكافية» لرضيِّ الدين الأستراباذي (١: ٣٤٤)،=

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لَعَلَّ المُشَـرَّدينَ مِنْ وَرائِهِم يَتَّعِظُون.

[﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ ٥٨]

﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ مُعاهِدِينَ ﴿خِيَانَةً﴾ ونَـكْثاً بأماراتٍ تَلُوحُ لك ﴿فَانۢبِذْ إِلَيْهِمْ﴾: فاطرَحْ إليهمُ العَهْدَ ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾: علىٰ طريقٍ مُستَوٍ قَصْد ـ وذلكَ أن تُظهِرَ لهم نَـبْذَ العَهْد، وتُـخبـرَهُم إخباراً مكشوفاً بيِّناً أنكَ قَطَعتَ ما بَينَكَ وبينَهم ـ ولا تُناجِزْهُم الحربَ وهم علىٰ تَوهُّم بقاءِ العَهْد، فيكون ذلكَ خيانةً منك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ فلا يَكُنْ منكَ إخفاءُ نَـكْثِ العَهْدِ والخِداع.

وقيل: علىٰ استِواءٍ في العِلمِ بنَقْضِ العَهْد، وقيل: علىٰ استِواءٍ في العداوة، والجارُّ والمجرورُ في مَوضِعِ الحال، كأنه قيل: فانبِذْ إليهم ثابتاً علىٰ طريقٍ قَصْدٍ سَوِيّ، ....

وفي إيقاع التشريدِ في المكان وإرادةِ[١] التشريدِ فيمَنْ يَشغَلُ المكانَ: كناية، كقول الشَّنفَرىٰ:

تبيتُ بمَنْجاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بيتُها[٢]

فإذن صَحَّ قولُه: «فلم يبقَ فرقٌ بينَ القِراءتَين»، اللهُمَّ إلا في المُبالغة.

قال مُحيي السُّنَّةِ في معنىٰ المشهورة: «فَـرِّقْ بهم جَمْعَ كُلِّ ناقض، أي: افعَلْ بهؤلاءِ الذينَ نَقَضُوا عَهْدَكَ وحارَبُوكَ فِعْلاً من القَتْل والتنكيل، لـيَخافَكَ مَنْ خلفَهم من أهلِ مكّة»[٣].

قوله: (فانبِذْ إليهم ثابتاً): هذا علىٰ أن يكونَ ﴿سَوَآءٍ﴾ صفةَ موصوفٍ محذوف، كما قال:

= و«مغني اللبيب» (٢: ٥٢١)، ومحلُّ الشاهد فيه أنَّ الفِعلَ «يجرح» مُتَعَدٍّ أُجرِيَ مجرىٰ اللازم، والأصلُ أن يقول: «يجرحُها»، لكنْ لـمّا ضَمَّنَه معنىٰ الفعل «يُؤثِّر» عَدّاهُ تعديتَه، أي: عَدّاه بالحرف «في».
وسيأتي عند الزمخشري في تفسير الآية ١٥ من سورة الأحقاف، وانظر كلام المؤلف عليه هناك.

(١) من بداية الفقرة إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) انظر: «المُفضَّليات» ص١٠٩، وفيه: «تحلُّ» بدل «تبيتُ»، وتمامُه:

إذا ما بيوتٌ بالمَذَمَّةِ حَلَّتِ

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ٣٦٩).

أو حاصِلِينَ علىٰ استِواءٍ في العِلمِ أو العداوة، علىٰ أنها حالٌ مِنَ النَّابِذِ والمنبوذ إليهم معاً.

[﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ ٥٩]

﴿سَبَقُوٓا۟﴾: فاتوا وأفلَتُوا مِن أن يُظفَرَ بهم ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾: إنهم لا يَفُوتُونَ ولا يجدونَ طالبَهم عاجزاً عن إدراكهم، وقُرِئَ: «أنهم» بالفتح؛ بمعنىٰ: لأنهم، كُلُّ واحدةٍ مِنَ المكسورةِ والمفتوحةِ تعليل، إلا أنَّ المكسورةَ علىٰ طريقةِ الاستِئناف، والمفتوحةَ تعليلٌ صريح، وقُرِئ: «يُعجِّزون» بالتشديد، وقرأ ابنُ مُحيصِن: «يُعجِزونِ» بكَسْرِ النُّون، وقرأ الأعمش: «ولا تَحسَبِ الذينَ كفروا» بكَسْـرِ الباء وبفَتْحِها؛ علىٰ حذفِ النُّونِ الخفيفة.

وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء؛ علىٰ أنَّ الفِعلَ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾، ....

«علىٰ طريقٍ مُستَوٍ»، فالجارُّ والمجرورُ حالٌ من فاعل ﴿فَٱنۢبِذْ﴾. وقولُه: «أو حاصِلِين» علىٰ أن يكونَ حالاً من المجرور في ﴿إِلَيْهِمْ﴾ أو المرفوع في ﴿فَٱنۢبِذْ﴾ كما في الوجهَين، أي: علىٰ استِواءٍ في العِلم أو علىٰ استِواءٍ في العداوة.

قوله: (ولا يجدونَ طالِبَهم عاجِزاً)، الراغب: «أعجَزتُ فُلاناً وعَجَّزتُه وعاجَزتُه: جعلتَه عاجِزاً. قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [الحج: ٥١]، وقُرِئَ: «مُعجِّزين»، فـ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ معناه: ظانِّينَ ومُقدِّرينَ أنهم يُعجِزُوننا؛ لأنهم حَسِبُوا أن لا حَشْـرَ ولا نَشْـر، فيكونَ ثوابٌ وعقاب، و«مُعجِّزين»: يَنسُبُونَ مَنْ تَبِـعَ النبيَّ ﷺ إلىٰ العَجز، نحو: جَهَّلتُه وفَسَّقتُه»[1].

قوله: (وقرئ: «أنهم» بالفَتْح): ابنُ عامر، والباقون: بكسرها[2].

قوله: (وقرأ حمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء[3]، علىٰ أنَّ الفِعلَ لـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾)، وقوله: (واستُدِلَّ)، كأنه أشار إلىٰ ضَعْفِ هذا الوجه؛ إذ لا حاجةَ إلىٰ تقدير «إنْ» المُخفَّفة، قال أبو

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٧-٥٤٨.

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٢.

(٣) وهي قراءة حفص وابن عامر أيضاً. انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٢، وسيأتي تنبيه المؤلف إلى هذا بعد قليل.

وقيل فيه: أصلُه: أنْ سَبَقُوا، فحُذِفَت «أنْ»، كقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، واستُدِلَّ عليه بقِراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «أنهم سَبَقُوا»، وقيل: وقعَ الفِعلُ علىٰ «أنهم لا يُعجِزُون»؛ علىٰ أنَّ ﴿لَا﴾ صِلة، و﴿سَبَقُوٓا۟﴾ في محلِّ الحال، يعني: سابقين، أي: مُفلِتينَ هاربين، وقيل: معناه: ولا يَحسَبَنَّهم الذينَ كَفَروا سَبَقُوا، فحذفَ الضَّميرَ لِكونِهِ مفهوماً، وقيل: ولا يَحسَبَنَّ قَبيلُ المُؤمنينَ الذينَ كَفَروا سَبَقُوا. وهذهِ الأقاويلُ كُلُّها مُتَمحَّلة، وليسَت هذهِ القراءةُ التي تَفرَّدَ بها حمزةُ بنيِّرة.

البقاء: «في الفاعل وجهان: أحدُهما: هو مُضمَر، أي: لا يَحسَبَنَّ مَنْ خلفَهم، أو: يحسَبَنَّ أحد، والمفعولُ الثاني ﴿سَبَقُوٓا۟﴾. وثانيهما: أنَّ الفاعلَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والمفعولُ الأولُ محذوف، أي: أنفسَهم، وقيل: التقدير: أنْ سَبقُوا، و«أن» مصدرية، حُكِيَ عن الفرَّاء، وهو بعيد؛ لأنَّ المصدريةَ موصولة، وحَذفُ الموصولِ ضعيفٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمال»[١].

قوله: (وَقَعَ الفِعلُ علىٰ «أنهم لا يُعجِزُون»، علىٰ أنَّ ﴿لَا﴾ صِلَة): قال الزَّجَّاج: «ويجوزُ أن تكونَ ﴿لَا﴾ لَغواً، أي: ولا يحسَبَنَّ الذينَ كفروا أنهم يُعجِزُون، وأن يكونَ بَدَلاً من ﴿سَبَقُوٓا۟﴾، وهو ضعيف؛ لأنَّ «لا» لا تكون لَغْواً في مَوضِعٍ يجوزُ أن تقعَ فيه غيرَ لَغْو»[٢].

قوله: (قَبيلُ المُؤمنين)، الجوهري: «القَبيل: الجماعةُ تكونُ من ثلاثةٍ فصاعداً من قَوْمٍ شتَّىٰ، والجمعُ: قُبُل».

قوله: (وليسَت هذهِ القراءةُ التي تَفرَّدَ بها حمزةُ بنيِّرة): يُقال: زَعْمُه ليس بنيِّر، وإنَّ حمزةَ ما تَفرَّدَ بها، وفي «التيسير»: «قرأ حَفْصٌ وابنُ عامر وحمزة: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء، والباقون بالتاء»[٣]، ووجهُها مُستقيم علىٰ وُجُوه كما صَحَّحَه أبو البقاء، ولأنها مُتواتِرة، وما تَواتَرَ فهو نيِّر. علىٰ أنه[٤] أجاز حَذْفَ المفعولِ الأولِ من باب «حَسِبَ» في غير مَوضِعٍ من هذا الكتاب؛

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٢٩ - ٦٣٠).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٢٢).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص ١١٧.

(٤) أي: الزمخشري.

وعن الزُّهْري: أنها نـزَلَتْ فيمَنْ أفلَتَ مِن فَلِّ المشركين.

[﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ ٦٠]

﴿مِّن قُوَّةٍ﴾: مِن كُلِّ ما يُتَقوَّىٰ به في الحربِ مِن عُدَدِها.

وعن عُقبةَ بنِ عامر: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ علىٰ المنبر: «ألا إنَّ القُوَّةَ الرمي»، قالها ثلاثاً. وماتَ عُقبةُ عن سبعينَ قوساً في سبيلِ الله. وعن عِكرِمة: هي الحصون.

والرِّباطُ: اسمٌ للخَيْلِ التي تُربَطُ في سبيل الله، ويجوزُ أن تُسمَّىٰ بالرِّباطِ الذي هو بمعنىٰ المُرابَطة، ويجوزُ أن يكونَ جمعَ رَبيط؛ كفَصِيل وفِصَال، وقرأ الحسن: «ومِن رُبُطِ الخيل»، بضَمِّ الباءِ وسُكُونِها، جمعُ رباط.

منها: قالَ في قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]: «هو في الأصلِ مُبتدأ، فحُذِفَ كما حُذِفَ المُبتَدأ»[١]، إلىٰ غير ذلك كما سيجيء.

قوله: (مِن فَلِّ المشركين)، النهاية: «الفَلُّ: القومُ المُنهَزِمُون، من الفَلِّ: الكَسْر، وهو مصدرٌ سُمِّيَ به، ويقعُ علىٰ الواحدِ والاثنَينِ والجمع».

قوله: (وعن عُقْبَةَ بنِ عامر) الحديث: رواه مُسلِمٌ والترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ والدارميُّ[٢]، وليسَ فيه: «ماتَ عُقْبةُ عن سبعينَ قَوْساً»[٣].

قوله: (والرِّباط: اسمٌ للخَيْلِ التي تُربَطُ في سبيلِ الله): قيل: فإذن يَلزَمُ من إضافتِه إلىٰ الخيلِ إضافةُ الشيءِ إلىٰ نفسِه، يُقال: الرِّباط: اسمٌ عامٌّ يُطلَقُ علىٰ معان؛ منها ما ذكره، ومنها

---

(١) قاله الزمخشريُّ على قراءة (ولا يحسبنَّ) بالياء، ولا بُدَّ مِنَ الرُّجوعِ إلىٰ كلامِه هناك حتّىٰ يَتَّضِح.

(٢) مسلم (١٩١٧)، والترمذي (٣٠٨٣)، وأبو داود (٢٥١٤)، وابن ماجه (٢٨١٣)، والدارمي (٢٤٠٤).

(٣) ليس في عبارة الزمخشري ما يدلُّ على أنَّ هذه الجملة من الحديث المذكور، حتى يُقال: إنها ليست فيه، كما تَوهَّمَ المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ.

ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ تخصيصاً للخَيْلِ مِن بين ما يُتَقوَّىٰ به، كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وعن ابنِ سِيرين: أنه سُئِلَ عمَّنْ أوصَىٰ بثُلُثِ مَالِهِ في الحصون؟ فقال: يُشتَرىٰ به الخيل، فتُرابِطُ في سبيلِ الله ويُغزَىٰ عليها، فقيل له: إنمـا أوصىٰ في الحصون؟ فقال: ألم تَسمَعْ قولَ الشاعر:

إنَّ الـحُصُونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرىٰ

﴿تُرْهِبُونَ﴾ قُرِئَ بالتخفيف والتشديد، ....

انتظارُ الصَّلاةِ بعدَ الصَّلاة. في «النهاية»: «الرباطُ في الأصل: الإقامةُ علىٰ جِهادِ العَدُوِّ بالحرب، وارتباطُ الخيل: إعدادها، وقيل: الرباطُ: مصدرُ رابطتُ، أي: لازمتُ. وقيل: الرِّباط: اسمٌ لِمَا يُربَط به الشيء، أي: يُشَدّ»، فأُضيفَ إلىٰ الخيلِ للبيان، كقولك: خاتمُ حديد، فعلىٰ هذا اللامُ في قول المُصنِّف: «الرباط» للعَهْد، أي: الرباطُ المذكورُ في الآية، قال في «الانتصاف»: «المطابقُ للرمي أن يكونَ «الرِّباطُ» علىٰ بابه مصدراً»(١).

قوله: (إنَّ الحصونَ الخيلُ لا مَدَرُ القُرىٰ): أوله:

ولقد عَلِمتُ علىٰ تَـوَقِّيَّ الرَّدَىٰ(٢)

يعني: عَلِمتُ أنَّ الحصونَ التي يُتَوقَّىٰ بها: الخيلُ، لا قُصُورُ القُرىٰ والمدائنِ التي يُلجَأُ إليها.

قوله: (تُرهِبُون): بالتخفيف: الجماعة، وبالتشديد: شاذة. الراغب: «الرَّهْبةُ والرَّهْبُ: مخافةٌ مع تحزُّن(٣) واضطراب، قال عزَّ وجلَّ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾، والترهُّب: التعبُّد، وهو استعمـالُ الـرَّهْبة،

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٦٦) بحاشية الكشاف.

(٢) البيتُ للأسعَر بن حُمْران الـجُعْفي، كما في «الأصمعيات» ص١٤١.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المفردات» للراغب، مادة (رهب): «تحرُّز»، والأول أحسَن.

وقرأ ابنُ عبَّاسٍ ومُجاهِد: «تُخزُونَ»، والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ راجعٌ إلىٰ ﴿مَّا ٱسْتَطَعْتُم﴾، ﴿عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾: هم أهلُ مكَّة، ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ﴾: هم اليهود، وقيل: المُنافِقون، وعن السُّدِّيِّ: هم أهلُ فارس.

وقيل: كَفَرةُ الجن، وجاء في الحديث: «إنَّ الشَّيطانَ لا يَقرَبُ صاحبَ فَرَس، ولا داراً فيها فَرَسٌ عَتيق»، ورُوِي: «إنَّ صَهيلَ الخيل يُرهِبُ الجن».

[﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٦١]

جَنَحَ له، وإليه: إذا مال، والسَّلْم: تُؤنَّثُ تأنيثَ نقيضِها، وهي الحرب، قال:

السَّلْمُ تأخذُ منها ما رَضِيتَ بهِ   والحربُ تكفيكَ مِن أنفاسِها جُرَعُ

وقُرِئ بفتح السِّينِ وكَسْرِها.

وعن ابنِ عبَّاس رضيَ اللهُ عنه: أنَّ الآيةَ منسوخةٌ بقوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وعن مُجاهِد: بقوله: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، والصحيحُ أنَّ الأمرَ موقوفٌ علىٰ ما يرىٰ فيه الإمامُ صَلاحَ الإسلام وأهلِه؛ مِن حَرْبٍ أو سَلْم، وليسَ بحَتْم: أن يُقاتَلُوا أبداً، أو يُجابُوا إلىٰ الهُدْنةِ أبداً.

والرَّهْبانيَّة: غُلُوٌّ في تحمُّل الرَّهْبة من فَرْطِ الرهبة، والرُّهْبانُ يكونُ واحداً وجمعاً، وقالوا: رَهَبُوتُ خيرٌ من رَحَمُوت»[1].

قوله: (قال: السَّلْمُ تأخُذ) البيت: مضىٰ شرحه في البقرة[2].

قوله: (إلىٰ الهُدْنة): هادَنَه: صالحه، والاسمُ: الهُدْنة.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٦٦-٣٦٧.

(٢) في تفسير الآية ٢٠٨ منها (٣: ٣٢٠).

وقرأ الأشهَبُ العُقيلي: «فاجنُح» بضَمِّ النُّون، ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾: ولا تـخَفْ مِن إبطانِهِمُ المكرَ في جُنُوحِهم إلىٰ السَّلْم، فإنَّ الله كافيكَ وعاصِمُكَ مِن مَكرِهم وخَديعتِهم. قال مُجاهِد: يُريدُ قُريظة.

[﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۞ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ ٦٢-٦٣]

﴿فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ﴾ فإنَّ مُحسِبَكَ الله: قال جَرير:

إني وَجَدتُ مِنَ المكارِمِ حَسْبَكُمْ ... أنْ تَلبَسُوا حُرَّ الثِّيابِ وتَشبَعُوا

﴿وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ﴾ التأليفُ بينَ قُلوبِ مَنْ بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ مِنَ الآياتِ الباهرة؛ لأنَّ العربَ لِمَا فيهم مِنَ الحميَّة، والعَصَبيَّة، والانطِواءِ علىٰ الضَّغينةِ في أدنىٰ شيء، وإلقائِهِ بينَ أعيُنهم إلىٰ أن يَنتَقِمُوا، لا يكادُ يأتلِفُ فيهم قلبان،.........

قوله: (إني وَجَدتُ مِنَ المكارم) البيت، بعده:

فإذا تُذوكِرَتِ المكارمُ مَرَّةً ... في مَجلِسٍ أنتُمْ بِهِ فتَقَنَّعُوا[1]

«حَسْبُكم»: أي: مُحسِبكم، و«الحُرُّ» مِن كُلِّ شيء: أعتقُه، ويُروىٰ: «خَزَّ الثياب»، والخز: «اسمُ دابَّةٍ، سُمِّيَ الثَّوبُ المُتخَذُ من وَبَرها خَزّاً». في «المغرب». وفي «النهاية»: «الخز: ثيابٌ تُنسَجُ من إبْرَيسَم وصُوف، وقيل: الخز: الثيابُ المعمولُ من الإبرَيسَم، وهذا هو المعروفُ الآن».

يَهجُوهُم بأنهم لِئامٌ أراذِلُ هِمَمُهم مقصورةٌ علىٰ المآكل والملابس.

«تَقَنَّعُوا»: أي: غَطُّوا وُجُوهَكم من الحياء، «أن تَلبَسُوا» فاعل: «حَسْبُكم»، وقيل: وقوعُ «حَسْبُكَ» صفةً للنكرة في قولهم: عندي رجلٌ حَسْبُكَ رجلاً، دليلٌ علىٰ أنه في معنىٰ اسم الفاعل.

---

(١) كذا عزاه الزمخشريُّ إلى جرير، ولم أقف عليه في «ديوانه»، وقد عزاه سيبويه في «الكتاب» (٣: ١٥٣)، وأبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص٢٥١ إلى عبد الرحمن بن حَسَّان، والله أعلم.

ثم ائتَلَفَتْ قُلوبُهم علىٰ اتباعِ رسولِ الله ﷺ، واتَّحَدُوا، وأنشَؤُوا يَرمُونَ عن قَوْسٍ واحدة، وذلك لِـمَا نَظَمَ اللهُ مِن أُلفَتِهم، وجمعَ مِن كَلِمتِهم، وأحدَثَ بينهم مِنَ التَّحابِّ والتَّوادّ، وأماطَ عنهم مِنَ التباغُض والتماقُت، وكَلَّفَهم مِنَ الحبِّ في الله والبُغْضِ في الله، ولا يَقدِرُ علىٰ ذلك إلا مَنْ يَملِكُ القُلوب، فهو يُقلِّبُها كما شاء، ويَصنَعُ فيها ما أراد.

وقيل: هم الأوسُ والخزرج، كانَ بينَهم مِنَ الحروبِ والوقائعِ ما أهلَكَ سادتَهم ورُؤَساءَهم، ودَقَّ جَماجِمَهم، ولم يَكُنْ لبَغْضائِهم أَمَدٌ ومُنتَهى، وبينهما التجاوُرُ الذي يُهيِّجُ الضَّغائن، ويُديمُ التَّحَاسُدَ والتنافُس، وعادةُ كُلِّ طائفتَين كانتا بهذهِ المثابةِ أن تَتجنَّبَ هذه ما آثَرَتْهُ أختُها، وتكرهُه وتَنفِرُ عنه، فأنسَاهُمُ اللهُ تعالىٰ ذلكَ كُلَّه، حتىٰ اتَّفَقُوا علىٰ الطاعة، وتَصَافَوْا، وصاروا أنصاراً، وعَادُوا أعواناً، وما ذاكَ إلا بلَطِيفِ صُنْعه وبليغ قُدْرته.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٦٤]

قوله: (وبينهما التجاوُر)، الأساس: «وهُم جيرتي، وتجاوروا»[١].

قوله: (وعادةُ كُلِّ طائفتين): مُبتَدأ، والخبرُ «أن تَتَجَنَّب»، و«كانتا بهذهِ المثابة» صفةُ «طائفتَين».

قوله: (وما ذاكَ إلا بلطيفِ صُنْعِهِ وبليغ قُدرته): ويُمكِنُ أن يُستَنبَط هذا المعنىٰ من قوله: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، فإنَّ العزيزَ دَلَّ على بَليغِ قُدرته[٢]، ومن عِزَّته: أنْ بَعَثَ النبيَّ ﷺ إليهم، وجعلَ بعثتَه من الآياتِ الباهرةِ والمُعجِزاتِ القاهرة، حيثُ ألَّفَ به قلوبَهم، وأذلَّ صَعْبَهم؛ بأنْ أوقَعَ بينَهمُ الرحمةَ والتواضُع، ورَفَعَ الأنَفةَ والكِبر، ولا يَقدِرُ علىٰ ذلك إلا مَنْ يكونُ قاهِراً علىٰ الأشياءِ كُلِّها، مالكاً للقُلوبِ الأبيَّةِ المجبولةِ علىٰ الحميَّةِ الجاهلية، كما قال ﷺ: «إنَّ

---

(١) في (ح) و(ف): «هم جيرتي، أي: مرجعي»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (جور).

(٢) من قوله: «يمكن أن يستنبط» إلى هنا، سقط من (ح).

﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ الواوُ بمعنىٰ «مع»، وما بعدَه: منصوب، تقول: حَسْبُكَ وزيداً دِرهَم، ولا تَجُرَّ؛ لأنَّ عطفَ الظاهِرِ المجرورِ علىٰ المَكْنيِّ مُمتَنِع، قال:

فحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدٌ

والمعنىٰ: كَفَاكَ وكَفَىٰ تُبَّاعَكَ مِنَ المُؤمنينَ اللهُ ناصِراً، أو يكونُ في محلِّ الرفع، أي: كَفَاكَ اللهُ وكَفَاكَ المُؤمنون.

وهذهِ الآيةُ نَزَلَتْ بالبَيْداءِ في غَزْوةِ بدرٍ قبلَ القِتال، وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: نزلت في إسلامِ عُمَر، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: أنه أسلَمَ معَ النَّبيِّ ﷺ ثلاثةٌ وثلاثون رجلاً وسِتُّ نِسْوة، ثم أسلَمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه، فنزلت.

قُلُوبَ بني آدمَ كُلَّها بينَ إصبَعَينِ من أصابع الرحمنِ كقَلْبٍ واحد، يَصرِفُها كيفَ يشاء». رواه مُسلِمٌ[1] عن عبد الله بن عمرو، وأحمدُ بنُ حنبل[2] عن أمِّ سَلَمة.

ومن حِكمتِه: أنْ دَبَّرَ أمورَهم هذا التدبيرَ العجيب، وأحدَثَ فيهم من التَّوادِّ والتَّحابِّ[3]، ونَظَمَ أُلفتَهم وجمعَ كلمتَهم، لأنَّ الفاصِلةَ كالتعليلِ للتأليف، ولا بُدَّ من مناسبةٍ لتخصيص الصِّفتَين.

قوله: (فحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ[4] مُهنَّد): أوَّلُه:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا[5]

وانشِقاقُ العصا: عبارةٌ عن التفرُّق، ونَصَبَ «الضَّحَّاك» بقوله: «فحَسْبُكَ»، لأنه في معنىٰ: يكفيك، يقول: إذا كان يومُ الحربِ ووَقَعَ الخِلافُ بينكم فحَسْبُكُم مع الضَّحَّاك سَيفٌ هنديّ.

---

(١) في «صحيحه» (٢٦٥٤)، واللفظُ المذكور له.

(٢) في «مسنده» (٢٦٥١٩) و(٢٦٥٧٦) و(٢٦٦٧٩)، وقد تقدَّم لفظُه عند المُؤلِّف ص٦٦ في تفسير الآية ٢٤ من هذه السُّورة، وخرَّجه هناك من «جامع الترمذي» (٣٥٢٢).

(٣) تحرَّف في (ف) إلى: «البوادر العجاب».

(٤) في (ح) و(ف): «سيف»، والمُثبتُ من (ط)، وهو لفظُ «الكشاف».

(٥) انظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ٢٦٢).

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ۞ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ٦٥ - ٦٦]

التحريض: المُبالغةُ في الحثِّ علىٰ الأمر، مِنَ الحَرَض، وهو أن يُنهِكَهُ المرضُ ويَتَبالَغَ فيه، حتىٰ يُشفِيَ علىٰ الموت، أو أن تُسَمِّيَه حَرَضاً، وتقولَ له: ما أراكَ إلا حَرَضاً في هذا الأمر ومُمرِضاً فيه؛ ليُهيِّجَه ويُحرِّكَ منه، ويُقال: حَرَّكَه وحَرَّضَه وحَرَّشَه وحَرَّبَه؛ بمعنىٰ.

وقُرِئ: «حَرِّص» بالصَّادِ غير المُعجَمة، حَكَاها الأخفَش؛ مِنَ الحِرْص.

وهذهِ عِدَةٌ مِنَ الله وبِشارةٌ بأنَّ الجماعةَ مِنَ المُؤمنينَ إن صَبَروا غَلَبُوا عشرةَ أمثالَهم مِنَ الكُفَّار بعَوْنِ الله تعالىٰ وتأييده، ثم قال: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ أي: بسَبَبِ أنَّ الكُفَّارَ قومٌ جَهَلةٌ يُقاتِلُونَ علىٰ غير احتِسابٍ وطَلَبِ ثوابٍ كالبهائم، فيَقِلُّ ثباتُهم، ويَعدَمُونَ ـ لجهلِهم بالله ـ نُصْرتَه، ويَستَحِقُّونَ خِذْلانَه، ....

قوله: (أو أن تُسمِّيَه حَرَضاً): عطفٌ على قوله: «المُبالغةُ في الحث»، يُريد: أنَّ «حَرَضاً» له معنَيان. الأساس: «نُـهِكَ فلانٌ مَرَضاً حتىٰ أصبَحَ حَرَضاً، أي(١): أشفىٰ علىٰ الهلاك، وحَرَّضَه علىٰ الأمر، وفيه تحريض»، فإذا حُمِلَ علىٰ المعنىٰ الأولِ فمعناه: يا أيها النبيُّ حُثَّ المؤمنينَ علىٰ القِتال، أي: بالِغْ في الأمرِ بالقِتال، وإذا حُمِلَ علىٰ الثاني فمعناه: سَمِّهِم حَرَضاً، كما يُقال: فَسَّقتُه، أي: سَمَّيتُه فاسِقاً، وهذا من بابِ التهييج والإلهاب، ولهذا قال: «ليُهيِّجَه ويُحرِّكَ منه».

قوله: (ويَستَحِقُّونَ خِذْلانَه)، وقوله: «ومعه ما يَستوجِبُ به النَّصْر»: بناءً علىٰ مذهبِه، فإنَّ عندَهم(٢) الوُجُوب عقلي، وفِعْل العبدِ مُؤثِّر، وعندنا: الوجوبُ بسَبَبِ الوعد؛ تفضُّلاً منه تعالىٰ، لقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

---

(١) من قوله: «عطف على قوله» إلى هنا، سقط من (ح)، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الموافقُ لِـمَا في «أساس البلاغة»، مادة (حرض).

(٢) أي: عند المعتزلة.

خِلافَ مَنْ يُقاتِلُ علىٰ بَصيرة، ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصـرَ والإظهارَ مِنَ الله.

وعن ابنِ جُرَيج: كانَ عليهم أن لا يَـفِرُّوا ويَثْبُتَ الواحدُ منهم للعشـرة، وكانَ رسولُ الله ﷺ بَعَثَ حمزةَ رضيَ اللهُ عنه في ثلاثينَ راكباً، فلَقِيَ أبا جَهْلٍ في ثلاثِ مئةِ راكب. قيل: ثم ثَقُلَ عليهم ذلكَ وضَجُّوا منه، وذلكَ بعدَ مُدَّةٍ طويلة، فنُسِخَ وخُفِّفَ عنهم بمُقاومةِ الواحدِ الاثنين.

وقيل: كانَ فيهم قِلَّةٌ في الابتداء، ثم لَـمَّا كَثُرُوا بعدُ نزلَ التخفيف.

قوله: (وقيل: كان فيهم قِلَّةٌ في الابتِداء): فإن قلتَ: كيف يَستَقيمُ هذا مع قوله: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾، فإنَّ التحويلَ من القِلَّةِ إلىٰ الكثرةِ يَزيدُ القُوَّةَ لا الضَّعْف؟

قلتُ: لـَمَّا كانَ مُوجِبَ القُوَّةِ اعتمادُهم علىٰ الله وتوكُّلُهم عليه، لا علىٰ الكثرة، كما في بدر وغيره، أوجَبَ أن يُقاوِمَ واحدٌ منهم عشرةً، ولهذا يُعلِّلُ الأمرُ بما يُقابِلُ قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «خِلاف مَنْ يُقاتِلُ علىٰ بصيرة، ومعه ما يَستَوجِبُ به النَّصْـرَ والإظهارَ من الله»، ثم لـَمَّا كَثُرُوا واعتمدوا عليها بعضَ الاعتماد، كما في حُنَين، خَفَّفَ اللهُ عنهم بعض ذلك. وقال الإمام: «الكُفَّارُ إنما يُعوِّلونَ علىٰ قُوَّتِهم وشَوْكَتِهم، والمُسلِمونَ يَستَعينونَ بالدُّعاء والتَّضـرُّع، ومَنْ كانَ كذلك كانَ النصـرُ والظَّفَـرُ به أليق»[1].

فإن قلتَ: فما معنىٰ عَطْفِ قوله: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ علىٰ قوله: ﴿خَفَّفَ ٱللَّهُ﴾؟ قلتُ: معناه: الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكم لـَمَّا ظهر مُتعلَّقُ عِلمِه تعالىٰ، أي: كثرتُـكُم التي هي مُوجِبُ ضَعفِكم بعدَ ظُهُور قِلَّتِكم وقُوَّتِكم.

روىٰ السُّلَميُّ عن النَّصْرابادي[2]: هذا التخفيفُ كانَ للأُمةِ دونَ الرسولِ ﷺ، ومَنْ لا

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٠٥).

(٢) أبو القاسم إبراهيم بن محمد (٣٦٧هـ) كان من أجلِّ مشايخ خراسان، صَحِبَ الشِّبليَّ والروذباريَّ وغيرهما. وكلامه في علوم القوم كلامُ متمكنٍ من الحقائق. له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (٦: ١٦٩)، و«طبقات الصوفية» ص٤٨٤.

وقُرِئ: ﴿ضَعْفًا﴾ بالفَتْح والضَّم؛ كالمَكْثِ والمُكْث، والفَقْرِ والفُقْر. و«ضُعُفاً»؛ جمعُ ضَعيف، وقُرِئَ الفِعلُ المُسنَدُ إلىٰ «المئة» بالياءِ والتاءِ في الموضعين.

والمُرادُ بالضَّعْف: الضَّعْفُ في البدن، وقيل: في البصيرةِ والاستِقامةِ في الدِّين، وكانوا مُتفاوتينَ في ذلك.

فإن قلتَ: لِـمَ كَرَّرَ المعنىٰ الواحدَ ـ وهو مُقاومةُ الجماعةِ لأكثَـرَ منها ـ مَرَّتَين، قبلَ التخفيفِ وبعدَه؟ قلتُ: للدلالةِ علىٰ أنَّ الحالَ مَعَ القِلَّةِ والكَثْرةِ واحدةٌ لا تَتَـفاوت، لأنَّ الحالَ قد تَتَـفاوَتُ بينَ مُقاومةِ العشـرينَ المئتَين، والمئةِ الألفَ، وكذلكَ بينَ مُقاومةِ المئةِ المئتين، والألفِ الألفَيْن.

يُثقِلُه حَمْلُ أمانةِ النُّبوَّةِ كيفَ يُخاطَبُ بتخفيفِ اللقاءِ للأضداد؟ وكيفَ يُخاطَبُ به الرسولُ ﷺ، وهو الذي يقول: «بكَ أَصُولُ وبكَ أَحُول»[1]، ومَنْ كانَ به كيفَ يُخَفَّفُ عنه أو يُثَقَّلُ عليه؟

قوله: (وقُرِئَ: ﴿ضَعْفًا﴾ بالفتح والضَّمّ): بالفتح: عاصمٌ وحمزة، والباقون: بضَمِّها[2].

قوله: (وقُرِئَ الفِعلُ المُسنَدُ إلىٰ المئة): أي: قولُه: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ﴾، بالياء التحتانية: الثانية[3]: أبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيّ، والثالثة[4]: عاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ. والباقون: بالتاء بلا خِلاف.

قوله: (لأنَّ الحالَ قد تَتَـفاوَت): يعني: حالة المُقاومةِ تتفاوت، ترىٰ الواحدَ لا يُقاوِمُ العشـرة، والعشـرةَ المئة[5]، فإذا بَلَغَ العددُ إلىٰ مئةٍ مع ألفٍ من العَدُوِّ لا يكونُ الحكمُ كذلك،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٣٢) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٧، و«حجة القراءات» ص٣١٣.

(٣) يعني: ﴿يَكُن﴾ الثانية، أما الأولىٰ فهي التي في قوله: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾، وليس الكلام فيها هنا، وأما الثانية فهي التي في قوله: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوٓا﴾، وهي المُرادةُ هنا.

(٤) يعني: ﴿يَكُن﴾ الواردة في قوله: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ﴾.

(٥) في (ح): «ترىٰ الواحدَ لا يُقاوِمُ إلا اثنَين، والعشـرة والمئة»، وفي (ط) و(ف): «ترىٰ الواحدَ لا يُقاوِمُ =

[﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ ٦٧ - ٦٨]

وقُرِئ: «للنَّبيِّ» علىٰ التعريف، و«أَسَارىٰ»، و«يُـثَخِّنَ» بالتشديد، ومعنىٰ الإثخان: كثرةُ القَتْلِ والمُبالغةُ فيه، مِن قولهم: أثخنَتهُ الجِراحات: إذا أثبتَتْهُ حتىٰ تثقُلَ عليه الحركة، وأثخنَـهُ الـمرض: إذا أثقلَه؛ مِنَ الثَّخَانة التي هي الغِلَظُ والكَـثافة، يعني: حتىٰ يُـذِلَّ الكُفرَ ويُضعِفَهُ بإشاعةِ القَتْلِ في أهلِه، ويُـعِزَّ الإسلامَ ويُقوِّيَهُ بالاستيلاءِ والقَهْر، ثم الأَسْـرُ بعدَ ذلك.

فربما يُقاوِمُونَهم علىٰ هذه الزيادة، ومن ثَمَّ قيل: الجيشُ العَرَمْرَمُ أربعةُ آلاف، فلا يُغلَبُ من أجل القِلَّةِ وكثرةِ العدو، ورُوِيَ في الحديث: «خيرُ الجيوشِ أربعةُ آلاف»[1]، لكنَّ حالَ المُسلِمينَ بخِلافِ ذلك، كما أشارَ إليه بقوله: «للدَّلالةِ علىٰ أنَّ الحالَ مع القِلَّةِ والكثرةِ واحدة».

قوله: (قُرِئ: «للنَّبيِّ»...، و«أَساریٰ»، و«يُثَخِّن» بالتشديد): وهو في الشَّواذ. قال الزَّجَّاج: «قُرِئ: أَسْـرىٰ وأَساریٰ، فمَنْ قرأ: أَسْـرىٰ، فهو جمعُ أسير؛ وفَعْلىٰ فَعِيل: جمعٌ لكُلِّ مَنْ أُصيبَ في بَدَنِهِ وفي عقله، يقال: مريضٌ ومرضىٰ، وأحمقُ وحمقىٰ، ومَنْ قرأ: أَساریٰ فهو جمعُ الجمع، يقال: أسيرٌ وأَسْـرىٰ وأَساریٰ»[2]، والفتحُ[3] هو الأصل.

قوله: (ثم الأَسْرُ بعد ذلك): تفسيرٌ لمعنىٰ الغايةِ في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يعني: لا يجوزُ الأَسْـرُ إلا بعدَ إذلالِ الكَفَرةِ بالقَتْل، وإعزازِ أهلِ الإسلامِ بالغَلَبةِ والقَهْر.

= الاثنين والعشرة والمئة»، ولم يظهر لي وَجهُ هذا أو ذاك، وما أثبتُّه هو الأوفقُ بالسِّياق، والمعنىٰ: أنَّ الواحدَ لا يُقاوِمُ العشـرةَ، وأنَّ العشـرةَ لا تُقاوِمُ المئة، أما المئةُ فيُقاوِمون الألف. والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥)، وابن ماجه (٢٨٢٧) من حديث ابن عباس.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٢٤ـ٤٢٥).

(٣) يعني: أنه يجوزُ أن تقول: أَساریٰ وأُساریٰ، بفتح الهمزة وضمِّها، والفتحُ هو الأصل.

ومعنىٰ ﴿ مَا كَانَ ﴾: ما صَحَّ له وما استَقام، وكان هذا يومَ بَدْر، فلما كَثُرَ المُسلِمُونَ نزل: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ، أُتِيَ بسبعينَ أَسِيراً فيهمُ العباسُ عَمُّه، وعَقِيلُ بنُ أبي طالب، فاستَشارَ أبا بكرٍ فيهم، فقال: قَومُكَ وأهلُك، استَبقِهم، لَعَلَّ اللهَ أن يتوبَ عليهم، وخُذْ منهم فِدْيةً تُقوِّي بها أصحابَك، وقال عُمَر: كَذَّبُوكَ وأخرَجُوك، فقَدِّمْهم واضرِبْ أعناقَهم، فإنَّ هؤلاءِ أئمةُ الكُفْر، وإنَّ اللهَ أغناكَ عنِ الفِداء، مَكِّنْ علياً مِن عَقِيل، وحمزةَ مِنَ العَبَّاس، ومَكِّني مِن فُلانٍ - لِنَسِيبٍ له -، فلنَضرِبْ أعناقَهم.

فقال عليه السَّلام: «إنَّ اللهَ ليُلَيِّنُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أَلْيَنَ مِنَ اللَّبَن، وإنَّ اللهَ ليُشدِّدُ قُلوبَ رجالٍ حتىٰ تكونَ أَشَدَّ مِنَ الحجارة، وإنَّ مَثَلَكَ يا أبا بكرٍ مَثَلُ إبراهيم؛ قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومَثَلَكَ يا عُمَرُ مَثَلُ نوح؛ قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]»، ثم قالَ لأصحابه: «أنتُمُ اليومَ عالة، فلا يُفلِتَنَّ أحدٌ مِنكُم إلا بفِداءٍ أو ضَرْبِ عُنُق».

قوله: (أُتِيَ بسَبعينَ أسيراً فيهمُ العباس) الحديث: مُخَرَّجٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن ابنِ مسعودٍ إلىٰ قوله: «إلا بفِداءٍ أو ضَرْبِ عُنُق» مع اختِلافٍ فيه. ومن قوله: «فإذا هو وأبو بكرٍ يبكيان» إلىٰ قوله: «لِشَجَرةٍ قَريبةٍ منه»: رواه مُسلِمٌ والترمذيُّ[2] عن ابن عباس.

قال القاضي: «الآيةُ دليلٌ علىٰ أنَّ الأنبياءَ مُجتَهِدُون[3]، وأنه قد يكونُ خطأ، ولكنْ لا يُقَرُّونَ عليه»[4].

---

(١) برقم (٣٦٣٢).

(٢) مسلم في «صحيحه» (١٧٦٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي، والله أعلم.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «تفسير البيضاوي»: «يجتهدون»، والأمرُ قريب.

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٢).

ورُوِيَ أنه قال لهم: «إن شِئتُم قَـتَلتُمُوهُم، وإن شِئتُم فَادَيتُمُوهُم، واستُشهِدَ مِنكُم بعِدَّتِهِم، فقالوا: بل نأخذُ الفِداء، فاستُشهِدُوا بأُحُد».

وكانَ فِداءُ الأَسَارىٰ عِشـرينَ أُوقيَّة، وفِداءُ العَبَّاسِ أربعين أُوقيَّة. وعن مُحمَّدِ بنِ سِيرين: كان فِداؤُهُم مِئةَ أُوقيَّة، والأُوقيَّة: أربعونَ دِرهماً أو سِتَّةُ دنانير.

ورُوِي: أنهم لـمَّا أخَذُوا الفِداءَ نزلتِ الآية، فدَخَلَ عُمَرُ علىٰ رسولِ الله ﷺ فإذا هو وأبو بكرٍ يبكيان، فقال: يا رسولَ الله، أخبِـرْني، فإنْ وَجَدتُ بُكاءً بَكَيتُ، وإنْ لم أجِدْ بُكاءً تَباكَيْتُ، فقال: «أبكي علىٰ أصحابِكَ في أَخْذِهِمُ الفِداءَ، ولقد عُرِضَ عليَّ عذابُهم أدنىٰ مِن هذهِ الشَّجَرة»، لِشَجَرةٍ قريبةٍ منه.

ورُوِيَ أنه قال: «لو نَـزَلَ عذابٌ مِنَ السَّماءِ لَـمَا نَجَا منه غيرُ عُمَرَ وسعدِ بنِ مُعاذ»، لِقولِه: كانَ الإثخانُ في القَتْلِ أحبَّ إليّ.

﴿عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾: حُطامَها، سُمِّيَ بذلك لأنه حَدَثٌ قليلُ اللُّبْث، يُريدُ الفِداء.

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِـرَةَ﴾ يعني: ما هو سَبَبُ الجنَّةِ مِن إعزازِ الإسلامِ بالإثخانِ في القتل، وقُرِئ: «يُريدُون» بالياء، ....

قوله: (﴿عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾: حُطَـامَها)، الراغب: «العَـرَضُ: ما لا ثباتَ له، ومنه استَعارَ المُتكلِّمونَ العَـرَضَ لِـمَا لا ثباتَ له إلا بالجوهر، كاللونِ والطَّعْم، وقيل: «الدُّنيا عَـرَضٌ حاضِر»[١]، تنبيهاً علىٰ أنْ لا ثباتَ لها»[٢].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧١٥٨)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١: ٢٦٤)، والبيهقي (٣: ٢١٦) من حديث شداد بن أوس. وضعَّفه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ١٨٨).

وأخرجه الشافعي في «مسنده» عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو مرسلاً. وإبراهيم بن محمد ـ وهو الأسلمي ـ شديدُ الضَّعف.

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٦٠.

وقرأ بعضُهم «واللهُ يُريدُ الآخرةِ» بجرِّ «الآخِرة» علىٰ حَذْفِ المُضافِ وإبقاءِ المُضافِ إليه علىٰ حالِه، كقوله:

ونارٍ تَـوَقَّـدُ باللَّيلِ ناراً

ومعناه: واللهُ يُريدُ عَرَضَ الآخرة؛ علىٰ التَّقابُل، يعني: ثوابَها، ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يُغلِّبُ أولياءَه علىٰ أعدائه، ويَتَمكَّنُونَ منهم قَتْلاً وأَسْـراً، ويُطلِقُ لهمُ الفِداء، ولكنَّه ﴿حَكِيمٌ﴾ يُؤخِّرُ ذلكَ إلىٰ أن يَكثُروا ويَعِزُّوا، وهم يَعجَلون.

﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ لولا حُكمٌ منه سَبَـقَ إثباتُه في اللَّوْح، وهو أنه لا يُعاقِبُ أحداً بخطأ، وكان هذا خَطأً في الاجتِهاد، ....

قوله: (ونارٍ تَوقَّدُ بالليلِ ناراً): أولُه:

أكُلَّ امرئٍ تَـحسَبِينَ امْرَأً[1]

يقول: أكُلَّ امرئٍ تَظنِّينَ أنه رجلٌ ذو سماحةٍ وشجاعة، وكُلَّ نارٍ تُرىٰ بالليل تَظنِّينَ أنها نارُ قِرىٰ. قال ابنُ جِنِّي: «هو بيتُ «الكتاب»[2]، وتقديرُه: «وكُلَّ نار»، فنابَ ذكرُه في أولِ الكلامِ عن إعادتها في آخِرِه، كأنه قال: وكُلَّ نار، هَرَباً من العَطْفِ علىٰ عامِلَين، وهما (كُلّ) و(تحسَبين)»[3].

وعلىٰ هذا قراءةُ الجر في «الآخرة» بتقدير «عَـرَض»، وإنما جاز للمُشاكَـلة، لأنَّ العَـرَضَ ـ بالتحريك ـ متاعُ الدُّنيا وحُطامُها، والدارُ الآخرةُ هي الحيَوان، وثوابُه دائمٌ لا ينقطع.

---

(١) البيتُ لأبي داود الأيادي، كما في «الأصمعيات» ص١٩١، وهو من الشواهد النحوية. انظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص١٠٦، و«شرح ابن عقيل» (٢: ٧٧).

(٢) يُريدُ كتابَ سيبويه، فقد استَشهَدَ به فيه (١: ٦٦).

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨١).

لأنهم نظَروا في أنَّ استِبقاءَهُم ربما كانَ سَبَباً في إسلامِهم وتَوْبتِهم، وأنَّ فِداءَهُم يُتقَوَّىٰ به علىٰ الجهادِ في سبيلِ الله، وخَفِيَ عليهم أنَّ قَتْلَهُم أعزُّ للإسلام، وأهيَبُ لمن وراءَهم، وأفلُّ لِشَوْكتِهم.

وقيل: كِتابُه: أنه سيُحِلُّ لهمُ الفِدْيَةَ التي أخذوها، وقيل: أنَّ أهلَ بَدْرٍ مغفورٌ لهم، وقيل: أنه لا يُعذِّبُ قوماً إلا بعدَ تأكيدِ الحجَّةِ وتقديمِ النهي، ولم يَتقَدَّمْ نهيٌ عن ذلك.

[﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٦٩]

﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾ رُوِيَ أنهم أمسَكُوا عن الغنائم، ولم يَمُدُّوا أيديَهم إليها، فنزلت. وقيل: هو إباحةٌ للفِداء، لأنه مِن جُملةِ الغنائم، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ فلا تُقدِمُوا علىٰ شيءٍ لم يُعهَدْ إليكم فيه.

فإن قلتَ: ما معنىٰ الفاء؟ قلتُ: التَّسبيب، والسَّبَبُ محذوف، معناه: قد أبحتُ لكم الغنائم، فكُلُوا مما غَنِمتُم، و﴿حَلَٰلًا﴾: نصبٌ علىٰ الحالِ مِنَ المغنوم، أو صِفةٌ للمصدر، أي: أكْلاً حلالاً، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ معناه: أنكم إذا اتَّقَيتُمُوهُ بعدَما فَرَطَ مِنكُم مِنَ استباحةِ الفِداءِ قبلَ أن يُؤذَنُ لكم فيه، غَفَرَ لكم، ورَحِمَكم، وتابَ عليكم.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٧٠]

قوله: (أنَّ أهلَ بدر): بفتْح «أنَّ»، أي: كتابُه[١] أنَّ أهلَ بدرٍ مغفورٌ لهم، وهو من قوله ﷺ لعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه في حديثِ حاطِب: «إنه قد شَهِدَ بدراً، وما يُدريكَ لَعَلَّ الله اطَّلَعَ علىٰ أهلِ بدرٍ وقال: اعمَلُوا ما شِئتُم، قد غَفَرتُ لكم» الحديث، أخرجه البخاريُّ ومُسلِمٌ[٢] وغيرُهما كما سبق.

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «كناية»، ولا يستقيم، وفي (ط): «كتابة» من غير نقط التاء الأولىٰ، وأصلحتُه من سياق عبارة الزمخشري في «الكشَّاف».

(٢) البخاري (٣٠٠٧) و(٣٩٨٣) و(٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).

﴿فِىٓ أَيْدِيكُم﴾: في مَلَكَتِكُم، كأنَّ أيديَكُم قابضةٌ عليهم، وقُرِئ: ﴿مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾، ﴿فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾: خُلوصَ إيمانٍ، وصِحَّةَ نية، ﴿يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ﴾ مِنَ الفِداء، إما أن يُخلِفَكُم في الدُّنيا أضعافَه، أو يُثيبَكُم في الآخرة، وفي قِراءةِ الأعمش: «يُثِبْكُم خيراً».

وعن العَبَّاسِ أنه قال: كنتُ مُسلِماً، لكنَّهُم استكرَهُوني، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنْ يَكُنْ ما تَذكُرُهُ حقاً فاللهُ يجزيك، فأما ظاهِرُ أمرِكَ فقد كانَ علينا»، وكانَ أحَدَ الذينَ ضَمِنُوا إطعامَ أهلِ بَدْر، وخَرَجَ بالذَّهَبِ لذلك.

ورُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال للعَبَّاس: «افْدِ ابنَيْ أخيك؛ عَقِيلَ بنَ أبي طالب، ونَوْفَلَ بنَ الحارث»، فقال: يا مُحمَّد، تَركتَني أتكفَّفُ قُرَيشاً ما بَقِيتُ، فقال له: «فأينَ الذَّهَبُ الذي دَفَعتَه إلىٰ أمِّ الفَضْلِ وقتَ خُرُوجِكَ مِن مكَّة، وقُلتَ لها: لا أدري ما يُصيبُني في وَجْهي هذا، فإن حَدَثَ بي حَدَثٌ فهو لكِ ولعبدِ الله وعُبيدِ الله والفَضْل؟» فقالَ العَبَّاس: وما يُدريك؟ قال: «أخبَرَني به ربي»، قالَ العبَّاس: فأنا أشهَدُ أنك صادق، وأنْ لا إله إلا الله، وأنكَ عَبدُه ورسولُه، والله لم يَطَّلِعْ عليه أحدٌ إلا الله، ولقد دَفَعتُه إليها في سَوادِ الليل، ولقد كنتُ مُرْتاباً في أمرِك، فأما إذْ أخبَرتَني بذلك فلا رَيْب، قال العباس: فأبدَلَني اللهُ خيراً مِن ذلك، لي الآن عِشرونَ عبداً، إنَّ أدناهم لَيَضرِبُ في عِشرينَ ألفاً، وأعطاني زَمزَم، ما أُحِبُّ أنَّ لي بها جميعَ أموالِ أهلِ مكَّة، وأنا أنتَظِرُ المغفرةَ مِن ربي.

قوله: (**وعن العَبَّاسِ أنه قال**): الحديثُ بتمامه مذكورٌ في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[1] عن ابن عبّاس مع تغيير، لكنْ ليسَ فيه حديثُ «عشرون عبداً».

قوله: (لَيَضرِبُ): أي: لَيضرِبُ الأرض، ويُسافِرُ فيها، ويَتَّجِرُ في عشرينَ ألفاً.

---

(١) برقم (٣٣١٠).

ورُوِي: أنه قَدِمَ علىٰ رسولِ الله ﷺ مالُ البَحْرَين ثمانونَ ألفاً، فتوضَّأ لِصلاةِ الظُّهر، وما صَلَّىٰ حتىٰ فرَّقَه، وأمَرَ العَبَّاسَ أن يأخُذَ منه ما قَدِرَ علىٰ حَمْلِه، وكان يقول: هذا خيرٌ مما أُخِذَ مني، وأرجو المغفرة.

وقرأ الحسنُ وشَيْبة: «مما أخَذَ مِنكُم»، علىٰ البناءِ للفاعل.

[﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٧١]

﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ ﴾: نَكْثَ ما بايعُوكَ عليه مِنَ الإسلام، والرِّدَّةَ واستِحبابَ دِينِ آبائهم ﴿فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ في كُفْرِهِم به، ونَقْضِ ما أُخِذَ علىٰ كُلِّ عاقِلٍ مِن ميثاقِه، ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ كما رأيتُم يومَ بدر، فسيُمكِنُ منهم إن أعادوا الخيانة، وقيل: المُرادُ بالخيانة: مَنْعُ ما ضَمِنُوا مِنَ الفِداء.

قوله: (﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾): يُقال: مَكَّنَه من الشيءِ وأمكَنَه منه[1]: أقدَرَه عليه. الأساس: «مَكَّنتُه مِنَ الشيءِ وأمكَنتُه منه، فتمَكَّنَ منه واستَمكَن، ويقولُ المُصارِعُ لصاحبه: مَكِّنِّي من ظَهْرِك».

وفي إيقاعِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ جزاءً للشَّرط: معنىٰ قولِهم: إنْ تُكرِمْني الآنَ فقد أكرَمتُكَ أمس، وهو مُتضَمِّنٌ للتوبيخِ والإخبارِ بالوعيد، ومِن ثَمَّ قال: «فسيُمكِنُ منهم»، وهذه الآيةُ قرينةٌ للسابقة، والمعنىٰ: قُلْ للأُسارىٰ إن أردتُمُ الإخلاصَ في الإيمان، وصَحَّتْ نيّاتُكم لله فيه، فاللهُ تعالىٰ لا يُضيعُ حَقَّكُم في الدُّنيا والآخرة، وإن أردتُمُ الأخرىٰ[2] - وهي دأبُكم وعادتُكم - فاللهُ تعالىٰ قادرٌ علىٰ أن يُمكِنَ منكم. فوَضَعَ الخيانةَ مَوضِعَ عَدَمِ الإخلاصِ في الإيمان، ليُؤْذِنَ بأنَّ الإيمانَ هو الأمانةُ التي استَودَعَ اللهُ في بني آدم ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، ولذلك قال: «ونَقْضِ ما أُخِذَ علىٰ كُلِّ عاقلٍ من ميثاقِه» يعني: في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

---

(١) من قوله: «حديث: عشرون عبداً» إلى هنا، سقط من (ح).
(٢) أي: ما يُقابِلُ الإخلاصَ في الإيمان وتصحيحَ النية فيه، وليس المُرادُ بـ«الأخرى»: الآخرة.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ ٧٢]

الذينَ هاجَروا: أي: فارقُوا أوطانَهم وقَومَهم حُبّاً لله ورسوله: هم الـمُهاجِرون، والذينَ آوَوْهُم إلىٰ دِيارِهِم ونَصَرُوهُم علىٰ أعدائهم: هم الأنصار.

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ أي: يَتولَّىٰ بعضُهم بعضاً في الـميراث، وكان المُهاجِرونَ والأنصارُ يَتوارثُونَ بالهِجرةِ والنُّصْرةِ دونَ ذوي القَرابات، حتىٰ نُسِخَ ذلكَ بقولِهِ: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقُرِئ: ﴿مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ بالفَتْحِ والكَسْر، أي: مِن تَولِّيهم في الميراث، ووَجْهُ الكَسْر: أنَّ تَولِّي بعضِهم بعضاً شُبِّهَ بالعملِ والصِّناعة، كأنه بتولِّيهِ صاحبَه يُزاوِلُ أمراً، ويُباشِرُ عَملاً، ﴿فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾: فواجبٌ عليكم أن تَنصُرُوهُم علىٰ المُشركين ﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ﴾ منهم ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم﴾ عَهْد، فإنه لا يجوزُ لكم نَصْرُهُم عليهم، لأنهم لا يُبتَدؤُونَ بالقِتال، إذِ الميثاقُ مانعٌ مِن ذلك.

قوله: (وقُرِئ: ﴿مِّن وَلَٰيَتِهِم﴾ بالفتح): مصدر، «وبالكسر»: حمزةُ وحدَه، الجوهري: «الوِلايةُ بالكسر: السُّلطان، وبالفَتْح: النُّصْرة، ويُقال: هُم علىٰ وَلاية، أي: مُجتَمِعُونَ في النُّصْرة، وقال سِيبَوَيْهِ: الوَلايةُ بالفتح: المصدر، وبالكسر: السُّلطان، والوِلايةُ مِثْلُ الإمارةِ والنِّقابة».

قوله: (أنَّ تَوَلِّي بعضِهم بعضاً شُبِّهَ بالعمل): قيل: الظاهرُ أنه أراد أنَّ المصدرَ في الصَّنائع وما يُزاوَلُ فيه ويُعالَج: يجيءُ علىٰ «فِعالة» بالكسر، مِثل: الكِتابةِ والتِّجارةِ والصِّناعة، فشبَّه تَوَلِّي[1] بعضِهم بعضاً بالعمل والصِّناعة، ثم استُعير.

وقال الزَّجّاج: وكُلُّ ما كانَ من جِنسِ الصِّناعة فمكسور، مثل: الخِياطة.

---

(١) تحرف في (ح) إلىٰ: «تعالىٰ»، والمثبت من (ط) و(ف).

[﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ ٧٣]

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ ظاهِرُهُ إثباتُ المُوالاةِ بينَهم، كقولِهِ في المُسلِمين: ﴿أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، ومعناه: نهيُ المُسلِمينَ عن مُوالاةِ الذينَ كَفَروا ومُوارثَتِهم، وإيجابُ مُباعَدَتِهم ومُصارمتِهم، وإنْ كانوا أقارب، وأن يُترَكُوا يَتَوارثونَ بعضهم بعضاً.

ثم قال: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ أي: إنْ لا تفعلوا ما أمرتُكُم به مِن تواصُل المُسلِمين، وتَولِّي بعضِهم بعضاً، حتىٰ في التَّوارُث، تفضيلاً لِنسبةِ الإسلام علىٰ نِسبةِ القَرابة، ولم تَقطَعُوا العَلائقَ بينكم وبينَ الكُفَّار، ولم تجعلوا قَرابتَهم كلا قَرابة، تحصُلْ فِتنةٌ في الأرضِ ومَفسَدةٌ عظيمة، لأنَّ المُسلِمينَ ما لم يَصيروا يداً واحدةً علىٰ الشِّرْك، كانَ الشِّرْكُ ظاهراً، والفسادُ زائداً.

وقُرِئ: «كثير» بالثاء.

[﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۞ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٧٤- ٧٥]

قوله: (أي: إنْ لا تفعلُوا ما أمرتُكُم به): يُريدُ أنَّ الضميرَ في ﴿تَفْعَلُوهُ﴾ بمنزلةِ اسم الإشارةِ الذي يُشارُ به إلىٰ جميع ما ذُكِر، والمذكور: قيل: ما دَلَّ علىٰ الأمرِ والنَّهي، لأنَّ معنىٰ ﴿أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ الأمرُ بتواصُل المسلمين، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ نهيٌ عن تواصُل الكافرين، ومِن ثَمَّ قال: «ومعناه نهيُ المسلمين»، ولذلك صَحَّ أن يجمَعَهما قولُه: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ أي: إن لم تَمتَثِلُوا ما أُمرتُم به، ولم تَنتَهُوا عما نُهيتُم عنه.

قوله: (يداً واحدة): عبارةٌ عن الاتفاقِ والتعاضُد. النهاية: «في الحديث: «اجعَل الفُسَّاقَ يداً يداً»: أي: فَرِّق بينَهم، ومنه قولُهم: تَفرَّقُوا أياديَ سبأ، أي: تَفرَّقُوا في البلاد أشتاتاً».

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لأنهم صَدَّقُوا إيمانَهم وحَقَّقُوه، بتحصيلِ مُقتَضَياتِهِ مِن هِجرةِ الوَطَنِ، ومُفارقةِ الأهلِ، والانسِلاخِ مِنَ المالِ لأجلِ الدِّينِ، وليسَ بتكرار؛ لأنَّ هذهِ الآيةَ واردةٌ للثناءِ عليهم، والشَّهادةِ لهم مع المَوعِدِ الكريم، والأُولىٰ للأمرِ بالتَّواصُل.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعْدُ﴾ يرُيدُ اللاحِقينَ بعدَ السَّابِقينَ إلىٰ الهِجرة، كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]، ألحقَهم بهم، وجَعَلَهم منهم، تفضُّلاً منه وترغيباً.

﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ﴾: أولُو القَراباتِ أَوْلىٰ بالتَّوارُث، وهو نَسْخٌ للتَّوارُث بالهِجرةِ والنُّصْرة ﴿فِي كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ تعالىٰ: في حُكمِهِ وقِسمَتِه، وقيل: في اللَّوْح، وقيل: في القُرآن، وهو آيةُ المواريث، وقد استَدَلَّ به أصحابُ أبي حنيفةَ علىٰ توريثِ ذوي الأرحام.

وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ الأنفالِ وبَراءة، فأنا شفيعٌ له يومَ القيامة، وشاهِدٌ أنه بريءٌ مِنَ النِّفاق، وأُعطِيَ عَشْـرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ مُنافِقٍ ومُنافِقة، وكانَ العرشُ وحَمَلتُه يَستَغفِرُونَ له أيامَ حياتِهِ في الدُّنيا».

قوله: (وليس بتكرار): يعني: قولُه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾ إنما جِيءَ به أولاً وعُقِّبَ بقوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾، ليُؤذِنَ بأنهمُ السابقونَ في الدِّينِ الفائزونَ بالقِدْح المُعلَّىٰ فيه، فلا يُشَقُّ غُبارُهم، فهُم لذلكَ أحرياءُ بأن يكونوا إخواناً، وأن لا يُؤثِـرَ بعضُهم نفسَه بالمزايا الدُّنيويَّـةِ علىٰ أخيه، وأُعيدَ ثانياً ليُعلِّقَ به ما لهم عندَ الله من المراتبِ السَّنيَّـة، والفوزِ بالرِّضوان والمقاماتِ العَلِيَّة، فجَمَعَ خيرَ الدارَينِ بتَيْنِكَ الخَلَّتَين.

وأنتَ إذا تأمَّلتَ هذه الخاتمة، وحَقَّقتَ النَّظَـرَ في الفاتحة، عندَ قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، عرفتَ إيجابَ رعايةِ النَّظْم في المَبْدأ والوَسَطِ والمُنتَهىٰ. واللهُ أعلمُ بالصواب.

تَـمَّتِ السُّورة

* * *

سورةُ التوبة

مدنية، وهي مئةٌ وثلاثونَ - وقيل: تسعٌ وعشـرون - آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

لها عِدَّةُ أسماء: بَراءة، التَّوْبة، المُقَشقِشة، المُبعثِرة، المُشَرِّدة، المُخزِية، الفاضِحة، المُثيرة، الحافِرة، المُنكِّلة، المُدَمدِمة، سورةُ العذاب؛ لأنَّ فيها التَّوبةَ علىٰ المُؤمنين، وهي تُقَشقِشُ مِنَ النِّفاق، أي: تُبرئُ منه، وتُبَعثِرُ عن أسرارِ المُنافقين، تَبحَثُ عنها، وتُثيرُها، وتَحفِرُها، وتَفضَحُهم، وتُنكِّلُهم، وتُشَـرِّدُ بهم، وتُخزيهم، وتُدَمدِمُ عليهم.

وعن حُذيفةَ: «إنكُم تُسَمُّونَها سورةَ التَّـوْبة، وإنما هي سُورةُ العذاب، والله ما تَـرَكَتْ أحداً إلا نالتْ منه».

سورةُ التوبة

مدنية، وهي مئةٌ وثلاثونَ أو تسعٌ وعشرون آية(١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (تُسَمُّونها سورةَ التوبة، وإنما هيَ سورةُ العذاب، والله ما تَـرَكَتْ أحداً إلا نالتْ منه)، **النهاية:** «وفي الحديث: «أنَّ رجلاً كان ينالُ مِنَ الصحابة»، يعني: الوقيعةَ فيهم»، يعني: ما ذُكِرَ

---

(١) الثاني علىٰ عَدِّ الكوفيين، والأولُ علىٰ عَدِّ غيرهم. قاله الإمامُ النَّسَفيُّ في «تفسيره» (١: ٦٦١).

....

فيها أحدٌ مِن فِـرَقِ الناس؛ كالمُشركينَ والمُنافقينَ وأهلِ الكِتابِ والمُؤمنين، إلا بُولِغَ في شأنهم أقصىٰ الغاية، لا ترىٰ أبلغَ منها.

أما المُشركونَ والمُنافقونَ وأحوالُهم فلا حاجةَ إلىٰ البيان. وأما المُؤمنونَ الـخُلَّصُ فورودُ قولِه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾، إلىٰ قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤]، وهو مِن أشدِّ ما يُخاطَبُ به المُخالِف، فكيفَ المُوافِق؟ ولهذا قال الحسن: عُقوبةٌ آجِلةٌ وعاجِلة، وهذه آيةٌ شديدةٌ لا ترىٰ أشَدَّ منها.

وأما أهلُ الكِتابِ فإنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، إلىٰ مُنتَهىٰ قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٣٤ - ٣٥] جامعٌ لِخزيِ الدُّنيا والصَّغارِ والذِّلَّةِ وخِزيِ الآخرة علىٰ أبلَغ ما يكون.

ويَقـرُبُ مما رُوِيَ عن حُذيفة: ما رَوَىٰ البخاريُّ ومُسلِمٌ[1] عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ قال: «قلتُ لابنِ عباس: سورةُ التوبة، قال: بل هي الفاضِحة، ما زالتْ تقول: ﴿وَمِنْهُم﴾، ﴿وَمِنْهُم﴾، حتىٰ ظَنُّوا أنْ لا يبقىٰ أحدٌ إلا ذُكِـرَ فيها».

وأما تسميتُـها بالتوبة: فلقولِـهِ تعالىٰ: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ ﴾ [التوبة: ١١٧]، إلىٰ قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التوبة: ١١٨]، فغُلِّبَتْ علىٰ العذاب، فسُمِّيَتْ بالتوبة.

وأما ما رواه المُصنِّفُ عن حُذيفة، فمعناه: أنه غَلَّبَ الأغلَبَ الأقوىٰ علىٰ الأقلِّ الأضعف، وغيرُ لازم؛ فإنَّ سورةَ البقرةِ سُمِّيَتْ: بقرة، علىٰ أنَّ حديثَ البقرةِ نَـزْرٌ قليلٌ بالنِّسبةِ إلىٰ غيره.

---

(١) البخاري (٤٨٨٢)، ومسلم (٣٠٣١).

فإن قلتَ: هَلَّا صُدِّرَتْ بآيةِ التَّسْمية، كما في سائر السُّوَر؟ قلتُ: **سألَ عن ذلكَ ابنُ عَبَّاسٍ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما**، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كانَ إذا نزلت عليه السُّورةُ أو الآيةُ قال: «اجعَلُوها في المَوضِعِ الذي يُذكَرُ فيه كذا وكذا»، وتُوفِّيَ رسولُ الله ﷺ ولم يُبيِّنْ لنا أينَ نَضَعُها، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بقِصَّتِها، فلذلكَ قَرَنتُ بينَهما، وكانتا تُدعَيانِ القَرينتَين،.....

قوله: (سألَ عن ذلك ابنُ عباسٍ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنهما)، الحديث: اعلَمْ أنَّ جَوابَه غيرُ مُطابِقٍ للسُّؤال؛ سألَ عن بيانِ عَدَم تصديرِ السُّورةِ بالبسملة، وأجابَ عن مَوقِع السُّورة مع أختِها، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ السُّؤالَ كان عن شيئين، فاختُصِرَ في السُّؤالِ علىٰ أحدِهما، وفي الجواب[1] علىٰ الآخَر، يدلُّ عليه ما روىٰ أحمدُ بنُ حَنبَلٍ في «مُسنَدِه»، والترمذيُّ وأبو داودَ في «سننهما»[2]، عن ابنِ عباسٍ قال: قلتُ لعُثمانَ رضيَ اللهُ عنه: ما حَمَلَكُم علىٰ أن عَمَدتُم إلىٰ الأنفالِ وهيَ مِنَ المثاني، وإلىٰ براءةَ وهي مِنَ المِئِين، فقَرَنتُم بينهما، ولم تكتُبوا سطرَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ ووَضَعتُموها في السَّبْع الطِّوال؟ قال عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه: كانَ رسولُ الله ﷺ مما يأتي عليه الزمانُ وهو يَنزِلُ عليه السُّوَرُ ذواتُ العَدَد، وكانَ إذا نزلَ عليه شيءٌ دعا بعضَ مَنْ كانَ يَكتُب، يقول: «ضَعُوا هذه الآياتِ في السُّورةِ التي يُذكَرُ فيها كذا وكذا»، وكانت الأنفالُ مِن أوائلِ ما نَزَلَ بالمدينة، وكانت براءةُ من آخِرِ القُرآنِ نُزولاً، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بقِصَّتِها، فقُبِضَ رسولُ الله ﷺ ولم يُبيِّن لنا أنها منها، فمِن أجلِ ذلكَ قَرَنتُ بينهما، ولم أكتُبْ سطرَ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ووضعتُها في السَّبْع الطِّوال.

قلت: في الحديثِ دليلٌ ظاهرٌ علىٰ بيانِ ترتيبِ الآيِ والسُّوَر.

---

(١) في (ف): «وفي السؤال»، والمُثبتُ من (ط)، وجملة: «ويمكن أن يقال ... يدل» كلها ساقطةٌ في (ح).

(٢) أحمد (٣٩٩) و(٤٩٩)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧). وضعَّفه جماعةٌ من المعاصرين، ولشيخنا العلامة المُحدِّث الأستاذ محمد عوامة كلامٌ في تصحيحه والردُّ على مَن ضعَّفه، لم يُطبَع بعد، وفي نيته أن يُلحِقَه بتعليقاته على «مصنف ابن أبي شيبة» في طبعة قادمة.

وعن أُبيِّ بنِ كعب: «إنما تَوهَّـموا ذلك، لأنَّ في الأنفال: ذِكْرَ العُهُود، وفي بَراءة: نَبْذَ العُهُود».

وسُئِلَ ابنُ عُيينةَ فقال: اسمُ الله سَلامٌ وأمان، فلا يُكتَبُ في النَّبْذِ والمُحاربة، **قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾** [النساء: ٩٤]، ....

قوله: (وعن أُبيِّ بنِ كعبٍ إنما تَوهَّموا [ذلك][1]؛ لأنَّ في الأنفالِ: ذِكرَ العُهود، وفي براءةَ: نَـبْذَ العُهود): الأولُ إشارةٌ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، والثاني: ما ذكره في آية السَّيْف[2].

قوله: (قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]): روينا عن البخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ[3] عن ابن عباس: «لَقِيَ ناسٌ مِنَ المُسلِمينَ رجلاً في غُنَيمةٍ له، فقال: السَّلامُ عليكُم، فأخَذُوه، فقتَلُوه، وأخَذُوا تلكَ الغُنيمـات، فنزلت: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ السَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، وقرأ ابنُ عباس: ﴿ٱلسَّلَـٰمَ﴾».

ووجهُ الاستِدلالِ أنَّ الكُفَّارَ لـمَّا نَـبَذُوا العهدَ وأظهَرُوا المُحاربة، فالمُناسِبُ أن لا يُكتَبَ إليهم في صَدْرِ الكتاب البسملة، لأنها أمارةُ أمانٍ وسلامة؛ لِـمَا اشتَمَلَت علىٰ الاسم الجامع والوَصْفِ بما يُنبِئُ عن جلائلِ النِّعَم ودقائقِها، وهو المُرادُ من قوله: «اسمُ الله سلامٌ وأمان»، كما أنَّ المُحاربَ حينَ طَلَبَ الأمانَ بالتسليم كانَ الواجبُ أن لا يُقالَ له: لستَ مؤمناً؛ لأنَّ السَّلامَ طَلَبُ سلامةٍ وأمان.

قال المُصنِّفُ في قوله: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَـٰرَكَةً﴾ [النور: ٦١]: «إنَّ التسليمَ والتَّحيّةَ طَلَبُ سلامةٍ وحياةٍ للمُسَلَّم عليه».

---

(١) لفظة «ذلك» ليست في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الكشاف».

(٢) وهي قوله تعالىٰ: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٣) البخاري (٤٥٩١)، ومسلم (٣٠٢٥)، والترمذي (٣٠٣٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٣٩٧٤).

قيل: فإنَّ النَّبيَّ عليه السَّلامُ قد كَتَبَ إلىٰ أهلِ الحرب: «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: إنما ذلكَ ابتِداء، يَدعُوهُم ولا يَنبِذُ إليهم، ألا تراهُ يقول: «سَلامٌ علىٰ مَنِ اتَّبَعَ الـهُدىٰ»، فمَنْ دُعِيَ إلىٰ الله فأجاب، ودُعِيَ إلىٰ الجِزيةِ فأجاب: فقد اتَّبَعَ الـهُدىٰ، وأما النَّبْذ: فإنما هو البراءةُ واللَّعْنة، وأهلُ الحربِ لا يُسَلَّمُ عليهم، ولا يقال: لا تَفرَقْ ولا تَخَف، ومَتَرْسٌ ولا بأس؛ هذا أمانٌ كُلُّه.

وقيل: سورةُ الأنفالِ والتوبةِ سورةٌ واحدة، كِلتاهما نَزَلَتْ في القِتال، تُعَدَّانِ السابعةَ مِنَ الطُّوَل، وهيَ سبع، وما بعدَها المِئُون، وهذا قولٌ ظاهر؛ لأنهما معاً مئتانِ وسِت، فهما بمنزلةِ إحدىٰ الطُّوَل. وقيل: اختَلَفَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ؛ فقال بعضُهم: الأنفالُ وبَراءةُ سورةٌ واحدة، وقال بعضُهم: هما سورتان، فتُرِكَتْ بينَهما فُرْجةٌ لِقولِ مَنْ قال: هما سُورتان، وتُرِكَتْ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ لِقولِ مَنْ قال: هما سورةٌ واحدة.

[﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۞ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ١-٢]

﴿بَرَآءَةٌ﴾ خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هذهِ براءة، و﴿مِّنَ﴾ لابتِداءِ الغاية، مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وليسَ بصِلة، كما في قولك: بَرِئتُ مِنَ الدَّيْن، والمعنىٰ: هذه براءةٌ واصِلةٌ مِنَ الله ورسوله ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، كما تقول: كِتابٌ مِن فُلانٍ إلىٰ فُلان.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ مُبتَدأً لِتَخصيصِها بصِفَتِها، والخبر: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، كما تقول: رجلٌ مِن بني تميمٍ في الدَّار.

قوله: (قيل: فإنَّ النبيَّ ﷺ): يعني: اعتَرَضُوا علىٰ ابنِ عُيينةَ بفِعلِ النبيِّ ﷺ.

قوله: (مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ وليس بصِلَة): أي: ظرفٌ مُستَقِرّ، وليسَ لغواً، كما في قولهم: بَرِئتُ من الدَّيْن، فإنه صِلَة.

وقُرِئ: «براءةً» بالنَّصب؛ علىٰ: اسمَعُوا بَراءة، وقرأ أهلُ نَجْران: «مِنِ الله» بكَسْرِ النُّون، والوجهُ الفَتْحُ مَعَ لامِ التعريفِ لكَثْرتِه. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ ورسولَه قد بَرِئَا مِنَ العَهْدِ الذي عاهدتُم به المُشركين، وأنه منبوذٌ إليهم.

فإن قلتَ: لِـمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالله ورسولِه، والمُعاهدةُ بالمُسلمين؟ قلتُ: قد أذِنَ اللهُ في مُعاهَدةِ المُشـركينَ أولاً، فاتفقَ المُسلِمونَ معَ رسولِ الله ﷺ وعاهَدُوهُم، فلما نَقَضُوا العَهْدَ أوجَبَ اللهُ تعالىٰ النَّبْذَ إليهم، فخُوطِبَ المُسلِمونَ بما تَـجَدَّدَ مِن ذلك، فقيل لهم: اعلَمُوا أنَّ اللهَ ورسولَه قد بَرِئَا مما عاهدتُم به المشركين.

قوله: («مِنِ الله»، بكسـر النون): قال ابنُ جِنِّي: «حكاها سِيبَوَيه، وهو أولىٰ القياس، تكسِـرُها لالتِقاءِ الساكنين، غيرَ أنه كثُـرَ استِعمالُ «مِنْ» مع «لام» المعرفة، فهَـرَبُوا مِن توالي الكَسـرَتَين إلىٰ الفَتْح، وإذا كانوا قد قالوا: «قُمَ الليل» و«قُلَ الحق»، ففتحوا، ولم يَلْقَ هناك كسـرتان، فالفَتْحُ في ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ لتوالي الكَسْـرَتَينِ أولىٰ»[١].

قوله: (لِـمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالله ورسولِه، والمُعاهَدةُ بالمُسلِمين؟): يعني: كانَ المُناسِبُ أن تُنسَبَ المُعاهَدةُ والبراءةُ كلاهما: إما إلىٰ المُؤمنينَ معاً، أو إلىٰ ذاتِهِ عَـزَّ وجَلَّ معاً، كما قال صاحبُ «التقريب»، وإنما عَلَّـقَ البراءةَ بالله والرسولِ مع أنَّ المُعاهَدةَ من المُسلِمين، وحَقُّ البراءةِ أن تُنسَبَ إلىٰ المُعاهِد؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ أذِنَ في المُعاهَدة، فكأنه عاهَدَ وبَرِئ.

أجابَ المُصنِّفُ بأنَّ ذلكَ إعلامٌ بحَسَبِ الوُقُوع وترتيبِ الوجود، أذِنَ اللهُ لرسولِهِ ﷺ والمُؤمنين أولاً بالمُعاهَدة، فعاهَدُوا، ثم لـمَّا نَقَضَ المُشـركونَ العهدَ جَدَّدَ الله إعلاماً آخَرَ، وقالَ لهم: اعلَمُوا أنَّ اللهَ ورسولَه بَريءٌ منهم، فتَبرَّؤوا أنتم أيضاً.

ويُمكِنُ أن يُقالَ: إنَّ المُعاهَدةَ لم تكنْ إلا بإذنِ الله تعالىٰ وإباحتِه، فلمَّا نَـبَذَ المُشـركونَ العهدَ نَسَبَ اللهُ تعالىٰ البراءةَ إلىٰ نفسه، وضَمَّ مَعَهُ ذِكرَ الرسولِ ﷺ غَضَباً عليهم وتهديداً شديداً، فينطبقُ عليه قولُ المُصنِّف أولاً: «أذِنَ الله»، وثانياً: «أوجَبَ اللهُ النَّـبْذ».

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٣).

رُوِي: أنهم عاهَدُوا المُشـركينَ مِن أهلِ مكَّةَ وغيرهم مِنَ العرب، فنَكَثُوا إلا ناساً منهم، وهم بنو ضَمْرةَ وبنو كِنانة، فنُبِذَ العَهْدُ إلىٰ الناكِـثين، وأُمِرُوا أن يَسِيحُوا في الأرضِ أربعةَ أشهُرٍ آمِنينَ أين شاؤوا، وألا يُتعرَّضَ لهم، وهي الأشهُرُ الحرمُ في قوله: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥]، وذلكَ لِصيانةِ الأشهُرِ الحرمِ مِن القَتْلِ والقِتالِ فيها.

وكان نزولُها سنةَ تِسعٍ مِنَ الهِجرة، وفَتْحُ مكَّةَ سنةَ ثمانٍ، وكانَ الأميرُ فيها عَتَّابَ بنَ أَسِيد، فأمَّـرَ رسولُ الله ﷺ أبا بكرٍ علىٰ مَوسِمِ سنةِ تِسع، ثم أتبعَه علياً رضيَ اللهُ عنه راكِبَ **العَضْباءِ** لِـيَقرَأَها علىٰ أهلِ المَوسِم، فقيل له: لو بَعَثْتَ بها إلىٰ أبي بكر؟ فقال: «**لا يُؤدِّي عنِّي إلا رجلٌ مني**»، فلمّا دَنَا عليٌّ سَمِعَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه الرُّغَاء، فوقف، وقال: هٰذا رُغَاءُ ناقةِ رسولِ الله ﷺ، فلمّا لَـحِقَه قال: أميرٌ أو مأمور؟ قال: مأمور.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «فيه سِـرٌّ، وذلك أنه لا يُسنَدُ العهدُ إلىٰ الله تعالىٰ في مقامٍ يُوهِمُ شائبةَ النَّـقْضِ إجلالاً وتعظيماً لكِبريائِه، ألا ترىٰ وَصِيَّةَ رسولِ الله ﷺ لأُمَراءِ السَّـرايا: «وإذا نزلتَ بحِصْن، فطَلَبُوا النُّزولَ علىٰ حُكم الله تعالىٰ فأنزِلْهم علىٰ حُكمِك، فإنكَ لا تدري أصادَفْتَ حُكمَ الله تعالىٰ أم لا؟ وإنْ طَلَبُوا ذِمَّةَ الله فأنزِلْهم علىٰ ذِمَّتِك، فلأَنْ تَخفِرَ ذِمَّتَكَ خيرٌ مِن أن تَخفِرَ ذِمَّةَ الله»[١]، فتوقيرُ عَهْدِ الله واجب، وقد تحقَّقَ مِنَ المُشركينَ النَّـكْث، وتَـبرَّأَ اللهُ ورسولُه منه، فأحرىٰ بأنْ لا يُنسَبَ العهدُ المنبوذُ إلىٰ الله تعالىٰ»[٢].

قوله: (**العَضْباء**): وهي مشقوقةُ الأُذُن، وقيل: العَضْباءُ لقبٌ لناقةِ رسولِ الله ﷺ، ولم تكنْ مشقوقةَ الأُذُن.

قوله: (**لا يُؤدِّي عنِّي إلا رجلٌ منِّي**): روىٰ أحمدُ بنُ حَنبَل[٣] عن أبي جُنادةَ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «عليٌّ منِّي وأنا منه، ولا يُؤدِّي عنِّي إلا أنا أو عليٌّ».

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بُريدة رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٢) بحاشية «الكشاف».

(٣) في «مسنده» (١٧٥٠٥) و(١٧٥١٠-١٧٥١٢)، وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١١٩).

ورُوِي: أنَّ أبا بكرٍ رضيَ اللهُ عنه لـمَّا كانَ ببعضِ الطَّريقِ هَبَطَ جِبريلُ عليه السَّلام، فقال: يا محمَّد، لا يُبلِّغَنَّ رِسالَتَكَ إلا رجلٌ مِنك، فأرسِلْ علياً، فرَجَعَ أبو بكرٍ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، أشيءٌ نَزَلَ مِنَ السَّماء؟ قال: «نعم، فسِرْ وأنتَ علىٰ المَوسِم، وعليٌّ يُنادي بالآي»، فلما كانَ قبلَ التَّروِيةِ خَطَبَ أبو بكرٍ وحَدَّثَهم عن مَناسِكِهم، وقام عليٌّ يومَ النَّحْرِ عندَ جَمْرةِ العَقَبة، فقال: يا أيها الناس، إني رسولُ رسولِ الله إليكم، فقالوا: بماذا؟ فقرأ عليهم ثلاثينَ أو أربعينَ آية، وعن مجاهِد: ثلاثَ عشرة.

ثم قال: أُمِرتُ بأربع: أنْ لا يَقرَبَ البيتَ بعدَ هذا العامِ مُشرِك، ولا يَطُوفَ بالبيتِ عُرْيان، ولا يَدخُلَ الجنَّةَ إلا كُلُّ نفسٍ مُؤمِنة، وأن يُتَمَّ إلىٰ كُلِّ ذي عَهْدٍ عَهْدُه، فقالوا عندَ ذلك: يا علي، أبلغِ ابنَ عَمِّكَ أنّا قد نَبَذْنا العَهْدَ وراءَ ظُهُورِنا، وأنه ليسَ بينَنا وبينَه عَهْد؛ إلا طَعْنٌ بالرِّماح، وضَرْبٌ بالسُّيوف.

وقيل: إنما أُمِرَ أن لا يُبلِّغَ عنه إلا رجلٌ منه؛ لأنَّ العربَ عادتُها في نَقْضِ عُهُودِها أن يَتولَّىٰ ذلكَ علىٰ القَبيلةِ رجلٌ منها، فلو تَولَّاهُ أبو بكرٍ لجازَ أن يقولوا: هذا خِلافُ ما يُعرَفُ فينا في نَقْضِ العُهُود، فأُزيحَتْ عِلَّتُهم بتَوْليةِ ذلكَ علياً رضيَ الله عنه.

ورَوىٰ الترمذيُّ[1] عن أنس قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ ببراءةَ مع أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، ثم دعاه، فقال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يُبلِّغَ هذا إلا رجلٌ مِن أهلي»، فدعا علياً رضيَ اللهُ عنه وأعطاه إيَّاه.

قوله: (أُمِرتُ بأربع): أي: أن أناديَ بأربع. فإن قلتَ: ما فائدةُ النِّداءِ بقولِه: «ولا يَدخُلَنَّ الجنَّةَ إلا كُلُّ نفسٍ مُؤمِنة»؟ قلتُ: الإعلامُ بأنَّ المُشركَ لا يُقبَلُ منه بعدَ هذا غيرُ الإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾، إلىٰ قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وهو من باب: لا أرينَّكَ هاهنا[2]، يعني: أُمِرتُ بأن أناديَ بأن يَتَّصِفُوا بما يَستَعِدُّون[3] به أن يكونوا أهلاً للجنّة، إذ لا يُقبَلُ منهم سِوىٰ هذا.

---

(١) في «جامعه» (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب».

(٢) سيأتي بيانه ص٢١٦ تعليقاً عند تفسير الآية ٢٨ من هذه السورة.

(٣) في الأصول الخطية: «يستعدوا».

فإن قلتَ: الأشهُرُ الأربعةُ ما هي؟ قلتُ: عن الزُّهْري: أنَّ براءةَ نَـزَلَتْ في شَوَّال، فهيَ أربعةُ أشهُر: شَوَّال، وذو القَعْدة، وذو الحجَّة، والمُحَرَّم. وقيل: هي عِشـرونَ مِن ذي الحجَّة، والمُحرَّمُ، وصَفَر، وشهرُ ربيعِ الأول، وعَشْرٌ مِن شهرِ ربيعِ الآخِر، وكانت حُرُماً؛ لأنهم أُومِنُوا فيها وحُرِّمَ قَتْلُهم وقِتالُهم، أو علىٰ التغليب؛ لأنَّ ذا الحَجَّةِ والمُحرَّمَ منها.

وقيل: لِعَشْرٍ مِن ذي القَعْدةِ إلىٰ عَشْرٍ مِن شهر ربيعِ الأول؛ لأنَّ الحجَّ في تلكَ السَّنَةِ كانَ في ذلكَ الوقتِ للنَّسيء الذي كانَ فيهم، ثم صار في السَّنَةِ الثانيةِ في ذي الحجَّة.

فإن قلتَ: ما وجهُ إطباقِ أكثرِ العُلماء علىٰ جوازِ مُقاتَلةِ المُشركينَ في الأشهُر الحرم، وقد صانَها اللهُ تعالىٰ عن ذلك؟ قلتُ: قالوا: نُسِخَ وُجوبُ الصِّيانة، وأُبيحَ قِتالُ المُشركينَ فيها.

قوله: (أو علىٰ التغليب): عطفٌ علىٰ «لأنهم أُومِنُوا»، أي: أُطلِقَ علىٰ عشـرينَ مِن ذي الحجَّةِ[١] إلىٰ عَشْـرٍ[٢] مِن ربيعِ الآخِرِ اسمُ الأشهُرِ الحرُم، لأنهم أُومِنوا فيها وحُرِّمَ قَتلُهم وقِتالُهم، أو أُطلِقَ هذا الاسمُ علىٰ التغليب، يعني: غُلِّبَ ذو الحجَّةِ والمُحَرَّمُ، لأنهما مِنَ الأشهُرِ الحرُمِ بالاتفاق، علىٰ صَفَرٍ وربيعِ الأوَّلِ وبعضِ ربيعِ الآخِر، لأنها ليست مِنَ الأشهُر الحرم، فسُمُّوا بالأشهُرِ الحرم.

قوله: (وقيل: لعَشْرٍ مِن ذي القعدةِ إلىٰ عشـرٍ مِن ربيعِ الأوَّل): وهذا أقربُ الأقوال؛ لأنَّ نِداءَ عليٍّ بالآياتِ كان يومَ النَّحْر عند جمرة العَقَبة[٣]، كما سبق.

قوله: (للنَّسيءِ الذي كانَ فيهم): رُوِيَ أنهم كانوا يُنسِئُون الحجَّ كُلَّ عامَين من شهرٍ إلىٰ شهرٍ آخر، ويجعلونَ الشَّهرَ الذي أنسَؤُوا فيه مُلغىً، فتكونُ تلكَ السَّنةُ ثلاثةَ عشـرَ شهراً،

---

(١) أي: العشرون الأخيرة منه، فتكون البدايةُ من العاشر من ذي الحجة.

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وهو الصواب، وفي (ح): «عشرين»، وهو خطأ نشأ عن توهُّم البدء من اليوم العشرين من ذي الحجة، وليس كذلك كما عُلِمَ من الحاشية السابقة.

(٣) ويومُ النَّحر هو اليومُ العاشر من ذي الحجة، إلا أنه كان في تلك السنة في ذي القعدة؛ للنسيء الذي فعله أهلُ الجاهلية، كما تُفيدُه تتمةُ عبارة الزمخشري.

....

ويتركونَ العامَ الثاني علىٰ ما كانَ عليه الأول، فلا يزالونَ كذلكَ إلىٰ خمسٍ وعشرينَ سنة، ثم يَستَديرُ حينَئذٍ الشهرُ الذي بُدِئَ منه، وكانت السَّنةُ التي حَجَّ فيها رسولُ الله ﷺ حَجَّةَ الوداع التي وَصَلَ[1] ذو الحجَّةِ إلىٰ مَوضِعِه، فقال ﷺ في خُطْبَتِه: «إنَّ الزمانَ قد استَدار كهيئتِهِ يومَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرض، السَّنةُ[2] اثنا عشرَ شهراً»، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ أدحَضَ أمْرَ النَّسيء، فإنَّ حِسابَ السنةِ قد استَقامَ ورَجَعَ إلىٰ الأصلِ الموضوعِ يومَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض. قولُه: «السَّنةُ اثنا عشرَ شهراً» تأكيدٌ في إبطالِ أمْرِ النَّسيء.

ورَوىٰ مُحيي السُّنَّةِ في «شرح السُّنَّة»: «أنَّ العربَ كانت في الجاهليةِ قد بَدَّلَتْ أشهُرَ الحجِّ، وذلك أنهم كانوا يَعتَقِدُونَ تعظيمَ هذه الأشهُرِ الحرم، ويَتَحرَّجُونَ فيها عن القِتال، فاستَحَلَّ بعضُهم القِتالَ فيها مِن أجلِ أنَّ عامَّةَ مَعايِشِهم كانت من الصَّيدِ والغارة، وكان يَشُقُّ عليهم الكَفُّ عن ذلكَ ثلاثةَ أشهرٍ علىٰ التوالي، وكانوا إذا استَحَلُّوا شهراً منها، حَرَّمُوا مكانَه شهراً آخر، وهو النَّسيءُ الذي ذكر اللهُ تعالىٰ في كتابه: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، ومعنىٰ النَّسيء: تأخيرُ تحريمِ رَجَبٍ إلىٰ شعبان، والمُحرَّمِ إلىٰ صَفَر، مأخوذٌ من: نَسَأْتُ الشيء[3]: إذا أخَّرتَه، وكانَ ذلكَ في كِنانة، وإذا أخَّرُوا تحريمَ المُحَرَّمِ إلىٰ صَفَر، ومَكَثُوا كذلكَ زماناً، ثم احتاجوا إلىٰ تأخيرِ تحريمِ صَفَرٍ إلىٰ الربيع، فَعَلُوا هكذا شهراً بعدَ شهر، حتىٰ استَدار التحريمُ علىٰ السَّنةِ كُلِّها، فقامَ الإسلام، وقد رَجَعَ المُحَرَّمُ إلىٰ مَوضِعِه الذي وَضَعَه الله»[4].

وقد سبَقَ في سورةِ البقرةِ عندَ قولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] روايةٌ عن بعضِهم علىٰ غيرِ هذهِ الطريقة.

---

(١) كذا في (ف)، فيكون قوله: «التي وصل» هو خبر «كانت»، أي: كانت السَّنةُ التي حجَّ فيها... السَّنةَ التي وَصَلَ، إلخ. وفي (ط): «وهي السنة التي وصل...»، ووجهُه أن تُجعَلَ «كان» تامة، والله أعلم.

(٢) من قوله: «التي حَجَّ فيها» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ط) و(ح): «نسأت الشهر»، والمُثبتُ من (ف)، وهو أكثر فائدة.

(٤) «شرح السنة» للبغوي (٧: ٢٢٠-٢٢١).

﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾: لا تَفُوتُونَه وإن أمهلَكُم، وهو مُخزيكُم، أي: مُذِلُّكُم في الدُّنيا بالقَتْل، وفي الآخرةِ بالعذاب.

[﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوٓا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٣]

﴿ وَأَذَانٌ﴾ ارتفاعُه كارتفاعِ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ على الوجهين، ثم الجملةُ معطوفةٌ على مِثلِها، ولا وَجْهَ لِقَولِ مَنْ قال: إنه معطوفٌ على ﴿بَرَآءَةٌ﴾، **كما لا يُقال: «عمرٌو» معطوفٌ على «زيد»، في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد**، والأذان: بمعنى الإيذان، وهو الإعلام، كما أنَّ الأمانَ والعطاءَ بمعنى الإيمان والإعطاء.

فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بينَ معنى الجملةِ الأولى والثانية؟ قلتُ: **تلك إخبارٌ بثُبوتِ البراءة**، وهذهِ إخبارٌ بوجوبِ الإعلام بما ثبت.

قوله: (**كما لا يُقال: «عمرٌو» معطوفٌ على «زيد» في قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعد**): ولقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوزُ أن يُعطَفَ على ﴿بَرَآءَةٌ﴾، على أن يكونَ مِن عطفِ الخبر على الخبر، كأنه قيل: هذهِ السُّورةُ براءةٌ مِنَ الله ورسولِه إلى الذينَ عاهَدتُم خاصَّة، وأذانٌ مِنَ الله ورسولِه إلى الناسِ عامَّة. نعم، الأحسَنُ الأوجَهُ أن يكونَ عطفَ جملةٍ على جملة، لئلَّا تَتخلَّلَ بينَ الخبرينِ جملٌ كثيرةٌ أجنبية، ولئلَّا يفوتَ التطابُقُ بينَ المُبتَدأ والخبرِ تأنيساً وتذكيراً[1].

قوله: (**تلك إخبارٌ بثُبوتِ البراءة**): يعني: قولُه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ يعني: هذه براءةٌ ثابتةٌ من الله ورسوله[2] ﴿إِلَى الَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ إخبارٌ مِنَ الله تعالى لِمَنْ خاطبَهم بقولِه: ﴿عَٰهَدتُّم﴾[3]، بثُبُوتِ هذا الحكم في عِلم الله تعالى، وقولُه: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى

---

(١) نقلَ كلامَ المُؤلِّفِ هذا: العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالى في «روح المعاني» (١٠: ٤٦)، ونقل عن بعضهم اعتراضاً عليه، ثم الجوابَ عنه، فانظره إن شئت.

(٢) قوله: «بمعنى: هذه براءة ثابتة من الله ورسوله» سقط من (ف).

(٣) قوله: «إخبار من الله تعالى لمن خاطبهم بقوله: ﴿عَٰهَدتُّم﴾» سقط من (ح).

فإن قلتَ: لِـمَ عُلِّقَتِ البراءةُ بالذينَ عُوهِدُوا مِنَ المُشركين، وعُلِّقَ الأذانُ بالناس؟ قلتُ: لأنَّ البراءةَ مُختَصَّةٌ بالمُعاهَدِينَ والنَّاكِثِين منهم، وأما الأذانُ فعامٌّ لجميعِ الناس؛ مَنْ عَاهَدَ ومَنْ لم يُعاهِد، ومَنْ نَـكَثَ مِنَ المُعاهِدِينَ ومَنْ لم يَنكُث.

﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾: يوم عَرَفة، وقيل: يوم النَّحْر؛ لأنَّ فيه تمامَ الحجِّ ومُعظَمَ أفعالِه؛ مِنَ الطواف، والنَّحْر، والحلق، والرَّمْي. وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلاً أخَذَ بلِجامِ دابَّتِه، فقال: ما الحجُّ الأكبر؟ قال: يومُك هذا، خَلِّ عن دابتي!

وعن ابن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ وَقَفَ يومَ النَّحْرِ عند الجمراتِ في حَجَّةِ الوداع، فقال: «هذا يومُ الحجِّ الأكبر».

ووُصِفَ الحجُّ بالأكبر؛ لأنَّ العُمرةَ تُسمَّىٰ الحجَّ الأصغر، **أو جُعِلَ الوقوفُ بعَرَفةَ هو الحجَّ الأكبر**؛ لأنه مُعظَمُ واجباته؛ لأنه إذا فاتَ فاتَ الحج، وكذلك إن أُريدَ به يومُ النحر؛ لأنَّ ما يُفعَلُ فيه مُعظَمُ أفعالِ الحجِّ فهو الحجُّ الأكبر.

ٱلنَّاسِ﴾ إخبارٌ منه تعالىٰ لأولئكَ الـمُخاطَبِينَ واجبُ التبليغ إلىٰ كافَّةِ الناسِ في ذلكَ اليومِ المخصوص، بما ثَـبَتَ في حُكمِ الله تعالىٰ مِن تلكَ البراءة.

فقولُه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ إجمالٌ لتفصيل ما أخبـرَ أولاً مِن قولِه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، إلىٰ قوله: ﴿فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، المُشتَمِلِ[1] علىٰ التهديدِ والوعيد، بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة: ١-٢]، ومِن ثَمَّ رتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فالكلامُ مُدمَجٌ بعضُه في بعض، الثاني مُقرِّرٌ للأوَّلِ مُتضمِّنٌ لمعنىً زائدٍ عليه.

قوله: (**أو جُعِلَ الوقوفُ بعَرَفةَ هو الحجَّ الأكبر**): عطفٌ معنويٌّ علىٰ قوله: «لأنَّ العُمْرة»، كأنه قال: إنما سُمِّيَ مجموعُ الأركانِ بالحجِّ الأكبر، لأنَّ العُمْرةَ حَجٌّ أصغَر، أو سُمِّيَ بعض

---

(١) من قوله: «لتفصيل ما أخبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وعن الحسن: سُمِّيَ يومَ الحجِّ الأكبر؛ لاجتماعِ المُسلمينَ والمُشركينَ فيه، ومُوافقتِه لأعيادِ أهلِ الكتاب، ولم يَتَّفِقْ ذلكَ قبلَه ولا بعدَه، فعَظُمَ في قَلْبِ كُلِّ مُؤمِنٍ وكافر.

حُذِفَتِ الباءُ التي هيَ صِلةُ «الأذانِ» تخفيفاً، وقُرِئ: «إنَّ اللهَ» بالكَسْر؛ لأنَّ «الأذانَ» في معنىٰ «القول».

﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ عطفٌ علىٰ المَنويِّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾، أو علىٰ محلِّ «إنَّ» المكسورةِ واسمِها،...

أركانِ الحجِّ ـ وهو الوقوفُ بعَرَفة ـ بالحجِّ الأكبر، لأنه مُعظَمُ أركانِ الحج، وبقيَّةُ الأركانِ دونَه أو أصغَرُ منه؛ تسميةً لمُعظَم الشيءِ باسم كُلِّه.

قوله: (**حُذِفَتِ الباءُ التي هي صِلةُ «الأذانِ» تخفيفاً**): قال أبو البقاء: «﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ بفتح الهمزة، وفيه وجهان: **أحدُهما**: هو خبرُ الأذان، أي: الإعلامُ من الله براءتُه من المشركين، **والثاني**: هو صفة، أي: وأذانٌ كائنٌ بالبراءة، وقيل: التقدير: وإعلامٌ مِنَ الله بالبراءة، فالباءُ مُتعلِّقةٌ بنفسِ المصدر»[١].

قوله: (**أو علىٰ محلِّ «إنَّ» المكسورة**): أي: ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ عطفٌ علىٰ محلِّ «إنَّ» المكسورة واسمِها، علىٰ تقديرِ عَدَمِها، وذلك لأنَّ المكسورةَ لـمّا لم تُغيِّرِ المعنىٰ جاز أن تُقَدَّرَ كالعَدَم، فتُعطَف علىٰ محَلِّ ما عَمِلَتْ فيه. هذا معنىٰ قولهم: يُعطَفُ علىٰ محلِّها مَعَ اسمِها[٢].

هذا علىٰ ما قُرِئَ في الشاذّةِ بكسر «إنَّ» ظاهر، وأما علىٰ المشهورةِ بفَتْح «أنَّ»؛ فلأنها في تأويل المكسورة، قال أبو البقاء: «هذا عندَ المُحَقِّقينَ غيرُ جائز، لأنَّ المفتوحةَ لها مَوضِعٌ غيرُ الابتِداء، بخِلافِ المكسورة»[٣].

قال ابنُ الحاجب: «﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ بالرفع معطوفٌ علىٰ «إنَّ» باعتِبارِ المَحَلِّ، وإنْ كانت مفتوحةً لأنها في حُكم المكسورة، وهذا مَوضِعٌ لم يُنبِّه عليه النَّحْويُّون، فإنهم إذا قالوا: يُعطَفُ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٤).

(٢) في (ح): «على محلّ اسمها»، وهو خطأ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٣٥).

....

علىٰ اسم «إنَّ» المكسورةِ دونَ غيرها، تَوهَّمُوا أنه لا يجوزُ العطفُ علىٰ المفتوحة، والمفتوحةُ تَنقَسِمُ إلىٰ قِسمَين: قسمٌ يجوزُ العطفُ علىٰ اسمِها بالرفع، وقسمٌ لا يجوز.

فالذي يجوز: هو أن تكونَ في حُكمِ المكسورة، كقولك: عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، لأنه في معنىٰ: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، فكما جاز العطفُ ثَمَّ جاز هاهنا، ألا ترىٰ أن «عَلِمَ» لا يَدخُلُ إلا علىٰ المُبتَدأ والخبر، يَدُلُّ علىٰ ذلك وُجُوبُ الكسرِ في قولك: عَلِمتُ إنَّ زيداً لقائم[1]، وإنما انتَصَبَ بعدَها[2] توفيراً لِما يقتَضِيهِ «عَلِمتُ» مِن معنىٰ المفعوليَّة، وإذا تحقَّقَ أنها في حُكمِ المكسورةِ جاز العطفُ علىٰ مَوضِعِها.

وإنْ كانت المفتوحةُ علىٰ غير هذهِ الصِّفةِ لم يَجُزِ العطفُ علىٰ اسمِها بالرَّفْع، مثلُ قولك: أعجَبَني أنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً، فلا يجوزُ إلا النَّصْب، لأنها ليسَت مكسورةً ولا في حُكمِها»[3].

وقال في غير هذا الموضع[4]: «إنما لم يُعطَفْ علىٰ المفتوحةِ لفظاً ومعنىٰ؛ لأنها واسمَها وخبَرَها بتأويلِ خَبَرٍ واحد، فلو قَدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأخَلَّتْ بموضوعِها، بخِلافِ «إنَّ» المكسورة، لأنها لا تُغيِّرُ المعنىٰ، فجاز تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيدِ المَحْض، كما جاز تقديرُ عَدَم الباءِ المُؤكِّدةِ في قوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا»[5]

---

(١) والوجوبُ هنا بسبب دخول اللام، قال الزمخشري في «المُفصَّل» ص٢٩٥: «لأنَّ اللام لا تتأخَّر عن المبتدأ والخبر»، فيجبُ كسرُ همزة «إنَّ» لأنَّ الجملة اسمية، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. وانظر: «شرح ابن عقيل» (١: ٣٥٤ و٣٧٧).

(٢) أي: إنما فُتِحَت همزةُ «أنَّ» في قولك: «علمتُ أنَّ زيداً قائم».

(٣) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٣: ٦١ - ٦٢) رقم (٦٥).

(٤) المصدر السابق (١: ٦٣) رقم (٣١).

(٥) عَجُز بيت لعُقَيبة بن هُبيرة الأسدي يُخاطِبُ به معاويةَ بنَ أبي سفيان، وأوله:

مُعاوِيَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ =

وقُرِئَ بالنَّصْب؛ عطفاً علىٰ اسم «أنَّ»، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، أي: بَرِيءٌ مَعَهُ منهم، **وبالجرِّ علىٰ الجِوار**، وقيل: علىٰ القَسَم؛ **كقوله: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾** [الحجر: ٧٢].

ويُحكَىٰ أنَّ أعرابياً سَمِعَ رجلاً يَقرَؤُها، فقال: إنْ كانَ اللهُ بريئاً مِن رَسُولِـهِ فأنا منه بريء، **فلَبَّبَهُ** الرجلُ إلىٰ عُمَر، فحكىٰ الأعرابيُّ قِراءتَه، فعِندَها أَمَرَ عُمَرُ رضيَ الله عنه بتعلُّم العربية.

﴿فَإِن تُبْتُمْ ﴾ مِنَ الكُفرِ والغَدْر ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ عن التوبة، أو ثبتُّم علىٰ التَّولِّي والإعراضِ عن الإسلامِ والوفاء، فاعلَمُوا أنكُم غيرُ سابقينَ الله، ولا فَائِتِينَ أَخْذَه وعِقابَه.

قوله: (**وبالجرِّ علىٰ الجِوار**): يعني: هو منصوبٌ معطوفٌ علىٰ اسم «أنَّ»، لكنْ مجرورٌ لِجِوارِ قولِه: ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، نحوُ قولِهم: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[1]. وهذا ليسَ بشيء؛ لأنه قد عُلِمَ من قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] ومن مواضعَ في «كتابه» أنَّ فائدةَ العطفِ علىٰ الجِوارِ اكتِسابُ المعطوفِ بعضَ معناهُ مِنَ المعطوفِ عليه، ولا يجوزُ ذلكَ هاهنا، وقال أبو البقاء: «ولا يكونُ عطفاً علىٰ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ لأنه يُؤدِّي إلىٰ الكفر»[2].

قوله: (**كقولِهِ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾**): قال ابنُ قُتيبة: لَعَمْرُكَ ولَعَمْرُ الله: هو العُمُر، يقال: أطالَ اللهُ عُمُرَكَ وعَمْرَك، وهو قَسَمٌ بالبقاء، يُريدُ المُصنِّفُ أنه تعالىٰ أقسَمَ به ﷺ هاهنا، كما أقسَمَ به في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ لَعَمْرُكَ ﴾، ويجوزُ مِنَ الله أن يُقسِمَ بأشياءَ غيرِه، كما لا يجوزُ منَّا أن نُقسِمَ بغيرِ الله.

قوله: (**فلَبَّبَه**)، الجوهري: «لَبَّبتُ الرجلَ تلبيباً: إذا جمعتَ ثيابَه عندَ صَدْرِهِ ونَحْرِه، ثم جَرَرتَه في الخصومة».

= وانظره مع سياقِه وقِصَّتِه في «العقد الفريد» (١: ٥٢).
والبيتُ من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) و(٢: ٢٩٢ و٣٤٤) و(٣: ٩١)، و«شرح الرَّضِيِّ على الكافية» (١: ٣٨٠) و(٢: ١٩١)، وغيرهما.

(١) فجَرُّوا لفظةَ «خَرِبٍ»، مع أنها صفةُ «جُحْر»، وهو مرفوع. وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢: ٦٨٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

[﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ ٤]

فإن قلتَ: مِمَّ استُثنِيَ قولُه: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم ﴾؟ قلتُ: وَجْهُه أن يكونَ مُستثنىً مِن قوله: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، لأنَّ الكلامَ خِطابٌ للمُسلِمين، ...

قوله: (وَجْهُه أن يكونَ مُستَثنىً مِن قوله: ﴿فَسِيحُوا۟﴾): يُوهِمُ أنَّ هاهنا[1] وجهاً آخر، قال أبو البقاء: «﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم ﴾ في مَوضِعِ نَصْبٍ على الاستِثناءِ مِنَ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأً، والخبرُ ﴿فَأَتِمُّوٓا۟﴾»[2].

واختار الأولَ[3] صاحبُ «الكواشي» والقاضي[4]، كأنَّ التقدير: براءةٌ مِنَ الله ورسولِهِ إلى المُشـركينَ الناكِثينَ للعَهْدِ والذينَ لم يَنقُضُوا العَهْد، سواءٌ كانتْ مُدَّةُ عَهْدِهم أقلَّ مِن أربعةِ أشهُرٍ أو أكثَـرَ أو غيرَ محدودة، ثم استَثنىٰ مِنَ الجميعِ الذينَ ضُرِبَ لهم أجَلٌ محدودٌ فوقَ أربعةِ أشهُر، ولم يَنقُضُوا العَهْد، فأُمِرُوا أن يُتمُّوا عَهْدَهم. وقولُه: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ﴾ جزاءُ شرطٍ محذوف.

وروىٰ مُحيِي السُّنةِ عن جماعةٍ من المُفسِّـرينَ ما يَقرُبُ مِن هذا الوَجْه[5].

واختار الزَّجَّاجُ[6] والمُصنِّفُ الوَجْهَ الثاني، لأنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ إذا جُعِلَ استِدراكاً كانَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾ مُبتدأ، وهو مُتضمِّنٌ لمعنىٰ الشَّرْط، فلذلك جِيءَ في الخبر بالفاء، ورَجَّحَ المُصنِّفُ هذا الوَجْهَ بأنَّ قولَه: ﴿عَٰهَدتُّم﴾ وقولَه: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟﴾ خِطابٌ للمُسلِمين، وقولَه: ﴿فَسِيحُوا۟﴾ أيضاً خِطابٌ لهم علىٰ إضمـارِ القول، فالمُناسِبُ أن يكونَ مُستَثنىً منه، ليتطابقا،

---

(١) من أول الفقرة إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٥).

(٣) وهو أن يكون ما بعد «إلا» منصوباً على الاستثناء.

(٤) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٢٩).

(٥) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩-١٣).

(٦) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٣٠).

ومعناه: براءةٌ مِنَ الله ورَسُولِهِ إلىٰ الذين عاهدتُم مِنَ المُشركين، فقُولُوا لهم: سِيحُوا، إلا الذينَ عاهدتُم منهم، ثم لم يَنقُضُوا، فأتِمُّوا إليهم عَهْدَهُم. والاستِثناءُ بمعنىٰ الاستِدراك، كأنه قيلَ بعدَ أن أُمِرُوا في النَّاكِثين: ولكنِ الذينَ لم يَنكُثُوا فأتِـمُّوا إليهم عَهْدَهُم، ولا تُجرُوهُم مجُرَاهُم، ولا تجعلوا الوَفِـيَّ كالغادر.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ يعنـي: أنَّ قَضِيّـةَ التقوىٰ أنْ لا يُسَـوّىٰ بينَ القَبيلَيـن، فاتَّقُوا اللهَ في ذلك.

بخِلافِه إذا جُعِلَ مُستَثنىً مِنَ ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، اللهم إلا أن يُذهَبَ إلىٰ التأويلِ المذكور، وفيه تعسُّفٌ كما قَـرَّرْناه، ولهذا قال: «وجهُه أن يكونَ مُستَثنىً[١] مِن قولِه: ﴿فَسِيحُوا﴾».

وأيضاً علىٰ هذا يَـحسُنُ عطفُ قولِه: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ الآية، علىٰ جملةِ ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ ليُؤذِنَ بالتَّبـرّي الكُلّيِّ مِنَ المُشركين، وأنَّ هؤلاءِ المُعاهَدِينَ قد استُدرِكَ منهم ضرورة، وإلا فالحقُّ أن لا يُستَدرَكَ أحدٌ منهم، ولا يَـحسُنُ هذا علىٰ المُتصِل[٢].

قال في «الانتصاف»: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَسِيحُوا﴾ خِطاباً مِنَ الله، ولا يُضمَرُ قبلَه: «قولوا»، ويكونُ الاستِثناءُ من قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾، أي: براءةٌ من الله ورسولِهِ إلىٰ المُعاهَدِين، إلا الباقينَ علىٰ العهد، ويكونُ فيه خُروجٌ عن خِطابِ المُسلِمين في ﴿عَٰهَدتُّم﴾ إلىٰ خِطابِ المُشـركينَ في ﴿فَسِيحُوا﴾، والتِفاتٌ بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾، وقياسُه: غيرُ مُعجِزِيَّ وأني مُخزي الكافرين. وفيه افتِنانٌ وتفخيمٌ للشأن، ثم يعودُ إلىٰ الخِطابِ للمُؤمنينَ في قولِه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾»[٣].

قوله: (أنَّ قَضِيَّةَ التقوىٰ أنْ لا يُسَوّىٰ بينَ القَبيلَين): يُريدُ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ

---

(١) من قوله: «منه ليتطابقا» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: على الاستثناء المتصل، وهو الوجه الأول.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٤) بحاشية «الكشاف».

﴿لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾: لم يَقتُلُوا مِنكُم أحداً، ولم يَضُرُّوكُم قَطّ، ﴿وَلَمْ يُظَاهِرُوا﴾: ولم يُعاوِنُوا ﴿عَلَيْكُمْ﴾ عَدُوّاً، كما عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعةَ عَيْبةِ رسولِ الله ﷺ، وظاهَرَتْهم قُريشٌ بالسِّلاح، ....

﴿الْمُتَّقِينَ﴾ واردٌ علىٰ سبيلِ التعليل، لأنَّ التقوىٰ وَصْفٌ مُرتَّبٌ علىٰ الحكمَين، أعني قولَه: «فقولوا لهم: سِيحُوا»، وقولَه: ﴿فَأَتِمُّوا﴾، ومضمونهما عَدَمُ التسويةِ بينَ الغادرِ والوافي.

قوله: (كما عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعة): مُتعَلِّقٌ بقوله: «أنْ لا يُسَوَّىٰ بينَ القَبيلَين، فاتقوا اللهَ في ذلك»، أي: فاتقوا اللهَ في عَدَم التسوية، كما اتقىٰ رسولُ الله ﷺ، فلم يُسَوِّ بينَ بني بكرٍ وبني خُزاعة، وقال: «لا نُصِرتُ إن لم أنصُرْكُم»[1].

روىٰ مُحيي السُّنَّة: «دَخلَتْ خُزاعةُ في عَهْدِ النبيِّ ﷺ عامَ الحُديبيَة، ودَخَلَ بنو بكرٍ في عَهْدِ قُريش، ثم عَدَتْ بنو بكرٍ علىٰ خُزاعة، فنالتْ منها، وأعانَتْهُم قُريشٌ بالسِّلاح»[2].

قوله: (عَيْبةِ رسولِ الله ﷺ)، الجوهري: «العَيْبة: ما تُجعَلُ فيه الثِّياب، والجمعُ: عِيَبٌ وعِياب»، النهاية: «في الحديث: «الأنصارُ كَرِشي وعَيْبتي»[3]: أي: خاصَّتي ومَوضِعُ سِرِّي، والعربُ تُكني عن الصُّدُور بالعِياب؛ لأنها مُستَودَعُ السَّرائر، كما أنَّ العِيابَ مُستَودَعُ الثياب»[4]. وفي «الفائق»: «استَعارَ الكَرِشَ والعَيْبةَ لموضِعِ السِّرِّ والأمانة، لأنَّ المُجتَرَّ يجمعُ عَلَفَه في كَرِشِه، والرجلُ يَحمِلُ ثيابَه في عَيْبتِه»[5].

---

(١) انظر: «المغازي» للواقدي (٢: ٧٩١)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢: ١٣٤).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٩٩) و(٣٨٠١)، ومسلم (٢٥١٠) من حديث أنس بن مالك.

والكَرِش: للجَمَلِ ونَحْوِه من المُجتَرَّات كالمعدة للإنسان.

(٤) من قوله: «والجمع عِيَبٌ وعياب» إلى هنا، سقط من (ط).

(٥) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) بعد التي تليها (بعد الآية الكريمة ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُوافِقُ لترتيب «الكشاف».

حتىٰ وَفَدَ عمرُو بنُ سالمٍ الخزاعيُّ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فأنشَدَه:

لاهُـــمَّ إني ناشِـــدٌ مُحمَّـــدا ... حِلْفَ أبينا وأبيـكَ الأتلَـدا

إنَّ قُرَيشاً أخلَفُـوكَ المَوعِـدا ... ونَقَـضُوا ذِمَامَـكَ المُؤكَّـدا

هُمْ بَيَّتُونا بالـحَطيمِ هُجَّدا ... وقَتَّـلُونا رُكَّعـاً وسُـجَّدا

فقال عليه السَّلام: «لا نُصِرتُ إن لم أنصُرْكُم».

قوله: (لاهُمَّ إني ناشِدٌ مُحمَّدا) الأبيات: «لاهُمَّ»: أصله: اللهُمَّ، والميمانِ عِوَضانِ عن حرفِ النِّداءِ عند البصريين، وجَوَّزَ سِيبوَيْـهِ أن يكونَ «لاه» أصْلُه اسمُ «الله»، ثم أُدخِلَتْ عليه اللام، فجَرَىٰ مجرىٰ العَلَم كالعَبَّاس، وأصلُه: يا لاه، فأُبدِلَ الميمُ مِن حرفِ النِّداء، فصار: لاهُمَّ.

«ناشِد»: من قولهم في الاستِعطاف: نَشَدتُكَ بالله، أي: سألتُك بالله، وطَلَبتُ إليك بحَقِّه، ومعنىٰ: إني سائلٌ مُحَمَّداً، أي: سائلٌ ربي النُّصْرةَ بمُحمَّدٍ ﷺ.

«الحِلفُ» بالكسر: العهدُ بينَ القوم، والأحلاف: الذين يُحالِفُونَ القومَ علىٰ النُّصْرةِ والوفاء.

«الأتْلَد»: أفعَلُ التفضيل؛ مِنَ التالِد: القديم.

«حِلْفَ أبينا»: منصوبٌ بمُضمَر، أي: اذكُرْ وراعِ[1] الذِّمامَ القَديمَ الذي جَرَىٰ بينَ آبائنا، وكانَ بينَ عبدِ المُطَّلبِ وخُزاعةَ حِلفٌ قديم.

و«الحَطيم»: الذي فيه الميزاب، وهي الحِجْر[2]، وسُمِّيَ به لأنهم كانوا في الجاهلية يَحلِفُونَ فيه، فيُحطَمُ الكاذب.

قيل: فغَضِبَ لهم رسولُ الله ﷺ، وخَرَجَ إلىٰ مكَّة، ونَصَـرَ اللهُ رسولَه، وشَفَىٰ اللهُ صُدورَ خُزاعةَ مِن بني بكرٍ بالنبيِّ ﷺ وبالمؤمنين، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٥].

---

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف): «اذكر أوزاع»، وله وجه؛ يُقال: وَزَعتُه عن الأمر وَزْعاً: أي، منعتُه عنه ـ كما في «المصباح المنير» (وزع) ـ، وعلى هذا: فأوزاع الذِّمام: ما تحفظُه الذِّمَّةُ من الوفاء بالحِلفِ وعَدَم نَقْضِه.

(٢) يعني بالميزاب: ميزابَ الكعبة المُشـرَّفة، زادها الله تعظيماً، وبالحِجْر: حِجرَ إسماعيل عليه السلام.

وقُرِئ: «لم يَنقُضوكُم» بالضَّادِ مُعجَمةً، أي: لم يَنقُضُوا عَهْدَكُم.

ومعنىٰ ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ﴾: فأدُّوهُ إليهم تاماً كامِلاً، قال ابنُ عبَّاس: بَقِيَ لحيٍّ مِن كِنانةَ مِن عَهْدِهِم تِسعةُ أشهُر، فأُتِمَّ إليهم عَهْدُهُم.

[﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ ٥]

انسَلَخَ الشَّهْر: كقولهم: **انجَرَدَ الشَّهْر**، وسنةٌ جَرْداء، و﴿ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ﴾: التي أُبيحَ فيها للنَّاكِثِينَ أن يَسِيحُوا. ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ يعني: الذين نَقَضُوكُم وظَاهَرُوا عليكم، ﴿حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ مِن حِلٍّ أو حَرَم، ﴿وَخُذُوهُمۡ﴾ وَأْسِرُوهُم، والأَخِيذ: الأَسِير، ﴿وَٱحۡصُرُوهُمۡ﴾: وقَيِّدُوهُم وامنَعُوهُم مِنَ التَّصَرُّفِ في البلاد، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: حَصْرُهُم: أن يُحالَ بينَهم وبينَ المسجدِ الحرام.

﴿كُلَّ مَرۡصَدٖ﴾: كُلَّ ممرٍّ ومُجتازٍ تَرصُدُونَهم به، **وانتصابُه علىٰ الظَّرْف، كقوله: ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾** [الأعراف: ١٦]، ....

قوله: (انجَرَدَ الشَّهْر)، النهاية: «في الحديث: «لأُجَرِّدَنَّكَ كما يُجرَّدُ الضَّبّ»[1]، أي: لأسلَخَنَّكَ كما يُسلَخُ الضَّبُّ، لأنه إذا شُوِيَ جُرِّدَ مِن جِلدِه». **الأساس**: «ومن المجاز: وجَرَّدَهُمُ الجارودُ والجارودة، أي: العامُ والسَّنَة. وسنةٌ جَرْداء: كاملةٌ مُنجَرِدةٌ عن النقصان، وما رأيتُه منذُ أجرَدان وجَريدان، أي: نهاران».

قوله: (وانتِصابُه علىٰ الظَّرْف، كقوله: ﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]): أي: علىٰ صِراطِك، وهو من الشَّوَاذ[2].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٠٤) من كلام الحجاج في قِصَّةٍ له مع أنس بن مالك ـ وليس حديثاً مرفوعاً، كما قد يُتوهَّمُ من ظاهر اللفظ ـ، وأورده الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٧: ٢٧٤)، وقال: «فيه علي بن زيد ضعيف، وقد وُثِّق».

(٢) انظر تفصيلاً في هذا في «البحر المحيط» للإمام أبي حيان الأندلسي (٤: ٢٧٦).

﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾: فأطلِقُوا عنهم بعدَ الأَسْرِ والحصر، أو: فكُفُّوا عنهم ولا تَتعرَّضُوا لهم، كقوله:

خَلِّ السَّبيلَ لِمَنْ يَبني المَنارَ بِهِ

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: دَعُوهُم وإتيانَ المَسجِدِ الحرام، ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يَغفِرُ لهم ما سَلَفَ مِنَ الكُفرِ والغَدْر.

[﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ٦]

الانتصاف: «ويحتملُ أن يكونَ «المَرصَدُ» مصدراً؛ لأنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ والمصدرَ مِنْ فِعلِه واحد، واقعُدوا: في معنىٰ: ارصُدوا، ويُقرِّبُ الظَّرفيَّةَ قولُه: ﴿حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾، فيُطابِقُ الظَّرفيَّةَ في المكانَين»[1].

قوله: (فأَطلِقُوا عنهم بعدَ الأَسْر): هذا علىٰ أنَ يكونَ ﴿وَاحْصُرُوهُمْ﴾ مُفسَّراً بالقَيْدِ والمَنْع مِنَ التصرُّف.

قوله: (أو: فكُفُّوا عنهُم ولا تَتعرَّضُوا لهم): هذا علىٰ أن يكونَ[2] معنىٰ ﴿وَاحْصُرُوهُمْ﴾: أن يُحالَ بينَهم وبينَ المسجدِ الحرام، وعلىٰ التقديرَين فمعنىٰ: ﴿فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ كنايةٌ؛ إما عن الإطلاقِ أو عَدَمِ التعرُّض.

قوله: (خَلِّ السَّبيلَ لِمَنْ يبني المَنارَ به): تمامُه:

وابرُزْ ببَرْزةَ حيثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ[3]

بَرْزة: اسمُ أمِّ عُمَرَ بنِ لَجَأ التَّيْميّ[4]، قال الجوهري: «البيتُ لجرير»، يهجو يقول: دَعْ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٥) بحاشية «الكشاف».

(٢) في (ح): «على أن لا يكون»، وهو خطأ.

(٣) البيتُ لجرير، كما في «ديوانه» ص٢٨٤، إلا أنه فيه: «خَلِّ الطريقَ»، والمعنىٰ واحد.

(٤) في الأصول الخطية: «أم عمرو بن لجأ»، وهو تصحيفٌ شائع. والصواب: عُمَرُ بنُ لجأ، أحد شعراء=

﴿أَحَدٌ﴾ مُرتَفِعٌ بِفِعلِ الشَّرْطِ مُضمَراً يُفسِّرُه الظاهر، تقديرُه: وإنِ استَجارَكَ أحدٌ استَجارَك، ولا يَرتَفِعُ بالابتداء؛ لأنَّ «إنْ» مِن عَوامِلِ الفِعل، لا تَدخُل علىٰ غيره.

والمعنىٰ: **وإنْ جاءَكَ أحدٌ مِنَ المُشركينَ بعدَ انقِضاءِ الأشهُر، لا عَهْدَ بَينَكَ وبينه** ولا ميثاق، فاستأمَنَك؛ لِيَسمَعَ ما تَدعُو إليه مِنَ التوحيدِ والقُرآن، ويَتَبيَّنَ ما بُعِثتَ له، فأمِّنْهُ ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ويَتَدبَّرَهُ ويَطَّلِعَ علىٰ حقيقةِ الأمر، ﴿ثُمَّ أَبْلِغْهُ﴾ بعدَ ذلكَ دارَه التي يَأمَنُ فيها إن لم يُسلِم، ثم قَاتِلْهُ إنْ شِئتَ مِن غير غَدْرٍ ولا خِيانة، وهذا الحكمُ ثابتٌ في كُلِّ وقت.

وعن الحسن: هي مُحكَمةٌ إلىٰ يومِ القيامة، وعن سعيدِ بنِ جُبَير: جاء رجلٌ مِنَ المُشركينَ إلىٰ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، فقال: إن أرادَ الرجلُ مِنَّا أن يأتيَ مُحمَّداً بعدَ انقِضاءِ هذا الأجلِ يَسمَعُ كلامَ الله، أو يأتيه لحاجة، قُتِل؟! قال: لا، لأنَّ اللهَ يقول: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ الآية.

سَبيلَ الرَّشادِ لـمَنْ يَطلُبُه ويتعاناه، وابرُزْ منه إلىٰ الطريقِ الغَيِّ والضَّلال إذا اضطَرَّكَ قضاءُ الله وقَدَرُه، فإنَّ مَنْ يُضِلُّه الله فلا هاديَ له، ولا يَنفَعُ الـحَذَرُ عمَّا قضىٰ وقَدَّر.

قوله: (**وإنْ جاءَكَ أحدٌ مِنَ المُشـركينَ بعدَ انقِضاءِ الأشهُرِ لا عَهْدَ بَينَكَ وبينَه**): هذا يُوجِبُ تفسيرَ قوله: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ بالناقِضِين كما قال، وتقديرَ غيرِ المُعاهِدِينَ عند قوله: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ عطفٌ علىٰ قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟﴾، فالفاءُ تفصيلية، المعنىٰ: اقتُلُوا المُشركينَ الناقِضِينَ وغيرَ الناقِضِين، أما حُكمُ الناقِضِين: فإنهم إنْ تابوا وأقاموا الصَّلاةَ فخَلُّوا سَبيلَهم، وغيرُ المُعاهِدِين: إنْ جاءَكَ أحدٌ منهم فاستَأمَنَكَ لسماعِ ما تَدعُو إليه فأمِّنْه، فالآيةُ مِن بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] في أحَدِ وَجهَيه.

= العصر الأموي. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٧٠-٥٧١).

وعن السُّدِّيِّ والضَّحَّاك: هيَ منسوخةٌ بقولِه: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥].

﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: ذلكَ الأمر، يعني: الأمرَ بالإجارةِ في قوله: ﴿فَأَجِرْهُ﴾ بسَبَبِ أنَّهُمْ ﴿قَوْمٌ﴾ جَهَلةٌ ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ما الإسلام؟ وما حقيقةُ ما تَدعُو إليه؟ فلا بُدَّ مِن إعطائِهم الأمانَ حتىٰ يَسمَعُوا ويَفهَمُوا الحق.

[﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ * كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ ٧-٨]

﴿كَيْفَ﴾ استفهامٌ في معنىٰ الاستِنكارِ والاستِبعاد لأنْ يكونَ للمُشركينَ عَهْدٌ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهُم أضدادٌ **وَغِرةٌ صُدُورُهم**، يعني: مُحالٌ أن يَثبُتَ لهؤلاءِ عَهْد، فلا تَطمَعُوا في ذلك، ولا تُحدِّثُوا به نُفُوسَكُم، **ولا تُفكِرُوا في قَتْلِهم**.

ثم استَدرَكَ ذلك بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ﴾، أي: ولكنِ الذينَ عاهَدتُم منهم ﴿عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ ولم يَظهَر منهم نكْثٌ كبني كِنانةَ وبني ضَمْرة، فتَربَّصُوا أمرَهُم، ولا تُقاتِلُوهُم، ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ﴾ علىٰ العَهْد، ﴿فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ علىٰ مِثلِه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ يعني: أنَّ التَّربُّصَ بهم مِن أعمالِ المُتقين.

قوله: (**وَغِرةٌ صُدُورُهم**)، الجوهري: «الوَغْرة: شِدَّةُ توقُّد الحرّ، ومنه قيل: في صَدْرِه عليَّ وَغر، بالتسكين، أي: ضِغْنٌ وعَداوةٌ وتوقُّدٌ من الغَيْظ، والمصدرُ بالتحريك، تقول: وَغِرَ صَدرُه عليَّ يَوغَرُ وَغراً».

قوله: (**ولا تُفكِرُوا في قَتْلِهم**): الروايةُ بتخفيفِ الكافِ المكسورة، الجوهري: «أفكَرَ في الشيءِ وفكَرَ فيه وتَفكَّر، بمعنىً».

﴿كَيْفَ﴾ تكرارٌ لاستبعادِ ثباتِ المُشركينَ علىٰ العَهْد، وحذفَ الفِعلَ لِكَونِهِ معلوماً، كما قال:

وخَبَّرْتُماني أنّما المَوتُ بالقُرىٰ فكيفَ وهَاتَا هَضْبَةٌ وقَليبُ

يُريد: فكيفَ مات؟ أي: كيفَ يكونُ لهم عَهْد، وحالُهم أنهم ﴿وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ بعدَما سَبَقَ لهم مِن تأكيدِ الأَيمانِ والمواثيق، لم يَنظُرُوا في حِلفٍ ولا عَهْد، ولم يُبقُوا عليكم، ﴿لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا﴾ لا يُراعُوا حِلفاً، وقيل: قرابة، وأُنشِدَ لحسَّان:

لَعَمْرُكَ إنَّ إلَّكَ مِن قُرَيشٍ كإلِّ السَّقْبِ مِن رَألِ النَّعَامِ

وقيل: ﴿إِلًّا﴾: إلهاً، وقُرِئ: «إيلاً»؛ بمعناه، وقيل: جَبرَئيل، وجَبْرَئِل، مِن ذلك.

وقيل: منه اشتُقَّ «الآل» بمعنىٰ: القرابة، كما اشتُقَّتِ «الرَّحِم» مِن: الرحمن، والوجهُ أنَّ اشتِقاقَ «الإلّ» بمعنىٰ «الحِلْف» ـ لأنهم إذا تَماسَحُوا وتحالَفوا رَفَعُوا به أصواتَهم وشَهَرُوه ـ مِنَ «الإلّ»، وهو الجؤار، وله أليل، أي: أنينٌ يَرفَعُ به صَوتَه،.......

قوله: (وخَبَّرْتُماني) البيت: قبله:

لَعَمْرُكما إنَّ البعيدَ الذي مضىٰ وإنَّ الذي يأتي غداً لَقَريبُ

قائلُهما كعبُ الغَنَويُّ[1] يرثي أخاه.

«الهَضْبة»: الجبلُ المُنبَسِطُ علىٰ وَجْهِ الأرض، والجمعُ: هِضَبٌ وهِضاب. و«القَليب»: البِئر؛ لقَلْبِ التُّرابِ منها.

قوله: (لَعَمْرُكَ إنَّ إلَّك) البيت: «السَّقْب»: الذَّكَرُ مِن وَلَدِ الناقة، «الرَّأل»: وَلَدُ النَّعام.

قوله: (مِنَ الإلِّ، وهو الجُؤَار): خبرُ «إنَّ»، وقوله: «بمعنىٰ الحِلْف»: حالٌ مِنَ «الإلّ»، والتعليلُ مُعتَرِضٌ بينَ الاسمِ والخبر، يعني: الوجهُ الصَّحيحُ أن يُقال: إنَّ أصلَ «الإلّ» في

---

(١) انظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ١٥١).

ودَعَتْ أَلَـلَيها: إذا وَلوَلَت، ثم قيلَ لكُلِّ عَهْدٍ وميثاق: إلّ، وسُمِّيَت به القَرابة؛ لأنَّ القَرابةَ عَقَدَتْ بينَ الرَّجُلَينِ ما لا يَعقِدُه الميثاق.

﴿يُرْضُونَكُم﴾ كلامٌ مُبتَدأ في وَصْفِ حالِهم مِن مُخالَـفةِ الظاهِرِ الباطن، مُقرِّرٌ لاستِبعادِ الثَّباتِ منهم علىٰ العَهْد، **وإباءُ القُلوب: مُخالَفةُ ما فيها مِنَ الأضغان، لِـمَا يُجرُونَه** علىٰ ألسِنَتِهم مِنَ الكلامِ الجميل.

اللغة: الجؤار، وهو رَفْعُ الصَّوت، واشتُقَّ منه الحِلْف؛ لِـمَا فيه من رَفْعِ الصَّوت، ثم كَثُرَ استِعمالُه في الحِلف، حتىٰ اشتهرَ في كُلِّ حِلف، وإن لم يكنْ فيه رَفْعُ الصَّوت، ثم استُعمِلَ في كُلِّ عَقْدٍ مُوثَّق، سواءٌ كانَ فيه الحِلفُ أم لم يكن، ولـمَّا وُجِدَ هذا المعنىٰ في القرابةِ أكثَرَ كانت تسميتُها به أولىٰ، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنَّ القرابةَ عَقَدَتْ بينَ الرجلَينِ ما لا يَعقِدُه الميثاق».

وإنما كانَ هذا الوجهُ أوجَهَ مِن كَونِهِ مُشتَقاً من «الإلّ» الذي هو بمعنىٰ: الإلـٰه؛ لأنَّ المأخوذَ منه إذا كانَ عربياً كانَ أولىٰ مِن كَونِهِ سُريانياً، قال الزَّجَّاج: «وقيل: الإلُّ: اسمٌ من أسماءِ الله تعالىٰ، وهذا ليسَ بالوجه؛ لأنَّ أسماءَ الله معروفةٌ معلومةٌ في الكِتابِ والسُّنَّة، ولم يُسمَع: يا إلّ»[1].

قوله: (**ودَعَتْ أَلَـلَيها**): عطفٌ علىٰ قوله: «وله أليل»، أي: يُقالُ كذا ويُقالُ كذا.

الجوهري: «يجوز أن يُريدَ الألـَلَ، ثم ثَنَّىٰ، كأنه يُريدُ صوتاً بعدَ صوت، وأن يُريدَ حِكايةَ أصواتِ النِّساءِ بالنَّـبَطيَّـة إذا صَـرَخن».

قوله: (**وإباءُ القُلوب: مُخالَفةُ ما فيها من الأضغان، لِـمَا يُجرُونَه**): «إباءُ القلوب» مُبتدأ، و«مُخالَفةُ ما فيها» الخبر، و«لِـمَا يُجرُونَه علىٰ ألسِنَتِهم» مُتَعلِّقٌ بالمُخالفة، والجملةُ تفسيرٌ لقوله: ﴿وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾، يعني[2]: تأبىٰ قُلُوبُهم مُخالفةَ الباطنِ الظاهر؛ أما الباطنُ فما في القُلوبِ من الحِقْد، وأما الظاهرُ فهو إجراءُ كلمةِ الرِّضا علىٰ ألسِنَتِهم.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٣_٤٣٤).

(٢) في الأصول الخطية: «يعني: معنى»، ولم يظهر لي وجهُه.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾: مُتَمَرِّدُونَ خُلَعاءُ، لا مُروءةَ تَزَعُهم، ولا شمائلَ مَرْضيَّةَ تَردَعُهم، كما يُوجَدُ ذلكَ في بعضِ الكَفَرة، مِنَ التَّفادي عن الكذبِ والنَّكْث، والتَّعفُّفِ عما يَثلِمُ العِرْض، ويَجُرُّ أُحدُوثةَ السُّوء.

[﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴾ ٩ - ١٠]

﴿ٱشْتَرَوْا۟﴾: استبدَلُوا ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾: بالقُرآنِ والإسلام ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾، وهو اتباعُ الأهواءِ والشَّهوات، ﴿فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ﴾: فعَدَلُوا عنه، **أو صَرَفُوا غيرَهم**.

قال أبو البقاء: «﴿يُرْضُونَكُم﴾ حالٌ مِن فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا۟﴾ عندَ قوم، وليسَ بشيء»[1]، وقال القاضي: «﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ استئنافٌ لبيانِ حالِهم المُنافيةِ لثباتِهم علىٰ العَهْد، المُؤدِّيةِ إلىٰ عَدَم مُراقبَتِهم عندَ الظَّفَر، ولا يجوزُ جَعْلُه حالاً مِن فاعل ﴿لَا يَرْقُبُوا۟﴾، فإنهم بعدَ ظُهُورِهم لا يُرضُونَ المُؤمنين، ولأنَّ المُرادَ إثباتُ إرضائِهم المُؤمنينَ بوَعْدِ الإيمانِ والطاعةِ والوفاءِ بالعَهْدِ في الحال، واستِبطانِ الكُفرِ والمُعاداة، بحيثُ إن ظَفِرُوا لم يُبقُوا عليهم، والحاليَّةُ تُنافيه»[2]. وكذا عن أبي البقاء.

قوله: (﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ **مُتَمَرِّدُونَ خُلَعاءُ**): والكافرُ إذا وُصِفَ بالفِسقِ دَلَّ علىٰ نهايةِ ما هو فيه مِنَ الكُفر، ودَلَّ بمفهومِه أنَّ بعضَهم ليسوا كذلك، وهو المُرادُ من قوله: «كما يُوجَدُ ذلكَ في بعضِ الكَفَرةِ مِنَ التفادي عن الكَذِب»، يُقال: تفادىٰ الرجلُ عن كذا: إذا تحاماه. و«مِن» مُتعلِّقٌ بـ«تَردَعُهم».

قوله: (**أو صَرَفُوا غيرَهم**): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ﴾: إما لازمٌ مِنَ الصُّدود، أي: العُدُول، أو مُتَعَدٍّ مِن: صَدَّه: إذا صَرَفَه. **الجوهري**: «صَدَّ يَصُدُّ صُدُوداً: أعرَضَ، وصَدَّه عن الأمر صَدّاً: مَنَعَه وصَرَفَه عنه، وأصَدَّه: لغة».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٢).

وقيل: هم الأعرابُ الذينَ جَمَعَهم أبو سُفيانَ وأطعَمَهم. ﴿هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾: المُجاوِزُونَ الغايةَ في الظُّلمِ والشَّرارة.

[﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ١١]

﴿فَإِن تَابُوا۟﴾ عن الكُفرِ ونَقْضِ العَهْد ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾: فهم إخوانُكم، على حَذْفِ المُبتدأ، كقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ﴾: ونُبيِّنُها، وهذا اعتراض، كأنه قيل: وإنَّ مَن تأمَّلَ تفصيلها فهو العالِـم؛ بَعْثاً وتحريضاً على تأمُّلِ ما فَصَّلَ مِن أحكامِ المُشركينَ المُعاهَدين، وعلى المُحافظة عليها.

قوله: (وقيل: همُ الأعراب): عطفٌ على محذوف، يدلُّ عليه قولُه: «وهو اتباعُ الأهواءِ والشَّهوات»، لأنَّ الثمنَ القليلَ ـ على الأول ـ مجازٌ عن استبدالِ مُتابعةِ الشَّهَواتِ بالإيمان[1]، والمُشتري جميعُ الكُفَّار أو المُنافقون، وعلى الثاني: الثمنُ القليلُ ما أطعَمَهم أبو سُفيان، والمُشتري الأعراب.

ثم المُناسِبُ على الأولِ أن يكونَ «صَدُّوا» بمعنى: عَدَلُوا، وعلى الثاني بمعنى: صَرَفُوا، والتفسيرُ الأولُ أقربُ إلى النَّظْم، لأنَّ قولَه: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ جملةٌ مُستأنفةٌ كالتعليل لقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨]، وفيه: أنَّ مَنْ فَسَقَ وتمرَّدَ كان سَبَبُه مُجرَّدَ اتباعِ الشَّهواتِ والرُّكُونِ إلى الدُّنيا ولذَّاتها.

قوله: (﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ﴾: ونُبيِّنُها، وهذا اعتراض): أي: تأكيدٌ لمضمونِ ما سبقَ مِن أولِ السُّورة، وعامٌّ في الإيراد، ومن ثَمَّ قال: «وإنَّ مَنْ تأمَّلَ تفصيلَها».

وقوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مُطلَق، نحو: فُلانٌ يُعطي ويَمنَع، ولهذا قال: «فهو العالِـم». وفي كلامه ـ وهو «إنَّ مَنْ تأمَّلَ تفصيلَها فهو العالِـم» ـ إشعارٌ أنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ وُضِعَ مَوضِعَ «يَتفكَّرونَ»

---

(١) في الأصول الخطية: «مجازٌ عن استبدال الإيمانِ بمُتابعةِ الشَّهَوات»، ولا يستقيم، لأنَّ الباءَ تدخلُ على المتروك، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

[﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾ ١٢]

﴿وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾: وثَلَمُوهُ وعَابُوه، ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾: فقاتِلُوهُم، فوَضَعَ ﴿أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ مَوضِعَ ضَميرِهِم؛ إشعاراً بأنهم إذا نَكَثُوا في حالِ الشِّرْكِ تَمَرُّداً وطُغياناً وطَرْحاً لعاداتِ الكِرامِ الأوفياءِ مِنَ العرب، ثم آمَنُوا وأقاموا الصَّلاةَ وآتَوُا الزكاةَ وصاروا إخواناً للمُسلِمينَ في الدِّين، ثم رَجَعُوا فارتَدُّوا عن الإسلام، ونَكَثُوا ما بايعوا عليه مِنَ الإيمانِ والوفاءِ بالعُهُود، وقَعَدُوا يَطعُنُون في دِينِ الله، ويقولون: ليسَ دينُ مُحَمَّدٍ بشيء، فهُمْ أئمَّةُ الكُفر، وذَوُو الرِّياسةِ والتَّقدُّم فيه، لا يَشُقُّ كافرٌ غُبارَهُم.

وقالوا: **إذا طَعَنَ الذِّمِّيُّ في دينِ الإسلام طَعْناً ظاهِراً جازَ قَتلُه**؛ لأنَّ العَهْدَ معقودٌ معه علىٰ أنْ لا يَطعَن، فإذا طَعَنَ فقد نَكَثَ عَهدَه، وخَرَجَ مِنَ الذِّمَّة.

﴿إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ جمعُ يمين، وقُرِئ: «لا إيمانَ لهم»، أي: لا إسلامَ لهم، أو: لا يُعطَونَ الأمانَ بعدَ الرِّدَّةِ والنَّكْث، ولا سبيلَ إليه.

فإن قلتَ: كيف أثبَتَ لهمُ الأيمانَ في قوله: ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم ﴾، ثم نَفَاها عنهم؟ قلتُ: أراد: أيمانَهُم التي أظهَرُوها، ثم قال: لا أيمانَ لهم علىٰ الحقيقة، وأيمانُهم ليسَت بأيمان، وبه استَشهَدَ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه علىٰ أنَّ يمينَ الكافرِ لا تكونُ يميناً،........

و«يَتأمَّلُونَ» وَضْعاً للمُسبَّبِ مَوضِعَ السَّبَبِ بَعْثاً وتحريضاً، لأن العِلمَ مطلوبٌ لذاته، فالسامعُ إذا سَمِعَ ذلك اجتَهَدَ في التأمُّل والتدبُّر، لينخَرِطَ في سِلكِ العالِمين.

قوله: (**إذا طَعَنَ الذِّمِّيُّ في دينِ الإسلامِ طَعْناً ظاهِراً جازَ قَتلُه**): كذا عن الزَّجَّاج ومُحيي السُّنَّة[1].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٣٤)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٧).

وعندَ الشافعيِّ رحمه الله: يمينُهم يمين، وقال: معناه أنهم لا يُوفُون بها، بدليلِ أنه وَصَفَها بالنَّكْث.

قوله: (وعندَ الشافعيّ): قال الإمام: «وعندَ الشافعيِّ أنَّ يمينَهم يمين، ومعنى الآية: أنهم لـمَّا لم يَفُوا بها صارت أيمانُهم كأنها ليسَت بأيمان، والدليلُ علىٰ أنَّ أيمانَهم أيمانٌ أنه تعالىٰ وَصَفَها بالنَّكْث»(١).

وقلت: مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، قال صاحبُ «المفتاح»: «وَصَفَ أهلَ الكِتابِ في صَدْرِهِ بالعِلمِ علىٰ سَبيلِ التوكيد القَسَمي، وآخِرَهُ نفاه عنهم حيثُ لم يَعمَلُوا بعِلمِهم»(٢).

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ في وَضْع المُظهَر - وهو قولُه: ﴿أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ - إشعاراً بأنَّ أيمانَهم تلكَ لم تكنْ إلا خَديعةً بالمُؤمنين واستِهزاءً، ولم تكنْ مِنَ الأيمانِ الحقيقية في شيء، ولكنْ لـمَّا أُجرِيَ عليها حُكمُ الأيمانِ الحقيقيةِ بأن قُبِلَت، ورُفِعَ عنهم بسَبَبِها التعرُّض بالقَتْل والنَّهْب، وأمِنُوا مِن سائرِ التَّبِعات، سُمِّيَت أيماناً، ووُصِفَت بالنَّكْث، نحوُه مَرَّ في قوله تعالىٰ: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٩]، قال المُصنِّف(٣): «كانت صورةُ صُنْعِهم مَعَ الله - حيثُ أظهَروا الإيمانَ وأبطَنوا الكُفرَ - صُورةَ صُنْعِ المُخادِع، وصورةُ صُنْعِ الله - حيثُ أمَرَ بإجراءِ أحكام المُسلمينَ عليهم وهم عندَه في عِدادِ أخبَثِ الكَفَرةِ - صورةَ صُنْعِ الخادع».

فظَهَرَ أنَّ اعتِدادَ الأيمانِ منهم وإن لم يكنْ حقيقةً، إنما هو لأجل فوائدَ دينيَّةٍ ومصالحَ مَنُوطةٍ بها، لا أنها أيمانٌ حقيقة، فلمَّا أظهَروا النَّكْثَ ارتَفَعَ الاعتِدادُ بها ورَجَعَتْ إلىٰ ما كانت، فقيل: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ﴾، وهكذا مبنىٰ الأيمان، فإنها لقَطْعِ الخصوماتِ والمُطالَباتِ في الحال، لا أنها مُسقِطةٌ للحَقّ، وتحصُلُ بها براءةُ الذِّمَّةِ في المآل.

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٥٣٥).

(٢) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٧٢.

(٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة البقرة (٢: ١٦٢).

﴿لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بقوله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾، أي: ليَكُنْ غَرَضُكُم في مُقاتَلتِهم بعدَما وُجِدَ منهم ما وُجِدَ مِنَ العظائم: أن تكونَ المُقاتَلةُ سَبَباً في انتِهائِهم عمَّا هُم عليه. وهذا مِن غايةِ كَرَمِه، وفَضْلِه، وعَوْدِهِ علىٰ المُسيءِ بالرحمة كُلَّما عاد.

فإن قلتَ: كيفَ لفظُ ﴿أَيِمَّةَ﴾؟ قلتُ: **همزةٌ بعدَها همزةٌ بَينَ بَيْن**، أي: بينَ مَخرَجِ الهمزةِ والياء، ....

روينا عن مُسلِمٍ وأبي داودَ والترمذيِّ[1] عن وائلِ بنِ حُجْرٍ قال: جاءَ رجلٌ مِن حَضْرَمَوتَ ورجلٌ من كِندةَ إلىٰ النبيِّ ﷺ، فقال الحضرميُّ: يا رسول الله، إنَّ هذا قد غَلَبَني علىٰ أرضٍ كانت لأبي، فقال الكِندي: هي أرضي في يدي أزرعُها، ليسَ له فيها حَقّ، فقال النبيُّ ﷺ للحَضْرمي: «ألك بيِّنة؟» قال: لا، قال: «فلَكَ يمينُه»، قال: يا رسول الله، إنَّ الرجلَ فاجرٌ لا يُبالي علىٰ ما حَلَفَ عليه، وليسَ يَتَورَّعُ عن شيء، فقال: «ليسَ لكَ منه إلا ذلك». فانطَلَقَ ليَحلِف... الحديث.

وأما حديثُ القَسَامة، وقولُه ﷺ: «فتُبرِئُكُمُ اليهودُ بخمسين، فقالوا: كيفَ نأخُذُ بأيمانِ قومٍ كُفَّار»: فمشهور، أخرَجَه الشَّيْخانِ[2] وغيرُهما.

وقيل: ومن فائدةِ الخِلافِ أنه لو أسلَمَ بعدَ انعِقادِ اليمينِ وحَنِثَ فيه: لا كَفّارةَ فيه عندَ أبي حنيفة، وعندَ الشافعيِّ عليه الكَفّارة.

قوله: (**همزةٌ بعدَها همزةٌ بَينَ بَيْن**): قال أبو البقاء: «لا يجوزُ أن تُجعَلَ بينَ بين، كما جُعِلَتْ همزةُ «أإذا»، لأنَّ الكسرةَ هاهنا منقولة، وهناكَ أصلية، ولو خُفِّفَت الهمزةُ الثانيةُ هاهنا علىٰ القياسِ لكانت ألفاً؛ لانفِتاحِ ما قبلَها، ولكنْ تُرِكَ ذلك لتَتَحرَّكَ بحركةِ الميمِ في الأصل»[3]، وفيه نَظَر[4].

---

(١) مسلم (١٣٩)، وأبو داود (٣٢٤٥) و(٣٦٢٣)، والترمذي (١٣٤٠).

(٢) البخاري (٣١٧٣)، ومسلم (١٦٦٩) من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٣٧-٦٣٨).

(٤) هذه الفقرة أُخّرت في (ح) و(ف) بعد خمس فقرات؛ بعد قوله: «فهو حكاية قول النحويين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُوافقُ لترتيب «الكشاف».

وتحقيقُ الهمزتَينِ قِراءةٌ مشهورة، وإن لم تكُنْ بمقبولةٍ عندَ البصريِّين، وأما التصريحُ بالياءِ فليسَ بقراءة، ولا يجوزُ أن تكون، ومَنْ صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ مُحَرِّف.

قوله: (**قراءةٌ مشهورةٌ وإن لـم تكن مقبولة**[١]): في «التيسير»: «قرأ الكوفيُّونَ وابنُ عامر: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾، بهمزتين حيثُ وقع، وأدخل هشامٌ بينهما ألفاً. والباقونَ بهمزةٍ وياءٍ مُختَلَسةِ الكسرةِ مِن غيرِ مَدّ»[٢].

وفي «الكواشي»: أصلُ «أئمة»: أأْمِـمَة؛ أفعِلة، جمعُ إمام، كعِماد وأعمِدة، نُقِلَت كسـرةُ الميم الأولىٰ إلىٰ الهمزة، ثم أُدغِمَت في الثانية، فصارت: أئمَّة، ثم قُلِبَت الهمزةُ ياءً فصارت: أيمَّة، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ النُّحاةَ لا يُجيزُونَ اجتماعَ همزتَين للثِّقَل، وفي زَعْمِهِ نظَر؛ لصِحَّةِ نَقْلِها عن النبيِّ ﷺ، بل لتواتُره، فيجبُ لذلك أن تُـجعَلَ لغةً للعربِ استُعمِلَت علىٰ الأصل، وهو أقيَسُ وإن ثَقُل!

وزَعَمَ أيضاً أنَّ التصريحَ بالياءِ ليسَ بقراءة، ولا يجوزُ أن يكونَ قراءة، ومَنْ صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ مُحرِّف! وفي زَعْمِهِ نَظَر؛ لأنَّ أكثَرَ القُرَّاءِ يَقرؤونَ بهمزةٍ بعدَها ياءٌ مكسورة.

وقلت: وفي هذا النَّظَرِ نَظَر، لأنَّ قولَه: «فليسَ بقراءة» معناه: أنَّ أحداً مِنَ القُرَّاءِ السبعةِ لم يقرأ بها، وهو كذلك، كما نقلناه عن صاحب «التيسير»، ولكنَّ النَّظَـرَ مِن وجهٍ آخر، وهو أنه ذَكَرَ في «المُفصَّل»: «إذا اجتَمَعَتْ همزتانِ في كلمةٍ فالوَجْهُ قَلبُ الثانيةِ إلىٰ حرفِ ليِّن، كقولهم: آدم وأيمة»[٣].

وقال ابنُ الحاجب في «شرحه»: «يجبُ عند النَّحْويينَ أنْ تُقلَبَ الثانيةُ حرفَ لِين، وقَلبُها حرفَ لينٍ علىٰ حَسَبِ حَرَكَتِها إنْ أمكَنَ ذلك، كقولك: أيمّة، بياء مَحْضة»[٤].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بمقبولة»، والمعنى واحد.

(٢) «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١١٧.

(٣) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣٥١.

(٤) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٣٤٧).

[﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ ١٣]

﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ ﴾ دخلت الهمزة علىٰ «لا تُقاتِلُونَ»؛ **تقريراً بانتِفاءِ المُقاتَلة**، ومعناه: الحضُّ عليها علىٰ سبيلِ المُبالغة، ﴿نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ التي حَلَفُوها في المُعاهَدة، ﴿وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾ مِن مكَّةَ حينَ تَشاوَرُوا في أمرِهِ بدارِ النَّدْوة، حتىٰ أذِنَ اللهُ له في الهِجرة، فخَرَجَ بنفسِه، ﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ أي: وهُمُ الذين كانت منهم البداءةُ بالمُقاتَلة، لأنَّ رسولَ الله ﷺ جاءهم أولاً بالكِتابِ المُنير، وتَحَدَّاهُم به، فعَدَلُوا عن المُعارَضة؛ لِعَجْزِهِم عنها، إلىٰ القِتال، فهُمُ البادِئونَ بالقِتال، والبادئُ أظلم، فما يَمنَعُكُم مِن أن تُقابِلُوهُم بمِثلِه؟! وأن تَصدِمُوهُم بالشَّرِّ كما صَدَمُوكُم؟!

وقال أبو شامةَ[١] في شرح قوله[٢]: «وفي النَّحْوِ أبدِلا»: أي: رأىٰ أهلُ النَّحْوِ إبدالَ الهمزةِ ياءً في «أيمة»، نصَّ عليه أبو علي[٣] في «الحجة»، ووَجْهُهُ: النَّظَرُ إلىٰ أصلِ الهمزة، وهو السُّكون، وذلك يقتضي الإبدالَ مُطلَقاً، وتَعيَّنَتِ الياءُ للكسرة، ولم يُوافِقْ أبو القاسم الزمخشريُّ أهلَ النَّحْو، واختارَ مَذهَبَ القُرّاءِ في «الكَشّاف». وأما في «المُفصَّل» فهو حِكايةُ قولِ النَّحْوِيِّين.

قوله: (**تقريراً بانتِفاءِ المُقاتَلة**): قيل: «تقريراً» مِنَ الإقرارِ لا مِنَ القَرار، أي: يجعلُهم مُقرِّينَ بانتِفاءِ القِتال. وقلت: العكس أولىٰ؛ لأنَّ حرفَ الاستِفهامِ دخلَ علىٰ نفي المُقاتَلة[٤]، والكلامُ

---

(١) هو الإمام شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي الشافعي (٥٩٩-٦٦٧)، صاحب التصانيف المشهورة، منها: «الروضتين» و«ذيلها» و«إبراز المعاني من حرز الأماني». ترجمته في «طبقات الشافعية» للسبكي (٨: ١٦٥).

(٢) أي: قول الإمام الشاطبيِّ في منظومته في القراءات «حِرْز الأماني»، المعروفة بـ«الشاطبية»، وذلك في البيت ١٩٩ منها.

(٣) الحسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧، وانظر: «الحجة للقرّاء السبعة» (٤: ١٦٩).

(٤) من قوله: «قيل: تقريراً» إلى هنا، سقط من (ح).

وَبَّخَهُم بتَـرْكِ مُقاتَلَتِهم وحَضَّهُم عليها، ثم وَصَفَهم بما يُوجِبُ الحضَّ عليها، ويُقرِّرُ أنَّ مَنْ كانَ في مِثْلِ صِفاتِهم مِن نَـكْثِ العَهْد، وإخراجِ الرسول، والبَدْءِ بالقِتالِ مِن غيرِ مُوجِب: حقيقٌ بأنْ لا تُتـرَكَ مُصادمتُه، وأن يُوبَّخَ مَن فَـرَّطَ فيها.

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ تقريرٌ بالخشيةِ منهم وتوبيخٌ عليها ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ فتُقاتِلُوا أعداءَه ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: **أنَّ قَضِيَّةَ الإيمانِ الصحيح أنْ لا يَخشىٰ المُؤمنُ إلا ربَّه،** ولا يُبالي بمَنْ سِواه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

مَعَ الذينَ قَعَدُوا عن الـمُقاتَلة، فمعنىٰ قولِه: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾: أنتُم بعدُ مُستَقِرُّونَ علىٰ ما كنتُم عليه مِن عَدَم المُقاتَلة! يُوبِّخُهم علىٰ التمريض[(١)] عن القِتال، ويُحرِّضُهم عليه علىٰ المبالغة، والاستِفهامُ إذا كانَ للتقرير قَـرَّرَ الفِعلَ الذي دخلَ عليه[(٢)]، فظنُّوا أنَّ تقريراً لا يُعدَّىٰ بالباء، فقالوا: هو بمعنىٰ الاعتراف، وقد جاء تعديتُه بها، قال الجوهري: «القرارُ في المكان: الاستِقرارُ فيه، وقَرَرتُ بالمكان»، وعليه قولُه بعدَ هذا: «﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾ تقريرٌ بالخشيةِ منهم وتوبيخٌ عليها».

قوله: (**وَبَّخَهم بتَـرْكِ مُقاتَلَتِهم وحَضَّهُم عليها، ثم وَصَفَهم بما يُوجِبُ الحضَّ**): يعني: وَلَّدَ ذلك التوبيخُ معنىٰ الحَضِّ علىٰ المُقاتَلة، فـرَتَّبَ ذلكَ الحكمَ علىٰ الوَصْفِ المُناسِب، وهو نَـكْثُ العَهْدِ وإخراجُ الرسولِ ﷺ والبَدْءُ بالقِتال.

قوله: (**أنَّ قضيةَ الإيمانِ الصحيح أن لا يَخشىٰ المُؤمنُ إلا ربَّه**): وذلك أنَّ المُؤمِنَ إذا اعتَقَدَ أنْ لا ضارَّ ولا نافعَ إلا الله، وأنَّ أحداً لا يَقدِرُ أنْ يَضُرَّه أو يَنفَعَه إلا بإذنِهِ ومشيئتِه، فلا يَخافُ إلا ربَّه.

روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل» وفي «سنن الترمذي»[(٣)] عن ابنِ عباس، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استَعَنتَ فاستَعِنْ بالله، فإنَّ العِبادَ لو اجتَمَعُوا علىٰ أن

---

(١) أي: التوهين، قال ابن منظور في «لسان العرب» (مرض): «تمريض الأمور: توهينها».

(٢) من قوله: «من عدم المقاتلة» إلى هنا سقط من (ح).

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٦٦٩) و(٢٧٦٣) و(٢٨٠٣)، و«سنن الترمذي» (٢٥١٦).

[﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ * وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ قُلُوبِهِمۡۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ١٤- ١٥]

لَـمَّا وَبَّخَهُمُ اللهُ علىٰ تَرْكِ القِتال، **جَرَّدَ لهمُ الأمرَ به، فقال:** ﴿قَٰتِلُوهُمۡ﴾، ووَعَدَهُم ـ لِيُثبِّتَ قُلوبَهم ويُصحِّحَ نيَّاتِهم ـ أنه يُعذِّبُهم بأيديهم قَتْلاً، ويُخزِيهم أَسْراً، ويُولِيهِمُ النَّصْرَ والغَلَبة عليهم، ﴿وَيَشۡفِ صُدُورَ﴾ طائفةٍ مِنَ المُؤمنين، وهم خُزاعة، قال ابنُ عباس رضيَ اللهُ عنه: هم بُطُونٌ مِنَ اليمنِ وسَبأ، قَدِمُوا مَكَّةَ فأسلَمُوا، فلَقُوا مِن أهلِها أذىً شديداً، فبعثوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ يَشكُونَ إليه، فقال: «أبشِرُوا فإنَّ الفَرَجَ قريب»، ﴿وَيُذۡهِبۡ غَيۡظَ﴾ قُلوبِكُم لِـمَا لَقِيتُم منهم مِنَ المكروه، وقد حَصَّلَ اللهُ لهم هذهِ المواعيدَ كُلَّها، فكانَ ذلكَ دليلاً علىٰ صِدقِ رسولِ الله ﷺ، وصِحَّةِ نُبوَّته.

﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ ابتداءُ كلام، وإخبارٌ بأنَّ بعضَ أهلِ مَكَّةَ يتوبُ عن كُفْره، وكانَ ذلكَ أيضاً، فقد أسلَمَ ناسٌ منهم وحَسُنَ إسلامُهم، **وقُرِئ: «ويَتُوبَ» بالنَّصْب؛ بإضمارِ «أنْ»، ودخولِ التَّوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريقِ المعنىٰ،** ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾: يَعلَمُ ما سيكون، كما يَعلَمُ ما قد كان ﴿حَكِيمٌ﴾: لا يَفعَلُ إلا ما اقتَضَتْهُ الحِكمة.

يَنفَعُوكَ بشيءٍ لم يَكتُبْهُ اللهُ لك لم يَقدِرُوا علىٰ ذلك، ولو اجتَمَعُوا علىٰ أن يَضُرُّوكَ بشيءٍ لم يَكتُبْهُ اللهُ عليك لم يَقدِرُوا علىٰ ذلك».

قوله: (**جَرَّدَ لهمُ الأمرَ به**): يعني: لـمّا أمرهم بالقتال في ضمن الاستفهام التوبيخي في قوله: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ﴾ صَرَّحَ الأمرَ به[1] في قوله: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ﴾ تقريراً أو تأكيداً.

قوله: (**وقُرِئ: «ويتوبَ»، بالنَّصْب؛ بإضمارِ «أن»، ودخولِ التوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريقِ المعنىٰ**): قال ابنُ جِنِّي: «هي قراءةُ الأعرج وابنِ أبي إسحاقَ وعيسىٰ وعَمْرِو بنِ عُبَيد، ورُوِيَتْ عن أبي عَمْرو، فالتوبةُ داخلةٌ في جوابِ الشـرطِ معنىً، لأنَّ التقدير: إنْ يُقاتِلُوكُم

---

(١) من قوله: «يعني: لما أمرهم» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

[﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٦]

﴿ أَمْ ﴾ منقطعة، ومعنىٰ الهمزةِ فيها التوبيخ علىٰ وُجودِ الحِسْبان، والمعنىٰ: أنكم لا تُتـرَكُونَ علىٰ ما أنتُم عليه، حتىٰ نَتبيَّنَ الـخُلَّصُ منكم، وهم الذينَ جاهدوا في سبيلِ الله لِوَجْهِ الله، ولم يَتَّخِذُوا وَليجةً ـ أي: بِطانةً ـ مِنَ الذينَ يُصادُّونَ رسولَ الله ﷺ والمُؤمنين، ﴿وَلَمَّا ﴾ معناها التوقُّع، وقد دلَّتْ علىٰ أنَّ تبيُّنَ ذلكَ واتِّضاحَه مُتوقَّعٌ كائن، وأنَّ الذينَ لم يُخلِصُوا دينَهم لله يُميِّـزُ بينَهم وبينَ المُخلِصين.

تكنْ هذهِ الأشياء، أي: يُعذِّبْـهُمُ اللهُ بأيديكُم، ويُخزِهِم، ويَنصُـرْكُم عليهم، ويَشفِ صُدُورَ قوم مُؤمنين، ويُذهِبْ غَيظَ قُلوبِهم، ويتوبَ اللهُ علىٰ مَنْ يشاء. وفيه ضَـرْبٌ من التعسُّف، لأنَّ هذه الحالَ موجودةٌ مِنَ الله تعالىٰ، قاتَلُوهُم أو لم يُقاتِلُوهُم، فلا وَجْهَ لتعليقِها بقِتالِهِم، إلا أن يُقال: هو كقولك: إنْ تَزُرْني أُحسنْ إليك وأعطيَ زيداً دِرهماً، فتَنصِبُه علىٰ إضمارِ «أن»، أي: إنْ تَزُرْني أجمَعْ بينَ الإحسانِ إليكَ والإعطاءِ لزيد. والوجهُ قراءةُ الجماعةِ علىٰ الاستِئناف»[1]. تَمَّ كلامُه.

ويُمكِنُ أن تُوجَّهُ قراءةُ النَّصْبِ بوجهٍ آخر، وهو أن يُقال: لا شكَّ أنَّ مُقاتَلتَهم سَبَبٌ لتوهينِ أمرِهم وفَلِّ شَوْكَتِهم[2]، فتَقِلُّ بذلك نَخْوَتُهم وحَمِيَّتُهم، ويكونُ ذلك سبباً لاستِكانتِهم وخُضُوعِهم، فيَتَـدَبَّروا ويَتَـأمَّلُوا أمرَ رسولِ الله ﷺ، وأنه علىٰ الحقِّ الـمُبين، وأنهم علىٰ الباطلِ والـزَّيْغ، فيَرجِعُوا عن كُفْرِهم إلىٰ الإسلام، كما شُوهِدَ مِن أبي سُفيانَ وعَمْرِو بنِ العاصِ وخالدِ ابنِ الوليدِ وعِكرمةَ وغيرِهم، وعليه قولُـه تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النصر: ١-٣]، هذا هو الـمُرادُ مِن كلامِ المُصنِّـف: «ودخولُ التوبةِ في جُملةِ ما أُجيبَ به الأمرُ مِن طريقِ المعنىٰ».

قوله: (وَليجةً ـ أي: بِطانةً ـ مِنَ الذينَ يُصادُّونَ رسولَ الله ﷺ): عن بعضهم: الوليجة: ما

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٤-٢٨٥).

(٢) أي: كَسْرِها وثَلْمِها.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُواْ﴾ معطوفٌ علىٰ ﴿جَـٰهَدُواْ﴾، داخلٌ في حَيِّزِ الصِّلة، كأنه قيل: ولـمَّا يَعلَم اللهُ المُجاهِدِينَ مِنكُم المُخلِصِينَ غيرَ المُتَّخِذِينَ وَليجةً مِن دونِ الله. والوَليجة: فَعيلَة؛ مِن: وَلَج، كالدَّخيلة؛ مِن: دَخَل، والمُرادُ بنفي العِلمِ نفيُ المعلوم، كقول القائل. ما عَلِمَ اللهُ منِّي ما قيلَ فيَّ، يُريد: ما وُجِدَ ذلكَ منِّي.

[﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ شَـٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ أُوْلَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَـٰلِدُونَ ﴿١٧﴾]

﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾: ما صَحَّ لهم وما استقام «أَنْ يَعمُرُوا مَسجِدَ الله»، يعني: المسجدَ الحرام، لِقولِه: ﴿وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩]، **وأما القِراءةُ بالجمع**: ففيها وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ المسجدُ الحرام، وإنما قيل: ﴿مَسَـٰجِدَ﴾ لأنه قِبلةُ المساجدِ كُلِّها وإمامُها، فعامِرُه كعامِرِ جميعِ المساجد، ولأنَّ كُلَّ بُقْعةٍ منه مسجد. والثاني: أن يُرادَ جِنسُ المساجد، وإذا لم يَصلُحُوا لأنْ يَعمُروا جِنسَها، دَخَلَ تحتَ ذلكَ أن لا يَعمُروا المسجدَ الحرامَ الذي هو صَدْرُ الجِنسِ ومُقدِّمتُه، وهو آكَد؛ لأنَّ طريقتَه طريقةُ الكِناية، **كما لو قلتَ: فُلانٌ لا يقرأُ كُتُبَ الله، كنتَ أنفىٰ لِقراءتِهِ القُرآنَ** مِن تصريحِكَ بذلك.

يَتَّخِذُه الإنسانُ مُعتمداً عليه، وليسَ من أهله، من قولهم: فُلانٌ وليجةٌ[١] في القوم: إذا لحَقَ بهم وليسَ منهم، إنساناً كان أو غيره.

قوله: (**وأما القراءةُ بالجمع**): أي: ﴿مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ﴾، كُلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو[٢].

قوله: (**كما لو قلت: فُلانٌ لا يقرأ كُتُبَ الله، كنتَ أنفىٰ لقِراءتِه القُرآن**): فإن قلتَ: أليسَ هذا مُخالِفاً لِـمَا سبقَ في آخِرِ البقرة[٣]: أنَّ «الكِتابَ» أكثرُ مِنَ «الكُتُب»؟ قلت: بلىٰ، لأنَّ الكلامَ هاهنا في كِتابٍ واحد ـ وهو القرآن ـ لا الجِنس، كما أنَّ ظاهرَ الآيةِ في مَسجِدٍ واحد،

---

(١) من قوله: «ما يتخذه الإنسان» إلى هنا، سقط من (ح).
(٢) انظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٦.
(٣) في تفسير الآية ٢٨٥ من سورة البقرة (٣: ٥٧٤).

و﴿شَٰهِدِينَ﴾ حالٌ مِنَ الواو في ﴿يَعۡمُرُواْ﴾، والمعنىٰ: ما استقامَ لهم أن يَجمَعُوا بينَ أمرَينِ مُتنافِيَين: عِمارةِ مُتعبَّداتِ الله، مَعَ الكُفرِ بالله وبعِبادتِه، ومعنىٰ شهادتِهم علىٰ أنفُسِهم بالكُفْر: ظُهورُ كُفْرِهم، وأنهم نَصَبُوا أصنامهم حولَ البيت، وكانوا يطوفونَ عُراة، ويقولون: لا نطوفُ عليها بثيابٍ قد أصَبْنا فيها المعاصي، وكُلَّما طافوا شَوْطاً سَجَدُوا لها. وقيل: هو قولُهم: لَبَّيكَ لا شَريكَ لك، إلا شَريكٌ هو لك، تملكُه وما مَلَك.

وقيل: قد أقبَلَ المُهاجِرونَ والأنصارُ علىٰ أَسارىٰ بَدْر، فعَيَّرُوهُم بالشِّـرْك، فطَفِقَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ يُوبِّخُ العَبَّاسَ بقِتالِ رسولِ الله ﷺ وقَطيعةِ الرَّحِم، وأغلَظَ له في القول، فقالَ العباس: تَذكُرُونَ مَساوئَنا، وتكتُمونَ مَحاسِنَنا! فقال: أوَلَكُم مَحاسِنُ؟ قالوا: نعم، ونحنُ أفضَلُ مِنكُم أجراً، إنَّا لَنعمُرُ المسجدَ الحرام، ونَحجُبُ الكعبة، ونسقي الحجيج، ونَفُكُّ العاني، فنزلت.

﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ التي هيَ العِمارةُ والحِجابةُ والسِّقايةُ وفَكُّ العُناة، وإذا هَدَمَ الكُفرُ أو الكبيرةُ **الأعمالَ الثابتةَ الصَّحيحةَ** إذا تَعقَّبَها، فما ظَنُّكَ بالمُقارِن، وإلىٰ ذلكَ أشار في قوله: ﴿شَٰهِدِينَ﴾، حيثُ جَعَلَهُ حالاً عنهم، ودَلَّ علىٰ أنهم قارِنُونَ بينَ العِمارةِ والشَّهادةِ بالكُفرِ علىٰ أنفُسِهم في حالٍ واحدة، وذلكَ مُحالٌ غيرُ مُستَقيم.

وهو المسجدُ الحرام، فإذا قيل: أن يَعمُرُوا مَسجِدَ الله، لم يكنْ مِنَ الكِنايـةِ في شيء، فلا يَدُلُّ علىٰ المُبالغة، بخِلافِه لو قيل: مساجد الله.

وأما في آخِرِ البقرةِ فكان المُقتضىٰ الجمعَ لِيُناسِبَ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فعَدَلَ إلىٰ الإفرادِ للمُبالغةِ أيضاً.

قوله: (**أو الكبيرةُ الأعمالَ الثابتةَ الصحيحة**): مذهبُه، والآيةُ لا دلالةَ[١] لها عليه، قال في «الانتصاف»: «أصابَ في حديثِ الكُفر، وأخطأَ في الكبيرة، فهو علىٰ قاعِدتِه»[٢]، أي: مُعتَقَدِه.

---

(١) في (ح): «والآيةُ دلالة»، وهو فاسد.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٧٩) بحاشية «الكشاف».

[﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ ١٨]

﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ ـ وقُرِئَ بالتوحيد ـ أي: إنما تَستَقيمُ عِمـارةُ هؤلاء، وتكونُ مُعتَدّاً بها، والعِمارةُ تَـتَناوَلُ رَمَّ **ما استَـرَمَّ منها**، وقَمَّها، وتَنظيفَها، وتَنويرَها بالمصابيح، وتعظيمَها، واعتيادَها للعِبادةِ والذِّكْر ـ ومِنَ الذِّكْرِ دَرْسُ العِلم، بل هو أجلُّه وأعظمُه ـ، وصيانتَها مما لم تُبنَ له المساجدُ مِن أحاديثِ الدُّنيا، فَضْلاً عن فُضُولِ الحديث.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «يأتي في آخِرِ الزَّمانِ ناسٌ مِن أمتي، يأتونَ المساجد، فيقعُدُونَ فيها حِلَقاً، ذِكرُهُمُ الدُّنيا وحُبُّ الدُّنيا، لا تُجالِسُوهُم، فليسَ لله بهم حاجة»، وفي الحديث: «الحديثُ في المسجدِ يأكُلُ الحسناتِ كما تأكُلُ البهيمةُ الحشيش»، وقالَ عليه السَّلام: «قال اللهُ تعالىٰ: إنَّ بُيوتي في أرضي المساجد، وإنَّ زُوَّاري فيها عُمَّـارُها، فطُوبىٰ لِعَبْدٍ تَطهَّرَ في بيته، ثم زارني في بيتي، فحَقٌّ علىٰ المَـزُورِ أنْ يُكرِمَ زائرَه»، وعنه عليه السَّلام: «مَن أَلِفَ المسجدَ أَلِفَهُ الله»، وقالَ ﷺ: «إذا رأيتُم الرجلَ يَعتَادُ المساجدَ فاشهَدوا له بالإيمان»، وعن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه: «مَنْ أسرَجَ في مسجدٍ سِراجاً لم تَزَلِ الملائكةُ وحَمَلةُ العَرْشِ تَستَغفِرُ له ما دام في ذلك المسجدِ ضوؤُه».

قلت: وكذلك ما أصابَ في الكُفر الطارئ، لأنه سبقَ في البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥] بيانُه.

قوله: (ما استَـرَمَّ منها)، الجوهري: «استَـرَمَّ الحائط: إذا حانَ له أن يَرِمّ، وذلك إذا بَعُدَ عَهْدُه بالتطيين».

و«قَمَّها»: كَنْسَها، والـمِقَمَّـة: المِكنَسـة، وقَمَمتُ البيت: كَنَستُه، والقُمـامة: الكُناسة، والجمعُ: قُمَـام.

فإن قلتَ: هَلَّا ذكرَ الإيمانَ برسولِ الله ﷺ؟ قلتُ: **لَـمّا عُلِمَ وشُهِرَ أنَّ الإيمانَ بالله قَرينتُه الإيمانُ بالرسولِ عليه السَّلام**؛ لاشتِمالِ كلمةِ الشَّهادةِ والأذانِ والإقامةِ وغيرِها عليهما مُقتَـرِنَينَ مُزدَوِجَين، كأنهما شيءٌ واحدٌ غيرُ مُنفَكٍّ أحدُهما عن صاحبه، **انطوىٰ تحتَ ذِكرِ الإيمانِ بالله الإيمانُ بالرسولِ** عليه السَّلام.

وقيل: دلَّ عليه بذِكرِ إقامةِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزكاة.

فإن قلتَ: كيفَ قيل: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾، والمُؤمنُ يخشىٰ المحاذير، ولا يَتَمالَكُ أنْ لا يخشاها؟ قلتُ: هي الخشيةُ والتقوىٰ في أبوابِ الدين، وأن لا يختارَ علىٰ رِضَا الله رضا غيرِه لِتَوقُّعِ مَخوف، وإذا اعتَـرَضَهُ أمران: أحدُهما حَقُّ الله، ....

قوله: (**لـمّا عُلِمَ وشُهِرَ أنَّ الإيمانَ بالله قَرينتُه الإيمانُ بالرسولِ ﷺ**)، إلىٰ قوله: (**انطوىٰ تحتَ ذِكرِ الإيمانِ بالله الإيمانُ بالرسول**): وخلاصةُ الجواب: أنَّ في الكلامِ دلالةً علىٰ ذِكرِه، وليسَ فيه بيانُ الفائدةِ في طيِّ ذِكرِه، ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الكلامَ لـمّا وقعَ في عَدَم استِقامةِ الجمع بينَ عِمارةِ بيتِ الله والإشراكِ بالله، وفي استِقامةِ العِمارةِ مِن رسولِ الله ﷺ، لأنه يدعو الناسَ إلىٰ توحيدِه وعبادتِه، لم يَذكُرْه، ولكنْ ذكرَ لفظاً جامعاً يَجمَعُه ﷺ وغيرَه، كأنه قيل: ما ينبغي لهم أن يَعمُرُوا مساجدَ الله، والحالُ أنهم شاهدون علىٰ أنفُسِهم بالكُفر، وإنما يَستَقيمُ ممن يُؤمِنُ بالله ويأمُرُ الناسَ بالإيمانِ بالله وبالعِبادةِ كائناً مَنْ كان. والمُرادُ الرسولُ ﷺ وأصحابُه، وهو آكَد، لأنَّ طريقَه الكِناية.

ولـمّا كانَ الرسولُ ﷺ داخِلاً في لفظة «مَنْ»، لم يَحسُنْ أن يُقال: «ورسولِه»، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، كائناً مَنْ كان، فإذن الكلامُ ليسَ في إثباتِ نُبُوَّتِه والإيمانِ به، بل فيه نفسِه وعِمارتِه المسجدَ الحرامَ واستِحقاقِه لها.

والآخَرُ حَقُّ نفسِه: **أن يخافَ الله، فيُؤثِـرَ** حَقَّ الله علىٰ حَقِّ نفسِه. وقيل: كانوا يَخشَونَ الأصنامَ ويَرجُونَها، فأُريدَ نفيُ تلكَ الخشيةِ عنهم.

﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ تبعيدٌ للمُشركيـنَ عن مواقفِ الاهتِداء، وحَسْمٌ لأطماعِهم في الانتِفاعِ بأعمالِهم التي استَعظَمُوها، وافتَخَروا بها، وأمَّلُوا عاقبتَها، **بأنَّ الذينَ آمنوا** وضَمُّوا إلىٰ إيمـانِهم العملَ بالشَّـرائِعِ معَ استِشعارِ الخشيةِ والتقوىٰ، **اهتِداؤُهُم دائرٌ بينَ** «عَسَىٰ» و«لَعَلّ»، فما بالُ المُشركينَ يَقطَعُونَ أنهم مُهتَدُونَ ونَائِلُونَ عندَ الله الحسنىٰ؟!

وفي هذا الكلام ونَحْوِه لُطْفٌ للمُؤمنينَ في ترجيحِ الخشية علىٰ الرجاء، **ورَفْضِ الاغتِرارِ بالله.**

[﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ١٩]

قوله: (**أن يخافَ الله**) أي: وأن يخافَ اللـهَ إذا اعتَـرَضَه أمران، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ قوله: «وأن لا يَختارَ ـ على تقدير: وهي أن لا يختار ـ علىٰ رِضا الله رِضا غيره»[1]، لأنه تفسيرٌ للتقوىٰ في أبوابِ الدِّين.

قوله: (**بأنَّ الذينَ آمنوا**): الباءُ مُتعلِّقٌ بقوله: «تبعيد»، و«اهتِداؤُهم» خبرُ «أنَّ».

قوله: (**اهتِداؤُهم دائرٌ بينَ «عسىٰ» و«لعل»**)، إلىٰ قوله: (**ورَفْضِ الاغتِرارِ بالله**): مُؤذِنٌ بأنَّ «عسىٰ» علىٰ ظاهره، وقد تَقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في مِثلِ هذا المقام مُؤذِنٌ بالتعظيم، وأنَّ مَنْ قبلَه جديرٌ بما بعدَه؛ لِـمَـا عَـدَّدَ له مِنَ الخِصالِ الفاضِلة، ثم في مزيدِ التعميمِ في قولِه: ﴿مَنْ

---

(١) في (ح): «معطوفة على قوله: وأن يختار على تقدير وهي أن لا يختار على رضا الله عنه»، وفي (ف): «معطوفة على قوله: وأن لا يختار علي وتقدير وهي أن لا يختار على رضا الله عنه غيره»، والمُثبتُ من (ط).

السِّقايةُ والعِمارة: مصدران؛ مِن: سَقَىٰ وعَمَر، كالصِّيانة والوِقاية، ولا بُدَّ مِن مُضافٍ محذوف، تقديرُه: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾ أهلَ سِقايةِ الحاجِّ وعِمارةِ ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، تُصَدِّقُهُ قِراءةُ ابنِ الزُّبير وأبي وَجزةَ السَّعْدي ـ وكانَ مِنَ القُرَّاء ـ: «سُقاةَ الحاجِّ وعَمَرةَ المسجدِ الحرام»، والمعنىٰ: إنكارُ أن يُشَبَّهَ المُشركونَ بالمُؤمنين،..........

﴿ٱلْمُهْتَدِينَ﴾: الدلالةُ علىٰ الكِنايةِ والمُبالغةِ في التعظيم[١]، علىٰ أنَّ الآيةَ في الرسولِ ﷺ وأصحابِه كما سبق، وكُلُّ ذلك لا يليقُ بما قال.

والقولُ ما قاله مُحيي السُّنَّة: «و«عسىٰ» مِنَ الله واجب، أي: أولئك هُمُ المُهتَدُونَ المُتمَسِّكُونَ بطاعتِهِ التي تُؤدِّي إلىٰ جَنَّتِه»[٢].

يُؤَيِّدُه ما روينا عن الترمذيِّ وابنِ ماجَهْ والدارميِّ[٣] عن أبي سعيد قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا رأيتُم الرجلَ يَتعاهَدُ المَسجِدَ فاشهَدُوا له بالإيمان، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾»، ولهذا استَدَلَّ مُحيي السُّنَّةِ بهذا الحديثِ علىٰ الوجوب[٤]، فعلىٰ هذا ليسَ الحقُّ مَعَ المُصنِّفِ وصاحبِ «الانتصاف»، فإنه قال: «أكثرُهُم قالوا: إنَّ «عسىٰ» مِنَ الله واجب، ظناً أنَّ استِعمالَهَا غيرُ مصروفٍ للمُخاطَبين. والحقُّ مَعَ الزمخشري، أي: حالُ هؤلاءِ المُؤمنينَ حالُ مَنْ يطمعُ في الاهتِداء، وإلا فالعاقبةُ عندَ الله معلومة»[٥].

قوله: (**وكانَ مِنَ القُرَّاء**): قيل: كان أبو وَجْزة مشهوراً بالشعر، فلذلك قال: كانَ مِنَ القُرَّاء[٦].

---

(١) من قوله: «وأن من قبله» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٢٠).

(٣) الترمذي (٢٦١٧) و(٣٠٩٣)، وابن ماجه (٨٠٢)، والدارمي (١٢٢٣).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٤: ٢١). ويُريدُ بالوجوب: وجوبَ تحقُّق المذكور بعدَ «عسىٰ».

(٥) «الانتصاف» لابن المُنَيِّر (٢: ١٧٩) بحاشية «الكشاف».

(٦) قد يُتَوهَّمُ من كلام المُؤلِّف رحمه اللهُ تعالىٰ هذا أنَّ أبا وَجْزة ـ واسمُه يزيدُ بنُ عُبيد السَّعْدي ـ لم يكن من القُرَّاء حقيقةً، وإنما ذُكِرَ فيهم لشُهرتِه بالشِّعر، وليس كذلك، فقد قال أبو حاتم ـ كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٩: ٢٧٩) ـ: «صاحبُ قرآن»، وقال الدارقطنيُّ في «المُؤتَلِف والمُختَلِف» (٤: ٢٢٩٠)، وابنُ ماكولا في «الإكمال» (٧: ٣٠٠): «من القُرَّاء».

وأعمالَهم المُحبطةَ بأعمالِهم المُثبتة، وأن يُسَوَّىٰ بينهم، **وجَعْلُ تَسْويتهم ظُلماً** بعدَ ظُلمِهم بالكُفر.

ورُوِي: «أنَّ المُشركينَ قالوا لليهود: نحنُ سُقاةُ الحجيجِ وعُمَّارُ المسجدِ الحرام، أفنحنُ أفضَلُ أم مُحَمَّدٌ وأصحابُه؟ فقالت لهم اليهود: أنتُم أفضل». وقيل: **إنَّ علياً قال للعَبَّاس: يا عمُّ، ألا تُهاجِرُون؟ ألا تَلحَقُونَ برسولِ الله ﷺ؟!** فقال: ألستُ في أفضَلَ مِنَ الهجرة؟ أسقي حاجَّ بيتِ الله، وأعمُرُ المسجدَ الحرام! فلما نَزلَتْ قالَ العباس: ما أُراني إلا تَارِكَ سِقايتِنا، فقال عليه السَّلام: «أقيموا علىٰ سِقايتِكُم، فإنَّ لكُم فيها خيراً».

[﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ * يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ ٢٠-٢٢]

هم أعظمُ درجةً عندَ الله من أهل السقايةِ والعِمارةِ عندكم، ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ لا أنتم، والمُختَصُّونَ بالفَوْزِ دونكم. قُرِئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ **بالتخفيفِ** والتثقيل، ....

قوله: (**وجَعْلُ تَسوِيَتِهم ظُلماً**): عطفٌ من حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «إنكارُ أن يُشبَّه»، أي: أنكَرَ أن يُشَبَّه، وجَعَلَ تَسوِيَتَهم ظُلماً، حيثُ وُضِعَ المُظهَرُ مَوضِعَ المُضمَر في قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قوله: (**وقيل: إنَّ علياً قالَ للعبَّاسِ رضيَ اللهُ عنهما: يا عَمّ، ألا تُهاجِرُون! ألا تَلحَقُونَ برسولِ الله ﷺ**) إلىٰ آخره: يُؤذِنُ أنَّ العباسَ كانَ مُسلِماً، والآيةُ نزلت وهو مُسلِم، وقولُه قبل هذا: «نحنُ أفضَلُ منكُم أجراً، إنَّا لَنَعمُرُ المَسجِدَ الحرامَ ونسقي الحجيج» يُشعِرُ بأنه لم يكن مُسلِماً.

قوله: (**قرئ: ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ بالتخفيف**): أي: بفتح الياء، مِن: بَشَرَ[1]؛ حمزة. والباقون: بالتثقيل[2].

---

(١) يُقال: بَشَرتُه أبشُرُه بَشْراً، وهي لغةُ تهامة، وعامةُ العرب يقولون: بَشَّرتُه، بالتثقيل، واسمُ الفاعل من المُخفَّف: بَشير، ومن المُثقَّل: مُبشِّر، وكلاهما في كتاب الله. انظر: «المصباح المنير»، مادة (بشر).

(٢) انظر: «التيسير» ص٨٧.

وتنكيرُ المُبشَّر به لوقوعِهِ وراءَ صفةِ الواصِفِ وتعريفِ المُعرِّف، وعن ابن عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: هي في المُهاجرينَ خاصّة.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۝ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ ٢٣-٢٤]

وكانَ قبلَ فَتْح مكَّةَ مَنْ آمَنَ لم يَتِمَّ إيمانُه إلا بأن يُهاجِرَ ويُصارِمَ أقاربَه الكَفَرة، ويَقطَعَ مُوالاتَهم، فقالوا: يا رسول الله: إنْ نحنُ اعتَزَلْنا مَنْ خالَفَنا في الدِّين، قَطَعْنا آباءَنا وأبناءَنـا وعَشائِرَنـا، وذَهَبَـتْ تِجارتُنـا، وهَلَكَتْ أموالُنا، وخَرِبَتْ دِيارُنا، وبقينا ضائعين، فنزلت، فهاجَروا، فجَعَلَ الرجلُ يأتيه ابنُه أو أبوه أو أخوه أو بعضُ أقربائه، فلا يَلتَفِتُ إليه، ولا يُنزِلُه، ولا يُنفِقُ عليه، ثم رُخِّصَ لهم بعدَ ذلك.

وقيل: نزلت في التِّسعةِ الذين ارتَدُّوا ولَـحِقُوا بمَكَّة، فنهىٰ اللهُ عن مُوالاتِهم.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «لا يَطعَمُ أحدُكُم طَعْمَ الإيمان، حتىٰ يُـحِبَّ في الله، ويُبغِضَ في الله؛ حتىٰ يُـحِبَّ في الله أبعَدَ الناس، ويُبغِضَ في الله أقرَبَ الناسِ إليه».

وقُرِئ: «عَشِيـرَتُكُم» و«عَشِيراتُكُم»، وقرأ الحسن: «وعَشَائِرُكُم».

﴿فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ وعيد، عن ابنِ عباس: هو فَتْحُ مكَّة، وعن الحسن: عُقوبةٌ عاجِلةٌ أو آجِلة. وهذهِ آيةٌ شديدةٌ لا تَـرَىٰ أَشَدَّ منها،..............

قوله: (حتىٰ يُحِبَّ في الله، ويُبغِضَ في الله): عن أبي داود[1] عن أبي ذر: «أفضَلُ الأعمالِ الحبُّ في الله والبُغضُ في الله».

---

(١) في «سننه» (٤٥٩٩).

كأنها تَنعَىٰ علىٰ الناسِ ما هم عليه مِن رَخاوةِ عَقْدِ الدِّين، واضطِرابِ حَبْلِ اليقين، فلْيُنصِفْ أورَعُ الناسِ وأتقاهُم مِن نفسِه: هل يَجِدُ عنده مِنَ التَّصَلُّبِ في ذاتِ الله والثباتِ علىٰ دينِ الله ما يَستَحِبُّ له دينَه علىٰ الآباءِ والأبناءِ والإخوانِ والعَشائِرِ والمالِ والمساكِنِ وجميعِ حُظُوظِ الدُّنيا، ويَتَجَرَّدُ منها لأجلِه؟ أم يَزْوي اللهَ عنه أحقَرُ شيءٍ منها لمصلحتِه، فلا يدري أيُّ طَرَفَيهِ أطول؟........................

قوله: (ما يَستَحِبُّ له دينَه): «ما» في «ما يَستَحِبُّ» مفعولُ «يجد»، وفاعلُ «يَستَحِبُّ» ضميرُ «أورع» مُستَتِرٌ فيه، و«دينَه» مفعولُه، و«يَتَجرَّد» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ «يجد» أو علىٰ «يَستَحِبّ».

قوله: (أم يزوي اللهَ عنه): الجوهري: «زوىٰ فُلانٌ المالَ عن وارثه زَيّاً»، ومنه قوله:

فيا لَقُصَيٍّ ما زَوَىٰ اللهُ عنكُمُ[1]

أي: ما نَحَّىٰ اللهُ وقَبَضَه.

قوله: (لمصلحتِه): أي: للابتِلاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٥٥]، إلىٰ قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

قوله: (أيُّ طَرَفَيهِ أطول؟): قيل: لا تُدرىٰ نِسبتُه مِن قِبَلِ أبيه أطولُ ـ أي: أفضل ـ أم نِسبتُه مِن قِبَلِ أُمِّه، يُضرَبُ عندَ التحيُّر، هذا قولُ الأصمعي، وقال غيرُه: المُرادُ به الذَّكَرُ واللِّسان، وقيل: وَسَطُ الإنسان: سُرَّتُه، أي: طَرَفُه الأسفَلُ أطولُ أم أعلاه[2].

---

(١) عَجُزُ بيتٍ قاله أبو مَعبَد في قِصَّةِ أم مَعبَدٍ مع النبيِّ ﷺ في الهجرة، وقد ذكره الزمخشريُّ بتمامه في تفسير الآية ١٩٠ من سورة الأعراف (٦: ٧٠٨).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢١٤)، و«الصحاح» للجوهري، مادة (طرف).

ويُغويـهِ الشَّيطـانُ عـن أجَـلِّ حَظٍّ مِن حُظُوظِ الدِّين، فلا يبالي، كأنما وقعَ علىٰ أنفِهِ ذُبابٌ، فطيَّـرَه!

[﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ * ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ * ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٥-٢٧]

مَواطِنُ الحرب: مقاماتُها ومواقفُها، قال:

وكم مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ ... بأجْرامِـهِ مِـن قُلَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي

قوله: (كأنما وَقَعَ الذُّبابُ في أنفِه) [١]: قيل: هو عبارةٌ عن الدَّهَشِ والتحيُّر، كما ترىٰ بعضَ المجانين، والظاهرُ أنه كِنايةٌ عن قِلَّةِ الالتِفاتِ وعَدَمِ المُبالاة.

قوله: (وكم مَوطِنٍ لولايَ) البيت [٢]: الجوهري: «الوطن: مكانُ الإنسانِ ومحلُّه، والموطِن: المَشهَدُ مِن مشاهِدِ الحرب، قال طَـرَفـة:

علىٰ مَوطِنٍ يخشىٰ الفتىٰ عندَه الرَّدَىٰ» [٣]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ اختلافٍ عن لفظ «الكشاف».

(٢) البيتُ ليزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ٦٨)، و«عيون الأخبار» لابن قُتيبة (٣: ٨٣)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جرم).

وهو من الشواهد النحوية، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص١٣٥، و«شرح ابن عقيل» (٢: ٩)، وغيرهما.

(٣) انظر: «ديوان طرفة» بشرح الأعلم الشنتمري، ص ٥٨، وهو من مُعلَّقتِه، وتمامه:

متىٰ تَعتَـرِكْ فيهِ الفَرائصُ تُرعَدِ

وامتِناعُه مِنَ الصَّرْف؛ لأنه جمعٌ وعلىٰ صيغةٍ لم يأتِ عليها واحد، والمواطنُ الكثيرة: وَقَعاتُ بدر، وقُريظة، والنَّضِير، والحديبية، وخَيبَر، وفَتْح مكَّة.

فإن قلتَ: **كيفَ عُطِفَ الزمانُ والمكانُ ـ وهو «يومَ حُنَينٍ» ـ علىٰ «المواطن»؟** قلتُ: معناه: ومَوطِنِ يومِ حُنَين، أو: في أيامِ مَواطِنَ كثيرةٍ ويومِ حُنَين، ويجوزُ أن يُراد بالموطن الوقت، كمَقتَلِ الحسين، علىٰ أنَّ الواجبَ أن يكونَ «يومَ حُنَين» منصوباً بفِعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظاهر، ومُوجِبُ ذلكَ أنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ مِن «يومَ حُنَين»، ....

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، هوىٰ مِن جَبَلٍ عالٍ يهوي هَوِيّاً: سَقَط، «بأجرامِه»: بثِقْلِه، و«قُلَّة النِّيق»: رأسُ الجبل، والجمع: نِياق. يقول: رُبَّ مَوطِنٍ لولايَ هَلَكتَ فيه كما يَهلِكُ الذي يَسقُطُ مِن رأسِ الجبل.

قوله: (**كيفَ عُطِفَ الزمانُ والمكانُ ـ وهو «يومَ حُنَين» ـ علىٰ «المواطن»؟**): قيل: يعني: أنَّ الفِعلَ كما يقتضي ظرفَ المكان[1] يقتضي ظرفَ الزمان، فلا يجوزُ أن يُجعَلَ أحدُهما تابعاً للآخر، كما لا يُعطَفُ المفعولُ به علىٰ المفعولِ فيه، ولا الفاعلُ علىٰ المفعول، ولا المصدرُ علىٰ شيءٍ مِن ذلك، ولا بالعكس.

قال صاحبُ «الانتصاف»: «لا مانعَ مِن عَطفِ ظرفِ الزمانِ علىٰ المكان، كعطفِ أحدِ المفعولَين علىٰ الآخر، تقول: ضَـرَبَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعة وفي المسجد، كما تقول: ضَـرَبتُ زيداً وعَمْراً، مع أنه لا بُدَّ مِن تغايُرِ الفِعلَين الواقعَين بالمفعولين، فإنك إذا قلت: اضـرِبْ زيداً اليومَ وعَمْراً غداً، لم يُشَكَّ في أنَّ الضَّـربَينِ مُتغايرانِ بتغايُرِ الظَّرْفَين، والفِعلُ واحدٌ[2] في الصِّياغة، فيجوزُ في الآيةِ أن يكونَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الظَّرفَين علىٰ حاله.

---

(١) من أول الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط) و(ف): «أنَّ الضَّـربَين مُتغايران، والظَّرفان والفعلُ واحد»، والمُثبَت من «الانتصاف»، والجملة ساقطة في (ح) من قوله: «اضـرب زيداً» إلىٰ قوله: «فيجوز في الآية أن يكون».

....

واستِدلالُ الزمخشريِّ علىٰ وجوبِ إضمارِ فِعْل؛ بأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَل، وكثرتُهم لم تكنْ ثابتةً في جميع المواطن: غيرُ لازم، تقول: اضرِبْ زيداً حينَ يقومُ وحينَ يَقعُد، فالناصِبُ للظَّرفَين واحد، وهما مُتغايران، وإنما يَمتَنِعُ أن يَنصِبَ الفِعلُ الواحدُ ظَرفَي زمانٍ مُختَلِفَينِ عندَ عَدَمِ العَطْف»[1].

وعليه قول القاضي: «ولا يَمتَنِعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ منه، وأن يُعطَفَ علىٰ مَوضِعِ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، فإنه لا يقتضي تَشارُكَهما فيما أُضِيفَ إليه المعطوف، حتىٰ يقتضيَ كثرتَهم وإعجابَها إياهم في جميع المواطن»[2].

وقال صاحب «التقريب» ـ تقريباً لقول المُصنِّف ـ: الواجبُ أن يُنصَبَ «يومَ حُنَينٍ» بـ«نَصَرَ» مُضمراً[3]؛ لئلَّا يُعطَفَ زمانٌ علىٰ مكان، بل يكونَ عطفَ جملة، لا بهذا الظاهر، إن جُعِلَ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ بدلاً من «يومَ حُنَينٍ»، لا مُنتَصِباً بـ«اذكُر»[4]؛ إذ التقديرُ علىٰ البَدَليَّة: نَصَرَكُم في مَواطِنَ كثيرةٍ زمانَ أعجَبَتكُم كَثرتُكُم. ولا يَصِحّ؛ لأنَّ الإعجابَ والكثرةَ لم يكونا في جميع تلك المواطن. وقد يُقال: يُمكِنُ أن يَنتَصِبَ بهذا الظاهرِ مُطلَقاً لا مُقيَّداً بالظرف.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨١-١٨٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٧).

(٣) قوله: «بـ(نَصَرَ)» سقط من (ح) و(ف)، والمُرادُ أنَّ يكونَ قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ منصوباً بفعلٍ مُضمَرٍ خاصٍّ به، لا بالفعل: ﴿نَصَرَكُمُ﴾ المُتقدِّم في الآية، وهو المُرادُ بقوله بعد قليل: «لا بهذا الظاهر»، أي: لا بهذا الفعل الظاهر المُتقدِّم.

(٤) يعني: يجبُ نَصْبُ ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بفعل مضمرٍ لا بالفعل الظاهر ﴿نَصَرَكُمُ﴾ إنْ قُلنا: إنَّ قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ بَدَل، بخِلافِ ما لو قُلنا: إنه منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر، والتقدير: اذكُر إذ أعجبتكم كثرتُكم، فلا إشكالَ حينئذٍ أن يَنتَصِبَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ بالفِعلِ الظاهر ﴿نَصَرَكُمُ﴾.

....

وغايةُ الجواب: أنه إذا تَقَدَّمَ فِعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ علىٰ ظرف، نحو: صَلَّيتُ قائماً في المسجد، فالمعنىٰ: أنَّ الصَّلاةَ المُقيَّدةَ بالقِيامِ وقعت في المسجد، والحالُ في المعنىٰ ظرفٌ، فيُعتَبرُ في الثاني ذلك الظَّرفُ، كما يُعتَبرُ في الحال. وللبحثِ فيه مجال.

وقلت: تمامُ التقرير أنَّ المُصنِّفَ سأل: كيف يُعطَفُ ظرفُ الزمانِ علىٰ ظرفِ المكان، ومُراعاةُ المُناسَبةِ واجبةٌ عندَ عُلماءِ البيانِ دونَ النَّحْويِّين[1]! علىٰ أنَّ الأُصوليِّين ذَكَرُوا أنَّ الأصلَ اشتراكُ المعطوفِ والمعطوفِ عليه في المُتعلَّقات، كالحالِ والشَّـرْطِ وغيرهما.

هذا هو المُرادُ مِن كلامِ المُصنِّفِ وصاحبِ «التقريب»: لا يُعطَفُ زمانٌ علىٰ مكان، وأنْ لا بُدَّ مِن تقديرِ عاملٍ آخر؛ إما «عندَ يوم حُنين»، لأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ مِن «يومَ حُنَينٍ»، وإما «عند[2] ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾»، لأنه لو لم يُقدَّر لَزِمَ أن يكون[3] ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ قَيدَ النَّصرِ المذكور، فيلزمُ الإعجابُ في جميعِ تلك المواطن، والواقعُ بخِلافِه.

وأما تنزيلُ جوابِ المُصنِّف علىٰ هذا التقرير: فهو أنَّ المُناسِبَ أن يُقدَّرَ في الظرفِ الأولِ ما يُناسِبُ الثاني، أو في الثاني ما يُناسِبُ الأول، علىٰ أنَّ الواجبَ أن يُضـرَبَ عن هذا صَفْحاً، لأنَّ هذا[4] ليسَ مِن بابِ عَطفِ المُفرَدِ علىٰ المُفرَد، حتىٰ تراعىٰ فيه المُناسَبةُ المُعتبَرة، أو جوازُ مِثل: ضَـرَبَ زيدٌ عَمْراً يومَ الجمعة وفي المسجد، كما ذكره صاحبُ «الانتصاف»، بل هو مِن عطفِ الجملةِ علىٰ الجملة؛ إما علىٰ تقديرِ ناصِبٍ مِن جِنسِ المذكور، أو تقديرِ «اذكُر» من غير إبدال، لئلَّا يَلزَمَ المحذور.

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «عند علماء النحو والبيان». وانظر المسألة في: «حاشية الصَّبَّان علىٰ شرح الأُشْمُوني لألفيَّة ابن مالك» (٢: ١٩٦-١٩٧).

(٢) لفظة «عند» سقطت من (ف)، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

(٣) من قوله: «وأن لا بد من تقدير» إلى هنا سقط من (ح).

(٤) في (ط): «لأن ما في الآية»، والمعنى واحد.

....

وبيانُه: أنَّ «نَصَرَ» مطلق، وتقييدُه بحَسَبِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الظَّرفَين، فإنَّ الأحوالَ والظُّروفَ كُلَّها تقييداتٌ للفِعلِ المُطلَق، فإذا قُيِّدَ أحدُها بقَيْدٍ لَزِمَ تقييدُ الفِعلِ به، لأنَّ القَيدَ بيانُ المُرادِ مِنَ المُطلَق، فيسري منه إلىٰ الآخر. لعلَّ هذا هو المعنىٰ مِن قولِ صاحبِ «التقريب»: إذا تَقَدَّمَ فِعلٌ مُقيَّدٌ بحالٍ علىٰ ظرف، نحو: صَلَّيتُ قائماً في المسجد، فيُعتَبرُ في الثاني ذلك القيد. هذا البحثُ قريبٌ مِن قولهم المُتعقَّب: الجمعُ للحَمْل(١).

وقيل: عُطِفَ قولُه: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ علىٰ ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾، علىٰ مِنوال: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ ... وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، كأنه قيل: نَصَرَكُمُ اللهُ في أوقاتٍ كثيرة، وهي أوقاتُ وَقْعةِ بدرٍ وقُريظةَ والنَّضِيرِ وفَتْحِ مكّةَ وغيرِها، وفي وقتِ أعجَبتكُم، فلا يَلزَمُ المحذور. فيُقال: المقامُ لا يُساعِدُ عليه، لأنَّ الكلامَ غيرُ واردٍ لبيانِ أفضليَّةِ بعضِ الوَقَعاتِ علىٰ بعض، ولأنه لم يَذكُر ﴿مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ توطئةً لذِكرِ «يومَ حُنَينٍ»، كما ذَكَرَ ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ توطئةً لذِكرِهما(٢)، إذ ليسَ حُنَينٌ بأفضلَ مِن يوم بدر، وهو فَتحُ الفُتُوحِ وسَيِّدُ الوَقَعات، وبه نالَ السَّابقون الأوَّلُونَ القِدْحَ المُعلَّىٰ، وفازوا بالدَّرجاتِ الأسنىٰ، ولأنَّ المقصودَ مِن إفرادِ الذِّكرِ بعدَ الاشتراك(٣) الإيذانُ بأنَّ هذا الفَرْدَ قد خَرَجَ مِن ذلكَ الجِنسِ بسَبَبِ اكتِسابِه الفضائلَ والمزايا، وكأنه جِنسٌ آخَرُ لتَغايُرِه في الوصف.

نعم، يُمكِنُ أن يُقال: إنَّ الكلامَ واردٌ للامتِنانِ علىٰ الصَّحابةِ بنُصرتِهِ إياهم في المواطنِ الكثيرة، وكانت النُّصرةُ في هذا اليوم المخصوصِ أجلَّ امتِناناً، كما شُوهِدَ منهم ما يُنافي النُّصرةَ

---

(١) في (ح): «الحمل الجمع»، وفي (ف): «للحمل للجمع»، وفي (ط): «المعتقب للحمل للجميع»، ولم يظهر لي وَجهُ أيٍّ منها، وأثبتُّه بلفظ: «الجمع للحَمْل»، بمعنىٰ: الجمعُ بين الظَّرفَين، أو بينَ الظَّرْفِ والحال، أو نَحْوِهما، من أجلِ حَمْل المعنىٰ علىٰ ذلك كُلِّه، والله أعلم.

(٢) أي: لِذِكرِ جبريل وميكال، في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾، وقد ذَكَرَها المُؤلِّفُ قبلَ قليل مُختَصَرة.

(٣) كإفراد ذِكرِ جبريلَ وميكالَ بعد ذِكرِ الملائكة في الآيةِ الكريمةِ السالِفِ ذِكرُها.

فلو جَعَلتَ ناصِبَه هذا الظاهِرَ لم يَصِحّ؛ لأنَّ كَثْرَتَهم لم تُعجِبْهم في جميعِ تلكَ المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فبقيَ أن يكونَ ناصِبُه فِعلاً خاصاً به، **إلا إذا نَصَبتَ** «إذ» بإضمار: اذكُر.

و«حُنَين»: وادٍ بينَ مَكَّةَ والطائف، كانت فيه الوَقْعةُ بينَ المُسلِمين ـ وهم اثنا عَشَرَ ألفاً الذينَ حَضَرُوا فَتْحَ مكَّة، **مُنضَمّاً إليهم** ألفانِ مِنَ الطُّلَقاء ـ، ....

مِنَ الإعجابِ بالكثرة، ولولا فَضْلُ الله وكرامتُه لرسوله ﷺ وللمؤمنين، لتمَّتِ الدائرةُ عليهم، والنُّصرةُ للأعداء.

ألا ترىٰ كيفَ أُقيمَ المُظهَرُ مقامَ المُضمَرِ في قوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، ليُؤذِنَ بأنَّ وَصْفَ الرسالةِ والإيمانِ أَهَّلَا الانتِصارَ بعدَ الفِرار، والعفوَ عن الاغتِرار، ومن ثَمَّ عَدَلَ إلىٰ اليوم مِنَ المواطن، لأنهم إنما يَستَعمِلُونَه فيما يَستكرِهُونَه مِنَ الوَقَعات، نحو: يومِ ذي قارٍ ويومِ بُعاث، وقالوا: أيامُ العرب، وقال تعالىٰ: ﴿أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤]، ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.

قوله: (**إلا إذا نَصَبتَ**): استثناءٌ مِن قولِه: «الواجبُ أن يكون» إلىٰ آخره؛ أي: الواجبُ أن يكونَ «يومَ حُنَينٍ» منصوباً بفِعلٍ مُضمَر، لأنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بَدَلٌ منه، إلا إذا نَصَبتَ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بإضمار «اذكُر»، فإنه علىٰ هذا لا يكونُ بَدَلاً منه، فإذن لا يجبُ «يومَ حُنَينٍ» أن يَنتَصِبَ بفِعلٍ مُضمَر، بل يكونُ منصوباً بهذا الظاهر، ولا يلزمُ الإعجابُ والكثرةُ في جميع المواطن، ويجوزُ أن يكونَ مُستَثنىً مِن قوله: «فينبغي أن يكونَ ناصبُه فِعلاً خاصّاً»، والمعنىٰ عائدٌ إلىٰ الأول.

قوله: (**مُنضَمّاً إليهم**): قيل: هو حالٌ مِنَ «الذين»، لا مِن فاعل «حَضَروا»، لأنه يلزمُ منه أن يزيدوا علىٰ اثني عشرَ ألفاً.

وبينَ هَوازِنَ وثقيف ـ وهم أربعةُ آلافِ فيمَنْ ضَامَّهُم مِن أمدادِ سائـرِ العرب، فكانوا الجمَّ الغفِير ـ ، فلمَّا التَـقوا قال رجلٌ مِنَ المُسلِمين: «لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَّة»، فسَاءَتْ رسولَ الله ﷺ ـ وقيل: قائلُها رسولُ الله ﷺ. وقيل: أبو بكر، وذلكَ قولُه: ﴿أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾ ـ فاقتَـتَلُوا قِتالاً شديداً، وأدركتِ المُسلِمينَ كلمةُ الإعجابِ بالكَثْرة، وزَلَّ عنهم أنَّ اللهَ هو الناصِر، لا كثرةُ الجنود، فانهزموا، حتىٰ بَلَغَ فَلُّهُم مَكَّة.

وقلت: الصَّحيحُ أنه حالٌ منه، وقولُه: «الذين» مع صِلَتِه: بَدَلٌ مِن «اثنا عشـرَ ألفاً»، والمعنىٰ: وهُمُ الذين حَضَـرُوا مكَّة، وكانوا عشرةَ آلاف، وانضَمَّ إليهم ألفانِ مِنَ الطُّلَقاء، فصاروا اثني عشـرَ ألفاً[١].

قال ابـنُ الجوزي في كتـابِ «الوفـا»: «حُنين: وادٍ بينَـه وبيـنَ مكةَ ثلاثُ ليال، وإنَّ رسولَ الله ﷺ لـمَّـا فتحَ مكَّةَ حَشَدَتْ هَوازِنُ وثَقيف، فجاؤوا بأموالِـهم وأهليهم، وخرجَ رسولُ الله ﷺ مِن مكَّةَ في اثني عشـرَ ألفاً»، القِصَّةَ إلىٰ آخِرِها.

قوله: (لن نُغلَبَ اليومَ مِن قِلَّة): هو مِثلُ قولِه تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَخِرُّواْ عَلَيۡهَا صُمّٗا وَعُمۡيَانٗا﴾ [الفرقان: ٧٣]، قال[٢]: «﴿لَمۡ يَخِرُّواْ﴾ ليسَ نفياً للخُرُور، وإنما هو إثباتٌ له ونفيٌ للصَّمَم والعَمَىٰ». كذا «لن نُغلَب» ليسَ نفياً للمَغْلوبيَّة، وإنما هو إثباتٌ له ونفيٌ للقِلَّة، يعني: متىٰ غُلِبْنا كانَ سَبَبُه غيرَ القِلَّة، هذا ـ مِن حيثُ الظاهر ـ ليسَ كلمةَ إعجاب، لكنَّها كنايةٌ عنها، فكأنه قال: ما أكثَرَ عَدَدَنا، مثلُه قول الشاعر:

..... غَلَتْ نابٌ كُلَيبٌ بَواؤُها[٣]

---

(١) هذه الفقرة ـ من قوله: «وقلت»، إلى هنا ـ سقطت من (ط).

(٢) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الفرقان (١١: ٣٠٠).

(٣) عَجُزُ بيتٍ، ذكره الزمخشريُّ في «المستقصى من أمثال العرب» (١: ١٧٨) رقم (٧٢٢)، وهو بتمامه:

وجـارةُ جَـسّاسٍ أبأنـا بنابِها ... كُلَيباً غَلَت نابٌ كُلَيبٌ بَواؤُها

وبقيَ رسولُ الله ﷺ وحدَه، وهو ثابتٌ في مَركَزِه لا يَتَحَلحَل، ليسَ معَه إلا عَمُّهُ العَبَّاسُ آخِذاً بِلِجامِ دابَّتِه، وأبو سُفيانَ بنُ الحارث ابنُ عَمِّه، وناهِيكَ بهذِهِ الواحدةِ شهادةَ صِدْقٍ علىٰ تناهي شجاعتِه، ورَباطةِ جَأْشِهِ ﷺ، وما هيَ إلا مِن آياتِ النُّبوة، وقال: يا ربي، ائتِني بما وَعَدتَني.

قوله: (**لا يَتَحَلحَل**): أي: لا يزول، الأساس: «وتَحَلحَلَ عن المكان: تحرَّك».

قوله: (**ليسَ معَه إلا عَمُّهُ العباسُ آخِذاً بِلِجام دابتِه، وأبو سُفيانَ بنُ الحارثِ ابنُ عَمِّه**): عن البخاريِّ ومُسلِمٍ والترمذيِّ[1] عن أبي إسحاقَ قال: جاء رجلٌ إلىٰ البراء فقال: أكنتُم وَلَّيتُم مُدبِرينَ يومَ حُنَين يا أبا عُمارة؟ فقال: أشهَدُ علىٰ نبيِّ الله ﷺ ما وَلّىٰ، ولكنَّه انطلقَ أخفّاءُ مِنَ الناسِ وحُسَّرٌ[2] إلى هذا الحيِّ مِن هَوازِن، وهُم قومٌ رُماة، فرَمَوهُم برَشْقٍ مِن نَبْل[3]، كأنها رِجْلٌ مِن جَراد، فانكشفوا، فأقبلَ القومُ إلىٰ رسول الله ﷺ وأبو سُفيانَ بنُ الحارثِ يَقودُ به بَغْلتَه، فنزلَ ودعا واستَنصَر، وهو يقول: «أنا النبيُّ لا كَذِبْ، أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِبْ، اللهُمَّ أنزِلْ نَصْرَك»، ثم صَفَّهم، قال البراء: كُنَّا ـ والله ـ إذا احمرَّ البأسُ نتَّقي به، وإنَّ الشُّجاعَ منا لَلذي يُحاذي به، يعني: النبيَّ ﷺ.

---

(١) البخاري (٢٨٧٤) و(٢٩٣٠) و(٣٠٤٢) و(٤٣١٥-٤٣١٧)، ومسلم (١٧٧٦)، والترمذي (١٦٨٨).

(٢) قوله: «أخفّاء»: جمعُ خفيف، و«حُسَّرٌ»: جمعُ حاسر، وهو الذي لا دِرْعَ عليه ولا مِغفَر، كما قال ابنُ الأثير في «النهاية» (١: ٣٨٣) مادة (حسر)، وقال الحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٨: ٢٩): «حُسَّراً: ليسَ عليهم سلاح».

(٣) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ٢٢٥) مادة (رشق): «الرَّشْقُ: مصدر رَشَقَه يَرشُقُه رَشْقاً: إذا رماه بالسِّهام، والرِّشْقُ ـ بالكسر ـ: الوجهُ من الرَّمْي، وإذا رمىٰ القومُ كُلُّهم دفعةً واحدةً قالوا: رَمَيْنا رِشْقاً». انتهىٰ باختصار.

وقال ﷺ للعبَّاس، وكانَ صَيِّتاً: «صَيِّحْ بالناس»، فنادىٰ الأنصار **فَخِذاً فَخِذاً**، ثم نادىٰ: **يا أصحابَ الشَّجَرة، يا أصحابَ البقرة، فكَرُّوا عُنُقاً** واحداً، وهم يقولون: لَبَّيكَ لَبَّيك، ونزلتِ الملائكة، عليهمُ البياض، علىٰ خُيُولٍ بُلْق، فنَظَرَ رسولُ الله ﷺ إلىٰ قِتالِ المُسلِمين، فقال: «هذا حينَ حَمِيَ الوَطِيس»، ثم أخَذَ كفّاً مِن تُراب، فرَمَاهُم به، ....

وقوله: «رِجْلٌ مِن جَراد»، **النهاية**: «الرِّجْلُ ـ بالكسر ـ: الجرادُ الكثير».

قوله: (**فَخِذاً فَخِذاً**)، **النهاية**: «وهم أقربُ العَشِيرةِ إليه، وأولُ العَشيرة: الشِّعْب، ثم القَبيلة، ثم الفَصِيلة، ثم العِمَارة، ثم البَطْن، ثم الفَخِذ».

قوله: (**يا أصحابَ الشَّجَرة**): وهيَ الشَّجَرةُ التي هي في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨](1).

قوله: (**يا أصحابَ البقرة**): قيل: أُريدَ المذكورون في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقيل: الذينَ نزلَ عليهم سورةُ البقرة.

قوله: (**فكَرُّوا عُنُقاً**): قال المُصنِّف: أي: جماعة، مِن قولِه: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: رُؤَساؤُهم أو الجماعات.

قوله: (**هذا حينَ حَمِيَ الوَطيس**)، **النهاية**: «الوَطيس: التَّنُّور»(2)، وهو كِنايةٌ عن شِدَّةِ الأمرِ واضطِرامِ الحرب، ويُقال: أوَّلُ مَنْ قالَه النبيُّ ﷺ لـمّا اشتَدَّ البأسُ يومئذ، ولم يُسمَع قبلَه، وهو مِن أحسَنِ الاستِعارات.

قوله: (**ثم أخَذَ كفّاً مِن تُراب، فرماهم به**): عن مُسلِم(3): عن سَلَمَةَ بنِ الأكوع قال: غَزَوْنا مَعَ رسولِ الله ﷺ حُنَيناً، فلمّا غَشَوْا رسولَ الله ﷺ نزلَ عنِ البَغْلة، ثم أخَذَ كفّاً من

---

(١) الفقرة كلها ساقطة من (ح).

(٢) في «النهاية» (٥: ٢٠٤): «شِبهُ التَّنُّور».

(٣) في «صحيحه» (١٧٧٧).

ثم قال: «انهزموا وربِّ الكعبة»، فانهـزمُوا، قال العَبَّاس: لكأني أنظُـرُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ يَركُضُ خَلفَهم علىٰ بَغْلتِه.

﴿بِمَا رَحُبَتۡ﴾: «ما» مصدرية، والباءُ بمعنىٰ «مع»، أي: مَعَ رُحْبِها، وحقيقتُه: مُلتَبِسةً برُحْبِها، علىٰ أنَّ الجارَّ والمجرورَ في مَوضِعِ الحال، كقولك: دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر، أي: مُلتَبِساً بها لم أحُلَّها، تعني: مَعَ ثيابِ السَّفَر، والمعنىٰ: لا تجدونَ مَوضِعاً تَستَصلِحُونَه لِـهَرَبِكُم إليه ونجاتِكم لِفَرْطِ الرُّعْب، فكأنها ضاقت عليكم، ﴿ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾: ثم انهـزمتُم.

﴿سَكِينَتَهُۥ﴾: رحمتَه التي سَكَنُوا بها وآمنوا، ﴿وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ الذينَ انهزموا، وقيل: همُ الذينَ ثَـبَـتُـوا مَعَ رسولِ الله ﷺ حينَ وقعَ الهرب، ﴿وَأَنزَلَ جُنُودًا﴾ يعني: الملائكة، وكانوا ثمانيةَ آلاف، وقيل: خمسةَ آلاف، وقيل: سِتَّـةَ عَشَـرَ ألفاً، ﴿وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بالقَتْلِ والأَسْـر، وسَبْيِ النِّساءِ والذَّراري.

﴿ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ﴾ أي: يُسلِمُ بعدَ ذلك ناسٌ منهم.

ورُوِي: أنَّ ناساً منهم جاؤوا فبايعوا رسولَ الله ﷺ علىٰ الإسلام، وقالوا: يا رسولَ الله، أنتَ خيرُ الناس، وأبرُّ الناس، وقد سُبِيَ أهلُونا وأولادنا، وأُخِذَتْ أموالُنـا ـ قيل: سُبِيَ يومَئذٍ سِتةُ آلافِ نفس، وأُخِذَ مِنَ الإبلِ والغَنَمِ ما لا يُحصىٰ ـ، فقال: «إنَّ عندي ما تَرَون، إنَّ خيرَ القَولِ أصدَقُه، اختاروا: إما ذَرارِيَكُم ونِساءَكُم، ....

تُرابٍ من الأرض، ثم استقبَلَ به وُجُوهَهُم، فقال: «شَاهَتِ الوُجوه»، فما خَلَقَ اللهُ منهم إنساناً إلا مَلأَ عَينَيهِ تُراباً بتلك القَبْضة، فوَلَّوا مُدبِرين، فهَزَمَهُم الله.

قوله: (مُلتَبِساً بها لم أحُلَّها): بيانٌ لهيئتِه عندَ الدُّخول، وتصويرٌ لتلكَ الحالة، كذلكَ قولُه: ﴿بِمَا رَحُبَتۡ﴾، أي: برُحْبِها، بيانٌ لهيئةِ الأرض، وهي مع سَعَتِها ضاقَتْ بهم.

وإما أموالَكم»، قالوا: **ما كُنّا نَعدِلُ بالأحسابِ شيئاً**، فقام رسولُ الله ﷺ فقال: «إنَّ هؤلاءِ جاؤوا مُسلِمين، وإنّا خَيَّرْناهُم بينَ الذَّراري والأموال، فلم يَعدِلُوا بالأحسابِ شيئاً، فمَنْ كانَ بيَدِهِ شيءٌ وطابتْ نفسُه أن يَرُدَّه فشأنَه، ومَنْ لا فليُعطِنا وليَكُنْ قَرْضاً علينا، حتىٰ نُصيبَ شيئاً، فنُعطِيَه مكانَه»، قالوا: رَضِينا وسَلَّمنا، فقال: «إني لا أدري، لَعَلَّ فيكم مَنْ لا يرضىٰ، فمُرُوا عُرَفاءَكُم فليَرفَعُوا ذلكَ إلينا»، فرَفَعَتْ إليه العُرَفاءُ أنْ قد رَضُوا.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ ٢٨]

قوله: (**ما كُنّا نَعدِلُ بالأحسابِ شيئاً**): **الأساس**: «فُلانٌ لا حَسَبَ له ولا نَسَب، وهو ما يَحسُبُه ويَعُدُّهُ مِن مَفاخِرِ آبائِه». روينا عن البخاريِّ وأبي داود والنَّسائيِّ[1]: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اختاروا مِن أموالِكم أو مِن نِسائِكم»، فقالوا: بل نختارُ نِساءَنا. وفي «النهاية»: «قال لهم: «اختاروا إحدىٰ الطائفتَين؛ إما الأموالُ وإما السَّبْي»، فقالوا: أمَا إذا خَيَّرتَنا بينَ الأموالِ والحَسَب، فإنّا نختارُ الحَسَب، فاختاروا أبناءَهم ونساءَهم: أرادوا أنَّ فِكاكَ الأسرىٰ وإيثارَه علىٰ استرجاعِ المالِ حَسَبٌ وفَعَالٌ حَسَن، فهو بالاختيارِ أجدَر».

---

(١) البخاري (٢٣٠٧ و٢٣٠٨) و(٢٥٣٩ و٢٥٤٠) و(٢٦٠٧ و٢٦٠٨) و(٣١٣١ و٣١٣٢) و(٤٣١٨ و٤٣١٩)، وأبو داود (٢٦٩٣) من حديث مروان بن الحكم والمِسْوَر بن مخرمة، والنسائي (٣٦٨٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه.

ولفظُ البخاريِّ وأبي داود: «اختاروا إحدىٰ الطائفتين؛ إما السَّبي وإما المال ...، فقالوا: إنا نختار سَبْيَنا»، ولفظُ النَّسائي: «اختاروا مِن أموالِكُم أو مِن نِسائِكُم وأبنائِكُم، فقالوا: قد خَيَّرتَنا بينَ أحسابنا وأموالنا، بل نختارُ نِساءَنا وأبناءَنا»، وهو أقربُ إلى لفظ المُؤلِّف رحمه اللهُ تعالىٰ، وفيه ذِكرُ «الأحساب» التي هي محلُّ الشاهد من الحديث.

النَّجَس: مصدر؛ يُقال: نَجِسَ نَجَساً، وقَذِرَ قَذَراً، ومعناه: ذَوُو نَجَس؛ لأنَّ معهم الشِّرْكَ الذي هو بمنزلةِ النَّجَس، ولأنهم لا يَتَطهَّرُونَ ولا يَغتَسِلُونَ ولا يَجتَنِبُونَ النَّجاسات، فهي مُلابِسةٌ لهم، أو: جُعِلُوا كأنهم النجاسةُ بعَيْنها؛ مُبالغةً في وَصْفِهم بها.

وعن ابنِ عباس رضيَ اللهُ عنهما: أعيانُهم نَجِسةٌ كالكِلابِ والخنازير، وعن الحسن: مَنْ صَافَحَ مُشرِكاً تَوضَّأ، وأهلُ المذاهبِ علىٰ خِلافِ هذينِ القَولَين.

وقُرِئ: «نِجْس»، بكَسْرِ النُّونِ وسُكونِ الجيم، علىٰ تقدير حَذْفِ الموصوف، كأنه قيل: إنما المُشركونَ جِنسٌ نِجْس، أو: ضَرْب نِجْس، **وأكثرُ ما جاءَ تابِعاً لـ«رِجْس»**، وهو تخفيفُ «نَجِس»، نحو: كِبْد، في كَبِد.

﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾: فلا يَحُجُّوا ولا يعتَمِرُوا، كما كانوا يَفعَلُونَ في الجاهلية، ﴿بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾: بعدَ حَجِّ عامِهم هذا، وهو عامُ تِسعٍ مِنَ الهِجرة، حينَ أُمِّرَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه علىٰ الموسم، وهو **مذهبُ أبي حنيفة** وأصحابِه رضيَ اللهُ عنهم، ويَدُلُّ عليه قولُ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه حينَ نادىٰ بـ(براءة): «ألا لا يَحُجَّ بعد عامِنا هذا مُشرِك»، ولا يُمنَعونَ مِن دخولِ الحرمِ والمسجدِ الحرامِ وسائرِ المساجدِ عِندَهم.

وعند الشافعي: يُمنَعونَ مِنَ المسجدِ الحرامِ خاصَّة، وعند مالك: يُمنَعونَ منه ومن غيره مِنَ المساجد. وعن عطاء: أنَّ المُرادَ بـ﴿ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾: الحرم، ....

قوله: (**وأكثرُ ما جاءَ تابعاً لـ«رِجْس»**): أي: أكثرُ ما جاء «نِجْس» بكسر النون. **الجوهري**: «قال الفَرّاء: إذا قالوهُ مع «الرِّجْس» أتبَعُوهُ إياه، قالوا: رِجْسٌ نِجْس، بالكسر».

قوله: (**مذهبُ أبي حنيفة**): أي: يحملُ قولَه: ﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾ علىٰ: أن لا يَحُجُّوا بعدَ حَجِّ عامِهم هذا، فلا يَدُلُّ حينَئذٍ علىٰ أنهم يُمنَعونَ مِنَ دخولِ المسجدِ الحرام، قال القاضي: «إنما نهىٰ عن الاقترابِ للمُبالغةِ أو المَنعِ عن دخولِ الحرم»[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

وأنَّ علىٰ المُسلِمينَ أنْ لا يُمكِّنُوهُم مِن دُخُولِه، ونهيُ المُشركِينَ أن يَقرَبُوهُ راجعٌ إلىٰ نهي المُسلمين عن تمكينهم منه. وقيل: المُرادُ أن يُمنَعُوا مِن تَولِّي المسجدِ الحرامِ والقيامِ بمَصَالِحِه، ويُعزَلُوا عن ذلك.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ أي: فَقراً بسَبَبِ مَنْعِ المُشركينَ مِنَ الحجِّ، وما كانَ لكم في قُدُومِهم عليكُم مِنَ الإرفاقِ والمكاسِب، ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾: مِن عَطائِه، أو تَفَضُّلِهِ بوَجْهٍ آخر، فأرسَلَ السَّماءَ عليهم مِدْراراً، فأغزَرَ بها خيرَهم، وأكثَرَ مَيْرَهُم، وأسلَمَ أهلُ تَبالةَ وجُرَش، ....

قوله: (ونهيُ المُشركِينَ أن يَقرَبُوهُ راجعٌ إلىٰ نهي المُسلِمينَ عن تمكينهم منه): وهو علىٰ مِنوال: لا أرَيَنَّكَ هاهنا[١]. وأجراه القاضي علىٰ ظاهره، وقال: «فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الكُفّارَ مُخاطَبونَ بالفُرُوع»[٢]. وقال صاحبُ «الانتصاف»: «وقد يَستَدِلُّونَ بها علىٰ أنَّ الكُفّارَ مُخاطَبونَ بفُروعِ الشرائع، لا سيَّما المناهي، وهو بعيد؛ لأنَّ الظاهرَ مِنَ المُشركِينَ أنهم لا يَنزَجِرُونَ بهذا النهي، والمُرادُ خِطابُ المؤمنين، لأنَّ الآية مُصدَّرةٌ بخِطابِهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وآخِرُها خِطابُهم: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾، وهو مِن باب: لا أرَيَنَّكَ هاهنا»[٣]. هذا كلامٌ متين.

قوله: (أهلُ تَبالة)، النهاية: «تَبالة ـ بفتح التاءِ وتخفيفِ الباء ـ: بلدةٌ صغيرةٌ مِن بِلادِ اليمنِ معروفة، وفي المَثَل: أهونُ مِن تَبالةَ علىٰ الحجّاج». و«جُرَش»: بضم الجيم وفتح الراء: مِـخلافٌ مِن مخاليفِ اليمن، وبفَتْحِهِمـا[٤]: بَلَدٌ في الشام، والمِخلافُ في اليمن: كالرُّسْتاق

---

(١) الأصلُ أن يُنهىٰ المُخاطَبُ عن فِعلِه لا عن فِعلِ غيره، فإذا خُوطِبَ بالنهي عن فِعلِ الغير فإنما هو نهيٌ عن أسبابه، سواءٌ كان الفِعلُ للمُتكلِّم أو لغيره، فيُقال: لا أرَيَنَّكَ تفعل كذا، ولا يَرَيَنَّكَ زيدٌ تفعل كذا، أي: لا تفعل حتى أراك، ولا تفعل حتىٰ يراك زيد.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٣٩).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٣) بحاشية «الكشاف».

(٤) قوله: «مخلاف من مخاليف اليمن، وبفتحهمـا» سقط من (ح).

فحَمَلُوا إلىٰ مَكَّةَ الطعامَ وما يُعاشُ به، فكان ذلك أعوَدَ عليهم مما خافوا العَيْلَةَ لِفَواتِه.

وعن ابن عباس: ألقىٰ الشَّيطانُ في قُلوبِهم الخوفَ، وقال: مِن أينَ تأكلون؟ فأمَرَهُم اللهُ بِقتالِ أهلِ الكِتاب، وأغناهُم بالجِزية، وقيل: بفَتْحِ البِلادِ والغنائم.

وقُرِئ: «عائِلة»، بمعنىٰ المصدر، كالعافية، أو: حالاً عائِلة.

في العراق[1]. وقال الميداني: «تَبالة: بلدةٌ صغيرةٌ مِن بلادِ اليمن، قيل: إنَّ أولَ عَمَلٍ وَلِيَه الحجَّاجُ عَمَلُ تَبالة، فلمَّا قَرُبَ منها، قالَ للدَّليل: أينَ هي؟ قال: سَتَرَها عنكَ هذه الأكَمة[2]، فقال: أهوِنْ بعَمَلِ بلدةٍ تَستُرُها عني أكَمة، ورجعَ عن مكانه، فقالتِ العرب: أهوَنُ من تَبالةَ علىٰ الحجاج»[3].

قوله: (أعوَدَ عليهم)، الجوهري: «العائدة: العطفُ والمنفعة، يُقال: هذا الشيءُ أعوَدُ عليكَ مِن كذا، أي: أنفع».

قوله: (أغناهُم بالجِزية، وقيل: بفَتْحِ البِلاد): يَشهَدُ للأولِ قولُه تعالىٰ: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ الآية، لأنها واردةٌ لبيانِ قولِه: ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾.

قوله: (وقُرِئ: «عائلة»): قال ابنُ جِنِّي: «هذه مِنَ المصادرِ التي جاءت علىٰ «فاعِلة»، كالعافية والعاقبة، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]، أي: لَغواً، ومنه قولُهم: مَرَرتُ به خاصَّة، أي: خصوصاً. وأما قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]: فيجوزُ فيه أن يكونَ مصدراً، أي: خيانة، وأن يكونَ علىٰ تقدير: نيَّةٍ خائنة، أو: عقيدةٍ خائنة، وكذا هاهنا، يُقَدَّر: إن خِفتُم حالاً عائلة، والمصدرُ أحسن»[4].

---

(١) وكلاهما بمعنىٰ: الناحية من البلد.

(٢) الأكمة: تلٌّ من حجارة مجتمعة في مكان واحد، أو الموضع الذي ارتفع عمَّا حوله، أو ما دون الجبل ـ كما في «القاموس» مادة (أكم) ـ، ولعل المعنىٰ الأول هو الأقرب هنا.

(٣) «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٤٠٨). والأكمة: تلٌّ مرتفعٌ من الأرض دون الجبل، ويكون من حجارة مجتمعة.

(٤) «المحتسب» لابن جِنِّي (١: ٢٨٧).

ومعنىٰ قوله: ﴿إِن شَآءَ﴾: إنْ أوجَبَتِ الحِكمةُ إغناءَكم، وكان مصلحةً لكم في دينكم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِكم ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يُعطي ولا يَمنَعُ إلا عن حِكمةٍ وصواب.

[﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ ٢٩]

﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ بيانٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مَعَ ما في حَيِّزِه، **نَفَىٰ عنهمُ الإيمانَ بالله؛ لأنَّ اليهودَ مُثنِّيَة، والنَّصارىٰ مُثلِّثة، وإيمانَهم باليوم الآخر؛** ....

قوله: (**نفىٰ عنهُمُ الإيمان [بالله]؛ لأنَّ اليهودَ مُثنِّيةٌ والنَّصارىٰ مُثلِّثة**): إنما عَلَّلَ قولَه: «نفىٰ عنهُمُ الإيمان» بهذا، لأنَّ قولَه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] جملةٌ مُفسِّرةٌ لقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾؛ علىٰ طريقة: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، ولأنَّ الأمرَ بمُقاتلةِ أهلِ الكِتابِ واردٌ علىٰ سبيلِ الاستِطرادِ لِذكرِ المُشركين، لجامعِ الاشتِراك.

ومن ثَمَّ لـمَّا فَرَغَ مِن كلامِهم عادَ إلىٰ نوع آخَرَ مِن قبائح المُشركين، وهو القولُ بالنَّسيء، وجعلَ قولَه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦] توطئةً لِذكرِه، والجامعُ بينَه وبينَ ما قبلَه ـ وهو قولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨] ـ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما حديثٌ في الحُرْمة؛ لتعظيم المكانِ والزمان، والمنعِ مِن هَتْكِ المُشركينَ بتَينِكَ الحُرْمتَين، وتوبيخِهم بذلك.

قوله: (**وإيمانَهم**): نصبٌ؛ عطفاً علىٰ «الإيمانَ بالله»، وكذا «تحريمَ ما حَرَّمَ الله»، وكذا «أن يَدينُوا». وقولُه: «وأن يعتقدوا دينَ الإسلام»: عطفٌ تفسيريٌّ لقوله: «أن يَدينُوا».

لأنهم فيه علىٰ خِلافِ ما يجب، وتحريمَ ما حَرَّمَ اللهُ ورسولُه؛ لأنهم لا يُحرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللهُ في الكِتابِ والسُّنة، وعن أبي رَوْق: لا يَعمَلُونَ بها في التَّوْراةِ والإنجيل، وأن يَدينُوا دينَ الحق: وأن يَعتقِدُوا دينَ الإسلامِ الذي هو الحق، وما سِواهُ الباطل. وقيل: دين الله، يُقال: فُلانٌ يَدينُ بكذا: إذا اتخذَهُ دِينَه ومُعتَقَدَه.

سُمِّيَتْ جِزْيةً؛ لأنها طائفةٌ مما علىٰ أهلِ الذِّمَّةِ **أن يَجْزُوه**، أي: يَقضُوه، أو: لأنهم يَجْزُونَ بها مَنْ مَنَّ عليهم بالإعفاءِ عن القتل، ﴿عَن يَدٍ﴾ **إما أن يُراد: يَدُ المُعطي أو الآخِذ**: فمعناه علىٰ إرادةِ يَدِ المُعطي: حتىٰ يُعطُوها عن يد، ....

قوله: (**أن يَجزُوه**): مُتعلِّقٌ بقوله: «علىٰ أهل الذِّمَّة»، أي: طائفةٌ مِنَ التي وَجَبَتْ علىٰ أهل الذِّمَّة أن يَقضُوه، فالجزيةُ مِنَ الـجُزءِ والتجزئة، وعلىٰ الوجهِ الآتي من الجزاء، يُقال: جَزَيتُه بما صَنَعَ جَزاءً وجازيتُه.

قوله: (**إما أن يُراد: يَدُ المُعطي أو الآخِذ**) إلىٰ آخِره: خلاصتُه: أنَّ ﴿عَن يَدٍ﴾: إما أن يُحمَلَ علىٰ يَدِ المُعطي، فهو علىٰ[1] وجهين: أحدهما: أن يُعطُوها مُطيعةً غيرَ مُمتَنِعة. وثانيهما: أن يُعطُوها نَقْداً غيرَ نسيئة. وإما أن يُحمَلَ علىٰ يَدِ الأخذ، فهو أيضاً علىٰ وجهين: إما أن يُعطُوها عن يَدٍ قاهرةٍ مُستَولية، أو عن إنعامٍ مِنَ المُسلمين عليهم.

قال صاحبُ «التقريب»: وفي الوُجُوهِ نَظَر، لأنَّ الكلامَ في «أعطىٰ عن يَدِه»، ولا يُفيدُه كونُ: أعطىٰ يَدَه أو بيده؛ بمعنىٰ: انقاد، إذ لو ورد: «أعطىٰ عن يَدِه» بمعناه، كان كافياً، وأيضاً هذه المُضمَراتُ الثلاثُ لا دلالةَ عليها، اللهُمَّ إلا قرينةُ الجِزية، وأيضاً علىٰ تقديرِ جَعْلِ اليدِ للآخِذِ كان حَقُّه: «إلىٰ يد»، فإما أن يكونَ علىٰ إقامةِ بعضِ الحروفِ مقامَ بعض[2]، أو علىٰ أنَّ التقديرَ: عن جهةِ يدٍ قاهرةٍ أو عن جهةِ إنعام، نحو: كَسَاهُ عن العُرْي.

---

(١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح).

(٢) أي: أنَّ الحرف «عن» أُقيمَ مقام «إلىٰ»، وهو ما يُسمَّىٰ بـ«التناوب في حروف الجر».

....

قلت: وفي كلامِهِ تعقيد، وخُلاصتُه: أنَّ المُضمَراتِ لا دلالةَ عليها في الآية، فيُقال: لا شكَّ أنَّ «أعطىٰ» لا يُعدَّىٰ بـ«عن» إلا علىٰ جهة التضمين، نحوُ قولِه:

يُنهُونَ عن أكلٍ وعن شُـرْبِ[1]

أي: يَتَناهَونَ في السِّمَنِ بسَبَبِ الأكلِ والشُّـرب، وأنَّ «الـيَدَ» تُستَعمَلُ بإعانةِ القرائن:

تارةً في معنىٰ الانقياد، كما قال عثمانُ رضيَ اللهُ عنه: «هذي يدي لعمّار»[2]، أي: أنا مُستَسلِمٌ له مُنقاد، فليَحكُم عَليّ. وتنزيلُ الآيـةِ علىٰ هذا: حتىٰ يَصدُرَ إعطاؤُهمُ الجِزيةَ عنِ انقيادٍ وطاعةٍ منهم. وأما استشهادُه بقوله: أعطىٰ بيَدِهِ وأعطىٰ يَدَه ـ وهما كِنايتانِ عن الانقياد، وما نحنُ بصَدَدِهِ مِن قَبيلِ المجاز ـ فلمُجرَّدِ المعنىٰ، ولبيانِ العلاقةِ المُعتَبَرةِ في المجاز، والتنبيهِ علىٰ الاستعمال.

وتارةً في معنىٰ الحلولِ والأداء، كما ورد في حديثِ أبي سعيد الخدريِّ في الرِّبا: «يداً بيد»[3]، فتنزيلُها عليه: حتىٰ يُعطُوها إياكُم صادرةً عن يـدٍ إلىٰ يـد، أي: نَقْداً.

وأخرىٰ في معنىٰ النِّعمة، أي: بسَبَبِ إنعامٍ منكم عليهم، أو: يُعطُوها صادرةً عن يد، أي: نِعمةٍ حاصلةٍ لهم، وهي إبقاءُ أرواحِهم وأخذُ شيءٍ قليلٍ منهم بَدَلَها، وإطلاقُ اليدِ علىٰ النِّعمةِ بابٌ واسِع.

---

(١) قال ابنُ الأنباري في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢: ٢٠): «نَـهِيَ الرجلُ مِنَ اللحم وأنهىٰ: إذا اكتفىٰ منه وشَبِـع، قال الشاعر:

يَمشُونَ دُسْماً حولَ قُبَّتِهِ ... يُنهُونَ عن أكْلٍ وعن شُـرْبِ

فمعنىٰ «يُنهُون»: يَشبَعُونَ ويَكتَفُون». ومثلُه في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نهي).

قلت: وقولُه في أول كلامه: «نَـهِيَ الرجل وأنهىٰ» يقتضي صِحَّةَ «يَنهَون» و«يُنهُون» في مُضارعِه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٨٤٦).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٨٤)، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧).

أي: عن يدٍ مُؤاتِيةٍ غير مُمتَنِعة، لأنَّ مَنْ أبىٰ وامتَنَعَ لم يُعطِ يَدَه،...............

وأخرىٰ بمعنىٰ القُدرةِ والغَلَبة، ومما وردَ في حديثِ يأجوجَ ومأجوج: «وقد أخرَجتُ عِباداً لي لا يَدَانِ لأحدٍ بقِتالِهم»(١)، فالتقدير: يُعطُوها إياكم بسَبَبِ قُدرةٍ لكم عليهم، كما يأخذُ القاهرُ المُستولي مِنَ المُستولىٰ منه.

وأمثالُ هذه المعاني لا تخفىٰ علىٰ مَنْ له اليدُ الطُّولىٰ في المعاني والبيان.

علىٰ أنَّ الزَّجّاجَ قد ذكرَ الوُجوهَ فقال: «﴿عَن يَدٍ﴾ أي: عن ذُلٍّ عنِ اعتِرافٍ للمُسلِمينَ بأنَّ أيديَهم فوقَ أيديهم، وقيل: عن يَدِ قَهْر، فهو كما تقول: اليدُ في هذا لفُلان، أي: الأمرُ النافذُ له، وقيل: عن إنعامٍ عليهم بذلك، لأنَّ قَبُولَ الجِزيةِ منهم وتَـرْكَ أنفسِهم عليهم نعمةٌ عظيمة»(٢).

وأما صاحبُ «الانتصاف» فقد أنصَفَ وقَبِلَ الوُجوهَ بأسْـرِها، وقال في قوله: «حتىٰ يُعطُوها عن يدٍ إلىٰ يدٍ [نَقْداً](٣) غيرَ نسيئة»: «هو كقوله ﷺ: (لا تبيعوا الذهب بالذهب ـ إلىٰ قوله ـ يداً بيد)»(٤)، وفي قوله: «عن يدٍ قاهرةٍ مُستَولية، أو المُرادُ باليدِ هاهنا الإنعام»: «هذا الوجهُ أملأُ بالفائدة»(٥).

قوله: (عن يدٍ مُؤاتية): أي: مُوافِقة، الجوهري: «تقول: آتيتُه علىٰ ذلك الأمرِ مؤاتاة: إذا وافقتَه وطاوعتَه».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النوَّاس بن سمعان رضيَ اللهُ عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٢).

(٣) لفظة «نقداً» ليست في الأصول الخطية، وهي ثابتة في «الكشاف»، وسيذكرُها المُؤلفُ بعد قليل.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضيَ اللهُ عنه، وأصله عند البخاري (٢١٧٦) و(٢١٧٧).

وروي بألفاظ مقاربة عن جماعة من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما.

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٤) بحاشية «الكشاف».

بخِلافِ المُطيعِ المُنقاد، ولذلكَ قالوا: أعطىٰ بيده: **إذا انقادَ وأصحَب**، **ألا ترىٰ إلىٰ قولهم:** نَـزَعَ يدَه عن الطاعة، كما يُقال: خَلَعَ رِبْقَةَ الطاعةِ عن عُنُقِه، أو: حتىٰ **يُعطُوها عن يـدٍ إلىٰ يـدٍ نَقْداً** غيرَ نسيئة، **لا مبعوثاً** علىٰ يَـدِ أحد، ولكنْ عن يَـدِ المُعطي إلىٰ يَـدِ الآخِذ.

وأما علىٰ إرادةِ يدِ الآخِذ: فمعناه: حتىٰ يُعطُوها عن يـدٍ قاهرةٍ مُستَولية، أو: عن إنعامٍ عليهم، لأنَّ قَبولَ الجزيةِ منهم، وتَـرْكَ أرواحِهم لهم: نِعمةٌ عظيمةٌ عليهم.

﴿وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ أي: تُؤخَذُ منهم علىٰ الصَّغَارِ والذُّلّ، وهو أن يأتيَ بها بنفسِه ماشِياً غيرَ راكِب، ويُسلِّمَها وهو قائم، والمُتسلِّمُ جالِس، وأن **يُتَلتَلَ تَلْتَلة**، ويُؤخَذَ بتَلْبيبه، ويُقالَ له: أدِّ الجِزْية، وإن كانَ يُؤدِّيها، **ويُزَخَّ في قَفَاه**.

قوله: (**إذا انقاد وأصحَب**)، **الأساس**: «أصحَبَ له الرجلُ والدابَّة: إذا انقادَ له، ومعناه: دخلَ في صُحبَتِهِ بعدَ أن كان نافِراً عنه، أو صارَ ذا صاحب».

قوله: (**عن يَـدٍ إلىٰ يَـدٍ نَقْداً** غيرَ **نسيئةٍ لا مبعوثاً**): «غير نسيئة» و«لا مبعوثاً» صفتان لـ«نَقْد»؛ الأولىٰ: صفةٌ مُؤكِّدة، والثانية: مُميِّزة، وذلك أنَّ «عن يـدٍ إلىٰ يد» صريحةٌ أن يأخذَ المُستَحِقُّ حَقَّهُ من يَـدِ الغَريمِ إلىٰ يَـدِه، ثم صار كِنايةً عنِ المُنجَزِ مُطلَقاً، سواءٌ أعطاه مِن يَـدِهِ إلىٰ يَـدِه[1]، أو بَعَثَهُ إلىٰ يـدِ غيرِه، فهاهنا لو اقتَصَـرَ علىٰ قوله: «نَقْداً غيرَ نسيئة» لاحتَمَلَ المعنىٰ الآخر، فقال: «لا مبعوثاً علىٰ يـدِ غيرِه»؛ ليشملَهمـا معاً، ومقامُ التحقيرِ والـهَوانِ يَقتَضيه، فوَجَبَ حَمْلُه عليهما، ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] فإنه كنايةٌ عنِ النَّدَم، ولا يَمتَنِعُ مِن إرادةِ عَضِّ اليدِ معه أيضاً، لأنَّ الكِنايةَ لا تُنافي إرادةَ حقيقتِه.

قوله: (**يُتَلتَلَ تَلْتَلة**)، **الأساس**: «تلتَلَه: أزعَجَه. ولَقُوا منه التلاتِل».

قوله: (**ويُزَخَّ في قَفَاه**)، **الجوهري**: «زَخَّه: دَفَعَه في وَهْدة[2]»، وفي الحديث: (ومَنْ يَتْبَعْهُ القُرآنُ يَزُخُّ في قَفَاهُ حتىٰ يَقذِفَ به في نارِ جهنَّم)»، أخرجه الدارمي[3].

---

(١) من قوله: «ثم صار كناية» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) الوَهْدة: المكان المُنخفِضُ مِنَ الأرض، كأنه حُفرة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور، مادة (وهد).

(٣) في «سننه» (٣٣٢٨) عن أبي موسىٰ الأشعري موقوفاً.

وتَسقُطُ بالإسلام عندَ أبي حنيفة رضيَ اللهُ عنه، ولا يَسقُطُ به خَرَاجُ الأرض.

واختُلِفَ فيمَنْ تُضرَبُ عليه، فعندَ أبي حنيفة: تُضرَبُ علىٰ كُلِّ كافرٍ؛ مِن ذِمِّيٍّ ومجوسيٍّ وصابئٍ وحَرْبيٍّ، إلا علىٰ مُشرِكي العربِ وحدَهم، رَوَىٰ الزُّهْري: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَالَحَ عَبَدَةَ الأوثانِ علىٰ الجزية، إلا مَنْ كانَ مِنَ العرب، وقالَ لأهلِ مَكَّةَ: «هل لكم في كلمةٍ إذا قُلتُمُوها دانَتْ لكم بها العرب، وأدَّتْ إليكُمُ الجِزيةَ العَجَمُ»، وعندَ الشافعي رحمه الله: لا تُؤخَذُ مِن مُشرِكي العَجَم.

والمأخوذُ عندَ أبي حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه في أوَّلِ كُلِّ سنة: مِنَ الفقيرِ الذي له كَسْبٌ: اثنا عَشَرَ دِرهماً، ومِنَ المُتوسِّطِ في الغِنىٰ: ضِعفُها، ومِنَ المُكثِر: ضِعفُ الضِّعف؛ ثمانيةٌ وأربعون، ولا تُؤخَذُ مِن فقيرٍ لا كَسْبَ له. وعندَ الشافعي: يُؤخَذُ في آخِرِ السَّنَةِ مِن كُلِّ واحدٍ دينار، فقيراً كانَ أو غنياً، كانَ له كَسْبٌ أو لم يكن.

[﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ ٣٠]

﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ مُبتَدأٌ وخَبَر، كقوله: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، وعُزَير: اسمٌ أعجمي، كعَازَرَ وعِيزَارَ وعُزْرائيل، ولِعُجْمَتِهِ وتعريفِه: امتَنَعَ صَرْفُه، ومَنْ نَوَّنَ فقد جَعَلَه عربياً، وأما قولُ مَنْ قال: سقوطُ التنوينِ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ ـ كقِراءةِ مَنْ قرأ: «أَحَدُ اللَّهُ» [الإخلاص: ١ ـ ٢]، أو لأنَّ «الابنَ» وقعَ وَصْفاً، والخبرَ محذوف، ....

قوله: (ومَنْ نَوَّنَ فقد جَعَلَهُ عربياً): وهو عاصمٌ والكِسائيّ.

قوله: (وأما قولُ مَنْ قال: سُقُوطُ التنوينِ لالتِقاءِ الساكنَين... فتمحُّل): قال الزَّجّاج: «قُرِئَت ﴿عُزَيْرٌ﴾ بالتنوين وبغير تنوين، والوجهُ إثباتُ التنوين، لأن ﴿ ٱبْنُ ﴾ خبر، وإنما يُحذفُ التنوينُ في الصِّفة، نحو: جاءني زيدُ بنُ عمروٍ؛ لالتِقاءِ الساكِنَين، فإنَّ النَّعْتَ والمنعوتَ

وهو معبودُنا ـ فتَمَحَّـلٌ عنه مَنْـدُوحة.

كالشيء الواحد، وإذا كان خبراً فالتنوين، وقد يجوزُ حذفُ[1] التنوين لالتِقاءِ الساكِنَين علىٰ ضَعْف، نحو: «قل هُوَ اللـهُ أحدُ * اللـهُ الصمدُ» [الإخلاص: ١-٢]، وفيه وجهٌ آخَر، وهو أن يكونَ الخبرُ محذوفاً، أي: عُزَيرُ ابنُ الله معبودُنا»[2].

قوله: (فتمحُّل): الجوهري: «تمحَّل: احتال، فهو مُتمحِّل».

قوله: (عنه مندوحة)[3]: «مندوحة» مُبتدأ، و«عنه» خَبَرُه، والجملةُ صِفةُ «تمحُّل».

بيانُ التمحُّلِ ما نَقَلَه الإمامُ عن الشيخ عبد القاهر: أنه طعنَ في هذا الوجهِ في كتاب «دلائل الإعجاز»، وقال: «الاسمُ إذا وُصِفَ بصِفة، ثم أُخبِـرَ عنه، فمَنْ كَذَّبَهُ انصَرفَ التكذيبُ إلىٰ الخبر، وصار ذلكَ الوَصْفُ مُسلَّماً، فلو كانَ المقصودُ بالإنكار قولهم: «عزيرُ ابنُ الله معبودُنا»، لَـتَوجَّهَ الإنكارَ إلىٰ كونِهِ معبوداً لهم، وحَصَلَ تسليمُ كَونِه ابناً لله، وذلك[4] كُفر»[5].

ثم قال الإمام: «وهذا الطَّعْنُ ضعيف، أما قوله: «إنَّ مَنْ أخبَـرَ عن ذاتٍ موصوفةٍ بأمرٍ من الأمور، وأنكرَه مُنكِرٌ توجَّه الإنكارُ إلىٰ الخبر»: فهذا مُسَلَّم، وأما قوله: «ويكونُ ذلك تسليماً للوَصْف»، فهذا ممنوع، لأنه لا يلزمُ مِن كَونِهِ مُكذِّباً لذلك الخبر كَونُه مُصدِّقاً لذلك الوَصْف، إلا أن يُقال: تخصيصُ ذلك الخبر يَدُلُّ علىٰ أنَّ ما سِواهُ لا يُكذِّبُه، وهذا بناءٌ علىٰ دليلِ الخِطاب، وهو ضعيف»[6].

وقلت: هذا الكلامُ يحتملُ أمراً آخر، وهو أن يُقال: إنَّ المُرادَ مِن إجراءِ تلكَ الصِّفةِ

---

(١) سقطت لفظة «حذف» من (ف)، وهو خطأ يَقلِبُ المعنىٰ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٢).

(٣) من قوله: «آخر، وهو أن يكون» إلى هنا، سقط من (ح). وأضفتُ ما بين حاصرتين فيما بعده للتوضيح.

(٤) من قوله: «الوصف مُسلَّماً» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) «دلائل الإعجاز» ص٢٨٨، والنقلُ عنه بتصرُّف.

(٦) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٩).

وهو قولُ ناسٍ مِنَ اليهود ممن كان بالمدينة، **وما هو بقَولِ كُلِّهم**، عن ابنِ عباس: جاء رسولَ الله ﷺ سَلَامُ بنُ مِشْكَم، ونُعمانُ بنُ أوفىٰ، وشاسُ بنُ قيس، ومالكُ بنُ الضَّيْف، فقالوا ذلك. وقيل: قاله فِنْحاص، وسَبَبُ هذا القول: أنَّ اليهودَ قَتَلُوا الأنبياءَ بعدَ موسىٰ عليه السَّلام، فرَفَعَ اللهُ عنهم التَّوْراة، ومَحَاها مِن قُلوبِهم، فخَرَجَ عُزَيرٌ وهو غُلامٌ يَسِيحُ في الأرض، فأتاه جِبريل، فقال له: إلىٰ أينَ تذهب؟ قال: أطلُبُ العِلم، فحَفَّظَه التَّوراة، فأملاها عليهم عن ظَهْرِ لِسانِه، لا يَخرِمُ حَرْفاً، فقالوا: ما جَمَعَ اللهُ التَّوْراةَ في صَدْرِه، وهو غُلام، إلا أنه ابنُه.

والدليلُ علىٰ أنَّ هذا القولَ كانَ فيهم: أنَّ الآيَةَ تُلِيَتْ عليهم، فما أنكرُوا ولا كَذَّبُوا، مَعَ تَهالُكِهم علىٰ التكذيب.

فإن قلتَ: كُلُّ قَولٍ يُقالُ بالفم، فما معنىٰ قوله: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾؟ **قلتُ: فيه وَجْهان:**

علىٰ الموصوفِ بناءُ الخبر عليه، فحينئذٍ يرجعُ التكذيبُ إلىٰ جَعْلِ الوَصْفِ عِلَّةً للخبر، فبَطَلَ ذلك التَّمَحُّل.

قوله: (**وما هو بقَولِ كُلِّهم**): اعتِذارٌ عن نِسبةِ هذه الهيئةِ إلىٰ اليهود، وهم يَتَبرَّؤونَ عنه. قال الإمام: «القائلُ بهذا المَذهَبِ بعضُ اليهود[1]، إلا أنه نَسَبَ ذلكَ إلىٰ الجميع بناءً علىٰ عادةِ العربِ في إيقاع اسمِ الجماعةِ علىٰ الواحد»، ثم قال: «ولعلَّ هذا المذهبَ كان فاشياً فيهم، ثم انقطع، فحكىٰ اللهُ تعالىٰ عنهم، ولا عبرةَ بإنكارِ اليهودِ لذلك، فإنَّ حكايةَ الله عنهم أصدق»[2].

قوله: (**فيه وجهان**): فإن قلتَ: فهَلَّا يُعتَبَرُ التأكيد، نحو: رأيتُه بعيني، وقُلتُه بفمي، وأخذتُه بيدي؟ قلتُ: يأباه المقام؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عن ذلكَ القولِ الشنيع الذي يَخرجُ مِن أفواهِهم، مِن غيرِ تحاشٍ ولا مُبالاة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾

---

(١) من قوله: «وهم يتبرؤون عنه» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٢٨).

أحدُهما: أن يُراد أنه قولٌ لا يَعضُده بُرْهان، فما هو إلا لفظٌ يَفُوهُونَ به، فارغٌ مِن معنىٰ تحته، كالألفاظِ المُهمَلةِ التي هيَ أجراسٌ ونَغَمٌ لا تَدُلُّ علىٰ معان، وذلكَ أنَّ القولَ الدَّالَّ علىٰ معنىٰ: لَفظُهُ مَقُولٌ بالفم، ومعناهُ مُؤثِّـرٌ في القَلْب، وما لا معنىٰ له: مَقُولٌ بالفَمِ لا غير.

والثاني: أن يُرادَ بالقول: المَذهَب، كقولهم: قولُ أبي حنيفة، يُريدُونَ مَذهَبَه وما يقولُ به، كأنه قيل: ذلكَ مَذهَبُهم ودينُهم بأفواهِهم لا بقُلُوبِهم، لأنه لا حُجَّةَ معه، ولا شُبْهة، حتىٰ يُؤثِّـرُ في القُلُوب، وذلكَ أنهم إذا اعتَـرَفُوا أنه لا صاحبةَ له، لم تَبقَ شُبْهةٌ في انتِفاءِ الوَلَد.

«يُضَاهُون»: لا بُدَّ فيه مِن حَذْفِ مُضاف، تقديرُه: يُضاهِي قَولُهم قولَهم، ثم حُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ الضَّميرُ المُضافُ إليه مَقامَه، فانقَلَبَ مرفوعاً.

والمعنىٰ: أنَّ الذينَ كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ يُضاهِي قَولُهم قولَ قُدَمائِهم، يعني: أنه كُفرٌ قَديمٌ فيهم غيرُ مُستَحدَث. أو: يُضاهِي قولَ المُشـركين: «الملائكةُ بناتُ الله». وقيل: الضَّميرُ للنَّصارىٰ، أي: يُضاهِي قَولُهم: «المسيحُ ابنُ الله»، قولَ اليهود: «عُزَيرٌ ابنُ الله»، لأنهم أقدَمُ منهم.

وقُرِئ: ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ بالهمز، مِن قَولِهم: امرأةٌ ضَهْيَأ؛ علىٰ فَعْيَل، وهي التي ضَاهَأَتِ الرِّجالَ في أنها لا تحيض، وهمزتُها مَزيدة، ....

﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥]، ولا يُقالُ ذلك الأسلوبُ إلا في أمرٍ يَعظُمُ مِثالُه، ويَعِزُّ الوُصولُ إليه، ليُؤذِنَ علىٰ نَيلِه وحُصولِه.

قوله: (وقرئ: ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ﴾ بالهمزة[1]، مِن قولِهم: امرأةٌ ضَهْيَأ، علىٰ: فَعْيَـل) إلىٰ قوله: (وهمزتُها مَزيدة): قيل: الصوابُ أن يُقال: أو همزتُها مَزيدة[2]، وإلا ففي كلامِهِ تناقُض؛

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالهمز»، والأمر قريب.

(٢) قوله: «قيل: الصواب أن يقال: أو همزتها مزيدة» سقط من (ط).

كما في «غِرقِئٍ».

﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي: هُم أحِقَّاءُ بأن يُقالَ لهم هذا؛ تعجُّباً مِن شَناعةِ قَولِهِم، كما يُقالُ لقومٍ رَكِبُوا شَنْعاء: قاتَلَهم الله، ما أعجَبَ فِعلَهم! ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ كيفَ يُصرَفُونَ عن الحق؟

[﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٣١]

اتخاذُهم أرباباً: أنهم أطاعوهم في الأمرِ بالمعاصي، وتحليلِ ما حَرَّمَ الله، وتحريمِ ما حَلَّلَه، كما يُطاعُ الأربابُ في أوامِرِهم، ونحوُه تسميةُ اتِّباعِ الشَّيطانِ فيما يُوَسوِسُ به: عِبادة، ﴿بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾ [سبأ: ٤١]، ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [مريم: ٤٤].

لأنَّ «ضَهيَأً» همزتُها أصليَّة، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنى «أو»، وقيل: جاء بقوله: «فَعْيَل» لمُجَرَّدِ الوزنِ لا لبيانِ الأصل.

وقال الزَّجَّاج: «و«ضَهْيأ»: فَعْلَأ، الهمزةُ زائدة، كما زيدت في «شَمْأَل» و«غِرْقِئ»، ولا نعلمُ زيادةَ الهمزةِ غيرَ أولٍ إلا في هذهِ الأشياء، ويجوزُ أن تكونَ «فَعْيَل»، وإن كانت بِنيةً ليسَ لها في الكلامِ نَظِير، فإنَّا قد نعرفُ كثيراً مما لا يأتي له نَظِير، مِن ذلك قولُهم: كَنَهْبَل، وهو الشَّجَرُ العِظام، وتقديرُه: فَنَعْلَل، وكذلك: قَرَنْفُل، وتقديره: فَنَعْلُل، ويجوزُ أن يكونَ ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ من هذا بالهمز، وتكونَ همزةُ «ضَهْيَأ» أصلاً»[1].

قوله: (كما في غِرْقِئٍ): قال الفرَّاء: همزتُه زائدة، لأنه مِنَ الغَرَق[2]، وهو قِشرُ البيضِ الذي تحتَ القَيْض، والقَيْض: ما يَعلَقُ مِن قُشورِ البيضِ الأعلى.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٣)، وانظر: «لسان العرب» لابن منظور (ضها)، فقد توسَّع في بحثه وبيانه.

(٢) قول الفرّاء منقول من «الصحاح» للجوهري، مادة (غرقأ).

وعن عَدِيِّ بنِ حاتِم رضيَ اللهُ عنه: انتَهَيتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَب، فقال: «أليسُوا يُحَرِّمُونَ ما أحَلَّ الله، فتُحرِّمُونَه، ويُحِلُّونَ ما حَرَّمَهُ الله، فتُحِلُّونَه؟» قلت: بلىٰ. قال: «فتلكَ عِبادتُهم».

وعن فُضَيل: ما أُبالي أطعتُ مخلوقاً في معصيةِ الخالق، أو صَلَّيتُ لِغيرِ القِبلة.

وأما المسيح: فحينَ جَعَلُوهُ ابناً لله، فقد أهَّلُوهُ للعبادة، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله:** ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ أمَرَتْهم بذلكَ أدلةُ العَقل، والنُّصُوصُ في الإنجيل، ....

قوله: (وعن عَدِيِّ بنِ حاتم) الحديث: مِن روايةِ الترمذيِّ[1] قال: «أتيتُ النبيَّ ﷺ، وفي عُنُقي صَليبٌ مِن ذَهَب، فقال: اطرَحْ عنكَ هذا الوَهْن»[2]، وسَمِعتُه صَلَواتُ الله عليه يقول: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، قال: «إنهم لم يكونوا يَعبُدُونَهم، ولكنْ كانوا إذا أحَلُّوا لهم شيئاً استحَلُّوه، وإذا حَرَّمُوا عليهم شيئاً حَرَّمُوه».

النهاية: «في حديث عِمرانَ بنِ حُصَين: «أنَّ فُلاناً دخلَ عليه، وفي عَضُدِهِ حَلْقةٌ من صُفْر، فقال: ما هذا؟ قال: هذا مِنَ الواهِنة، قال: أمَا إنها لا تَزيدُكَ إلا وَهْناً»[3]؛ الواهِنة: عِرقٌ يأخذُ في المَنكِب وفي اليدِ كُلِّها، فيرقىٰ منها، وربما عُلِّقَ عليها جِنسٌ من الخَرَز، يُقالُ لها: خَرَزُ الواهِنة، وإنما نهاه عنها، لأنه إنما اتخذها علىٰ أنها تَعصِمُه مِنَ الألم، فكانَ في معنىٰ التمائمِ المنهيِّ عنها».

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قوله:** ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]): يعني: معنىٰ الألوهية مُقتَضٍ للعُبُودية، ومَنْ جُعِلَ ابناً للإلٰه الحقِّ فقد استحَقَّ أن يُعبَدَ لـمَّا وُجِدَ فيه ذلكَ المعنىٰ، فإن قُدِّرَ كذا فأنا أوَّلُ مَنْ قامَ بما وَجَبَ عليه.

---

(١) في «جامعه» (٣٠٩٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «جامع الترمذي»: «هذا الوَثَن».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١).

والمسيحُ عليه السَّلام: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ﴾: تنزيهٌ له عن الإشراكِ به، واستبعادٌ له.

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟﴾ للمُتَّخِذينَ أرباباً، أي: وما أُمِرَ هؤلاءِ الذينَ هُم عِندَهم أربابٌ إلا لِيَعبُدُوا اللهَ ويُوحِّدُوه، فكيفَ يَصِحُّ أن يكونوا أرباباً، وهم مأمورون مُستَعبَدُونَ مِثلهم.

[﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ * هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ ٣٢-٣٣]

مَثَّلَ حالَهم في طَلَبِهم أن يُبطِلوا نُبوَّةَ محمَّدٍ ﷺ بالتكذيب، بحالِ مَنْ يُريدُ أن يَنفُخَ في نُورٍ عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاق ـ يُريدُ اللهُ أن يَزيدَه ويُبلِّغَه الغايةَ القصوىٰ مِنَ الإشراقِ والإضاءةِ ـ لِيُطفِئَه بنَفْخِه، ويَطمُسَه.

﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾: لِيُظهِرَ الرسولَ عليه السَّلام ﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾: علىٰ أهلِ الأديانِ كُلِّهم، أو لِيُظهِرَ دينَ الحقِّ علىٰ كُلِّ دين.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟﴾): عطفٌ مِن حيثُ المعنىٰ علىٰ قوله: «أمَرَتْهم بذلك»، والضَّميرُ فيه للمُتَّخِذِينَ، بكسر الخاء، وعلىٰ هذا: للمُتَّخَذِين، بفَتْحها.

إنما خَصَّ المُصنِّفُ ما يختصُّ بالنَّصارىٰ بالذِّكْر، والظاهرُ العُمومُ في اليهودِ والنَّصارىٰ، لدلالةِ السِّياقِ عليه، أو لأنَّ النَّصارىٰ أوغَلُ في إثباتِ هذا المعنىٰ[1].

قوله: (مَثَّلَ حالَهم) إلىٰ آخره: وهو استعارةٌ مُصرِّحةٌ تمثيلية، والمُستَعارُ جُملةُ الكلام، لأنَّ حالَهم في مُحاولةِ إبطالِ نُبُوَّةِ محمَّدٍ ﷺ بالتكذيبِ هو المُشبَّه، وهو مَطوِيّ، والمُشبَّهُ به حالُ مَنْ يُريدُ أن يَنفُخَ في نُورٍ عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاقِ، المَعْنيُّ بقولِه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾، وهو الطَّرَفُ المذكور.

---

(١) من قوله: «ويجوز أن يكون الضمير» إلى هنا، سقط من (ف).

فإن قلتَ: كيفَ جازَ: «أبىٰ اللهُ إلا كذا»، ....

وقوله: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ ترشيحٌ للاستِعارة، لأنَّ إتمامَ النُّورِ زيادةٌ في استِنارتِه وفُشُوِّ ضوئه، فهو تفريعٌ علىٰ الأصل، أي: المُشبَّه به، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ تجريدٌ للاستِعارة، وتفريعٌ علىٰ الأصل، ورُوعِيَ في كُلٍّ مِنَ المُمثَّلِ والمُمثَّلِ به معنىٰ الإفراطِ والتفريط، حيثُ شَبَّهَ الإبطالَ بالإطفاءِ بالفم، ونَسَبَ النُّورَ إلىٰ الله تعالىٰ، وما شأنُ نورٍ يُضافُ[1] إلىٰ الله تعالىٰ، وكيفَ السَّبيلُ إلىٰ إطفائه، لا سِيَّما بالفم؟! ومِن ثَمَّ قال: «في نورٍ عظيمٍ مُنبَثٍّ في الآفاق»، وتَمَّمَ كُلاً مِنَ الترشيحِ والتجريدِ بقولِه: ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾، وأوهَمَ التناسُبَ بينَ الكُفرِ والإطفاء، لأنَّ الكُفرَ التغطيةُ والسَّتْر، وبينَ الشِّركِ ودينِ الحق، لأنَّ دينَ الحق التوحيد.

ويجوزُ أن يُجعَلَ ﴿نُورَ ٱللَّهِ﴾ استعارةً تحقيقية، والقرينةُ الإضافة، والمرادُ بالنُّور رسولُ الله ﷺ، لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا * وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥ - ٤٦]، شَبَّهَه صَلَواتُ الله عليه ـ لَـمَّا جَلَّىٰ اللهُ تعالىٰ به ظُلُماتِ الشِّرك، وهَدَىٰ به الضالين ـ بالنُّور وبالسِّراج المُنير الذي يحرِقُ ظُلُماتِ الليلِ البهيم، فيُهتَدىٰ به، ثم أطلَقَ اسمَ النُّورِ أو السِّراجِ علىٰ المُشبَّهِ المتروك، ثم رشَّحَ الاستِعارةَ بـ﴿يُطۡفِـُٔواْ﴾، لأنه صفةٌ مُلائِمةٌ للمُشبَّه به، وهو السِّراج، ولذلك قال: ﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾، وأما قوله: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ﴾، فكما سبق في الاستِعارةِ الأولىٰ، والله أعلم.

قوله: (**كيفَ جازَ: أبىٰ اللهُ إلا كذا**)، أي: كيفَ جازَ أن يكونَ الاستِثناءُ المُفرَّغُ في الكلام المُوجِب؟ قال الزَّجَّاج: «زعمَ بعضُ النَّحويِّين أن في «يأبى» طَرَفاً من الجَحْد، والجحدُ والتحقيقُ ليسا بذوي أطراف، وأداةُ الجحد: «لا» و«ما» و«لم» و«لن» و«ليس»، ولا يكون الإيجابُ جَحْداً، ولو جازَ هذا لجاز: كَرِهتُ إلا أخاك، ولا دليلَ هاهنا علىٰ المكروه ما هو؟ لكنَّ معناه: يأبىٰ اللهُ كُلَّ شيءٍ إلا إتمامُ نوره»[2].

(١) في (ف): «لا يُضاف»، وهو خطأ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٤-٤٤٥).

ولا يُقال: كَرِهتُ ـ أو: أبغَضتُ ـ إلا زيداً؟ قلتُ: قد أجرىٰ «أبىٰ» مجرىٰ «لم يُرِدْ»، ألا ترىٰ كيفَ قُوبِلَ ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا﴾ بقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ﴾؟ وكيفَ أوقعَ مَوقِعَ «ولا يُريدُ اللهُ»: ﴿إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَـٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ ٣٤- ٣٥]

معنىٰ أكْلِ الأموالِ علىٰ وجهين: إما أن **يُستَعارَ الأكلُ للأخذ**،.....................

وأجابَ المُصنِّفُ عنه: بأنَّ الدليلَ الدالَّ علىٰ إرادةِ الجحدِ إيقاعُ قولِه: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ مُقابلاً لقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾، يعني: هُم يُريدُونَ الإطفاء، واللهُ تعالىٰ لا يُريدُ إلا الإتمام.

وكأنّ صاحبَ «الانتصاف» ردَّ هذا التأويلَ بقوله: «لا يُقال: إنَّ الإباءَ بمعنىٰ نفي الإرادة، فكما صَحَّ الإيجابُ بعدَ نفي الإرادة، فينبغي أن يَصِحَّ بعدَ ما هو في معناه، لأنا نقول: لوجودِ حرفِ النفي أثـرٌ في تصحيح مجيءِ الإيجاب»[1].

وقلت: لعلَّه نَسِيَ قولَ المُصنِّفِ في قوله تعالىٰ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ بالرَّفع[2]: «هذا مِن مَيلِهم مَعَ المعنىٰ، والإعراضِ عنِ اللفظِ جانباً، لأنَّ المعنىٰ: فلم يُطيعُوهُ إلا قليلٌ منهم».

قوله: (**أن يُستَعارَ الأكلُ للأخذ**): وذلك بأن تُشبَّهَ حالةُ أخذِهم أموالَ الناسِ مِن غيرِ تمييزٍ بينَ الحقِّ والباطل، وتفرقةٍ بينَ الحلالِ والحرام، للتهالُكِ علىٰ الدُّنيا والحرصِ علىٰ جَمْع

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٨٦) بحاشية «الكشاف».

(٢) يُريدُ الآيةَ ٢٤٩ من سورة البقرة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، علىٰ قراءة «قليلٌ» بالرفع.

ألا ترىٰ إلىٰ قَولِهِم: أخَذَ الطَّعامَ وتَناوَلَه. وإما علىٰ أنَّ الأموالَ يُؤكَلُ بها، فهي سَبَبٌ للأكل. ومنه قولُه:

يَأكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إكَافَـا

يُريد: عَلَفاً يُشتَـرَىٰ بثَمَنِ إكاف.

ومعنىٰ أكلِهِم بالباطل: أنهم كانوا يأخذونَ الرِّشَا في الأحكامِ والتخفيفِ والمُسامَحَةِ في الشَّـرائع.

﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ يجوزُ أن يكونَ إشارةً إلىٰ الكثيرِ مِنَ الأحبارِ والرُّهْبان، للدَّلالةِ علىٰ اجتِمـاعِ خَصْلتَينِ مَذْمُومَتَينِ فيهم: **أخْذِ البَـراطيل**، وكَنْزِ الأموالِ والضَّنِّ بها عن الإنفاقِ في سُبُلِ الخير.

ويجوزُ أن يُرادَ المُسلِمونَ الكانِزونَ غيرُ المُنفِقين، ويُقرَنُ بينَهم وبينَ المُرتَشِين مِنَ اليهودِ والنَّصارىٰ؛ تغليظاً ودلالةً علىٰ أنَّ مَنْ يأخذُ منهم السُّحْت، ومَنْ لا يُعطي مِنكُم طَـيِّبَ ماله؛ سواءٌ في استِحقاقِ البِشارةِ بالعذاب الأليم.

حُطامِها، بحالةِ مُنهَمِكٍ جائعٍ لا يُميِّـزُ بينَ طعامٍ وطعامٍ في التناول. ولا طائلَ تحتَ هذه الاستِعارة، واستِشهادُه بقولِهِم: «أخَذَ الطَّعامَ وتَناوَلَه» أسمج، والوجهُ هو الثاني[١]، وما قال القاضي: «سُمِّيَ أخذُ المالِ أكْلاً لأنه الغَرَضُ الأعظمُ منه»[٢].

قوله: (**أخْذِ البراطيل**)، **الأساس**: «البِرْطيل: هو الحجرُ المُستَطيل، ومنه: ألقَمَهُ البِرطيل، وهو الرِّشْوة، وبَـرْطَلَ فُلان: أرشىٰ، ومنه قولُهم: إنَّ البراطيل تَنصُـرُ الأباطيل».

قوله: (**ويجوزُ أن يُرادَ المُسلِمونَ الكانِزون**): يُريدُ أنَّ التعريفَ في ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ للعَهْد، والمعهود: إما الأحبارُ والرُّهْبان، وإما المُسلِمون؛ لـجَرْيِ ذِكرِ الفريقَين، والأَوْلىٰ حَمْلُه علىٰ العُموم.

---

(١) يُريدُ ما ذكره الزمخشريُّ من «أنَّ الأموالَ يُؤكَلُ بها، فهي سَبَبُ الأكل».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٢).

....

وقال صاحب «المرشد»[١]: ﴿عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ هو وَقفٌ حَسَنٌ[٢] إذا جعلت ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ في مَوضِعِ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾، وإليه ذَهَبَ أبو حاتم[٣]، وإن ذَهَبَ به إلىٰ النَّصب؛ بالعطفِ علىٰ قوله: ﴿كَثِيرٗا﴾، أي: إنَّ كثيراً منهم ليأكلونَ والذين يَكنِزُونَ يأكلونَ أيضاً، فالوقفُ علىٰ قوله: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾، ولكنْ ليسَ بحَسَن، لأنَّ قوله: ﴿يَوۡمَ يُحۡمَىٰ﴾ يَنتَصِبُ بالظَّرف، والعاملُ فيه ما قبلَه.

وقلت: لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له مُسْكةٌ[٤] أنَّ الثانيَ بعيدٌ عن مُقتَضىٰ البلاغة، والأولُ هو الوجهُ، ليكونَ كالتذييلِ للكلامِ السابق ـ ويُؤيِّدُه إجراؤه علىٰ العُمُوم، لأنَّ قولَه: ﴿فَبَشِّرۡهُم﴾ أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارةُ بالعذاب بأن يُبشِّـر؛ علىٰ التهكُّمية، فالتعريفُ في ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ إذن للجِنس، فيَدخُلُ في هذا العُمُومِ الأحبارُ والرُّهْبانُ دُخُولاً أولياً ـ، وليُعلَمَ أنَّ قَصْدَهم في أخذِ الرِّشا كانَ كنزَ المالِ والضَّنَّ بها.

وأما قضيةُ النَّظْم: فإنه تعالىٰ لـمَّا أخبَرَ المُؤمنينَ أنَّ أخْذَ الرِّشا لإبطالِ الحقِّ دأبُ الأحبارِ والـرُّهْبانِ، لئـلَّا يَتَّصِفُوا به، بيَّنَ أيضاً أنَّ قَصْدَهم فيه جَمعُ الأموالِ والمنعُ مِن حُقـوقِ الله،

---

(١) يُريدُ «المُرشِد في الوقف والابتداء» للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، المُتوفىٰ في حدود سنة ٤٠٠، على ما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٥٥)، ولكن ذكر ابنُ الجزري في «غاية النهاية» (١: ٢٠٣) (١٠١٣) أنه نزل مِصـرَ بُعَيد الخمس مئة.

وقد لَـخَّصَ هذا الكتابَ شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري في «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، وقد طُبِـعَ مرَّات.

(٢) يُريدُ بالحسن أحدَ أقسام الوقف، فإنه «قَسَّمَ الوقفَ فيه إلىٰ التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم». كذا في «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٢٠٣) (١٠١٣).

(٣) يعني: السِّجِستانيَّ، سهل بن محمد الـجُشَمي، المُتوفىٰ سنة ٢٤٨، وقيل: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥. وله تصنيفٌ في الوقف والابتداء.

(٤) أي: عَقْل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

وقيل: نَسَخَتِ الزكاةُ آيةَ الكَنْز، وقيل: هي ثابتة، وإنما عُنِيَ بتَـرْكِ الإنفاقِ في سبيلِ الله مَنْعُ الزكاة. وعن النبي ﷺ: «ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز، ....

فيَعلَموا أنَّ الجمعَ مِنَ الحلالِ مَعَ مَنْعِ الحقوقِ منه داخلٌ في ذلكَ الحكم ومُستَوجِبٌ للبِشارةِ بالعذابِ الأليم.

وفيه أنَّ القَصْدَ في الجمعِ لا ينبغي أن يكونَ إلا للإنفاقِ في سبيلِ الله، ولا يَصلُحُ إلا لذلك، روينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل»[١] عن أبي هُريرة، عن رسولِ الله ﷺ قال: «هَلَكَ المُكثِرون، إنَّ المُكثِرينَ هُمُ الأقلُّونَ يومَ القيامة، إلا مَنْ قالَ بالمالِ هكذا وهكذا، وقليلٌ ما هم يا أبا هُريرة»، وفي جَعلِهم في الآخرة «الأقلِّين»، وفي الدُّنيا «قليلاً»: لطيفة.

ويَنصُرُ دلالتَها علىٰ العُمُوم: ما روينا عن البخاريِّ[٢] عن زيدِ بنِ وَهْب، عن أبي ذر قال: «اختَلَفتُ أنا ومعاويةُ في هذه الآية، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾، فقال معاوية: نَـزَلَتْ في أهلِ الكِتاب، فقلت: نَـزَلَتْ فينا وفيهم، فكان بيني وبينَه كلامٌ في ذلك»، الحديث.

ومـا روينـا عن البخـاريِّ ومُسلِـم وأبي داودَ والنَّسـائيِّ[٣] عـن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما مِن صاحبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي منها حَقَّها إلا إذا كانَ يومُ القيامة، صُفِّحَتْ له صَفائِحُ مِن نارِ جهنَّم، فيُكوىٰ بها جَنبُه وجَبينُه وظَهْرُه، كُلَّما رُدَّتْ أُعيدَتْ عليه، في يومٍ كانَ مِقدارُه خمسينَ ألفَ سنة، حتىٰ يُقضىٰ بينَ العِباد، فيرىٰ سَبيلَه؛ إما إلىٰ الجنة، وإما إلىٰ النار»، الحديث.

قوله: (ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز)الحديث عن البخاريِّ ومالكٍ وابنِ ماجه[٤] عن ابنِ عُمَر: «قالَ له أعرابي: أخبِرني عن قولِ الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ﴾ الآية، فقال ابنُ

---

(١) برقم (٨٠٨٥) و(٩٠٧٥) و(٩٥٢٦) و(١٠٧٩٥).

وأخرجه البخاري (٦٤٤٣) من حديثِ أبي ذر رضيَ اللهُ عنه، ضِمنَ حديث مُطوَّل.

(٢) في «صحيحه» (١٤٠٦) و(٤٦٦٠).

(٣) البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧)، وأبو داود (١٦٥٨)، والنسائي (٢٤٤٢).

(٤) البخاري (١٤٠٤)، ومالك (١: ٢٥٦)، وابن ماجه (١٧٨٧).

وإن كانَ باطناً، وما بَلَغَ أن يُزكّىٰ فلم يُزَكَّ فهو كَنْز، وإن كانَ ظاهِراً»، وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: أنَّ رجلاً سأله عن أرضٍ له باعها، فقال: أحرِزْ مالَكَ الذي أخذْت، **احفِرْ له تحتَ فِراشِ امرأتِك**. قال: أليسَ بكَنْز؟ قال: ما أُدِّيَ زكاتُه فليسَ بكَنْز، وعن ابنِ عُمَرَ رضيَ الله عنهما: كُلُّ ما أُدِّيَتْ زكاتُه فليسَ بكَنْز، وإن كانَ تحتَ سَبْعِ أرَضِين، وما لم يُؤَدَّ زكاتُه فهو الذي ذَكَرَ الله، وإن كانَ علىٰ ظَهْرِ الأرض.

فإن قلتَ: فما تَصنَعُ بما رَوَىٰ سالمُ بنُ أبي الجعدِ: أنها لـمّا نَزَلَت، قالَ رسولُ الله ﷺ: «تبّاً للذَّهَب، تبّاً للفِضَّة»، قالها ثلاثاً، فقالوا له: أيَّ مالٍ نَتَّخِذ؟ قال: «لِساناً ذاكِراً، وقلباً خاشِعاً، وزوجةً تُعينُ أحدَكُم علىٰ دِينِه»، وبقولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «مَنْ تَرَكَ صَفْراءَ أو بَيْضاءَ كُوِيَ بها»، **وتُوفِّيَ رجلٌ فوُجِدَ في مِئزَرِهِ** دينار، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّة»، وتُوفِّيَ آخَرُ فوُجِدَ في مِئزَرِهِ ديناران، فقال: «كَيَّتان»؟

عمر: مَنْ كَنَزَها فلم يُؤَدِّ زكاتَها وَيْلٌ له، هذا قبلَ أن تَنزِلَ الزَّكاةُ، فلمّا نَزَلَتْ جَعَلَها اللهُ طُهْرةَ الأموال».

قوله: (**احفِرْ له تحتَ فِراشِ امرأتِك**): كنايةٌ عن المُبالغةِ في الحِفظِ واختيارِ حِرْزٍ حَريز.

قوله: (**بمـا روىٰ سالـمُ بنُ [أبي] الجعد**)، **الحديث**: مِن روايةِ أحمدَ بنِ حنبل والترمذيِّ وابنِ ماجه[1] عن ثوبانَ قال: لـمّا نزلتِ الآيةُ قال بعضُ أصحابه: فلو عَلِمْنا أيُّ المالِ خيرٌ اتخذنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «أفضلُه لِسانٌ ذاكِر، وقلبٌ شاكِر، وزوجةٌ صالحةٌ تُعينُ المُؤمِنَ علىٰ إيمانِه».

قوله: (**وتُوفِّيَ رجلٌ فوُجِد**)، الحديث: في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[2] عن أبي أُمامة: أنَّ رجلاً مِن أهلِ الصُّفَّةِ تُوفِّيَ وتركَ ديناراً، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّة»، قال: ثم تُوفِّيَ آخر، فتركَ دينارين، فقال رسولُ الله ﷺ: «كَيَّتان». وقلتُ: أمرُ أهلِ الصُّفَّةِ كان علىٰ التجريدِ وتَـرْكِ الادِّخار، فلما وُجِدَ خِلافُه رُتِّبَ عليه الوعيد، لأنَّ ذلكَ ظلمٌ منهم.

---

(١) أحمد (٢٢٣٩٢) و(٢٢٤٣٧)، والترمذي (٣٠٩٤)، وابن ماجه (١٨٥٦).

(٢) برقم (٢٢١٧٢) و(٢٢١٧٤) و(٢٢١٧٥) و(٢٢١٨٠) و(٢٢٢٢١).

قلتُ: كانَ هذا قبلَ أن تُفرَضَ الزكاة، فأما بعدَ فَرْضِ الزكاة، فاللهُ أعدَلُ وأكرَمُ مِن أن يَجمَعَ عَبدُه مالاً مِن حيثُ أَذِنَ له فيه، ويُؤدِّيَ عنه ما أَوجَبَ عليه فيه، ثم يُعاقِبَه، ولقد كانَ كثيرٌ مِنَ الصَّحابة، كعبدِ الرحمن بنِ عَوْف، وطَلْحةَ بنِ عُبيدِ الله، يَقتَنُونَ الأموال، ويَتَصرَّفُونَ فيها، وما عابَهم أحدٌ ممن أعرَضَ عنِ القُنْية، لأنَّ الإعراضَ اختيارٌ للأفضَلِ والأدخَلِ في الوَرَعِ والزُّهْدِ في الدُّنيا، والاقتِناءُ مُباحٌ مُوسَّعٌ لا يُذَمُّ صاحبُه، ولكُلِّ شيءٍ حَدّ، وما رُوِيَ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: «أربعةُ آلافٍ فما دونها نَفَقة، فما زاد فهو كَنْز» كلامٌ في الأفضل.

فإن قلتَ: لِـمَ قيل: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾، وقد ذُكِرَ شيئان؟ قلتُ: ذهاباً بالضَّمير إلىٰ المعنىٰ دونَ اللفظ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما جُملةٌ وافية، وعِدَّةٌ كثيرة، ودنانيرُ ودراهِم، ......

قوله: (لِـمَ قيـل: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾، وقـد ذُكِرَ شيئـان؟)، الراغـب: أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ الفِضَّـةِ دونَ الذَّهَب؛ لأنَّ حَبْسَ الفِضَّةِ عنِ الناسِ أعظَمُ ضَرَراً[١]؛ إذِ الحاجةُ إليها أمسّ، ومَنعُها للمَضَرّةِ أجلب، وعلىٰ ذلك أيضاً قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوٓا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، أُعيدَ الضَّميرُ إلىٰ التجارةِ دونَ اللهو[٢] لـمَّا كانت سَبَبَ انفِضاضِ الذينَ نزلت الآيةُ فيهم[٣].

وقال الإمام: «إنما خُلِقَ الأموالُ ليُتَوسَّلَ بها إلىٰ دَفْعِ الحاجات، فإذا حَصَلَ للإنسانِ قَدْرُ ما يَدفَعُ به حاجتَه، ثم جَمَعَ الأموالَ الزائدةَ عليه، فهو لا يَنتَـفِعُ بها، لكونِها زائدةً علىٰ قَدْرِ حاجتِه، ومنعُها من الغيرِ لِـيَدفَعَ بها حاجتَه، كأنه منعٌ مِن ظُهُورِ حِكمةِ الله، ومن وُصُولِ إحسانِه إلىٰ عَبيدِه»[٤].

---

(١) في (ط): «لأنَّ جنسَ الفضة عن الناس أعظم».

(٢) في (ط) و(ح): «دون الانفضاض»، وهو خطأ ظاهر.

(٣) لم أقف عليه في «مفردات القرآن»، فلعله في «تفسيره» أو في غيره من كتبه.

(٤) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٧٩).

فهو كقوله: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ [الحجرات: ٩]، وقيل: ذَهَبَ به إلىٰ الكُنُوز، وقيل: إلىٰ الأموال، وقيل: معناه: ولا يُنفِقُونَها والذَّهَب، كما أنَّ معنىٰ قوله:

فإنِّي وقَـيَّـارٌ بها لَغَريبُ

وقَـيَّارٌ كذلك.

فإن قلتَ: لِـمَ خُصَّا بالذِّكْرِ مِن بينِ سائرِ الأموال؟ قلتُ: لأنهما قانونُ التَّمَوُّلِ وأثمانُ الأشياء، ولا يَكنِزُهما إلا مَنْ فَضَلَا عن حاجته، ومَنْ كَـثُـرَا عِندَه حتىٰ يَكنِزَهما لم يَعدَمْ سائرَ أجناسِ المال، فكان ذِكرُ كَنْزِهما دليلاً علىٰ ما سِواهما.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿يُحْمَىٰ عَلَيْهَا﴾؟ وهَلَّا قيل: «تُحمَىٰ»، مِن قولِك: حَمِيَ المِيسَمُ وأحميتُه، ولا تقول: أحميتُ علىٰ الحديد؟ قلتُ: معناه: أنَّ النارَ تُحمَىٰ عليها، أي: تُوقَدُ ذاتَ حَمْيٍ وحَرٍّ شديد، مِن قوله: ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾ [القارعة: ١١]، ولو قيل: «يومَ تُحمَىٰ»، لم يُعطِ هذا المعنىٰ.

قوله: (قانونُ التَّمَوُّل)، الجوهري: «القوانين: الأصول، الواحدُ قانون، وليس بعربي».

قوله: (معناه: أنَّ النارَ تُحمَىٰ عليها): قال الواحدي: «يُقال: أحميتُ الحديدةَ في النارِ إحماءً حتىٰ حَمِيَت حَمْياً: إذا أوقدتَ عليها النار»[1]، وهو كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨].

قوله: (ولو قيل: «يومَ تُحمىٰ»، لم يُعطِ هذا المعنىٰ): لأنك إذا قلت: يوم تُحمىٰ الكُنوزُ في نار جهنَّم، أفاد أنها حَمِيَت، وهي كائنةٌ في النار، كما يُحمىٰ المِيسَمُ[2] فيها، فلا تُعلَمُ شِدَّةُ وقودِ النارِ فيها. وأما لو قيل: «تَحمىٰ عليها»، وأسنَدَ «تحمىٰ» إلىٰ النار، أفاد أنَّ النارَ بنفسِها تَحمىٰ، فتكونُ كما قال: «تُوقَدُ ذاتَ حَمْيٍ وحَرٍّ شديد»، ثم إذا قيل: «علىٰ الكنوز» دلَّ علىٰ الاستِعلاء،

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٩٣).

(٢) هو الآلةُ التي يُكوىٰ بها ويُعلَّم. انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (وسم).

فإن قلتَ: فإذا كانَ الإحماءُ للنار، فلِمَ ذَكَّرَ الفِعْل؟ قلتُ: لأنه مُسنَدٌ إلىٰ الجارِّ والمجرور، أصلُه: يومَ تُحمَىٰ النارُ عليها، فلما حُذِفَتِ «النار»، قيل: يُحمَىٰ عليها، لانتِقالِ الإسنادِ عن «النار» إلىٰ ﴿عَلَيْهَا﴾، كما تقول: رُفِعَتِ القِصَّةُ إلىٰ الأمير، فإن لم تَذكُرِ «القِصَّةَ» قُلت: رُفِعَ إلىٰ الأمير.

وعن ابنِ عامرٍ أنه قرأ: «تُحمَىٰ» بالتاء، وقرأ أبو حَيْوة: «فيُكْوىٰ» بالياء.

فإن قلتَ: لِـمَ خُصَّتْ هذهِ الأعضاء؟ قلتُ: لأنهم لم يَطلُبُوا بأموالِهم - حيثُ لم يُنفِقُوها في سبيلِ الله - إلا الأغراضَ الدُّنيويَّة؛ مِن وَجَاهةٍ عندَ الناس وتَقَدُّم، وأن يكونَ ماءُ وُجوهِهِم مَصُوناً عِندَهم، يُتَلقَّونَ بالجميل، ويُحَيَّونَ بالإكرام، ويُبجَّلُونَ ويُحتَشَمُون، ومِن أكْلِ طَيِّباتٍ يَتَضلَّعُونَ منها، ويَنفُخُونَ جُنُوبَهم، ومِن لُبْسِ ناعمةٍ مِنَ الثِّياب، يَطرَحُونَها علىٰ ظُهُورِهم، كما ترىٰ أغنياءَ زمانِك: هذهِ أغراضُهم وطَلِباتُهم مِن أموالهم، لا يُخطِرُونَ ببالِهم قولَ رسولِ الله ﷺ: «ذَهَبَ أهلُ الدُّثُورِ بالأُجُور».

فكان أبلغ. ولهذا أكَّدَ الواحديُّ في قوله: «أحميتُ الحديدةَ في النارِ إحماءً حتىٰ حَمِيَتْ حَمْياً: إذا أوقدتَ عليها النار».

قوله: (ومِن أكْلِ طيِّباتٍ يَتَضلَّعُونَ منها): أي: يأكُلُونَ حتىٰ تمتلئَ أضلاعُهم منها، وهو عطفٌ علىٰ قوله: «مِن وَجاهةٍ عندَ الناس».

قوله: (ذهبَ أهلُ الدُّثُورِ بالأُجُور)، الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ[1] عن أبي هُريرة: أنَّ فُقراءَ المُهاجِرينَ أتَـوْا رسولَ الله ﷺ فقالوا: ذهبَ أهلُ الدُّثُورِ بالدَّرجاتِ العظيم[2] والنَّعيمِ المُقيم، فقال ﷺ: «وما ذاك؟» قالوا: يُصَلُّونَ كما نُصَلِّي، ويَصومونَ كما نَصُوم، ويَتَصَدَّقُونَ ولا نَتَصَدَّق، ويُعتِقُون ولا نُعتِق... الحديث. «الدُّثُور»: المالُ الكثير.

---

(١) البخاري (٨٤٣) و(٦٣٢٩)، ومسلم (٥٩٥)، وأبو داود (١٥٠٤).

وأخرجه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذر، والترمذي (٤١٠)، والنسائي (١٣٥٣) من حديث ابن عباس.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الصحيحين»: «بالدرجات العلى».

وقيل: لأنهم كانوا إذا أبصَرُوا الفقيرَ عَبَسُوا، وإذا ضَمَّهُم وإياهُ مجلسٌ ازوَرُّوا عنه، وتولَّوا بأركانهم، وولَّوْهُ ظُهُورَهم.

وقيل: معناه: يُكوَونَ علىٰ الجِهاتِ الأربعِ مَقَاديمِهم ومآخِيرِهم وجُنُوبِهم.

﴿هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ﴾ علىٰ إرادة القول، وقوله: ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾ أي: كَنَزتُمُوهُ لِتَنتَفِعَ به نُفُوسُكُم، وتَلتَذَّ وتَحصُلَ لها الأغراضُ التي حَامَتْ حَولَها، وما عَلِمتُم أنكُم كَنَزتُمُوهُ لِتَستَضِرَّ به أنفُسُكُم، وتَتَعذَّب، وهو توبيخٌ لهم، ﴿فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾، وقُرِئ: «تَكنُزُون»، بضَمِّ النُّون، أي: وَبَالَ المالِ الذي كنتُم تَكنِزُونَه، أو: وَبَالَ كَونِكُم كانِزِين.

قوله: (ازوَرُّوا عنه)، الجوهري: «الازوِرارُ عنِ الشيء: العُدُولُ عنه، وقد ازوَرَّ عنه ازوِراراً.

قوله: (وتَولَّوْا بأركانِهم): أي: بالجِباهِ والجُنوب، لأنها أركانُ مَنْ يَستَقبِلُ الشيء، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّىٰ بِرُكْنِهِۦ﴾ [الذاريات: ٣٩]، وراعىٰ الجِناسَ بين «تولَّوْا» و«وَلَّوْا».

قوله: (وقيل: معناه: يُكوَونَ علىٰ الجِهاتِ الأربع)، يعني: ليسَ هاهنا اختِصاص، بل فيه إشارةٌ إلىٰ الجِهاتِ الأربعِ للاستيعاب.

قوله: (أي: كَنَزتُمُوهُ لِتَنتَفِعَ به نفوسُكم) إلىٰ قوله: (وما عَلِمتُم أنكُم كَنَزتُموهُ لِتَستَضِرَّ به أنفسُكم): إشارةٌ إلىٰ أنَّ اللامَ في ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾ مثلُها في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨][1]، وفيه تتميمٌ لمعنىٰ التوبيخِ وتربيةٌ عليه.

قوله: (أي: وَبالَ المال): هذا علىٰ أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة.

قوله: (أو: وَبالَ كونِكم): علىٰ أن تكونَ مصدرية.

---

(١) أي: هي لامُ العاقبة، وليست لامَ التعليل.

[﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ٣٦]

﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: فيما أثبتَه وأوجبَه مِن حُكمِه، ورآهُ حِكمةً وصواباً. وقيل: في اللَّوح، ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾: ثلاثةٌ سَرْد: ذو القَعْدةِ وذو الحجَّةِ والمُحَرَّم، وواحدٌ فَرْد، وهو رَجَب. ومنه قولُه عليه السَّلامُ في خُطْبتِهِ في حَجَّةِ الوداع: «ألا إنَّ الزمان قد استدارَ كهَيْئتِهِ يومَ خَلَقَ السَّماواتِ والأرض، والسنةُ اثنا عَشَرَ شَهْراً، منها أربعةٌ حُرُم، ثلاثٌ مُتَواليات: ذو القَعْدةِ وذو الحجَّة والمُحَرَّم، ورَجَبُ مُضَـرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعْبان».

والمعنىٰ: رَجَعَتِ الأشهُرُ إلىٰ ما كانت عليه،........

قوله: (في اللَّوْح): هذا أقربُ مِنَ الأولِ وأتمُّ فائدة؛ لِذِكرِ ﴿شَهْرًا﴾، لأنه تعالىٰ أخبر أنَّ عَدَدَ شُهُورِ السَّنةِ عندَ الله اثنا عشـر شهراً، وكانَ يكفي أن يُقال: اثنا عشـر، أي: عِدَّةُ الشُّهُور اثنا عشـر، فعلىٰ هذا ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ مُبتدأ علىٰ تأويلِ هذا اللفظ، و﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ خبرُه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ صفة ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، ويكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، والجملةُ مُستأنفة، أي: ليسَ حُكمُ عِدَّةِ شُهُورِ السَّنةِ عندَكم، وإنما حُكمُها عندَ الله، فكأنه قيل: كيفَ حُكمُها عندَه؟ فأُجيب: حُكمُها اثنا عشـرَ شهراً مُثبَتٌ في اللوحِ المحفوظ.

قال أبو البقاء: «﴿عِدَّةَ﴾ مصدرٌ مِثلُ «العدد»، و﴿عِندَ﴾ معمولٌ له، و﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾، وليسَ بمعمولٍ لـ﴿عِدَّةَ﴾، لأنَّ المصدرَ إذا أُخبِرَ عنه لا يَعمَلُ فيما بعدَ الخبر»[1].

قوله: (ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعبان)، الحديث: مِن روايةِ البخاريِّ ومُسلِم[2] عن أبي بَكْرة، عن النبي ﷺ قال: «الزمانُ قد استَدارَ كهيئتِه يومَ خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرض،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٢).

(٢) البخاري (٣١٩٧) و(٤٤٠٦) و(٤٦٦٢) و(٥٥٥٠) و(٧٤٤٧)، ومسلم (١٦٧٩).

وعاد الحجُّ في ذي الحجَّة، وبَطَلَ النَّسيءُ الذي كانَ في الجاهلية، وقد وَافَقَتْ حَجَّةُ الوداعِ ذا الحجَّة، وكانت حَجَّةُ أبي بكرٍ قبلَها في ذي القَعْدة.

﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ يعني: أنَّ تحريمَ الأشهُرِ الأربعةِ هو الدِّينُ المُستقيم، دينُ إبراهيمَ وإسماعيل، وكانتِ العربُ قد تَـمَسَّكَت به وِراثةً منهما، وكانوا يُعظِّمُونَ الأشهُرَ الحرم، ويُحرِّمُونَ القِتالَ فيها، حتىٰ لو لَقِيَ الرجلُ قَاتِلَ أبيه أو أخيه لم يَـهِجْه، ....

السَّنةُ اثنا عشـرَ شهراً، منها أربعةٌ حُرُم؛ ثلاثٌ مُتواليات[1]: ذو القعدةِ وذو الحجَّةِ ومُحرَّم، ورَجَبُ مُضَـرَ الذي بينَ جُمادىٰ وشَعبان».

النهاية: «أضاف رَجَباً إلىٰ مُضر[2]؛ لأنهم كانوا يُعظِّمُونه بخِلافِ غيرِهم، فكأنهم اختصُّوا به، وقوله: «بينَ جُمادىٰ وشَعبان» تأكيدٌ للبيانِ وإيضاحٌ؛ لأنهم كانوا يُنسِئُونه ويُؤخِّرُونه مِن شهرٍ إلىٰ شهر، فيَتَحَوَّلُ عن مَوضِعِه المُختَصِّ به، فبيَّنَ لهم أنه الشهرُ المُختَصُّ الذي هو بينَ جُمادىٰ وشعبان، لا ما كانوا يُسَمُّونَه علىٰ حِسابِ النَّسيء».

الحديثُ مُخَرَّجٌ في «الصحيحين» وفي «سنن أبي داود» عن أبي بَكْرة.

هذه الآيةُ مُتَّصِلةٌ بقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨]، وما بينَهما مُستَطرَدٌ لذكرِ آيـةِ السَّيف[3]، وإباحةِ القِتالِ مع أهلِ سائرِ الأديانِ المُختَلِفةِ لمُخالَفتِهم دينَ الحق.

قوله: (لم يَـهِجْه): لم يُثوِّرْه، الأساس: «هاجَ به الدَّمُ والـمِرَّة[4]، وهاجَ الشَّـرُّ بينَ القوم، وهَيَّجَه فُلانٌ».

---

(١) من قوله: «عن النبي ﷺ» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) وهو مُضَـرُ بنُ نزار بن مَعَدِّ بن عدنان، من وَلَد إسمـاعيل عليه السلام، وهو جَدٌّ قديم تُنسَبُ إليه عِدَّةُ قبائل كبيرة، مثل كِنانة وقُضاعة وخُزاعة. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص١٠.

(٣) في تعيين آية السيف عدةُ أقوال عند المُفسِّرين، والذي يُناسبُ سياق كلام المؤلف هنا: أنها قوله تعالىٰ: ﴿قَـٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(٤) أي: القوّة، كما في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾، أي: ذو قوَّة.

وسَمَّوا رَجباً: الأصَمَّ ومُنصِلَ الأسِنَّة، حتىٰ أحدَثَتِ النَّسيءَ، فغيَّـرُوا.

﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ﴾: في الحُرُم، ﴿أَنفُسَكُمۡ﴾ أي: لا تجعلوا حرامَها حلالاً، وعن عطاء: بالله، ما يَحِلُّ للناسِ أن يَغزُوا في الحَرَم، ولا في الأشهُرِ الحُرُم، إلا أن يُقاتَلُوا، وما نُسِخَت. وعن عطاءِ الخراساني: أَحَلَّتِ القِتالَ في الأشهُرِ الحُرُم ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾. وقيل: معناه: لا تأثَمُوا فيهن، بياناً لِعِظَمِ حُرْمتِهن، كما عَظَّمَ أشهُرَ الحجِّ بقوله: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ الآية [البقرة: ١٩٧]، وإن كانَ ذلكَ محُرَّماً في سائرِ الشُّهور. ﴿كَآفَّةٗ﴾ حالٌ مِنَ الفاعِلِ أو المفعول، ﴿مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ ناصِرٌ لهم، حَثَّهم علىٰ التقوىٰ بضَمَانِ النَّصْرِ لأهلِها.

[﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ ٣٧]

قوله: (سَمَّوا رجباً: الأصَمّ): قيل: لأنه لا يُسمَعُ فيه صوتُ مُستَغيث، ولا حركةُ قِتال، ولا قَعقَعةُ سِلاح.

قوله: (ومُنصِلَ الأسِنّة)، الجوهري: «نَصَلتُ السَّهْم: نَـزَعتَ نَصْلَه، كقولهم: قَـرَدتُ البعير: إذا نزعتَ منه القُراد[1]، وكذلك إذا رَكَّبتَ عليه النَّصْل، وهو مِنَ الأضداد، وأنصَلتُ الرُّمْح: إذا نَـزَعتَ نَصْلَه، وكان يُقالُ لرجبٍ في الجاهلية: مُنصِلُ الأسِنَّة ومُنصِلُ الألّ، لأنهم كانوا يَنزِعُون الأسِنَّـةَ ولا يَغزُون، ولا يُغيرُ بعضُهم علىٰ بعض». «الألُّ» بالفتح: جمع أَلَّة، وهي الحَرْبة.

قوله: (وقيل: معناه: لا تأثموا فيهن): معطوفٌ علىٰ قوله: «لا تجعلوا حَرامَها حلالاً»، فالظُّلمُ علىٰ الأولِ بمعنىٰ الكُفر والشِّرك، وعلىٰ الثاني بمعنىٰ الإثم، سُمِّي الإثمُ ظُلماً ليُؤذِنَ أنَّ الإثمَ في هذهِ الأشهُر بمنزلةِ الظُّلم علىٰ النفس، وإليه الإشارةُ بقوله: «بياناً لعِظَمِ حُرْمَتِهن»، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

---

(١) وهو ما يتعلقُ بالبعير ونحوه، وهو كالقَمْل للإنسان. كذا في «المصباح المنير»، مادة (قرد).

﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾: تأخيرُ حُرْمةِ الشَّهْرِ إلىٰ شَهْرٍ آخر، وذلكَ أنهم كانوا أصحابَ حُرُوبٍ وغارات، فإذا جاءَ الشَّهرُ الحرامُ وهم مُحارِبُون، شَقَّ عليهم تَـرْكُ المُحاربة، فيُحِلُّونَه ويُحَرِّمُونَ مكانَه شهراً آخَر، حتىٰ رَفَضُوا تخصيصَ الأشهُرِ الـحُرُمِ بالتحريم، فكانوا يُحَرِّمُونَ مِن شِقِّ شُهُورِ العامِ أربعةَ أشهُر، وذلكَ قولُه: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ عِـدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ أي: لِـيُوافِقُوا العِدَّةَ التي هيَ الأربعة، ولا يُخالِفُوها، وقد خالفوا التخصيصَ الذي هو أحدُ الواجِبَين، وربما زادوا في عَدَدِ الشُّهُور، فيَجعَلُونَها ثلاثةَ عَشَرَ أو أربعةَ عَشَر، لِيَتَّسِعَ لهم الوقت. ولذلكَ قالَ عَزَّ وعَلَا: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾، يعني: مِن غيرِ زيادةٍ زادوها.

والضَّميرُ في: ﴿يُحِلُّونَـهُۥ﴾ ﴿وَيُحَـرِّمُونَـهُۥ﴾ للنَّسيء، أي: إذا أحَلُّوا شَهْراً مِنَ الأشهُرِ الحرمِ عاماً، رجعوا فحَرَّمُوهُ في العامِ القابِل، يُروىٰ: أنه حَدَثَ ذلكَ في كِنانة؛ لأنهم كانوا فُقَراءَ مَحاوِيجَ إلىٰ الغارة، وكانَ جُنادةُ بنُ عَوْفٍ الكِنانيُّ مُطاعاً في الجاهلية، وكان يقومُ علىٰ جَمَلٍ في المَوسِم، فيقولُ بأعلىٰ صوته: إنَّ آلهتكم قد أحَلَّتْ لكم المُحَرَّم، فأَحِلُّوه، ثم يقومُ في القابل، فيقول: إنَّ آلهتكم قد حَرَّمَتْ عليكم المُحَرَّم، فحَرِّمُوه.

قوله: (مِن شِقِّ شهور)، الأساس: «قعدَ في شِقٍّ مِنَ الدار، أي: في ناحيةٍ منها، وخُذْ مِن شِقِّ الثِّياب: مِن عَرْضِها».

قوله: (أحدُ الواجِبَين): قيل: أحدُهما: تخصيصُ الأشهر، والآخر: حُرمةُ القِتال. وقيل: أحدُهما: العددُ وهو أربعةُ أشهُر، والآخر: تخصيصُها بالأشهُر المذكورة.

قوله: (والضميرُ في ﴿يُحِلُّونَـهُۥ﴾ ﴿وَيُحَـرِّمُونَـهُۥ﴾، للنَّسيء): قال الواحدي: «أي: يُحِلُّونَ التأخيرَ عاماً، وهو العامُ الذي يُريدُونَ أن يُقاتِلُوا في المُحَرَّم، ويُحَرِّمُونَ التأخيرَ عاماً، وهو العامُ الذي يَدَعُونَ المُحرَّمَ علىٰ تحريمه»[1].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٩٤-٤٩٥) بنحوه.

جُعِلَ النَّسيءُ زيادةً في الكُفْر؛ لأنَّ الكافرَ كُلَّما أحدَثَ معصيةً ازداد كفراً، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، كما أنَّ المؤمنَ إذا أحدَثَ الطاعةَ ازدادَ إيماناً، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤].

وقُرِئ: ﴿يُضَلُّ﴾ على البناء للمفعول، و«يَضَلُّ» بفَتْحِ الياءِ والضَّاد، و«يُضِلُّ» على أنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلَّ. وقرأ الزُّهري: «لِيُوَطِّئوا» بالتشديد.

والنَّسيء: مَصدرُ نَسَأَه: إذا أخَّرَه، يُقال: نَسَأَهُ نَسْأً ونَسَاءً ونَسِيئاً، كقولك: مَسَّهُ مَسّاً ومَسَاساً ومَسِيساً، وقُرِئَ بهِنَّ جميعاً. وقُرِئ: (النَّسِيُّ) بوَزْن: النَّدِيّ، و«النَّسْيُ» بوَزْن: النَّهْي، وهما تخفيفُ النَّسيء والنَّسْء.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾؟ قلتُ: معناه: فيُحِلُّوا ـ بمُواطأةِ العِدَّةِ وحدَها مِن غير تخصيصٍ ـ ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتالِ ....

قال الإمام: «هذا إنما يَصِحُّ لو حَمَلْنا ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ على المفعول[١]، وهو مُشكِلٌ؛ لأنه يقتضي أن يكونَ الشَّهرُ المُؤَخَّرُ كُفراً، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إن المراد: العملُ الذي به يَصيرُ الشهرُ نسيئاً زيادةٌ في الكفر، والمعنىٰ: يُحِلُّونَ ذلك الإنساءَ عاماً، ويُحَرِّمُونَه عاماً»[٢].

قوله: (وقُرِئ: ﴿يُضَلُّ﴾ على البناء للمفعول): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بفَتحِ الياء وكَسْرِ الضاد[٣]. وأما بفَتحِ الياء والضاد، وضَمِّ الياء وكَسْرِ الضاد: فشاذ.

قوله: (وقُرِئَ: «النَّسِيُّ» بوزن النَّدِيّ)، ورش: «إنما النَّسِيُّ» بتشديدِ الياءِ بغيرِ همز، والباقون: بالهمزِ وإسكانِ الياءِ مع المد[٤].

---

(١) أي: المنسوء، بمعنىٰ: المُؤخَّر، وهو الشهرُ الذي أُخِّرَ عن موضعه.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٤٦).

(٣) انظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٨.

(٤) انظر: «التيسير» ص ١١٨.

أو مِن تَرْكِ الاختِصاصِ الأشهُرَ بعَيْنِها.

﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾: خَذَلَهمُ الله، فحَسِبُوا أعمالَهم القَبيحةَ حَسَنة، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى﴾ أي: لا يَلطُفُ بهم، بل يَخذُلُهم.

وقُرِئ: «زَيَّنَ لهم سُوءَ أعمالِهم» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٨- ٤١]

قوله: (أو مِن تَـرْكِ الاختِصَاصِ الأشهرَ): «الأشهر»: منصوبٌ بنَزعِ الخافِض، ويُروىٰ: «للأشهر»، و«الاختصاص»: مفعولُ «تَـرْك»[1]، «أو مِن تَـرْك» عطفٌ علىٰ «مِنَ القِتال».

أي: يلزمُهم بمُواطأةِ العِدَّةِ وحدَها مِن غيرِ تخصيصٍ تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتال، أو تحليلُ ما حَرَّمَ اللهُ مِن تَـرْكِ الاختِصاصِ للأشهُر بعَيْنها، وهما الواجبانِ المذكورانِ في قوله: «وقد خالفوا التخصيصَ الذي هو أحدُ الواجبَين».

وتحريرُه: أنه تعالىٰ أمَرَهُم بشيء، ونهاهُم عن شيء؛ أمَرَهُم أن يُعظِّمُوا الأشهُرَ الحُرُمَ بعَيْنِها، وحَرَّمَ عليهمُ القِتالَ فيها، كما سبقَ في قوله: «وكانت العربُ قد تَـمَسَّكَت به وِراثةً

(١) كأنه يريد: أنه مفعول من حيث المعنىٰ، وإن كان محلُّه هنا الإضافة.

﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾: تثاقلتم، وبه قرأ الأعمش، أي: تباطأتم وتقاعستم، وضُمِّنَ معنىٰ الميلِ والإخلاد، فعُدِّيَ بـ﴿إِلَى﴾، والمعنىٰ: مِلتُم إلىٰ الدُّنيا وشَهَواتِها، وكرهتُم مَشَاقَّ السَّفَر ومتاعبَه، ونحوُه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقيل: مِلتُم إلىٰ الإقامةِ بأرضِكُم وديارِكم.

وقُرِئ: «أثَّاقَلتُم؟» علىٰ الاستفهامِ الذي معناهُ الإنكارُ والتوبيخ.

منهما ـ أي: من إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهما السَّلام ـ فكانوا يُعظِّمُونَ الأشهُرَ الحُرُم، ويُحرِّمُونَ القتال فيها»، وإن استَحفَظُوا الحُرمةَ بمُواطأةِ العِدَّة، فقد أحَلُّوا ما حَرَّمَ اللهُ مِنَ القِتالِ فيها، أو هَتَكُوا بسَبَبِ تَرْكِ الاختِصاصِ بالأشهُرِ بعَينِها حُرْمتَها وتعظيمَها، حيثُ أوقَعُوا القِتالَ فيها. ولو حُمِل «أو» في قوله: «أو مِن تَرْكِ الاختِصاص»[1] علىٰ معنىٰ الواو، كقوله تعالىٰ: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، كان أوجَهَ لِـمَا لَزِمَهُمُ الأمرانِ معاً.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ معنىٰ الآية: أنه تعالىٰ أخبَرَ عنهم أنهم إنما أحَلُّوا النَّسيءَ عاماً وحَرَّمُوهُ عاماً لِـيُواطِئُوا العِدَّة، فيَتَسلَّقُوا بذلكَ علىٰ تحليل ما حَرَّمَه اللهُ تعالىٰ.

قوله: (﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾: تثاقَلتُم): قال الزَّجَّاج: «إنَّ التاءَ أُدغِمَت في الثاء، فصارت ثاءً ساكنة، فابتُدِئَتْ بألفِ الوَصْل»[2].

قوله: (وتَقاعَستُم): تَقاعَسَ عن الأمر: تأخَّرَ ولم يُقدِمْ عليه.

قوله: (مِلتُم إلىٰ الإقامةِ بأرضِكُم): هذا تصريح، والوجهُ الأولُ كناية، لقولِه: «مِلتُم إلىٰ الدُّنيا وشهواتها»[3]، واستِشهادِه بقوله: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وهو الوجهُ لمُطابقةِ قولِه: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

---

(١) من قوله «بالأشهر بعينها» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٧).

(٣) أي: أنَّ «الأرض» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ كنايةٌ عن «الدنيا وشهواتها».

فإن قلتَ: فما العاملُ في ﴿إِذَا﴾، وحرفُ الاستِفهام مانعةٌ أن يُعمَلَ فيه؟ قلتُ: ما دلَّ عليه قولُه: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾، أو ما في ﴿مَا لَكُمْ﴾ مِن معنىٰ الفِعل، كأنه قيل: ما تَصنَعونَ إذا قيلَ لكم؟ كما تُعمِلُه في الحالِ إذا قلتَ: ما لك قائماً؟

وكانَ ذلكَ في غَزْوةِ تبوكٍ في سنةِ عشرٍ، بعدَ رُجُوعِهم مِنَ الطائف، استُنفِرُوا في وقتِ عُسْرةٍ وقَيْظٍ وقَحْطٍ مَعَ بُعْدِ الشُّقَّةِ وكثرةِ العَدُوّ، فشَقَّ عليهم. وقيل: ما خَرَجَ رسولُ الله ﷺ في غَزْوةٍ إلا وَرَّىٰ عنها بغيرِها، إلا في غَزْوةِ تبوك؛ لِيَستَعِدَّ الناسُ تمامَ العُدَّة.

﴿مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ أي: بَدَلَ الآخِرة، كقوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠]، ﴿فِى ٱلْآخِرَةِ﴾: في جَنْبِ الآخِرة.

﴿إِلَّا تَنفِرُوا﴾ سَخَطٌ عظيمٌ علىٰ المُتثاقِلِينَ حيثُ أوعَدَهُم بعذابٍ أليمٍ مُطلَقٍ يَتَناوَلُ عذابَ الدارين، **وأنه يُهلِكُهم**، ويَستَبدِلُ بهم قوماً آخرينَ خيراً منهم وأطوع، وأنه غنيٌّ عنهم في نُصْرةِ دينه، لا يَقدَحُ تَثاقُلُهم فيها شيئاً.

قوله: (**وحرفُ الاستِفهام مانعة**): أي: مَنَعَ أن يَعمَلَ ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ في الظرف؟ وأجاب: أنَّ العامِلَ معنىٰ ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾، وهو: مِلتُم، مثالُه: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]، أي: أنُعادُ إذا كُنّا تراباً؟

قوله: (**الشُّقَّة**): وهي السَّفَر البعيد.

قوله: (**وَرَّىٰ عنها**): هو مِن: وَرَّيتُ الخبرَ تورية: إذا سَتَرتَه وأظهرتَ غيرَه.

قوله: (**وأنه يُهلِكُهم**): عطفٌ علىٰ قوله: «عذابٍ أليم» علىٰ سبيلِ التفسير، لِيَصِحَّ عطفُ «ويَستَبدِلُ» عليه، وكذلكَ قوله: «وأنه غنيٌّ عنهم»، يعني: دلَّ جوابُ الشَّرط ـ وهو ﴿يُعَذِّبْكُمْ﴾ ـ وما عُطِفَ عليه، علىٰ الإخبارِ بأنهم إنْ لا يَنفِرُوا يَستَحِقّوا سخطاً عظيماً مِنَ الله تعالىٰ، بأنْ يجمعَ لهم عذابَ الدارَين، وأنه يُهلِكُهم ويَستَبدِلُ بهم قوماً آخرين، وأنَّ ذلك لا يَضُرُّ اللهَ شيئاً، لأنه غنيٌّ عنهم في نُصْرةِ دينِه.

وقيل: **الضميرُ للرسول**، أي: ولا تَضُرُّوه؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ وَعَدَهُ أن يَعصِمَه مِنَ الناس، وأن يَنصُرَه، ووَعْدُ الله كائنٌ لا محالة، وقيل: يُريدُ بقوله: ﴿قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ أهلَ اليمن، وقيل: أبناءَ فارس، والظاهرُ مُستغنٍ عن التخصيص.

فإن قلتَ: كيفَ يكونُ قولُه: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ جواباً للشَّرْط؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: إلا تَنصُروهُ فسيَنصُرُه مَنْ نَصَرَه حينَ لم يَكُنْ معه إلا رجلٌ واحد، ولا أقلَّ مِنَ الواحد، فدلَّ بقوله: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ علىٰ أنه يَنصُرُه في المُستَقبل، كما نَصَرَه في ذلك الوقت. والثاني: أنه أوجَبَ له النُّصْرة، وجَعَلَه منصوراً في ذلكَ الوقت، فلن يُخذَلَ مِن بعده.

وأسنَدَ الإخراجَ إلىٰ الكُفَّار، كما أسنَدَهُ إليهم في قوله: ﴿مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ﴾ [محمد: ١٣]، لأنهم حينَ هَمُّوا بإخراجِه أَذِنَ اللهُ له في الخروج، فكأنهم أخرَجُوه.

قوله: (**وقيل: الضميرُ للرسولِ ﷺ**): أي: لا تَضُرُّوا رسولَ الله ﷺ، قال صاحبُ «الانتصاف»: «يُؤيِّدُ هذا الوَجْهَ قولُه: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾»[١]. وقلت: المعنىٰ: إلا تَنفِرُوا مَعَ مَنْ يَستَنفِرُكُم بقوله: «انفِرُوا في سبيل الله»، لا تَضُرُّوه شيئاً، واللهُ ناصرُه، واللهُ علىٰ كُلِّ شيءٍ قدير، ألا تَرَونَ كيفَ نَصَرَهُ اللهُ تعالى حينَ لم يكنْ مَعَهُ إلا رجلٌ واحد؟!

قوله: (**فيه وجهان**)، **الانتصاف**: «الفرقُ بينَ الوَجْهَين عَسِر، وغايتُه: أنه في الأولِ وَعَدَهُ بنُصْرةٍ مُستَقبَلةٍ أكَّدَ اللهُ تحقيقَه بوجود نُصْرةٍ مِن قبل، وفي الثاني إخبارٌ باستِمرارِ نَصْرٍ ماض، والأمرُ فيهما مُتقارِب»[٢].

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٠) بحاشية «الكشاف»، ولفظُه: «ويُقرِّبُ إعادة الضمير إلى الرسول ﷺ: أنَّ الضمير في قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ عقيبَ ذلك عائد إليه اتفاقاً»، وهو أوضح من عبارة المُؤلِّف رحمه الله تعالىٰ المختصرة جداً.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» بحاشية «الكشاف»، والله أعلم.

﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾: أحدَ الاثنين، كقوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣]، وهما رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضيَ اللهُ عنه، يُروىٰ: «أنَّ جبريلَ صلواتُ الله عليه لـمَّا أمَرَهُ بالخروجِ، قال: مَنْ يخرجُ معي؟ قال: أبو بكر»، **وانتصابُه علىٰ الحال، وقُرِئ: «ثاني اثنَينِ» بالسُّكُون.**

و﴿إِذۡ هُمَا﴾ **بَدَلٌ مِن** ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ﴾، والغار: نَقْبٌ في أعلىٰ «ثَوْر»، وهو جبلٌ في يَمَنيِّ مَكَّةَ علىٰ مَسيرةِ ساعة، مَكَثَا فيه ثلاثاً، ﴿إِذۡ يَقُولُ﴾ بَدَلٌ ثان.

وقلت: قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ مِن بابِ قولك: إنْ تُكرِمْني الآنَ فقد أكرمتُكَ أمسِ. فقولُه: «فسَيَنصُرُه مَنْ نَصَرَه»: إخبارٌ علىٰ سبيلِ التوبيخ، والمقصودُ أنَّ اللهَ ناصِرُه الآنَ كما كانَ ناصِرَه فيما مضىٰ، فهو مُستَغنٍ عنكم، ولا يَضُرُّه خِذلانُكُم.

وقولُه: «أوجَبَ له النُّصْرة»[1] إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالىٰ حَكَمَ بأنه منصور، فالنُّصْرةُ علىٰ الأولِ واقعةٌ تحقيقاً، وهي أمارةٌ للنُّصْرةِ المُستَقبَلة، وعلىٰ الثاني: النُّصْرةُ محتومٌ عليها مُقَدَّرة، وما قَدَّرَهُ اللهُ تعالىٰ واجبُ الوقوع.

قوله: (**وانتِصابُه علىٰ الحال**): قال الزَّجَّاج: «المعنىٰ: فقد نَصَرَهُ اللهُ تعالى أحدَ اثنَين، أي: مُنفَرداً إلا مِن أبي بكر رضيَ اللهُ عنه»[2]، وقال أبو البقاء: «فهو حالٌ مِنَ الهاء، أي: أحدَ اثنين»[3].

قوله: (**وقُرِئ: «ثاني اثنَين» بالسُّكُون**)، قيل: هو علىٰ حَذْفِ الحركة، قال أبو البقاء: «حَقُّها التحريك، وهو مِن أحسَنِ الضَّرُورةِ في الشِّعر، وقال قوم: ليسَ بضَرورة، ولذلك أجازوه في القُرآن»[4].

قوله: (و﴿إِذۡ هُمَا﴾ **بَدَلٌ من** ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ﴾): قال أبو البقاء: «﴿إِذۡ هُمَا﴾ ظرفٌ لـ﴿نَصَرَهُ﴾، لأنه بَدَلٌ من ﴿إِذۡ﴾ الأولىٰ، ومَنْ قال: العامِلُ في البَدَلِ غيرُ العامِلِ في المُبدَلِ

---

(١) من قوله: «إخبار على سبيل التوبيخ» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٤٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ٦٤٤). ونحوُه في «المحتسب» لابن جني (١: ٢٨٩).

قيل: طَلَعَ المُشركونَ فوقَ الغار، فأشفَقَ أبو بكرٍ علىٰ رسولِ الله ﷺ، فقال: إنْ تُصَبِ اليومَ ذهبَ دينُ الله، فقال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما ظَنُّكَ باثنينِ اللهُ ثالثُهما»، وقيل: لـمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامتَينِ فباضَتَا في أسفَلِه، والعنكبوتَ فنَسَجَتْ عليه، وقال رسولُ الله ﷺ: «اللهُمَّ أعمِ أبصارَهُم»، فجعَلُوا يَتَرَدَّدُونَ حولَ الغار ولا يَفطُنون، قد أخَذَ اللهُ بأبصارهم عنه.

وقالوا: مَنْ أنكَرَ صُحْبَةَ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقد كَفَر؛ لإنكارِه كلامَ الله، وليسَ ذلكَ لِسائرِ الصَّحابة.

﴿سَكِينَتَهُۥ﴾: ما ألقىٰ في قَلبِهِ مِنَ الأمَنةِ التي سَكَنَ عِندَها، وعَلِمَ أنهم لا يَصِلُونَ إليه، و«الجنود»: الملائكةُ يومَ بَدْرٍ والأحزابِ وحُنَين، و﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: دَعْوتَهم إلىٰ الكُفر، ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ﴾: دَعْوتُه إلىٰ الإسلام، وقُرِئ: «كَلِمةَ الله» بالنَّصْب، ....

قَدَّرَ لها فِعْلاً آخر، أي: نَصَـرَهُ إذ هما، ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ [بَدَلٌ أيضاً][1]، وقيل: ﴿إِذْ هُمَا﴾ ظرفٌ لـ﴿ثَانِيَ﴾».

قوله: (وقالوا: مَنْ أنكَرَ صُحْبَةَ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه فقد كَفَر): عن الترمذيِّ[2] عن ابـن عُمَـر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ لأبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «أنتَ صاحِبي في الحوض، وصاحِبي في الغار».

قوله: (وقُرِئ: «وكلمةَ الله» بالنَّـصْب): قال القاضي: «قرأها يعقوب، عَطْفاً علىٰ ﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ﴾»[3].

---

(١) ما بين حاصـرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «التبيان» (٢: ٦٤٤).

(٢) في «جامعه» (٣٦٧٠).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٦).

والرفعُ أوجَه، و﴿هِىَ﴾ فَصْلٌ أو مُبتَدأ، وفيها تأكيدُ فَضْلِ كلمةِ الله في العُلُوّ، وأنها المُختَصَّةُ به دونَ سائرِ الكَلِم.

﴿خِفَافًا وَثِقَالًا﴾: خِفافاً في النُّفُورِ لِنشاطِكم له، وثِقالاً عنه لِـمَشَقَّتِهِ عليكم،...

قوله: (والرَّفْعُ أوجَه): لأنه يدلُّ علىٰ الثُّبُوتِ والدَّوام، وأنَّ الجعْلَ لم يَتطرَّقْ علىٰ كلمةِ الله، وأنها في نفسِها عالية، وفيه إشارةٌ إلىٰ قِدَمِ كلماتِ الله. قال أبو البقاء: «النَّصْبُ ضعيف[1]؛ لأنَّ فيه دلالةَ علىٰ أنَّ كلمةَ الله كانت سُفلىٰ، فصارت عُليا، وليسَ كذلك، وأنَّ التوكيدَ بالضَّميرِ المرفوعِ للمنصوب[2] بعيد، إذِ القياسُ يأباها»[3].

قوله: (خِفافاً في النُّفُورِ لِنشاطِكم)، الراغب: «الخفيف: بإزاء الثقيل، ويُقالُ ذلكَ باعتِبارِ

---

(١) وهي قراءةُ يعقوب، كما في «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢: ٢٧٩)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» للدمياطي ص٢٤٢، و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٣٦.

(٢) يُريدُ بالضمير المرفوع: «هي»، وهو ضميرُ الفَصْلِ الواقعُ بينَ المبتدأ والخبر علىٰ قراءة الرفع، أما علىٰ قراءة النصب فإنه واقعٌ بين المفعولِ الأولِ والمفعولِ الثاني، والغايةُ منه التأكيد، فيلزمُ توكيدُ الاسمِ المنصوبِ بالضَّمير المرفوع.

قلت: وهو غيرُ مُتَّجِه، ويَنقُضُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٥).

هذا وقد تابع المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى أبا البقاء العُكبريَّ في تضعيف قراءة النصب، مع أنها قراءةُ يعقوب، وهو أحدُ القُرَّاء العشرة، وقراءتُه متواترة، فلا يُسلَّمُ تضعيفُها. أما ترجيحُ قراءة الرفع عليها كما فعل الزمخشريُّ فالأمرُ فيه أهون.

وقد وَجَّهَ العلامةُ ابنُ عاشور هذه القراءة فقال في «التحرير والتنوير» (١٠: ٢٠٦): «فتكون كلمةُ الله عُليا بجَعْلِ الله وتقديرِه». قلتُ: ولا يلزمُ مِنْ ذلك أن تكونَ سفلىٰ ثم صارت عُليا، لأنَّ الواو لا تقتضي الترتيب، فيكونُ جَعْلُه سبحانه كلمتَه عُليا أزلياً، وإن كان مُتأخِّراً في الذِّكْر عن جَعْلِه كلمةَ الذين كفروا سُفلىٰ، والله أعلم.

أو: خِفافاً لِقلَّةِ عِيالِكم وأذيالكم، وثِقالاً لِكَثْرتِها، أو: خِفافاً مِنَ السِّلاحِ وثِقالاً منه، أو: رُكْباناً ومُشاة، أو: شباباً وشُيوخاً، أو مَهازِيلَ وسِمَاناً، أو: صِحَاحاً ومِراضاً.

وعن ابنِ أُمِّ مكتومٍ أنه قالَ لِرسولِ الله ﷺ: أعليَّ أن أنفِر؟ قال: «نعم»، حتىٰ نَزَلَ قولُه: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، وعن ابنِ عباس: نُسِخَتْ بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ [التوبة: ٩١]، وعن صَفْوانَ بنِ عَمْرٍو: كنتُ والياً علىٰ حِمْص، فلَقِيتُ شَيْخاً كبيراً قد سَقَطَ حاجِباهُ مِن أهلِ دِمَشقٍ علىٰ راحِلتِه يُريدُ الغَزْو. فقلت: يا عَمُّ، **لقد أعذَرَ اللهُ إليك**، فرفعَ حاجِبَيه، وقال: يا ابنَ أخي، استَنفَرَنا اللهُ خِفافاً وثِقالاً، ألا إنه مَنْ يُحِبَّهُ اللهُ يَبتَلِه. وعن الزُّهْري: خَرَجَ سعيدُ بنُ المُسيِّبِ إلىٰ الغَزْو، وقد ذَهَبَتْ إحدىٰ عَينَيه، فقيل له: إنكَ عَليلٌ صاحِبُ ضَـرَر، فقال: استَنفَرَ اللهُ الخفيفَ والثقيل، فإن لم يُمكِنِّي الحربُ كَثَّرتُ السَّواد، وحَفِظتُ المتاع.

﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ إيجابٌ للجهادِ بهما إنْ أمكن، أو بأحدِهما، علىٰ حَسَبِ الحالِ والحاجة.

المُضايفة بالوزن، وقياس أحدِ الشَّيئَين إلىٰ الآخَر، نحو: دِرهَمٌ خفيفٌ ودِرهَمٌ ثقيل. وباعتِبارِ مُضايفةِ الزَّمان، نحو: فَـرَسٌ خفيفٌ وفَـرَسٌ ثقيل: إذا عَدَا أحدُهما أكثرَ في زمانٍ واحد، ويُقالُ: خفيف؛ فيما يَستَحليهِ الناس، وثَقيل؛ فيما يَستَوخِمُه، فيكونُ الخفيفُ مدحاً، والثقيل ذمّاً، وفي عَكسِهِ يُقال: خفيفٌ؛ فيمَنْ فيه طَيْش، وثقيلٌ؛ فيما فيه وَقار»[1].

قوله: (**لقد أعذَرَ اللهُ إليك**)، النهاية: «أعذَرَ اللهُ إليك: معناه: عَذَرَكَ الله، وجَعَلَكَ مَوضِعَ العُذْر، وأسقَطَ عنكَ الجِهاد، ورخَّصَ لك في تَرْكِه».

قوله: (**إيجابٌ للجهادِ بهما إنْ أمكَن، أو بأحدِهما، علىٰ حَسَبِ الحال**): هذا التخييرُ[2] يُعطِيهِ عطفُ «جَاهِدُوا» علىٰ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، لأنه كالتفسير له.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٨ـ٢٨٩.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلى: «هذا التحقير»، والمُثبتُ من (ط).

[﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ٤٢]

العَرَض: ما عَرَضَ لكَ مِن منافعِ الدُّنيا، يُقال: الدُّنيا عَرَضٌ حاضِرٌ يأكلُ منه البَرُّ والفاجِر، أي: لو كانَ ما دُعُوْا إليه غُنْماً قريباً سَهْلَ المنال، ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾: وَسَطاً مُقارِباً، ﴿الشُّقَّةُ﴾: المسافةُ الشَّاطَّةُ الشَّاقَّة، وقرأ عيسىٰ بنُ عُمَر: «بَعِدَتْ عليهمُ الشِّقَّة»، بكَسْرِ العَينِ والشِّين، ومنه قولُه:

يقولون: لا تَبعِدْ، وهُمْ يَدفِنُونَهُ ... ولا بُعْدَ إلا ما تُواري الصَّفائِحُ

﴿بِاللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾، أو هو مِن جُملةِ كلامِهم، ....

قوله: (يقولون: لا تَبعِد) البيت[1]: بَعِدَ وبَعُدَ: لغتان[2]، إلا أنَّ «بَعِدَ» ـ بكَسْرِ العَين ـ أخصُّ ببُعْدِ الموت. و«لا تَبعُد»: يُستَعمَلُ في المصائب، وليسَ فيها طَلَبٌ ولا سُؤال، وإنما هو تنبيهٌ علىٰ شِدَّةِ الحاجةِ إلىٰ المفقود[3]، وتناهي الجَزَعِ علىٰ المُفجَعِ به، وغَلَبةِ التَّحَسُّرِ عليه، وقال الآخر:

لا يُبعِدُ اللهَ إخواناً لنا ذَهَبُوا ... أفناهُمُ حَدَثانُ الدَّهرِ والأبدُ[4]

قوله: (﴿بِاللَّهِ﴾ مُتعلِّق) إلىٰ آخرِه: فيه لَفٌّ ونَشْرٌ من غير ترتيب، فإنَّ قولَه: «أي: سيَحلِفُون؛ يقولون: باللهِ» مبنيٌّ علىٰ الوَجْهِ الثاني، وهو أن يكونَ ﴿بِاللَّهِ﴾ مِن جُملةِ كلامِهم، وقوله: «أو سيَحلِفُونَ باللهِ يقولون» على الوَجْهِ الأول، وهو أنَّ ﴿بِاللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾.

---

(١) لم أقف عليه عند غير الزمخشري، ونحوُه قول مالك بن الرَّيْب المازني:

يقولونَ: لا تَبعِدْ وهُم يدفنونني ... وأينَ مكانُ البُعْدِ إلا مَكانِيا

انظره في: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية (٣: ٢٠٤)، و«لسان العرب»، مادة (بعد).

(٢) واللغتانِ في كتابِ الله عَزَّ وجَلَّ ـ علىٰ قِراءةِ حَفص، فَضلاً عن غيرها ـ، فمِنَ الأولىٰ: قولُه تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، ومِنَ الثانية: هذهِ الآيةُ: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾.

(٣) تحرف في (ح) إلى: «المقصود»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) ذكره أبو تمام في «الحماسة» ص١٥٩، ولم يُسَمِّ قائله، وعزاه أبو الفتح المطرزي في «المُعرِب»، مادة (أبد)، إلى خلف بن خليفة. وحَدَثانُ الدَّهر: نوائبه، كما في «لسان العرب»، مادة (حدث).

والقولُ مُرادٌ في الوجهين، أي: سيَحلِفُونَ ـ يعني: المُتخلِّفينَ ـ عِندَ رُجُوعِكَ مِن غَزْوةِ تبوكٍ مُعتَذِرين؛ يقولون: باللهِ لوِ استَطَعْنا لَـخَرَجْنا معكم، أو: سيَحلِفُونَ باللهِ ويقولون: لو استَطَعْنا.

وقولُه: ﴿لَخَرَجْنَا﴾ سَدَّ مَسَدَّ جوابي القَسَم و﴿لَوِ﴾ جميعاً، والإخبارُ بما سوفَ يكونُ بعدَ القُفُول؛ مِن حَلِفِهم واعتِذارِهم، وقد كان: مِن جُملةِ المُعجِزات، ومعنىٰ «الاستِطاعة»: استِطاعةُ العُدَّة، أو استِطاعةُ الأبدان، كأنهم تمارضوا.

وقُـرِئ: «لَوُ استَطَـعْنا»، بضَمِّ الواو؛ تشبيهاً لـها بواوِ الجمعِ في قوله: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤].

﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ إما أن يكونَ بَـدَلاً مِن ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾، أو حـالاً بمعنىٰ: مُهلِـكِين، والمعنىٰ: أنـهم يُوقِعُونَـها في الهلاكِ بحَلِفِهم الكاذب، وما يحلفونَ عليه مِنَ التَّخَلُّف، ويحتملُ أن يكونَ حالاً مِـن قولـه: ﴿لَخَرَجْنَا﴾ أي: لَـخَـرَجْنا مَعَـكُم وإنْ أهلَكْنا أنفُسَنا، وألقَيْناها في التَّهلُكة بما نُحمِّلُها مِنَ المسيرِ في تلكَ الشُّقَّة، وجاء به علىٰ لفظِ الغائب، لأنه مُخبِـرٌ عنهم، ألا ترىٰ أنه لو قيل: سيَحلِفُونَ باللهِ لو استطاعوا لخرجوا، لكانَ سَديداً، يُقال: حَلَفَ باللهِ ليَفعَلَنَّ ولأَفعَلَنَّ، فالغيبةُ علىٰ حُكمِ الإخبار، والتكلُّمُ علىٰ الحكاية.

قوله: (سَدَّ مَسَدَّ جَوابَي القَسَم و﴿لَوِ﴾ جميعاً): نحوُه: لئنْ أكرَمْتَني لأكرَمْتُك.

قوله: (وجاءَ به علىٰ لفظِ الغائبِ، لأنه مُـخبِرٌ عنهم)، يعني: ﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ حالٌ مِن ضميرِ الجماعةِ في ﴿لَخَرَجْنَا﴾، وإنِ اختلَفا حِكايةً وغَيْبة، لأنه علىٰ سَبيلِ الإخبارِ عنهم، لأنه قال: «﴿بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿وَسَيَحْلِفُونَ﴾، أو هو مِن جُـملةِ كلامِهم، والقولُ مُرادٌ في الوجهَين»، وإذا كانَ هذا مَقُولاً لقولِهم احتمَلَ الوجهَين، فلو حُكِيَ لفظُهم لقيل: وإنْ أهلَكْنا أنفُسَنا، ولكنْ جِيءَ بمعناه، فقيل: ﴿يُهْلِكُونَ﴾، كما يُقال: حَلَفَ باللهِ لأفعَلَنَّ ولَيَفعَلَنَّ، فالغَيبةُ في الآيةِ علىٰ حُكمِ الإخبار، والتكلُّم في المِثال[1] علىٰ حُكمِ الحِكاية.

---

(١) يعني: قوله: «لأفعَلَنَّ» في المثالِ الذي ذَكَرَه.

[﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ ٤٣]

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كِنايةٌ عنِ الجِنايةِ، لأنَّ العَفْوَ رادِفٌ لها، ومعناه: أخطأتَ وبئسَ ما فَعَلت، و﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ بيانٌ لِـمَا كُنِيَ عنه بالعفو، ....

قوله: (﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كنايةٌ عن الجِنايةِ): وهو كذلك، ونحوُه ما يُعزىٰ إلىٰ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في قولِه: «أولُ الوقتِ رضوانُ الله، وآخِرُه عَفْوُ الله»: «إنَّ العَفوَ مُؤذِنٌ بسَبْقِ الذَّنب». لكنَّ قولَه: «أخطأتَ وبئسَ ما فَعَلت» خطأٌ فاحِشٌ، وبئسَ ما فَعَل، ولا أعلَمُ كيفَ ذَهَبَ إلىٰ هذا القولِ الشنيع، وإنه العَلَمُ في استِخراجِ لطائفِ المعاني، وذَهَبَ عنه أنَّ في أمثالِ هذهِ الإشارات ـ وهي تقديمُ العَفْوِ علىٰ الذَّنْب ـ إشعاراً بتعظيمِ المُخاطَبِ وتوقيرِه وتوقيرِ حُرْمتِه، قال عليُّ بنُ الجهم يُخاطِبُ المُتوكِّل، وقد أمَرَ بنَفيِه:

عَفـا اللهُ عنـكَ ألا حُرْمـةٌ ... تجودُ بفَضْلِكَ أن أُبعَدا[1]

ألم تَـرَ عَبْـداً عَـدَا طَـوْرَهُ ... ومَولىً عَفَاهُ ورُشْداً هَدَىٰ

وعن سُفيانَ بنِ عُيَينة: «انظُرُوا إلىٰ هذا اللُّطف، بدأ بالعَفوِ قبلَ أن يُعيِّرَه[2] بالذَّنب»، وأمثالُ هذا الذَّنبِ مما يُتَمَنَّىٰ حُصولُه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ بعضِ الصَّحابةِ عندَ نُزُولِ قولِه تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]: «ما يَسُـرُّنا أنَّـا لم نَـهُمَّ بالذي هَـمَمْنا به، وأخبَـرَنا اللهُ بأنه وَلِـيُّنا»[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «ابن العلا»، ولم أقف عليه هكذا في مصدر من مصادره، وقافيةُ ما بعده تُحتِّمُ كونَه تحريفاً، والتصويبُ من «عيون الأخبار» لابن قتيبة (١: ١٠١)، و«نفح الطيب» (١: ٥٩٥).
على أنه في «عيون الأخبار» بلفظ: «تعوذُ بعفوك أن أبعدا»، وفي «نفح الطيب»: «ألا رحمة تجود بعفوك».

(٢) كذا في (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٥٥)، والظاهرُ أنَّ المُؤلِّفَ يَنقُلُ منه، وفي (ح) و(ف): «يسره»، وهو تحريف.

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (آل عمران: ١٢٢)، وتَقَدَّمَ عند الزمخشريِّ في تفسير الآية ١٢٢ من سورة آل عمران (٤: ٢٤٧).

ومعناه: ما لَكَ أذِنتَ لهم في القُعُودِ عن الغَزْوِ حينَ استأذنوك، واعتَلُّوا لك بعِلَلِهم، وهَلَّا استأنَيتَ بالإذن، ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾ مَنْ صَدَقَ في عُذْرِهِ ممن كَذَبَ فيه. وقيل: شيئانِ فَعَلَهما رسولُ الله ولم يُؤمَرْ بهما: إذنُه للمُنافِقين، وأَخْذُهُ من الأَسَارىٰ، فعاتبه الله.

[﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ ٤٤]

﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ﴾ ليسَ مِن عادةِ المُؤمنينَ أن يَستأذِنوكَ في أن يُجاهِدُوا، ....

قال السَّجَاوَنْدي: ﴿عَفَا ٱللَّهُ﴾: تعليمُ تعظيمِه صَلَواتُ الله عليه، ولولا تصديرُ العَفوِ في العِتابِ لَـمَا قامَ بصَوْلةِ الخِطاب، وربما يُستَعمَلُ فيما لم يَسبِقْ به ذنب، ولا يُتَصَوَّر، كما تقولُ لِـمَنْ تُعظِّمُه: عفا اللهُ عنكَ ما صَنَعتَ في أمري؟ ورضيَ اللهُ عنكَ ما جَوابُكَ عن كلامي؟

ومنه ما روىٰ المُصنِّفُ[1] عن النبيِّ ﷺ: «لقد عَجِبتُ مِن يُوسُفَ وكَرَمِهِ وصَبرِه، واللهُ يَغفِرُ له، حينَ سُئِلَ عنِ البقراتِ العِجافِ والسِّمان، ولو كنتُ مَكانَه ما أخبرتُهم حتىٰ أشتَرِطَ أنْ يُخرِجُون»، الحديثُ مذكورٌ في سورة يُوسُف، وهو لا يُشعِرُ إلا بالتعظيم.

قال الإمام: «يُحمَلُ قولُه: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ علىٰ تَـرْكِ الأَوْلىٰ والأكمَل، ولا سِيَّما هذه الواقعةُ مِن جِنسِ ما يَتعلَّقُ بالاجتهاد»[2]، وغايتُه: أنه صَلَواتُ الله عليه ما أصابَ فيه، فدَخَلَ تحتَ قولِه: «مَنِ اجتهَدَ وأخطأَ فله أجر»[3].

قوله: (وهَلَّا استأنَيتَ بالإذن)، النهاية: «استأنيتُ، أي: انتظرتُ وتَرَبَّصْت. ويُقال: آنيتُ وأنيتُ وتأنَّيتُ واستأنيت».

قوله: (﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ﴾ ليسَ مِن عادةِ المُؤمنين): نفيُ العادةِ مُستفادٌ مِن نفيِ فِعلِ المُستَقبَلِ المُرادِ به الاستِمرار، علىٰ نحو: فُلانٌ يَقري الضَّيفَ ويَحمي الحَريم.

---

(١) في تفسير الآية ٥٠ من سورة يوسف (٨: ٣٦٣)، وانظر تخريجه هناك.

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) من حديث عمرو بن العاص.

وكانَ الـخُلَّصُ مِنَ المُهاجِرينَ والأنصارِ يقولون: لا نَستأذِنُ النَّبيَّ ﷺ أبداً، ولَنُجاهِدَنَّ أبداً معَه بأموالنا وأنفُسِنا. ومعنىٰ ﴿أَن يُجَـٰهِدُواْ﴾: في أن يُجاهِدُوا، ....

قوله: (﴿أَن يُجَـٰهِدُواْ﴾: في أنْ يُجاهِدُوا): قال الزَّجّاج: «مَوضِعُ ﴿أَن﴾ نَصْب، المعنىٰ: لا يَستأذِنُكَ هؤلاءِ في أن يُجاهِدوا، فحَذَفَ الجارَّ وأوصَل»[1]، والمعنىٰ: ليسَ مِن شأنِ المؤمنين أن يَستأذِنوكَ في أمرِ الجِهاد، لأنَّ عادتَهم أن يكونوا مُتَرَصِّدِينَ مُرابِطينَ باذِلينَ أرواحَهم في سبيلِ الله.

روينا عن مسلم[2] عن أبي هُريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مِن خَيرِ مَعَاشِ الناسِ لهم رجلٌ مُمسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ في سبيلِ الله يَطيرُ علىٰ مَتْنِه، كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً ـ أو: فَـزَعاً ـ طارَ علىٰ مَتْنِه، يبتغي القَتلَ أو الموتَ مَظانَّه». ومثلُه قولُ الحماسيّ:

لا يَسألونَ أخاهُمْ حـينَ يَنـدُبُهمْ ... في النائباتِ علىٰ ما قالَ بُرْهانـا[3]

وعلىٰ هذا معنىٰ قوله: «كراهةَ أن يُجاهِدُوا»: يعني: لا يَستأذِنُونَكَ لأجل كراهةِ المجاهَدة، فإن مَن يستأذنُ إنما يستأذنُ لأنه يكرهُ المجاهَدة، فالنفيُ داخلٌ على الفعل المُعلَّل، ثم أكَّدَ اللهُ المعنى بقوله: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ[4] ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ[5]﴾ [التوبة: ٤٥].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٠).

(٢) في «صحيحه» (١٨٨٩).

(٣) البيتُ لقُرَيط بن أُنَيف العنبري، انظر: «الحماسة» ص١١.

(٤) من قوله: «لأجل كراهة المجاهدة» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) الذي يَتَلَخَّصُ من التفاسير في هذه الآية: أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَـٰهِدُواْ﴾، إما أن يكونَ مُتعلَّقُ الاستِئذانِ قولَه: ﴿أَن يُجَـٰهِدُواْ﴾، والتقدير: لا يَستأذِنُكَ المؤمنون في الجهاد، أو يكونَ مُتعلَّقُ الاستِئذانِ محذوفاً، والتقديرُ: لا يَستأذِنُكَ المؤمنون في التخلُّفِ كراهةَ الجهاد، أو: لا يَستأذِنُكَ المؤمنون في الخروج ولا القعود كراهةَ الجهاد. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥: ٤٩)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٤٨)، و«روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٠).

أو: كراهةَ أن يُجاهِدُوا، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ شهادةٌ لهم بالانتِظامِ في زُمْرةِ المتقين، وعِدَةٌ لهم بأجزَلِ الثواب.

[﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ * وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ * لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ * لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ ٤٥-٤٨]

قال صاحبُ «الانتصاف»: «لا ينبغي لأحدٍ أن يَستأذِنَ أخاه في فِعلِ معروف، ولا للمُضيفِ أن يَستأذِنَ ضَيفَه في تقديم الطعام إليه، وذلك أمارةٌ علىٰ التكلُّف، ووَصَفَ اللهُ الخليلَ عليه السَّلامُ بقوله: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ [الذاريات: ٢٦]، أي: ذَهَبَ خُفْيةً، فأتىٰ بعِجلٍ سَمينٍ مِن أجوَدِ ما عندَه، فهذا ما يجبُ أن يُتأدَّبَ به، وأشَدُّ مِن هذا التثاقُلُ عنِ الخروجِ بعدَ الطَّلَب»(١).

قوله: (﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ شهادةٌ لهم بالانتِظام في زُمْرةِ المُتقينَ، وعِدَةٌ(٢) لهم بأجزَلِ الثواب): وأما الشَّهادةُ بالانتِظام: فمِن وَضعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَر، وإرادةِ الجِنسِ بالمُتقين، فيَدخُلُونَ(٣) فيه دُخولاً أولياً.

وأما العِدَةُ: فإنَّ مُقتضىٰ العِلمِ بعدَ ذِكرِ أعمالِ العِبادِ خيراً أو شراً، إما الوعدُ بالثوابِ أو الوعيدُ بالعِقاب.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) أي: وَعْدٌ، يُقال: وَعَدَه وَعْداً وعِدَةً.

(٣) في الأصول الخطية: «فيدخلوا».

﴿ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ﴾ يعني: المُنافِقين، وكانوا تسعةً وثلاثينَ رجلاً، ﴿يَتَرَدَّدُونَ ﴾ عبارةٌ عن التَّحيُّر، لأنَّ التَّردُّدَ دَيْدَنُ المُتحيِّر، كما أنَّ الثباتَ والاستِقرارَ دَيْدَنُ المُستبصِر، وقُرِئ: «عُدَّهُ»؛ بمعنىٰ: عُدَّتَه، فَعَلَ بـ«العُدَّةِ» ما فَعَلَ بـ«العِدَةِ» مَنْ قال:

وأخلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

مِن حَذْفِ تاءِ التأنيث، وتعويضِ المُضافِ إليه منها، وقُرِئ: «عِدَّة»، بكَسْرِ العينِ بغير إضافة، و«عِدَّهُ» بإضافة.

فإن قلتَ: كيفَ مَوقِعُ حرفِ الاستِدراك؟ قلتُ: لـمَّا كانَ قولُه: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُـرُوجَ ﴾ مُعطياً معنىٰ نفي خُرُوجِهم واستِعدادِهم للغَزْو، قيل: ﴿وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ ﴾،..........................

قوله: (عُدَّهُ، بمعنىٰ: عُدَّتِه)، قال ابنُ جِنِّي: «سُمِعَ محمدُ بنُ عبدِ المَلِكِ يقرأُ بها، وطريقُه: أن يُراد: ولو أرادوا الخروجَ لأعَدُّوا له عُدَّتَه، أي: تَأَهَّبُوا له، إلا أنه حَذَفَ تاءَ التأنيث، وجَعَلَ هاءَ الضمير كالعِوَضِ منها»[١].

قوله: (وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا): أولُه:

إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَينَ فانجَرَدُوا[٢]

«الخليط»: كالنَّديمِ والمُنادِمِ، و«الانجراد»: المُضِيُّ في الأمر.

---

(١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٢).

(٢) البيت للفضل بن عباس بن عُتبة بن أبي لهب، كما في «لسان العرب»، مادة (وعد)، وانظر الكلام على محل الشاهد فيه فيما ألحقه الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد آخر «شرح ابن عقيل» (٤: ٦٢٣)، بعنوان «تكملة في تصريف الأفعال».

ونَصَّ ابنُ الأنباري ـ كما في «اللسان» ـ على أنَّ «عِدَىٰ» تُكتب بالياء، يعني: بالألف التي على صورة الياء.

كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكنْ تَثبَّطُوا عن الخروجِ لِكراهةِ انبعاثِهم، كما تقول: ما أحسَنَ إليَّ زيد، ولكنْ أساءَ إليَّ، ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾: فكَسَّلَهم وخَذَّلَهم وضَعَّفَ رغبتَهم في الانبعاث.

﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ﴾ جَعَلَ إلقاءَ الله في قُلُوبِهم كراهةَ الخروجِ أمراً بالقُعُود، وقيل: هو قولُ الشَّيطانِ بالوَسْوَسة، وقيل: هو قولُهم لأنفُسِهم، وقيل: هو إذنُ رسولِ الله ﷺ لهم في القُعُود.

فإن قلتَ: كيفَ جاز أن يُوقِعَ اللهُ تعالىٰ في نفوسِهم كراهةَ الخروجِ إلىٰ الغَزْو، وهي قبيحة، وتعالىٰ اللهُ عن إلهامِ القبائح؟ قلتُ: خُرُوجُهم كانَ مَفسَدة؛ لقوله: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾، فكانَ إيقاعُ كراهةِ ذلكَ الخروجِ في نفوسِهم حَسَناً ومَصلَحة.

قوله: (**كأنه قيل: ما خَرَجُوا ولكنْ تَثبَّطُوا عنِ الخروج لكراهةِ انبعاثِهم**): جَعَلَ فِعلَ العبدِ أصلاً في الاعتبار، وذلك أنَّ «لكنْ» تقتضي مُغايرةَ ما قبلَها لِـمَا بعدَها، وفي التنزيل[1]: أحدُ المُتغايِرَينِ مِن جانبِ العبد، والآخَرُ مِن جانبِ الرَّبّ، والمصنِّفُ اعتبَرَ المُتغايرَينِ مِن جانبِ العبد.

وأما تقريرُه علىٰ رأينا[2]: لو أرادَ اللهُ خُرُوجَهُم لجعَلَهم مُريدِينَ للخُروج، فيَستَعِدُّونَ عُدَّتَه، ولكنْ أرادَ تثبيطَهم. وهذا التقديرُ أولىٰ، لأنَّ قوله: ﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾، إنما أُردِفَ ليُؤكِّدَ هذا المعنىٰ، ويُوجِبَ تأويلَ المُستدرك، وإنما أسنَدَ عَدَمَ إرادةِ الخروجِ إليهم، والكراهةَ إلىٰ الله تعالىٰ، لأنَّ المقامَ التوبيخيَّ يقتضي النعيَ عليهم، ونحنُ إنْ قُلنا بخَلْقِ الأفعالِ فلا نقولُ بنفي الاستِطاعةِ والكَسْب، والذي يَدُلُّ علىٰ التوبيخِ قوله: ﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾، أي: اقعُدُوا مَعَ المرضىٰ والزَّمْنىٰ والنِّساء، وجِيءَ بلفظِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ طَرْداً لهم وبُعْداً عن مَظانِّ الزُّلْفىٰ.

---

(١) أي: في الآية الكريمة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾، وفيها: الفعلُ السابقُ لـ«لكنْ» فعلُ العبد، والفعلُ اللاحقُ لها: فعلُ الرَّبّ.

(٢) أي: على مذهب أهل السنة والجماعة في القول بأنَّ أفعالَ العبد كائنةٌ بإرادة الله وخَلْقِه، والعبدُ مُكتَسِبٌ لها.

فإن قلتَ: فلِمَ خُطِّئَ رسولُ الله ﷺ في الإذنِ لهم فيما هو مَصلَحة؟ قلتُ: لأنَّ إذنَ رسولِ الله ﷺ لهم لم يَكُنْ للنَّظَرِ في هذهِ المَصلَحة، ولا عَلِمَها إلا بعدَ القُفُولِ بإعلامِ الله تعالىٰ، ولكنْ لأنهم استأذنُوهُ واعتَذَروا إليه، فكانَ عليه أن يَتَفحَّصَ عن كُنْهِ مَعاذيرِهم، ولا يَتجوَّزَ في قَبولِها، فمِن ثَمَّ أتاه العِتاب، ويجوزُ أن يكونَ في تَـرْكِ رسولِ الله ﷺ الإذنَ لهم مَعَ تثبيطِ الله إياهُم مَصلَحةٌ أخرىٰ، فبإذنِهِ لهم فُقِدَتْ تلكَ المصلحة، وذلك أنهم إذا ثَـبَّطَهم اللهُ فلم يَنبَعِثُوا، وكانَ قُعُودُهم بغير إذنٍ مِن رسولِ الله ﷺ، قامت عليهم الحجَّة، ولم تبقَ لهم مَعذِرة، ولقد تَدَارَكَ اللهُ ذلكَ حيثُ هَتَكَ أستارهم، وكَشَفَ أسـرارَهم، وشَهِدَ عليهم بالنِّفاق، وأنهم لا يُؤمِنُونَ بالله واليومِ الآخِر.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴾؟ قلتُ: هو ذمٌّ لـهم، وتعجيز، وإلحاقٌ بالنِّساءِ والصِّبيانِ والزَّمْنىٰ الذينَ شأنُهمُ القعودُ والـجُثومُ في البيوت، وهم القاعِـدونَ والخالِـفـونَ والخوالِـف، ويُبيِّـنُه قولُـه تعـالىٰ: ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ [التوبة: ٨٧، ٩٣].

وأما بيانُ التمثيلِ في ﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ ﴾: فإنه تعالىٰ جَعَلَ خَلْقَ داعيةِ القُعُودِ فيهم بمنزلةِ الأمرِ والقولِ الطالبِ للفِعل، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أي: أماتَهم، وقولُه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، وهو المُرادُ مِن قولِه: «جَعَلَ إلقاءَ الله في قُلوبِهم كراهةَ الخروجِ أمْراً بالقُعود».

قولُه: (فلِمَ خُطِّئَ): جاء بالفاء مُنكِراً، أي: إذا جازَ إسنادُ كراهةِ الخروجِ إلىٰ الله تعالىٰ، فلِمَ لا يجوزُ الإذنُ مِنَ الرسولِ ﷺ؟ أجاب: أنه ﷺ ما أذِنَ لهم[1] بالقُعُودِ لتلكَ الحكمة، وهي أنَّ خُرُوجَهُم كان مَفسَدة، ولذلكَ أُنكِرَ عليه، ومن ثَمَّ فَسَّـرَ ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ بقولِه: «هَلَّا استَأنيتَ بالإذنِ حتىٰ يَتَبيَّنَ لكَ مَنْ صَدَقَ في عُذْرِه مِمَّن كَذَبَ فيه».

---

(١) في الأصول الخطية: «ما أذِنَـهم»!

﴿إِلَّا خَبَالًا﴾ ليسَ مِنَ الاستِثناءِ المُنقَطِعِ في شيء، كما يقولون، لأنَّ الاستِثناءَ المُنقَطِعَ هو أن يكونَ المُستَثنىٰ مِن غيرِ جِنسِ المُستَثنىٰ منه، كقولك: ما زادُوكُم خيراً إلا خَبالاً، والمُستَثنىٰ منه في هذا الكلامِ غيرُ مذكور، وإذا لم يُذكَر وقعَ الاستِثناءُ مِن أعمِّ العامِّ الذي هو «الشيء»، فكانَ استِثناءً مُتَّصِلاً؛ لأنَّ الخبالَ بعضُ أعمِّ العام، كأن قيل: ما زادُوكُم شيئاً إلا خَبالاً، والخبال: الفسادُ والشَّـرّ.

﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾: ولَسَعَوْا بينكم بالتضـريبِ والنَّمـائِمِ وإفسادِ ذاتِ البَيْن، يُقال: وَضَعَ البعيرُ وَضْعاً: إذا أسـرَع، وأوضعتُه أنا، والمعنىٰ: **ولأوضَعُوا ركائبَهم بينكم، والمُراد: الإسراعُ بالنَّمـائم**؛ لأنَّ الراكبَ أسـرَعُ مِنَ الماشي.

وقرأ ابـنُ الزُّبيـر: «ولأرْقَـصُوا»؛ مِن: رَقَـصَتِ الناقةُ رَقْـصاً: إذا أسـرَعَـت، وأرقَصتُها، قال:

والراقِصاتِ إلىٰ مِنىٰ فالغَبْغَبِ

قوله: (**ولأوضَعُوا ركائبَهم بينكم، والمُرادُ: الإسـراعُ بالنمائم**): يعني: أنه مِنَ الاستِعارةِ التَّبعيّة، شَبَّهَ سُرعةَ إفسادِهم لذاتِ البَيْن بالنمائم بسُرعةِ سَيْرِ الركائب، ثم استُعيرَ لها الإيضاع، وهو[1] للبعير، وأصْلُ الاستعارة: ولأوضَعُوا ركائبَ نمـائمِهم خِلالَكم، ثم حَذَفَ النمائم، وأُقيمَ المُضافُ إليه مَقامَها، كما قال: «ولأوضَعُوا ركائبَهم»، لدلالةِ سِياقِ الكلامِ علىٰ أنَّ المُرادَ النميمة، ثم حَذَفَ الركائب.

قوله: (**والراقِصاتِ إلىٰ مِنىٰ فالغَبغَبِ**): أولُه:

يا عامِ لو قَدِرَتْ عليكَ رِماحُنـا[2]

---

(١) من قوله: «بينكم والمراد» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «ألا والغادياتُ غداةَ جمع»، وفي (ح): «ألا الغادياتُ غداةَ جَمْع»، وفي (ف): «الغاديات غداة جمع»، وهذان الأخيران لا يستقيمان وزناً ولا معنى، والمُثبَتُ من «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١١٢) نقلاً عن المُؤلِّف، وهكذا هو في «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (حسب). =

وقُرِئ: «ولأَوْفَضُوا».

فإن قلتَ: كيفَ خُطَّ في المُصحَفِ: «ولا أَوْضَعُوا»، بزيادةِ أَلِف[١]؟ قلتُ: **كانتِ الفتحةُ تُكتَبُ أَلِفاً** قبلَ الخطِّ العربي، والخطُّ العربيُّ اختُـرِعَ قريباً مِن نُزولِ القُرآن، وقد بقيَ مِن ذلكَ الألفُ أثـرٌ في الطِّباع، فكَتَبوا صُورةَ الهمزةِ أَلِفاً، وفَتحَتَها أَلِفاً أخرىٰ، ونحوه: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١].

﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾: يُحاوِلُونَ أنْ يَفتِنُوكُم بأن يُوقِعُوا الخِلافَ فيما بينكم، ويُفسِدُوا نيَّاتِكُم في مَغْزاكم، ﴿وَفِيكُمْ سَمَّـٰعُونَ لَهُمْ﴾ أي: نَمَّـامُونَ يَسمَعُونَ حَدِيثَكُم فيَنقُلُونَه إليهم، أو: فيكُم قومٌ يَسمَعُونَ للمُنافِقِينَ ويُطيعُونَهم.

﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟ ٱلْفِتْنَةَ﴾ أي: **العَنَتَ** ونَصْبَ **الغَوائِلِ** والسَّعْيَ في تشتيتِ شَملِك،...

«الغَبغَب»: المَنحَرُ بمِنىً، وهو جُبَيل.

قوله: (**ولأَوفَضُوا**): الوَفْض: العَجَلة، وأوفَضَ واستَوفَض: استعجَل.

قوله: (**كانتِ الفتحةُ تُكتَبُ ألفاً**) إلىٰ آخره: كلامُ الزَّجَّاج[٢].

قوله: (**في مَغْزاكُم**): أي: مَقصِدِكم، **الأساس**: «أغزىٰ[٣] الأميرُ الجيش، ومِنَ المجاز: غَزَوتُ بقَوْلي كذا، أي: قَصَدتُه، وما أغزُو إلا السَّدادَ فيما أقول».

قوله: (**العَنَت**): هو الوقوعُ في أمرٍ شاقّ.

قوله: (**الغوائل**)، **النهاية**: «الغائلة: صفةٌ لـخَصْلةٍ مُهلِكة»، وجَمعُها: غوائل.

= وقائلُه نُهيكةُ الفَزَاري، انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (حسب)، مع التعليق عليه.

(١) وهو في المصاحف المتداولة في أيامنا من غير زيادة ألف، أما المثال الآتي: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾: فبزيادة الألف، قال أبو عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» ص ٥١: «اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل».

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٥١).

(٣) في الأصول الخطية: «غزا»، والمُثبَت من «أساس البلاغة»، مادة (غزو).

وتفريقِ أصحابِكَ عنك، كما فَعَلَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ يومَ أُحُدٍ حينَ انصَرَفَ بمَنْ معه، وعن ابنِ جُرَيجٍ: وَقَفُوا لرسولِ الله ﷺ علىٰ الثَّنيَّةِ ليلةَ العَقَبة، وهم اثنا عَشَرَ رَجُلاً لِيَفْتِكُوا به.

﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قَبلِ غَزْوةِ تبوك، ﴿وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾: ودَبَّرُوا لكَ الحِيَلَ والمكايد، ودَوَّرُوا الآراءَ في إبطالِ أمرِك. وقُرِئ: «وقَلَبُوا» بالتخفيف، ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ وهو تأييدُكَ ونَصْرُك، ﴿وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: وغَلَبَ دينُه، وعَلَا شَرْعُه.

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٤٩]

﴿ٱئْذَن لِّى﴾ في القُعُود، ﴿وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾: ولا تُوقِعْني في الفِتنةِ ـ وهيَ الإثم ـ؛ بأنْ لا تأذَنَ لي، فإني إن تخلَّفتُ بغيرِ إذنِكَ أَثِمْت. وقيل: ولا تُلقِني في الهَلَكة، فإني إذا خَرَجتُ مَعَكَ هَلَكَ مالي وعِيالي، وقيل: قال الجَدُّ بنُ قيس: قد عَلِمَتِ الأنصارُ أني مُستهتَرٌ بالنِّساء، فلا تَفْتِنِّي ببناتِ الأصفر، يعني: نساءَ الروم، ولكني أُعينُك بمالٍ فاتركني، وقُرِئ: «ولا تُفتِنِّي» من: أفتَنَه.

﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ أي: إنَّ الفِتنةَ هيَ التي سَقَطُوا فيها، وهي فِتنةُ التَّخلُّف، وفي مُصحَفِ أُبيٍّ: «سَقَطَ»؛ لأنَّ «مَنْ» مُوحَّدُ اللفظِ مجموعُ المعنىٰ، ﴿لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ يعني: أنها تُحيطُ بهم يومَ القيامة، أو هيَ مُحيطةٌ بهم الآن؛ لأنَّ أسبابَ الإحاطةِ مَعَهم، فكأنهم في وَسَطِها.

قوله: (مُستهتَرٌ بالنِّساء)، الجوهري: «مُستهتَرٌ بالشراب، أي: مُولَعٌ به، ولا يُبالي ما قيلَ فيه».

قوله: (أي: إنَّ الفِتنةَ هيَ التي سَقَطُوا فيها): التخصيصُ يُفيدُه معنىٰ تقديمِ الظَّرْفِ علىٰ عامِلِه، والتحقيقُ[1] مِن تصديرِ الجملةِ بأداةِ التنبيه، فإنها تَدُلُّ علىٰ تحقُّقِ ما بعدَها.

---

(١) أي: تحقيقُ الجملةِ بتوكيدها بـ«إنَّ» في كلام الزمخشريِّ مُستفادٌ من تصدير الآية بأداة التنبيه، وهي ﴿أَلَآ﴾.

[﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا۟ وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾ ٥٠]

﴿إِن تُصِبْكَ﴾ في بعضِ الغَزَواتِ ﴿حَسَنَةٌ﴾: ظَفَرٌ وغَنيمةٌ ﴿تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ﴾: نَكْبَةٌ وشِدَّةٌ في بعضِها، نحوُ ما جَرَىٰ يومَ أُحُد، يَفرَحُوا بحالِهِم في الانحِرافِ عنك، و﴿يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا﴾ أي: أَمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُونَ بهِ مِنَ الحذرِ والتيقُّظِ والعَمَلِ بالحزم، ﴿مِن قَبْلُ﴾: مِن قَبلِ ما وَقَع، وتَولَّوْا عن مَقامِ التَّحدُّثِ بذلك والاجتِماعِ له، إلىٰ أهاليهم، ﴿وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾: مسرورون، وقيل: تولَّوْا: أعرَضُوا عن رسولِ الله ﷺ.

[﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ ٥١]

قرأ ابنُ مسعود: «قُلْ هَلْ يُصِيبُنا»، وقرأ طَلْحة: «هَلْ يُصَيِّبُنا» بتشديدِ الياء، ....

قوله: (أي: أمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُونَ به): يعني: المُرادُ بالأمر: الشأن، أي: شأنُنا وعادتُنا الحَزْمُ والتيقُّظُ في الأمور، وقد أخَذْنا شأننا، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

قوله: (وقرأ طلحة: «قُلْ[١] هل يُصَيِّبنا» بتشديدِ الياء): قال ابنُ جِنِّي: «ظاهرُ أمرِ عَينِ «أصابَ يُصيب» أنها واو، ولذلك قالوا في جَمعِ «مُصيبة»: «مَصاوِب» بالواو، وهي القَويَّةُ الفاشِية[٢]، فأما «مَصائب» ـ بالهمز ـ فغَلَطٌ مِنَ العرب، كهَمْزِهم: رَثَأْتُ زَوْجي وحَلَّأْتُ السَّويق[٣].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «قل» لم ترد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في النسخ المطبوعة منه، لكنها وردت في نصِّ «الكشاف» من (ط).

(٢) كذا في «الأصول الخطية»، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «القياسية»، ولكُلٍّ منهما وجهُه.

(٣) أي: رَثَيتُ زوجي وحَلَّيتُ السَّويق، الأول من الرثاء، والثاني من التحلية، وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٤٦) (باب في شواذ الهمز)، و(٣: ٢٧٩) (باب في أغلاط العرب)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (حلا) و(رثا).

....

وأنا أرىٰ أن تكونَ «مصائب» جمع «مُصاب»، لأنَّ الألفَ ـ وإن كان بَدَلاً مِنَ العين هنا ـ تُشَبَّهُ بألفِ «رسالة»، التي يُقال في تكسيرها: «رسائل»، وذلكَ أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماءِ المُتمكِّنة[١]، ولا في الأفعال، وإنما تكونُ زائدةً أو بَدَلاً[٢]، وليسَت كذلكَ الواوُ والياء، لأنهما قد تكونان أصلَينِ في القَبيلَينِ جميعاً، كما قد تكونانِ بَدَلَينِ وزائدَتَين، فألفُ «مُصاب» و«مُصابة» أشبَهُ بالزائدةِ مِن ياءِ «مُصيبة» وواوِ «مَصُوبة»، فافهَم ذلك، فإنَّ أحداً لم يَذكُرْه.

وبعدُ، فقد مَرَّ بنا تركيبُ (ص ي ب) في هذا المعنىٰ، فإنهم قالوا: أصابَ السَّهْمُ الهدَفَ يُصيبُه، كباعه يَبيعُه، ومنه قولُ الكُمَيت:

أسهُمِي الصائباتُ والصُّيَّبُ[٣]

ومن هذا الأصْلِ قراءةُ طلحة: «يُصَيِّبَنا» بالياء؛ «يُفعِّلنا» منه، فـ«يُصَيِّب» علىٰ هذا كـ «يُسَيِّر» و«يُبَيِّع»[٤].

وقد يجوزُ أيضاً أن يكونَ «يُصَيِّبَنا» مِن لفظِ (ص و ب)، إلا أنه بناه علىٰ: فَيْعَلَ يُفَيعِل، وأصلُه: يُصَوِّبُنا، فاجتَمَعَتِ الواوُ والياء، وسُبِقَتِ الياءُ بالسُّكون، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَت، فصارت: يُصَيِّبنا»[٥].

---

(١) أي: المُعرَبة، كما في «التعريفات» للجرجاني ص٢٥.

(٢) أي: مُبدَلَةً عن واو أو ياء.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤): «أسهمُها الصائداتُ والصُّيَّبُ»، وكذا هو في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (صيب)، واقتصـروا جميعاً على الشَّطْر الأول منه، ولم يذكروا صَدْرَه، وهو ـ علىٰ ما في «روح المعاني» للعلامة الألوسي (١٠: ١١٥) ـ:

واستَبىٰ الكاعِبَ العَقِيلَةَ إذْ

والعَقِيلة: المرأةُ الكريمةُ النفيسة، كما في «النهاية» لابن الأثير (٣: ٢٨٢)، مادة (عقل).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «على هذا التفسير ويتبع»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الموافقُ لِـمَا في «المحتسب».

(٥) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٤).

ووجهُه أن يكونَ «يُفَيعِل»، لا: «يُفعِّل»، لأنه مِن بناتِ الواو، كقولهم: الصَّوَاب، وصَابَ السَّهْمُ يَصُوب، ومَصَاوِب؛ في جَمْعِ «مُصِيبة»، فحَقُّ «يُفعِّل» منه «يُصَوِّب»، ألا ترىٰ إلىٰ قولهم: صَوَّبَ رأيه؟ إلا أنْ يكونَ مِن لُغَةِ مَنْ يقول: صَابَ السَّهمُ يَصِيب، ومن قوله:

أسهُمي الصَّائباتُ والصُّيَّبُ

واللامُ في قوله: ﴿إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ مُفيدةٌ معنىٰ الاختِصاص، كأنه قيل: لن يُصِيبَنا إلا ما اختصَّنا اللهُ به، بإثباتِهِ وإيجابِهِ مِنَ النُّصْرةِ عليكم أو الشهادة، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾؟ أي: الذي يَتولَّانا ونَتولَّاه، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: وحقُّ المؤمنينَ أنْ لا يَتوكَّلُوا علىٰ غيرِ الله، فليَفعلُوا ما هو حَقُّهم.

والوجهُ أنَّ «فعَلَ» في الكلام أكثرُ مِن «فَيعَلَ»، والمُصنِّفُ اختارَ الأوَّل.

قوله: (ألا ترىٰ إلىٰ قولِه: ﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾؟): يعني: ﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾ يُبيِّنُ أنَّ معنىٰ اللام في ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ الاختِصاص، وتخصيصُ قولِنا: ﴿لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ بالنُّصْرةِ والشهادةِ دونَ الخِذْلانِ والشقاوةِ الأبديَّة، كما هو مصيرُ حالِكم؛ لأنـَّا مُؤمِنونَ وأنَّ ﴿ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ١١].

قوله: (وحَقُّ المُؤمنينَ أنْ لا يَتوكَّلُوا علىٰ غيرِ الله سُبحانَه وتعالىٰ): يعني: قَدَّمَ صِلَةَ ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ﴾ عليه ليُفيدَ التخصيص، ووَضَعَ المُؤمنينَ علىٰ إرادةِ الجِنسِ مَوضِعَ ضميرِ المُتكلِّم؛ ليُؤذِنَ بأنَّ شأنَ المُؤمِنِ اختِصاصُ التَّوكُّلِ بالله، وجِيءَ بالفاءِ الجزائيَّة ليُشعِرَ بالترتُّب، أي: إذا كانَ لن يُصيبَنا إلا ما اختصَّنا اللهُ تعالىٰ به مِنَ النُّصْرةِ أو الشهادة، وأنه يَتولَّىٰ أمْرَنا، فلنَفعَلْ ما هو حَقُّنا مِنَ اختِصاصِه بالتوكُّل، وإليه الإشارةُ بقوله: «فليَفعلُوا ما هو حَقُّهم»، كأنه قُوبِلَ قولُ المُنافقين: ﴿قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا﴾، «أي: أخَذْنا أمْرَنا الذي نحنُ مُتَّسِمُون به مِنَ الحذرِ والتيقُّظِ والعملِ بالحزم» بهذه الفاصِلة، والمعنىٰ: دأبُ المُؤمنينَ أنْ لا يَتوكَّلُوا علىٰ حَزْمِهم وتيقُّظِ أنفسِهم كما هو دأبُ المُنافقين ذلك، بل أن يَتوكَّلُوا علىٰ الله وحدَه، ويُفوِّضُوا أمورَهم إليه.

[﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ۖ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَا ۖ فَتَرَبَّصُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ﴾ ٥٢]

﴿إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾: إلا إحدىٰ العاقِبَتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحدةٍ منهما هي حُسْنىٰ العواقِب، وهما النُّصرةُ والشَّهادة، ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ﴾ إحدىٰ السُّوْأَتَين مِنَ العواقِب، إما ﴿أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ﴾ وهو قارعةٌ مِنَ السَّماء، كما نَزَلَتْ علىٰ عادٍ وثمود، ﴿أَوْ﴾ بعذابٍ ﴿بِأَيْدِينَا﴾ وهو القَتْلُ علىٰ الكُفْر، ﴿فَتَرَبَّصُوٓا۟﴾ بنا ما ذَكَرْنا مِن عواقِبنا، ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ ما هو عاقِبتُكم، فلا بُدَّ أن يلقىٰ كُلُّنا ما يَتَرَبَّصُه لا يَتَجاوَزُه.

[﴿ قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ ٥٣]

﴿أَنفِقُوا۟﴾ يعني: في سبيلِ الله ووُجُوهِ البِرّ، ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ نصبٌ علىٰ الحال، أي: طائعينَ أو مُكرَهِين، فإن قلتَ: كيفَ أمَرَهُم بالإنفاق، ثم قال: ﴿لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾؟ قلتُ: هو أمرٌ في معنىٰ الخبر، كقوله: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، ومعناه: لن يُتَقبَّلَ منكم، أنفقتُم طَوْعاً أو كَرْهاً ....

قوله: (إحدىٰ السُّوْأَتَين): قيل: القياس: السُّوأَيين، فإنَّ السُّوأىٰ نقيضُ الحسنىٰ، فالمناسِبُ في مقابلةِ الحُسنَيَين: هو السُّوأَيَين، نحو: حُبلَيَين، في تثنية: حُبْلىٰ.

قوله: (ما ذكرنا مِن عَواقبنا): أي: النُّصْرة والشهادة، و«ما هو عاقِبَتُكم» أي: القارعةُ أو القَتْل.

قوله: (وهو أمرٌ في معنىٰ الخبر) كأنه قيل: «لن يُتقبَّل منكم أنفقتُم طَوْعاً أو كَرْهاً»، ففعَلَ بالأمرِ ما فَعَلَ بالاستفهام في قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أي: مُستوٍ عليهم إنذارُك أو عَدَمُ إنذارِك[1].

قوله: (﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]): قال[2]: «أي: مَدَّ له الرحمنُ مدّاً وأمهَلَه،

---

(١) من قوله: «ما ذكرنا من عواقبنا» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ فيما سيأتي في تفسير الآية المذكورة من سورة مريم (١٠: ٨٥).

ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقولُ الشاعر:

أَسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلُومةٌ

أي: لن يَغفِرَ اللهُ لهم، استَغفَرتَ لهم أم لم تَستَغفِرْ لهم، ولا نَلُومُكِ أساتِ إلينا أم أحسَنت.

فإن قلتَ: متىٰ يجوزُ نحوُ هذا؟ قلتُ: إذا دلَّ الكلامُ عليه، كما جاز عكسُه في قولك: رَحِمَ اللهُ زيداً وغَفَرَ له. فإن قلتَ: لِـمَ فَعَلَ ذلك؟ قلتُ: لِنُكْتةٍ فيه، ....

علىٰ لفظِ الأمر؛ إيذاناً بوُجُوبِ ذلك، وأنه مفعولٌ لا محالة».

قوله: (أسِيئي بنا أو أحسِني لا مَلُومة): تمامُه:

لدينا[1] ولا مَـقْلِـيَّـةٌ إنْ تَقَلَّتِ[2]

تقلَّ: أي: تُبغِض[3]. قال الزَّجّاج: «معنىٰ الآيـةِ معنىٰ الشَّـرْطِ والجزاء، أي: إنْ أنفقتُم[4] طائعينَ أو مُكرَهِينَ لن يُتقبَّلَ منكم، ومعنىٰ البيت: أنه أعلَمَها أنها إنْ أساءَتْ أو إنْ أحسَنَتْ فهو علىٰ عَهْدِها»[5].

---

(١) في (ح) و(ف): «الديّ»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الموافقُ لمصادر تخريج البيت.

(٢) البيت لكُثَيِّر عَزَّة، كما سيُصرِّحُ به الزمخشريُّ في سياقِ كلامِه، وانظر: «الأمالي» لأبي علي القالي (٢: ١٠٩)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٢٢)، و«عيون الأخبار» له (٢: ٣٣٠).
ويُضبَطُ قولُه: «ملومة» و«مقلية» بالرفع، على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا أنتِ ملومةٌ ولا أنتِ مَقْلية، أي: مُبغَضة، يُقال: قليتُ الرَّجُلَ قِلىً، أي: أبغضتُه.

(٣) إن تَقَلَّت: أي: إن تَبَغَّضَتْ، بصيغة الغائب، وفيه التفاتٌ من صيغة الخطاب في أول البيت إلى صيغة الغيبة في آخره، ولذلك فسَّـرَه المُؤلِّفُ بقوله: «تُبغِض» بصيغة الخطاب، رجوعاً إلى الأصل.

(٤) في (ف): «أنتم أنفقتم»، والمثبتُ من (ط)، والجملة من قوله: «أي: تبغض» إلى قوله: «أنه أعلمها» ساقطة من (ح).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٣).

وهيَ أنَّ كُثَيِّراً كأنه يقولُ لِعزَّة: امتَحِني لُطْفَ مَحَلِّكِ عِندِي وقُوَّةَ مَحبَّتي لك، وعَامِلِيني بالإساءةِ والإحسان، وانظُري: هل تَتَفاوَتُ حالي مَعَك، مُسيئةً كُنتِ أو مُحسِنة؟ وفي معناهُ قولُ القائل:

أخوكَ الذي إنْ قُمْتَ بالسَّيْفِ عامِداً لِتَضْرِبَهُ لم يَسْتَغِشَّكَ في الوُدِّ

وكذلكَ المعنىٰ: أنفِقُوا وانظُرُوا: هل يُتَقَبَّلُ منكم؟ واستَغفِرْ لهم أو لا تَستَغفِرْ لهم وانظُر: هل ترىٰ اختِلافاً بينَ حالِ الاستِغفارِ وتَرْكِه؟

فإن قلتَ: ما الغَرَضُ في نفي التَّقبُّل؟ أهو تَرْكُ رسولِ الله ﷺ تَقَبُّلَه منهم، ورَدُّه عليهم ما يَبذُلُونَ منه؟ أم هو كونُه غيرَ مقبولٍ عندَ الله تعالىٰ، ذاهِباً هَبَاءً لا ثوابَ له؟ قلتُ: يحتملُ الأمرَينِ جميعاً.

وقوله: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾: معناه: طائعينَ مِن غيرِ إلزامٍ مِنَ الله ورسوله، أو مُلزَمِين، وسُمِّيَ الإلزامُ إكراهاً، لأنهم مُنافِقون، فكان إلزامُهم الإنفاقَ شاقّاً عليهم كالإكراه، أو: طائِعينَ مِن غيرِ إكراهٍ مِن رُؤَسائِكم،........

قوله: (وهي أنَّ كُثَيِّراً كأنه يقول): وخلاصتُه: أنَّ النُّكتةَ هيَ توخِّي إظهارِ نفي أن تَتَفاوَتَ الحالُ في أمرٍ ثابتٍ يُزاوِلُ المُخاطَبُ خِلافَه.

قوله: (أخوك الذي) البيت: يقول: أخوكَ هو الذي إنْ أسأتَ إليه أحسَنَ إليك، حتىٰ لو قُمتَ تَضرِبُه بالسَّيفِ لا يَغُشُّكَ في المَوَدّة.

قوله: (يَحتَمِلُ الأمرَينِ جميعاً): قال القاضي: «نفيُ التقبُّلِ يحتملُ أمرَين: أنْ لا يُؤخَذَ منهم، وأنْ لا يُثابُوا عليه»[1]، يعني: يُؤخَذُ منهم ولكنْ يَصيرُ هَباءً منثوراً.

قوله: (معناه: طائعينَ مِن غيرِ إلزام): يُريدُ أنَّ قولَه: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ يحتملُ أن يكونا مِن جهةِ الله أو مِن جهةِ الرُّؤَساء؛ فعلىٰ الأول: معنىٰ ﴿طَوْعًا﴾ طائعينَ مِن غيرِ إلزام[2]

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥١).

(٢) من قوله: «يُريد أن قوله» إلى هنا، سقط من (ط).

لأنَّ رُؤَساءَ أهلِ النِّفاقِ كانوا يَحمِلُونَ علىٰ الإنفاقِ؛ لِـمَا يَـرَونَ مِنَ المصلحةِ فيه، أو مُكرَهِينَ مِن جِهَتِهم. ورُوِي: أنها نَـزَلَتْ في الـجَدِّ بنِ قيس حينَ تخلَّفَ عن غَزْوةِ تبوك، وقالَ لِرسولِ الله ﷺ: هذا مالي أُعينُكَ به، فاترُكْني.

﴿إِنَّكُمْ﴾ تعليلٌ لِرَدِّ إنفاقِهم، والمُرادُ بـ«الفِسْق»: التَّمَرُّدُ والعُتُوّ.

[﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴾ ٥٤]

﴿أَنَّهُمْ﴾ فاعلُ «مَنَع»، و«هُمْ» و﴿أَن تُقْبَلَ﴾: مفعولاه، وقُرِئ: ﴿أَن تُقْبَلَ﴾......

مِنَ الله، ومعنىٰ ﴿كَرْهًا﴾ مُلزَمين، وإنما سُمِّيَ الإلزامُ كُرْهاً لأنهم ليسوا كالمُؤمنينَ في أن يُنفِقُوا عن طَوْعٍ ورغبةٍ ونشاطِ قَلْب، بل هم كالمُكرَهينَ فيه. وعلىٰ الثاني: معنىٰ ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ علىٰ حقيقتهما، ولهذا قال: «أو طائعينَ مِن غيرِ إكراه»، وقال: «أو مُكرَهينَ مِن جِهَتِهم».

قوله: (﴿أَنَّهُمْ﴾ فاعلُ «مَنَعَ»، و«هُم» و﴿أَن تُقْبَلَ﴾: مفعولاه)، الأساس: «منعه الشيءَ ومنعَه [منه][1] وعنه»، والزَّجَّاجُ أَخَذَ بالثاني[2] حيثُ قال: «مَوضِعُ ﴿أَن﴾ الأولىٰ نَصب، والثانيةَ رَفْع، أي: ما مَنَعَهُم مِن قَبُولِ نفقاتِهم إلا كُفرُهم، والنفقاتُ في معنىٰ الإنفاق»[3].

وقال أبو البقاء: «﴿أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ في مَوضِعِ نَصْبٍ بَدَلاً مِنَ المفعولِ في ﴿مَنَعَهُمْ﴾، ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ «منع»: الله، و﴿أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟﴾ مفعولٌ له»[4]، وفيه بحث.

ومعنىٰ قولِ الزَّجَّاج والمُصنِّفِ واحد، وهو أنهم قَصَدُوا في الإنفاقِ أن يكونَ مقبولاً، وما مَنَعَهُم شيءٌ مِنَ الأشياء عمّا قَصَدُوهُ إلا الكُفر.

قوله: (قُرِئ: ﴿أَن تُقْبَلَ﴾): بالياء: حمزةُ والكِسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية[5].

---

(١) زيادة من «أساس البلاغة»، ولا بُدَّ من إثباتها لِـمَا سيأتي من تفريع كلام الزَّجَّاج عليها.

(٢) أي: «منعَه عنه»، يعني: أن يتعدَّىٰ «منع» إلى مفعولٍ واحد، لا مفعولين.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٣).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٦-٦٤٧).

(٥) من قوله: «قوله: معناه طائعين» إلى هنا، سقط من (ف).

=

بالتاءِ والياءِ علىٰ البناءِ للمفعول، و﴿نَفَقَتُهُمْ﴾ و«نَفقَتُهم» علىٰ الجمعِ والتوحيد، وقرأ السُّلَمي: «أن يَقبَلَ منهُم نَفَقاتِهم» علىٰ أنَّ الفِعلَ لله عَزَّ وجَلَّ، ﴿كُسَالَىٰ﴾ بالضَّمِّ والفَتْح، جمعُ كَسْلان، نحو: سُكَارىٰ وغَيَارىٰ، في جَمْعِ سَكْران وغَيْران، وكَسَلُهم لأنهم لا يَرجُونَ بصلاتِهم ثواباً، ولا يَخشَونَ بتَرْكِها عِقاباً، فهي ثقيلةٌ عليهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

وقرأتُ في بعضِ الأخبار: «أنَّ رسولَ الله ﷺ كَرِهَ للمُؤمِنِ أن يقول: كَسِلْت»، كأنه ذَهَبَ إلىٰ هذهِ الآية، فإنَّ الكَسَلَ مِن صِفاتِ المُنافِقين، فما ينبغي أن يُسنِدَهُ المُؤمِنُ إلىٰ نفسِه.

فإن قلتَ: الكراهيةُ خِلافُ الطَّواعِية، **وقد جَعَلَهم اللهُ تعالىٰ طائعينَ في قوله:** ﴿طَوْعًا﴾، ثم وَصَفَهم بأنهم لا يُنفِقُونَ إلا وهُم كارهون! قلتُ: المُرادُ بطَوْعِهم: أنهم يَبذُلُونَه مِن غيرِ إلزامٍ مِن رسولِ الله ﷺ، أو مِن رُؤَسائِهم، وما طَوعُهم ذاك إلا عن كراهيةٍ واضطِرار، لا عن رغبةٍ واختيار.

[﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ ٥٥]

الإعجابُ بالشيء: أن يُسَرَّ به سُرُورَ راضٍ به مُتعجِّبٍ مِن حُسْنِه، ....

قوله: (**وقد جعلَهمُ اللهُ طائعين في قوله:** ﴿طَوْعًا﴾): وجهُ السُّؤال: أنه تعالىٰ أثبَتَ لهم طَوْعاً، ثم نفاهُ عنهم علىٰ سبيلِ المُبالغةِ في قوله: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾، والجواب: أنَّ المُرادَ بالطَّوْعِ البَذلُ مِن غيرِ إلزام، كأنه قيل: أنفِقُوا غيرَ مُلزَمين أو مُلزَمين.

قوله: (**الإعجابُ بالشيءِ أن يُسَرَّ به سُرُورَ راضٍ به**)، الراغب: «التعجُّب: حالةٌ تعرِضُ

= وانظر: «التيسير» ص١١٨، و«حجة القراءات» ص٣١٩.

والمعنىٰ: فلا تَستَحسِنْ ولا تَفتَتِنْ بها أُوتُوا مِن زينةِ الدُّنيا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ﴾ [طه: ١٣١]، فإنَّ اللهَ إنما أعطاهُم ما أعطاهُم للعذاب، بأنْ **عَرَّضَه للتغنُّم والسَّبْي**، وبَلاهُم فيه بالآفاتِ والمصائب، وكَلَّفَهُمُ الإنفاقَ منه في أبوابِ الخير، وهُم كارهون له علىٰ رَغْمِ أُنُوفِهم، وأذاقهم أنواعَ الكُلَفِ **والمَجاشِمِ** في جَمْعِهِ واكتِسابِه، وفي تربيةِ أولادِهم.

للإنسانِ عندَ الجهلِ بسَبَبِ الشيء، ولهذا قالوا: العَجَبُ: ما لا يُعرَفُ سببُه، ومن ثَمَّ لا يَصِحُّ علىٰ الله التَّعَجُّب؛ إذ هو عَلَّامُ الغُيوب، ويُقالُ للشيء الذي يُتعجَّبُ منه: عَجَب، ويُقالُ لِـمَا لم يُعهَد مِثلُه: عَجَب، قال تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، ويُستَعارُ تارةً للمُونِق، فيُقال: أعجَبَني كذا، أي: راقَني، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥]، ويُقالُ لِـمَنْ تَـرُوقُه نفسُه: فُلانٌ مُعجَبٌ بنفسِه»[1].

قوله: (**عَرَّضَهُ للتغنُّم والسَّبْي**): أي: جَعَلَ أموالَهم عُرْضةً لِغَنيمَتِكُم، وأولادَهم عُرْضةً لِسَبيِكُم.

قوله: (**والمَجاشِم**)، **الأساس**: «جَشِمتُ الأمرَ وتجشَّمتُه: تكلَّفتَه علىٰ مَشَقَّة. وألقىٰ عليه جَشَمَه، أي: كُلْفتَه وثِقْلَه، ويُروىٰ بضَمِّ الجيم... قال المُرَقِّش[2]:

ألم تَـرَ أنَّ المَرْءَ يَجذِمُ كَفَّهُ ... ويَجشَمُ مِن أجلِ الصَّديقِ المَجاشِما»

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٧.

(٢) الأصغر، كما في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٤٤)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٤٨)، إلا أنه في الأول بلفظ: «ويَجشَمُ مِن هَوْلِ الأمور المَجاشِمـا»، وفي الثاني: «ويَجشَمُ مِن لَوْمِ الصَّديق». وهو في «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة (جشم)، كما ذكره المُؤلِّف.

والمُرقِّش الأصغر: هو ربيعة بن سفيان بن سعد، شاعرٌ جاهلي، وهو ابنُ أخي المُرقِّش الأكبر، وعمُّ طرفة بن العبد. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣: ١٦).

فإن قلتَ: إنْ صَحَّ تعليقُ التعذيبِ بإرادةِ الله تعالىٰ، فما بالُ زُهُوقِ أنفُسِهم ﴿وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾؟ قلتُ: المُرادُ الاستِدراجُ بالنِّعَم، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، كأنه قيل: ويُريدُ أن يُديمَ عليهم نِعْمَتَه إلىٰ أن يموتوا وهُم كافرونَ مُلتَهُونَ بالتَّمتُّعِ عنِ النَّظَرِ للعاقبة.

[﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ۞ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ ٥٦ - ٥٧]

﴿لَمِنكُمْ﴾: لَمِنْ جُملةِ المُسلِمين، ﴿يَفْرَقُونَ﴾: يخافونَ القَتْلَ وما يُفعَلُ بالمُشركين، فيتظاهرونَ بالإسلامِ تَقِيَّة.

﴿مَلْجَـًٔا﴾: مكاناً يَلتَجِئُونَ إليه مُتحصِّنينَ به؛ مِن رأسِ جَبَلٍ أو **قَلْعةٍ** أو جَزيرة، ﴿أَوْ مَغَٰرَٰتٍ﴾: أو غِيراناً، وقُرِئَ بضَمِّ الميم، مِن: أغار الرجلُ وغار: إذا دَخَلَ الغَوْر، وقيل: هو تَعْدِيةُ: غارَ الشَّيءُ وأغَرْتُه أنا، يعني: أمكِنةً يُغيرُونَ فيها أنفُسَهم، ويجوزُ أن يكونَ مِن: أغار الثَّعْلَب: إذا أسرَع، بمعنىٰ: مَهارِبَ ومَفَارّ.

قوله: (إن صَحَّ): أي: إن صَحَّ تعليقُ التعذيبِ بإرادةِ الله، فكيفَ يَصِحُّ إرادةُ مَوتِهم علىٰ الكُفْر؟ السؤالُ مبنيٌّ علىٰ مَذهَبه[١] أنَّ كُفرَ الكافرِ لا يجوزُ أن يكونَ مُسبَّباً عن إرادةِ الله. وحاصِلُ الجواب: أنَّ المرادَ بتعليقِ الكُفرِ بإرادةِ الله: إبلاءُ الله إياهم ما به يَشتَغِلونَ عنِ النَّظَرِ في العاقبةِ استِدراجاً، فيُؤدِّيهم ذلك إلىٰ الكُفر. وهذا لا يُجديهِ شيئاً؛ لأنَّ سَبَبَ السَّبَبِ سَبَبٌ في الحقيقة[٢].

قوله: (أو قَلْعة): سُمِّيَتِ الحصونُ بالقَلْعة ـ وهي السَّحابةُ العظيمةُ ـ لارتفاعِها وانقِطاعِها عنِ الجبال. نحوُه في «الأساس».

---

(١) أي: مذهبه العَقَديّ، وهو الاعتزال، وعقيدتُهم: أنَّ إرادةَ الله لا تتعلقُ بالشَّرِّ ولا بالقَبيح.

(٢) نقله العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١٠: ١١٨)، وفَسَّرَه بقوله: «وحاصِلُه أنَّ ما يُؤدِّي إلى القُبْحِ ويكونُ سبباً له حُكمُه حُكمُه في القُبْح، وهو في حَيِّز المنع»، أي: علىٰ مُعتَقَدِ المُعتَزلة.

﴿أَوْ مُدَّخَلًا﴾: أو نَفَقاً يَندَسُّونَ فيه ويَنحَجِزُون، وهو «مُفتَعَل» مِنَ الدُّخول، وقُرِئ: «مَدْخَلاً»؛ مِن: دَخَل، و«مُدْخَلاً»؛ مِن: أدخَل: مكاناً يُدخِلُونَ فيه أنفُسَهم، وقرأ أُبَيُّ بنُ كعب: «مُتَـدَخَلاً» وقُرِئ: «لَـوَالُوا إليه»: لالتَجَؤُوا إليه، ﴿يَجْمَحُونَ﴾: يُسرِعُونَ إسراعاً لا يَرُدُّهُم شيء؛ مِنَ الفَرَسِ الجَمُوح، وهو الذي إذا حَمَلَ لم يَرُدَّهُ اللِّجَام، وقرأ أنسٌ: «يَـجمِزُون»، فسُئِل، فقال: «يَـجمَحُونَ ويَـجمِزُونَ ويَشتَدُّونَ: واحد».

[﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ ٥٨]

قوله: (يَندَسُّون)، الأساس: «كُلُّ شيءٍ أخفَيتَه تحتَ شيء، فقد دَسَسْتَه».

قوله: (لَوَالُوا إليه: لالتَجَؤُوا): المَوئِل: المَلْجَأ، وقد وألَ إليه يَـئِل.

قوله: (وقرأ أنس: يَجمِزُون): قال ابنُ جِنِّي: «قال الأعمش: سمعتُ أنساً[1] يقرأ: (لَوَلَّوا إليه وهم يَجمِزُون)، قيل: إنما هي ﴿يَجْمَحُونَ﴾، فقال: يَجمَحُونَ ويَجمِزُونَ ويَشتَدُّونَ واحد.

ظاهرُ هذا أنَّ السَّلَفَ كانوا يقرؤونَ الحرفَ مكانَ نظيره، مِن غيرِ أن تَتقدَّمَ القراءةُ بذلك، وهو موضعٌ يجدُ الطاعِنُ به مجالاً[2]، ويقول: ليسَت هذه الحروفُ كُلُّها عنِ النبيِّ ﷺ،

(١) تحرَّفَ في (ح) إلى: «إنساناً»، والمُثبَت من (ف).

(٢) رَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ جِنِّي المُتوفىٰ سنة ٣٩٢، كيفَ لو أدرَكَ عَصـرَنا الذي كَثُرَ فيه طَعْنُ الطاعنين وتشكيكُ المُشَكِّكين، فماذا كان سيقول؟! وأنت ترىٰ كيفَ سَدَّ باباً قد يُستَغَلُّ لإثارةِ شُبهةٍ علىٰ كتابِ الله تعالىٰ، وأوَّلَه تأويلاً سائغاً يَحتَمِلُه اللفظ، ولا يُنكِرُه العقل، وبه يحصلُ التوفيقُ بينَ الروايةِ الظَّـنِّيةِ والأصولِ القطعية.

وهذا الذي سَلَكَه ابنُ جِنِّي، وتابَعَه عليه المُؤلِّف، رحمهما الله تعالىٰ: هو ما يَتَعَيَّنُ المصيرُ إليه في فَهمِ أمثالِ هذه الروايات، ما دامت ظَنِّيَةَ الثبوت، أو ظَنِّية الدلالة، أو ظَنِّيَةَ الثبوت والدلالة جميعاً.

ولستُ أعتِبُ هنا على المُستَشـرقين أو مَنْ يُسَمُّونَ أنفسَهم بالحداثيِّين أو التنويريِّين، وأُنكِرُ عليهم التَّمَسُّكَ بأمثالِ هذهِ الجزئيات لإثارةِ بعض الشُّبَه والمطاعن، فإنَّ ذلكَ معهودٌ منهم، وإنما أعتِبُ وأُنكِرُ علىٰ بعض المُعاصِـرينَ ممن سَـرَتْ إليهم هذهِ اللَّوْثة، فأنكَرَ تَوَاتُـرَ القراءات السَّبْعة، وزعم أنها اجتهاديةٌ من أصحابها!

﴿يَلْمِزُكَ﴾: يَعيبُكَ في قِسمةِ الصَّدَقاتِ ويَطعُنُ عليك، قيل: هُمُ المُؤَلَّفةُ قلوبُهم، وقيل: هو ابنُ ذي الـخُوَيصِرةِ رأسُ الخوارجِ؛ ....

إذ لو كانت عنه ﷺ لَـمَا ساغَ إبدالُ لفظٍ مكانَ لفظ، إذ لم يَثبُت التخييرُ عنه في ذلك، ولَـمَا أُنكِرَ عليه أيضاً «يَـجمِزُون»، إلا أنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بأنسٍ يدعو إلىٰ اعتِقادِ تَقَدُّم القِراءةِ بهذه الأحرفِ الثلاثة، أي: يَـجمَحُونَ ويَـجمِزُونَ ويَشتَدُّون، وقال ﷺ: «أُنزِلَ القُرآنُ علىٰ سبعةِ أحرُفٍ كُلُّها كافٍ شاف»[١]»[٢]. فعلىٰ هذا: معنىٰ قولِ أنس: أنها كُلُّها مَرْويَّة.

قوله: (هو ذو الـخُوَيصِرة)، وفي نسخة[٣]: «هو ابنُ ذي الـخُوَيصِرة»: اسمُه حُرْقُوص[٤].

روينا عن البخاريِّ ومُسلِمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ وابنِ ماجَهْ[٥] عن أبي سعيدٍ قال: بينما نحنُ عندَ رسولِ الله ﷺ، وهو يَقسِمُ قَسْماً، أتاهُ ذو الخويصِرة، وهو رجلٌ مِن بني تميم، فقال: يا رسولَ الله اعدِل، فقال رسولُ الله ﷺ: «وَيْلَك! مَنْ يَعدِلُ إذا لم أعدِل، قد خِبْتَ وخَسِرتَ[٦] إن لم أعـدِل»، فقال عمرُ رضيَ اللـهُ عنه: ائـذَنْ لي فيه أضرِبْ عُنُـقَه، فقال رسولُ الله ﷺ: «دَعْه، فإنَّ لـه أصحاباً يَحقِرُ أحدُكُم صَلاتَه مَعَ صَلاتِهِم، وصِيامَه مَعَ صِيامِهِم، يقرؤونَ

(١) أخرجه النسائي (٩٤٠) و(٩٤١) من حديث أُبَيّ بن كعب، وأحمد (٢٠٤٢٥) من حديث أبي بكرة.
وحديثُ أُبَيٍّ أخرجه مسلم (٨٢٠) و(٨٢١) دونَ قوله: «كُلُّها كافٍ شافٍ»، وأخرجه دونَ هذه الزيادةِ أيضاً: البخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١) و(٦٩٣٦) و(٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب، والبخاري (٣٢١٩) و(٤٩٩١)، ومسلم (٨١٩) من حديث ابن عباس.

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٩٦).

(٣) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

(٤) انظر الخلاف في ذلك في «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٩ و٤٠٩ و٤١١).

(٥) البخاري (٣٦١٠) و(٦١٦٣) و(٦٩٣١) و(٦٩٣٣) و(٧٥٦٢)، ومسلم (١٠٦٤) ومالك (١: ٢٠٤)، وأبو داود (٤٧٦٤) و(٤٧٦٥)، والنسائي (٢٥٧٨) و(٤١٠١)، وابن ماجه (١٦٩).
وأخرجه مسلم (١٠٦٣)، وابن ماجه (١٧٢) من حديث جابر.

(٦) قال الإمامُ النووي في «شـرح صحيح مسلم» (٧: ١٥٩): «رُوِيَ بفَتْحِ التاءِ وبضَمِّها فيهما، ومعنىٰ الضَّمِّ ظاهر، وتقديرُ الفَتْح: خِبتَ أنتَ أيها التابعُ إذا كنتُ لا أعدِل؛ لكونِكَ تابعاً ومُقتَدياً بمَنْ لا يَعدِل، والفَتْحُ أشهَر».

كان رسولُ الله ﷺ يَقسِمُ غنائمَ حُنَين، فقال: اعدِلْ يا رسولَ الله، فقالَ صَلَواتُ الله عليه وسلامُه: «وَيلَكَ! إنْ لم أعدِلْ فمَنْ يَعدِل؟»، وقيل: هو أبو الجَوّاظ؛ مِنَ المُنافِقين، قال: ألا تَرَونَ إلىٰ صاحبكم، إنما يَقسِمُ صَدَقاتِكُم في رُعاةِ الغَنَم، وهو يَزعُمُ أنه يَعدِل!، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «لا أبا لك، أما كانَ موسىٰ راعياً؟! أما كانَ داودُ راعياً؟!»، فلما ذَهَبَ قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «احذَرُوا هذا وأصحابَه، فإنهم مُنافِقُون».

وقُرِئ: «يَلمُزُك» بالضَّم، و«يُلمِّزُك»، و«يُلامِزُك»؛ التثقيلُ والبناءُ علىٰ «المُفاعَلة» مُبالغةٌ في اللَّمز.

القُرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيَهم، يَمرُقُونَ مِنَ الإسلام كما يَمرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّميَّة، يَنظُرُ إلىٰ نَصْلِهِ فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى رِصَافِه[1] فلا يُوجَدُ فيه شيء، ثم يَنظُرُ إلى نَضِيِّه[2] فلا يُوجَدُ فيه شيء، وهو القِدْح، ثم يَنظُرُ إلىٰ قُذَذِهِ[3] فلا يُوجَدُ فيه شيءٌ، سبقَ الفَرْثَ والدم، آيَتُهم رجلٌ أسودُ إحدىٰ عَضُدَيهِ مِثلُ ثَدْيِ المرأة» ـ وفي رواية: «إحدىٰ يَدَيهِ مِثلُ البَضْعةِ تَدَردَرُ[4]» ـ «يخرجونَ علىٰ حينِ فُرْقةٍ من الناس».

قال أبو سعيد: فأشهَدُ أني سَمِعتُ هذا مِن رسولِ الله ﷺ، وأشهَدُ أنَّ علياً رضيَ اللهُ عنه قاتَلَهُم وأنا مَعَه، فأمَرَ بذلكَ الرجل، فالتُمِسَ فوُجِدَ، فأُتِيَ به، حتىٰ نَظَرتُ إليه علىٰ نَعْتِ رسولِ الله ﷺ الذي نَعَت، فنَزَلَتْ فيهم: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾.

قوله: (هو أبو الجَوّاظ)، النهاية: «الجَوّاظ: الجَمُوعُ المَنُوع، وقيل: كثيرُ اللَّحمِ المُختالُ في مِشيَتِه، وقيل: القصيرُ البطين».

---

(١) هو عَقَبٌ يُلوىٰ علىٰ مدخل النَّصل في السهم. «النهاية» لابن الأثير (٢: ٢٢٧)، مادة (رصف).

(٢) هو نَصْلُ السهم، أو هو السهم قبل أن يُنحَتَ، قال ابن الأثير في «النهاية» (٥: ٧٣)، مادة (نضي): «وهو أولىٰ، لأنه قد جاء في الحديث ذِكرُ النَّصل بعد النضي».

(٣) هو رِيشُ السهم. «النهاية» (٤: ٢٨)، مادة (قذذ).

(٤) قال ابنُ الأثير في «النهاية» (٢: ١١٢)، مادة (دردر): «تَدَردَر: أي: تَرَجرَج؛ تجيءُ وتذهب، والأصل: تَتَدَردَر، فحَذَفَ إحدىٰ التاءين تخفيفاً».

ثم وَصَفَهُم بأنَّ رِضَاهُم وسَخَطَهم لأنفُسِهم، لا للدِّينِ وما فيه صَلاحُ أهلِه، لأنَّ رسولَ الله ﷺ استعطَفَ قُلوبَ أهلِ مكَّة يَومَئِذٍ بتوفير الغنائم عليهم، فضَجَّ المُنافِقُون منه، و﴿إِذَا﴾ للمُفاجَأة، أي: وإنْ لم يُعطَوْا منها فاجَؤُوا السَّخَط.

قوله: (ثم وَصَفَهُم بأنَّ رِضاهُم): يُريدُ أنه تعالىٰ لـمَّا ذكرَ أنَّ بعضاً مِنَ المُنافِقينَ عابَ رسولَ الله ﷺ في قِسْمةِ الصدقات، بيَّنَ بعدَ ذلك بقوله: ﴿فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَقسِمُها للدِّينِ وصَلاح أهلِه، لا للأغراضِ النفسانيَّة، وهؤلاءِ لـمَّا كانت أغراضُهم نفسانيَّة، ورِضاهُم وسَخَطُهم لمُجَرَّدِ الإعطاءِ والمَنع، مَنعَهُم إياها، فطَعَنُوا فيه وعابُوه.

ويَنطَبِقُ علىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، فإنه تعالىٰ صَدَّرَ الجملةَ بأداةِ الحَصْرِ المُستَدعيةِ لإثباتِ الحكم للمذكور ونفيِه عما عداه، يعني: أنَّ الذي ينبغي أن تُقسَمَ الصَّدَقاتُ عليه هو الموصوفُ بإحدىٰ الصِّفاتِ المذكورةِ دونَ غيره، لأنَّ سَبَبَ الاستِحقاقِ صلاحُ الدِّين وصلاحُ أهلِه، لا الفساد، وأنَّ المُنافقينَ لا يَستَحِقُّونَـها، لأنه ليسَ منهم سِوىٰ الفساد، ويُؤيِّدُ هذا الترتيبَ قولُ المُصنِّف: «دلَّ بكَوْنِ هذهِ الأوصافِ مَصارِفَ الصَّدَقات، علىٰ أنهم[1] ليسوا منهم[2]»، حَسْماً لأطماعِهم في جوابِ قولِه: «كيفَ وقعت هذهِ الآيةُ في تضاعيفِ ذِكرِ المُنافِقين».

قوله: (لأنَّ رسولَ الله ﷺ) إلىٰ آخره: تعليلٌ لقوله: «وَصَفَهم»، إذ التقدير: وَصَفَهُم بذلك لأنهم ضَجِرُوا حينَ استعطَفَ رسولُ الله ﷺ قُلوبَ أهلِ مكَّة.

قوله: (و﴿إِذَا﴾ للمفاجأة): قال أبو البقاء: «﴿إِذَا﴾ هاهنا ظرفُ مكان، وجُعِلَتْ في جوابِ الشَّرْطِ كالفاء، لِـمَـا فيها من الـمفاجأة، وما بعدها ابتـداءٌ وخَبَر، والعامِلُ فيها ﴿يَسْخَطُونَ﴾»[3].

---

(١) «على أنهم»: أي: المنافقين، «ليسوا منهم»: ليسوا مِن مَصارِفِ الصَّدَقات.

(٢) من قوله: «سوى الفساد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٧).

[﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ ٥٩]

جوابُ «لو» محذوف، تقديرُه: لو أنهم رَضُوا لكانَ خيراً لهم، والمعنىٰ: ولو أنهم رَضُوا ما أصابَهم به الرسولُ مِنَ الغنيمة، وطابت به نُفوسُهم، وإنْ قَلَّ نصيبُهم، وقالوا: كَفَانا فَضْلُ الله وصُنعُه، وحَسْبُنا ما قُسِمَ لنا، سيَرزُقُنا اللهُ غنيمةً أُخرىٰ، فيُؤتينا رسولُ الله ﷺ أكثَرَ مما آتانا اليوم، ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في أنْ يُغنِمَنا ويُخَوِّلَنا فَضْلَه لَراغِبُون.

[﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٦٠]

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾ قَصْرٌ لِجنسِ الصَّدَقاتِ علىٰ الأصنافِ المعدودة، وأنها مُختصَّةٌ بها، لا تَتَجاوزُها إلىٰ غيرها، كأنه قيل: إنما هيَ لهم لا لِغيرِهم. ونحوُه قولُك: إنما الخلافةُ لِقُرَيش، تُريد: لا تَتعدَّاهُم ولا تكونُ لغيرهم، **فيَحتَمِلُ أن تُصرَفَ إلىٰ الأصنافِ كُلِّها، وأن تُصرَفَ إلىٰ بعضِها**، وعليه مذهبُ أبي حنيفةَ رحمه الله.

قوله: (**فيَحتَمِلُ أن تُصرَفَ إلىٰ الأصناف** ـ ويُروىٰ: إلىٰ الأوصاف ـ **كُلِّها، وأن تُصرَفَ إلىٰ بعضِها**): الفاءُ سَبَبيَّة، أي: يَلزَمُ مِن معنىٰ التركيبِ هذان الاحتمالان، وذلك أنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ وُضِعَت لقَصْرِ ما يليها في الجزءِ الأخيرِ مِنَ الكلام، وهاهنا المذكورُ أولاً جِنسُ الصَّدَقات، لأنَّ الجمعَ المُحلَّىٰ يُفيدُ العُموم، وأجزاءُ الأصنافِ الثمانيةِ تدلُّ علىٰ أنَّ جميعَ الصَّدَقاتِ لا تَتَجاوَزُ المذكورينَ إلىٰ غيرهمُ البتَّة.

وأما وجوبُ صَرْفِ بعضِها إلىٰ الأصنافِ كُلِّها فليسَ فيها ذلك، ولذلك احتَمَلَ الأمرَين، ويَنصُرُهُ ما قال الإمام: «الآيةُ لا دلالةَ فيها علىٰ قولِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنه لا بُدَّ مِن

....

صَرفِها إلىٰ الأصناف، لأنه تعالىٰ جَعَلَ جُملةَ الصَّدَقاتِ لهؤلاءِ الأوصاف، فأما أنَّ صدقةَ زيدٍ بعَيْنها يُوجِبُ تُوزيعُها علىٰ الأصنافِ كُلِّها فلا؛ كما أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ الآية [الأنفال: ٤١]، تُوجِبُ تقسيمَ الخُمُسِ علىٰ الطوائفِ مِن غير توزيعٍ بالاتفاق، يعني: لم يَقُلْ أحدٌ أنَّ كُلَّ شيءٍ يُغنَمُ بعَيْنِهِ يجبُ تفريقُ ذلكَ الشيءِ علىٰ الطوائفِ كُلِّها، وأيضاً أنَّ الحكمَ الثابتَ في مجموعٍ لا يُوجبُ ثبوته في كُلِّ جُزءٍ مِن أجزائه»[١].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «القولُ بوُجُوبِ صَرْفِها إلىٰ جميعِهم أخْذاً مِن لام التمليك وواو التَّشريكِ لا تُساعِدُ عليه الآية، لأنها مُصَدَّرةٌ بـ﴿إِنَّمَا﴾ الدالَّةِ علىٰ أنَّ غيرَهم لا يَستَحِقُّ فيها نصيباً»[٢].

وقال صاحب «الإنصاف»[٣]: الآيةُ إن لم تَدُلَّ مِن جِهَةِ ﴿إِنَّمَا﴾، فقد دَلَّتْ مِن جهةِ اللامِ والواو، وإنما تُفيدُ حَصْرَ الأولِ في الثاني، ولا تَمنَعُ مِن حَصْرِ الثاني في الأولِ لدليلٍ خارج.

قال مُحيي السُّنة في «معالم التنزيل»: «واختَلَفَ الفُقهاءُ في كيفية قَسْمِ الصَّدَقات:

فذهبَ جماعةٌ إلىٰ أنه لا يجوزُ صَرْفُ كُلِّها إلىٰ بعضِهم مَعَ وجودِ سائرِ الأصناف، وهو قولُ عِكرِمة، وبه قالَ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهما، وقال: يجبُ أن تُقسَمَ زكاةُ كُلِّ صِنفٍ مِن مالِهِ علىٰ الموجودينَ مِنَ الأصنافِ قِسْمةً علىٰ السَّواء، ثم حِصَّةُ كُلِّ صِنفٍ لا يجوزُ أن تُصرَفَ إلىٰ أقلَّ مِن ثلاثةٍ منهم إن وُجِد.

وذهبَ جماعةٌ إلىٰ أنه لو صُرِفَ الكُلُّ إلىٰ صِنفٍ واحدٍ مِن هذهِ الأصناف، أو إلىٰ شخصٍ

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ٨٢).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٧) بحاشية «الكشاف».

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وتحرَّف في (ف) إلىٰ: «الانتصاف».

ومُرادُه بـ«الإنصاف»: «الإنصاف من الانتصاف بين الزمخشري وابن المُنيِّر» للعلامة عَلَم الدين عبد الكريم ابن علي، المعروف بالعراقي أو بابن بنت العراقي، المتوفى سنة ٧٠٤، رحمه الله تعالى. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢: ٣٩٩-٤٠٠)، و«كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥)، و«الأعلام» للزركلي (٤: ٥٣).

....

واحدٍ منهم جاز، وإنما سَمَّىٰ اللهُ تعالىٰ هذهِ الأصنافَ الثمانيةَ إعلاماً منه أنَّ الصَّدَقةَ لا تخرجُ عن هذهِ الأصناف، لا إيجاباً لِقسمَتِها بينهم جميعاً، وهو قولُ عُمَرَ وابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهم، وبه قال سعيدُ بنُ جُبَير وعطاء، وإليه ذهبَ سُفيانُ الثَّوريُّ وأصحابُ الرأي.

وقال أحمد: يجوزُ أن يَضعَها في صِنفٍ واحد، وتفريقُها أَوْلىٰ.

وقال مالك: يَتَحَرَّىٰ موضعَ الحاجةِ منهم، ويُقَدِّم الأَوْلىٰ فالأَوْلىٰ، فإن رأىٰ الحاجةَ في الفُقراءِ في عامٍ أكثَرَ قدَّمهم، وإن رآها في عامٍ في صِنفٍ آخَرَ حَوَّلَها إليهم. وكُلُّ مَنْ دَفَعَ إليه صَدَقتَه لا يزيدُ علىٰ قَدْرِ الاستِحقاق»[1].

وقال القاضي: «قولُ الأئمةِ الثلاثةِ جوازُ الصَّـرْفِ إلىٰ صِنفٍ واحد، واختاره بعضُ أصحابنا، وبه كان يُفتي شيخي ووالدي، علىٰ أنَّ الآيَةَ بيانُ أنَّ الصَّدَقةَ لا تخرجُ منهم، لا إيجابُ قِسمَتِها عليهم»[2].

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ قولَ مالكٍ أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، علىٰ ما سبقَ أنَّ الصَّـرْفَ مُعلَّلٌ بمصالح الدِّينِ وإصلاحِ أهلِه، وأنَّ البعضَ أَوْلىٰ مِنَ البعض، ولإفادةِ التغيير في عبارةِ الآيـةِ أيضاً، كما أشارَ إليه المُصنِّفُ بقوله: «إنما عَدَلَ عنِ اللام إلىٰ «في» في الأربعةِ الأخيرة؛ ليُؤذِنَ بأنهم أرسَخُ في استِحقاقِ التَّصدُّقِ عليهم ممَّن سبقَ ذِكرُه»، وذلك لمكانِ الكِناية.

ويُعلَمُ مِن أقوالِ الأئمةِ علىٰ ظاهِرِ الآية: أنَّ القاسِمَ إذا كانَ الإمامَ يجبُ الصَّـرْفُ إلىٰ الكُلّ، وإذا كانَ المالكَ فلا، وأنَّ الصَّـرْفَ إلىٰ الأصنافِ والتسويةَ في القَسْمِ وعَدَمَها مَنُوطةٌ بالمصالح.

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٥-٦٦). وانظر في مذهب الحنفية في هذه المسألة: «الهداية» للمرغيناني (١: ١١١)، وفي مذهب المالكية: «الشرح الكبير» للدردير مع «حاشية الدسوقي» (١: ٤٩٨)، وفي مذهب الشافعية: «روضة الطالبين» للنووي (٢: ٣٢٩)، وفي مذهب الحنابلة: «المغني» لابن قدامة (٢: ٤٩٨-٤٩٩).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

وعن حُذيفةَ وابنِ عباسٍ وغيرِهما مِنَ الصَّحَابةِ والتابعين أنهم قالوا: في أيِّ صِنفٍ منها وَضَعتَها أجزأك، وعن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ: لو نَظَرتَ إلىٰ أهلِ بيتٍ مِنَ المُسلِمينَ فقَراءَ مُتعفِّفين، فجَبَرْتَهم بها كانَ أحَبَّ إليّ.

وعندَ الشافعيِّ رحمه الله: لا بُدَّ مِن صَرْفِها إلىٰ الأصناف، وعن عِكرِمة: أنها تُفرَّقُ في الأصنافِ الثمانية، وعن الزُّهْري: أنه كَتَبَ لِعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز تفريقَ الصَّدَقاتِ علىٰ الأصنافِ الثمانية.

﴿وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾: السُّعاةِ الذينَ يَقبِضُونَها، ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾: أشرافٌ مِنَ العرب، كانَ رسولُ الله ﷺ يَستَألِفُهم علىٰ أن يُسلِمُوا، فيَرضَخُ لهم شيئاً منها، حينَ كانَ في المُسلِمينَ قِلَّة، و﴿ٱلرِّقَابِ﴾: المُكاتَبُون؛ يُعانُونَ منها، وقيل: الأَسارىٰ، وقيل: تُبتاعُ الرِّقابُ فتُعتَق.

وأما استِدلالُ الإمامِ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]: فمُؤيَّدٌ بما رويناه في «صحيح البخاري»[1] عن أنس: «لمَّا كانَ يومُ هَوازِن، فانهزَمَ المُشرِكون، فأصابَ يومَئذٍ غَنائِمَ كثيرة، فقَسَمَ في المُهاجِرينَ والطُّلَقاء، ولم يُعطِ الأنصارَ شيئاً»، الحديث. والله أعلم.

قوله: (فيَرضَخُ لهم): الرَّضخ: العطاء القليل.

قوله: (و﴿ٱلرِّقَابِ﴾: المُكاتَبون): قال مُحيي السُّنَّة: «هذا قولُ أكثرِ الفُقهاء، وبه قالَ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ والنَّخَعيُّ والزُّهريُّ والليثُ بنُ سعدٍ والشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهم. وقال جماعة: تُشتَرىٰ بسَهْمِ الرقاب عَبيدٌ فيُعتَقُون، وهو قولُ الحسن، وبه قال مالكٌ وأحمدُ وإسحاق»[2].

---

(١) برقم (٤٣٣٣) و(٤٣٣٧)، وأخرجه مسلم (١٠٥٩) أيضاً.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٦٤).

﴿وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾: الذينَ رَكِبَتْهُمُ الدُّيون، ولا يَملِكُونَ بعدَها ما يَبلُغُ النِّصاب، وقيل: الذينَ تَـحَمَّلُوا الـحَمَـالات، فتَدايَنُوا فيها، وغَرِمُوا، ﴿وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: فُقراء الغُزاةِ والحجيجِ المُنقطَعِ بهم، ﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المُسافِر المُنقَطِعِ عن مالِه، **فهو فقيرٌ** حيثُ هو، غَنِـيٌّ حـيث مالُه.

﴿فَرِيضَةً﴾ في معنىٰ المَصدَرِ المُؤكِّد، لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾: معناه: فَرَضَ اللهُ الصَّدَقاتِ لهم، وقُرِئ: «فَرِيضةٌ» بالرفع؛ علىٰ: تلكَ فَريضة.

فإن قلتَ: لِـمَ عَدَلَ عن اللامِ إلىٰ «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلتُ: للإيذانِ بأنهم أرسَخُ في استِحقاقِ التَّصَدُّقِ عليهم ممَّن سَبَقَ ذِكرُه؛ لأنَّ «في» للوِعاء، فنبَّهَ علىٰ أنهم أحِقَّاءُ بأنْ تُوضَعُ فيهمُ الصَّدَقات، ويُجعَلُوا مَظِنَّـةً لها ومَصَبّاً.........................

قوله: (الـحَمالات)، النهاية: «الـحَمَالةُ ـ بالفَتْح ـ: ما يَتَحمَّلُه الإنسانُ عن غيره مِن دِيَـةٍ أو غَرامة، مثلُ أن تقعَ حربٌ بينَ فَريقَينِ[1] تُسفَكُ فيه الدِّماء، فيَدخُلُ بينَهم رجلٌ يَتَحمَّلُ دِياتِ القَتْلىٰ ليُصلِحَ ذاتَ البَيْن، والتَّحمُّلُ أن يَتَحمَّلَها عنهم علىٰ نفسِه».

قوله: (المُنقَطَع بهم): أي: عَطِبَتْ دابَّتُه أو نَفِدَ زادُه، فانقَطَعَ به السَّفَرُ دونَ وطنِه، فهو مُنقَطَعٌ به، ويُقال: حاجٌّ بمُنقَطِع ـ بالكسر ـ ، والباءُ للتعدية؛ لأنَّ الانقِطاعَ لازم[2]، فإذا حُذِفَ الجارُّ قيل: المُنقَطِع، كما قال بُعَيدَ هذا: «الفقير أو المُنقَطِع».

قوله: (فهو فقير): مُبتَدأ وخَبَر، و«حيثُ» ظرفُ الفقيـرِ مُضافٌ إلىٰ ما بعدَه، أي: حيث هو حاصِلٌ[3] فيه، وكذلكَ قوله: «هو غنيٌّ حيثُ مالُه»، أي: حيثُ مالُه حاصِلٌ فيه.

---

(١) في الأصول الخطية: «الفريقين»، والمُثبَت من «النهاية» (١: ٤٤٢)، وهو أحسن.

(٢) يعني: أنَّ الفِعلَ «انقَطَع» فِعلٌ لازم، فلا يُؤخَذُ منه اسمُ المفعول، إلا إذا عُدِّيَ بحرف الجار، كما قال: «المُنقَطَع بهم».

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «صالح».

وذلكَ لِـمَا في فَكِّ الرِّقاب مِنَ الكِتابةِ أو الرِّقِّ أو الأَسْـر، وفي فَكِّ الغارِمينَ مِنَ الغُرْم؛ مِنَ التخليصِ والإنقاذ، ولِـجَمْعِ الغازي الفقير أو المُنقَطِعِ في الحجِّ بينَ الفَقْرِ والعِبادة، وكذلكَ ابنُ السَّبيل جامعٌ بينَ الفَقْرِ والغُرْبةِ عن الأهلِ والمال.

وتكريرُ ﴿فِي﴾ في قوله: ﴿وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فيه فَضْلُ ترجيحٍ لهذينِ علىٰ ﴿ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾.

فإن قلتَ: فكيفَ وَقَعَتْ هذهِ الآيةُ في تضاعيفِ ذِكرِ المُنافِقينَ ومَكايِدِهم؟ قلتُ: دلَّ بكَوْنِ هذهِ الأصنافِ مَصارِفَ الصَّدَقاتِ خاصَّةً دونَ غيرِهم، علىٰ أنهم ليسُوا منهم؛ حَسْمـاً لأطمـاعِهم، وإشعاراً باستيجابِهمُ الحِرمان، ....

قوله: (لِـمَا في فَكِّ الرِّقابِ مِنَ الكِتابة) إلىٰ آخره: «مِن»: في قوله: «مِنَ الكِتابة»: صِلَـةُ «فَكّ»، وفي «مِنَ التخليص»[1]: بيانُ «ما» في «لِـمَا»، و«في فَكِّ الغارِمين» عطفٌ علىٰ «في فَكِّ الرِّقاب». المعنىٰ: ذلك الرُّسُوخُ في الاستِحقاقِ مُستَقِرٌّ لأجلِ ما في فَكِّ الرِّقابِ والغارِمينَ مِنَ الإنقاذِ والتخليص. و«لِـجَمْعِ الغازي» عطفٌ علىٰ «لِـمَا في فَكِّ الرِّقاب»[2].

قال صاحبُ «الانتصاف»: «إنما عَدَلَ مِنَ اللام إلىٰ «في» في الأربعةِ الأخيرة؛ لأنَّ الأربعةَ الأُوَلَ مُلَّاكٌ لِـمَا عَسَىٰ أن يُدفَعَ إليهم، والأربعةَ الأخيرةَ لا يَملِكُونَ ما يُدفَعُ إليهم، إنما يُصرَفُ إليهم في مَصالِحَ تتعلقُ بهم، لأنَّ التعديةَ بـ«في» مُقدَّرةٌ بالصَّـرْف، فمالُ الرِّقابِ يَملِكُه السادة، والمُكاتَبُونَ لا يَحصُلُ في أيديهم شيء، والغارِمونَ يُصرَفُ نصيبُهم لأربابِ الدُّيُون، وكذلكَ في سبيلِ الله، وابنُ السَّبيلِ مُندَرِجٌ في سبيلِ الله، وأُفرِدَ بالذِّكرِ تنبيهاً علىٰ خُصُوصيَّـتِه، وهو مُجرَّدٌ عن الحرفين جميعاً، أي: اللام و«في»، وعَطفُه علىٰ اللامِ ممكِن، و«في» أقرب»[3].

---

(١) أي: و«مِن» في قوله: «مِنَ التخليص» بيانٌ... إلخ.

(٢) من قوله: «والغارمين من الإنقاذ» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٨) بحاشية «الكشاف».

وأنهم بُعَداءُ عنها وعن مَصَارِفِها، فما لهم وما لها! وما سَلَّطَهم علىٰ التكلُّم فيها، ولَمْزِ قاسِمِها، صَلَواتُ الله عليه وسلامُه!

[﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٦١]

الأُذُن: الرجلُ الذي يُصَدِّقُ كُلَّ ما يَسمَع، ويَقبَلُ قولَ كُلِّ أحد، سُمِّيَ بالجارحة التي هيَ آلةُ السماع، كأنَّ جُملتَه أُذُنٌ سامِعة، ونظيرُه قولُهم للرَّبيئة: عَيْن، وإيذاؤُهم له: هو قولُهم فيه: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾.

و﴿أُذُنُ خَيْرٍ﴾: كقولك: رجلُ صِدْق، تُريدُ الجَوْدةَ والصَّلاح، كأنه قيل: نعم، هو أُذُنٌ سامِعة، ولكنْ نِعمَ الأُذُن. ويجوزُ أن يُريد: هو أُذُنٌ في الخير والحقِّ ....

قوله: (فما لهم وما لها!): قيل: هما جُملتان، أي: فما لهم ولها، وما لها ولهم؟[1].

قوله: (وما سَلَّطَهم علىٰ التكلُّم فيها): أي: أيُّ شيءٍ جَسَّرَهم علىٰ أن يَتكلَّموا فيها؟

قوله: (و﴿أُذُنُ خَيْرٍ﴾: كقولك: رجلُ صِدْق): أي: أنه مِن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفةِ للمُبالغة، فهو خَبَرُ مُبتَدأٍ محذوف، أي: هو أُذُن، والجملةُ جوابٌ عن قَولِهم: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾، وقولُه: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تفسيرٌ وبيانٌ لقولِه: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾.

قوله: (ويجوزُ أن يُريد: هو أُذُنٌ في الخير) عطفٌ علىٰ قولِه: «كقولك: رجلُ صِدْق»، قال القاضي: «قوله: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾: أي: يَسمَعُ كُلَّ ما يُقالُ له، سُمِّيَ بالجارحة للمُبالغة، كأنه مِن فَرْطِ استماعِه صارَ أُذُناً»[2]، أو اشتُقَّ له فِعلٌ مِن: أذِنَ أذَناً: إذا استَمَع، كأَنِف، وأنشَدَ الجوهريُّ لقَعنَب:

صُمٌّ إذا سَمِعُوا خَيراً ذُكِرتُ بـهِ ... وإنْ ذُكِرتُ بشَـرٍّ عِندَهُم أذِنُوا[3]

---

(١) في (ف): «أي: فما لهم ولها ولهم»، وفيها خلل واضح، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٤).

(٣) البيت لقَعنَبِ بنِ أُمِّ صاحب، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١: ١٢٢)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة=

وفيما يجبُ سماعُه وقَبولُه، وليسَ بأُذُنٍ في غير ذلك، ودلَّ عليه قِراءةُ حمزة: (ورَحْمةٍ) بالجرِّ عطفاً عليه، أي: هو أُذُنُ خيرٍ ورَحْمةٍ لا يَسمَعُ غيرَهما ولا يَقبَلُه.

ثم فَسَّرَ كونَه أُذُنَ خير؛ بأنه يُصَدِّقُ بالله، لِـمَا قامَ عندَه مِنَ الأدلة، ويَقبَلُ مِنَ المُؤمنينَ الـخُلَّصِ مِنَ المُهاجِرينَ والأنصار، وهو رحمةٌ لِـمَنْ آمَنَ منكم ـ أي: أظهَرَ الإيمان ـ أيـُّها المُنافِقُون؛ حيثُ يَسمَعُ منكم، ويَقبَلُ إيمانكم الظاهِر، ولا يَكشِفُ أسـرارَكم، ولا يَفضَحُكُم، ولا يَفعَلُ بكم ما يَفعَلُ بالمُشركين، ....

الراغب: «الأُذُن: الجارحة، ويُستَعارُ لـمَنْ كَثُرَ استماعُه وقَبُولُه ما يَسمَع، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾، أي: استماعُه لِـمَا يعودُ بخيركم. وأذِنَ: استَمَع، نحوُ قولِه: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢]، ويُستَعمَلُ ذلكَ في العِلم المُتوَصَّلِ إليه بالسَّماع، نحوُ قولِه: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، والإذنُ والأذانُ لِـمَا يُسمَع، ويُعبَّـرُ بذلكَ عنِ العِلم، إذ هو مَبدَأُ كثيـرٍ مِنَ العِلم، والإذنُ في الشيء: إعلامٌ بإجازتـِهِ والرُّخصةِ فيه»[1].

قوله: (ودلَّ عليه قِراءةُ حمزة: «ورَحمةٍ» بالجر): لأنه حينَئذٍ معطوفٌ علىٰ ﴿خَيْرٍ﴾، ولا يَحسُنُ أن تكونَ (رحمةٍ) صفةَ ﴿أُذُنٌ﴾ علىٰ نحو: رجلُ صِدقٍ وحاتِمُ الجود[2]، حُسْنَه إذا قيل: أُذُنٌ في الخيرِ وأُذُنٌ في الرحمة، لا يَسمَعُ غيرَهما ولا يَقبَلُه.

= (٣: ٨٤)، «الحماسة» ص٢٩٠، و«الصحاح» للجوهري، مادة (أذن)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (شور) ومادة (أذن).

وهو في بعض هذه المصادر بلفظ: «بسوء» مكان «بشَـرٍّ»، والمعنى واحد.

(١) «مفردات القرآن» ص٧٠-٧١.

(٢) أي: رجلٌ صادق، وحاتمٌ الجواد. وانظر ما تَقَدَّمَ عند الزمخشري في تفسير الآية ٨٧ من سورة البقرة (٢: ٥٦٦)، والآية ١٥٤ من سورة آل عمران (٤: ٣٠٧).

مُراعاةً لِـمَا رأىٰ اللهُ مِنَ المصلحةِ في الإبقاءِ عليكم، فهو أُذُنٌ كما قلتُم، إلا أنه أُذُنُ خير لكم، لا أُذُنُ سُوْء، فسَلَّمَ لهم قولَهم فيه، إلا أنه فُسِّـرَ بما هو مَدْحٌ له وثناءٌ عليه، وإن كانوا قَصَدُوا به المَذَمَّةَ والتقصيرَ بِفِطْنتِه وشَهامتِه، وأنه مِن أهلِ سلامةِ القُلُوبِ والغِرَّة.

وقيل: إنَّ جماعةً منهم ذَمُّوهُ صَلَواتُ الله عليه وسلامُه وبَلَغَه ذلك، ....

قوله: (في الإبقاءِ عليكم)، الجوهري: «أبقَيتُ علىٰ فُلان: إذا أرعَيتَ[1] عليه ورَحِمتَه».

قوله: (فسَلَّمَ لهم قَولَهم فيه، إلا أنه فُسِّـرَ بما هو مَدحٌ له وثناءٌ عليه): يعني: أنه مِن باب القولِ بالمُوجَب[2]، قال صاحبُ «الانتصاف»: «ولا شيءَ أبلَغُ في الرَّدِّ مِن هذا الأسلوب، لأنَّ فيه إطماعاً في المُوافَقة، وكذا علىٰ إجابتهم بالإبطال، وهو كالقولِ بالمُوجَبِ في استعمال الفقهاء»[3]. وقلت: مثالُه قولُهم: الخيلُ يُسابَقُ عليها، فتَجِبُ الزكاةُ فيها كالإبل، فيُقال: مُسَلَّمٌ في زكاةِ التجارة، أي: نحنُ نقولُ بمُوجَبِه في مالِ التِّجارة، والخِلافُ في زكاةِ العين.

قوله: (بفِطنَتِه): صلةُ «التقصير»، وقوله: «وأنه مِن أهلِ سَلامةِ القُلُوب»: عطفٌ علىٰ «المَذَمّة»، المعنىٰ: أنهم قَصَدُوا بقَولِهم: ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾ قِلَّةَ فِطنَتِه وشَهامتِه، وقَصَدُوا به أنه ﷺ سَليمُ القِلبِ غِرٌّ غيرُ مُجرِّب الأمور.

قوله: (وشَهامته): شَهُمَ الرجلُ ـ بالضَّمِّ ـ شَهامةً فهو شَهْم، النهاية: «كانَ شَهْماً، أي: نافذاً في الأمور ماضِياً، والشَّهْمُ: الذكيُّ الفُؤاد».

قوله: (وقيل: إنَّ جماعةً منهم ذَمُّوه) عطفٌ علىٰ قولِه: «الأُذُن: الرجلُ الذي يُصَدِّقُ كُلَّ ما سَمِع، ويَقبَل»، والفرق: أنَّ علىٰ الأولِ المَقُول المُتأذىٰ منه لفظُ ﴿هُوَ أُذُنٌ﴾، لقولِه: «وإيذاؤُهم له هو قولُهم فيه: هو أُذُن»، ﴿وَيَقُولُونَ﴾ في التنزيل عطفُ تفسيرٍ لقوله: ﴿يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾.

---

(١) في الأصول الخطية: «رعيت»، والتصويبُ من «الصِّحاح» للجوهري.

(٢) سيأتي التعريف به تعليقاً عند تفسير الآية ١١ من سورة إبراهيم عليه السلام (٨: ٥٦٤).

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ١٩٨) بحاشية «الكشاف».

فاشتَغَلَتْ قُلوبُهم، فقال بعضُهم: لا عليكم، فإنما هو أُذُنٌ سامِعةٌ قد سَمِعَ كلامَ المُبلِّغِ فأَذِن، ونحنُ نأتيه فنعتَذِرُ إليه، فيَسمَعُ عُذْرَنا أيضاً، فيرضىٰ، فقيل: هو أُذُنُ خيرٍ لكم.

وقُرِئ: «أُذُنٌ خَيرٌ لكُم»؛ علىٰ أنَّ «أذنٌ» خَبَـرُ مُبتَدأٍ محذوف، و«خَيرٌ» كذلك، أي: هو أُذُنٌ هو خَيرٌ لكم، يعني: إن كانَ كما تقولونَ فهو خيرٌ لكم، لأنه يَقبَلُ مَعَاذِيرَكُم، ولا يُكافِئُكم علىٰ سُوءِ دُخْلَتِكُم. وقرأ نافعٌ بتخفيفِ الذال.

فإن قلتَ: لِـمَ عُدِّيَ فِعلُ الإيمانِ بالباءِ إلىٰ الله، وإلىٰ المُؤمنينَ باللام؟ قلتُ: لأنه قُصِدَ التصديقُ بالله الذي هو نقيضُ الكُفر به، فعُدِّيَ بالباء، ....

وعلىٰ الثاني: المقولُ المُتأذىٰ منه غيرُ مذكور، و﴿يُؤْذُونَ﴾ مُعبِّرٌ عنه، ﴿وَيَقُولُونَ﴾ عطفٌ عليه، لقوله: «ذَمُّوهُ وبَلَغَهُ ذلك» إلىٰ قوله: «لا عليكُم، فإنما هو أُذُنٌ سامعة».

قال الزَّجّاج: «مِنَ المُنافِقينَ مَنْ كانَ يَعيبُ رسولَ الله ﷺ، ويقول: إن بَلَغَهُ عنِّي حَلَفتُ له وقَبِلَ مني، لأنه أُذُنٌ يَسمَعُ العُـذْر، فأعلَمَ اللهُ تعالىٰ أنه أُذُنُ خير، أي: مُستَمِعُ خيرٍ لكم، ثم بيَّنَ مـمَّن يَقبَل، فقال: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، أي: هو أُذُنُ خيرٍ لكم، لا أُذُنُ شَـرٍّ؛ يَسمَعُ ما أنزَلَهُ اللهُ عليه، فيُصَدِّقُ به، ويُصدِّقُ المُؤمنينَ فيما يُخبِـرُونَه به، ورحمةٌ للمؤمنين منكم»[١]، ويُعلَمُ منه: أنه لا يَقبَلُ منهم، ولا يَسمَعُ عُذرَهُم ولا يَرحَمُهُم، لأنهم ليسوا بمُؤمنين[٢].

قوله: (وقُرِئ: «أُذُنٌ خَيرٌ لكُم»): قال أبو البقاء: «(خيرٌ) علىٰ هذا صِفةُ «أُذُن»، أي: أُذُنٌ ذو خير، ويجوزُ أن يكونَ «خير» بمعنىٰ «أفعَل»، أي: أُذُنٌ أكثَـرُ خَيراً لكم»[٣].

قوله: (سُوءِ دُخْلَتِكُم)، الأساس: «إنه لخبيثُ الدُّخْلةِ وعفيفُ الدُّخْلة، وهو باطنُ أمرِه، وأنا عالمٌ بدُخْلةِ أمرِك». الجوهري: «داخِلةُ الرجل: باطنُ أمرِه، وكذلك الدُّخْلةُ بالضَّم».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٧).

(٢) من قوله: «إن جماعةً منهم ذمُّوه» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨).

وقُصِدَ السَّماعُ مِنَ المؤمنين، وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولونه، ويُصَدِّقَه؛ لِكَوْنِهم صادقينَ عندَه، فعُدِّيَ باللام، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] ما أنباهُ عن الباء. ونحوُه: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ﴾ [طه: ٧١].

فإن قلتَ: ما وَجْهُ قِراءةِ ابنِ أبي عَبْلة: «ورَحْمَةً»، بالنَّصْب؟ قلتُ: هي عِلَّةٌ مُعلَّلُها محذوف، تقديرُه: «ورَحْمَةً لكم يأذنُ لكم»، فحُذِفَ لأنَّ قولَه: ﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ يَدُلُّ عليه.

قوله: (وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولونَه): أي: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ مُضَمَّنٌ معنىٰ التسليم، فالأحسَنُ أن يُضَمَّنَ ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ معنىٰ الوُثوقِ والاعتِراف، فيكونَ المعنىٰ: هو أُذُنُ خيرٍ يَسمَعُ آياتِ الله ودلائلَه، فيَعترِفُ بصِدقِها ويَثِقُ بها، ويَستَمِعُ إلىٰ المُسلِمين، فيُسَلِّمُ لهم ما يقولون، ويُصَدِّقُهم.

وفيه تعريضٌ بأنَّ المُنافِقينَ أُذُنُ شَرٍّ يَسمَعونَ آياتِ الله، ولا يَثِقُونَ بها، فيُعرِضُونَ عنها، ويَسمَعُونَ قولَ المُسلِمينَ فلا يُسَلِّمُونَ لهم قولَهم، ولا يَقبَلُونَ نصيحتَهم.

أو أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يَقبَلُ قولَ المُنافِقين، ولا يَسمَعُ إلىٰ خِداعِهم، وهذا أوجَهُ في الرد، أي: يَقبَلُ قولَ المُسلمينَ ولا يَقبَلُ قولَ المُنافقين[١].

قوله: (ما أنباه): أي: ما أشدَّه نُبُوّاً[٢] عنِ استعمالِ الباء، أي: ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] كيفَ كانَ بعيداً عن استِعمالِ الباء، لأنَّ قولَه: ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾: بمُصدِّقٍ لنا، لقولِه بعدَه: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧].

---

(١) من قوله: «قوله: وأن يُسلِّم لهم» إلى هنا، سقط من (ف).
(٢) في الأصول الخطية: «ما أشدُّ نبواً»، ولم يظهر لي وجهُه، فأصلحتُه بما تراه.
والنُّبُوّ: البُعْدُ عن الشيء والنُّفور، يُقال: نَبا الشيءُ، أي: بَعُدَ، ونَبا الطَّبْعُ عن الشيء، أي: نَفَر، ولم يَقبَلْه. انظر: «المصباح المنير»، مادة (نبو).

[﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ ٦٢]

﴿لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ الخطابُ للمُسلِمين، وكانَ المُنافِقُونَ يتكلَّمونَ بالمَطاعِنِ، أو يَتخلَّفُونَ عن الجهاد، ثم يأتونَهم فيَعتَذِرُونَ إليهم، ويُؤكِّدُونَ مَعاذِيرَهُم بالحَلِف؛ لِيَعذُرُوهُم ويَرضَوْا عنهم، فقيلَ لهم: إن كنتُم مُؤمنينَ كما تَزعُمُونَ فأحقُّ مَنْ أرضَيتُمْ: اللهُ ورسولُه بالطاعةِ والوِفاق.

وإنما وَحَّدَ الضميرَ؛ لأنه لا تَفاوُتَ بينَ رِضَا الله ورِضَا رَسُولِهِ ﷺ، فكانا في حُكْم مُرْضيً واحد، كقولك: إحسانُ زيدٍ وإجمالُه نَعَشَني وجَبَرَ منِّي. أو: واللهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ، ورسولُه كذلك.

قوله: (الخِطابُ للمُسلِمين، وكانَ المُنافِقون) إلىٰ آخره: بيانٌ لكيفيَّةِ الخِطابِ معهم.

قوله: و(إنما وَحَّدَ الضمير): جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّر، وتقريرُه أن يُقال: لـمَّا كان ﴿أَحَقُّ﴾ خَبَراً عنهما، بمعنىٰ: اللهُ ورسولُه أحقُّ مِن غيرِهما بالرِّضا، فكانَ الظاهرُ أن يُثنّىٰ الضمير، ويُقال: أن يُرضُوهُما؟ فأجابَ بقوله: «وإنما» إلىٰ آخره.

قوله: (فكانا في حُكم مُرضيً واحد): قال أبو البقاء: «فعلىٰ هذا ﴿أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ خَبَرٌ عن الاسمَين، لأنَّ الرسولَ ﷺ قائمٌ مقامَ الله، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]»(١).

قوله: (نَعَشَني): أي: قَوّاني ورَفَعَني.

قوله: (أو: واللهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ(٢)، ورسولُه كذلك): قال أبو البقاء: «﴿وَٱللَّهُ﴾ مُبتَدأ و﴿أَحَقُّ﴾ خَبَرُه، و﴿وَرَسُولُهُۥٓ﴾ مُبتَدأ ثانٍ وخَبَرُه محذوف، دلَّ عليه الأول، وقال سِيبَوَيْه: ﴿أَحَقُّ﴾ خبرُ «الرسول»، وخبرُ الأولِ محذوف، وهو أقوىٰ؛ إذ لا يَلزَمُ منهُ التفريقُ بينَ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٨-٦٤٩).

(٢) من قوله: «خبر عن الاسمين» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ٦٣]

المُحادَّة: مُفاعَلةٌ مِنَ الحدِّ، كالمُشاقَّةِ مِنَ الشَّقِّ، ﴿فَأَنَّ لَهُۥ﴾ على حَذْفِ الخبر، أي: فحَقٌّ أنَّ له ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾، وقيل: معناه: فله، و«أنَّ» تكرير؛ ....

المُبتَدإِ وخبره، وفيه[1] أيضاً أنه خبرُ الأقربِ إليه، قال الشاعر[2]:

نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما ... عِندَكَ راضٍ والرأيُ مُختَلِفُ»[3]

قوله: (**مُفاعَلةٌ مِنَ الحد**): قال الزَّجّاج: «معناه: مَنْ يُجانِبِ اللهَ ورسولَه، أي: مَنْ يكونُ في حَدٍّ، واللهُ ورسولُه في حَدّ»[4].

الراغب: «الحدُّ: الحاجزُ بينَ الشَّيئَين الذي يَمنَعُ اختِلاطَ أحدِهما بالآخر، يُقال: حَدَدتُ كذا: جعلت له حدّاً يُميِّز، وحَدُّ الدار: ما تَتَميَّزُ به عن غيرها، وحَدُّ الشيء: الوصفُ المُحيطُ بمعناه المُميِّزُ له عن غيره، قال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٥ و٢٠]، أي: يُمانِعُون، فذلك إما باعتِبارِ المُمانعة وإما باستِعمالِ الحديد»[5].

قوله: (**وقيل: معناه: فله، و«أنَّ» تكرير**): أي: كَرَّرَ «أنَّ» للتوكيد، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ إذ يَلزَمُ الفَصلُ بينَ المُؤكِّدِ والمُؤكَّدِ بجُملةِ الشرط، وإيقاعُ أجنبيٍّ بين فاءِ الجزاءِ وما في حَيِّزِه، ويُشكِلُ أيضاً نصبُ ﴿نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

---

(١) من قوله: «وقال سيبويه» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري. وانظر الكلام على موضع الشاهد فيه في: «الكتاب» لسيبويه (١: ٧٥)، و«مجاز القرآن» لأبي عُبيدة مَعمَر بن المثنى (١: ٣٩)، و«مفتاح العلوم» ص٨٩، و«شرح ابن عقيل» (١: ٢٤٤)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (قعد) ومادة (فجر).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٤٨).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٥٨).

(٥) «مفردات القرآن» ص ٢٢١-٢٢٢.

لأنَّ في قوله: ﴿أَنَّهُ﴾ تأكيداً، ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَنَّ لَهُ﴾ معطوفاً علىٰ ﴿أَنَّهُ﴾، علىٰ أنَّ جوابَ ﴿مَن﴾ محذوف، تقديرُه: ألم يَعلَمُوا أنه مَنْ يُحادِدِ اللهَ ورسولَه يَهلِك، فأنَّ له نارَ جهنَّم. وقُرِئ: «ألم تَعلَمُوا» بالتاء.

[﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴾ ٦٤]

كانوا يَستَهزِئُونَ بالإسلامِ وأهلِه، وكانوا يحذرونَ أن يَفضَحَهم اللهُ بالوَحْي فيهم، حتىٰ قالَ بعضُهم: واللهِ لا أُرانا إلا شَرَّ خَلْقِ الله، لَوَدِدتُ أني قُدِّمْت، فجُلِدتُ مئةَ جَلْدة، ولا يَنزِلُ فينا شيءٌ يَفضَحُنا.

والضَّميرُ في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿تُنَبِّئُهُم﴾: للمُؤمنين، وفي ﴿قُلُوبِهِمْ﴾: للمُنافِقين، وصَحَّ ذلك؛ لأنَّ المعنىٰ يقودُ إليه، ويجوز أن تكونَ الضَّمائرُ للمُنافِقين؛ ....

قلت: قد سبقَ مِراراً أنَّ مِثلَ هذا التأكيدِ مُقحَمٌ بينَ الكلام، فلا يكونُ أجنبياً، قال أبو البقاء: «إنما كُرِّرَتْ توكيداً، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩]، والفاءُ جوابُ الشرط»[1]. ومثلُه قولُ الحماسيِّ:

وإنَّ امرأً دامَتْ مواثيقُ عَهْدِهِ ... علىٰ مِثْلِ هـذا إنَّـهُ لكَـريمُ[2]

وأما نصبُ «النار» فليس بمُشكِلٍ؛ لأنها[3] ليست بزائدةٍ حتىٰ لا تعمل، وفيه بَحْث.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿فَأَنَّ لَهُ﴾ معطوفاً علىٰ ﴿أَنَّهُ﴾) أي: ألم يعلموا هذا وهذا عَقِيبَه أيضاً.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٤٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢: ٦٤٨).

(٣) الضمير يعودُ على «إنَّ»، أي: لأنَّ «إنَّ» ليست بزائدة ... إلخ.

لأنَّ السُّورةَ إذا نـَزَلَتْ في معناهم فهي نازلةٌ عليهم، ومعنىٰ ﴿نُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾: كأنها تقـولُ لـهم: في قُلُوبِكم كَـيْتَ وكَـيْت، يعني: أنها تُذيعُ أسـرارَهُم عليهم حتىٰ يَسمَعُوها مُذاعةً مُنتَشِـرة، فكأنها تُـخبِـرُهُم بها.

وقيل: معنىٰ ﴿يَحْذَرُ﴾: الأمرُ بالحذر، أي: لِـيَحذَرِ المُنافِقُون.

فإن قلتَ: الحذرُ واقعٌ علىٰ إنزالِ السُّورةِ في قوله: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ﴾، فمـا معنىٰ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾؟ قلتُ: معناه: مُحصِّلٌ مُبرِزٌ إنزالَ السُّورة، أو أنَّ اللهَ مُظهِرٌ ما كنتُم تحذرونَه، أي: تحذرونَ إظهارَه مِن نِفاقِكم.

قوله: (كأنها تقولُ لهم: في قلوبكم[1] كيتَ وكيت): هذا علىٰ أن تقعَ الاستِعارةُ في الضَّمير المرفوعِ في ﴿نُنَبِّئُهُم﴾ علىٰ المَكْنيَّة.

قوله: (الحذرُ واقعٌ علىٰ إنزالِ السُّورة): هذا إذا كانَ ﴿يَحْذَرُ﴾ علىٰ الإخبار، لأنه فِعلٌ مضارعٌ محكيٌّ عن شأنِهم وعادتِهم، ومن ثَمَّ قال: «وكانوا يحذرونَ أن يَفضَحَهُمُ الله»، وحاصِلُ السُّؤال: أنَّ الطِّباقَ هو أن يُقال: واللهُ مُنزِلٌ ما يَحذَرونَه، فكيفَ وَضَعَ مَوضِعَه ﴿مُخْرِجٌ﴾؟ وحاصلُ الجواب: أنَّ الزيادةَ للمُبالغة.

قوله: (مُحصِّلٌ مُبرِزٌ إنزالَ السُّورة): فالمُحذَّرُ منه ـ علىٰ هذا ـ إنزالُ السُّورة، والمرادُ بقوله: ﴿اسْتَهْزِئُوا﴾: هو ما في قُلُوبِهم مِنَ النِّفاق، لأنَّ المُنافِقَ مُستَهزِئ، كما سبق في البقرة في قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]: أنه تفسيرٌ لقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

قوله: (أو أنَّ اللهَ مُظهِرٌ ما كُنتُم تَحذَرُونَه): فالمُحذَّرُ منه إظهارُ النِّفاق، لأنَّ قولَه: «مِن نِفاقِـكم» بيانُ «ما كُنتُم تَحذَرُونَه»، أي: يَـكشِفُ نِفاقَـكُم كَشفاً تاماً، وهو ما قالَ في القِصَّةِ

---

(١) في الأصول الخطية: «قلوبهم»، والمُثبَت من «الكشاف».

[﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ ٦٥-٦٦]

بَيْنا رسولُ الله ﷺ يَسيرُ في غَزْوةِ تبوك، ورَكْبٌ مِنَ المُنافِقينَ يَسيرونَ بينَ يَدَيه، فقالوا: انظُرُوا إلىٰ هذا الرجل، يُريدُ أن يَفتَحَ قُصُورَ الشَّامِ وحُصُونَه، هَيْهاتَ هَيْهات! فأطلَعَ اللهُ نبيَّه عليه السَّلامُ علىٰ ذلك، فقال: «احبِسُوا عليَّ الرَّكْبَ»، فأتاهم، فقال: «قُلتُم كذا وكذا»، فقالوا: يا نبيَّ الله، لا والله ما كُنَّا في شيءٍ مِن أمرِك، ولا مِن أمرِ أصحابِك، ولكنْ كُنَّا في شيءٍ مما يخوضُ الرَّكْبُ فيه؛ لِيُقصِّرَ بعضُنا علىٰ بعضِ السَّفَر.

﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ لم يَعبأْ باعتِذارِهم؛ لأنهم كانوا كاذبين فيه، فجُعِلُوا كأنهم مُعتَرِفُونَ باستِهزائِهم، وبأنه موجودٌ منهم، حتىٰ وُبِّخُوا بإخطائِهم مَوقِعَ الاستِهزاء، ....

الآتية[1]: «فقال لهم: قُلتُم كذا وكذا، والدالُّ علىٰ الكَشْفِ التامِّ معنىٰ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ﴾، أي: لا بُدَّ أن يُخرِجَه إخراجاً لا مَزيدَ عليه، وما ظنُّكُم بمُخرِجٍ هو اللهُ تعالىٰ؟!

قوله: (لم يَعبأْ باعتِذارِهم)، الجوهري: «ما عَبَأْتُ بفُلان عَبْأً، أي: ما باليتُ به»، واعتِذارُهم: هو قولُهم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، نُـزِّلَ هذا الاعتِذارُ منزلةَ اعترافِهم بالاستِهزاءِ لكونِهم كاذبين فيه، كأنهم قالوا: نحنُ مُستَهزِؤون، وهو المُرادُ مِن قوله: «فجُعِلُوا كأنهم مُعتَرِفُونَ باستِهزائِهم»، ولهذا قُدِّمَ المعمولُ علىٰ العامِل[2].

قوله: (حتىٰ وُبِّخُوا بإخطائِهم مَوقِعَ الاستِهزاء): أي: ليسَ مكانُ الاستِهزاء[3] الحاصِلِ

---

(١) في الآية الآتية بعد هذه مباشـرة.

(٢) أي: في قوله: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٣) قوله: «أي: ليس مكان الاستهزاء» سقط من (ح).

حيثُ جَعَلَ المُستَهزَأَ به يلي حرفَ التقرير، وذلكَ إنما يَستقيمُ بعدَ وقوعِ الاستِهزاءِ وثبوتِه.

﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟﴾: لا تَشتَغِلُوا باعتِذاراتِكمُ الكاذبة، فإنـها لا تَنفعُكُم بعدَ ظُهُورِ سِـرِّكم، ﴿قَدْ كَفَرْتُم﴾: قد أظهَرْتُم كُفرَكُم باستِهزائِكم ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾: بعد إظهارِكُم الإيمان، «إن يُعْفَ عن طائِفةٍ مِنكُم» بإحداثِهمُ التوبةَ وإخلاصِهمُ الإيمانَ بعدَ النفاق، «تُعَذَّبْ طائِفةٌ بأنهم كانوا مُجرِمينَ» مُصِـرِّينَ علىٰ النفاقِ غيرَ تائبين منه، أو: «إنْ يُعْفَ عن طائفةٍ مِنكُم» لم يُؤذُوا رسولَ الله ﷺ، ولم يَستَهزِئُوا، فلَمْ نُعَذِّبْهم في العاجِلِ، تُعَذَّبْ في الآجِلِ طائفةٌ بأنهم كانوا مُجرِمينَ مُؤذِينَ لِرسولِ الله ﷺ مُستَهزِئين.

وقرأ مجاهد: «إن تُعفَ عن طائفة» علىٰ البناءِ للمفعولِ مَعَ التأنيث، **والوَجْهُ التذكير، لأنَّ المُسنَدَ إليه الظَّرْف**، كما تقولُ: سِيـرَ بالدَّابَّة، ....

هذهِ المذكورات، لأنَّ همزة التقرير[1]، علىٰ سَبيلِ التوبيخ، المُصدَّرةَ علىٰ الجارِّ والمجرور، المُقدَّم علىٰ عامِلِه: مُؤذِنةٌ بأنَّ الاستِهزاءَ واقعٌ لا مَحالة، لكنَّ الخطأَ في المُستَهزَأ به، يعني: مكانُ الاستِهزاء غيرُ المذكورات، فأخطأتُم حيثُ جَعَلتُمُوها مَكانَه، قال صاحبُ «المفتاح»[2]: «لا يجوزُ بعدَما عرفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعلِ وقوعاً: أزيداً ضَرَبت، سائلاً عن حالِ وُقُوعِ الضَّرْب، وذلك أنَّ تقديمَ المفعولِ يَستَدعي حُصُولَ[3] الفِعل، كما عرفتَ في بابِ التقديم، وأنَّ السُّؤالَ عن وُقُوعِ الضَّـرْبِ يَستَدعي عَدَمَ حُصُولِه»[4]. هذا معنىٰ قولِ المُصنِّف: «وذلك إنما يَستَقيمُ بعدَ وُقُوعِ الاستِهزاءِ وثُبُوتِه».

قوله: (**والوجهُ التذكير؛ لأنَّ المُسنَد إليه الظرف**) إلىٰ آخره: حكايةُ كلامِ ابنِ جِنِّي[5].

---

(١) أي: همزة الاستفهام في قوله: ﴿أَبِٱللَّهِ﴾، وهو للتقرير.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص١٤١.

(٣) من قوله: «العلم بحال نفس الفعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) تحرَّف في (ح) إلى: «يستدعي به حصوله».

(٥) انظر: «المحتسب» (١: ٢٩٨).

ولا تقول: سِيرَتْ بالدابَّة، ولكنَّه ذَهَبَ إلىٰ المعنىٰ، كأنه قيل: إن تُرحَمْ طائفةٌ، فأنَّثَ لذلك، وهو غريب، والجيِّدُ قراءةُ العامة: «إنْ يُعْفَ عن طائفة» بالتذكير، و«تُعذَّبْ طائفة» بالتأنيث، وقُرِئ: «إن يَعْفُ عن طائِفةٍ مِنكُم يُعَذِّبْ طائفةً»، علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ.

[﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ۗ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ * وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ ۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ ٦٧-٦٨]

﴿بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ أُريدَ به نفيُ أن يكونوا مِنَ المُؤمنين، وتكذيبُهم في قولهم: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وتقريرُ قولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، ثم وَصَفَهُم بما يَدُلُّ علىٰ مُضادَّةِ حالِهم لحالِ المُؤمنين: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ﴾: بالكُفْر والمعاصي، ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾: عن الإيمانِ والطاعات، ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ شُحّاً بالمَبارِّ والصَّدقاتِ والإنفاقِ في سبيل الله.

قوله: (وتكذيبُهم في قَولِهم: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وتقريرُ قولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]): بيانٌ لاتِّصالِ هذه الآيـةِ بما قبلَها، وذلكَ أنه سُبحانه وتعالىٰ لـمَّا عَدَّ فضائحَ المُنافِقين وحكىٰ قَبائِحَهم ـ مِن قولِه: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، وقولِه: ﴿إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]، وقولِه: ﴿ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾ [التوبة: ٤٩]، وقولِه: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]، وقولِه: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣]، وقولِه: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقولِه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٨]، وقولِه: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾ [التوبة: ٦١]، وقولِه: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٤] ـ خَصَّ مِن بينِ المذكوراتِ ما هو أقبحُها وأشنَعُها مِنَ الكذبِ المَحْضِ والزُّورِ البَحْت ـ وهو

﴿نَسُوا اللَّهَ﴾: أغفلُوا ذِكرَه، ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾: فتركَهُم مِن رَحمتِهِ وفَضْلِه، ﴿هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾: هُمُ الكامِلونَ في الفِسْقِ الذي هو التَّمَرُّدُ في الكُفْر، ....

قولُه[1]: ﴿إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ - بالرَّدِّ بقولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، لأنه علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وأكَّدَ الرَّدَّ بقولِه: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ﴾، وعَلَّلَهُ بقولِه: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾.

وفي تَعليلِهِ بهذا الوَصْف، وتعليلِ قولِه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]: اعتِناءٌ عظيمٌ واهتمامٌ شديدٌ بشأنِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عنِ المُنكَر، وفي العَوْدِ إلىٰ تقريرِ الرَّدِّ بعدَ الطُّولِ الدَّلالةُ علىٰ أنَّ الكذبَ مُنافٍ للإيمانِ الذي هو التصديق، وهذا أقبَحُ القبائح.

قوله: (﴿الْفَاسِقُونَ﴾ هُمُ الكامِلونَ في الفِسْق): يُريدُ أنَّ اللامَ في ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ للجِنس، فدَلَّ علىٰ كمالِ هذا المعنىٰ فيهم، نظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والكافرُ إذا وُصِفَ بالفِسقِ دَلَّ علىٰ المُبالغة، ومن ثَمَّ قال: «هو التَّمَرُّدُ في الكُفرِ والانسِلاخُ عن كُلِّ خير»، ثم في وَصْفِ المُنافِقينَ بالفِسقِ - والنِّفاقُ أوغَلُ منه[2] في الكُفر - تعريضٌ بالمُؤمنين، ورَدْعٌ لهم عن الاتصافِ بما يُشارِكُونَ مَنْ تَبوَّأَ مَقعَدَه في الدَّرْكِ الأسفلِ مِنَ النَّار، وإليهِ الإشارةُ بقولِه[3]: «وكفىٰ المُسلِمَ زاجِراً أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه هذا الاسمَ» وهو مِن بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فُصِّلت: ٦-٧][4].

---

(١) في الأصول الخطية: «وقوله»، ولا يستقيم مع السِّياق.

(٢) في الأصول الخطية: «أوغل عنه»، ولا يستقيمُ لغةً.

(٣) من قوله: «تعريض بالمؤمنين» إلىٰ هنا، سقط من (ف)، وأُثبِتَ محلَّه: «هذا الاسم، فهو من باب قوله تعالىٰ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]»، وهي زيادة مقحمة هنا، وستأتي في موضعها بعد قليل باتفاق الأصلين.

(٤) قوله: «وهو من باب قوله تعالى...» ورد هنا في (ط) و(ف)، وكُرِّرَ في (ف) آخرَ فقرة «قيل: يجوز»، وورد في (ح) هناك ولم يرد هنا.

والانسِلاخُ عن كُلِّ خير، وكَفَىٰ المُسلِمَ زاجراً أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه هذا الاسمَ الفاحشَ الذي وَصَفَ اللهُ به المُنافِقينَ حينَ بالغَ في ذمِّهم، وإذا كَرِهَ رسولُ الله ﷺ للمُسلِمِ أن يقول: كَسِلْتُ؛ لأنَّ المُنافِقينَ وُصِفُوا بالكَسَلِ في قوله: ﴿ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء: ١٤٢]، فما ظَنُّكَ بالفِسْق!

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾: مُقدَّرينَ الخلود، ﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ دلالةٌ علىٰ عِظَمِ عذابِها، وأنه لا شيءَ أبلَغُ منه، وأنه بحيثُ لا يُزادُ عليه، نعوذُ بالله مِن سَخَطِهِ وعذابه، ﴿وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾: وأهانَهم مَعَ التعذيب، وجَعَلَهم مَذمومِينَ مُلحَقِينَ بالشَّياطينِ المَلاعين، كما عَظَّمَ أهلَ الجنَّة، وألحَقَهم بالملائكةِ المُكرَمين، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾: ولهم نوعٌ مِنَ العذابِ سوىٰ الصِّلِيِّ بالنار، ...

قوله: (وكفى المسلمَ زاجراً أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه هذا الاسم): «كفىٰ»: يَتَعدَّىٰ إلىٰ مفعولَين. الجوهري: «كَفَاهُ مَـؤونـتَه، وكَفَـاكَ الشَّيء»، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. الأساس: «ما فَعَلَ ذلك وما أَلَمَّ وما كاد، وهذه ناقةٌ قد ألَـمَّتِ للكِبَر، وألَـمَّ بالأمر: لم يَتَعمَّقْ فيه، وألَـمَّ بالطعام: لم يُسـرِفْ في أكلِه».

قيل: يجوزُ أن يكونَ فاعلُ «كفىٰ»: «أن يُلِمَّ بما يُكسِبُه»، و«زاجراً» تمييزٌ مُقدَّمٌ علىٰ الفاعل، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]، أي: كفىٰ المُسلِمَ إلمامُه بشيءٍ يُكسِبُه وَصْفَ المُنافِقينَ زاجِراً. والأَولىٰ أنَّ فاعِلَ «كفىٰ» قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، و«زاجراً» تمييز، و«أن يُلِمَّ» ثاني مَفعولَيْ «كفىٰ»، ويجوزُ أن يُجعَلَ «زاجراً» حالاً من الفاعل، وأن يُجعَلَ ثاني مَفعولَيْ «كفى»[1] وأن يَـتعلَّـقَ «أن يُـلِـمَّ» بـ«زاجِـراً»، الـمعنىٰ: كفىٰ قولُـه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[2] المُسلِمَ زاجِراً أن يَقرَبَ إلىٰ ما يُكسِبُه اسمَ الفِسق.

قوله: (ولهم نوعٌ مِنَ العذاب) إلىٰ آخره: يُريدُ أنه تعالىٰ لـمَّا وَعَدَ المُنافقينَ والكفَّار بأنَّ

---

(١) من قوله: «ويجوز أن يجعل «زاجراً حالاً من الفاعل» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «زاجراً تمييز، وأن يلم ثاني مفعولي كفىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿مُّقِيمٌ﴾: دائم كعذاب النار. ويجوزُ أن يُريد: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ مَعَهم في العاجِلِ لا يَنفكُّونَ عنه، وهو ما يُقاسُونَه مِن تَعَبِ النِّفاق، والظاهِرِ المُخالِفِ للباطِن، خَوْفاً مِنَ المُسلِمين، وما يحذرونَه أبداً مِنَ الفَضِيحةِ ونُزولِ العذابِ إن اطُّلِعَ علىٰ أسرارِهم.

[﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ٦٩]

الكافُ محلُّها رَفْع؛ علىٰ: أنتُم مِثْلُ الذينَ مِن قَبلِكُم، أو نَصْب؛ علىٰ: فَعَلتُم مِثْلَ فِعلِ الذينَ مِن قَبلِكُم، وهو أنكم استَمتَعتُم وخُضتُم كما استَمتَعُوا وخَاضُوا، ونحوُه قولُ النَّمِر:

كاليومِ مَطلُوباً ولا طَلَبا

بإضمـار: «لم أرَ».

لهم نارَ جَهَنَّمَ خالدين، خَصَّ مِنَ الفريقَينِ بالذِّكْرِ المُنافِقين، وقَدَّم الخبرَ[1] علىٰ المُبتَدأ ونكَّرَه ووَصَفَه بالمُقيم؛ ليَدُلَّ علىٰ أنهم اختصُّوا بعذابٍ لا يُكتَنَهُ كُنهُه، ومع ذلك أنه مُقيمٌ خالدٌ كالعذابِ المذكورِ قبلُ.

قوله: (**كاليومِ مَطلُوباً ولا طَلَبا**): أولُه:

حتىٰ إذا الكَلّابُ قالَ لهـا[2]

---

(١) لفظة «الخبر» سقطت من (ح)، والفقرةُ كلُّها ساقطة من (ف).

(٢) ذكره الزمخشريُّ بتمامه في تفسير الآية ٦٥ من سورة الواقعة (١٥: ٢١١)، ونَسَبَه إلى أوس، يعني: أوسَ ابنَ حُجْر، وكذا عزاه إليه في كتابه «المُفصَّل» ص٣٥ و٤٩، وهو في «ديوان أوس بن حُجْر» ص٣.

وقولُه: ﴿كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً﴾ تفسيرٌ لتشبيههم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بفِعلِهم، و«الـخَلَاق»: النَّصِيب، وهو ما خُلِقَ للإنسان؛ أي: قُدِّرَ مِن خير، كما قيل له: «قَسْم»؛ لأنه قُسِم، و«نَصِيب»؛ لأنه نُصِب، أي: أُثبِت، و«الخوض»: الدخولُ في الباطِلِ واللَّهْو، ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾: كالفَوْجِ الذينَ خاضوا، وكالخوضِ الذي خاضُوا. ....

يَصِفُ ثورَ وَحْشٍ وكَلَّاباً، أي: قالَ الكَلَّابُ لها، أي: لأجل الكِلاب، يُرِيدُ بالمطلوب: الثور، وبالطَّلَب: الكِلاب، وهو جمعُ طالب، كخَدَم وخادِم، أي: الثَّورُ يَجِدُّ في الفِرار، والكِلابُ لا تَجِدُّ[1] في الطَّلَب، الكافُ في «كاليوم» في مَوضِع الحال، وصاحبُها المفعولُ به، وهو «مطلوباً»، وأصلُ الكلام: لم أر مطلوباً مِثلَ مطلوبٍ أراهُ اليوم، قُدِّمَتِ الصِّفةُ علىٰ الموصوفِ الذي هو مطلوباً، فصارت حالاً، ثم حُذِفَ المُضافُ إليه مع صِفَتِهِ الذي هو «أراه»، وأُقيمَ الظرفُ مقامَه، فصار الكلامُ كما ترىٰ.

قوله: (تفسيرٌ لِتشبيهِهم بهم، وتمثيلِ فِعلِهم بِفِعلِهم): يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ تشبيهٌ مُبهَم، لم يُعلم أنهم فيمَ شُبِّهوا بمَنْ قبلَهم؟ فبيَّنَ بقولِه: ﴿كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً﴾ إلىٰ آخِرِ الآيةِ وجهَ الشَّبَه، وهو القُوَّةُ والمال، والتشبيهُ تمثيليّ؛ لِـما فيه مِن تشبيهِ حالِ المُخاطَبين بحالِهم، وكانَ أصلُ الكلام: أنتُم[2] كالذينَ مِن قَبلِكم ذوي قُوَّةٍ وشِدَّةٍ وأصحاب أموال، أبطرَتهُم قُوَّتُهم وأموالُهم حتىٰ اشتَغَلُوا بما أُوتُوا مِن حُظُوظِ الدُّنيا وشَهَواتِها، عن طَلَبِ الفَوزِ برضوانِ الله، فبَطَلَ ما كانوا فيه، وخَسِـرُوا خُسْـراناً مُبيناً.

قوله: (﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾: كالفَوْجِ الذينَ خاضُوا): قَدَّرَ «الفَوْج» لِـيُطابِقَ المُشبَّـهَ به، قال أبو البقاء: «(الذي) فيه وجهان: أحدُهما: أنه جنس، أي: خَوْضاً كخَوْضِ الذينَ خاضوا، والثاني: أنَّ «الذي» هاهنا مصدرية، أي: كخَوْضِهم، وهو نادر»[3].

---

(١) في (ح): «والكلابُ تجدُّ»، والمُثبتُ من (ط) و(ف).

(٢) في (ح): «أنهم»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٠-٦٥١).

فإن قلتَ: أيُّ فائدةٍ في قولِه: ﴿فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَـٰقِهِمْ﴾، وقولُه: ﴿كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَـٰقِهِمْ﴾ مُغْنٍ عنه، كما أغنىٰ قولُه: ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ عن أن يُقال: وخَاضُوا فخُضتُم كالذي خَاضُوا؟ قلتُ: فائدتُه: أن يَذُمَّ الأوّلينَ بالاستِمتاعِ بما أُوتُوا مِن حُظُوظِ الدُّنيا، ورِضَاهُم بها، والتِهائِهم بشَهَواتِهم الفانية، عن النَّظَرِ في العاقبة، وطَلَبِ الفَلاحِ في الآخِرة، وأن يُـخسِّسَ أمرُ الاستِمتاع، ويُهجِّنُ أمرُ الرِّضا به، ثم يُشبِّهَ بعدَ ذلكَ حالُ المُخاطَبين بحالِهم، كما تُريدُ أن تُنبِّهَ بعضَ الظَّلَمةِ علىٰ سَماجةِ فِعلِه، فتقول: أنتَ مِثلُ فِرعَون، كان يَقتُلُ بغير جُرْم، ويُعذِّب، ويَعسِف، وأنتَ تَفعَلُ مِثلَ فِعلِه.

وأما ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ فمعطوفٌ علىٰ ما قبلَه، مُستَنِدٌ إليه، مُستَغنٍ باستِنادِهِ إليه عن تلكَ التَّقْدِمة.

قولـه: (أيُّ فائـدةٍ في قولِـه: ﴿فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَـٰقِهِمْ﴾): تلخيـصُ السُّؤال: أنَّ هاهنا تَشبيهَين؛ أحدهما يجري علىٰ ظاهِرِه، وهو قولُه: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[1]، وثانيهما فيهِ إطناب، لأنَّ أصْلَه: فاستَمتَعتُم بخَلاقِكُم كما استَمتَعَ الذينَ مِن قَبلِكُم بخَلاقِهم، فأيُّ فائدةٍ في زيادة ﴿فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَـٰقِهِمْ﴾؟

وأجاب: أنَّ هذه الزِّيادةَ كالتوطِئةِ والتمهيدِ للتمثيل؛ لمزيدِ تقبيحِ الاستِمتاعِ بشَهَواتِ الدُّنيا ولذَّاتِها، وتوطينِ ذلكَ في قَلبِ السَّامِعِ إجمالاً وتفصيلاً، فيُقدَّرُ مِثلَه للتمثيلِ الثالث؛ لكونه معطوفاً عليه، ويُمكِنُ أن يُقال: التمثيلُ الثاني كالمُفرَّعِ علىٰ الأولِ بشهادةِ الفاءينِ للإيذانِ بأنَّ «حُبَّ الدُّنيا رأسُ كُلِّ خطيئة»[2].

قوله: (والتِهائِهم بشَهَواتِهم)، الجوهري: «لَـهَوتُ بالشيءِ ألهو لَـهْواً: إذا لَعِبتَ به. ولَهِيتُ عنه ـ بالكسر ـ ألهىٰ لَـهْياً ولَـهَياناً: إذا سَلَوتَ عنه وتركتَ ذِكرَه».

---

(١) من قوله: «والثاني: أن (الذي) هاهنا مصدرية» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) يُروىٰ حديثًا مرفوعًا، وصَحَّ موقوفًا. وانظر تفصيل الكلام عليه في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٣٨٤).

﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ نقيضُ قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِي ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

[﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٧٠]

﴿وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ﴾: وأهلِ مَدْيَن، وهم قومُ شُعَيب، ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾: مَدَائِنِ قومِ لوط، وقيل: قرياتِ قومِ لُوطٍ وهُودٍ وصالِح، **وائتِفاكُهُنَّ: انقِلابُ أحوالِهِنَّ عن الخيرِ إلىٰ الشرّ**، ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾: **فما صَحَّ منه أن يَظلِمَهم، وهو حَكيم، لا يجوزُ عليه القبيحُ** وأن يُعاقِبَهم بغيرِ جُرْم، ولكنْ ظَلَمُوا أنفُسَهم حيثُ كَفَروا به، فاستَحَقُّوا عِقابَه.

قوله: (**وائتِفاكُهُنَّ: انقِلابُ أحوالِهِنَّ عنِ الخيرِ إلىٰ الشرّ**): الائتِفاكُ في الأصل: الانقِلاب، وحقيقتُه: أن يُجعَلَ الشيءُ عاليه سافِلَه، ثم يُستعارُ لانقِلابِ الأحوالِ عنِ الخيرِ إلىٰ الشَّرّ(١)، فإذا حُمِلَ «الـمُؤْتَفِكاتِ» علىٰ مَدائنِ قوم لوطٍ فالانقِلابُ علىٰ حقيقتِه، وإذا حُمِلَ علىٰ العُمومِ فالانقِلابُ مجاز، لأنَّ كُلَّ القرياتِ ما انقَلَبَتْ عاليها سافِلَها.

قوله: (**فما صَحَّ مِنهُ أن يَظلِمَهُم، وهو حَكيمٌ لا يجوزُ عليه القَبيح**): مذهبُه(٢)، قال القاضي: «معناه: لم يكنْ مِن عادتِه تعالىٰ ما يُشابِهُ ظُلْمَ الناس، كالعُقوبةِ بلا جُرْم»(٣).

---

(١) من قوله: «الائتفاك في الأصل» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) أي: هو علىٰ أصلِ المعتزلة في التحسين والتقبيح العقليَّين، وحُكمِهم بوجوب فعل الحسن عقلاً علىٰ الله، وعدم جواز فعل القبيح عقلاً عليه، سبحانه وتعالىٰ.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٥٧).

[﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ ٧١ - ٧٢]

﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في مُقابلةِ قولِه في المُنافقين: ﴿بَعْضُهُم مِّنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

﴿سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ السِّينُ مُفيدةٌ وجودَ الرحمةِ لا محالة، **فهي تُؤكِّدُ الوعد، كما تُؤكِّدُ الوعيدَ** في قولك: سأنتَقِمُ مِنكَ يوماً، تعني: أنكَ لا تَفُوتُني وإنْ تباطأ ذلك، ونحوُه: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢].

﴿عَزِيزٌ﴾: غالبٌ علىٰ كُلِّ شيءٍ قادرٌ عليه، فهو يَقدِرُ علىٰ الثوابِ والعقاب، ﴿حَكِيمٌ﴾: واضِعٌ كُلاً مَوضِعَه علىٰ حَسَبِ الاستحقاق.

قوله: (﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في مُقابلةِ قولِه في المُنافِقين): فيكونُ «يَقْبِضُونَ أيديَهم» [التوبة: ٦٧] المُعبِّرُ عن البُخلِ في مُقابلة ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، و﴿نَسُوا اللَّهَ﴾ [التوبة: ٦٧] في مُقابَلةِ ﴿وَيُطِيعُونَ اللَّهَ﴾، والوعيدُ في مُقابَلةِ الوَعْد.

قوله: (**فهي تُؤكِّدُ الوعدَ كما تُؤكِّدُ الوعيد**): قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر». والجواب: أنَّ المقصودَ بالتأكيدِ أنَّ السِّينَ في الإثباتِ مُقابِلةُ «لن» في النفي، فتكونُ بهذا الاعتبارِ تأكيداً[1].

---

(١) تعقَّبه الإمامُ الزركشيُّ في «البرهان» (٤: ٢٨١) فقال: «هذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يَقُل: «السِّينُ توكيدٌ للوعد»، بل كانت حينئذٍ توكيداً للموعود به، كما أنَّ «لن» تُفيدُ تأكيد النفي بها». وانظر: «روح المعاني» للألوسي (١٠: ١٣٥).

﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً﴾: عن الحسن: قُصوراً مِنَ اللُّؤلُؤ والياقوتِ الأحمر والزَّبَرْجَد، و﴿عَدْنٍ﴾ عَلَمٌ؛ بدليلِ قولِه: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٦١]، ويَدُلُّ عليه ما روىٰ أبو الدَّرْداء، عن رسول الله ﷺ: «عَدْن: دارُ الله التي لم تَـرَها عَيْن، ولم تَـخطُـرْ علىٰ قَلبِ بَشَـر، لا يَسكُنُها غيرُ ثلاثة: النَّبيُّون، والصِّدِّيقُون، والشُّهَداء، يقولُ الله تعالىٰ: طُوبَىٰ لِـمَنْ دَخَلَك»، وقيل: هي مدينةٌ في الجنَّة، وقيل: نهرٌ جَنَّاتُه علىٰ حافَّاتِه.

﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾: وشيءٌ مِن رضوانِ الله أكبرُ مِن ذلكَ كُلِّه، لأنَّ رِضَاهُ هو سَبَبُ كُلِّ فَوْزٍ وسَعَادة، ولأنهم يَنالُونَ بِرِضَاهُ عنهم تعظيمَه وكرامتَه، والكرامةُ أكبرُ أصنافِ الثواب، ولأنَّ العبدَ إذا عَلِمَ أنَّ مَوْلاهُ راضٍ عنه فهو أكبرُ في نفسِه مما وراءَه مِنَ النِّعَم، وإنما تَتَهنَّأُ له بِرِضَاه، كما إذا عَلِمَ بسَخْطَتِهِ تَنغَّصَت عليه، ولم يجد لها لَذَّةً وإن عَظُمَت.

قوله[١]: (بدليلِ قولِه: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٦١]): أي: بدليلِ وَصْفِها بالمعرفة[٢].

قوله: (وشيءٌ مِن رضوانِ الله أكبر): قال صاحبُ «المفتاح»: «قال: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ دونَ أن يقول: ورضوانُ الله أكبر، قَصْداً إلىٰ إفادة: قَدْرٌ يَسيرٌ مِن رضوانِه خيرٌ مِن ذلكَ كُلِّه»[٣].

الراغب: «رضيَ يَرضَىٰ رِضاً فهو مَرضِيٌّ ومَرضُوّ، رضا العبدِ عن الله: أن لا يَكرَهَ ما يجري به قضاؤُه، ورضا الله عن العبد: هو أن يراهُ مُؤتمراً لأمرِه، ومُنتَهياً عن نهيه. والرضوان: الرضا الكثير، ولـمّا كانَ أعظَمُ الرضا رِضا الله خُصَّ لفظُ «الرضوان» في القُرآن بما كانَ مِنَ الله تعالىٰ»[٤].

قوله: (تَتَهنَّأُ له): الضميرُ الفاعلُ راجعٌ إلىٰ «النِّعَم»، أي: إنما يُمرَىٰ النعيمُ والتطيُّبُ للعبدِ بواسطةِ رِضاه وعِلمِه أنه تعالىٰ راضٍ عنه.

---

(١) من قوله: «عن البخل» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٢) وهي الاسمُ الموصولُ «التي».

(٣) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٨٤.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٥٦.

وسمعتُ **بعضَ أولي الهِمّةِ البعيدة، والنَّفْسِ المِرّةِ** مِن مشايخنا، يقول: لا تَطمَحُ عَيْني، ولا تُنازعُ نفسي إلىٰ شيءٍ مما وَعَدَ اللهُ في دارِ الكرامة، كما تَطمَحُ وتُنازعُ إلىٰ رِضاهُ عني، وأن أُحشَـرَ في زُمْرةِ المَهْديِّين المَرْضِيِّينَ عندَه.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما وَعَدَ الله، أو إلىٰ الرضوان، أي: ﴿هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ وحدَه دونَ ما يَعُدُّه الناسُ فوزاً.

ورُوِي: «أنَّ اللهَ عَـزَّ وجَلَّ يقولُ لأهلِ الجنَّة: **هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضىٰ**، وقد أعطَيتَنا ما لم تُعطِ أحداً مِن خَلقِك! فيقول: أنا أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك، قالوا: وأيُّ شيءٍ أفضَلُ مِن ذلك؟ قال: أُحِلُّ عليكُم رضواني، فلا أسخَطُ عليكم أبداً».

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ٧٣]

﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ﴾ بالسَّيْـف، ﴿وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ بالـحجَّـة، ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في الجِهادَيْن جميعاً، ولا تُحابِهِم، **وكُلُّ مَنْ وُقِفَ منه علىٰ فسادٍ في العقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه**، ..

قوله: (**بعضُ أولي الهِمّةِ البعيدة**): قيل: عَنَىٰ به عبدَ السَّيِّدِ الخطيبي[1] أخا صاعد.

قوله: (**والنفسِ المِرّة**)، الجوهري: «المِـرَّة: القُوَّةُ وشِدَّةُ العقل أيضاً».

قوله: (**هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما لنا لا نَرضَىٰ**)، الحديث: مُخَرَّجٌ في «الصحيحين»[2] عن أبي سعيد.

«أُحِلُّ عليكُم رضواني»، أي: أُوجِب. **الجوهري**: «حَلَّ العذابُ يَحِلُّ ـ بالكسر ـ: وَجَب، ويَـحُلُّ ـ بالضَّمِّ ـ: نَـزَل، وقُرِئَ بهما قولُه تعالىٰ: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]».

قوله: (**وكُلُّ مَنْ وُقِفَ منه علىٰ فسادٍ في العَقيدة: فهذا الحكمُ ثابتٌ فيه**): اعتَبَرَ في قوله:

---

(١) له ترجمة مختصرة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢: ٤٢٥).

(٢) البخاري (٦٥٤٩) و(٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩).

يُجاهَدُ بالحجَّة، وتُستَعمَلُ معَه الغِلظةُ ما أمكَنَ منها، عن ابنِ مسعود: «إن لم يَستَطِعْ بيَـدِهِ فبلِسانِه، فإن لم يَستَطِعْ فليَكفَهِرَّ في وَجْهِه، فإن لم يَستَطِعْ فبقَلْبِه»، يُريدُ الكراهةَ والبَغْضاءَ والتَّبرُّؤَ منه.

وقد حَمَلَ الحسنُ جِهادَ المُنافِقين علىٰ إقامةِ الحدودِ عليهم إذا تَعاطَوْا أسبابَها.

[﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَـٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ ۚ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۖ وَإِن يَتَوَلَّوْا۟ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ٧٤]

﴿جَـٰهِدِ﴾ اشتِراكاً معنوياً، وحَمَلَه علىٰ المعاني المُختَلِفةِ للقَدْرِ المُشتَـرَك، وهو التغليبُ علىٰ المُخالِفِ لإظهارِ الحق، وفيما وَرَدَ عليه الأمرُ مِنَ الكُفرِ والنِّفاقِ اعتبَرَ معنىٰ فسادِ العقيدةِ لتكونَ العِلَّةُ الباعثةُ علىٰ الجِهادِ مُشتَـرَكةً أيضاً.

قوله: (فليَكفَهِرَّ في وَجْهِه)، الجوهري: «اكفَهَرَّ الرجلُ: إذا عَبَس، ومنه قولُ ابنِ مسعود: «إذا لَقِيتَ الكافِرَ فالقَهُ بوَجْهٍ مُكفَهِرّ»[1]، أي: لا تَلقَهُ بوَجْهٍ مُنبَسِط».

ويُشبِهُ كلامَ ابنِ مسعودٍ[2]: ما روينا عن مُسلِمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ[3] عن أبي سعيد، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رأىٰ مِنكُم مُنكَراً فليُغيِّـرْهُ بيَدِه، فإنْ لم يَستَطِعْ فبلِسانِه، فإن لم يَستَطِعْ فبقَلْبِه، وذلك أضعَفُ الإيمان».

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٨٠) بلفظ: «الفاجر»، بَدَلَ «الكافر».

(٢) من قوله: «إذا لقيت» إلى هنا، سقط من (ح).

(٣) مسلم (٤٩)، والترمذي (٢١٧٢)، وأبو داود (١١٤٠) و(٤٣٤٠)، والنسائي (٥٠٠٨).
وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٢٧٥) و(٤٠١٣).

أقامَ رسولُ الله ﷺ في غَزْوةِ تبوكٍ شَهْرَينِ يَنزِلُ عليه القُرآن، ويَعيبُ المُنافِقينَ المُتخلِّفين، فيَسمَعُ مَنْ معَه، منهم الـجُلَاسُ بنُ سُوَيد، فقال الجلاس: إنْ كانَ ما يقولُه مُحَمَّدٌ حقاً لإخواننا الذينَ خَلَّفْناهُم، وهُم ساداتُنا وأشـرافُنا، فنحنُ شَـرٌّ مِنَ الحمير، فقال عامرُ بنُ قيسٍ الأنصاريُّ للجُلَاس: أجل، والله إنَّ مُحَمَّداً صَادِق، وأنتَ شَـرٌّ مِنَ الحمار! وبَلَغَ ذلكَ رسولَ الله ﷺ، فاستُحضِر، فحَلَفَ بالله ما قال، فرفعَ عامرٌ يدَه، فقال: اللهُمَّ أنزِلْ علىٰ عَبْدِكَ ونَبيِّـكَ تصديقَ الكاذبِ وتكذيبَ الصادق، فنزل: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ ﴾، فقال الجلاس: يا رسول الله، عَرَضَ اللهُ عليَّ التَّوْبة، والله لقد قُلتُه، وصَدَقَ عامر، فتابَ الـجُلَاس، وحَسُنَت توبتُه.

﴿ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾: وأظهَرُوا كُفرَهُم بعدَ إظهارِهِمُ الإسلام، ﴿وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ ﴾ وهو الفَتْكُ برسولِ الله ﷺ، وذلكَ عندَ مَرجِعِهِ مِن تبوك، توافقَ خمسةَ عَشَـرَ منهم علىٰ أن يَدفَعُوهُ عن راحِلتِه إلىٰ الوادي، إذا تَسَنَّمَ العَقَبَةَ بالليل، فأخَذَ عَمَّـارُ ابنُ ياسـرٍ بزِمامِ راحِلتِه يقودُها، وحُذيفةُ خَلفَها يَسُوقُها، فبينما هما كذلك، إذْ سَمِعَ حُذيفةُ بوَقْعِ أخفافِ الإبل، وبِقَعْقَعةِ السِّلاح، فالتَفَتَ فإذا قومٌ مُتلثِّمُون، فقال: إليكُم إليكُم يا أعداءَ الله! فهَرَبُوا.

وقيل: هَمَّ المُنافِقُونَ بقَتْلِ عامرٍ لِرَدِّهِ علىٰ الجُلَاس، وقيل: أرادوا أن يُتوِّجُوا عبدَ الله ابنَ أُبيّ، وإن لم يَرْضَ رسولُ الله ﷺ.

قوله: (تصديقَ الكاذبِ وتكذيبَ الصادق): يُريد: أنزِلْ تصديقي في حقيقةِ الأمر، وإن كنتُ كاذباً عندَ الناسِ لحَلِفِ الجُلَاس، وأنزِلْ تكذيبَه في حقيقةِ الأمر، وإن كانَ صادِقاً[1] عندَ الناسِ لـحَلِفِه، فسَمَّىٰ نفسَه الكاذبَ لِظاهِرِ حاله، وخَصْمَه الصادقَ لذلك، تحريرُه: أنزِلْ في شأنِ مَنْ كذبَ وهو مُصَدَّق، ومَنْ صَدَقَ وهو مُكذَّب.

---

(١) في (ف): «كاذباً»، وهو خطأ.

﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ﴾: وما أنكرُوا وما عابوا، ﴿إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾ وذلكَ أنهم كانوا حينَ قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ في ضَنْكٍ مِنَ العَيْش، لا يَركَبُونَ الخيل، ولا يَحُوزُونَ الغَنيمة، **فأَثـرُوا بالغنائم**، وقُتِلَ للجُلَاسِ مَوْلىٰ، فأمَرَ رسولُ الله ﷺ بدِيَتِهِ **اثنيْ عَشَرَ ألفاً**، فاستغنىٰ.

﴿فَإِن يَتُوبُواْ﴾ هي الآيةُ التي تابَ عندَها الجُلَاس، ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ بالقَتْلِ والنار.

[﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ ٧٥-٧٧]

رُوِي: أنَّ ثعلبةَ بنَ حَاطِبٍ قال: يا رسول الله، ادعُ اللهَ أن يَرزُقَني مالاً، فقال عليه السَّلام: «يا ثعلبة، قليلٌ تُؤدِّي شُكْرَهُ خيرٌ مِن كثيرٍ لا تُطيقُه». فراجَعَه وقال: والذي بَعَثَكَ بالحق، لَئِنْ رَزَقَني اللهُ مالاً لأُعطِيَنَّ كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّه، فدَعَا له، فاتخذَ غَنَماً، فنَمَتْ كما يَنْمي الدُّود، حتىٰ ضاقت بها المدينة، فنزل بها وادياً، وانقَطَعَ عن الجماعةِ والجمعة، فسأل عنه رسولُ الله ﷺ، فقيل: كَثُرَ مالُه حتىٰ لا يَسَعُهُ واد! فقال: «**يا وَيْحَ ثعلبة!**»

قوله: (**فأَثـرُوا بالغنائم**): أي: صاروا أغنياء، **الجوهري**: «أثرىٰ الرجل: إذا كَثُرَ مالُه».

قوله: (**اثنيْ عَشَرَ ألفاً**): قيل: يجوزُ أن تكونَ زيادةُ الألفَين شَنَقاً، كانوا يُعطُونَ الدِّيَةَ ويَتكرَّمُونَ بزيادةٍ عليها ويُسمُّونها شَنَقاً. **الجوهري**: «الشَّنَق: ما دونَ الدِّيَة، وذلكَ أنْ يَسُوقَ ذو الحَمَالةِ الدِّيَةَ كامِلة، فإذا كانت معها دِياتُ جِراحات، فتلك تُسمَّىٰ الأشناق، كأنها مُتعلِّقةٌ بالدِّيَةِ العُظمىٰ».

قوله: (**يا وَيْحَ ثعلبة!**): مُختَصَرٌ مِن قِصَّتِهِ مذكورٌ في «الاستيعاب»[1]. **النهاية**: «وَيْح:

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٢٠٠-٢٠١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

وفي نسبةِ هذه القصة إلىٰ ثعلبةَ بنِ حاطب ـ وهو بَدْريٌّ ـ نظَر، وقد نبَّه على ضَعْفِ إسنادها الحافظُ =

فبَعَثَ رسولُ الله ﷺ مُصَدِّقَين لِأخْذِ الصَّدَقات، فاستَقبلَها الناسُ بصَدَقاتِهم، ومَرَّا بثعلبة، فسألاه الصَّدَقة، وأقرآه كتابَ رسولِ الله ﷺ الذي فيه الفرائض، فقال: ما هذهِ إلا جِزْية! ما هذهِ إلا أختُ الجزية! وقال: ارجِعا حتىٰ أرىٰ رأيي، فلما رَجَعا قال لهما رسولُ الله ﷺ: «يا وَيْحَ ثعلبة!»، مَرَّتَين، فنزلت، فجاءه ثعلبةُ بالصَّدَقة، فقال: «إنَّ اللهَ منعَني أن أقبَلَ منك»، فجعَلَ الترابَ علىٰ رأسِه، فقال: «هذا عَمَلُك، قد أمَرتُكَ فلم تُطِعْني».

فقُبِضَ رسولُ الله ﷺ، فجاء بها إلىٰ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه، فلم يَقبَلْها، وجاءَ إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه في خِلافتِه فلم يَقبَلْها، وهَلَكَ ثعلبةُ في زمانِ عُثمانَ رضيَ اللهُ عنه.

وقُرِئ: «لَنَصَّدَّقَنْ ولَنكُونَنْ» بالنُّونِ الخفيفةِ فيهما، ﴿مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: يُريدُ الحج.

﴿فَأَعْقَبَهُمْ﴾: عن الحسنِ وقَتادة: أنَّ الضَّميرَ للبُخْل، يعني: فأورَثَـهُمُ البُخْل، ﴿نِفَاقًا﴾ مُتمكِّناً ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ لأنه كانَ سَبَباً فيه وداعياً إليه، والظاهِرُ أنَّ الضَّميرَ لله عَزَّ وجَلَّ، والمعنىٰ: فخَذَلَهم حتىٰ نافقوا وتَـمَكَّنَ في قُلُوبِهم نِفاقُهم، فلا يَنفَكُّ عنها إلىٰ أن يموتوا بسَبَبِ إخلافِهم ما وَعَدُوا اللهَ منِ التَّصدُّقِ والصَّلاح، ....

كلمةُ تَرَحُّمٍ وتوجُّع، تُقالُ لمن وقعَ في هَلَكةٍ لا يَستَحِقُّها، وهي منصوبةٌ علىٰ المصدر».

قوله: (هذا عَمَلُك): أي: مَنْعُ الله إيايَ قَبولَ صَدَقتِكَ جزاءُ عملِك.

قوله: (يُريدُ الحج): يعني: عطفُ ﴿وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ علىٰ ﴿لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ ـ بعدَ قوله: ﴿لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ﴾ ـ: يُفيدُ الصَّلاحَ في المال، والصلاحُ في المال بعدَ الصَّدَقة هو النفقةُ في الحجِّ والغَزْو[1].

= الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشّاف» (٢: ٨٦)، ونقل ذلك عن البيهقي والسُّهيلي، والحافظُ ابنُ حجر في «فتح الباري» (٣: ٢٦٦)، وفي «الإصابة» (١: ٤٠٠)، وغيرُهما.

(١) في (ح): «مفيد الصلاح في المال بعد الصدقة هي النفقة في الحج والغزو»، والمُثبتُ من (ط)، والفقرة ساقطة من (ف)، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

وكَونِهم كاذبين، ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوعدِ ثُلُثَ النِّفاق.

وقُرِئ: «يُكذِّبُون» بالتشديد، و«ألم تَعلَموا» بالتاء، عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

[﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ ٧٨]

﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾: ما أسَرُّوهُ مِنَ النِّفاقِ والعَزْمِ علىٰ إخلافِ ما وَعَدُوه، وما يَتناجَوْنَ به فيما بينَهم؛ مِنَ المَطَاعِنِ في الدِّين، وتسميةِ الصَّدَقةِ جِزْية، وتدبيرِ مَنْعِها.

[﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٧٩]

﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ﴾ محلُّه النَّصبُ أو الرَّفْعُ علىٰ الذَّم، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ الجرِّ بَدَلاً مِنَ الضَّمير في ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨]، وقُرِئ: «يَلمُزُونَ» بالضَّم، ﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾: المُتطوِّعينَ المُتبرِّعين.

قوله: (ومنه جُعِلَ خُلْفُ الوعدِ ثُلُثَ النِّفاق): أي: مِن أجلِ أنَّ خُلفَ الوعدِ سببٌ لإعقابِ النِّفاقِ قيل: خُلفُ الوعدِ ثُلُثُ النِّفاق، لَمَحَ إلىٰ قوله ﷺ: «آيةُ المُنافِقِ ثلاثة: إذا حدَّثَ كَذَب، وإذا وَعَدَ أخلَف، وإذا عاهَدَ غدَر»، وفي رواية: «وإذا اؤتُمِنَ خان»، أخرجه البخاريُّ ومُسلِمٌ والترمذيُّ والنَّسائيُّ عن أبي هريرة[1]. ويُمكِنُ أن تُستَنبَطَ الخِلالُ كُلُّها مِنَ الآية، فالعهدُ مِن قوله: ﴿ عَٰهَدَ ٱللَّهَ ﴾، والوعدُ مِن قوله: ﴿ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾، والكذبُ مِنْ قوله: ﴿وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣) و(٢٦٨٢) و(٢٧٤٩) و(٦٠٩٥)، ومسلم (٥٩)، والترمذي (٢٦٣١)، والنسائي (٥٠٢١) من حديث أبي هريرة، بلفظ: «آيةُ المُنافقِ ثلاث: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وَعَدَ أخلَف، وإذا اؤتُمِنَ خان».

وأخرجه البخاري (٢٤٥٩) و(٣١٧٨)، ومسلم (٥٨)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي (٥٠٢٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، بلفظ: «أربعٌ مَن كُنَّ فيه كان مُنافقاً خالصاً، ومَن كانت فيه خَصْلةٌ منهن كانت فيه خَصْلةٌ مِنَ النفاقِ حتَّىٰ يَدَعَها: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وَعَدَ أخلَف، وإذا عاهَدَ غَدَر، وإذا خاصَمَ فَجَر».

(٢) من قوله: «قوله: يريد الحج» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

رُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ حَثَّ علىٰ الصَّدَقة، فجاء عبدُ الرحمن بنُ عوفٍ بأربعينَ أُوقيَّـةً مِن ذَهَب، وقيل: بأربعةِ آلافِ دِرهَم، وقال: كانَ لي ثمانيةُ آلاف، فأقرَضتُ ربي أربعة، وأمسَكتُ أربعةً لِعِيالي، فقالَ له رسولُ الله ﷺ: «باركَ اللهُ لكَ فيما أعطَيتَ وفيما أمسَكْتَ»، فباركَ اللهُ له حتىٰ **صُولِحَتْ تَمَاضُرُ امرأتُه عن رُبُع الثُّمُنِ علىٰ ثمانينَ ألفاً**، وتَصَدَّقَ عاصمُ بنُ عَدِيٍّ بمئةِ وَسْقٍ مِن تمر، وجاء أبو عقيلٍ الأنصاريُّ رضيَ الله عنه بصاعٍ مِن تمر، فقال: بِتُّ ليلتي **أَجُرُّ بالجَرِيرِ** علىٰ صَاعَيْن، فتركتُ صاعاً لِعِيالي، وجِئتُ بصاع، فأمَرَهُ رسولُ الله ﷺ أن يَنثُـرَه علىٰ الصَّدَقات، فلَمَزَهُمُ المُنافِقُون، فقالوا: ما أعطىٰ عبدُ الرحمن وعاصمٌ إلا رِياء، وإن كانَ اللهُ ورسولُه لَغَنيَّينِ عن صاعِ أبي عقيل، ولكنَّه أَحَبَّ أن يُذكِّرَ بنفسِه لِـيُعطىٰ مِنَ الصَّدَقات، فنزلت.

﴿إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾: إلا طاقتَهم، قُرِئَ بالفَتْحِ والضَّم، ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾: كقولِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] في أنه خَبَـرٌ غيرُ دُعاء، **ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قوله: (**صُولِحَتْ تماضُرُ امرأتُه عن**[١] **رُبُعِ الثُّمُن علىٰ ثمانينَ ألفاً**): القِصَّةُ مذكورةٌ في «الاستيعاب»[٢]، وعلىٰ تقديرِ أن تكونَ ثمانين ألفاً تمامَ[٣] حِصَّتِها، يكونُ مجموعُ المالِ ألفا ألفٍ وخمسُ مئةِ ألفٍ وسِتُّونَ ألفاً.

قوله: (**أَجُرُّ بالـجَرِير**): الـجَرير: حَبْلٌ يُـجَرُّ البعيرُ به، بمنزلةِ العِذارِ للدابَّـةِ غيرُ الزِّمَام.

النهاية: «(أنَّ رجلاً يجرُّ الجرير، فأصابَ صاعَينِ مِن تمر، فتَصَدَّقَ بأحدِهما)؛ يُريدُ أنه كانَ يَستقي الماءَ بحَبْل».

قوله: (**ألا ترىٰ إلىٰ قوله**: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾): أي: عَطفِ قولِه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤]

---

(١) في الأصول الخطية: «على»، وهو خطأ، وتحرَّف «الثمن» في (ح) إلى: «الثلث».

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٣٩٦) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٣) تحرَّف في (ح) إلى: «ثم».

(٤) قوله: «أي: عطف قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾» سقط من (ح).

[﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ ٨٠]

سأَلَ عبدُ الله بنُ عبدِ الله بن أُبيٍّ رسولَ الله ﷺ، وكانَ رجلاً صالحاً: أنْ يَستَغفِرَ لأبيهِ في مَرَضِه، ففَعَل، فنَزلَت، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ قد رَخَّصَ لي، فسأزيدُ علىٰ السبعين»، فنزلت: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وقد ذَكَرْنا أنَّ هذا الأمرَ في معنىٰ الخبر، كأنه قيل: لن يَغفِرَ اللهُ لهم استَغفَرتَ لهم أم لم تستغفرْ لهم، وأن! فيه معنى الشرط. وذَكَرْنا النُّكْتَةَ في المجيءِ به علىٰ لفظِ الأمر، و«السَّبعون» جارٍ مجرىٰ المَثَلِ في كلامِهم للتكثير، قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه:

لَأَصبَحَنَّ العاصَ وابنَ العاصي   سَبْعينَ ألفاً عاقِدِي النَّواصي

علىٰ قولِه ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾، ولو كانَ ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ دُعاء، لَزِمَ عَطفُ الخبريِّ علىٰ الطَّلَبي، وإنما خُولِفَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالجملةِ الاسميةِ والفِعلية، ليُؤذِنَ أنَّ العذابَ الأليمَ وعيدٌ دائم، وأما استِهزاءُ الله إياهُم فعلىٰ التجدُّد، كما قال: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، أو أنَّ السُّخْريةَ قد حَصَلَتْ لهم في الدُّنيا، والعذابَ الأليمَ كائنٌ في الآخرة علىٰ الدوام.

قوله: (وقد ذَكَرْنا أنَّ هذا الأمرَ في معنىٰ الخبر): يعني: في قولِهِ تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٣]، لنُكْتةٍ فيه، وهيَ أنَّ المعنىٰ: استَغفِرْ لهم أو لا تَستَغفِرْ لهم، وانظر هل ترىٰ اختِلافاً بينَ حالِ الاستِغفارِ وتَرْكِه.

قوله: (لَأَصْبَحَنَّ العاص) البيت: «لَأَصْبَحَنَّ»: مِنَ الصُّبْح، أي: لأُعطِيَنَّ الصَّبُوح، يُقالُ في الحرب: صَبَّحْناهُم، أي: عادَيْناهُم بالخيل، ويومُ الصَّباح: يومُ الغارة، يُريدُ بـ«العاص»:

فإن قلتَ: كيفَ خَفِيَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، وهو أفصَحُ العربِ وأخبَرُهم بأساليبِ الكلامِ وتمثيلاتِه، والذي يُفهَمُ مِن ذِكرِ هذا العَدَدِ كثرةُ الاستِغفار، كيفَ وقد تَلاه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ الآية، فبَيَّنَ الصَّارِفَ عن المغفرةِ لهم، ....

الذي عَصَاه، و«ابن العاص»: بيانٌ له، وهو عَمرُو بنُ العاص، «سبعين ألفاً»: أي: مِنَ الجيش، «عاقِدِي النَّواصي»: أي: نواصي خَيْلِهم، والعاقدُ بمعنىٰ المعقود.

رُوِيَ عن عليِّ بنِ عيسىٰ أنه قال: العربُ تُبالِغُ بالسَّبْع وبالسَّبْعين، لأنَّ التعديل[١] في نِصفِ العَقْد، وهو خمسة، وإذا زِيدَ عليها واحدٌ كانَ لأدنىٰ المُبالغة، وإذا زِيدَ اثنان كانَ لأقصىٰ المُبالغة، ولذلكَ قالوا للأسد: سَبْع[٢]، لأنه قد ضُوعِفَ قُوَّتُه سَبعَ مَرَّات.

وقال القاضي: «قد شاعَ استِعمالُ السَّبْعةِ والسَّبعينَ والسَّبعِ مئةٍ ونحوِها في التكثير، لاشتِمالِ السَّبعةِ علىٰ جُملةِ أقسامِ العَدَد، فكأنه العَدَدُ بأسْرِه»[٣].

وقال صاحبُ «الإيجاز»: «السَّبعةُ أكمَلُ الأعدادِ بجَمْعِها معاني الأعداد، لأنَّ السِّتَّةَ أولُ عَدَدٍ تام، لأنها تُعادِلُ أجزاءَها، إذ نِصفُها ثلاثة، وثُلُثُها اثنان، وسُدُسُها واحد، وجُملَتُها سِتّ، وهي مَعَ الواحِدةِ[٤] سبع، فكانت كامِلة، إذ ليسَ بعدَ التمآم سِوىٰ الكمال، ولعلَّ واضِعَ اللغة سَمَّىٰ الأَسَدَ سَبْعاً لكمالِ قُوَّتِه، كما أنه أسدٌ لإسآدِهِ في السَّيْر، ثم «سبعون» غايةُ الغاية، إذ الآحادُ غايتُها العَشَرات، فكانَ المعنىٰ: أنه لا يُغفَرُ لهم، وإن استَغفَرتَ أبداً»[٥].

قوله: (كيفَ خَفِيَ): أي: هذا المعنىٰ، وهو أنَّ السَّبعينَ مَثَلٌ في التكثير.

---

(١) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «التقدير».

(٢) بضَمِّ الباء وسكونها: لغتان، وضبطتُها بسكونها لأنه أنسَبُ للسياق، وإن كان الضَّمُّ أشهر.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

(٤) في (ح): «وهي من الوحدة سبع»، ولا معنىٰ له، وفي (ف): «وهي مع الواحد»، والمثبت من (ط)، وهو الموافق لما في «إيجاز البيان».

(٥) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٣٨٧-٣٨٨).

حتىٰ قال: «قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ علىٰ السَّبْعين»؟

قلتُ: لم يخفَ عليه ذلك، ولكنَّه خَيَّلَ بما قالَ إظهاراً لغايـةِ رحمتِهِ ورأفتِهِ علىٰ مَنْ بُعِثَ إليه، كقولِ إبراهيمَ عليه السَّلام: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وفي إظهارِ النَّبيِّ ﷺ الرأفةَ والرحمة: لُطْفٌ لأُمتِهِ ودُعاءٌ لهم إلىٰ ترحُّم بعضِهم علىٰ بعض.

قوله: (قد رَخَّصَ لي ربي، فسأزيدُ علىٰ السَّبْعين): قال في «الانتصاف»: «أنكَرَ القاضي[١] حديثَ الاستِغفارِ ولم يُصَحِّحْه، وقَبِلَه قوم، وجَعَلُوهُ عُمْدةَ مفهوم المُخالَفة»[٢].

وقلت: إنما يُنكِرُه مَنْ لا يَدَ له في عِلمِ الحديث، والحديثُ رواه البخاريُّ ومُسلِمٌ وابنُ ماجَهْ والنَّسائيُّ[٣] عن ابنِ عُمَرَ قال: قال رسولُ الله ﷺ لِعُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «إنما خَيَّـرَني اللهُ تعالىٰ، فقال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية، وسأزيدُ علىٰ السَّبْعين».

قوله: (ولكنَّه خَيَّلَ بما قال): أي: صَوَّرَ في خَيالِهِ أو في خَيالِ السَّامِعِ ظاهرَ اللفظ ـ وهو العَدَدُ المخصوص ـ، دونَ المعنىٰ الخفيِّ المُراد ـ وهو التكثير ـ، كما أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ ما

---

(١) أي: الإمام الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ ـ وإن كان يُتوهم أنَّ المراد به البيضاوي، كما هي عادة المؤلف رحمه الله تعالىٰ إذا أطلق «القاضي»، لكن الكلام هنا لابن المُنيِّر لا للمؤلف ـ وكلام الإمام أبي بكر الباقلاني في هذا الحديث منقول في «عمدة القاري» للعيني، في شرح الحديث (٤٦٧٢).

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٠٥) بحاشية «الكشاف».

(٣) البخاري (٤٦٧٠) و(٤٦٧٢)، ومسلم (٢٤٠٠) و(٢٧٧٤)، وابن ماجَهْ (١٥٢٣)، والنسائي (١٩٠٠)، وهو أيضًا عند الترمذي (٣٠٩٨).

لكن أخرجه البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، النسائي (١٩٦٦) من حديث ابن عباس، عن عمر، بلفظ: «لو أعلم أني إن زدتُ علىٰ السبعين يُغفَرُ له لزدتُ عليها».

والحادثة واحدة، واللفظان مختلفان بل مُتنافيان، فلا شك أن الحديث في أحدهما مرويٌّ بالمعنىٰ، ولفظ حديث ابن عباس لا إشكال فيه، فهو أولىٰ بالقَبول والتعويل عليه.

وعليه فإنكار صحة حديث ابن عمر: إن أُريد به لفظ: «سأزيده علىٰ السبعين» خاصّة: فله وجه، أما إن أُريد القصة بتمامها فلا، والله تعالىٰ أعلم.

....

عَدَّ عِصيانَه ـ في قوله: ﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ ـ عصيانَ الله المُرادَ منه عبادةُ الأصنام لدلالةِ السِّياق، كما سيجيء[1]، فعقَّبَه بقولِه: ﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، لغايةِ رحمتِهِ ورأفتِهِ علىٰ أُمَّتِه، وهو من أسلوبِ التَّوْرية[2]، وهو أن يُطلَقَ لفظٌ له معنيان: قريبٌ وبعيد، فيُرادُ البعيدُ منهما، كقولِ القَبَعثَرىٰ ـ في جوابِ الحجَّاج: «لأحمِلَنَّكَ علىٰ الأدهَم» ـ: «مِثلُ الأمير حَمَلَ علىٰ الأدهَمِ والأشهَب»[3]، أبرَزَ الوعيدَ في مَعرِضِ الوعد.

قال القاضي: «فَهِمَ رسولُ الله ﷺ مِنَ «السَّبعين» العَدَدَ المخصوص؛ لأنه الأصل، فجَوَّزَ أن يكونَ ذلك حَدّاً يُخالِفُه حُكمُ ما وراءه، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَـٰسِقِينَ﴾ كالتنبيهِ علىٰ عُذْرِ الرسولِ ﷺ في استِغفارِه، وهو عَدَمُ يأسِهِ مِن إيمـانهم ما لم يَعلَم أنهم مطبوعونَ علىٰ الضَّلالة، والممنوعُ هو الاستِغفارُ بعدَ العِلم، لقولِهِ تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَـٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]»[4].

---

(١) في تفسير الآية المذكورة من سورة إبراهيم (٨: ٦١٣).

(٢) تحرف في (ح) إلى: «التوبة».

(٣) عبارةُ المؤلِّف مختصرة، وتفصيلُها: أنَّ الحجاج تَوَعَّدَ القَبَعثَرىٰ بقوله: «لأحمِلَنَّكَ على الأدهَم»، يعني بالأدهم: القَيْد، فأجابَه القَبَعثَرىٰ مُتجاهِلاً كونَ المُرادِ بالأدهم القَيْد: «مِثلُ الأمير حَمَلَ ـ أو: يَحمِلُ، كما في بعض المصادر ـ على الأدهَم والأشهب»، يعني: الأدهَمَ والأشهَبَ من الخيل، فجَعَلَ الوعيدَ وَعْداً، فقال له الحجاج: «إنه الحديد»، أي: أقصِدُ بالأدهَم الأدهَمَ من الحديد، وهو القَيْد، فقال القَبَعثَرىٰ: «لأن يكونَ حديداً خيرٌ من أن يكون بَليداً»، يعني: أن يكونَ الفَرَسُ ذا قوةٍ وحِدَّة، خيرٌ من أن يكونَ ذا بَلادة وضَعْف وفُتُور.

وهذا الأسلوبُ من الجواب يُسَمِّيه علماءُ البلاغة: «أسلوب الحكيم»، وسَمَّـاه الإمامُ عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص١٠٧: «مغالطة».

وانظر: «فقه اللغة» للثعالبي ص٣٣٩، و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٥٣، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص٣٢٧-٣٢٨، و«المختصر» للتفتازاني ص١٢١-١٢٢، و«الكليات» للكفوي (١: ١٦٨).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

[﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِى ٱلْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴾ ٨١]

﴿ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾: الذينَ استأذنوا رسولَ الله ﷺ مِنَ المُنافِقين، فأَذِنَ لهم، وخَلَّفَهم في المدينةِ في غَزْوةِ تبوك، أو الذينَ خَلَّفَهم كَسَلُهم ونفاقُهم والشَّيْطان، ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾: بقُعُودِهِم عن الغَزْو، ﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾: خَلفَه، يُقال: أقام خِلافَ الحيّ، بمعنىٰ: بعدَهم، ظَعَنُوا ولم يَظعَن معهم، وتَشهَدُ له قِراءةُ أبي حيوة: «خَلفَ رسولِ الله»، وقيل: هو بمعنىٰ المُخالَفة، لأنهم خَالَفُوهُ حيثُ قَعَدُوا ونَـهَض، **وانتصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له** أو حال، أي: قَعَدُوا لمُخالَفَتِه، أو: مُخالِفِينَ له.

﴿أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ تعريضٌ بالـمُؤمنين، وبتَحَمُّلِهم المَشاقَّ العِظامَ لِوَجْهِ الله تعالىٰ، **وبما فَعَلُوا مِن بَذْلِ أموالِهم وأرواحِهم** في سبيلِ الله تعالىٰ، وإيثارِهم ذلكَ علىٰ الدَّعَة والخفض، **وكَرِهَ ذلكَ** المُنافِقون، وكيفَ لا يَكـرَهُونَه وما فيهم ما في المُؤمنينَ مِن باعِثِ الإيمان وداعي الإيقان؟!

قوله: (**وانتِصابُه علىٰ أنه مفعولٌ له**): قال أبو البقاء: «و﴿خِلَٰفَ﴾ ظرفٌ بمعنىٰ: خَلْف، أي: بَعْد، والعاملُ فيه «مَقعَد» أو ﴿ فَرِحَ ﴾، وقيل: هو مفعولٌ مِن أجلِه، فعلىٰ هذا هو مَصدَر، أي: لمُخالَفَتِه، وقيل: هو مصدرٌ دَلَّ عليه الكلام، لأن مَقعَدَهُم عنه تخلُّف»[1].

قوله: (**﴿أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ تعريضٌ بالمُؤمنين**): يعني: في ذِكرِ المُجاهَدةِ بالأموالِ والأنفُسِ تعريضٌ بالمُؤمنين ومَدْحٌ لهم، وذَمٌّ للمُنافِقين.

قوله: (**وبما فَعَلُوا مِن بَذْلِ أموالِهم وأرواحِهم**) إلىٰ آخره: عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «وبتَحَمُّلِهِمُ المَشاقَّ العِظامَ لوَجْهِ الله»، وهو علىٰ هذا تفسيرٌ لقولِه: «بالمُؤمنينَ أيضاً».

قوله: (**وكَرِهَ ذلك**): المُشارُ إليه هو المذكورُ مِن بَذْلِ الأموالِ والإيثار. و«كَرِهَ»: إما حالٌ مِن فاعِلِ «فَعَلُوا»، و«قد» مُقدَّرة، أو مِنَ الراجِعِ المنصوبِ إلىٰ «ما».

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٣).

﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ **استجهالٌ لهم**، لأنَّ مَنْ تصوَّنَ مِن مَشَقَّةِ ساعة، فوقعَ بسَبَبِ ذلكَ التَّصوُّنِ في مَشَقَّةِ الأبد، كان أجهَلَ مِن كُلِّ جاهِلٍ، ولبعضِهم:

مَسَـرَّةُ أحقابٍ تَلَقَّيتَ بعدَها ... مَسَاءَةَ يومٍ أَرْيُها شَبَهُ الصَّابِ

فكيفَ بأنْ تَلقَىٰ مَسَـرَّةَ ساعةٍ ... وَراءَ تَقَضِّيها مَسَاءَةُ أحقـابِ

[﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ٨٢]

معناه: فسيَضحَكُونَ قليلاً، ويَبكُونَ كثيراً ﴿جَزَاءً﴾، إلا أنه أُخرِجَ علىٰ لَفْظِ الأمر؛ للدَّلالةِ علىٰ أنه **حَتْمٌ واجِبٌ** لا يكونُ غيرُه، ....

قوله: (**استِجهالٌ**[1] **لهم**): يعني نَظَـرُوا إلىٰ هذا الـحَرِّ النَّـزْرِ[2]، وغَفَلُوا عن تلكَ النارِ التي لا تُقاسُ حرارتُها بشيءٍ مِنَ النِّيران، بَلْهَ حَرِّ القَيْظ، ومَنْ تَصوَّنَ مِن مَشَقَّةِ ساعة، فوَقَعَ به في مَشَقَّةِ الأبد: كانَ أجهَلَ مِن كُلِّ جاهل.

ويُمكِنُ أن يُقال: إنَّ قولَه: ﴿لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ تتميمٌ للتجهيل، أي: قُلْ لهم هذا وجَهِّلْهُم به[3]، وليتَهم يَفقَهُونَ ما تَعنيهِ بقَولِك. قال القاضي: «﴿لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ أنها كيفَ هي، ما اختاروها بإيثارِ الدَّعَةِ علىٰ الطاعة»[4].

قوله: (**مَسَـرَّةُ أحقاب**) البيتيـن: «الأحقاب»: الأزمانُ الكثيرة، و«الأَرْي»: العَسَـل، و«الصَّاب»: نَبْتٌ مُرّ، وقيل: هو الحنظل، «مَساءةُ أحقاب»: مُبتَدأ، والخبرُ «وَراءَ تَقَضِّيها»، والجملةُ ثاني مفعولي «تلقىٰ».

قوله: (**حَتْمٌ واجب**): لأنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصِّدقَ والكذب، كما يَحتَمِلُه الخبر، ولذلك قال: «لا يكونُ غيرُه»، أو أنَّ أمرَ الله للأشياءِ حَتْمٌ لوُجُودِها وقَطْعٌ في كَوْنِـها لقولِهِ تعالىٰ: ﴿أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، و﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾ [البقرة: ٢٤٣].

---

(١) تحرَّف في (ح) إلى: «استجهان».
(٢) تحرَّف في (ح) إلى: «الحق الفوز»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، يُريد: الحر القليل العارض.
(٣) في (ح): «قيل لهم هذا وحصلهم به»، ولم يظهر لي وجهُه، والمُثبَت من (ط) و(ف).
(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٢).

يُروىٰ: أنَّ أهلَ النِّفاقَ يَبكُونَ في النارِ عُمُرَ الدُّنيا، لا يَرقأُ لهم دَمْعٌ ولا يَكتَحِلُونَ بنَوْم.

[﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ﴾ ٨٣]

وإنما قال: ﴿إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾؛ لأنَّ منهم مَنْ تابَ عن النِّفاقِ ونَدِمَ علىٰ التَّخَلُّف، أو اعتذَرَ بعُذْرٍ صحيح، وقيل: لم يَكُنِ المُتخلِّفُونَ كُلُّهم مُنافِقين، فأراد بالطائفة: المُنافِقين منهم، ﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ﴾ يعني: إلىٰ غَزْوةٍ بعدَ غَزْوةِ تبوك، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ هيَ الـخَرْجةُ إلىٰ غَزْوةِ تبوك، وكانَ إسقاطُهم عن ديوانِ الغُزاةِ عُقوبةً لهم علىٰ تخلُّفِهم الذي عَلِمَ اللهُ أنه لم يَدْعُهم إليه إلا النفاق، بخِلافِ غيرهم مِنَ المُتخلِّفين، ﴿مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ قد مَرَّ تفسيرُه، وقرأ مالكُ بنُ دينار: «مَعَ الـخَلِفِين»؛ علىٰ قَصْـرِ الخالِفِين.

فإن قلتَ: ﴿مَرَّةٍ﴾ نكرةٌ وُضِعَت مَوضِعَ «الـمَرَّاتِ» للتفصيل[١]، ....

قوله: (لا يَرقأُ لهم دَمْع)، النهاية: «رَقَأَ الدَّمعُ يَرقَأُ [رُقُوءاً][٢] بالضَّمّ: إذا سَكَنَ وانقطَع، والاسمُ الرَّقُوء بالفَتْح».

قوله: (مَوضِعَ الـمَرَّاتِ للتفصيل): صَحَّ بالصَّادِ المُهمَلة، يعني: أنَّ «أفعَلَ» التفضيل: إذا أُريدَ به بيانُ زيادتِهِ في المعنىٰ، يقتضي أن يكونَ المُفَضَّلُ داخِلاً فيما أُضيفَ إليه، فالأصلُ الجمع، فوُضِعَ[٣] المُفرَدُ مَوضِعَه، لإرادةِ التفصيل، أي: فَضَلَ المذكورُ علىٰ الجِنسِ المذكور إذا فَصلَ الجِنسَ واحِداً بعدَ واحِد، فعلىٰ هذا ﴿أَوَّلَ﴾ بعضُ ما أُضيفَ إليه، وهي ﴿مَرَّةٍ﴾، فحقُّه التأنيث، فلِمَ ذُكِّر؟

---

(١) في الأصل وفي المطبوع من «الكشَّاف»: «للتفضيل»، وأثبتُّ ما يُوافِقُ ضَبْطَ العلامةِ الطِّيبي.

(٢) كلمة «رقوءاً» سقطت من الأصول الخطية، واستدركتُها من «النهاية»، ولا تستقيمُ العبارةُ إلا بها.

(٣) في (ف): «فوصف»، ولا يَصِحُّ، والمُثبتُ من (ط)، والجملةُ ـ من قوله: «التفضيل إذا أريد» إلىٰ قوله: «لإرادة» ـ سقطت من (ح).

فلِمَ ذَكَّرَ اسمَ التفضيلِ المُضافَ إليها، وهو دالٌّ علىٰ واحدةٍ مِنَ المَرَّات؟ قلتُ: أكثرُ اللُّغتَين: هِندٌ أكبرُ النِّساء، وهيَ أكبرُهُنَّ، ثم إنَّ قولك: هي كُبرىٰ امرأة، لا تكادُ تَعثُرُ عليه، ولكن: هيَ أكبرُ امرأة، وأولُ مرَّة، وآخِرُ مرَّة.

وعن قَتادة: ذُكِرَ لنا أنهم كانوا اثنَيْ عَشَرَ رجلاً، قيلَ فيهم ما قيل.

[﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ۞ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ ﴾ ٨٤-٨٥]

رُوِي: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يقومُ علىٰ قُبورِ المُنافِقين، ويدعو لهم، فلما مَرِضَ رأسُ المُنافقينَ عبدُ الله بنُ أُبيّ، بَعَثَ إليه ليأتيَه، فلما دَخَلَ عليه، ....

قوله: (إنَّ قَولَك: هي كُبرىٰ امرأة، لا تكادُ تَعثُرُ عليه): قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: تقديرُه: هندٌ إنسانٌ أكبرُ النساء[1]، وزماناً أولَ مَرَّة[2]، واختيرَ التذكيرُ لأنَّ التأنيثَ ظاهرٌ هاهنا، واستُغنِيَ عنه كما استغنَوا بـ«تركتُ» عن «وَذَرتُ»[3]، مثلُه قولُ الذبياني:

نُـبِّئتُ نُعْـماً عـلىٰ الهِجْـرانِ عاتِبـةً ... سَقْياً ورَعْياً لذاكَ العاتِبِ الزاري[4]

أي: لذلكَ الشَّخص، قال أبو البقاء: «المرةُ في الأصل: مَصدَرُ: مَرَّ يَمُرّ، ثم استُعمِلَ ظرفاً اتِّساعاً، وهذا يَدُلُّ علىٰ قُوَّةِ شَبَهِ الزَّمانِ بالفِعل»[5].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «هذا لسان أكثر النساء».

(٢) أي: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، تقديرُه: «إنكم رَضيتُم بالقُعودِ زماناً أولَ مرَّة»، و«الزمانُ» مُذكَّر، فلذلك ذَكَّرَ أفعل التفضيل «أوَّل».

(٣) في (ح): «بتركه عن وردت»، والمثبت من (ط) و(ف).

(٤) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص١٩، وتقدَّم عند الزمخشري في تفسير الآية ٢ من سورة البقرة (٢: ٤٦)، وانظر كلامَه عليه هناك.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١: ٥٢٢).

قال: أهلكَكَ حُبُّ اليهود، فقال: يا رسول الله، بَعَثْتُ إليك لِتَستَغفِرَ لي، **لا لِتُؤنِّبَني**، **وسأله أن يُكفِّنَه في شِعارِه** الذي يلي جِلدَه، ويُصَلِّيَ عليه، فلما ماتَ دعاه ابنُه حُبابٌ إلىٰ جنازتِه، فسأله عن اسمِه، فقال: أنتَ عبدُ الله بنُ عبدِ الله، الـحُبَاب: اسمُ شَيْطان، فلما هَمَّ بالصَّلاةِ عليه قال له عُمَر: أتُصَلِّي علىٰ عَدُوِّ الله؟ فنزلت. وقيل: أرادَ أن يُصَلِّيَ عليه، فجَذَبَه جبريل.

فإن قلتَ: كيفَ جازت له تكرِمةُ المُنافِقِ وتكفينُه في ثوبه؟ قلتُ: كانَ ذلك مُكافأةً له علىٰ صَنيعٍ سَبَـقَ له. وذلكَ أنَّ العباسَ عَمَّ رسولِ الله ﷺ، لَـمَّا أُخِذَ ببدر أسيراً، لم يَجِدُوا له قَميصاً، وكان رَجُلاً طُوالاً، فكَسَاهُ عبدُ الله قَميصَه. وقالَ له المُشـركونَ يومَ الـحُدَيبِيَة: إنـَّا لا نَأذَنُ لمُحمَّد، ولكنَّا نَأذَنُ لك، فقال: لا، إنَّ لي في رسولِ الله ﷺ أُسْوةً حَسَنة، فشَكَرَ رسولُ الله ﷺ له ذلك.

قوله: (**لا لِتُؤنِّـبَني**)، **الجوهري**: «أنَّـبَه تأنيباً: عَنَّـفَه ولامَه».

قولـه: (**وسألـه أن يُكفِّنَه في شِعارِه**): عن البخاريِّ ومُسلِم[١] عن جابـر قـال: «أتىٰ رسولُ الله ﷺ عبدَ الله بنَ أُبيٍّ بعدَما أُدخِلَ حُفْرتَه، فأمَرَ به فأُخرِجَ، فوَضَعَه علىٰ رُكبَتَيه، ونَفَثَ فيه مِن رِيقِه، وألبَسَه قَميصَه، قال: وكان كَسَا عَبّاساً قَميصاً»[٢].

وفي رواية[٣]: «قالَ له ابنُ عبد الله: ألبِسْ عبدَ الله قَميصَكَ الذي يَلِي جِلدَكَ».

وفي أخرىٰ[٤]: «لـمَّا كانَ يومُ بدرٍ أُتِيَ بأسارىٰ، وأُتِيَ بالعَبَّاس، ولم يكنْ عليه ثوب، فنَظَـرَ النبيُّ ﷺ له قَميصاً، فوجدوا قَميصَ عبدِ الله بنِ أُبيّ، يُقدَرُ عليه، فكَسَاهُ إياه، فلذلكَ نَزَعَ النبيُّ ﷺ قَميصَه الذي ألبَسَه». قال ابنُ عيينة: «كانت له عندَ النبيِّ ﷺ يد، فأحَبَّ أن يُكافِئَه».

---

(١) البخاري (١٢٧٠) و(١٣٥٠) و(٥٧٩٥)، ومسلم (٢٧٧٣).

(٢) في (ح): «وكسا عتابياً»، وفي (ف): «وكان كساءً عاتابياً»، وفي (ط): «وكان كساء عباياً» دون نقط الباء الثانية، وكلها تحريف، والمُثبَت من «صحيح البخاري» (١٣٥٠).

(٣) عند البخاري (١٣٥٠).

(٤) عند البخاري (٣٠٠٨).

وإجابةً له إلىٰ مسألتِهِ إياه، فقد كانَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لا يَرُدُّ سائلاً، وكانَ يَتوفَّرُ علىٰ دواعي المُروءة، فعَمِلَ بعاداتِ الكِرام، وإكراماً لابنِهِ الرَّجُلِ الصالح، فقد رُوِيَ أنه قالَ له: «أسألُكَ أن تُكفِّنَه في بعضِ قُمصانِك، وأن تقومَ علىٰ قَبْرِه، لا يَشمَت به الأعداء»، وعِلماً بأنَّ تكفينَه في قَميصِه لا يَنفَعُه مَعَ كُفْره، فلا فرقَ بينَه وبينَ غيره مِنَ الأكفان، وليكونَ إلباسُه إياه لُطْفاً لغيره، فقد رُوِيَ أنه قيل له: لِـمَ وَجَّهتَ إليه بقَميصِكَ وهو كافِر؟ فقال: «إنَّ قَميصي لن يُغنيَ عنه مِنَ الله شيئاً، وإني أُؤمِّلُ مِنَ الله أن يَدخُلَ في الإسلامِ كثيرٌ بهذا السَّبَب»، فيُروىٰ أنه أسلَمَ ألفٌ مِنَ الخزرج، لَـمَّـا رأوهُ طَـلَبَ الاستِشفاءَ بثَوْبِ رسولِ الله ﷺ.

وكذلكَ ترحُّمُه واستِغفارُه كانَ للدُّعاءِ إلىٰ التراحُمِ والتعاطُف؛ لأنهم إذا رأَوهُ يَترحَّمُ علىٰ مَنْ يُظهِرُ الإيمانَ وباطِنُه علىٰ خِلافِ ذلك، دعا المُسلِمَ إلىٰ أن يَتعطَّفَ علىٰ مَنْ وَاطأَ قلبُه لِسانَه، ورآهُ حَتْمـاً عليه.

فإن قلتَ: فكيفَ جازتِ الصَّلاةُ عليه؟ قلتُ: لم يَتقدَّمْ نهيٌ عن الصَّلاةِ عليهم، وكانوا يُجرَونَ مُجرَىٰ المُسلِمينَ لِظاهِرِ إيمانِهم، لِـمَا في ذلكَ مِنَ المصلحة، **وعن ابنِ عباس: «ما أدري ما هذه الصلاة**، إلا أني أعلَمُ أنَّ رسولَ الله ﷺ لا يُخادِع».

قوله: (**وإجابةً له إلىٰ مسألتِه**): صَحَّ بالنَّصْبِ عطفاً علىٰ «مكافأةً له»، وكذا «وإكراماً» و«عِلماً»، وكذا قولُه: «وليكونَ إلباسُه إياه لُطْفاً لغيره»، وإنما أدخَلَ اللامَ في الأخير لأن الكَونَ ليسَ فِعْلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعلَّل.

قولـه: (**وعن ابن عباس: ما أدري ما هـذهِ الصَّلاة**): روينا عن البخاريِّ والتـرمذيِّ والنَّسائيِّ[1] عن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه قال: «لـمَّا ماتَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ ابنُ سَلُول، دُعِيَ له رسولُ الله ﷺ ليُصلِّيَ عليه، فلمَّا قامَ رسولُ الله ﷺ وَثَبتُ إليه، وقلت: يا رسول الله، أتُصلِّي

---

(١) البخاري (١٣٦٦) و(٤٦٧١)، والترمذي (٣٠٩٧)، والنسائي (١٩٦٦).

﴿مَّاتَ﴾ صِفةٌ لـ﴿أَحَدٍ﴾، وإنما قيل: ﴿مَّاتَ﴾ ﴿وَمَاتُواْ﴾ بلفظِ الماضي، والمعنىٰ علىٰ الاستِقبال، علىٰ تقدير الكَوْنِ والوجود؛ لأنه كائنٌ موجودٌ لا محالة، ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ﴾ تعليلٌ للنهي.

وقد أُعيدَ قولُه: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ﴾ لأنَّ تجدُّدَ النُّزولِ له شأنٌ في تقريرِ ما نَزَلَ له وتأكيدِه، وإرادةِ أن يكونَ علىٰ بالٍ مِنَ المُخاطَبِ لا ينساهُ ولا يَسهُو عنه، وأن يَعتقِدَ أنَّ العَمَلَ به مُهِمٌّ يفتقِرُ إلىٰ فَضْلِ عِنايةٍ به، لا سِيَّما إذا تَراخَىٰ ما بينَ النُّزولَين، فأشبَهَ ذلك الشَّيءَ الذي أهَمَّ صَاحِبَه، **فهو يَرجِعُ إليه في أثناءِ حَديثه ويَتخلَّصُ إليه**. وإنما أُعيدَ هذا المعنىٰ لِقُوَّتِهِ فيما يجِبُ أن يُحذَرَ منه.

[﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ * رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ * لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٨٦-٨٩]

يجوزُ أن يُرادَ السُّورةُ بتمامِها، وأن يُرادَ بعضُها، في قوله: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾، كما يقعُ القُرآنُ والكِتابُ علىٰ كُلِّه، وعلىٰ بَعضِه.

علىٰ ابنِ أُبيّ، وقد قالَ يومَ كذا وكذا: [كذا وكذا][1]؟ أُعَدِّدُ عليه، فتَبسَّمَ رسولُ الله ﷺ، وقال: «أخِّرْ عنِّي يا عُمَر»، قال: فصَلَّىٰ رسولُ الله ﷺ، ثم انصَرف، فلم يَمكُثْ إلا يسيراً حتىٰ نزلتِ الآيتانِ مِن براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾. قال: فعَجِبتُ بعدُ مِن جُرأتي علىٰ رسولِ الله ﷺ يومَئذٍ، واللهُ ورسولُه أعلم».

قوله: (**فهو يَرجِعُ إليه في أثناءِ حَديثِهِ ويَتخلَّصُ إليه**): ويُسمَّىٰ هذا الأسلوبُ في البديع: الترجيع.

---

(١) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من مصادر تخريج الحديث، وهو مَقول القول.

وقيل: هيَ (براءة)، لأنَّ فيها الأمرَ بالإيمانِ والجهاد، ﴿أَنْ ءَامِنُوا﴾ هيَ «أنْ» المُفسِّرة، ﴿أُوْلُوا الطَّوْلِ﴾: ذَوُو الفَضْلِ والسَّعَة؛ مِن: طَالَ عليه طَوْلاً، ﴿مَّعَ الْقَاعِدِينَ﴾: الذينَ لهم عِلَّةٌ وعُذرٌ في التَّخَلُّف، ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ما في الجِهادِ مِنَ الفَوْزِ والسَّعادة، وما في التَّخَلُّفِ مِنَ الشَّقاءِ والهلاك.

﴿لَٰكِنِ الرَّسُولُ﴾ أي: إنْ تخلَّفَ هؤلاءِ فقد نَـهَدَ إلىٰ الغزْوِ مَنْ هو خيرٌ منهم وأخلَصُ نيَّـةً ومُعتَقداً، كقوله: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨].

﴿الْخَيْرَاتُ﴾ تتناوَلُ مَنافِعَ الدَّارَيْن؛ لإطلاقِ اللفظ، وقيل: الحُور، لِقولِه: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ﴾ [الرحمن: ٧٠].

قوله: (وقيل: هي براءة): عطفٌ علىٰ قوله: «أن يُرادَ السُّورةُ بتمامها»، أي: أيَّ سورةٍ كانت، ولا تخلو كُلُّ سورةٍ مِنَ الاشتمالِ علىٰ الأمرِ بالإيمانِ والجِهادِ إما حقيقةً أو ضِمناً، لأنَّ المقصودَ الأوليَّ مِن إنزالِها الدعوةُ إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ طريقِ الحق.

[قوله: (﴿أَنْ ءَامِنُوا﴾ هي «أنْ» المُفسِّرة)][1]: قال أبو البقاء: «﴿أَنْ ءَامِنُوا﴾، أي: آمِنُوا، والتقديرُ: يُقالُ فيها: آمِنوا. وقيل: ﴿أَنْ﴾ هاهنا مَصدَريَّة، تقديرُه: أُنزِلَتْ بأنْ آمِنُوا، أي: بالإيمان»[2]. وإنما اختارَ المُصنِّفُ أن تكونَ مُفسِّرة، لأنَّ قولَهم في الجواب: ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ الْقَاعِدِينَ﴾ يَستَدعي الأمرَ بالجهاد، وفي جَعْلِها مَصدَريَّةً ثم تأويلِها بالأمر - أي: مُلتَبِسة بالإيمان، أي: بالأمرِ بالإيمان - توسيعُ الدائرة.

قوله: (نَـهَدَ[3] إلىٰ الغزْو): يَنهَدُ - بالفتح[4] -: يَنهَضُ مُحتَشِداً مُستَعِداً مُتهيِّئاً.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في الأصول الخطية، وأضفتُه للتوضيح.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٤).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «فهذا».

(٤) أي: بفتح الهاء، فيكونُ من باب «نَفَعَ»، ويجوزُ فيه ضمُّها أيضاً من باب «قَتَلَ»، والمصدرُ علىٰ البابين واحد، وهو «نَـهَدَ نَهْداً». انظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة (نهد).

[﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٩٠]

﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ مِن: عَذَّرَ في الأمر: إذا قَصَّرَ فيه وتوانىٰ ولم يَجِدَّ، وحقيقتُه: أن يُوهِمَ أنَّ له عُذْراً فيما يَفعَل، ولا عُذْرَ له. أو: المُعتَذِرُون ـ بإدغامِ التاءِ في الذّال، ونَقْلِ حَرَكتِها إلىٰ العَيْن، ويجوزُ في العربيَّةِ كَسْرُ العَيْنِ لالتِقاءِ السّاكِنَين، وضَمُّها لإتباع الميم، ولكنْ لم تَـثبُتْ بهما قِراءة ـ ، وهُمُ الذينَ يَعتَذِرونَ بالباطل، كقوله: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٩٤].

وقُرِئ: «المُعذِرُون» بالتخفيف، وهو الذي يَجتَهِدُ في العُذْرِ ويَحتَشِدُ فيه، قيل: هُم أَسَدٌ وغَطَفان؛ قالوا: إنَّ لنا عِيالاً، وإنَّ بنا جَهْداً فائذَنْ لنا في التَّخَلُّف. وقيل: هم رَهْطُ عامِرِ بنِ الطُّفَيل؛ قالوا: إنْ غَزَوْنا مَعَكَ غارتْ أعرابُ طَيٍّ علىٰ أهالينا ومواشينا، فقال ﷺ: «سيُغنيني اللهُ عنكم». وعن مُجاهِد: نَفَرٌ مِن غِفَار، اعتَذَرُوا فلم يَعذِرْهُمُ الله. وعن قَتادة: اعتَذَرُوا بالكَذِب.

وقُرِئ: «المُعَّذِّرُون» بتشديدِ العَيْنِ والذّال؛ مِن: تَعَذَّر، بمعنىٰ: اعتَذَر، وهذا غيرُ صحيح؛ لأنَّ التاءَ لا تُدغَمُ في العَيْن إدغامَها في الطاءِ والزاي والصّاد؛ في «المُطَّوِّعين» و«ازَّكَّىٰ» و«اصَّدَّق».

وقيل: أُريدَ المُعتَذِرُونَ بالصِّحّة، وبه فُسِّـرَ ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ و«المُعْذِرُون» ـ علىٰ قِراءةِ ابنِ عباس ـ : الذينَ لم يُفرِّطُوا في العُذْر.

قوله: (وقيل: أُريدَ المُعتَذِرونَ بالصِّحّة): أي: بالحقِّ لا الباطِل.

قال صاحبُ «التقريب»: قوله: «أُريدَ المُعتَذِرونَ بالصِّحّة، وبه فُسِّـرَ ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾» مُشَدَّداً ومُخفَّفاً[(١)]، مِن: أعذَرَ: إذا لم يُفرِّط في العُذر. وفيه نَظَر؛ إذِ «المُعذِّر» علىٰ زِنةِ «المُفعِّل» هو المُمرِّض والمُقصِّـرُ يَعتَذِرُ بغير عُذر. ذكرَه في «الصِّحاح». تَمَّ كلامُه.

(١) أي: المُعذِّرُونَ والمُعذِرُون. وهو صَـريحُ لفظ الزمخشري.

﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ هُم مُنافِقُو الأعرابِ الذينَ لم يجيئُوا ولم يعتَذِرُوا، وظَهَرَ بذلكَ أنهم كَذَبُوا اللهَ ورسولَه في ادِّعائِهِمُ الإيمانَ، وقرأ أُبيٌّ: «كَذَّبُوا» بالتشديد.

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾: مِنَ الأعراب، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ في الدُّنيا: بالقَتْل، وفي الآخِرة: بالنار.

[﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ ٩١-٩٢]

﴿ٱلضُّعَفَآءِ﴾: الهَرْمَىٰ والزَّمْنىٰ، و﴿ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ﴾: الفقراء، قيل: هُم مُزَينةُ وجُهَينةُ وبنو عُذْرة. و«النُّصْحُ لله ورسولِه»: الإيمانُ بهما، ....

والمذكورُ في «الصِّحاح»: «﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾: يُقرأُ بالتشديد والتخفيف: أما «المُعذِّر» بالتشديد: فقد يكونُ مُحِقّاً وقد يكونَ غيرَ مُحِقّ؛ فأما المُحِقُّ فهو في المعنىٰ: المُعتَذِر، لأنَّ له عُذراً، لكنَّ التاءَ قُلِبَتْ ذالاً، فأُدغِمَت فيها، وجُعِلَت حَرَكَتُها علىٰ العَين، كما قُرِئ: «يَخَصِّمُون» بفَتح الخاء[1]، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لاجتِماعِ الساكِنَين، ويجوزُ ضَمُّها إتباعاً للميم.

وأما الذي ليسَ بمُحِقٍّ فهو المُعذِّر، علىٰ جهة المُفعِّل[2]، لأنه المُمَرِّضُ والمُقصِّرُ يَعتَذِرُ بغيرِ عُذْر.

وكانَ ابنُ عباسٍ يقرأ: «وجاءَ المُعذِرُون» ـ مُخفَّفةً، مِن: أعذَرَ ـ ويقول: والله هكذا أُنزِلَت، وكان يقول: لعنَ اللهُ المُعذِّرين! كأنَّ الأمرَ عندَه أنَّ المُعذِّرَ ـ بالتشديد ـ هو المُظهِرُ للعُذْرِ اعتِلالاً مِن غير حقيقةٍ له في العُذْر، وهذا لا عُذْرَ له. والمُعذِر: الذي له عُذْر[3]. وقد بَيَّنا الوجهَ الثانيَ في المُشَدَّد».

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، وأصلُ ﴿يَخِصِّمُونَ﴾: يَختَصِمُون.

(٢) في (ح): «على جهل المفعل»، وهو تحريف.
والمُراد بقوله: «على جهة المُفعِّل»: أنَّ «المُعذِّر» هنا من «عذَّر»، وليس من «اعتذر»، كما هو في الوجه الأول.

(٣) في (ح): «والمُعذِر: له عُذر»، وفي (ف): «والمُعذر: الذي عذر»، والمُثبَتُ مِنَ (ط)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «الصِّحاح».

وطاعتُهما في السِّرِّ والعَلَن، وتَولِّيهما، والحبُّ والبُغْض فيهما، **كما يَفعَلُ المُوالي النَّاصِحُ بصاحبه**، ﴿عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: علىٰ النَّاصِحِين المُعْذِرين، ومعنىٰ: «لا سَبيلَ عليهم»: لا جُناحَ عليهم، ولا طريقَ للعِتابِ عليهم.

﴿قُلْتَ﴾ حالٌ من الكافِ في ﴿أَتَوْكَ﴾، و«قَدْ» قبلَه مُضمَرة، كما قيلَ في قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: إذا ما أتَـوْكَ قائلاً: لا أَجِدُ ﴿تَوَلَّوْا﴾.

وقد حَصَرَ اللهُ المَعْذُورِينَ في التَّخَلُّف: الذينَ ليسَ لهم في أبدانهم استِطاعة، والذينَ عَدِمُوا آلَةَ الخروج، والذين سألوا المَعُونَةَ فلم يَجِدُوها.

وقيل: **المُستَحمِلُون: أبو موسىٰ الأشعريُّ وأصحابُه**. ....

فعلىٰ هذا قولُه: «الـمُعتَـذِرُونَ بالصِّحَّة» معطوفٌ علىٰ قولِه: «وهُمُ الذينَ يَعتَـذِرُونَ بالباطل»، والوجهانِ مَبْنيَّانِ علىٰ قوله: «أو المُعتَذِرون بإدغام التاء»، وهو عطفٌ علىٰ قوله: «مِن: عَذَّرَ في الأمر».

فالحاصِل: أنَّ ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ إما محمولٌ علىٰ أنه مِنَ المُفعِّل، مِن: عَذَّر في الأمر: إذا قَصَّر فيه، أو علىٰ: مُعتَذِرون، بإدغام التاء، وهو أيضاً إما أن يُرادَ منه الذينَ يَعتَذِرُونَ بالباطِلِ[1]، كما ذهبَ إليه ابنُ عباس، أو أُريدَ المُعتَذِرُونَ بالصِّحَّة، أي: بالحقِّ لا الباطل، كما ذكره الجوهري. ومعنىٰ قراءةِ ابنِ عَبَّاسٍ مِن هذا الأخير.

قوله: (**كما يَفعَلُ المُوالي الناصِحُ بصاحِبه**): يُريد: أنَّ النُّصحَ لله ولرسولِهِ مُستَعارٌ للإيمانِ والطاعةِ والتَّولِّي والحبِّ والبُغضِ فيهما.

قوله: (**المُستَحمِلُونَ أبو موسىٰ [الأشعريُّ] وأصحابُه**): عن أبي موسىٰ قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ في رَهطٍ مِنَ الأشعَريِّينَ نَستَحمِلُه، قال: «والله لا أحمِلُكُم، وما عندي ما أحمِلُكُم عليه». ثم لَبِثْنا ما شاءَ الله، فأُتِيَ بإبل، فأمَرَ لنا بثَلاثِ ذَوْد، فلما انطَـلَقْنا قال بعضُنا لبعض: لا باركَ اللهُ لنا، أتينا رسولَ الله ﷺ نَستَحمِلُه، فحَلَفَ أن لا يَحمِلَنا. قال أبو موسىٰ:

---

(١) من قوله: «والوجهان مبنيان» إلى هنا، سقط من (ح).

وقيل: البكَّاؤون، وهُم سِتَّةُ نَفَرٍ مِنَ الأنصار.

﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾: كقولك: تفيضُ دَمْعاً، وهو أبلَغُ مِن: يَفيضُ دَمْعُها، لأنَّ العَينَ جُعِلَتْ كأنَّ كُلَّها دَمْعٌ فائض، و﴿مِنَ﴾ للبيان، كقولك: أفدِيكَ مِن رَجُل، ....

فأتينا النبيَّ ﷺ، فذَكَرْنا ذلكَ له، فقال: «ما أنا حَمَلتُكم، بلِ اللهُ حَمَلَكُم، إني واللهِ لا أحلِفُ علىٰ يمينٍ فأرىٰ غيرَها خيراً منها إلا كَفَّرتُ عن يميني وأتيتُ الذي هو خير». هذه روايةُ النَّسائيِّ[1]، وفي رواية البخاريِّ ومُسلِمٍ[2] نحوُ هذه.

قوله: (وقيل البكَّاؤون، وهُم سِتَّةُ نَفَرٍ مِنَ الأنصار): قال مُحيي السنة: «هُم سبعةُ نَفَر، سُمُّوا البَكَّائين: مَعقِلُ بنُ يسار، وصَخْرُ بنُ خَنْساء، وعبدُ الله بنُ كعبٍ الأنصاري، وعُلْبَةُ[3] ابنُ زيدٍ الأنصاري، وسالمُ بنُ عُمَير، وثعلبةُ بنُ عَنَمة، وعبدُ الله بنُ مُغَفَّل المُزَني، أتَوْا رسولَ الله ﷺ فقالوا: يا رسولَ الله، إنَّ اللهَ قد نَدَبْنا إلىٰ الخروج مَعَكَ فاحمِلْنا، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا أجِدُ ما أحمِلُكُم عليه، فوَلَّوْا وهُم يبكون»، الحديث»[4].

قوله: (و﴿مِنَ﴾ للبيان، كقولك: أفديكَ مِن رَجُل): يعني: «مِن» تجريد، جُرِّدَ من الرَّجُلِ شَخصٌ، فخُوطِبَ بقوله: أفديك، وهو هو، وهو مِن قَولِك: رأيتُكَ مِن أسد، وهو أبلَغُ مِن قَولِك: رأيتُ منكَ أسداً، فكذلك جَرَّدَ مِنَ الدَّمْع أعيُناً، وجُعِلَت كأنها دُمُوعٌ فائضة، وهو المُرادُ مِن قوله: «لأنَّ العَينَ جُعِلَت كأنَّ كُلَّها دَمْعٌ فائض».

---

(١) في «سننه» (٣٧٨٠).

(٢) البخاري (٣١٣٣) و(٤٣٨٥) و(٥٥١٨) و(٦٦٢٣) و(٦٦٤٩) و(٦٦٨٠) و(٦٧١٨) و(٧٥٥٥)، ومسلم (١٦٤٩).

(٣) في (ط) و(ح): «عُلَيَّة»، ولكن لم تُنقَّط الياء في (ط)، إلا أنها ضُبطت بالتشديد، وهو تحريف، والكلمة غير واضحة في (ف)، والمُثبَت من «معالم التنزيل» للبغوي، وهو الصوابُ في اسمه، كما ضبطه الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤: ٥٤٦).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٤).

ومحلُّ الجارِّ والمجرور: النَّصْبُ علىٰ التمييز، ﴿أَلَّا يَجِدُواْ﴾: لِئَلَّا يَجِدُوا، ومَحلُّه نصبٌ علىٰ أنه مفعولٌ له، وناصبُه المفعولُ له الذي هو ﴿حَزَنًا﴾.

[﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٩٣-٩٤]

فإن قلتَ: ﴿رَضُواْ﴾ ما مَوقِعُه؟ قلتُ: هو استئناف، ....

فإن قلتَ: ذكر في المائدة[1] هذا الوجه، وجَعَلَ ﴿مِنَ﴾ ابتدائيةً حيثُ قال: «فجُعِلَت أعيُنُهم كأنها تفيضُ بأنفسِها»، وقال: «﴿مِنَ﴾ لابتداء الغاية، علىٰ أنَّ فَيْضَ الدَّمعِ ابتَدَأَ ونَشَأَ مِن معرفةِ الحق، وكانَ مِن أجلِهِ وبسَبَبِه»، فهل مِن فَرْق؟

قلتُ: أما مِن حيثُ المعنىٰ والمُبالَغةُ فلا، وأما مِن حيثُ الطريقة: فإنَّ طريقةَ ذلك ما ذكرناه[2] عن صاحب «الانتصاف»: «أصْلُه: فاضَ دَمْعُ عَيْنِه، ثم: فاضَتْ عَينُه دَمْعاً، فحُوِّلَ الفاعل، وجُعِلَ تمييزاً للإبهام والتبيين، ثم: فاضَتْ عَينُه مِنَ الدَّمْع، فلم يَبْنِهِ علىٰ الأصل، بل أبرَزَهُ في صُورةِ التعليل»[3]، وطريقةُ هذه[4] طريقةُ التجريد كما بيَّناها.

قوله: (وناصِبُه المفعولُ له): أي: قوله: ﴿حَزَنًا﴾، فهو مِنَ التداخُل في المفعولِ له.

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الفائدة»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، وهو الصوابُ، لأنَّ المرادَ أنَّ الزمخشريَّ ذكر ذلك في تفسير سورة المائدة، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

(٢) أي: ذكره الـمُؤلِّف العلامةُ الطيبيُّ في كتابه هذا في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة، نقلاً عن العلامة ابن المُنيِّـر في «الانتصاف».

(٣) «الانتصاف» (١: ٦٣٨) بحاشية «الكشّاف».

(٤) أي: هذه الآية من سورة التوبة التي هو بصَدَد الكلام عليها.

كأنه قيل: ما بالُهم استأذنوا وهُم أغنياء؟ فقيل: رَضُوا بالدَّناءَةِ والضَّعَةِ والانتِظام في جُملةِ الخوالف، ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ يعني: أنَّ السَّبَبَ في استِئذانِهم: رِضَاهُم بالدَّناءةِ وخِذْلانُ الله إياهم.

فإن قلتَ: فهل يجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ استِئنافاً مِثلَه، كأنه قيل: إذا ما أتَـوْكَ لِتَحمِلَهم تولَّوا، فقيل: ما لهم تَوَلَّوْا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، إلا أنه وُسِّطَ بينَ الشَّـرْطِ والجزاءِ كالاعتراض؟ قلتُ: نعم، ويَحسُنُ.

﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾ عِلَّةٌ للنهي عن الاعتِذار؛ لأنَّ غَرَضَ المُعتَذِرِ أنْ يُصَدَّقَ فيما يَعتَذِرُ به، فإذا عَلِمَ أنه مُكذَّبٌ وجب عليه الإخلال به، وقولُه: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ عِلَّةٌ لانتِفاءِ تصديقهم، ....

قوله: (إنَّ السَّبَبَ في استِئذانِهم: رضاهُم بالدناءةِ وخِذْلانُ الله إياهُم): جَعَلَ الرِّضا والطَّبْع سَبَباً واحداً للاستِئذان، والظاهرُ أنَّ قولَه: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ كالتذييلِ لِـمَا سبق، فيكونُ الطَّبْعُ سَبَباً للجَهْلِ المُؤدِّي إلى الرِّضا بالدناءةِ والدَّعَة، ويُؤيِّدُه الفاءُ في قوله: ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فالمجموعُ سَبَبٌ لذلكَ المجموع، وهذا ظاهرٌ على مَذهَبِ أهلِ السُّنَّة[1]. وكذلكَ جَعَلَ القاضي كُلاً مِنَ الرِّضا والطَّبْع سَبَباً مُستَقِلاً[2].

قولُه: (إذا ما أتَوْكَ لِتَحمِلَهم تَوَلَّوْا): فإن قلتَ: كيفَ يكونُ إتيانُـهم للحِمْلان سَبَباً للتَّولِّي إذا لم يُقيَّد بقوله: ﴿لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾؟ قلتُ: دلَّ الإتيانُ للحِمْلانِ على رغبتهم في التجهيزِ معه ﷺ، ودلَّ التَّولِّي على حِرمانِهم ما يَرُومُونَه، فصَحَّتِ السَّبَبيَّة.

قولـه: (﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ عِلَّـةٌ لانتِفاءِ تصديقِهم): فهو عِلَّـةٌ للعِلَّـة، يعني: قولُه: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾ استئنافٌ لبيـانِ مُوجِبِ ﴿لَّا تَعْتَذِرُوا﴾، وقولُه: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ﴾ استِئنافٌ آخَرُ لبيانِ مُوجِبِ ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾، كأنه لـمَّا قيل: لا تعتذروا،

(١) من قوله: «فالمجموع» إلى هنا، سقط من (ف).
(٢) انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٦٦).

لأنَّ اللهَ تعالىٰ إذا أوحىٰ إلىٰ رسولِه **الإعلامَ بأخبارِهم وأحوالِهم** وما في ضَمَائِرِهم مِنَ الشَّرِّ والفساد، لم يَستَقِمْ مَعَ ذلكَ تصديقُهم في مَعَاذيرِهم.

﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ أتـنيبُونَ أم تَثبُتونَ علىٰ كُفرِكُم، ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾ إليه وهو عالِـمُ كُلِّ غيبٍ وشهادة، وسِـرٍّ وعَلانية، ....

فقيل: لِـمَ لا نَعتَذِر؟ قيل: لأنَّـا لن نُؤمِنَ لكم، أي: لا نُصَدِّقُكُم في عُذْرِكُم، فقيل: لِـمَ لم تؤمنوا لنا؟ قيل: لأنَّ اللهَ قد نَـبَّـأنـا مما في ضمائِركم مِنَ الشـر.

قوله: (**الإعلامَ بأخبارِهم وأحوالِهم**): ظاهِرُه أنَّ ﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ مفعولٌ ثانٍ لقوله: ﴿نَبَّأَنَا ٱللَّهُ﴾، قال أبو البقاء: «هذا الفعلُ قد يَتعدّىٰ إلىٰ ثلاثة، أولُها ضميرُ الجمع، والآخرانِ محذوفان، تقديرُه: أخباراً مِن أخباركم مُبيِّنةً[1]، و﴿مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ تنبيهٌ علىٰ المحذوف، وليس ﴿مِنْ﴾ زائدة؛ إذ لو كانت زائدةً[2] لكانت مفعولاً ثانياً والثالثُ محذوف، وهو خطأ، لأنَّ المفعولَ الثاني إذا ذُكِرَ في هذا البابِ لَزِمَ ذِكرُ الثالث»[3].

قوله: (**أتنيبُونَ أم تَثبُتون**): إشارة إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ بمعنىٰ العِلم، وقد أخَذَ أحَدَ مَفعُولَيْه، ويَقتَضي الثاني، فيكونُ بمعنىٰ قولِه: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، والملك: ٢]، وقد ذكـرَ في سُورةِ المُلك: أنه ليسَ بتعليق[4]، والتقدير: سيرىٰ اللهُ عَمَلَـكُم أتُنيبُون عنه ـ أي: تَرجِعُون ـ أم تَثبُتونَ عليه. والمعنىٰ: سيَعلَمُ اللهُ عَمَلَكُم مِنَ الإنابةِ عن الكُفرِ أوالثباتِ عليه عِلماً يَتعلَّقُ به الجزاء.

---

(١) كذا في (ط) و(ف) وسقطت هذه اللفظة مع قوله: «ومن أخباركم» في (ح)، وفي «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٥٥): «مثبتة».

(٢) قوله: «إذ لو كانت زائدة»، سقط من (ح).

(٣) تَعَقَّبَ العلامةُ السَّمينُ الحلبيُّ في «الدُّرِّ المصون» (٦: ١٠٤) أبا البقاء العُكْبَريَّ في لُزُومِ ذِكرِ المفعولِ الثالث، وفَصَّلَ في المسألة، فانظره.

(٤) أي: ذكر الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الملك أنه ليس بتعليق، ولفظُه هناك: «فإن قلتَ: أتُسَمِّي هذا تعليقاً؟ قلتُ: لا، إنما التعليقُ أن تُوقِعَ بعدَه ما يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين جميعاً، كقولك: عَلِمتُ أيُّهما عمرٌو، وعَلِمتُ أزيدٌ مُنطَلِق». وانظر للاستزادة تَتِمَّته.

فيُجازيكُم علىٰ حَسَبِ ذلك.

[﴿ سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ ۖ فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ ۖ إِنَّهُمْ رِجْسٌ ۖ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ ٩٥]

﴿لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾ فلا تُوبِّخُوهُم ولا تُعاتِبُوهُم، ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾: فأعطُوهُم طِلْبَتَهم، ﴿إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ تعليلٌ لِتَرْكِ مُعاتبتِهم، يعني: أنَّ المُعاتَبَةَ لا تَنفَعُ فيهم ولا تُصلِحُهم، إنما يُعاتَبُ الأديمُ ذو البَشَرة، والمُؤمِنُ يُوبَّخُ علىٰ زَلَّةٍ تَفرُطُ منه، لِيُطهِّرَهُ التوبيخُ بالحملِ علىٰ التوبةِ والاستغفار، وأما هؤلاءِ فأرجاسٌ لا سبيلَ إلىٰ تطهيرهم، ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ يعني: وكَفَتْهُمُ النارُ عِتاباً وتوبيخاً، فلا تتكلَّفوا عِتابَهم.

[﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ ۖ فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ ٩٦]

قوله: (فيُجازيكُم علىٰ حَسَبِ ذلك): يعني: وَضَعَ ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ مَوضِعَ ضمير الله عَزَّ وجَلَّ ليَدُلَّ علىٰ التهديدِ والوعيد، وأنه تعالىٰ مُطَّلِعٌ علىٰ سِرِّكُم وعَلَنِكُم لا يَفُوتُ عن عِلمِه شيءٌ مِن ضمائركم وأعمالكم، فيُجازيكُم علىٰ حَسَب ذلك.

قوله: (فلا تُوبِّخُوهُم): نَصْب؛ عطفٌ علىٰ قولِه: «لِتُعرِضُوا عنهم» علىٰ وَجْهِ التسبُّب، أي: لِتُعرِضُوا فلا تُوبِّخُوا. ذكرَ نحوَه في قولِه تعالىٰ: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

قوله: (إنما يُعاتَبُ الأديمُ ذو البَشَرة): قال الميداني: «المُعاتَبَة: المُعاوَدة، وبَشَرةُ الأديم: ظاهِرُه الذي عليه الشَّعَر، أي: إنما يُعادُ إلىٰ الدِّباغ مِنَ الأديم ما سَلِمَت بَشَرَتُه، يُضرَبُ لمن فيه مُراجَعةٌ ومُستَعتَب، قال الأصمعي: كُلُّ ما كان في الأديم مَتَحَمَّلٌ ما سَلِمَتِ البَشَرة، فإذا نَغِلَتْ البَشَرةُ بَطَلَ الأديم»[1].

---

(١) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٠-٤١). والأديم: الجلد، ونَغِلَت: فَسَدَت.

﴿لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾ أي: غَرَضُهم في الحَلِفِ بالله طَلَبُ رِضَاكُم ليَنفَعَهم ذلكَ في دُنياهُم، ﴿فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾: فإنَّ رِضَاكُم وَحْدَكُم لا يَنفَعُهم إذا كانَ اللهُ ساخِطاً عليهم، وكانوا عُرْضَةً لِعاجِلِ عُقُوبَتِه وآجِلِها، وقيل: إنما قيلَ ذلكَ لِئلَّا يَتوهَّمَ مُتوهِّمٌ أنَّ رِضَا المُؤمنينَ يَقتَضِي رِضَا الله عنهم. وقيل: هم جَدُّ بنُ قيس، ومُعتِّبُ بنُ قُشَير، وأصحابُهما، وكانوا ثمانينَ رجلاً مُنافِقِين، فقال النبيُّ ﷺ حينَ قَدِمَ المدينة: «لا تُجالِسُوهُم ولا تُكلِّمُوهُم». وقيل: جاء عبدُ الله بنُ أُبيٍّ يَحلِفُ أن لا يَتخلَّفَ عنه أبداً.

[﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٩٧]

﴿ٱلْأَعْرَابُ﴾: أهلُ البَدْو ﴿أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ مِن أهلِ الحَضَر؛ ....

قوله: (﴿ٱلْأَعْرَابُ﴾ أهلُ البَدْو): روينا في «مسند أحمد بن حنبل»[(1)] عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ نهىٰ أن يُؤكَلَ مِن طعام الأعراب، فأهدَتْ أمُّ سُنبُلَةَ لبناً، فناوَلَتْ رسولَ الله ﷺ، فشَرِب، فقالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها: قد كنتَ نَهيتَ عن طعام الأعراب؟ فقال: «إنهم ليسُوا بالأعراب، إنهم أهلُ باديتنا، ونحنُ أهلُ حاضِرَتِهم، وإذا دُعُوا أجابوا، فليسُوا بالأعراب».

ومنه قولُه ﷺ: «لا تَغلِبَنَّكُمُ الأعرابُ علىٰ اسمِ صلاتِكم»[(2)]، للعِشاء.

النهاية: «في الحديث: «ثلاثٌ مِنَ الكبائر»، منها: «التَّعرُّبُ بعدَ الهجرة»[(3)]: هو أن يعودَ إلىٰ الباديةِ ويُقيمَ مَعَ الأعرابِ بعدَ أن كانَ مُهاجِراً»، جَعَلَ المُهاجِرَ ضِدَّ الأعرابي.

---

(١) برقم (٢٥٠١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٣)، ومسلم (٦٤٤). وروايةُ البخاري بلفظ: «علىٰ اسم صلاتكم المغرب، والأعراب تقول: هي العشاء»، وتُخالِفُها روايةُ مسلم: «علىٰ اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تعتمُ بحِلابِ الإبل»، وأوضح منها رواية ابن ماجه (٧٠٥): «فإنما هي العشاء، وإنما يقولون: العتمة، لإعتامهم بالإبل».
ولا تَعارُضَ بينَ الروايتَين؛ لأن الأعرابَ يُسمُّون المغربَ عِشاءً، والعِشاءَ عَتَمة. وانظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٢: ٤٣-٤٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٦٣٦) من حديث سهل بن أبي حَثْمة. وذكر له الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤: ١٧) شواهد، وضعَّفها.

لِـجَفَائِهِم وقَسْوتِهِم وتَوَحُّشِهِم، ونَشْئِهِم في بُعْدٍ مِن مُشاهَدَةِ العُلَماء، ومعرفةِ الكِتابِ والسُّنَّة، ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا﴾: وأحقُّ بجَهْلِ حُدُودِ الدِّينِ وما أنزَلَ اللهُ مِنَ الشَّـرائعِ والأحكام، ومنه قولُه عليه السَّلام: «إنَّ الجفاءَ والقَسْوةَ في الفَدَّادِين».

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾: يَعلَمُ حالَ كُلِّ أحدٍ مِن أهلِ الوَبَرِ والمَدَر، ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يُصيبُ به مُسِيئَهم ومُحسِنَهم، ومُخطِئَهم ومُصِيبَهم؛ مِن عِقابِه وثوابِه.

والأعرابُ: سَاكِنُو الباديةِ مِنَ العربِ الذينَ لا يُقيمونَ في الأمصار، ولا يَدخُلونها إلا لحاجة. والعرب: اسمٌ لهذا الجيلِ المعروفِ مِنَ الناس، ولا واحدَ له مِن لَفْظِه، وسواءٌ أقامَ الباديةَ أو المُدُن، والنِّسبةُ إليه: أعرابيٌّ وعربي. وقال صاحبُ «المُغرِب»: «العربي: واحدُ العَرَب، وهُمُ الذينَ استَوطَنوا المُدُنَ والقُرىٰ، والأعرابُ: أهلُ البَدْو».

قوله: (لجفائِهم وقَسْوتِهم وتَوَحُّشِهم)، الأساس: «جفاني فُلان: فَعَلَ بي ما ساءني، وثوبٌ جافٍ: غليظ، وهو مِن جُفاةِ العرب».

قال الإمام: «إنما حَكَمَ عليهم بشِدَّةِ الكُفرِ والنِّفاق، لأنهم ما كانوا تحتَ سياسةِ سائس، ولا تأديبِ مُؤدِّب، ولا ضَبْطِ ضابط، فنَشَؤُوا كما شاؤوا، ومَنْ أصبَحَ وأمسىٰ [مُشاهِداً] لِوَعْظِ رسولِ الله ﷺ، وبياناتِه الشافية، وتأديباتِه الكامِلة، كيفَ يكونُ مُساوِياً لمن لم يُؤاثِر هذا الخير؟! فقَابِلِ الفواكِهَ الجبليَّـةَ بالبُستانيَّـةِ لِتَعرِفَ الفرق، ولِشَبَهِهم بالوحوش، واستيلاءِ الهواءِ الحارِّ اليابس المُوجِبِ لمزيدِ التكبُّـرِ والنَّخْوة»[1].

روينا عن أحمدَ بنِ حَنبَل وأبي داودَ والترمذيِّ والنَّسائيِّ[2] عن ابن عَبَّاس: «مَنْ سَكَنَ الباديةَ جفا، ومَنِ اتبَعَ الصَّيدَ غَفَل، ومَنْ أتىٰ السُّلطانَ افتُتِن».

قوله: (في الفَدَّادِين)، النهاية: «الفَدَّادونَ ـ بالتشديد ـ : الذينَ تَعلُو أصواتُهم في حُرُوثِهم ومواشيهم، وقيل: هم المُكثِرُونَ مِنَ الإبل، وقيل: هُمُ الجمَّـالونَ والبقَّارونَ والحمَّـارونَ والرُّعيان».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٢٥)، وما بين حاصـرتين زيادةٌ منه.

(٢) أحمد (٣٣٦٢)، وأبو داود (٢٨٥٩)، والترمذي (٢٢٥٦)، والنسائي (٤٣٠٩).

[﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩٨-٩٩]

﴿مَغْرَمًا﴾: غرامةً وخُسراناً، والغرامة: ما يُنفِقُه الرجلُ وليسَ يَلزَمُه، لأنه لا يُنفِقُ إلا تَقيَّةً مِنَ المُسلِمينَ ورياءً، لا لِوَجْهِ الله عَزَّ وجَلَّ، وابتغاءَ المَثُوبةِ عندَه، ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾ دوائرُ الزمان: دُوَلُه وعُقَبُه؛ لِتَذهَبَ غَلَبَتُكُم عليه، فيَتَخلَّصَ مِن إعطاءِ الصَّدَقة.

﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ دعاءٌ مُعتَرِض، دَعَا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوا به، كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤].

قوله: (دُوَلُه وعُقَبُه): جمع عُقْبة؛ النَّوْبة. الأساس: «الدَّهرُ دُوَل، واللهُ يُداوِلُ الأيامَ بينَ الناس؛ مَرَّةً لهم ومَرَّةً عليهم، والدَّهرُ دُوَلٌ وعُقَبٌ ونُوَب، وتَداوَلوا الشيءَ بينهم».

قوله: (دعا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوْا به، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]): «الانتصاف»: «ما في هذه الآية[1] زيادةُ مُناسَبةٍ بآيةِ المائدة، لأنَّ الذي نُسِبَ إليهم ـ انتِظارُ الدَّوائر ـ مُطلَق، ودعاؤُه عليهم بدائرةِ السَّوْءِ مُقيَّد»[2].

قلت: يكفي في تشبيهه به أن تكونَ المُشاكَلةُ مِن حيثُ اللفظُ لا مِن حيثُ المعنىٰ، كما قال[3] هناك: «والطِّباقُ مِن حيثُ اللفظ»، علىٰ أنَّ استعمالَ هذا اللفظِ في الشَّرِّ أكثر، لا سيَّما مِن أعداءِ الله، فإذن لا يكونُ مُطلَقاً، لكنْ في قولِ المُصنِّف: «دعا عليهم بنَحْوِ ما دَعَوا به» بَحْث؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾ لا دعاءَ فيه، بل هو إخبار، اللهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّ مَنْ تَرَبَّصَ بغيره السَّوءَ لا يخلو مِنَ الدُّعاء عليه.

---

(١) أي: قوله تعالىٰ: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾.

(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٠٩) بحاشية «الكشاف».

(٣) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة المائدة (٥: ٤١٧).

وقُرِئ: (السُّوء) بالضَّمّ، وهو العذاب، كما قيلَ له: سَيِّئة، و﴿ٱلسَّوْءِ﴾ بالفتح، وهو ذَمٌّ للدائرة، كقولك: رَجُلُ سَوْء، في نقيضِ قولِك: رَجُلُ صِدْق، لأنَّ مَنْ دارَتْ عليه ذامٌّ لها، ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِـما يقولونَ إذا تَوَجَّهَتْ عليهم الصَّدَقة، ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يُضمِرُون.

وقيل: هم أعرابُ أسَدٍ وغَطَفانَ وتميم.

﴿قُرُبَٰتٍ﴾ مفعولٌ ثانٍ لِـ﴿يَتَّخِذُ﴾، والمعنىٰ: أنَّ ما يُنفِقُه سَبَبٌ لحصولِ القُرُباتِ عندَ الله، ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾، لأنَّ الرسولَ كانَ يَدعُو للمُتَصَدِّقينَ بالخير والبركة، ويَستَغفِرُ لهم، كقوله: «اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفىٰ»، وقال تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فلما كانَ ما يُنفِقُ سَبَباً لذلك، قيل: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ ... وَصَلَوَٰتِ﴾.

قوله: (وقرئ: «السُّوء» بالضَّم): ابنُ كثير وأبو عَمْرو هنا وفي الفَتْح[1]، والباقونَ: بفَتْحِها[2].

قوله: (لأنَّ مَنْ دارت عليه ذامٌّ لها): تعليلٌ لتصحيح وَصْفِ الدائرةِ بالسَّوْء، أي: الذَّمّ، لأنه مِن إضافةِ الموصوفِ إلىٰ الصِّفة، كرجلِ صِدْقٍ وسَوْءٍ؛ للمُبالَغةِ والبيان، فإذن الدائرةُ مُطلَقة، وإنما تَتَبيَّنُ بالإضافة، فيَصِحُّ أن يُقالَ أيضاً: دائرةُ صِدْق، قالَ في سورةِ الفَتْح: «فهيَ عندَهم دائرةُ سَوْء، وعندَ المُؤمنينَ دائرةُ صِدْق».

قوله: (اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفىٰ): عن البخاريِّ ومُسلِم وأبي داودَ[3] عن عبدِ الله بنِ أبي أوفىٰ قال: كان أبي مِن أصحابِ الشَّجَرة، وكانَ النبيُّ ﷺ إذا أتاه قومٌ بصَدَقتِهم قال: اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ فُلان، فأتاه أبي بصَدَقتِه، فقال: «اللهُمَّ صَلِّ علىٰ آلِ أبي أوفىٰ».

---

(١) أي: في هذه الآية من سورة التوبة، وفي قوله تعالىٰ في سورة الفتح: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢١-٣٢٢.

(٣) البخاري (١٤٩٧) و(٤١٦٦) و(٦٣٣٢) و(٦٣٥٩)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠). وأخرجه أيضاً النسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦).

﴿أَلَآ إِنَّهَا﴾ شهادةٌ مِنَ الله للمُتَصَدِّقينَ بصِحَّةِ ما اعتَقَدوا؛ مِن كَوْنِ نَفَقاتِهم قُرُبات، وتصديقٌ لِرَجَائِهم، علىٰ طريقِ الاستِئناف، مَعَ حَرفَي التنبيهِ والتحقيقِ المُؤذِنَينِ بثَباتِ الأمرِ وتَمَكُّنِه، وكذلكَ ﴿سَيُدْخِلُهُمُ﴾ وما في «السِّين» مِن تحقيقِ الوعد.

وما أدلَّ هذا الكلامَ علىٰ رِضا الله عن المُتصَدِّقين، وأنَّ الصَّدَقةَ منه بمكان، إذا خَلَصَتِ النِّيَّةُ مِن صاحبها.

وقُرِئ: «قُرُبة»، بضَمِّ الراء.

وقيل: هم عبدُ الله ذو البِجادَيْنِ ورَهْطُه.

[﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ١٠٠]

قوله: (مَعَ حَرفَي التنبيهِ والتحقيق)، أي: «ألا» و«إنَّ».

قوله: (عبدُ الله ذو البِجادَينِ ورَهْطُه): روىٰ ابنُ عبد البر في «الاستيعاب»: «هو عبدُ الله ابنُ عبدِ نَهْمٍ المُزَني، سُمِّيَ به لأنه حينَ أراد المَسيرَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ قَطَعَت أمُّه بِجاداً لها نِصفَين، فاتَّزَرَ بواحدٍ منهما، وارتَدَىٰ بالآخَر. قال ابنُ هشام: إنما سُمِّيَ ذا البِجادَينِ لأنه كانَ يُنازِعُ إلىٰ الإسلام، فمَنَعَه قومُه، وكانوا يُضيِّقونَ عليه، حتىٰ تُرِكَ في بِجادٍ له ليسَ عليه غيرُه، والبِجاد: الكِساءُ الغُليظُ الجافي، فهَرَبَ منهم إلىٰ رسولِ الله ﷺ وشَقَّ بِجادَه نِصفَين، فاتَّزَرَ بواحد، واشتَمَلَ بالآخَر، وأتىٰ رسولَ الله ﷺ، فقيل له: ذو البِجادَيْن، فلمَّا ماتَ دَفَنَه رسولُ الله ﷺ، وقال: «[اللهُمَّ إني قد] أمسَيتُ راضِياً عنه، فارضَ عنه»، وكان عبدُ الله بنُ مسعود يقول: يا ليتَني كنتُ صاحبَ الحُفَيرة»[1].

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٢: ٢٩٢) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ هُمُ الذينَ صَلَّوا إلىٰ القِبْلَتَين، وقيل: الذينَ شَهِدُوا بدراً، وعن الشَّعْبيِّ: مَنْ بَايَعَ بالحديبية، وهي بَيْعةُ الرِّضْوانِ ما بينَ الهِجْرَتَين، ﴿وَ﴾ مِنَ ﴿الأنصارِ﴾ أهلُ بَيْعةِ العَقَبةِ الأُولىٰ، وكانوا سبعةَ نَفَر، وأهلُ العَقَبةِ الثانية، وكانوا سبعين، والذينَ آمَنُوا حينَ قَدِمَ عليهم أبو زُرَارةَ مُصعَبُ بنُ عُمَير، فعَلَّمَهم القُرآن.

قوله: (﴿وَ﴾ من ﴿الأنصارِ﴾: أهلُ بَيْعةِ العَقَبة): معطوفٌ علىٰ قوله: «مِنَ المُهاجِرين»، وقولُه: «والذينَ آمنوا حينَ قَدِم» معطوفٌ علىٰ قوله: «أهلُ بَيْعةِ العَقَبة»، وهذا موضعٌ يَفتَقِرُ إلىٰ فَضْلِ بَسْطٍ لاشتِمالِهِ علىٰ طبقاتِ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم، وقد اضطَرَبَ فيه كلامُ المُصنِّف، فنقولُ ـ واللهُ أعلم ـ:

لا يخلو مِن أن يُفسَّرَ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ بالذينَ أدركوا رسولَ الله ﷺ، وحَصَلَ لهم السَّبْقُ بإدراكِه وصُحْبتِه، فتكونَ ﴿مِنَ﴾ بيانية، أو بالذينَ سَبَقُوا علىٰ بَعضِهم بما نالوا مِنَ الكرامةِ التي لم تحصُل لغيرهم، وتكونَ ﴿مِنَ﴾ تَبعيضيّة.

يُؤيِّدُه ما روىٰ مُحيي السُّنَّةِ والواحديُّ عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ وقَتادةَ وابنِ سِيرينَ وجماعة: هُمُ الذينَ صَلَّوا إلىٰ القِبلتَين. وعن عطاءِ بنِ أبي رباح: هم أهلُ بَدْر. وعن الشَّعْبي: مَنْ شَهِدَ بيعةَ الرِّضوان، وكانت بيعةُ الرِّضوانِ بالحُدَيبِيَة.

وروىٰ عن أبي صَخْر قال: أتيتُ مُحمَّدَ بنَ كعبٍ القُرَظيَّ فقلتُ له: ما قَولُكَ في أصحابِ رسولِ الله ﷺ؟ فقال: جميعُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ في الجنَّة، مُحسِنهم ومُسيئُهم. فقلت: مِن أينَ تقول؟ قال: اقرأ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ شَرَطَ في التابعينَ شَريطة، وهو أن يَتَّبِعُوهُم في أفعالِهم الحسنةِ دونَ السَّيِّئة. قال أبو صَخْر: فكأني لم أقرأ هذهِ الآيةَ قَطُّ[1].

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٨٨).

....

فعلىٰ الأول: يُحمَلُ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ علىٰ التابعينَ الذينَ لم يَلحَقُوا النبيَّ صَلَواتُ الله عليه، كما روىٰ مُحيي السُّنَّةِ عن بعضِهم: هُمُ الذينَ سَلَكُوا سَبيلَ الصحابةِ في الإيمانِ والهجرةِ والنُّصْرةِ إلىٰ يومِ القيامة.

وعلىٰ الثاني: يُحمَلُ علىٰ الصحابةِ الذينَ لم تحصُل لهم تلكَ المزايا والفضائل، روىٰ مُحيي السُّنَّةِ أيضاً: هم بقيةُ المُهاجِرينَ والأنصارِ سِوىٰ السابقينَ الأوَّلين.

وروىٰ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب» عن الحسن قال: «حَضَرَ الناسُ بابَ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه، وفيهم سُهَيلُ بنُ عَمْرٍو وأبو سُفيانَ بنُ حَرْبٍ وأولئكَ الشُّيوخُ مِن قُرَيش، فخَرَجَ آذِنُه، فجَعَلَ يأذنُ لأهلِ بَدْر، كصُهَيبٍ وبلال، فقال أبو سُفيان: ما رأيتُ كاليوم قَطُّ، إنه لَيُؤذَنُ لهؤلاءِ العَبيد، ونحنُ جُلُوسٌ لا يُلتَفَتُ إلينا! فقال سُهَيل: أيها القوم، إني ـ والله ـ قد أرىٰ الذي[1] في وُجُوهِكُم، فإن كنتُم غِضاباً فاغضَبُوا علىٰ أنفُسِكُم، دُعِيَ القومُ ودُعيتُم، فأسرَعُوا وأبطأتُم، أما والله لَما سَبَقُوكُم به مِنَ الفَضْلِ أشَدُّ عليكم فَوْتاً مِن بابِكُم هذا الذي تنافَستُم فيه، ثم قال: أيها القوم، إنَّ هؤلاء القوم[2] قد سَبَقُوكُم بما تَرَون، ولا سَبيلَ لكم إلىٰ ما سَبَقُوكُم إليه، فانظُروا هذا الجِهادَ فالزَمُوه، عَسَىٰ اللهُ أن يَرزُقَكُم شهادة، ثم نَفَضَ ثوبَه، فقام ولحِقَ بالشام». فقال الحسن: «ويا له مِن رجلٍ ما كانَ أعقَلَه! وصَدَقَ والله، لا يَجعَلُ اللهُ عَبْداً أسرَعَ إليه كعَبْدٍ أبطَأَ عنه»[3]. ولأنَّ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه كانَ يُقدِّمُهم في العطاء.

وهذا القولُ أظهَرُ مِنَ الأوَّل، وأجرىٰ علىٰ تأليفِ النَّظْم.

قال أبو البقاء: «﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾ يجوزُ أن يكونَ معطوفاً علىٰ قوله: ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ [التوبة: ٩٩]، أي: ومنهمُ السَّابِقُون، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأ، وفي الخبر ثلاثةُ أوجُه: أحدها: ﴿ٱلْأَوَّلُونَ﴾،

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وهو موافقٌ لِما في «الاستيعاب»، وفي (ف): «الذُّل».

(٢) قوله: «إن هؤلاء القوم»، سقط من (ح).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ١١٠-١١١) بهامش «الإصابة» لابن حجر.

....

والمعنىٰ: والسَّابِقُونَ إلىٰ الهِجرةِ[1] الأوَّلُونَ مِن أهلِ المِلَّة، [أو][2]: والسابِقُونَ إلىٰ الجنَّةِ الأوَّلُونَ إلىٰ الهِجرة. والثاني: الخبرُ ﴿مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾، وفيه الإعلامُ بأنَّ السابقينَ مِن هذهِ الأُمَّةِ هُمُ المُهاجِرونَ والأنصار. والثالث: أنَّ الخبرَ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾»[3].

وقلت: علىٰ الوجهِ الأوَّل: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ جُملةٌ مُستأنفةٌ علىٰ تقدير: ما السُّؤالُ عمَّا يَـتَرتَّبُ علىٰ السَّبْق، ويَدخُلُ علىٰ هذا تحتَ حُكمِ الأعرابِ جميعُ مَنْ أدرَكَ النبيَّ ﷺ، ويَشمَلُهُم رِضوانُ الله. وعلىٰ الوجهِ الثاني: يكونُ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾ عطفَ جُملةٍ علىٰ جُملة، ويختصُّ الرِّضوانُ بالسابقينَ والتابعين.

وعلىٰ الجملةِ يحصلُ مِنَ النَّظْمِ مراتبُ الصحابةِ علىٰ خمسِ طبقات؛ لأنَّ السابقين: إما مِنَ المُهاجِرينَ وإما مِنَ الأنصار، والتابعين: إما منهما وإما مِن غيرهما[4].

وبناءُ كلام المُصنِّفِ علىٰ القولِ الثاني[5]، لكنْ في كلامِهِ بَحْث، وكانَ مِنَ الواجبِ أن يَجعَلَ السَّابقينَ مِنَ المُهاجِرين: مَنْ هاجَرَ الهِجرَتَين ومَنْ شَهِدَ بَدْراً والحُدَيبِيَـةَ ومَنْ صَلَّىٰ القِبلتَين، ومِنَ الأنصار: مَنْ شَهِدَ العَقَبتَينِ ومَنْ شَهِدَ بَدْراً والحُدَيبِيَـةَ ومَنْ صَلَّىٰ القبلتين[6]؛ لاشتِـراكِ الثلاثةِ الأخيرةِ فيهما.

وأما حديثُ مَنْ بايعَ بالحُدَيبِيَـة: فقد رويناه عن مُسلِم والترمذيِّ والدارِميِّ والنَّسائيِّ[7]

---

(١) قوله: «والسابقون إلى الهجرة»، سقط من (ح).

(٢) لفظة «أو» لم ترد في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

(٤) هذه أربعُ طبقاتٍ للصحابة؛ السابقون من المهاجرين، والسابقون من الأنصار، والتابعون من المهاجرين، والتابعون من الأنصار، أما الخامسة فهي الأعرابُ من الصحابة، المذكورون في الآية السابقة لهذه الآية.

(٥) الظاهرُ أنه يُريد: أنَّ الزمخشريَّ بنىٰ كلامَه في تفسير الآية علىٰ أنَّ المُرادَ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾ مَنْ لم يُدرِكِ النبيَّ ﷺ، وليس الصَّحابةَ الذين تَبِعُوا السابقين.

(٦) من قوله: «ومن الأنصار: من شهد العقبتين» إلى هنا، سقط من (ط).

(٧) مسلم (١٨٥٦)، والترمذي (١٥٩١) و(١٥٩٤)، والدارمي (٢٤٥٤)، والنسائي (٤١٥٨).

....

عن جابرٍ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، قال: «بايعنا رسولَ الله ﷺ علىٰ أن لا نَـفِرَّ، ولم نُبايِعْهُ علىٰ الموت».

وعن مُسلِم[١]: «سُئِلَ جابر: كم كانوا يوم الحديبية؟ قال: كُنَّا أربعةَ عَشَـرَ مئة، فبايعناه، وعمرُ رضيَ اللهُ عنه آخِـذٌ بيَـدِهِ تحتَ الشَّجَرة، وهي سَمُرة[٢]، فبايعناه، غيرَ جَـدِّ بنِ قيسٍ الأنصاريِّ اختَفَىٰ[٣] تحتَ بَطْنِ بَعيره». وروايةُ الدارميِّ نحوُ روايـةِ مُسلِم.

وأما حديثُ أهلِ بَيْعةِ العَقَبةِ الأولىٰ: فعلىٰ ما رواه ابنُ الجوزي رحمه الله في كتابِ «الوفا»: أنها كانت في سنةِ إحدىٰ عشـرةَ مِنَ النُّبوَّة، لَقِيَ سِتَّـةَ نَفَرٍ مِنَ الخزرج، والعَقَبةُ الثانيةُ في السنةِ المقبلةِ منها، لقيَ اثني عشرَ رجلاً من الأنصارِ فيها[٤]، فبايعوه.

وقد أثبتنا نُـبَذاً مِنَ القِصَّةِ في أولِ البقرة، عندَ قوله[٥]: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧].

وأما حديثُ مُصعَبِ بنِ عُمير: فقد رواه ابنُ الجوزي: أنَّ أهلَ البَيْعةِ الثانيةِ لـمَّا انصَرَفُوا بَعَثَ معهم رسولُ الله ﷺ مُصعَبَ بنَ عُمَير إلىٰ المدينةِ يُفقِّهُ أهلَها، ويُقرِئُهُمُ القُرآن، فأسلَمَ خلقٌ كثير.

قال صاحـبُ «الـجامع»[٦]: هو مُصعَـبُ بنُ عُمَير بنِ هاشِمِ بنِ عبدِ مَناف، بعثَه رسولُ الله ﷺ إلىٰ المدينةِ يُقرِئُهُمُ القُرآنَ ويُفقِّهُهم في الدِّين، وهو أولُ مَنْ جَمَعَ الجمعةَ بالمدينةِ قبلَ الهِجرة.

---

(١) في «صحيحه» (١٨٥٦) (٦٧).

(٢) هي ضَـرْبٌ مـن شَجَـرِ الطَّلْح، الواحدةُ سَمُرة، والـجمع سَمُر. كمـا في «النهاية» لابن الأثير (٢: ٣٠٠)، مادة (سمر)، والطَّلْح: الموزُ ومن شَجَرِ العِضَاه، أي: الشَّوك، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (طلح) و(عضه).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «صحيح مسلم»: «اختبأ»، وهما بمعنىً.

(٤) من قوله: «والعقبة الثانية» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٥) من قوله: «فبايعوه» إلى هنا، سقط من (ف).

(٦) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول» (١٢: ٨٥١).

....

وأما حديثُ الهجرةِ الأولىٰ: فعلىٰ ما رواه ابنُ الجوزي: أنه أَمَرَ رسولُ الله ﷺ بالخروج إلىٰ أرضِ الحبشة، فقال: إنَّ بها مَلِكاً لا يَظلِمُ الناس، فتَحَرَّزُوا عندَه حتىٰ يأتيَكُمُ اللهُ بفَرَجٍ منه، فخَرَجَ جماعة، وكان خُروجُهم في رَجَبٍ مِنَ السَّنةِ الخامسةِ مِنَ النُّبوَّة، وخَرَجَتْ قُريشٌ في آثارِهم، ففاتوهم.

وعن عبدِ الله بنِ عُتْبة، عن ابنِ مسعودٍ قال: بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ إلىٰ النجاشيِّ، ونحنُ نَحْوٌ مِن ثمانينَ رجلاً، وبَعَثَ قُريشٌ عَمْرَو بنَ العاصِ وعُمارةَ بنَ الوليد بهَدِيَّة، فلمَّا دَخَلَا علىٰ النجاشيِّ سَجَدا له، وقالا: إنَّ نَفَراً مِن بني عَمِّنا نزلوا بأرضِك، ورَغِبُوا عنا وعن مِلَّتِنا، فبعثَ إليهم، فقال جعفرُ بنُ أبي طالب رضي الله عنه: أنا خطيبُكُمُ اليوم، فلمَّا دَخَلُوا قيلَ له: لِـمَ لا تَسجُد؟ فقال: إنَّا لا نَسجُدُ لغيرِ الله.

وروينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل»[1] رضيَ اللهُ عنه: «قال: فدعانا، قال جعفر: أيُّـها المَلِك، كُنَّا قوماً أهلَ جاهلية، نعبدُ الأصنام، ونأكُلُ الميتة، ونأتي الفواحِش، حتىٰ بعثَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ إلينا رسولاً مِنَّا، نعرفُ نَسَبَهُ وصِدقَهُ وأمانتَهُ وعَفافَه، فدعانا إلىٰ الله تعالىٰ وتوحيدِهِ وعِبادتِه، وأمَرَنا بصِدقِ الحديث، وأداءِ الأمانة، وصِلَـةِ الرَّحِم، ونـهانا عنِ الفواحِشِ وقَولِ الزُّورِ وقَذْفِ المُحصَنات، وأمَرَنا بالصَّلاةِ والزكاةِ والصِّيام ـ وعَدَّدَ عليه أمورَ الإسلام ـ فصَدَّقناه وآمنَّا به واتبعناه علىٰ ما جاءَ به، فعَدَا علينا قَومُنا، فعَذَّبونا وفَتنونا، لِيَـرُدُّونا إلىٰ عِبادةِ الأوثان، وأن نَستَحِلَّ الخبائث، فلمَّا قَهَرونا وظَلَموناخَرَجْنا إلىٰ بَلَدِك، واختَـرْناكَ علىٰ مَنْ سِواك، ورَغِبْنا في جِوارِك.

فقال له النجاشيّ: هل معكَ مما جاءَ به عن الله عَزَّ وجَلَّ؟ فقال جَعفَر: نعم، فقرأ عليه صَدْراً مِن ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [سورة مريم]، فبكىٰ ـ والله ـ النجاشيُّ حتىٰ أخضَلَ لحيتَه، وبَكَتْ أساقِفَـتُه حتىٰ أخضَلُوا مَصاحِـفَهم، فقال النَّجاشي: إنَّ هذا والذي جاءَ به عيسىٰ عليه السَّلامُ مِن مِشكاةٍ واحدة».

---

(١) برقم (١٧٤٠) و(٢٢٤٩٨) من حديث أم سلمة رضيَ اللهُ عنها.

وقرأ عُمَـرُ رضيَ اللهُ عنه: «والأنصارُ» بالرفع؛ عَطْفاً علىٰ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾، وعن عُمَر: أنه كانَ يَـرَىٰ أنَّ قولَه: (والأنصارِ الذينَ اتَّبَعُوهُم بإحسانٍ) بغير واو؛ صِفةٌ للأنصار، حتىٰ قالَ له زيد: إنه بالواو، فقال: ائتُوني بأُبَيّ، فقال: **تصديقُ ذلكَ في أولِ الجمعة**: ....

وقال ابنُ الجوزي: «قال عَمرُو بنُ العاص: فإنهم يُخالِفُونَكَ في عيسىٰ ابنِ مريم. قال: فما تقولونَ في عيسىٰ ابنِ مريمَ عليه السَّلام؟ قال: نقولُ كما قالَ اللهُ تعالىٰ: هو كلمةُ الله ورُوحُه ألقاها إلىٰ العَذْراءِ البَتُولِ التي لم يَمَسَّها بَشَر. قال: فرفعَ عُوداً مِنَ الأرض، وقال: يا مَعشَرَ الحبشةِ والقِسِّيسِينَ والرُّهبان، والله ما يَزيدونَ علىٰ ما نقولُ فيه، مرحباً بكم وبمَنْ جِئتُم مِن عنده، أشهدُ أنه رسولُ الله، فإنه الذي نَجِدُهُ في الإنجيل، وإنه الذي بَشَّـرَ به عيسىٰ ابنُ مريم، انزِلُوا حيثُ شِئتُم، لولا ما أنا فيه مِنَ المُلْكِ لأتيتُه حتىٰ أكونَ أنا أحمِلُ نَعلَيْه، وأمَـرَ بهدايا الآخَرِينَ فرُدَّتْ إليهما».

وأما الهجرة الثانية: فهي ما رويناه في «صحيح البخاري»[1] عن ابن عباس: «أُنزِلَ علىٰ النبيِّ ﷺ وهو ابنُ أربعين، فمَكَثَ ثلاثَ عشـرةَ سنة، ثم أُمِرَ بالهجرة، فهاجَرَ إلىٰ المدينة، فمَكَثَ بها عشـرَ سِنين، ثم تُوفِّيَ ﷺ».

وأما تحويلُ القِبلةِ مِن بيتِ المَقدِسِ إلىٰ الكعبة: فقد روىٰ صاحبُ «الكامل»: أنه في يوم الثُّلاثاء النِّصفِ مِن شعبانَ علىٰ رأسِ ثمانيةَ عَشَـرَ شهراً مِن مُقامِهِ بالمدينة، وقيل: علىٰ رأسِ سَتَّةَ عشـر.

وفي هذهِ السَّنة وقعت غَزوةُ بَدْرٍ الكُبرىٰ في شهرِ رمضان، في سابعِ عَشْـرِه، وقيل: في تاسعِ عَشْـرِه، وكانت يومَ الجمعة[2].

وفي سنةِ سِتٍّ مِنَ الهِجرةِ كانت عُمْرةُ الـحُدَيبيَـة، وفيها بَيْعةُ الرِّضوان.

فعُلِمَ أنَّ بيعةَ الرِّضوانِ[3] لم تكن بينَ الهِجرَتَين، كما نقله المُصنِّف.

قوله: (**تصديقُ ذلكَ في أولِ الجمعة**): يعني: يَشهَدُ لِـمَا ذكرتُ مِن أنَّ الواوَ لازمٌ:

---

(١) برقم (٣٨٥١).

(٢) انظر: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٢: ١١)، حوادث سنة ٢ هـ.

(٣) قوله: «فعُلِمَ أنَّ بيعة الرضوان» سقط من (ف).

﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٣]، وأوسَطِ الحشـر: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، وآخِرِ الأنفال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ﴾ [الأنفال: ٧٥]. ورُوِيَ: أنه سَمِعَ رجلاً يقرَؤُهُ بالواو، فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أُبيّ، فدَعَاه، فقال: أقرأنيهِ رسولُ الله ﷺ، وإنَّك لَتبيعُ القَرَظَ بالبقيع، قال: صَدَقْت، وإن شِئتَ قُلت: شَهِدْنا وغِبتُم، ونَصَرْنا وخَذَلتُم، وآوَيْنا وطَرَدتُم. ومِن ثَمَّ قال عُمَر: لقد كنتُ أُرانا رُفِعْنا رِفْعةً لا يَبلُغها أحدٌ بعدَنا.

وارتَفَعَ «السَّابِقُون» بالابتداء، وخَبَرُه ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾، ومعناه: رضيَ عنهم لأعمالِهم، ﴿وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ لِمَا أفاضَ عليهم مِن نِعْمتِه الدِّينية والدُّنيوية.

وفي مَصَاحِفِ أهلِ مكَّـة: «تجري مِن تحتها»، وهي قِراءةُ ابنِ كثير، وفي سائـرِ المصاحِف: ﴿تَحْتَهَا﴾، بغير «مِن».

قولُه تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢] إلىٰ قولِـه: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، كما في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، كذلكَ ينبغي أن يجريَ قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾.

قوله: (لَـتَبيعُ القَرَظ): القَرَظ: وَرَقُ السَّلَم يُدبَغُ به، ومنه: أديمٌ مقروظ.

قوله: (كنتُ أُرانا رُفِعْنا)، النهاية: «أُرِيَ[1]: فعلٌ لم يُسَمَّ فاعلُه، مِن: رأيت، بمعنىٰ: ظننت، وهو يَتَعدَّىٰ إلىٰ مفعولين، فإذا بَنَيتَه إلىٰ ما لم يُسَمَّ فاعلُه تَعَدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد، فقلت: أُرىٰ زيداً». ومعنىٰ كلامِهِ رضيَ اللهُ عنه: إني كنتُ أظُنُّ أنَّ المُهاجِرينَ هُمُ السابقونَ فقط، حيثُ جَعَلَ «الذينَ اتَّبعوهُم بإحسان» صفةً للأنصار، فإذا الأنصارُ مِثلُنا في الرِّفعةِ ومُنخَرِطُونَ في سِلكِ السابقينَ الأوَّلينَ، والآياتُ التي جاء بها أُبيٌّ مُستَشهِداً دالةٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ«التابعين» غيرُ «الأنصار».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «النهاية»: «رُئيَ»، والظاهرُ أنه من تَصَـرُّفِ المُؤلِّف رحمه الله في النَّقل، ليُناسِبَ قولَه: «كنتُ أُرانا رُفِعنا»، وكذا فَعَلَ في قولِهِ بعدَ قليل: «أُرىٰ زيداً»، فإنه في «النهاية»: «رُئِيَ زيدٌ عاقلاً».

[﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ ١٠١]

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم ﴾ يعني: حولَ بَلْدَتِكُم، وهي المدينة، ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾ وهُم جُهَينةُ وأسلَمُ وأشجَعُ وغِفَار، كانوا نازِلِينَ حولَها، ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ عطفٌ علىٰ خَبَرِ المُبتَدأ الذي هو «مِمَّنْ حَوْلَكُم»، ويجوزُ أن تكونَ جُملةً معطوفةً علىٰ المُبتَدأ والخبر إذا قَدَّرْت: ومِن أهلِ المدينةِ قومٌ مَرَدُوا علىٰ النِّفاق، علىٰ أنَّ ﴿مَرَدُوا﴾ صِفةُ موصوفٍ محذوف، كقوله:

أنا ابنُ جَلَا...

قوله: (أنا ابنُ جَلَا): تمامُه:

أنا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنايا   متىٰ أضَعِ العِمامةَ تَعرِفُوني

القائلُ سُحَيمُ بنُ وَثيلٍ الرِّيَاحِي(١)، أي: أنا ابنُ رَجُلٍ كشفَ الأمورَ وأوضَحَها، وقيل: «جَلَا» مَصدَرٌ مقصور، وهو انحِسارُ الشَّعرِ مِنَ الرأس، أي: أنا ابنُ مَنْ باشَرَ الحروبَ(٢)، لأنَّ مَنْ أكثَرَ وَضْعَ البَيْضةِ(٣) علىٰ رأسِه انحَسَرَ شَعرُه.

«طَلّاع الثنايا»: أي: ثنايا الجِبال(٤)، ويُقال: رجلٌ طَلّاعُ الثَّنايا وطَلّاعُ أنجُد(٥)، أي: يَقصِدُ عظائمَ الأمور.

---

(١) انظر: «الأصمعيات» ص١٧ ـ وهو أولُ بيتٍ فيه ـ، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٣٨)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٣١)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جلا).

(٢) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «الأمور».

(٣) أي: الخوذة، وهي ما يَلبَسُه المُقاتِلُ على رأسه من الحديد.

(٤) الثنايا: جمعُ ثَنِيَّة، وهي العَقَبَةُ أو طريقُها أو الجبلُ أو الطريقةُ فيه أو إليه، كما في «القاموس» للفيرزآبادي، مادة (ثني).

(٥) في (ح): «الحد»، وفي (ف): «الجهد»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب. والأنجد: جمعُ نَجْد، وهو ما غَلُظَ من الأرض وأشرَفَ وارتفعَ واستوى. كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (نجد).

وعلىٰ الوَجْهِ الأول: لا يخلو مِن أن يكونَ كلاماً مَبتَدأ، أو صِفةً لـ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾، فُصِلَ بينَها وبينَه بمعطوفٍ علىٰ خَبَرِه.

«متىٰ أضَع العِمامةَ تعرفوني»: أي: بالصِّفة المذكورةِ التي هي انحِسارُ الشعر، التقدير: أنا ابنُ رَجُلٍ يُقالُ له: جَلَا.

قال ابنُ الحاجِبِ في «الأمالي»: «معنىٰ البيتِ هو: أنني أرتكِبُ الأهوالَ ولا أجبُنُ عنها، وقوله: «متىٰ أضَعِ العِمامةَ تعرفوني»: إما أن يُريدَ به كثرةَ المُباشَرةِ للحَرْب، فلا يراه الأكثرُ إلا بغيرِ عِمامة، فقال: متىٰ أضَعِ العِمامة يَعرِفْني الذي ما رآني[1] إلا غيرَ مُتعمِّم[2]، أو يُريد: إني مُكثِرٌ[3] لمُباشَرةِ الحربِ ولباسِ عُدَّةِ الحرب، فمتىٰ أضَعِ العِمامةَ وألبَسْ آلةَ الحربِ تعرفوني، يعني: إني إذا حاربتُ عُرِفتُ بإقدامي وشجاعتي.

وأما قولُه: «جَلَا» ففيه غيرُ قول، تقديرُه: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلَا، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمَ الصِّفة مقامَه، وقيل: إنَّ «جَلَا» عَلَمٌ غَلَبَ علىٰ أبيه، وقيل: إنما أرادَ أنا ابنُ ذي جَلَا، والجلا: انحِسارُ الشعر عن مُقدَّم الرأس»[4].

قوله: (**وعلىٰ الوجهِ الأول: لا يخلو مِن أن يكونَ كلاماً مُبتَدأ**): فيكونُ قولُه: «مِن أهلِ المدينة» مع ما عُطِفَ عليه[5] خَبَرَين لقوله: ﴿مُنَٰفِقُونَ﴾، و﴿مَرَدُواْ﴾: إما استِئنافٌ علىٰ تقدير: ما حالُهم وما دَيدَنُهم، وأُجيب: ﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾، أو صفة. قال أبو البقاء: «﴿مَرَدُواْ﴾ صفةٌ للمُنافقين، وقد فَصَلَ بينهما بقوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ خبرُ مُبتَدإٍ محذوف،

---

(١) في (ح): «يعرفني ما رآني»، وفي (ف): «تعرفوني ما رآني»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «متهم»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

(٣) في (ح): «غير مُكثِر»، وهو خطأ، والمُثبَت من (ف)، وهو المُوافق لِـمَا في «الأمالي النحوية».

(٤) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (٢: ١٥٥ - ١٥٦) رقم (١٠٨).

(٥) أي: ما عُطِفَ عليه قولُه: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾، وهو قولُه: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾.

﴿مَرَدُوا عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾: تَـمَهَّروا فيه، مِن: مَرَنَ فُلانٌ علىٰ عَمَلِه، ومَرَدَ عليه: إذا دَرِبَ به وضَـرِيَ عليه، حتىٰ لانَ عليه ومَهَرَ فيه، ودلَّ علىٰ مَرانتِهم عليه ومَهارتِهم فيه بقوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾، أي: يَـخفَونَ عليكَ مَعَ فِطنَتِكَ وشَهامَتِكَ وصِدْقِ فِراستِك، لِفَرْطِ تَنوُّقِهم في تَحامي ما يُشَكِّكُ في أمرِهم، ثم قال: ﴿نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾، أي: لا يَعلَمُهم إلا الله، ولا يَطَّلِعُ علىٰ سِـرِّهم غيرُه، لأنهم يُبطِنُونَ الكُفْر في سُوَيْداواتِ قُلوبِهم إبطاناً، ويُبرِزُونَ لك ظاهِراً كظاهِرِ المُخلِصِينَ مِنَ المُؤمنين، لا تَشُكُّ معَه في إيمانهم، وذلكَ أنهم مَرَدُوا علىٰ النِّفاق، وضَـرُوا به، فلهم فيه اليدُ الطُّولىٰ.

﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ قيل: هما القَتْـلُ وعذابُ القبر، وقيل: الفَضِيحةُ وعذابُ القبر، وعن ابنِ عباس: أنهم اختلَفُوا في هاتَيْنِ المرّتَين، **فقال: «قام رسولُ الله ﷺ خَطيباً** يومَ الجمعة، فقال: «اخرُجْ يا فُلانُ فإنك مُنافِق، اخرُجْ يا فُلانُ فإنكَ مُنافِق»، فأخرَجَ ناساً وفَضَحَهم»، فهذا العذابُ الأول، والثاني: عذاب القبر.

وعن الحسن: أخْذُ الزكاةِ مِن أموالِهم، ونَـهْكُ أبدانِهم.

أي: مِن أهلِ المدينةِ قومٌ كذلك، ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ صفةٌ أخرىٰ، والعِلمُ بمعنىٰ المعرفة، يَتَعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد»[1].

قوله: (إذا دَرِبَ به وضَـرِي)، أي: مَهَرَ واعتاد.

قوله: (تَنوُّقِهم): تَنَوَّقَ: أي: تأنَّق، **الأساس**: «تَنوَّقَ في الأمر، وفُلانٌ له نِـيقة. وفي المَثَل: خَرقاءُ ذاتُ نيقة، يُضـرَبُ لجاهلٍ يَدَّعي المعرفة».

قوله: (فقال: قامَ رسولُ الله ﷺ): الفاءُ فصيحة، والتقدير: رُوِيَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ أنه قال: إنَّ الصَّحابةَ اختَلَفوا في هاتَينِ الـمَرَّتَينِ علىٰ أقوال، وأنكرَ هذا الاختِلاف، فقال: قام...

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٧).

﴿إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾: إلىٰ عذاب النار.

[﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٠٢]

﴿ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ أي: لم يَعتَذِروا مِن تخلُّفِهم بالمَعاذيرِ الكاذبةِ كغيرهم، ولكنِ اعتَـرَفُوا علىٰ أنفُسِهم بأنهم بئسَ ما فعَلُوا مُتَذَمِّينَ نادِمين، **وكانوا ثلاثة: أبو لُبابةَ مروانُ ابنُ عبدِ المُنذِر، وأوسُ بنُ ثعلبة، ووَديعةُ بنُ حَرَام.**

وروينا في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حَنبَل»[(١)] عن ابنِ مسعودٍ قال: «خَطَبنا رسولُ الله ﷺ، فحَمِدَ الله، وأثنىٰ عليه، ثم قال: «إنَّ مِنكُم مُنافقين، فمَنْ سَمَّيتُ فليَقُم»، ثم قال: «قُمْ يا فُلان»، حتىٰ سَمَّىٰ سِتةً وثلاثين».

قوله: (﴿ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ ـ إلىٰ قوله ـ: **وكانوا ثلاثة: أبو لُبابةَ مروانُ بنُ عبدِ المُنذِر، وأوسُ بنُ ثعلبة، ووديعةُ بنُ حَرَام**): وفي هذا المقامِ اختِلافٌ كثيرٌ بينَ المُحدِّثينَ والمُفسِّـرينَ لا يكادُ يَنضَبِط.

أما أبو لُبابة: فعلىٰ ما ذكرَه صاحبُ «الاستيعاب» و«جامع الأصول»[(٢)]: «هو أبو لُبابةَ رِفاعةُ بنُ عبدِ[(٣)] المُنذِر»، وأما أوسُ بنُ ثعلبة ووديعةُ بنُ حَرَام: فليسَ لهما ذِكرٌ في هذينِ الكتابين[(٤)].

---

(١) برقم (٢٢٣٤٨).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ١٦٨) بهامش «الإصابة» لابن حجر، و«جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٨٧ و٨٣٠).

(٣) لفظة «عبد» لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط)، وهي ثابتة في «الاستيعاب» و«جامع الأصول»، وقد نقله المُؤلِّفُ رحمه الله ـ فيما تقدم في تفسير الآية ٢٧ من سورة الأنفال ص٨٠ عنهما بإثبات «عبد».

(٤) أما أوسُ بنُ ثعلبة: فانظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر (١: ١٤٦)، وسَمَّـاه ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (١: ١٧٠): أوسَ بنَ خِذام!

وأما وديعةُ بنُ حَرَام: فالظاهرُ أنه مُحرَّف عن «وداعة بن حَرَام، ويُقال: خِذام»، وانظر ترجمته بهذا الاسم في «أسد الغابة» لابن الأثير (٤: ٦٦٥)، و«الإصابة» لابن حجر (٦: ٦٠١).

وقيل: كانوا عشرة، فسبعة منهم أوثَقُوا أنفُسَهم لـمَّا بَلَغَهُم ما نَزَلَ في المُتخلِّفين، فأيقَنُوا بالهلاك، فأوثَقُوا أنفُسَهم علىٰ سَوارِي المسجد، فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ، فدَخَلَ المسجد، فصَلَّىٰ ركعتَين، وكانت عادتَه ﷺ كُلَّما قَدِمَ مِن سَفَر، فرآهُم مُوثَقِين، فسأَلَ عنهم، فذُكِرَ له أنهم أقسَمُوا أن لا يَحُلُّوا أنفُسَهم حتىٰ يكونَ رسولُ الله ﷺ هو الذي يَحُلُّهم، فقال: «وأنا أُقسِمُ أن لا أَحُلَّهم حتىٰ أُؤمَرَ فيهم»، فنزلت، فأطلَقَهم وعَذَرَهم، فقالوا: يا رسول الله، هذهِ أموالُنا التي خَلَّفَتْنا عنك، فتَصَدَّقْ بها وطَهِّرْنا، فقال: «ما أُمِرتُ أن آخُذَ مِن أموالِكم شيئاً»، فنزلت: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣].

﴿عَمَلٗا صَٰلِحٗا﴾: خُرُوجاً إلىٰ الجِهاد، ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾: تخلُّفاً عنه. عن الحسنِ وعن الكَلْبي: التوبةَ والإثم.

فإن قلتَ: قد جُعِلَ كُلُّ واحدٍ منهما مخلوطاً، فما المخلوطُ به؟ قلتُ: كُلُّ واحدٍ منهما مخلوطٌ ومخلوطٌ به؛ لأنَّ المعنىٰ: خَلْطُ كُلٍّ واحدٍ منهما بالآخر، كقولك: «خَلَطتُ الماءَ واللبن»، تُريد: خلَطتُ كُلَّ واحدٍ منهما بصاحبه، وفيه ما ليسَ في قولك: «خَلَطتُ الماءَ باللبن»، لأنكَ جعَلتَ الماءَ مخلوطاً واللبَنَ مخلوطاً به، ....

وذكر مُحيي السُّنَّةِ في «المعالم» عن ابن عَبَّاسٍ أنه قال: كانوا عشـرةً منهم أبو لُبابة. وروىٰ عَطيةُ[1] [عنه]: أنهم كانوا خمسةً أحدُهم أبو لُبابة، وقال سعيدُ بنُ جُبَير وزيدُ بنُ أسلَم: كانوا ثمانية، وقال قَتادةُ والضَّحَّاكُ: كانوا سبعة، وقالوا جميعاً: أحدُهم أبو لُبابة[2].

قوله: (وكانت عادتَه): أي: كانت دخولُ المسجدِ للصَّلاةِ بعدَ القُدُومِ عادتَه صَلَواتُ الله عليه، فأنـَّثَ اسمَ «كان» باعتبارِ الخبر، كقوله: مَنْ كانت أمَّك؟

قوله: (وفيه ما ليسَ في قَولِك: خَلَطتُ الماءَ باللبن): أي: مِن أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مخلوطٌ

---

(١) في (ح): «ابن عطية»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافق لِـمَا في «معالم التنزيل» للبغوي، ومنه أثبتُّ «عنه».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٠).

....

صريحاً ومخلوطٌ به، بخِلافِ ما إذا جِيءَ بالباء، قال صاحبُ «الانتصاف»: «فإذا ذكرتَ الباءَ صَرَّحتَ باختِلاطِ أحَدِ القِسمَينِ بالآخَر، واختِلاط الآخَرِ به مِن جِهةِ اللُّزوم، وبالواو صَرَّحتَ بأنَّ كُلَّ واحدٍ مخلوط، وكونُ كُلِّ واحدٍ منهما مخلوطاً به مأخوذٌ مِنَ اللُّزوم، فقول الزمخشري: «هو بالواو يُفيدُ ما تُفيدُه الباءُ وزيادة» بعيد، بلِ الوجهُ أنه ضَمَّنَ ﴿خَلَطُواْ﴾ معنىٰ: عَمِلُوا»[1].

وقال صاحبُ «التقريب»: وفيه بَحْث؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما إما أن يَدُلَّ علىٰ الآخرِ أو لا؛ فإن لم يَدُلَّ فلا نُسَلِّمَ كونَهما مخلوطاً بهما في الأوَّل[2]، وإن دَلَّ لَزِمَ كونُهما مخلوطَينِ ومخلوطاً بهما في الثاني[3]، ويُمكِنُ أن يُقال: مُقتَضىٰ الخلط ذِكرُ الباء، ففي[4] الأولِ لا بُدَّ مِن تقديرِ المخلوط به، وهو إما أحدُ المذكورَينِ أو غيرُهما، والثاني[5] مُنتَفٍ بالأصل وبالقرينة، وكذا بالعكس[6]، فتعيَّنَ الآخر، فكُلُّ واحدٍ مخلوطٌ به لتوفُّرِ مُقتَضىٰ الخلط ومخلوطٌ صريحاً[7]، وأما الثاني ـ وهو ما ذُكِرَ الباءُ معه ـ فقد وَفَدَ علىٰ الخلط ما يَقتَضيه، ولا ضَرُورةَ تُلجِئُ إلىٰ جَعْلِ الآخَرِ مخلوطاً به[8]، ولا يَلزَمُ أن يكونا مخلوطَينِ لوجودِ الباء، ولا مخلوطاً بهما لعَدَمِ شُمُولِ الباءِ لهما، بل أحدُهما مخلوطٌ والآخَرُ مخلوطٌ به، كما هو صَريحُ اللفظ، فالأولُ أبلَغُ، وهو المطلوب.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢١٢) بحاشية «الكشاف».

(٢) أي: في قولك: «خلطتُ الماءَ واللبن».

(٣) أي: في قولك: «خلطتُ الماءَ باللبن».

(٤) في (ف): «قصر الأول»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الأسطر ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيهُ إليه.

(٥) أي: أن يكونَ المخلوط به غيرَ المذكورين في قولك: «خلطت الماء واللبن».

(٦) لعله يُريد: أنك لو عكستَ العبارة فقلت: «خلطتُ اللبن والماء»، أفادت المعنى نفسَه، فدَلَّ ذلك على أن المخلوطَ به ليس غيرَ المذكورَين، والله أعلم.

(٧) في (ف): «فكلُّ مخلوط به لتوفُّر مقتضىٰ الخلط ومخلوطاً صريحاً»، وفيها خَلَل، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الأسطر ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

(٨) من قوله: «في الأول» إلى هنا، سقط من (ح).

وإذا قُلتَه بالواو جَعَلتَ الماءَ واللبَنَ مخلوطَين ومخلوطاً بهما، كأنك قلت: خَلَطتُ الماءَ باللبَنِ واللَّبَنَ بالماء، ويجوزُ أن يكونَ مِن قولهم: بعتُ الشَّاةَ شاةً ودِرهماً، بمعنىٰ: شاةً بدِرهَم.

وقلت: يَلزَمُ مِنَ الأوّلِ خلطانِ صريحاً، ومِنَ الثاني خَلْطٌ واحد، علىٰ ما قالَ صاحبُ «المفتاح»: «﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ بسَيِّئ ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ بصالح، لأنَّ الخلطَ يَستَدعي مخلوطاً ومخلوطاً به، أي: تارةً أطاعوا وأحبَطوا الطاعةَ بكبيرة، وأخرىٰ عَصَوْا وتَدارَكُوا المعصيةَ بالتوبة»[1].

وقلت: الـحُبُوطُ مَذهَبُه[2]، مع أنه دَفْعٌ لا خَلْط.

قوله: (**شاةً ودرهماً**): عن سِيبَوَيْه: الواو في «ودرهماً» بمعنىٰ الباء، أي: بدرهم، لأنَّ الواوَ للجَمْع، والباءَ للإلصاق، والجمعُ والإلصاقُ مِن بابٍ[3] واحد. قاله شارحُ «الكتاب».

وقال ابنُ الحاجب: «بِعتُ الشاةَ شاةً ودرهماً: أصلُه: شاةً بدِرهَم، أي: شاةً مَعَ دِرهَم، ثم كَثُرَ ذلك فنَصَبوا «شاةً» نَصْبَ «يداً»، ثم أبدَلوا مِن باءِ المُصاحَبةِ واواً، وإذا أُبدِلَتْ باءُ المُصاحَبةِ واواً[4] وَجَبَ أن يُعرَبَ ما بعدَها بإعرابِ ما قبلَها، كقولهِم: كُلُّ رجلٍ وضَيعَتُه[5]، وقولهم: امْرَأً ونفسَه»[6].

---

(١) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص١٢٥.

(٢) أي: المذهبُ العَقَديُّ للسَّكّاكيِّ رحمه الله تعالىٰ، وهو الاعتزال، والكبيرةُ عندهم تُحبِطُ العمل، وصاحبُها لا يُسمَّىٰ مؤمناً ولا كافراً، وحكمُه الخلودُ في النار. أما عند أهل السنة، فالكبيرةُ لا تُحبِطُ العمل، وصاحبُها فاسق، ولا يُخلَّدُ في النار

(٣) كذا في (ف)، وفي (ط) و(ح): «مِن وادٍ واحد»، وهما بمعنىٰ.

(٤) قوله: «وإذا أبدلت باءُ المُصاحَبة واواً»، سقط من (ف).

(٥) في (ح): «وصَنعَته»، ويُمكِنُ أن تُقرأ في (ف) علىٰ الوجهين، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الإيضاح» لابن الحاجب، وهو كذلك في كتب النحو الأخرىٰ، فإنه مثالٌ مشهورٌ عندهم. وانظر: «شرح الرضيِّ على الكافية» (٢: ١٩)، و«شرح ابن عقيل» (١: ٢٥٣).

(٦) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٣٤٠).

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ وما ذُكِرَت توبتُهم؟ قلتُ: إذا ذُكِرَ اعتِرافُهم بذُنوبِهم، وهو دليلٌ علىٰ التوبة، فقد ذُكِرَت توبتُهم.

[﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ١٠٣]

﴿تُطَهِّرُهُمۡ﴾ صفةٌ لـ﴿صَدَقَةٗ﴾، وقُرِئ: «تُطْهِرُهُم»؛ مِن: أطهَرَه، بمعنىٰ: طَهَّرَه، و«تُطهِّرْهُم» بالجزم؛ جواباً للأمر، ولم يُقرَأ ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ **إلا بإثباتِ الياء، والتاءُ في** ﴿تُطَهِّرُهُمۡ﴾ **للخِطابِ أو لِغَيْبةِ المُؤنَّث**، والتزكية: مُبالغةٌ في التطهير وزيادةٌ فيه، أو بمعنىٰ الإنماءِ والبركةِ في المال، ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ﴾ واعطِفْ عليم بالدُّعاء لهم وتَرحَّم، والسُّنَّةُ أن يَدعُوَ المُصدِّقُ لِصاحِبِ الصَّدَقة إذا أخَذَها، وعن الشافعيِّ رحمه الله: أُحِبُّ أن يقولَ الوالي عندَ أخْذِ الصَّدَقة: «آجَرَكَ اللهُ فيما أعطَيت، وجعَلَه لكَ طَهُوراً، وبارَكَ لكَ فيما أبقَيت».

قوله: (ولم يُقرَأ ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ إلا بإثباتِ الياء): أي: ولم يَقرَأ أحدٌ مِنَ الأئمَّةِ السَّبعةِ إلا بإثباتِ الياء، وقرأ مَسلَمةُ بنُ مُحارِب في الشَّواذِّ بدونِ الياء، ووَجْهُ إثباتِ الياءِ أنه استِئناف، كما في قوله تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥]، أي: نحنُ نُقِرُّ، فكذا هاهنا، أي: هيَ تُزكِّيهم. قاله السَّجاوَنْدي.

قوله: (والتاءُ في ﴿تُطَهِّرُهُمۡ﴾ للخِطابِ أو لِغَيبةِ المُؤنَّث): قال أبو البقاء: «﴿تُطَهِّرُهُمۡ﴾ نصبُ صفةٌ لـ﴿صَدَقَةٗ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُستأنفاً، والتاءُ للخِطاب، أي: تُطهِّرُهُم أنتَ، ﴿وَتُزَكِّيهِم﴾ التاءُ للخِطابِ لا غير، لقوله: ﴿بِهَا﴾، ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ في مَوضِعِ نَصْبِ صفةً لـ﴿صَدَقَةٗ﴾، مَعَ قولنا: إنَّ التاءَ فيهما للخِطاب، لأنَّ قولَه: ﴿تُطَهِّرُهُمۡ﴾ تقديرُه: بها، ودلَّ عليه ﴿بِهَا﴾ الثانية، علىٰ أن يكونَ مِن بابِ التنازُع، وإذا كانَ

وقُرِئ: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ على التوحيد.

﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ يَسكُنُونَ إليه، وتَطمَئِنُّ قُلُوبَهم بأنَّ الله قد تابَ عليهم، ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ يَسمَعُ اعترافَهم بذُنُوبِهم ودُعاءَهم، ﴿عَلِيمٌ﴾ بما في ضمائرهم مِنَ الغَمِّ مِنَ النَّدَم لِـمَا فَرَطَ منهم.

[﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١٠٤]

فيهما ضميرُ الصَّدَقةِ جاز أن يكونَ صِفةً لها، ويجوزُ أن تكونَ الجملتانِ حالاً مِن ضمير الفاعلِ في ﴿خُذْ﴾»[١]، وذكرَ الزَّجّاجُ نحوَه[٢].

قوله: (وقُرِئ: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ على التوحيد): حفصٌ وحمزةُ والكِسائي[٣].

قوله: (﴿سَكَنٌ لَّهُمْ﴾: يَسكُنونَ إليه)، الراغب: «السُّكون: ثُبوتُ الشَّيءِ بعدَ تحرُّك، ويُستَعمَلُ في الاستيطان، نحو: سَكَنَ مكانَ كذا، أي: استَوطنَه، واسمُ المكان: مَسكَن، قال تعالىٰ: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وقال: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، وقال: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فيُقال مِنَ الأولِ: سَكَنتُه، ومن الثاني: أسكَنتُه، والسَّكَن: السُّكون وما يُسكَنُ إليه، قال: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ [النحل: ٨٠]، وقال: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والسُّكنىٰ: أن يُجعَلَ له السُّكونُ في دارٍ بغير أُجرة»[٤].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٨).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٦٧).

(٣) قوله: «وحمزة والكسائي» سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف)، وهو الصواب، كما في «التيسير» ص١١٩، و«البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٣٩.

(٤) «مفردات القرآن» ص٤١٧.

قُرِئ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ بالياءِ والتاء، وفيه وَجْهان:

أحدُهما: أن يُرادَ المَتُوبُ عليهم، يعني: ألم يَعلَمُوا قبلَ أن يُتابَ عليهم وتُقبَلَ صَدَقاتُهم ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾ إذا صَحَّت، ويَقبَلُ الصَّدَقاتِ إذا صَدَرَتْ عن خُلُوصِ النية، و﴿هُوَ﴾ للتخصيص والتأكيد، وأنَّ اللهَ تعالىٰ مِن شأنِه قَبُولُ توبةِ التائبين.

وقيل: معنىٰ التخصيص في ﴿هُوَ﴾: أنَّ ذلكَ ليسَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، إنما اللهُ هو الذي يَقبَلُ التوبةَ ويَرُدُّها، فاقصِدُوهُ بها، ووَجِّهُوها إليه.

[﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٠٥]

﴿وَقُلِ﴾ لهؤلاءِ التائبين: ﴿ٱعْمَلُواْ﴾ فإنَّ عَمَلَكُم لا يخفىٰ، خيراً كانَ أو شراً، علىٰ الله وعبادِه، كما رأيتُم وتَبيَّنَ لكم.

والثاني: أن يُرادَ غيرُ التائبين؛ ترغيباً لهم في التوبة، فقد رُوِي: أنهم لَـمَّا تِيبَ عليهم..

قوله: (قُرِئ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ بالياءِ والتاء): بالياءِ التحتانية: السبعة[1]، وبالتاءِ شاذة.

قوله: (و﴿هُوَ﴾ للتخصيص): أي: لفظةُ ﴿هُوَ﴾ مُفيدةٌ للتخصيصِ والتأكيد، وأنَّ اللهَ مِن شأنِهِ قَبولُ توبةِ التائبين، مثال[2] للتخصيصِ والتأكيدِ معاً، يعني: لا بُدَّ أن يَقبَلَ التوبة، ولا يكونُ خِلافُه ألبتَّة، لأنَّ مِن شأنِهِ وعادتِهِ سُبحانه وتعالىٰ أن يفعلَه ولا يَتـرُكَه، وذلكَ أنَّ الضميـرَ المرفوعَ للفَصْل أو للتأكيد، ثم في قولِه: ﴿يَقْبَلُ﴾ ضميرٌ يرجعُ إلىٰ المُسنَدِ إليه، فيزيدُ الحكمُ به تأكيداً.

قوله: (والثاني: أن يُرادَ غيرُ التائبين[3] ترغيباً لهم في التوبة): فعلىٰ الأول: الكلامُ[4] مع

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «شعبة».

(٢) كذا في الأصول الخطية!

(٣) من قوله: «ولا يتركه» إلىٰ هنا سقط من (ف).

(٤) في (ح) و(ف): «اللام»، والمُثبتُ من (ط).

قال الذينَ لم يتوبوا: هؤلاءِ الذين تابوا كانوا بالأمسِ معَنا، لا يُكلَّمُونَ ولا يُجالَسُون، فما لهم، فنزلت.

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾؟ قلتُ: هو مجازٌ عن قَبُولِهِ لها، وعن ابنِ مسعود: «إنَّ الصَّدَقَةَ تقعُ في يَـدِ الله تعالىٰ قبلَ أن تقعَ في يَـدِ السَّائِل»، والمعنىٰ: أنه يَتَقبَّلُها ويُضاعِفُ عليها، وقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ وعيدٌ لهم وتحذيرٌ مِن عاقبةِ الإصـرارِ والذُّهُولِ عن التوبة.

التائبين، والاستفهامُ في ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ لاستِبطاءِ توبتِهم، ولذلكَ قَدَّر: «ألم يَعلَمُوا قبلَ أن يُتابَ عليهم»، ولم يُقدِّر في الثاني، لأنَّ المُرادَ ترغيبُ مَنِ استَمَرَّ عِلمُه، فالاستِفهامُ للتقرير والتوبيخ.

قوله: (قالَ الذينَ لم يتوبوا: هؤلاءِ الذينَ كانوا [بالأمسِ] معنا): يعني: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾[1] استِفهامٌ علىٰ سبيلِ التقرير، والجملةُ مفصولةٌ[2] علىٰ الاستِئناف، فإنه تعالىٰ لـمَّا قَسَمَ الأعرابَ المُتخلِّفينَ أقساماً؛ منهمُ المُنافِقونَ ومنهمُ التائبون ومنهمُ المُرجَون، وذكرَ توبةَ التائبينَ بقوله: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وأمَرَ النبيَّ ﷺ بأخذِ الصَّدَقاتِ منهم أمارةً لقَبولِ التوبة، قَـرَّرَ لهم ذلكَ المعنىٰ بقوله: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٠٤]، يعني: أما تَقرَّرَ عِندَهم قبلَ أن يتوبَ اللهُ عليهم أنَّ الأمرَ علىٰ هذا، أو قَـرَّرَ المعنىٰ[3] لغير التائبينَ منهم؛ ترغيباً لهم في التوبة، ثم أتبَعَه بقولِه: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾؛ ترهيباً لهم ووعيداً مِن عاقبةِ الإصرارِ والذُّهُولِ عنِ التوبة. وهذا الوجهُ أوفَقُ مِنَ الأول؛ لأنَّ الوعيدَ بقوله: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ لا يليقُ بالتائبينَ المأمورِ بقَبولِ صَدَقاتِهمُ النبيُّ ﷺ.

قوله: (إنَّ الصَّدَقةَ تقعُ في يَدِ الله): روينا عن مُسلِم[4] عن أبي هُريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) من قوله: «قبل أن يُتاب عليهم» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: لم تُعطَف علىٰ الجملة التي قبلها بالواو، كما هو معلومٌ من مبحث الفَصْل والوَصْل من كتب البلاغة.

(٣) قوله: «أو قرَّر المعنىٰ» معطوفٌ على قوله: «قرَّر لهم ذلك».

(٤) في «صحيحه» برقم (١٠١٤).

[﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ١٠٦]

وقُرِئ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ و(مُرجَؤُون)؛ مِن: أرجَيتُه وأرجَأْتُه: إذا أخَّرتُه، ومنه المُرجِئة، يعني: وآخَرُونَ مِن المُتخلِّفين موقوفٌ أمرُهُم، ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ إنْ بَقُوا علىٰ الإصرارِ ولم يَتُوبُوا، ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ إن تابوا، وهُم ثلاثة: كعبُ بنُ مالك، وهِلالُ بنُ أمية، ومَرَارةُ بنُ الربيع، أمَرَ رسولُ الله ﷺ أصحابَه أن لا يُسَلِّمُوا عليهم ولا يُكلِّمُوهُم، ولم يَفعَلُوا كما فَعَلَ أبو لُبابةَ وأصحابُه مِن شَدِّ أنفُسِهم علىٰ السَّواري، وإظهارِ الـجَزَعِ والغَمِّ، فلما عَلِمُوا أنَّ أحداً لا يَنظُرُ إليهم فَوَّضُوا أمرَهُم إلىٰ الله، وأخلَصُوا نِيَّـاتِهم، ونَصَحَت توبتُهم، فرَحِمَهم الله.

«ما تَصَدَّقَ أحدٌ بصَدَقةٍ مِن طيِّب، ولا يَقبَلُ اللهُ إلا الطَّـيِّب، إلا أخَذَها الرحمنُ بيَمينِه، وإن كانت تمرة، فتَـرْبُو في كَفِّ الرحمن، حتىٰ تكونَ أعظَمَ مِنَ الجبل، كما يُرْبِي أحدُكم فَلُوَّه[١] وفَصِيلَه»، ورواه البخاريُّ[٢] مَعَ تغيير فيه.

قوله: (وقُرِئ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ و«مُرجَؤون»): ابنُ كثير وأبو بكرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عَمْرو: (مُرجَؤون)، والباقون: بغير همز[٣].

قوله: (ومنه المُرجِئة): وهُمُ الذينَ لا يقطعونَ علىٰ أهلِ الكبائرِ بشيءٍ مِن عُقوبـةٍ أو عَفْو، بل يُؤَخِّرُونَ الحكمَ في ذلكَ إلىٰ يومِ القيامة[٤]، يُقال: أرجَأتُ الأمرَ وأرجَيتُه ـ بالهمزةِ أو الياءِ ـ: إذا أخَّرتَه.

---

(١) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧: ٩٩): «قال أهلُ اللغة: الفَلُوُّ: المُهر، والفَصِيل: وَلَدُ الناقة إذا فَصَلَ من إرضاعِ أُمِّه، فَعيلٌ بمعنىٰ: مفعول، وفي الفَلُوِّ لغتانِ فصيحتان: أفصَحُهما وأشهَرُهما: فتحُ الفاءِ وضَمُّ اللامِ وتشديدُ الواو، والثانية: كسرُ الفاءِ وإسكانُ اللامِ وتخفيفُ الواو». انتهى باختصار.

(٢) في «صحيحه» برقم (١٤١٠).

(٣) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٣.

(٤) وهذا الإرجاء محمود، وقال به جماعة من أئمة السلف، ويُطلق الإرجاء أيضًا علىٰ القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وهو الإرجاء البِدعيُّ المذموم.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «غفورٌ رحيم»، و﴿إِمَّا﴾ للعباد، أي: خافوا عليهمُ العذاب، وارجُوا لهمُ الرحمة.

[﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ ١٠٧-١٠٨]

في مَصَاحِفِ أهلِ المدينةِ والشام: (الذينَ اتَّـخَذُوا) بغير واو؛ لأنها قِصَّةٌ علىٰ حِيالِها، وفي سائرِها بالواو؛ علىٰ عَطْفِ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّـرَار الذي أحدَثَه المُنافِقُونَ علىٰ سائرِ قَصَصِهم.

قوله: (و﴿إِمَّا﴾ للعباد): أي: لفظةُ ﴿إِمَّا﴾ لِشَكِّ العباد، قال الزَّجَّاج: «﴿إِمَّا﴾ لوقوع أحدِ الشيئَين، واللهُ عَزَّ وجَلَّ عالمٌ بما يَصيرُ إليه أمرُهُم، إلا أنَّ هذا للعِباد، خُوطِبُوا بما يعلمون، فالمعنىٰ: ليكنْ أمرُهُم عندكم علىٰ هذا في الخوفِ والرجاء»[١]، وهو المُرادُ بقوله: «خافوا عليهمُ العذابَ وارجُوا لهم الرحمة» علىٰ الأمرين.

وقال الإمام: «فجَعَلَ أناسٌ يقولون: هَلَكُوا إن لم يُنزِلِ اللهُ لهم عُذْراً، وآخرونَ يقولون: عسىٰ اللهُ أن يَغفِـرَ لهم»[٢]، وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ كِلَا الأمرَينِ بإرادةِ الله تعالىٰ»[٣]. فعلىٰ هذا: ﴿إِمَّا﴾ لترديدِ الأمرِ بحَسَبِ المشيئة، لا بشَكِّ العباد، وهو مِثْلُ «أو» التنويعية.

قوله: (في مَصاحِفِ أهلِ المدينةِ والشام: «الذين اتخذوا» بغير واو): وكذا قرأ نافعٌ وابنُ عامر[٤].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٦٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٥).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧١).

(٤) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٣.

رُوِي: أنَّ بني عَمْرِو بنِ عَوْفٍ لـمَّا بَنَوْا مَسجِدَ قُباء، بَعَثُوا إلىٰ رسولِ الله ﷺ أنْ يأتيَهم، فأتاهُم، فصلّىٰ فيه، فحَسَدَتْهم إخوتُهم بنو غَنْمِ بنِ عَوْف، وقالوا: نبني مَسجِداً، ونبعثُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ يُصَلِّي فيه، ويُصَلِّي فيه أبو عامِرِ الراهِبُ إذا قَدِمَ مِنَ الشام، لِيَثْبُتَ لهمُ الفَضْلُ والزِّيادةُ علىٰ إخوتِهم، وهو الذي سَمَّاهُ رسولُ الله ﷺ: الفاسق، وقال لِرسولِ الله ﷺ يومَ أُحُد: لا أَجِدُ قوماً يُقاتِلُونَكَ إلا قاتَلْتُكَ معَهم، فلم يَزَلْ يُقاتِلُه إلىٰ يوم حُنَين، فلما انهَـزَمَتْ هَوازِنُ خَرَجَ هارباً إلىٰ الشام، وأرسَلَ إلىٰ المُنافقين: أنِ استَعِدُّوا بما استطعتُم مِن قُوَّةٍ وسِلاح، فإني ذاهبٌ إلىٰ قَيصَـر، وآتٍ بجُنُود، ومُخرِجٌ محمَّداً وأصحابَه مِنَ المدينة.

فبَنَوْا مَسجِداً بجَنْبِ مَسجِدِ قُباء، وقالوا للنَّبيِّ ﷺ: بَنَيْنا مَسجِداً لذي العِلَّةِ والحاجةِ والليلةِ المَطِيرةِ والشَّاتية، ونحنُ نُحِبُّ أن تُصَلِّيَ لنا فيه، وتَدعُوَ لنا بالبركة، فقال: «إني علىٰ جَناحِ سَفَرٍ وحالِ شُغُل، وإذا قَدِمْنا ـ إنْ شاءَ الله ـ صَلَّينا فيه»، فلما قَفَلَ مِن غَزْوةِ تبوك، سأَلوهُ إتيانَ المسجد، فنزلت عليه.

فدَعَا بمـالِكِ بنِ الدُّخْشُم، ومَعْنِ بنِ عَدِيّ، وعامرِ بنِ السَّكَن، ووَحْشيٍّ قاتِلِ حمزة، فقالَ لهم: «انطَلِقُوا إلىٰ هذا المَسجِدِ الظالِـمِ أهلُه، فاهدِمُوه، واحرِقُوه»، ففَعَلُوا، وأمَرَ أن يُتَّخَذَ مكانَه كُناسةً تُلقَىٰ فيها الجِيَفُ والقُمامة، وماتَ أبو عامرٍ بالشَّام بقِنَّسْـرِين.

﴿ضِرَارًا﴾: مُضارَّةً لإخوانِهم أصحابِ مَسجِدِ قُباءٍ ومُعازَّةً، ﴿وَكُفْرًا﴾: وتقويةً للنِّفاق، ﴿وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأنهم كانوا يُصَلُّونَ مُجتَمِعِينَ في مَسجِدِ قُباء، فيَغتَصُّ بهم، فأرادوا أن يَتفرَّقُوا عنه وتختلفَ كَلِمتُهم، ....

قوله: (فيَغتَصُّ بهم): أي: يَمتَـلِئُ بهم. الأساس: «الـمسجدُ غاصٌّ بأهلِه، وأغَصَّ الأرضَ[1] علينا، فغَصَّت بنا».

---

(١) في (ح): «وأغصَّ الأمر علينا»، وفي (ف): «وأغصَّه علينا»، ولا يستقيمُ أيٌّ منهما مع قولِه بعدَه: «فغصَّت بنا»، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «أساس البلاغة»، مادة (غصص).

﴿وَإِرْصَادًا﴾: وإعداداً لأجلِ مَنْ ﴿حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وهو الراهِب، أعَدُّوهُ له ليُصَلِّيَ فيه، ويَظهَرَ علىٰ رسولِ الله ﷺ.

وقيل: كُلُّ مَسجِدٍ بُنِيَ مُباهاةً أو رِياءً وسُمْعةً أو لِغَرَضٍ سِوَىٰ ابتِغاءِ وَجْهِ الله، أو بمالٍ غير طَيِّب: فهو لاحِقٌ بمَسجِدِ الضِّرار.

وعن شَقيق: أنه لم يُدرِكِ الصَّلاةَ في مَسجِدِ بني عامر، فقيلَ له: مَسجِدُ بني فُلانٍ لم يُصَلُّوا فيه بعد، فقال: لا أُحِبُّ أن أُصَلِّيَ فيه، فإنه بُنِيَ علىٰ ضِرار، وكُلُّ مَسجِدٍ بُنِيَ علىٰ ضِرارٍ أو رِياءٍ أو سُمْعة، فإنَّ أصلَه يَنتَهي إلىٰ المَسجِدِ الذي بُنِيَ ضِراراً.

وعن عطاء: لـمَّا فَـتَحَ اللهُ تعالىٰ الأمصارَ علىٰ يَـدِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، أمَرَ المُسلِمينَ أن يَبنُوا المَساجِد، وأنْ لا يَتَّخِذُوا في مدينةٍ مَسجِدَين، يُضَارُّ أحدُهما صاحبَه.

فإن قلتَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ ما مَحَلُّه مِنَ الإعراب؟ ....

قوله: (﴿وَإِرْصَادًا﴾: وإعداداً)، الراغب: «الـرَّصْد: الإعدادُ للترقُّب، يقال: رَصَدَ وتَرَصَّدَ وأرصَدتُه له، قال تعالىٰ: ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]، تنبيهاً أنه لا مَلجأَ ولا مَهرَب. المَرصَد: مَوضِعُ الرَّصْد، والمِرصاد: نحوُه، لكنْ يقالُ للمكانِ الذي اختُصَّ بالتَّـرَصُّد»[١].

قوله: (أنه لم يُدرِكِ الصَّلاة): يعني: كانَ مِن عادةِ شَقيقٍ أن يُصَلِّيَ في مَسجِدِ بني عامرٍ بالجماعة، وقد اتفَقَ يوماً أنه لم يُدرِكِ الجماعةَ فيه، فقيلَ له: مَسجِدُ بني فُلانٍ لم يُصَلُّوا فيه، أي: لم يُقيموا فيه الجماعة، فهَلَّا تُصَلِّي فيه بالجماعة، فأجابَ بما أجاب.

قوله: (﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ ما مَحَـلُّهُ مِنَ الإعراب؟): هذا السُّؤالُ مبنيٌّ علىٰ ما ذكَره أولاً: «أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ إذا رُوِيَ بالواو: هو عطفُ قِصَّةِ مَسجِدِ الضِّـرارِ الذي

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٣٥٥.

قلتُ: محلُّه النَّصبُ علىٰ الاختِصاص، كقوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقيل: هو مُبتَدأٌ خَبَرُه محذوف، معناه: وفيمَنْ وَصَفْنا الذينَ اتخذوا، كقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨].

فإن قلتَ: بِمَ يَتَّصِلُ قولُه: ﴿مِن قَبْلُ﴾؟ قلتُ: بـ﴿ٱتَّخَذُواْ﴾، أي: اتخذوا مَسجِداً مِن قبلِ أن يُنافِقَ هؤلاءِ بالتَّخَلُّف.

﴿إِنْ أَرَدْنَآ﴾: ما أردْنا ببناءِ هذا المسجد ﴿إِلَّا﴾: إلا الـخَصْلةَ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أو الإرادةَ الحسنىٰ، وهيَ الصَّلاةُ وذِكرُ الله والتَّوْسِعةُ علىٰ المُصلِّين.

﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ قيل: هو مَسجِدُ قُباءٍ أَسَّسَهُ رسولُ الله ﷺ، وصَلَّىٰ فيه أيامَ مُقامِهِ بقُباء، وهيَ يومُ الاثنينِ والثُّلاثاءِ والأربعاءِ والخميس، وخَرَجَ يومَ الجمعة. ...

أحدَثَه المُنافِقونَ علىٰ سائرِ قصصِهم، وبغير الواو: علىٰ أنها قِصَّةٌ علىٰ حِيالِها». وعلىٰ هذا ينبغي أن يكونَ جُملة، وهو مُفرَد، فلا بُدَّ مِن تقديرِ ما تَتِمُّ به جُملة، وما ذلك؟

وأجاب: إن أُريدَ بإيرادِها الذَّمُّ ـ لأنها أفظَعُ القصص ـ فتكونُ نصباً علىٰ الاختِصاص، كما أنَّ قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] أفضَلُ الصِّفات، فقُطِعَ لذلك[1]، وإن أُريدَ مُجرَّدُ العَطفِ فتكونُ رَفعاً؛ علىٰ أنه مُبتَدأٌ خَبَرُهُ محذوف.

قوله: (أي: اتـخذوا مَسجِداً مِن قبلِ أن يُنافِـقَ هؤلاءِ بالتَّخَلُّف): يُريد: أنَّ هذه الآيَةَ مُتصِلةٌ بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ * رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٦-٨٧]،

---

(١) أي: قُطِعَ عما قبلَه وما بعدَه مِنَ المرفوعات، فنُصِبَ، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

وهو أَوْلَىٰ، **لأنَّ المُوازَنةَ بينَ مَسجِدَيْ قُباءٍ أوقَع**. وقيل: هو مَسجِدُ رسولِ الله ﷺ بالمدينة، وعن أبي سعيد الخدري: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن المسجدِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ، فأخَذَ حَصْباءَ، فضَـرَبَ بها الأرض، وقال: «هو مَسجِدُكُم هذا» لِـمَسجِدِ المدينة.

يَشهَدُ له سَبَبُ النُّزول، وهو قولُه: «فبَنَوا مَسجِداً بجَنْبِ مَسجِدِ قُباء، وقالوا للنَّبيِّ ﷺ: نحنُ نُحِبُّ أن تُصَلِّيَ لنا فيه، قال: «إني علىٰ جَناح سَفَر، وإذا قَدِمْنا، إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ، صَلَّيْنا فيه»، فلمَّا قَفَلَ مِن غَزْوةِ تَبوكٍ سألوه إتيانَ المَسجِد، فنزلت»، إلىٰ آخِرِه.

وعن مُحيي السُّنَّة: «﴿مِن قَبۡلُ﴾: يَرجِعُ إلىٰ أبي عامر[1]، يعني: قولَه: ﴿حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُ﴾ من قبلِ أن يُبنىٰ مَسجِدُ الضِّرار، والمُحارِبُ هو أبو عامر الفاسق، لأنه لم يَزَلْ يُقاتِلُ إلى يوم حُنَين»[2].

قوله: (**لأنَّ المُوازَنةَ بينَ مَسجِدَيْ قُباءٍ أوقع**): يعني: إذا جَعَلنا المَسجِدَ مَسجِدَ قُباء، ولم نَجعَلهُ مَسجِدَ المدينة، كان أنسَبَ؛ لأنَّ كِلا المَسجِدَينِ مَبنيانِ في قُباء، وبانيهما إخوان؛ بنو عَمرِو بنِ عَوْف، وبنو غَنْمِ بنِ عَوْف[3].

---

(١) في الأصول الخطية: «من قبلِ أن يرجعَ أبو عامر»، ولا يستقيم هكذا، والمُثبَت من «معالم التنزيل».

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ٩٤).

(٣) كذا قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، تَبَعاً للرواية التي أوردها الزمخشريُّ رحمه الله، وفي تلك الرواية نكارة، كما أنَّ فيما ذَكَرَهُ مِن كَوْن بني عمرو بن عوف وبني غنم بن عوف هم بُناةَ المسجدين نظراً أيضاً.
أما الرواية: فقد قال الحافظ ابنُ حجر رحمه الله تعالىٰ في «الكافي الشاف» ص١٥٢: «لم أجِدْهُ بهذا السِّياقِ إلا في الثَّعْلبيِّ بلا إسناد، وليسَ صَدْرُهُ بصحيح، فإنَّ مَسجِدَ قُباءٍ كانَ قد أُسِّسَ والنبيُّ ﷺ بقُباءٍ أوَّلَ ما هاجر، وبُنِيَ مسجدُ الضِّـرار، وكان في غَزْوةِ تبوك، فبينهما تسعُ سنين».
وأما بُناةُ المسجدَيْن: فمسجدُ قُباءٍ هو مسجدُ بني عَمرِو بنِ عوفٍ مِنَ الخزرج، وهو أمرٌ مشهورٌ لا يكادُ يخفىٰ علىٰ أحد، أما مسجدُ الضِّـرار ففي هذه الرواية أنَّ الذي بناه هم إخوانُهم بنو غَنْمِ بنِ عَوْف، ولا يَصِحُّ لأمرين:
الأول: أنَّ بني غَنْمِ بنِ عَوْفٍ ليسوا إخواناً لبني عَمرِو بنِ عَوْف، فبنو عَمرِو بنِ عَوْف: هم بنو عَمرِو ابنِ عَوْفِ بنِ الخزرج ـ وهم الذين كانت منازلُهم بقُباء، وهم غيرُ بني عَمرِو بنِ عوفِ بنِ مالكِ بنِ=

....

وقلتُ: بلِ الأنسَبُ ما نَصَّ عليه صَلَواتُ الله عليه، علىٰ ما روينا عن مُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ[١] عن أبي سعيد: قلت: يا رسول الله، أيُّ المَسجِدَينِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ؟ قال: فأخذ كَفّاً مِن حَصْباء، فضَرَبَ به الأرض، ثم قال: «هو مَسجِدُكُم هذا»، لِمسجدِ المدينة.

وفي روايةِ الترمذيِّ والنَّسائيِّ: تمارىٰ رجلانِ في المسجدِ الذي أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ، فقال رجل: هو مسجدُ قُباء، وقال الآخَر: هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: «هو مسجدي هذا».

وأما بيانُ حقيقةِ المُوازَنة: فإنَّ مسجدَ رسولِ الله ﷺ أحَقُّ بالوَصْفِ بالتقوىٰ مِن أوَّلِ يوم مِن مسجدِ قُباء، لأنَّ هذا الوَصْفَ وقعَ مُقابِلاً لقوله: ﴿ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، وكُلُّ ما يُقابِلُ هذه الأوصافَ مفقودٌ في مسجدِ قُباء[٢]، موجودٌ في مسجدِ رسول الله ﷺ، ولأنَّ التعبيرَ بالقيام عن الصَّلاةِ ـ في قوله:

= الأوس ـ، وهم بُطونٌ ثلاثة: بنو سالم بن عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الخزرج، وبنو غَنْم بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الخزرج، وبنو عَنْزِ بنِ عوفِ بنِ عمرِو بنِ عوفِ بنِ الخزرج، فبنو سالمٍ وبنو غَنْمٍ وبنو عَنْزٍ إخوان، وكلُّهم بنو عمرِو بنِ عوف، لأنه جَدُّهُم. وانظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٣٥٣ - ٣٥٤ و٤٧١.

والثاني: أنهم ذكروا أنَّ المُنافقين الذين بَنَوا مسجدَ الضرار اثنا عشر رجلاً، ذكرهم ابنُ كثير في «تفسيره» وغيرُه، فمنهم: أبو عامر الراهب، واسمُه: عمرُو بنُ صَيْفيّ، ووَديعةُ بنُ ثابت، وخِذامُ بنُ خالد، ومُعتِّبُ بنُ قُشَير، وعَبّادُ بنُ حُنَيف، وجاريةُ بنُ عامر، وغيرُهم، وقد تَتبَّعتُ أسماءَهم وأنسابَهم فوجدتُ أكثَرَهم مِنَ الأوس، من بني عَمْرِو بنِ عَوْفِ بنِ مالكِ بنِ الأوس، وبعضَهم مِن حُلَفائهم، وتفصيلُ ذلك في هذا المقام يطول.

وقد تَوارَدَ علىٰ ذِكْرِ روايةِ الثعلبيِّ هذه ـ علىٰ ما فيها مِن ضعفٍ ونكارة ـ جماعةٌ مِنَ المُفسِّرين، كابنِ عَطيَّة، والقُرطبيِّ، والنَّسَفيِّ، وأبي حَيّانَ الأندلسي، ثم الطاهرِ ابنِ عاشور، وزاد عليهم خَطأً في تسميةِ أبي عامر الراهب وفي نِسبتِهِ إلىٰ الخزرج، فتنبَّه إلىٰ ذلك.

(١) مسلم (١٣٩٨)، والترمذي (٣٠٩٩)، والنسائي (٦٩٧).

(٢) في إطلاق المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى العبارةَ هكذا نَظَرٌ لا يخفىٰ.

....

﴿ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ ـ يَستَدعي المُداوَمة، كما مَرَّ في أول البقرة[١]، يَعضُدُه توكيدُه المنهيَّ بقوله: ﴿أَبَدًا ﴾، ومُداومةُ رسولِ الله ﷺ لم تُوجَد إلا في مَسجِدِهِ صَلَواتُ الله عليه[٢].

وأما ما جاءَ عن الترمذيِّ وأبي داود[٣] عن أبي هُريرةَ قال: «نَـزَلَتْ هذهِ الآيةُ في أهلِ قُباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾، وكانوا يَستَنجُونَ بالماء، فنزلت».

وعن ابن ماجه[٤] عن أبي أيوبَ وجابرٍ وأنس: أنَّ هذهِ الآيةَ لـمَّا نزلت: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾، قالَ رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَـرَ الأنصار، إنَّ اللهَ قد أثنىٰ عليكُم في الطُّهور، فما طُهُورُكم؟» قالوا: نَتوضَّأُ للصَّلاة، ونَغتَسِلُ مِنَ الجنابة، ونَستَنجي بالماء. قال: «هو ذاك، فعَلَيكُمُوه».

وكلامُ أبي هُريرةَ لا يُعارِضُ نصَّ رسولِ الله ﷺ، وحديثُ جابرٍ وأنسٍ وأبي أيوبَ محتمل[٥]، بل هو إلىٰ مسجدِ رسولِ الله ﷺ أقرب[٦].

---

(١) في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣].

(٢) روىٰ البخاري (١١٩١) و(١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ كان يأتي قُباءَ كُلَّ سَبتٍ، راكباً وماشياً، ويُصَلِّي فيه. ولا يخفىٰ أنَّ هذا الإتيانَ نوعٌ مِنَ المُداومة.

(٣) الترمذي (٣١٠٠)، وأبو داود (٤٤). وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٥٧).

(٤) في «سننه» (٣٥٥).

(٥) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «مُجمَل»، والأمرُ قريب. يُريد: أنَّ لفظَ «الأنصار» فيه يحتملُ أن يُرادَ به أهلُ المدينة أو أهلُ قُباء.

(٦) نقل العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ٢٠) كلامَ المُؤلِّفِ هذا في ترجيح القول بأنَّ المُرادَ مسجدُ المدينة، وصَدَّرَه بقوله: «اختار بعضُ المُحقِّقين»، وعَقَّبَه بقوله: «الجمعُ فيما أرىٰ بينَ الأخبارِ والأقوالِ مُتعذِّر، وليس عندي أحسَنَ مِنَ التنقير عن حالِ تلكَ الرواياتِ صِحَّةً وضعفاً، فمتىٰ ظَهَرَ قُوَّةُ إحداهما على الأخرىٰ عُوِّلَ علىٰ الأقوىٰ، وظاهِرُ كلامِ البعضِ يُشعِرُ بأنَّ الأقوىٰ روايةُ ما يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُرادَ مسجدُ الرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام». =

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾: مِن أولِ يوم مِن أيام وُجُودِه.

﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾: قيل: لـمَّا نـزَلَتْ مَشَىٰ رسولُ الله ﷺ ومعَه المُهاجِرونَ حتىٰ وَقَفَ علىٰ بابِ مَسجِدِ قُباء، فإذا الأنصارُ جُلُوس، فقال: «أمُؤمِنُونَ أنتُم؟» فسَكَتَ القوم، ثم أعادها، فقال عُمَر: يا رسولَ الله، إنهم لَـمُؤمِنُون وأنا معَهم. فقال ﷺ: «أترضَونَ بالقَضَاء؟» قالوا: نعم، قال: «أتصبِرونَ علىٰ البلاء؟» قالوا: نعم،..

علىٰ أنه لا يَبعُدُ أن يُحمَلَ التَّطهُّرُ علىٰ الطهارتَينِ الظاهرةِ والباطنة، كما قال القاضي: «الطَّهارةُ مِنَ المعاصي والخِصالِ المذمومةِ [طَلَباً] لمرضاةِ الله تعالىٰ»[1]. هذا أوفَقُ للنَّظْمِ والتعريضِ بأنَّ أصحابَ الضِّـرار علىٰ خِلافِ ذلك، والله أعلم.

قوله: (مِن أوَّلِ يوم مِن أيام وُجُودِه): أي: حينَ وُجِدَ وأُسِّسَ كانَ مبنياً علىٰ التقوىٰ، قال الزَّجَّاج: «﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾: دخلت «مِن» في الزمان، والأصلُ «منذُ» و«مُذ»، وهو أكثَـرُ الاستِعمالِ في الزمان، و«مِن» جائزٌ دخولُها أيضاً، لأنها الأصلُ في ابتِداءِ الغايةِ والتبعيض، قال زُهَير:

لِـمَنِ الـدِّيارُ بقُنَّـةِ الـحِجْرِ أقوَيْنَ مِن حِجَجٍ ومن شَهْرِ[2]

= قلت: الرواياتُ في الطرفين صحيحة، ولذا جمع الإمامُ السُّهيليُّ رحمه الله تعالىٰ بينها ـ فيما نقله عنه الألوسيُّ نفسُه ـ: بأنَّ «كُلاً مِنَ المَسجِدَينِ مُراد؛ لأنَّ كُلاً منهما أُسِّسَ علىٰ التقوىٰ مِن أولِ يومِ تأسيسِه، والسِّـرُّ في إجابتِه ﷺ السُّؤالَ عن ذلك بما في الحديث: دَفْعُ ما تَوَهَّمَهُ السَّائِلُ مِنَ اختِصاصِ ذلك بمَسجِدِ قُباء، والتنويهُ بمَزِيَّةِ هذا علىٰ ذاك»، وإن استَبعَدَه الألوسيُّ بقوله: «ولا يخفىٰ بُعْدُ هذا الجمع».
قلت: ليسَ هو ببعيد عند التأمُّل والنَّظَر، ولذلك قال العلامةُ ابنُ عاشور في «التحرير والتنوير» (١١: ٣٢): «وجهُ الجمعِ بينَ هذين عندي: أن يكونَ المُرادُ بقوله تعالىٰ: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾: المسجدَ الذي هذهِ صِفَتُه، لا مسجداً واحداً مُعيَّناً، فيكونُ هذا الوصفُ كُلِّياً انحصَـرَ في فَرْدَين؛ المسجد النبويِّ ومسجدِ قُباء ...» إلخ.

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٢)، وما بين حاصـرتين استدركتُه منه.

(٢) انظر: «ديوان زهير بن أبي سلمىٰ» ص١١٤. =

قال: «أتشكُرونَ في الرَّخَاءِ؟» قالوا: نعم. قال ﷺ: «مُؤمِنُونَ وربِّ الكعبة»، فجَلَس، ثم قال: «يا مَعشَرَ الأنصار، إنَّ الله عَزَّ وجَلَّ قد أثنىٰ عليكم، فما الذي تَصنعُونَ عندَ الوُضُوءِ وعندَ الغائط»، فقالوا: يا رسول الله، نُتبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثلاثة، ثم نُتبِعُ الأحجارَ الماء، فتلا النَّبيُّ ﷺ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ﴾.

وقُرِئ: «أن يَطَّهَّرُوا» بالإدغام، وقيل: هو عامٌّ في التَّطهُّرِ مِنَ النَّجَاساتِ كُـلِّها. وقيل: كانوا لا ينامونَ الليلَ علىٰ الجنابة، ويُتبِعُونَ الماءَ أثَـرَ البول. وعن الحسن: هو التَّطهُّرُ مِنَ الذُّنُوبِ بالتوبة. وقيل: يُـحِبُّونَ أن يَتَطهَّـرُوا بالـحُمَّىٰ المُكفِّرةِ لِذُنُوبِهم، فحُمُّوا عن آخِرِهم.

فإن قلتَ: ما معنىٰ المَحَبَّتَين؟ قلتُ: مَحبَّـتُهم للتَّطهُّر: أنهم يُؤثِـرُونَه، ويَحرِصُونَ عليه حِرصَ المُحِبِّ للشيءِ المُشتَهىٰ له علىٰ إيثاره، ومَحَبَّةُ الله تعالىٰ إياهم: أنه يرضىٰ عنهم ويُحسِنُ إليهم، كما يَفعَلُ المُحِبُّ بمَحبُوبه.

[﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ ١٠٩]

قال أبو البقاء: «﴿أَوَّلِ﴾ يَتعلَّقُ بـ﴿أُسِّسَ﴾، والتقديرُ عندَ البصريِّين: مِن تأسيسِ أوَّلِ يوم، لأنهم يَـرَونَ أنَّ «مِن» لا تَدخُلُ علىٰ ابتِداءِ الزمان، وأنَّ ذلكَ لـ«مُنذ»، وهو ضعيف، لأنَّ التأسيسَ المُقدَّرَ ليسَ بمكانٍ حتىٰ تكونَ «مِن» لابتِداءِ الغاية، ويدلُّ علىٰ جوازِ دخولِ «مِن» علىٰ الزَّمانِ ما جاءَ في القُرآنِ مِن دخولِها علىٰ (قبل) و(بعد)»[1].

قوله: (المُشتَهىٰ): بالفَتح، فالضَّميرُ المُستَتِرُ يعودُ إلىٰ اللام، والمجرورُ في ﴿لَهُۥ﴾ إلىٰ «المُحِبّ»، وجاز «المُشتَهي» بالكَسْر، فالمجرورُ يعود إلىٰ «الشيء»، والمُستَتِرُ يعودُ إلىٰ اللام.

= و«قُنَّةُ الحِجْر»: جُبيلٌ ليس بالشامخ، والقُنَّةُ في الأصل: ذورةُ الجبل وأعلاه، والـحِجْر: اسمُ قرية. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤: ٤٠٩) (قنة).

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٠٠).

قُرِئ: ﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ و(أُسِّسَ بُنيانُه)؛ علىٰ البناءِ للفاعِلِ والمفعول، و«أُسُسُ بُنيانِه»؛ جمعُ «أساس» علىٰ الإضافة، و«أساسُ بُنيانِه، بالفَتْحِ وبالكَسْـر؛ جمعُ «أُسّ»، و«آساسُ بُنيانِه»؛ علىٰ «أفعال»، جمعُ «أُسّ» أيضاً، و«أُسُّ بُنيانِه».

والمعنىٰ: أفمَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ علىٰ قاعدةٍ قَويَّـةٍ مُحكَمة، وهي الحقُّ الذي هو تقوىٰ الله ورضوانُه، ﴿خَيْرٌ أَم مَّنْ﴾ أَسَّسَهُ علىٰ قاعدةٍ هي أضعَفُ القواعِدِ وأرخاها وأقلُّها بقاء، وهو الباطلُ والنِّفاقُ الذي مَثَلُه مَثَلُ ﴿شَفَا جُرُفٍ هَـارٍ﴾ في قِلَّةِ الثَّباتِ والاستِمساك، وُضِعَ «شَفَا الـجُرُف» في مُقابلة «التقوىٰ»؛ لأنه جُعِلَ مجازاً عما يُنافي التقوىٰ.

قوله: (قُرِئ: ﴿أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ و«أُسِّسَ بنيانُه»): قرأ نافعٌ وابنُ عامر[1] «أُسِّسَ بُنيانُه»؛ بضَمِّ الهمزةِ وكَسْـرِ السِّينِ ورفعِ النون، والباقونَ: بفَتْحِ الهمزةِ والسِّينِ ونَصْبِ النُّونِ مِن ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾[2].

قوله: (والمعنىٰ: أفمَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ): قال الواحدي: «البُنيان: مَصدَرٌ يُرادُ به المَبنيُّ هاهنا، والتأسيس: إحكامُ أُسِّ البناء، وهو أصلُه، المعنىٰ: المُؤَسِّسُ بُنيانَه مُتقياً يخافُ اللهَ ويَرجُو ثوابَـه ورِضوانَـه»[3]. تَمَّ كلامُه.

اعلم أنَّ أصلَ المعنىٰ أن يُقال: أفمَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ علىٰ قاعدةٍ قَويَّـةٍ مُحكَمةٍ خيرٌ أم مَنْ أَسَّسَ البُنيانَ علىٰ قاعدةٍ ضَعيفةٍ رِخوة، ثم: أفمَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ علىٰ الحقِّ خيرٌ أم مَنْ أَسَّسَ بُنيانَ دِينِهِ علىٰ الباطل، لأنَّ الحقَّ هو الثابتُ الذي لا يزول، والباطلَ بخِلافِه. فوَضَعَ موضعَ الحق «التقوىٰ»[4]، لأنَّ التقوىٰ تَستَلزِمُ الحق، وموضعَ الباطل: ﴿شَفَا جُرُفٍ هَـارٍ﴾، علىٰ إرادةِ ما يُضادُّ التقوىٰ، لِـيَصِحَّ التقابل، لأنَّ ما يُضادُّ التقوىٰ مُستَلزِمٌ للباطل.

---

(١) قوله: «قرأ نافع وابن عامر»، سقط من (ح).

(٢) من قوله: «والباقون» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وانظر في القراءات المذكورة: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٣.

(٣) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٥).

(٤) من قوله: «أفمن أسس بنيان دينه على الحق» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾؟ قلتُ: لـمَّا جُعِلَ الـجُرُفُ الهائرُ مجازاً عن الباطِلِ، قيل: ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾، علىٰ معنىٰ: فطاحَ به الباطِلُ في نارِ جَهنَّم، إلا أنه رُشِّحَ المجاز، فجيء بلفظِ «الانهيار» الذي هو للجُرُف، ....

قوله: (فما معنىٰ قوله: ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾؟) يعني: حين جَعَلتَ ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ مجازاً عما يُنافي التقوىٰ، فأيُّ مُناسَبةٍ بينه وبينَ قوله: ﴿فَٱنْهَارَ﴾؟

وأجاب: أنه مُتفرِّعٌ علىٰ التشبيه، لأنه صفةٌ مُلائمةٌ للمُستعارِ منه ترشيحاً للاستِعارة، ولـمَّا كان مَبنَى الترشيح علىٰ تناسي التشبيهِ رأساً، وعلىٰ صَـرْفِ النَّـفْسِ عن تَوهُّـمِه أصلاً، قال: «وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِلَ كأنه أسَّسَ بُنياناً علىٰ شفا جُرُفٍ مِن أوديةِ جَهنَّم، فانهار به ذلك الجرف، فهَوىٰ في قَعْرِها».

قال القاضي: «﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ في مُقابلةِ التقوىٰ، وترشيحُه بانهيارِهِ في النار في مُقابلةِ الرِّضوان؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ تأسيسَ ذاك علىٰ أمرٍ يحفظُه عن النار، ويُوصِلُه إلىٰ رِضوانِ الله ومُقتضياتِهِ التي الجنةُ أدناها، وتأسيسَ هذا علىٰ ما هُم بسَبَبه علىٰ صَدَدِ[1] الوقوعِ في النار ساعةً فساعة، ثم إنَّ مَصيرَهم إلىٰ النار لا محالة»[2].

وقلت: تمامُ تقريره: أنه قُوبِلَ ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ ـ المُرادُ منه قَصْدُ المُؤمنينَ في تأسيسِهم مسجدَ النبيِّ ﷺ، المُنجِحُ لمقاصِدِهم؛ مِنَ الظَّفَرِ والنُّصْرةِ في الدُّنيا، والفَلاح بالعُقبىٰ، وهو الحقُّ الثابتُ الواجب، المُشبَّهُ بالقاعدةِ المُحكَمةِ القَويَّـةِ علىٰ الاستِعارةِ المَكْنيَّة ـ بقوله[3]: ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾، وهو عَزْمُ المُنافِقينَ فيما أضمَرُوا في تأسيسِهم مِنَ الكَيْدِ بالمُؤمنين، ثم خَيْبَتُهم فيما عَزَمُوا عليه، وهو الباطلُ الزائل، المُشبَّهُ بالقاعدةِ الرِّخوةِ الواهية.

---

(١) في الأصول الخطية: «علىٰ ما هم بصدد»، والمُثبَتُ من «تفسير البيضاوي».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٣).

(٣) قوله: «بقوله» مُتعلقٌ بالفِعْل: «قُوبِل».

وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِلَ كأنه أَسَّسَ بُنياناً علىٰ شَفَا جُرُفٍ مِن أوديةِ جهنَّم، فانهارَ به ذلك الـجُرُف، فهَوَىٰ في قَعْرِها.

والشَّفَا: الحرفُ والشَّفِير، وجُرُفُ الوادي: جانبُه الذي يَتَحفَّرُ أصلُه بالماء، وتَجرُفُه السُّيول، فيبقىٰ واهياً، والهار: الهائر، وهو المُنصَدِعُ الذي أشفىٰ علىٰ التهدُّم والسُّقُوط، ووَزنُه «فَعِلٌ»؛ قُصِرَ عن «فاعل»، كخَلِف، مِن: خالِف، ونظيرُه: شاكٌ وصات، في: شائكٌ وصائت، وأَلِفُه ليسَت بألِفِ «فاعل»، إنما هيَ عَينُه، وأصلُه: هَوِرٌ وشَوِكٌ وصَوِت. ولا ترىٰ أبلَغَ مِن هذا الكلام، ولا أدَلَّ علىٰ حقيقةِ الباطلِ وكُنْهِ أمره.

ثم فَرَّعَ علىٰ المُستَعارِ له «الرضوان» تجريداً، كما فَرَّعَ علىٰ المُستَعارِ منه «الانهيار» ترشيحاً، وكِلا التفريعَين مُنبِئانِ عن أقصىٰ الدَّرَجاتِ وأبعَدِ الدَّرَكات، وقُوبِلَ الواوُ في ﴿وَرِضْوَٰنٍ﴾ بالفاءِ في ﴿فَٱنْهَارَ﴾، وكِلا التفريعَين مُنبِئانِ عنِ استِعارتَين، للدَّلالةِ علىٰ أنَّ التقوىٰ تَقتَضي مُسبِّباتٍ خارجةً عن الحدِّ والعَدّ، وهو علىٰ مِنوال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، و﴿إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

قوله: (**وليُصَوِّر**): عطفٌ علىٰ محذوف، يعني: لـمَّا أرادَ أن يُقال: فطاح به، رشَّحَ المجازَ وقال: ﴿فَٱنْهَارَ﴾، ليكونَ أبلغ، وليُصَوِّرَ أنَّ المُبطِل.

قوله: (**والشَّفا: الحرف**)، الراغب: «شَفا البئرِ والنهر: طَرَفُه، ويُضرَبُ به المثَلُ في القُرْبِ مِنَ الـهَلَكة، قال تعالىٰ: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وأشفىٰ علىٰ الهلاك، أي: حَصَلَ علىٰ شَفَاه، وتثنيتُه: شَفَوان، والشِّفاءُ مِنَ المرض: موافاةُ شَفَا السلامة، وصار اسماً للبُرْء»[1].

قوله: (**وأصلُه: هَوِرٌ**): قال الزجّاج: «ومعنىٰ ﴿هَارٍ﴾: هائر، وهذا مِنَ المقلوب، كما قالوا: شاكُ السَّلاح، يُريدُون: شائك»[2].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٤٥٩.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٢: ٤٧٠).

وقُرِئ: (جُرْف) بسُكونِ الراء.

فإن قلتَ: فما وَجْهُ ما روىٰ سِيبَوَيهِ عن عيسىٰ بنِ عُمَر: «علىٰ تَقْوىً مِنَ الله»؛ بالتنوين؟ قلتُ: قد جَعَلَ الألِفَ للإلحاقِ لا للتأنيث، كتَتْرىً؛ فيمَنْ نَوَّن، ألحقَها بـ«جَعفَر». وفي مُصحَفِ أُبيّ: «فانهارت به قَواعِدُه».

وقيل: حُفِرَتْ بُقْعةٌ مِن مَسجِدِ الضِّرار، فرُئيَ الدُّخَانُ يخرجُ منه، ورُوِي: أنَّ مُجمِّعَ ابنَ حارثة كانَ إمامَهم في مَسجِدِ الضِّرار، ....

الراغب: «هارَ البناءُ وتَهوَّر: سَقَط، وقُرِئ: (شفا جرف هائر)، يُقال: بئرٌ هارٍ وهائرٌ ومُنهار، ويُقال: انهار فُلان: إذا سَقَطَ مِن مكانٍ عال، ورجلٌ هارٍ وهائر: ضعيفٌ في أمرِه؛ تشبيهاً بالبئرِ الهائر»[١].

قوله: (وقُرِئ «جُرْف» بسكون الراء): ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكر، والباقون: بضَمِّها[٢].

قوله: (قد جَعَلَ الألِفَ للإلحاق، لا للتأنيث): قال ابنُ جِنِّي: «حَكَىٰ ابنُ سلام: قال سِيبَوَيْه: كانَ عيسىٰ بنُ عُمَرَ يقرأُ (علىٰ تقوىً مِنَ الله)، قلت: علىٰ أيِّ شيءٍ نَوَّن؟ قال: لا أدري ولا أعرِفُه، قلت: فهل نَوَّنَ أحدٌ غيرُه؟ قال: لا». قال ابنُ جِنِّي: «أما التنوينُ فإنه وإن كانَ غيرَ مسموع إلا في هذهِ القِراءة، فإنَّ قياسَه أن تكونَ الألِفُ للإلحاق لا للتأنيث، كتَتْرىً، فيمن نَوَّن، وجَعَلَها مُلحَقةً بجَعفَر». ثم قال: «أما قولُ سِيبَوَيْه: «لم يَقرَأ بها أحد»، فجائزٌ يعني: ما سَمِعَه[٣]، لكنْ لا عُذْرَ له في أن يقول: لا أدري، لأنَّ قياسَ ذلك أخَفُّ وأسهَلُ علىٰ ما قُلنا مِن أن تكون ألِفُه للإلحاق»[٤].

قوله: (رُوِيَ أنَّ مُجمِّعَ بنَ حارثة): «مُجمِّع»: بفتح الميم الثاني مُشدَّداً، «حارثة»: بالحاءِ المُهمَلةِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٨٤٧.

(٢) انظر: «التيسير» ص١١٩، و«حجة القراءات» ص٣٢٤.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤): «فيما سمعه»، وهو أحسن.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٤).

فكَلَّمَ بنو عَمْرِو بنِ عَوْف ـ أصحابُ مسجدِ قُباء ـ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنه في خِلافتِه: أن يَأذَنَ لُمجمِّعٍ أن يَؤُمَّهم في مَسجِدِهم، فقال: لا، ولا نُعْمةَ عَيْن، أليسَ بإمامِ مَسجِدِ الضِّرار؟ فقال: يا أميرَ المُؤمنين، لا تَعجَلْ عليّ، فوالله لقد صَلَّيتُ بهم، واللهُ يَعلَمُ أني لا أعلَمُ ما أضمَرُوا فيه، ولو عَلِمتُ ما صَلَّيتُ معهم فيه، كنتُ غُلاماً قارئاً للقرآن، وكانوا شُيُوخاً لا يَقرَؤُونَ مِنَ القُرآن شيئاً، فعَذَرَه، وصَدَّقَه، وأمَرَهُ بالصَّلاةِ بقومه.

[﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ١١٠]

﴿رِيبَةً﴾: شكّاً في الدِّينِ ونِفاقاً، وكانَ القومُ مُنافِقين، وإنما حَمَلَهم على بناءِ ذلكَ المسجدِ كُفرُهُم ونفاقُهم، كما قالَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، فلما هَدَمَهُ رسولُ الله ﷺ ازدادوا ـ لِـمَا غاظَهم مِن ذلك وعَظُمَ عليهم ـ تصميماً على النِّفاق، ومَقْتاً للإسلام، فمعنى قولِه: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ ﴾: ....

والثاءِ المُثلَّثة في نُسَخِ «الكشَّاف»، والروايةُ في «جامع الأصول»: «مُجمِّعُ بنُ حارثةَ ـ ويُقال: ابنُ جاريةَ ـ بنِ عامرٍ الأنصاري، وكان أبوه مُنافِقاً مِن أهلِ مسجدِ الضِّرار، وكانَ مُجمِّعٌ مُستَقيماً، وكان قارئاً».

«مُجمِّع»: بضَمِّ الميمِ وفَتحِ الجيمِ وتشديدِ الميمِ الثانيةِ وكَسْرِها وبالعينِ المُهمَلة، و«جارية»: بالجيمِ والياءِ تحتَها نقطتان والراء. نحوُه في «الاستيعاب»[1].

قوله: (ولا نُعْمةَ عَيْن): النُّعمة: مصدرٌ سماعيٌّ بمعنى الإنعام، الجوهري: «نُعْمةُ العين ـ بالضَّمّ ـ: قُرَّتُها، ويُقال: نُعْمَ عين، [ونَعامَ عين]، ونَعامةَ عين، ونَعمةَ عين، ونُعْمى عين، كُلُّه بمعنى، أي: أفعلُ ذلكَ كرامةً لك وإنعاماً لِعَينِك وما أشبَهَه».

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٤١٤) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

لا يزالُ هَدْمُه سَبَبَ شَكٍّ ونفاقٍ زائدٍ علىٰ شَكِّهم ونفاقِهم، لا يَزولُ وَسْمُه عن قُلُوبِهم، ولا يَضمَحِلُّ أثرُه «إلا أنْ تُقطَّعَ قُلُوبُهم» قِطَعاً، وتُفرَّقَ أجزاء، فحينَئذٍ يُسَلُّونَ عنه، وأما ما دامت سالمةً مُجتَمِعة، فالريبةُ باقيةٌ فيها مُتمكِّنة.

قوله: (**لا يزالُ هَدمُهُ سَبَبَ شَكٍّ ونفاقٍ زائدٍ علىٰ شَكِّهم**): قال الإمام: «لـمَّا صار بناءُ ذلكَ البُنيانِ سَبَباً لحصولِ الرِّيبةِ في قُلُوبِهم، جَعَلَ نفسَ ذلكَ البُنيانِ ريبة، وفيه وجوه: أحدُها: أنَّ المُنافِقينَ عَظُمَ فَـرَحُهم ببناء المسجد، فلمّا أمَرَهُم بتَخْريبِهِ ثَقُلَ ذلكَ عليهم، وازدادَ بُغضُهم له، وارتيابُهم في نُبوَّتِه. وثانيها: أنه لـمّا أمَرَ بتَخْريبِهِ ظنُّوا أنَّ ذلك للحَسَد، فارتَفَعَ أمانُهم عنه، وعَظُمَ خَوفُهم، فارتابوا في أنه هل يُتـرَكُوا علىٰ ما هُم فيه، أو يُؤمَرُ بقَتْلِهم ونَـهْبِ أموالِهم؟ وثالثُها: اعتَقَدوا أنهم كانوا مُحسِنينَ في البناء، فلما أمرَ بتخريبه بَقُوا[1] شاكِّينَ مُرْتابينَ في أنه لأيِّ سَبَبٍ أمَرَ بتخريبه. والصحيحُ هو الأول»[2].

وقلت: يُمكِنُ أن يُرجَّحَ المعنىٰ الثاني علىٰ أنَّ الرِّيبةَ محمولةٌ علىٰ موضوعها الأصلي، قال الراغب: «الرِّيبة: اسمٌ مِنَ الرَّيْب»[3]، وقال المُصنِّفُ في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: «الريب[4]: مَصدَر: رابَني، إذا حصلَ فيكَ الرِّيبة، وحقيقةُ الرِّيبة: قَلَقُ النفسِ واضطرابُها، ومنه: رَيْبُ الزمان، وهو ما يُقلِقُ النفوسَ ويَشخَصُ بالقُلوبِ مِن نوائبه».

المعنىٰ: لا يزالُ هَدْمُ بُنيانهم الذي بَنَوْا سَبَباً للقَلَقِ والاضطِرابِ والوَجَلِ في الصُّدور، والشُّخُـوصِ في القُلوب، إلىٰ أن تَقَطَّعَ قُلوبُهم كما قال، فارتفعَ أمانُهم عنه، وعَظُمَ خَوفُهم علىٰ أنفُسِهم وأموالِهم وذَرَاريهم، واللهُ تعالىٰ أعلم.

---

(١) من قوله: «أنهم كانوا محسنين» إلى هنا، سقط من(ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٦: ١٤٩).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٦٩.

(٤) من قوله: «وقال المصنف» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

فيجوزُ أن يكونَ ذِكرُ التقطيعِ تصويراً لحالِ زوالِ الرِّيبة عنها، ويجوزُ أن يُرادَ حقيقةُ تقطيعها، وما هو كائنٌ منه بقَتْلِهم، أو في القُبور، أو في النار.

وقُرِئ: «يُقَطَّعَ» بالياء، و«تُقْطَعَ» بالتخفيف، و﴿تَقَطَّعَ﴾ بفَتْح التاء؛ بمعنىٰ: تتقطع، و«تَقْطَعَ قلوبَهم»؛ علىٰ أنَّ الخِطابَ للرسول، أي: إلا أن تَقطَعَ أنتَ قُلُوبَهم بقَتْلِهم. وقرأ الحسن: «إلىٰ أنْ»، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «ولو قُطِّعَتْ قُلُوبُهم»، وعن طلحة: «ولو قَطَّعتَ قُلُوبَهم»؛ علىٰ خِطابِ الرسول أو كُلِّ مُخاطَب.

وقيل: معناه: إلا أن يتوبوا توبةً تَتَقطَّعُ بها قُلُوبُهم نَدَماً وأَسَفاً علىٰ تفريطهم.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ١١١]

قوله: (ذِكرُ التقطيع تصويراً لحالِ زوالِ الرِّيبةِ عنها): أي: كِنايةً عن أنَّ الرِّيبةَ باقيةٌ مُتمكِّنةٌ فيها غيرُ زائلة، فلو صُوِّرَ أنَّ قُلوبَهم تُقطَّعُ وتُفرَّقُ قِطَعاً حتىٰ تخرجَ الرِّيبةُ منها لزالت، وأما ما دامت سالمةً مُجتَمِعةً فالرِّيبةُ باقيةٌ مُتمكِّنةٌ فيها، ولـمَّا كانت الكِنايةُ غيرَ مُنافيةٍ لإرادةِ غيرِ ما وُضِعَ له اللفظُ ولإرادةِ ما وُضِعَ له، قال: «فيجوز» بالفاء[1]، وعَطَفَ عليه: «ويجوزُ أن يُرادَ حقيقتُه».

قال القاضي: «﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ قِطَعاً بحيثُ لا يبقىٰ لها قابليةُ الإدراكِ والإضمار، وهو في غايةِ المُبالَغة، والاستِثناءُ مِن أعَمِّ الأزمنة»[2].

قوله: (و﴿تَقَطَّعَ﴾ بفتح التاء): ابنُ عامرٍ وحفصٌ وحمزة، والباقون: بضَمِّها[3].

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «تألُّفاً».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٤).

(٣) في (ط): «بفتحها»، وهو خطأ، والمُثبتُ من (ح)، وهذه الفقرة سقطت من (ف). وانظر: «التيسير» ص١٢٠، و«حجة القراءات» ص٣٢٤.

مَثَّلَ اللهُ إثابتَهم بالجنةِ علىٰ بَذْلِهِم أنفُسَهم وأموالَهم في سبيله بالشَّروىٰ، وروِيَ: تاجَرَهُم فأغلىٰ لهم الثَّمَنَ، وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: فجَعَلَ لهمُ الصَّفقتَينِ جميعاً، وعن الحسن: أنفُساً هو خَلَقَها، وأموالاً هو رَزَقَها. ورُوِي: أنَّ الأنصارَ حينَ بايعُوهُ علىٰ العَقَبة، قال عبدُ الله بنُ رَوَاحة: اشتَرِطْ لِرَبِّكَ ولِنفسِكَ ما شِئت، قال: «أشتَرِطُ لربي أن تَعبُدُوهُ ولا تُشرِكُوا به شيئاً، وأشتَرِطُ لنفسي أن تمنعوني مما تمنعونَ منه أنفُسَكم». قال: فإذا فَعَلْنا ذلك، فما لنا؟ قال: «لكم الجنَّة». قالوا: رَبِحَ البيع، لا نُقِيلُ ولا نَستَقيل.

ومَرَّ برسولِ الله ﷺ أعرابيٌّ وهو يَقرَؤُها، فقال: كلامُ مَنْ؟ قال: «كلامُ الله»، فقال: بَيعٌ ـ واللهِ ـ مُربِح، لا نُقيلُه ولا نَستَقيلُه، فخَرَجَ إلىٰ الغَزْو، فاستُشهد فيه.

﴿يُقَٰتِلُونَ﴾ فيه معنىٰ الأمر، كقوله: ﴿وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ﴾ [الصف: ١١]، وقُرِئ: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ علىٰ بناءِ الأولِ للفاعِل، والثاني للمفعول،

قوله: (فجَعَلَ لهمُ الصَّفقتَين): أي: المعقودَ عليه، وهو الثمنُ والمُثمَّن، أي: لا يعودُ الرِّبحُ مِنَ البيع والشِّراءِ إلا إليهم. النهاية: «الصَّفقة: المَرَّةُ مِنَ الصَّفقِ باليدَينِ عندَ المُبايعة، ومنه قولُ أبي هُريرة: «ألهاهُم الصَّفْقُ بالأسواق»[1]، أي: التبايُع».

قوله: (فيه معنى الأمر)، وذلك أنه تعالى أتى بالمضارع كأنه قيل: اشتريتُ منكم أنفُسَكم في الأزل، وأعطيتُ ثمنَها الجنة، فسَلِّموا المبيعَ واستَمِرّوا على القتال، ومن ثَمَّ عقَّبه بقوله: ﴿فَٱسۡتَبۡشِرُواْ﴾[2].

قوله: (وقُرِئ: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ علىٰ بناءِ الأولِ للفاعل، والثاني للمفعول): حمزةُ والكِسائيّ: يَبْدآنِ بالمفعول قبل الفاعل، والباقون: يَبدَؤُونَ بالفاعلِ قبلَ المفعول[3].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٨) و(٢٣٥٠) و(٧٣٥٤)، ومسلم (٢٤٩٢) و(٢٤٩٣) بنحوه.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٣) انظر: «التيسير» ص٩٣، و«حجة القراءات» ص٣٢٥.

وعلىٰ العكس، ﴿وَعْدًا﴾ مصدرٌ مؤكِّد، وأخبـرَ بأنَّ هذا الوعدَ الذي وَعَدَهُ للمُجاهِدِينَ في سبيله وعدٌ ثابت، قد أثبتَه ﴿فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ كما أثـبتَه في القُرآن، ثم قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح، لا يُقدِمُ عليه الكِرامُ مِنَ الخلْق، مَعَ جَوازِهِ عليهم لحاجتِهم إليه، فكيفَ بالغَنِيِّ الذي لا يجوزُ عليه قَبيحٌ قَطّ؟ ولا ترىٰ ترغيباً في الجِهادِ أحسَنَ منه وأبلَغ.

قوله: (وعدٌ ثابتٌ قد أثبته ﴿فِي التَّوْرَاةِ﴾): يعني: ﴿حَقًّا﴾ بمعنىٰ: ثابتاً، وكانَ مِنَ المعلومِ ثُبوتُ هذا الحكمِ في القُرآن، فقَرَنَ التَّوراةَ والإنجيلَ معه في سِلكٍ واحد، ليُؤذِنَ بالاشتِراك، ولذلك أتىٰ بحرفِ التشبيه وقال: «كما أثبتَه في القُرآن»، إلحاقاً لِـمَا لا يُعرَفُ بما يُعرَف.

قوله: (لأنَّ إخلافَ الميعادِ قبيح) إلىٰ آخره: تعليلٌ لِـمَا يُعطيهِ الاستِفهامُ وبناءُ «أفعَل» في قوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ﴾ مِن معنىٰ المُبالغة.

قوله: (ولا ترىٰ ترغيباً في الجِهادِ أحسَنَ منه وأبلغ): وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا مَثَّـلَ صُورةَ بَذْلِ المُؤمنينَ أنفُسَهم وأموالَهم، وصُورةَ إثابتِهِ عَزَّ وجَلَّ إياهُم به بالجنَّة، بالبيع والشِّراء، أتىٰ بقوله: ﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ بياناً، لأنَّ مكانَ التسليم المعركة، لأنَّ البيعَ سَلَم[1]، ومن ثَمَّ قيل: ﴿بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾، ولم يقل: بالجنة، وأبرزَ الأمرَ في صُورةِ الخبر، ثم ألزَمَ البيعَ مِن جانبه، وضَمِنَ إيصالَ الثَّمَنِ إليهم، بقوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾، أي: لا إقالةَ ولا استِقالة[2] مِن حَضـرةِ ربِّ العِزَّةِ سُبحانه وتعالىٰ، ثُمَّ ما اكتَفَىٰ بذلك، بل عَيَّنَ الصُّكُوكَ المُثبَتَ فيها هذه المبايعةُ[3]، وهي التوراةُ والإنجيلُ والفُرقان، وأذِنَ بالسجلِّ أيضاً، وهو قولُه: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ﴾، وخَصَّهُ باسمِهِ الجامع[4]،

---

(١) قال العلامةُ الشريفُ الجرجاني في «التعريفات» ص١٢٠: «السَّلَم: اسمٌ لِعَقْدٍ يُوجِبُ المِلكَ للبائعِ في الثَّمَنِ عاجِلاً، وللمُشتري في المُثَمَّن (أي: المبيع أو السِّلعة) آجِلاً».

(٢) الإقالة في البيع: فَسْخُه، وعودةُ المبيع إلىٰ مالكه، والثمن إلىٰ المُشتري، والاستقالة: طَلَبُ الإقالة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٤: ١٣٤)، مادة (قيل).

(٣) في (ح) و(ف): «المبالغة»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) أي: بلفظ الجلالة.

[﴿التَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ١١٢]

﴿التَّٰٓئِبُونَ﴾ رفعٌ علىٰ المَدْح، أي: هُمُ التائبون، يعني المُؤمنينَ المذكورين، ويَدُلُّ عليه قِراءةُ عبدِ الله وأُبيٍّ رضيَ اللهُ عنهما: «التائبين» بالياء، إلىٰ قوله: «والحافِظِين»؛ نَصْباً علىٰ المَدْح، ويجوزُ أن يكونَ جراً؛ صفةً لـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وجَوَّزَ الزَّجّاجُ أن يكونَ مُبتَدأً خَبَرُه محذوف، أي: التائبونَ العابِدونَ مِن أهلِ الجنَّةِ أيضاً وإن لم يُجاهِدُوا، كقوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، وقيل: هو رفعٌ علىٰ البَدَلِ مِنَ الضَّمير في ﴿يُقَٰتِلُونَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتَدأ، وخَبَرُه: ﴿ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ وما بعدَه؛ خَبَرٌ بعدَ خَبَر، **أي: التائبونَ مِنَ الكُفرِ علىٰ الحقيقة: الجامِعُونَ لهذهِ الخِصال.**

وعن الحسن: هُمُ الذين تابوا مِنَ الشِّرْك، وتَبَرَّؤُوا مِنَ النِّفاق.

ووَضَعَه مَوضِعَ المُضمَر، وأبرزَ التركيبَ في صيغةِ الإنشائية ـ وقد سَبقَت خواصُّهُ في قولِه: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] ـ، ثم خَتَمَها بفَذْلَكةٍ[١] حَسَنةٍ علىٰ سبيلِ التذييل، وهو قولُه: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾.

قوله: (كقوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾) أي: في قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥][٢]، أي: كُلاً مِنَ القاعِدِينَ والمُجاهِدِينَ وَعَدَ اللهُ المثوبة[٣]، وهو الجنَّة.

قوله: (**أي: التائبونَ مِنَ الكُفرِ علىٰ الحقيقةِ: الجامِعُونَ لهذهِ الخِصال**)، كقولك: المُتقي: هو

---

(١) قال أبو البقاء الكفوي في «الكُلِّيّات» (٣: ٣٥٥): «الفَذْلكة: مأخوذٌ مِن قولِ الحُسّاب: «فذلكَ كانَ كذا»، «فذلك»: إشارةٌ إلىٰ حاصِلِ الحِسابِ ونتيجتِه، ثم أُطلِقَ لفظُ «الفَذْلكة» لكُلِّ ما هو نتيجةٌ مُتفرِّعةٌ علىٰ ما سَبَق، حِساباً كانَ أو غيرَه».

(٢) من قوله: «في قوله تعالىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) في (ح): «الحسنى»، والأمرُ قريب.

و﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾: الذينَ عَبَدُوا اللهَ وَحْدَه، وأخلَصُوا له العبادة، وحَرَصُوا عليها.

و﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾: الصائمون؛ شُبِّهُوا بذوي السِّياحةِ في الأرضِ في امتِناعِهم مِن شَهَواتِهم، وقيل: هم طلبةُ العِلمِ يَسِيحُونَ في الأرض، يَطلُبُونَه في مَظَانِّه.

[﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ ١١٣]

قيل: قال ﷺ لِعَمِّهِ أبي طالب: «أنتَ أعظَمُ الناسِ عليَّ حقاً، وأحسَنُهم عندي يداً، فقُلْ كَلِمةً تجبُ لكَ بها شفاعتي»، فأبىٰ، فقال: «لا أزالُ أستَغفِرُ لكَ ما لم أُنهَ عنه»، فنزلت.

وقيل: لـمَّا افتَـتَحَ مَكَّةَ سأل: أيُّ أبويه أحدَثُ به عَهْداً؟ فقيل: أمُّكَ آمِنة، فزار قَبرَها بالأبواء، ثم قامَ مُستَعبِراً، فقال: «إني استأذنتُ ربي في زيارةِ قبر أُمِّي، فأَذِنَ لي، واستأذنتُه في الاستِغفارِ لها، فلم يَأذَنْ لي»، فنزلت.

وهذا أصح؛ لأنَّ موتَ أبي طالب كانَ قبلَ الهِجرة، وهذا آخِرُ ما نزلَ بالمدينة.

الذي يُؤمِنُ ويُصَلِّي ويُزكِّي، وإنما قال: «علىٰ الحقيقة»، وفَسَّرَ ﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾ بقوله: «الذينَ عَـبَدُوا اللهَ وحدَه وأخلَصُوا له العِبادة»؛ لأن الأخبارَ[1] مُعرَّفةٌ باللام، وقد عُطِفَت بعضُها علىٰ بعض، للتنبيهِ علىٰ استِقلالِ كُلٍّ بالكمال، فلا يُحمَلُ مِثلُها علىٰ المُبتَدأ علىٰ الحصرِ إلا لِـيُؤذِنَ ببُلوغ الغاية، وعليه كلامُ الحسن.

قوله: (مُستَعبِراً): يُقال: استَعبَـرَ بالبُكاء: بالَغَ فيه. و«الأبواء»: موضعٌ بينَ مَكَّةَ والمدينة، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه. **النهاية**: «الأبواء ـ بفَتح الهمزةِ وسُكونِ الباء والـمَدّـ : جَبَلٌ بينَ مكّة والمدنية، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه».

قوله: (وهذا أَصَحُّ؛ لأنَّ موتَ أبي طالبٍ كانَ قبلَ الهجرة، وهذا آخِرُ ما نزلَ بالمدينة):

---

(١) يُريد: أنَّ الزمخشريَّ أعرَبَ قولَه تعالىٰ: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: «هُمُ التائبون»، ثم أتبَعَه بقوله: ﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ...﴾ إلىٰ آخر الآية، وكُلُّها أخبار، وهذه الأخبار مُعرَّفةٌ باللام، وفي ذلك إفادةُ الحصر كما سيُصَـرِّح به.

....

قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ يجوزُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ مُستَغفِراً لأبي طالب إلىٰ نُزولِها، والتشديدُ مَعَ الكُفَّارِ إنما ظَهَرَ في هذهِ السُّورة.

وقلت: هذا هو الحق، والروايةُ الأولىٰ ـ وهيَ أن تكونَ نازلةً في أبي طالب ـ هيَ الصحيحة، لِـمَا روينا عن البخاريِّ ومُسلِمٍ والنَّسائيِّ[١] عن المُسيّبِ بنِ حَزْن: لـمَّا حَضَرْت أبا طالبٍ الوفاةُ، جاءه رسولُ الله ﷺ، قال: «أيْ عَمُّ، قُل: لا إلـٰه إلا الله، كلمة أحاجُّ لكَ بها عندَ الله» إلىٰ قوله: قال أبو طالبٍ آخرَ ما كَلَّمَهم: أنا علىٰ مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِب، وأبىٰ أن يقول: لا إلـٰه إلا الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «لأستَغفِرَنَّ لكَ ما لم أُنهَ عنك»، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾ الآية[٢].

وأما حديثُ أُمِّه: فرويناه عن مُسلِمٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داودَ وابنِ ماجَهْ والنَّسائيِّ[٣] عن أبي هُريرة: أتىٰ رسولُ الله ﷺ قبرَ أُمِّه، فبكىٰ، وأبكىٰ مَنْ حَوْلَه، فقال رسولُ الله ﷺ: «استأذنتُ ربي أن أستَغفِرَ لها فلم يأذنْ لي، واستَأذنتُ أن أزورَ قَبرَها فأذِنَ لي، فزُورُوا القُبور، فإنها تُذكِّرُ الموت».

وأما قولُ المُصنِّف: «سأَلَ أيُّ أبويه أحدَثُ به عَهْداً» لا وَجهَ له، ولا جاءتِ الرواية به؛

---

(١) البخاري (٣٨٨٤) و(٤٦٧٥) و(٤٧٧٢) و(٦٦٨١)، ومسلم (٢٤)، والنسائي (٢٠٣٥).

(٢) وفي أكثر الروايات زيادةُ نزولِ آيةٍ أخرىٰ في هذه القِصَّة، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾.

قال الإمامُ الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالىٰ في «فتح الباري» (٧: ١٩٥): «أما نُزولُ هذه الآيةِ الثانيةِ فواضحٌ في قِصَّةِ أبي طالب، وأما نُزولُ التي قبلها ففيه نَظَر، ويَظهَرُ أن المُرادَ أنَّ الآيةَ المُتعلِّقةَ بالاستغفار نزلت بعدَ أبي طالبٍ بمُدَّة، وهيَ عامَّةٌ في حَقِّه وفي حَقِّ غيره، ويُوضِّحُ ذلك ما سيأتي في التفسير [أي: عند البخاري برقم (٤٧٧٢)] بلفظ: «فأنزَلَ اللهُ بعدَ ذلك: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ الآية، وأنزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، ولأحمد [في «مسنده» (٩٦١٠) و(٩٦٨٧)] من طريق أبي حازم عن أبي هُريرةَ ـ في قِصَّةِ أبي طالب ـ قال: «فأنزل الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾».

قلت: وبه يظهرُ أنَّ ما تَعَقَّبَ به المُؤلِّفُ الزمخشريَّ رحمهما الله تعالىٰ لا يُسَلَّمُ له.

(٣) مسلم (٩٧٦)، وأحمد (٩٦٨٨)، وأبو داود (٣٢٣٤)، وابن ماجه (١٥٧٢)، والنسائي (٢٠٣٤).

وقيل: استغفَرَ لأبيه. وقيل: قال المُسلِمون: ما يَمنَعُنا أن نَستَغفِرَ لآبائِنا وذوي قَرابتِنا، وقد استغفَرَ إبراهيمُ لأبيه، وهذا محُمَّدٌ يَستَغفِرُ لِعَمِّه.

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾: ما صَحَّ له الاستِغفارُ في حُكمِ الله وحِكمتِه، ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ لأنهم ماتوا علىٰ الشِّرْك.

[﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ﴾ ١١٤]

قرأ طلحة: «وما استغفَرَ إبراهيمُ لأبيه»، وعنه: «وما يَستَغفِرُ إبراهيم»، علىٰ حِكايةِ الحالِ الماضية، ﴿إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ أي: وَعَدَها إبراهيمُ أباه، وهو قوله: ﴿لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ ﴾ [الممتحنة: ٤]، ويَدُلُّ عليه قِراءةُ الحسنِ وحمَّادٍ الراوية: «وَعَدَها أباه».

فإن قلت: كيفَ خَفِيَ علىٰ إبراهيمَ أنَّ الاستِغفارَ للكافر غيرُ جائز، حتىٰ وَعَدَه؟ قلت: يجوزُ أن يُظَنَّ أنه ما دامَ يُرجَىٰ منه الإيمان، جاز الاستِغفارُ له، علىٰ أنَّ امتِناعَ جوازِ الاستِغفارِ للكافِرِ إنما عُلِمَ بالوَحْي، لأنَّ العقلَ يجُوِّزُ أن يَغفِرَ اللهُ للكافر، ألا ترىٰ إلىٰ قولِه عليه السَّلامُ لِعَمِّه: «لأستَغفِرَنَّ لكَ ما لم أُنهَ»، وعن الحسن: قيلَ لرسولِ الله ﷺ: إنَّ فُلاناً يَستغفِرُ لآبائه المُشركين، فقال: «ونحنُ نَستَغفِرُ لهم»، فنزلت. **وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: رأيتُ رجلاً يَستغفِرُ لأبوَيْه**، وهما مُشركان، فقلت له، فقال: أليسَ قد استغفَرَ إبراهيمُ؟

للعِلم بأنه صَلَواتُ الله عليه وُلِدَ وأبوه لم يكن حياً، قال ابنُ الجوزيِّ في كتابِ «الوفا»: «وُلِدَ عبدُ الله لأربعٍ وعشرينَ سنةً مَضَتْ مِن مُلكِ كِسرىٰ، ثم تَزَوَّجَت به آمنة، فلمَّا حَمَلَتْ برسول الله ﷺ تُوفِّي، وقد قيل: إنَّ عبدَ الله تُوفِّي بعدَ ولادةِ رسولِ الله ﷺ، ولا يَصِحُّ ذلك. وكانَ رسولُ الله ﷺ مَعَ أُمِّه آمِنة، فلمَّا بلغَ سِتَّ سِنينَ خَرَجَتْ إلىٰ أخوالِها بَني عَدِيِّ بنِ النَّجّار بالمدينة تَزورُهُم، ثم رَجَعَتْ به إلىٰ مكَّة، فلمَّا كانوا بالأبواء تُوفِّيَت أُمُّه، فقبرُها هناك».

قوله: (**وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: رأيتُ رجلاً يَستَغفِرُ لأبويه**) الحديث: رواه الترمذيُّ والنَّسائيُّ[1]، وفي آخره: «فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ، فنزلت الآية».

---

(١) الترمذي (٣١٠١)، والنسائي (٢٠٣٦).

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾؟ قلتُ: معناه: فلمَّا تَبيَّنَ له مِن جِهةِ الوَحْيِ أنه لن يُؤمِن، وأنه يموتُ كافراً، وانقَطَعَ رجاؤُه عنه، قَطَعَ استِغفارَه، فهو كقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣].

﴿أَوَّٰهٌ﴾ فَعَّال؛ مِن: أَوَّه، كـ«لأَّل» مِنَ اللُّؤلُؤ، وهو الذي يُكثِرُ التأوُّه، ومعناه: أنه لِفَرْطِ ترحُّمِه ورِقَّتِهِ وحِلمِه كان يَتعطَّفُ علىٰ أبيه الكافِرِ ويَستَغفِرُ له، مع شَكاسَتِهِ عليه، وقولِه: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦].

قوله: (فما معنىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ﴾؟): وَجْهُ السُّؤال: لم يَزَلْ أبو إبراهيمَ كافِراً، والكافِرُ عَدُوُّ الله، فكيفَ قيل: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ﴾، كأنه كانَ خفياً كُفرُه؟ وأجاب: أنه ما كانَ كُفرُه خفياً[1]، بل كانَ يُرجَىٰ منه الإيمان، فلما تَبيَّنَ له مِن جِهةِ الوَحْيِ أنه يموتُ كافراً انقَطَعَ رجاؤُه.

قوله: (﴿أَوَّٰهٌ﴾ فَعَّال؛ مِن: أَوَّهَ): قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوَّاص»: «يقولونَ في التأوُّه: أَوَّه، والأفصَحُ أن يُقال: أَوْهِ، بكسرِ الهاءِ وضَمِّها وفَتحِها، والكِسرُ أغلَبُ، وعليه قولُ الشاعر:

فأَوْهِ لِذِكراها إذا ما ذكرتُها ... ومِن [بُعْدِ][2] أرضٍ بيننا وسماءِ

وقد شَدَّدَ بعضُهم الواو، فقال: أَوَّهْ، ومنهم مَنْ حَذَفَ الهاء وكَسَرَ الواو، فقال: أَوِّ، وتصريفُ الفِعلِ منها: أَوَّهَ وتأوَّه، المَصدَر: الآهة، ومنه قولُ مُثقِّبِ العَبْديّ:

إذا ما قُمتُ أرحَلُها بليلٍ ... تأوَّهَ آهَةَ الرجلِ الحزينِ[3]

---

(١) قوله: «خفياً كفره، وأجاب أنه ما كان كفرُه خفياً»، سقط من (ح).

(٢) قوله: «بُعْد» سقط من الأصول الخطية، وأثبتُّه من «درة الغواص»، وكذا هو في «الصحاح» للجوهري، مادة (أوه)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (أوه).

(٣) «ديوان المُثقِّب» ص١٩٤، وانظر: «المُفضَّليات» ص٢٩١، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ٤٧)، و«الصحاح» للجوهري، مادة (رحل) و(أوه)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (رحل) و(أوه).

[﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ * إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ١١٥-١١٦]

يعني: ما **أمَرَ اللهُ باتِّقائِهِ** واجتِنابِه ـ كالاستِغفارِ للمُشركينَ وغيره مما نهىٰ عنه، وتبَيَّنَ أنه محظور ـ لا يُؤاخِذُ به عِبادَه الذينَ هَدَاهُم للإسلام، **ولا يُسَمِّيهم ضُلَّالاً**، ....

وفَسَّـرَ بعضُهم «الأوَّاه» بأنه: الذي يَتأوَّهُ مِنَ الذُّنوب، وقيل: المُتضَـرِّعُ في الدُّعاء»[1].

وقيل: لأَّل[2]: فَعَّال، كضَـرَّاب، ولُؤلُؤ: رُباعيٌّ مِثلُ: بُرثُن، والرُّباعيُّ لا يُؤخَذُ منه فَعَّال، لأنه يعودُ إلىٰ الحذف، فتصيرُ هادِماً، وأنتَ تَقصِدُ البناء، فـ«لأَّل» وُضِعَ مِن تركيب «لأل»، لِـمَنْ يُلابِسُ اللُّؤلُؤَ ويَبيعُه، كالسَّمَّـانِ والعَوَّاج[3]، قال الفَرَّاء: سمعتُ العربَ تقولُ لِصاحِبِ اللُّؤلؤة: لأَّل، مِثل: لعَّال، والقياسُ: لأَّء، مِثل: لعَّاع. نَقَلَه الجوهري[4].

قوله: (**ما أمَرَ اللهُ باتِّقائِه**): تفسيرٌ لقوله: ﴿يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾، و﴿مَّا﴾ موصولة، وكذا في «ما أمَرَ الله» موصولة، و«مِن» في «مما نهىٰ عنه» بيانٌ لـ«غيره»، والخبرُ «لا يُؤاخِذُ به»، وفي هذا التقرير بيانٌ لاتصالِ هذهِ الآيةِ بما قبلَها.

قوله: (**ولا يُسَمِّيهِم ضُلَّالاً**): قيل: فيه إيماءٌ إلىٰ مَذهَبه، وقال الواحدي: «وما كانَ اللهُ لِيُوقِعَ الضَّلالةَ في قلوبهم»[5].

---

(١) «درة الغواص» للحريري ص١٨٠.

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «لأن»، والمُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

(٣) الأول: مَنْ يبيعُ السَّمْن، والثاني: مَنْ يبيعُ العاج.

(٤) ووهَّمه الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (لؤلؤ)، في أنَّ القياسَ ما ذكر، فقال: «بائعُه: لأَّل ولأَّء ولألاء، والقياسُ: لؤلؤيٌّ، لا لأَّء ولا لأَّل، ووَهِمَ الجوهري»، يعني: أنَّ «لأَّء» و«لأَّل» مستعملتان في كلام العرب، لكنهما علىٰ خِلافِ القياس. وانظر التفصيل في شـرحه «تاج العروس» للزبيدي.
وتُرسَمُ الكلمةُ في بعض المعاجم «لأَال»، و«لأْآل»، ولعلَّهما أوجَهُ لئلا تجتمع الشدّة والمدّة.

(٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٢٩).

ولا يخذُلُهم، إلا إذا أقدَمُوا عليه بعدَ بيانِ حَظْرِهِ عليهم، وعِلمِهم بأنه واجبُ الاتِّقاءِ والاجتِناب، وأما قبلَ العِلمِ والبيانِ فلا سبيلَ عليهم، **كما لا يُؤاخَذُونَ بشُـرْبِ الخمر، ولا ببَـيْعِ الصاع بالصاعَينِ** قبلَ التحريم.

وهذا بيانٌ لِعُذْرِ مَنْ خافَ المُؤاخَذةَ بالاستِغفارِ للمُشركينَ قبلَ وُرُودِ النهي عنه.

وفي هذهِ الآيةِ شديدةٌ ما ينبغي أن يُغفَل عنها، وهي أنَّ المَهْدِيَّ للإسلام إذا أقدَمَ علىٰ بعضِ محظوراتِ الله داخِلٌ في حُكْمِ الإضلال، ....

وقلت: بل الحقُّ ما ذكرَه المُصنِّف؛ لأنَّ الآياتِ الثلاثَ المُصَدَّرةَ بقوله: ﴿مَاكَانَ﴾ في نظامٍ واحد، وهو في الآيةِ الأولىٰ والثانيةِ بمعنىٰ: لا ينبغي، المعنىٰ: لا يَصِحُّ ولا يَستَقيمُ مِنَ المُؤمنينَ أن يَستَغفِرُوا للمُشركينَ مِنْ بعدِ ما بَيَّنَ اللهُ تعالىٰ لهم أنهم مِن أصحابِ النار، وكذلكَ لا يَستَقيمُ مِن لُطفِ الباري وأفضالِهِ أن يَذُمَّ المُؤمنينَ ويُؤاخِذَهم ويُسَمِّيهم ضُلَّالاً حتى يُبيِّن لهم ما يتقون، وهو أنّ الاستغفارَ على مَن ماتَ مُشركاً غيرُ جائز، فإذا بيَّن لهم ذلك فلم يتركوا الاستغفار فحينئذٍ يُسمّيهم ضُلّالاً ويَذُمُّهم[1]، ثمَّ أوقَعَ حالَ الخليلِ عليه السَّلامُ بينَ الآيتَينِ مُستَطرِداً مُؤكِّداً كالاعتِراض، ويُؤيِّدُه كلامُ القاضي: «﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا﴾ أي: لِيُسَمِّيَهم ضُلَّالاً ويُؤاخِذَهم»[2].

قوله: (**كما لا يُؤاخَذُونَ بشُرْبِ الخمر، ولا ببَيْعِ الصاع بالصاعَين**): يعني: الاستغفارُ لآباءِ المُشـركينَ مِن قَبيلِ هاتينِ المَعصِيتَين؛ في أنَّ العقلَ يُجوِّزُ ذلك قبلَ ورودِ الشَّرْع.

قوله: (**وفي هذهِ الآيـةِ شديدة**): أي: خَصْلةٌ أو بَلِيَّةٌ أو قارعةٌ أو داهية، حَذَفَ الموصوف، كما حُذِفَ الصِّلَةُ في قولِهم: «جاءَ بعدَ اللُّتَيَّا والتي»[3]؛ لِشِدَّةِ الأمرِ وفظاعته.

---

(١) من قوله: «حتى يبين لهم ما يتقون، وهو أن الاستغفار» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٧٦).

(٣) اللُّتَيَّا واللُّتَيَّا: تصغير «التي»، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (لتا)، والتصغيرُ هنا للتعظيم، قال الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٦٤): «يُكنَىٰ بهما عن الشِّدَّة، واللُّتَيَّا: تصغيرُ «التي»، وهي عبارةٌ عن الداهيةِ المُتناهية، كما قالوا: الدُّهَيم واللُّهَيم ...، وكُلُّ هذا تصغيرٌ يُرادُ به التكبير، والتي: عبارةٌ عن=

والمُرادُ بـ﴿مَّا يَتَّقُونَ﴾: ما يجبُ اتِّقاؤه للنهي، **فأما ما يُعلَمُ بالعقل** ـ كالصِّدْقِ في الخبر، وردِّ الوديعة ـ: فغيرُ موقوفٍ علىٰ التوقيف.

[﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ١١٧]

﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ كقوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، وقولِه: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥، محمد: ١٩]، ....

يعني: في الآيةِ تهديدٌ عظيمٌ للعُلَماء الذينَ يُقدِمُونَ علىٰ المناكير؛ علىٰ سبيلِ الإدماج[١]، وتسميتُهم ضُلَّالاً مِن بابِ التغليظ، ثم أكَّدَ الوعيدَ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ بإثباتِ العِلم المُحيط، والقُدرةِ الكاملةِ الدالَّةِ علىٰ الإعادةِ للجزاء، حينَ لا ناصِرَ سِواه، مِن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ الآية.

قوله: (**وأما ما يُعلَمُ بالعقل**): ففيه الخِلافُ المشهور[٢]، **الانتصاف**: «قاعدةُ الحسنِ والقُبحِ تَقتَضي أنَّ العقلَ حاكم، والشَّرْعَ كاشِفٌ لِـمَا غَمُضَ، وقد تَقدَّمَ بُطلانُها»[٣].

قوله: (﴿تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ كقوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾): وبيانُ وَجْهِ تشبيهِ الآيتَين ما

= الداهيةِ التي لم تبلغ تلك النهاية، وهما عَلَمانِ للدَّاهية، ولهذا استغنَيا عن الصِّلَة»، وقال في موضع آخر (١: ٩٢): «هما الدَّاهيةُ الكبيرةُ والصَّغيرة، كَنَىٰ عن الكبيرةِ بلفظِ التصغير؛ تشبيهاً بالحية، فإنها إذا كَثُر سَمُّها صَغُرَتْ، لأنَّ السُّمَّ يأكلُ جَسَدَها».

(١) قال المُؤلِّفُ العلامةُ الطيبيُّ رحمه اللهُ تعالىٰ في «التبيان في البيان» ص٣٢٢: «الإدماج: هو أن يُضمَّنَ كلامٌ سِيقَ لِوَصْفٍ وَصْفاً آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، سِيقَت لإثباتِ مِنَّةِ الوالدةِ علىٰ الوالد، وفيها أنَّ أقلَّ مُدَّةِ الحمل ستةُ أشهر، ويُسمَّىٰ هذا النوعُ في أصول الحنفية بإشارة النص».

وسيَتعرَّضُ المُؤلِّفُ للإدماج بشيءٍ مِنَ التوضيحِ والتمثيل في تفسير الآية ٣٥ من سورة يونس ص٤٨٣.

(٢) أي: بين أهل السُّنَّة والمعتزلة.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢١٧) بحاشية «الكشاف».

وهو بَعْثٌ للمُؤمنينَ علىٰ التوبة، وأنه ما مِن مُؤمِنٍ إلا وهو مُحتاجٌ إلىٰ التوبةِ والاستِغفار، حتىٰ النَّبيُّ والمُهاجِرونَ والأنصار، وإبانةٌ لِفَضْلِ التوبةِ ومِقدارِها عندَ الله، وأنَّ صِفةَ التَّـوَّابينَ الأوَّابين صِفةُ الأنبياء، كما وَصَفَهم بالصَّالحينَ لِيُظهِرَ فَضِيلةَ الصَّلاح.

وقيل: معناه: تابَ اللهُ عليه مِن إذنِهِ للمُنافقين في التخلُّـفِ عنه، كقوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣].

﴿فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾: في وقتِها، والساعةُ مُستَعملةٌ في معنىٰ الزمانِ المُطلَق، كما استُعمِلَتِ الغَداةُ والعَشِيَّةُ واليوم:

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائِـلٍ

قال: «وهو بَعْثٌ للمُؤمنينَ علىٰ التوبة» علىٰ سبيلِ التعريض، وذلك أنه صَلَواتُ الله عليه ممَّن يَستَغني عن التوبة، فوُصِفَ بها ليكونَ بَعْثاً للمُؤمنينَ علىٰ التوبة، «وإبانةً لفَضْلِ التوبة» علىٰ طريقةِ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]، وحَمَلةُ العَرْشِ ليسوا ممَّن لا يُؤمِنون، لكنْ ذُكِرَ الإيمانُ لِشَرَفِهِ والترغيبِ فيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وأنَّ صفةَ الأوَّابينَ صفةُ الأنبياء»، والذي يَدُلُّ علىٰ أنَّ ﴿تَّابَ ٱللَّهُ﴾ لمُجرَّدِ الوَصْفِ عَطفُ قولِه: «وقيل: معناه: تابَ اللهُ [عليه][1] من إذنِهِ للمُنافِقين» علىٰ هذا الوجه، لأنه بإزاءِ ما الأَوْلىٰ عَدَمُه.

قوله: (وأنه ما مِن مُؤمِنٍ إلا وهو مُحتاج): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «وهو بَعْث»، كما أنَّ قوله: «وأنَّ صِفةَ التَّوَّابين» عطفٌ علىٰ قوله: «وإبانةٌ لفَضْلِ التوبة» كذلك.

قوله: (غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بَكْرُ بنُ وائلٍ): تمامُه:

وعَاجَتْ صُدُورُ الخيلِ شَطْـرَ تمـيمِ[2]

---

(١) لفظة «عليه» ليست في الأصول الخطية، وأثبتُّها من «الكشاف».

(٢) البيتُ لقَطَري بن الفُجاءة أحد الخوارج، كما في «الكامل» للمُبـرِّد (٣: ٢١٥)، إلا أنه ذكره بلفظ: «وعُجْنا صُدورَ الخيلِ نحوَ تميم»، والمعنىٰ واحد. =

عَشِيَّةَ قارَعْنا جُذَامَ وحِمْيَرا

إذا جاءَ يوماً وارِثي يَبتَغي الغِنىٰ

والعُسْرة: حالُهم في غَزْوةِ تبوك، ....

يقول: إنهم عَلَوا في المنزلةِ والغَلَبةِ علىٰ العَدُو. «عاج»: أي: مال، والعَوْج: عَطفُ رأسِ البعير بالزِّمَام، «شَطْرَ تميم»: نحوَهم، طفا العُودُ علىٰ الماء؛ أي: جَرَىٰ، «عَلْماء»: أصلُه: علىٰ الماء، والقياسُ الإدغامُ لاجتماعِ المُتجانِسَين، فلمّا سُكِّنَ الثاني سُكوناً لازماً لم يتأتَّ فيه الإدغام، لأنه عَكسُ ما يُوجِبُه، وهو سكونُ الأوَّلِ وتحرُّكُ الثاني، والتخفيفُ مطلوب، فعَدَلُوا إلىٰ الحذف، كما في: مَسَّت وظَلَّت.

قوله: (**عَشِيَّةَ قارَعْنا جُذامَ وحِمْيَرا**): وصَدرُه:

وكُنَّا حَسِبْنا كُلَّ بيضاءَ شَحْمةً[1]

قال الأصمعي: في الأمثال: «ما كُلُّ بيضاءَ شَحْمة، ولا سوداءَ تمرة»[2]، أي: ليسَ كُلُّ ما يُشبِهُ شيئاً ذلكَ الشيء، و«جُذَام»: أبو القَبيلة. يقول: لـمَّا التَقَيْنا جُذامَ وحِمْيَرَ ظَنَنَّا أنَّ سَبيلَهم سَبيلُ سائرِ الناس، وأنَّا سنَغلِبُهم، فوَجَدْناهم بخِلافِ ذلك.

قوله: (**إذا جاءَ يَوماً[3] وارِثي يَبتَغي الغِنىٰ**): عَجُزُه:

يَجِدْ جُمْعَ كَفٍّ غيرَ مَلْءٍ ولا صِفرِ[4]

= وهو من شواهد «المُفصَّل» للزمخشري ص٤٠٥ ـ وهو آخرُ شاهدٍ فيه ـ باللفظِ الذي ذكرَه المُؤلِّف.

(١) البيتُ لزُفَرَ بنِ الحارث، كما في «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧، إلا أنه فيه: «ليالِيَ لاقَيْنا جُذامَ وحِمْيَرا»، والمعنىٰ واحد.

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٨١-٢٨٢).

(٣) لفظة «يوماً» تحرَّفت في (ح) إلىٰ: «يرعىٰ»، وسقطت من (ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٤) البيت لحاتم الطائي، كما في «الحماسة» لأبي تمام، وهو في «ديوانه» ص٢٠. =

كانوا في عُسْرةِ مِنَ الظَّهْر؛ يَعتَقِبُ العَشَرةُ علىٰ بعيرٍ واحد، وفي عُسْرةِ مِنَ الزَّاد؛ تَزَوَّدُوا التَّمْرَ المُدَوَّد، والشَّعيرَ المُسَوَّس، والإهالةَ الزَّنِخَة، وبلغت بهم الشِّدَّةُ أنِ اقتَسَمَ التمرةَ اثنان، وربما مَصَّها الجماعة، ليشربوا عليها الماء، وفي عُسْرةِ مِنَ الماء؛ حتىٰ نَحَرُوا الإبلَ واعتَصَرُوا فُرُوثَها، وفي شِدَّةِ زمان؛ مِن حَمَارَّةِ القَيْظ، ومِنَ الجَدْبِ والقَحْطِ والضِّيقةِ الشَّديدة.

﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ عن الثباتِ علىٰ الإيمان، أو عن اتباعِ الرسولِ في تلكَ الغَزْوةِ والخروجِ معه، وفي ﴿كَادَ﴾ ضميرُ الشأن، وشَبَّهَهُ سِيبَوَيهِ بقولِهم: ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثلَه.

يُقال: أعطيتُ فُلاناً جُمْعَ كَفّ، أي: مَلْءَ كَفّ، وضَربتُه بجُمْعِ كَفِّي، والصِّفْر: الخالي، يقول: إذا جاء وارثي يبتغي الميراثَ يجدُ مِن تَرِكَتي ما هو غيرُ كثيرٍ ولا قليل؛ فرسٌ ضامِر، وسَيفٌ صارِم، ورُمْحٌ خَطِّيٌ[١].

قوله: (في عُسْرةِ مِنَ الظَّهْر)، النهاية: «الظَّهْر: الإبل يُحمَلُ عليها ويُركَب».

قوله: (التمرُ المُدوَّد): قال الحريري: «يقولون: باقلاءُ مُدوَّد، وطعامٌ مُسوَّس، ومتاعٌ مُقارَب، ورجلٌ مُوَسوَس، فيَفتَحُونَ ما قبلَ الحرفِ الأخيرِ مِن كُلِّ كلمة، والصوابُ كَسْرُه، ويُقالُ في الفِعلِ مِنَ «المُدوِّد»: قد دادَ وأدادَ ودَوَّدَ ودَيَّد».

قوله: (والإهالةَ الزَّنِخة)، النهاية: «الإهالة: كُلُّ شيءٍ مِنَ الأدهانِ يُؤتَدَمُ به، وقيل: هي ما أُذيبَ مِنَ الأَلْيَـةِ والشَّحْم»، و«الزَّنِخَة: المُتغيِّـرةُ الرائحة، ويقال: سَنِخة، بالسين».

قوله: (مِن حَمَارَّةِ القَيْظ)، الجوهري: «حَمَارَّةُ القَيْظ ـ بتشديدِ الراء ـ: حَرُّه»[٢].

قوله: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثلَه) أي: ليسَ الشأنُ خَلَقَ اللهُ مِثلَه.

= وشَطرُه الأول في «الحماسة»: «متىٰ ما يَجِئْ يوماً إلىٰ المالِ وارثي»، وفي «ديوان حاتم»: «متىٰ يأتِ يوماً وارثي يبتغي الغِنىٰ».

(١) الـخَطّ: أرضٌ تُنسَبُ إليها الرماح، وهي من بلاد عُمَان. انظر: «لسان العرب»، مادة (خطط).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «آخره»، والمُثبَت من (ط) و (ف)، وفي «الصِّحاح»: «شِدَّة حَرِّه».

وقُرِئَ: ﴿يَـزِيغُ﴾ بالياء، وفي قِراءةِ عبدِ الله: «مِن بَعْدِ ما زَاغَتْ قُلُوبُ فريقٍ منهم»، يُرِيدُ المُتخلِّفينَ مِنَ المُؤمنين، كأبي لُبابةَ وأمثالِه، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ للتوكيد، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للفريق، تاب عليهم لكيدودتهم.

[﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١١٨]

﴿ٱلثَّلَـٰثَةِ﴾: كعبُ بنُ مالك، ومَرَارةُ بنُ الربيع، وهِلالُ بنُ أمية، ومعنىٰ ﴿خُلِّفُواْ﴾ خُلِّفُوا عن الغَزْو، وقيل: عن أبي لُبابةَ وأصحابِهِ حيثُ تِيبَ عليهم بعدَهم، وقُرِئَ: «خَلَفُوا»؛ أي: خَلَفُوا الغازِينَ بالمدينة، أو فَسَدُوا؛ مِنَ الخالِفةِ ....

قوله: (وقُرِئَ: ﴿يَـزِيغُ﴾ بالياء): حمزةُ وحَفْص، والباقون: بالتاءِ الفَوْقانية[1].

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للفريق): عطفٌ علىٰ قوله: «﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ للتوكيد» مِن حيثُ المعنىٰ، يعني: إذا كانَ قولُه: ﴿تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريراً كانَ الضميرُ للنَّبيِّ ﷺ والمُهاجِرينَ والأنصارِ رضوانُ الله عليهم كما سَبَق، وإذا لم يكن تكريراً كانَ ذلكَ الضميرُ للفريقِ المذكورِ في قوله: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾، لصُدُورِ الكَيْدودةِ منهم.

قوله: (أو فَسَدُوا، مِنَ الخالِفة)، النهاية: «وفي حديثِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: «جاءه أعرابيٌّ فقال له: أنتَ خَليفةُ رسولِ الله ﷺ؟ فقال: لا، فقال: فما أنت؟ فقال: أنا الخالِفةُ بعدَه». الخليفة: مَنْ يقومُ مَقامَ الذاهِبِ ويَسُدُّ مَسَدَّه، والهاءُ فيه للمُبالغة، وجمعُه الخلفاء علىٰ معنىٰ التذكير، لا علىٰ اللفظ، مِثل: ظَريف وظُرَفاء، ويُجمَعُ علىٰ اللفظ: خلائف، كظَريفةَ وظَرائِف. وأما الخالفة: فهو الذي لا غَناءَ عندَه ولا خيرَ فيه. وإنما قالَ ذلكَ تواضُعاً وهَضْماً مِن نفسِه حينَ قال له: أنتَ خَليفةُ رسولِ الله ﷺ».

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٠، و«حجة القراءات» ص٣٢٥.

وخُلُوفِ الفم. وقرأ جَعفَرٌ الصَّادِقُ رضيَ اللهُ عنه: «خَالَفُوا»، وقرأ الأعمش: «وعلىٰ الثلاثة المُخَلَّفِين».

﴿بِمَا رَحُبَتۡ﴾: برُحْبِها، أي: مَعَ سَعَتِها، وهو مَثَلٌ للحَيْرَةِ في أمرِهِم، كأنهم لا يجدونَ فيها مكاناً يَقِرُّونَ فيه قَلَقاً وجَزَعاً مما هم فيه، ﴿وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ أي: قُلُوبُهم، لا يَسَعُها أُنسٌ ولا سُرُور؛ لأنها خَرَجَتْ مِن فَرْطِ الوَحْشةِ والغَمّ، ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾: وعَلِمُوا ﴿أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ﴾ سَخَطِ ﴿ٱللَّهِ إِلَّآ﴾ إلىٰ استغفاره، ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ﴾: ثم رَجَعَ عليهم بالقَبُولِ والرحمةِ كَرَّةً بعدَ أخرىٰ، ليَستقيمُوا علىٰ تَوْبتِهم ويَثْبُتُوا، أو: ليتوبوا أيضاً فيما يُستَقبَلُ إن فَرَطَتْ منهم خطيئة، عِلماً منهم أنَّ اللهَ توابٌ علىٰ مَنْ تاب، ولو عاد في اليوم مئةَ مَرَّة.

قوله: (وخُلُوفِ الفَم)، النهاية: «الخِلْفة ـ بالكسر ـ: تَغَيُّرُ رِيح الفم، وأصلُها في النبات: أن يَنبُتَ الشيءُ بعدَ الشيء، لأنها رائحةٌ حديثةٌ بعدَ الرائحةِ الأولىٰ، يُقال: خَلَفَ فَمُهُ خِلْفةً وخُلُوفاً».

قوله: (﴿أَنفُسُهُمۡ﴾: أي: قُلوبُهم): أي: لا يجوزُ أن تُجرَىٰ الأنفس ـ وهيَ الذَّوات ـ علىٰ معناها الحقيقي، لأنَّ الضِّيقَ والسَّعَةَ لا يُستَعمَلانِ فيها، فتكونُ مجازاً عنِ القُلوب، لأنَّ النُّفُوسَ بها، كقوله: «المَرْءُ بأصغَرَيْه»، كما سبق في البقرة.

قوله: (ثمَّ رجعَ عليهم بالقَبُول): يعني: قولُه: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ تكريرٌ لقوله: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ﴾، لأنه معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧]، وليسَ التكريرُ للتوكيد فقط، بل مَعَ الاستيعاب، ولذلك قال: «كَرَّةً بعدَ أخرىٰ»، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾[1] ـ في تلك الآية ـ إذا كانَ للتكرير هو الوَجْه.

قوله: (أو لِيتوبوا أيضاً فيما يُستَقبَل): يعني: أنه تعالىٰ عامَلَهُم بقَبُولِ التَّوبةِ والرَّحْمةِ مَرَّةً

---

(١) في الأصول الخطية: «ثم تاب الله».

رُوِيَ أنَّ ناساً مِنَ المُؤمنين تَـخَلَّفُوا عن رسولِ الله ﷺ، منهم مَنْ **بَدَا له** وكَرِهَ مكانَه فلَحِقَ به، عن الحسن: بلغني أنه كانَ لأحَدِهِم حائطٌ كانَ خيراً مِن مئةِ ألفِ دِرهَم فقال: يا حائطاه، ما خَلَّفَني إلا ظِلُّكَ وانتِظارُ ثَمَرِك، اذهَبْ فأنتَ في سبيل الله، ولم يَكُنْ لآخَرَ إلا أهلُه، فقال: يا أهلاه، ما بَطَّأني ولا خَلَّفَني **إلا الضَّنُّ بكِ**، لا جَرَمَ والله لأُكابِدَنَّ المَفَاوِزَ حتىٰ ألحقَ برسول الله ﷺ، فرَكِبَ ولَـحِقَ به، ولم يَكُنْ لآخَرَ إلا نفسُه، لا أهلَ ولا مال، فقال: يا نفس، ما خَلَّفَني إلا حُبُّ الحياةِ لك، ....

بعدَ أخرىٰ؛ ليَستَـقيمُوا علىٰ التوبة، أو ليَستَجِدُّوها كُلَّما فَـرَطَتْ منهم زَلَّـة، لأنهم عَلِمُوا بالنُّصُوصِ الصحيحةِ أنَّ طريانَ[1] الخطيئةِ يَستَدعي تجدُّدَ التَّوبة، وإليه الإشارةُ بقوله: «عِلماً منهم أنَّ اللهَ توَّابٌ علىٰ مَنْ تاب، ولو عادَ في اليوم مِئةَ مَرَّة»، واقتبَسَه مِن قولِهِ ﷺ: «ما أصَرَّ مَنِ استَغفَر، ولو عادَ في اليومِ سبعينَ مَرَّة»[2]، رُوِيَ عن أبي بكر، وألحقه الصَّغَاني إلىٰ الحِسانِ في «كشف الحجاب»[3].

قوله: (**بَدَا له**): أي: نَدِم، البَدَاء ـ بالفَتْح والمَدِّ ـ: الندامة.

قوله: (**إلا الضَّنُّ بكِ**): إنما أنَّـثَ «بك»؛ لأنَّ المُرادَ مِنَ الأهلِ المرأة، وإلا فالأهلُ يُذكَّرُ ويُؤنَّث.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولم أقف علىٰ هذه اللفظةِ في «معاجم» اللغةِ مصدراً للفعل «طرأ»، إنما قالوا: «طَرَأَ يَطرَأُ طَرْءاً وطُرُوءاً، وقد يُتركُ الهمزُ فيُقال: طَرَا يَطرُو طُرُوّاً»، كما في «لسان العرب»، مادة (طرأ)، والله أعلم.

(٢) أخرجه أبو داود (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩) من حديث أبي بكر الصِّدِّيق رضيَ اللهُ عنه، وقال الترمذي: «ليسَ إسنادُه بالقوي».

(٣) يعني كتابَ «كشف الحجاب عن أحاديث الشهاب» للعلامة اللغوي المُحدِّث رضيِّ الدِّين الحسن بن محمد الصَّغَاني ـ ويُقال: الصاغاني ـ الحنفي (٥٧٧-٦٥٠)، رتَّبَ فيه كتاب «مسند الشهاب» للقُضاعي على الأبواب، ووضع علامةً للصحيح والضعيف والمُرسَل. انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٠٦٧)، و«الأعلام» للزركلي (٢: ٢١٤).

والله لأُكابِدَنَّ الشَّدائدَ حتىٰ ألحقَ برسول الله ﷺ، فتأبَّطَ زادَه ولَحِقَ به، قال الحسن: كذلكَ ـ واللهِ ـ المؤمنُ يتوبُ مِن ذُنُوبِهِ ولا يُصِرُّ عليها.

وعن أبي ذَرٍّ الغِفاري: أنَّ بَعيرَه أبطَأَ به، فحَمَلَ مَتاعَه علىٰ ظَهْرِه، واتَّبَعَ أثَرَ رسولِ الله ﷺ ماشياً، فقال رسولُ الله ﷺ لَـمَّا رأىٰ سَوَادَه: «كُنْ أبا ذر»، فقال الناس: هو ذاكَ، فقال: «رَحِمَ اللهُ أبا ذر، يمشي وَحْدَه، ويَمُوتُ وَحْدَه، ويُبعَثُ وَحْدَه».

قوله: (رَحِمَ اللهُ أبا ذر، يمشي وحدَه، ويموتُ وحدَه، ويُبعَثُ وحدَه): أما مَشيُهُ وحدَه: فهذه المشية. وأما مَوتُهُ وحدَه: فإنه ماتَ بالرَّبَذةِ وحدَه، وسَبَبُه: أنه خَرَجَ بعدَ وفاةِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه إلىٰ الشام، فلم يَزَلْ بها حتىٰ وليَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه، ثم استَقدَمَه عثمانُ لِشَكْوىٰ مُعاوية، وأسكَنَه الرَّبَذة، فماتَ بها.

وعن أُمِّ ذَرٍّ زوجتِه قالت: لَـمَّا حَضَرَت أبا ذَرٍّ الوفاةُ بَكَيت، فقال لي: ما يُبكيك؟ فقلت: ما لي لا أبكي، وأنتَ بفَلاةٍ مِنَ الأرض، وليسَ عندي ثوبٌ يَسَعُكَ كفناً، ولا بُدَّ للقيام بجَهازِك! قال: فأبشِري ولا تبكي، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لنَفرٍ أنا فيهم: «لَيَمُوتَنَّ مِنكُم رجلٌ بفَلاةٍ مِنَ الأرضِ يَشهَدُه عِصابةٌ مِنَ المؤمنين»[١]، وليسَ مِن أولئكَ النَّفَرِ أحدٌ إلا قد ماتَ في قَومِهِ وجماعتِه، فأنا ذلكَ الرجل، والله ما كَذَبْتُ، فأبصِري الطريق، فبينا نحنُ كذلكَ إذا برجالٍ علىٰ رَوَاحِلِهِم، قالوا: يا أمةَ الله، ما لك؟ قلت: امرُؤٌ مِنَ المُسلِمين يموتُ فكَفِّنُوه، فكَفَّنُوهُ وقاموا عليه ودَفَنُوهُ في نَفَرٍ كُلُّهم يَمَانٍ[٢]. هذا مُختَصَرٌ مِن روايةِ ابنِ عبد البَرِّ في «الاستيعاب»[٣]، وليس فيه: «كُنْ أبا ذر»[٤].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٣٧٣) و(٢١٤٦٧) بنحو القِصَّةِ المذكورة.

(٢) نسبة إلى بلاد اليمن.

(٣) (١: ٢١٣-٢١٤) بحاشية «الإصابة».

(٤) أخرج هذا اللفظ الحاكم في «المستدرك» (٣: ٥٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضيَ الله عنه.

وعن أبي خَيثَمة ... أنه بَلَغَ بُستانَه، وكانت له امرأةٌ حَسْناء، فَرَشَتْ له في الظِّل، وبَسَطَت له الحصير، وقَرَّبتْ إليه الرُّطَبَ والماءَ البارد، فنَظَر، فقال: ظِلٌّ ظَلِيل، ورُطَبٌ يانِع، وماءٌ بارد، وامرأةٌ حَسْناء، ورسولُ الله ﷺ في الضِّحِّ والرِّيح، ما هذا بخير! فقام، فرَحَّلَ ناقتَه، وأخذَ سَيفَه ورُمحَه، ومَرَّ كالرِّيح، فمَدَّ رسولُ الله ﷺ طَرْفَه إلىٰ الطريق، فإذا براكبٍ يَزْهاهُ السَّراب، فقال: «كُنْ أبا خَيثَمة»، فكانَه، ففَرِحَ به رسولُ الله ﷺ، واستَغفَرَ له.

قوله: (في الضِّحّ)، النهاية: «في حديثِ أبي خَيثَمةَ رضيَ اللهُ عنه: «يكونُ رسولُ الله ﷺ في الضِّحِّ والرِّيح، وأنا في الظِّلِّ والتَّنعُّم»، الضِّحّ: ضوءُ الشمسِ إذا استمكَنَ مِنَ الأرض، وهو كالقَمْراءِ للقَمَر».

قوله: (يَزهاهُ السَّراب)، الجوهري: «زَهَا السَّرابُ الشيءَ يَزهاه: إذا رفعَه».

قوله: (فكانَه): أي: كان هو إياه، ومنه قولُه:

ومُعَذِّرٍ قالَ الجمالُ لِوَجْهِهِ ... كُنْ مجمَعاً للطيِّباتِ فكانَهُ[1]

الجوهري: «كُنتُكَ وكُنتُ إياك، كما تقول: ظَنَنتُكَ زيداً، وظَنَنتُ زيداً إياك، تَضَعُ المُنفَصِلَ في موضعِ المُتصِلِ في الكِنايةِ عن الاسم والخبر، لأنهما مُنفَصِلانِ في الأصل، لأنهما مُبتدأ وخَبَر، قال أبو الأسود الدُّؤَلي:

دَعِ الخمرَ يَشرَبْها الغُواةُ فإنَّني ... رأيتُ أخاها كافياً بمكانِها[2]

فإلّا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها

---

(١) البيتُ لأبي هلال العسكري، قال في «ديوان المعاني» (١: ٢٤٩): «وقلتُ أيضاً ـ ولم أُسبَق إلىٰ معناه ـ:

ومُغنَّجٍ قالَ الكمالُ لِوَجْهِهِ ... كُنْ مجمَعاً للطَّيِّباتِ فكَانَهُ»

وقال فيه أيضاً (٢: ٢٤): «وقلتُ في الهنةِ النادرةِ تحتَ ورقة البَنَفسَج، ولم أسمع فيها من الشِّعرِ العربيِّ شيئاً»، فذكره، إلا أنه قال: «لِخَلْقِهِ» بدل «لوَجْهِه».

(٢) كذا في الأصول الخطية، أما في «الصِّحاح» للجوهري، مادة (كون)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لأبي بكر الأنباري (١: ٤٩٢): «مُجزِياً لمكانها»، ولم يختلفوا في نِسبتِه إلىٰ أبي الأسود الدُّؤَلي.

ومنهم مَنْ بقيَ لم يَلحَقْ به، منهمُ الثلاثة، قال كعب: لـمَّا قَفَلَ رسولُ الله ﷺ سَلَّمتُ عليه، فـرَدَّ عليَّ كالمُغضَبِ بعدَما ذكَرني، وقال: «ليتَ شِعْري ما خَلَّفَ كعباً؟» فقيل له: ما خَلَّفَه إلا حُسْنُ بُرْدَيه، والنَّظَرُ في عِطفَيْه. فقال مُعاذ: [و]الله[1] ما أعلَمُ إلا فَضْلاً وإسلاماً، ....

يعني: الزَّبيب».

وأما الروايةُ الصحيحةُ عن البخاريِّ ومُسلِمٍ والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن ابنِ شِهابٍ: فقال رسولُ الله ﷺ: «كُنْ أبا خَيثَمة»، فإذا هو أبو خَيثَمة[2]. وتمامُ حديثِ كعبِ بنِ مالكٍ بطُولِهِ مَروِيٌّ بهذهِ الرواية الصحيحة، وليسَ فيه: «كُنْ أبا ذر».

قوله: (إلا حُسْنُ بُرْدَيه، والنَّظَرُ في عِطفَيْه): كِنايةٌ عن كَوْنِهِ مُعجَباً بنفسِه ذا زَهْوٍ وتكبُّر.

وأما قولُه ﷺ[3]: «ما أعلَمُ إلا فَضْلاً وإسلاماً»: فإشارةٌ إلىٰ الرَّدِّ فيما يُتصوَّرُ مِن ذلكَ

---

(١) في الأصل: «فقال: مَعاذَ الله! ما أعلم إلا...»، ويُوافِقُه كلامُ العلامة الطِّيبي، والظاهرُ أنه خطأ قديمٌ في أصل «الكشَّاف»، وفي المطبوع: «فقال معاذ: ما أعلمُ إلا فضلاً وإسلاماً»، يعني: أنَّ قائلَ ذلك معاذُ بنُ جبل رضيَ الله عنه، وهو الصواب، فقد أخرجه مسلم (٢٧٦٩) (٥٣) بلفظ: «فقال معاذ: والله ـ يا رسول الله ـ ما عَلِمنا عليه إلا خيراً».

ثم وقفتُ على تنبيه من العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى إلى هذا الخطأ، نقله عنه المناوي في «الفتح السماوي» (٢: ٧١٠)، وتعقَّبه في شيء منه، فلم يأتِ بشيء، والسَّعْدُ مع السَّعْد.

(٢) أخرجه بذِكرِ قِصَّةِ أبي خيثمة: مسلم (٢٧٦٩).

وأخرج منه قِصَّةَ توبةِ كعبِ بنِ مالك دونَ قِصَّةِ أبي خيثمة: البخاري (٤٤١٨) و(٤٦٧٧)، والترمذي (٣١٠٢).

وأخرجه أطرافاً من قِصَّةِ كعب: البخاري (٢٧٥٧) و(٢٩٤٧-٢٩٥٠) و(٣٠٨٨) و(٣٥٦٦) و(٣٨٨٩) و(٣٩٥١) و(٤٦٧٣) و(٤٦٧٦) و(٤٦٧٨) و(٦٢٥٥) و(٦٦٩٠) و(٧٢٢٥)، وأبو داود (٢٢٠٢) و(٢٧٧٣) و(٣٣١٧-٣٣٢٠)، والنسائي (٣٤٢٢-٣٤٢٦) و(٣٨٢٤-٣٨٢٦).

(٣) كذا قال المؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، تَبَعاً لِـمَا في «الكشاف»، وقد عرفتَ أنَّ فيه تحريفاً، وأنه من قول مُعاذِ بنِ جبلٍ رضيَ اللهُ عنه.

ونهىٰ عن كلامِنا أيـُّها الثلاثةُ، فتنكَّرَ لنا الناس، ولم يُكلِّمْنا أحدٌ مِن قريبٍ ولا بعيد.

فلما مَضَتْ أربعونَ ليلةً أُمِرْنا أن نَعتزِلَ نِساءَنا، ولا نَقربَهُنَّ، فلما تَـمَّتْ خمسونَ ليلة، إذا أنا بنِداءٍ مِن ذُرْوةِ سَلْع: أبشِـرْ يا كعبُ بنَ مالك، فخَرَرتُ ساجِداً، وكنتُ كما وَصفَني ربي ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾، وتَتابَعَتِ البِشارة، فلَبِستُ ثوبي، وانطَلَقتُ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، فإذا هو جالسٌ في المسجدِ وحَولَه المُسلمون، فقامَ إليَّ طلحةُ بنُ عُبيدِ الله **يُـهَروِلُ إليّ**، حتىٰ صَافَحَني وقال: لِتَهنِك توبةُ الله عليك، ....

الكلام، وهو النُّقصانُ في الإنسانيَّةِ والنُّقصانُ في الدِّين، يعني: هو كاملٌ خُلقاً ودِيناً، وذكر ابنُ عبدِ البَـرِّ في «الاستيعاب» قِصَّتَه، وليسَ فيها هذه الزِّيادة، وقال: «هو أبو خَيثَمة الأنصاريُّ أحدُ بني سالمِ بنِ الخزرج، شَهِدَ أُحُداً مع النبيِّ ﷺ، وبقيَ إلىٰ أيام يزيدَ بنِ معاوية»[1].

قوله: (**ونهىٰ عن كلامِنا أيـُّها الثلاثة**): أي: خُصُوصاً الثلاثة، كقولهم: «اللهُمَّ اغفِرْ لنا أيـَّتُها العِصابة»، قال أبو سعيد السِّيرافي: إنه مفعولُ فِعلٍ محذوف، أي: أُريدُ الثلاثة، وأُخُصُّ الثلاثة. وخالَفَه الجمهور، وقالوا: «أيُّ»: مُنادىٰ، و«الثلاثة»: صفة له، وإنما أوجَبُوا ذلك لأنه في الأصلِ كانَ كذلك[2]، فنُـقِلَ إلىٰ الاختِصاص، وكُلَّما نُـقِلَ مِن بابٍ إلىٰ باب، فإعرابُه بحَسَبِ أصلِه، كأفعالِ التعجُّب.

قوله: (**يُـهَروِلُ إليّ**)، **النهاية**: «الهرولة: ضَـرْبٌ مِنَ السَّير، بينَ المشي والعَدْو».

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ٥١) بحاشية «الإصابة» لابن حجر.

(٢) ويرىٰ القاضي عياض أنَّ أصلَه «أيّ» الموصولة، وليس «أيّ» المُنادىٰ، قال في «مشارق الأنوار» (١: ٥٦): «أيُّها الثلاثة: هذا عندَ سِيبَوَيْهِ على الاختِصاص، وحُكيَ عن العرب: اللهُمَّ اغفِر لنا أيتُها العِصابة، وأمينُنا أيتُها الأُمَّةُ أبو عُبيدة، وتكونُ «أيّ» هنا بمعنىٰ: الذي، كقولهم: عَلِمتُ أيـُّهم في الدار، أي: الذي في الدار، فكأنه قال في الحديث: الذينَ هُمُ الثلاثة».

فلن أنساها لِطَلْحة، وقال رسولُ الله ﷺ، وهو يَستَنيرُ استِنارةَ القَمَر: «أبشِـرْ يا كعبُ بخيرِ يومٍ مَرَّ عليك منذُ وَلَدَتْكَ أمُّك»، ثم تَلَا علينا الآية.

وعن أبي بكرٍ الوَرَّاق: أنه سُئِلَ عن التوبةِ النَّصُوح؟ فقال: أن تَضِيقَ علىٰ التائبِ الأرضُ بما رَحُبَت، وتَضِيقَ عليه نفسُه، كتوبةِ كَعْبِ بنِ مالكٍ وصَاحِبَيْه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ * مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ * وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ١١٩-١٢١]

﴿مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: وقُرِئ: «مِنَ الصَّادِقين»، وهُمُ الذينَ صَدَقُوا في دينِ الله نِيَّةً وقولاً وعَمَلاً، أو الذينَ صَدَقُوا في إيمانِهم ومُعاهَدَتِهم اللـهَ ورسولَهُ علىٰ الطاعة، مِن قوله: ﴿رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وقيل: هُمُ الثلاثة، أي: كُونُوا مِثلَ هؤلاءِ في صِدقِهم وثباتِهم. وعن ابنِ عباس: **الخِطابُ لِـمَنْ آمَنَ مِن أهلِ الكِتاب**، أي: كُونُوا مَعَ المُهاجِرينَ والأنصار، ووافِقُوهُم، وانتَظِمُوا في جُملَتِهم، واصدُقُوا مِثلَ صِدقِهم. ....

قوله: (**فلن أنساها لطلحة**) أي: هذه الخصلة، وهي بِشارتُه إيايَ بالتوبة، أي: لا أزالُ أذكُرُ إحسانَه إليَّ بذلك، وكنتُ[1] رَهينَ مِنَّتِهِ به.

قوله: (**وعن ابنِ عَبَّاس: الخِطابُ لمن آمَنَ مِن أهلِ الكِتاب**): عطفٌ علىٰ قوله: «وهُمُ الذينَ صَدَقُوا» مِن حيثُ المعنىٰ.

---

(١) في (ح): «وليت»، وفي (ف): «وليس»، والمُثبتُ من (ط).

وقيل: لِـمَنْ تخلَّفَ مِنَ الطُّـلَقاءِ عن غَزْوةِ تبوك. وعن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «لا يَصلُحُ الكَذِبُ في جِدٍّ ولا هَزْل، ولا أن يَعِدَ أحدُكُم صَبيَّه، ثم لا يُنجِزَه، اقرؤوا إن شِئتُم: ﴿وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾، فهل فيها مِن رُخْصة؟!».

اعلم أنَّ الخِطابَ في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾: إن كانَ الـمُرادُ عاماً فالمُناسِبُ أن يُرادَ بـ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾: ما قال أولاً: «وهُمُ الذينَ صَدَقُوا في دينِ الله نيةً وقولاً وعملاً»، وإن كانَ الخِطابُ لأهلِ الكِتابِ فالظاهرُ أن يُرادَ بـ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾: «الذينَ صَدَقُوا في إيمانهم ومُعاهَدَتِهم اللهَ ورسولَه علىٰ الطاعة»، وهذا ما عليه الصحابةُ رضوانُ الله عليهم، ولذلك قال: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْـهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وإن كانَ الخِطابُ لمن تخلَّفَ مِنَ الطُّلَقاء، فالمُناسِبُ أن يُرادَ بـ﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾: الثلاثة، كما قال: «كونوا مِثلَ هؤلاءِ في صِدقِهم ونيَّاتِهم».

وكلامُ ابنِ مسعودٍ مبنيٌّ علىٰ الوجهِ الأول، أما القرينةُ الدالَّـةُ علىٰ الوجهِ الثاني: فهي قولُه: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَـارِ ﴾ الآية [التوبة: ١١٧]، وعلىٰ الثالث: قولُه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ الآية [التوبة: ١١٨].

والأولُ أَولىٰ الوجوه؛ لأنه كالخاتمةِ للآياتِ تَشتَمِلُ علىٰ الفَريقَين وغيرِهما، فيَدخُلُوا فيه دُخُولاً أولياً مِن غير ترجيح، وليكونَ كالتَّخلُّصِ إلىٰ العَوْدِ إلىٰ ما بُدِئَ به الكلام، وهو قولُه: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم ﴾.

قولُه: (مِنَ الطُّلَقاء): قيل: هم السبعةُ الذينَ أوثَقُوا أنفُسَهم علىٰ سَواري المسجد، فأطلَقَهم رسولُ الله ﷺ بعدَ نُزولِ الآية.

قوله: (فهل فيها مِن رُخصة؟): يعني: لـمَّا أمَرَ المُكلَّفَ بأن يُدخِلَ نفسَه في زُمْرة الصادِقِينَ مِنَ الأنبياءِ والمُرسَلين، وأن تكونَ له مُساهَمةٌ فيمَن صَدقَه نيةً وقولاً وعملاً، فيكونُ قد كَلَّفَه في الصِّدقِ بما لا يَحتَمِلُ أدنىٰ ما يَصدُقُ عليه الكذب.

﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ أُمِرُوا بأَنْ يَصحَبُوهُ علىٰ البأساءِ والضَّـرَّاء، وأن يُكابِدُوا معَه الأهوالَ برغبةٍ ونشاطٍ واغتِباط، وأن يُلقُوا أنفُسَهم من الشَّدائدِ ما تلقاهُ نفسُه، عِلماً بأنها أعزُّ نفسٍ عندَ الله وأكرَمُها عليه، فإذا تَعـرَّضَتْ مَعَ كرامتِها وعِزَّتِها للخَوْضِ في شِدَّةٍ وهَوْل، وَجَبَ علىٰ سائرِ الأنفُسِ أن تَتَهافَتَ فيما تَعَرَّضَتْ له، ولا يَـكتَـرِثَ لها أصحابُها، ولا يُقيموا لها وَزْناً، وتكونَ أخفَّ شيءٍ عليهم وأهوَنَه، .....

قوله: (أُمِرُوا أن يَصحَبُوهُ علىٰ البأساءِ والضَّـرَّاء)، ثم قولُه: «وهذا نهيٌ بليغ»: يَدُلُّ علىٰ أنَّ الآيَةَ مُتضمِّنةٌ للأمرِ أو النهي؛ أما النهيُ فمِن قولِه: ﴿مَا كَانَ﴾، فإنَّ معناها: لا ينبغي ولا يَستَقيمُ ولا يَصِحّ، وهو أبلغُ مِن صَـريح النَّهْي، فإذا نُـهُوا عن أن يَتَخَلَّفُوا عنه، وعن أن يَرغَبُوا بأنفُسِهم عن نفسِه، وَجَبَ عليهم أن يَصحَبُوهُ في البأساءِ والضَّـرَّاء، وأن يُلقُوا أنفُسَهم ما تَلقَاهُ نفسُه مِنَ الشدائد، فيكونوا مأمورينَ بذلك، بناءً علىٰ أنَّ النهيَ أمرٌ بضِدِّه.

وإنما أفادَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ ما ذُكِـرَ مِنَ المُبالغات، لأنه تعالىٰ عَدَّاهُ بالباء وبـ«عن»، قال الواحدي: «يُقال: رغبتُ بنفسي عن هذا الأمر، أي: تَرَفَّعتُ عنه»[١].

النهاية: «يُقال: رَغِبتُ بفُلانٍ عن هذا الأمر: إذا كَرِهتَه له وزَهِدتَ له فيه، ومنه الحديث: إني لأرغَبُ بِكَ عن الأذان».

وقلت: معناه أنَّ هذا الأمرَ مما لا يَليقُ بمَنزِلتِك، لأنكَ أرفَعُ قَدْراً مِن أن تُزاوِلَه، المعنىٰ: ما صحَّ لهم[٢] ولا استَقامَ أن يَتَـرَفَّعُوا بأنفُسِهم عن نفسِه، أي: بأن يكرهوا الشدائدَ لأنفسهم، ولا يكرهوها له، فإنه مُستَهجَنٌ جداً، بل عليهم أن يَعكِسُوا القَضِيَّة، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولا يُقيمُوا لها وَزْناً... فَضْلاً عن أن يَربَؤُوا بأنفُسِهم عن مُتابعتها».

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٣٤).

(٢) من قوله: «وزهدتُ له فيه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

فَضْلاً عن أن يَرْبَؤوا بأنفُسِهم عن مُتابعتِها ومُصاحبتِها، ويَضِنُّوا بها علىٰ ما سَمَحَ بنفسِه عليه، وهذا نهيٌ بليغٌ مَعَ تقبيحٍ لأمرِهِم، وتوبيخٍ لهم عليه، وتهييجٍ لُمتابَعتِه بأَنَفَةٍ وحَمِيَّة.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما دَلَّ عليه قولُه: «ما كانَ لهم أن يَتخلَّفوا» مِن وُجوبِ مُشَايَعَتِه، كأنه قيل: ذلكَ الوُجوبُ بسَبَبِ أنهم ﴿لَا يُصِيبُهُمْ﴾ شيءٌ مِن عَطَشٍ ولا تَعَبٍ ولا مجاعةٍ في طريقِ الجِهاد، ولا يَدُوسُونَ مكاناً مِن أمكنةِ الكُفَّار بحَوافِرِ خُيُولِهِم وأخفَافِ رَواحِلِهِم وأرجُلِهِم، ولا يَتصرَّفُونَ في أرضِهم تَصرُّفاً يَغيظُهم ويُضيِّقُ صُدُورَهم، ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾: ولا يَرْزَؤُونَهم شيئاً بقَتْلٍ أو أَسْرٍ أو غَنيمةٍ أو هَزيمةٍ أو غيرِ ذلك، ....

قولُه: (يَربَؤُوا بأنفُسِهم عن مُتابعتها)، الأساس: «وإني لأربأُ بِكَ عنِ الأمر: أرفَعُكَ عنه ولا أرضاهُ لك، ورَبَأْتُ بنفسي عن عَمَلِ كذا، وما عَبَأْتُ بكذا ولا رَبَأْتُ به».

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ ما دلَّ عليه قولُه: «ما كانَ لهم أن يَتخلَّفوا»): وهو تلخيصٌ للتِّلاوةِ ودلالتِها علىٰ وُجوبِ مُشايعَتِه[1]؛ لِـمَا مَرَّ في قولِه: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ أنه مُتضمِّنٌ للأمرِ بالنَّفيرِ معه، صَلَواتُ الله عليه.

والمعنىٰ: أنَّ ذلكَ الأمرَ والتهييجَ بسَبَبِ تَرتُّبِ هذهِ الفوائدِ المُتكاثِرةِ عليه ديناً ودُنيا، ومن حَقِّ العاقِلِ أن لا يَتقاعَدَ عنها.

فقولُه: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾ القَرينَتانِ وارِدتانِ لبيانِ ما لهم مِنِ الغَنيمةِ والنُّصْرة بعدَ بيانِ ما كانَ عليهم من التعبِ والنَّصَبِ في قوله: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ثم جُمِعا في قولِه: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾.

قولُه: (ولا يرزَؤُونَهم شيئاً): أي: لا يَنقُصُونهم، ومنه: الرَّزِيَّة: المُصيبة.

---

(١) في (ح) و(ف): «متابعته»، والمُثبتُ من (ط)، ويُوافِقُه لفظُ الزمخشري في «الكشاف»، والأمرُ فيه قريب.

﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾، وفازوا واستَوجَبُوا الثَّوابَ ونَيْلَ الزُّلْفىٰ عندَ الله، وذلكَ مما يُوجِبُ المُشايَعة.

ويجوز أن يُرادَ بالوَطْءِ: الإيقاعُ والإبادة، لا الوَطْءُ بالأقدام والحوافِر، كقولِه عليه السَّلام: «آخِرُ وَطْأةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ»، و«المَوطِئ»: إما مَصدَرٌ كالمَورِد، وإما مكان، فإنْ كانَ مكاناً: فمعنىٰ ﴿يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ﴾: يَغيظُهم وَطْؤُه، و«النَّيْلُ» أيضاً: يجوزُ أن يكونَ مَصدَراً مُؤكِّداً، وأن يكونَ بمنعىٰ المَنيل، ويُقال: نالَ منه: إذا رَزَأَهُ ونَقَصَه، وهو عامٌّ في كُلِّ ما يَسُوؤُهُم ويَنكُبُهم ويُلحِقُ بهم ضَـرَراً.

قوله: (آخِرُ وَطْأةٍ وَطِئَها اللهُ بوَجّ): النهاية: «زَعَمَتِ المرأةُ الصَّالحةُ خَوْلةُ بنتُ حَكيم: أنَّ رسولَ الله ﷺ خرجَ وهو مُحتَضِنٌ أحدَ ابنَي ابنتِه، وهو يقول: «إنكم لَتُبخِّلُونَ وتُجبِّنُون، وإنكم لمن ريحانِ الله، وإنّ آخرَ وَطْأةٍ وَطِئَها [اللهُ][1] بوَجّ»[2]، يعني: تَحمِلُونَ علىٰ البُخْلِ والجُبْن، فإنَّ الأبَ يَبخَلُ بإنفاقِ مالِهِ ليُخلِّفَه لهم، ويجبُنُ عن القِتالِ ليعيشَ لهم ويُربِّيَهم. و«ريحانُ الله»: رزقُه وعطاؤُه. و«وَجّ»: مِنَ الطائف.

والوَطْءُ في الأصل: الدَّوسُ بالقَدَم، فسُمِّيَ به الغَزْوُ والقَتْل، لأنَّ مَنْ يَطأُ الشيءَ برِجْلِهِ فقد استَقصَىٰ في هلاكِه وإهانتِه. والمعنىٰ: إنَّ آخِرَ أخذةٍ ووَقْعةٍ أوقَعَها اللهُ تعالىٰ بالكُفَّارِ كانت بوَجّ، وكانت غزوةُ الطائفِ آخِرَ غَزَواتِ رسولِ الله ﷺ، ولم يَغزُ بعدَها إلا غزوةَ تبوك، ولم يكن فيها قتال.

ووَجْهُ تَعلُّقِ هذا القولِ بالأولاد: أنه إشارةٌ إلىٰ تقليلِ ما بقيَ مِن عُمُرِه، صَلَواتُ الله عليه، فكَنَىٰ به عن ذلك».

قوله: (ويَنكُبُهم): وروي: «ويُنكِيهم»، النهاية: «يُقال: نكيتُ في العَدُوِّ أنكِي نِكاية، فأنا

---

(١) لفظ الجلالة لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتُّه من «النهاية» لابن الأثير (٥: ٢٠٠).

(٢) أخرجه بتمامه أحمد في «مسنده» (٢٧٣١٤). وأخرجه الترمذي (١٩١٠) دون قِصَّةِ وطأة وَج.

وأخرجه أحمد (١٧٥٦٢)، وابن ماجه (٣٦٦٦) من حديث يعلىٰ العامري، وروايةُ أحمد دونَ قوله: «وإنكم لمن ريحان الله»، وروايةُ ابن ماجه مختصـرةٌ بقوله: «إنَّ الولدَ مَبْخَلةٌ مَجبَنةٌ».

وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ مَنْ قَصَدَ خيراً كانَ سَعيُه فيه مشكوراً؛ مِن قيامٍ وقُعُودٍ ومَشْيٍ وكلامٍ وغيرِ ذلك، وكذلكَ الشَّر، وبهذِهِ الآيةِ استَشهَدَ أصحابُ أبي حَنيفةَ رحمه الله: أنَّ المَدَدَ القادِمَ بعدَ انقِضاءِ الحربِ يُشارِكُ الجيشَ في الغَنيمة، لأنَّ وَطْءَ دِيارِهِم مما يَغيظُهم ويُنكِي فيهم.

ولقد أسهَمَ النَّبيُّ ﷺ لابنَيْ عامر، وقد قَدِمَا بعدَ تَقَضِّي الحرب، وأمَدَّ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه المُهاجِرَ بنَ أبي أُمية، وزيادَ بنَ أبي لَبيد، بعِكرِمةَ بنِ أبي جَهْلٍ مع خمسِ مئةِ نفس، فلَحِقُوا بعدَما فتَحُوا، فأُسهِمَ لهم.

ناكٍ: إذا أكثرتَ فيهمُ الجِراحَ والقَتْلَ، فوَهَنُوا لذلك، وقد يُهمَز؛ لغةٌ فيه. يُقال: نَكَأْتُ القَرْحةَ أنكَؤُها: إذا قَشَرتَها».

قوله: (ولقد أسهَمَ رسولُ الله ﷺ): روينا عن الترمذيِّ[1] عن أبي موسىٰ قال: «قَدِمتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ في نَفَرٍ مِنَ الأشعَريِّينَ بعدَ أن افتَتَحَ خَيبَر، فقَسَمَ لنا، ولم يَقسِمْ لأحَدٍ لم يَشهَدِ الفَتْحَ غيرَنا»[2].

وعن أبي داودَ[3] عن أبي موسىٰ قال: «قَدِمْنا فوافَقْنا رسولَ الله ﷺ حينَ افتَتَحَ خَيبَر، فأسهَمَ لنا ـ أو قال: فأعطانا منها ـ، وما قَسَمَ لأحَدٍ غابَ عن فَتْحِ خَيبَرَ منها شيئاً، إلا لمن شَهِدَ معه، إلا أصحابَ سَفينتِنا؛ جعفراً وأصحابَه، قَسَمَ لهم معه».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: «البخاري»، فإنَّ روايتَه تكاد تُطابِقُ اللفظَ المذكور بخِلافِ رواية الترمذي، كما سيأتي بيانُه في التعليق التالي.

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٣٣) بلفظ: «قَدِمْنا علىٰ النبيِّ ﷺ بعدَ أن افتَتَحَ خَيبَر، فقَسَمَ لنا، ولم يَقسِمْ لأحَدٍ لم يَشهَدِ الفَتْحَ غيرَنا».

وأخرجه الترمذي (١٥٥٩) بلفظ: «قَدِمتُ علىٰ رسولِ الله ﷺ في نَفَرٍ مِنَ الأشعَريِّينَ خَيبَر، فأسهَمَ لنا مَعَ الذينَ افتَتَحُوها».

(٣) في «سننه» (٢٧٢٥). وأخرجه البخاري (٣١٣٦)، ومسلم (٢٥٠٢) باللفظِ نفسِه، فيُستَغربُ من المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ اقتصارُه في تخريجه على «سنن أبي داود».

وعندَ الشافعيّ: لا يُشارِكُ المَدَدُ الغانِمِين.

وقرأ عُبَيدُ بنُ عُمَير: «ظَمَاءٌ» بالمد، يُقال: ظَمِأ ظَمَاءةً وظَمَاء.

﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً﴾ ولو تمرة، ولو عِلاقةَ سَوْط، **﴿وَلَا كَبِيرَةً﴾ مِثل ما أنفقَ عُثمانُ** رضيَ اللهُ عنه **في جَيْشِ العُسْرة،** **﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾** أي: أرضاً في ذهابِهم ومَجيئِهم.

قوله: (**وعندَ الشافعيّ: لا يُشارِكُ المَدَدُ الغانِمين**): في «الروضة»: «يَستَحِقُّ السَّهْمَ مَنْ شَهِدَ الوَقْعةَ بنيَّةِ الجهاد، قاتَلَ أم لم يُقاتِل، إذا كانَ ممَّن يُسهَمُ له؛ مَنْ حَضَرَ قبلَ انقِضاءِ القِتال: استَحَقّ، وإن حَضَرَ بعدَ حِيازةِ المال: فلا، وإن حَضَرَ بعدَ انقِضائِه وقبلَ حِيازةِ المال: أظهَرُ الوَجْهَين: لا يَستَحِقّ، ولو أقاموا علىٰ حِصْن، وأشرَفُوا علىٰ فَتْحِه، فلَحِقَ مَدَدٌ قبلَ الفَتْح: شاركوهم، وإن فَتَحُوا ودَخَلُوا آمِنين، ثم جاءَ المَدَد: لم يُشارِكُوهُم»[1].

قلت: ويُؤيِّدُه ما روىٰ البخاريُّ[2] عن أبي هُريرةَ قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ أباناً علىٰ سَرِيَّةٍ مِنَ المدينةِ قِبَلَ نَجْد، فقَدِمَ أبانٌ وأصحابُه علىٰ النَّبيِّ ﷺ بخَيبَرَ بعدَما افتتَحَها، وإنَّ حُزُمَ خَيْلِهم اللِّيْف، فلم يَقسِم له».

ودلَّ أيضاً قولُ أبي موسىٰ في الحديثِ الأوَّل: «وما قَسَمَ لأحدٍ غابَ عن فَتْحِ خيبَرَ» إلىٰ آخِرِه، علىٰ مَذهَبِ الشافعيّ.

قوله: (**مِثلَ ما أنفقَ عُثمانُ في جَيْشِ العُسْرة**): في «مُسنَدِ أحمدَ بنِ حنبل»[3] عن عبدِ الرحمن ابنِ سَمُرةَ قال: «جاءَ عُثمانُ رضيَ اللهُ عنه إلىٰ النَّبيِّ ﷺ بألفِ دينارٍ في ثَوْبِه حينَ جَهَّزَ جيشَ العُسْرة، فصَبَّها في حِجْرِ رسولِ الله ﷺ، فجعلَ يُقلِّبُها بيدِه، وقال: «ما ضَرَّ ابنَ عَفّانَ ما عَمِلَ بعدَ اليوم»، يُرَدِّدُها مراراً».

---

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٦: ٣٧٧).

(٢) في «صحيحه» (٤٢٣٨).

(٣) برقم (٢٠٦٣٠)، وأخرجه أيضاً الترمذي (٣٧٠١).

والوادي: كُلُّ مُنعَـرَجٍ بينَ جِبالٍ وآكامٍ يكونُ مَنفَـذاً للسَّبيل، وهو في الأصل: «فاعِل»؛ مِن: وَدَىٰ: إذا سال، ومنه: الوَدْي، وقد شاعَ في استِعمالِ العَرَبِ بمعنىٰ: الأرض، يقولون: لا تُصَلِّ في وادي غيرك.

﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ ذلكَ مِنَ الإنفاقِ وقَطْعِ الوادي، ويجوزُ أن يَرجعَ الضميرُ فيه إلىٰ ﴿عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾، وقولُه: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿كُتِبَ﴾، أي: أُثبِتَ في صَحائِفِهم لأجلِ الجزاء.

[﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ١٢٢]

اللامُ لتأكيد النفي، ومعناه: أنَّ نَفيرَ الكافَّةِ عن أوطانهم لِطَلَبِ العِلمِ غيرُ صحيحٍ ولا مُمكِنٍ، وفيه: أنه لو صَحَّ وأمكَنَ ولم يُؤَدِّ إلىٰ مَفسَدةٍ ....

قوله: (كل مُنعَـرَجٍ)، الجوهري: «مُنعَرَجُ الوادي: مُنعَطَفُه يمنةً ويَسْـرة».

قوله: (ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ فيه): عطفٌ علىٰ قوله: «﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ ذلك»، يعني: أنّ الضميرَ المرفوعَ القائمَ مقامَ الفاعلِ في ﴿كُتِبَ﴾: إما مُجْرىً مُجْرى اسمِ الإشارة، والمُشارُ له ما سَبَقَ مِنَ الإنفاقِ وقَطْعِ الوادي، أو راجع إلىٰ ﴿عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾، أي: يُقدَّرُ له: «عَمَلٌ صالح»، ليقومَ مقامَ الفاعل، بقَرينةِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾[١].

وقوله: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ﴾ تعليـلٌ لـهذا الفِعْـل، كمـا أنَّ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ لذلك.

قوله: (وفيه: أنه لو صَحَّ): يعني: أشار في هذهِ الآية إلىٰ أنَّ طَلَبَ العِلم فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلِم؛ علىٰ سبيلِ الإدماج[٢]، لأنَّ سَوْقَ الكلام: أنه لولا ضَـرورةٌ دَعَتِ المُسلمينَ إلىٰ المنع

---

(١) من قوله: «أي: يُقدَّر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) تقدَّم تعريفُ الإدماج في تفسير الآية (١١٧) من هذه السورة ص٣٨١ تعليقاً.

....

مِن تنفيرهم كافَّـةً في طَلَبِ العِلم، لَوَجَبَ تنفيرُ الكُلّ، فيُفهَمُ مِن هذا أنَّ قولَه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ ترخيصٌ[1] للبعضِ مِنَ القُعُودِ لمصلحةٍ دينية، وعزيمةٌ[2] لآخرينَ في التنفير لِطَلَبِ العِلم، ثم الرجوعِ إلىٰ القاعِدينَ لأجل التعليم.

وكانَ مِن حَقِّ الظاهر أن يُقال: «ليَتفقَّهوا في الدِّينِ وليُعلِّموا قومَهم إذا رَجَعُوا إليهم لَعَلَّهم يفقهون»، فوضعَ موضعَ «التعليم»: «الإنذار»، وموضعَ «يفقهون»: ﴿يَحْذَرُونَ﴾؛ ليُؤذِنَ بأنَّ الغَرَضَ مِنَ التعليم والتفقُّه اكتِسابُ خشيةِ الله والحذر مِن بأسِه وعِقابِه.

قال حُجَّةُ الإسلام الغزاليُّ رحمة الله عليه: «لقد كان اسمُ «الفِقه» بالعَصْرِ الأوَّلِ مُطلَقاً علىٰ عِلم الآخرة، ومعرفةِ دقائقِ آفاتِ النُّفوس ومُفسِداتِ الأعمال، وقُوَّةِ الإحاطةِ بحَقارةِ الدُّنيا، وشِدَّةِ التَّطلُّع إلىٰ نعيم الآخرة، واستيلاءِ الخوفِ علىٰ القلب، ويَدُلُّكَ عليه قولُه تعالىٰ: ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾، وما به الإنذارُ والتخويفُ هو الفقه، دونَ تعريفاتِ الطلاقِ واللِّعانِ والسَّلَم والإجارة.

وسأل فَرْقَدٌ السَّبَخيُّ الحسَنَ عن شيء، فأجابه، فقال: إنَّ الفُقهاءَ يُخالِفُونَك. فقال الحسن: ثَـكِلَتكَ أمُّكَ فُرَيقِدُ، هل رأيتُ فقيهاً قَطُّ بعَينَيك؟! إنما الفقيه: الزاهِدُ في الدُّنيا، الراغبُ في الآخرة، البصيرُ بدينه، المُداوِمُ علىٰ عِبادةِ ربِّه، الوَرِعُ الكافُّ عن أعراضِ المُسلِمين، العفيفُ عن أموالهم، الناصِحُ لجماعتِهم. ولم يَقُلْ في جميعِ ذلك: الحافظُ لفُرُوع الفتاوىٰ». تَمَّ كلامُه.

ومنه أخَذَ المُصنِّفُ في الطَّعْنِ في المُتَسَمَّينَ باسمِ الفِقهِ قائلاً: «لا ما يَنتَحِيـهِ الفُقهاءُ مِنَ الأغراضِ الخسيسة»، إلىٰ آخره.

---

(١) في (ط) و(ح): «ترخص»، وأثبتُّها «ترخيص» لتُناسِبَ قوله بعد قليل: «وعزيمة».

(٢) من قوله: «كافة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

لَوَجَبَ لوجوبِ التفقُّه علىٰ الكافَّة، ولأنَّ **طَلَبَ العِلمِ فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلِمة**.

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ فحينَ **لم يُمكِنْ نَفيرُ الكافّة**، ولم يَكُنْ مصلحةً، فهَلَّا نَفَرَ ﴿مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ **أي: مِن كُلِّ جماعةٍ كثيرةٍ جماعةٌ قليلةٌ** منهم، يَكفُونَهُمُ النَّفير.

﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾: لِيَتكلَّفُوا الفَقاهةِ فيه، ويَتَجَشَّمُوا المَشاقَّ في أخذِها وتحصيلِها، ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾: ولِيَجعلُوا غَرَضَهم ومَرْمَىٰ هِمَّتِهم في التفقُّه: إنذارَ قَوْمِهم وإرشادَهُم والنَّصيحةَ لهم، لا ما يَنتَحِيهِ الفقهاءُ مِنَ الأغراضِ الخسيسة، ويَؤُمُّونَها مِنَ المقاصِدِ الركيكة، ومِنَ التَّصدُّرِ والتَّرؤُّسِ والتَّبسُّطِ في البلاد، والتَّشبُّهِ بالظَّلَمةِ في مَلابِسِهم ومَراكِبِهم، ومُنافسةِ بعضِهم بعضاً، ....

قوله: (**طَلَبَ العِلمِ فريضةٌ علىٰ كُلِّ مُسلِمٍ ومُسلِمة**): رواه الصَّغَانيُّ في «كِشفِ الحِجاب» عن أبي سعيد[1]، ولم يَذكُر «ومُسلِمة»، وضَعَّفَه[2].

قوله: (**لم يُمكِن نفيرُ الكافّة**): النَّفيرُ هنا: مصدر، **الأساس**: «نَفَرَ القومُ إلىٰ الثَّغْرِ نَفيراً، وجاءَ نَفيرُ بني فُلانٍ ونَفَرُهُم».

قوله: (**أي: مِن كُلِّ جماعةٍ كثيرةٍ جماعةٌ قليلة**): كأنه استَنبَطَ مِنَ استِعمالِ التنزيلِ الفرقَ بينَ «الفِرْقة» و«الطائفة»، لأنَّ القياسَ أن يُنتَزَعَ مِنَ الكثيرِ القليل، وإلا فالجوهريُّ لم يُفرِّق بينهما.

---

(١) تَقَدَّمَ التعريفُ بـ«كشف الحجاب» عند تفسير الآية ١١٨ من سورة التوبة ص٣٨٧.
وحديثُ أبي سعيد: أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٥٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٦٧)، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٤). وإسناده شديدُ الضعف، وانظر «مجمع الزوائد» للهيثمي (١: ١٢٠).

(٢) وأخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديث أنس بن مالك، وإسناده ضعيف جداً، لكن له شواهدُ كثيرة ذكرَ بعضَها الحافظُ الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١: ١١٩-١٢٠)، والحافظُ السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص٢٧٥-٢٧٧ (٦٦٠)، وبَيَّنا أنه لا يرتقي إسنادٌ منها إلىٰ الحسن، فَضْلاً عن الصحيح، إلا أنه يُمكِنُ أن يُقال: إنه حَسَنٌ بمجموع طرقه وشواهده، كما صَرَّحَ به الحافظُ المزيُّ، ومالَ إليه الحافظُ العراقي.
أما تنبيهُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ إلى عَدَمِ ورودِ لفظةِ «ومُسلِمة» فيه: فيُؤيِّدُه قولُ السخاويِّ: «ألحَقَ بعضُ المُصنِّفين بآخِرِ هذا الحديث: «ومُسلِمة»، وليسَ لها ذِكْرٌ في شيءٍ من طرقه، وإن كان معناه صحيحاً».

وفُشُوِّ داءِ الضَّـرائرِ بينَهم، وانقِلابِ حماليقِ أحَدِهِم إذا لَـمَحَ ببَصَـرِهِ مدرسةً لآخَر، أو شِـرْذِمةً جَثَوْا بينَ يَدَيه، وتَـهَالُكِهِ علىٰ أن يكونَ مُوَطَّأَ العَقِبِ دونَ الناسِ كلِّهم، فما أبعَدَ هؤلاءِ مِن قولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]!

﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: إرادةَ أن يَحذَرُوا اللهَ فيَعمَلُوا عَمَلاً صالحاً.

ووجهٌ آخَر: وهو أنَّ رسول الله ﷺ كانَ ....

قوله: (وفُشُوِّ داءِ الضرائر بينَهم): الضَّرائر: جمعُ ضَريرة. الأساس: «مِنَ المجاز: ما أشَدَّ ضَريرتَه عليها: غَيْرتَه، وبينَهم داءُ الضَّرائر: الحسد، وامرأةٌ ضَريرة». وفيه تعبيرٌ شديدٌ وتوبيخٌ عظيم، وذلكَ أنَّ العُلَماءَ إذا وقعَ بينَهمُ التحاسُدُ دَخَلُوا في حُكمِ النِّساء.

قوله: (مُوَطَّأَ العَقِبِ دونَ الناس)، النهاية: «وفي حديثِ عمَّار: «أنَّ رجلاً وَشَىٰ به إلىٰ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، فقال: اللهُمَّ إن كان كَذَبَ فاجعَلْهُ مُوطَّأَ العَقِب»[1]، أي: كثيـرَ الأتباع، دعا عليه بأن يكونَ سُلطاناً أو مُقدَّماً، فيَتبَعُه الناسُ ويَمشُونَ وراءَه».

قوله: (ووَجْهٌ آخر): عطفٌ علىٰ قوله: «أنَّ نفيرَ الكافَّةِ عن أوطانهم لِطَلَبِ العِلمِ غيرُ صحيح».

والمعنىٰ علىٰ الأول: ما ينبغي للمُؤمنين، ولا يَصِحُّ منهم، أن يخرجوا مِن أوطانهم جميعاً إلىٰ المدينة، ليَتَفقَّهوا في الدِّين، وإذا كانَ كذلكَ فهَلَّا نفَرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ ليَتَفقَّهوا في الدِّين. فحذفَ مِنَ الأول: «ليَتفقَّهوا في الدِّين» مَعَ الشـرط؛ لِدلالةِ الكلام عليه.

وعلىٰ الثاني: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا﴾ عِلَّةٌ لمعنىٰ النهي في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا﴾، وعِلَّةُ قولِه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ محذوفة، المعنىٰ: لا يَصِحُّ تنفيرُ الجميع إلىٰ الغَزْو، لأنَّ التفقُّهَ أيضاً مِن فُـرُوضِ الكِفايات، وإذا كانَ كذلكَ فهَلَّا نَـفَرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ للغَزْو، وتبقىٰ أعقابُهم يتفقهون، حتىٰ لا يَنقطِعوا عن التفقُّهِ الذي هو الجهادُ الأكبر.

---

(١) أخرجه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٣: ٢٥٦)، وابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٢٦٣٣٢).

إذا بَعَثَ بَعْثاً بعدَ غَزْوةِ تبوك، وبعدَما أُنزِلَ في المُتخلِّفينَ مِنَ الآياتِ الشِّداد، استَبَقَ المُؤمِنونَ عن آخِرِهِم إلىٰ النَّفير، وانقَطَعُوا جميعاً عن استِماعِ الوحي والتَّفقُّهِ في الدِّين، فأُمِرُوا أن يَنفِرَ مِن كُلِّ فِرقةٍ منهم طائفةٌ إلىٰ الجِهاد، وتبقىٰ أعقابُهم يَتَفقَّهُون، حتىٰ لا يَنقَطِعُوا عن التَّفقُّهِ الذي هو الجِهادُ الأكبر، لأنَّ الجِدالَ بالحجَّةِ أعظَمُ أثراً من الجِلادِ بالسَّيْف.

الانتصاف: «قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً﴾ علىٰ الأول: خَبَر، وعلىٰ الثاني: معناهُ النهي[١]، لأنَّ المُرادَ بالأولِ تنفيرُ أهلِ البوادي إلىٰ المدينةِ للتفقُّه، وهذا لو أمكنَ فِعلُه مِنَ الجميع لكانَ جائزاً أو واجباً، ولـمَّا لم يُمكِنْ[٢] فُعِلَ علىٰ طريقِ فَـرْضِ الكِفاية، وفي الثاني فلأنَّ المؤمنين[٣] نَفَروا مِنَ المدينةِ للجِهاد، ولو أنهم نَفَروا أجمعينَ لكانَ مُمكِناً، فنُهُوا عن اطِّراح التفقُّه، وأُمِرُوا به أمْرَ كِفاية»[٤].

وقال القاضي: «وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ التفقُّـهَ والتذكيرَ مِن فُرُوضِ الكِفاية»[٥].

وقلت: وفي توسيطِها بينَ آياتِ الجِهادِ دليلٌ علىٰ أنَّ المقصودَ الأوليَّ مِنَ التفقُّه: الإنذارُ والبعثُ علىٰ الجِهادِ والهِجرةِ إلىٰ رسولِ الله ﷺ لإقامةِ الدِّين، والحذرُ عن أن يَدخُلُوا في زُمْرةِ المُنافقينَ المُتخلِّفينَ عن رسولِ الله ﷺ.

قوله: (بَعَثَ بَعْثاً)، الجوهري: «البعوث: الجيوش، وكنتُ في بَعْثِ فلان، أي: في جيشه».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «علىٰ التفسير الأول: أمرٌ لا نهي، وعلىٰ الثاني: خَبَرٌ والمُرادُ به النهي».

(٢) في (ح): «ولـمَّا لم يكن فعلُه»، ولا يستقيم، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، أي: ولـمَّا لم يكن مُمكِناً فِعْلُه من الجميع، فُعِلَ على طريق الكفاية. ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «وإن لم يُمكِن وَجَبَ علىٰ بعضهم القيامُ عن باقيهم على طريق وجوبِ الكِفاية»، وهو أوضح.

(٣) في الأصول الخطية: «وبالثاني نفروا»، والمُثبَتُ من «الانتصاف».

(٤) «الانتصاف» (٢: ٢٢١) بحاشية «الكشاف».

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٠).

وقوله: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا﴾ الضَّميرُ فيه للفِرَقِ الباقية بعدَ الطَّوائفِ النَّافرةِ مِن بينهم، ﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾: ولِيُنذِرَ الفِرَقُ الباقيةُ قومَهم النَّافِرينَ إذا رَجعُوا إليهم، بما حَصَّلُوا في أيام غَيْبتِهم مِنَ العُلُوم، وعلىٰ الأول: الضَّميرُ للطائفةِ النَّافرةِ إلىٰ المدينةِ للتَّفقُّه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَٰتِلُوا ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَٱعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ١٢٣]

﴿يَلُونَكُم﴾: يَقرُبُونَ منكم، والقِتالُ واجبٌ مَعَ كافَّةِ الكَفرة؛ قريبِهم وبعيدِهم، ولكنَّ الأقربَ فالأقربَ أوجَب، ونظيرُه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وقد حارَبَ رسولُ الله ﷺ قومَه، ثم غيرَهم مِن عَرَبِ الحِجاز، ثم غَزَا الشَّام. وقيل: هم قُرَيظةُ والنَّضِيرُ وفَدَكُ وخَيبَر. وقيل: الروم، لأنهم كانوا يَسكُنُونَ الشَّام، والشَّامُ أقرَبُ إلىٰ المدينةِ مِنَ العراقِ وغيرِه.

وهكذا المفروضُ علىٰ أهلِ كُلِّ ناحيةٍ أن يُقاتِلُوا مَنْ وَلِيَهم، ما لم يُضْطَرَّ إليهم أهلُ ناحيةٍ أخرىٰ. وعن ابنِ عُمَر: أنه سُئِلَ عن قِتالِ الدَّيْلَم؟ فقال: عليكم بالرُّوم.

وقُرِئ: ﴿غِلْظَةً﴾ بالحركاتِ الثلاث؛ فالغِلظةُ كالشِّدَّة، والغُلْظة كالضُّغْطة، والغَلْظة كالسَّخْطة، ونحوُه: ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣]، ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ [آل عمران: ١٣٩]، **وهو يجمعُ الجُرْأةَ والصَّبرَ علىٰ القِتال، وشِدَّةِ العَداوةِ والعُنفِ في القَتْلِ والأَسْر**، ومنه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٢].

﴿مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ يَنصُرُ مَنِ اتَّقاهُ فلم يَتَرأَّفْ علىٰ عَدُوِّه.

[﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿غِلْظَةً﴾ بالحركاتِ الثلاث): بالكسر: السَّبْعة.

قوله: (**وهو يجمعُ الجُرْأةَ والصَّبرَ علىٰ القِتال، وشِدَّةَ العَداوةِ والعُنفِ في القَتْلِ والأَسْر**): يعني: قولُه: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ كلمةٌ جامعةٌ لهذهِ المعاني، وذلكَ لأنه أمَرَ الكُفَّارَ بأن يَجِدُوا في المُؤمنينَ الغِلْظة، وفي الحقيقةِ أمرٌ للمُؤمنينَ بأن يَتَّصِفُوا بصِفاتٍ إن وَجدَهُم الكُفَّارُ

رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ ﴾ ١٢٤-١٢٥]

﴿فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ﴾: فمِنَ المُنافِقينَ مَنْ يقولُ بعضُهم لبعض: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ﴾ السُّورةُ ﴿إِيمَـٰنًا﴾ إنكاراً واستِهزاءً بالمُؤمنينَ واعتِقادِهم زيادةَ الإيمانِ بزيادةِ العِلمِ الحاصِلِ بالوحي، والعَمَلِ به.

وَجَدُوا فيهم تلكَ الصِّفات[1]، ومثلُه ـ لكنْ في النهي ـ قولُه تعالىٰ لموسىٰ عليه السَّلام: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [طه: ١٦].

ولـمَّا كانَ المطلوبُ مِن أمرِ الكافرينَ اتصافُ المُؤمنينَ بتلكَ الصِّفات، وهي مُضادَّةٌ للرأفةِ والرحمةِ التي يَقتَضيها صِلةُ الموصول ـ أعني: قولَه: ﴿يَلُونَكُم﴾ ـ؛ لأنَّ الظاهِرَ من حَقِّ الجارِ مَعَ الجارِ[2] الترأفُ والترحُّم، ذَيَّلَ[3] الكلام بقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، ومعناه: ما قال: إنَّ اللهَ «يَنصُرُ مَنِ اتَّقاه، فلم يَتَـرَأَّف علىٰ عَدُوِّه»، أي: عَدُوِّ الله، فاللام في ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ للجِنس، ويجوزُ أن تكونَ للعَهْد، وقد وضعَ ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ موضعَ المُضمَر، أي: معكم، إذا لم يُوجَد منكم الترأُفُ والترحُّم، والله أعلم.

قوله: (إنكاراً واستِهزاءً بالمُؤمنين): ﴿فَمِنْهُم﴾ جوابٌ للشرط، وقولُه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[4] ليسا بمَعطوفَينِ علىٰ الجزاء[5]، بل تفصيلانِ لمُفصَّلٍ محذوف، كأنه قيل: فأما إذا ما أُنزِلَتْ سورةٌ فالناسُ مِن بينِ مُستَهزِئٍ مطبوعٍ علىٰ قلوبهم، ومُؤمِنٍ مُستَبشِرٍ مُستَزيدٍ للإيمان، فمنهم مَنْ يقول: أيكُم زادتْهُ هذهِ إيماناً، ومنهم مَنْ

---

(١) قال ابنُ الحاجب في «الأمالي النحوية» (١: ١١٤) رقم (٧٩): «ووجهُه أنَّ العربَ تَعدِلُ عن المطلوب تارةً إلىٰ مُسبَّبه لأنه المقصود، وتارةً إلىٰ سببه تنبيهاً للمأمور علىٰ تحصيل المطلوب بسببه، وإذا عَدَلَتْ إلىٰ ذلك أتت بالفِعل فيصيرُ في اللفظ كأنه المطلوب، وفاعلُه كأنه المطلوبُ منه»، ثم قال: «وهذا البابُ أكثرُ من أن يُحصَىٰ».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الجارُّ مع المجرور».

(٣) قوله «ذيَّل»: هو جوابُ «لـمَّا» الواردة في أول الفقرة.

(٤) في الأصول الخطية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وهو سبقُ قَلَم، لأنه ليست في هذه السورة.

(٥) أي: علىٰ جواب الشـرط، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ﴾.

و﴿أَيُّكُمْ﴾ مرفوعٌ بالابتداء، وقرأ عُبيدُ بنُ عُمَير: «أيَّكُم» بالفتح؛ على إضمارِ فِعْلٍ يُفسِّرهُ ﴿زَادَتْهُ﴾، تقديرُه: أيَّكُم زادتْ زَادَتْهُ هذهِ إيماناً، ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ لأنها أزيدُ لليقين والثبات، وأثلَجُ للصَّدْر، أو: فزادتْهم عَملاً، فإنَّ زيادةَ العَمَلِ زيادةٌ في الإيمان، لأنَّ الإيمانَ يقعُ على الاعتِقادِ والعَمَل، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾: كُفْراً مضموماً إلى كُفْرِهِم، لأنهم كُلَّما جَدَّدُوا ـ بتجديد الله الوحيَ ـ كُفْراً ونفاقاً، ازداد كُفرُهُم، واستَحكَمَ وتضاعَفَ عِقابُهم.

[﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ۝ وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا ۚ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ ١٢٦-١٢٧]

قُرِئ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ﴾ بالياء والتاء، ﴿يُفْتَنُونَ﴾: يُبتَلَونَ بالمرضِ والقَحْطِ وغيرِهما مِن بَلاءِ الله، ثم لا يَنتَهُونَ ولا يَتُوبُونَ عن نِفاقِهم، ولا يَذَّكَّرون: ولا يَعتَبِرُونَ ولا يَنظُرُونَ في أمرِهم، أو: يُبتَلَونَ بالجِهادِ مَعَ رسولِ الله ﷺ، ويُعايِنُونَ أمْرَه، وما يُنزِلُ اللهُ عليه مِن نُصْرَتِهِ وتأييده، ....

يقول: آمنَّا بالله وما أُنزِلَ إلينا، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ الآية، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾، الآية[1].

قوله: (وأثلَجُ للصَّدْر)، النهاية: «ثَلِجَتْ نفسي بالأمرِ تَثلَجُ ثَلَجاً، وثَلَجَتْ تَثلُجُ ثُلُوجاً: اطمَأنَّتْ إليه وسَكَنت، وثَبَتَتْ فيه ووَثِقَت».

قوله: (لأنَّ الإيمانَ يقعُ على الاعتِقادِ والعمل): تعليلٌ للاعتِبارَيْن، أي: إذا كانَ الإيمانُ يُرادُ به الاعتِقادُ فزيادتُه بزيادة اليقين، وإن كانَ العَمَلُ فزيادتُه بزيادةِ العمل.

قوله: (قُرِئ: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ﴾ بالياء والتاء): بالتاءِ الفوقانية: حمزة، والباقون: بالياء[2].

---

(١) نقله مُختَصراً العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ٥٠)، وتَردَّدَ في قبوله فقال: إنه «لا يميلُ القلبُ إليه».

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٠، و«حجة القراءات» ص٣٢٦.

أو: يَفتِنُهمُ الشَّيطانُ فيُكذِّبُونَ ويَنقُضُونَ العُهُودَ معَ رسولِ الله ﷺ، فيَقتُلُهم ويُنكِّلُ بهم، ثم لا يَنزَجِرُون.

﴿نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: تغامزوا بالعُيُونِ إنكاراً للوَحْي وسُخْريةً به، قائِلين: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ مِنَ المُسلِمين؛ لِننصَرِف، فإنَّا لا نَصبِرُ علىٰ استِماعِه، ويَغلِبُنا الضَّحِك، فنخافُ الافتِضاحَ بينَهم.

أو: تَرامَقُوا يَتَشاوَرُونَ في تدبيرِ الخروجِ والانسِلالِ لِوَاذاً، يقولون: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾. وقيل: معناه: وإذا ما أُنزِلَتْ سُورةٌ في عَيْبِ المُنافقين.

﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ دُعاءٌ عليهم بالخِذْلانِ وبصَرْفِ قُلُوبِهم عمّا في قُلُوبِ أهلِ الإيمانِ مِنَ الانشِراح، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بسَبَبِ أنهم ﴿قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾: لا يَتَدبَّرونَ حتىٰ يفقهوا.

[﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ١٢٨-١٢٩]

قوله: (لِواذاً)، الأساس: «لاذَ به لِياذاً، ولاذَ لِواذاً، واعتَصَمَ بلَوْذِ الجبل، أي: بجانبه».

قوله: (﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ دعاءٌ عليهم بالخِذْلان)، الانتصاف: «يَحتمِلُ أنه أخبَرَ تعالىٰ بأنه صَرَفَ قُلوبَهم، ومَنَعَها مِن تَلَقِّي الحق، لكنَّ الزمخشريَّ نَفَرَ[1] مِن ذلك رعايةً لقاعدةِ الحُسْنِ والقُبْح[2]، ثم في هذا الدُّعاء مُناسَبةٌ لِما فَعَلُوا، وهو الانصِراف، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨]»[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «يَفِرُّ»، والأمرُ قريب.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الانتصاف»: «قاعدة الصَّلاح والأصلح». وليس في ذلك كبيرُ فَرْق، لأنَّ بين المسألتَينِ ـ أعني: قاعدةَ الحُسْن والقُبح، وقاعدةَ الصَّلاح والأصلح ـ ارتباطاً وتلازُماً، والله أعلم.

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٣) بحاشية «الكشاف».

﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: مِن جنسِكُم ومِن نَسَبِكُم، عربيٌّ قرشيٌّ مِثلُكُم، **ثم ذَكَرَ ما يَتبَعُ المُجانَسَةَ والمُناسَبةَ مِن النتائج**، بقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ **أي: شديدٌ عليه شاقٌّ** ـ لِكَونِهِ بعضاً منكم ـ عَنَتُكُم ولِقاؤُكُم المكروه، فهو يخافُ عليكم سُوءَ العاقبةِ والوُقُوعَ في العذاب.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ حتىٰ لا يخرجَ أحدٌ مِنكُم عنِ اتباعِهِ والاستِسعادِ بدِينِ الحقِّ الذي جاءَ به، ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنكُم ومِن غيركم ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

وقُرِئ: «مِن أنفَسِكُم»؛ أي: مِن أشرَفِكُم وأفضَلِكُم، وقيل: هي قِراءةُ رسولِ الله ﷺ وفاطمةَ وعائشةَ رضيَ اللهُ عنهما.

قوله: (**ثم ذكرَ ما يَتبَعُ المُجانسةَ والمُناسَبة مِنَ النتائج**): وذلك مِن إجراءِ هذهِ الصِّفاتِ علىٰ الرسولِ صَلَواتُ الله عليه، لِتَعْدادِ المِنَن علىٰ المُرسَل إليهم، فيجبُ أن يُعتبَرَ في كُلٍّ مِن تلك الصِّفاتِ فائدةٌ جليلة، ليصحَّ الامتِنانُ بكُلٍّ منها، فأُجرِيَ عليه أولاً ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ أي: مِن جِنسِكم، لأنَّ الجِنسَ إلىٰ الجِنسِ أميَل، ثم رَتَّبَ عليه صِفاتٍ أُخَرَ علىٰ سبيلِ التَّرَقِّي، كما سيُنبِئُ عنه كلامُه.

قوله: (﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾: **أي: شديدٌ عليه شاقّ**): وعن الراغب[1]: «العِزَّة: حالةٌ مانعةٌ للإنسانِ أن يُغلَب، مِن قولهم: أرضٌ عَزَاز، أي: صُلْبة، والعزيز: الذي يَقهَرُ ولا يُقهَر. قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ [المنافقون: ٨]، وقد يُذَمُّ بالعِزَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ٢]، وقد تُستَعارُ للحَمِيَّةِ والأنـفَـةِ المذمومة، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦]، ويقال: عَزَّ عليَّ كذا، أي: صَعُب، ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، أي: غَلَبَني، وعَزَّ الشيء: قَلَّ، اعتباراً بما قيل: كُلُّ موجودٍ مملول، وكُلُّ مفقودٍ مطلوب»[2].

---

(١) في «مفردات القرآن» ص ٥٦٣.

(٢) هذه الفِقرةُ قُدِّمت في (ح) و(ف) قبل فقرة (ثم ذكر ما يتبع المجانسة)، وسقطت لفظة «قوله» بينهما، فاختلط الكلامُ بعضُه ببعض، والترتيبُ المُثبتُ من (ط)، وهو الصواب.

وقيل: لم يجمعِ اللهُ اسمَينِ مِن أسمائِهِ لأحدٍ غيرِ رسولِ الله ﷺ في قوله: ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾: فإن أعرَضُوا عن الإيمانِ بكَ وناصَبُوك، فاستَغْنِ بالله وفَوِّضْ إليه، فهو كافيكَ مَعَرَّتَهم، ولا يَضُرُّونك، وهو نَاصِرُكَ عليهم.

وقُرِئ: «العَظيمُ» بالرَّفْع.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: العَرْشُ لا يَقدُرُ أحدٌ قَدْرَه. وعن أُبيِّ بنِ كعب: آخِرُ آيـةٍ نزلت: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾.

عن رسول الله ﷺ: «ما نَزَلَ عليَّ القُرآنُ إلا آيةً آية، وحَرْفاً حَرْفاً، ما خَلَا سورةَ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإنهما أُنزِلَتا عليَّ، ومعهما سبعونَ ألفَ صَفٍّ مِنَ الملائكة».

قوله: (كافيكَ مَعَرَّتَـهم)، النهاية: «المَعَرَّة: الأمرُ القَبيحُ المكروهُ والأذىٰ، وهيَ مَفعَلة، مِنَ العَرِّ، أي: مَوضِع الـجَرَب»، و«ناصَبُوك»: أي: عادَوك.

قوله: (وحَرْفاً حَرْفاً)، النهاية: «الحرفُ في الأصل: الطَّـرَفُ والجانِب، وسُمِّيَ به الحرفُ مِن حُروفِ الهِجاء»، فالمُرادُ به هاهنا الجملةُ المُفيدة، سواءٌ كانت آيةً أو أقلَّ أو أكثر، علىٰ معنىٰ: لم تَبلُغْ تمامَ السُّورة[1].

والله أعلَمُ بالصَّواب.

تَـمَّتِ السُّورةُ حامِداً لله ومُصَلِّياً.

* * *

---

(١) والحديث المذكور عند الزمخشري منكر جداً، كما قال الوليُّ العراقي، وإسناده واهٍ كما قال الحافظ ابن حجر. كذا في «الفتح السماوي» للبيضاوي (٢: ٧١١).

وقال السعد التفتازاني ـ فيما نقله المناوي أيضاً ـ : «هذا يخالف ما أورده في فضيلة سورة الأنعام من أنها نزلت جملة...».

سورة يونس
مكيَّة، وهي مئةٌ وتسعُ آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۞ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ ١-٢]

﴿الٓر﴾ تعديدٌ للحروفِ علىٰ طريقِ التَّحدِّي، ....

سورةُ يونُسَ عليه السَّلام
مكيَّة، وهي مئةٌ وتسعُ آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قوله: (﴿الٓر﴾ تعديدٌ للحُروفِ علىٰ طريقِ التَّحدِّي): أي: بالقُرآن، كما قالَ في البقرة[1]: «هو كقَرْعِ العصا، وكالتحريكِ للنَّظَر في أنَّ هذا المتلوَّ عليهم ـ وقد عَجَزُوا عنه ـ كلامٌ منظومٌ مِن عَيْنِ[2] ما يَنظِمُونَ منه كلامَهم، ليُؤدِّيَهم إلىٰ النَّظَرِ إلىٰ أنه ليسَ مِن كلامِ البَشَـر، وأنه كلامُ خالقِ القُوىٰ والقُدَر».

(١) في تفسير الآية الأولىٰ منها.

(٢) في الأصول الخطية: «من غير»، وهو تحريف، والمُثبَت من «الكشَّاف».

و﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **إشارةٌ إلىٰ ما تَضَمَّنَتهُ السُّورةُ مِنَ الآيات،** و«الكتابُ»: السُّورة، و«الحكيمُ»: ذو الحِكمة؛ لاشتِمالِهِ عليها **ونُطقِهِ** بها، **أو وُصِفَ بصِفةِ مُحدِثِه.** قال الأعشىٰ:

وغَريبـةٍ تأتي المُلُـوكَ حَكيمـةٍ　　　قد قُلتُها لِيُقالَ: مَنْ ذا قالَها؟!

الهمزةُ لإنكارِ التعجُّبِ والتعجيبِ منه، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ اسمُ «كان»، و﴿عَجَبًا﴾ خَبَرُها. وقرأ ابنُ مسعود: «عَجَبٌ»، ....

قوله: (و﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **إشارةٌ إلىٰ ما تَضَمَّنَتهُ السُّورةُ مِنَ الآيات**): فإن قلتَ: كيفَ يُشارُ إلىٰ ما تَضَمَّنَتهُ السُّورة، وهو مُترقَّب؟ قلتُ: قالَ[1] في قولِهِ تعالىٰ: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: «تَصَوَّرَ فِراقَ بينهما، فأشار إليه»، وسيجيء التحقيقُ فيه هنالك.

قوله: (**ونُطقِهِ بها**): يعني: وُصِفَ ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ بـ﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ علىٰ الاستِعارةِ المَكْنيَّةِ بجامع اشتِمالِهِ علىٰ الحِكمة.

قوله: (**أو وُصِفَ بصِفةِ مُحدِثِه**): وعندَ أهلِ السُّنَّة: بصِفةِ مُتكلِّمِه الحكيم، وهو مِنَ الإسنادِ المجازي، كقولهم: نهارُه صائم، وليلُه قائم.

الراغب: «الحِكمة: إصابةُ الحقِّ بالعِلم والعَمَل، فالحِكمةُ مِنَ الله تعالىٰ: معرفةُ الأشياءِ وإيجادُها علىٰ غايةِ الإحكام، وإذا وُصِفَ بها القُرآنُ فلِتَضَمُّنِهِ الحِكمة»[2].

قوله: (**وغريبة**) البيت: أي: رُبَّ قَصيدةٍ غريبـةٍ قد قُلتُها في مَدْحِ المُلُوكِ[3] ذاتِ حِكمة؛ لِيَتَعجَّبَ الناسُ ويقولوا: مَنْ قالها؟!

---

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الكهف (٩: ٥٣٢).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٤٩.

(٣) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «في وَصْف الملوك»، والمعنىٰ واحد.

فجَعَلَه اسمـاً، وهو نكرة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ خبراً، وهو معرفة، كقوله:

يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

والأجودُ أن تكون «كانَ» تامة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ بَدَلاً مِن «عَجَبٌ».

فإن قلتَ: فما معنىٰ اللام في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾؟ وما الفرقُ بينَه وبينَ قولك: أكانَ عندَ الناسِ عَجَباً؟ ....

قوله: (**فجَعَلَهُ اسماً، وهو نكرة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ خبراً، وهو معرفة**): أي: هو مِنَ بابِ القَلْبِ لأمْنِ الإلباس، والضميرُ في «كقوله» لحسَّان، أولُه:

كأنَّ سُلافةً مِن بَيْتِ رأسٍ[1]

وروايةُ «الصِّحاح»: «كأنَّ سَبيئةً مِن بَيْتِ رأسٍ»[2].

«السُّلافة»: أولُ ما يَسيلُ مِن ماءِ العنب، وهو أرقُّ ما فيه، «السَّبيئة»: الخمر، يقال: سَبَأْتُ الخمرَ سَبْأً: إذا اشتَرَيتَها لِتَشـرَبَـها، و«بيتُ رأس»: اسمُ قريةٍ بالشام تُباعُ فيه الخمر.

قال ابنُ جِنِّي: «إنما جازَ ذلكَ مِن حيثُ كان «عسلٌ وماءُ» جِنسَين، فكأنه قال: يكونُ مزاجَها العَسَلُ والماء، لأنَّ نكرةَ الجِنسِ تُفيدُ مَفادَ معرفتِه، ألا ترىٰ أنكَ تقول: خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب، أي: فإذا الأسدُ بالباب، لا فَرْقَ بينهما، لأنكَ في المَوضِعَين لا تُريدُ أسداً مُعيَّناً،

---

(١) كذا ذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «الجمل في النحو» ص١٤٧، والمُبرِّدُ في «المقتضب» (٤: ٩٢)، وابنُ السَّرَّاج في «الأصول في النحو» (١: ٦٧ و٨٣).

(٢) وهكذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (١: ٤٩)، وابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رأس) و(سبأ).

ويُروىٰ أيضاً: «كأنَّ جَنِيَّةً» ـ كما في «المحكم» لابن سيده (الجيم والنون والياء)، و«لسان العرب» مادة (جنىٰ) ـ، و«كأنَّ خَبيئةً»، كما في «ديوان حسّان» ص١٧.

وقال ابنُ منظور في «اللسان»، مادة (سبأ): «وخبر «كأنَّ» في البيت الثاني، وهو:

علىٰ أنيابِها، أو طَعْـمَ غَـضٍّ ... مِنَ التُّـفَّاحِ هَصَّـرَهُ اجتِناءُ»

قلتُ: معناه: أنهم جَعَلُوهُ لهم أُعجُوبةً يَتَعجَّبُونَ منها، ونَصَبُوهُ عَلَماً لهم يُوجِّهونَ نحوَه استِهزاءَهم وإنكارَهم، وليسَ في «عند الناس» هذا المعنىٰ.

والذي تَعَجَّبُوا منه أن يُوحَىٰ إلىٰ بَشَر، وأن يكونَ رجلاً مِن أفناءِ رجالهم، دونَ عظيمٍ مِن عُظمائهم، فقد كانوا يقولون: العَجَبُ أنَّ اللهَ لم يجد رسولاً يُرسِلُه..........

وإنما لم يَجُزْ هذا في قولك: كان قائمٌ أخاك، وكان جالسٌ أباك، لأنه ليسَ في «جالس» و«قائم» معنىٰ الجِنسيَّة التي تُلاقي[1] مُعيَّناً نَكِرَتُها ومَعرِفتُها [علىٰ ما قَدَّمْناه]»[2].

ومعنىٰ الآيةِ علىٰ هذا: أكانَ الوَحْيُ للناسِ هذا الجِنسَ مِنَ الفِعْل، وهو التَّعَجُّب.

وقال ابنُ جِنِّي أيضاً: «يجوزُ مَعَ النفي جَعْلُ اسمِ «كان» وأخواتِها نكرة، ولا يجوزُ مَعَ الإيجاب، ألا تراكَ تقول: ما كانَ إنسانٌ خيراً منك، ولا تقول: كانَ إنسانٌ خيراً منك»[3].

والاستِفهامُ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ للتَّوْبيخ، فيُفيدُ معنىٰ النفي.

قوله: (معناه: أنهم جَعَلُوهُ لهم أُعجُوبة): فإذن اللامُ مِثلُها في قولِه تعالىٰ: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، قال أبو البقاء: «اللامُ مُتعلِّقٌ بـ«عَجَب» للتبيين»[4].

قوله: (أفناءِ رِجالِهم)، الجوهري: «يُقال: هو مِن أفناءِ الناس: إذا لم يُعلَمْ مِمَّنْ هو»، ولم يُردْ هاهنا خُمولَ نَسَبِه، لأنه صَلَواتُ الله عليه كان مِنَ الأعلام المشاهير كابِراً عن كابِر، لكنْ أُريدَ أنه لم يكنْ مِنَ العُظَماءِ والرُّؤَساء، يَدُلُّ عليه قولُهم: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، وقولُهم: «يتيم أبي طالب».

---

(١) في الأصول الخطية: «تتلاقىٰ»، والتصويبُ من «المحتسب»، وقد تقدَّم علىٰ الصواب ص٩٤ في تفسير الآية ٣٥ من سورة الأنفال.

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩). وما بين حاصرتين استدركتُه منه، ولا بُدَّ من إثباته لإتمام الجملة، وقد تَقَدَّم بإثباته في الموضع المشار إليه في الحاشية السابقة.

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٧٩).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٤)، وصَدَّرَه بـ«قيل»، ولم يَعتَمِدْه.

إلىٰ الناسِ إلا يتيمَ أبي طالب، **وأن يَذكُرَ لهم البَعْثَ**، ويُنذِرَ بالنار، ويُبشِّـرَ بالجنَّة.

وكُلُّ واحدٍ مِن هذهِ الأمور ليسَ بعَجَب؛ لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثِينَ إلىٰ الأُمَم لم يكونوا إلا بَشَـراً مِثلَهم، وقالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥]، وإرسالُ الفقير أو اليتيم ليسَ بعَجَبٍ أيضاً، لأنَّ اللهَ تعالىٰ: إنما يختارُ مَنِ استحَقَّ الاختيار، لِجَمْعِهِ أسبابَ الاستِقلالِ بما اختيرَ له مِنَ النُّبوَّة، والغِنىٰ والتَّقدُّم في الدُّنيا ليسَ مِن تلكَ الأسبابِ في شيء، ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: ٣٧]، **والبعثُ للجزاءِ** علىٰ الخير والشَّـرِّ هو الحكمةُ العُظمىٰ، فكيفَ يكونُ عَجَباً؟ إنما العَجَبُ العَجيبُ والمُنكَرُ في العُقولِ تعطيلُ الجزاء.

﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾: ﴿أَنْ﴾ هي المُفسِّـرة، لأنَّ الإيحاءَ فيه معنىٰ القول، ويجوزُ أن تكونَ المُخفَّفةَ مِنَ الثقيلة، وأصلُه: أنه أنذِرِ الناس، علىٰ معنىٰ: أنَّ الشَّأنَ قولُنا: أنذِرِ الناس، و﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ الباءُ معه محذوف، ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ أي: سابِقةً وفَضْلاً ومنزلةً رفيعة.

قوله: (**وأن يَذكُرَ لهمُ البَعْث**): معطوفٌ علىٰ محذوفٍ تقديرُه: لم يَجِدْ رسولاً يُرسِلُه إلىٰ الناس؛ لأنْ يَدعُوَهُم إلىٰ الله، وأن يَذكُرَ لهمُ البَعْث، إلا يتيمَ أبي طالب.

قوله: (**والبعثُ للجزاء**): عطفٌ علىٰ قوله: «وإرسالُ الفقير»، وهو علىٰ قوله: «لأنَّ الرُّسُلَ المبعوثِينَ إلىٰ الأُمَم لم يكونوا إلا بَشَـراً» مِن حيثُ المعنىٰ، وذلكَ أن المُتعجَّبَ منه في قولِه: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ ثلاثةُ أشياء: كونُ الرسولِ رجلاً، وكونُه بعضاً منهم، وكونُ المُنذَرِ البَعْث. وأجابَ عن كُلِّ واحدٍ علىٰ سبيلِ التفصيلِ وأحسن، لا سِيَّما قولُه: «إنما العَجَبُ العَجيبُ والمُنكَرُ في العُقولِ تعطيلُ الجزاء»، لكنْ في قولِه: «إنما يختارُ مَنِ استَحَقَّ الاختيار» بَحْث.

وعَلَّـلَ نفيَ التعجُّبِ بقوله: «لأنَّ الرُّسُل» إلىٰ آخره، لأنَّ العَجَب: هو حالٌ يَعتَـري الإنسانَ مِن رُؤيةِ خِلافِ العادة.

فإن قلتَ: لِـمَ سُمِّيَتِ السَّابِقةُ قَدَماً؟ قلتُ: لـمَّا كانَ السَّعيُ والسَّبْقُ بالقَدَم، سُمِّيَتِ المسعاةُ الجميلةُ والسَّابقةُ قَدَماً، كما سُمِّيَتِ النِّعمة يداً؛ لأنها تُعطىٰ باليد، وباعاً؛ لأنَّ صاحبَها يَبُوعُ بها، فقيل: لِفُلانٍ قَدَمٌ في الخير، وإضافتُه إلىٰ ﴿صِدۡقٍ﴾ دلالةٌ علىٰ زيادةِ فَضْل، وأنه مِنَ السَّوابِقِ العظيمة. وقيل: مَقامَ صِدْق.

﴿إِنَّ هَٰذَا﴾: إنَّ هذا الكِتابَ وما جاءَ به مُحمَّدٌ «لَسِحْرٌ»، ....

قوله: (سُمِّيَتِ المسعاةُ الجميلةُ والسابِقةُ قَدَماً): قال السَّجَاوَنْدي: «سُمِّيَ المُقدَّمُ قَدَماً، كما سُمِّيَ الجاسوس عَيْناً، والمُستَعلي رأساً، بل كُلُّ صِفةٍ مَرْضِيَّـةٍ للعَبْدِ عندَ سَيِّدِه: قَدَم، وكُلُّ نِعمةٍ شاملةٍ للسَّيِّدِ علىٰ عَبْدِه: يد».

قوله: (لأنَّ صاحِبَها يَـبُوعُ بها)، الأساس: «ومن المجاز: لِفُلانٍ سابِقةٌ وباع، وتَبوَّعَ للمساعي: مَدَّ باعَه».

قوله: (مَقامَ صِدْق): هو كقولِهِ تعالىٰ: ﴿فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ﴾ [القمر: ٥٥]، الأساس: «مشىٰ فُلانٌ اليَقْدُميَّةَ والقُدَميَّة: إذا تَقَدَّمَ في المكارم ومعالي الأمور».

الانتصاف: «لم يُسَمُّوا السابِقةَ السُّوء: قَدَماً، إما لكَوْنِ المجازِ لم يَطَّرِد، أو اطَّرَدَ ولكنْ غَلَّبَ العُرفُ علىٰ قَصْرِها»[1].

قوله: (إنَّ هذا الكِتابَ وما جاءَ به مُحَمَّدٌ لَسِحْر): إشارةٌ إلىٰ اتِّصالِ هذهِ الآيـةِ بالآيتَينِ السابقَتَين[2]، آذنَتِ الأُولىٰ: بأنَّ السُّورةَ تُحدِّيَ بها، وأُفحِمَ مَنْ تُحدِّيَ بها، وأثبتَتْ رسالةَ المُدَّعي، والثانيةُ: بأنهم بعدَ العَجْزِ عاندوا وتَعجَّبوا مُستَهزِئين، والثالثةُ: بأنهم أظهَرُوا ما به يَتَبيَّنُ عَجْزُهُم مِن تلكَ الكلمةِ التي يَرمي بها العاجزُ المبهوت[3]، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهو دليلُ عَجْزِهِم واعترافِهم به».

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٤) بحاشية «الكشاف».

(٢) يعني: بالآية الأولىٰ، وبصَدْرِ الآية الثانية.

(٣) وهي دعوىٰ أنَّ ما أتىٰ به مَنْ تحدَّاه سِحر.

ومَنْ قرأ: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾: فهذا إشارةٌ إلىٰ رسول الله ﷺ، وهو دليلُ عَجْزِهم واعترافِهم به. وإن كانوا كاذبينَ في تَسْميتِهِ سِحْراً، وفي قِراءةِ أُبيّ: «ما هذا إلا سِحْر».

[﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ ٣-٤]

﴿يُدَبِّرُ﴾: يقضي ويُقدِّرُ علىٰ حَسَبِ مُقتَضىٰ الحِكمة، ويفعلُ ما يفعلُ المُتحرِّي للصَّوابِ **الناظِرُ في أدبارِ الأُمورِ وعَواقِبِها، لِئلَّا يَلقاهُ ما يَكرَهُ آخِراً**، و﴿ٱلْأَمْرَ﴾: أمْرُ الخلقِ كُلِّه، وأمرُ مَلَكُوتِ السَّمـاواتِ والأرضِ والعَرْش.

وإنما فُصِلَتْ الجملُ[١] لاختِلافِها خَبَراً وطَلَباً علىٰ سبيلِ التَّعْداد، نَحْوُ قولِهم: «واعبُدْ ربَّك، العبادةُ حَقٌّ له»، علىٰ تَعْويلِ الترتيبِ إلىٰ الذِّهْنِ دونَ اللفظ.

قوله: (ومن قرأ: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾): ابنُ كثير وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ[٢].

قوله: (**الناظِرُ في أدبارِ الأُمُورِ [وعواقبها] لِئلَّا يَلقاهُ ما يَكرَهُ آخِراً**): لـخَّصَ المعنىٰ القاضي حيثُ قال: «التدبير: النَّظَـرُ في أدبارِ الأُمُورِ[٣] لِتجيءَ محمودةَ العاقبة»[٤].

قلتُ: هذا تمثيل، ولذلك قال: «ويَفعَلُ ما يَفعَلُ المُتحَرِّي».

---

(١) يعني: أتىٰ بقولِه: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾، وقولِه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾، وقولِه: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ علىٰ أسلوبِ الفَصْل، أي: دونَ عَطْفِ بعضِها علىٰ بعضٍ بالواو.

(٢) قوله: «ابن كثير وعاصم» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، وهو الصواب، كما في «التيسير» لأبي عمرو الداني ص١٢٠، و«النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٦).

(٣) من قوله: «لئلا يلقاه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

فإن قلتَ: ما مَوقِعُ هذهِ الجملة؟ قلتُ: قد دلَّ بالجملةِ قبلَها علىٰ عَظَمةِ شأنِهِ ومُلكِهِ بخَلْقِ السَّماواتِ والأرض، مَعَ بَسْطتِها واتِّساعِها في وقتٍ يسير، **وبالاستِواءِ علىٰ العرش**، وأتبعَها هذه الجملةَ؛ لزيادةِ الدَّلالةِ علىٰ العَظَمة، وأنه لا يخرجُ أمرٌ مِنَ الأمورِ مِن قَضائِهِ وتقديره.

وكذلكَ قولُه: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ دليلٌ علىٰ العِزَّةِ والكِبرياء، كقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨].

و﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارة إلىٰ المعلوم بتلكَ العَظَمة، **أي: ذلكَ العظيمُ الموصوفُ بما وُصِفَ به**: هو ربُّكُم، وهو الذي يَستَحِقُّ منكمُ العبادة، ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ وَحْدَه، ....

قوله: (**وبالاستِواءِ علىٰ العَرْش**): عطفٌ علىٰ «بخَلْقِ السَّماواتِ والأرض»، وهو بَدَلٌ مِن قولِه: «بالجملة» بإعادةِ العامل، وكَرَّرَ الباءَ في المعطوفِ لِيُؤذِنَ باستِقلالِه بنفسِه، وفيه لَفٌّ، فقولُه: «علىٰ عَظَمةِ شأنِه» مُستفادٌ مِن قولِه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وقوله: «ومُلكِه» ـ أي: عَظَمةِ مُلكِه ـ مِن قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، فكانَ قولُه: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ تتميماً لهذا المعنىٰ، لأنَّ الأوَّلَ دلَّ علىٰ عِظَمِ الشُّؤُونِ وجَلائلِ الأمور، وهذا علىٰ تَوابِعِها[1]، وأنه لا يخرجُ أمرٌ مِنَ الأُمورِ مِن قَضائِهِ وقَدَرِه، وكذلكَ قولُه: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ تتميمٌ للمجموع وتمثيلٌ لِما عُهِدَ مِنَ السَّلاطينِ مِنَ اجتِماعِ المَلأ حولَ سَريرِ المَلِك، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨].

قال القاضي: «فيه ردٌّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ آلهتَهُم تَشفَعُ لهم عندَ الله، وإثباتُ الشفاعةِ لمَنْ أذِنَ لـه»[2]. قلتُ: آذنَ ـ رحمه الله ـ بارتباطِ هذهِ الآيةِ مَعَ قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

قوله: (**أي: ذلكَ العظيمُ الموصوفُ بما وُصِفَ به**) إلىٰ آخره: إشارةٌ إلىٰ أنَّ في اسم الإشارةِ

---

(١) يُريدُ بالأول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وبالثاني: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٤).

ولا تُشرِكُوا به بعضَ خَلْقِهِ مِن مَلَكٍ أو إنسان، فَضْلاً عن جمادٍ لا يَضُرُّ ولا ينفع، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فإنَّ أدنىٰ التَّفكُّرِ والنَّظَرِ يُنبِّهُكم علىٰ الخطأ فيما أنتُم عليه.

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ أي: لا تَرجِعُونَ في العاقبةِ إلا إليه، فاستَعِدُّوا للِقائِه.

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لقوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، و﴿حَقًّا﴾ مصدرٌ مُؤكِّدٌ لقوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾.

﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ استِئنافٌ معناه التعليلُ لوجوبِ المَرجِعِ إليه، وهو أنَّ الغَرَضَ ومُقتَضَىٰ الحِكمةِ بابتداءِ الخلقِ وإعادتِه: هو جزاءُ المُكلَّفينَ علىٰ أعمالهم.

إشعاراً بأنَّ ما قبله ـ وهو اللهُ الموصوفُ بكَوْنِهِ رباً، خالِقاً، مُستَوِياً علىٰ العَرْش، مُدبِّراً للأمور ـ حَقيقٌ بما بعدَه؛ وهو أن يُـخصَّ بالعِبادة، ولا يُشـرَكَ فيها غيرُه، كما سبق في أول البقرة.

قوله: (﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ فإنَّ أدنىٰ التفكُّرِ والنَّظَرِ يُنبِّهُكم علىٰ الخطأ): مُشعِرٌ بأنَّ التذكُّرَ دونَ التَّفكُّر، الجوهري: «ذَكَرتُه بِلساني وبقَلْبي، وتَذَكَّرتُه»، وقال: «التَّفكُّر: التأمُّل».

يعني: كانَ مِن حَقِّ الظاهِرِ أن يُقال: «أفلا تَـتَفكَّرون»، أي: في تلكَ الدلائلِ القاهِرةِ الباهِرة؛ لِتَعرِفُوا أنَّ اللهَ هو المُستَحِقُّ للعبادة، لأنه هو المُنعِمُ بجميع تلكَ النِّعَمِ المُتظاهِرة، فوُضِعَ مَوضِعَه ﴿تَذَكَّرُونَ﴾؛ تتميماً للمعنىٰ وتربيةً للفائدة، يعني: يَكفيكُمُ الإخطارُ بالبالِ دونَ استِعمالِ الرؤية.

قال الإمام: «هذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ التَّفكُّرَ في المخلوقاتِ والاستِدلالَ بها علىٰ جَلالِ اللهِ وعِزَّتِهِ وعَظَمتِهِ مِن أعلىٰ المراتِب، وأكمَلِ الدَّرجات»[1].

قوله: (لا تَرجِعُونَ في العاقبةِ إلا إليه): الحصرُ ومعنىٰ التخصيص مُستَفادٌ مِنَ التقديم[2].

قوله: (وهو أنَّ الغَرَض): الجملةُ معطوفةٌ علىٰ جُملةِ قولِه: «معناهُ التعليل»؛ علىٰ سبيلِ البيان،

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ١٩٣).

(٢) أي: تقديم الجار والمجرور علىٰ المبتدأ في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وقُرِئ: «أنه يَبدَأُ الخلْقَ»، بمعنىٰ: لأنه، أو: هو منصوبٌ بالفِعلِ الذي نَصَبَ ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾، أي: وَعَدَ اللهُ وَعْداً بَدْءَ الخلقِ ثُمَّ إعادتَه، والمعنىٰ: إعادةَ الخَلْقِ بعدَ بَدْئِه، وقُرِئ: «وَعَدَ اللهُ»، علىٰ لفظِ الفِعْل، و«يُبدِئُ»؛ مِن: أبدَأَ، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بما نَصَبَ ﴿حَقًّا﴾، أي: حَقَّ حقاً بَدْءُ الخلق، كقوله:

أَحَقاً عِبادَ الله أنْ لَسْتُ جائياً ولا ذاهِبـاً إلا عـلَيَّ رَقيـبُ

والضميرُ المرفوعُ[1] راجعٌ إلىٰ «معناه»، أي: قولُه: ﴿إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ استئنافٌ معناه[2] أنَّ الغَرَضَ يقتضي الحِكمةَ، إلىٰ آخِرِه.

قوله: (والمعنىٰ: إعادةَ الخلْقِ بعدَ بَـدْئِه): يعني: علىٰ تقديرِ المَصدَرِ لا بُدَّ مِنَ التقديمِ والتأخيرِ؛ لأنَّ الإبداءَ ليسَ موعوداً، بل الموعودُ الإعادة، فتُقَدَّر «إعادة الخلق بعدَ بَدْئِه».

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً): عطفٌ علىٰ قوله: «أو هو منصوبٌ بالفِعْل»، يعني: علىٰ قِراءةِ مَنْ قرأ «أنه يبدأُ الخلْقَ» بالفَتْح، يجوزُ أن يكونَ منصوباً بِفعلٍ مُقَدَّرٍ ناصِبٍ له، أي: وَعَدَ اللهُ وَعْداً بَـدْءَ الخلق، أو أن يكونَ مرفوعاً بِفعلٍ مُقدَّرٍ[3] رافِعٍ له، أي: حَقَّ حقاً بَـدْءُ الخلق[4].

قوله: (مرفوعاً بما نَصَبَ ﴿حَقًّا﴾): لأنه مَصدَرٌ مُؤكِّدٌ لغيره، وهو قولُه: «حَقَّ»، وإليه الإشارةُ بقوله: «أي: حَقَّ بَدْءُ الخلقِ حَقاً».

قوله: (أحقاً عِبادَ الله)، البيت[5]: قيل: «أحقّاً»: في مَوضِع الظَّرْف، كأنه قال: أفي حَقٍّ؟

---

(١) أي: «هو»، في قوله: «وهو أنَّ الغَرَض».

(٢) قوله: «أي: قوله: ﴿إِنَّهُۥ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، استئناف معناه»، سقط من (ح).

(٣) من قوله: «ناصِب له» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) في (ح) و(ف): «حَقَّ حقاً يبدأ الخلق»، ولا يستقيم، والمُثبتُ من (ط).

(٥) قيل: لقيس بن الـمُلوَّح (مجنون ليلىٰ)، كما في «ديوانه» ص٤٠، وقيل: لابن الدُّمَينة، كما في «الحماسة» ص٢٦٨، وهو فيهما بلفظ: «أن لستُ وارداً ولا صادراً» بَدَل «أن لستُ جائياً ولا ذاهباً»، والمعنىٰ واحد.

....

و«أنْ»: مُخَفَّفةٌ مِنَ الثقيلة، ومَوضِعُه مَعَ ما بعدَه مَوضِعُ المُبتَدأ، و«أحقّاً» في مَوضِع الخبر، يقول: أفي حَقٍّ، يا عِبادَ الله، أني لا أجيءُ ولا أذهَبُ إلا عليَّ رقيبٌ مُحافِظٌ يَعُدُّ خُطايَ وأنفاسي، ويَتَأمَّلُ قُصُوري.

ومِثله قولُ الحماسيّ:

أحقّـاً عبـادَ الله أنْ لـستُ رائيـاً ... رِفاعةَ طُولَ الدَّهْرِ إلا تَوَهُّمـا[1]

قال المرزوقيّ: «أحقّاً: انتَصَبَ عندَ سِيبَوَيْهِ علىٰ الظَّرْف، كأنه قال: أفي الحقِّ ذلك، فإن قيل: وكيفَ جاز أن يكونَ ظَرْفاً؟ قلت: لـمَّا رآهُم يقولون: أفي حَقٍّ كذا، أو: أفي الحقِّ[2]، جَعَلُوهُ إذا نَصَبُوهُ علىٰ تلكَ الطريقة، قال:

أفي الحقِّ أني مُغرَمٌ بكِ هـائمٌ[3]

والمعنىٰ: أفي الحقِّ [لستُ رائياً][4] هذا الفتىٰ إلا مُتوهِّماً أبدَ الدَّهْر، وفائدةُ قولِه: «عباد الله»،

---

(١) «الحماسة» لأبي تمام ص١٧٧ ونَسَبَه لرُقَيبةَ الـجَرْمي.

(٢) من قوله: «ذلك، فإن قيل» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ف): «هائمٌ بك مُغرَم»، والمُثبَت من (ح)، وهو الموافقُ لِـمَا في «شرح الحماسة» للمرزوقي.

وهو صَدرُ بيتٍ، وتمامُه كما في «الحماسة» ص٢٤٠:

وأنكِ لا خَلٌّ لديَّ ولا خَمرُ

وقال المرزوقي في «شرحه» (٣: ٨٨٩): «المُغرَم: الذي قد لَزِمَهُ الحبّ، والهائم: المُتحيِّر. والمعنىٰ: أنه لا يَدخُلُ في الحقِّ ووُجُوهِهِ أن يكونَ حُبّي لكِ غراماً، وحُبُّكِ لا يَرجِعُ إلىٰ معلوم، ولا يحصُلُ علىٰ حَدٍّ محصور، يُقال: ما هو بخَلٍّ ولا خمر، يعني: أنه ليسَ بشيءٍ يَخلُصُ ويُتَبيَّن». انتهىٰ باختصار وتصرُّف يسير.

(٤) ما بين حاصرتين سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «شرح الحماسة» للمرزوقي.

وقُرِئ: «حَقٌّ أنه يَبدَأُ الخلق»؛ كقولك: حَقٌّ أنَّ زيداً مُنطَلِق.

﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدْل، وهو مُتعلِّق بـ«يجزي»، والمعنىٰ: لِيَجزِيَهم بِقِسْطِهِ ويُوفِّيَهم أجورَهم، أو: بِقِسطِهم وبما أقسَطُوا وعَدَلُوا ولم يَظلِمُوا حينَ آمنوا وعَمِلُوا صالحاً، لأنَّ الشِّـرْكَ ظُلم، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، والعُصاة: ظُلّامُ أنفُسِهم، وهذا أوجَه، لُمقابَلةِ قولِه: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾.

أنه رَجَعَ فيما[١] كان لا يُؤمِنُ به ولا يَسكُنُ إليه بشاعةً وقباحةً إلىٰ الناسِ كافَّة، يَستَنبِئُهُم فيه ويَستَفتيهم»[٢].

قوله: (وهذا أوجَه): أي: إذا كانَ ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾ معناه: بِقِسْطِهم، علىٰ أن تكونَ اللامُ بَدَلاً مِنَ المضافِ إليه، والفاعل[٣]: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، كان أوجَهَ مِن أن يكونَ معناه: بِقِسطِه، والفاعل: الله، لِيَتَجاوَبَ كُلٌّ مِنَ المُتقابِلَين، وهما ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فيما استَحَقُّوا به الجزاءَ وَعْداً وتفضُّلاً، فإنَّ قولَه: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ يُوجِبُ أن يقال: بِقِسْطِهم.

قال القاضي: «معنىٰ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ﴾: ليجزيَ الذينَ كَفَروا[٤] بشـرابٍ مِن حَميمٍ وعذابٍ أليمٍ بسَبَبِ كُفرِهم، لكنَّه غَـيَّـرَ النَّظْمَ للمُبالَغةِ في استِحقاقِهم للعِقاب، والتنبيهِ علىٰ أنَّ المقصودَ بالذاتِ من الإبداءِ والإعادةِ هو الإثابة، والعِقابُ واقعٌ بالعَـرَض، وأنه تعالىٰ يَتولَّىٰ إثابةَ المُؤمنينَ بما يليقُ بلُطفِهِ وكَرَمِه، ولذلك لم يُعيِّنه، وأما عقابُ

---

(١) في الأصول الخطية: «عمّا»، والمُثبَت من «شرح الحماسة» للمرزوقي، وهو الصوابُ لقوله بعدَ قليل: «إلىٰ الناس»، يُقال: رَجَعَ فيه إلىٰ فُلان، ولا يُقال: رَجَعَ عنه إلىٰ فُلان.

(٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٩٤-٦٩٥).

(٣) في (ح): «بدلاً من المضاف إليه الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾»، وله وجه، فإنَّ قوله: «بقسطهم»، فيه إضافةُ المصدر إلىٰ فاعله، فالمضافُ إليه هو الفاعل، لكنْ إثباتُ الواو أحسن، وفي (ف): «بدلاً من الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) من قوله: «فيما استحقوا» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ٥]

الياءُ في ﴿ضِيَآءً﴾ مُنقَلبةٌ عن واوِ «ضِوَاء» لكَسْـرةِ ما قبلَهـا، وقُـرِئ: «ضِئَاء» بهَمْزتَينِ بينَهما أَلِفٌ علىٰ القَلْب، بتقديمِ اللامِ علىٰ العين، كما قيلَ في عاق: عقا، والضِّياءُ أقوىٰ مِنَ النُّور.

الكَفَرةِ فكأنه داءٌ ساقَه إليه سُوءُ اعتِقادِهم وشُؤْمُ أفعالِهم، والآيةُ كالتعليلِ لِقولِه: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾، فإنه لـمَّا كانَ المقصودُ مِنَ الإبداءِ والإعادةِ مُجازاةَ المُكلَّفينَ علىٰ أعمالِهم، كانَ مَرجِعُ الجميعِ إليه لا محالة، ويُؤيِّدُه قراءةُ مَنْ قرأ: «أنه يبدأ» بالفَتْح، أي: لأنه»[١].

قوله: (وقُرِئ: «ضِئَاء» بهمزتين): قُنبُل ابن كثير[٢]، قال أبو البقاء: «الياءُ في «ضياء» مُنقَلِبةٌ عن واو، لقولك: ضُوء، والهمزةُ أصل، ويُقرأُ بهَمزتَينِ بينهما ألف، والوجهُ فيه: أن يكونَ أَخَّرَ الياء، وقَدَّمَ الهمزة، فلما وقعتِ الياءُ طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ قُلِبَتْ همزةً عندَ قوم، وعندَ آخرين قُلِبَتْ ألفاً، ثم قُلِبَتْ الألفُ همزة؛ لِئَلَّا تجتمعَ ألفان»[٣].

قوله: (والضِّياءُ أقوىٰ مِنَ النُّور): قد سبقَ بيانُه في أوَّلِ البقرة[٤]، قال القاضي: «ما بالذات: ضُوء، وما بالعَرَض: نُور، وقد نبَّهَ سبحانه وتعالىٰ بذلكَ علىٰ أنه خلقَ الشَّمسَ نيِّرةً في ذاتِها، والقَمَرَ نيِّراً بعَرَضِ الاكتِساب»[٥]، قال السَّجاوَنْدي: «﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ مُضيئةً مَعَ سياسةٍ[٦] قاهِرةٍ للبَصَـر، ﴿وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾، أي: ظهوراً بلُطْف».

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٥).

(٢) في رواية القوّاس عنه، كما في «حجة القراءات» ص٣٢٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٥٥).

(٤) (٢: ٢٣٦) في تفسير الآية ١٧ منها.

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

(٦) كذا في (ط) و(ف)، وفي (ح): «مع شائبة».

﴿وَقَدَّرَهُۥ﴾: وقَدَّرَ القمَر، والمعنىٰ: وقَدَّرَ مَسيرَه ﴿مَنَازِلَ﴾، أو قَدَّرَه ذا مَنازِل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، ﴿وَٱلْحِسَابَ﴾: وحِسابَ الأوقاتِ مِنَ الشُّهورِ والأيام والليالي، ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المذكور، أي: ما خَلَقَه إلا مُلتَبِساً بالحقِّ الذي هو الحِكمةُ البالغة، ولم يخلقه عبثاً. وقُرِئ: «يُفصِّلُ»، بالياء.

[﴿إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ ٦]

خَصَّ المُتقينَ لأنهم يحذرونَ العاقبة، فيَدعُوهُمُ الحذرُ إلىٰ النَّظَرِ والتَّدبُّر.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۞ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ ٧-٨]

قوله: (﴿وَقَدَّرَهُۥ﴾: وقَدَّرَ القمر): قال مُحيي السُّنَّة: «قيل: تقديرُ المنازلِ يَنصَرِفُ إلىٰ القَمَرِ خاصَّة، لأنَّ بالقمرِ يُعرَفُ انقضاءُ الشُّهُورِ والسِّنينَ لا بالشمس، ومنازِلُ القمر ثمانيةٌ وعشرون، وقيل: يَنصَرِفُ إليهما، واكتفىٰ بذِكرِ أحدِهما عن الآخر، لأنَّ مُقامَ الشمسِ في كُلِّ منزلةٍ ثلاثةَ عشرَ يوماً، فيكونُ انقِضاءُ السَّنةِ مَعَ انقضائِها»[1].

قوله: (﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ المذكور): قال مُحيي السُّنَّة: «﴿ذَٰلِكَ﴾ ردٌّ إلىٰ الجعْلِ والتقدير»[2].

وقلت ـ واللهُ أعلم ـ: وفيه إشعارٌ بأنَّ ذلكَ الجعْلَ والتقديرَ مُنحَصِرٌ ومقصورٌ علىٰ الحقِّ الذي هو معرفةُ الله تعالىٰ، ومعرفةُ صِفاتِه، واستِحقاقِه لأنْ يُعبَدَ ولا يُشـرَكَ به شيء، والعبادةَ لها أوقاتٌ معلومةٌ وحُسْباناتٌ مُعيَّنة، وأنَّ الفائدةَ مِنَ الجعْلِ والتقديرِ هيَ الـحُسْبانُ المنوطُ به العبادةُ لا غير، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

(١) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٢١-١٢٢).
(٢) المصدر السابق (٤: ١٢٢).

....

وأنَّ المُتقيَ العالِمَ العاملَ مَنْ يَستَدِلُّ بذلكَ علىٰ معرفةِ بارئِهِ ومُنشِئِه؛ لِيُنشِئَ له العبادة، وإليه لَوَّحَ اللهُ تعالىٰ بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهنا[١] بقوله: ﴿إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦].

وأنَّ المُنجِّمَ المخذولَ[٢] القائلَ بأنْ لا مَرجِعَ ولا مَعاد، يَشتَغِلُ بما لا يَعنيه، ويَخلُدُ إلىٰ الأرضِ مُتَّبِعاً لهواه، فيَغفُلُ عن تلكَ المعرفةِ والعبادةِ فيَهلِك، وإليه أومَأَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ۞ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾، ألا ترىٰ كيفَ خَتَمَ الآيةَ بالكَسْبِ والعَمَل، كما استَعقَبَ الآيةَ السابقةَ بقولِه: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ إلىٰ قوله: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤]، ليُعلَمَ أنَّ الكلامَ في المعرفةِ والعبادةِ وما يَتَعلَّقُ بهما.

ويُؤيِّدُ هذا التأويلَ ما روينا في «صحيح البخاري» عن قَتادةَ قال: «خَلَقَ اللهُ تعالىٰ هذهِ النُّجُومَ لِثلاث: جَعَلَها زينةً للسَّماء، ورُجُوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتَدىٰ بها، فمَنْ تأوَّلَ فيها بغير ذلكَ أخطأَ وأضاعَ نصيبَه وتكلَّفَ بما لا يَعلَم»[٣].

وروىٰ أبو داود[٤] عن ابنِ عَبَّاس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنِ اقتَبَسَ باباً مِن عِلمِ النُّجُوم لغيرِ ما ذَكَرَ الله، فقد اقتَبَسَ شُعْبةً مِنَ السِّحْر، المُنجِّمُ كاهِن، والكاهِنُ ساحِر، والساحِرُ كافِر».

---

(١) من قوله: «بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٢) قوله: «المخذول»: لم تُنقَط في (ح)، بينما نُقِطت بنقطة تحت الحاء في (ف)، فتُقرأ: «المجدول»! والمُثبتُ من (ط).

(٣) عَلَّقه البخاري في «صحيحه»، كتاب بَدْء الخلق، باب في النجوم.

(٤) برقم (٣٩٠٥)، وأخرجه أيضاً ابنُ ماجه (٣٧٢٦)، وليس عندهما: «المُنجِّم كاهن...» إلىٰ آخره، والمُؤلِّفُ رحمه اللهُ تعالىٰ يُخرِّجُ بواسطة «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٧٦)، علىٰ أنَّ ابنَ الأثير بيَّن لفظَ أبي داود، وعزىٰ هذه الرواية لِرَزين.

﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾: لا يَتوقَّعُونَه أصلاً، ولا يُخطِرُونه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم المُستوليةِ عليهم، المُذهَلةِ باللَّذَّاتِ وحُبِّ العاجِلِ عن التفطُّنِ للحقائقِ، ....

وفي روايةِ رَزينٍ عن قَتادة[(١)]: «واللهِ، ما جَعَلَ اللهُ في النَّجْمِ حياةَ أحَدٍ ولا رِزقَهُ ولا مَوتَه، وإنما يَفتَرونَ علىٰ اللهِ الكَذِبَ، ويَتعلَّلُونَ بالنُّجُومِ».

قال صاحبُ «الجامع»: «جَعَلَ المُنجِّمَ الذي يَتعلَّمُ النُّجُومَ للحُكمِ بها وعليها، ويَنسُبُ التأثيراتِ مِنَ السعادةِ والشقاوةِ إليها كافراً، نعوذُ باللهِ مِن ذلك، ونسألُه العِصْمةَ في القَوْلِ والعَمَلِ»[(٢)].

قوله: (﴿لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾: **لا يَتوقَّعُونَه أصلاً**): اعلَم أنَّ الرجاءَ حقيقتُه تَوقُّعُ الخيرِ، ويُستَعمَلُ في معنىٰ الخوفِ مجازاً، قال في «الأساس»: «أرجو مِنَ اللهِ المغفرة، ورَجَوتُ في وَلَدي الرُّشْد، وأتيتُ فُلاناً رَجاءَ أن يُحسِنَ إليَّ، ومِنَ المجاز: استِعمالُ الرجاءِ في معنىٰ الخوفِ والاكتِراث[(٣)]، يُقال: لَقِيتُ هَوْلاً ما رَجَوتُه وما ارتَـجَيتُه».

والوجهُ الأولُ مبنيٌّ علىٰ معنىٰ الاكتِراث، ولهذا زاد: «أصلاً»، وفَسَّـرَ «لا يَتوقَّعُونَه» بقوله: «ولا يُخطِـرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم»، والثاني علىٰ حقيقته، ولهذا قال: «لا يَأمُلُونَ حُسْنَ لِقاءِنا»، والثالثُ علىٰ مُجرَّدِ الخوف، ومن ثَمَّ قال: «ولا يَخافونَ سُوءَ لِقاءِنا».

قوله: (**ولا يُخطِرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم**): إيذانٌ بأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَـٰتِنَا غَـٰفِلُونَ﴾ [يونس: ٧] مِن عَطْفِ الصِّفةِ علىٰ الصِّفة، بمعنىٰ: أنهم الجامِعونَ بينَ عَدَمِ التَّوقُّعِ وثُبُوتِ الغَفْلة، وأنَّ كُلَّ واحدةٍ مِن هاتَينِ الصِّفتَينِ مُستَقِلَّةٌ فيهم مُستَقِرَّةٌ بهم مُمَيِّزةٌ لِذواتِهم، ولـمَّا صَحَّ أن تكونَ الثانيةُ سبباً في الأولىٰ[(٤)]، قال: «ولا يُخطِـرُونَه ببالِهم؛ لِغَفْلتِهم»، فوَكَلَ التَّـرَتُّبَ إلىٰ ذِهنِ الذكيِّ.

---

(١) بل عن الربيع، كما في «جامع الأصول» (٤: ٢٩) و(١١: ٥٨٠).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٨١).

(٣) قوله: «والاكتراث»: تحرَّف في (ح) إلىٰ: «والأكثرون»، وسقط من (ف)، وأثبتُّه من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَـا في «أساس البلاغة»، مادة (رجو).

(٤) أي: الغفلةُ سببٌ في عَدَمِ الرجاء.

أو لا يُؤمِّلُونَ حُسْنَ لِقائِنا كما يُؤمِّلُه السُّعَداء، أو لا يخافونَ سُوءَ لِقائِنا الذي يجبُ أن يُخاف، ﴿وَرَضُواْ بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ مِنَ الآخِرة، وآثَـرُوا القليلَ الفاني علىٰ الكثيرِ الباقي، كقوله تعالىٰ: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ﴿وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ أي: وسَكَنُوا فيها سُكُونَ مَنْ لا يزعج عنها، فبَنَوا شديداً، وأمَّلُوا بعيداً.

[﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ * دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ٩-١٠]

﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ﴾: **يُسَدِّدُهم** بسَبَبِ إيمانهم للاستِقامةِ علىٰ سُلُوكِ السَّبيلِ المُؤدِّي إلىٰ الثواب، **ولذلكَ جَعَلَ** ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ **بياناً له** وتفسيراً، لأنَّ التمسُّكَ بسَبَبِ السَّعادةِ كالوُصُولِ إليها.

قال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ العطفُ لِتغايُرِ الفريقَين، والمُرادُ بالأوَّلينَ مَنْ أنكرَ البعث، ولم يُرِدِ الحياةَ الدُّنيا، وبالآخرين مَنْ ألهاهُ حُبُّ العاجِلِ عنِ التأمُّلِ في الآجِلِ والإعدادِ له»(١).

قوله: (**يُسَدِّدُهم**)، **الأساس**: «سَدَّ الرجلُ يَسِدُّ: صار سَدِيداً، وسَدَّ قولُه وأمرُه يَسَدُّ، وأمرُه سَديد، وتَسَدَّد علىٰ الرمي: استقام، وسَدَّدَ السَّهْمَ نحوَه».

قوله: (**ولذلك جعَلَ** ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ **بياناً له**)، أي: ولأجلِ أنّ معنىٰ ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ﴾: «يُسَدِّدُهم بسَبَبِ إيمانِهم للاستِقامةِ علىٰ سُلوكِ السبيلِ المُؤدِّي إلىٰ الثواب»، جعَلَ ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾ بياناً له، لأن ما يُؤدِّي إلىٰ الثوابِ كأنه نفسُ الثواب تنزيلاً للسَّبَبِ منزلةَ المُسبَّب، وذلك أنّ في إيقاع ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ﴾ خبراً لقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾، وهو عَينُ الهداية، الدلالةَ علىٰ الثوابِ والاستِقامةِ والمزيدِ منها، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، ولم تكنِ الهدايةُ بهذه المثابةِ إلا أن تكونَ مُوجِبةً للثواب ومُستَحقّةً للأجرِ عندَهم، ولذلك قال: «لأن

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٦).

ويجوزُ أن يُريد: يهديهم في الآخِرةِ بنُورِ إيمانِهم إلىٰ طريقِ الجنة، كقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢].

ومنه الحديث: «إنَّ المُؤمِنَ إذا خَرَجَ مِن قَبرِهِ صُوِّرَ له عَمَلُه في صُورةٍ حَسَنة، فيقولُ له: أنا عَمَلُك، فيكونُ له نُوراً وقائداً إلىٰ الجنَّة، وأما الكافرُ إذا خَرَجَ مِن قَبرِهِ صُوِّرَ له عَمَلُه في صُورةٍ سَيِّئة، فيقولُ له: أنا عَمَلُك، فيَنطَلِقُ به حتىٰ يُدخِلَه النار».

فإن قلتَ: فلقد دلَّت هذهِ الآيةُ علىٰ أنَّ الإيمانَ الذي يَستَحِقُّ به العبدُ الهِدايةَ والتوفيقَ والنُّورَ يومَ القيامة: هو إيمانٌ مُقيَّد، وهو الإيمانُ المقرونُ بالعملِ الصالح، والإيمانُ الذي لم يكن مَقروناً بالعملِ الصالحِ فصاحبُه لا توفيقَ له ولا نور. ....

التمسُّكَ بسَبَبِ السعادةِ كالوصولِ إليها»، [فالهدايةُ] علىٰ هذا التفسيرِ عبارةٌ عن الدلالةِ المُوصِلةِ إلىٰ البغية، وسبيلُ هذا البيانِ سبيلُ البَدَلِ في قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۞ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢-٣٣]، قال[1]: «جَعَلَ ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ بَدَلاً من ﴿ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ الذي هو السَّبْقُ بالخيرات، لأن السَّبْقَ لـمّا كان السَّبَبَ في نَيْل الثواب نُزِّلَ منزلةَ السَّبَب، كأنه الثواب، فأُبدِلَتْ عنه ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾»[2].

قوله: (يهديهم في الآخِرةِ بنُورِ إيمانهم إلىٰ طريقِ الجنَّة): فعلىٰ هذا الهدايةُ مُجرَّدُ الدَّلالة، وقال أبو البقاء: «﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ﴾ يجوزُ أن يكونَ مُستأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِن ضَميرِ المفعولِ في ﴿يَهْدِيهِمْ﴾[3]، والمعنىٰ: يهديهم في الجنَّةِ إلىٰ مُراداتِهم في هذهِ الحال»[4]، وقال القاضي: «يجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً»[5].

---

(١) أي: الزمخشري؛ في تفسير الآية المذكورة من سورة فاطر (١٢: ٦٥٥).

(٢) هذه الفِقرة لم ترد في (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٣) من قوله: «إلىٰ طريق الجنة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٦).

(٥) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

قلتُ: الأمرُ كذلك، ألا ترىٰ كيفَ أوقَعَ الصِّلةَ مجموعاً فيها بينَ الإيمانِ والعمل، كأنه قال: إنَّ الذينَ جَمَعُوا بينَ الإيمانِ والعملِ الصالح، ....

قوله: (**ألا ترىٰ كيفَ أوقَعَ الصِّلَةَ مجموعاً فيها بينَ الإيمانِ والعَمَل**): اعلَم أنَّ مِن خَواصِّ «الذي» إيقاعَ صِلَتِهِ عِلَّةً لخبره، قال صاحبُ «المفتاح»: «أو أن تُومِئَ بذلكَ - أي: بالإتيانِ بالموصول - إلىٰ وَجْهِ بناءِ الخبر الذي تبنيه عليه، فتقول: الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لهم جَنَّاتُ النَّعيم»(١)، وإذا كانَ كذلكَ كانَ مجموعُ الصِّلةِ عِلَّةً لكَوْنِهِ تعالىٰ يهديهم، ومن انتِفاءِ فَرْدٍ مِن أفرادِ المجموعِ يَنتَفي حُكمُ التعليل.

فإن قلتَ: فإذا حَصَلَ التعليلُ مِن بناءِ الخبر علىٰ الموصولِ وصِلَتِهِ - كما ذَكَر -، فأيُّ فائدةٍ في ذِكرِ تعليلٍ آخر، وهو ﴿بِإِيمَٰنِهِمۡ﴾؟ قلتُ: الظاهرُ أن يُحمَلَ بناءُ الخبر علىٰ الموصولِ(٢) علىٰ تحقيقِ الخبر، كقوله:

إنَّ التـي ضَـرَبَتْ بَيْتـاً مُهـاجِرةً ... بكُوفةِ الـجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ(٣)

فتبقىٰ الباءُ مُخلِّصةً للتعليل، فيَحصُلُ التحقيقُ مَعَ التعليل، ويُؤذِنُ(٤) بأنَّ الإيمانَ الموصوفَ له أثرٌ عظيمٌ في تحصيل البُغْية، قال القاضي: «ومفهومُ الترتيبِ، وإنْ دلَّ علىٰ أنَّ سَبَبَ الهِدايةِ

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص٧٩.

(٢) من قوله: «وصلته» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) البيتُ لِعَبْدة بن الطبيب، كما في «المُفضَّليات» ص١٣٦.
والغُولُ: كُلُّ ما أهلَكَ الإنسان، وكُلُّ ما أذهَبَ عَقْلَه - كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غول) -، فالمرادُ بقوله: «غالت وُدَّها غُولُ»، أي: أزالَ وُدَّها وأذهَبَه ما أزالَه وأذهَبَه.
قال العلامةُ سعدُ الدين التفتازاني رحمَه اللهُ تعالىٰ في «مختصر المعاني» ص٧٤: «في ضَرْبِ البيتِ بكوفة، والمُهاجَرةِ إليها: إيماءٌ إلىٰ أنَّ طريقَ بناءِ الخبر مما يُنبِئُ عن زوالِ المَحَبَّة وانقِطاعِ المودَّة، ثم إنه يُحقِّقُ زوالَ المودَّة ويُقرِّرُه حتىٰ كأنه بُرهانٌ عليه، وهذا معنىٰ تحقيق الخبر».

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «ويؤثر».

....

هو الإيمانُ والعَمَلُ الصالِح، لكنْ دلَّ منطوقُ قوله: ﴿بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾ علىٰ استِقلالِ الإيمانِ بالسَّبَبيَّة، وأنَّ العَمَلَ الصالِحَ كالتتمَّةِ والرَّديفِ له»[١].

وقلت: الحقُّ أنَّ الضَّميرَ في ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ وفي ﴿بِإِيمَـٰنِهِمْ﴾، راجعٌ إلىٰ الموصولِ مَعَ صِلَتِه، والصِّلةُ مُشتَمِلةٌ علىٰ المعنيَين، وتخصيصُ أحدِهما بالذِّكرِ لإنافتِه وشَرَفِه، لا أنَّ مُجرَّدَ الإيمانِ كافٍ في السَّبَبيَّة، ولأنَّ مذهبَ السَّلَفِ الصالِحِ علىٰ أنَّ الأعمالَ داخِلةٌ في الإيمان، وروينا في «سنن ابن ماجه»[٢] عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلب، وقولٌ باللسان، وعَمَلٌ بالأركان».

وفي[٣] «شرح السُّنَّة»: «أنَّ الصحابةَ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم مِن عُلماءِ السُّنَّةِ اتَّفقَتْ علىٰ أنَّ الأعمالَ مِنَ الإيمان، قالوا: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ وعَقْد، يَزيدُ بالطاعة ويَنقُصُ بالمعصية»[٤]، وأيَّدَهُ بالآياتِ والأخبار، وقد سبقَ الكلامُ فيه مُستقصىً في الأنفال[٥].

علىٰ أنَّ المقامَ مقامُ مدح، ولا شَكَّ أنَّ مُجرَّدَ التصديقِ لا مدحَ فيه، وأنَّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ إنما يَرفعُهُ العملُ الصالِح، كأنه قيل: إنَّ الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصالِحاتِ يَرفَعُ اللهُ منزلتَهم إلىٰ مَبَاغيهم[٦] بسببِ إيمانِهم المُعتَبرِ المُحلَّىٰ بالعملِ الصالِح.

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

(٢) برقم (٦٥)، وضَعَّفَه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢). وانظر: «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عرَّاق (١: ١٥١).

(٣) من قوله: «سنن ابن ماجه عن علي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٤) «شرح السنة» للبغوي (١: ٣٨-٣٩).

(٥) ص١٥ في تفسير الآية ٢ منها.

(٦) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البِغْيةُ والبُغْيةُ: الحاجة، والبَغِيَّة: الطِّلبة، والبِغْيةُ والبُغْيةُ والبَغِيَّةُ: ما ابتُغِيَ».

ثم قال: ﴿بِإِيمَٰنِهِمْ﴾، أي: بإيمانهم هذا المضمومِ إليه العَمَلُ الصالح، وهو بَيِّنٌ واضحٌ لا شُبهةَ فيه.

روينا في «مُسنَد أحمد بن حنبل»[1] عن أبي ذرٍّ وأبي الدَّرْداء: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إني لأعرِفُ أُمتي يومَ القِيامةِ مِن بينِ سائرِ الأُمَم بِسِيماهُم في وُجُوهِهم مِن أثـرِ السُّجُود، وأعرِفُهم بنُورِهِم يَسعَىٰ بينَ أيديهم»، وفي روايـةٍ[2] قال: «هم غُـرٌّ مُحجَّلُونَ مِن أثـرِ الوضوء، ليسَ كذلكَ أحَدٌ غيرُهم».

وأما خِلافُ الأُصُوليِّين فمشهورٌ لا حاجةَ إلىٰ عَرْضِه[3].

ومقامُ المَدْحِ لا يَدُلُّ علىٰ ما أورَدَهُ صاحبُ «الانتصاف» مِن أنه يَلزَمُ أنَّ المُؤمِنَ إذا لم يَعمَل صالحاً مُخلَّدٌ في النار، وقال: «إنه تعالىٰ جَعَلَ سَبَبَ الهِدايـةِ إلىٰ الجنَّةِ مُطلَقَ الإيمان، فقال: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾، وقوله[4]: «إنَّ المُرادَ إضافةُ العَمَلِ إلىٰ الإيمان» لا تَنتَهِضُ به الدَّعوىٰ، وشُبْهتُه أنَّ الإيمانَ الذي جُعِلَ سَبَباً مُقيَّدٌ بالأعمالِ الصالحة، فيُقيَّدُ به الثاني[5]، وهو ممنوع، فإنَّ الضَّميرَ يعودُ إلىٰ الذَّواتِ لا باعتِبارِ الصِّفات»[6].

وقلت: قد ذكرنا أنّ هذا مما يأباه اللفظ.

قوله: (ثم قال: ﴿بِإِيمَٰنِهِمْ﴾): يعني: أنَّ الإضافةَ بَدَلٌ مِن لام التعريف، كقولِهِ تعالىٰ حِكايةً عن زكريَّا عليه السَّلام: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، أي: رأسي، أو أنَّ الإيمانَ إذا قُرِنَ بالعَمَلِ أُريدَ مُجرَّدُ التصديق، وإذا جُرِّدَ عنه أُريدَ به المجموع.

---

(١) برقم (٢١٧٤٠).

(٢) أخرجها أيضاً أحمدُ في «مسنده» (٢١٧٣٧).

(٣) في (ط): «إلىٰ تعريفه»، والمعنىٰ واحد.

(٤) أي: قول الزمخشري، والكلامُ ما زال لابن المُنيِّر في «الانتصاف».

(٥) توضيحُه ـ كما هو لفظُ ابن المُنيِّر في «الانتصاف» ـ: «شُبْهتُه أنَّ الإيمانَ المجعولَ سبباً مُضافٌ إلىٰ ضمير الصالحين، فلَزِمَ أخذُ الصَّلاحِ قَيْداً في التَّسبُّب»، يعني: أنَّ «الإيمان» في قوله: ﴿بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ مُضافٌ إلىٰ الضمير «هم»، وهو يعودُ إلىٰ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ المذكورينَ في أوّلِ الآية.

(٦) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٦) بحاشية «الكشّاف».

﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾: دُعاؤُهم، لأنَّ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ نداءٌ لله، ومعناه: اللهُمَّ إنَّا نُسبِّحُك، كقولِ القانِتِ في دُعاءِ القُنوت: «اللهُمَّ إياكَ نعبُد، ولكَ نُصَلِّي ونَسجُد»، ويجوزُ أن يُرادَ بالدُّعاء: العبادة، ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]، علىٰ معنىٰ: أنْ لا تكليفَ في الجنَّةِ ولا عِبادة، وما عِبادتُـهم إلا أن يُسَبِّحوا اللهَ ويَحمَدُوه، وذلكَ ليسَ بعبادة، إنما يُلهَمُونَه، فينطِقُونَ به تلذُّذاً بلا كُلْفة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾: وخاتمةُ دُعائِهم الذي هو التسبيحُ ﴿أَنِ﴾ يقولوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ومعنىٰ ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾: أنَّ بعضَهم يُحَيِّي بعضاً بالسَّلام، ...

قوله: (اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولَكَ نُصَلِّي ونَسجُد): قال صاحبُ «الروضة» في «الأذكار»(١): «قال أصحابُـنا: وإن قَنَتَ بمـا جاءَ عن عُمَـرَ بنِ الخطَّابِ رضيَ اللهُ عنهما [كان حَسَناً، وهو]: اللهُمَّ إنا نَستعينُكَ ونَستَغفِرُكَ ولا نكفُرُك، ونُؤمِنُ بك، ونَخلَعُ ونَتـرُكُ مَنْ يَفجُرُك، اللهُمَّ إياكَ نَعبُد، ولَكَ نُصَلِّي ونَسجُد، وإليكَ نَسعَىٰ ونَحفِد، نَرجُو رَحمَتَكَ ونَخشَىٰ عذابَك، إنَّ عذابَكَ الجِدَّ بالكُفَّارِ مُلحِق»(٢).

قوله: (وخاتمةُ دُعائِهم الذي هو التسبيحُ ﴿أَنِ﴾ يقولوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾): قال القاضي: «ولَعَلَّ المعنىٰ: أنهم إذا دَخلُوا الجنَّـةَ وعاينُوا عَظمَةَ الله وكِبرياءَه مجَّدوهُ ونَعتُوهُ بنُعُوتِ الجلال، ثم حَيَّاهُمُ الملائكةُ بالسَّلامةِ مِنَ الآفات، والفَوْزِ بأصنافِ الكرامات، فحَمِدُوهُ وأثنَوْا عليه بصِفاتِ الإكرام»(٣).

---

(١) أي: قال الإمامُ النوويُّ رحمه الله تعالىٰ ـ وهو صاحبُ «روضة الطالبين» ـ في كتاب «الأذكار».

(٢) «الأذكار» للنووي ص٥٨. وما بين الحاصرتين استدركته منه.

وقُنوتُ عُمَرَ هذا: أخرجه عبدُ الرزاق في «مُصنَّفه» (٤٩٦٨) و(٤٩٦٩) و(٤٩٧٨)، وابنُ أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٧١٠٠) و(٧١٠١) و(٧١٠٤) و(٧١٠٥) و(٣٠٣٣٢) و(٣٠٣٣٢) و(٣٠٣٣٤) و(٣٠٣٣٧)، والطحاوي في «شـرح معاني الآثار» (١: ٢٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٢١٠ و٢١١).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٧).

....

وقلت: ولَعَلَّ الظاهرَ هو أن يُضافَ السَّلامُ إلىٰ الله عَزَّ وجَلَّ إكراماً لأهلِ الجنة، كما ذكرَ المُصنِّفُ في الوَجْهِ الأخير، ويَنصُرُه قولُه تعالىٰ في سورةِ يس: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، «أي: يُسَلِّمُ عليهم بغير واسِطةٍ مُبالغةً في تعظيمهم، وذلكَ مُتَمَنَّاهُم»[١]، كذا فَسَّرَهُ المُصنِّف.

وهذا يَدُلُّ علىٰ أنه يحصلُ للمُؤمنينَ بعدَ نعيمهم في الجنَّةِ ثلاثةُ أنواعٍ من الكرامة:

وَسَطُها: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾.

وأوَّلُها: ما يَقُولُونَ عندَ مُشاهَدَتِها: ﴿سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾، وهيَ سُطوعُ نُورِ الجمالِ مِن وراءِ حِجابِ الجلال، وما أفخَمَ شأنِ اقترانِ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ بـ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ في هذا المقام، كأنهم لـمَّا رأوا أشِعَّةَ تلكَ الأنوارِ لم يَتَمالَكُوا أن لا يَرفَعُوا أصواتَهم به.

وآخِرُها: أجَلُّ منهما، ولذلكَ خَتَمُوا الدُّعاءَ عندَ رُؤيتِها بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، وما هيَ إلا نِعمةُ الرُّؤيةِ التي كُلُّ نِعمةٍ دونَها.

فكانتِ الكرامةُ الأولىٰ كالتميهدِ للثالثة[٢]، وما أشَدَّ طِباقاً لهذا التأويل ما روينا عن ابنِ ماجَهْ[٣] عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ: «بَيْنا أهلُ الجنَّةِ في نعيمِهم إذ سَطَعَ لهم نُور، فرَفَعُوا رُؤُوسَهُم، فإذا الرَّبُّ[٤] قد أشرَفَ عليهم مِن فَوْقِهم، فقال: السَّلامُ عليكُم يا أهلَ الجنَّة، قال: وذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، قال: فينظُرُ إليهم وينظُرُونَ إليه،

---

(١) في (ح): «ولذلكَ هَنَّاهُم»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافقُ لِـما في «الكشَّاف».

(٢) في (ف): «للثانية»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصحيح.

(٣) برقم (١٨٤)، وضعَّفه البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٦٧).

قلت: فيه ألفاظٌ مُشكِلة، كقوله: «من فوقهم»، وقوله: «حتىٰ يحتَجِبَ عنهم»، ومع ذلك فتأويلُها ـ علىٰ فَرَضِ ثُبوتِها ـ مُتيسِّر.

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ «التراب»!

وقيل: هيَ تحيةُ الملائكةِ إياهم؛ إضافةٌ للمَصدَرِ إلىٰ المفعول، وقيل: تحيةُ الله لهم، و«أنْ» هيَ المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، وأصلُه: أنه الحمدُ لله، علىٰ أنَّ الضَّميرَ للشأن، كقوله:

أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَـحْفَىٰ ويَنتَعِلُ

فلا يَلتَفِتُونَ إلىٰ شيءٍ مِنَ النَّعيم ما داموا يَنظُرُونَ إليه، حتىٰ يَحتَجِبَ عنهم، ويبقىٰ نُورُه». واللهُ يقولُ الحقَّ وهو يهدي السَّبيل[1].

قوله: (أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحفَىٰ ويَنتَعِلُ): صَدْرُه:

في فِتْيةٍ كسُيُوفِ الهِندِ قد عَلِمُوا[2]

«كسُيُوفِ الهِند»: أي: تَبرُقُ أساريرُ جَبْهتِهم كالسُّيُوف، خَفَّفَ «أنْ» المفتوحة، وأضمَرَ اسمَها، وهو ضميرُ الشأن، «مَنْ يَحفَىٰ»: كِنايةٌ عن الفقير، كما أنَّ «مَنْ يَنتَعِلُ» كِنايةٌ[3] عن الغني، يقولُ: قد عَلِمَ هؤلاءِ الفِتيانِ أنَّ الهلاكَ يَعُمُّ الناسَ فقيرَهُم وغنيَّهم، وهم يَتَبادرونَ إلىٰ اللَّذَّاتِ قبلَ أن يُحال بينَهم وبينَها.

والشِّعرُ للأعشىٰ، وهو مُحرَّف، وفي «ديوانه»[4]:

.... قـد عَلِمُـوا   أنْ ليسَ يَدفَعُ عن ذي الحِيلةِ الحِيَلُ

---

(١) في (ح): «ويبقىٰ نورُ الله سبحانه وتعالىٰ»، دون قوله: «والله يقول الحق...»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وآثرتُه لأنَّ لفظَ الحديث عند ابن ماجه: «ويبقىٰ نورُه».

(٢) كذا ذكره سيبويه في «الكتاب» (٢: ١٣٧) و(٣: ٧٤ و١٦٤) ـ ونَسَبَه للأعشىٰ ـ، والمُبرِّدُ في «المقتضب» (٣: ٩)، والزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٢٩٨، وغيرُهم مِنَ النَّحْويِّين. وسيأتي مزيدُ كلامٍ عليه عند المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ.

(٣) في (ط) و(ف): «عبارة»، والمُثبَت من (ح).

(٤) «ديوان الأعشىٰ» ص١٤٧، ومُرادُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ من قوله: «إنه مُحرَّف»: أنه مُلفَّقٌ من بيتَين، مع تغيير بعضِ الألفاظ.

وقُرِئ: «أَنَّ الحمدَ لله» بالتشديدِ ونَصْبِ «الحمد».

[﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١١]

أصلُه: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ﴾ تَعْجيلَه لهمُ الخير، ....

وقَبْلَه:

أَنَا بُرِثنا[1] حُفاةً لا نِعالَ لنا أَنَّا كذلكَ قد نَحفَىٰ ونَنتَعِلُ

قوله: (وقُرِئ: «أَنَّ الحمدَ لله»): قال ابنُ جِنِّي: «قرأها ابنُ مُحَيصِن، وهي تدلُّ علىٰ أنَّ قِراءةَ الجماعة: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: «أنْ» فيها مُخفَّفة، بمنزلةِ قولِ الأعشىٰ: «أنْ هالِكٌ»[2] البيت، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدة، كقوله:

ويَوْماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقسَّمٍ كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ[3]

أي: كظَبْية»[4].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكتب فوقها في (ح): «أي: خُلقنا»، وفي «ديوان الأعشىٰ»: «إمّا تَرَيْنا».

(٢) ذكره ابنُ جِنِّي بتمامه، علىٰ نَحْوِ ما ذكره سيبويه والزمخشري، لا كما في «الديوان»، ولذا اختصَرَه المُؤلِّف.

(٣) انظر: «الأصمعيات» ص١٥٧، وعزاهُ إلىٰ عَلْباءِ بنِ أرقم، أما ابنُ منظور فنَقَلَ في «لسان العرب»، مادة (قسم)، أنه لباعِثِ بنِ صُرَيم اليَشكُري، ثم رَجَّحَ أنه لكعبِ بنِ أرقَمَ اليَشكُري، ونَقَلَ في «اللسان» أيضاً، مادة (أنن): أنه يُروىٰ بنَصْبِ «ظَبْية» وجَرِّها ورَفعِها، قال: «فمَن نَصَبَ أراد: كأنَّ ظَبْيَةً، فخَفَّفَ وأعمَلَ، ومَن خَفَضَ أرادَ: كظَبْيةٍ، ومَن رَفَعَ أراد: كأنها ظَبْيَةٌ، فخَفَّفَ وأعمَلَ». وانظر: «شرح شذور الذهب» لابن هشام ص٢٨٤، و«شرح قَطْر النَّدىٰ» له ص٢١٨، و«حاشية الصَّبَّان علىٰ شرح الأُشمُوني علىٰ الألفية» (١: ٤٣٢-٤٣٣).

والبيت سيأتي عند الزمخشري في تفسير الآية ٨ من سورة الجاثية (١٤: ٢٤٠)، وسيتكلم المؤلفُ رحمه الله تعالىٰ هناك في شرحه وإعرابه.

(٤) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٨).

فوَضَعَ ﴿ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾ مَوضِعَ «تَعْجيلَه لهم الخير» إشعاراً بسرعةِ إجابتِهِ لهم وإسعافِهِ بطِلْبَتِهم، كأنَّ استِعجالَهم بالخير تعجيلٌ له، والمُرادُ أهلُ مَكّةَ وقولُهم: ﴿فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، يعني: ولو عَجَّلْنا لهمُ الشَّرَّ الذي دَعَوا به، كما نُعجِّلُ الخير ونُجيبُهم إليه، ﴿لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡ﴾: لأُميتُوا وأُهلِكُوا.

وقُرِئ: «لَقَضىٰ إليهم أجَلَهم» علىٰ البناءِ للفاعل، وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ، وتَنصُرُه قِراءةُ عبد الله: «لَقَضَيْنا إليهم أجَلَهم».

قوله: (إشعاراً بسُرعةِ إجابتِهِ لهم)، الانتصاف: «هذا مِن بَديعِ القُرآن، لا ترىٰ العُدولَ مِن لفظٍ إلىٰ آخَرَ إلا لمعنىً، والنَّحْويُّ يقولُ في ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]: إنه أجرىٰ المصدرَ علىٰ غيرِ فِعلِه، وهذا المصدرُ لِفعلٍ دلَّ عليه هذا الفِعْل، كأنه قال: «فنَبتُّم نباتاً»، وله فائدةٌ في التحقيقِ وراءَ هذا، وهو التنبيهُ علىٰ تحتُّمِ القُدْرةِ وسُرعةِ نفاذِ حُكمِها، حتىٰ كأنَّ إنباتَ الله نفسُ النَّبات، فقُرِنَ أحدُهما بالآخَر»[1].

وقلت: كان أصلُ الكلام: «ولو يُعجِّلُ اللهُ للناسِ الشرَّ تعجيله»، ثم وَضَعَ مَوضِعَه «الاستعجال»، ثم نُسِبَ إليهم، فقيل: ﴿ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾؛ لأنَّ المُرادَ أنَّ رحمتَه سَبقَتْ غَضَبَه، فأُريدَ مزيدُ المُبالَغة، وذلكَ أنَّ استِعجالَهم الخيرَ أسرَعُ مِن تعجيلِ الله لهمُ الخير، فإنَّ الإنسانَ خُلِقَ عَجُولاً، إذا سَمِعَ بخيرٍ لا يَثبُتُ علىٰ شيءٍ حتىٰ يُسرِعَ إليه، واللهُ صَبُورٌ حليم؛ يُؤخِّرُ للمَصالِحِ الجمَّة التي لا يهتَدي إليها عَقْلُ الإنسان، ومَعَ ذلكَ يُسعِفُ بطَلِبَتِهم ويُسرِعُ بإجابتِهم.

فإن قلتَ: كيفَ اتِّصالُ هذهِ الآيةِ بما قبلَها؟ قلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: إنه تعالىٰ لـمّا افتَتَحَ السُّورةَ بقوله: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾، وذكرَ تَعَجُّبَ قُريشٍ عن إرسالِهِ صلواتُ الله عليه، واختِصاصِه بالنُّبوَّةِ دونهم، وقولِهم تَعنُّتاً وعِناداً: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]؛ طَعْناً في كلامِهِ المجيد، آذنَ بذلكَ أنَّ هذهِ السُّورةَ الشريفةَ مُحتَوِيةٌ علىٰ بيانِ تكذيبِ قُريشٍ رسولَ الله ﷺ، وإيذائِهم له، وطَعْنِهم فيه، ومُشتَمِلةٌ علىٰ بيانِ الآياتِ الدالَّةِ علىٰ عَظَمةِ الله تعالىٰ وكِبرياءِ شأنِه؛

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٣٢٧) بحاشية «الكشّاف».

فإن قلتَ: فكيفَ اتَّصلَ به قولُه: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَـٰنِهِمْ﴾، وما معناه؟ قلتُ: قولُه: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ مُتضمِّنٌ معنىٰ نفي التعجيل، كأنه قيل: ولا نُعجِّلُ لهمُ الشَّر، ولا نقضي إليهم أجَلَهم، فنَذَرُهم ﴿فِى طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ أي: فنُمهِلُهم ونُفيض عليهمُ النِّعمةَ مَعَ طُغْيانِهم، إلزاماً للحُجَّة عليهم.

[﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ١٢]

تنبيهاً وتفريعاً، فجعلَ قولَه: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَسَـٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، تمهيداً وتوطِئةً لذِكرِ أُصولِ الآياتِ وأُمَّهاتِها، وهو قولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [يونس: ٣] إلىٰ آخِرِ الآياتِ بياناً لكِبرياءِ سُلطانِه، وأنَّ له أن يختصَّ برِسالتِهِ مَنْ يشاء، وأنَّ المقصودَ مِنَ الإرسالِ الدعوةُ إلىٰ معرفةِ الله، وبيانُ كيفيَّةِ عِبادتِه، لأنَّ المَبدأَ منه والمَرجِعَ إليه، لِيُثيبَ المُحسِنَ ويُعاقِبَ المُسيء، فقد حَصَلَ هذا المقصودُ مِن هذا الرَّسُولِ الكريمِ والكِتابِ المَجيد، وقَطَعَ بهما المَعاذير، وأزاحَ الحُجَج.

وبَيَّنَ بعدَ ذلكَ صِفةَ عَفوِهِ وحِلمِهِ بهذهِ الآية، حيثُ لم يُهلِكْهُم بَغْتةً بما تكلَّموا به مِن تلكَ الشَّنْعاءِ في كِتابِهِ المَجيد: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[1]، وفي رَسُولِهِ المُجتبىٰ: «إنَّ اللهَ لم يجِدْ رسولاً يُرسِلُهُ إلىٰ النَّاسِ إلا يتيمَ أبي طالب»، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥].

قوله: (فكيفَ اتَّصَل): الفاءُ تَدُلُّ علىٰ الإنكار، أي: لَزِمَ مِن قَضِيَّةِ «لو»، وقولِك: «﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾: لأُميتُوا وأُهلِكُوا»: أنهم ما أُهلِكُوا، بل أُمهِلُوا، ومعنىٰ قولِه: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ الإمهالُ إيضاً، فكيفَ اتَّصلَ به؟

---

(١) أي: علىٰ قراءة ﴿لَسِحْرٌ﴾، أما علىٰ قراءة ﴿لَسَـٰحِرٌ﴾ ـ كما هي في رواية حفص عن عاصم ـ فقد تكلَّموا بالشَّنْعاءِ في رَسُولِهِ ﷺ.

﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ في مَوضِع الحال، بدليلِ عَطْفِ الحالَين عليه، أي: دعانا مُضطَجِعاً، ﴿أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾، فإن قلتَ: فما فائدةُ ذِكرِ هذهِ الأحوال؟ ....

وأجاب: أنَّ اتِّصالَه به مِن حيثُ المعنىٰ لا اللفظ، لأنَّ قولَه: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ مُتَضَمِّنٌ معنىٰ نفي التعجيل، لأن «لو» لتعليقِ ما امتَنَعَ بامتِناعِ غيره، يعني: لم يَكُنِ التَّعجيلُ ولا قضاءُ العذاب، فيَلزَمُ مِن ذلكَ حُصُولُ المُهْلة، قال القاضي: «﴿فَنَذَرُ﴾ معطوفٌ علىٰ فِعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه الشَّـرْطيَّة، كأنه قيل: لا نُعجِّلُ ولا نقضي، فنَذَرُهُم إمهالاً لهم واستِدراجاً»(١).

وقلتُ: الظاهرُ أنَّ الفاءَ في ﴿فَنَذَرُ﴾ جوابُ شَـرْطٍ محذوف، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ تكريرٌ لِـما سَبَقَ مِن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٧]، كُرِّرَ للذَّمِّ ولإناطةِ ما لم يُنَطْ به أولاً، ويُرادُ بهم مُنكِرُو البَعْثِ مِن أهلِ مكَّةَ الذينَ قالوا: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢] جُحُوداً وإنكاراً، كما مرَّ في تفسيره، ويكونُ قولُه: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ﴾ كالتَّوطِئةِ والتَّمهيدِ لِذِكرِهم، و﴿ٱلنَّاسِ﴾ يُرادُ به: جِنسُ المُعانِدِين.

والمعنىٰ: ولو يُعجِّلُ اللهُ لهذا الجِنسِ مِنَ الأُمَمِ الشَّـرَّ تعجيلَه لهمُ الخيرَ لأبادَهُم وأهلَكَهم، ولكنْ يُمهِلُهُمُ استِدراجاً؛ ليزيدوا في طُغيانهم، ثم يَستأصِلُهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ(٢) وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ الآية [فاطر: ٤٥]، فإذا كانَ كذلك فنحنُ نذرُ هؤلاء ـ الذينَ لا يُؤمنونَ بالبعثِ ولا يَرجُونَ لِقاءَنا، ويقولون: إن كانَ هذا هو الحقَّ من عِندِكَ فأمطِرْ علينا حِجارةً مِنَ السَّماء ـ في طُغْيانِهم يَعمَهون، ثم نقطعُ دابِـرَهُم.

قوله: (﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ في مَوضِعِ الحال): قال أبو البقاء: «واللامُ في ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ علىٰ أصْلِها

---

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٨).

(٢) من قوله: «قوله: (فكيف اتصل)» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

....

عنـدَ البصريِّين، أي: دعانا مُـلقياً لجنبه»[١]، وقال السَّجَاوَنْدي: ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ﴾: مُضطَجِعـاً عليه، كقوله:

فخَرَّ صَـريعاً لليَدَيْنِ وللفَمِ[٢]

قال المُصنِّف[٣]: «اللامُ ـ في ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧] ـ للاختِصاص»، أي: أنهم ما يَدعُونَ اللهَ إلا عندَ الاضطرار، ويخصُّونَ هذهِ الحالةَ بالخضوع أكثرَ مِن تلكَ الحالات، ومجازُ هذهِ اللام كمجاز [«في»][٤] في قوله: ﴿فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

وكما خُصِّصَتْ هذهِ الحالةُ باللامِ قُدِّمَتْ علىٰ الحالتَين[٥]؛ لِيُنَبِّهَ علىٰ كَوْنِ الإنسانِ هَلُوعاً، إذا مسَّه الشَّـرُّ جَزُوعاً لا صبرَ له في الصَّدَمةِ الأولىٰ علىٰ المُصيبات، ثمَّ إنه إذا أصابه بعضُ التَّسَلِّي قعد، ثم قام.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٨).

(٢) عَجُزُ بيتٍ لجابر بن حُنَيٍّ التغلبي، كما في «المُفضَّليات» ص٢١٢، وأوَّلُه:

تناولتُه بالرُّمح ثم اتَّنَىٰ لهُ

ثم اقتبَسَه قاتلُ محمدِ بنِ طلحةَ بنِ عُبيدِ الله رضي الله عنهما، فقال:

هَتَـكتُ له بالرُّمْحِ حُضْنَيْ قَميصِهِ ... فخَـرَّ صَـريعاً لليَـدينِ وللفَـمِ

ويُروىٰ: «جَيْبَ قَميصِه»، واختُلِفَ في قاتلِ محمدِ بنِ طلحة، فقيل: هو عصامُ بنُ المُقَشْعِرِّ، وقيل: هو شُـرَيحُ بنُ أوفىٰ العَبْسي، وقيل: هو الأشتَـرُ النَّخَعي. انظر: «فصل المقال» لأبي عُبيد البكري ص٣١٣. ومحلُّ الشاهد منه أنَّ «اللامَ» في قوله: «لليدين» بمعنىٰ «علىٰ»، وبه استَشهَدَ الزمخشريُّ فيما سيأتي في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، وانظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١: ٢١٢).

(٣) في تفسير الآية المذكورة من سورة الإسـراء.

(٤) الحرف «في» لم يرد في الأصول الخطية، ولا بُدَّ منه لتستقيمَ العبارة.

(٥) يُريدُ بالحالات الثلاث: ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾، خُصِّصَ الـجَنْبُ باللام، دونَ القعودِ والقيام، وقُدِّمَ عليهما.

قلتُ: معناه: أنَّ المضـرورَ لا يزالُ داعياً لا يَفتُـرُ عن الدُّعاء حتىٰ يَزولَ عنه الضُّـرّ، فهو يدعونا في حالاتِهِ كُلِّها؛ إن كانَ مُنبَطِحاً عاجزَ النَّهْضِ مُتَخاذِلَ النَّوْء، أو كانَ قاعِداً لا يَقدِرُ علىٰ القيام، أو كانَ قائماً لا يُطيقُ المشي، والمُضطربَ إلىٰ أن يَـخِفَّ كُلَّ الخِفَّة، ويُرزَقَ الصِّحَّةَ بكمالها، والمَسْحةَ بتمـامِها.

ويجوزُ أن يُراد: أنَّ مِنَ المضرورينَ مَنْ هو أشَدُّ حالاً وهو صاحبُ الفِراش، ومنهم مَنْ هو أخَفُّ وهو القادرُ علىٰ القعود، ومنهم المُستَطيعُ للقيام، وكُلُّهم لا يَستَغنُونَ عن الدُّعاء واستِدفاعِ البلاء، لأنَّ الإنسانَ للجِنس.

وأما قولُه تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]: ففي شأنِ الخاصَّةِ الذينَ يَبذُلُونَ جُهْدَهَم في خِدمةِ بارئهم، ويَستَغرِقُونَ أوقاتَهم في طاعته، فإذا قَدِرُوا علىٰ القيام في أداءِ العبادةِ لا يَقعُدُونَ ولا يَذكُرُونَ مُضطَجِعينَ إلا عند الاضطِرار، فتلك الآيةُ في شأنِ الإنسانِ الضَّجُور، وهذهِ في شأنِ المُؤمنِ الصَّبُور.

قوله: (مُنبَطِحاً)، الجوهري: «بَطَحَه: ألقاهُ علىٰ وَجْهه، فانبَطَح».

قوله: (مُتخاذِلَ النَّوْء)، الجوهري: «ناءَ يَنُوء: نهض بجُهْدٍ ومَشَقَّة»، الأساس: «ونُؤتُ بالحِمْل: نهضتُ به. وفلانٌ نَوْؤُه مُتخاذِل: إذا كان ضعيفَ النَّهْض».

قوله: (والمَسْحةَ بتمـامِها)، الأساس: «يُقال: مَنَّ الله عليكَ بالمَسْحة، وأذاقَكَ حَلاوةَ الصِّحَّة، وبه مَسْحةٌ مِن جمال، ومَسَحَ اللهُ ما بك».

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: أنَّ مِنَ المضرورين): عطفٌ علىٰ قوله: «أنَّ المضرورَ لا يزالُ داعياً»، فاعتَبرَ الجِنسَ في «الإنسانِ» علىٰ الأولِ بحَسَبِ كُلِّ فَرْدٍ مِن أفراده، فالتفصيلُ بحَسَبِ أحوالِ كُلِّ شَخص، ولهذا قال: «معناهُ أنَّ المضـرورَ لا يزالُ[1] داعياً، فهو يَدعُونا في حالاتِه كُلِّها»، واعتَبَرَ في الثاني الجِنسَ بحَسَبِ الأنواع، فالتفصيلُ بحَسَبِ أحوالِ الأشخاص، قال: «ومِنَ المضـرورينَ مَن هو أشدُّ حالاً، ومَن هو كذا ومَن هو كذا».

---

(١) من قوله: «فاعتبر الجنس في الإنسان» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿مَرَّ﴾ أي: مَضَىٰ علىٰ طريقتِهِ الأُولىٰ قبلَ مَسِّ الضُّـرِّ، ونَسِيَ حالَ الـجَهْد، أو: مَرَّ عن مَوقِفِ الابتِهالِ والتَّضَرُّعِ لا يَرجِعُ إليه، كأنه لا عَهْدَ له به، ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ﴾: كأنه لم يَدعُنا، فخَفَّفَ وحَذَفَ ضَميرَ الشَّأن، قال:

كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

قوله: (أو: مَرَّ عن مَوقِفِ الابتِهال): يعني: لم يذكر مُتعلَّقَ ﴿مَرَّ﴾، فيحتملُ أن يُعَدَّىٰ بـ«علىٰ» تارةً لِتضمينهِ معنىٰ «مضىٰ»، وأخرىٰ بـ«عن» لتضمينِ معنىٰ المجاوزة.

قوله: (كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ): أوَّلُه:

ونَحْرٍ مُشْـرِقِ اللَّـوْنِ[١]

«النَّحْر»: مَوضِعُ القِلادةِ مِنَ الصَّدْر، والأصل: حُقَّتان، لأنَّ التاءَ الثابتةَ[٢] في الواحدةِ ثابتةٌ في التثنية[٣]، فحَذَفَ علىٰ خِلافِ القياس، وخَفَّفَ «كأن»، وأبطَلَ العَمَل، وقال: «ثَدْياهُ حُقَّان»، وهما مرفوعانِ بالابتداءِ والخبر، والضميرُ في «ثَدْياهُ» يعود إلىٰ «النَّحْر».

---

(١) هكذا ذكره الزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٣٠١، وأبو البقاء الكفوي في «الكُلِّيات»، مادة (كأنَّ).
ويُروىٰ: «وصَدْرٍ مُشـرِقِ اللَّوْن»، كما في «شـرح الرَّضِيِّ علىٰ الكافية» (٤: ٣٧٠)، ويُروىٰ: «وصَدْرٍ مُشـرِقِ النَّحْر»، كما في «شـرح ابن عقيل» (١: ٣٩١)، و«شـرح الأشموني علىٰ الألفية» (١: ٤٣٢) مع «حاشية الصبان»، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشـرِقِ اللَّوْن»، كما في «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٣٥)، ويُروىٰ: «ووَجْهٍ مُشـرِقِ النَّحْرِ»، كما في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (أنن).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «الثانية»، كما تحرَّفت لفظة: «ثابتة» ـ الآتية بعد كلمتين ـ إلىٰ: «ثانية» في (ح) و(ف) دون (ط)، وأصلحتُه في الموضعين بحَسَبِ السِّياق.

(٣) كذا قال المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ، وهو يُوهِمُ أنَّ المُفرَدَ «حُقَّة» بالتاء، ولا يُقال: «حُقّ». قلت: وليس بصحيح، فقد ذكر أهلُ اللغة «الـحُقَّ» و«الـحُقَّة»، وهو الوعاءُ مِنَ الخشبِ والعاجِ وغيرِ ذلك، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (حقق)، وإنِ اقتصَـرَ صاحبُ «القاموس» علىٰ «الـحُقَّة» بالتاء.
ثم رأيتُ في تعليقِ الأستاذِ المُحقِّق محمد مُحيي الدِّين عبد الحميد علىٰ «شـرح ابن عقيل» (١: ٣٩١) قولَه: «حُقان: تثنية «حُقَّة»، وحُذِفَتِ التاءُ التي في المُفردِ مِنَ التثنية، كما حُذِفَت في تثنية «خُصْية» و«أَلْية»، فقالوا: خُصْيان وأَلْيان. وليسَ هذا الكلامُ بشيء، بل حُقَّان تثنية حُقّ ـ بضم الحاء وبدون تاء ـ ، وقد ورد في فصيحِ شِعرِ العرب بغير تاء»، انتهىٰ. فالحمدُ لله علىٰ توفيقه.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلُ ذلكَ التزيين ﴿زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾: زَيَّنَ الشَّيطانُ بوَسْوَستِه، أو: اللهُ عَـزَّ وجَلَّ بخِذْلانِـهِ وتخليته، ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الإعراضِ عنِ الذِّكْرِ واتباعِ الشَّهَوات.

[﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ * ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ ١٣-١٤]

﴿لَمَّا﴾ ظرفٌ لـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والواوُ في ﴿وَجَاءَتْهُمْ﴾ للحال، أي: ظَلَمُوا بالتكذيبِ وقد جاءتهم رُسُلُهم بالحججِ والشَّواهِدِ علىٰ صِدقِهم، وهيَ المُعجِزات.

وقولُـه: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ يـجوزُ أن يكونَ عَطْفاً علىٰ ﴿ظَلَمُوا﴾، **وأن يكون اعتراضاً، واللامُ لتأكيدِ النفي**، يعني: وما كانوا يُؤمِنُونَ حقاً؛ تأكيداً لنفي إيمانهم، ....

قوله: (**وأن يكونَ اعتِراضاً**): وإذا كانَ عطفاً كانَ تفسيراً للمعطوف عليه، لأنَّ ظُلمَهم علىٰ الأنبياءِ عندَ مجيئهم بالبيِّناتِ والمُعجِزاتِ هو الظُّلمُ[1] كُلُّه، وهو الكُفرُ البالغُ[2].

وإذا كانَ اعتِراضاً كانَ تأكيداً لمضمونِ الجملة، وهو الهلاكُ لِـمَا يَستَحِقُّونَ مِنَ الإجرام، لأنَّ مِثلَ ذلكَ الإهلاكِ لا يكونُ إلا لمن لم يُؤمن قَطّ، ولَزِمَتْهُ الحجَّة[3].

قوله: (**واللامُ لتأكيدِ[4] النفي**): ليسَ تقريراً لمعنى الاعتِراض، بل ابتِداءَ تفسيرِ لِقولِه: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾، وقوله: «وأنَّ اللهَ قد عَلِمَ منهم أنهم يُصِرُّونَ علىٰ كُفرِهم» عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «تأكيداً»، وهو مفعولٌ له لُمقدَّر، أي: إنما أتىٰ باللام في الكلام المنفيِّ لهذا الأمر، ويُريدُ

---

(١) في (ح) و(ف): «الكلم»، ولا معنىٰ له، والمُثبتُ من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: «المبالغ»، وأصلحتُه إلىٰ «البالغ».

(٣) في (ح): «ومنه الحجة»! وفي (ط): «لزمته الحجة»، والجملة سقطت من (ف) كما سيأتي، وأثبتُّ ما في (ط)، وأضفتُ إليه الواو.

(٤) من قوله: «تأكيداً لمضمون الجملة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

وأنَّ اللهَ قد عَلِمَ منهم أنهم يُصِـرُّونَ علىٰ كُفْرِهم، وأنَّ الإيمانَ مُستَبعدٌ منهم.

والمعنىٰ: أنَّ السَّبَبَ في إهلاكِهم تكذيبُهم الرُّسُل، وعَلِمَ اللهُ أنه لا فائدةَ في إمهالِهم بعدَ أن أُلزِمُوا الحجَّةَ ببعثةِ الرُّسُل.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثلَ ذلكَ الجزاء، يعني: الإهلاك، ﴿نَجْزِي﴾ كُلَّ مُجرِم، وهو وعيدٌ لأهلِ مَكَّةَ علىٰ إجرامِهم بتكذيبِ رسولِ الله ﷺ. وقُرِئ: «يجزي» بالياء.

﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ﴾ الخِطابُ للذينَ بُعِثَ إليهم مُحَمَّدٌ ﷺ، أي: استَخلَفْناكُم في الأرضِ بعدَ القُرُونِ التي أهلَكْنا، ﴿لِنَنظُرَ﴾ أتعملُونَ خيراً أم شراً، فنُعامِلَكُم علىٰ حَسَبِ عَمَلِكم، و﴿كَيْفَ﴾ في محلِّ النَّصْب بـ﴿تَعْمَلُونَ﴾ لا بـ«ننظُر»، لأنَّ معنىٰ الاستِفهام فيه يَحجُبُ أن يَتقدَّمَ عليه عامِلُه.

به: أنَّ معنىٰ العِلم مُستفادٌ مِن معنى التأكيد، وأنَّ نفيَ الإيمان عنهم بهذهِ الحيثيَّةِ تابعٌ لِسَبْقِ عِلم الله فيهم بأنهم لا يُؤمنون، وقولُه: «والمعنىٰ أنَّ السَّبَبَ» إلىٰ آخره: تلخيصٌ لمعنى الآيةِ بحَسَبِ العطفِ لا الاعتِراض، فظهرَ منه أنَّ عِلمَ الله ليسَ سبباً مُستَقِلاً في إهلاكهم، وهو مَذهَبُه.

وأما بيانُ وَجهِ الاعتِراض[1]: فهو أنَّ السَّبَبَ في إهلاكِهم تكذيبُهم الرُّسُل، والسَّببَ في التكذيبِ والإهلاكِ سَبْقُ عِلم الله أنهم يُصِـرُّونَ علىٰ الكُفر، وأنه تعالىٰ مُهلِكُهم، ونحوُه في الاعتِراضِ قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١ و٩٢]، أي: «وأنتُم قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فرجعَ مآلُ التأويلِ إلىٰ بُطلانِ مذهبه.

قوله: (و﴿كَيْفَ﴾ في محلِّ النَّصْبِ بـ﴿تَعْمَلُونَ﴾): المعنىٰ: لِنَنظُرَ عَمَلَكُم أهو خيرٌ أم شـرّ، إيمانٌ أم كُفر؟ وهذا هو الوَجْه، وقيل: «نَنظُر» بمعنىٰ «نعلم»، أي: لِنَعلَمَ جوابَ كيفَ تعملون؟ كما ذكرَ سِيبَوَيْهِ في قولِك: عَلِمتُ أزيدٌ[2] عِندَكَ أم عَمْرو؟ والمعنىٰ: عَلِمتُ جوابَ ذلك.

---

(١) من قوله: «فظهر منه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في (ح): «أعلمتُ زيداً»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

فإن قلتَ: كيفَ جازَ النَّظَرُ علىٰ الله تعالىٰ، وفيه معنىٰ المُقابلة؟ قلتُ: هو مُستَعارٌ للعِلم المُحقَّقِ الذي هو العِلمُ بالشيءِ موجوداً، شُبِّهَ بنَظَرِ النَّاظِرِ وعِيانِ المُعايِنِ في تحقُّقِه.

وبيانُه: أنَّ الرُّسُلَ إذا قالوا للقوم: كيفَ تَعمَلون؟ أتعملونَ الخيرَ أم الشَّرَّ ـ مَثَلاً ـ؟ فإجابتُهم: إما بالقول؛ بأن يقولوا: سَمِعْنا وأطَعْنا، وإما بالفِعل؛ بأن يَشتَغِلُوا بالعمل، وإما لا يُجيبُون. وعلىٰ أيِّ وَجهٍ كان، فلا بُدَّ مِن حُصُولِ جوابٍ لِقولِهم: كيفَ تَعمَلون؟ فيَعلَمُ اللهُ الجوابَ واقِعاً بالفِعل حاصِلاً، بعدَما عَلِمَ أنه سيَحصُل. حاصِلُ المعنىٰ يَؤُولُ إلىٰ أنَّ المعنىٰ: جَعَلناكُم خَلائفَ في الأرضِ لِنَعلَمَ ما تُجيبُونَ به الأنبياءَ مِن قَولِهم: كيفَ تعملون؟

ولـمَّا كانَ «نَنظُر» بمعنىٰ «نَعلَم» يكونُ مُعلَّقاً[1] عنِ العملِ فيما بعدَه، قالَ ابنُ الحاجب: «فإذا قلت: عَلِمتُ أزيدٌ عِندَكَ أم عَمْرو؟ فمعناه: عَلِمتُ أحدَهما مُعيَّناً علىٰ صِفةٍ هو كونُه عِندَك، لأنه ذلكَ الذي يُقالُ في جوابه»[2]، فعلىٰ هذا: فإذا قيل: عَلِمتُ كيفَ زيد، فمعناه: عَلِمتُ زيداً علىٰ حالةٍ هو كونُه صحيحاً أم سَقيماً، لأنه ذلكَ الذي يُقالُ في جوابه، فإنَّ «كيفَ» يُسألُ بها عن الحال.

فمعنىٰ ﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: نَعلَمَ عَمَلَكُم[3] علىٰ أيِّ حالٍ كانَ مِنَ الخير والشر، قال القاضي: «وفائدتُه الدلالةُ علىٰ أنَّ المُعتبَرَ في الجزاءِ جِهاتُ الأفعالِ وكيفيَّاتُها، لا هيَ مِن حيثُ ذاتُها، ولذلك يَحسُنُ الفِعلُ تارة، ويَقبُحُ أخرىٰ»[4].

قوله: (هو مُستعارٌ للعِلم المُحقَّق)، الانتصاف: «لو اقتَصَـرَ الزَّمخشَـريُّ رحمه اللهُ تعالىٰ علىٰ إنكارِ الرُّؤيـةِ مِنَ العبدِ لله تعالىٰ لَقَبُح، فكيفَ وقد ضَمَّ إليه إنكارَ رؤيـةِ الله للعبد، وليسَ النَّظَرُ مُستَلزِماً للمُقابلة، وقد أُبطِلَ في مَوضِعِه»[5].

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «متعلقاً».

(٢) «الإيضاح في شـرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٦٩-٧٠).

(٣) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «علمكم»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٢٨) بحاشية «الكشَّاف».

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ١٥]

غاظَهم ما في القُرآن مِن ذمِّ عبادةِ الأوثانِ والوعيدِ للمُشركين، فقالوا: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ آخَرَ ليسَ فيه ما يَغيظُنا مِن ذلكَ نَتَّبِعْك، ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ بأنْ تجعلَ مكانَ آيةِ عذاب آيةَ رحمة، وتُسقِطَ ذِكْرَ الآلهةِ وذمَّ عبادتِها، **فأُمِرَ بأن يُجيبَ عن التبديل، لأنه داخِلٌ تحتَ قُدرةِ الإنسان**، وهو أن يضعَ مكانَ آيةِ عذابِ آيةَ رحمةٍ مما أُنزِل، وأن يُسقِطَ ذِكْرَ الآلهة، **وأما الإتيانُ بقُرآنٍ آخر، فغيرُ مقدورٍ** عليه للإنسان.

قوله: (**فأُمِرَ بأن يُجيبَ عن التبديل؛ لأنه داخِلٌ تحتَ قُدرةِ الإنسان...، وأما الإتيانُ بقُرآنٍ آخَرَ فغيرُ مقدور**): اعلَم أنَّ التبديلَ يجيءُ بمَعنيَين، قالَ المُصنِّفُ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]: «التبديل: التغيير، وقد يكونُ في الذواتِ كقولك: بَدَّلتُ الدراهِمَ دنانير، وفي الأوصافِ كقولك: بَدَّلتُ الحلْقَةَ خاتماً».

ويُمكِنُ أن يُنزَّلَ قولُه: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ علىٰ المعنىٰ الأول، ولهذا قال: «إن نُسِخَتْ آيةٌ تَبِعتُ النَّسْخ»، لأنَّ النَّسْخَ إبطالٌ للمنسوخ مَعَ إبدالِه الناسِخ، ويُنزَّلَ قولُه: ﴿أَوْ بَدِّلْهُ﴾ علىٰ المعنىٰ الثاني، ولهذا قال: «وهو أن يَضَعَ مكانَ آيةِ عذابِ آيةَ رحمةٍ مما أُنزِل، وأن يُسقِطَ ذِكْرَ الآلهة»، ثم الجوابُ ـ وهو قولُه: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ ـ يحتملُ أن يُجرَىٰ علىٰ المَعنيَين، فيكونَ جواباً عن الاقتراحَيْن[1]، وأن يُحمَلَ علىٰ الأهون، فيَدخُلَ الأغلَظُ بطريقِ الأَوْلىٰ، وفي كلامِهِ إشعارٌ بهذا.

---

(١) نَـقَلَه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ٨٤)، وقال بإثره: «وأُورِدَ عليه: بأنَّ تقييدَ «التبديلِ» بقولِه سُبحانه: ﴿مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ يَمنَعُ حَمْلَهُ علىٰ الأعم، لأنه يُشعِرُ بأنَّ ذلكَ مقدورٌ له ﷺ، ولكنْ لا يَفعلُه بغير إذنِهِ تعالىٰ، والتبديلُ الذي أشاروا إليه أولاً غيرُ مقدورٍ له عليه الصَّلاةُ والسَّلام».

﴿مَا يَكُونُ لِيٓ﴾: ما ينبغي لي وما يَحِلّ، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓ﴾: مِن قِبَلِ نفسي - وقُرِئَ بفَتْحِ التاء - مِن غير أن يأمُرني بذلكَ ربي، ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ لا آتي ولا أذَرُ شيئاً مِن نَحْوِ ذلك إلا مُتَّبِعاً لِوَحْي الله وأوامِره، إن نُسِخَتْ آيةٌ تَبِعتُ النَّسْخ، وإنْ بُدِّلَتْ آيةٌ مكانَ آيةٍ تَبِعتُ التبديل، وليسَ إليَّ تبديلٌ ولا نَسْخ.

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾ بالتبديلِ والنَّسْخِ مِن عندِ نفسي ﴿عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٍ﴾.

فإن قلتَ: أما ظَهَرَ وتبَيَّنَ لهمُ العَجْزُ عنِ الإتيانِ بمِثْلِ القُرآنِ حتىٰ قالوا: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾؟ قلتُ: بلىٰ، ولكنَّهم كانوا لا يَعترِفونَ بالعَجْز، وكانوا يقولون: لو نشاءُ لقُلنا مِثلَ هذا، ويقولون: افترىٰ علىٰ الله كذباً، فيَنسِبُونَه إلىٰ الرسول، ويَزعُمُونَه قادراً عليه وعلىٰ مِثلِه، مَعَ عِلمِهم بأنَّ العَرَبَ مَعَ كثرةِ فُصَحائها وبُلَغائها إذا عَجَزُوا عنه، كان الواحدُ منهم أعجَز.

فإن قلتَ: لعلهم أرادوا: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُ﴾ مِن جِهةِ الوَحْي، كما أتيتَ بالقُرآنِ مِن جِهتِه، وأراد بقوله: ﴿مَا يَكُونُ لِيٓ﴾: ما يَتَسهَّلُ لي، وما يُمكِنُني أن أُبدِّلَه؟ قلتُ: يَرُدُّه قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾.

وأما قولُه: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ فجاءَ مُستأنفاً وعلىٰ الانحِصار[1]؛ بياناً لمُوجِبِ أنْ ليسَ إليه النَّسْخُ والتغيير، ولا أمرٌ مِنَ الأُمورِ مما يَتعلَّقُ بالوَحْي، لأنَّ المعنىٰ: ما أَتَّبعُ شيئاً مما يَتعلَّقُ بالدِّينِ إلا ما يُوحَىٰ إليّ.

قوله: (لَعَلَّهُم أرادوا: ﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾): السُّؤالُ واردٌ علىٰ قولِهِ فيما سبق: «وأما الإتيانُ بقُرآنٍ آخَرَ غيرُ مقدورٍ عليه للإنسان».

قوله: (يَرُدُّهُ قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي﴾): يعني: أنه صلواتُ الله عليه عَلَّلَ

---

(١) أي: علىٰ أسلوب الحصر، أي: بالنفي والاستثناء.

فإن قلتَ: فما كانَ غَرَضُهم ـ وهُم أدهىٰ الناسِ وأنكَرُهُم ـ في هذا الاقتِراح؟ قلتُ: الكَيْدَ والمَكْر، أما اقتراحُ إبدالِ قُرآنٍ بقُرآن: ففيه أنه مِن عِندِك، وأنكَ قادرٌ علىٰ مِثلِه، فأَبدِلْ مكانَه آخَر، وأما اقتِراحُ التبديلِ والتغيير: فللطَّمَعِ ولاختبارِ الحال، وأنه إن وُجِدَ منه تبديل، فإما أن يُهلِكَهُ اللهُ فيَنجُوا منه، أو لا يُهلِكَه فيسخروا منه، ويجعلوا التبديلَ حُجَّةً عليه، وتصحيحاً لافتِرائِه علىٰ الله.

[﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ١٦]

﴿لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾ يعني: أنَّ تِلاوتَه ليسَت إلا بمشيئةِ الله، وإحداثِهِ أمراً عجيباً خارجاً عن العادات، وهو أن يخرجَ رجلٌ أُمِّيٌّ لم يَتعلَّم ولم يَستَمِع ولم يُشاهِدِ العُلَماء ساعةً مِن عُمُره، ولا نَشأَ في بَلَدٍ فيه عُلَماءُ، ....

قولَه: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ بقولِه: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾، ولو حُمِلَ النَّسْخُ والتبديلُ علىٰ أن يكونَ مِن جِهةِ الوحي ـ كما جاءَ في كثيرٍ مِنَ القُرآن ـ لم يَستَقِمْ تَرتُّبُ العذابِ عليه.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: معناه: ما يَتَسهَّلُ لي ولا يُمكِنُني أن أقترحَ علىٰ الله بأن يَنسَخَ ويُغيِّرَ ويأتيَ بما تُريدُونَه؛ لأنه عِصيانٌ وطُغْيان، لأني أخافُ إنْ عَصَيتُ ربي عذابَ يومٍ عظيم، ويكونُ تعريضاً بأنهم استَوجَبُوا العذابَ بهذا الاقتِراح.

قوله: (وأنكَرُهُم)، الأساس: «فُلانٌ فيه نَكارةٌ ونَكـرٌ ـ بالفَتْح[1] ـ: أي: دَهَاءٌ وفِطنة». الراغب: «النَّكر: الدَّهاءُ والأمرُ الصَّعْبُ الذي لا يُعرَف، وقد نَكُـرَ نَكارة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ ﴾ [القمر: ٦]»[2].

قوله: (وهو أن يخرجَ رجلٌ أُمِّيٌّ لم يَتعلَّم) إلىٰ آخره: بيانٌ وتفسيرٌ لِقولِه: «أمراً عجيباً»،

---

(١) أي: بفتح النون. قلت: ويجوزُ ضَمُّها، والنُّكرُ أيضاً: المُنكَر. كما في «القاموس»، مادة (نكر).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٢٤.

فيقرأ عليهم كتاباً فصيحاً، يُبهِرُ كُلَّ كلام فَصِيح، ويَعلُو علىٰ كُلِّ مثورٍ ومنظوم، مشحوناً بعلومٍ مِن علومِ الأصولِ والفُروع، وأخبارٍ مما كان وما يكون، ناطِقاً بالغُيُوبِ التي لا يَعلَمُها إلا الله، وقد بَلَغَ بينَ ظَهْرانَيكم أربعينَ سنةً تَطَّلِعُونَ علىٰ أحواله، ولا يخفىٰ عليكم شيءٌ مِن أسراره، وما سمعتُم منه حرفاً مِن ذلك، ولا عَرَفَهُ به أحدٌ مِن أقربِ الناسِ منه، وألصَقِهم به.

﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾: ولا أعلَمَكُم به علىٰ لساني، وقرأ الحسن: «ولا أدراتُكُم به» علىٰ لُغةِ مَنْ يقول: أعطاتُهُ وأرضاتُه، في معنىٰ: أعطيتُه وأرضيتُه، ....

وهو مفعولُ «إحداثِه»، ومعنىٰ قوله: ﴿لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾: أني عبدٌ مجبورٌ في التلاوة، وليسَ في وُسْعي أن لا أتلُوَهُ وأحُطَّ عِبْأه[1]، فَضْلاً عن أن آتيَ بما اقتَرحتُموهُ مِنَ الإتيانِ بغيره أو إبدالِهِ مِن عندِ نفسي، ولله في كوني مجبوراً أسرارٌ وحِكَمٌ وإحداثُ أمرٍ عجيبٍ غريب.

وفيه إبطالٌ لمذهبه[2]؛ لأنه جَعَلَ التِّلاوةَ تابعةً لمشيئةِ الله، وقَرَّرَ أنه مجبورٌ في ذلك.

قوله: (﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ ولا أعلَمَكُم به علىٰ لِساني): أي: لو شاءَ اللهُ ما تَلَوتُه عليكم، ولا أعلَمَكُم اللهُ به علىٰ لساني، قال القاضي: «المعنىٰ: أنه الحقُّ الذي لا محيصَ عنه، لو لم أُرسَلْ به لأُرسِلَ به غيري»[3].

قوله: (وقرأ الحسن: «ولا أدْراتُكُم به»): قال ابنُ جِنِّي: «قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ والحسنِ وابنِ سِيرِين، وهي قراءةٌ قديمةُ التناكُرِ لها والتَّعجُّبِ منها، ولَعَمْري إنها في بادِئِ أمرِها علىٰ ذلك، غيرَ أنَّ لها وَجْهاً، وإن كانت فيه صَنْعةٌ وإطالة، وطريقُه: أنه أراد: «ولا أدرَيْتُكُم به»، ثم قُلِبَت الياءُ لانـفِتاح ما قبلَها ـ وإن كانت ساكنة ـ ألفاً، كقولهم في يَيْأس: ياءَس، وقالوا: عَاعَيْتَ

---

(١) قوله: «وأحط عناءه»: لم يُنقَط ولم يهمز في (ح)، أما في (ف) فنُقِطَ هكذا: «وأخط عباءه»، ولم يظهر لي وجهه، وقدَّرتُه: «وأحُطَّ عناءَه»، أي: ليسَ في وُسْعي أن أحُطَّ عَناءَ تلاوتِهِ وتبليغِه عن نفسي، والله أعلم.

(٢) أي: في كلام الزمخشريِّ إبطالٌ لمذهب المعتزلة في مسألة خَلْق أفعال العبد.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٨٩).

وتَعضُدُه قِراءةُ ابنِ عباس: «ولا أنذَرْتُـكُم به». ورواه الفرَّاء: «ولا ادرأتُـكُم به» بالهمزة، وفيه وجهان: أحدهما: أن تُقلَبَ الألفُ همزة، كما قيل: لبَّـأتُ بالحج، ورَثَـأتُ الميت، وحَلَّأتُ السَّويق، وذلكَ لأنَّ الألفَ والهمزةَ مِن وادٍ واحد، ألا ترىٰ أنَّ الألفَ إذا مَسَّتها الحركةُ انقَلَبَتْ همزة. والثاني: أن يكونَ مِن: دَرَأتـه: إذا دَفَعتَه، وأدرأتـه: إذا جَعَلتَه دارئاً، والمعنىٰ: ولا جَعَلتُـكُم بتِلاوتِهِ خُصَماءَ تَدرَؤُونني بالجِدالِ وتُكذِّبونني.

وعن ابن كثير: «ولأَدْرَاكُم به» بلامِ الابتداء؛ لإثباتِ الإدراء، ومعناه: لو شاءَ اللهُ ما تَلَوتُه أنا عليكم ولأَعلَمَكُم به علىٰ لسانِ غيري، ولكنه يَمُنُّ علىٰ مَنْ يشاءُ مِن عبادِه، فخَصَّني بهذِهِ الكرامة، ورآني لها أهْلاً دونَ سائرِ الناس.

﴿فَقَدۡ لَبِثۡتُ فِيكُمۡ عُمُرًا﴾ وقُرِئ: «عُمْراً» بالسُّكُون، يعني: فقد أقمتُ فيما بينكم **يافِعاً** وكَهْلاً، ....

وهَاهَيْـت، والأصـل: عَيْعَيْـتَ وهَيْهَيْت، فقُلِبَتِ الياءُ الساكِنةُ فيها ألفاً، وكذلك قُلِبَت ياءُ «أدريتُكم» ألفاً، فصارت «أدراتكم»، وروينا أيضاً عن قُطرُب أن لغة عقيل في قولك: أعطيتُك: أعطاتُك، فلما صار من «أدريتكم»[1] إلىٰ «أَدْرَاتُـكُم»، هُمِزَ علىٰ لُغَةِ مَنْ قالَ في الباز: البأز، وفي العالم: العألم، وفي الخاتم: الخأتم، ولها نظائر، وقد أوردناها في «الخصائص»[2] في بابِ [ما] همَزَتهُ العربُ ولا أصلَ له في همزِ مِثلِه»[3].

قوله: (**وتَعضُدُه قِراءةُ ابنِ عَبَّاس**): يعني: كما أنَّ «أنذرتُـكُم» مُسنَدٌ إلىٰ رسول الله ﷺ، كذلك «أدرأتُـكُم» مُسنَدٌ إليه بخِلافِ المشهورة، فإنها مُسنَدٌ إلىٰ الله تعالىٰ.

قوله: (**يافِعاً**)، الجوهري: «أيفَعَ الغُلام، أي: ارتفع، فهو يافِع، ولا يُقال: مُوفِع، وهو مِنَ النوادِر».

---

(١) من قوله: «فيها ألفاً، وكذلك قُلبت» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط)، وهو المُوافقُ لِـما في «المحتسب».

(٢) انظر: «الخصائص» لابن جنِّي (٣: ١٤٢) وما بعدها، (باب في شواذ الهمز).

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣٠٩-٣١٠).

فلم يَعرِفْني أحدٌ منكم مُتعاطياً شيئاً مِن نَحْوِه، ولا قَدِرتُ عليه، ولا كنتُ مُتواصِفاً بعِلمٍ وبيانٍ فتَتَّهِموني باختِراعِه.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ فتعلموا أنه ليسَ إلا مِنَ الله، لا مِن مثلي، وهذا جوابٌ عما دَسُّوهُ تحتَ قولِهم: ﴿ائْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾؛ مِن إضافةِ الافتراءِ إليه.

[﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ١٧]

﴿مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ يحتملُ أن يُريدَ افتِراءَ المُشركينَ علىٰ الله في قولهم: إنه ذو شريكٍ وذو وَلَد، وأن يكونَ تفادياً مما أضافوهُ إليه مِنَ الافتراء.

قوله: (دَسُّوه)، الجوهري: «ودَسَستُ الشيءَ في التُّراب: أخفَيتُه، والدَّسِيس: إخفاءُ المَكْر». والذي دَسُّوهُ فيه: ما ذكرَهُ في الجواب: «كانَ غَرَضُهم في هذا القول الكَيْدَ والمَكْر، وفيه أنه مِن عِندِكَ وأنكَ قادِرٌ علىٰ مِثلِه، وأنه إن وُجِدَ منه تبديل، فإما أن يُهلِكَهُ الله، أو يَسخَروا منه، ويَجعَلُوهُ حُجَّةً عليه وتصحيحاً لافتِرائِه».

قوله: (تفادياً)، الأساس: «ومن المجاز: تفادىٰ منه: تحاماه، قال[1]:

تفادىٰ الأُسُودُ الغُلْبُ مِنهُ تفاديا»

يعني: إذا عُلِّقَ قولُه: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ بقولِه: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾، أي: أشركوا، كانَ المُرادُ افتِراءَ المُشركينَ في قولِهم: إنه ذو شريكٍ ووَلَد، ويكونُ قولُه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ﴾ [يونس: ١٤]، وقولُه: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ١٥] إلىٰ هاهنا، إعلاماً بأنَّ المُشركينَ الذينَ بُعِثَ إليهم

---

(١) من قوله: «ومن المجاز» إلىٰ هنا، سقط من (ح)، وأثبتُّه من (ط) و(ف).
أما الفعلُ «قال» ففاعلُه ذو الرمة، كما صَرَّح به في «أساس البلاغة» أيضاً، وانظر «ديوانه» ص٧٣٣.

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ١٨]

﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ الأوثانَ التي هي جمادٌ لا تَقدِرُ علىٰ نَفْعٍ ولا ضرّ، وقيل: إنْ عَبَدُوها لا تنفعهم، ....

رسولُ الله ﷺ استَنُّوا سَنَنَ مَنْ قَبلَهم في تكذيبِ آياتِ الله والرُّسُل، في قوله: ﴿وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ﴾ [يونس: ١٣]، ولـمّا فَـرَغَ مِن قِصَّةِ المُشركينَ عاد إلىٰ الأول، ورَبَطَ به قولَه: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ ﴾.

وإذا عُلِّقَ بقولِه: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٦]، ومعناهُ كما قال: «وهو جوابٌ عما دَسُّوهُ تحتَ قولهم: ائتِ بقرآنٍ غير هذا من إضافةِ الافتراءِ إليه» كان احتِرازاً أو تحامياً مما أضافوه إليه من الافتراء، وجيءَ بالعامِّ ليكون أبلغ(١)، وهذا الوَجْهُ أنسَبُ وأدلُّ علىٰ معنىٰ التعريض.

قوله: (الأوثـان): بالنَّصـب؛ عطـفُ بيـانٍ لِقولِـه: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾، وهو مفعولُ ﴿يَعْبُدُونَ ﴾.

قوله: (وقيل: إنْ عَبَدُوها لا تَنفَعْهم): والفرقُ أنَّ المقصودَ الأوليَّ علىٰ الأولِ مِن قولِه: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ الأصنامُ بعَيْنِها، وأنها جماداتٌ لا تَقدِرُ علىٰ ضُـرٍّ ولا نَفْع، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، أي: علىٰ السَّفينة. وعلىٰ الثاني: المقصودُ فُقْدانُ أوصافِ المعبوديَّة، فإنَّ مِن حَقِّ المعبودِ أن يُثيبَ عابدَه إن عبد، ويُعاقِبَ إن قعد(٢)، ويجوزُ أن يَدخُلَ في الثاني غيرُ الأصنام مِنَ الملائكةِ والمسيح، تلخيصُه: ويَعبُدونَ لِـمَا لا يُعتَدُّ به، أو لِـمَا لا يَستَحِقُّ العِبادة.

---

(١) من قوله: «وهو جواب عما دسوه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «إن فقد»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

وإن تركوا عبادتَها لا تَضُـرُّهُم، ومن حَقِّ المعبودِ أن يكونَ مُثيباً علىٰ الطاعة، مُعاقِباً علىٰ المعصية، وكانَ أهلُ الطائِفِ يَعبُدُونَ اللَّات، وأهلُ مكَّةَ العُزَّىٰ ومَناةَ وهُبَلَ وإسافاً ونائِلة، وكانوا يقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، وعن النَّضْـرِ بنِ الحارث: إذا كانَ يومُ القيامةِ شَفَعَتْ لِيَ اللَّاتُ والعُزَّىٰ.

﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ﴾: أتُـخبِرونه بكَوْنِكِم شُفَعاءَ عنده، وهو إنباءٌ بما ليسَ بمعلوم لله، وإذا لم يَكُنْ معلوماً له ـ وهو العالِـمُ الذاتِ المُحيطُ بجميعِ المعلومات ـ لم يَكُنْ شيئاً، لأَنَّ الشيءَ ما يُعلَمُ ويُخبَرُ عنه، فكان خَبَراً ليسَ له مُخبَرٌ عنه. فإن قلتَ: كيفَ أنبؤوا اللهَ بذلك؟ قلتُ: هو تهكُّمٌ بهم وبما ادَّعَوهُ مِنَ المُحالِ الذي هو شفاعةُ الأصنام، وإعلامٌ بأنَّ الذي أنبؤوا به باطلٌ غيرُ مُنطَوٍ تحتَ الصِّحَّة، فكأنهم يُخبِرُونَه بشيءٍ لا يَتَعلَّقُ به عِلمُه، كما يُخبِرُ الرجلُ الرجلَ بما لا يَعلَمُه. وقُرِئ: «أتُـنْبِئُونَ» بالتخفيف.

قوله: (العالِـمُ الذات)، وقوله: (لأنَّ الشيءَ ما يُعلَمُ ويُـخبَـرُ عنه): كلاهما مذهبُه[1].

قوله: (فكانَ خَبَراً): أي: قولُهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ ليسَ له مُخبَـرٌ عنه، لأنه لو كان له مُخبَـرٌ عنه لَـتَعلَّقَ عِلمُ الله تعالىٰ [به][2] لِشُمُولِ عِلم الله جميعَ الكائنات، وحينَ لم يَتَعلَّقْ عِلمُ الله به عُلِمَ أنه لم يكن مُخبَراً عنه.

---

(١) أما الأول ـ وهو قولُه: «العالم الذات» ـ فقد استَعمَلَ الزمخشريُّ رحمه الله تعالىٰ هذا التعبيرَ في موضعين؛ في تفسير الآية ٢٩ من سورة آل عمران وهنا، وعبَّر بقوله: «عالم الذات» في تفسير الآية ٩٣ من سورة النمل، كما عبَّر بقوله: «القادر الذات» في موضعين؛ في تفسير الآية ٤٤ من سورة ق، وتفسير الآية ٢ من سورة الانشقاق، وعبَّر بقوله: «قادر الذات» في تفسير الآية ١٩ من سورة إبراهيم.
وهو مبنيٌّ علىٰ مذهب المعتزلة في قولهم: إنَّ الله عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، وهكذا، أما عندَ أهلِ السُّنَّة: فهو سبحانه عالم بعِلم، قادرٌ بقُدرة، حيٌّ بحياة، وهكذا.
وأما الثاني: ففيه إطلاقُ «الشيء» علىٰ الموجود والمعدوم، وهو مذهبُ المعتزلة، أما عند أهل السُّنَّة: فإنه يُطلَقُ علىٰ الموجود دون المعدوم.

(٢) لفظة «به» لم ترد في الأصول الخطية، وأضفتُها لتتميم الجملة.

وقوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ تأكيدٌ لنفيه؛ **لأنَّ ما لم يُوجَدْ فيهما فهو مُنتفٍ** معدوم، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ قُرِئَ بالتاء والياء، و«ما» موصولةٌ أو مصدرية، أي: عن الشُّركاءِ الذينَ يُشرِكُونَهم به، أو عن إشراكهم.

[﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۞ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ ١٩-٢٠]

﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ حُنَفاءَ مُتفِقِينَ على مِلَّةٍ واحدةٍ مِن غير أن يختلفوا بينَهم، وذلكَ في عَهْدِ آدَمَ عليه السَّلامُ إلى أن قَتَلَ قابيلُ هابيل، وقيل: بعدَ الطُّوفانِ حينَ لم يَذَرِ اللهُ مِنَ الكافرينَ دَيَّاراً.

﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ وهو تأخيرُ الحكم بينَهم إلى يوم القيامة، ﴿لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ عاجِلاً فيما اختَلَفُوا فيه، ولَمُيِّزَ المُحِقُّ مِنَ المُبطِل، وسَبْقُ كَلِمتِهِ بالتأخير لِحكمةٍ أوجبَتْ أن تكونَ هذهِ الدارُ دارَ تكليف، وتلكَ دارَ ثوابٍ وعِقاب.

قوله: (**لأنَّ ما لم يُوجَد فيهما** ـ أي: في السَّماواتِ والأرض ـ **فهو مُنتَفٍ مَعدُوم**): كلامٌ على سبيلِ إلزامِ الخصم على الفَرْضِ والتقدير، وإلا فالمُسلِمونَ مُنَزَّهُونَ عن أمثالِه، قال الإمامُ الداعي إلى الله فخرُ الدِّين الرازيُّ رحمه اللهُ تعالى: «ثبتَ بالدليل أنه حَصَلَ خارجَ العالَمِ خَلاءٌ لا نهايةَ لها، وثبتَ أنه تعالى قادرٌ على جميع المُمكِنات، فهو تعالى قادرٌ أن يَخلُقَ خارجَ العالَمِ ألفَ ألفِ عالَمٍ أعظَمَ وأوسَعَ منه، ودلائلُ الفلاسِفةِ ـ خَذَلهمُ الله ـ في إثباتِ أنَّ العالَمَ واحِدٌ دلائلُ ضعيفةٌ مَبْنيَّةٌ على مُقدِّماتٍ واهية»[1]. على أنَّ المُصنِّفَ فَسَّرَ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بـ«ما رُوِيَ: أنه تعالى خَلَقَ كُرسِياً، وهو بينَ يَدَيِ العَرْش، دونَه السَّماواتُ والأرض، وهو إلى العَرْشِ كأصغَرِ شيء».

---

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (١: ٢٤).

وقالوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ أرادوا: آيةً مِنَ الآياتِ التي كانوا يَقتَرِحُونَها، وكانوا لا يَعتَدُّونَ بما أُنزِلَ عليه مِنَ الآياتِ العِظامِ المُتكاثِرةِ التي لم يَنزِلْ علىٰ أحدٍ مِنَ الأنبياءِ مِثلُها، وكَفَىٰ بالقُرآنِ وَحْدَه آيةً باقيةً علىٰ وَجْهِ الدَّهْر، بديعةً غريبةً في الآيات، دقيقةَ المَسلَكِ مِن بينِ المُعجِزات، وجَعَلُوا نُزولَها كلا نُزول، وكأنه لم تُنزَلْ عليه آيةٌ قطّ، حتىٰ قالوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ﴾ واحدةٌ مِن ﴿رَّبِّهِۦ﴾، وذلكَ لِفَرْطِ عِنادِهم، وتماديهم في التَّمَرُّد، وانهِماكِهم في الغَيّ.

﴿فَقُلۡ إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ﴾ أي: هو المُختَصُّ بعِلمِ الغَيْبِ المُستأثِرُ به، لا عِلمَ لي ولا لأحدٍ به، يعني: **أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَرَحةِ أمرٌ مُغيَّبٌ** لا يَعلَمُه إلا هو، ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ نُزولَ ما اقترحتُموه، ﴿إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ﴾ لِما يَفعَلُ اللهُ بكم؛ لِعنادِكم وجُحُودِكمُ الآيات.

قوله: (وقالوا: ﴿لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾): والتلاوةُ ﴿وَيَقُولُونَ﴾، وإنما عَدَلَ عنه لِيُؤذِنَ به أنَّ قولَه: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ ليسَ معطوفاً علىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا﴾ [يونس: ١٨]، كما يَقتَضيهِ ظاهِرُ اللفظ، وإنما هو معطوفٌ علىٰ قولِه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ﴾ [يونس: ١٥] وما بينهما اعتِراض، وأُوثِرَ المُضارعُ علىٰ الماضي لِيُؤذِنَ باستِمرارِ هذا القولِ منهم، وأنَّ هذا القولَ مِن دأبِهم(١) وعادتِهم.

قولهُ: (**أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ [المُقتَرَحةِ] أمرٌ مُغيَّب**): فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ جوابٌ علىٰ الأسلوبِ الحكيم(٢)، فإنهم حينَ طلبوا إنزالَ آيةٍ واحدة، مَعَ تلكَ الآياتِ المُتكاثِرة، دلَّ علىٰ أنَّ سُؤالَهم للتَّعنُّتِ والعِناد، فأُجيبُوا بما أُجيبُوا؛ لِيُؤذَنَ بأنَّ سؤالَهم سؤالُ المُقترحينَ يَستَحِقُّونَ به نِقمةَ اللهِ وحُلُولَ عِقابِه، يعني: أنه لا بُدَّ أن

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ذاتهم»، والدأب ـ بسُكُونِ الهمزة وفَتْحِها ـ: الشأن والعادة، كما في «القاموس»، مادة (دأب).

(٢) تَقَدَّمَ التعريفُ بهذا الأسلوب عند تفسير الآية (٨٠) من سورة التوبة ص٣١٥ تعليقاً.

[﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكۡتُبُونَ مَا تَمۡكُرُونَ﴾ ٢١]

سَلَّطَ اللهُ القَحْطَ سبعَ سِنينَ علىٰ أهلِ مَكَّة، حتىٰ كادوا يَهلِكون، ثم رَحِمَهم بالحياة، فلما رَحِمَهم طَفِقوا يَطعُنونَ في الآيات، ويُعادُونَ رسولَ الله ﷺ ويَكيدُونَه، و«إذا» **الأُولىٰ للشَّـرْط، والآخرةُ جوابُها، وهيَ للمُفاجأة**، و«المَكر»: إخفاءُ الكَيْد وطَيُّه، **مِن: الجارية المكورة**: المَطْويَّة الـخَلْق، ومعنىٰ ﴿مَسَّتۡهُمۡ﴾: خالَطَتْهم حتىٰ أحسُّوا بسُوءِ أثَرِها فيهم.

فإن قلتَ: ما وَصَفَهم بسُـرعةِ المكْر، فكيفَ صَحَّ قولُه: ﴿أَسۡرَعُ مَكۡرًاۚ﴾؟ قلتُ: بلىٰ، دلَّتْ علىٰ ذلكَ كَلِمةُ المُفاجأة، كأنه قال: وإذا رَحِمناهُم مِن بَعْدِ ضَـرَّاءَ ....

تُستأصَلَ شأفتُـكُم، لكنْ أنا لا أعلَمُ متىٰ يكون، وأنتُم كذلك[١]، لأنه مِن عِلم الغيب، وإذا كانَ كذلكَ فانتَظِـرُوا ما يُوجِبُه اقتِراحُكُم، إني مَعَكُم مِنَ الـمُنتَظِرين إيـاه. هذا التقريرُ أنسبُ مِن تقريره؛ لأنَّ قولَه: «أنَّ الصارِفَ عن إنزالِ الآياتِ المُقتَـرحةِ أمرٌ مُغيَّب» لا وَجْهَ لـه، لأنَّ الصارِفَ مُعيَّـن، وهـو عِنـادُهم، قـال اللهُ تعالـىٰ: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قوله: (و«إذا» **الأولىٰ للشَّـرْط، والآخرةُ جوابُها**[٢]، **وهيَ للمُفاجأة**): قال أبو البقاء: «والعامل في الثانية الاستِقرارُ الذي في ﴿لَهُم﴾، وقيل: «إذا» الثانيةُ زمانيةٌ أيضاً، وهيَ وما بعدَها جوابُ الأولىٰ»[٣].

قوله: (مِن: الـجارية المَمْكُورة)، **الجوهري**: «المكورة: المَطْوِيَّةُ الـخَلْقِ مِنَ النِّساء». **الأساس**: «امرأةٌ ممكورةُ السَّاقين: خَدَلَّـجَتُها[٤]».

---

(١) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «لكنْ أنا لا أعلمُ متىٰ ذلك»، والأولُ أحسن.

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «خواتمها»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الكشَّاف».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٦٩).

(٤) كذا في الأصول الخطية، والخدلَّجة: الرَّيَّاء الممتلئة الذراعين والساقين، كما في «لسان العرب» (خدلج)،=

فاجؤوا وقوعَ المكرِ منهم، وسارعوا إليه قبلَ أن يَغسِلُوا رؤوسَهم مِن مَسِّ الضَّـرَّاء، ولم يَتلبَّثوا رَيْثَمـا يُسيغُونَ غَصَّتَهم. والمعنىٰ: أنَّ اللهَ قد دَبَّـرَ عِقابَكم، وهو مُوقِعُه بكم قبلَ أن تُدبِّروا كيفَ تعملون في إطفاءِ نُورِ الإسلام.

﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ﴾ إعلامٌ بأنَّ ما تَظُنُّونَه خافياً مَطْوياً لا يخفىٰ علىٰ الله، وهو مُنتَقِمٌ منكم. وقُرِئ: ﴿تَمْكُرُونَ﴾ بالتاءِ والياء.

وقيل: مَكرُهم قولُهم: سُقينا بنَوْءِ كذا. وعن أبي هريرة: «إنَّ اللهَ لَيُصَبِّحُ القومَ بالنِّعمةِ ويُمَسِّيهم بها، فتُصبحُ طائفةٌ منهم بها كافرين؛ يقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا».

[﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۞ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٢٢-٢٣]

قوله: (رَيْثَما يُسيغُون)، الجوهري: «راثَ عليَّ خَبَـرُكَ يَريثُ رَيْثاً: أبطأ». و«ما» مصدرية، أي: مقدار ساعةِ غَصَّتِهم، فأطلقَ «رَيْث» علىٰ المقدار، وجاز لأنَّ البُطْءَ للمِقدار.

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَمْكُرُونَ﴾ بالتاء والياء): بالتاء الفوقانية: السَّبْعة، وبالياء: شاذة.

قوله: (وعن أبي هريرة) الحديث: مِن روايةِ مُسلِمٍ والنَّسائيِّ[1] عن أبي هُريرةَ أنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «ألم تَـروا إلىٰ ما قالَ ربُّـكُم؟ قال: ما أنعمتُ علىٰ عبادي مِن نِعمةٍ إلا أصبَحَ فريقٌ منهم بها كافِرين، يقولون: الكواكب، الكواكب».

= وفي المطبوع من «أساس البلاغة» (مكر): «خَدلتُها»، وهو صحيح أيضاً، فـ«الخَدْلُ: العظيمُ المُمتلِئ، وامرأةٌ خَدْلةُ السَّاق، وخَدْلاءُ بيِّنةُ الخَدَلِ والخَدالة: مُمتَلِئةُ السَّاقَيْن والذِّراعَين»، كما في «اللسان» (خدل).

(١) مسلم (٧٢)، والنسائي (١٥٢٤). ولفظُ مسلم: «الكواكب وبالكواكب»، ولفظُ النسائي: «الكوكب وبالكوكب».

....

ورويناعن البُخاريِّ ومُسلِمٍ وأبي داودَ والنَّسائيِّ[(١)] عن زيدِ بنِ خالدٍ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «قالَ اللهُ تعالىٰ: أصبحَ مِن عبادي مُؤمِنٌ بي وكافِرٌ بالكَوْكَب، فأما مَنْ قال: مُطِرْنا بفَضْلِ الله ورحمتِه، فذلكَ مُؤمِنٌ بي كافرٌ بالكَوْكَب، وأما مَنْ قال: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا وكذا، فذلكَ كافرٌ بي مُؤمِنٌ بالكَوْكَب».

قال صاحبُ «الجامع»: «النَّوء: واحدُ الأنواء، وهيَ ثمانٍ وعشرونَ منزلة، يَنزِلُ القمرُ كُلَّ ليلةٍ في مَنزِلةٍ منها، يَسقُطُ في الغَرْبِ كُلَّ ثلاثةَ عشرَ ليلةً مَنزِلةٌ مَعَ طُلُوعِ الفَجْرِ، وتَطلُعُ أُخرىٰ مُقابِلَها، فتنقَضي جميعُها مَعَ انقِضاءِ السَّنة، وكانتِ العربُ تَزعُمُ أنَّ مع سُقوطِ المنزلةِ وطُلوعِ نَظيرِها: يكونُ مَطَر، فينسُبُونَ المَطَرَ إلىٰ المنزلة، ويقولون: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا، وإنما سُمِّيَ «نَوْءاً»؛ لأنه إذا سَقَطَ الساقِطُ منها بالمَغرِب، ناء الطالِعُ بالمَشرِق يَنُوءُ نَوْءاً، أي: نهضَ وطَلَع، وقيل: النَّوْء: هو الغُروب، فهو مِنَ الأضداد»[(٢)].

ثم قال: «وعِلمُ النُّجُوم المنهيُّ عنه: هو ما يَدَّعيهِ أهلُ التنجيم مِن عِلم الكائِناتِ والحوادثِ التي لم تقع، وأنهم يُدرِكُونَ معرفتَها بتسيير الكواكِب وانتِقالاتِها، واجتِماعِها وافتِراقِها، وأنَّ لها تأثيراً اختِيارياً في العالَم، وأما ما يُعرَفُ مِنَ[(٣)] النُّجُوم، كمعرفةِ الأوقات، والاهتِداءِ بها في الطُّرُقات، ومعرفةِ القِبلة، وأشباهِ ذلك، فليسَ به بأس»[(٤)].

فإن قلتَ: بَيِّنْ لي صُورةَ هذا المَكر؟ قلتُ: إنهم بعدَما أنجاهُمُ اللهُ تعالىٰ مِنَ المَكارِهِ والضَّرَّاءِ كانوا يُلبِّسُونَ الأمرَ علىٰ أتباعِهم في أنَّ ذلكَ مِنَ الله ومن قُدْرتِه، لِسُوءِ صَنيعِهم وتكذيبِهِمُ الأنبياء، ويَنسُبُونَ ذلكَ إلىٰ الأنواء؛ إرادةَ أن لا يُؤمِنُوا، ولا يَشكُرُوا الله، ولا يَستَدِلُّوا علىٰ وجودِ الخالق.

---

(١) البخاري (٨٤٦) و(١٠٣٨) و(٤١٤٧)، ومسلم (٧١)، وأبو داود (٣٩٠٦)، والنسائي (١٥٢٥).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (٧: ٦٣٨-٦٣٩) و(١١: ٥٧٧-٥٧٨).

(٣) في (ح) و(ف): «بين النجوم»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافِقُ لِمَا في «جامع الأصول».

(٤) «جامع الأصول» لابن الأثير (١١: ٥٧٨-٥٧٩).

قرأ زيدُ بنُ ثابت: «يَنشُرُكُم»، ومثلُه قولُه: ﴿فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠]، ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

فإن قلتَ: كيفَ جَعَلَ الكَوْنَ في الفُلْكِ غايةً للتسيير في البحر، ....

قوله: (قرأ زيدُ بنُ ثابت: «يَنشُرُكُم»): قال صاحبُ «التيسير»: «قرأ ابنُ عامِر: (يَنشُرُكُم في البَرِّ والبَحْر) بالنُّونِ والشِّين؛ مِنَ النَّشْر، والباقُونَ: بالياءِ والسِّين، أي: من التسيير»(١).

قوله: (كيفَ جَعَلَ الكَوْنَ في الفُلْكِ غاية؟): يعني: أنه تعالىٰ قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾، والسَّيرُ في البحر ابتِداؤه الكَوْنُ في الفُلْكِ لا غايتُه؟

وخُلاصة الجواب: أنه تعالىٰ لم يجعل ابتداءَ السَّيْرِ مُختَصاً بالبحر، بل بالبَرِّ والبحر(٢)، ولم يجعلِ الكَوْنَ في البحرِ وَحْدَهُ غايةً للسَّير، بل جعلَ الكَوْنَ مع ما عُطِفَ عليه وما اتَّصَلَ به غايةً للمذكور قبلَه، كأنه قيل: هو الذي قَدَّرَ لكم في البَرِّ والبحرِ الرَّفاهِيَةَ والرخاءَ فتنقَلِبُونَ فيها كيفَ شِئتُم، وتَسيرونَ أنىٰ أردتُم، لا تُصيبُكُم شِدَّةٌ وبأساء، وأنتُم مَعَ ذلكَ لا تَذكُرُونَ اللهَ ولا تَشكُرُونَه بما أَوْلاكُم، حتىٰ إذا وَقعتُم في الضُّرِّ والشِّدَّةِ التي لا غايةَ لها دَعَوتُمُ اللهَ مُخلِصِينَ له الدِّين، فوَضَعَ موضعَ هذهِ الغاية: ﴿إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ إلىٰ آخره، لِيَدُلَّ علىٰ النهايةِ في الضُّرّ، لأنه لا غايةَ(٣) بعدها.

وتلخيصُه: أنَّ في ذِكرِ البَرِّ والبحرِ بيانَ غايةِ حالةِ الرفاهيةِ في السَّيْر، وفي اختصاصِه بحالةِ البحرِ بيانَ انتهاءِ حالةِ الشِّدَّةِ والمَشَقَّة، ونحوُه في المعنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٣-٥٤].

---

(١) «التيسير في القراءات السَّبْع» لأبي عمرو الداني ص١٢١.

(٢) من قوله: «وخلاصة الجواب» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) من قوله: «لها دَعَوتُمُ الله» إلىٰ هنا، سقط من (ف)، وذُكِرَ هذا السقطُ نفسُه بعدَ كلماتٍ عندَ قوله: «أنَّ في ذِكرِ البر»، وهو اضطراب، والمُثبَت من (ط) و(ح).

والتسييرُ في البحر إنما هو بالكَوْنِ في الفُلْك؟ قلتُ: لم يجعلِ الكَوْنَ في الفُلكِ غايةً للتسيير في البحر، ولكنْ مضمونَ الجملةِ الشَّرْطيةِ الواقعةِ بعدَ «حتىٰ» بما في حَيِّزِها، كأنه قيل: يُسيِّرُكُم حتىٰ إذا وَقَعَتْ هذهِ الحادثة، وكانَ كيتَ وكيت؛ مِن مجيءِ الرِّيحِ العاصِف، وتراكُمِ الأمواج، والظَّنِّ للهلاك، والدُّعاءِ بالإنجاء.

فإن قلتَ: ما جواب ﴿إِذَا﴾؟ قلتُ: ﴿جَآءَتْهَا﴾. فإن قلتَ: فـ﴿دَعَوُا﴾؟ قلتُ: بَدَلٌ مِن «ظَنُّوا»، لأنَّ دُعاءَهم مِن لوازِمِ ظَنِّهمُ الهلاك، فهو مُلتَبِسٌ به. فإن قلتَ: ما فائدةُ صَرْفِ الكلامِ عنِ الخِطابِ إلىٰ الغَيْبة؟ قلتُ: المُبالغة، كأنه يَذكُرُ لغيرهم حالَهم لِيُعجِّبَهم منها، ويستدعيَ منهم الإنكارَ والتقبيح. فإن قلتَ: ما وَجْهُ قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداء: «في الفُلْكيّ» بزيادةِ ياءِ النَّسَب؟ قلتُ: قيل: هما زائدتان، كما في الخارجيِّ والأحمريّ، ويجوزُ أن يُرادَ به اللُّجُّ والماءُ الغَمْرُ الذي لا تجري الفُلْكُ إلا فيه.

الانتصاف: «مِثلُه في الاعتِبارِ قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟﴾ [النساء: ٦]، واستدلَّ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه بأنَّ الصَّغيرَ يُبتَلىٰ قبلَ البُلوغ، فجعَلَ البُلوغَ غايةَ وُقوعِ الابتِلاءِ، فيلزَمُ وُقوعَ الابتِلاءِ قبلَه»[1].

الإنصاف: «المجعولُ غايةً هو جُملةُ ما في حَيِّزِ ﴿حَتَّىٰٓ﴾؛ مِنَ البُلوغِ المقرونِ بإيناسِ الرُّشْد، وهذا المجموعُ يلزمُ وُقوعُه بعدَ الابتِلاء، فلا يلزمُ أن يَقَعَ كُلُّ واحدٍ بعدَ الابتِلاء، وهذهِ الآيةُ مُوضِحةٌ لذلك».

وقلت: بينَ الآيتَينِ بَوْنٌ بعيد؛ لِـمَا ذَكَرْنا مِن أخذِ الزُّبْدةِ والخلاصةِ مِنَ الغايـةِ والمُغيَّا.

قوله: (فإن قلتَ: فـ﴿دَعَوُا﴾؟): أي: إذا كانَ جوابُ ﴿إِذَا﴾ قولَه: ﴿جَآءَتْهَا﴾، فما مَوقِعُ قولِه: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ﴾؟

قوله: (قيل: هما زائدتان، كما في الخارجي): قال ابنُ جِنِّي: «العربُ قد زادت في الإضافةِ

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٣٢) بحاشية «الكشَّاف».

والضَّميرُ في «جرين» للفُلْك، لأنه جمعُ «فَلَك» كالأُسْد، في «فُعْل» أخي «فَعَل»،...

ما لا يُحتاجُ إليها، مِن قولِهم في الأحمر: أحمري، وفي الأشقر: أشقري.

فإن قلت: هذا أمرٌ يختصُّ بالصِّفات، وليسَ ﴿ٱلْفُلْكِ﴾ بصفة؟ قيل: قد جاءَ ذلكَ في الاسم أيضاً، قال الصَّلَتان:

أنا الصَّلَتانيُّ الذي...[1]

وأيضاً قد شُبِّهَ كُلُّ واحدٍ مِنَ الاسم والصِّفةِ بصاحبه»[2].

قوله: (**لأنه جمعُ «فَلَك»**): قيل: الضَّمَّةُ في «فُلْك» إذا أُريدَ به الواحدُ كالضَّمَّةِ في «بُرْد»، وإذا أُريدَ به الجمعُ كالضَّمَّة في «كُتْب».

قوله: (**كالأُسْد في «فُعْل» أخي «فَعَل»**): قال المُصنِّفُ: في «القَصْريات»[3] عن أبي عليٍّ الفارسي: أنَّ الضَّمَّةَ في «فُعْل» لِثِقَلِها: بمنزلةِ الفَتحَتَين في «فَعَل»، فلذلك آخَوْا بينَهما، وجَمَعُوا «فَعَلاً» علىٰ «فُعْل»، كما جَمَعُوا «فُعْلاً» علىٰ «فُعْل»[4].

---

(١) جزءٌ من بيت شعر، وهو بتمامه:

أنـا الـصَّلَتانيُّ الـذي قـد عَلِمـتُمُ متىٰ ما يُحكَّمْ فهو بـالحقِّ صـادِعُ

انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ٤٠٨).

(٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١٠-٣١١).

(٣) كتابٌ في النَّحو، أملاه الإمامُ أبو علي الحسنُ بنُ أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) علىٰ تلميذه أبي الطيِّب محمد بن طوس القَصْري، فسُمِّيَت به، واسمُه تاماً: «المسائلُ القصريات». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٦٧٠). قلت: ويُسمِّيه السَّيِّدُ محمد مُرتضىٰ الزَّبيديُّ بـ«التذكرة القَصْرية»، كما في مادتي (شتت) و(تيم) من «تاج العروس».

(٤) وقال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (فلك): «الفُلْكُ ـ بالضَّمِّ ـ: السَّفينة، ويُذكَّر، وهو للواحِدِ والجميع، أو: الفُلْكُ التي هي جَمْع: تكسيرٌ للفُلْكِ التي هيَ واحد، وليسَت كـ«جُنُب» التي هيَ واحدٌ وجَمْع، وأمثالِه، لأنَّ «فُعْلاً» و«فَعَلاً» يشتركانِ في الشَّيءِ الواحد، كالعُرْبِ والعَرَب، ولـمَّا جازَ أن يُجمَعَ «فَعَل» علىٰ «فُعْل»، كأَسَدٍ وأُسْد، جازَ أن يُجمَعَ «فُعْل» علىٰ «فُعْل» أيضاً».

وفي قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداء: للفُلْكِ أيضاً؛ لأنَّ «الفُلْكي» يدلُّ عليه.

﴿جَآءَتۡهَا﴾: جاءتِ الرِّيحَ الطيِّبة، أي: تَلَقَّتْها، وقيل: الضَّميرُ للفُلْك، ﴿مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾: مِن جميع أمكنةِ المَوْج، ﴿أُحِيطَ بِهِمۡ﴾ أي: أُهلِكُوا، جَعَلَ إحاطةَ العَدُوِّ بالحيِّ مَثَلاً في الهلاك، ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ مِن غير إشراكٍ به، لأنهم لا يَدعُونَ حينَئذٍ غيرَه معه، ﴿لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا﴾ علىٰ إرادة القول، أو لأنَّ ﴿دَعَوُاْ﴾ مِن جُملةِ القول، ﴿يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: يُفسِدُونَ فيها ويَعيثُونَ مُتَـرافِينَ في ذلك، مُمعِنِينَ فيه، مِن قولك: بَغَىٰ الجرح: إذا ترامىٰ إلى الفساد.

قوله: (للفُلْكِ أيضاً): أي: الضميرُ في قِراءةِ أُمِّ الدَّرْداءِ للفُلْكِ أيضاً، لأنَّ «الفُلْكي» يَدُلُّ عليه، قال المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ: هذا كقولك:

إذا زُجِرَ السَّفيهُ(١) جَرَىٰ إليه(٢)

أي: إلىٰ السَّفَه، لأنَّ السفيهَ يدلُّ عليه، فاستغنىٰ عن ذِكْرِ السَّفَه بذِكْرِ السَّفيه.

قوله: (جاءتِ الرِّيحَ الطيِّبة، أي: تَلَقَّتْها) ريحٌ عاصِف، فالضميرانِ للرِّيحَيْن، إحداهما: ريحٌ عاصف، والأُخرىٰ: ريحٌ طيِّبة.

قوله: (جعلَ إحاطةَ العَدُوِّ بالحيِّ مَثَلاً): هو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]، وقد سَبَقَ تحقيقُه.

قوله: (مُتَـرافِينَ): هو اسمُ فاعِلٍ مِنَ الترافُؤ، وهو التوافُق، مهموزُ اللام، «والمُرافاة: الاتفاق،

---

(١) في (ح): «إذا زجر إذا زجر السفيه جرىٰ إليه»، وفيه تكرار، وفي (ف): «إذا جَرَىٰ السفيه جَرَىٰ إليه»، وهو خطأ.

(٢) صدرُ بيتٍ من الشعر، وتمامُه:

وخالَفَ والسَّفيهُ إلىٰ خِلافِ

ويُروىٰ صَدْرُه: «إذا نُهِيَ السَّفيهُ». انظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ٤٩)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٧٨)، و«شرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٤٠٥)، وذكروه جميعاً شاهداً علىٰ إرادةِ «السَّفَه» في قوله: «جرىٰ إليه».

فإن قلتَ: فما معنىٰ قوله: ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾، والبغيُ لا يكونُ بحق؟ قلتُ: بلىٰ، وهو استيلاءُ المُسلمينَ علىٰ أرضِ الكَفَرة، وهَدْمُ دُورِهِم، وإحراقُ زروعِهم، وقَطعُ أشجارِهم، كما فَعَلَ رسولُ الله ﷺ ببني قُرَيظة.

والرِّفَاء: الالتِحام والاتفاق»، ذكره الجوهريُّ؛ الرِّفاء في المهموز، والـمُرافاة في الناقص[1]، وإنما بالغَ المُصنِّفُ في تفسير ﴿يَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ بقولِه: «ويَعيثُون»، فإنه الغُلُوُّ في الفساد، وبقوله[2]: «مُتَـرَافِين»؛ لِتَعْدِيةِ ﴿يَبْغُونَ﴾ بـ﴿فِي﴾، وهو يَتَعدَّىٰ بـ«علىٰ» للمُبالَغة، علىٰ نَحْوِ قولِه:

يَـجْـرَحْ في عَراقيبِهـا نَـصْلي[3]

قال الجوهري: «بَغَىٰ الرجلُ علىٰ الرجل: استطال».

قوله: (بلىٰ): أي: بلىٰ، يكونُ البَغْيُ بحقٍّ، كهَدْمِ المُسلِمينَ دُورَ الكَفَرة، وإحراقِ زُرُوعِهِم، قال صاحبُ «الفرائد»: هذا يُشعِرُ بأنَّ البغيَ موضوعٌ للاستيلاء، سواءٌ كانَ حقاً أو باطلاً، وقَيدُ ﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ لإخراج ما هو حق، وهذا منظورٌ فيه، لأنه قالَ قبلَ هذا: «هو مِن قَولِك: بغىٰ الجرح: إذا ترامىٰ إلىٰ الفساد». وقال الزَّجَّاج: «البغي: الترامي في الفساد»[4]، وإذا ذُكِرَ البغيُ لا يَـخطُـرُ بالبالِ إلا الظُّلم.

وقلت: ويُمكِنُ أن يُقال: البغيُ بحَسَبِ اللغة: هو ترامي[5] الشيءِ إلىٰ الفساد، سواءٌ كانَ الفسادُ عَدْلاً أو ظُلماً، لأنَّ الفسادَ: خروجُ الشيءِ مِن أن يكونَ مُنتَفَعاً به، فهذا قد يكونُ عَدْلاً، كهَدم دُورِ المشركين وإحراقِ زُرُوعِهم وقَتْلِهم، ثم خَصَّهُ العُرْفُ بما يكونُ ظُلماً، فالقَيدُ بالنَّظَر إلىٰ ما يكونُ بحَسَبِ اللغة.

---

(١) أي: ذكر الجوهري في «الصِّحاح»: «الرِّفاء» في مادة (رفأ)، و«المُرافاة» في مادة (رفو).

(٢) أي: وفَسَّـرَ الزمخشريُّ ﴿يَبْغُونَ﴾ بـ«مُترافين».

(٣) تَقَدَّمَ ص١٣٧ في تفسير الآية ٥٨ من سورة الأنفال، وبيَّنتُ هناك موضعَ الشاهد منه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ١٤).

(٥) من قوله: «إلىٰ الفساد. وقال الزَّجَّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

وقُرِئ: ﴿مَتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ بالنَّصب، فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ القِراءتَين؟ قلتُ: إذا رَفعتَ كانَ «المتاعُ» خبَراً للمُبتَدأِ الذي هو ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾، و﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ صِلتُه ـ كقوله: ﴿فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡ﴾ [القصص: ٧٦] ـ، ومعناه: إنما بَغْيُكُم علىٰ أمثالِكم والذين جِنسُهم جِنسُكُم، يعني: بغيُ بعضِكم علىٰ بعضٍ منفعةُ الحياةِ الدُّنيا، لا بقاءَ لها.

وإذا نَصبتَ فـ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ خبَرٌ غيرُ صِلة، معناه: إنما بَغيُكُم وبالٌ علىٰ أنفُسِكم، و﴿مَتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ في مَوضِعِ المَصدَرِ المُؤكِّد، كأنه قيل: تَتمتَّعونَ متاعَ الحياةِ الدُّنيا. ويجوزُ أن يكونَ الرفعُ علىٰ: هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، بعدَ تمام الكلام.

وعن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «لا تَمكُرْ ولا تُعِنْ ماكِراً، ولا تبغِ ولا تُعِنْ باغياً، ولا تَنكُثْ ولا تُعِنْ ناكِثاً»، وكانَ يَتلُوها. وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «أسرَعُ الخير ثواباً: صِلةُ الرَّحِم، وأعجَلُ الشَّرِّ عِقاباً: البغيُ واليمينُ الفاجِرة»، ....

قوله: (وقُرِئ: ﴿مَتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ﴾[1] بالنَّصب): حفصٌ، والباقون: بالرفع[2].

قوله: (علىٰ: هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا، بعدَ تمام الكلام): قال صاحبُ «المُرشِد»: «﴿مَتَٰعَ﴾: مَنْ قرأ بالرفع: فيه وَجْهان: أحدهما: أن يكون خبراً لِقولِه: ﴿بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾، ولا يَحسُنُ الوقفُ علىٰ قوله: ﴿بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ للفَصْلِ بينَ المُبتَدأ والخبر. والآخر: أن يكونَ خبَرَ مُبتَدإٍ محذوف، ويكونُ خبرُ ﴿بَغۡيُكُمۡ﴾ قولَه: ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾، وهو كلامٌ تامّ، والوقفُ عليه تمام، ويَبتَدِئ: ﴿مَتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾، علىٰ: هو متاعُ الحياةِ الدُّنيا»[3].

قوله: (واليمينُ الفاجِرة): أي: الكاذبة، الجوهري: «فَجَر، أي: كَذَب، وأصلُه: المَيْل، والفاجِر: المائل».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختصارٌ عما في «الكشاف».

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢١، و«حجة القراءات» ص٣٣٠.

(٣) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص٣٥٦-٣٥٧، وهو اختصار «المرشد» للعُماني، وقد تَقدَّمَ التعريفُ به عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة ص٢٣٣ تعليقاً.

ورُوِي: «ثِنتانِ يُعجِّلُهمـا اللهُ في الدُّنيا: البغيُ وعُقوقُ الوالدَيْنِ»، وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «لو بَغَىٰ جَبَلٌ علىٰ جَبَلٍ لدُكَّ الباغي»، وكانَ المأمونُ رحمةُ الله عليه يَتمثَّـلُ بهذين البيتَينِ في أخيه: ....

قوله: (وكان المأمونُ يَتمثَّلُ بهذينِ البيتَينِ في أخيه): أي: الأمين، وكانَ مِن خَبَرِهما علىٰ ما ذكره الفقيهُ أبو حنيفةَ الدِّينَـوَريُّ[1]: أنه بُويعَ الأمينُ بعدَ وفاةِ أبيهِ هارونَ الرشيدِ بالخِلافة، ووَصَلَ الخبرُ إلىٰ أخيه المأمون، وهو بمَرْوِ الرُّوْذ، فركبَ إلىٰ المسجدِ الأعظم، وصَعِدَ المِنبَر، فحَمِدَ اللهَ وأثنىٰ عليه، ثم قال: أيها الناس، أحسَنَ اللهُ عَزاءَنا وعَزاءَكُم في الخليفةِ الماضي، وباركَ لنا ولكم في خَليفَتِكُم الحادِث، ومَدَّ اللهُ في عُمُره، جَدِّدُوا البَيْعةَ لإمامِكُمُ الأمين، فبايعَه الناس.

ثم إنَّ الأمينَ استَشارَ إسماعيلَ بنَ صُبَيح في عَزْلِ أخيه المأمونِ مِن خُراسان، فقالَ له: أُعيذُكَ اللهَ أن تَنقُضَ ما استَنَّهُ الرشيدُ ومَهَّدَه، فقالَ له الأمين: ويحكَ يا ابنَ صُبَيح، إنَّ عبدَ المَلِكِ ابنَ مروانَ كان أحزَمَ رأياً منك؛ حيثُ قال: لا يَجتَمعُ الفَحْلانِ في هَجْمةٍ[2] إلا قتلَ أحدُهما صاحبَه. ثم كتبَ إليه وسأله أن يَقدَمَ عليه لِيُعينَه علىٰ أموره، فامتَنَعَ المأمون، فجرىٰ بينهما ما جرىٰ حتىٰ قُتِلَ الأمين.

وقال ابنُ حمدون: ولـمّا أُتِيَ طاهرٌ[3] برأسِ الأمينِ حَمِدَ اللهَ وأثنىٰ عليه، وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ

---

(١) كذا في (ح) و(ط)، وفي (ف): «علىٰ ما ذكر القصةَ أبو حنيفة الدينوري»، ووَصْفُ أبي حنيفة الدينوري ـ وهو أحمد بن داود بن وَنَنْد المتوفىٰ سنة ٢٨٢ ـ بالفقه غريب، وهو علامةٌ في النحو واللغة والهندسة والفلك، ولولا أن هذه الصيغة تكررت عند المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب لكنتُ اعتمدتُ ما في (ف)، بل نقل العلامة أبو السعود في «تفسيره» (٧: ٢٢٨) أحد هذه المواضع عن المؤلف بالصيغة نفسها.

(٢) في (ح) و(ف): «في هجنة»، والمُثبَت من (ط)، وكذا هي «تاريخ الطبري» (حوادث سنة ١٩٥)، والـهَجْمة: القطعةُ الضخمةُ من الإبل، وفي تحديدها بعَدَدٍ اختِلاف. انظر: «لسان العرب»، مادة (هجم).

(٣) هو الأميرُ طاهرُ بنُ الحسين بنِ مُصعَب، أبو طلحةَ الخزاعي، وَجَّهَه المأمونُ إلىٰ بغداد لمحاربة الأمين، فسار إليه في جيش، وحاصَـرَه، حتىٰ قتَلَه، قال الذهبي: «ومُقِتَ لتسـرُّعه في قتْلِه»، وتوفي سنة ٢٠٧. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ١٠٨-١٠٩).

يا صاحبَ البَغْي إنَّ البغيَ مَصرَعةٌ ... فاربَعْ فخيرُ فِعالِ المَرْءِ أعدَلُهُ

فلو بَغَىٰ جَبَلٌ يوماً علىٰ جَبَلٍ ... لاندَكَّ منه أعاليهِ وأسفَلُهُ

وعن مُحمَّدِ بنِ كعب: ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه: كُنَّ عليه؛ البغيُ والنَّكْثُ والمكْر، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾.

[﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢٤]

هذا مِنَ التشبيهِ المُركَّب، شُبِّهَت حالُ الدُّنيا في سُرعةِ تَقَضِّيها، وانقِراضِ نعيمِها بعدَ الإقبال، بحالِ نباتِ الأرضِ في جَفافِهِ وذَهابِهِ حُطاماً، بعدَما التفَّ وتكاثَف، وزَيَّنَ الأرضَ بخُضْرتِهِ ورَفيفِه، ﴿فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ﴾: فاشتَبكَ بسَببِه حتىٰ خالَطَ بعضُه بعضاً.

مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فبعَثَ بالرأسِ والبُرْدةِ إلىٰ المأمون، وكتب: وَجَّهتُ إليكَ بالدُّنيا والآخرة، فبُويعَ المأمونُ بالخِلافة، والله أعلم.

قوله: (يا صاحبَ البَغْي) البيتَين: «مَصرَعة»: أي: كثيرُ المُصارعةِ شديدُها، «فاربَع» أي: ارفُق وكُفَّ، رَبَعَ الرجلُ: إذا وَقَف، و«الفَعَال» ـ بفَتْح الفاء ـ : غالبٌ في المكارم، واستُعمِلَ هاهنا لمُجرَّدِ الفِعل.

قوله: (هذا مِنَ التشبيهِ المُركَّب): لأنَّ الوَجْهَ علىٰ ما ذكرَهُ مُنتَزَعٌ مِن عِدَّةِ أمور مُتوهَّمة، وقولُه: ﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ استِعارةٌ وقعت في طَرَفِ المُشبَّهِ به، فالمُشبَّهُ به مُركَّبٌ مِن أمورٍ حقيقيةٍ وأمورٍ مجازيَّة.

قوله: (ورَفيفِه)، الجوهري: «رَفَّ لونُه يَرِفُّ ـ بالكسر ـ رَفّاً ورَفيفاً، أي: بَرَقَ وتَلألأ».

﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ كلامٌ فَصِيح؛ جُعِلَتِ الأرضُ آخِذةً زُخرُفَها على التمثيل بالعُرُوسِ إذا أخذَتِ الثيابَ الفاخِرةَ مِن كُلِّ لَوْن، فاكتَسَتْها وتَزَيَّنَتْ بغيرها مِن ألوانِ الزِّين، وأصلُ ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾: تَزَيَّـنَت، فأُدغِم، وبالأصلِ قرأ عبدُ الله، وقُرِئ: «وأزْيَنَتْ»، على: أفعَلَتْ، مِن غير إعلالِ الفِعل، كأغيَلَت، أي: صارت ذاتَ زينة، و«ازْيَانَّتْ»، بوَزْن: ابْـيَاضَّتْ.

قوله: (﴿أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾ كلامٌ فَصِيح): ومجيءُ ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾ عَقِيبَ قولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ ترشيحٌ لتلكَ الاستِعارة، شُبِّهَتِ الأرضُ بالعَرُوس، وحُذِفَ المُشبَّهُ به، وأُقيمُ المُشبَّهُ مَقامَه علىٰ المَكْنيَّة، ثم جُعِلَتِ القَرينةُ أخْذَها الزُّخرُف، ثم فَرَّعَ عليها قولُه[١]: ﴿وَٱزَّيَّنَتْ﴾.

قال المُصنِّفُ في البقرة[٢]: «إني أُراعي الكيفيَّةَ المُنتَزعةَ مِن مجموعِ الكلامِ فلا عليَّ أوَلِـيَ[٣] حرفَ التَّشبيهِ مُفرَدٌ يتأتَّىٰ التشبيهُ به أم لم يَـلِه، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية، كيفَ وَلِـيَ «الماءُ» الكاف، وليسَ الغَرَضُ تشبيهَ «الدُّنيا» بـ«الماء»، ولا بمُفرَدٍ آخَرَ يُتمحَّلُ لتقديره»[٤].

قوله: («وأزْيَنَتْ» علىٰ: أفعَلَتْ): ابنُ جِنِّي: «قرأ الأعرج: «وأزْيَنَتْ»، وأبو عُثمانَ النَّهْدي: «وازيَأنَّتْ»، أما «أزيَنَتْ» فمعناه: صارت ذا زينةٍ بالنَّبْت، ومِثلُه: أجذَعَ المُهْر، أي: صار إلىٰ الإجذاع[٥]، وأحصَدَ الزرع، أي: صار إلىٰ الحصاد، إلا أنه أخرَجَ العَينَ علىٰ الصِّحّة،

---

(١) من قوله: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ ترشيح لتلك الاستعارة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «الفقرة»، والصوابُ ما أثبتُّ، والمُرادُ أنه ذكر ذلك في تفسير الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٣) أي: أتبَـعَ حرفَ التشبيه وتلاهُ.

(٤) في (ح) و(ف): «لتقريره»، وله وجهٌ صحيح، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشَّاف».

(٥) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (جذع): «تقولُ لِوَلَدِ الشَّاةِ في السَّنةِ الثانية، وللبقرِ وذواتِ الحافرِ في الثالثة، وللإبلِ في الخامسة: أجْذَعَ»

﴿أَنَّهُمْ قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾: مُتَمَكِّنونَ مِن منفعتِها، مُحصِّلُونَ لِثَمَرتِها، رافعونَ لِغَلَّتِها، ﴿أَتَـٰهَآ أَمْرُنَا﴾ وهو ضَـرْبُ زَرْعِها ببعضِ العاهاتِ بعدَ أَمْنِهم واستيقانِهم أنه قد سَلِم، ﴿فَجَعَلْنَـٰهَا﴾: فجعَلْنا زَرْعَها، ﴿حَصِيدًا﴾: شبيهاً بما يُحصَدُ مِنَ الزَّرْعِ في قَطْعِهِ واستِئصالِه، ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾: كأنْ لم يَغْنَ زَرْعُها، أي: لم يَنبُت، علىٰ حذفِ المُضافِ في هذه المواضع لا بُدَّ منه، وإلا لم يَستَقِم المعنىٰ.

وقرأ الحسن: «كأنْ لم يَغْنَ» بالياء، علىٰ أنَّ الضَّميرَ للمُضافِ المحذوف، الذي هو: الزَّرْع، وعن مَرْوان: أنه قرأ علىٰ المنبر: «كأنْ لم تَتَغنَّ» بالأمس، مِن قولِ الأعشىٰ:

طَويلُ الثَّواءِ طَويلُ التَّغَنْ

وكان قياسُه: «أزانت»، مثل: أشاعَ الحديث، وأباعَ الثَّوبَ[1]، أي: عَرَضَهُ للبيع. وأما «ازيَأَنَّتْ»: فإنه أراد «افْعَالَّتْ»، مثل: ابياضَّت واسوادَّت، إلا أنه كَرِهَ التِقاءَ الألِفِ والنُّونِ الأُولىٰ ساكنتَين، فحرَّكَ الألِف، فانقلَبَ همزة[2]»[3].

قوله: (لم يَغْنَ زَرْعُها): فحَذَفَ المُضاف، فانقَلَبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً، واستَتَرَ في الفِعْل.

قوله: (طَويلُ الثَّواءِ طَويلُ التَّغَنْ): ويُروىٰ أوَّلُه:

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هذا الزَّمَنْ ... علىٰ الـمَرْءِ إلا عَنَاءٌ مُعَنْ[4]

أراد: مُعنِّي[5]، طَـرَحَ الياءَ ثم خَفَّف.

---

(١) من قوله: «أي: صار إلىٰ الإجذاع» إلىٰ هنا، أثبتُّه من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية إلىٰ: «فانقلب ساكناً»، والمُثبَت من «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١١-٣١٢).

(٤) في الأصول الخطية: «إلا عناء المُعَنّ»، والمُثبَت من «ديوان الأعشىٰ» ص٢٠٥، و«لسان العرب»، مادة (عنا)، وهو الصواب؛ لأنَّ «مُعَنّ» صفةٌ لـ«عناء»، فلا يَصِحُّ تنكيرُ الموصوف وتعريفُ الصفة، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عنا): «عَناءٌ عانٍ ومُعَنٍّ، كما يُقال: شِعرٌ شاعِرٌ ومَوْتٌ مائِتٌ».

(٥) في الأصول الخطية: «المُعنِّي»، ولـمَّا أصلحتُ ما قبلَه اقتضَىٰ ذلكَ إصلاحَ هذا أيضاً.

و«الأَمْس»: مَثَلٌ في الوقتِ القريب، كأنه قيل: كأنْ لم تَغْنَ آنِفاً.

[﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ٢٥]

﴿دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾: الجنة، أضافَها إلىٰ اسمِهِ تعظيماً لها، وقيل: السَّلام: السَّلامة، لأنَّ أهلَها سالمونَ مِن كُلِّ مكروه. وقيل: لِفُشُوِّ السَّلام بينَهم وتسليمِ الملائكةِ عليهم، ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٦]، ﴿وَيَهْدِي﴾: ويُوفِّقُ ﴿مَن يَشَآءُ﴾، وهم الذينَ عَلِمَ أنَّ اللُّطفَ يُجدِي عليهم، لأنَّ مَشِيئتَه تابعةٌ لِحكمتِهِ، ومعناه: يدعو العِبادَ كُلَّهم إلىٰ دارِ السَّلام، ولا يَدخُلُها إلا المَهْدِيُّون.

[﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ٢٦]

﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: المثوبةُ الحسنىٰ، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: وما يَزيدُ علىٰ المثوبة، وهي التفضُّل، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٣]، وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه: الزيادة: غُرْفةٌ مِن لُؤلُؤةٍ واحدة.

قوله: (لأنَّ مَشيئةَ الله[1] تابعةٌ لِحكمتِه): تعليلٌ لاختِصاصِ الهِدايةِ بمَنْ عَلِمَ أنَّ اللُّطفَ يُجدِي عليهم، أي: يَنفعُهم، يُريد: أنه تعالىٰ لا يُوفِّقُ مَنْ عَلِمَ أنَّ اللُّطفَ لا يَنفَعُه، فإنه مُنافٍ لِحكمتِه؛ لوقوعِ التوفيقِ حينئذٍ عَبَثاً، وهو تعالىٰ مُنزَّهٌ عن فِعلِ العَبَث، لأنه حَكيم.

وعندنا[2]: أنَّ اللهَ تعالىٰ يخلقُ الهِدايةَ فيمَن يشاء، ولا غِنىٰ له عن أن لا يَهتَدي؛ لأنَّ الكائناتِ تابعةٌ لمشيئةِ الله وإرادتِه، وأفعالُه كُلُّها حِكمةٌ وصواب، وإن خَفِيَ علينا وَجْهُها.

قال القاضي: «وفي تَعْميم الدعوة، وتخصيصِ الهِدايـةِ بالمشيئة: دليلٌ علىٰ أنَّ الأمرَ غيرُ الإرادة، وأنَّ المُصِـرَّ علىٰ الضَّلالةِ لم يُرِدِ اللهُ رُشْدَه»[3].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأن مشيئته»، والمعنىٰ واحد.

(٢) أي: عندَ أهلِ السُّنَّة والجماعة.

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٣).

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: الحسنىٰ: الحسنة، والزيادة: عشرُ أمثالِها. وعن الحسن: عشرُ أمثالِها إلىٰ سبعِ مئةِ ضِعْف، وعن مُجاهِد: الزِّيادة: مَغفِرةٌ مِنَ الله ورضوان. وعن يزيدَ بنِ شَجَرة: الزِّيادة: أن تَمُرَّ السَّحَابةُ بأهلِ الجنَّة، فتقول: ما تُريدُونَ أن أُمطِرَكُم؟ فلا يُريدُونَ شيئاً إلا أمطَرَتْهم.

وزَعَمَتِ المُشبِّهةُ والمُجبِرة: أنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إلىٰ وَجْهِ الله تعالىٰ، وجاءت بحديثٍ مرقوع[١]: «إذا دَخَلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ نُودُوا: أنْ يا أهلَ الجنَّة، فيُكشَفُ الحِجاب، فيَنظُرونَ إليه، فواللهِ ما أعطاهُمُ اللهُ شيئاً هو أحبُّ إليهم منه».

قوله: (أنَّ الزِّيادةَ النَّظَرُ إلىٰ وَجْهِ الله تعالىٰ): قال مُحيي السُّنَّة: «هذا قولُ جماعةٍ مِنَ الصَّحابة، منهم أبو بكرٍ الصِّدِّيق رضيَ اللهُ عنه، وحُذَيفة، وأبو موسىٰ، وعُبادةُ بنُ الصامِت. وهو قولُ الحسنِ وعِكرِمةَ وعطاءٍ ومُقاتِلٍ والضَّحَّاكِ والسُّدِّيّ»[٢]، رضوانُ الله عليهم أجمعين.

قوله: (بحديثٍ مرقوع): صَحَّ بالقافِ عنده، أي: مُرقَّع مُفترىٰ، وأما عندَ أهلِ السُّنَّة فهو مرفوعٌ ـ بالفاء ـ، قال مُحيي الدِّينِ النَّواويُّ في «مُختَصَرِ ابنِ الصَّلاح»[٣]: «المرفوع: هو ما أُضيفَ إلىٰ رسولِ الله ﷺ، ولا يَقَعُ مُطلَقُه علىٰ غيره[٤]، ويَدخُلُ فيه مُتَّصِلُ الإسنادِ ومُنقَطِعُه، هذا هو المشهور. وقال الخطيبُ الحافظ[٥]: المرفوع: ما أخبَرَ به الصحابيُّ عن قولِ رسولِ الله ﷺ أو فِعْلِه، فخَصَّه بالصحابي».

---

(١) في الأصلِ الخطيِّ والنسخِ المطبوعة من «الكشَّاف»: «مرفوع»، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وأثبتُّ ما يُوافقُ ضَبْطَ الطِّيبي.

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٣٠).

(٣) المُسمَّىٰ بـ«الإرشاد في أصول الحديث»، ثم اختَصَرَه الإمامُ النوويُّ نفسُه في كتابٍ آخر سَمَّاه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهو ما شَرَحَه الحافظُ السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي».

(٤) أي: إذا قيل: حديثٌ مرفوعٌ ـ بلا تقييد ـ، أُريد: أنه مُضافٌ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، أما إذا قيل: مرفوعٌ إلىٰ فلان، أو رَفَعَه إلىٰ فلان، فالمُرادُ إضافتُه إلىٰ المذكور، سواءٌ كان النَّبيَّ ﷺ أم غيرَه.

(٥) يعني: أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المتوفىٰ سنة ٤٦٣، رحمه الله تعالىٰ.

﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ﴾: لا يغشاها، ﴿قَتَرٌ﴾: غَبَرةٌ فيها سواد، ﴿وَلَا ذِلَّةٌ﴾: ولا أثَـرُ هَوَانٍ وكُسُوفِ بال، والمعنىٰ: لا يَرهَقُهم ما يَرهَقُ أهلَ النار؛ **إذكاراً بما يُنقِذُهم منه برحمته.** ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾ [عبس: ٤١]، ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧].

وأما هذا الحديث: فقد رويناه عن مُسلِمٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ والترمذيِّ وابنِ ماجَهْ[1] عن صُهَيب، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّـةَ نادىٰ مُنادٍ: إنَّ لكم عندَ الله مَوعِداً يُريدُ أن يُنجِزَكُموه، قالوا: ألم تُبيِّضْ وُجُوهَنا، وتُنجِنا مِنَ النار، وتُدخِلْنا الجنة؟! قال: فكَشَفَ الحِجاب، قال: فوالله ما أعطاهُم شيئاً أحَبَّ إليهم مِنَ النَّظَرِ إليه»، زاد في رواية لُمسلِم: «ثمَّ تَلَا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»، وفي روايةِ ابنِ ماجَهْ: «تَلَا رسولُ الله ﷺ هذهِ الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، وقال: إذا دخلَ أهلُ الجنَّة»، الحديث.

قوله: (**إذكاراً بما يُنقِذُهم**): هو مفعولٌ له لقولٍ مُقدَّر، أي: قالَ اللهُ تعالىٰ: لا يَرهَقُ وُجُوهَهُم قَتَرٌ؛ لِيُذكِّرَ أهلَ الجنَّةِ بما يُنقِذُهُمُ اللهُ منه، وهو إرهاقُ وُجُوهِهم، أي: غِشيانُها غَبَرةً فيها سواد، بسَبَبِ رحمتِه، فإنهم إذا ذَكَرُوا ذلكَ زادَ فَرَحُهُم وتَبَجُّحُهم، كما أنَّ أهلَ النارِ إذا ذَكَرُوا ما فاتَهم مِنَ النعيم المُقيم ازدادَ غَمُّهُم وحَسْرتُهم.

روىٰ مُحيي السُّنَّةِ عن ابنِ أبي ليلىٰ: «هذا بعدَ نَظَرِهم إلىٰ ربهم»[2].

وقال السَّجَاوَنْدي: «قَتَر: غِبارُ الحِرمان والخيبة».

وقلت: في هذا الكلام مَسْحةٌ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، فيكونُ قولُه: ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ كنايةً عن حُصُولِ غايةِ مَبَاغيهم[3] ونهايةِ سُرُورِهم ـ يُقالُ للكَئيبِ الحزين: كأنَّ علىٰ وجهِهِ قتراً[4] وذِلّـةً ـ لأنَّ الجنَّةَ مَعَ نعيمِها ولَذَّاتِها ـ عندَ العارِفِ إذا لم يَظفَرْ بتلكَ النِّعمةِ الكُبرىٰ ـ مكانَ حُزْنٍ وكآبة.

---

(١) مسلم (١٨١)، وأحمد (١٨٩٤١)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٤: ١٣٠).

(٣) أي: مطالبهم وحاجاتهم، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (بغا): «البُغْيةُ: الحاجة، والبَغِيَّة: الطَّلِبة، والبِغْيةُ والبُغْيةُ والبَغِيَّة: ما ابتُغِيَ».

(٤) في الأصول الخطية: «قتر» بالرفع!

[﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ ٢٧]

فإن قلتَ: ما وجهُ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾، وكيفَ يَتلاءَم؟ قلتُ: لا يخلو، إما أن يكونَ ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟﴾ معطوفاً علىٰ قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾، كأنه قيل: وللذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بمِثلِها، وإما أن يُقدَّر: وجَزاءُ الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بمِثلِها، علىٰ معنىٰ: جزاؤُهم أن تُجازىٰ سَيِّئةٌ واحدةٌ بسَيِّئَةٍ مِثلِها لا يُزادُ عليها.

وهذا أوجَهُ مِنَ الأول؛ لأنَّ في الأوّلِ عَطفاً علىٰ عامِلَين، ....

قوله: (ما وَجْهُ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟): أي: ما وَجْهُ إعرابِهِ في التركيب؟ وكيفَ يَلتَئِمُ بها قبلَه؟

وأجابَ بجوابين:

أحدهما: أنه مِن عَطفِ المُفرَدِ علىٰ المُفرَد، ووَجهُه: أنَّ «الذينَ كَسَبُوا» مجرور؛ خبرٌ لقوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ﴾، كما أنَّ المعطوفَ عليه كذلك، نحوُ قولِك: في الدارِ زيدٌ والحُجْرةِ عَمْرٌو.

وثانيهما: أنه مِن عَطفِ الجملةِ علىٰ مِثلِها، فلا يَلزَمُ العطفُ علىٰ عامِلَين مُختَلِفَين، لكنْ لا بُدَّ مِن تقديرِ مجذوف؛ لأنه لا يجوزُ حَمْلُ الجزاءِ علىٰ المسيء، فيُقدَّرُ مُضافٌ لِيَصِحّ(١).

قوله: (عطفاً علىٰ عامِلَين): العامِلُ الأول: اللام، والعامِلُ الثاني: الابتِداء، وسِيبَوَيْهِ لا يُجيزُه(٢).

---

(١) أي: إذا كانَ مِن عَطفِ الجملةِ علىٰ الجملة، فإنَّ «الذينَ كَسَبُوا» مُبتَدأ، وخَبَرُه الجملةُ الاسمية ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾، لكنْ لا يَصِحُّ في الظاهر الإخبارُ عن الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ بالجزاء، فيُقدَّرُ مضافٌ، وقَدَّرَه الزمخشري: «وجزاءُ الذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّئَةٍ بمِثلِها».

(٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: من يعصمهم»، وقدَّمتها إلىٰ هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

وإن كان الأخفشُ يُجيزُه، وفي هذا دليلٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بالزِّيادة: الفَضْل، لأنه دلَّ بتَـرْكِ الزِّيادةِ علىٰ السَّيِّئةِ علىٰ عَدْلِه، ودلَّ ثَمَّ بإثباتِ الزِّيادةِ علىٰ المثوبةِ علىٰ فَضْله.

وقُرِئ: «يَرهَقُهم» بالياء.

قوله: (وفي هذا دليل): أي: في هذا النَّظْم والترتيبِ دليلٌ علىٰ أنَّ المُرادَ بالزِّيادةِ الفَضْلُ لا الرُّؤية، وذلكَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] مُجمَلٌ يَعُمُّ الفريقين: المُهتَدِيَ والضـال، لأنَّ الدعـوةَ عامـة، وقوله: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [يونس: ٢٥] تفصيلٌ له، وذكرَ فيه أحدَ الفريقَيـن ـ وهم الـمُهتَدون ـ وتركَ الضَّالِّين؛ بدلالةِ قولِه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦] ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ عليه، كأنه قيل: واللهُ يهدي مَنْ يشاءُ ويُضِلُّ مَنْ يشاء، ثم فـرَّقَ ما لكُلٍّ مِنَ الفريقين[1] مِنَ الجزاءِ والفَضْل، فقيل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾، فإنَّ قولَه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ﴾ مُقابِلٌ لِقولِه: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وهو العَدْل، ولا تكونُ الزيادةُ علىٰ العَدْلِ إلا الفَضْل.

وقلتُ: نِـعْمَ ما قُلتَ، ولكنْ لا بُـدَّ للنَّظْم[2] المُعجِزِ والعُدولِ مِنَ الأصل مِن فائدة؛ وفي تقييدِ جانبِ السَّيِّئةِ بالجزاء، والتخصيصِ بالمِثل، وإطلاقِ جانبِ الحسنة، ثم تقييدِه بالزيادة: إعلامٌ بالفرقِ العظيم، وأنَّ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أيضاً فَضل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولا ارتيابَ أنَّ ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ الواقعَ في مُقابَلةِ ﴿لَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ ليسَ غيرَ الفَضْل، ولأنه لا بُدَّ في نُصُوصيَّةِ الجزاء وإطلاقِ ما يُقابِلُه في كلام الله المجيد مِن مزيدِ فائدة.

وتفسيرُ «الزيادة» علىٰ ما جاءَ عن أفضلِ البَشَـرِ واجبُ المصير لا مَحيدَ عنه، ثم إنَّ الإمامَ

---

(١) من قوله: «المهتدي والضَّال» إلىٰ هنا، سقط من (ط) و(ف).

(٢) في (ح): «للفضل»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

﴿مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٍۖ﴾ أي: لا يَعصِمُهم أحدٌ مِن سَخَطِ الله وعذابه، ويجوز: ما لهم مِن جِهةِ الله ومن عِندِه مَنْ يَعصِمُهم، كما يكونُ للمُؤمنين. ﴿مُظۡلِمًاۚ﴾ حالٌ مِنَ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، ومَنْ قرأ: (قِطْعاً) بالسُّكون ـ مِن قوله: ﴿بِقِطۡعٍ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [هود: ٨١] ـ جَعَلَه صِفةً له، وتَعضُدُه قِراءةُ أُبيٍّ بنِ كعب: «كأنما يَغشَىٰ وُجُوهَهم قِطْعٌ مِنَ الليلِ مُظلِم».

نقلَ تفسيرَ الزِّيادةِ بالفَضْل عن القاضي[1]، وأتىٰ بدلائل جَمَّةٍ علىٰ أنَّ المُرادَ بالزيادةِ الرؤية، فليُنظَر هناك[2].

قوله: (مَنْ يَعصِمُهم): يُريد: أنَّ ﴿مِنۡ﴾ في ﴿مِنۡ عَاصِمٍۖ﴾: زائدة، وفي ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾: حالٌ منه، أي: كائناً مِن جِهةِ الله وشفيعاً بإذنه.

قوله: (ومن قرأ: «قِطْعاً» بالسُّكون): ابنُ كثير والكِسائي[3]، والباقون: بفتحِها.

قوله: (جَعَلَه): أي جعلَ ﴿مُظۡلِمًاۚ﴾ صِفةً لـ(قِطْعاً)، إنما قَيَّدَ هذهِ القِراءةَ به؛ لأنَّ قِطْعاً علىٰ هذا مُفرَدٌ يُطابِقُ قولَه: ﴿مُظۡلِمًاۚ﴾، ولهذا قال: «مِن قوله: ﴿بِقِطۡعٍ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾»، أي: مأخوذٌ مِن قوله: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٍ مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [هود: ٨١]، أي: بَعْضِه، وأما ﴿قِطَعًا﴾ ـ بفَتح الطاء ـ: فهو

---

(١) يعني: الجبائي، فهو الذي نقل عنه ذلك الإمامُ الرازي في «تفسيره»، ولم يَصِفْهُ بـ«القاضي»، بل صَرَّح باسمه، فأبدل المؤلفُ الوصفَ بالاسم، وكأنه يُتابعُ في هذا الإمامَ النوويَّ حيثُ ذكر في «تهذيب الأسماء واللغات» (١: ١٦٥) إنه «إذا أُطلق «القاضي» في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حِكايةً عن المعتزلة، فالمُرادُ به القاضي الجبائي».

قلت: لكنْ قال الحافظ ابنُ كثير في «طبقات الشافعيين» ص٤٤٤ لما نقله عنه: «كذا قاله، ولعله أراد القاضي عبد الجبار».

قلت: ولم أقف في ترجمة الجبائي على ذِكرِ توليه القضاء، والله أعلم.

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٧: ٢٤٠).

(٣) لفظة: «والكسائي» سقطت من (ط)، وأثبتُّها من (ح) و(ف)، وإثباتها هو الصواب، كما في «التيسير» للداني ص١٢١.

فإن قلتَ: إذا جعَلت ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً مِنَ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، فما العاملُ فيه؟ قلتُ: لا يخلو: إما أن يكونَ ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ مِن قبل، أو ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ صِفةً لقوله: ﴿قِطَعًا﴾، فكانَ إفضاؤُه إلىٰ الموصوفِ كإفضائِهِ إلىٰ الصِّفة، وإما أن يكونَ معنىٰ الفِعلِ في ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾.

جمعُ «قِطْعة» غيرُ مُطابِقٍ لقوله: ﴿مُظْلِمًا﴾[1]، اللهُمَّ إلا أن يُقال: «إنَّ ﴿قِطَعًا﴾[2] في معنىٰ الكثير»، كما قاله أبو البقاء[3].

قوله: (**فكانَ إفضاؤُه إلىٰ الموصوفِ كإفضائهِ إلىٰ الصِّفة**): قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ ليسَ صِلةَ ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ حتىٰ يكونَ عامِلاً في المجرور، بل التقديرُ أنه صِفة، فيكونُ العامِلُ فيه معنىٰ الفعل، وهو «كائنة»[4]، فلا يكونُ العاملُ فيه ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾، وأيضاً الصِّفةُ هو ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، وذو الحالِ هو ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، فلا يكونُ ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾[5] عامِلاً في ذي الحال، مع أنه المقصود.

وقد يُقال: إنَّ ﴿مِّنَ﴾ للتبيين[6]، والتقدير: كائنةً مِنَ الليل، فـ﴿أُغۡشِيَتۡ﴾ عاملٌ في الصِّفة، وهي «كائنة»، فكأنه عاملٌ في ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، لكنَّكَ تعلمُ أنه مبنيٌّ علىٰ أنَّ العاملَ في الشيءِ عاملٌ فيه، فهو فاسد، فالوجهُ أن يُقال[7]: إنَّ ﴿مِّنَ﴾ للتبعيض، أي: بعض الليل، ويكونُ بَدَلاً مِن ﴿قِطَعًا﴾، ويُجعَلُ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً مِنَ «البعض» لا مِنَ ﴿ٱلَّيۡلِ﴾، فيكونُ العاملُ في ذي الحال

---

(١) أي: غير مطابِق له من حيثُ التذكيرُ والتأنيث، كما صَرَّحَ به في أول الفقرة.

(٢) في الأصول الخطية: ﴿مُظْلِمًا﴾، ولا يستقيم، والمُثبَت من «التبيان».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٦٧٣).

(٤) أي: لأنَّ التقدير: «قِطَعاً كائنةً من الليل».

(٥) من قوله: «وأيضاً الصفة» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٦) في (ح) و(ف): «التبيين»، والجملة ساقطة من (ط) كما سيأتي التنبيه إليه، وأصلحتُها بحسب السياق، وكذا هي في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المُؤلِّف.

(٧) من قوله: «إن «من» للتبيين» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

....

﴿أُغْشِيَتْ﴾. قال مكيُّ بنُ أبي طالب: «الواجبُ أن يُقال: إنَّ العاملَ في ذي الحالِ هو العاملُ في الحال؛ لأنها هو في المعنىٰ، إذ لو اختلَفَ لكانَ قد عَمِلَ عامِلانِ في معمول واحد»[1].

وأجاب الإمامُ المغفورُ [له] أمينُ الدِّينِ[2] الشرفشاهيُّ رحمه الله: إنَّ نِسبةَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾ إلىٰ ﴿قِطَعًا﴾ إنما هيَ باعتِبارِ ذاتِها المُبهَمةِ المُفسَّرةِ بـ﴿ٱلَّيْلِ﴾، لا باعتِبارِ مفهوم «القِطَع» في نفسِها، وإنما ذُكِرَت لبيانِ مِقدارِ ما أُغشِيَت به وجوهُهم، وهو الليلُ مُظلِماً، فإفضاءُ الفِعل إلىٰ ﴿قِطَعًا﴾ ـ باعتبارِ ما لا يتمُّ معناها المُرادُ إلا به ـ كإفضاءِ الفِعل إليه، كما إذا قيل: اشتريتُ أرطالاً مِنَ الزَّيْتِ صافياً، فإنَّ المُشترىٰ منه: الزيت، والأرطالُ مُبيِّنةٌ لِمقدارِ المُشترىٰ صافياً، فالعاملُ في الحالِ إنما هو الفِعلُ اللفظيُّ، ولا يُلاحَظُ معنىٰ الفِعل في الجارِّ والمجرورِ في جهةِ العمل لغَلَبةِ العامل اللفظيِّ[3] عليه بالظُّهور، وفيما أوردَ المُعترِضُ مِن تقديرِ المُبدَلِ في هذا المَحَلِّ نَظَر؛ لأنَّ ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ تَتِمَّةٌ لـ﴿قِطَعًا﴾، فلا يكونُ بَدَلاً منه.

وقلتُ ـ واللهُ أعلم ـ: ليسَ إجراءُ الصِّفاتِ كُلِّها علىٰ الموصوفاتِ سواء، فكم ترىٰ مِن صِفاتٍ أو أحوالٍ هيَ المقصودةُ في الاعتبار، والموصوفاتُ تابعة، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقولك: رأيتُ مِنكَ أسداً، فإنَّ المقصودَ ذمُّ الأوثان، وأنها عينُ الرِّجْس، وأنَّ المُخاطَبَ شُجاعٌ بالِغٌ في الشجاعة.

وهاهنا جُرِّدَ مِن نفسِ الليل ذو وَصْفٍ مِثلُه، وهو «قِطَعُه»، مُبالغةً؛ لِكمـالِها فيه، فكأنه جعلَ الليلَ بكمالِهِ قِطَعاً، وأُغشِيَت بها وجوهُهم، ولأنَّ الليلَ[4] هو المُصَحِّحُ للتشبيه، ومنه

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (٢: ٥٥٤).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، ويُوافقُه ما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٠٥) نقلاً عن المُؤلِّف، وفي (ف): «إمام الدين».

(٣) من قوله: «ولا يلاحظ معنىٰ الفعل» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٤) قوله: «لأنَّ الليل» معطوفٌ علىٰ قوله: «لكمـالها فيه»، وكذا قولُه الآتي: «لتوطئة».

[﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ ٢٨]

﴿مَكَانَكُمْ﴾: الزَمُوا مكانَكُم، لا تبرَحُوا حتىٰ تَنظُروا ما يُفعَلُ بكم، و﴿أَنتُمْ﴾ أكَّدَ به الضَّميرَ في ﴿مَكَانَكُمْ﴾؛ لِسَدِّهِ مَسَدَّ قوله: الزَمُوا، ﴿وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ عطفٌ عليه، وقُرِئ: «وشُـرَكاءَكُم» علىٰ أنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، والعاملُ فيه ما في ﴿مَكَانَكُمْ﴾ مِن معنىٰ الفِعْل.

الغشيان، ولِتَوْطِئةِ ذِكرِ ﴿قِطَعًا﴾، كما مرَّ في كلام المُجيب، ولولاه لكانَ أصلُ الكلام: ترىٰ وُجوهَهم مُسودَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، ولـمَّا أُريدَ التتميمُ فيه وانضِمامُ العُبُوسةِ والتَّحيُّرِ مَعَ الظُّلمةِ شُبِّهَت بالليل، وأوقعَ ﴿مُظْلِمًا﴾ حالاً منه؛ لِيُتصوَّرَ مِن ذلكَ تُـخمةُ[1] السَّحابِ وتكاثُفُ المطر وما يَلحَقُ لمن حَصَلَ فيه مِنَ التَّحيُّرِ والخوفِ والدَّهْشة، ولـمَّا أُريدَ[2] اتصالُه بالمُشبَّهِ جُعِلَتِ الوسيلةُ أداةَ التشبيه ولفظَ الغِشيان، ولمزيدِ المُبالَغة جِيءَ بقوله: ﴿قِطَعًا﴾ علىٰ سبيلِ التجريد، وأُوقعَ ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾ بياناً له ـ كما مرَّ ـ ، ولا يُتنبَّهُ لهذهِ المعاني إذا أُجرِيَ الكلامُ علىٰ ظاهره، وإن يُقال[3]: إنَّ عامِلَ الصِّفةِ «هم» المُقدَّرُ دونَ ﴿أُغْشِيَتْ﴾؛ إذ لا يُفهَمُ منه الاهتمامُ بشأنِ الليل[4].

قوله: (لِسَدِّهِ مَسَدَّ [قوله]: الزَمُوا): قال أبو البقاء: «﴿مَكَانَكُمْ﴾ ظرفٌ لِوقوعِهِ مَوقِعَ الأمر،

---

(١) في (ط): «شحمة»، وفي (ف): «تجمة» ـ والجملة ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه ـ ، ولعلها «تخمة» كما أثبتُّها، بمعنىٰ: «الثِّقَل»، أو «الحُمة»، بمعنىٰ الالتصاق، والله أعلم.

(٢) من قوله: «بالليل وأوقع» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) أي: ولا يُقال.

(٤) في كلام المُؤلِّفِ هنا دِقَّة ـ وشأنُه رحمه الله تعالىٰ التدقيق والتنقيبُ عن خفايا المعاني ـ ، وقد تعقَّبه فيه تلميذُه العلامةُ عمرُ بنُ عبد الرحمن القزوينيُّ الفارسي ـ المتوفىٰ سنة ٧٤٥ شاباً، عن ٣٧ أو ٣٨ عاماً، كما في «الأعلام» للزركلي (٥: ٤٩) ـ في «حاشيته» علىٰ «الكشَّاف» المُسمَّاة بـ«الكَشْف»، ونقلَ كلامَه العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ١٠٥)، ولم يُوافقه، فانظُرْهُ إن أردتَ الاستِزادة.

﴿فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ﴾: ففرَّقْنا بينَهم، وقَطَّعْنا أقرانَهم والوُصَلَ التي كانت بينَهم في الدُّنيا، أو: فبَاعَدْنا بينَهم بعدَ الجمعِ بينَهم في المَوقِف، ....

أي: الزَمُوا، وفيه ضميرُ فاعِل، و﴿أَنتُمۡ﴾ توكيدٌ له، والكافُ والميمُ في مَوضِعِ جَرٍّ عندَ قوم، وعندَ آخرين: الكافُ للخِطابِ لا مَوضِعَ لها، كالكافِ في إياكم»[١].

قوله: (﴿فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ﴾: ففرَّقنا بينهم)، الأساس: «المُزايِل: المُبايِن، وإني لا أُزايِلُك، وتَزايَلُوا وتزَيَّلُوا»، قال أبو البقاء: «﴿فَزَيَّلۡنَا﴾: عينُ الكلمةِ واو، لأنه مِن: زالَ يَزُول، وإنما قُلِبَت ياءً لأنَّ وَزْنَه «فَيْعَلَ»، أي: زَيْوَلْنا، مثل: بَيْطَرَ وبَيْقَر، وقيل: هو مِن: زِلتُ الشيءَ أَزِيلُه، فعَيْنُه ياء، فيحتملُ أن يكون: فَعَّلْنا وفَيْعَلْنا»[٢].

وقلت: فالمُباينة: إما بحَسَبِ قَطْعِ الوُصَل، كقولِهِ سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ * وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٥]، فهو المُرادُ بقوله: «وقطعنا أقرانَـهُم والوُصَلَ التي كانت بينَهم في الدُّنيا»، أو بحَسَبِ الأبدان[٣] بعدَ اجتماعِها، فهو المُرادُ مِن قوله: «فباعدنا بينَهم بعدَ الجمع بينهم»، فقولُه: «كقوله: ﴿أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تُشۡرِكُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٧٣-٧٤][٤]» يجوزُ أن يُستَشهَدَ به للبُعْدِ بحَسَبِ الأبدان[٥]، فمعنىٰ ﴿ضَلُّواْ عَنَّا﴾: غابوا عن عُيُونِنا، فلا نراهُم، وأن يُستَشهَدَ به لِتَبَـرُّؤِ شركائهم عنهم، فمعنىٰ ﴿ضَلُّواْ عَنَّا﴾: بَطَلَ عنا ما كنا نَختَلِقُ مِنَ الكذبِ وشفاعةِ الآلهة، كما سيجيءُ بُعَيدَ هذا.

قوله: (والوُصَلَ التي كانت بينَهم): عطفٌ علىٰ: «أقرانهم»، أي: حِبالهم، علىٰ سبيلِ البيان[٦].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٣).

(٣) تحرَّف في (ح) هنا وفي الموضع الآتي بعد قليل، إلىٰ: «الإيذان»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٤) في (ط) و(ح): ﴿أَيۡنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾، وهو خطأ وقع في أصل «الكشَّاف»، كما سيأتي التنبيهُ إليه.

(٥) من قوله: «بعد اجتماعها» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) هذه الفقرة ـ مِن «قوله: والوصل» إلىٰ هنا ـ قُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل قوله: «قوله: ﴿فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ﴾ ...»، ووردت هنا في (ط)، وهو الصوابُ المُناسِبُ لترتيب كلام الزمخشري في «الكشَّاف».

وتبرُّؤ شُركائِهم منهم ومن عبادتِهم، كقوله تعالىٰ: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾[1] [غافر: ٧٣-٧٤]، وقُرِئ: «فزايَلْنا بينَهم»، كقولك: صَاعَرَ خَدَّه وصَعَّرَه، وكَالَمْتُه وكَلَّمتُه.

﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ إنما كنتُم تعبدونَ الشياطين، حيثُ أمَرُوكُم أنْ تَتَّخِذُوا لله أنداداً، فأطعتُموهُم.

[﴿فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ ٢٩-٣٠]

﴿إِن كُنَّا﴾ هيَ المُخفَّفةُ مِنَ الثقيلة، واللامُ هيَ الفارقةُ بينَها وبينَ النافية، وهُمُ الملائكةُ والمَسيحُ ومَنْ عَبَدُوهُ مِن دونِ الله مِن أُولي العَقْل، وقيل: الأصنام؛ يُنطِقُها الله عَزَّ وجَلَّ، فتُشافِهُهم بذلكَ مكانَ الشَّفاعةِ التي زَعَمُوها وعَلَّقُوا بها أطماعَهم.

﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلكَ المقام، وفي ذلكَ الموقِف، أو في ذلكَ الوقتِ ـ علىٰ استِعارةِ اسمِ المكانِ للزمان ـ ﴿تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ﴾: تَـختَبِـرُ وتَذُوق، ﴿مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ مِنَ العَمَل، فتعرفُ كيفَ هو؛ أقبيحٌ أم حَسَن، أنافِعٌ أم ضارّ، أمقبولٌ أم مردود؟ كما يَـختَبِـرُ الرجلُ الشيءَ ويَتَعرَّفُه لِـيَكتَنِهَ حالَه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩].

قوله: (تَـختَبِرُ وتَذوقُ ... فتَتَعَرَّف[2]): فالابتِلاءُ علىٰ هذا مجازٌ عن المعرفة، ولهذا جاءَ بالفاءِ في «فتَتَعرَّف»، وشَبَّهَهُ بقوله: «كما يَـختَبِرُ الرجلُ الشيءَ ويَتَعرَّفُه، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩]»، أي: تُكشَفُ وتظهر.

---

(١) في الأصل: ﴿أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون قالوا ضلوا عنا﴾، وفيها تلفيق بين آيتين، فقوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ليس فيه: ﴿قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾، وإنما هو في الآية المُثبَتة من سورة غافر.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «فتعرف».

وعن عاصم: «نَبلُو كُلَّ نَفْس»، بالنُّونِ ونَصْبِ «كُلّ»؛ أي: نَختَبِرُها باختبارِ ما أسلَفَتْ مِنَ العمل، فنَعرِفُ حالَها بمعرفةِ حالِ عَمَلِها؛ إنْ كانَ حَسَناً فهي سعيدة، وإنْ كانَ سَيِّئاً فهي شقية. والمعنىٰ: نَفعَلُ بها فِعلَ الخابر، كقوله تعالىٰ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، ويجوزُ أن يُراد: نُصِيبُ بالبلاءِ ـ وهو العذابُ ـ كُلَّ نفسٍ عاصية، بسَبَبِ ما أسلَفَت مِنَ الشَّرّ.

وقُرِئ: «تَتْلو»، أي: تَتبَعُ ما أسلَفَت، لأنَّ عَمَلَه هو الذي يهديه إلىٰ طريقِ الجنَّةِ أو إلىٰ طريقِ النار، أو تقرأُ في صَحيفتِها ما قَدَّمَتْ مِن خيرٍ أو شَرّ.

﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾: ربِّهم الصادِقِ رُبُوبيَّتُه، لأنهم كانوا يَتولَّونَ ما ليسَ لِرُبُوبيَّتِهِ حقيقة، أو الذي يَتولَّىٰ حِسابَهم وثوابَهم، العَدْلِ الذي لا يَظلِمُ أحداً، وقُرِئ: «الحقَّ» بالفتح؛ علىٰ تأكيدِ قوله: ﴿رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢]، كقولك: هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطل، أو علىٰ المدح؛ كقولك: الحمدُ لله أهْلَ الحمد.

قوله: (وعن عاصم: «نَبلُو»): وهيَ شاذَّة، وإن أُسنِدَ إليه، وقرأ حمزةُ والكِسائي: «تَتلُو كُلُّ نفس»، بتاءين، والباقون: بالتاءِ والباءِ بعدها.

قوله: (أي: نَختَبِرُها باختبارِ ما أسلفت) إلىٰ آخِره: يُعلَمُ مِن تقريره: أنَّ قولَه: ﴿مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ بَدَلٌ مِن قولِه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾، لأنَّ المراد: يَبلُو كُلُّ نفس عَمَلَه، فيَنظُر: إن كانَ عَمَلُه خيراً فهو سعيد، وإن كان شراً فهو شقي[1]، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قوله: (﴿مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ ربِّهم الصادِقِ رُبُوبيَّتُه): اعلم أنَّ «المولىٰ» لفظٌ مُشتَرَكٌ في معنىٰ السَّيِّد والمالِك، وفي معنىٰ مُتولِّي الأمور، فإن كانَ الأول: فالمُناسِبُ أن يُفسَّرَ ﴿ٱلْحَقِّ﴾ بالصادقِ رُبُوبيَّتُه، لأنَّ الكلامَ تعريضٌ بالمشركين، يدلُّ عليه عطفُ قوله: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ

---

(١) في (ف): «فهو سعيد، وإلا فشقي»، والمُثبَت من (ط) و(خ)، والمعنىٰ واحد.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾: وضاعَ عنهم ما كانوا يَدَّعُونَ أنهم شُركاءُ الله، أو بَطَلَ عنهم ما كانوا يَختلِقُونَ مِنَ الكذبِ وشفاعةِ الآلهة.

[﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ * كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ٣١ - ٣٣]

﴿مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: يَرزُقُكم منهما جميعاً، لم يَقتَصِرْ برِزقِكم على جِهةٍ واحدة؛ لِيُفيضَ عليكم نِعمتَه ويُوسِّعَ رحمتَه.

يَفْتَرُونَ﴾، ولهذا عرَّفَ «الحقّ»[1] باللام، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنهم كانوا يَتولَّونَ ما ليسَ لِـرُبُوبيَّـتِهِ حقيقة»، أي: يَتَّخِذُونَ مالِكاً لأنفُسِهم بالباطل. وإن كان الثاني: فاللائقُ أن يُؤوَّلَ ﴿الْحَقِّ﴾ بالعَدْل، لأنَّ مَن يَتولَّىٰ أمرَ الغيرِ ينبغي أن يكونَ عادلاً، وهو المُرادُ مِن قولِه: «العَدْل الذي لا يظلم».

اعلم أنَّ قولَه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ كالاعتِراضِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، لأنَّ الضَّميرَ في ﴿عَنْهُم﴾ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾.

قوله: (لم يَقتَصِرْ برزقِكُم علىٰ جِهةٍ واحدة): يعني: إنما ذكرَ الجِهَتَينِ لِيَدُلَّ به علىٰ التَّوسِعةِ والشُّمُول. **الانتصاف**: «هذه الآيةُ رادَّةٌ علىٰ المُعتَزلةِ أنَّ مِنَ الأرزاقِ ما لم يَرزُقْهُ الله، بل يَرزُقُه العبدُ نفسَه، وهو الحرام»[2].

وقلت: يُقوِّي هذا عطفُ قولِه: ﴿أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾، وجوابُهم: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾، إذ المعنىٰ: مَنِ الذي له الرِّزقُ الواسِع، والمُلكُ الشامِل، والتَّصرُّفُ العجيب، والتدبيرُ الأنيق؟ فينبغي أن لا يُخصَّصَ شيءٌ مِن ذلك.

---

(١) في الأصول الخطية: «الخبر»، ولا يستقيم، والظاهرُ أنه مُحرَّفٌ عن «الحق»، واللهُ تعالىٰ أعلم.
(٢) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٣٦) بحاشية «الكشَّاف».

﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾: مَنْ يَستطيعُ خَلْقَهما وتَسْويتَهما علىٰ الحدِّ الذي سُوِّيا عليه مِنَ الفِطرةِ العجيبة، أو: مَنْ يَحميهما ويُحصِّنُهما مِنَ الآفاتِ مَعَ كثرتِها في المُدَدِ الطِّوال، وهما لطيفانِ يُؤذيهما أدنىٰ شيء، بكَلاءتِه وحِفظِه، ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾: ومَنْ يلي تدبيرَ أمْرِ العالَـمِ كُلِّه، جاءَ بالعُمُومِ بعدَ الخصوص، ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾: أفلا تَقُونَ أنفُسَكُم، ولا تحذرونَ عليها عِقابَه فيما أنتُم بصَدَدِهِ مِنَ الضَّلال.

﴿فَذَٰلِكُمُ﴾ إشارةٌ إلىٰ مَنْ هذهِ قُدرتُه وأفعالُه، ﴿رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ الثابتُ رُبُوبيَّتُه ثباتاً لا رَيْبَ فيه لِـمَنْ حَقَّقَ النَّظَر، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ يعني: أنَّ الحقَّ والضَّلالَ لا واسِطةَ بينَهما، فمَنْ تَخطَّىٰ الحقَّ وقعَ في الضَّلال، ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ عن الحقِّ إلىٰ الضَّلال، وعن التوحيدِ إلىٰ الشِّـرْك، وعن السَّعادةِ إلىٰ الشَّقاء.

قوله: (أو: مَنْ يَحميهما): عطفٌ علىٰ «مَن يَستَطيعُ خَلْقَهما»، فَسَّرَ ﴿يَمْلِكُ﴾ تارةً بالاستِطاعةِ مجازاً، كما فَسَّرَ أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥]: بمَنْ لم يَملِكْ طَوْلَ الحُرَّة[1]، وأخرىٰ بـ«يَحميهما ويُحصِّنُهما»، لأنَّ في المُلكِ معنىٰ التَّسَلُّطِ والغَلَبة. والأولُ أوفق؛ ليَضُمَّ الخالقيَّةَ مع الرازقيَّة، كقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

قوله: (﴿فَذَٰلِكُمُ﴾ إشارةٌ إلىٰ مَنْ هذهِ قُدرتُه): فهو مِن بابِ الإعلامِ بأنَّ ما قبلَ اسمِ الإشارةِ جَديرٌ بما بعده؛ لِـمَا عَدَدتَ مِن صِفات.

قوله: (يعني: أنَّ الحقَّ والضلالَ لا واسِطةَ بينهما): يُريدُ أنَّ الاستِفهامَ في قوله: ﴿مَاذَا﴾ للإنكار، يعني: بعدَ هذا البيانِ الشافي وإظهارِ الحقّ، ما هذا التَّواني والتقاعُد؟! وليسَ ذلكَ إلا الرُّكوبَ علىٰ مَتْنِ الباطلِ ومُتابعةَ الزَّيْغ والهوىٰ، وقولُه تعالىٰ: ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ تنبيهٌ علىٰ هذا التوبيخ.

---

(١) والطَّوْلُ كنايةٌ عما يُصـرَفُ مِنَ المَهر والنفقة، كما في «المفردات» للراغب، مادة (طول).

....

ولـمَّا كانَ ﴿تُصْرَفُونَ﴾ مُطلَقاً يحتملُ العُمُوم قَدَّر: «عن الحقِّ إلىٰ الضَّلال، وعن التوحيدِ إلىٰ الشِّرْك، وعن السَّعادةِ إلىٰ الشقاوة»، ثم فَرَّعَ علىٰ هذا الإصرارِ قولَه: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾، أي: حَقَّتْ عليهم كلمةُ العذاب، فوَضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ﴾ مَوضِعَ الضَّمير للعِلِّيَّة[1]، والدليلُ علىٰ الإصرار تَرَتُّبُ الفِسقِ علىٰ عَدَم الإيمان[2]، ثم عاد إلىٰ ذمِّ آلهتِهم وتقبيحِ عِبادتِها منهم بقولِه: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم﴾. هذا تقريرُ الوَجْهِ الأخير، وهو أوفقُ لتأليفِ النَّظْم.

وأما حَلُّ تركيبه: فإنه بَنَىٰ التشبيهَ بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، تارةً علىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾، وأخرىٰ علىٰ قولِه: ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾، ثم فَرَّعَ تفسيرَ «الكلمةِ» علىٰ الأول: بالعِلم، وعلىٰ الثاني: بالحكم، وجعلَ علىٰ هذين التفريعَين ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بَدَلاً مِنَ «الكلمة».

وخَصَّ تفسيرَ «الكلمة» بالعِـدَةِ بالعذاب، علىٰ التشبيه الثاني[3]، وجعلَ ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تعليلاً للعِدَة؛ لأنَّ الحكمَ بعَدَم الإيمانِ لا يَصلُحُ أن يكونَ تفسيراً للعِدَة، المعنىٰ: كما ثبتَ صَرْفُهُم عن الحقِّ كذلكَ ثبتَ الوَعْدُ لهم بالعذاب، ويجوزُ أيضاً: وكما ثبتَ صَرْفُهُم عن الحقِّ كذلكَ ثبتَ القولُ عليهم بالخِذْلان.

فإن قُلت: من أين فُسِّـرَتِ «الكلمة» بالعِلم تارةً، والحكم أخرىٰ؟ قلت: لـمَّا قال: «حَقَّ عليهم انتِفاءُ الإيمان»، وعَطَفَ عليه قولَه: «وعَلِمَ اللهُ منهم ذلك»؛ علىٰ سبيلِ التفسير، عُلِمَ أنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ مُعبَّرٌ به عن العِلم الأزلي، ولا قولَ ثمَّة.

---

(١) أي: ليدلَّ علىٰ أنَّ الفِسقَ هو عِلَّـةُ استِحقاقِهم كلمةَ الله.

(٢) قد يُتوهَّمُ مِن ظاهِرِ قوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: ترتُّبُ عدم الإيمانِ علىٰ الفسق، فلِمَ قال: «ترتُّبُ الفِسقِ علىٰ عَدَم الإيمان»؟ والجواب: أنَّ الزمخشريَّ فَسَّـرَ قولَه تعالىٰ: ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: أنه «بَدَلٌ مِنَ «الكلمة»، أي: حَقَّ عليهم انتِفاءُ الإيمان ...، أو تعليل، أي: حَقَّ عليهم العذابُ لأنهم لا يؤمنون»، وعلىٰ الوجهين يكونُ وَصْفُهم بالفِسقِ مُرتَّباً علىٰ عَدَمِ إيمانهم، والله أعلم.

(٣) وهو المبنيُّ علىٰ قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾.

﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ مِثلَ ذلكِ الحقِّ ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾، أي: كما حَقَّ وثبتَ أنَّ الحقَّ بعدَه الضَّلال، أو كما حَقَّ أنهم مَصرُوفُونَ عن الحق، فكذلكَ حَقَّتْ كَلِمةُ ربك ﴿ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ ﴾ أي: تَمَرَّدُوا في كُفرِهم، وخَرَجُوا إلىٰ الحدِّ الأقصىٰ فيه، و﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بَدَلٌ مِنَ «الكلمة»، أي: حَقَّ عليهمُ انتِفاءُ الإيمان، وعَلِمَ اللهُ منهم ذلك، أو حَقَّ عليهم كلمةُ الله أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، وأنَّ إيمانَهم غيرُ كائِن، أو أرادَ بـ«الكلمة»: العِدَةَ بالعذاب، و﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ تعليل، بمعنىٰ: لأنهم لا يُؤمِنُون.

[﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ ٣٤-٣٥]

فإن قلتَ: كيفَ قيلَ لهم: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، ....

نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ٩٦]، قال في تفسيره بناءً علىٰ مَذهَبِه: «تلكَ كتابةُ معلوم لا كتابةُ مُقَدَّر»[١]. ولـمَّا قال: حَقَّ عليهم كلمةُ الله، عُلِمَ أنَّ هناكَ قولاً قيلَ في حَقِّهم وحُكِمَ[٢] عليهم: أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، فإذنْ لا بُدَّ أن لا يُؤمِنُوا، ونحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يس: ٧]، ومنه سُمِّيَ المسيحُ بـ«كلمة الله»، لأنه عليه السلام وُجِدَ بكلمة «كُنْ». وكِلا المَعنـَيَين مُتقاربان.

وأما المعنىٰ الثالث[٣]: فمأخوذٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر: ١٩]. والله أعلم.

قولُه: (كيفَ قيلَ لهم: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم ﴾؟): توجيهُ السُّؤال: أنَّ قولَه: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ﴾ الآية، كيفَ يَنتَهِضُ حُجَّةً عليهم، وأنهم مُنكِرُونَ للإعـادة، لأنَّ لـهم أن

---

(١) في (ح) و(ف): «تلك كناية عن مُقدَّر»، ولا يستقيم، والمُثبَتُ من (ط)، وهو المُوافقُ لِـمَا في «الكشَّاف».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وحُكِيَ»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو الصواب.

(٣) يُريدُ بالمَعنـَيَين: تفسيرَ «الكلمة» بالعلم أو بالحكم، أما المعنىٰ الثالث: فالمُرادُ به تفسيرُها بعِدَةِ العذاب.

وهُم غيرُ مُعتَـرِفينَ بالإعادة؟ قلتُ: قد وُضِعَتْ إعادةُ الخلقِ ـ لِظُهُورِ بُرْهانِها ـ مَوضِعَ ما إنْ دَفعَه دافِعٌ كان مُكابِراً، راداً للظاهِرِ البَيِّنِ الذي لا مَدخَلَ للشُّبْهةِ فيه، دلالةً علىٰ أنهم في إنكارِهِم لها مُنكِرُونَ أمراً مُسلَّماً مُعتَـرَفاً بِصِحَّتِهِ عندَ العُقَلاء، وقال لِنبيِّـهِ ﷺ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾، فأمَرَهُ بأن يَنُوبَ عنهم في الجواب، يعني: أنه لا يَدَعُهم لَـجَاجُهم ومُكابَرتُهم أن يَنطِقُوا بكلمةِ الحقّ، فكَلِّم عنهم.

يُقال: هَدَاهُ للحَقِّ وإلىٰ الحق، فجَمَعَ بينَ اللُّغتَين، ويُقال: هَدَىٰ بنفسِه؛ بمعنىٰ: اهتدىٰ، كما يُقال: شَـرَىٰ؛ بمعنىٰ: اشترىٰ. ومنه قوله: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾. وقُرِئ: ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾ ....

يقولوا: ما ثبتَ عندنا أنَّ الإعادةَ كائنة، فكيفَ نُقِرُّ بإلهيَّـةِ مَنِ ادَّعَيتَ إلهيَّتَه بهذه الدعوىٰ؟!

نعم، لو أتىٰ بالاستِدلالِ بالخالقيَّةِ والرازقيَّةِ دونَ الإماتةِ والإحياء ـ كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ثُمَّ رَزَقَكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖ﴾ [الروم: ٤٠] ـ لاستقامَ لإثبات الدعوىٰ.

وأجاب: أنَّ في وَضْعِ هذهِ الآيـةِ مكانَ تلكَ الآيـةِ نَظَراً دقيقاً، وهو الإشارةُ إلىٰ أنَّ الإعادةَ أمرٌ مكشوفٌ ظاهر، بَلَغَ في الظُّهورِ والجلاءِ بحيثُ يَصِحُّ أن تُثبَتَ به دعوىٰ أخرىٰ، ففيه صَنْعةُ الإدماج[1]، كقولِ ابنِ نباتة:

فـلا بُـدَّ لي مِـن جَهْلـةٍ في وِصَالِـهِ ... فمَنْ لي بخِلٍّ أُودِعُ الحِلْـمَ عِنـدَهُ[2]

ضَمَّنَ الغَـزَلَ الفَخْرَ بكَوْنِهِ حَليماً، والفَخْرَ شِكايةَ الإخوان.

ثم الدليلُ علىٰ ظُهُورِ الدليل: أمرُهُ تعالىٰ لنَبيِّه ﷺ بقولِه: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [يونس: ٣٤]: أمَرَهُ بأن يُجيبَ عنه كما يُجابُ عن الأمرِ المُسلَّمِ ثُبوتُه، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، لكنَّ الذي يَمنَعُهُم المُكابرَةُ واللَّجاج.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾): ابنُ كثير ووَرْشٌ وابنُ عامر: «أَمَّنْ لا يَـهَدِّي»، بفَتح الياءِ

---

(١) تقدَّم تعريفُ الإدماج عند تفسير الآية (١١٧) من سورة التوبة ص٣٨١ تعليقاً.

(٢) انظر: «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٨٢).

بفتحِ الهاءِ وكَسْرِها وتشديدِ الدال، والأصلُ: يهتدي، فأُدغِم، وفُتِحَتِ الهاءُ بحركة التاء، أو كُسِـرَت لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وقد كُسِـرَتِ الياءُ لاتباعِ ما بعدَها، وقُرِئ: «إلا أن يَـهْدي»؛ مِن: هَدَاه، وهَدَّاه: للمبالغة، ومنه قولُهم: تَـهَدَّىٰ، ومعناه: أنَّ اللهَ وحدَه هو الذي يهدي للحق، بما رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهُم مِنَ التمكينِ للنَّظَرِ في الأدلةِ التي نَصَبَها لهم، وبما لَطَفَ بهم، ووَفَّقَهم، وألْهَمَهم، وأخطَـرَ ببالِهم، ووَقَّفَهم علىٰ الشَّرائِع، فهل مِن شُرَكائِكُمُ الذينَ جَعَلتُم أنداداً لله أحدٌ مِن أشرَفِهم، كالملائكةِ والمَسيحِ وعُزَير، يهدي إلىٰ الحقِّ مِثلَ هِدايةِ الله.

والهاءِ وتشديدِ الدال، وقالونُ وأبو عَمْرو كذلكَ إلا أنهما يُخفيانِ حركةَ الهاء، وأبو بكر: يَكسِرُ الياءَ والهاء[1]، وحَفصٌ: بفَتح الياءِ وكَسْرِ الهاء، وحمزةُ والكِسائيُّ: بفَتح الياءِ وإسكانِ الهاءِ وتخفيفِ الدال[2].

قوله: (بما رَكَّبَ في المُكلَّفينَ مِنَ العُقول، وأعطاهم مِنَ التمكين): قيل: هذا بناءٌ علىٰ مَذهَبِه، لأنَّ عندَ أهلِ السُّنَّة: أنه هو الهادي؛ بأن يَخلُقَ فيهم الهداية.

---

(١) قوله: «وأبو بكر يكسرُ الياء والهاء»، سقط من (ف).

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٢، و«حجة القراءات» ص٣٣٢. أما قراءةُ ابنِ كثير ووَرْشٍ وابنِ عامر «يَهَدِّي»: فأصلُه «يهتدي»، والعربُ تُدغِمُ تاءَ الافتِعال في مِثلِه ومُقارِبِه ـ أي: يُدغِمونَ التاءَ في تاءٍ مثلِها أو في حَرْفٍ يُقارِبُها ـ إدغاماً غيرَ لازم، فإذا قَصَدُوا إلىٰ الإدغامِ أسكَنُوا التاء، وقَلَبُوها دالاً، فاجتَمَعَ ساكِنان؛ الهاءُ والدَّال، ففَتَحُوا الهاءَ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، وإنما حَرَّكُوا الهاءَ بالفَتْح لأنها حركةُ الحرفِ الذي أُسكِنَ للإدغام.

وقراءةُ أبي عَمْرٍو وقالونَ كذلك، إلا أنه نُظِرَ في حركةِ الهاءِ إلىٰ الأصل ـ وهو الإسكان ـ، وإلىٰ العارض ـ وهو الفَتْح ـ، فسُلِكَ فيها أمرٌ بينهما، فأُخفِيَت الحركة، وهو غيرُ الإسكان.

وأما قراءةُ حَفْص ﴿يَهِدِّيٓ﴾: فمِثلُ الأولىٰ، إلا أنه كُسِـرَتِ الهاءُ لالتِقاءِ السَّاكِنَين، دونَ مُراعاةِ حركةِ الحرفِ الذي أُسكِنَ للإدغام. وقراءةُ أبي بكر «يِـهِدِّي»: كذلك، وكُسِـرَتِ الياءُ أيضاً لإتباعِ الهاء. ـ في الهاء من الخفاء. انظر: «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٩-١٠٠) رقم (٦١).

ثم قال: ﴿أَفَمَن يَهِدِّيَ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾ هذه الهِدايةَ ﴿أَحَقُّ﴾ بالاتباع، أم الذي ﴿لَّا يَهِدِّيَ﴾، أي: لا يَهتَدي بنفسِه، أو لا يَهدِي غيرَه، ﴿إِلَّآ أَن﴾ يَهدِيَهُ الله. وقيل: معناه: أَمَّنْ لا يَهتَدي مِنَ الأوثانِ إلىٰ مكانٍ فيَنتَقِلُ إليه، ﴿إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ إلا أن يُنقَل، أو: لا يَهتَدي ولا يَصِحُّ منه الاهتِداء، إلا أن يَنقُلَه اللهُ مِن حالِه إلىٰ أن يجعلَه حيواناً مُكلَّفاً، فيَهدِيَه.

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بالباطل، حيثُ تَزعُمونَ أنهم أندادٌ لله.

[﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ ٣٦]

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ﴾ في إقرارِهم بالله، ﴿إِلَّا ظَنًّا﴾ لأنه قولٌ غيرُ مُستَنِدٍ إلىٰ بُرْهانٍ عندَهم، ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ﴾ في معرفة الله ﴿لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ وهو العِلمُ ﴿شَيْـًٔا﴾.

وقيل: وما يَتَّبِعُ أكثرُهُم في قولِهِم للأصنام: إنها آلهة، وإنها شُفَعاءُ عندَ الله إلا الظَّنّ، والمُرادُ بالأكثر: الجميع، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ﴾ وَعيدٌ علىٰ ما يَفعَلونَ مِنَ اتِّباعِ الظَّنِّ وتقليدِ الآباء، وقُرِئ: «تَفعَلُونَ» بالتاء.

وقلت: الهدايةُ هاهنا: هي بعثةُ الرُّسُل، وإنزالُ الكُتُب، ومَنْحُ العُقول، وتوفيقُ طريقِ النَّظَرِ والاستِدلال، لا مُجرَّدُ العَقْل؛ لأنَّ مُجَرَّدَ العقلِ يُعارِضُه الوَهْمُ والظَّن، قال القاضي: «يَهْدي للحقِّ بنَصْبِ الحججِ وإرسالِ الرُّسُلِ والتوفيقِ للنَّظَرِ والتَّدبُّر»[1].

قوله: (أَمَّنْ لا يَهتَدي مِنَ الأوثانِ إلىٰ مكانٍ فيَنتَقِلُ إليه)، الجوهري: «الهِداء: مَصدَرُ قولِك: هَدَيتُ المرأةَ إلىٰ زَوْجِها، وقد هُدِيَتْ إليه»[2].

قوله: (﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بالباطل): قال الزَّجّاج: «ما لكم»: كلامٌ تامّ، أي: أيُّ شيءٍ لكم في عِبادةِ الأوثان، ثم قيلَ لهم: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، أي: علىٰ أيِّ حالٍ تحكمون، و﴿كَيْفَ﴾ نصبٌ بـ﴿تَحْكُمُونَ﴾[3].

قوله: (والمرادُ بالأكثر: الجميع): يعني: أنَّ جميعَهم مُتابِعُونَ الظَّنَّ في القولِ بأنَّ الأصنامَ

(١) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ١٩٧).

(٢) من قوله آخرَ الفِقرة السابقة: «قال القاضي» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٣: ٢٠).

[﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ٣٧-٤٠]

﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ ﴾ افتراءً ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن ﴾ كانَ ﴿تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾، وهو ما تَقدَّمَه مِنَ الكُتُبِ المُنزَلة، ....

آلهةٌ وشُفَعاء. قال صاحبُ «الفرائد»: «يُمكِنُ أن يُقال: لـمَّا كانَ عاقبةُ بعضِهم الإيمانَ باتباع العِلم، ذَكَرَ الأكثر». وقلت: هذا مجازٌ باعتِبارِ ما يَؤُول، وهو بعيد، بل يُمكِنُ أن يُقال[1]: إنَّ في إطلاقِ «الأكثر» فائدة، وهي ما يُشعِرُ به أنَّ القائلينَ كانوا مُتفاوِتينَ في جَحْدِ الحق، فمنهم مَن كانَ شاكاً فيه، ومنهم مَن عَلِمَ ولكنْ عَانَدَ وكابر، وأكثَرُهُمُ اتَّبعُوا الظَّنّ، ويُؤيِّدُه ما سبقَ مِن قولِه: «إنه لا يَدعُهُم لَـجاجُهُم ومُكابَرتُهم أن يَنطِقُوا بكلمةِ الحق».

وأما إطلاقُ الأكثر علىٰ الجميع، فهو كاستِعمالِ القليلِ للعَدَم، كما في قول الشاعر:

قليـلُ التَّـشَكِّي للمُـصيباتِ حـافِظٌ ... مِنَ اليَوْم أعقابَ الأحاديثِ في غَدِ[2]

المرزوقي: «نفىٰ أنواعَ التشكّي كُلَّها عنه، وعلىٰ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]»[3]، وحَمْلُ النَّقيضِ علىٰ النَّقيضِ حَسَن، وطريقتُه مسلوكة.

قوله: (﴿وَلَٰكِن﴾ كانَ ﴿تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾، وهو ما تَقدَّمَه مِنَ الكُتُبِ المُنزَلة): إشارةٌ

---

(١) من قوله: «لـمَّا كان عاقبة بعضهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص١٤٦، ونَسَبَه لِدُرَيدِ بنِ الصِّمَّة.

وقال المرزوقي في «شرحه» (٢: ٥٨٠): «المعنىٰ: أنه لا يَتَـألَّـمُ للنَّوائِبِ تَنزِلُ بساحتِه، والمصائبِ تَتَجدَّدُ عليه في ذَوِيهِ وعَشيرتِه، وأنه يَحفَظُ مِن يومِهِ ما يَتعقَّبُ أفعالَه مِن أحاديثِ الناسِ في غَدِه، فهو نقيُّ الأفعالِ مِنَ العُيوب، طيِّبُ الأخبار في أفواه الناس، صَبورٌ علىٰ العزاء».

(٣) «شـرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٥٨٠).

لأنه مُعجِزٌ دونَها، فهو عِيارٌ عليها، وشاهِدٌ لِصِحَّتِها، كقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [فاطر: ٣١]. وقُرِئ: «ولكنْ تصديقُ الذي بينَ يَدَيهِ وتفصيلُ الكِتاب»؛ علىٰ: ولكنْ هو تصديقٌ وتفصيل. ومعنىٰ «وما كانَ أنْ يُفترىٰ»: وما صَحَّ وما استَقام، وكانَ مُحالاً أنْ يكونَ مِثلُه في عُلُوِّ أمرِهِ وإعجازِه مُفترىٰ.

﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: وتبيينَ ما كُتِبَ وفُرِضَ مِنَ الأحكامِ والشَّـرائع، مِن قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

فإن قلتَ: بِمَ اتَّصلَ قولُه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾؟ قلتُ: هو داخِلٌ في حَيِّزِ الاستِدراك، كأنه قال: ولكنْ كانَ تصديقاً وتفصيلاً مُنتَفياً عنه الرَّيْب كائِناً مِن ربِّ العالمين، ويجوزُ أن يُراد: ولكن كان تصديقاً من رب العالمين، وتفصيلاً منه، ....

إلىٰ المُبالَغةِ في انتِفاءِ الافتِراءِ عنه، يعني: كيفَ يكون كذباً، وهو مما يَثبُتُ به الصِّدقُ والحق، إذ لولاهُ لَـمَا ظهرت لكم حَقِيَّةُ الكُتُبِ المُنزَلةِ مِن قبل، فما كانَ كذلكَ كيفَ يُقالُ: إنه مُفترىٰ؟!

قوله: (فهو عِيارٌ عليها)، المغرب: «العِيار: المِعيارُ الذي يُقاسُ به غيرُه ويُسَوَّىٰ، وعِيارُ الدَّراهِم والدَّنانير: ما جُعِلَ فيها مِنَ الفِضَّةِ الخالِصةِ أو الذَّهَبِ الخالِص»[1].

قوله: (ولكنْ كانَ تصديقاً وتفصيلاً مُنتَفياً عنه الرَّيْبُ كائِناً مِن ربِّ العالمين): قال أبو البقاء: «قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾: ﴿هَٰذَا﴾ اسمُ ﴿كَانَ﴾، و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ عطفُ بيان، و﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ خبرُ ﴿كَانَ﴾، أي: ما كانَ هذا القُرآنُ مُفترىٰ، ولكنْ كانَ تصديقَ الذي، أي: مُصدِّقَ الذي، و«تفصيلَ الكتابِ» مِثلُ ﴿تَصْدِيقَ﴾، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالاً مِن ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾، و﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ مفعولٌ في المعنىٰ، ويجوزُ أن يكونَ مُستأنفاً، ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يجوزُ أن يكونَ حالاً أخرىٰ»[2].

---

(١) هذه الفقرة ـ من «قوله: فهو عيار عليها» إلىٰ هنا ـ لم ترد في (ط)، وقُدِّمَت في (ح) و(ف) قبل «قوله: ولكن كان تصديق...»، وأخَّرتُها إلىٰ هذا الموضع، ليُناسِبَ ترتيبُ الكلام هنا ترتيبَه في «الكشّاف».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٥).

لا ريبَ فيه، فيكونُ ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مُتعلِّقاً بـ﴿تَصْدِيقَ﴾ و«تفصيلَ»، ويكونُ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتِراضاً، كما تقول: زيدٌ لا شَكَّ فيه كريم.

﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ بل أيقولون: اختَلَقَه، علىٰ أنَّ الهمزةَ تقريرٌ لإلزامِ الحجَّةِ عليهم، أو إنكارٌ لِقولِهم واستِبعاد، والمعنيانِ مُتقاربان.

﴿قُلْ﴾ إنْ كانَ الأمرُ كما تَزعُمُون ﴿فَأْتُوا۟﴾ أنتُم علىٰ وَجْهِ الافتِراء ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾، فأنتُم مِثلي في العربية والفَصاحة، ومعنىٰ ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ أي: شَبيهةٍ به في البلاغةِ وحُسْنِ النَّظْم، وقُرِئ: «بسُورةِ مِثلِه» علىٰ الإضافة، أي: بسُورةِ كِتابِ مِثلِه، وادْعُوا مِن دونِ الله مَنِ استَطَعتُم مِن خَلقِهِ للاستِعانةِ به علىٰ الإتيانِ بمِثلِه، ....

قوله: (بل أيقولونَ: اختَلَقَه): إشارةٌ إلىٰ أنَّ ﴿أَمْ﴾ هيَ المُنقَطِعة، والهمزة: إما للتقرير أو الإنكار؛ فإذا كانت للتقرير كانَ المعنىٰ: أنتُم قُلتُم: إنه اختَلَقَه؛ فأْتُوا بسُورةِ مِثلِه.

وإذا كانت للاستبعادِ والإنكار كانَ المعنىٰ: إنه بعيدٌ أن يقولوا: إنه مُختَلَق، وهم عاجِزون عن الإتيانِ بمِثلِه. فالمعنيانِ مُتقارِبانِ في إلزام الحجَّةِ عليهم.

قوله: (ومعنىٰ ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ أي: شَبيهةٍ به في البلاغة): مضىٰ تحقيقُه في سورة البقرة[1].

قوله: (وادعُوا مِن دونِ الله مَنِ استَطَعتُم): قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ علىٰ المفعولِ به، وفي التِّلاوةِ خِلافُه؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ ﴿مِّن دُونِ﴾ صِلةُ الفِعلِ لا حالٌ مِنَ المفعول، لِيُفيدَ العُمومَ المُرادَ مِن قوله: «لا يَقدِرُ علىٰ ذلكَ أحدٌ غيرُه»، فيكونَ علىٰ وِزانِ قولِه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، ولو جُعِلَ حالاً رجع المعنىٰ: أي: وادْعُوا مَنِ استَطعتُم، والحالُ أنه غيرُ الله[2]، وهو عن المقصود بمَعزِل.

(١) في تفسير الآية ٢٣ منها (٢: ٣١٣).

(٢) من قوله: «لا حالٌ من المفعول» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

يعني: أنَّ اللهَ وحدَه هو القادرُ علىٰ الإتيانِ بمِثلِه، لا يَقدِرُ علىٰ ذلكَ أحدٌ غيرُه، **فلا تَستَعينُوهُ وَحْدَه**، ثم استَعينُوا بكُلِّ مَنْ دونَه، ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ أنه افتراء.

﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾: **بل سارَعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن، وفاجؤوه** في بَديهةِ السماعِ قبلَ أن يَفقَهُوهُ **ويَعلَمُوا كُنْهَ أمرِه**، وقبلَ أن يَتَدبَّـرُوهُ ويَقِفُوا علىٰ تأويلِهِ ومعانيه، وذلكَ لِفَرْطِ نُفُورِهِم عما يُخالِفُ دينَهم، وشِرادِهم عن مُفارقةِ دينِ آبائهم، ....

قوله: (فلا تَستَعينُوهُ وحدَه): الفاءُ تدلُّ علىٰ أنه لازمُ المفهوم، وهو أيضاً يُقوِّي المقصود، إذ لو جُعِلَ حالاً[1] لم يُفِدْ هذا المعنىٰ.

قوله: (بل سارعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن، وفاجَؤُوه): هذا المعنىٰ مُستفادٌ مِن تقييدِ الفِعلِ بقولِه: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾.

قوله: (ويَعلَمُوا كُنْهَ أمرِه): هذه المُبالَغةُ يُعطيهِ معنىٰ قولِه: ﴿مَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾، لأنَّ الظاهر: ما لم يُحيطُوا به عِلماً، فعَدَلَ إليه ليكونَ أبلغ، وفي الكلام تَـرَقٍّ مِنَ الأهوَنِ إلىٰ الأغلظ، وذلكَ أنه تعالىٰ لـمَّا نَعَىٰ علىٰ المُعانِدينَ بقولِه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾، ثم أتبعَهُ بقولِه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾، نَـبَّـهَ علىٰ أنَّ مِن جُملةِ مُتابعتِهِمُ الظَّنَّ زعمُهم في هذا الحقِّ الواضِحِ الصادِقِ في نفسِه المُصَدِّقِ لغيره: أنه مُفترىً وليسَ مِن عندِ الله، ثم أضرَبَ عن الزَّعْم بقولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ يعني: دَعِ الكلامَ في الزَّعْمِ والظَّنِّ[2]، بل صَـرَّحُوا بالقولِ بالافتِراء، ثم أضـرَبَ عن هذا بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾، يعني: دَعْ نِسبَتَهُمُ الافتِراءَ إليه، بل إنهم كَذَّبُوهُ بديهاً مُطلَقاً، ولم يَلتَفِتُوا إلىٰ وُضُوحِهِ في نفسِه، ولا أنهم نظروا في الدليلِ الدالِّ علىٰ صِحَّتِه، وهو أن يُـجَـرِّبوا قُواهُم ويُـحـرِّزُوا أنفسَهم، هل يقدرونَ علىٰ أن يأتوا بمِثلِ أقصَـرِ سُورةٍ منه، واستَمرُّوا علىٰ التقليد، وأصَـرُّوا علىٰ التكذيب.

---

(١) من قوله: «رجع المعنىٰ» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «دعِ الكلامَ في الظَّنِّ بزَعْمِهم»، وله وجهٌ أيضاً.

كالناشئ علىٰ التقليد مِنَ الحشوية، إذا أحَسَّ بكلمةٍ لا تُوافِقُ ما نَشَأَ عليه وألِفَه، وإن كانت أضوأَ مِنَ الشَّمسِ في ظُهورِ الصِّحَّة وبيانِ الاستِقامة، أنكَرَها في أوَّلِ وَهْلة، واشمَأزَّ منها، قبلَ أن يَحُسَّ إدراكَها بحاسَّةِ سَمْعِه، مِن غير أن يُفكِّرَ في صِحَّةٍ أو فساد، لأنه لم يُشعِرْ قلبَه إلا صِحَّةَ مذهبِه وفسادَ ما عَداهُ مِنَ المذاهب.

فإن قلتَ: ما معنىٰ التوقُّع في قوله: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾؟ قلتُ: معناه: أنهم كَذَّبُوا به علىٰ البديهةِ قبلَ التدبُّرِ ومعرفةِ التأويل؛ تقليداً للآباء، وكَذَّبُوهُ بعدَ التدبُّر؛ تمرُّداً وعِناداً، فذَمَّهُم بالتَّسَرُّعِ إلىٰ التكذيبِ قبلَ العِلمِ به، وجاء بكلمةِ التَّوقُّع؛ لِيُؤْذِنَ أنهم عَلِمُوا بعدَ عُلُوِّ شأنِه وإعجازِه لـمَّا كَرَّرَ عليهم التَّحَدِّي، ورازُوا قُواهُم في المُعارضة، واستَيقَنُوا عَجزَهُم عن مِثلِه، فكَذَّبُوا به بَغْياً وحَسَداً.

قوله: (في أولِ وَهْلة)، النهاية: «لَقِيتُه وَهْلة، أي: أوَّلَ شيء، والوَهْلة: المَرَّةُ مِنَ الفَزَع، أي: لَقِيتُه أوَّلَ فَزْعةٍ فَزِعتُها بلِقاءِ إنسان».

قوله: (أنهم كَذَّبُوا به علىٰ البديهةِ قبلَ التدبُّر): يعني: تكذيبُهم القرآن كان مُستَمِرّاً قبلَ التدبُّر، وانتهىٰ الاستِمرارُ بعدَ التَّدبُّر مع تغيُّرِ الجهلِ إلىٰ العِلم، والكُفرِ إلىٰ العِناد[1]، قال في «المُفصَّل»: «إنَّ «لم يَفعَل» نفيُ «فَعَل»، و«لـمَّا يَفعَل» نفيُ «قد فَعَل»، وهيَ «لم» ضُمَّتْ إليها «ما»، فازدادتِ في معناها أنْ تَضَمَّنَتْ معنىٰ التوقُّع والانتِظار، واستَطالَ زمانُ فِعلِها»[2].

فعلىٰ هذا: عُلِمَ أنَّ تكذيبَهم استَطالَ زمانُه، لكنْ لم يُعلَم أنهم بعدَما جاءَهُم تأويلُه عاندوا أم أنصَفُوا؟ لكنَّ مقامَ النَّعْي[3] عليهم دلَّ علىٰ معنىٰ العِناد، ويُؤيِّدُه ما ذكرنا مِن معنىٰ التَّرقِّي آنِفاً، وقولُه بعدَه: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾.

---

(١) في (ح): «العباد»، وفي (ف): «العبادة»، وكلاهما تحريف، والمُثبتُ من (ط).

(٢) «المفصل» للزمخشري ص٣٠٧.

(٣) في (ط): «النفي»، والكلمة غير واضحة في (ح) و(ف)، فقد رُسِمَت علىٰ صورة «ينعىٰ» دونَ نَقْط، والله أعلم.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثلَ ذلكَ التكذيب ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ يعني: قبلَ النَّظَرِ في مُعجِزاتِ الأنبياءِ وقبلَ تدبُّرها، مِن غيرِ إنصافٍ مِن أنفسِهم، ولكنْ قَلَّدُوا الآباءَ وعاندوا.

وقيل: هو في الذينَ كَذَّبوا، وهم شاكُّون.

ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ ﴿وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾: ولم يأتِهم بعدُ تأويلُ ما فيه مِنَ الإخبارِ بالغُيوب، أي: عاقبتُه، حتىٰ يَتَبَيَّنَ لهم أهو كَذِبٌ أم صِدق؟ ....

قوله: (ولكنْ قَلَّدوا الآباء): مُستَدرَكٌ[1] معنويٌّ، فإنَّ معنىٰ قولِه: ﴿كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾[2]: يعني: قبلَ النَّظَرِ مِن غيرِ إنصافٍ أنهم ما أنصفُوا في التكذيب بديهاً، لكنْ قَلَّدُوا الآباءَ وعاندوا، نحوُه قولُ الشاعر:

إذا قيلَ: هذا مَنهَلٌ، قلتُ: قد أرىٰ ... ولكنَّ نَفْسَ الحُرِّ تَحتَمِلُ الظَّمَا[3]

قوله: (وقيل: هو في الذينَ كَذَّبُوا وهم شاكُّون): عطفٌ علىٰ معنىٰ قوله: «بل سارعوا إلىٰ التكذيبِ بالقُرآن»، وذلكَ أنَّ الذي لم يُحِطْ بالشيءِ عِلماً: إما أن لا يُدرِكَ منه شيئاً قطُّ، أو يُدرِكَهُ لكنْ بحيثُ لا يُسمَّىٰ عِلماً، بل شكّاً.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ معنىٰ[4] ﴿وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾): عطفٌ علىٰ قوله: «قبلَ أن يَفقَهُوه، ويَعلَمُوا كُنْهَ أمرِه، ويَقِفُوا علىٰ تأويلِهِ ومعانيه»، وذلكَ أنَّ «التأويلَ»: تفسيرُ ما يَؤُولُ إليه

---

(١) في (ط) و(ف): «مستدركة»، ولا يَستَقيمُ التأنيثُ مع قوله: «معنوي»، والجملة ساقطة من (ح) كما سيأتي التنبيه إليه.

(٢) من بداية الفقرة إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٣) البيتُ للعلامة القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني الشافعي (ت ٣٩٢)، من قصيدةٍ له مشهورةٍ فائقة، مطلعُها:

يَقولُونَ لي: فيكَ انقِباضٌ وإنما ... رأوا رَجُلاً عن مَوقِفِ الذُّلِّ أحجَما

وقد أوردها العلامةُ تاجُ الدين السُّبكيُّ في ترجمته من «طبقات الشافعية» (٣: ٤٥٩-٤٦١).

(٤) من قوله: «إما أن لا يُدرك» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

يعني: أنه كتابٌ مُعجِزٌ مِن جِهتَين: مِن جِهةِ إعجازِ نَظمِه، ومن جِهةِ ما فيه من الإخبارِ بالغُيوب، فتَسَرَّعوا إلىٰ التكذيبِ به قبلَ أن يَنظُروا في نَظمِه وبُلوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَخبُرُوا إخبارَه بالغيوبِ وصِدقَه وكَذِبَه.

﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾: يُصَدِّقُ به في نفسِه، ويَعلَمُ أنه حق، ولكنَّه يُعانِدُ بالتكذيب، ومنهم مَنْ يَشُكُّ فيه لا يُصَدِّقُ به، **أو يكونُ للاستقبال**، أي: ومنهم مَنْ سيُؤمِنُ به، ومنهم مَنْ سيُصِرُّ، ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾: بالمُعانِدين، أو المُصِرِّين.

[﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٤١]

﴿وَإِن كَذَّبُوكَ﴾: **وإن تَمُّوا علىٰ تكذيبِك** ويئستَ مِن إجابتهم، فتَبَرَّأْ منهم وخَلِّهم، فقد أعذَرْت، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، وقيل: هي منسوخةٌ بآية السَّيْف.

الشيء، وما يَؤُولُ إليه[1] أمرُ القُرآنِ: إما مِن جِهةِ الغُمُوضِ والخفاءِ وكَوْنِهِ مُعجِزاً، وإما مِن جِهةِ عاقبةِ ما أُخبِرَ فيه مِنَ المُغيَّبات، وإلىٰ ذلكَ أشار بقولِه: «إنه كتابٌ مُعجِزٌ مِن جِهَتَين» إلىٰ آخِرِه، وفَرَّعَ بقولِه: «فيُسرِعُوا إلىٰ التكذيبِ به قبلَ أن يَنظُروا في نَظْمِهِ وبُلُوغِهِ حَدَّ الإعجاز، وقبلَ أن يَخبُرُوا إخبارَه بالمُغيَّبات».

قوله: (**أو يكونُ للاستِقبال**): عطفٌ علىٰ قوله: «يُصَدِّقُ به في نفسِه»، فالإيمانُ علىٰ الأول: بمعنىٰ التصديقِ القلبي، وإليه أشار بقولِه: «في نفسِه»، والصيغةُ للحال، وعلىٰ الثاني: بمعنىٰ الإيمانِ المُتعارَف، والصيغةُ للاستِقبالِ المُتعارف.

قوله: (**وإن تَمُّوا علىٰ تكذيبك**): إشارةٌ إلىٰ أنه لم يُرَدْ به معنىٰ المُضِيّ، بل الدوام والثباتِ علىٰ التكذيب، وتكذيبِ غِبَّ تكذيب[2]، يدلُّ عليه الجزاء، وهو قولُه: ﴿فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ

---

(١) قوله: «الشيء وما يؤول إليه»، سقط من (ف).

(٢) أي: بعد تكذيب، وعَقِبَ تكذيب. قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (غبب): «غِبُّ الأمرِ ومَغَبَّتُه: عاقِبتُه وآخِرُه ...، وغِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه، وجئتُه غِبَّ الأمر، أي: بعدَه».

[﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ * وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ٤٢-٤٣]

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ معناه: ومنهم ناسٌ يَستَمِعُونَ إليك إذا قرأتَ القُرآن، وعَلَّمتَ الشَّـرائع، ولكنَّهم لا يَعُونَ ولا يَقبَلُون، وناسٌ يَنظُرونَ إليك، ويُعايِنُون أدلةَ الصِّدق، وأعلامَ النُّبوَّة، ولكنَّهم لا يُصَدِّقون.

ثم قال: أتطمَعُ أنكَ تَقدِرُ علىٰ إسماع الصُّمِّ ولو انضَمَّ إلىٰ صَمَمِهم عَدَمُ عُقولِهم، لأنَّ الأصَمَّ العاقِلَ ربما تَفرَّسَ واستَدلَّ إذا وقعَ في صِمـاخِهِ دَوِيُّ الصَّوت، ....

عَمَلُكُمْ﴾، فإنه أمرٌ بالتَّخْلية والمُتاركة، ولا يكونُ ذلك إلا بعدَما بُولِغَ في الإبلاغ، وأُيِسَ من الإجابة، ولهذا قال: «فقد أعذَرتَ»، مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً علىٰ غِبِّ تكذيب.

قوله: (ثم قال: أتطمَعُ أنكَ تَقدِرُ علىٰ إسماع الصُّمِّ): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿أَفَأَنتَ﴾ معطوفٌ بحرفِ التعقيبِ علىٰ الجملةِ السابقة، المعنىٰ: ومنهم مَنْ يَستَمِعُونَ إليك ولكنْ لا يُصدِّقُونَك، فأنت تَبذُلُ جُهدَكَ في إسماعهم وتصديقهم، ثم أُدخِلَتِ الهمزةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار.

قوله: (لأنَّ الأصَمَّ العاقِلَ رُبَّمـا تفرَّسَ): إشارةٌ إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ تتميمٌ لِقولِه: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾، كما في قولك: أتُكرِمُ زيداً ولو أهانك. فـ«لو» بمعنىٰ «إنْ»، فقولُه: «لأنَّ الأصَمّ» تعليلٌ لإردافِ التتميم.

قوله: (دَوِيُّ الصَّوْت): الإضافـةُ مِـن باب: جَـرْدُ قَطِيفـة[1]. الجوهـري: «دَوِيُّ الريح: حَفيفُها».

---

(١) أي: من باب إضافةِ الصفةِ إلىٰ الموصوف، فـ«جَرْد» بمعنىٰ: «مجرود»، و«جَرْدُ قطيفة»، أي: قطيفةٌ مجرودة، والأصلُ في هذه الإضافةِ عند النَّحْويين: المنع، وما وقع منها في كلام العرب فمُؤَوَّلٌ عندهم. وانظر: «المُفصَّل» للزمخشري ص٩٢، و«شـرح الرضي علىٰ الكافية» (٢: ٢٣٨)، و«مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي ص١٢٩.

فإذا اجتَمَعَ سَلْبُ السَّمْعِ والعقلِ جميعاً، فقد تَمَّ الأمر، أو تحسَبُ أنكَ تَقدِرُ علىٰ هِدايةِ العُمْي، ولو انضَمَّ إلىٰ العمىٰ ـ وهو فَقْدُ البَصَر ـ فَقْدُ البصيرة، لأنَّ الأعمىٰ الذي له في قلبه بَصيرةٌ قد يَحدِسُ ويَتَظنَّن، وأما العمىٰ مَعَ الـحُمْقِ فجَهْدُ البلاء، يعني: أنهم في اليأسِ مِن أن يَقبَلُوا ويُصَدِّقوا، كالصُّمِّ والعُمْي الذينَ لا عقولَ لهم ولا بصائر.

وقوله: ﴿أَفَأَنتَ... أَفَأَنتَ﴾ دلالةٌ علىٰ أنه لا يَقدِرُ علىٰ إسماعِهم وهدايتهم إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ بالقَسْرِ والإلجاء، كما لا يَقدِرُ علىٰ ردِّ الأصَمِّ والأعمىٰ المَسْلُوبَي العَقْل: حَديدَي السَّمْعِ والبَصَرِ راجِحَي العقل، إلا هو وحده.

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ ٤٤]

قوله: (فجَهْدُ البلاء): أي: غايةُ البلاء.

قوله: (﴿أَفَأَنتَ... أَفَأَنتَ﴾): يعني: في تكرير ﴿أَفَأَنتَ﴾ مع ما فيه مِن تقديمِ الفاعلِ المعنوي[1]، وإيلائِهِ همزةَ الإنكار: الدَّلالةُ علىٰ أنَّ نبيَّ الله ﷺ تَصوَّر في نفسِه مِن حِرصِهِ علىٰ إيمانِ القوم: أنه قادرٌ علىٰ الإسماع والهداية، وأنه تعالىٰ يَسلُبُ ذلك المعنىٰ منه، ويُثبِتُه لنفسِه علىٰ الاختصاص.

قال القاضي: «في الآية تنبيهٌ علىٰ أنَّ حقيقةَ استماع الكلام فَهْمُ المقصودِ منه، ولذلكَ لا تُوصَفُ به البهائم، وهو لا يتأتىٰ إلا باستعمالِ العقلِ السَّليم في تدبُّره، وعُقولُهم لـمَّا كانت مَؤُوفة[2] بمُعارضةِ الوَهْم ومُشايعةِ الإلفِ والتقليد، تَعَذَّرَ إفهامُهم الحِكَمَ والمعاني الدَّقيقة، فلم يَنتَفِعُوا بسَرْدِ الألفاظِ عليهم غيرَ ما يَنتَفِعُ به البهائمُ مِن كلام الناعِق»[3].

---

(١) وهو الضمير «أنت»، فإنه في محلِّ رفع مُبتدأ، ولكنَّه من حيثُ المعنىٰ: فاعل، إذ التقدير: «أفتُسمِعُ أنت؟».

(٢) أي: أصابتْها الآفة، قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (أوف): «طعامٌ مَؤُوف: أصابَتْهُ آفة».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

والناعق: مَنْ يصيحُ بغَنَمِه ويَزجُرُها، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (نعق).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ أي: لا يَنقُصُهم شيئاً مما يَتَّصِلُ بمصالحهم؛ مِن بعثةِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكُتُب، ولكنَّهم يَظلِمُونَ أنفُسَهم بالكُفرِ والتكذيب، ويجوزُ أن يكونَ وَعيداً للمُكذِّبين، يعني: أنَّ ما يَلحَقُهم يومَ القيامةِ مِنَ العذابِ لاحِقٌ بهم علىٰ سبيلِ العَدْلِ والاستيجاب، ولا يَظلِمُهمُ اللهُ به، ولكنَّهم ظَلَموا أنفُسَهم باقتِرافِ ما كانَ سبباً فيه.

[﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴾ ٤٥]

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ وعيداً للمُكذِّبين): وعلىٰ الوَجْهِ الأول: لم يكن وعيداً، بل بياناً لإزاحةِ العِلَّـةِ وإلزامِ الحجَّة، فعلىٰ التقديرين: الآيةُ تذيـيلٌ للكلام السابق، إما للتكاليفِ المذكورةِ والأقاصيصِ المعدودةِ مِن أولِ السُّورة، يعني: أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يَنقُصُ شيئاً مما يحتاجُ إليه المُكلَّفُونَ مِنَ المصالح، لكنَّ التقصيرَ مِن جانبِهم، وإما لتهديدِ هؤلاءِ المُعانِدِينَ مِن قومِ رسولِ الله ﷺ.

و«الظُّلمُ» علىٰ الأول: مُضَمَّنٌ معنىٰ النُّقصان، فعَدَّاهُ إلىٰ مفعولين، وعلىٰ الثاني: بمعناه.
و﴿شَيْـًٔا﴾ منصوبٌ بنَزعِ الخافِض، ولهذا قَدَّر: «ولا يَظلِمُهُمُ اللهُ به».

الانتصاف: «الوَجْهُ الأوَّلُ مبنيٌّ علىٰ مسألةِ رِعايـةِ الأصلح[1]، والثاني صحيح»[2].

وقال القاضي: «في الآيـةِ دليلٌ علىٰ أنَّ للعبدِ كَسْباً، وأنه ليسَ مسلوبَ الاختيار بالكُلِّيَّة، كما زعمتِ المُجبِرة»[3].

---

(١) أي: أنَّ الزمخشريَّ فَسَّرَ الظلمَ المنفيَّ في حق الله تعالىٰ بأنه سبحانه «لا يَنقُصُهم شيئاً مما يتصلُ بمصالحهم»، ومفهومُه: أنه لو نَقَصَهُم شيئاً مِن مَصَالِحِهم لكان ظالماً لهم، وهو مبنيٌّ علىٰ وجوبِ فِعلِ الصَّلاحِ والأصلحِ عليه سبحانه، وهو قولُ المعتزلة.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الانتصاف» لابن المُنيِّر، بحاشية «الكشاف».

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٠).

﴿إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ يَستقرِبُونَ وقتَ لُبْثِهم في الدُّنيا، وقيل: في القُبور، لِـهَوْلِ ما يَرون، ﴿يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾: يَعرِفُ بعضُهم بعضاً، كأنهم لم يَتَفارَقُوا إلا قليلاً، وذلكَ عندَ خُرُوجِهم مِنَ القُبور، ثم يَنقَطِعُ التَّعارُفُ بينَهم لِشِدَّةِ الأمر عليهم.

فإن قلتَ: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟﴾ و﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ كيفَ مَوقِعُهما؟ قلتُ: أما الأُولىٰ: فحالٌ مِن «هُم»، أي: يَـحشُرُهُم مُشَبَّهِينَ بمَنْ لم يَلبَثْ إلا ساعة، وأما الثانية: فإما أن تَتعلَّقَ بالظَّرْف، وإما أن تكونَ مُبيِّنةً لقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً﴾، لأنَّ التعارُفَ لا يبقىٰ مَعَ طُولِ العَهْد، ويَنقَلِبُ تناكُراً.

قوله: (يَستَقرِبُونَ وقتَ لُبثِهم): أي: يَعُدُّونَه قريباً، نحو: استَعجَبَ الشيء: عَدَّهُ عَجيباً.

قوله: (مُشبَّهِينَ بمَنْ لم يَلبَثْ إلا ساعة): قال أبو البقاء: «﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ حال، والعاملُ فيها ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، و﴿كَأَن﴾ مُخفَّفَةٌ مِنَ الثقيلة، اسمُها محذوف، أي: كأنهم، و﴿مِّنَ ٱلنَّهَارِ﴾ نعت لـ﴿سَاعَةً﴾، ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ حالٌ أخرىٰ مُقدَّرة، والعامِلُ ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾؛ لأنَّ التَّعارُفَ لا يكونُ حالَ الحشر، والعامِلُ في ﴿يَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾: اذكُر»[1].

وأما المُصَنِّفُ فجعَلَه[2] مُتعلِّقاً بالظَّرْفِ عامِلاً فيه، المعنىٰ: يَتَعارَفُونَ يومَ يَحشُرُهُم، أو عَيْناً له حيثُ جَعَلَه بياناً للحال، علىٰ نحو: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وهذا يُوافِقُ قولَ أبي البقاء: «﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ حالٌ أخرىٰ».

قوله: (لأنَّ التعارُفَ لا يبقىٰ مَعَ طُولِ العَهْد): تعليلٌ لكَوْنِ الجملةِ الثانيةِ مُبيِّنةً للأولىٰ، يعني: في قوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً﴾ معنىٰ ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، وذلكَ أنَّ قُرْبَ العَهْدِ بينَ الخِلَّانِ مما لا يُبلي جَديدَهم، وقد قيل: طُولُ العَهْدِ مُنْسٍ، فكانَ فيها مَظِنَّـةُ التعارُف، فتَبيَّنَ بقوله: ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾ هذا المعنىٰ المُبهَمُ فيه، فعلىٰ هذا: الحالُ غيرُ مُقدَّرة[3]، والمُرادُ باللُّبْث: اللُّبثُ في

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٦).

(٢) الضميرُ في «فجعَلَه» يعودُ إلىٰ قوله: «يتعارفون».

(٣) في (ح) و(ف): «مصدرة»، والمُثبتُ من (ط).

﴿قَدْ خَسِرَ﴾ علىٰ إرادةِ القول، أي: يَتعارَفُونَ بينَهم قائلينَ ذلك، أو هيَ شهادةٌ مِنَ الله تعالىٰ علىٰ خُسْـرانِهم، والمعنىٰ: أنهم وُضِعُوا في تجارتِهم وبَيعِهم الإيمانَ بالكُفر، ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ للتِّجـارةِ عارِفينَ بها، وهو استِئنـافٌ فيه معنىٰ التعجُّـب، كأنـه قيـل: ما أخسَـرَهم.

[﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ ٤٦]

﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ جوابُ ﴿نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وجوابُ ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ محذوف، كأنه قيل: وإما نُرِيَنَّكَ بعضَ الذي نَعِدُهُم في الدُّنيا فذاك، أو نَتَوفَّيَنَّكَ قبلَ أن نُريكَه فنحنُ نُريكَه في الآخِرة.

فإن قلتَ: اللهُ شَهيدٌ علىٰ ما يفعَلُونَ في الدارَيْن، فما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟ ....

القُبور، ذلكَ أنَّ قِلَّةَ اللُّبثِ في القُبورِ غيرُ مانعةٍ مِنَ التعارُفِ الكائنِ في الدُّنيا، بخِلافِه إذا قُدِّرَ اللُّبثُ في الدُّنيا، وطُولُه في القُبور، فإنه سَبَبٌ للتناكُرِ لا التعارُف.

قوله: (أي: يتعارفـونَ قائليـنَ ذلـك): فعلىٰ هـذا يكـونُ ﴿قَدْ خَسِرَ﴾ حالاً مِن فاعِلِ ﴿يَتَعَارَفُونَ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

وعلىٰ أن يكونَ شهادةً مِنَ الله تعالىٰ تكونُ الجملةُ تذييلاً للكلام السابق، وفي ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ تعميم، وقولُه: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ تتميمٌ ومُبالَغة، ولهذا قال: «ما أخسَرَهُم».

قوله: (أنهم وُضِعُوا في تجارتهم)، الجوهري: «وُضِعَ الرجلُ في تجارتِه وأُوضِعَ ـ علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعِلُه فيهما ـ أي: خَسِر».

قوله: (فذاك): أي: فذاكَ حَقٌّ وصواب، أو ثابتٌ وواقعٌ في الدنيا، بدليلِ قولِه: «فنحنُ نُريكَه في الآخِرة».

قوله: (اللهُ شهيدٌ علىٰ ما يَفعَلُونَ في الدارَيْن، فما معنىٰ ﴿ثُمَّ﴾؟): يعني: أنَّ شهادةَ الله علىٰ

قلتُ: ذُكِرَتِ الشَّهادة، والمُرادُ مُقتَضاها ونتيجتُها، وهو العِقاب، كأنه قال: ثُمَّ اللهُ مُعاقِبٌ علىٰ ما يَفعَلُون. وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ثَمَّ» بالفتح، أي: هُنالك، ويجوزُ أن يُراد: أنَّ اللهَ مُؤَدٍّ شَهادتَه علىٰ أفعالِهم يومَ القيامة، حينَ يُنطِقُ جُلُودَهُم وألسِنَتَهم وأيديَهم وأرجُلَهم شاهِدةً عليهم.

[﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٤٧]

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ﴾ يُبعَثُ إليهم لِيُنَبِّهَهم علىٰ التوحيد، ويَدعُوَهُم إلىٰ دينِ الحق، ﴿فَإِذَا جَآءَ﴾ هُم ﴿رَسُولُهُمْ﴾ بالبيِّناتِ فكَذَّبُوه، ولم يَتَّبِعُوه، ﴿قُضِىَ بَيْنَهُم﴾ أي: بينَ النَّبيِّ ومُكذِّبيه، ﴿بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدْل، فأُنجِيَ الرَّسُولُ وعُذِّبَ المُكذِّبون، كقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، أو لكُلِّ أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ يومَ القيامةِ رسولٌ تُنسَبُ إليه وتُدعىٰ به، فإذا جاءَ رسولُهم المَوقِفَ لِيَشهَدَ عليهم بالكُفرِ والإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الزمر: ٦٩].

الخلقِ كونُه رقيباً عليهم وحافِظاً، وهذا[1] المعنىٰ لا يَبرَحُ في الدارَيْن، وإيرادُ ﴿ثُمَّ﴾ يدلُّ علىٰ حُدُوثِه.

وأجاب: أنَّ المُرادَ بالشهادةِ لازِمُها، لأنَّ اطِّلاعَ الله علىٰ أفعالِهمُ القبيحةِ مُستَلزِمٌ للعِقاب، و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الرُّتبة، أو المُرادُ بها إظهارُ الشهادةِ يومَ القيامة بإنطاقِ الجوارح، و﴿ثُمَّ﴾ علىٰ ظاهِرِها.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد): جوابٌ آخَرُ عن السُّؤال، و«الشهيدُ» علىٰ حَقيقتِه، و﴿ثُمَّ﴾ للتراخي في الزمانِ أيضاً.

قوله: (﴿قُضِىَ بَيْنَهُم﴾): ويُروىٰ بالواو، فعلىٰ هذا لا بُدَّ مِن تقديرِ جوابِ «إذا».

---

(١) في الأصول الخطية: «هذا»، وأضفتُ إليه الواو.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ﴾ استِعجالٌ لِمَا وُعِدُوا مِنَ العذابِ استِبعاداً له، ﴿لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْر، ﴿وَلَا نَفْعًا﴾ مِن صِحَّةٍ أو غِنىً، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ استِثناءٌ مُنقَطِع، أي: ولكنْ ما شاءَ اللهُ مِن ذلكَ كائِن، فكيفَ أملِكُ لكم الضَّرَرَ وجَلْبَ العذاب؟!

﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ يعني: أنَّ عذابَكم له أجَلٌ مضروبٌ عندَ الله وحَدٌّ محدودٌ مِنَ الزَّمان، ﴿إِذَا جَآءَ﴾ ذلكَ الوقتُ أنجزَ وَعْدَكم لا محالة، فلا تَستَعجِلُوا.

وقرأ ابنُ سيرين: «فإذا جاءَ آجالُهم».

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ * أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ * ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ ٥٠-٥٢]

قوله: (أجلٌ مضروبٌ عندَ الله، وحَدٌّ محدودٌ مِنَ الزمان): يعني: قولُه: ﴿فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عبارةٌ عن حَدٍّ مُعيَّنٍ وزمانٍ لا يَتجاوزُ عنه الشخصُ ولا يَتعدَّاه، وقريبٌ منه قولُ الحماسي:

وَقَفَ الهوىٰ بي حيثُ أنتِ فليسَ لي مُتأخَّرٌ عنهُ ولا مُتقدَّمُ[1]

قال المروزقي: «يقول: حَبَسَني الهوىٰ في الموضِع الذي تَستَقِرِّينَ فيه، فألزَمُه ولا أُفارِقُه، وأنا مَعَكِ مُقيمةً وظاعِنة، لا أعدِلُ عنكَ ولا أميلُ إلىٰ سِواك»[2].

وقال الجوهري: «أخَّرتُه فتأخَّر، واستأخَر؛ مِثل: تأخَّر».

---

(١) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص٢٧٠، ونَسَبه إلىٰ أبي الشِّيصِ الخزاعي.

(٢) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٣: ٩٦١).

﴿بَيَٰتًا﴾ نصبٌ على الظَّرف، بمعنىٰ: وقتَ بَيَات، فإن قلتَ: هَلَّا قيل: ليلاً أو نهاراً؟ قلتُ: **لأنه أُريد: إنْ أتاكم عذابُه وقتَ بَيَاتٍ**، فبَيَّتَكُم وأنتُم ساهُونَ نائمونَ لا تَشعُرون، كما يُبيِّتُ العَدُوَّ المُباغِتُ، والبَيَات: بمعنىٰ التبييت، كالسَّلام بمعنىٰ التسليم. وكذلكَ قولُه: ﴿نَهَارًا﴾ معناه: في وقتٍ أنتُم فيه مُشتَغِلُونَ بطَلَبِ المعاشِ والكَسْب، ونحوُه: ﴿بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨].

الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للعذاب، والمعنىٰ: أنَّ العذابَ كُلَّه مكروهٌ مُرُّ المذاقِ مُوجِبٌ للنِّفار، فأيَّ شيءٍ يَستَعجِلُونَ منه؟ وليسَ شيءٌ منه يُوجِبُ الاستِعجال!

ويجوزُ أن يكونَ معناهُ التعجُّب، **كأنه قيل: أيَّ شيءٍ هولٍ شديدٍ** يَستَعجِلُونَ منه؟

والجوابُ واردٌ علىٰ الأسلوبِ الحكيم، لأنهم ما أرادوا بالسُّؤالِ إلا استِبعادَ أنَّ الموعودَ مِنَ الله تعالىٰ، وأنه صَلَواتُ الله عليه هو الذي يَدَّعي أنَّ ذلكَ منه، فطلبوا منه تعيينَ الوقتِ تهكُّماً وسُخرية، فقيلَ في الجواب: هذا التَّهكُّمُ إنما يَتِمُّ إذا ادَّعَيتُ بأني أنا الجالِبُ لذلكَ الموعود، وإذا كُنتُ مُقِرّاً بأني مِثلُكم في أنْ لا أملِك لنفسي نَفْعاً ولا ضراً، كيفَ أدَّعي ما ليسَ لي بحق؟ ثم شَرَعَ في الجوابِ الصحيح، ولم يَلتَفِتْ إلىٰ تَهَكُّمِهم واستِبعادِهم، فقال: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ الآية.

قوله: (**لأنه أُريد: إن أتاكُم عذابُه وقتَ بَيَات**): يعني: عَدَلَ عن ظاهِرِ المُقابَلة، ولم يقل: ليلاً أو نهاراً، ليُعلَمَ أنَّ القَصْدَ منهما إلىٰ الوقتَينِ المُختَصَّينِ بالتَّرَفُّهِ والاشتِغالِ بأمورِ المعاش، إذ لو قيل: ليلاً أو نهاراً، لم يكن كذلك، فهو مِثلُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨]، وهو مِن بابِ التتميم.

قوله: (**كأنه قيل: أيَّ شيءٍ هَوْلٍ شديد**): اعلم أنَّ ﴿مَّاذَا﴾ فيه وجهان: أن يكونا اسمَين؛ بمعنىٰ: ما الذي، وأن يكونا اسماً واحداً؛ بمعنىٰ: أيُّ شيء، والمرادُ هنا هذا الثاني.

قال أبو البقاء: «في ﴿مَّاذَا﴾ مذهبان: أحدهما: «ما» استفهام، و«ذا» بمعنىٰ «الذي»، وما بعدَه صِلَتُه، فتكون «ما» مُبتَدأ، والصِّلةُ والموصولُ خَبَر. والثاني: أن تُجعل «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ

ويجبُ أن تكونَ «مِن» للبيان في هذا الوجه. **وقيل: الضمير في ﴿مِّنْهُ﴾ لله تعالىٰ.**

فإن قلتَ: بِمَ تَعلَّقَ الاستِفهام؟ وأينَ جوابُ الشَّـرْط؟ قلتُ: تَعلَّقَ بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾، لأنَّ المعنىٰ: أخبِـروني ماذا يَستَعجِلُ منه المُجرِمُون، وجوابُ الشَّـرْطِ محذوف، وهو: تَندَمُوا علىٰ الاستِعجال، أو: تَعرِفُوا الخطأ فيه.

للاستفهام»[١]. وهاهنا: «﴿مَّاذَا﴾ اسمٌ واحدٌ مُبتَدأ، و﴿يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾ الخبر، وقد ضُعِّفَ مِن حيثُ إنَّ الخبرَ جُملة، ولا ضميرَ فيه يعودُ إلىٰ المُبتدأ، وأُجيبَ بأنَّ العائِدَ الهاءُ في ﴿مِنْهُ﴾، فهو كقولك: زيدٌ أخذتُ مِنهُ دِرهماً»[٢]. تَمَّ كلامُه.

ثم التنكيرُ في «شيء»: إما للشُّيوع أو للنَّوع، فإن كانَ الأول: فالتقدير: أيَّ فَرْدٍ مِن أفرادِ هذا الجِنسِ يَستَعجِلُون، و«مِن» في ﴿مِّنْهُ﴾ للتبعيض، وإليه الإشارةُ بقوله: «إنَّ العذابَ كُلَّه مُرُّ المَذَاق، فأيَّ شيءٍ يَستعجِلُونَ منه؟»، وإن كانَ الثاني: فـ«مِن» تجريدية، فيُنتَزَعُ مِنَ العذابِ شيءٌ يُقالُ في حَقِّه: أيَّ شيءٍ هَوْلٍ شديدٍ يَستَعجِلُون؟ فـ«الشيءُ» هو نفسُ العذاب، كما تقول: رأيتُ أسداً منك، ولهذا قال: «يجبُ أن تكونَ «مِن» للبيانِ في هذا الوجه».

قوله: **(وقيل: الضَّميرُ في ﴿مِّنْهُ﴾ لله تعالىٰ)** قال الزَّجَّاج: «المعنىٰ: أيَّ شيءٍ يَستَعجِلُ المُجرِمُونَ مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ؟ والأجودُ أن يكونَ للعذاب؛ لِقولِه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾»[٣].

وقلت: اتِّصالُه بما قبلَه لا يُخرِجُه مِن ذِكرِ العذاب، بل هذا أبلغ، لأنَّ المُراد: أيَّ شيءٍ يَستَعجِلُ المُجرِمونَ مِنَ الله عَزَّ وجَلَّ[٤]؟ أي: هل تَعرِفُونَ ما العذابُ الذي المُعذِّبُ به هو اللهُ تعالىٰ؟ ففيه تعجُّبٌ وتعجيب[٥].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١: ١٧٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٦٧٧).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٤).

(٤) من قوله: «والأجود أن يكون» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٥) هذه الفقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلىٰ ما بعد ٧ فقرات (بعد قوله: «علمي المعاني والبيان»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

فإن قلتَ: فهَلَّا قيل: ماذا تَستعجِلُون منه؟ قلتُ: **أُريدَتِ الدَّلالةُ علىٰ مُوجِبِ تَرْكِ الاستِعجال**، وهو الإجرام؛ لأنَّ مِن حَقِّ المُجرِمِ أن يخافَ التعذيبَ علىٰ إجرامه، ويَهلِكَ فَزَعاً مِن مجيئه وإن أبطأ، فَضْلاً أن يَستَعجِلَه.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ جواباً للشَّرْط، كقولك: إن أتيتُكَ ماذا تُطعِمُني؟ ثم تَتَعلَّقُ الجملةُ بـ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾، وأن يكونَ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ جوابَ الشَّرْط، و﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ اعتراضاً.

والمعنىٰ: إنْ أتاكُم عذابُه آمنتُم به بعدَ وقوعِهِ حينَ لا يَنفعُكمُ الإيمان،............

قوله: (**أُريدَتِ الدَّلالةُ علىٰ مُوجِبِ تَرْكِ الاستِعجال**): يعني: وَضَعَ المُظهَرَ ـ وهو ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ـ مَوضِعَ الضمير؛ للإشعارِ بالعِلِّيّة، وأنَّ مِن حَقِّ المُجرمِ أن يخافَ التعذيب.

قوله: (**ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ جواباً للشَّرْط**): عطفٌ علىٰ قوله: «وجوابُ الشَّرْطِ محذوف».

اعلم أنَّ جوابَ الشَّرْطِ إذا كان محذوفاً: فتقديرُ الكلام: أخبِروني أيَّ نوعٍ مِنَ العذابِ تَستعجِلُونَه، أو أيَّ شيءٍ عظيم تَستعجِلُون منه، ثم قيلَ تقريراً للإنكار: إن أتاكُم أماراتُ ما تَستعجِلُونَه، ورأيتُم هَوْلَها وشِدَّتَها، تَعرِفُوا الخطأ فيه. ففي الكلام التِفات، ووَضْعٌ للظاهِرِ مَوضِعَ المُضمَر[1]، ثم عَطَفَ قولَه: ﴿ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ علىٰ الجزاءِ المحذوف، لِبُعْدِ ما بينَ المَرتَبتَين، وأدخَلَ همزةَ الإنكارِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

---

(١) أما الالتفات: فهو التفاتٌ مِنَ الخِطاب إلىٰ الغَيْبة، فالأصلُ أن يُقال: «تستعجلون منه»، فعَدَلَ عنه وقال: ﴿يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾، وأما وَضعُ الظاهر موضع المُضمَر: ففي قوله: ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، حيثُ لم يقل: «يَستَعجِلُونَ منه» أو «تَستَعجِلُونَ منه»، قال الإمامُ ابنُ الحاجب رحمه الله في «الأمالي النحوية» (١: ٧٥) رقم (٤٠): «أخرَجَ الكلامَ مَخرَجَ الغَيْبة بقوله: ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، وإن كان المعنىٰ علىٰ: «ماذا تَستَعجِلُون»؛ تنبيهاً لإبانةِ الصِّفة التي نشأ التَّجرُّؤُ منها، وهو الإجرام، وهو مِن بَديعِ الكلام».

....

وإن كان الجواب: ﴿مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾: فالتقدير: أخبِروني إن أتاكُم عذابُ الله، فأيَّ نوعٍ مِنَ العذابِ تَستعجِلُونَه[١] فتَذُوقُونَه. ونظيرُه قولُك: إن أتيتُك ماذا تُطعِمُني، أي: أيَّ شيءٍ مِنَ المطعوماتِ الشَّهِيَّةِ والمأكولاتِ اللذيذةِ تُطعِمُني. وهذا لا يُقالُ إلا فيما إذا كانَ الإطعامُ مما لا مِثلَ فيه، فيُستَفهَمُ عن نَوْعِ ما يُطعِمُه.

وإن كانَ الجوابُ ما يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم﴾: فالتقدير: «إن أتاكم عذابُه آمنتُم به بعدَ وُقُوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكُم»، فدَلَّ هذا علىٰ أنَّ الجوابَ ﴿ءَامَنتُم﴾، وهو مُضمَرٌ علىٰ شـريطةِ التفسير، وأنَّ قولَه: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ عطفٌ عليه، لأنَّ قوله: «بعدَ وُقُوعِهِ حينَ لا يَنفَعُكُم» وُضِعَ مَوضِعَ «ثُمَّ» ومدخولِها، فكأنه قيل: إن إتاكُم عذابُه آمنتُم به، ثم آمنتُم به حينَ لا يَنفَعُكُمُ الإيمان.

ثم أُدخِلَت همزةُ الاستِفهام بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه لمزيدِ الإنكار، يَدُلُّ عليه قولُه: «دخولُ حرفِ الاستِفهام علىٰ «ثُمَّ» كدخولِهِ علىٰ الواو والفاء، في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٨]»، وذكر هناك[٢]: «أنهما معطوفان علىٰ قوله: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ٩٥]، وأنَّ الفاءَ والواوَ حرفا عطفٍ دخلت عليهما همزةُ الإنكار»، وقد سبقَ غيرَ مَرَّةٍ بيانُ هذا الأسلوب، فلا يُقدَّرُ المعطوفُ عليه بعدَ الهمزة، كما يُقال: إن أتاكم عذابُه، فقال لكم: أكفرتُم قبلَ إتيانِ العذاب، ثم إذا ما وَقَعَ آمنتُم به، كما قيل، فإنه عن مقصودِ المُصنِّفِ بمَعزل[٣].

وهذا المقامُ مِن عَويصاتِ هذا الكتاب، قَلَّما يخوضُ[٤] فيه إلا المُرتاضُ في عِلمَي المعاني والبيان.

---

(١) من قوله: «أو أيَّ شيء عظيم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) أي: ذكر ذلك الزمخشريُّ في تفسير هاتين الآيتين من سورة الأعراف.

(٣) في (ح): «فإنه غير مقصود المصنف بمعزل»، وفي (ف): «فإنه غير مقصود للمصنف» دون كلمة «بمعزل»، والمُثبتُ من (ط).

(٤) كذا في (ط) و(ح)، وفي (ف): «فلا يخوض»، وهما هنا بمعنىً.

ودخولُ حرفِ الاستِفهامِ علىٰ «ثُم»، كدُخُولِهِ علىٰ الواوِ والفاءِ في قوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٨].

﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ علىٰ إرادة القول، أي: قيلَ لهم إذا آمنوا بعدَ وقوعِ العذاب: آلآنَ آمنتُم به ﴿وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، يعني: وقد كُنتُم به تُكذِّبون، لأنَّ استِعجالَهم كانَ علىٰ جِهةِ التكذيبِ والإنكار. وقُرِئ: «آلَانَ»، بحَذْفِ الهمزةِ التي بعدَ اللام وإلقاءِ حركتِها علىٰ اللام.

﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ عطفٌ علىٰ «قيلَ» المُضمَرِ قبلَ ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾.

قوله: (يعني: وقد كنتُم به تُكذِّبون): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٔنَ﴾، يقتضي أن يُقالَ بعده: وقد كنتُم به تُكذِّبون، لا: تَستَعجِلُون، وإنما جاز وَضْعُه في مَوضِعِه، لأنَّ المُرادَ الاستِعجالُ السابق، وهو قولُه: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، وكانَ هذا القولُ تهكُّماً منهم وتكذيباً واستبعاداً، وفي العُدولِ استِحضارٌ لتلكَ المقالةِ الشنيعة، فتكونُ أبلَغَ من «تُكذِّبون».

قوله: («آلَانَ» بحَذفِ الهمزةِ التي بعدَ اللام): نحوُه من ....[١]. الجوهري: «الآن: اسمٌ للوقتِ الذي أنتَ فيه، وهو ظرفٌ غيرُ مُتمكِّن[٢]، وقعَ معرفة، ولم تَدخُلْ عليه الألفُ واللامُ للتعريف؛ لأنه ليسَ له ما يَشـرَكُه»، ونقلَ الزَّجّاجُ عن الخليل: «أنَّ الألفَ واللامَ إنما تَدخُلُ لِعَهْد، و«الآن» لم يُعهَدْهُ قبلَ هذا الوقت، فدخلت الألفُ واللامُ للإشارة إلىٰ الوقت الحاضـر، فلما تَضَمَّنَت معنىٰ هذا وَجَبَ أن تكونَ موقوفة، ففُتِحَت لالتِقاءِ الساكِنَين، وهما الألفُ واللام»[٣].

---

(١) هنا كلمة غير مفهومة في الأصول الخطية، فقد رُسِمَت في (ح): «لوض»، وفي (ط): «لرص»، وفي (ف): «توضىٰ»، والله أعلم.

(٢) أي: مبنيٌّ، وليسَ مُعرَباً، كما في «التعريفات» للجرجاني ص٢٥. وانظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٢: ٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه»، للزجّاج (٣: ٢٤-٢٥).

[﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ ٥٣]

﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾: ويستخبِرُونَكَ فيقولون: ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾، وهو استِفهامٌ علىٰ جِهةِ الإنكارِ والاستِهزاء، وقرأ الأعمش: «آلحقُّ هو»، **وهو أدخَلُ في الاستِهزاء**، لِتَضمُّنِهِ معنىٰ التعريضِ بأنه باطِل؛ وذلكَ أنَّ اللامَ للجِنس، فكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطِل؟ أو: أهو الذي سَمَّيتُمُوهُ الحق؟ **والضميرُ للعذاب** الموعود، و﴿إِي﴾ بمعنىٰ: نعم، في القَسَم خاصَّة، كما كانَ «هل» **بمعنىٰ «قد» في الاستِفهام خاصَّة**، وسَمِعتُهم يقولون في التصديق: إيوَ، فيَصِلُونَه بواوِ القَسَم، ولا يَنطِقُونَ به وَحْدَه، ﴿وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ﴾: بفائتينَ العذاب، وهو لاحِقٌ بكم لا محالة.

قوله: (**وهو أدخَلُ في الاستِهزاء**): وذلكَ أنَّ المُبتَدأ والخبَـرَ إذا عُرِّفا، وكانَ أحدُ التعريفَينِ باللام أفادَ الانحِصار، سواءٌ كان تعريفَ عَهْدٍ أو جِنس، نحو: زيدٌ المُنطَلِق أو المُنطَلِقُ زيد. ثم إذا أُريدَ تعريفُ جِنسٍ احتَمَلَ الانحِصارَ حقيقةً؛ نحو: اللهُ الخالق، وهو المُرادُ بقوله: «أهو الحقُّ لا الباطل»، وادِّعَاءً؛ نحو: حاتمٌ الجواد، وهو المُراد بقوله: «أهو[1] الذي سَمَّيتُمُوهُ الحق»، وعلىٰ التقديرَين: هذا أبلَغُ في الاستِهزاءِ مِن مُجرَّدِ قولهم: ﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾، لأنَّ معناه: ليسَ بحق، وليسَ فيه معنىٰ التَّهكُّم المُفيدِ للتعريض.

قوله: (**والضميرُ للعذاب**): إشارةٌ إلىٰ اتصالِ الآيـةِ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ﴾، يعني: لـمَّا أجابَ الرسولُ ﷺ بما أجابَ ما زادوا علىٰ التكذيبِ والاستبعادِ سوىٰ التَّهكُّم والإنكار، فدلَّ علىٰ تماديهم في الطُّغْيانِ والجحود.

قوله: (**«هل» بمعنىٰ «قد» في الاستِفهام خاصَّة**): قال في «المُفصَّل»: «إنَّ «هل» بمعنىٰ «قد»، إلا أنهم قد تركوا الألفَ بعدَها»[2]، وفي «الإقليد»[3]: «هل» ضعيفةٌ في الاستِفهام، ألا

---

(١) في الأصول الخطية: «وهو»، والمُثبَت من «الكشَّاف».

(٢) «المُفصَّل» للزمخشري ص٣١٩.

(٣) سيأتي التعريف به عند تفسير الآية ٥٤ من سورة هود (٨: ١٠٧) تعليقاً.

[﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٥٤-٥٦]

﴿ظَلَمَتْ﴾ صِفةٌ لـ﴿نَفْسٍ﴾؛ على: ولو أنَّ لكُلِّ نفسٍ ظالمة، ﴿مَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: ما في الدُّنيا اليومَ مِن خزائنِها وأموالِها وجميعِ مَنافِعِها على كثرتِها، ﴿لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾: لَجعلَتْهُ فِديةً لها، يُقال: فَدَاهُ فافتَدَىٰ، ويُقال: افتَدَاهُ أيضاً؛ بمعنىٰ: فداه، ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ لأنهم بُهِتُوا لرؤيتهم ما لم يَحتَسِبُوهُ ولم يَخطُر ببالِهم، وعاينوا مِن شِدَّةِ الأمرِ وتَفاقُمِهِ ما سَلَبَهم قُواهُم، وبَهَرَهُم، فلم يُطيقُوا عنده بكاءً ولا صُراخاً ولا ما يَفعَلُه الجازع، سِوىٰ إسرارِ النَّدَمِ والحَسْرةِ في القلوب، كما ترىٰ المُقدَّمَ للصَّلْبِ يُثخِنُه ما دَهَمَه مِن فَظاعةِ الخَطْب، ويُغلَبُ حتىٰ لا يَنبِسَ بكلمة، ويبقىٰ جامِداً مَبْهوتاً.

تراها تجيءُ بمعنىٰ «قد»، كقوله: «أَهَلْ رأونا»[1]، فلو كانَ للاستِفهام لَلَزِمَ الجمعُ بينَ حَرفَيه: الهمزةِ و«هل»، وهو مُمتَنِع.

قوله: (يُثخِنُه ما دَهَمَه)، الأساس: «أثخنَهُ قولُه: بلغَ منه»، أي: كُلَّ مَبلَغ.

قوله: (حتىٰ لا يَنبِسَ بكَلِمة): المرزوقي: «يُقال: كَلَّمتُه فما نَبَسَ[2]، أي: لم يتكلَّم بحرف، وما سَمِعتُ للقَوْمِ نَبْسة»[3].

---

(١) تحرَّف في (ف) إلىٰ: «أهل زارنا»، والمُثبَت من (ح).

وهو جزءٌ من بيت شعر، ذكره ابنُ جني في «الخصائص» (٢: ٤٦٣)، والمُبرِّد في «المقتضب» (١: ٤٤) و(٣: ٢٩١)، الزمخشريُّ في «المُفصَّل» ص٣١٩، وابنُ هشام في «مغني اللبيب» (٢: ٣٥٢)، وهو بتمامه:

سَائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنا ... أَهَلْ رأَوْنا بسَفحِ القَاعِ ذي الأكَمِ

ويُروىٰ: «بسَفحِ القُفِّ».

(٢) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «كَلَّمتُه فانبس»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافقُ لِما في «شرح ديوان الحماسة».

(٣) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٢: ٦٥٦).

وقيل: **أَسَرَّ** رؤساؤُهم النَّدامةَ مِن سَفَلَتِهم الذينَ أَضَلُّوهُم حياءً منهم وخوفاً مِن توبيخِهِم. وقيل: أَسَرُّوها: أخلَصُوها، إما **لأنَّ إخفاءَها إخلاصُها**، وإما مِن قولِهم: سِرُّ الشيء؛ لخالِصِه، وفيه تهكُّمٌ بهم وبإخطائهم وقتَ إخلاصِ الندامة. **وقيل: أَسَرُّوا النَّدامة: أظهَرُوها**، مِن قولهم: أسَرَّ الشيء وأشَرَّه: إذا أظهَرَه، **وليسَ هنالكَ تجلُّد**.

قوله: (**لأنَّ إخفاءَها إخلاصُها**): وذلكَ أنَّ النَّدامةَ هيَ حُصولُ الغَمِّ بسَبَبِ العُثورِ علىٰ سُوءِ الصَّنيع، فيُقال: نَدِمَ فُلان: إذا حَصَلَت له هذه الحقيقةُ في القلب، وإذا قيل: أخفىٰ الندامة، آذنَ بِشِدَّةِ تمكُّنِها في القلبِ وإخلاصِها عن شوائبِ ما يُنافيها، ثم إذا خُوطِبَ بها في مقامِ الانتِقام والتوبيخ كان تهكُّماً بالمُخاطَب، أو يُقال: أظهَرَ الندامة: إذا أبدىٰ أماراتِ حُصولِها في القلب، مِنَ انتِكاسِ الرأس، وعَضِّ الأنامِلِ، وتغيُّرِ الكلام. وأخفىٰ النَّدامة: إذا تجلَّدَ وكَمَنَها في القلبِ حَذارَ الشَّماتة، فتكونُ مُخلَصةً بهذا الاعتبار، قال:

وتَجَلُّدي للشَّامِتينَ أُريهِمُ ... أني لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أتَضَعْضَعُ

مثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]، قال[١]: «النَّجْوىٰ لا تكونُ إلا خُفْية، فقال: ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ للمُبالغة»، كأنه قيل: وأسرُّوا السِّرّ[٢].

قوله: (**وقيل: أَسَرُّوا النَّدامة: أظهَرُوها**): عطفٌ علىٰ قوله[٣]: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾؛ لأنَّ المُرادَ مِنَ الأول: إخفاؤُها، وكذلكَ قولُه: «وقيل: أَسَرَّ رُؤساؤُهُمُ النَّدامة» عطفٌ عليه باعتبارِ اختِلافِ الفاعِلِ في «أَسَرُّوا». **الجوهري**: «أسرَرتُ الشَّيء: كَتَمتُه وأعلَنتُه أيضاً، وهو مِنَ الأضداد».

قوله: (**وليسَ هُنالِكَ تجلُّد**): أي: أظهَرُوهُ عَجْزاً وضَعْفاً، وفيه كِنايةٌ.

---

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنبياء (١٠ : ٢٨٧).

(٢) قوله: «كأنه قيل: وأسرُّوا السِّرّ» أثبتُّه من (ط) فقط.

(٣) من قوله: «﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم﴾ أي: بينَ الظالمينَ والمظلومين، دلَّ علىٰ ذلكَ ذِكرُ الظُّلْم.

ثم أتبعَ ذلكَ الإعلامَ بأنَّ له المُلْكَ كُلَّه، وأنه المُثيبُ المُعاقِب، وما وَعدَه مِنَ الثوابِ والعِقابِ فهو حق، وهو القادرُ علىٰ الإحياءِ والإماتة، لا يَقدِرُ عليهما غيرُه، وإلىٰ حِسابِهِ وجَزائِهِ المَرجع، لِيُعلَمَ أنَّ الأمرَ كذلك، فيُخافَ ويُرجَىٰ، ولا يَغتَرَّ به المُغتَرُّون.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ ٥٧-٥٨]

﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ أي: قد جاءكم كِتابٌ جامعٌ لهذهِ الفوائد؛ مِن موعظةٍ وتنبيهٍ علىٰ التوحيد، ﴿وَ﴾ هو ﴿شِفَآءٌ﴾ أي: دواءٌ ﴿لِّمَا﴾ في صُدُورِكُم مِنَ العقائدِ الفاسِدة، ودُعاءٍ إلىٰ الحق، ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ لِـمَنْ آمَنَ به منكم.

قوله: (ثم أتبعَ ذلك): معطوفٌ علىٰ محذوف، أي: ذكرَ اللهُ تعالىٰ ما ذَكَر، ثم أتبعَ ذلك، وتلخيصُه: أنَّ قولَه: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية، كالتذييلِ لِـما سبقَ مِنَ الوعد وتحقيقِ إنجازِه، يجري مجرىٰ التعليل[1]، يعني: تفهَّمُوا أني أنا المالِكُ علىٰ الإطلاق فيبعُدُ مني أن لا أفيَ بوَعْدِي، وأنا القادرُ علىٰ الإحياءِ والإماتة، وأنَّ الرُّجُوعَ إليَّ، فكيفَ أُخلِفُ وعدي؟!

قوله: (جامعٌ لهذهِ الفوائد؛ مِن مَوعِظةٍ وتنبيهٍ علىٰ التوحيد...، ودُعاءٍ إلىٰ الحق): إلىٰ هنا مُناسِبٌ لِقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، وقولُه: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ مُناسِبٌ لِقولِه: ﴿وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، ولهذا قال: «ورحمةٌ لمن آمَنَ به منكم»، فقولُه: «دُعاء» يُقرَأُ بالجرِّ عطفاً علىٰ «موعظة»، وكذا «رحمة». وإنما فَسَّرَ ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ بقوله: «وتنبيهٍ علىٰ التوحيد»؛ لأنَّ المُرادَ بالشِّفاءِ القُرآن، وهو بنفسِه لا يَرفَعُ العقائدَ الفاسدة، بل بما فيه مِنَ التنبيهاتِ والآياتِ الدالَّةِ علىٰ التوحيدِ والحججِ المُزيلةِ للشَّكِّ والرِّيَب، فقولُه: «هو شفاء» إشارةٌ إلىٰ التنبيهِ علىٰ التوحيد.

---

(١) في (ف): «التذييل»، والمُثبَت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

أصلُ الكلام: بفَضْلِ الله وبرحمتِهِ فليَفرَحُوا فبذلكَ فليَفرَحُوا، والتكريرُ للتأكيدِ

قال القاضي: «قد جاءكم كتابٌ جامعٌ للحِكَم العِمَلِيَّة الكاشِفةِ[1] عن محاسِنِ الأعمالِ وقَبائحِها، والمُرغِّبةِ في المحاسِن، والزاجِرة عن القبائح، والحِكمةِ النَّظَرِيَّةِ التي هيَ شِفاءٌ لِـمَا في الصُّدُورِ مِنَ الشُّكُوكِ وسُوءِ الاعتِقاد، وهُدىً إلىٰ الحقِّ واليقين، ورحمةٌ للمُؤمنين حيثُ أُنزِلَ عليهم، فنَجَوا بها مِن ظُلُماتِ الضَّلالِ إلىٰ نُورِ الإيمان، وتَبدَّلَتْ مَقاعِدُهُم مِن طبقاتِ النِّيرانِ بمَصاعِدَ مِن درجاتِ الجِنان».

قوله: (ودعاءٍ إلىٰ الحق): تفسيرٌ لِقولِه: ﴿وَهُدًى﴾، وهو محمولٌ علىٰ أنَّ الهدىٰ: مُجرَّدُ الدَّلالةِ؛ ليكونَ عاماً في جميع الخلق، يدلُّ عليه قولُه: «ورحمة لمن آمَنَ منكم»، لأنه خَصَّها بهم.

ويُمكِنُ أن يُحمَلَ علىٰ الدَّلالةِ المُوصِلةِ إلىٰ البُغية، فيَختَصُّ بالمُؤمنين، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، اختِصاصُ الرحمةِ بهم لِـمَا سبقَ أنَّ قولَه: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ علىٰ وِزانِ ﴿يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ في تلك الآية، وتكونُ الإشارةُ بقوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ إليهما، أي: إلىٰ الهدىٰ والرحمة؛ وَضْعاً للمُظهَرَينِ مَوضِعَ ضَميرَيْهما، لأنه خِطابٌ للمُؤمنين، بدلالةِ قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

قوله: (والتكريرُ للتأكيد): يعني: إذا جُعلت مِن بابِ الحذفِ علىٰ شريطةِ التفسير كانَ توكيداً مع التخصيصِ للتكريرِ والتقديم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، فالفاءُ في ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾، جوابٌ للشرط، كالفاءِ في ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾، فتكونُ الفاءُ في ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾ زائدةً كما نصَّ عليه المالكيُّ[2] في كتاب «الشواهد»، ومن ثَمَّ قدَّر المُصنِّفُ في أصل الكلام ثلاثَ فاءات؛ فالأولىٰ لرَبْطِ الكلام بما قبلَه، والثالثةُ جوابٌ للشرط، فالثانيةُ زائدة[3].

(١) في الأصول الخطية: «الكاشف»، والمُثبَت من «تفسير البيضاوي».

(٢) في (ط): «المالك»، والمُرادُ هنا ابنُ مالك؛ الإمامُ النحويُّ المعروف، والمُؤلِّفُ يذكره في مواضع ويُسمِّيه «المالكي»، ولذا أثبته هنا كذلك. وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص١٩٤.

(٣) من قوله: «فالفاء في ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ جواب للشرط» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف)، وأثبتُّه من (ط).

والتقريرِ وإيجابِ اختِصاصِ الفَضْلِ والرحمةِ بالفَرَح دونَ ما عداهما مِن فوائدِ الدُّنيا، فحُذِفَ أحدُ الفِعلَينِ لِدلالةِ المذكورِ عليه، والفاءُ داخِلةٌ لمعنىٰ الشَّرْط؛ كأنه قيل: إنْ فَرِحُوا بشيءٍ فليَخُصُّوهُما بالفَرَح، فإنه لا مَفروحَ به أحقُّ منهما.

ويجوزُ أن يراد: بفَضْلِ الله وبرحمتِهِ فليَعتَنُوا فبذلكَ فليَفرَحُوا، ....

قوله: (وإيجابِ اختِصاصِهما بالفَرَح[١]): فإن قلتَ: كيفَ قال: «اختِصاصِهما بالفَرَح»، والواجبُ أن يُقال: «إيجاب اختِصاصِ الفَرَح بهما»، فإنَّ تقديمَ قوله: ﴿فَبِذَٰلِكَ﴾ علىٰ الفِعلِ يُفيدُ ذلك، كأنه قيل: افرَحُوا بهما لا بغيرِهما؟ والجواب: إذا اختَصَّ الفَرَحُ بهما فقد اختَصَّا بالفَرَح مُبالغةً، ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ القَلْب.

قوله: (لا مفروحَ به): «به» مُتَعلِّقٌ بـ«مفروح»، وخَبَرُه «أحقُّ منهما»، وكانَ مِن حَقِّه[٢] أن يكونَ منصوباً، كما ذكرَه في «المُفصَّل»[٣]، لأنه مُشابِهٌ للمُضاف، وهو ما يَتعلَّقُ به شيءٌ مِن تمام معناه، لا علىٰ جِهةِ الإضافة، نحو: لا خيراً مِن زيدٍ عندنا.

قوله: (ويجوزُ أن يُراد: بفَضلِ الله وبرَحمتِهِ فليَعتَنُوا): وقَرينةُ الحذفِ صُورةُ التركيب، وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ دالٌّ علىٰ الاعتِناءِ بشأنهما، كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، فإنه في تأويل: فإن لم تُخلِصُوا لِيَ العِبادةَ في أرض فأخلِصُوها في غيرِها[٤]، دلَّ علىٰ[٥] تقدير الإخلاصِ تقديمُ المفعولِ المُؤذِنُ بالاختِصاص، أو دلَّ علىٰ تقدير «فليَعتَنوا» قولُه: ﴿فَلْيَفْرَحُوا۟﴾، لأنَّ الفَرَحَ معنيٌّ بشأنِه[٦]، مِثلُ قولِك: زيداً ضَرَبتُ غُلامَه، أي: أهنتُ زيداً ضَرَبتُ غُلامَه.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلافٌ عما في «الكشاف»، وكأنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٢) أي: كان من حَقِّ اسم «لا» النافية للجنس ـ وهو «مفروح» ـ أن يكونَ منصوباً هنا، أي: مُعرَباً بالنَّصب، ولكنه بُنِيَ علىٰ الفَتح.

(٣) ص٧٤-٧٥.

(٤) في (ف): «غيري»، والمُثبتُ من (ط)، والجملة كلها ساقطة من (ح)، كما سيأتي التنبيه إليه.

(٥) من قوله: «الاعتناء بشأنهما» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٦) أي: «القرينةُ علىٰ تقدير (فليعتنوا): أنَّ ما يُفرَحُ به يكونُ مما يُعتَنىٰ ويُهتَمُّ بشأنِه»، كما في «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٤٠).

ويجوزُ أن يُراد: قد جاءتكم مَوعِظةٌ بفَضْلِ الله وبرحمتِه، فبذلكَ ـ فبمجيئها ـ فليَفرَحُوا.

وقُرِئ: «فلتَفرَحُوا» بالتاء، وهو الأصلُ والقياس، وهيَ قِراءةُ رسولِ الله ﷺ فيما رُوِيَ عنه، و«لتأخذوا مَضَاجِعَكُم»، قالها في بعضِ الغَزَوات. وفي قِراءةِ أُبَيّ: «فافرَحُوا».

وقال أبو البقاء: «الفاءُ الأولىٰ مُرتَبِطةٌ بما قبلَها، والثانيةُ بِفِعلٍ محذوف، أي: فليُعجَبُوا بذلك فليَفرَحُوا، كقولهم: زيداً فاضربه، أي: تَعمَّدْ زيداً فاضربه»[١].

قوله: (فبذلك ـ فبمجيئها ـ فليفرحوا): قال القاضي: «فالباءُ علىٰ هذا مُتعلِّقةٌ بِفِعلٍ دلَّ عليه ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم﴾، وذلكَ إشارةٌ إلىٰ مَصدَرِه، والفاءُ بمعنىٰ الشَّرْط، كأنه قيل: إن فَرِحُوا بشيءٍ فبمجيئها ليفرحوا، أو للرَّبْطِ بما قبلَها، والدلالةِ علىٰ أنَّ مجيءَ الكِتابِ الجامِعِ بينَ هذهِ الصِّفاتِ مُوجِبٌ للفَرَح، وتكريرُها للتأكيد»[٢]. هذا الوجهُ أوفَقُ لِملائمةِ الكلام.

قوله: («فلتفرحوا» بالتاء، وهو الأصلُ والقياس، وهي قِراءةُ رسولِ الله ﷺ)[٣]: وروينا عن أبي داودَ[٤] عن أُبيِّ بنِ كَعْب: «أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأ: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُواْ﴾ ـ بالتاء الفوقانية ـ».

قال المُصنِّف[٥]: كأنَّ النَّبيَّ ﷺ آثَـرَ القِراءةَ بالأصل، لأنه أدلُّ علىٰ الأمرِ بالفَرَح، وأشَدُّ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٨).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

(٣) أي: التي كان يقرأ بها ﷺ في أكثرِ الأوقاتِ وأغلَبِ الأحيان، لا أنه لم يقرأ سِواها، إذ القراءاتُ السَّبْعُ، بل العَشْـر، المنسوبةُ إلىٰ الأئمةِ القُرَّاءِ المشهورين، صَحَّتْ أسانيدُهم بها إلىٰ رسول الله ﷺ، بل تَواتَـرَتْ تلكَ القراءاتُ إليه، صلواتُ الله وسلامُه عليه.

وما نقله المُؤلفُ عن الزمخشري: «كأنَّ النبيَّ ﷺ آثـرَ القِراءة بالأصل»: الفعلُ «آثر» يدلُّ علىٰ أنَّ القراءتين معلومتانِ عندَه ﷺ.

(٤) في «سننه» برقم (٣٩٨١).

(٥) في تعليقاته علىٰ «كشّافه»، كما سيُصرِّحُ به المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ بعد قليل، وكما صَرَّحَ بذلك العلامةُ الألوسيُّ في «روح المعاني» (١١: ١٤١).

﴿هُوَ﴾ راجعٌ إلىٰ «ذلك»، وقُرِئ: ﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياءِ والتاء.

تصريحاً به، إيذاناً بأنَّ الفَرَحَ بفَضْلِ الله تعالىٰ وبرَحمتِهِ بليغُ التَّوصِية به، ليُطابِقَ التكريرَ والتقرير، وتضمينُ الكلام معنىٰ الشَّـرْطِ لذلك. ونظيرُه مما انقَلَبَ فيه ما ليسَ بفَصِيح فَصِيحاً: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، مِن تقديمِ الظَّرْفِ اللَّغْوِ[١] ليكونَ الغَرَضُ اختِصاصَ التوحيد.

وقال ابنُ جِنِّي: «قراءة ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ ـ بالتاء ـ خَرَجَتْ علىٰ أصلِها، وذلكَ أنَّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحَرْفِه[٢]، وهو اللام، فأصلُ «اضـرب»: لِتَضـرِب، كما هو للغائب، لكنْ لـمَّا كَثُـرَ أمرُ الحاضِـرِ حَذَفُوه، كما حَذَفُوا حرفَ المُضارعة تخفيفاً، وإنما ألحقُوا في الأكثرِ الهمزةَ لِئلَّا يقعَ الابتداءُ بالساكِن، ولم يحذفوا مِن أمرِ الغائبِ لأنه لم يَكثُر كَثْرتَه، ولهذا لم يُؤمَر الغائبُ بنَحْو: صَهْ، ومَهْ، وحَيَّهَل، والذي حَسَّنَ التاءَ هاهنا علىٰ الأصل أنه أمرٌ للحاضِـرِينَ بالفَرَح، لأنَّ النفسَ تَقبَلُ الفَرَح، فذُهِبَ به إلىٰ قُوَّةِ الخِطابِ فاعرِفه، ولا تَقُلْ قياساً علىٰ ذلك: فبذلكَ فلتَحزَنُوا، لأنَّ الحزنَ لا تَقبَلُهُ النفسُ قبولَ الفَرَح، إلا أن تُريدَ صَغارَهُم وإرغامَهم»[٣].

وقلت: هذا معنىٰ قولِ المُصنِّفِ في الحاشية: «لأنه أدلُّ علىٰ الأمرِ بالفَرَح».

قوله: (وقُرِئ: ﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ بالياء والتاء): ابنُ عامر: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[٤].

---

(١) أي: الجار والمجرور ﴿لَّهُۥ﴾، و«الظرفُ اللَّغْوُ» أو «الظرفُ اللَّغْوي»: هو ما كان العاملُ فيه مذكوراً، نحو: زيدٌ حَصَلَ في الدار، ويُقابِلُه «الظرفُ المُستَقِرُّ»: وهو ما كان فيه العاملُ مُقدَّراً، نحو: زيدٌ في الدار. قاله العلامةُ الشـريفُ الجرجاني رحمه الله تعالىٰ في «التعريفات» ص١٤٣-١٤٤.
وانظر كلام المؤلف رحمه الله تعالىٰ في هذا في مطلع سورة الأنبياء (١٠: ٢٨٢).

(٢) أي: بحرف الأمر، وهو لفظُ ابن جِنِّي في «المحتسب».

(٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٣١٣-٣١٤).

(٤) انظر: «التيسير» ص١٢٢، و«حجة القراءات» ص٣٣٣، وعزاها الأخير ليعقوب في رواية رويس عنه.

وعن أُبيِّ بنِ كَعْب: أنَّ رسولَ الله ﷺ تَلا: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ ﴾، فقال: «بكتاب الله والإسلام»، وقيل: فَضْلُه: الإسلام، ورحمتُه: ما وَعَدَ عليه.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ * وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ٥٩-٦٠]

﴿أَرَءَيْتُم﴾: أخبِروني، و﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾: ﴿مَّآ﴾ في مَوضِع النَّصْب بـ﴿أَنزَلَ﴾ أو بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾، في معنىٰ: أخبِرونيه، ﴿فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ أي: أنزلَهُ اللهُ رِزقاً حلالاً كُلَّه، ....

قوله: (فَضْلُه: الإسلام، ورحمتُه: ما وَعَدَ عليه): فيه اعتِزالٌ خَفِيّ؛ لأنَّ ما وَعَدَ علىٰ الإسلام، وهو الثواب، فينبغي أن لا يكونَ فَضْلاً[١].

قوله: (﴿مَّآ﴾ في مَوضِع النَّصْب بـ﴿أَنزَلَ﴾): هذا علىٰ أن تكونَ ﴿مَّآ﴾ استفهامية، لِدلالةِ الكلام علىٰ الإنكار، أي: أيَّ شيءٍ أنزَلَ اللهُ مِن رزقٍ فبعَّضتُموه، وقُلتُم: هذا حلالٌ وهذا حرام؟ والمُنكَر: إنزالُ ما هو سببٌ لتجزئتِهم[٢] الرِّزْق، أي: ليسَ لأحدٍ أن يُحَرِّمَ أو يُحِلَّ شيئاً مِن رِزقِ[٣] الله تعالىٰ، لأنَّ ذلكَ مُختَصٌّ بالله عَزَّ وجَلَّ.

وعلىٰ أن تكونَ مُتعلِّقةً بالاستِخبار تكونُ موصولة، ومن ثَمَّ قال: «أخبِرونيه».

قوله: (أي: أنزَلَه اللهُ رِزقاً حلالاً كُلَّه): قال القاضي: «﴿لَكُم﴾ دلَّ علىٰ أنَّ المُرادَ منه ما حَلَّ، ولذلكَ وَبَّخَ علىٰ التبعيض»[٤].

---

(١) أي: علىٰ قوله، يعني: أن الزمخشريَّ يُريدُ بكلامه هذا أن لا تكونَ إثابةُ الله العبدَ تفضُّلاً منه سبحانه وتعالىٰ، تقريراً لعقيدته في وجوب الإثابة علىٰ الله تعالىٰ.

(٢) في (ف): «لتحريمهم»، والمُثبتُ من (ط).

(٣) من قوله: «فبعَّضتموه» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

فبَعَّضتُمُوهُ وقُلتُم: هذا حلالٌ وهذا حرام، كقولهم: ﴿هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ مُتعلِّق بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾، و﴿قُلْ﴾ تكريرٌ للتوكيد، والمعنىٰ: أخبِرُوني: آللهُ أذِنَ لكم في التحليلِ والتحريم، فأنتُم تفعَلُونَ ذلكَ بإذنِه، أم تتكذَّبُونَ علىٰ الله في نِسبةِ ذلكَ إليه؟ **ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للإنكار، و﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة**، بمعنىٰ: بل أتفترونَ علىٰ الله؛ تقريراً للافتِراء.

قوله: (﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾): أي: مفعولُه علىٰ تأويل ما يُجابُ عنه، ومن ثَمَّ قدَّر: «أخبِرُوني: آللهُ أذِنَ لكم»، ويُؤيِّدُه ما ذكرَ[1] في الأنعام في قولِه: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]: «مُتعلَّقُ الاستِخبارِ محذوف، تقديرُه: أرأيتَكُم إن أتاكُم عذابُ الله أو أتتكُمُ السَّاعة، مَنْ تَدعُون؟».

قوله: (ويجوزُ أن تكونَ الهمزةُ للإنكار، و﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعة): فالمعنىٰ: أنه تعالىٰ لـمَّا استَخبَر بقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا﴾ علىٰ سبيلِ التقرير، أنكَرَ عليهم أن يكونَ ذلكَ مما يَأذَنُ اللهُ به، بقوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، ثم أضرَبَ عنه بقوله: ﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ تقريراً للافتراء. وعُلِمَ منه أنَّ الهمزةَ ـ علىٰ الأول ـ للاستِخبار، و﴿أَمْ﴾ مُتَّصِلة، قال القاضي: «ويجوزُ أن تكونَ مُتَّصِلة بـ﴿أَرَءَيْتُم﴾، و﴿قُلْ﴾ مُكرَّرٌ للتأكيد»[2].

وقيل: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿أَمْ﴾ مُتَّصِلة، لأنه يَصيرُ المعنىٰ: أيُّ الأمرَينِ واقع؛ الإذنُ منه أم الافتِراء؟ وهو وَهَم، لأنَّ الاستِخبارَ بقوله: «أخبِروني»، وهو عالـمٌ بأنه ما أذِنَ اللهُ لهم، وأنهم مُفترون؛ للوعيدِ وطَلَبِ الإقرارِ منهم علىٰ الكذبِ والافتِراءِ وإلزام الحجَّة.

---

(١) أي: الزمخشري في تفسير الآية المذكورة من سورة الأنعام (٦: ٨٢).

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٤).

وكفىٰ بهذهِ الآيةِ زاجرةً زَجْراً بليغاً عن التجوُّزِ فيما يُسأَلُ عنه مِنَ الأحكام، وباعِثةً علىٰ وجوبِ الاحتياطِ فيه، وأن لا يقولَ أحدٌ في شيء: جائزٌ أو غيرُ جائز؛ إلا بعدَ إيقانٍ وإتقان، ومَنْ لم يُوقِنْ فليَتَّقِ اللهَ وليَصمُت، وإلا فهو مُفتَرٍ علىٰ الله.

﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ منصوبٌ بالظَّنّ، وهو ظَنٌّ واقعٌ فيه، يعني: أيُّ شيءٍ ظَنُّ المُفترينَ في ذلكَ اليومِ ما يُصنَعُ بهم فيه؟ وهو يومُ الجزاءِ بالإحسانِ والإساءة، وهو وعيدٌ عظيمٌ حيثُ أُبهِمَ أمرُه. وقرأ عيسىٰ بنُ عُمَر: «وما ظَنَّ» علىٰ لفظِ الفِعل. ومعناه: وأيَّ ظَنٍّ ظَنُّوا يومَ القيامة. وجِيءَ به علىٰ لفظِ الماضي لأنه كائن، فكأنْ قد كان.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ حيثُ أنعَمَ عليهم بالعقل، ورَحِمَهم بالوَحْي، وتعليمِ الحلالِ والحرام، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ هذهِ النِّعمة، ولا يَتَّبِعُونَ ما هُدُوا إليه.

قوله: (عن التَّجَوُّز): أي: التساهُلِ والتسامُح، وفي الحديث: «كانَ مِن خُلُقِهِ الجواز»[1]، ذكرَه في «النهاية».

قوله: (ما يُصنَعُ بهم): قيل: «ما» موصولة، وهي مفعولٌ به لِـ«ظَنُّ المُفترين»، فحُذِفَ للإبهام، وإليه الإشارةُ بقوله: «أُبهِمَ أمرُه».

قوله: (حيثُ أنعَمَ عليهم بالعقل، ورَحِمَهُم بالوحي): وقلت: سياقُ الكلام في الوحي، لأنه تعالىٰ لـمَّا عَمَّ الخطابَ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، وفيهمُ المُؤمِنُ والكافِر، ومَنَّ عليهم بإنزالِ الكِتابِ الجامعِ لتلكَ الصِّفات، أمَرَ

---

(١) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٥٦٠) عن حُذيفة رضي الله عنه قال: «أتىٰ اللهُ بعَبْدٍ مِن عِبادِه، آتاهُ اللهُ مالاً، فقال له: ماذا عَمِلتَ في الدُّنيا؟ قال: يا رب، آتيتَني مالَك، فكنتُ أُبايعُ الناس، وكانَ مِن خُلُقي الجواز، فكنتُ أتيسَّرُ علىٰ المُوسِر، وأُنظِرُ المُعسِر، فقال الله: أنا أحقُّ بذا منك، تجاوَزُوا عن عَبْدي»، فقال عُقبةُ بنُ عامرٍ الجهنيُّ وأبو مسعودٍ الأنصاري: هكذا سَمِعناهُ مِن في رسولِ الله ﷺ.

[﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ ٦١]

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ ﴾: «ما» نافية، والخِطابُ لرسولِ الله ﷺ، والشأن: الأمر، وأصلُه الهمز؛ بمعنىٰ: القَصْد، مِن: شَأَنتُ شَأنَه: إذا قَصَدتَ قَصْدَه.

والضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للشأن، لأنَّ تِلاوةَ القُرآنِ شأنٌ مِن شأنِ رسولِ الله ﷺ، بل هو مُعظَمُ شأنِه، أو للتنزيل، كأنه قيل: وما تَتلُو مِنَ التنزيلِ مِن قُرآن، لأنَّ كُلَّ جُزءٍ منه قُرآن، والإضمارُ قبلَ الذِّكرِ تفخيمٌ له، أو لله عزَّ وجلَّ.

حَبيبَه بأن يُخاطِبَ كُلاً مِنَ الفريقين بما يُناسِبُ حالَه، قال في حَقِّ المؤمنين: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ الآية [يونس: ٥٨]، أي: هذا الهدىٰ والرحمة، وقال في حَقِّ الكافرين: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم ﴾ الآيتَين، يعني: لكم هذهِ الموعظةُ والدواءُ لِمَا في الصُّدُورِ مِنَ العقائدِ الفاسِدةِ وظَنِّ الافتِراء، بل الامتِنان بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، حيثُ أنعَمَ عليهم بهذا الكِتابِ الجامعِ لِصِفاتِ الكَمال.

ثم وَعَدَ حَبيبَه صلواتُ الله عليه علىٰ تبليغِه، وبِشارتِه، ونِذارتِه للفريقين، ومُواظبتِه، ومُواظبةِ أُمتِه لِتلاوتِه، بما لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، حيثُ قال: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ ﴾ [يونس: ٦١]، وعلىٰ هذا الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للتنزيل، ولا يَلزَمُ الإضمارُ قبلَ الذِّكْر، كما سيَجيءُ في كلامه.

قوله: (أو لله عزَّ وجَلّ): أي: الضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ لله تعالىٰ، و«مِن» الأولىٰ: ابتدائية، والثانية: مزيدة[1]، وعلىٰ أن يكونَ الضَّميرُ للشأن: الأولىٰ: تبعيض، والثانية: بيان؛ علىٰ تقدير: وما تَفعَلُ

---

(١) زاد في (ح) هنا: «وعلىٰ أن يكونَ الضَّميرُ للتنزيل: الأولىٰ: ابتدائية، والثانية: مزيدة»، وسيأتي بنحوها في آخر الفقرة ـ لكنْ بجَعْلِ الثانية بيانية ـ، ولا يستقيم إثباتُها هنا وهنا، وما ذكره هناك من كون «مِنْ» الثانية بياناً: أظهَر، ولذلك حذفتُ هذه، وأثبتُّ تلك، ثم رأيتُ العلامةَ الألوسيَّ نقلَه في «روح المعاني» (١١: ١٤٣) عن المُؤلِّفِ كما أثبتُّه، وكذا هو في (ط)، فلله الحمد. =

وما ﴿تَعْمَلُونَ﴾ أنتم جميعاً ﴿مِنْ عَمَلٍ﴾ أيَّ عَمَلٍ كان، ﴿إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾: شَاهِدِينَ رُقَباءَ نُحصي عليكم، ﴿إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ مِن: أفاضَ في الأمر: إذا اندفَعَ فيه.

﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ قُرِئَ بالضَّمِّ والكَسْر: وما يَبعُدُ وما يَغيب، ومنه: الرَّوْضُ العازِب، ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ **القِراءةُ بالنَّصْبِ والرَّفْع، والوَجْه: النَّصْبُ علىٰ نفي الجنس، والرَّفْعُ علىٰ الابتداء؛** ....

مِن هذهِ الشُّؤونِ التلاوة، وعلىٰ أن يكونَ الضميرُ للتنزيل: الأولىٰ: ابتداء، والثانية: بيان. أبو البقاء: «﴿مِن﴾ الثانية: مزيدة، والضَّميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ للشأن، أي: من أجله»[١].

قوله: (**القِراءةُ بالنَّصْبِ والرَّفع**): حمزة: برَفْع الراء في «أصغر» و«أكبر»، والباقون: بفَتْحِهما[٢].

قوله: (**والوَجْه: النَّصْب علىٰ نفي الجِنس**): قيل: فيه نَظَر؛ لأنه لو كان اسماً لـ«لا» التي لنفي الجِنس لكانَ الواجِبُ النَّصْب[٣]، لأنه مُضارِعٌ للمُضاف[٤]، علىٰ نَحْو: لا خيراً منه قائم، ولم يَذكُر أحدٌ إلا الفَتْح، قال الزَّجّاج هاهنا وفي سَبأ[٥]: «إنه في مَوضِعِ خَفض، إلا أنه فُتِحَ لأنه لا يَنصَرِف». وقال القاضي: «﴿وَلَآ أَصْغَرَ﴾ إلىٰ آخِره: كلامٌ برأسِه مُقرِّرٌ لِما قبلَه،

= وهذه الفقرة جاءت في (ف) كما يلي: «أي: الضمير في ﴿مِنْهُ﴾ لله تعالىٰ، وعلىٰ أن يكون الضمير للشأن: الأولىٰ تبعيض، والثانية: مزيدة، والضمير في ﴿مِنْهُ﴾ للشأن، أي: من أجله». وفيه سقطٌ في عِدَّةِ مواضع.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٧٩).

(٢) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٤.

(٣) النَّصْب ـ في قول الزمخشري السَّالِف: «الوَجْهُ النَّصْب» ـ بمعنىٰ: الفَتْح، أما النَّصْب في قولِ المُعتَرِض هنا: «لكان الواجبُ النَّصْب»، فإنه بمعنىٰ الإعرابِ بالنَّصْب، أي: أن يُنوَّنَ بتنوين الفتح، لا البناءِ علىٰ الفَتْح.

(٤) أي: مُشابِه للمُضاف.

(٥) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]. وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦)، ولم أقف عليه في الموضع الثاني عنده.

ليكونَ كلاماً برأسِه، وفي العَطْفِ علىٰ محلِّ ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ ....

﴿لَآ﴾ نافية، و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمُها، و﴿مِن﴾ عطفٌ علىٰ لفظِ ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، وجُعِلَ الفَتْحُ بَدَلَ الكَسْرِ لامتِناعِ الصَّرْف»[1].

قوله: (وفي العَطفِ علىٰ محلِّ ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾)، يعني: إذا قُرِئَ «أصغرُ» مرفوعاً عطفاً علىٰ محلِّ ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾[2] أو علىٰ لفظ ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾[3]، فَتْحاً في مَوضِعِ الجر، لأنَّ ﴿أَصْغَرَ﴾ و﴿أَكْبَرَ﴾ لا يَنصرِفان؛ لِلُزوم الصِّفةِ ووَزْنِ الفِعل، (إشكال) لِمَا يُؤدِّي علىٰ التقديرين، إلا أن يُقال: لا يَعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب، تقريرُه: هو أنَّ الكِتابَ المُبين: إما اللَّوحُ المحفوظُ أو عِلمُه، كما فَسَّرَه في الأنعام[4]، فعلىٰ الأول: لا يَعزُبُ عنه شيءٌ قَطُّ إلا ما في اللَّوح، فإنه يَعزُبُ عنه، وعلىٰ الثاني: لا يَعزُبُ عن ذاتِهِ شيءٌ إلا ما في عِلمِه، فإنه يُعزُب، وهو مُشكِل.

ولك أن تقول: إذا جُعِلَ الاستِثناءُ مِن بابِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] لا يبقىٰ الإشكال، المعنىٰ: لا يَبعُدُ عنه شيءٌ قَطُّ، لا الصَّغيرُ ولا الكبير، إلا ما في اللَّوح أو في عِلمِه، إن عُدَّ ذلكَ مِنَ العُزُوبِ فهو العُزوب، ومعلومٌ أنه ليسَ مِنَ العُزوبِ قطعاً، فإذن لا يَعزُبُ عنه شيءٌ قط.

وفي «الكواشي»: معنىٰ «لا يَعزُب»: لا يَبِينُ ولا يَصدُر، أي: لم يَصدُر عن الله شيءٌ بعدَ خَلقِهِ له إلا وهو في اللَّوح، أو الاستِثناءُ مُنقطِع[5]، المعنىٰ: لا يَعزُبُ عن ربِّكَ شيء، لكنْ جميعُ الأشياءِ ثابتٌ في كتابٍ مُبين.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٠٦).

(٢) من قوله: «وجُعِلَ الفتحُ بدل الكسر» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) في (ح): «علىٰ محل ﴿مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو علىٰ لفظ: ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، وهو مقلوب، وفي (ط): «علىٰ محل ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ أو علىٰ لفظ ﴿مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾»، ولا يستقيم، والمُثبَت من «الكشّاف».

(٤) في تفسير الآية ٥٩ منها (٦: ١١٦).

(٥) في (ط): «والاستثناء منقطع»، والمُثبتُ من (ح) و(ف).

أو علىٰ لفظ: ﴿مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾؛ فَتْحاً في مَوضِعِ الجرِّ لامتِناعِ الصَّـرْف: إشكال، لأنَّ قولَكَ: «لا يَعزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتاب» مُشكِل.

فإن قلتَ: لِمَ قُدِّمَتِ «الأرضُ» علىٰ «السماء»، بخلافِ قولِهِ في سُورةِ سبأ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]؟ قلتُ: حَقُّ السَّماءِ أن تُقدَّمَ علىٰ الأرض، ولكنَّه لـمَّا ذَكَرَ شَهادتَه علىٰ شؤون أهلِ الأرضِ وأحوالِهم وأعمالِهم، ووَصَلَ بذلكَ قولَه: «لا يَعزُبُ عنه»، لاءَمَ ذلكَ أن قَدَّمَ الأرضَ علىٰ السماء، ....

وعن الراغب: «العازِب: المُتباعِدُ في طَلَبِ الكَلَأِ عن أهلِه، يُقال: رجلٌ عَزَب، وامرأةٌ عَزَبة، وعَزَبَ عنه حِلمُه»[١].

قوله: (لـمَّا ذَكَرَ شهادتَه علىٰ شُؤونِ أهلِ الأرضِ وأحوالِهم وأعمالِهم) إلىٰ قوله: (لاءَمَ ذلكَ أنْ قَدَّمَ الأرضَ علىٰ السمـاء): يُريد: أنَّ في الآيـةِ التَّـرقِّي مِنَ الأهوَنِ إلىٰ الأغلظ، وأنَّ الكلامَ في أعمالِ العباد، وذلكَ أنَّ سياقَ الكلام مِنَ ابتداءِ قولِه: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ٤١] إلىٰ هاهنا، في تقبيحِ أعمالِ الكَفَرة، وتَسْليةِ الرسولِ ﷺ مما بَلَا[٢] من مُقاساةِ القَوم وطَعنِهم في الدِّين، يدلُّ عليه قولُه تعالىٰ بعدَ هذا: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، وكان الاهتمامُ بشُمُول العِلم والإحاطةِ التامةِ ليَتَرتَّبَ عليه الوعدُ والوعيدُ بجَزاءِ الأعمال، أوجَبَ التَّـرقِّيَ[٣] مِنَ الأهوَنِ إلىٰ الأغلظ.

ألا ترىٰ كيفَ بدأ الخِطابَ مَعَ حبيبه بخاصَّةِ نفسِه، وقال: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ﴾، ثم ثَنَّىٰ بما هو أعَمُّ خِطاباً ومعلوماً، وقال: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، ثم رَجَعَ إلىٰ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٦٤.

(٢) أي: جَرَّب.

(٣) الجملة الفعلية «أوجَبَ الترقي»، في محل رفع خبر «أنَّ» في قوله: «أنَّ سياق الكلام»، والتقديرُ: «أنَّ سياقَ الكلامِ مُوجِبٌ التَّـرقِّي».

علىٰ أنَّ العَطفَ بالواو حُكمُه حُكمُ التثنية.

[﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ * لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ٦٢-٦٤]

خِطابِ نفسِه وعَمَّ المعلوماتِ بأَسْرِها مُسَلِّياً له، ولذلكَ خَصَّ لفظَ «الرَّب»[١]، فكما رُوعِيَ التَّرَقِّي في ذلكَ ناسَبَ أن يُراعىٰ في الأرض والسماء، لأنَّ الكلامَ في الأعمال.

ومنْ ثَمَّ لـمَّا أُجرِيَ الكلامُ في سَبأ[٢] لإثباتِ مُطلَقِ الحمدِ لله تعالىٰ، أجرَىٰ ذِكرَ السَّماءِ والأرضِ علىٰ الظاهِر[٣]، ولـمَّا قَيَّدَ الحمدَ في الآخرةِ في قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سبأ: ١] قدَّم الأرضَ في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢] علىٰ خِلافِ الظاهِر، لأنَّ الحمدَ في الآخرة[٤] مَسبوقٌ بوُجودِ الأعمالِ الصالحةِ للحامِد، ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٤]، ولـمَّا رَدَّ علىٰ مُنكِري الحشرِ في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ [سبأ: ٣]، بقوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] إلىٰ آخِرِ الآيات، عادَ إلىٰ الظاهِرِ؛ لأنَّ المُرادَ مِن إثباتِ العِلمِ الشامِلِ مُجَرَّدُ التهديدِ والوعيد.

قوله: (حُكمُه حُكمُ التثنية): وذلكَ أنَّ قولَك: جاءني زيدٌ وزيد، وقولَك: جاءني الزَّيْدان، سواء، كما أنَّ التثنيةَ تُفيدُ الجمعية، فكذلكَ العَطْف.

---

(١) أي: خَصَّه بالذِّكرِ في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾، ولم يقل: «عن الله».

(٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

(٣) أي: بتقديم السماوات علىٰ الأرض.

(٤) من قوله: «بقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

﴿أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾: الذينَ يَتولَّونَه بالطاعةِ ويَتولَّاهُم بالكرامة، وقد فُسِّـرَ ذلكَ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ فهو تَوَلِّيهم إياه، ....

قوله: (يَتولَّوْنَه بالطاعة ويَتولاهُم بالكرامة): بيانٌ لِوَجْهِ نِسبةِ الوِلايتَينِ في قولِه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ وِلايةِ الله ووِلايةِ العبد؛ لأنه مِنَ الأُمورِ النِّسبيَّة، فاعتَبرَ الوِلايةَ مِن جانبِ العبدِ بالطاعة، ومن جانبِ الله بالكرامة، وجَعَلَ القَدْرَ المُشتَـرَكَ بينَهما التولِّي؛ فِراراً مِن تفسيرِ الوِلايةِ بالمحبَّةِ الحقيقية، كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

فإذا حُمِلَ الوليُّ علىٰ المُحِبِّ أُمِنَ مِنَ التكلُّفِ الذي ذكرَه[١]، ويكونُ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ صفةً وارِدةً علىٰ المَدْحِ بتقدير: اذكُر، أو: هُم، لا الكشفِ كما قال[٢]، لِـيَسلَمَ مِنَ الفَصْلِ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بالخبر، ولِـيَثبُتَ لهم بها ما يُناسِبُها مِنَ البِشارةِ في الدارين، كما نُفِيَ عنهم عندَ ذِكرِ الوِلايةِ خَوْفُ الآجِلِ وحُزْنُ العاجِل، كأنه قيل: ألا إنَّ أولياءَ الله لا خَوْفٌ عليهم في الآجِل، ولا هُم يحزنون في العاجِل؛ لِكَوْنِ الله ولياً لهم، وهُم أولياءُ الله، ولهمُ البُشْـرىٰ في الدُّنيا والآخِرة؛ لكَوْنِـهم موصوفينَ بالإيمانِ والتقوىٰ.

فينطَبِقُ علىٰ هذا التفسيرِ الحديثُ النَّبَويُّ علىٰ ما أورَدَه الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل في «مُسنَدِه»[٣] عن عَمْرِو بنِ الـجَمُوح: أنه سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يقولُ عن الله: «أوليائي مِن عِبادي، وأحِبَّائي مِن خَلْقي: الذينَ يُذكَرُونَ بذِكْري، وأُذكَرُ بذِكْرِهم»، فإنه صُـرِّحَ فيه بذِكْرِ المَحَبَّة، ولم يُذكَر فيه ما ذَكَـرَه[٤]: «يُذكَرُ اللهُ برُؤيتهم»؛ ليُحتاجَ إلىٰ تفسيره بالسَّمْتِ والهيئة، وأن يُقال: مَنْ نَظَـرَ إلىٰ سِيمـاهُم رأىٰ أثَـرَ طاعتِهم إيايَ فيَذكُرُني.

---

(١) وهو ما سبق من جَعْلِه التَّولِّي هو القَدْرَ المُشتركَ مِن طاعةِ العبدِ لربِّه، وإكرامِ ربِّه له.

(٢) أي: وليسـت صفةً واردةً علىٰ الكشفِ، كمـا قال الزمخشري. يُريدُ بالكشف: أنها تُفسِّـرُ الموصوفَ وتكشفُ عنه.

(٣) برقم (١٥٥٤٩).

(٤) أي: الزمخشري.

﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ فهو تَوَلِّيهِ إياهم. وعن سعيدِ بنِ جُبير: أنَّ رسولَ الله ﷺ سُئِل: «مَنْ أولياءُ الله؟ فقال: هُمُ الذينَ يُذكَرُ اللهُ برؤيتهم»، يعني: السَّمْتَ والهيئة. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: **الإخباتُ والسَّكينة.**

وقيل: هُمُ المُتحابُّونَ في الله. **وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ** يقول: «إنَّ مِن عبادِ الله عِباداً ما هُم بأنبياءَ ولا شُهَداء، يَغبِطُهُمُ الأنبياءُ والشُّهَداءُ يومَ القيامة؛ لمكانِهم مِنَ الله». قالوا: يا رسول الله، خَبِّرْنا مَنْ هُم، وما أعمالُهم؟ فلَعَلَّنا نُحِبُّهم، قال: «هُم قومٌ تحابُّوا في الله علىٰ غيرِ أرحامٍ بينَهم، ....

النهاية: «في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: «فيَنظُرُونُ إلىٰ سَمْتِهِ وهَدْيِه»: أي: حُسْنِ هَيْئتِه ومَنظَرِهِ في الدِّين، وليسَ مِنَ الحُسْنِ والجمال، وقيل: هو مِنَ السَّمْت: الطريق، يُقال: الزَمْ هذا السَّمْت».

قوله: **(الإخباتُ والسَّكينة)**، **النهاية:** «في الدُّعاء: «اجعَلْني لَكَ مُخبِتاً»[1]، أي: خاشِعاً مُطيعاً، والإخبات: التواضُعُ والخشوع، وأصلُه مِنَ الخَبْت: المُطمَئنُّ مِنَ الأرض».

قوله: **(وعن عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: سَمِعتُ النَّبيَّ ﷺ)** الحديث: رواه أبو داود[2] مَعَ تغيير يسير. فإن قلت: ظاهِرُ الحديثِ يُوهِمُ فَضْلَهم علىٰ مَنْ يَغبِطُهم[3]؟ والجواب: أنَّ هذهِ الحالةَ قبلَ دخولِ الجنة حينَ يَتَجلَّىٰ اللهُ بعظَمتِهِ علىٰ أهلِ العَرَصات[4]، يدلُّ عليه: «لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يَحزَنُونَ إذا حَزِنَ الناس».

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٠)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٣٠) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في «سننه» برقم (٣٥٢٧).

(٣) وهم الأنبياء والشُّهداء بنَصِّ الحديث، مع أنهم أفضلُ منهم، وأعلىٰ درجةً منهم.

(٤) العَرَصات: جمعُ عَرْصة، وهي كُلُّ موضعٍ واسعٍ لا بناءَ فيه. قاله ابنُ الأثير في «النهاية» (٣: ٢٠٨)، مادة (عرص).

ولا أموالٍ يَتَعاطَونَـها، فوالله إنَّ وُجُوهَهم لَنُور، وإنهم لعلىٰ مَنابِرَ مِن نُور، لا يخافونَ إذا خافَ الناس، ولا يحزنونَ إذا حَزِنَ الناس»، ثم قرأ الآية.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ نصبٌ أو رَفْع؛ علىٰ الـمَدْحِ أو علىٰ وَصْفِ الأولياء، أو علىٰ الابتداءِ والخبرُ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾.

وما روينا عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قال اللهُ عَزَّ وجَلَّ: المُتحابُّونَ بجلالِ الله يكونونَ يومَ القيامة علىٰ مَنابِرَ مِن نُور، يَغبِطُهُم أهلُ الـجَمْع». أخرجه رَزين[١].

وعن مُسلِمٍ ومالكٍ[٢] عن أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالىٰ يومَ القيامة: أينَ المُتحابُّونَ بجَلالي؟ اليومَ أُظِلُّهُم في ظِلِّي يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلِّي»، فإذا الأنبياءُ والشُّهَداءُ مُشتَغِلُونَ بما يَـهُمُّهُم مِن أمرِ الشفاعةِ والأُمة.

ولا يَبعُدُ أن يكونَ قد خَصَّهُم وحدَهم في هذهِ الحالةِ بتلكَ الكرامة، ولا يَلزَمُ منه فَضْلُهُم علىٰ أولئكَ في غيرها مِنَ الكرامات، وفي سائرِ الحالاتِ والأوقات.

النهاية: «الغَبْط: حَسَدٌ خاص، يُقال: غَبَطتُ الرَّجُلَ أغبِطُه غَبْطاً: إذا اشتَهَيتَ أن يكونَ لكَ مِثلُ ما لَه، وأن يَدُومَ عليه ما هو له. والحسد: إذا اشتَهَيتَ أن يكونَ لكَ مِثلُ ما له، وأن يَزُولَ عنه ما هو فيه».

قوله: (نَصْبٌ أو رَفْع): فالنَّصْب: إما بتقدير: أعني، أو علىٰ الوَصْف[٣]. والرفع: إما بتقدير: هُم، أو علىٰ الابتِداء، والخبر: ﴿لَهُمُ﴾، ففيه[٤] لَفٌّ ونَشـر.

---

(١) وأخرجه الترمذي (٢٣٩٠) بلفظ: «يَغبِطُهم النَّبيُّونَ والشُّهَداء».

(٢) مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٦)، ومالك في «مُوطَّئه» (١٧٠٨)، إلىٰ قوله: «إلا ظِلِّي».

ولم أقف علىٰ سائره فيما تيَسَّـرَ لي من مصادر، واللهُ تعالىٰ أعلم.

(٣) أي: علىٰ أن يكونَ قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ صفةً لقوله: ﴿أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾، فيكونُ منصوباً.

(٤) أي: في عبارة الزمخشريِّ.

والبُشرىٰ في الدُّنيا: ما بَشَّرَ اللهُ به المُؤمنينَ المُتقينَ في غير مكانٍ مِن كِتابه، وعن النبي ﷺ: «هيَ الرُّؤيا الصالِحَةُ يَراها المُسلِمُ أو تُرىٰ له»، وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ذَهَبَتِ النُّبوَّةُ وبَقِيَتِ المُبشِّرات». وقيل: هيَ محبةُ الناسِ له والذِّكْرُ الحسن، وعن أبي ذرّ: قُلتُ لرسولِ الله ﷺ: الرجلُ يَعمَلُ العَمَلَ لله، ويُحبُّه الناس، فقال: «تلكَ عاجِلُ بُشْرىٰ المُؤمِن»، وعن عطاء: لهم البُشرىٰ عندَ الموت؛ تأتيهمُ الملائكةُ بالرحمة، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠]، وأما البُشْرىٰ في الآخِرة: فتَلَقِّي الملائكةِ إياهُم مُسَلِّمينَ مُبشِّرينَ بالفَوْزِ والكرامة، وما يَرَونَ مِن بياضِ وُجوهِهم، وإعطاءُ الصَّحائِفِ بأَيْمانِهم، وما يقرؤونَ منها، وغيرُ ذلكَ مِنَ البِشارات.

﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾: لا تغييرَ لأقوالِه، ولا إخلافَ لمواعيدِه، كقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩]، و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلىٰ كونهم مُبشَّرينَ في الدّارَيْن، وكِلتا الجملتَينِ اعتِراض.

قوله: (هيَ الرُّؤيا الصالحةُ يراها المُسلِمُ أو تُرىٰ له) الحديث: أخرجه أحمدُ بنُ حنبل والترمذيُّ[1] عن أبي الدَّرْداء.

قوله: (وكِلتا الجملتَينِ اعتِراض): أما الأُولىٰ: فهو قوله: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾، إذ معناه: لا إخلافَ لمواعيده، فيكونُ مُؤكِّداً لمعنىٰ الوعدِ في قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾. وأما الثانية: فهي قولُه تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، إذ معناه: أنَّ البِشارةَ في الدارَيْنِ هو الفوزُ العظيم، فيكونُ مُؤكِّداً لهذا المعنىٰ، ولو جُعِلَتِ الأُولىٰ مُعتَرِضة، والثانيةُ تذييلاً للمُعتَرِض والمُعتَرَضِ فيه ومُؤكِّدةً لها: كانَ أحسَن.

---

(١) أحمد في «مسنده» (٢٧٥١٠) و(٢٧٥٢٠) و(٢٧٥٢٦) و(٢٧٥٥٦)، والترمذي في «جامعه» (٢٢٧٣) و(٣١٠٦).

وأخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث عبد الله بن عباس، والترمذي (٢٢٧٥)، وابن ماجه (٣٨٩٨) من حديث عبادة بن الصامت، رضي اللهُ عنه.

[﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٦٥]

﴿ وَلَا يَحْزُنكَ ﴾ وقُرِئ: «ولا يُحزِنْك»؛ مِن: أحزَنَه، ﴿قَوْلُهُمْ ﴾: تكذيبُهم لك، وتهديدُهم، وتَشاوُرُهم في تدبير هَلاكِكَ وإبطالِ أمرِك، وسائرُ ما يَتكلَّمُونَ به في شأنِك، ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ ﴾ استِئنافٌ بمعنىٰ التعليل، كأنه قيل: ما لي لا أحزَن؟ فقيل: إنَّ العِزَّةَ لله جميعاً، أي: إنَّ الغَلَبَةَ والقَهْرَ في مَلَكةِ الله جميعاً، لا يَملِكُ أحدٌ شيئاً منها، لا هُم ولا غيرُهم، فهو يَغلِبُهم ويَنصُرُكَ عليهم، ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١].

وقرأ أبو حَيْوة: «أنَّ العِزَّةَ» بالفتح؛ بمعنىٰ: لأنَّ العِزَّة؛ علىٰ صَريحِ التعليل، ومَنْ جَعلَه بَدَلاً مِن ﴿قَوْلُهُمْ ﴾ ثم أنكَرَه: فالمُنكَرُ هو تخريجُه، لا ما أُنكِرَ مِنَ القِراءةِ به.

﴿ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾: يَسمَعُ ما يقولون، ويَعلَمُ ما يُدبِّرُونَ ويَعزِمُونَ عليه، وهو مُكافِئُهم بذلك.

[﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ٦٦]

قوله: (ومَن جَعلَه بَدَلاً مِن ﴿قَوْلُهُمْ ﴾): قيل: هو قُتيبةُ بنُ مُسلِم؛ جَعَلَ «أنَّ العِزَّة» ـ بفَتْحِ «أنَّ» ـ بَدَلاً مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿قَوْلُهُمْ ﴾، ثم أنكَرَهُ بأنْ قال: «هذا يُؤدِّي إلىٰ أنْ يُقال: فلا يَحزُنْكَ أنَّ العِزَّةَ لله جميعاً، وهو فاسِد»، فالمُنكَرُ تخريجُه[1] حيثُ جَعلَه بَدَلاً، ولم يَجعَلْهُ تعليلاً علىٰ حَذْفِ حرفِ العِلَّة، كما قَرَّرْناه، وحينَ جَعَلَهُ بَدَلاً لم يَجعَلْهُ مِن قَبيلِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ ... وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٦ و٨٩]، ومِثلُه في سورةِ يس[2]، فيكونُ للتَّهييج والإلهابِ والتعريضِ بالغير.

---

(١) في الأصول الخطية: «تخرجه» أو «يخرجه» حيث لم يُنقَط الحرفُ الأول، والمُثبَتُ مِنَ «الكشَّاف».

(٢) يعني: قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: ٧٦].

﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾: يعني العُقلاءَ المُميِّزين، وهُمُ الملائكةُ والثَّقَلان، وإنما خَصَّهم لِيُؤْذِنَ أنَّ هؤلاءِ إذا كانوا له وفي مَلَكَتِهِ فهم عَبيدٌ كُلُّهم، وهو سبحانه وتعالىٰ ربُّهم، ولا يَصلُحُ أحدٌ منهم للرُّبُوبيَّة، ولا أن يكونَ شريكاً له فيها، فما وراءَهم مما لا يَعقِل أحقُّ أن لا يكونَ له نِدّاً وشريكاً، وليدلَّ علىٰ أنَّ مَنِ اتَّخذَ غيرَه رباً مِن مَلَكٍ أو إنسيّ، فَضْلاً عن صَنَمٍ أو غير ذلك، فهو مُبطِلٌ تابعٌ لِـمَا أدَّىٰ إليه التقليدُ وتَرْكُ النَّظَر.

ومعنىٰ: وما يَتَّبِعُونَ شُركاء: أي: وما يَتَّبِعُونَ حقيقةَ الشُّركاء وإن كانوا يُسَمُّونَها شُركاء، لأنَّ شِرْكَةَ الله في الرُّبوبيَّة مُحال، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ أنها شُركاء، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يَحزُرُونَ ويُقدِّرُونَ أن تكونَ شُرَكاءَ تقديراً باطلاً.

ويجوز أن يكونَ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ في معنىٰ الاستِفهام، يعني: وأيَّ شيءٍ يَتَّبِعُون، و﴿شُرَكَآءَ﴾ نَصْبٌ علىٰ هذا بـ﴿يَدْعُونَ﴾، وعلىٰ الأولِ بـ﴿يَتَّبِعُ﴾، وكانَ حقُّه: وما يَتَّبِعُ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله شُرَكاءَ شُرَكاء، فاقتَصَرَ علىٰ أحدِهما للدلالة.

قوله: (وكانَ حَقُّه): أي: علىٰ التقدير الأول[1]، لأنه لا بُدَّ لقوله: ﴿يَدْعُونَ﴾ مِن مفعول، فإذا كان ﴿شُرَكَآءَ﴾ مفعولاً لِقولِه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ فيُقدَّرُ له أيضاً آخرُ مِثلُه، المعنىٰ علىٰ هذا: مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ مملوكٌ لله ومُختَصٌّ به، لا شَريكَ له فيهما أحدٌ، وهؤلاءِ ما يَتَّبِعُونَ شُرَكاء، وإن سَمَّوهُ شُرَكاء.

والـمعنىٰ علىٰ الثاني[2]: كُلُّ مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ مِنَ الـملائكةِ والثَّقَلَينِ مملوكونَ له، أيُّ شيءٍ هذا الذي يَتَّبِعُهُ هؤلاءِ الذينَ يَدعُونَه شُرَكاءَ مِن دونِ الله؟ أي: ما مِقدارُه؟ يعني: ما يَتَّبِعُونَه ليسَ بشيء.

---

(١) وهو: أن تكون «ما» ـ في قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ﴾ ـ نافية.

(٢) وهو: أن تكون «ما» استفهامية.

ويجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً معطوفةً علىٰ ﴿مَن﴾، كأنه قيل: ولله ما يَتَّبِعُهُ الذينَ يَدعُونَ مِن دونِ الله شُـرَكاء، أي: وله شُـرَكاؤُهُم.

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنه: «تَدعُون» بالتاء، ووَجْهُه: أن يُحمَلَ ﴿وَمَا يَتَّبِعُ﴾ علىٰ الاستِفهام، أي: وأيَّ شيءٍ يَتَّبِـعُ الذينَ تدعُونَهم شُـرَكاءَ مِنَ الملائكةِ والنَّبِيِّين، يعني: أنهم يَتَّبِعُونَ اللهَ ويُطيعُونَه، فما لكم لا تَفعَلُونَ مِثلَ فِعلِهم؟ كقوله: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

ثم صَـرَفَ الكلامَ عنِ الخِطابِ إلىٰ الغَيْبة، فقال: إنْ يَتَّبِـعُ هؤلاءِ المُشـركونَ إلا الظَّنّ، ولا يَتَّبِعُونَ ما يَتَّبِـعُ الملائكةُ والنَّبِيُّونَ مِنَ الحق.

والمعنىٰ علىٰ الموصولة: لله مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرض[1]، وله شُـرَكاؤُهُم، أي: مُلكُه ومملوكُه وتحتَ قَهْرِه.

والمعنىٰ علىٰ قِراءةِ علي رضيَ اللهُ عنه: أيُّ شيءٍ الذي يَتَّبِعُهُ الملائكةُ والمسيحُ وعُزَير؟ هل تَعرِفُونَه؟ وهو اللهُ عَزَّ وجَلَّ، فما لكم لا تَتَّبِعُونَـهُم وتَعبُدونَه؟! فيكونُ إلزاماً بعدَ بُرهان.

قوله: (ثم صَـرَفَ الكلامَ عنِ الخِطاب): أي: في قِراءةِ عليّ رضيَ اللهُ عنه: «الذين تدعون»[2]، إلىٰ الغَيْبة في قولِه: «إن يتَّبِـعُ هؤلاء»؛ نَعْياً عليهم سُوءَ صَنيعهم إلىٰ غيرهم، فيكون «ثم صَرَفَ» عطفاً علىٰ «أيَّ شيء» مِن حيثُ المعنىٰ، أي: قالَ اللهُ تعالىٰ مُخاطِباً: أيَّ شيءٍ يَتَّبعُ الذين تَدعُونَـهُم شُـرَكاء، ثم صَـرَفَ الكلامَ إلىٰ الغَيْبة، وقولُه بعد ذلك: «ثم نَـبَّـهَ علىٰ عظيم قُدرتِه» عطفٌ علىٰ قوله: «إنما خَصَّهُم» مِن حيثُ المعنىٰ أيضاً، أي: إنما نَـبَّـهَ المُشركينَ خِطابُهم بحرفِ التنبيه في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وخَصَّ العُقَلاءَ بالذِّكرِ لتلكَ النُّكْتة، ثم بعدَ ذلك نَـبَّـهَهُم بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ [يونس: ٦٧]؛ لِـيُؤْذِنَ بأنَّ مَنْ يكونُ موصوفاً بهذهِ الصِّفاتِ يَستَحِقُّ أن لا يُشـرَكَ به شيء.

---

(١) من قوله: «من بين الملائكة والثقلين» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) تحرَّف في الأصول الخطية: «في قراءة علي: ان تدعون».

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ ٦٧]

ثم نَبَّهَ علىٰ عظيمِ قُدرتِهِ ونعمتِهِ الشَّامِلةِ لِعِبادِهِ التي يَستَحِقُّ بها أن يُوحِّدُوهُ بالعبادة، بأنه جَعَلَ لهمُ الليلَ مُظلِماً ليسكنُوا فيه مما يُقاسُونَ في نهارِهم مِن تَعَبِ التَّرَدُّدِ في المعاش، والنهارَ مُضِيئاً يُبصِرُونَ فيه مَطالِبَ أرزاقِهم ومَكاسِبَهم، ﴿لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ مُعتَبِرٍ مُذَّكِرٍ.

[﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٦٨]

﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيهٌ له عن اتـخاذِ الوَلَد، وتَعَجُّبٌ مِن كَلِمَتِهم الحمقاء، ﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ عِلةٌ لنفي الوَلَد، **لأنَّ ما يطلُبُ به الوَلَدَ مَنْ يَلِد، وما يَطلُبُه له:** السَّبَبُ في كُلِّه الحاجة، فمَنِ الحاجةُ مُنتَفيةٌ عنه كانَ الوَلَدُ عنه مُنتَفياً.

﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فهو مُستَغنٍ بمُلكِهِ لهم عن اتخاذِ أحدٍ منهم وَلَدا، ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾: ما عِندَكم مِن حُجَّةٍ بهذا القول،........

قوله: (**يُبصِرون فيه**): إشارةٌ إلىٰ أنّ الإسنادَ في قوله: ﴿مُبْصِرًا﴾ مجاز، أي: أسنَدَه إلىٰ النهار مُبالغةً في إبصارهم الأشياءَ فيه، كقولك: نهارُه صائم[1].

قوله: (**لأنَّ ما يَطلُبُ به الوَلَدَ مَنْ يَلِد، وما يَطلُبُه له**): يعني: الذي يَطلُبُ الوالدُ باستعانتِه الوَلَدَ ـ وهو الزوجة ـ والذي يَطلُبُ الوالدُ لأجلِهِ الوَلَدَ[2] ـ وهو أن يكونَ ظَهيراً له في حياته، وخَلَفاً بعدَ مماتِه ـ: السَّبَبُ في كُلِّ ذلك الحاجة، واللهُ سبحانه وتعالىٰ هو الغنيُّ عن الحاجة. هذا المعنىٰ مأخوذٌ مِن قولِهِ تعالىٰ: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقد أشبَعْنا القولَ فيه.

---

(١) هذه الفِقرة سقطت من (ح) و(ف)، وأثبتُّها من (ط).

(٢) وقع في لفظتي «الولد» و «الوالد» في هذه الفِقرةِ خَلَل في (ح) و(ف)، والمُثبتُ من (ط).

والباءُ حَقُّها أن تَتعلَّقَ بقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم﴾ علىٰ أن يُجعَلَ القولُ مكاناً للسُّلطان، كقولك: ما عِندَكُم بأرضِكُم مَوْز، كأنه قيل: إنْ عِندَكُم فيما تقولونَ سُلْطان، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ لـمَّا نَفىٰ عنهم البُرهانَ جَعلَهم غيرَ عالمين، فدلَّ علىٰ أنَّ كُلَّ قولٍ لا بُرهانَ عليه لِقائِلِه؛ فذاكَ جَهْلٌ وليسَ بعِلم.

[﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ ٱلْعَذَابَ ٱلشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ﴾ ٦٩-٧٠]

﴿يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بإضافةِ الوَلَدِ إليه، ﴿مَتَٰعٌ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ أي: افتِراؤُهم هذا مَنفَعةٌ قليلةٌ في الدُّنيا، وذلكَ حيثُ يُقيمُونَ رِئاسَتَهم في الكُفْرِ ومُناصَبتِهم النَّبيَّ ﷺ بالتَّظاهُر به، ثم يَلقَونَ الشَّقاءَ المُؤبَّدَ بعدَه.

[﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ * فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ ٧١-٧٣]

قوله: (﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾): قيل: قولُه: ﴿سُلْطَٰنٍ﴾ مُبتَدأ، و﴿إِنْ﴾ نافية، و﴿مِّن﴾ زائدة، و﴿عِندَكُم﴾ الخبر، و﴿بِهَٰذَآ﴾ حالٌ مِنَ الضميرِ في الظَّرْفِ العائدِ إلىٰ ﴿سُلْطَٰنٍ﴾، كأنه قيل: ما عِندَكُم حُجَّةٌ حاصِلةٌ أو واقِعةٌ في هذا القول مكاناً ومحلاً للسُّلطان. وهو مُتعسِّف؛ لأنه يَلزَمُ الفَصْلُ بينَ العامِلِ المعنويِّ ومَعمُولِه بأجنبي، والأَوْلىٰ أن يُقال: ﴿مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ فاعلُ الظَّرْف، لأنه اعتَمَدَ علىٰ النفي، و﴿بِهَٰذَآ﴾ ظَرْف، والباءُ بمعنىٰ «في»، أي: ما حَصَلَ عِندَكُم في هذا سُلطان، قال أبو البقاء: «﴿إِنْ﴾ هاهنا بمعنىٰ «ما» لا غير»[1].

قوله: (ومُناصَبتِهم النَّبيَّ بالتَّظاهُر به): أي: مُعاداتِه ﷺ بسَبَبِ التعاوُنِ بالافتِراء.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٠).

﴿كَبُرَ عَلَيْكُم﴾: عَظُمَ عليكم وشَقَّ وثَقُل، ومنها قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ويُقال: تَعاظَمَه الأمر، ﴿مَّقَامِي﴾: مكاني، يعني: نفسَه، كما تقول: فَعلتُ كذا لمكانِ فُلان، وفُلانٌ ثقيلُ الظِّل، ومنه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [الرحمن: ٤٦]، بمعنىٰ: خافَ ربَّه، أو: قيامي ومُكْثي بينَ أظهُرِكُم مُدَداً طِوالاً؛ ألفَ سنةٍ إلا خمسينَ عاماً، أو: مَقَامي وتذكيري، لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا علىٰ أرجُلِهم يَعِظُونَهم، ليكونَ مكانُهم بَيِّناً، وكلامُهم مسموعاً، كما يُحكىٰ عن عيسىٰ صلواتُ الله عليه: أنه كانَ يَعِظُ الحواريِّينَ قائماً وهُم قُعُود.

﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ مِن: أجمَعَ الأمرَ وأزمَعَه: إذا نَواهُ وعَزَمَ عليه، قال:

هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ

قوله: (وفلانٌ ثقيلُ الظِّل): كنايةٌ عن بُعْدِهِ عن القُلوب، وتَنافُرِ النُّفوسِ عنه، يعني: إذا كانَ الظِّلُّ الذي هو أخفُّ الأشياءِ علىٰ الأرضِ ثقيلاً منه، فكيفَ بنفسِه وطَلَلِه[1]، وكُلُّ الأمثلةِ[2] مِن بابِ الكِنايـةِ الإيمائية.

قوله: (أو قيامي ومُكْثي): يعني: المُرادُ مِن قوله: ﴿مَّقَامِي﴾: إما المكانُ أو المَصدَر، فإن كانَ الأولَ فيكونُ كِنايةً عن النَّفسِ كما مَرّ، وإن كانَ الثاني: فإما أن يكونَ المُرادُ المُكْثَ والسُّكونَ مجازاً، فقولُه: «ومُكْثي»[3] عطفٌ تفسيريٌّ لـ«قيامي»، وإما أن يُرادَ به حقيقةُ القيام، فهو المُرادُ مِن قوله: «لأنهم كانوا إذا وَعَظُوا الجماعةَ قاموا».

قوله: (هل أغدُوَنْ يوماً وأمري مُجمَعُ): أوَّلُه:

يا ليتَ شِعري والمُنىٰ لا تَنفَعُ[4]

---

(١) أي: شَخصه، قال في «لسان العرب»، مادة (طلل): «طَلَلُ كُلِّ شيءٍ: شَخْصُه».

(٢) يعني: الأمثال.

(٣) من قوله: «يعني: المراد» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة (جمع)، و«لسان العرب» لابن منظور، مادة (جمع) و(زفي).

والواوُ بمعنىٰ «مع»، يعني: فأجمِعُوا أمرَكُم مَعَ شُرَكائِكُم. وقرأ الحسن: «وشُرَكاؤُكُم» بالرفع؛ عَطفاً علىٰ الضَّمير المُتَّصِل، وجاز مِن غير تأكيدٍ بالمُنفَصِل؛ لِقيامِ الفاصِلِ مَقامَه لِطُولِ الكلام، كما تقول: اضرِبْ زيداً وعَمْرٌو.

وقُرِئ: «فاجمَعُوا»؛ مِنَ الجمع، و«شُرَكاءَكُم»؛ نصبٌ للعَطفِ علىٰ المفعول، أو لأنَّ الواوَ بمعنىٰ «مع»، وفي قراءةِ أُبيّ: «فأجمِعُوا أمرَكُم وادعُوا شُرَكاءَكم».

فإن قلتَ: كيفَ جاز إسنادُ الإجماعِ إلىٰ الشُّركاء؟ قلتُ: علىٰ وَجْهِ التهكُّم، كقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

فإن قلتَ: ما معنىٰ الأمرَين؛ أمْرِهم الذي يجمعونَه، وأمْرِهم الذي لا يكونُ عليهم غُمَّة؟ قلتُ: أما الأمرُ الأول: فالقَصْدُ إلىٰ إهلاكِه، يعني: فأجمِعُوا ما تُريدُونَ مِن إهلاكي، واحتَشِدُوا فيه، وابذُلُوا وُسْعَكُم في كَيْدي، وإنما قالَ ذلكَ إظهاراً لِقِلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِهِ بما وَعَدَه ربُّه مِن كَلاءتِهِ وعِصْمَتِهِ إياه، وأنهم لن يجدوا إليه سبيلاً.

وأما الثاني: ففيه وجهان: أحدُهما: أن يُرادَ مُصاحَبَتُهم له، ....

قوله: («فاجمَعُوا»؛ مِنَ الجمع): يُمكِنُ أن يكونَ المُراد: فاجمَعُوا ذَوِي الأمرِ منكم، أي: رُؤَساءَكُم ووُجُوهَكُم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ويجوزُ أن يكونَ المُرادُ بالأمر: ما كانوا يجمعونه مِن كَيْدِهِم، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤].

زَعَمَ أبو الحسن[1]: أنَّ وَصْلَ الألفِ في ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ أكثَرُ في كلامِهم، وإنما يَقطَعُونَ الألفَ إذا قالوا: علىٰ كذا[2] وكذا.

---

(١) يعني: الأخفش.

(٢) قال ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (جمع): «جَمَعَ أمْرَه، وأجمَعَه، وأجمَعَ عليه: عَزَمَ عليه، كأنه جمعَ نفسَه له»، وعليه فيكونُ مُرادُ أبي الحسن: أنَّ الأكثرَ أن يُقال: جمعَ أمْرَه، وأجمَعَ علىٰ أمرِه، والأمرُ مِنَ الأول: اجمَع ـ بهمزةِ وَصْل ـ، ومِنَ الثاني: أجمِع، بهمزةِ قَطْع.

وما كانوا فيه معه مِنَ الحالِ الشَّديدةِ عليهم المكروهةِ عندَهم، يعني: ثُمَّ أهلِكُوني لِئلَّا يكونَ عَيشُكُم بسببي غُصَّة، وحالُكُم عليكم غُمَّة، أي: غمّاً وهمّاً، والغَـمَّ والغُمَّة، كالكَرْبِ والكُرْبة. والثاني: أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول، والغُمَّة: السُّترة؛ مِن: غَمَّه: إذا سَتَـرَه. ومنها قوله عليه السلام: «ولا غُمَّةَ في فرائِضِ الله»، أي: لا تُستَر، ولكنْ يُجاهَرُ بها، يعني: ولا يَكُنْ قَصْدُكُم إلىٰ إهلاكي مستوراً عليكم، ولكنْ مكشوفاً مشهوراً تُجاهِرُونَني به.

﴿ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ﴾ ذلكَ الأمرَ الذي تُريدُونَ بي، أي: أدُّوا إليَّ قَطْعَه وتَصحيحَه، كقوله: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ﴾ [الحجر: ٦٦]، أو: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم عِندَكم مِن هلاكي، كما يقضي الرجلُ غريمَه، ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾: ولا تُـمهِلُوني.

قوله: (والغَمُّ والغُمَّةُ كالكَرْب والكُرْبة)، الراغب: «الغَمّ: سَتْـرُ الشَّيء، ومنه الغَمام؛ لكَوْنِهِ ساتِراً لِضُوءِ الشمسِ والقمر، والغُمَّىٰ مِثلُه، ومنه: غُمَّ الهِلال، ويومٌ غَمٌّ، وليلةٌ غُمَّةٌ وغُمَّىٰ، وغُمَّةُ الأمر، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةً﴾، أي: كُرْبة، يُقال: غَمٌّ وغُمَّة؛ نحو: كَرْبٌ وكُرْبة، وناصيةٌ غَمَّـاء: تَستُـرُ الوجه»(١).

قوله: (أن يُرادَ به ما أُريدَ بالأمرِ الأول): وهو ما تُريدُونَ من إهلاكي وبَذْلِ الوُسْع في كَيْدي، أي: لا يَكُنْ قَصْدُكُم إلىٰ إهلاكي مَستُوراً عليكُم، لكنْ مكشوفاً، فـ﴿ثُمَّ﴾ علىٰ هذا للتراخي في الرُّتْبة، فإنَّ المُرادَ بالأمرِ الأول: القَصْدُ إلىٰ إهلاكِهِ مُطلَقاً، وبالثاني: ذلكَ القَصْدُ مَعَ قَيْدِ كَوْنِهِ مُزيلاً للغُمَّةِ والكَرْب، ففي الكلام تَرَقٍّ مِنَ الأدنىٰ إلىٰ الأغلظ، ومِثلُه قولُ الحماسيّ:

ولا يَكشِفُ الغَمّـاءَ إلا ابـنُ حُـرَّةٍ   يَـرَىٰ غَمَراتِ الموتِ ثم يَزُورُهـا(٢)

قوله: (أو: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ﴾ مُضَمَّنٌ معنىٰ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦١٣-٦١٤.

(٢) انظر: «دوان الحماسة» ص١٣، ونَسَبَه لجعفر بن عُلبة الحارثيّ.

وقُرِئ: «ثم أفضُوا إليّ» بالفاء؛ بمعنىٰ: ثم انتهُوا إليَّ بشَـرِّكُم. وقيل: هو مِن: أفضىٰ الرجل: إذا خَرَجَ إلىٰ الفضاء، أي: أصحِرُوا به إليَّ وأبرِزُوهُ لي.

﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ﴾: فإن أعرضتُم عن تذكيري ونصيحتي، ﴿فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍ﴾: فما كانَ عندي ما يُنفِّرُكُم عني وتَتَّهِمُوني لأجلِهِ مِن طَمَعٍ في أموالِكم، وطَلَبِ أجرٍ علىٰ عِظَتِكم، ﴿إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ وهو الثوابُ الذي يُثيبُني به في الآخِرة، أي: ما نَصَحتُكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا، ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ الذينَ لا يأخذونَ علىٰ تعليمِ الدِّينِ شيئاً، ولا يَطلُبُونَ به دُنيا،..............

الأداء، ثم القضاء: إما بمعنىٰ قَطْعِ الـحُكْمِ وبَتِّهِ وتصحيحِه، واستَشهَدَ له بقوله: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ﴾، قال[1]: «(قضىٰ) عُدِّيَ بـ«إلىٰ»، لأنه ضُمِّنَ معنىٰ «أوحينا»، كأنه قيل: أوحينا إليكَ مَقْضِياً مَبْتُوتاً»، وإما بمعنىٰ قضاءِ الدَّيْن، والمعنىٰ: أدُّوا إليَّ ما هو حَقٌّ عليكم عِندَكُم، أي: في مُعتَقَدِكُم، فعلىٰ هذا فيه استِعارة، ولهذا قال: «كما يقضي الرجلُ غريمَه»، فكأنه كانَ في مُعتَقَدِهِم أنَّ إهلاكَ نُوحٍ كالحَقِّ الثابتِ للرجلِ علىٰ غَريمِه، فلا بُدَّ مِنَ استيفائِه.

قوله: (فإن أعرَضتُم عن تذكيري ونصيحتي): إنما أعاد ذِكْرَ «تذكيري» لِـيُؤْذِنَ أنَّ هذا الشَّرطَ مُرتَبِطٌ بالشرطِ الأول، وأنَّ المعنىٰ: إن تَوَلَّيتُم لأنكم ضَجِرتُم عني، وشَقَّ عليكُم طُولُ مَقامي وتذكيري، فابذُلُوا وُسْعَكُم في هلاكي وإبطالِ كَيْدي، ليظهرَ لكم أني ما أُريدُ بذاكَ إلا نُصْحَكُم وهِدايتَـكُم، وإن تولَّيتُم، لا أني[2] طامِعٌ في أموالكم، وأطلُبُ منكُم أجرَ الموعظة، فاعلموا وأيـقِنُوا أني ما نَصَحتُـكُم إلا لِوَجْهِ الله تعالىٰ، لا لِغَرَضٍ مِن أغراضِ الدُّنيا.

وهذا يُنبِئُ[3] أنَّ نوحاً ما أتىٰ بهذا النوعِ مِنَ الكلامِ إلا بعدَ مُراجَعاتٍ طويلةٍ وإلزامِهِمُ الحجَّة، كمـا قالوا: ﴿يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وأنه بَذَلَ وُسْعَهُ في

---

(١) أي: الزمخشريُّ في تفسير الآية المذكورة من سورة الحِجر (٩: ٥٢).
(٢) تحرَّف في (ط) و(ح) إلىٰ: «لأني».
(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «نبتي»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

....

التذكير والنُّصح وإبلاغ ما يجبُ عليه[١] أن يُبلِّغَه، وأنَّ القومَ بَلَغُوا الغايةَ في العِناد، وإليه الإشارةُ بقوله: «فذكرَ أنَّ تولِّيَهُم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه».

فإن قلتَ: لِـمَ خَصَّ المقامَ الأولَ بالتوكُّل، والثانيَ بالإسلام؟ فنقولُ ـ على لِسانِ العارفين، والعِلمُ عندَ الله تعالىٰ ـ: إنَّ مقامَ التسليم فوقَ مقام التوكُّل ـ وسيأتيكَ تصديقُه في قوله تعالىٰ: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ بُعَيدَ هذا ـ، ولأنَّ التَّوكُّل: كِلَةُ الأمرِ كُلِّهِ إلىٰ مالِكِه، والتعويلُ علىٰ وَكالَتِه، ومن ثَمَّ جعلَ اللهُ تعالىٰ قولَه: ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مُقدِّمةً للجزاء، وهو قولُه: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ وبالغَ فيه غايةَ المُبالغة.

وقال المُصنِّف: «إنما قالَ ذلكَ إظهاراً لِقِلَّةِ مُبالاتِه، وثِقَتِهِ بما وَعَدَهُ ربُّه مِن كِلاءتِهِ[٢]»، والتسليمِ وتَركِ الأسباب التي تُزاحِمُ العقولَ والأوهام. ومن ثَمَّ ذَيَّلَ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، لقوله: ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

قال العارفُ أبو [إسماعيل] عبدُ الله الأنصاري: «التَّوكُّلُ أصعبُ المنازل، والتسليمُ أعلىٰ الدَّرجات»، وقال الأستاذُ أبو القاسِم القُشَيري: «التوكُّلُ صِفةُ المُؤمنين، والتسليمُ صِفةُ الأولياء، والتفويضُ صِفةُ المُوحِّدين. والتوكُّلُ صِفةُ الأنبياء، والتسليمُ صِفةُ إبراهيم ـ لِقولِه: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] ـ، والتفويضُ صِفةُ نبيِّنا مُحمَّدٍ»[٣]، صلواتُ الله عليه وعليهم أجمعين، والله أعلم.

---

(١) من قوله: «طويلة وإلزامهم الحجة» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) أي: حِفظِه، يُقال: كَلَأهُ اللهُ يَكلَؤُه كِلاءةً: حَفِظَه، كما في «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (كلأ).

(٣) «الرسالة القشيرية» ص١٦٧، نقلًا عن شيخه الأستاذ أبي علي الدقّاق، وما بين علامتي الاعتراض زيادة من المؤلف رحمهم الله تعالىٰ.

يُريد: أنَّ ذلكَ مُقتَضىٰ الإسلام، والذي كُلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به. والمُرادُ أن يَجعَلَ الحجَّةَ لازمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه، فذَكَرَ أنَّ تولِّيَهم لم يَكُنْ عن تفريطٍ منه في سَوْقِ الأمرِ معهم علىٰ الطريقِ الذي يجبُ أن يُساق عليه، وإنما ذلكَ لِعنادِهِم وتَـمَرُّدِهِم لا غير.

﴿فَكَذَّبُوهُ﴾: فتمُّوا علىٰ تكذيبه، وكانَ تكذيبُهم له في آخِرِ المُدَّةِ المُتطاوِلةِ كتكذيبِهم في أوَّلِها، وذلكَ عندَ مُشارفةِ الهلاكِ بالطُّوفان، ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ خَلَـٰٓئِفَ﴾ يخلُفُونَ الهالِكِينَ بالغَرَق، ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ تعظيمٌ لِـمَا جَرَىٰ عليهم، وتحذيرٌ لِـمَنْ أنذَرَهُم رسولُ الله ﷺ عن مِثلِه، وتسليةٌ له.

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ ٧٤]

قوله: (يُريدُ: أنَّ ذلكَ مُقتَضى الإسلام، والذي كُـلُّ مُسلِمٍ مأمورٌ به): يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ جُملةٌ مُذيِّلةٌ للكلام السابقِ مُقرِّرةٌ لمضمونِ معناه، وإلىٰ التقريرِ والتأكيدِ الإشارةُ بقوله: «المُرادُ أن يجعَلَ الحجَّةَ لازِمةً لهم، ويُبرِّئَ ساحتَه».

وفيه أنَّ مَنْ دعا الناسَ إلىٰ هِدايةٍ أو عَلَّمَهُم مِن عُلوم الدِّينِ شيئاً، وأخَذَ عليه الأُجرة، خَرَجَ مِن جُملةِ الوَرَثة.

قوله: (﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فتمُّوا علىٰ تكذيبه): يعني: أنَّ في تعقيبِ ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ بما سبقَ إشعاراً بتَجدُّدِ التكذيب، وليسَ به، بل المُرادُ التعاقُبُ والاستِمرار؛ لأنَّ قولَ نوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ لم يَكُنْ إلا عن تكذيبٍ سابقٍ منهم، يعني: كَذَّبُوهُ ابتِداءً، ثم بعدَ التذكيرِ والنُّصحِ لم يَنزِلُوا عن عادتِهم مِنَ التكذيب[1]، بل استَمَرُّوا عليه، مِثلُه في «القمر»: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا۟ عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩]، «أي: كَذَّبُوهُ تكذيباً عقيبَ تكذيب».

---

(١) أعادَ في (ح) جُملة: «وليس به بل المراد... لم يكن إلا عن تكذيب» هنا مرَّةً أخرىٰ، وهي زيادةٌ مُقحَمة.

﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بعدِ نُوح، ﴿رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ﴾ يعني: هُوداً وصالحاً وإبراهيمَ ولُوطاً وشُعيباً، ﴿فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: بالحججِ الواضِحةِ المُثبِتةِ لِدَعْواهُم، ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ﴾: فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال؛ لِشِدَّةِ شَكيمتِهم في الكُفرِ وتصميمِهم عليه، ﴿بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبۡلُ﴾ يُريد: أنهم كانوا قبلَ بعثةِ الرُّسُلِ أهلَ جاهليةٍ مُكذِّبين بالحق، فما وقعَ فَصْلٌ بينَ حالتَيْهم؛ بعدَ بعثةِ الرُّسُلِ وقبلَها، كأنْ لم يُبعَثْ إليهم أحد.

﴿كَذَٰلِكَ نَطۡبَعُ﴾: مِثلَ ذلكَ الطَّبْعِ المُحكَمِ نَطبَعُ ﴿عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، والطَّبْعُ جارٍ مجرىٰ الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجَاجِهم، لأنَّ الخِذْلانَ يَتبَعُه، ألا ترىٰ كيفَ أسنَدَ إليهمُ الاعتِداءَ ووَصَفَهم به.

قوله: (فما كانَ إيمانُهم إلا مُمتَنِعاً كالمُحال): هذه الاستحالةُ[1] تُستفادُ مِن لام «كي» المُؤكِّدة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١].

قوله: (والطَّبْعُ جارٍ مجرىٰ الكِنايةِ عن عِنادِهم ولَجَاجِهم): أي: الكِنايةِ التلويحية، وذلك أنَّ مَنْ عانَدَ وثبتَ علىٰ اللَّجَاجِ خَذَلَهُ الله، ومَنَعَ عنه التوفيقَ واللُّطْف، فلا يزالُ علىٰ هذا حتىٰ يَتراكَمَ الرَّيْن[2]، ويُطبَعَ علىٰ قَلبِه، قال تعالىٰ: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤]، والدليلُ علىٰ أنَّ الطَّبعَ كِنايةٌ عن العِنادِ واللَّجَاج: تصريحُ الاعتِداءِ في قوله: ﴿ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، قال القاضي: «﴿نَطۡبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ بخِذلانِهم لانهماكِهم في الضَّلالِ واتباعِ المألوف، وفي أمثالِ ذلكَ دليلٌ علىٰ أنَّ الأفعالَ واقعةٌ بقُدرةِ الله تعالىٰ وكَسْبِ العبد»[3].

---

(١) في (ط) و(ح): «هذا الاستحالة»، وفي (ف): «هذا بعد الاستحالة».

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الدين»، والرَّيْن: الصَّدَأ الذي يعلو السَّيْف والمِرآة، والرَّيْنُ: كالصَّدَأ يغشىٰ القلب، يُقال: ران الذَّنْبُ علىٰ قلبه يَرينُ رَيْناً ورُيُوناً: غَلَبَ عليه وغَطَّاه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (رين).

(٣) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢٠٩).

[﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ❁ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ❁ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ❁ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ ٧٥-٧٨]

﴿مِنۢ بَعْدِهِم﴾: مِن بعدِ الرُّسُل، ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾: بالآياتِ التِّسع، ﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ عن قَبولِها، وهو أعظَمُ الكِبْر؛ أن يَتهاوَنَ العبيدُ برسالةِ ربِّهم بعدَ تبيُّنِها، ويَتعظَّمُوا عن تَقبُّلِها، ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾: كُفَّاراً ذوي آثام عِظام، فلِذلكَ استكبروا عنها واجتَرَؤُوا علىٰ رَدِّها.

قوله: (وهو أعظَمُ الكِبْر): قيل: هو ضميرُ الشأن، و«أن يتهاون» خبرُ «أعظَم الكِبْر»، والجملةُ مُفسِّرةٌ للضَّمير، ويُمكِنُ أن يعودَ الضَّميرُ إلى الاستِكبارِ الذي هو مدلولُ «استكبَرَ»، و«أن يتهاون» بَدَلٌ مِن «أعظم الكِبر».

والمعنىٰ ينظرُ إلىٰ قولِهِ صلواتُ الله عليه: «الكِبرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناس[1]» الحديث، أخرجه مُسلِمٌ وأبو داودَ والترمذي[2].

النهاية: «بَطَرُ الحق: أن يجعلَ ما جَعَلَهُ اللهُ حقاً مِن توحيدِهِ وعبادتِهِ باطِلاً، وقيل: أن يطغىٰ ويتكبَّرَ عندَ سماعِ الحقِّ فلا يَقبلُه»، غَمْطُ الناس: الاحتِقارُ لهم والازدِراءُ بهم.

قوله: (﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾: كُفَّاراً ذَوِي آثامٍ عِظام، فلذلكَ استكبروا): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةَ في هذا الكلام علىٰ ما ذكر، والظاهِرُ أنه عطفٌ علىٰ «استكبروا» أي: استكبروا وثبتوا علىٰ إجرامهم[3]، ولا يَلزَمُ أيضاً أنَّ استِكبارَهُم بسَبَبِ إجرامِهم، سَلَّمْنا أنه يلزم، لكنْ لـمَّا أمكَنَ أن يكونَ للعطفِ ولا مُرجِّحَ لأن يكونَ للحال، والعطفُ فيه الأصل، والعُدولُ عنه إلىٰ غيره لغير ضرورةٍ عُدولٌ عن الأصل.

---

(١) في (ف): «الـخَلْق»، والمُثبَت من (ط)، وهو لفظُ الحديث في مصادره.

(٢) مسلم (٩١)، والترمذي (١٩٩٩) من حديث عبد الله بن مسعود، وأبو داود (٤٠٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) في (ح) و(ف): «والظاهر أنه عطف علىٰ «استكبروا» في حال إجرامهم»، ولا تستقيم، والمُثبتُ من (ط).

﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا﴾: فلما عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسىٰ وهارون، ﴿قَالُوٓاْ﴾ لِحُبِّهِمُ الشَّهوات: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ وهم يَعلَمُونَ أنَّ الحقَّ أبعَدُ شيءٍ مِنَ السِّحرِ الذي ليسَ إلا تمويهاً وباطِلاً.

وقلت: العَجَبُ أنه نَسَبَ إلىٰ المُصنِّفِ ما هو عنه بريء، ثم قام مُجادِلاً يَغضَبُ عليه، ولم يَدْرِ أنه سَلَكَ مَسلَكَ التذييلِ والاعتِراض، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢]: «يجوزُ أن يكونَ ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حالاً؛ أي: عَبَدتُمُ العِجلَ وأنتُم واضِعونَ العِبادةَ في غير مَوضِعِها، وأن يكونَ اعتِراضاً؛ بمعنىٰ: وأنتُم قومٌ عادتُكُمُ الظُّلم»، فلذلكَ اتخذتُمُ العِجلَ مِن بعدِهِ إلهاً، ويُقالُ في هذا المقام: كان عادتَهم الإجرامَ وركوبَ الآثامِ العِظام، فلذلكَ استكبروا.

وإنما فَسَّرَ ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ بآثامٍ عِظام؛ لأنَّ الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْقِ أو الجُرمِ أُريدَ التمرُّدُ في الكُفر، والتناهي فيه.

قوله: (فلمَّـا عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله): قال صاحبُ «الفرائد»: لا دلالةَ في الكلامِ علىٰ أنهم عَرَفُوا أنه هو الحق، وأنه مِن عندِ الله، لا مِن قِبَلِ موسىٰ وهارون، وإنما عُلِمَ هذا المعنىٰ في موضع آخر، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، إلا أنه مِن حَقِّهِ أن يَعرِفَ أنه الحقُّ بأدنىٰ تأمُّل، وليسَ بسِحرٍ لبُعْدِهِ عن السِّحر.

وقلت: ما أوضَحَ دلائلَه، وهو أنَّ قولَه: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَوضِعَ المُضمَرِ مِن غير لفظِهِ السابقِ ـ والمُرادُ منه الآياتُ السابقةُ في قوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، وهي الآياتُ التِّسع ـ؛ للإيذان بالعِلِّيَّة، وأنه حقٌّ ثابتٌ ظاهرٌ لا يخفىٰ علىٰ أحد، ثم نسبةُ المجيءِ إلىٰ الحقِّ علىٰ الاستِعارة؛ ليدلَّ علىٰ غايـةِ ظُهُورِهِ وشِدَّةِ سُطُوعِه، حيثُ لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له أدنىٰ مُسْكة[1]، ولا يَستقيمُ قولُهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جواباً لِقولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ﴾، إلا علىٰ حَمْلِ الحقِّ علىٰ المُعجزات، لأنَّ هذا الكلامَ يقولُه العاجزُ عندما قَهَرَتهُ الحجَّة، وبَـهَرَتهُ سُلطانُـها، ولا يبقىٰ له مُتشبَّث.

---

(١) أي: عَقْل. انظر: «المصباح المنير» للفيُّومي، مادة (مسك).

فإن قلتَ: هم قَطعُوا بقولهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ علىٰ أنه سِحْر، ....

ويَعضُدُه ما مَرَّ في أولِ السُّورةِ يُونُسَ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ إلىٰ قولِه: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]، قال المُصنِّف: «هو دليلُ عَجْزِهم واعترافِهم به»، والمعنىٰ: ثم بَعَثنا مِن بعدِهم موسىٰ إلىٰ فِرعَونَ ومَلَئِهِ بالمُعجزات، فلم يَلتفِتُوا إليها، واستكبروا، ثم لـمَّا تبيَّنَ لهم بعدَ ذلكَ حقيقتُه، عَانَدُوا وقالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وأجابهم عليه السَّلام بقوله: ﴿أَتَقُولُونَ[1] لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾، وصَـرَّحَ بالحق[2].

قوله: (هم قَطعُوا بقولِهم): توجيهُ السُّؤال: كيفَ أوقَـعَ ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ مقولاً لِقولِه: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ علىٰ الاستِفهام، وأنهم لم يقولوا: ﴿أَسِحْرٌ﴾ علىٰ الاستفهام، بل قَطَعُوا فيه القول، حيثُ صَدَّرُوا الجملةَ بـ﴿إِنَّ﴾ وأدخَلُوا اللامَ في الخبر[3]؟

وأجابَ عنه بأوجُه:

أحدها: أن يكونَ قولُه: ﴿أَتَقُولُونَ﴾ كِنايةً عن العَيْبِ والطَّعْن؛ لِكَوْنِه واقِعاً في مُقابلةِ طَعْنِهم وعَيْبِهم، واللامُ[4] لبيانِ المطعون فيه ـ كما في قوله: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] ـ، ثم جاء بقوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾؛ تقريراً لِقولِهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ واستِجهالاً لهم، أي: ما يُشبِهُ هذا السِّحر، وإنه لحقٌّ ثابتٌ قاهرٌ في الحجَّة، والسِّحرُ باطِل، وصاحبُه غيرُ فائز بالبُغْية، كما قالَ الزَّجَّاج: «والمُفلِحُ الذي يفوزُ بإرادتِه، أي: كيفَ يكونُ سِحراً، وقد أفلَحَ الذي أتىٰ به، أي: فاز في حُجَّتِه»[5].

---

(١) من قوله: «وملئه بالمعجزات» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٢) في الأصول الخطية: «وصَـرَّحَ الحق»، وأضفتُ إليه الباء، لأنَّ المعنىٰ: أجابهم عليه السلام بقوله ... وصَـرَّحَ في جوابه بلفظ «الحق»، والله أعلم.

(٣) في قوله تعالىٰ حِكايةً عنهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

(٤) الداخلة علىٰ «الحق» في قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾.

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

....

وثانيها: ظاهر.

وثالثُها: أن يكونَ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفلاح، ولا يُفلِحُ السَّاحِر؟! وهو عليه السَّلامُ يحكي عنهم علىٰ طريقةِ المُشاكَلة وإطباقِ الجواب علىٰ السُّؤال، ويَرُدُّ عليهم، أو أن يكونَ لهم كلامٌ يَقرُبُ مِن هذا، فإنهم لـمَّا قالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ جِيءَ بهذا الكلام حاكياً لذلك، يعني: دَعُوا هذا، فإنكم أنكرتُـمُوهُ بأبلَغَ مِن ذلك حيثُ قُلتُم: أجئتُما بالسِّحرِ تَطلُبانِ به الفَلاح؟!

نحوُه مَرَّ في قولِهِ تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، هذا أغمَضُ الوجوه، وإن قال صاحبُ «الانتصاف»: «[في] [1] الفرقِ بينَ القولين غموضٌ، وإيضاحُه: أنَّ «القولَ» في الأولِ [2]: كِنايةٌ عن العَيْب، فلا يَتَقاضىٰ مفعولاً، وفي الثاني: علىٰ بابه، فطَلَبَ مفعولاً» [3].

وقلت: يحتملُ وَجْهاً آخَرَ في الآية، وهو أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ دلَّ علىٰ هذا الجواب مِن حيثُ المعنىٰ، فإنهم لـمَّا أثبتوا لهما السِّحْر، وأكَّدُوا الجملةَ بـ﴿إِنَّ﴾ واللام، كأنهم ادَّعَوْا أنَّ ما جاءَ به مِن قَبيلِ الباطِلِ الذي لا يُفلِحُ صاحبُه، لِـمَا اشتَهَرَ بينَ الناسِ أنَّ السِّحرَ باطِل، وصاحبَه غيرُ مُفلِح، ألا ترىٰ إلىٰ قولِ موسىٰ عليه السَّلام: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ ـ ولذلك سَمَّىٰ رسولُ الله ﷺ السَّحرَةَ بالبَطَلةِ في قوله: «اقرؤوا سُورةَ البقرة، فإنَّ أخْذَها بركة، وتَرْكَها حَسْرة، ولا يَستَطيعُها البَطَلَة»، أخرجه مُسلِمٌ [4] عن أبي أُمامة ـ، فجاءَ موسىٰ عليه السَّلامُ بما يَلزَمُ مِن كلامِهم، وأنكَرَ عليهم ذلك، أي: أتقولونَ للحَقِّ الواضِح الذي يفوزُ صاحبُه بكُلِّ بُغْيةٍ ذلك، أي: أسِحرٌ هذا، والحالُ أنَّ الساحِرَ لا يُفلِح؟!

---

(١) الحرف «في» سقط من الأصول الخطية، واستدركتُه من «الانتصاف».

(٢) في (ح): «أنَّ في القول الأول»، والمُثبَتُ من (ط) و(ف)، ولفظُ ابنِ المُنيِّر في «الانتصاف»: «أنَّ القولَ في الوجه الأول».

(٣) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٤٧) بحاشية «الكشَّاف».

(٤) في «صحيحه» برقم (٨٠٤).

فكيفَ قيلَ لهم: أتقولون: أسِحْرٌ هذا؟ قلتُ: فيه أوجُهٌ: أن يكونَ معنى قوله: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ﴾: أتعيبُونه وتَطعَنُونَ فيه، وكانَ عليكم أن تُذعِنُوا له وتُعظِّمُوه، مِن قولِهم: فُلانٌ يخافُ القَالَة، وبينَ الناسِ تَقَاوُلٌ: إذا قالَ بعضُهم لبعضٍ ما يَسُوؤُه، ونحوُ القول: الذِّكْر، في قوله: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ثم قال: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ فأنكرَ ما قالوه في عَيْبِهِ والطَّعْنِ عليه.

وأن يُحذَفَ مفعولُ ﴿أَتَقُولُونَ﴾، وهو ما دلَّ عليه قولُهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، كأنه قيل: أتقولونَ ما تقولون؟ يعني قولَهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ثم قيل: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾. وأن يكونَ جُملةُ قوله: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ حِكايةً لكلامِهم، كأنهم قالوا: أجئتُما بالسِّحْر تطلُبانِ به الفلاحَ ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾، كما قال موسىٰ للسَّحَرة: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس: ٨١].

﴿لِتَلْفِتَنَا﴾: لِتَصرِفَنا، واللَّفْتُ والفَتْل: أخوان، ومُطاوِعُهما: الالتِفاتُ والانفِتال، ﴿عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا﴾ يعنُونَ عِبادةَ الأصنام، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ أي: المُلْك؛ لأنَّ المُلُوكَ مَوصُوفُونَ بالكِبْر، ولذلكَ قيلَ للمَلَك: الجبَّار، **ووُصِفَ بالصَّيَد** والشَّوَس، ....

قوله: (**ووُصِفَ بالصَّيَد**)، الجوهري: «الصَّيَدُ ـ بالتحريك ـ : مَصدَرٌ للأَصيَد، وهو الذي يَرفَعُ رأسَه كِبْراً، ومنه قيلَ للمَلِك: أصيَد، وأصلُه في البعير يكونُ به داءٌ في رأسِه فيرفعُه، ويُقال: إنما قيلَ للمَلِك: أصيَد؛ لأنه لا يَلتَفِتُ يميناً وشِمالاً».

و«الشَّوَس» بالتحريك: النَّظَرُ بمُؤخِرِ العينِ تكبُّراً أو تغيُّظاً، فعلىٰ هذا: الكِبرياءُ مِن لوازِمِ المُلْك، فيكونُ كِنايةً عنه، قال الزَّجَّاج: «وإنما سُمِّيَ المُلْكُ كِبرياء؛ لأنه أكبرُ ما يُطلَبُ مِن أمرِ الدُّنيا»[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٢٩).

ولهذا وَصفَ ابنُ الرُّقيّاتِ مُصعَباً في قوله:

مُلكُهُ مُلْكُ رأفةٍ ليسَ فيهِ جَبَـرُوتٌ منه ولا كِبرياءُ

ينفي ما عليه الملوكُ مِن ذلك.

ويجوزُ أن يَقصِدُوا ذَمَّهمـا، وأنهمـا إنْ مَلَكا أرضَ مِصـرَ تجبَّرا وتكبَّرا، كما قالَ القِبطيُّ لموسىٰ عليه السَّلام: ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ١٩].

﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ أي: مُصدِّقينَ لكما فيما جِئتُما به، وقُرِئ: «يَطبَع»، «ويكونَ لكما الكِبرياء» بالياء.

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ * فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ * فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ * وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ٧٩-٨٢]

قوله: (كما قالَ القِبْطيُّ لموسىٰ عليه السلام: ﴿إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾): وهو علىٰ خِلافِ نَقْلِ المُفسِّرين، قال مُحيي السُّنَّةِ والواحِدي: «القائلُ الإسرائيلي، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السلام لـمَّا أدركَتْهُ الرِّقَّـةُ بالإسـرائيلي، فمَدَّ يَدَهُ ليَبطِشَ بالفِرْعوني، ظنَّ الإسرائيليُّ أنه يُريدُ أن يَبطِشَ به لِـمَا رأىٰ من غَضَبِهِ عليه السلام، وسمعَ قولَه: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٨][1]، قال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِٱلْأَمْسِ﴾ [القصص: ١٩]، وذلكَ أنَّ القِبطيَّ ما كانَ عالماً أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ كانَ قاتلَ القِبْطيّ، وحينَ سَمِعَ انطلقَ إلىٰ فِرعَونَ وأخبره»[2]، وقد ذكرَ نحوَه في «الكواشي».

---

(١) من قوله: «ظن الإسرائيلي» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «معالم التنزيل» للبغوي (٦: ١٩٨)، و«الوسيط» للواحدي (٣: ٣٩٤).

﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾: ﴿مَا﴾ موصولةٌ واقِعةٌ مُبتَدأ، و﴿ٱلسِّحْرُ﴾ خَبَر، أي: الذي جئتُم به هو السِّحرُ لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحراً مِن آياتِ الله.

وقُرِئ: (آلسِّحْرُ)؛ على الاستِفهام، فعلىٰ هذهِ القِراءةِ ﴿مَا﴾ استِفهامية، أي: أيَّ شيءٍ جِئتُم به؟ أهو السِّحرُ؟ وقرأ عبدُ الله: «ما جِئتُم به سِحْر»، وقرأ أُبَيّ: «ما أتيتُم به سِحْر». والمعنىٰ: لا ما أتيتُ به.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ أي: سيَمحقُه، أو يُظهِرُ بُطلانَه بإظهارِ المُعجِزةِ علىٰ الشَّعْوذة.

قوله: (وقُرِئ: «آلسِّحْرُ» علىٰ الاستفهام): وهي قراءة أبي عَمْرو[1]، فيُوقَفُ علىٰ ﴿جِئْتُم بِهِ﴾، ويُبدأُ «آلسِّحر». قال أبو البقاء: «﴿مَا﴾ استفهامٌ علىٰ هذا، نصبٌ بِفعل محذوف، أي: أيَّ شيءٍ أتيتُم؟ و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ تفسيرٌ للمحذوف، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً علىٰ الابتداء[2]، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ الخبر، و«آلسِّحْر»: يجوزُ أن يكون خَبَرَ مُبتَدإٍ محذوف، أو عكسَه، وعلىٰ هذا[3] يجوزُ أن يكونَ «آلسِّحْر» بَدَلٌ مِن مَوضِع ﴿مَا﴾، كما تقول: ما عِندَكَ؟ أدينارٌ أم دِرهَم؟»[4]، قال أبو علي: «فعلىٰ هذا لا يلزمُ أن يُضمَر للسِّحرِ خَبَر، لأنكَ إذا أبدَلتَه مِنَ المُبتَدأ صار في مَوضِعِه، وصار ما كانَ خبراً لِما أبدَلتَ منه، في مَوضِع خَبَرِ المُبدَل»[5].

وقلت: فعلىٰ القِراءةِ المشهورة: الحصرُ لازمٌ لِتعريفِ الخبر، فيكونُ الرَّدُّ ثابتاً علىٰ ما قال: «الذي جِئتُم به السِّحر»، لا الذي سَمَّاهُ فِرعَونُ وقومُه سِحْراً، وكذا علىٰ قراءة «آلسِّحْرُ» في غير البَدَل. وأما علىٰ البَدَل وعلىٰ قِراءةِ عبدِ الله وأُبيّ: فالحصرُ مُستفادٌ مِنَ التعريض، حيثُ وقعَ في مُقابِلِ قَولِهِم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، ولهذا قال: «لا ما أتيتُ به»، علىٰ النفي.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٣٣٥.

(٢) أي: يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا﴾ الاستفهامية مرفوعةً علىٰ الابتداء.

(٣) أي: علىٰ إعراب ﴿مَا﴾ مُبتَدأ، وجملة ﴿جِئْتُم بِهِ﴾ خبراً.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٣).

(٥) «الحجّة للقرّاء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤: ٢٩١).

﴿لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: لا يُثبِتُه ولا يُديمُه، ولكنْ يُسَلِّطُ عليه الدَّمار، ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ﴾: ويُثبِتُه ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾: بأوامِرِهِ وقَضاياه. وقُرِئ: «بكَلِمَتِه»: بأمْرِهِ ومَشيئتِه.

[﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ ٨٣]

﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ﴾ في أولِ أمرِهِ ﴿إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾: إلا طائفةٌ مِن ذَراري بني إسرائيل، كأنه قيل: إلا أولادٌ مِن أولادِ قومِه، وذلكَ أنه دَعَا الآباء فلم يُجيبُوهُ خَوْفاً مِن فِرعَون، وأجابَتْهُ طائفةٌ مِن أبنائِهم مَعَ الخوف. وقيل: الضَّميرُ في ﴿قَوْمِهِۦ﴾ لِفرعَون، والذُّرِّية: مُؤمِنُ آلِ فِرعَون، وآسيةُ امرأتُـه، وخَازِنُه، وامرأةُ خازنِه، ومَاشِطتُه.

قوله: (لا يُثبِتُه ولا يُديمُه): اعلم أنَّ الإفساد: إخراجُ الشيءِ عن كَوْنِهِ مُنتَفَعاً به، فقولُه: ﴿لَا يُصْلِحُ﴾ يحتملُ أن يُرادَ أنه تعالىٰ يتركُهم وإفسادَهم، وما لم يُصلِحْهُ اللهُ لا يَدُومُ ولا يَثبُت، فيَصيرُ باطِلاً زائِلاً، ويحتملُ أنه يُفسِدُ إفسادَهم بأن يُسَلِّطَ عليه الدَّمارَ فيُبطِلَه، والمُصنِّفُ نَظَرَ إلىٰ الاعتبارَيْن؛ لأنها مُقابِلةٌ لِقولِه تعالىٰ: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾، فكأنه قيل: ويُحِقُّ اللهُ الحقَّ(1) ويُبطِلُ الباطل.

قوله: (﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ بأوامِرِه وقضاياه): فَسَّـرَ «الكلماتِ» حيثُ جِيءَ بها جَمْعاً بالأوامِرِ التي هيَ مُقابِلةٌ للنواهي، وحيثُ جِيءَ بها مُفرَداً بالأمرِ الذي هو واحدُ الأمور، وعطفَ المشيئةَ عليها(2) علىٰ سَبيلِ البيان؛ لِيُؤذِنَ بأنه مِن قولِـهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وهو أشمَلُ مِنَ الأول، لأنَّ الأوامِرَ والنواهِيَ والأُمورَ والشُّؤونَ كُلَّها تابعةٌ لمشيئةِ الله تعالىٰ وإرادتِه، ولذلكَ عَطَفَ علىٰ الأول: «وقضاياه»، لتتناولَ «كلماتُه» ما تَناوَلَتْهُ «كَلِمتُه»، فـيَستَويا في الشُّمُول.

---

(١) قوله: «فكأنه قيل: ويحق الله الحق» سقط من (ح) و(ف).

(٢) أي: في قول الزمخشري: «بأمرِهِ ومشيئتِه».

فإن قلتَ: إلامَ يَرجِعُ الضَّميرُ في قوله: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾؟ قلتُ: إلىٰ فِرعون، بمعنىٰ: آلِ فِرعون، كما يُقال: ربيعةُ ومُضَر، أو لأنه ذو أصحابٍ يأتَـمِرُونَ له، ويجوزُ أن يَرجِعَ إلىٰ «الذُّرِّية»، أي: علىٰ خَوْفٍ مِن فِرعونَ وخوفٍ مِن أشرافِ بني إسرائيل، لأنهم كانوا يَمنعُونَ أعقابَهم خوفاً مِن فِرعونَ عليهم وعلىٰ أنفُسِهم، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ يُريد: أن يُعذِّبَهم.

﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: لَغَالِبٌ فيها قاهِر، ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ في الظُّلمِ والفساد، وفي الكِبْرِ والعُتُوِّ بادِّعائِهِ الرُّبُوبيَّة.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ * فَقَالُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ٨٤-٨٦]

﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾: صَدَّقتُم به وبآياتِه، ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟﴾: فإليه أسنِدُوا أمرَكُم في العِصمةِ مِن فِرعون، ....

قوله: (ذو أصحاب): قال الزَّجّاج: «جاز أن يُقال: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾، لأنَّ فِرعَونَ ذو أصحابٍ يَأتَـمِرُونَ له، والمَلأُ مِنَ القوم: الرُّؤَساءُ الذينَ يُرجَعُ إلىٰ قولهم»[1].

وقلت: اعتُبِـرَ التَّعَدُّدُ في نفسِ فِرعَونَ مِن جِهةِ كَوْنِهِ ذا أصحابٍ كأنه جماعة، كما وقعَ في مُخاطَباتِهم: إنّا فَعَلْنا، وهُم فَعَلُوا. والفرقُ أنَّ معنى التعدُّدِ في الثاني للتعظيم، وفي الأولِ لمُجرَّدِ الإضافة، فعلىٰ هذا: الضَّميرُ المرفوعُ في ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ لِفرعونَ ومَلَئِه، غُلِّبَ «فِرعونُ» علىٰ «الملأ»؛ لأنهم يأتمرونَ بأمرِه، ولو رَجَعَ إليه وإلىٰ المَلَإِ لقيل: «أن يَفتِنُوهُم».

والظاهرُ أن يَرجِعَ الضميرُ في ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ إلىٰ ذُرِّية بني إسرائيل، فلا يَفتَقِر إلىٰ التأويلَين، ولهذا قال: «ويدلُّ عليه قولُه: ﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠).

ثم شَـرَطَ في التَّوكُّلِ الإسلام، وهو أن يُسلِمُوا نُفوسَهم لله، أي: يجعلوها له سالمةً خالِصةً لا حَظَّ للشَّيْطانِ فيها، لأنَّ التَّوكُّلَ لا يكونُ مع التخليط، ونظيرُه في الكلام: إنْ ضَـرَبَكَ زيدٌ فاضـرِبهُ إنْ كانت بكَ قُوَّة.

﴿فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡنَا﴾ إنها قالوا ذلك، لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصِين، لا جَرَمَ أنَّ اللهَ سُبحانَه قَبِلَ تَوَكُّلَهم، ....

قوله: (ثم شَـرَطَ في التَّوكُّل الإسلام): فهاهنا أشياءُ ثلاثة: الإيمانُ والتوكُّلُ والإسلام، والمُرادُ بالإيمان: التصديق، وبالتَّوكُّل: إسنادُ الأمرِ إليه، وبالإسلام: إسلامُ النَّفْسِ إليه وقَطْعُ الأسباب. فعَلَّقَ التوكُّلَ بالتصديقِ بعدَ تَعَلُّقِهِ بالإسلام؛ لأنَّ الجزاءَ مُعلَّقٌ بالشَّـرطِ الأول[1]، وتفسيرٌ للجزاءِ الثاني[2]، كأنه قيل: إن كنتُم مُصدِّقِينَ اللهَ وآياتِه فخُصُّوهُ بإسنادِ جميعِ الأمور إليه، وذلكَ لا يحصلُ إلا بعد أن تكونوا مُخلِصِينَ لله مُستَسلِمِينَ أنفُسَكُم له، ليسَ للشيطانِ فيكُم نصيب، وإلا فاترُكُوا أمرَ التوكُّل.

فعُلِمَ منه أنه ليسَ لكُلٍّ مِنَ المؤمنينَ الخوضُ في التوكُّل، بل للآحادِ منهم، وأنَّ مقامَ التوكُّل دونَ مقام التسليم، وهذا يُؤيِّدُ ما سبقَ لنا في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، والتصديقُ مُصَحِّحةُ التَّوكُّل، وعليه ينطبقُ المثال، وهو قولُه: «إنْ ضَـرَبَكَ زيدٌ فاضْـرِبْهُ إن كانت بكَ قوَّة»، لأنَّ مكافأةَ الضَّـرْبِ مشـروطٌ بوِجْدانِ القوَّة، وإلا فالتَّحمُّلَ والاعتِرافَ بالقُصُور.

والذي يُؤيِّدُ أنَّ التَّوكُّلَ مُتوقِّفٌ علىٰ الإخلاصِ والتسليم قولُ المُصنِّف: «إنها قالوا ذلكَ لأنَّ القومَ كانوا مُخلِصِين»، وذلكَ أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ حينَ شَـرَطَ عليهم في التَّوكُّلِ الإخلاصَ والتسليم، وهم أجابوه بحرفِ التعقيبِ دلَّ علىٰ سَبْقِ الإخلاصِ علىٰ الإجابة.

---

(١) يُريدُ بالجزاء: جواب الشـرط، والكلامُ هنا عن الشَّـرط الأول، وهو قوله: ﴿ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ﴾، فالتوكُّل مُعلَّقٌ بالإيمان.

(٢) يُريدُ بالجزاء الثاني: قولَه تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾.

وأجابَ دُعاءَهم، ونَجَّاهُم، وأهلَكَ مَنْ كانوا يخافونه، وجَعَلَهم خُلَفاءَ في أرضِه، فمَنْ أرادَ أن يَصلُح للتوكُّلِ علىٰ ربِّه والتفويضِ إليه، فعليه برَفْضِ التخليطِ إلىٰ الإخلاص.

﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾: مَوضِعَ فِتنةٍ لهم، أي: عذابٍ يُعذِّبُونَنا أو يَفتِنُونَنا عن ديننا، أو فِتنةً لهم يُفتَنُونَ بنا ويقولون: لو كانَ هؤلاءِ علىٰ الحقِّ لَـمَا أُصيبُوا.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٨٧]

﴿أَن تَبَوَّءَا﴾ تَبوَّأَ المكان: اتَّخَذَهُ مَباءة، كقولك: تَوطَّنَه: إذا اتَّخَذَه وَطَناً، والمعنىٰ: اجعَلَا بمِصـرَ بيوتاً مِن بُيوتِهِ مَباءةً لِقَوْمِكمـا، ....

قوله: (وأجابَ دُعاءَهُم ونَجَّاهُم): هذا يُعلَمُ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ * مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠-٣١].

قوله: (أو فِتنةً لهم يُفتَنُونَ بنا): عن بعضِهم: أصلُ الفَتْن: إدخالُ الذَّهَبِ النارَ لِتظهَرَ جَـوْدتُـه مِـن رداءتِـه، واستُعمِـلَ في إدخـالِ النـاسِ النـار، وقـال تعالـىٰ: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وسُمِّيَ ما يحصلُ عنه العذابُ فتنة، قال تعالىٰ: ﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ [التوبة: ٤٩]، ويُستعمَلُ في الاختبار، قال تعالىٰ: ﴿وَفَتَنَّـٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، وجُعِلَتِ الفِتنةُ كالبلاء في أنهما يُستَعمَلانِ فيما يُدفَعُ إليه الإنسانُ مِن شِدَّةٍ ورخاء، وهما في الشِّدَّةِ أكبرُ معنىً وأكثرُ استعمالاً، وقد قالَ تعالىٰ فيهما: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال في الشَّـرِّ: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾، أي: يَبتَلِيَهم ويُعذِّبَهم.

قوله: (والمعنىٰ: اجعَلَا بمِصـرَ بُيوتاً من بُيوتِهِ مَباءةً لِقَومِكُمـا): يُريد: أنَّ ﴿تَبَوَّءَا﴾ مُتعَدٍّ إلىٰ مفعولٍ واحد، تقول: تَبوَّأْتُ بيتاً وتبوَّأَ القومُ بُيوتاً، فإذا أدخلتَ اللامَ قُلت: تَبوَّأْتُ للقوم بُيوتاً، صار ما كانَ فاعِلاً مفعولاً، وتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعولين.

قوله: (بيوتاً مِن بُيوتِه): «مِن» فيه تبعيضية، واللفظانِ، وإن اتَّحَدَت صيغتُهما في الجمع، لكنَّ الثانيَ لَـمَّا أُضيفَ إلىٰ المعرفةِ أفادَ العُمُومَ والاستِغراق، كما عُلِمَ في الأصول، والأول لَـمَّا

ومَرجِعاً يَرجِعُونَ إليه للعِبادةِ والصَّلاةِ فيه، ﴿وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ﴾ تلك ﴿قِبْلَةً﴾ أي: مَساجِدَ مُتوجِّهةً نحوَ القِبلة، وهيَ الكَعْبة، وكان موسىٰ ومَنْ معَه يُصلُّون إلىٰ الكَعْبة، وكانوا في أولِ أمْرِهِم مأمورين بأن يُصلُّوا في بُيوتِهم خُفْيَةً مِنَ الكَفَرة، لِئلَّا يَظهَرُوا عليهم، فيُؤذُوهُم ويَفتِنُوهُم عن دينهم، كما كانَ المُؤمِنونَ علىٰ ذلكَ في أولِ الإسلامِ بمَكَّة.

فإن قلتَ: كيفَ نَوَّعَ الخِطاب، فثنَّىٰ أوّلاً، ثم جَمَع، ثم وَحَّدَ آخِراً؟ قلتُ: خُوطِبَ موسىٰ وهارونُ عليهما السَّلامُ أن يَتَبَوَّآ لِقومِهما بُيوتاً، ويختاراها للعبادة، وذلكَ مما يُفوَّضُ إلىٰ الأنبياء، ثم سِيقَ الخِطابُ عاماً لهما ولِقومِهما باتخاذِ المَساجِدِ والصَّلاةِ فيها، لأنَّ ذلكَ واجبٌ علىٰ الجمهور، ثم خُصَّ موسىٰ صلواتُ الله عليه بالبِشارةِ التي هي الغَرَض، تعظيماً لها وللمُبشَّرِ بها.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ ٨٨]

الزينة: ما يُتزيَّنُ به من لباسٍ أو حُليٍّ أو فَرْشٍ أو أثاثٍ أو غيرِ ذلك، وعن ابنِ عباس: كانت لهم مِن فُسطاطِ مِصرَ إلىٰ أرضِ الحبشةِ جِبالٌ فيها مَعادِنُ مِن ذَهَبٍ وفِضَّةٍ وزَبَرْجَدَ وياقوت.

فإن قلتَ: ما معنىٰ قوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾؟ ....

نُكِّرَ أفادَ القِلَّة، ولهذا قيل: الجمعُ المُنكَّرُ لا يُستَثنىٰ منه علىٰ الأكثر، فمعنىٰ قوله: «بيوتاً مِن بُيوته»: بُيوتاً مُتعدِّدةً مِن جُملةِ بُيوتِه المُتكاثِرة.

قوله: (﴿بُيُوتَكُمْ﴾ تلك): إشارةٌ إلىٰ أنَّ الإضافةَ في ﴿بُيُوتَكُمْ﴾ بمعنىٰ لام العَهْد، وأنَّ النَّكِرةَ إذا أُعيدَت معرفةً كانت عَيْنَ الأولىٰ.

قلتُ: **هو دعاءٌ بلفظِ الأمر**، كقوله: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ﴾، ﴿وَٱشْدُدْ﴾، وذلكَ أنه لـمَّا عَرَضَ عليهم آياتِ الله وبيِّناتِهِ عَرْضاً مُكرَّراً، ورَدَّدَ عليهمُ النَّصائحَ والمَواعِظَ زماناً طويلاً، وحَذَّرَهُم عذابَ الله وانتِقامَه، وأنذَرَهُم عاقبةَ ما كانوا عليه مِنَ الكُفرِ والضَّلالِ المُبين، ورآهُم لا يَزيدُونَ علىٰ عَرْضِ الآياتِ إلا كُفْراً، وعلىٰ الإنذارِ إلا استِكباراً، وعنِ النَّصيحةِ إلا نُبُوّاً، ولم يَبقَ له مَطمَعٌ فيهم، وعَلِمَ بالتَّجرِبةِ وطُولِ الصُّحْبةِ أنه لا يجيءُ منهم إلا الغَيُّ والضَّلال، وأنَّ إيمانَهم كالمُحالِ الذي لا يَدخُلُ تحتَ الصِّحَّة، أو عَلِمَ ذلكَ بوَحْيٍ مِنَ الله، **اشتَدَّ غَضَبُه** عليهم، وأفرَطَ مَقتُه وكراهتُه لحِالهِم، فدَعَا اللهَ عليهم بما عَلِمَ أنه لا يكونُ غيرُه، كما تقول: لَعَنَ اللهُ إبليس، وأخزىٰ اللهُ الكَفرة، مَعَ عِلمِكَ أنه لا يكونُ غيرُ ذلك.

ولِـيَشهَدَ عليهم بأنه لم تَبقَ له فيهم حِيلة، وأنهم لا يَستَأهِلُونَ إلا أن يُخذَلُوا ويُخلّىٰ بينَهم وبينَ ضَلالِهم **يَتَسَكَّعُونَ فيه**، كأنه قال: لِـيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه مِنَ الضَّلال، .....

قوله: (**هو دعاءٌ بلَفظِ الأمر**): يُريد: أنَّ القائلَ كأنه يَدعُو اللهَ أن يَأمُرَهُم ـ وهم غُيَبٌ[1] ـ بأن يُضِلُّوا عن الدِّين، والتقدير: ربَّنا أضِلَّهُم.

قوله: (**اشتَدَّ غَضَبُه**): جوابُ «لـمَّا عَرَض»، وقولُه: «ولِيَشهَدَ عليهم بأنه لم يبقَ له فيهم حِيلة» عطفٌ علىٰ قوله: «أنه لـمَّا عَرَض»، والظاهرُ أنه عطفٌ علىٰ قوله: «بما عَلِمَ أنه لا يكونُ غيره»، ليكونَ ما ذكرَ مِنَ المُقدِّماتِ تمهيداً للدُّعاء، ويكونَ قولُه: «ليشهد» مَبْنياً عليه، يعني: لـمَّا فَعَلُوا كيتَ وكيت، ودعا عليهم، ليكونَ كالتسجيلِ علىٰ أنهم مِن أهلِ الخِذْلان، وعلامةً لمن سَمِعَ به أنه لم يبقَ له فيهم حِيلة.

قوله: (**يتسكَّعونَ فيه**)، **الأساس**: «فلانٌ يَتَسكَّع: لا يدري أينَ يَتوجَّه، ومن المجاز: فلانٌ يَتَسكَّعُ في أمرِه: لا يَـهتَدي لِوَجْهِه، وأراكَ مُتَسكِّعاً في ضَلالِك»[2].

---

(١) جمعُ غائب، كما في «لسان العرب» لابن منظور، مادة (غيب).

(٢) هذه الفِقرة أُخِّرت في (ح) و(ف) إلىٰ ما بعد سبع فقرات (بعد قوله: «فليذق ليدرك»)، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشّاف».

وليكونوا ضُلَّالاً، وليَطبَعَ اللهُ علىٰ قُلوبِهم، فلا يُؤمِنُوا، **وما عَلَيَّ منهم! هُم أحَقُّ بذلك** وأحَقّ، كما يقولُه الأبُ المُشفِقُ لِوَلَدِهِ الشَّاطِرِ إذا لم يَقبَلْ منه؛ حَسْرةً علىٰ ما فاتَه مِن قَبُولِ نصيحتِه، وحَرَداً عليه، لا أن يُريدَ خَلاعتَه واتِّباعَه هَوَاه.

ومعنىٰ الشَّدِّ علىٰ القُلوب: الاستيثاقُ منها، حتىٰ لا يَدخُلَها الإيمان، ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ جوابٌ للدُّعاءِ الذي هو ﴿وَٱشْدُدْ﴾، أو دُعاءٌ بلفظِ النهي.

وقد حُمِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾ علىٰ التعليل، ....

قوله: (**وما عليَّ منهم! هُم أحقُّ بذلك**): «ما» استفهاميةٌ أو نافية، يعني: كانَ موسىٰ عليه السَّلامُ بعدَ الضَّجَر حينَ لم يبقَ له حِيلة، قال: لِيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه من الضَّلال، وأيُّ شيءٍ يَلزَمُني مِن جانبِهم حتىٰ يَطُولَ عليَّ تَحَسُّرُهُم؟ ثم استأنف: هُم أحقُّ بذلكَ وأحق، أو: لِيَثبُتوا علىٰ ما هُم عليه، وما يَلزَمُني مِن جانبِهم شيءٌ، إني بالغتُ في الإنذار، وما علىٰ الرسولِ إلا البلاغ.

وقيل: «ما» موصولة، وهو مبتدأ، وقوله: «هم» خَبَرُه، وفيه تعسُّفٌ وبُعْدٌ عن المقام.

قوله: (**وقد حُمِلَتِ اللامُ في ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾**): هذا وَجهٌ آخر، وهذهِ العبارةُ مُؤذِنةٌ بأنَّ الوَجهَ الأولَ أوجَه، أي: أنكَ آتيتَ فِرعونَ ومَلَأَهُ زينةً لِيُضِلُّوا عن سبيلكَ فلا يُؤمِنُوا. وذكره الواحِديُّ وقال: «﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ دعاءٌ عليهم، والتأويل: فلا آمَنُوا»[1].

قال صاحبُ «الفرائد»: الوَجهُ أن يُقال: إنها للتعليل، وإلا فما وَجهُ قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وإنما عَدَلَ إلىٰ أمرِ الغائب؛ مَيْلاً إلىٰ مَذهَبِه.

الانتصاف: «هذا اعتِزالٌ خَفِيّ؛ فِراراً مِن أن تكونَ لامَ «كي»، فتدلَّ علىٰ أنَّ اللهَ أمَدَّهُم لِعِلَّةِ الإضلالِ استِدراجاً، كما قال: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ففرَّ مِن هذا، وحَمَلَ علىٰ مُعتَقَدِه[2]»[3].

---

(١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٥٥٧).

(٢) في (ح): «مذهبه»، والمُثبتُ من (ط) و(ف)، وكلاهما بمعنىٰ.

(٣) «الانتصاف» (٢: ٢٥٠) لابن المُنيِّر بحاشية «الكشَّاف».

....

وقلت: اللامُ إذا جُعِلَت مُستَعاراً علىٰ نَحْوِ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لا يَضُرُّه أيضاً، وإليه الإشارةُ بقوله: «علىٰ أنهم جَعَلُوا نِعمةَ الله سَبَباً في الضَّلال»، كما قالَ الزَّجّاج: ويُقرَأ: «لِيَضِلُّوا عن سبيلك»، المعنىٰ: أنكَ آتيتَ فِرعَونَ ومَلَأَهُ زينةً وأموالاً في الحياةِ الدُّنيا، وأصارَهُم ذلك إلىٰ الضَّلال[1].

وأما وَجْهُ قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً﴾ علىٰ أمرِ الغائب: فهو أنَّ موسىٰ عليه السَّلامُ ما تكلَّمَ بها إلا تَوطِئةً وتمهيداً، ليَتخلَّصَ منها إلىٰ الدُّعاء عليهم، يعني: أنكَ أولَيتَهُم هذهِ النِّعمةَ لِيَشكُروكَ ولا يَعبُدوا غيرك، فما زادتهم تلكَ النِّعمةُ إلا أشَراً وتمادياً في الطُّغيان، وإذا كانت الحالةُ هذه، فليُضِلُّوا عن سَبيلِك. ولو دعا عليهم ابتِداءً ربَّما لم يُعذَر، فقَدَّمَ الشِّكايةَ منهم والنَّعْيَ بسُوءِ صَنيعِهم، ليَتَسلَّقَ منه إلىٰ الدُّعاء، مع مُراعاةِ تلاؤُم الكلام مِن إيرادِ الأدعيةِ منسوقةً نَسَقاً واحداً، ولا مجالَ للاعتِراض[2]؛ لأنَّ الاعتِراضَ حُسْنُ مَوقِعِه مِنَ الكلام أن تَلتَذَّ النفسُ بسماعِه، ولذلكَ عِيبَ قولُ النابغة:

لَعَلَّ زياداً ـ لا أبا لَكَ ـ غافِلُ[3]

فليُذَقْ لِيُدرَك[4].

---

(١) من قوله: «كما قال الزَّجّاج» إلىٰ هنا، سقط من (ح). وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٠).

(٢) يعني: أنَّ في الآيةِ ثلاثَ جُمَلٍ مُصدَّرة بـ«ربَّنا»، وهي قولُه: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، ولا يُمكِنُ حَمْلُ اللام في قوله: ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾ علىٰ التعليل إلا إذا كانت الجملةُ معترضةً بينَ الأدعية، ولا مجالَ للاعتراض.

(٣) «ديوان النابغة الذبياني» ص١٥٤، وأوله:

يَقُولُ رجالٌ يُنكِرونَ خَليقَتي

(٤) فَصَّلَ العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ١٧٢-١٧٣) في معنىٰ هذه «اللام»، ونقل شيئاً من كلام المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ، وتعقَّبه بقوله: «في كلامه ميلٌ إلىٰ القول بأنَّ اللامَ للدُّعاء، وهو لدىٰ المُنصِفِ خِلافُ الظاهر، وما ذكروه له لا يُفيدُه ظُهوراً»، وانتهىٰ الألوسيُّ إلىٰ أنها للتعليل.

علىٰ أنهم جعَلُوا نِعمةَ الله سَبَباً في الضَّلال، فكأنهم أُوتُوها لِيُضِلُّوا، وقولُه: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾، وقولُه: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ دعاءٌ مُعتَرِضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

وقرأ الفَضْلُ الرَّقاشي: «أئنَّكَ آتيت»؛ علىٰ الاستِفهام، و«اطمُسْ» بضَمِّ الميم.

[﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٨٩]

قُرِئ: «دعواتُكُما»، قيل: كانَ موسىٰ يَدعُو، وهارونُ يُؤمِّن، ويجوزُ أن يكونا جميعاً يَدعُوان. والمعنىٰ: إنَّ دُعاءَكما مُستَجاب، وما طَلَبتُما كائن، ولكنْ في وقتِه، ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾: فاثبُتا علىٰ ما أنتُما عليه مِنَ الدَّعْوةِ والزِّيادةِ في إلزامِ الحجَّة، فقد لَبِثَ نوحٌ عليه السَّلامُ في قَومِهِ ألفَ عامٍ إلا قليلاً، ولا تَستَعجِلا. قال ابنُ جُرَيج: فمكثَ موسىٰ بعدَ الدُّعاءِ أربعينَ سنة.

﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: لا تَتَّبِعا طريقَ الجهلةِ بعادةِ الله في تعليقِهِ الأمورَ بالمصالح، ولا تَعجَلَا؛ فإنَّ العَجَلةَ ليست بمَصلَحة، وهذا كما قالَ لنوحٍ عليه السَّلام: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

قوله: (﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾): وقال مكيّ: «﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾: عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾[(١)]، وفي مَوضِعِ نَصْبٍ عندَ المُبرِّدِ والزَّجّاج، وقالَ الأخفشُ والفرَّاء: منصوب؛ جوابُ الدُّعاء في قوله: ﴿ٱطْمِسْ﴾، وقالَ الكِسائيُّ وأبو عُبيدة: هو في مَوضِعِ جَزْم، لأنه دعاءٌ عليهم»[(٢)]، وقال أبو البقاء: «﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ نَصْبٌ؛ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾، أو جوابُ الدُّعاءِ في قوله: ﴿ٱطْمِسْ﴾، أو جَزْمٌ، ومعناه الدُّعاء، كما تقول: لا تُعذِّبْني»[(٣)].

---

(١) قوله: «وقال مكي: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ عطفٌ علىٰ ﴿لِيُضِلُّوا۟﴾»، سقط من (ف).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١: ٣٥٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢: ٦٨٥).

وقُرِئ: (ولا تَتْبعانِ) بالنُّونِ الخفيفة ـ وكَسْرُها لالتِقاءِ السَّاكِنَين؛ تشبيهاً بنُونِ التثنية ـ وبتخفيفِ التاء؛ مِن: تَبِـع.

قوله: (**وقُرِئ: «ولا تَـتْبَعانِ» بالنُّونِ الخفيفة**): ابنُ ذَكْوان: بتخفيفِ النون، والباقون: بتشديدها[١]، قال ابنُ الحاجب: «رُوِيَ عن ابنِ ذَكْوان بتشديدِ التاءِ وتخفيفِ النون، ورُوِيَ عنه أيضاً بتخفيفِ التاءِ وإسكانِها وفَتحِ الباء وتشديدِ النُّون، مِن: تَبِـعَ يَتبَع[٢]، وليسَ فيها إشكال، وإنما الإشكالُ في تخفيفِ النُّون، ووَجْهُه: أنَّ «لا» نافية، والفِعلَ مرفوعٌ علىٰ وجهين:

أحدهما: أن يكونَ جُملةً خبريةً معناها النهي، كقوله تعالىٰ: ﴿ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [الصف: ١١]، و﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، والمعنىٰ: علىٰ الأمرِ والنهي[٣]، وعطفِ جُملةٍ خبريّـةٍ معناها النهي علىٰ جُملةٍ معناها الطَّلَب[٤].

وثانيهما: أن تكونَ الواوُ للحال، أي: استقيما غيرَ مُتَّبعين، والجملةُ الفعليةُ المنفيةُ يجوزُ أن تأتيَ بالواو وبغير الواو.

وقولُ مَنْ قال: إنَّ «لا» للنهي، والنُّونَ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ كُسِـرَت، أو الثقيلةُ حُذِفَتِ الأُولىٰ منهما: ضعيفٌ، لا ينبغي أن تُؤَوَّلَ قِراءةٌ صحيحةٌ عليه، لأنه لم يَثبُتْ في اللُّغةِ مِثلُه»[٥].

قوله: (**تشبيهاً بنُونِ التثنية**)[٦]: قال الزَّجَّاج: «موضعُ ﴿ تَتَّبِعَآنِّ ﴾ جَزْم، إلا أنَّ النُّونَ

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٦، وعزاها لابن عامر، وفيه نظر إن لم يكن تصحيفاً، وابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشير، وأبو عمرو الدمشقي، المتوفىٰ سنة ٢٤٢.

(٢) من قوله: «قال ابن الحاجب» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٣) أي: معنىٰ الآية الأولىٰ ـ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ـ علىٰ الأمر، ومعنىٰ الآية الثانية ـ وهي قولُه تعالىٰ: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ ـ علىٰ النهي.

(٤) الجملة الخبرية التي معناها النهي هي قولُه: «ولا تَتبعانِ» ـ علىٰ القراءة بتخفيف النون ـ، وعُطِفَت علىٰ جملةٍ معناها الطلب، وهي قولُه: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا ﴾.

(٥) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٩٤-٩٥) رقم (٥٥).

(٦) من قوله: «كُسِـرَت أو الثقيلة» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

[﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ ٩٠]

قرأ الحسن: «وجَوَّزْنا»؛ مِن: أجازَ المكانَ وجَوَّزَه وجاوَزَه، وليسَ مِن: جَوَّزَ الذي في بيتِ الأعشىٰ:

وإذا تُـجَوِّزُها حِبالَ قَبيلةٍ

الشديدةَ دَخلَتْ للنهي مُؤكِّدة، وكُسِرَت لِسُكونِها وسُكونِ النُّونِ التي قبلَها، واختيرَ لها الكَسْـر؛ لأنها بعدَ ألفٍ تُشبهُ نونَ الاثنين»(١).

قوله: (وليسَ مِن: جَوَّز): يعني: هذهِ القِراءةُ مِن: أجاز المكان، أي: خَلَّفَه وقَطَعَه(٢)، فيُعدَّىٰ بالباءِ لأنه لازم؛ الأساس: «جُزتُ(٣) المكانَ وأجَزتُه وجاوزتُه وتجاوزتُه(٤)»، وليسَ مِن: جَوَّز، بمعنىٰ: نَفَّذ(٥)؛ لأنه لا يحتاجُ إلىٰ التعديـةِ بالباء، يدلُّ عليه قولُه:

كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ(٦)

قوله: (وإذا تُـجَـوِّزُها حِبالَ قَبيلة): تمامُه:

أخَذَتْ مِنَ الأُخرىٰ إليكَ حِبالَها(٧)

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣١).

(٢) في (ح): «خَلَّفَه وقطعته»، وفي (ف): «قطعته» فقط.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «خرق»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة»، مادة (جوز).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «وجاورتُه وحاوزتُه»، والجملة سقطت من (ف)، والمُثبَت من (ط) و«أساس البلاغة».

(٥) من قوله: «لأنه لازم» إلىٰ هنا، سقط من (ف).

(٦) عَجزُ بيت للأعشىٰ، كما في «ديوانه» ص١٢٠، وسيأتي في الصفحة التالية بتمامه.

وذكره الجوهريُّ في «الصِّحاح»، وابنُ منظور في «لسان العرب» (كلاهما في مادتي «فتق» و«سكك»)، بلفظ: «كما سَلَكَ السَّكِّيَّ في الباب فَيْتَقُ»، وذكره الخليلُ بنُ أحمد الفراهيديُّ في «العين» (٥: ٢٧٢) كما هنا.

(٧) «ديوان الأعشىٰ» ص١٥١.

وهو أيضاً في «الصِّحاح» للجوهري، و«لسان العرب» لابن منظور، كلاهما في مادة (حبل).

لأنه لو كانَ منه، لكانَ حَقُّه أن يُقال: وجَوَّزْنا بني إسرائيلَ في البحر، كما قال:

كمـا جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ

﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾: فلَحِقَهم، يُقال: تَبِعتُه حتىٰ أتبعتُه. وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»، وقُرِئ: ﴿أَنَّهُ﴾ بالفتح؛ علىٰ حذفِ الباءِ التي هيَ صِلةُ الإيمان، و«إنه» بالكَسْر؛ علىٰ الاستِئنافِ بَدَلاً مِن ﴿ءَامَنتُ﴾، ....

«تُـجَوِّزُها»: أي: تُنفِذُها يعني: الناقة، «الحبال»: جمعُ حَبْل، وهو مُستَعارٌ للعَهْدِ والأمان، يَصِفُ ما قاساهُ في السَّفَر مِن خَوفِ الطريق حتىٰ وَصَلَ إلىٰ الممدوح، يقول: إذا أدخَلَها وَسَطَ قَبيلةٍ أمانها، أخذَتْ تلكَ القَبيلـةُ مِنَ القَبيلةِ الأُخرىٰ أمانَـها إليك، وعادةُ العربِ أنهم يَستَجيرونَ مِن قومٍ إلىٰ قومٍ ليأمنوا مِن عَادِيَـتِهم[1] وشـرِّهم.

قوله: (كما جَوَّزَ السَّكِّيَّ في البابِ فَيْتَقُ): أولُه:

ولا بُدَّ مِن جارٍ يُجيزُ سَبيلَها

«جَوَّز»: أي: نَفَّذَ ووَسَّط، و«السَّكِّيّ»[2]: المِسمـار، و«الفيتَق»: النَّجّار.

قوله: (يُقال: تَبِعتُه حتَّىٰ أتبَعتُه): أي: جِئتُ بعدَه حتَّىٰ لَـحِقتُ به.

قوله: (وقرأ الحسن: «وعُدُوّاً»): العُدُوُّ: تجاوُزُ الحدِّ والظُّلم، عَدَا عليه عَدْواً وعُدُوّاً.

قوله: (وقُرِئ: ﴿أَنَّهُ﴾ بالفَتْح علىٰ حذفِ الباء)[3]: وذلكَ أنَّ الإيمانَ يُعدَّىٰ بالباء، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فلما حَذَفَ وَصَل.

---

(١) العاديةُ: مِن: عَدَا يَعدُو علىٰ الشيء: إذا اختَلَسَه. قاله ابنُ منظور في «لسان العرب»، مادة (عدا).

(٢) في الأصول الخطية: «والسكة»، وأثبتُّ ما في البيت، وفي «القاموس» مادة (سكك): «السَّكُّ: المسمـار، كالسَّكِّيّ، والجمعُ: سِكَاكٌ وسُكُوك»، ولم يذكر «السكَّة».

(٣) في (ح): «علىٰ لغة الباء»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «الكشّاف».

كَرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عبارات، حِرصاً علىٰ القَبول. ثم لم يُقبَلْ منه حيثُ أخطأَ وقتَه، وقالَه حينَ لم يبقَ له اختيارٌ قطّ، وكانت المَرَّةُ الواحدةُ كافيةً في حالِ الاختيار، وعندَ بقاءِ التكليف.

[﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ * فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴾ ٩١-٩٢]

﴿ ءَآلْـَٔنَ ﴾: أتـؤمِنُ السَّاعةَ في وقتِ الاضطِرارِ حينَ أدركَكَ الغَرق، وأيِسْتَ مِن نفسِك. قيل: قالَ ذلكَ حينَ ألـجَمَهُ الغَرَق، يعني: حينَ أوشَكَ أن يَغرَق. وقيل: قالَه بعدَ أن غَرِقَ في نَفْسِه، والذي يُحكىٰ: «أنه حينَ قال: ﴿ءَامَنتُ﴾ أخَذَ جِبريلُ عليه السَّلام مِن حالِ البحرِ ....

قوله: (كَرَّرَ المخذولُ المعنىٰ الواحِدَ ثلاثَ مَرَّاتٍ في ثلاثِ عِبارات): يُريدُ بالمعنىٰ الواحد: ما لو تَلَفَّظَ به في حالِ الاختيار عن صِدْقٍ منه، لَـقُبِلَ منه، وانخَرَطَ في سِلكِ المُؤمنين الناجين[1]، هذا علىٰ قِراءةِ كَسْرِ «إنَّ» في ﴿إِنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الآية؛ صَـريح.

أما قولُه: ﴿ءَامَنتُ﴾ فإخبارٌ عن نفسِه في الزمانِ الماضي أنه صَدَرَ منه الإيمانُ المُعتَبرُ الذي عليه بنو إسـرائيل، لأنَّ الإيمانَ حينئذٍ[2] قُطِعَ عن مُتعلَّقِه، فصار كقولهم: فلانٌ يُعطي ويَمنَع، إما باعتبارِ العُموم أو الإطلاق. وأما قولُه: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ فهو أبلَغُ منه؛ لأنه ادَّعىٰ بالبُرهان أنه دَخَلَ في زُمْرةِ المُسلِمين، وصار معدوداً فيهم.

قوله: (ألـجَمَهُ الغَرَق): في الحديث: «يَبلُغُ العَرَقُ منهم ما يُلجِمُهم»، أي: يَصِلُ إلىٰ أفواهِهم، فيَصيرُ لهم بمنزلةِ اللِّجام يَمنَعُهُم عن الكلام.

قوله: (من حالِ البحر)، النهاية: «الحال: الطِّينُ الأسودُ كالـحَمْأة».

---

(١) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «بالتأخير»، والمُثبتُ من (ط)، وظاهرُه في (ف): «التأخير»، ويُقرأ «الناجين» بصعوبة.
(٢) أي: علىٰ قراءةِ كَسْرِ همزةِ «إنَّ».

فدَسَّهُ في فيه»، فللغَضَبِ لله علىٰ الكافِرِ في وقتٍ قد عَلِمَ أنَّ إيمانَه لا يَنفَعُه، وأما ما يُضَمُّ إليه مِن قولهم: «خشيةَ أن تُدرِكَه رحمةُ الله»: فمِن زياداتِ الباهِتِينَ لله وملائكتِه، ..

قوله: (فدَسَّه)، **الأساس**: «دسَّ الشيءَ في التراب، وكُلُّ شيءٍ أخفَيتَه تحتَ شيءٍ فقد دَسَستَه»[1].

قوله: (فمِن زياداتِ الباهِتِين): يُقال: بَهَتَه بَهْتاً وبُهتاناً فهو باهِت، أي: افترىٰ عليه ما لم يَفعَله. الحديثُ رواهُ ابنُ عباسٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «لـمَّا أغرَقَ اللهُ تعالىٰ فِرعونَ قال: آمنتُ أنه لا إلهَ إلا الذي آمنَتْ به بنو إسرائيلَ وأنا مِنَ المُسلِمين. قال جبريل: يا محمَّد، لو رأيتَني وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْرِ فأدُسُّهُ في فِيهِ مخافةَ أن تُدرِكَه الرحمة»، أخرجه الترمذي[2]، وهو أحدُ أئمةِ الثِّقاتِ المُقدَّمُ بعدَ مُسلِم.

---

(١) هاتان الفقرتان أُخِّرتا في (ح) و(ف) إلىٰ ما قبل فقرة «قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: من الضالين المضلين»، ووردت في (ط) في هذا الموضع، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) في «جامعه» (٣١٠٨) من طريق شعبة، عن عَدِيِّ بن ثابت وعطاء بن السائب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس ـ ذكر أحدُهما: عن النبيِّ ﷺ ـ: أن جبريل...، فذكره.

وهكذا أخرجه أحمدُ في «مسنده» (٢١٤٤)، وابنُ حبان في «صحيحه» (٦٢١٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٤٠)، كلهم من طريق شعبة، به، قال فيه: «رَفَعَه أحدهما»، يعني: أنَّ عَدِيَّ بنَ ثابت وعطاء اختلفا، فرواه أحدُهما مرفوعاً إلىٰ النبيِّ ﷺ، ورواه الآخرُ موقوفاً. وقال الحاكم: «إنَّ أكثر أصحاب شعبة أوقَفُوهُ علىٰ ابن عباس».

وأخرجه أحمد (٢٢٠٣) و(٢٨٢٠)، والترمذي (٣١٠٧) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس مرفوعاً. وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف الحديث، ويوسفُ بنُ مِهْران: ليِّن، علىٰ اختِلافٍ في تعيينه.

وعليه، فالحديثُ بروايته المرفوعة ضعيف، والصحيحُ وَقفُه علىٰ ابن عباس، والظاهرُ أنه من أخبار أهل الكتاب (الإسرائيليات)، وفي متنه نكارةٌ، وما ذكره المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ وغيرُه من تأويله ظاهرُ التكلُّف، ولذا وافقَ العلامةُ ناصر الدين ابنُ المُنَيِّر في «الانتصاف» (٢: ٢٥١) الزمخشريَّ في استِنكاره، فقال: «ولقد أنكَرَ مُنكَراً، وغَضِبَ لله ولملائكتِه كما يجبُ لهم»، وصَرَّحَ بنكارته من المُعاصِرين العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بنُ الصِّدِّيق الغماري رحمه الله تعالىٰ في «خواطر دينية» ص٢٧-٢٨.

....

وقلت: العَجَبُ أنه كيفَ نَسِيَ كلامَه آنِفاً: «أنَّ قولَه: ﴿لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ دعاء»، وخالفَ أهلَ التفسيرِ فيه، وأقامَ له بمَعاذير، وحينَ بَلَغَ إلىٰ الخبرِ المرفوعِ بَهِتَ وبَهَّت.

وأما الحديث: فقولُه: «لو رأيتَني» إلىٰ آخِرِه: معناه: لرأيتَ أمراً عَجيباً يَبهَتُ الواصفُ عن كُنْهِه، فإني لـمَّا شاهدتُ تلكَ الحالةَ نهضتُ غَضباً لله علىٰ عَدُوِّ الله؛ لادِّعائِه تلكَ العظيمة، فعَمَدتُ إلىٰ حالِ البحرِ، فأدُسُّه في فيه، مخافةَ أن تُدرِكَه الرحمةُ لِسَعَتِها، مع عِلمِي أنَّ الصَّدَّ عن رحمةِ الله غيرُ جابر، ألا ترىٰ إلىٰ قولِهِ عليه السَّلام: «وأنا آخُذُ مِن حالِ البَحْرِ»، كيفَ يُصَوِّرُ تلكَ الحالةَ[1] في مُشاهَدتِه، ويَستَحضِرُها، ويَستَدعي منه العَجَبَ علىٰ فِعلِه. ونحوُه في الشاهِدِ مَنْ يَنتَهِزُ الفُرْصةَ علىٰ مَنْ يَغضَبُ ويَحنَقُ عليه[2]، فإذا صادَفَها وفتَكَ به، ربَّما اختَلَجَ في صَدْرِه مِنَ الفَرَحِ أنه بَعدُ لم يَنَلْ منه، وأنَّ له الخلاصَ منه.

ونحوُه ما روىٰ المُصنِّف: «أنَّ بني إسرائيلَ كانوا يقولون: إنَّ فِرعونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق، وأنه ما مات، ولا يموتُ أبداً بعدَما غَرِق».

علىٰ أنْ ليسَ للعقلِ مجالٌ في أمثالِ هذا النَّقْلِ الصحيحِ إلا التسليمُ ونسبةُ القُصُورِ إلىٰ النفس[3].

---

(١) من قوله: «نهضت غضباً لله» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) الـحَنَق: الغَيْظ، يُقال: حَنِقَ يَحْنَقُ حَنَقاً، فهو حَنِقٌ وحَنيق. كما في «القاموس»، مادة (حنق).

(٣) تعقَّبه العلامةُ الألوسيُّ رحمه الله تعالىٰ في «روح المعاني» (١١: ١٨٣) بأنه «قد يُقال: إنَّ الخبرَ متىٰ خالَفَ صَريحَ العَقْلِ أو تَضَمَّنَ نِسبةَ ما لا يُتَصوَّرُ شرعاً في حَقِّ شَخْصٍ إليه، ولم يُمكِن تأويلُه علىٰ وَجْهٍ يُوافِقُ حُكمَ العقل، ويَندَفِعُ به نِسبةُ النقص، لا يكونُ صحيحاً، واتهامُ الراوي بما يُوهِنُ أمرَ روايتِهِ أهوَنُ مِنَ اتهامِ العقلِ الصَّريح، ونسبةُ النَّقصِ إليه دونَ نِسبةِ النَّقصِ إلىٰ مَن شَهِدَ اللهُ تعالىٰ ورسولُه ﷺ بعِصمتِه وكمالِه».

قلت: أما الأحاديثُ التي اتفَقَ المُحدِّثونَ علىٰ تصحيحِها أو يكادون: فما من حديثٍ منها فيه ما ذكر، إلا وتأويلُه مُمكِنٌ مُتيسِّرٌ علىٰ وَجْهٍ مُستَساغٍ، وأما الأحاديثُ التي اختُلِفَ في تصحيحِها: فيقعُ فيها ما ذكر، كهذا الحديث، وعلىٰ كُلٍّ فلا بُدَّ في هذا الباب من الأناةِ وطُولِ البحث، فإنه مَزِلَّةُ أقدام.

وفيه جَهالتان: إحداهما: أنَّ الإيمانَ يَصِحُّ بالقَلب، كإيمانِ الأخرس، فحالُ البحرِ لا يَمنعُه. والأُخرىٰ: أنَّ مَنْ كرِهَ إيمانَ الكافِر، وأحبَّ بقاءَه علىٰ الكُفْر: فهو كافِر؛ لأنَّ الرِّضا بالكُفرِ كُفْر. ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ عن الإيمان، ....

أما قوله: «الرِّضا بالكُفر كُفْر» فجوابُه ما قال أبو منصور الماتُريديُّ في «التأويلات»: «الرِّضا بالكُفرِ ليسَ بكُفْرٍ مطلقاً، إنما يكونُ كذلكَ إذا رَضِيَ بكُفرِ نفسِه، لا بكُفرِ غيره»[١].

وقلت: يُؤيِّدُه ما روينا عن أبي داودَ والنَّسائيِّ[٢] عن سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ قال: «لـمَّا كانَ يومُ فَتْحِ مَكَّة، أمَّنَ رسولُ الله ﷺ الناسَ إلا أربعةَ نَفَر ـ فسَمَّاهم ـ وابنُ أبي سَرْح»، وذكرَ الحديث: وأما[٣] ابنُ أبي سَرْح، فإنه اختبَأ عندَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، فلما دعا رسولَ الله ﷺ إلىٰ البَيْعةِ جاءَ به، حتىٰ وَقَفَهُ علىٰ النَّبيِّ ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله، بَايِعْ عبدَ الله، فرفعَ رأسَه، فنَظَرَ إليه ثلاثاً، كُلَّ ذلك يأبىٰ، فبَايعَهُ بعدَ ثلاث، ثم أقبلَ علىٰ أصحابه، فقال: «أما فيكُم رجلٌ رشيدٌ يقومُ إلىٰ هذا حيثُ رآني كَفَفتُ يدي عن بَيْعتِهِ فيقتلُه»، فقالوا: ما ندري يا رسولَ الله ما في نفسِك، ألا أومَأتَ إلينا بعَيْنِك، قال: «إنه لا ينبغي لنبيٍّ أن تكونَ له خائنةُ الأعيُن»[٤].

قوله: (﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: مِنَ الضَّالِّينَ المُضِلِّين): فقد سبقَ أنَّ الكافِرَ إذا وُصِفَ بالإجرامِ أو الفِسقِ أو الفسادِ ونَحْوِها كانَ مُبالغةً في كُفْرِه.

---

(١) وقد يكونُ الرضا بكُفر الغير كُفراً أيضاً، وذلك فيما إذا كان علىٰ وَجْهِ الاستِحسان، ولذا فالأحسَنُ أن يُقال: إنَّ الرضا بالكُفر مِن حيثُ إنه كُفر: كُفر، سواءٌ في كُفْرِ نفسِه أو كُفْرِ غيره، وإنَّ الرضا به لا مِن هذهِ الحيثية، بل مِن حَيْثيَّةِ كَونِهِ سبباً للعذاب الأليم، أو كَونِهِ أثراً مِن آثار قضاءِ الله تعالىٰ وقَدَرِهِ مثلاً: ليسَ بكُفر، وبهذا يَندَفِعُ التنافي بين قولهم: الرضا بالكُفر كُفر، وقولهم: الرضا بالقضاء واجب. انظر: «روح المعاني» للألوسي (١١: ١٧٣-١٧٤).

(٢) أبو داود (٢٦٨٣) و(٤٣٥٩)، والنسائي (٤٠٦٧).

(٣) قولُه: «وابن أبي سَرْح، وذكر الحديث، وأما»، سقط من (ح).

(٤) من قوله: «أما قوله: الرضا بالكفر كفر» إلىٰ هنا قُدِّم في (ط) علىٰ فقرة «قوله: (فمن زيادات الباهتين)»، وورد في (ح) و(ف) بعدها، وهو المُناسِبُ لترتيب الكلام في «الكشاف».

كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٩٨].

ورُوِي: «أنَّ جِبريلَ عليه السَّلامُ أتاه بفُتْيا: ما قولُ الأمير في عَبْدٍ لِرَجُلٍ نَشَأَ في مالِهِ ونِعمتِه، فكَفَرَ نِعمتَه، وجَحَدَ حَقَّه، وادَّعَىٰ السِّيادةَ دونَه؟ فكتبَ فِرعونُ فيه: يقولُ أبو العباسِ الوليدُ بنُ مُصعَب: جزاءُ العبدِ الخارجِ علىٰ سَيِّدِه، الكافِرِ نُعْماه: أن يُغرَقَ في البحر، فلما ألجَمَهُ الغَرَقُ ناوَلَه جِبريلُ خطَّه، فعَرَفَه».

﴿نُنَجِّيكَ﴾ بالتشديدِ والتخفيف: نُبعِدُكَ مما وقعَ فيه قَومُكَ مِن قَعْرِ البحر. وقيل: نُلقِيكَ بنَجْوةٍ مِنَ الأرض. وقُرِئ: «نُنَحِّيكَ» بالحاء: نُلقِيكَ بناحيةٍ مما يلي البحر، وذلكَ أنه طُرِحَ بعدَ الغَرَقِ بجانبِ البحر، قال كعب: رَمَاهُ الماءُ إلىٰ السَّاحِلِ كأنه ثَوْر، ﴿بِبَدَنِكَ﴾ في مَوضِعِ الحال، ....

قوله[١]: (وقيل: نلقيك بنَجْوة[٢] مِنَ الأرض)، الراغب: «أصلُ النَّجَاء: الانفِصال[٣]، ومنه: نَجَا فُلانٌ مِن فُلان، وأنجَيتُه ونَجَّيتُه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨]، والنَّجْوةُ والنَّجاة: [المكانُ المُرتَفِعُ][٤] المُنفَصِلُ بارتِفاعِه عمَّا حَولَه، وقيل: سُمِّيَ لكَوْنِهِ ناجياً مِنَ السَّيْل، ونَجَّيتُه: تركتُه بنَجْوة، وعليه قولُه تعالىٰ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، ونَجَوتُ قِشْرَ الشَّجَرة، وجِلدَ الشاة»[٥].

قوله: (﴿بِبَدَنِكَ﴾ في موضع الحال): وهو كقولك: دخلتُ عليه بثيابِ السَّفَر، أي: معها. وفي «الضوء»: الفرقُ بين الباءِ و«مع»: أنَّ «مع» لإثباتِ المُصاحَبةِ ابتداءً، والباءَ لاستِدامتها.

---

(١) هذه الفقرة إلىٰ آخرها سقطت من (ف).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «هجرة»، والمُثبتُ من (ط)، وهذه الفقرة سقطت من (ف).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الانتصال»، والمُثبَت من (ط)، وهو المُوافِقُ لِـمَا في «مفردات القرآن» للراغب، مادة (نجو).

(٤) ما بين حاصرتين سقط من (ط) و(ح)، واستدركتُه من «مفردات القرآن».

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٩٢.

أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك، وإنما أنتَ بَدَن، أو ببَدَنِكَ كامِلاً سَوِياً لم يَنقُصْ منه شيءٌ ولم يَتَغيَّر، أو عُرياناً لستَ إلا بَدَناً مِن غير لباس، أو بدِرْعِك ....

قال الزَّجَّاج: «﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾: نُلقيكَ عُرْياناً، وقيل: نُلقيكَ علىٰ نَجْوةٍ مِنَ الأرض»[١].

فعلىٰ هذا: كانَ أصلُ الكلام: اليومَ نَطرَحُكَ بعدَ الغَرَقِ بجانبِ البحر، ثم سَلَكَ طريقَ التَّهكُّم، وقيل: نُنجي بَدَنَك، ثمَّ لمزيدِ التصوير والتهويل أوقَعَ «بَدَنَكَ» حالاً مِنَ الضمير المنصوب.

وقيل: نُنجِّيكَ مَعَ بَدَنِك، لتُصوَّرَ تلكَ الهيئةُ المُنكَرةُ في نَظَرِ المُعتَبِرين، كما قال: «أي: في الحالِ التي لا رُوحَ فيك»، وإنما أنتَ بَدَن، أي: جِيفةٌ مُلقاةٌ في ساحلِ البحر، كما يُلقي البحرُ الجِيَفَ ولا يَقبَلُه[٢]، ثم لإرادةِ الاستِدامةِ وشِدَّةِ اللُّصوق قيل: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾، وكذلك قال: «وإنما أنتَ بَدَن»، أي: لستَ سِوَىٰ الجيفةِ شيئاً.

ولو جُعِلَتِ الباءُ للآلة، ليكونَ علىٰ وِزانِ قولك: أخذتَ بيَدَيك، ونَظَرتَه بعَينَيك؛ إيذاناً بحُصُولِ هذا المطلوبِ البعيدِ التناوُل[٣]، كما قال: «وكانَ فِرعونُ أعظَمَ شأناً مِن أن يَغرَق»، لكانَ أيضاً وجهاً.

قوله: (**أو ببَدَنِكَ كاملاً سَوِيّاً**): يعني: لو اقتَصَرَ علىٰ قوله: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ لاحتَمَلَ النُّقصان مِن قَطْعِ رأسٍ أو رِجلٍ أو يد، فزِيدَ ﴿بِبَدَنِكَ﴾؛ لِرَفْعِ ذلكَ التَّوهُّم، فالحالُ مُؤكِّدة.

قوله: (**أو عُرْياناً**): فالحالُ لبيانِ الهيئةِ الفظيعةِ[٤] كما سبق، ومن ثَمَّ جاء بإداةِ الحصر: «لستَ إلا بَدَناً».

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج (٣: ٣٢).

(٢) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «ولا يلقيه»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) تحرَّف في (ط) و(ح) إلىٰ: «المتناول»، والمُثبَت من (ف).

(٤) في (ح) و(ف): «القطعية»، والمُثبتُ من (ط).

قال عمرُو بنُ مَعْدي كَرِب:

أَعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي وكُلُّ مُقَلِّـصٍ سَـلِسُ القِيـادِ

وكانت له دِرعٌ مِن ذَهَبٍ يُعرَفُ بها.

وقرأ أبو حنيفةَ رحمه الله: «بأبدانِك»، وهو علىٰ وجهين: إما أن يكونَ مِثلَ قولهم: «هَوَىٰ بأجرامِـه»، يعني: ببَدَنِـكَ كُـلِّه وافياً بأجزائـه، أو يُريد: بدُرُوعِك؛ ....

قوله: (أعاذِلَ صاحبي بَدَني وسَيْفي) البيت: ويُروىٰ[1]: «شِكَّتي بدني»[2]، والشِّكَّة: السِّلاح.

«أعاذِلَ»: أصلُه: أعاذِلةُ[3]، فَرَسٌ مُقلِّصٌ ـ بكَسْرِ اللام ـ : أي: مُشرِفٌ مُشمِّرٌ طويلُ القوائم، «سَلِسُ القياد»: سَهلُ القَوَد.

قوله: (هَوَىٰ بأجرامِه): مأخوذٌ مِن قولِه:

وكم مَوطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ بأجرامِهِ مِن قُلَّـةِ النِّيـقِ مُنهَـوي[4]

«طِحْتَ»: أي: هَلَكْت، «النِّيق»: أرفعُ موضعٍ في الجبل[5].

---

(١) أي: في نُسَخ «الكشَّاف»، فضلاً عن كونه يُروىٰ هكذا في غيره أيضاً.

(٢) كذا ذكره ابنُ قُتيبةَ في «الشعر والشعراء» (١: ٢٩١)، إلا أنه قال: «بَدَني ورُمحي» وذكره ابنُ قُتيبةَ أيضاً في «عيون الأخبار» (١: ١٩٣)، إلا أنه قال: «بَزِّي ورُمحي».

(٣) فعلىٰ هذا: الهمزةُ: حرفُ نداء، و«عاذل» مُنادىٰ مُرخَّم، والعَذْل: اللَّوْم.

(٤) البيتُ ليزيدَ بنِ الحكمِ الثقفي، وقد تَقَدَّمَ في «الكشَّاف» في تفسير الآية ٢٥ من سورة التوبة، وشَرَحَ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هناك غريبَه.

(٥) لم يتعرض المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا ـ ولا فيما تقدَّم من كتابه ـ إلىٰ ما عزاه الزمخشريُّ إلىٰ الإمام أبي حنيفة من قراءات، والقولُ فيها: أن محمدَ بنَ جعفر الخزاعيَّ وضع كتاباً في الحروف ـ يعني القراءات ـ ونَسَبَه إلىٰ أبي حنيفة، وحكمَ الدارقطنيُّ وجماعةٌ من أهل العِلم بأن ذلك الكتابَ موضوعٌ لا أصل له، كما في «تاريخ بغداد» (٢: ١٥٨)، وتكلَّفَ الزمخشريُّ ـ وكذا النسفيُّ ـ توجيهَ تلك القراءات؛ ظناً منهما صِدقَ الخزاعيِّ فيما دوَّنه في ذلك. وقراءةُ أبي حنيفة هي قراءةُ عاصم المتواترة. أفاده العلامةُ المُحقِّقُ الكوثريُّ في «تأنيب الخطيب» ص٥٩-٦٠.

كأنه كانَ مُظاهِراً بينَها.

﴿لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾: لِـمَنْ وراءَكَ مِنَ الناسِ علامة، وهُم بنو إسـرائيل، وكانَ في أنفُسِهم أنَّ فِرعَونَ أعظَمُ شأناً مِن أن يَغرَق. ورُوِيَ أنهم قالوا: «ما ماتَ فِرعَونُ ولا يموتُ أبداً». وقيل: أخبَـرَهُم موسىٰ بهَلاكِهِ فلم يُصَدِّقُوه، فألقاهُ اللهُ علىٰ السَّاحِلِ حتىٰ عَايَنُوه، وكأنَّ مَطرَحَه كانَ علىٰ ممرٍّ من بني إسرائيلَ حتىٰ قيل: ﴿لِمَنْ خَلْفَكَ﴾. وقيل: ﴿لِمَنْ خَلْفَكَ﴾: لِـمَنْ يأتي بَعدَكَ مِنَ القُرون.

ومعنىٰ كَونِهِ آية: أن تَظهَرَ للناسِ عُبُوديَّتُه ومَهانتُه، وأنَّ ما كانَ يَدَّعيهِ مِنَ الرُّبُوبيَّةِ باطِلٌ مُحال، وأنه ـ مَعَ ما كانَ فيه مِن عِظَمِ الشَّأنِ وكِبرياءِ المُلْكِ ـ آل أمرُهُ إلىٰ ما تَـرَون؛ لِعصيانِهِ ربَّه عَزَّ وجَلَّ، فما الظَّنُّ بغيره؟ أو لتكونَ عِبرةً تَعتَبِـرُ بها الأُمَمُ بعدَك، فلا يَـجتَـرِئُوا علىٰ نَحْوِ ما اجتَـرَأتَ عليه إذا ما سَمِعُوا بحالِكَ وبهَوانِكَ علىٰ الله.

وقُرِئ: «لِـمَنْ خَلَقَك» بالقاف؛ أي: لِتكونَ لِخالِقِكَ آيةً كسائرِ آياتِه.

ويجوزُ أن يُراد: ليكونَ طَرْحُكَ علىٰ السَّاحِلِ وَحْدَك، وتمييزُكَ مِن بينِ المُغرَقينَ ـ لِئَلَّا يَشتَبِهَ علىٰ الناسِ أمرُك، ولِئَلَّا يقولوا لادِّعائِكَ العَظَمة: إنَّ مِثلَه لا يَغرَقُ ولا يموتُ ـ : آيةً مِن آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وليعلموا أنَّ ذلكَ تَعَمُّدٌ منه؛ لإماطةِ الشبهِ في أمرِك.

قوله: (كان مُظاهِراً بينَها): أي: لَبِسَ بعضَها فوقَ بعض، الجوهري: «وظاهَرَ بينَ ثَوبَين، أي: طارَقَ بينَهما وطابَـق».

قوله: (وكأنَّ مَطرَحَهُ كانَ علىٰ مـمرِّ بني إسـرائيل)[1]: أي: علىٰ طريقهـم الذي كانـوا يَؤُمُّونَه، فهُم حينَئذٍ خَلفَه، وهو قُدَّامَهُم، لينظروا إليه، ويَعتَبِـرُوا، ويُصَدِّقُوا قولَ موسىٰ عليه السَّلام، ويَشكُروا نِعمةَ الخلاصِ وهَلاكِ العَدُوّ.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «علىٰ ممرٍّ من بني إسرائيل».

[﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ٩٣]

﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾: مَنزِلاً صالحاً مَرْضِياً، وهو مِصرُ والشَّام، ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟﴾ في دينهم، وما تَشعَّبُوا فيه شُعَباً، إلا مِن بعدِ ما قَرَؤُوا التَّوراة، وكَسَبُوا العِلمَ بدِينِ الحق، ولَزِمَهم الثَّباتُ عليه واتحادُ الكلمة، وعَلِمُوا أنَّ الاختِلافَ فيه تَفرُّقٌ عنه.

وقيل: هو العِلمُ بمُحمَّدٍ ﷺ، واختِلافُ بني إسرائيل ـ وهم أهلُ الكتاب ـ: اختِلافُهم في صِفتِه ونَعتِه، وأنه هو أم ليسَ به، بعدَما جاءَهُمُ العِلمُ والبيانُ أنه هو لم يَرْتابوا فيه، كما قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦، الأنعام: ٢٠].

[﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۞ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ ٩٤-٩٥]

فإن قلتَ: كيفَ قالَ لِرسولِه ﷺ: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، مَعَ قولِهِ في الكَفَرة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [هود: ١١٠، فُصِّلت: ٤٥]؟ قلتُ: فرقٌ عظيمٌ بينَ قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ بإثباتِ الشَّكِّ لهم علىٰ سبيلِ التأكيدِ والتحقيق، وبينَ قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ﴾ بمعنىٰ الفَرْضِ والتمثيل، كأنه قيل: فإنْ وقعَ لكَ شَكٌّ مَثلاً، وخَيَّلَ لكَ الشَّيطانُ خيالاً منه تقديراً ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾.

المعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قَدَّمَ ذِكرَ بني إسرائيل ـ وهم قَرَأَةُ الكِتاب ـ، ووَصَفَهم بأنَّ العِلمَ قد جاءَهم، لأنَّ أمْرَ رسولِ الله ﷺ مكتوبٌ عِندَهم في التَّوراةِ والإنجيل، وهم يَعرِفُونَه كما يَعرِفُونَ أبناءَهم، **فأرادَ أن يُؤكِّدَ عِلمَهم بصِحَّةِ القُرآنِ وصِحَّةِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ عليه السَّلام، ويُبالِغَ في ذلك**، ....

قوله: (فأراد أن يُؤكِّدَ عِلمَهُم بصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّةِ مُحمَّدٍ صلوات الله عليه): يعني: أنَّ قولَه: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾

فقال: فإنْ وقعَ لكَ شَكٌّ فَرْضاً وتقديراً، وسبيلُ مَنْ خالَجَتْهُ شُبْهةٌ في الدِّينِ أن يُسارعَ إلىٰ حَلِّها وإماطتِها، إما بالرُّجُوعِ إلىٰ قَوانينِ الدِّينِ وأَدِلَّتِه، وإما بمُقادحةِ العُلَماءِ المُنَبِّهينَ علىٰ الحق، فسَلْ عُلَماءَ أهلِ الكتاب، يعني: أنهم مِنَ الإحاطةِ بصِحَّةِ ما أُنزِلَ إليك، وقَتْلِها عِلماً، بحيثُ يَصلُحُونَ لمُراجَعَةِ مِثلِك، ومُساءَلَتِهم، فَضْلاً عن غيرِك.

معناه: أنَّ الذي قَصَصْنا عليكَ مِن أخبارِ بني إسرائيل، وصِحَّةِ القُرآن، وصِحَّةِ نُبوَّتِك: لا شَكَّ عِندَهم، وأنهم في رُسُوخ العِلم فيه والثباتِ في اليقين، بحيثُ إن فُرِضَ لك شَكٌّ، كما تُفرَضُ المُحالات، يَصِحُّ أن تُزيلَ شَكَّكَ باستِخبارِكَ إياهُم، مع إنكارِهِم نُبوَّتَك، «والفَضْلُ ما شَهِدَت به الأعداء»[1]، وهو المُرادُ مِن قوله: «وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسُوخِ في العِلم، لا وَصْفُ رسولِ الله ﷺ بالشَّكِّ فيه».

قوله: (أنهم مِنَ الإحاطة): «مِن»: يجوزُ أن تكونَ اتِّصاليَّة، كقولك: أنا مِنكَ بفَرْسَخَين، أي: أنا مِنكَ بمسافةِ فَرْسَخَين، فعلىٰ هذا: «مِن» إلىٰ آخِرِه: خبرُ «أنَّ»، ويجوزُ أن يكونَ التقدير: أنهم مُتَمكِّنونَ مِنَ الإحاطة، و«بحيثُ» إلىٰ آخِرِه: حال، كقوله: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢]، في أنَّ الخبرَ لا يتمُّ إلا بالحال، وأن تكونَ «مِن»: ابتِدائية، و«بحيثُ»: خبرُ «أنَّ»، و«مِنَ الإحاطة»: حال.

قوله: (وقَتْلِها عِلماً): يُقال: قتلتُ الشيءَ خُبْراً، قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا﴾ [النساء: ١٥٧]، أي: لم يُحيطوا به عِلماً، قال الحماسي:

يَرُوعُكَ مِن سَعْدِ بنِ عَمْرٍو جُسُومُها ... وتَزهَدُ فيها حينَ تَقتُلُها خُبْرا[2]

---

(١) اقتباسٌ مِن بيتِ شعر للسَّريِّ بنِ أحمد الكِندي، ذكره الثعالبيُّ في «يتيمة الدهر» (٢: ١٦٤)، وهو بتمامه:

وشَمائِلٌ شَهِدَ العِداةُ بفَضْلِها ... والفَضْلُ ما شَهِدَتْ به الأعداءُ

(٢) انظر: «الحماسة» لأبي تمام ص٣٠٩.

فالغَرَضُ وَصْفُ الأحبارِ بالرُّسوخِ في العِلم بصِحَّة ما أُنزِلَ إلىٰ رسولِ الله، لا وَصْفُ رسولِ الله بالشَّكِّ فيه.

ثم قال: ﴿لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ أي: ثَبَتَ عِندَكَ بالآياتِ والبراهينِ القاطِعةِ أنَّ ما أتاكَ هو الحقُّ الذي لا مَدخَلَ فيه للمِرْية، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أي: فاثبُتْ ودُمْ علىٰ ما أنتَ عليه مِنَ انتِفاءِ الـمِرْيةِ عنكَ والتكذيبِ بآياتِ الله.

ويجوزُ أن يكونَ علىٰ طريقةِ التَّهْييجِ والإلهاب، ....

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ علىٰ[1] طريقةِ التهييج): هو عطفٌ علىٰ قوله: «فإن وقعَ لكَ شَكٌّ مَثلاً».

الأساس: «ومن المجاز: إذا استَقَلَّ الرجلُ غَضَباً، قيل: هاجَ فيه»[2]، «ويُقال: ألهبتُه الأمر: أردتُ بذلكَ تهييجَه»[3].

وفائدةُ هذا الأسلوبِ أيضاً راجعةٌ إلىٰ الثباتِ في اليقين، والبَعْثِ علىٰ طَلَبِ المزيد فيه، كما تقولُ لمن يَجتَهِدُ في مُزاولةِ أمر[4]، وأنتَ تُريدُ مَزيدَ بَعْثِهِ عليه: أراكَ تَوانَيْتَ عن هذا الأمرِ وقَعَدتَ عنه؛ تُريدُ تهييجَه وتحريضَه، وإليه الإشارةُ بقوله: «ولزيادةِ التثبيتِ والعِصمة»، هذا هو الوَجْه، وعليه النَّظْمُ والتأليف، فإنه تعالىٰ لـمَّا قالَ لحبيبه ﷺ تهييجاً وإلهاباً: فإن كُنتَ في شَكٍّ أنَّ ما أنزلناهُ إليكَ حَقّ، وأنكَ نبيٌّ مُرسَل، فاسأل أهلَ الكِتابِ مِنَ الذينَ آمَنُوا، فإنهم يَشهَدُونَ بذلك، واللهُ عَزَّ وجَلَّ بجَلالتِهِ وعَظَمتِهِ أيضاً يَشهَد، ويُؤَكِّدُ الشهادة بالقَسَم.

---

(١) الحرف «علىٰ» لم يرد في الأصلين، وأثبتُّه من (ط) و«الكشّاف»، ويحتملُ وجهاً صحيحاً، وهو: «أن يكونَ طريقَه التهييج»، ولكنْ آثرتُ ما يُوافِقُ «الكشّاف».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «أساس البلاغة»، مادة (هيج): «هاج هائجُه».

(٣) ينقلُ المُؤلِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا من «أساس البلاغة» من موضعين، فالجملة الأولىٰ من مادة (هيج)، والثانية من مادة (لهب).

(٤) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «في أمر أو له أمر»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

كقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَافِرِينَ * وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨٦-٨٧]، ولزيادةِ التثبيتِ والعِصمة، ولذلكَ قالَ عليه السَّلامُ عِندَ نُزُولِه: «لا أشُكُّ ولا أسأل، بل أشهَدُ أنه الحق»، وعن ابنِ عباس: «لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سألَ أحداً منهم».

وقيل: خُوطِبَ رسولُ الله ﷺ، والمُرادُ خِطابُ أُمَّتِه، ومعناه: فإن كنتُم في شَكٍّ مما أنزَلْنا إليكم، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤].

وقيل: الخِطابُ للسَّامِع ممن يجوزُ عليه الشَّك، كقول العرب: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ.

ونظيرُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣].

وقولُه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾، وقولُه: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ تفريعٌ علىٰ قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾.

قوله: (وعن ابنِ عَبَّاس: لا والله، ما شَكَّ طَرْفةَ عَيْن، ولا سألَ أحداً منهم): فالتعليقُ بالشَّرْطِ للفَرْض، والنهيُ علىٰ التقديرين: إما كِنايةٌ عن رُسُوخِ أهلِ الكتاب في معرفةِ حَقِّيَّةِ الكِتابِ والرسول، أو مِنَ التهييج والإلهاب، فلا يلزمُ السُّؤال. هذا علىٰ أن يكونَ الخِطابُ لرسولِ الله ﷺ[1].

قوله: (إذا عَزَّ أخوك فهُنْ): أي: إذا شَكُسَت أخلاقُه[2] فحَسِّنْ خُلُقَك، قال الميداني: «قال أبو عُبيد[3]: معناه: مُياسَرَتُكَ صَديقَكَ ليسَتْ بضَيْم رَكِبَكَ منه، فتَدخُلُك الحميَّةُ به.

(١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل فقرة «قوله: ويجوز أن يكون علىٰ طريقة التهييج»، وأخرتُه هنا مراعاةً لترتيب الكلام في «الكشاف».

(٢) أي: صَعُبَت، يُقال: رجلٌ شَكُسٌ وشَكِس، أي: صَعْبُ الخُلُق، والجمعُ: شُكُس. انظر: «القاموس»، مادة (شكس).

(٣) في الأصول الخطية: «أبو عُبيدة»، والمُثبَتُ من «مجمع الأمثال» للميداني، وهو الصواب، فمُرادُ أبو عُبيد=

وقيل: «إنْ» للنفي، أي: فما كنتَ في شَكٍّ فسَلْ، يعني: **لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌّ، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً**، كما ازدادَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بمُعايَنةِ إحياءِ الموتىٰ.

إنما هو حُسْنُ خُلُقٍ وتفضُّل، فإذا عاسَرَكَ فيَاسِرْه، وقال المُفضَّل: إنَّ المثَل لـهُذَيلِ بنِ هُبَيرةَ التَّغْلِبي، وكان أغار علىٰ بني ضَبَّـة، فغَنِم، فأقبلَ بالغنائم، فقال له أصحابه: اقسِمْها بيننا، فقال: إني أخافُ إن تَشاغَلتُم بالاقتِسام[1] أن يُدرِكَكُمُ الطَّلَب، فأبَوْا، فعِندَها قال: إذا عَزَّ أخوكَ فهُنْ، فنزل فقَسَم»[2].

وعلىٰ هذا الخِطابُ لكُلِّ أحد، كقولِهِ صلواتُ الله عليه: «بَشِّـرِ المشّائينَ إلىٰ المساجِدِ في الظُّلَمِ بالنُّورِ التام»[3]، فإنه أمرٌ لكُلِّ مَنْ تتأتىٰ منه البِشارة.

قوله: (**لا نأمُرُكَ بالسُّؤالِ لأنك شاكٌّ، ولكنْ لِتزدادَ يقيناً**): كما تقولُ لصاحبك: أنتَ علىٰ يقينٍ مِن هذه المسألة، فاسأل أهلَ العِلمِ ليزدادَ يقينُك[4]. **الانتصاف**: «لو قالَ هذا المُفسِّـر: إنَّ نفيَ الشك عنه تَوطِئةٌ للسُّؤالِ لتقومَ حُجَّتُه علىٰ المسؤولين، لا لمزيـدِ يقين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، لكانَ أقومَ وأسلَم»[5].

= القاسمُ بنُ سَلّام صاحبُ كتاب «الأمثال»، وفيـه الكلامُ المنقولُ هنا. انظر: شرحَه «فَصْل المقال» للبكري ص٢٣٥.

(١) في الأصول الخطية: «بالأقسام»، والمُثبَت من «مجمع الأمثال» للميداني.

(٢) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٢ – ٢٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من حديث بُرَيدة، وابن ماجه (٧٨١) من حديث أنس بن مالك رضيَ اللهُ عنه.

(٤) القولُ بأنَّ «إنْ» في قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ﴾: نافية، أخَّره الزمخشري، وصَدَّره بـ«قيل»، إشارةً إلىٰ ترجيح القول الأول عليه، وجزم العلامةُ الشيخُ عبدُ الله بن الصِّدِّيق الغماري رحمه الله تعالىٰ في كتابه «بدع التفاسير» ص٧٠ بتضعيف هذا القول، بل عَدَّه بدعةً من بدع التفاسير، وعَلَّـلَ ذلك بأنَّ «تعقيبَ النفي بالأمر لا يحسنُ في اللغة العربية، لأنه يُورِثُ ركاكةً لا يجوزُ تخريجُ القرآن عليها، وإنما يحسنُ تعقيبُ النفي بالفعل المضارع، كما هو معلوم».

(٥) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٣) بحاشية «الكشّاف».

وقُرِئ: «فاسألِ الذينَ يَقرَؤُونَ الكُتُب».

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ * وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾: ثَبَتَ عليهم قولُ الله الذي كتبَه في اللَّوْح، وأخبَرَ به الملائكة؛ أنهم يَمُوتُونَ كُفَّاراً، فلا يكونُ غيرُه. وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّرٍ ومُراد، تعالىٰ اللهُ عن ذلك.

قوله: (وقُرِئ: «فسَلِ»)[١]: ابنُ كثير والكِسائي.

قوله: (وتلكَ كِتابةُ معلومٍ لا كِتابةُ مُقدَّر): يعني: هو معلومُ الله لا مُقدَّرُه، وعندَ أهلِ السُّنَّة: هو معلومُ الله ومُقدَّرُه ومُرادُه تعالىٰ، فعِلمُه تعالىٰ يُوافِقُ تقديرَه وإرادتَه، ولا تجوزُ المُخالفة.

هذهِ المسألةُ تُحرِّكُ سِلسِلةَ القضاءِ والقَدَر، فيجبُ أن يُكشَفَ عن بعضِ أسرارِها نصّاً ودراية:

أما النَّصّ: فهذهِ الآية، قال الإمام: «وقد احتَجَّ أصحابُنا علىٰ المطلوب»[٢].

وأما الدراية: فما رويناه عن البُخاريِّ ومُسلِم ومالكٍ وأبي داودَ والترمذيِّ[٣] عن أبي هُريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «حاجَّ آدمُ موسىٰ، قال: أنتَ الذي أخرَجتَ الناسَ مِنَ الجنَّةِ بذَنْبِكَ

---

(١) في الأصول الخطية: «فاسأل»، ولفظ الزمخشري: «فاسأل الذين يقرؤون الكتب»، يُريد: أنَّ قولَه: «الكِتاب» علىٰ الإفراد، يُقرأ «الكُتُب» علىٰ الجمع، قلت: لكن القراءةَ بذلك ليست قراءةً سَبْعية، فلا يستقيمُ بيانُها من المؤلف بأنها قراءة ابن كثير والكسائي، وقراءتُهما هي: «بنَقْلِ فتحةِ الهمزةِ إلىٰ السِّين مَعَ حذفِ الهمزة»، كما في «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» للشيخ عبد الفتاح القاضي ص١٥١، وغيره من كتب القراءات، ولذلك أثبتُّه «فسَلِ».

وعليه فإما أن تكونَ نسخةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ من «الكشَّاف» علىٰ خِلافِ ما بأيدينا، أو تكونَ مُحرَّفة، أو يكونَ قد سَبَقَ ذهنُه إلىٰ غير مُرادِ الزمخشري رحمه الله تعالىٰ، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل في العبارة خللاً أو سقطاً، والله أعلم.

(٣) البخاري (٣٤٠٩) و(٤٧٣٦) و(٤٧٣٨) و(٦٦١٤) و(٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك (٢: ٨٩٨)، وأبو داود (٤٧٠١) و(٤٧٠٢)، والترمذي (٢١٣٤). وأخرجه أيضاً ابن ماجه (٨٠).

....

وأشقَيتَهم، قال: قال آدمُ لموسىٰ: أنتَ الذي اصطفاكَ اللهُ بِرسالاتِه وبكلامِه، أتلومُني علىٰ أمرٍ كتبَه اللهُ عليَّ قبلَ أن يَـخلُقَني»، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «فحَجَّ آدمُ موسىٰ».

وعن البُخاريِّ ومُسلِم والترمذيِّ والنَّسائيِّ[1] في حديثِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، قال[2]: «أخبِـرني عنِ الإيمان»، إلىٰ قوله: «قال: تُؤمِنُ بالقَدَرِ خَيْـرِهِ وشَـرِّه، قال: صَدَقْت».

قال التُّورِبِشْتي: «أن تُؤمِنَ بما أخبَـرَ اللهُ تعالىٰ أنه عَالِـمٌ بما هُم عامِلون له، وحاكِمٌ بما هُم صائِرونَ إليه، ولا يُمكِنُ أن يكونَ خِلافُ ما عَلِمَ وما حَكَم.

أو يُقال: أن تُؤمِنَ بما أخبَـرَ اللهُ تعالىٰ عن تَقَدُّم عِلمِه تعالىٰ بما يكونُ مِن أفعالِ العِبادِ وأكسابِهم، وصُدورِها عن تقديرٍ منه، وخَلْقٍ لها، خَيْـرِها وشَـرِّها». هذا مِن قولِ الخطَّابي، رواه صاحبُ «جامع الأصول»[3].

وقال[4]: «القَدَر: اسمٌ لِـمَا صَدَرَ عن فِعلِ القادر، كالهَدْم والنَّشْرِ والقَبْضِ التي هيَ أسماءٌ لِـمَا يَصدُرُ عن فِعلِ الهادِمِ والناشِـرِ والقابِض، يُقال: قَدَرتُ الشيءَ وقَدَّرْت ـ خفيفةً وثقيلةً ـ بمعنىٰ واحد.

والقضاءُ في هذا: معناهُ الخلق، كقوله تعالىٰ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خَلَقَهُنّ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فقد بقيَ عليهم مِن وراءِ عِلم الله فيهم أفعالُهم وأكسابُهم، ومُباشَرَتُهم تلكَ الأمور، ومُلابَسَتُهم إياها عن قَصْدٍ وتَعمُّدٍ وتقديم إرادةٍ واختيار، فالحجَّةُ إنما تَلزَمُهم بها، واللائمةُ تَلحَقُهم بها.

---

(١) مسلم (٨)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠). وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٦٩٥). أما البخاري فلم يخرجه.

(٢) القائل: هو الرجلُ الذي دخلَ المسجد، وتبيَّن في آخِرِ الحديثِ أنه جِبريلُ عليه السَّلام.

(٣) (١٠: ١٠٣).

(٤) أي: ابنُ الأثير في «جامع الأصول»، لا التوربشتي كما قد يُتوهَّم.

....

وجِماعُ القولِ في هذا: أنهما أمرانِ لا يَنفَكُّ أحدُهما عن الآخرِ؛ لأنَّ أحدَهما بمنزلةِ الأساس، والآخَرَ بمنزلةِ البناء، فمَنْ رامَ الفَصْلَ بينَهما فقد رامَ هَدْمَ البناءِ ونَقْضَه»[1].

وقال القاضي[2] في «شرح المصابيح»: القضاء: هو الإرادةُ الأزليةُ والعِنايةُ الإلهيةُ المُقتَضِيةُ لِنظام الموجوداتِ علىٰ ترتيبٍ خاصّ، والقَدَر: تَعلُّقُ تلكَ الإرادةِ بالأشياءِ في أوقاتها.

وقلت: يُمكِنُ أن يُنزَّلَ علىٰ هذا المعنىٰ: ما ذكرَه المُصنِّفُ في تفسير قولِهِ تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]: «سأل عبدُ الله بنُ طاهرٍ الحسينَ بنَ فَضْل، وقال: أشكَلَتْ عليَّ ثلاثُ آيات: إحداهن: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وصَحَّ أنَّ القلمَ جَفَّ بما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامة؟ وأجابَ الحسين: أنها شؤونٌ يُبدِيها، لا شؤونٌ يَبتَدِئُها».

وقال العلامةُ قُطبُ الدِّينِ الشِّيرازي: اعلم أنَّ أفعالَ العبادِ تَنقَسِمُ إلىٰ ما يكونُ تابعاً لقُدرتِهِ وإرادتِه، وإلىٰ ما لا يكونُ كذلك، مثالُ الأول: المشيُ والأكلُ مِنَ الإنسانِ الصحيح الذي لم يُكرَه علىٰ هذينِ الفِعلَين، مثالُ الثاني: حركةُ الإنسانِ إلىٰ أسفَلَ إذا وقعَ مِن مَوضِعٍ عالٍ. والقُدرة: يُرادُ بها سلامةُ آلاتِ الفِعلِ مِنَ الأعضاء، ويُراد بها الحالةُ التي يكونُ الإنسانُ عليها وقتَ صُدُورِ الفِعلِ عنه، والأول: يكونُ قبلَ الفِعلِ ومَعَهُ وبعدَه، وهيَ القُدرةُ عندَ المُعتَزِلة، والثاني: لا يكونُ إلا مَعَ الفِعل، وهي القُدرةُ عندَ الأشعري، ولا شَكَّ أنَّ القُدرةَ بالوَجْهَينِ لا تكونُ مقدورةً للعبد، بل ربما تكونُ بعضُ أسبابها ـ كالتغذِّي أو التداوي المُقتَضِيَين لِسلامةِ الأعضاء ـ مقدوراً له.

وأما الإرادةُ فسَبَبُها: إما العِلمُ بالمصلحة وإما الشَّهْوة وإما الغَضَب، ولا يكونُ واحدٌ منها

---

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٠: ١٠٤).

(٢) يُريدُ البيضاويَّ ـ كما هي عادةُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالىٰ ـ، واسمُ شَـرْحِهِ علىٰ «مصابيح السُّنة» للبغوي: «تحفة الأبرار»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٦٩٨).

....

إلا عندَ الشُّعُور، والشُّعُورُ أيضاً لا يكونُ مقدوراً للعبد، وربما يكونُ بعضُ أسبابه مقدوراً له، وأما عندَ حُصُولِ القُدرة والداعي، فهل يجبُ الفِعلُ أم لا؟ فالحقُّ أنه يجب، وإلا لَزِمَ رُجْحانُ أحَدِ طَرَفَي الفِعلِ وتَرْكِهِ بغيرِ مُرجِّح، وهذا الوجوبُ لا يُخرجُ الفِعلَ عن حَدِّ الاختيار، أن يكونَ الفِعلُ أو التَّـرْكُ بإرادةِ الفاعل، يختارُ منهما أيَّـهمـا أراد، وهاهنا كذلك، لأنه لَزِمَ الفِعلُ مِنَ القُدرةِ والإرادة.

فمَنْ نظَـرَ إلىٰ أسبابِ القُدرةِ والإرادة، وهما في الأصل مِنَ الله تعالىٰ، وعند وجودِهما الفعلُ واجب وعندَ عَدَمِهما مُمتَنِع، ذهبَ إلىٰ أنه جَبْـرٌ محْض، وأنَّ أفعالَ العِبادَ صادرةٌ عنهم علىٰ سبيلِ القَهْرِ والإلجاءِ مِن غير قُدرةٍ واختيارٍ لهم أصلاً. ومَنْ نَظَـرَ إلىٰ قُدرةِ العبدِ وإرادتِه، ذهبَ إلىٰ أنه قَدَرٌ محْض، وأنَّ أفعالَهم صادرةٌ عنهم علىٰ سبيلِ الاستِقلال.

وكُلُّ واحدٍ منهما أعورُ بأيِّ عينَيهِ شاء، فإنَّ المذهبَ الحقَّ الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِه: هو أنه لا جَبْـرَ ولا تفويض، ولكنْ أمرٌ بينَ الأمرين، إذِ الاختيارُ حَقّ، والإسنادُ إلىٰ فِعلِ الله حَقّ، ولا يتمُّ الفِعلُ بأحدِهما دونَ الآخر.

وما قيلَ في إثباتِ الجبر: «إنَّ خِلافَ ما عَلِمَ الله وُقُوعَه مُحال، وهو يُوجِبُ الجبر»؛ منقوضٌ إجمالاً: بأنه لو صَحَّ هذا لَزِمَ الجبرُ في أفعالِهِ تعالىٰ، لأنه كانَ في الأزلِ عالماً بأفعالِهِ فيما لا يزال، وخِلافُ ما عَلِمَ اللهُ وُقُوعَه مُحال[1]، فما هو جوابكم هناك، فهو الجوابُ هاهنا، وتفصيلاً: بأنَّ العِلمَ بالشيءِ ربما لا يكونُ سَبَباً لِوقوعِه، فإنَّ مَنْ عَلِمَ بأنَّ الشمسَ غداً تَطلُع، لا يكونُ عِلمُه سَبَباً لِطُلُوعِها، وإذا لم يكن للعِلمِ أثـرٌ في الفِعل، فلا يكونُ الفِعلُ ولا الإيجاب، واللهُ أعلَمُ بالصواب.

---

(١) من قوله: «وهو يوجب الجبر» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

[﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ ٩٨]

﴿فَلَوْلَا كَانَتْ﴾: فهلَّا كانت ﴿قَرْيَةٌ﴾ واحدةٌ مِنَ القُرىٰ التي أهلَكْناها، تابت عن الكُفْر، وأخلَصَتِ الإيمانَ قبلَ المُعاينة وقتَ بقاءِ التكليف، ولم تُؤخِّرْ كما أُخِّرَ فِرعونُ إلىٰ أن أُخِذَ بمُخنَّقِه، ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ بأنْ يَقبَلَه اللهُ منها لِوقوعِهِ في وقتِ الاختيار. وقرأ أُبيٌّ وعبدُ الله: «فهلَّا كانت».

﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ استِثناءٌ مِن القُرىٰ؛ **لأنَّ المُرادَ أهاليها**، وهو استِثناءٌ مُنقَطِعٌ بمعنىٰ: ولكنْ قومَ يُونُسَ لـمَّا آمنوا. ويجوزُ أن يكونَ مُتَّصِلاً، والجملةُ في معنىٰ النفي، كأنه قيل: ما آمَنَتْ قريةٌ مِنَ القُرىٰ الهالِكةِ إلا قومَ يُونُس، وانتِصابُه علىٰ أصلِ الاستِثناء، وقُرِئ بالرَّفْعِ علىٰ البَدَل، هكذا رُوِيَ عن الـجَرْميِّ والكِسائي.

قوله: (لأنَّ المُرادَ أهاليها): تعليلٌ لِـجَعْلِ الاستِثناءِ مُنقَطِعاً، ونحوُه قولُه في سُورةِ الحِجْر: «فإن قلتَ: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩] استِثناءٌ مُتَّصِلٌ أو مُنقَطِع؟ قلتُ: لا يخلو مِن أن يكونَ استِثناءً من ﴿قَوْمٍ﴾ [الحجر: ٥٨]، فيكونُ مُنقَطِعاً، لأنَّ القومَ موصوفون بالإجرام، فكان كاختِلافِ الجِنسَين، وأن يكونَ استِثناءً مِنَ ضميرِ ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥٨][1]، فيكونُ مُتَّصِلاً، كأنه قيل: إلىٰ قَوْمٍ قد أجرَمُوا كُلُّهم إلا آلَ لُوطٍ وَحْدَهم»، فكذلكَ هاهنا، فإنَّ أهاليَ تلكَ القُرىٰ موصوفون بأن يُقالَ في حَقِّهم: هَلَّا كانت قريةٌ مِنَ القُرىٰ آمَنَتْ فنَفَعَها إيمانُها، فلا يكونون إذن موصوفين بالإيمان، ثم قيل: لكنْ قَوْمُ يُونُسَ آمَنُوا، فيَصِحُّ جَعْلُه مُنقَطِعاً لاختِلافِ الصِّفتَين، فلو جُعِلَ مُتَّصِلاً فَسَدَ المعنىٰ، لأنه يكونُ تحضيضاً لأهلِ القُرىٰ علىٰ الإيمانِ النافع، وهو الإيمانُ في وَقْتِ الاختيارِ، إلا لِقَوْمِ يُونُس.

وأما إن قُلت: في تحضيضِهم علىٰ الإيمانِ النافع معنىٰ نَفْيِه عنهم، كانَ المعنىٰ: ما كانت قريةٌ آمَنَتْ إلا قومَ يُونُس، كانَ استِثناءً مُتَّصِلاً ومعنىً صحيحاً، فكانَ انتِصابُه علىٰ أصلِ

---

(١) في (ح): «استثناء من صم مجرمين»، وفي (ف): «استناء من قوم مجرمين»، والمُثبَت من (ط).

رُوِي: أنَّ يُونُسَ عليه السَّلامُ بُعِثَ إلىٰ نِينَوىٰ مِن أرضِ المَوصِلِ، فكَذَّبُوه، فذَهَبَ عنهم مُغاضِباً، فلما فَقَدُوهُ خافوا نُزولَ العذاب، فلَبِسُوا المُسُوح، وعَجُّوا أربعينَ ليلة. وقيل: قالَ لهم يُونُس: إنَّ أجَلَكُم أربعونَ ليلة، فقالوا: إنْ رأينا أسبابَ الهلاكِ آمنَّا بك، فلما مَضَتْ خمسٌ وثلاثونَ أغامَتِ السَّماءُ غَيْماً أسوَدَ هائِلاً يُدخِّنُ دُخاناً شديداً، ثم يَهبِط، حتىٰ يَغشَىٰ مَدينَتَهم، ويُسَوِّدَ سُطُوحَهم، فلَبِسُوا المُسُوح، وبَرَزُوا إلىٰ الصَّعيدِ بأنفُسِهم ونِسائِهم وصِبيانِهم ودَوابِّهم، وفَـرَّقُوا بينَ النِّساءِ والصِّبيان، وبينَ الدَّوابِّ وأولادِها، فحَنَّ بعضُها علىٰ بعض، وعَـلَتِ الأصواتُ والعَجيج، وأظهَرُوا الإيمـانَ والتَّوبة، وتَضَـرَّعُوا، فرَحِمَهم الله، وكَشَفَ عنهم، وكانَ يومَ عاشوراءَ يومَ الجمعة.

وعن ابن مسعود: بَلَغَ مِن توبتهم أن تَرادُّوا المَظالِـم، حتىٰ إنَّ الرجلَ كان يَقتَلِعُ الحجرَ وقد وَضَعَ عليه أساسَ بنائِه، فيَـرُدُّه، وقيل: خَرَجُوا إلىٰ شَيْخٍ مِن بَقيَّـةِ عُلَمائِهم، فقالوا: قد نَـزَلَ بنا العذاب، فما ترىٰ؟ فقال لهم: قُولُوا: «يا حَيُّ حينَ لا حَيّ، ويا حَيُّ مُحيي الموتىٰ، ويا حيُّ لا إلهَ إلا أنت»، فقالوها، فكُشِفَ عنهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياض: قالوا: «اللهُمَّ إنَّ ذُنوبَنا قد عَظُمَتْ وجلَّت، وأنتَ أعظَمُ منها وأجَلّ، افعَلْ بنا ما أنتَ أهلُه، ولا تَفعَلْ بنا ما نحنُ أهلُه».

[﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ ٩٩]

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مشيئةَ القَسْرِ والإلجاء، ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾ ....

الاستِثناء، وإن كانَ الأفصَحُ أن يُرفَعَ علىٰ البَدَل، لأنه في كلام غيرِ مُوجَب. نحوُه مذكورٌ في آخِرِ سُورةِ هود.

قوله: (﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ مَشيئةَ القَسْـرِ والإلجاء)، **الانتصاف**: «لـمَّا عَلِمَ أنَّ الآيةَ تقتضي عَدَمَ[1] مَشيئةِ الله الإيمانَ مِنَ الجميع، وإنما شاءَ ممَّن آمَنَ لا ممَّن كَفَر، أوَّلَهُ بمَشيئةِ القَسْـرِ

---

(١) لفظة «عدم»: سقطت من (ح)، وهي ثابتة في (ط) و(ف) و«الانتصاف»، ولا بُدَّ منها.

علىٰ وَجْهِ الإحاطةِ والشُّمُول، ﴿جَمِيعًا﴾ علىٰ الإيمانِ مُطبِقينَ عليه، لا يختلفونَ فيه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ يعني: إنما يَقدِرُ علىٰ إكراهِهم واضطرارِهم إلىٰ الإيمان هو لا أنت، وإيلاءُ الاسمِ حرفَ الاستِفهام؛ **للإعلام بأنَّ الإكراهَ مُمكِنٌ مقدورٌ عليه**، وإنما الشأنُ في المُكرِه؛ مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وَحْدَه لا يُشارَكُ فيه، لأنه هو القادرُ علىٰ أن يَفعَلَ في قُلوبِهم ما يَضطَرُّونَ عِندَه إلىٰ الإيمان، وذلكَ غيرُ مُستطاعٍ للبشر.

والإلجاء، ليتمَّ له»[1]. وقال القاضي: «هو دليلٌ علىٰ القَدَريَّةِ في أنه تعالىٰ لم يَشَأ إيمانَهم أجمعين، وأنَّ مَنْ شاءَ إيمانَه يُؤمِنُ لا محالة، والتقييدُ بمشيئةِ الإلجاءِ خِلافُ الظاهر»[2].

قوله: (**للإعلام بأنَّ الإكراه**[3] **مُمكِنٌ مقدورٌ عليه**): ومذهبُ المُعتَزلة: أنَّ الله تعالىٰ قادرٌ علىٰ فِعل القبائح، لكنَّ الحِكمةَ صارِفةٌ عنه، وقد أشار إليه في سُورةِ الأنبياء، في قوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٧]، فدلَّ هذا علىٰ أنَّ الإكراهَ مُمكِن، ودلَّ قولُه: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ علىٰ وُقُوعِهِ قَطْعاً، لأنَّ إيلاءَ الضمير حرفَ الاستِفهام يدلُّ علىٰ وقوع الفِعلِ وحُصُولِه، لكنَّ الكلامَ في الفاعل؛ هو هذا المذكورُ أم غيرُه؟ قال صاحبُ «المفتاح»: «فلا يجوزُ بعدَما عرَفتَ أنَّ التقديمَ يَستَدعي العِلمَ بحالِ نفسِ الفِعل: أنتَ ضَرَبتَ زيداً؟»[4].

فقولُ المُصنِّفِ بـ«أنَّ الإكراهَ مُمكِنٌ مقدورٌ عليه» خِلافُ ما يَقتَضيه التركيب، فالمعنىٰ: أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وَحْدَه فاعلُ هذا الإكراهِ الموجودِ لا أنت، لأنَّ الإيمانَ والأعمالَ الصالحةَ مشروعٌ علىٰ خِلافِ مُقتضىٰ الطبيعةِ والجِبِلَّةِ الإنسانية، لأنها مائلةٌ إلىٰ اللَّذَّاتِ والشَّهواتِ وحُبِّ الرِّئاسة، ولا يَقدِرُ علىٰ إيجادِ خِلافِ ما تَقتَضيه الطبيعةُ إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ، ويَعضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، أي: لا ينبغي ولا يَستَقيمُ بالنَّظَرِ إلىٰ جِبِلَّتِه وخِلقَتِهِ أن يُؤمِنَ لأنه مُنافٍ له، إلا أن يُسَهِّلَ اللهُ عليه.

---

(١) «الانتصاف» لابن المُنيِّر (٢: ٢٥٤) بحاشية «الكشَّاف».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٦).

(٣) من قوله: «تعالىٰ لم يشأ إيمانهم» إلىٰ هنا، سقط من (ح).

(٤) «مفتاح العلوم» للسَّكّاكي ص٣١٥.

[﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٠٠]

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ﴾ يعني: مِنَ النُّفوسِ التي عَلِمَ أنها تؤمِن، ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بتَسْهيله، وهو مَنْحُ الألطاف، ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ **قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيمانُها بالذينَ لا يَعقِلون**، وهُمُ المُصِرُّونَ علىٰ الكُفْر، كقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وسُمِّيَ الخِذلانُ رِجْساً ـ وهو العذابُ ـ لأنه سَبَبُه. وقُرِئ: «الرِّجز» بالزاي، وقُرِئ: «ونَجعَلُ» بالنُّون.

[﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ ١٠١]

قوله: (**قابَلَ الإذنَ بالرِّجْس، وهو الخِذْلان، والنفسَ المعلومَ إيمانُها بالذينَ لا يَعقِلون**): يُريد: أنَّ الآيةَ مِن بابِ المُقابلة، وذلكَ أنَّ الإذنَ لـمَّا كانَ مُعبَّراً[1] عن التسهيل، وهو مِنَ الله التوفيقُ ومَنْحُ الألطاف، ووقعَ مُقابِلاً للرِّجْس، ينبغي أن يُفسَّرَ «الرِّجسُ» الذي يُرادُ به العذابُ بالخِذْلان؛ لأنَّ الخِذْلانَ سببُ العذاب، وإليه الإشارةُ بقوله: «وسُمِّيَ الخِذْلانُ رِجْساً ـ وهو العذاب ـ لأنه سَبَبُه».

انظُر إلىٰ هذا التعسُّفِ والانحِرافِ عن مَحَجَّةِ الصواب، أينَ التقابُل؟ أم كيفَ يُمَوِّهُ قولَه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بهذا التأويل؟! وهو مِثْلُ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقد قال[2]: «إنَّ موتَ الأنـفُسِ مُحالٌ أن يكونَ إلا بمشيئةِ الله، فأخرَجَه مَخرَجَ فِعلٍ لا ينبغي لأحدٍ أن يُقدِمَ عليه إلا بإذنِ الله تمثيلاً»، وقد سبقَ بيانُ المُبالغةِ فيه.

---

(١) في (ح): «معتبراً»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٢) أي: الزمخشريُّ نفسُه في تفسير الآية المذكورة من سورة آل عمران. (٤: ٢٨٩)

....

بل الأسلوبُ مِن بابِ اللَّفِّ والنَّشْـر، فقولُه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ مُفرَّعٌ علىٰ قولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾، كما أنَّ قولَه: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ مبنيٌّ علىٰ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾، يعني: لـمَّا أوجَبْنا عليهم القول، وقدَّرْنا أنهم مِن أصحابِ النار، فلا يُؤْمِنُونَ ألبتَّة، ولو جاءتهم كُلُّ آية، حتىٰ يَصِلُوا إلىٰ ما قُدِّرَ لهم مِنَ العذابِ الأليم، وكذلكَ نجعلُ الرِّجْسَ ـ أي: أدناسَ الشِّرْكِ والعِصيان والعِناد ـ علىٰ الذينَ خَتَمْنا علىٰ قُلُوبهم وعلىٰ سَمْعِهم وأبصارهم، كقوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

المعنىٰ: إذا كانَ إيمانُ مَنْ في الأرضِ كُلِّهم مُعلَّقاً بمشيئةِ الله وإرادتِه، فلا يَصِحُّ ولا يَستَقيمُ أن يُؤمِنَ أحدٌ إلا بإذنِ الله ومَشيئتِه، فلا تَقدِرُ أنتَ أن تُكرِهَهُم علىٰ الإيمان، وإذا سبقَ التقدير، وحَقَّتْ كلمةُ العذابِ علىٰ الكَفَرة، وجَفَّتِ الأقلام، فلا بُدَّ أن يُجعَلَ الرِّجْسُ عليهم، والطبعُ علىٰ قلوبهم وعلىٰ سَمْعِهم، حتىٰ لا يَعقِلُوا آياتِ الله، ولا يَلتَفِتُوا إلىٰ إرشادِك، ولو جِئتَهم بكُلِّ آية.

تأمَّلْ يا أيُّها الناظِرُ في هذهِ الآيات، واقطَعْ بأنَّ الإيمانَ والكُفْر، والطاعةَ والمعصية: تابعةٌ لمشيئةِ الله وإرادتِه، جاريةٌ بقَضائِهِ وقَدَرِه، ولا ترىٰ كلاماً أجمَعَ مِن هذا، ومَنْ حاولَ تحريفَه زلَّ وضَلّ، هيهات! جَرَىٰ الوادي فطَمَّ علىٰ القَرِيّ[1]، واتسَعَ الـخَرْقُ علىٰ الراقع[2].

---

(١) مَثَلٌ يُضرَبُ عندَ تجاوُز الحدّ أو غَلَبةِ الرجل، ومعناه: جَرَىٰ سَيْلُ الوادي، فطَمَّ ـ أي: دَفَنَ ـ القَرِيَّ، وهو مَجْرَىٰ الماءِ في الرَّوْضة، أو مُستَجمَعُ الماء الكثير. انظر: «المُستقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (٢: ٥١) رقم (١٩٢)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٥٩).

(٢) مَثَلٌ يُضـرَبُ في الأمر الذي لا يُستطاعُ تداركُه لِتَفَاقُمِه. انظر: «المُستقصىٰ في أمثال العرب» للزمخشري (١: ٣٥)، رقم (١١٢).

﴿مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مِنَ الآياتِ والعِبَـر، ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾: والرُّسُلُ المُنذِرُونَ أو الإنذارات، ﴿عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾: لا يُتوقَّعُ إيمانُهم، وهُمُ الذينَ لا يَعقِلُون، وقُرِئ: «وما يُغْني» بالياء، و«ما» نافيةٌ أو استِفهامية.

[﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَٱنتَظِرُوٓا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ * ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٢-١٠٣]

﴿أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ﴾: وقائعِ الله تعالىٰ فيهم، كما يُقال: أيامُ العرب؛ لِوقائعِها، ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ معطوفٌ علىٰ كلام محذوفٍ يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ﴾، كأنه قيل: نُهلِكُ الأُمَمَ ثم نُنجِّي رُسُلَنا، علىٰ حِكايةِ الأحوالِ الماضية، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: ومَنْ آمَنَ معَهم، كذلكَ ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِثلَ ذلكَ الإنجاءِ نُنْجِي المُؤمنينَ منكم ونُهلِكُ المُشركين، و﴿حَقًّا عَلَيْنَا﴾ اعتراض، يعني: حَقَّ ذلكَ علينا حقاً. وقُرِئ: (نُـنَجِّ) بالتشديد.

[﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠٤]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يا أهلَ مَكَّةَ ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾ وصِحَّتِه وسَدادِه، **فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم،** ....

قوله: (وقُرِئ: «نُنَجِّ» بالتشديد): كُلُّهم إلا حَفْصٌ والكِسائيّ[1].

قوله: (**فهذا ديني، فاسمَعُوا وَصْفَه، واعرِضُوهُ علىٰ عُقولِكُم**): إشارةٌ إلىٰ أنَّ جوابَ الشَّـرْطِ ـ وهو قوله: ﴿فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ـ لا يَستَقيمُ أن يكونَ جواباً ومُسَبَّباً عن قولِه: ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي﴾، إلا بتأويلِ الإعلام والإسماع، علىٰ مِنوالِ قَولِهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، قال ابنُ الحاجب: «إنَّ استِقرارَ النِّعمةِ بالمُخاطَبينَ

---

(١) انظر: «التيسير» ص١٢٣، و«حجة القراءات» ص٣٣٧.

وانظُروا فيه بعَيْنِ الإنصاف، لِتَعلَمُوا أنه دينٌ لا مَدخَلَ فيه للشَّك، وهو أني لا أعبُدُ الحِجارةَ التي تَعبُدُونَها مِن دونِ مَنْ هو إلهكُم وخالِقُكم، ﴿وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾ وإنما وَصَفَه بالتَّوفِّي، لِيُرِيَهم أنه الحقيقُ بأن يُخافَ ويُتَّقىٰ، فيُعبَدَ، دونَ ما لا يَقدِرُ علىٰ شيء.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أنَّ اللهَ أمَرَني بذلك، بما رَكَّبَ فيَّ مِنَ العَقْل، وبما أوحىٰ إليَّ في كِتابِه. وقيل: معناه: إن كنتُم في شَكٍّ مِن ديني ومما أنا عليه: أثبُتُ عليه أم أترُكُه وأوافِقُكُم، فلا تُحدِّثُوا أنفُسَكم بالمُحال، ولا تَشُكُّوا في أمري، واقطَعُوا عني أطماعَكم، واعلَمُوا أني لا أعبُدُ الذينَ تَعبُدُونَ مِن دونِ الله، ولا أختارُ الضَّلالةَ علىٰ الهدىٰ، كقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ * لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١-٢].

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ أصلُه: بأنْ أكون، فحَذَفَ الجار، وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرِد؛ ....

ليسَ سبباً لكَوْنِها مِن عندِ الله تعالىٰ، مِن جِهةِ كَونِهِ فَرْعاً عنه، فالآيةُ جِيءَ بها لإخبارِ قومٍ استقَرَّت بهم نِعَمٌ جَهِلُوا مُعطِيَها، فاستِقرارُها ـ مجهولةً أو مشكوكةً ـ سببٌ للإخبار بكَونِها مِنَ الله تعالىٰ»[1]، كذا هاهنا؛ كونُهم شاكِّينَ مُعرِضِينَ[2] عن دِينِ الله: سَبَبٌ لإقامةِ دَعْوتِه صلواتُ الله عليه، بإثباتِ التوحيد، وإسماعِهِ إياهم، لِيَعرِضُوهُ علىٰ عُقولِهم.

قوله: (**وهذا الحذفُ يحتملُ أن يكونَ مِنَ الحذفِ المُطَّرد**) إلىٰ آخِره: قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر؛ لأنَّ تفسيرَه المُطَّرِدَ بحَذْفِ حُروفِ الجارَّة مع «أنْ»، يقتضي كونَه مِنَ المُطَّرِدِ قَطْعاً، فلَعَلَّ المُرادَ مِن قولِه: «وهذا الحذف»: أنَّ هذا النوعَ مِنَ الحذف، وهو حَذفُ حرفِ الجرِّ بعدَ فِعلِ الأمرِ مَثَلاً، يحتملُ المُطَّرِدَ كما نحنُ فيه، وغيرَ المُطَّرِدَ كـ«أمَرْتُكَ[3] الخير»، ونحوَه.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (١: ٢٠٤).

(٢) في (ح): «كذا هاهنا لكونهم معرضين»، والمُثبَت من (ط) و(ف).

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «كما مَرَّ بك»، والمُثبَت من (ط) و(ف)، وهو المثالُ المذكورُ عند الزمخشري.

الذي هو حَذفُ الحروفِ الجارَّةِ مَعَ «أنْ» و«أنَّ»، وأن يكونَ مِنَ الحذفِ غيرِ المُطَّرِد، وهو قولُه: أَمَرتُكَ الخيرَ، ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤].

ويُمكِنُ أن يُقال: في ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّرِدَ وغيرَه، بيانُه[1]: أنَّ الحذفَ المُطَّرِدَ له رُكْنان: حَذفُ الجارِّ وَحْدَه وذِكرُ «أنْ» بعدَه، فلو لم يُذكَر «أنْ» ـ كـ«أمَرتُكَ الخيرَ» ـ، أو ليسَ المحذوفُ الجارَّ وَحْدَه، بل مَعَ المجرور ـ نحو: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]، أي: بصَدْعِه[2]، فحَذَفَ الباءَ ثُمَّ الصَّدْع ـ، فليسَ بمُطَّرِد، فـ﴿أَنْ أَكُونَ﴾: إما أن يكونَ مأموراً به، فهو مِنَ المُطَّرِد، وإما أن يكونَ للتعليل ـ كما ذكره في ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١] ـ، والمأمورُ به محذوف، أي: أُمِرتُ بالإيمانِ لأنْ أكونَ مُؤمِناً، فهو غيرُ مُطَّرِد، إذْ حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ معاً، نحو: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]». تَمَّ كلامُه.

وتحريرُه: أنَّ قولَه: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ فيه اعتباران، فبالنَّظَرِ إلىٰ لَفْظةِ «أنْ» مِن غير اعتبارِ كَوْنِها واقعةً بعدَ لفظِ «الأمر»، مع تقدير حَذْفِ الجارّ، يكونُ مِن حَذفِ المُطَّرِد. وباعتبارِ لفظِ «الأمر» ـ فإنه قد يُحذَفُ معه الجارّ، نحو: «أمَرتُكَ الخيرَ»، ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤] ـ، مِن غير نَظَرٍ إلىٰ لفظِ «أنْ»، يكونُ مِنَ الحذفِ غيرِ المُطَّرِد.

وأما قولُه: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]: فأصلُه: بما تُؤمَرُ به، فحَذَفَ حرفَ الجرِّ وأوصَلَ، فصار: بما تُؤمَرُه، ثم حَذَفَ الضميرَ المنصوب.

قوله: (أَمَرْتُكَ الخيرَ): تمامُه:

.... فافعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ فقد تَرَكتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[3]

«النَّشَب»: المالُ والعَقار.

---

(١) قوله: «في ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ﴾ حذفٌ، ويحتملُ المُطَّرِدَ وغيرَه، بيانُه»، سقط من (ح).

(٢) أي: بما تُؤمَرُ بصَدْعِه، أي: بالجهر به.

(٣) نَسَبَه سيبويه في «الكتاب» (١: ٣٧) إلىٰ عمرو بن مَعْدي كَرِب، وهو من الشواهد النحوية علىٰ حذف حرف الجر، كما في «المُفصَّل» للزمخشري ص٢٩١، وغيره. =

[﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٠٥]

فإن قلتَ: عَطْفُ قوله: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ علىٰ ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ [يونس: ١٠٤] فيه إشكال؛ لأنَّ «أنْ» لا تخلو مِن أن تكونَ التي للعبارة، أو التي تكونُ مَعَ الفِعلِ في تأويلِ المصدر، فلا يَصِحُّ أن تكونَ للعبارة، وإن كانَ الأمرُ مما يَتَضمَّنُ معنىٰ القول، **لأنَّ عَطْفَها علىٰ الموصولةِ يأبىٰ ذلك**، والقولُ بكونِها موصولةً مِثلَ الأُولىٰ، لا يُساعِدُ عليه لفظُ الأمر، وهو ﴿أَقِمْ﴾، لأنَّ الصِّلَةَ حَقُّها أن تكونَ جُملةً تحتملُ الصِّدْقَ والكَذِب؟ ....

قوله: (التي للعبارة): أي: المُفسِّرة.

قوله: (**لأنَّ عَطْفَها علىٰ الموصولة يأبىٰ ذلك**): والموصولةُ لفظةُ «أنْ» في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ [يونس: ١٠٤]؛ لأنها مُتَّصِلةٌ بالفِعلِ مُفيدةٌ معها معنىٰ المصدر، والموصولةُ - كما قيل - علىٰ ثلاثة أضرُب: ضَرْبٌ اتُّفِقَ علىٰ اسمِيَّتِه، وهو «الذي» وأخواتُها، وضَرْبٌ اتُّفِقَ علىٰ حَرْفيَّتِه، وهو «أنَّ» و«أنْ» و«كي»، وضَرْبٌ اختُلِفَ فيه، وهو «ما» المصدريَّة، والألفُ واللام، فمَنْ أوجَبَ عَوْدَ الضميرَ عليها جعَلَها اسماً، وإلا فلا.

قوله: (**يأبىٰ ذلك**): لأنَّ مِن شَرْطِ «أنْ» المُفسِّرة: أن لا يَتَّصِلَ بها شيءٌ مِن صِلَةِ الفِعلِ الذي تُفسِّرُه، إذ لو اتَّصَلَ ذلكَ بها صار في جُملةِ ذلكَ الفِعل، ولم يكن تفسيراً له، قاله في «الإقليد»، فإذا عَطَفتَها علىٰ الموصولةِ اتَّصَلَت بها، لأنَّ المعطوفَ في حُكم المعطوفِ عليه، فيقتضي الاتصال، والذي يدلُّ علىٰ أنَّ الأولىٰ موصولة: أنها عَمِلَت في ﴿أَكُونَ﴾، والمُفسِّرةُ لا تَنصُب.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكِنُ أن يُقال: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ لم يكن عَطْفاً علىٰ ﴿أَكُونَ﴾، بل المعطوفُ مُقدَّر، وهو «أُوحِيَ إلي» أو «نُودِيت»، فتكونُ «أنْ» للعبارة.

وقلت: هذا سائغٌ من حيثُ الإعراب، لكنْ في ذلكَ العطفِ فائدةٌ معنوية، وهو أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾ مَعَ التي تليها مِنَ الآيات، كالتفسير لِقولِه: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، علىٰ

قلتُ: قد سَوَّغَ سِيبَوَيهِ أن تُوصَلَ «أنْ» بالأمرِ والنَّهي، وشَبَّهَ ذلكَ بقولهم: أنتَ الذي تَفعَل، علىٰ الخِطاب، لأنَّ الغَرَضَ وَصْلُها بما تكونُ مَعَه في معنىٰ المصدر، والأمرُ والنَّهيُ دالَّانِ علىٰ المَصدَرِ دلالةَ غيرهما مِنَ الأفعال.

﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ ﴾: استَقِمْ إليه ولا تَلتَفِتْ يميناً ولا شمالاً، و﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن «الدِّينِ» أو مِنَ «الوَجْه».

[﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ١٠٦]

أسلوب: «أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه»، داخلٌ[1] معها في حُكمِ المأمور به، فلو قُدِّرَ ذلكَ فاتَ غَرَضُ التفسير، وتكونُ الجملةُ مُستَقِلَّةً معطوفةً علىٰ مِثلِها.

قوله: (أنتَ الذي تَفعَل، علىٰ الخطاب): والأصلُ أن يُقال: أنتَ الذي يَفعَل، علىٰ الغَيْبة؛ نَظَراً إلىٰ لفظِ «الذي»، فلما كانَ «الذي» وقعَ خبراً لـ«أنتَ»، ومعناهُ معناه، قيلَ علىٰ الخِطاب، ووَجْهُ الشبهِ هو أنه لـمّا كانَ «الذي» يقتضي أن يكونَ صِلتُها جُملةً مُشتَمِلةً علىٰ ضميرٍ راجعٍ إليها، واقتضىٰ أن يكونَ للغائب، فبالنظر إلىٰ المعنىٰ جاز الخِطاب[2]، كذلكَ جاز أن يَنظُروا إلىٰ المعنىٰ ويُدخِلُوا «أنْ» المصدريَّـةَ علىٰ الأمرِ والنَّهْي، لأنَّ الغَرَضَ أن يكونَ ما بعدَها في تأويلِ المصدر، وقد حَصَلَ الغَرَض، سواءٌ كان الفعلُ إخبارياً أو إنشائياً، بخِلافِه في الموصولِ الاسمي، فإنه يجبُ أن تكونَ صِلَتُهُ جُملةً خَبَرِيَّـة؛ لأنَّ وَضْعَه علىٰ جَعْلِ الجملةِ معرفة، ليَصِحَّ وَصْفُ المعرفةِ بها، ولا تكونُ الصِّفةُ إلا خَبَرِيَّة، وأما الموصولُ الحرفيُّ فليس كذلك، فصَحَّ أن تقعَ صِلَتُهُ خَبَرِيَّةً وطَلَبِيَّة.

= وقال أبو عُبيد البكري في «فصل المقال» ص٢٨١: «قال ابنُ النَّحّاس: النَّشَب: المالُ الأصلي، كالدار وما أشبَهَها، ولذلكَ فَرَّقَ الشاعرُ بينهما في قوله: «ذا مالٍ وذا نَشَب»، ويُروَىٰ: «ذا مالٍ وذا نَسَب»، بالسِّين المُهمَلة». انتهىٰ باختصار.

(١) أي: أنَّ قولَه: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ داخلٌ في المأمور به في قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) من قوله: «ووجه الشبه» إلىٰ هنا، سقط من (ح) و(ف).

﴿فَإِن فَعَلْتَ﴾ معناه: فإنْ دَعَوتَ مِن دونِ الله ما لا يَنفَعُكَ ولا يَضُـرُّك، **فكَنَىٰ عنه بالفِعلِ إيجازاً**، ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: **﴿إِذًا﴾ جزاءٌ للشَّـرْط وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر**، كأنَّ سائلاً سأَلَ عن تَبِعةِ عبادةِ الأوثان. وجُعِلَ مِنَ الظالمين، لأنه لا ظُلْمَ أعظَمُ مِنَ الشِّـرْك، ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

[﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۞ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ ١٠٧-١٠٨]

قوله: (فكَنَىٰ عنه بالفِعلِ إيجازاً): يعني: قد يُجاءُ بلفظ «فَعَلَ» بعدَ تَـقَدُّم أفعالٍ شَتَّىٰ وكيفياتٍ مُتعدِّدة، فيُعبَّـرُ به عنها كُلِّها إيجازاً، كما يُشارُ باسمِ الإشارةِ إلىٰ كلامٍ طويلٍ اختِصاراً، نحوُه قولُه تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسُورةٍ مِن مِثلِه، ولم تأتوا بشُهَدائِكُم مِن دونِ الله.

قوله: (﴿إِذًا﴾ جزاءٌ للشرط، وجوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّر): قال ابنُ الحاجب: «لَسْنا نعني بالجوابِ جوابَ مُتكلِّم بالتحقيق، بل قد يكونُ جواباً لمُتكلِّم، وقد يكونُ جواباً لتقديرِ ثُبوتِ أمْر، فمِثالُ الأول: يقولُ الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أُكرِمَك، فأجَبْتَه بهذا الكلام، وصَيَّرتَ إكرامَكَ جزاءً علىٰ إتيانِه، ومِثالُ الثاني: قولُك: لو أكرَمتَني إذن أُكرِمُك، وأشباهِه، في تقديرِ جوابِ مُتكلِّمٍ سأل: ماذا يكونُ مُرتَبِطاً بالإكرام؟ فأجابه: بارتباطِ إكرامِه به.

وأما معنىٰ الجزاء فيها فواضح، قال الزَّجَّاج: تأويلُها: إن كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فإني أُكرِمُك؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ فيها معنىٰ الجزاء، حتىٰ يَصِحَّ تقديرُه مُصَـرَّحاً به»(١).

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفصَّل» لابن الحاجب (٢: ٢٦٣).

أتبَعَ النَّهيَ عن عِبادةِ الأوثان ووَصْفَها بأنها لا تَنفَعُ ولا تَضُـرّ، أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ هو الضَّارُّ النافِع، الذي إنْ أصابَكَ بضُـرٍّ لم يَقدِرْ علىٰ كَشْفِهِ إلا هو وَحْدَه دونَ كُلِّ أحد، فكيفَ بالجمادِ الذي لا شُعُورَ به؟ وكذلكَ إن أرادكَ بخيرٍ لم يَـرُدَّ أحدٌ ما يُريدُه بكَ مِن فَضْلِهِ وإحسانِه، فكيفَ بالأوثان؟ فهو الحقيقُ إذن بأن تُوجَّهَ إليه العبادةُ دونَها، ....

قوله: (**أتبَعَ النَّهيَ عن عِبادةِ الأوثان**): مفعولُ «أتبَعَ»: «أنَّ اللهَ هو الضَّارُّ النافع»، يُريد: أنَّ قولَه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ الآية، مُتَّصِلٌ بما قبله، معطوفٌ علىٰ قوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية [يونس: ١٠٦]، علىٰ تأويلِ الإخباريِّ بالإنشائي، وهما جميعاً مُتفرِّعانِ علىٰ قوله: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، أي: كُنْ مائِلاً عن سِوَىٰ دينِ الله مُوحِّداً غيرَ مُشـرِك.

ثم أكَّدَ ذلكَ بأنْ نَـهاهُ بقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[1]، وأمَرَهُ بأن يَدعُوَ مَنْ يَضُـرُّهُ وينفَعُه بقوله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾، أي: وادعُ مَنْ إنْ يَمْسَسْكَ بضُـرٍّ فلا كاشِفَ له إلا هو، وصَوَّرَ هاهنا حالتي النَّفْع والضُّـرّ، وخَالَفَ بينَ القَرينَـتَين؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الترغيبَ والتنفير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥]، فالمُناسِبُ ذِكرُ المَسِّ مَعَ الضُّـرّ، والإرادةِ مَعَ الخير، مِن غير تأويل، يعني: إذا أوقَعَكَ في الضَّـرَّاءِ لا يَكشِفُها إلا هو، إذ لا مَلجَأَ إلا إليه، فلا تكونَنَّ مِنَ المُشركين، وإذا أرادَ بِكَ الخيرَ فلا يَقدِرُ أحدٌ أن يَرُدَّ ذلك، فلا مَرجُوَّ إلا هو، فأقِمْ وَجْهَكَ لِدينِه، واعبُدْهُ مُخلِصاً، يعني[2]: إذا أرادَ اللهُ أن يَتَـفضَّلَ علىٰ أحدٍ بمَحْضِ فَضْلِه، لا يَقدِرُ أحدٌ ردَّ فَضلِه، سُبحانه وتعالىٰ.

ثم عَلَّلَ ذلكَ بأنه فَعَّالٌ لِـمَا يشاء، وليسَ لأحدٍ أن يَمنعَه مما أراد؛ حيثُ قال: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾.

---

(١) من قوله: «وهما جميعاً مُتفرِّعان» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

(٢) من قوله: «إذا أوقعك» إلىٰ هنا، سقط من (ط).

وهو أبلَغُ مِن قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨].

فإن قلتَ: لِـمَ ذَكَرَ المَسَّ في أحدِهما، والإرادةَ في الثاني؟ قلتُ: كأنه أرادَ أن يَذكُرَ الأمرَيْنِ جميعاً ـ الإرادةَ والإصابة ـ في كُلِّ واحدٍ مِنَ الضُّـرِّ والخير، وأنه لا رادَّ لِـمَا يُريدُه منهما، ولا مُزيلَ لِـمَا يُصيبُ به منهما، ....

وفي تخصيصِ الضُّـرِّ بالمَسّ، والخيـرِ بالإرادة: الإشارةُ إلىٰ أنَّ الإنسانَ في الضَّـرَّاءِ أخضَعُ وأخبَت، وإلىٰ كَشْفِها أدعىٰ وأميل، وأنَّ المطلوبَ اللِّياذُ إليه، وأنه في الـرَّخاءِ إلىٰ مَزيـدِ الخير ورجاءِ الفَضْلِ أحرَصُ وأقبَل، والمقصودُ الرُّكُون إليه.

أما مقصودُ المُصنِّفِ مِن إيرادِه: فهو أنَّ الكلامَ مطلوبٌ فيه التوكيد، فذكرَ في كُلٍّ مِنَ الفِقْرَتَينِ المُتقابلَـتَينِ ما يدلُّ علىٰ إرادةِ مِثلِه فيما يُقابِلُه، وحَذَفَ اختِصاراً. وهذا ليسَ بمَرْضيٍّ مِن مِثلِه؛ لأنَّ فائدةَ العُدُولِ ليسَ الاختِصارَ ولا التأكيد.

وقال القاضي: «ولعلَّه تعالىٰ ذكرَ الإرادةَ في الخير، والمسَّ في الضُّـرّ، مَعَ تلازُم الأمرَيْن، للتنبيه علىٰ أنَّ الخيرَ مُرادٌ بالذات، وأنَّ الضُّـرَّ إنما مَسَّهُم لا بالقَصْدِ الأول، ووَضَعَ «الفَضْلَ» مَوضِعَ الضمير؛ للدَّلالةِ علىٰ أنه تعالىٰ مُتفضِّلٌ بما يُريدُ بهم مِنَ الخير، لا بالاستِحقاقِ عليه، ولم يَستَـثنِ؛ لأنَّ مُرادَ الله لا يُمكِنُ[١] رَدُّه»[٢].

قوله: (**وهو أبلَغُ مِن قوله: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾** [الزمر: ٣٨]): قال صاحبُ «التقريب»: «وهو أبلَغُ؛ لِعُموم النفي ولِتصـريـحِهِ هاهنا[٣]، وتخصيصِ النفي بالأصنام والتَّجَوُّزِ عن النفي بالاستِفهام[٤]».

---

(١) في الأصول الخطية: «لا يكون»، والمُثبَت من «أنوار التنزيل» للبيضاوي.

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٣: ٢١٨).

(٣) أي: وللتصريح بالنفي، هاهنا: أي: في هذه الآية من سورة يونس.

(٤) أي: في آية سورة الزُّمَر.

فأوجزَ الكلامَ بأنْ ذَكَرَ المَسَّ ـ وهو الإصابة ـ في أحدِهما، والإرادةَ في الآخر؛ لِيَدُلَّ بما ذَكَرَ علىٰ ما تَـرَكَ، علىٰ أنه قد ذَكَرَ الإصابةَ بالخير في قوله: ﴿يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة.

﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ﴾ فلم يَبقَ لكم عُذْر، ولا علىٰ الله حُجَّة، فمَنِ اختارَ الهدىٰ واتباعَ الحقِّ فما نَفَعَ باختيارِهِ إلا نفسَه، ومَنْ آثَرَ الضَّلالَ فما ضَرَّ إلا نفسَه، واللامُ و«علىٰ»: دَلَّا علىٰ معنىٰ النَّفْع والضَّرّ، ووَكَلَ إليهمُ الأمْرَ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العِلَل، وفيه حَثٌّ علىٰ إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضَّلال مَعَ ذلك.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحَفيظٍ مَوْكولٍ إليَّ أمرُكم وحَمْلُكُم علىٰ ما أُريد، إنما أنا بَشيرٌ ونذير.

[﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ ١٠٩]

﴿وَٱصْبِرْ﴾ علىٰ دَعْوتِهم واحتِمالِ أذاهُم وإعراضِهم، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ لكَ بالنَّصْرِ عليهم والغَلَبة.

وقلت: أما التجوُّز عن النفي بالاستفهام: فهو أبلَغُ لِـمَا فيه مِن إعطائِهِ معنى النفي مَعَ الاستبعادِ مِن أن تكونَ مُمسِكاتٍ ألبتَّة، لكنَّ المُبالغةَ هاهنا لإفادةِ الحصـرِ الحقيقيِّ بـ«لا» و«إلا»، وبالجهاتِ التي أوردناها[1].

قوله: (والمُرادُ بالمشيئة: مشيئةُ المصلحة): قَـيَّدَها نَظَراً إلىٰ مُعتَقَدِه[2]، وإلا فهو سُبحانه وتعالىٰ فاعلٌ لِـمَا يشاء.

قوله: (مَعَ ذلك): المُشارُ إليه: قولُه: «وَكَّلَ إليهم» إلىٰ آخِرِه، أي: سِيقَتِ الآيةُ لبيانِ توكيلِ الأمرِ بعدَ إبانةِ الحقِّ وإزاحةِ العلل، وأدمَجَ فيه معنىٰ حُبِّ إيثارِ الهدىٰ واطِّراح الضلال.

---

(١) ولو قيل: إنَّ كُلَّ آيـةٍ أبلغُ في سياقها ومُناسبتها، لكانَ أحسَنَ وأسلَم، والله تعالىٰ أعلم.

(٢) أي: علىٰ أصل المعتزلة وقاعدتهم في وجوب فِعلِ الصلاح أو الأصلح عليه تعالىٰ.

ورُوِي: أنها لـمَّا نـزَلَتْ جَمَعَ رسولُ الله ﷺ الأنصار، فقال: «إنكم **ستَجِدُونَ بعدي أثـرَة**، فاصبِروا حتىٰ تلقَوْني»، يعني: أني أُمِرتُ في هذهِ الآيـةِ بالصَّبْر علىٰ ما سامَتْني الكَفَرة، فصَبَـرْت، فاصبِروا أنتُم علىٰ ما يَسُومُكُمُ الأُمَراء الـجَوَرة، قال أنس: فلم نَصبِر.

ورُوِي: أنَّ أبا قَتادةَ تخلَّفَ عن تَلَقِّي مُعاوية حينَ قَدِمَ المدينة، وقد تَلَقَّتْهُ الأنصار، ثم دَخَلَ عليه مِن بعد، فقال له: ما لَكَ لم تَتَلَقَّنا؟ قال: لم تكُنْ عِندَنا دَوابُّ. قال: **فأينَ النواضِح**؟ قال: قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعشَـرَ الأنصار، إنكم ستلقَونَ بعدي أثـرَة». قال مُعاوية: فماذا قال: قال: «فاصبِروا حتىٰ تَلقَوني»، قال: فاصبِر. ....

قوله: (**سَتَجِدُونَ بعدي أثـرَة**) الحديث: مِن روايـةِ البراءِ بنِ عازِبٍ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ للأنصار: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أثـرَة»، قالوا: فما تأمُرُنا؟ قال: «اصبِروا حتىٰ تَلقَوْني علىٰ الحوض». رواه أحمدُ بنُ حنبل[١].

وروىٰ البخاريُّ[٢] عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنكم سَتَلقَونَ بعدي أثـرَة، فاصبِروا حتىٰ تَلقَوْني، ومَوعِدُكُم علىٰ الحوض».

النهاية: «الأثـرَة ـ بفَتْحِ الهمزة والثاء ـ: الاسمُ مِن: آثـرَ يُؤثِرُ إيثاراً: إذا أعطىٰ، أراد أنه يُستأثَـرُ عليكُم، فيُفضَّلُ غيرُكم في نَصِيبِهِ مِنَ الفيء». وفي غيرها: أُثـْرَة: بضَمِّ الهمزةِ وإسكانِ الثاء وبفَتْحِها، وبكَسْرِ الهمزةِ وسُكونِ الثاء، قال الأزهري: هو الاستِئثار، أي: يُستأثَـرُ عليكم بأمورِ الدُّنيا، ويُفضَّلُ غيرُكُم عليكُم، ولا يجعل لكم في الأمر[٣] مِن نصيب.

قوله: (**فأينَ النواضِح**؟): وهي الإبِلُ التي تَسْقي الزُّرُوع.

---

(١) في «مسنده» برقم (١٨٥٨٢).

(٢) في «صحيحه» برقم (٢٣٧٧) و(٣١٤٧) و(٣٧٩٣) و(٣٧٩٤). وأخرجه البخاري (٣٧٩٢) و(٧٠٥٧)، ومسلم (١٨٤٥) من حديث أنس، عن أُسَيد بن حُضَير.

(٣) تحرَّف في (ح) إلىٰ: «الآخرة»، وفي (ط) إلىٰ: «الأثرة»، والمُثبَت من (ف).

قال: إذن نَصبِر. فقال عبدُ الرحمن بنُ حَسَّان:

ألا أبلِغْ مُعاوِيةَ بـنَ حَـرْبٍ أميرَ الظـالمينَ نَـثَـا كلامـي

بأنَّـا صابِرونَ فمُنظِـرُوكُم إلىٰ يَـومِ التَّغـابُنِ والخِـصامِ

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سُورةَ يُونُسَ أُعطِيَ مِنَ الأجرِ عَشْـرَ حَسَناتٍ بعَدَدِ مَنْ صَدَّقَ بيُونُسَ وكَذَّبَ به، وبعَدَدِ مَنْ غَرِقَ مَعَ فِرعَونَ».

النهاية: «منه حديثُ مُعاويةَ للأنصار، رضوانُ الله عليهم، وقد قَعَدُوا عن تَلَقِّيهِ لـمَّا حَجَّ: «ما فَعَلَتْ نَواضِحُكُم؟»، كأنه يُقرِّعُهم بذلك، لأنهم كانوا أهلَ حَرْثٍ وزُرُوع وسَقْي».

وقيل: فقابَلَه أبو طَلْحةَ بقوله: «قَطَعْناها في طَلَبِكَ وطَلَبِ أبيكَ يومَ بَدْر»، تعريضاً بأنَّا ظَفِرْنا علىٰ أسلافِكم، إذ قابَلْناهُم عليها، أشار إلىٰ أنها كانت نجائب[١].

قوله: (نَـثَـا كلامي): النَّـثَـا ـ بالنُّون: خبر، مشهور[٢].

النهاية: «النَّـثَـا في الكلام: يُطلَقُ علىٰ القَبيح والحسَن».

* * *

---

(١) تحرَّف في (ح) و(ف) إلىٰ: «بجانب»، والمُثبتُ من (ط)، ومعناه: أفاضل، جمعُ «نجيبة» تأنيث «النجيب»، كما في «النهاية» لابن الأثير، مادة (نجب).

(٢) قال الفيروزآبادي في «القاموس»، مادة (نثا): «النثا: ما أخبرتَ به عن الرجلِ مِن حَسَنٍ أو سَيِّئٍ».

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *